

AL-ASAN IBN AL AL-MADBI.
Commentaire sur le Tufat al-
ullb bi-šar Tarr Tanq al-Lubb
de Zakariyy ibn [...]

AL-ASAN IBN AL AL-MADBI. Commentaire sur le Tufat al-ullb bi-šar Tarr Tanq al-Lubb de Zakariyy ibn Muammad al-Anr (début Kitb al-a, bb kayfiyyat a al-mara).. XVIIIe siècle.

1/ Les contenus accessibles sur le site Gallica sont pour la plupart des reproductions numériques d'oeuvres tombées dans le domaine public provenant des collections de la BnF. Leur réutilisation s'inscrit dans le cadre de la loi n°78-753 du 17 juillet 1978 :

- La réutilisation non commerciale de ces contenus est libre et gratuite dans le respect de la législation en vigueur et notamment du maintien de la mention de source.
- La réutilisation commerciale de ces contenus est payante et fait l'objet d'une licence. Est entendue par réutilisation commerciale la revente de contenus sous forme de produits élaborés ou de fourniture de service.

[CLIQUER ICI POUR ACCÉDER AUX TARIFS ET À LA LICENCE](#)

2/ Les contenus de Gallica sont la propriété de la BnF au sens de l'article L.2112-1 du code général de la propriété des personnes publiques.

3/ Quelques contenus sont soumis à un régime de réutilisation particulier. Il s'agit :

- des reproductions de documents protégés par un droit d'auteur appartenant à un tiers. Ces documents ne peuvent être réutilisés, sauf dans le cadre de la copie privée, sans l'autorisation préalable du titulaire des droits.
- des reproductions de documents conservés dans les bibliothèques ou autres institutions partenaires. Ceux-ci sont signalés par la mention Source gallica.BnF.fr / Bibliothèque municipale de ... (ou autre partenaire). L'utilisateur est invité à s'informer auprès de ces bibliothèques de leurs conditions de réutilisation.

4/ Gallica constitue une base de données, dont la BnF est le producteur, protégée au sens des articles L341-1 et suivants du code de la propriété intellectuelle.

5/ Les présentes conditions d'utilisation des contenus de Gallica sont régies par la loi française. En cas de réutilisation prévue dans un autre pays, il appartient à chaque utilisateur de vérifier la conformité de son projet avec le droit de ce pays.

6/ L'utilisateur s'engage à respecter les présentes conditions d'utilisation ainsi que la législation en vigueur, notamment en matière de propriété intellectuelle. En cas de non respect de ces dispositions, il est notamment passible d'une amende prévue par la loi du 17 juillet 1978.

7/ Pour obtenir un document de Gallica en haute définition, contacter utilisationcommerciale@bnf.fr.



Suppl. ar.
~~Suppl. ar.~~

ARABE
1040

Suppl. ar.
N^o 414
2

Volume de 549 Feuilles

7 Novembre 1872.

هذه حاشية العلامة
النهضة الشيخ حسن المكي
علي التتخير

دخل في حوز الفقيه
لرب القدر محمد وآله
الحق المخلد في كاه الله
له ولوالديه وللمسلمين آمين



الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه أجمعين، أما بعد فهذه حواشي على التكميل وشرحه
 جميعا الفقير خال قرأته بالأزهر لتكون تذكرة نفع الله بها
 أمين قوله قال فعل ما ضار له قول تحركت الواو وانفتح ما
 قبلها قلت الفاء من حكم القول وما تصرف منه إلا ينصب الأجلة
 أو مفرد أي موري الأجلة كقلت قصيدة وشعرا وكذا المفرد
 المراد به مجرد اللفظ على الصحيح كقلت كنية ومحل هذا إذا كان باقيا
 على معناه فإن كان بمعنى الظن نصب المفرد كقوله متى تقول
 القصر الرواسما يد بين أم قاسم وقاسما قوله سيدنا مولانا
 قال الغنيهي قوله في لفظ قديما أنه لا يقال سيدنا ومولانا
 بل يقال سيدنا ومولانا على حد قوله وإن صخر المولانا وسيدنا
 وكان وجه ذلك والله أعلم أن مولانا يطلق على السيد وعلى العبد
 مثلا فلو أخرج عن السيد لم يكن فيه فائدة بل الفائدة في ذكر
 سيدنا بعده ليكون مفسرا له فيكون من عطف التفسير وقرب
 من ذلك أنه يتعين طريق الترتي فيما إذا كان الأبلغ أخضر مما
 دونه ومشتلا عليه كما في قولهم عالم مخزرجواد فياض انتهى
 يعني أن السيد أبلغ من المولى لأن السيد لا يحتل غير صفة التكال
 بخلاف المولى فإنه مشترك بين السيد والعبد وغيرها كالخليف
 والناصر فتأمل ثم رأيت في حاشية السيد الرحاني على الغزي
 قال الصغدي القضاء يكتبون سيدنا ومولانا والصواب
 تقديم المولى لقول المختار وأن صخر المولانا وسيدنا والملاغة
 تقديم الأعم والمولى أعم من السيد لأن له معاني كثيرة وقال

بعضهم

بعضهم يقدم السيد لأنه يفرغ إليه في الأمر المهم والمولى هو
 الناصر والقدر في المهم إلى السيد أولا ثم من ينصره ثانيا ويبيع
 تفسير مولانا هنا بمولينا فعمت العلم بما بينه لنا من تسهيل
 تناوله بتحرر ما يله قوله قاضي قضاة الأناطام أي القاضي
 للقضاة أي المتولي الزامهم بحكم الشرع إذا القضاء عرفا كما ذكره
 الحارثي الزام من له الإلزام بحكم الشرع ومعلوم أن من يتولى الزام
 القضاء يتولى الزام غيرهم غالبا وأشار إلى المؤلف تولي القضاء
 الأكبر في حياته رضي الله عنه وهو كذلك والأناطام الخلق كما سياتي
 قوله شيخ هو في اللغة من استبان في السن أو من جاوز الأربعين
 أو الخمسين وفي اصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل بالعلم والعمل
 ولو صييا قوله مشايخ الإسلام على حذف مضاف أي أهل
 الإسلام على حد قوله تعالى وأسأل القرية أي أهلها والإسلام لغة
 الاستسلام والانقياد قال تعالى فلما أسلموا وتلوا للحسين وشرا
 الانقياد لا وأمر الله تعالى ونواهيته ولا يتحقق ذلك إلا بقول
 الأحكام والأذعان فإن الإسلام والإيمان واحد لأن الإسلام
 شرعا هو الخضوع بالقلب والانقياد به بمعنى قبول الأحكام والأذعان
 بالقلب وذلك حقيقة التصديق الذي هو حقيقة الإيمان
 إذ حقيقة التصديق بالقلب بما علم به الرسول به عليه الصلاة
 والسلام من عند الله تعالى بالضرورة وبعبارة شة الجوهرية للشيخ
 عبد البر أعلم أن مدلول الإسلام لغة الخضوع والانقياد ومدلول
 الإيمان لغة التصديق وأما شرعا فقد اختلف فيهما فذهب
 جمهور المشاعرة أن تغايرهما أيضا إذ مفهوم الإسلام امتثال
 الأوامر واجتناب النواهي أي بسبب ما سأل العلم على ذلك

الايمان ومفهوم الايمان تصديق القلب بما جابه النبي عليه الصلاة
 والسلام مما علم من الدين بالضرورة بمعنى اذعانه له وتسليمه
 اياه فمما يختلفان اي مفهومه وان تلازمنا شرعا بحيث لا يوجد
 مسلم ليس بمومن ولا مومن ليس بمسلم واما قوله تعالى قالت
 الاعراب امنا الا فهو بالمعنى اللغوي وذهب جمهور الماتريديين
 والمحققون من الاشاعرة الى اتخاذ مفهوميهما اي بهيب الوجود
 الخارج والمصدق بمعنى اذ كل من اتصف باحدهما فهو متصف
 بالآخر شرعا ولا شك ان هذا الخلاف لفظي باعتبار المال فبالجملة
 لا يعقل بحسب الشرع مسلم ليس بمومن ولا مومن ليس بمسلم
 فكل مومن مسلم وبالعكس ويدل لذلك قوله تعالى فاخرجنا
 من كان فيها من المومنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين
 ووجهه ان معنى الآية والله اعلم فاردنا ان تخرج من كان فيها من
 المومنين فما وجدنا فيها من المومنين الا اهل بيت من المسلمين
 فلو ان حقيقة الاسلام والايمان واحدة لما استثنى المسلمين
 من المومنين اذ الاصل في المستثنى ان يكون من جنس المستثنى
 منه والحاصل كما بوخذ من شوا القاييد وحواشيه ان الايمان
 والاسلام متباينان لغة متلازمان المفهوم المتخذ المصدق
 شرعا فانه يلزم من الانقياد الظاهري شرعا التصديق الباطني
 لتوقف صحة الاعمال الشرعية على التصديق لانه جعل شرطا
 لها في الشرع ويلزم من التصديق الانقياد الظاهري لاشتراط
 النطق بالشهادتين من القادر المتكبر فالاسلام موضوع
 للانقياد الظاهر مشروطا فيه الايمان والايمان موضوع
 للتصديق الباطن مشروطا فيه القول عند الامكان

واختلف

واختلف هل الاسلام وصف خاص بهذه الامة او وصف مشترك
 بين هذه الامة وغيرها من غير فرق بينهما راجح السيوطي ومن
 تبعه الاول واقتضى الثاني وهو المعتمد لظاهر الايات
 الدالة على ذلك كقوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المومنين
 فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين وقوله تعالى يا قوم ان
 كنتم امنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين وقوله تعالى
 ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وقوله
 تعالى حكاية عن يعقوب لبنيه فلا تموتن الا وانتم مسلمون
 واجاب الاول بان المراد الاسلام اللغوي قوله ملك العلماء
 قال السبضاوي والملك هو المتصرف بالامر والنهي في المأمورين
 من الملك اي بضم الميم قال المحشية فيبينهما العموم والخصوص
 الوجهي ولا شعار الملك بالسلطنة كان ابلغ لما فيه من التعظيم
 فهو على التشبيه البليغ كملك العلماء الاعلام اي المتصرف
 فيهم بالامر والنهي كتصرف الملك في رعيته او استقارة تصرف
 شبهه بملك عظيم متصرف في رعيته واطلق اسم المشبه
 به على المشبه على الخلاف في غوزيد اسد والقاعدة انه
 اذا جمع بين طرفي التشبيه ان كان على وجه يعني عليه
 التشبيه فلا استعارة والا فهو استعارة والاعلام جمع علم
 بمعنى الجبل شبههم بالاعلام اي الجبال واطلق اسم المشبه
 به على المشبه فهو استعارة تصرية والجامع الثبات
 وعدم التزلزل وفي المختار العلم بفحتمين العلامة وهو ايضا
 الجبل وعلم الثبوت والراية اه والجامع بين الطرفين ليس
 على وجه يبنى عن التشبيه فلا مانع من المستعارة ولكن
 الدارج الاول اعني انه من التشبيه البليغ ومن العلوم انه

رضي الله عنه حين كان ملكا للعلماء فهو ملك لغيرهم بالاولى كما
 قيل ان الاكابر يحكون على الوري وعلى الاكابر يحكم العلماء قولا
 سيبويه زمانه كلام اضافي مبني على الكسر محله رفع ولا يظهر
 فيه اعراب اي الذي صار في زمانه مجتهدا في علم العربية
 كاجتهاد العالم الكبير الشهير سيبويه رضي الله عنه وهو
 لقب له واسمه عمرو وكنيته ابو البشر ولقب بسيبويه
 لانه كان في وجهه بياض مشرب بحمرة وسبب معناه التفاح
 ووجه معناه مثل وكانت خدوده كالنقح وهو على اسلوب
 العجم وتقديم المشبه به على أداة التشبيه فتقول نقح
 مثل قوله فريد عصره على حذف مضاف اي فريد اهل
 عصره او الاضافة بمعنى في اي الفريد في عصره يعني المنفرد في
 وقته واوانه وعصره وزمانه على ان يشاركه احد فما انصف
 به من العلوم واوانه عطف تفسير قوله زين الدين
 هو على حذف مضاف اي زين اهل الدين والمعنى من زين اهل
 الدين بقا لبقاته وتقديره او الاضافة على معنى اللام اي
 من زين للدين بولفاته ومخدراته وسياتي قريبا معنى الدين
 وهذا بالنظر لاصله والافه هو لقب له رحمه الله تعالى واللقب
 قسم من اقسام العلم الجامد الموضوع للذات قوله لسان
 المتكلمين يحتمل ان المراد بالمتكلمين علماء التوحيد والاعم
 منهم ومن غيرهم ومعنى كونه لسانهم انه صار لهم كاللسان
 اي الة النطق بمعنى انه صير لهم بتقدير لا وتا لبقه انطقا فهو
 تشبيه بليغ او استعارة منصفة وفي كلام بعضهم ان اللسان
 يطلق بمعنى الرئيس والكبير حقيقة قوله حجة المناظرين
 والحجة كافي المصباح الدليل اي دليلهم وبرهانهم الذين يحجون

به في مناظراتهم والمعنى ان من وافق رايه من المناظرين
 راي الشخ كانت الحجة له والمناظرون جمع ناظر من المناظرة
 وهي لغة التجادلة والمقابلة واصطلاحا النظر بالبصرة من
 الجانبين بين شيئين على وجه الصواب وليستحقاقا في اجوزة
 من اذات البحث ما تنصه حد المناظرة عندهم نظري النسبة
 التي يجري بها الخبر من جانبين وهو بالبصرة ليظهر الصواب
 كن خبير اه قوله محي اي مظهر في الكلام استعارة اما
 تصحيحه تبعية بتشبيهه اظهارا بالاحياء واستعارته
 له ثم اشتق منه المحي واما مكنية بتشبيه السنة بالمحي
 وثبات ما يخصه وتنويع المحي ثم قوله سنة سيد
 المرسلين المراد بالسنة الطريقة الشرعية اعم من ان تكون
 مسنونة او واجبة وكما هو عليه الصلاة والسلام سيد
 المرسلين سيد غيرهم بالاولى قال عليه الصلاة والسلام انا
 سيد ولد آدم ولا فخر وما قيل من ان ادم غير داخل في عموم
 اللفظ لان الثابت سيادته على ولده لا عليه اجيب
 عنه بان في ولده من هو افضل منه وهم اولوا العزم وهو
 عليه الصلاة والسلام افضل منهم وسيدهم فكان عليه الصلاة
 والسلام سيدا لادم بالاولى انتهى قوله ذكرنا بالمد
 والقصر وبهما قري في السبع قوله الانصاري نسبة
 الى الانصار والانصار اصله جمع ناصر كاصحاب وصاحب
 اوجع نصير كاشراف وشريف صار علما عليهم بتشبيه النبي
 عليه الصلاة والسلام اي فن غم ساعث النسبة اليه ولم
 تتعين اليه مفرده اه وعبارة القاموس النصير الناصر ايضا

النبى عليه الصلاة والسلام غلبت عليهم الصفة ورجل نصر
وقوم نصر انتهت وقوله فمن ساغت الخ اي من اجل الجمع
صار علما بالغلبة او بوضعه عليه الصلاة والسلام اياه عليهم
وهو من قبيل المفرد ساغت على القياس النسبة اليه على
لفظه اي العلم ولم تتعين الى مفردة الذي هو الناصر او
نصير قال في الخلاصة **قوله** والواحد ذكرنا سببا للجمع **قوله**
قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع **قوله** رحمه الله تعالى
الجملة خبرية لفظا انشائية معنى **قوله** ونفعنا
النفع هو الوصول الى الخير وضده الضرر وفي بعض النسخ
نعمه الله برحمته اي نعمه وشمله بها ففيه استغارة بتعبه
حيث شبه تقيم الله له برحمته با دخول السيف في عمده
واطلق اسمه وهو التقيم عليه ثم اشتق منه نعمه وفي
بعض النسخ بعد ذلك واسكنه اعلى فرا ديس جنته والمراد
اسكنه اعلى منازل جنته يريد المنازل بالنسبة لا قرانه
فلا يرد ان اعلى الفرا ديس خاص به عليه الصلاة والسلام **قوله**
قوله ببركته قال الرابع البركة بثوت الخير الالهى الشئ
وتطلق على الزيادة والنماء والمراد بها علومه ومعارفه **قوله**
الذي فقهه اي فهم وفيه براعة الاستهلال وهو ان يشير الشخص
في خطبته الى ما يريد الشروع فيه بما يناسبه ويشتمل عليه خضر
وفيه ايضا ايما الى قوله عليه الصلاة والسلام من يرد الله
به خيرا يفقهه في الدين وانما انا قاسم والله يعطى ولن تزال
هذه الامة قائمة على امر الله لا يضرهم من خالفهم حتى ياتي امر
الله رواه البخاري في رواية ولن يزال امر هذه الامة

مستقيما

مستقيما حتى تقوم الساعة اي الى قرب قيامها فلا ينافي ذلك
لا تقوم الساعة الا على شرار الناس قال المناوي لانه تعالى
يبعث الريح الطيبة فتقبض روح كل مو من فلا يبقى الا شرار
الناس **قوله** في دينه متعلق بفقهه والدين لغة
يطلق على عدة معان منها الطاعة والجزاء واصطلاحا وضع
الهي سابق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم
بالذات اي موضوع فهو مصدر بمعنى اسم المفعول اي احكام
وضعها الله للعباد فرعية كانت الاعمال او اصلية كالعلم
بان الله قادر عليهم فخرج بالوضع الهي الاوضاع البشرية
ظاهرا دفع به ما يقال ان كل شئ يوضع الله عز وجل **قوله**
لذوي العقول اي اصحابها وهو متعلق بسابق واللام فيه
زايدة للتقوية لا للتعدية وباختيارهم والى ما هو متعلقا
بسابق ايضا نحو الرسوم اي القوانين السياسية والتدبير
المعاشية كاصلاح المسكن وحسن العشرة مع الاهل والاعوان
والاوضاع اي الصناعية الحرف فلا تسمى دينيا كالخجارة
والحياكة الصناعية وبسابق اي باعث وحامل الاوضاع
الالهية غير السابقة الى الخير كاثبات الارض وامطار السما
فانه لا يكون سببا في دخول الجنة وبذوي العقول اي سبقهم
وغيرهم من الحيوانات كاللاوضاع الطبيعية التي يهتدي
بها الحيوانات لمنافعها ومضارها فان الله تعالى اعطى
كل حيوان ما يهتدي به الى منفعه ومضاره كنقرة
الشاة من الذيب وبالاختيار الاوضاع الالهية الا
تغافية كالتفاق الوالد على صحة الولد والقسرية

اي القهرية كالوجدانيات كالجموع والعطش فانها يسوقان
الى الاكل والشرب فهو الاختيار وكعلم الشخص بوجود
نفسه وخرج بالمجود المذموم كاختيار الكافر للكفر وبقوله
بالذات اي ما يكون خيرا بالقياس الى كل شي صناعا
الطب والفلاحة فانها وان تغلقتا بالوضع الالهي اعني
تأثير الاجرام العلوية في السفلية كالشمس تؤثر في
الشجر الذي هو في الارض وكانتا ساقتين لذوي الباب
باختيارهم المحمود الى صفات الخيرات فليست اتوديانهم الى الخير
الذاتي الذي هو السعادة الابدية والقرب الى خير البرية
ثم الجوهرية لمولعها البرهان اللغاف مع زيادة واخصر منه
ان يقال الدين ما شرعه الله من الاحكام اي ما شرعه الله تعالى
على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام من الاحكام الشرعية
التي امر بتبليغها عليه الصلاة والسلام لامتة والدين والملة
والشريعة والشرع الفاظ ما صدقها واحد وهو ما لا اله الا
مختلفة باعتبار مكان الاحكام من حيث اشتباها وظهورها
وتشريعها تسمى شرعا وشريعة ومن حيث املا الشايع ^و ^ع
اياها لنا تسمى ملة ومن حيث انقياد الخلق لها تسمى
دينا قوله من اصطفاه اي اختاره لعباده قوله
من الانام اي الخلق قوله وهدى اي دل دلالة موصلة
بدلالة قوله من ارتضاه اي رضي عنه قال قوله
لنهم اي على فهم اي تفهم اي تعلم فهو من اقامة المسبب
مقام السبب اذ التفهم مسبب عن التعلم وهو سبب
للتفهم ويصح ان يكون التفهم باقيا على حقيقته وهو ارتسام

صورة

صورة ما في الخارج في الذهن عبارة عن السبوط على المعنى
فايدة حقيقة الفهم ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن
كذا زاده الشيخ شمس الدين الجندي في مختصر المعنى وفي
الكوكب الوقاد للعلامة عز الدين ابن جماعة الفهم ادراك
الشي في الصحاح فهمته الشيء فهمته وفي المفردات
للمراغب الفهم هيبة للنفس بما يتحقق معاني ما يحسن
يقال فهمت كذا وقوله تعالى فهمناها سلیمان وكذلك
اما بان جعل الله له قوة من فضله قوة الفهم ما ادرك
به ذلك واما بان التقى ذلك في روعه او بان اوحى اليه
وخصه به وافهمته اذا قلت له حتى تصوره والاستفهام
ان يطلبه من غير ان يفهمه وعبارة بعضهم الفهم قوة
ادراكية لمعاني الاشياء وقيل تصور المعنى من لفظ الخاط
ويحتمل ان يكون قوله لهم متعلقا بارتضاه فاللام على
بايها ومتعلق هدي محذوف تقديره لخير الدارين وعليه
فهو عطف المغاير واما على انه متعلق بهدي كما هو الظاهر
فهو من عطف اللازم على الملزوم لان الهداية لهم ما شرعه
لازمة لكونه فقهه الله في الدين ولا محذور في هذا العطف
لانه مقام اطناب كذا قرره بعضهم والظاهر انه من عطف
اللازم على الملزوم مطلقا فتأمل ويؤخذ من كلامه قال
ان العطف من قبيل عطف المراد في فليراجع قوله ما
شرعه اي بيينه قوله من الاحكام نبیان لما والاحكام
جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث
انه مكلف لا من حيث انه مخلوق لله تعالى كما في قوله والله

خلقكم وما تعملون والاحكام خمسة واجب ومندوب
 ومباح ومكروه وحرام فالواجب ما يثاب على فعله
 ويعاقب على تركه الا ان يعفو الله تعالى والمندوب
 ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه والمباح ما لا يثاب
 على فعله ولا يعاقب على تركه والمكروه ما لا يثاب على تركه
 ولا يعاقب على فعله والحرام ما يثاب على تركه ويعاقب
 على فعله وذلك لان الشئ ان طلب طلبا جازما فهو الواجب
 وان طلب طلبا غير جازم فهو المندوب وان نهي عنه
 نهييا جازما فهو الحرام وان نهي عنه نهييا غير جازم فهو
 المكروه وان لم ينه يومره ولم ينه عنه فهو المباح واما
 الصحيح والفاسد فداخلان في الخمسة المذكورة اذ الصحيح
 ما وافق الشرع بان يكون واجبا او مندوبا والفاسد
 ما لا يوافق الشرع بان يكون حراما او مكروها واما خلاف
 الاول فداخل في المكروه غاية ان كراهيته اخفض من
 كراهية المكروه على ان نقول لا يرد الصحيح والفاسد
 لانها من قبيل خطاب الوضع والكلام في الاحكام التكليفية
 فتأمل قوله احمد على جميع نغايه ولما سمي الله وحده
 ثم ارد فيها بما فيه براعة الاستدلال احمد ثانيا فقال
 احمد على جميع نغايه اشارة الى الجمع بين نوعي الحمد الواقع
 في مقابلة صفات الله تعالى العظام والواقع في مقابلة
 نعمه الجسام التي من جملتها التوفيق لتأليف هذا الكتاب
 ولما كانت الصفات قديمة مستمرة والنعم متجددة
 متعاقبة ذكر الاول بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت

والاستمرار

والاستمرار والثاني بالجملة الفعلية الدالة على التجدد
 والتعاقب شواي لتحصل المناسبة بين المجدوب
 والمجدوب عليه قوله على جميع نغايه بفتح النون وسكون
 العين المهملة والمدح نعمة بكسر النون وهي ملائم للنفس
 تتجدد عاقبته وحينئذ فلا نعمة على كافر اي لا يسمى ما يصل
 اليه من الانتفاعات من الله تعالى نعمة لان عاقبته
 غير محمودة فهو مرزوق لا منعم عليه والنعمة بالفتح
 التمتع وبالضم المسرة وما ذكر من ان النعماء جمع نعمة هو
 ما ذكر ارباب المواشي وفي القاموس انها مفردة ونصه
 النعمة بالكسر المسرة واليد البيضاء الصالحة كالنعم
 بالضم والنعماء بالفتح ممدودة جمع انعم ونعم ونعمات
 بكسر العين وتفتح العين اه والمراد بجميع نغايه جميع
 انعاماته لان الحمد على الانعام الذي هو صفة قائمة
 قديمة بذاته تعالى امكن من الحمد على اثرها وهو المنعم
 بها لانها تتجدد وتحدث وتتقدم بخلاف الانعام فانه
 دائم مستمر كما قاله السعد لكن هذا على مذهب الماتريدية
 من ان صفات الافعال التي من جملتها الانعام قديمة
 كما قال في بدء الامالي صفات الذات والافعال طرأ
 قديما مصونات الزوال اما على مذهب الاشاعرة
 فان الانعام حادث كبقية صفات الافعال اه قوله
 على ترديد المراد به هنا اصل الفعل اي على زيادتها
 وان النعم لما هيئت عليه دفعة كان بعضها غالب بعضها
 في الزيادة وانما خص الحمد بالانعام والشكر بالترايد

وله والمراد في هذا غير مناسب
 لما ذكره على السوابير في القولة
 التي قبل هذه فتأمل لطائفه

لنقله تعالى لمن شكرتم لازيدنكم وسياتي ان الحمد على
 النعمة واجب بمعنى انه يقع واجبا او يثاب عليه ثواب
 الواجب الزايد على ثواب الشكر بسبعين درجة لان من
 تركه لفظا ياتى اما الذي لا في مقابلة نعمة فهو مندوب
 بمعنى ان من اتى به لا في مقابلة شيء اثنى عليه ثواب
 المندوب اما شكر النعم بمعنى استمثال او امره واجتناب
 نواهيها فهو واجب شرعا على كل مكلف وياتى بتركه اجماعا
 وكذا الشكر القلبي بمعنى اعتقاد ان النعم منه تعالى قوله
 الآية في مفرداتها لغات سبع الالبغة المهيضة وكسرها مع
 التنوين وعدمه والى بتثليث المهيضة مع سكون اللام
 والتنوين واشهرها الى بوزن رحيه كقولك المولف في ش
 الالفية العراقية في المصطلح قوله واشهد الخ اتي به
 لقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس فيها تشديد في
 كاليد الجذما الى المقطوعة البركة او القليلة البركة
 مناوي وقد صرح بكلمة لا اله الا الله في القرآن العظيم في
 سبعة وثلاثين موضعا خضر قوله الا الله بالرفع
 بدل من محل لا مع اسمها لان محلها رفع بالابتداء عند سبعين
 او بدل من الضمير المستتر في خبر لا المحذوف وبالنصب
 على الاستثناء اعلى انه بدل من محل اسم لان لا لا تفضل
 في المعارف ويلزم عليه عملها في المعارف لان لفظ الجلالة
 اعرف المعارف والعامل في التابع هو العامل في المتبوع اه
 قوله وحده منصوب على الحال اي مفردا بذلوه
 في الاصل مصدر محذوف الزوايد يقال احدثه ايجادا

اي

اي افردته لا شريك فعيل بمعنى مفاعل واصل الشكره توزيع
 الشكر بين اثنين على جهة الشيوخ واتي بوحده بعد حصر
 الالفية تأكيد التوحيد الذات والصفات ردا على نحو
 الشنوية وبلا شريك له تأكيد التوحيد الافعال ردا على
 نحو المعتزلة والتفكلا اله في الوجود وهو توحيد صرف
 لان المراد بالوجود مطلقه الاعم من كونه ذهنيا او خارجيا
 فلا يرد حيفه توهم اله في الذهن اه قوله العلامة
 صيغة مبالغة وهي صفات الله مجاز لا استحالة حقيقتهما
 في حق الله تعالى قال الزركشي وهي اما بحسب زيادة الفعل
 او تعدد المفعولات اي وما هنا من ذلك فالجمل لغة في
 علام لكثرة معلوماته تعالى ولزيادة اي فضل علمه على
 غيره بل علمه تعالى ليس كعلم فليتامل واليقصر على نظايره
 اه قوله عبده ورسوله جمع بينهما ليدفع الافراط
 والتعريط الذي وقع في شان عيسى عليه السلام وقدم العبد
 امثالا لما في الحديث الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله
 ولانه احب الاسماء الى الله وارفها اليه ومن ثم وصفه به
 في اشرف المقامات فذكره في انزال القرآن عليه في مما نزلنا
 على عبدنا انزل على عبده الكتاب نزل الفرقان على عبده
 وفي مقام الدعوة اليه في وانه لما قام عبد الله يدعوه
 وفي مقام الاسراء في الوصية اليه في اسري بعبد فادعى الى
 عبده فلو كان له وصف اشرف منه لذكره به في تلك المقامات
 العلية ومن ثم خير عليه الصلاة والسلام بين ان يكون
 نبيا ملكا او يكون نبيا عبدا فاختار الثاني لعلمه بشرف

العبودية لله تعالى وسليمان سال الاول فانظر ما بين
المرقتين فعبودية الله عليه الصلاة والسلام اشرف من
رسالة ونبوته وسبب اشرفية هذا الوصف ان الولاية
والسيادة والربوبية انما هي في الحقيقة لله تعالى لا غير
والعبودية بالحقيقة لمن هو دونه في الوصف بها
اشارة الى اشارة الى غاية كاله تعالى وتعالى واحتياج
غيره اليه في سائر احواله كيف لا وفي ترك الاختيار والاختار
والثقة بالفاعل المختار وعدم منازعة الاقدار والتسليم
لامر الواحد القهار ومما ينسب للقاضي عياض رحمه الله
ومما زادني شرفا وتبها وكدت بانخصي اطراف الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي وان صيرت لي احمد نبيا
والرسول انسان حر ذكر بالغ من بني ادم سليم عن جعفر
طبعه كعرج او عني وسواد وعن دنابة وخيانة امر
او حياليه بشعر يعمل به لنفسه وان لم يومن بتبليغه
فكل رسول نبي ولا عكس فالنبي اعم مطلقا ولا يشترط في
الرسول ان يكون له كتاب وكذا كثرت الرسل وكنت
الكتب فان الرسل ثلثمائة وثلاثة عشر والكتب مائة
واربعة والانبياء مائة الف واربعة وعشرون الفا
مروهم ثلاثة مراتب خواص وخواص الخواص وخواص خواص
الخواص فالاول الانبياء غير الرسل والثاني الرسل
والثالث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اه آج ثم ان
قوله عبده بالرفع خبر ان كما هو الرواية ويجوز صناعة
نصبه لغنا لمجد فتأمل قوله سيد الانام بدل من عبده

وامر بتبليغه والنبي انسان
حر ذكر الى اخره او هو اليه
بشر ويعد به مع

قوله

قوله الانام اي الناس واختلف مع سابقه باختلاف
النطق وشو وقوله واختلف الخ كان المحشى قصد بهذا دفع
التكرار بين قوله سيدنا وقوله سيد الانام يعني انه
اولا اثبت له السيادة على ابناء جنسه اي سيدنا معاشر
العلماء واهل عصرنا ثم اثبت له السيادة على سائر الناس
عموما فاختلفا بالمتعلق فلا تكرار وقصد بهذا دفع
الابطال بين قوله من اصطفاه من الانام وقوله سيد الانام
اي لا ابطا في قوله الانام هنا وسابقا لاختلافهما بالمتعلق
وتوجهه ان الاول مسوق لمخرج من تفقه من الامة والثاني
في مدحه عليه الصلاة والسلام فليتأمل تنبيه
لم بات المصنف بصيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في خطبة الشم كما ترى ولعله وقع سهوا فليست قال بعضهم
يجب اي من جهة الصناعة على كل شارح في تصنيف اربعة امور
البسمة والمجدة والصلاة والسلام على النبي عليه الصلاة
والسلام والشهادة ويسن له ثلاثة امور تسمية نفسه
وتسمية كتابه والايتين بما يدل على المقصود وهو الموقوف
ببراعة الاستهلال اه قوله شرح خراسم الاشارة الى كشف
من التشرع وهو الكشف والابانة كما قاله قال وهذا يجب
الاصل واما هنا فهو اسم للالفاظ باعتبار ردالها على المعاني
على التحقيق قوله على مختصري العلالة معنوية مجازية
متعلقة بشرع على تقدير نعت محذوف اي مشتمل على مختصر
الخ وهو من قبيل الاستعارة الكنية حيث شبه الشارح
بحسم استعمل على جسم اخر جامع شدة التمكن تشبيها

مضمرا في النفس واثبت على تحيلا قنامل قوله المستي
 بتحرير سمي يتعدى الى المفعول الثاني بالبا وبنفسه وما
 هذا من الاول قوله بتحرير تنقيح اللباب التحريير
 التخليص على وجه محمود والتنقيح التخليص مطلقا فكل
 تحرير تنقيح ولا عكس فيبينهما العموم والخصوص المطلقا
 في التخليص على وجه محمود كما قاله بعض المحققين وقبل
 بين التحرير والتنقيح ^{الترادف} واللباب فتد القشر
 وهذا بالنظر للاصل والافالتحرير صار علما جامدا والتنقيح
 واللباب كذلك اذ التحرير اسم لمن هذا الشئ والتنقيح
 اسم لمختص اذ رعة واللباب اسم لمختص المحامي واختلف
 هل اسما الكتب من غير علم الاجناس او من حين علم الاشخاص
 ورجح جماعة الاول واخرون الثاني واستدل كل بما يطول
 اه قوله في الفقه صفة لشرح وفي بمعنى من اي شرح
 كاي من الفقه اي من دال الفقه والفيه للمجهر الصادق
 او البعض المراد هنا ويصح ان يكون حالا من مختص في قوله
 المجتهد اي المطلق لاننا المنصرف اليه وقد تقدم من نحو التلا
 ثمانية وادعي الحلال السيوطي بقاءه الى اخر الزمان وحمل عليه
 حديث يبعث الله على راس كل قرن من يجدد لهذه الامة
 دينها والقرن مائة سنة واجيب بان المراد بالتجديد
 اقامة الشرايع والاحكام ونحو ذلك اي ولو على وجه
 التقليد وخرج به مجتهد المذهب كاصحاب الامامة
 القادرين على استنباط الاحكام من قواعد الامام وضوابطه
 وخرج ايضا مجتهد الفتوى وهو القادر على الترجيح بين

هذا هو الذي
 في التفسير
 في قوله
 في قوله

الاقوال كالامام النووي قل قوله على مذهب الى اي حال
 من الفقه اي كاي ذلك الفقه على مذهب الى كينونة العام
 على الخاص لحصوله في ضمنه اه قوله يحل الفاظه بضم الحاء
 المهمة من حللت العقد احلها حلا فتحته اخضراي بفك
 تراكيبه ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضماير ونحو
 ذلك وفي العبارة استعارة بالكناية وترشيح قال
 الشيخ غميرة قال الشيخ اما بيان الاستعارة بالكناية
 في العبارة فهو ان شبهت الفاظ الكتاب بعد ايضاح
 دلالتها على المعنى وذكر ما يحتاج اليه فيه بشي كان معقودا
 على المطلوب ازيل عقده عنه وتوصل بذلك اليه فعلى
 طريقة صاحب التلخيص تكون الاستعارة هي التشبيه المضم
 في التفسير ولم يصرح بشي من اركانه سوى التشبيه كما هو الواجب
 فيها ويكون الثبات للحل الذي هو من خواص التشبيه به هو
 قريبه الاستعارة فهو تحييل لا ترشيح وعلى طريقة صاحب
 المفتاح تجعل الفاظ استعارة بالكناية عن ذلك الشئ
 وتعمل نسبة الحل اليها قريبة الاستعارة فهي تحييل ايضا
 وعلى طريقة صاحب الكشاف من ان الاستعارة بالكناية هي
 المشبه به المضمرة في النفس المرموز اليه بشي من لوازمه
 يكون الشئ المعقود الذي شبهت الفاظ به المرموز له بالحل
 هو الاستعارة والحل تحييل وهذا يظهر انه لا ترشيح هنا
 لان اعتبار الترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا نقد
 قريبة المكنية ترشيحا فقوله الشيخ وترشيح فيه نظر هذا
 والا قرب جعل ذلك من الاستعارة التصريحية التبعية

بان يشبه تبين معاني الالفاظ بازالة العقد عن الشيء المعقود
على المطلوب ووجه الشبه اظهار المطلوب ثم استعير للتبيين
لفظ ثم اشتق منه الفعل اعني يحل فتكون الاستعارة في المصدر
اصلية وفي الفعل تبعية وقرب بينهما تعلق الفعل بالالفاظ
ويجوز ان يطلق لفظ الحل على التبيين لا باعتبار التشبيه بل
باعتبار انه لازم له فيكون مجازا من باب اطلاق المزدوم
وارادة اللازم وقد صرحوا بان لا امتناع في ان يكون اللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا من سلا
باعتماد العلاقتين تشويح زيادة ويجوز ان يكون كناية
اصطلاحية فتأمل قوله الفاعل اي الالفاظ المتق
فهو من اضافة الجزل لكل اي كل جزء الى كله اي الاجزاء الى الجملة
على حد اركان الصلاة او انه من اضافة العام للخاص لان
الالفاظ شاملة للفظ هذا الكتاب وغيره فهي على معنى اللام
اي منسوبة للمتن نسبة العام للخاص لا شتمال الخاص عليه
ولست ببيانية فان بعض المحققين منعها في الضمير قوله
ويبين مراده قيل انه من عطف الخاص على العام والوجه
انه بينهما عموما وخصوصا من وجه لان حل التراكيب قد
لا يتبين بمجرد المراد وبيان المراد قد يكون بدون حل
التراكيب كان يقتصر على نحو المراد كذا اشو وقوله والوجه
اي فهو عطف مغاير قوله مراده مجاز بالحذف اي
مراد مولفه او مجاز عقلي اي المراد منه لانه لما كان محلا للمراد
نسب المراد اليه او من باب الحذف والايصال واستعارة
بالكناية حيث شبه الالفاظ المتن بعد تبين المراد منها

بشخص

بشخص ذي مراد اوضح مراده بعبارة مسهلة مبينة للمقصود
بجامع الدلالة واثبت له لفظ المراد تحيلا في الضمير العايد
الى المتن استعارة مكنية والمراد استعارة تحيلية قوله
ويحقق مساييله التحقيق فسر تارة بمعنى اثبات المساييل
بادلتها واخرى بمعنى العلم بالاشياء على ما هي عليه فالمعنى يثبت
مساييله بدلا منها او يبينها بوجه الحق او بوفق الطالب
على حقايقها فتأمل بمعنى حقيقة الشيء على الوجه الحق وكلا المعنيين
محتمل هنا في الجملة والاف بعض المساييل لم يستدل عليها
وبعضها لم يزد في بيانه على ما دل عليه عبارة الكتاب
واعلم ان المساييل تطلق تارة بمعنى النسبة التامة في
القضية اي الوقوع واللا وقوع واخرى بمعنى مجموع القضية
فان اريد الاول فظاهرا والثاني قدر مضاف اي احكام مساييله
وقد استعمل المص المعنى الثاني في قوله من الاحكام في المساييل
والاول في قوله الترجيع في المساييل شو وقد نطق اي على
سبيل الاشتراك اي كما في قوله الصلاة واجبة فقد تلاحظ
النسبة التي هي الحكم بوجوب الصلاة مع قطع النظر عن
الموضوع والمجهول وتسمى مسألة وقد يلاحظان معها ايضا
ويسمى المجموع مسألة فائدة في معنى التحقيق والتدقيق
والتدقيق والتوفيق والترقيق والتحقيق هو الثبات
للمسألة بدليل واحد والتدقيق اثباتها بدليلين والتدقيق
سلامتها من الاعتراض الشرعي والترقيق ادائها بعبارة
حلوة اه قوله مساييله الاضافة للجنس كما عرفت مما تقدم
عن شوقه ويجرد لاياله التقرير فسر بالتقويم والتخير

قيق

النحو والتوفيق سلمتها
من الاعتراض صح

العبارة وتجريدها عما لا يتعلق بالأدلة وجمع دليل على دليل
غير مقبول أي ذكر أدلة مساهلة بحجة شوق قوله وجمع دليل
على دليل الخ لأن فعلا يكون جمع فعيل في كل اسم رباعي قبل آخره
مدة وهو مونث ودليل وان كان كذلك إلا أنه مذكور قال
في متن الخلاصة وبما عدا جمع فعالة وشبهه تا او مزاله
وقياس جمع فعله فيقال فيه أدلة قال في الخلاصة
في اسم مذكور رباعي بمدة ثالث فعله عنهم اطرد
وقوله أي ذكر أدلة مساهلة بحجة يعني أن هذا هو المراد
بقوله ويجرد لا يبله وبه اندفع ما يقال المتع ليس فيه دليل
فتأمل قوله تحفة الطلاب أي تخصصهم بالشئ الحسن
والطلاب جمع طالب فيدخل فيه المبتدي والمنتهي والمتوسط
والاول من لا يقدر على تصوير المسألة والثاني من قدر عليه
والثالث من حصل طرفا من العلم يستدعي به إلى باقيه قال
وقال بعضهم المبتدي من ابتدأ في ذلك العلم ولم يصل فيه
إلى حالة يستقل فيها بتصوير المسائل والمتوسط موم وصل
إلى تلك الحالة والمنتهي من زاد على ذلك إقامة الأدلة
قوله والله بالنصب مفعول أسأل قدمه لا فادة
الحصر والاختصاص أي أسأل الله لا غيره كما في أياك نعبد ولو
رفع فانت هذه النكتة واحتج إلى تقدير العايد أي والله
أسأل فتأمل قوله الكريم ما خوذ من الكرم وهو أعطى
ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي لا يفرض ولا لعله قال وقوله
لا يفرض ولا لعله هكذا اشتبهت زيادة ذلك وهو مستغنى عنه
بقوله قبله على وجه ينبغي لا يفرض ولا لعله فتأمل قوله

خالصا

خالص الوجه الكريم أي لا يشوبه ربا ونحوه مما يحبط الثواب
والوجه الذات من إطلاق الجز وإرادة الكل مجازا بقربية
وصفه بالكريم وهو من المتشابه الذي اختلف فيه السلف
والخلف كما قال البرهان اللقاني وكل من وافهم التشبيه
أوله او فوض ودم تنزيها قوله للفوز أي الظفر
قوله يحنات جمع حنة وهي دار النعم سميت حنة لأنها
تستمر فيها بكثرة أشجارها من الله علينا بما ثم أن كلامه على
حذف مضاف أي بمنزلة حنات الخ او أراد بالحنان المنازلة وان
صلة الفوز بحذوقة والبا معني أي للفوز بكذا في حنات الخ
فلا يرد أن أصل الدخول بحضرة الفضل والله أعلم قوله بسم الله
المحسن الجيم المارقيل زاي لا يتعلق بشئ كحسبك درهم فمدخوله
مبتدا حذف خبره والصحيح أنه أصل متعلق بحذوق وهو
خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف أيضا واسم فاعل
حذف مبتدوه او فعل محذوف عام كما بتدا او ابتدا شوق قوله
فمدخوله مبتدا حذف خبره أي اسم الله مبتدأ وبمبدوه
وهو أي ذلك المحذوف الذي هو المتعلق خبر مبتدأ محذوف
أي والتقدير ابتدأ حاصل بسم الله الخ وقوله او مبتدأ الخ
والتقدير ابتدأ بسم الله حاصل وقوله او اسم فاعل
حذف مبتدوه والتقدير أنا باري بسم الله الخ وقوله عام
لك أن تجعله قيد في الفعل وحده وعموم غيره معلوم بالمقا
كما يدل عليه التمثيل وان المراد عام كل منهما فأي مدة
الاصح أن البسملة بهذه الألفاظ العربية على هذا الترتيب
من خصائص المصطفى وأمتة المحمدية وما في سورة النمل جا

يسته

على جهة الترجمة عما في ذلك الكتاب فانه لم يكن عربيا كما اتقنه بعض
المحققين شيخنا الزرقاني في شئ المواهب قوله اي الف اي
بالمتعلق فعلا وخصوصا وموخر الان هذه الاوصاف اولى من
اضدادها لان الفعل اصل في العمل والخصوصية مراد كل فاعل
والتاخير يفيد الاختصاص والحصر ولو ذكره قبل الرحمن كان
او في المراد فتأمل قل وفي قوله ولو ذكره الخ نظر قوله
من السماوي عند البصريين ومن السمة بمعنى العلامة عند
الكوفيين قل قال ابن معط في الغنية واشتق الاسم من سما
البصري واشتقه من رسم الكوفي والمذهب المقدم الخليلي دليله
الاسماء والسمي واختلف فعل الاسم عين المسمى وغيره والختار
انه غيره عند الاطلاق فان قيد فتارة يلاذ به اللفظ وتارة
يراد به ذات الشئ وتارة يراد به الهيئة قاله في شئ والاسم
ان اريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتالف من اصوات
مقطعة غير قادرة ويختلف باختلاف الهم والاعصار
ويتعد وتارة ويتجدد اخري والمسمى لا يكون كذلك وان
اريد به ذات الشئ فهو المسمى لكنه لم يشتمل بهذا المعنى
واما قوله تعالى تبارك اسم ربك فالمراد به اللفظ لانه كما يجب
تتزيه ذاته وصفاته عن التقاير يجب تتزيه اللفاظ
الموضوعة لها عن الرث وسواها وان اريد به الهيئة
كما هو رأي ابي الحسن الاشعري انقسم انقسام الصفة
عنده الى ما هو نفس المسمى كالواحد والقديم والى ما هو غيره
كالخالق والرازق والى ما ليس هو ولا غيره كالحي والعالم والقادر
والمريد والمتكلم والسميع والبصير بحر فوه قوله

والله

والله علم اي بالقلبة التقديرية ان جعل علما على ذاته ابتدا
وبالقلبة التحقيقية ان روعي اصله ولم يجعل ذاته تعالى
مقصودة بالوضع منه لسبق استعماله في غير ذات الله تعالى
لان القلبة التحقيقية هي غلبة اللفظ في غير ما اختص به
بان سبق له استعمال في غير معنى العلمية واما القلبة
التقديرية فهي اختصاص اللفظ بمعنى مع امكان استعماله
في غيره بحسب الوضع لكنه لم يستعمله فيه وحيد فلا يطلق
القول بانها غلبة تقديرية او تحقيقية لانها بالنظر الى ما
قبل العلمية تحقيقية ولما جاء العلمية تقديرية مع
قوله علم للذات الخ اي علم على الفرد الخالق للعالم بقطع
النظر عن الصفات والالها فاد التوحيد لان الصفات
كلية وهذا في اصل الوضع ثم صار اد الا في الاستعمال على الصفات
نظرا للوجود لا بالوضع وتاوها ليست للتأنيث بل للوحدة
ولهذا اوصفت بالواجب الوجود على لفظ الذكر والمراد بها
المهوية الخارجية لا الحقيقية ولا ما قابل الصفة فان قلت
ذاته تعالى لا تدرك بالعقل فكيف يوضع لها العلم قلت
يكفي ادراكها بتعلق صفاتها هذا ان قلنا ان الواضع غير
الله تعالى اما ان قلنا ان الواضع هو الله تعالى وهو الراجح
فلا اشكال قوله الواجب الوجود اي لذاته اي لا يتصور
العقل الاموجود او لا مسبب لوجوده ولا علة وضده واجب
العدم لذاته كشر يك البارئ تعالى وغيرهما ممكن الوجود
والعدم كالحلائق فلو زاد المستحق لجميع المحامد الذي
هو سبب في هذا الوضع من غير الله تعالى كوفي بالمراد كما قاله

قل قول صفتان اي مشبهتان والصفة المشبهة هي الصفة
المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفه دون
افادة الحدوث قوله بنيتا للمبالغة من رحم والرحمة
رقة القلب والعطف اي الميل النفساني المستحيل عليه تعالى
لكونه كيفية نفسانية فهو ما يجاز مرسل في الاحسان فيكون
صفة فعل او في ارادته فيكون صفة ذات واما تمثيل بان
شبهت حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق فقرصم
معروفه فاطلق عليه الاسم واريده غاية اوارادة لامبتداء
الذي هو انفعال فهو استعارة تمثيلية شذو قوله واما
تمثيل استكل بان التمثيل مختص بالمجاز المركب ولفظ الرجز
مفرد فان اجيب بان الرحمن معناه الرقيق القلب العاطف
على رعيته وهذا معنى مركب فنقول لا نسلم ان المراد بالمركب
ما يكون بمعناه في نفسه اجزا بل المراد ما دل عليه بلفظ
مركب كما افاده السيد في حواشي الكشاف وقد علمت ان الرحمة
التي هي انفعال مستحيلة على الله تعالى والرحمة التي وصف هو
بها انما هي الفعل او الارادة ولنتمثل للفعل والانفعال
والكيفية بمثال يوضع الفرق بينهما فنقول مثلا وضع اليد
على العجين فعل واثرا ليد فيه انفعال والحسية الاجتماعية
كيفية فعل ان الانفعال هو التاثر وقبول الفعل قوله
للمبالغة اي لافادة الدلالة على الكثرة في الرحمة وليس المراد
انها من صيغ المبالغة لان الرحمن ليس منها بخلاف الرحيم لان
المبالغة اثباتك للشيء زيادة على ما يستحق لا يهاه ما لا يليق
به سبحانه وتعالى قوله من رحم اي من مصدره لانه الاصل

في الاشتقاق على الصحيح اي بعد ترتيبه منزلة اللازم بقطع
النظر عن مفعوله او يجعله لازما ونقله الى فعل بالضم لان
الصفة المشبهة انما تصاغ من فعل لازم واللازم هو الذي
يقتصر على فاعله نحو رحم زيد اي صار ذا رحمة وغير اللازم هو
الذي يتعدى مفعوله بنفسه نحو رحم الله زيدا اي صار ذا رحمة
تغيب **الكلام على البسملة** مختص في اربعة مقاصد
الاول في الباء وفيه اربع مباحث الاول في شغلها الثاني
في معناها الثالث في حكمه كسرهما الرابع في سبب نظويها
المقصد الثاني في اسم وفيه خمس مباحث الاول في معناها
وما يتبعه الثاني في بيان الابداء بالبسملة مع اشتغالها
على لفظ اسم ابتداء بذكر الله تعالى الثالث في اشتقاقه
الرابع في لغته الخامس في موجب حذف الفاء خطأ المقصد
الثالث في الله وفيه اربع مباحث الاول في علميته وسمائه
الثاني في اصله الثالث في انه هل هو عزيا ومقرب الرابع
في الخلاف في ان الاسم الاعظم هو او غيره المقصد الرابع في
الرحمن الرحيم ويتعلق بهما بحثان الاول في لفظهما نوعا
واشتقاق الثاني في غلة تقديم الله عليهما وتقديم الرحمن
منهما على الرحيم المتضمن لبيان معانيهما وغيره من ش
ابن عبد الحق قوله الحمد لله لم يعطهما على جملة البسملة
لما بينهما من كمال الاتصال ولا فادة الاستقلال ولم يقتصر
على البسملة وان كان فيها جهة تحميد لان الميسر لا يقال
له حامد عرفا لما ذكره الشافعي قال شواللام في المديح كونها
للجنس وعليه صاحب الكشاف وكونها للاستغراق واليه

ذهب الجمهور واللام في الله يجمع كونها للاختصاص وكونها
للاستحقاق فالنقاد يراهم أربعة وعلى كل منهما فالعبارة دالة
على اختصاصه تعالى بجميع المآل ما على الاستغراق فباللحا
وهو ظاهر إذ المعنى كل حمد مختص به تعالى واستحقاقه وأما
على الجنس فباللزام لأن المعنى أن جنس الحمد مختص به
تعالى واستحقاقه ويلزمه أن لا يثبت فرد منها لغيره إذ لو
ثبت فرد منها لغيره لكان الجنس ثابتا له في ضمنه فلم يكن
الجنس مختصا ولا مستحقا وذلك مناف بدليل الحمد ثم إن جملة
الحمد اخبارية لفظا ومعنى وكونها انشائية بمعنى أن
قائل الحمد لله منشي للثناء على الله تعالى بمعناها وهو أن
كل حمد مختص به تعالى واستحقاقه تعالى معنى لغوي لا ينافي
كونها اخبارية اصطلاحا إذ ليس هو معنى الانشاء المقابل
للخبر اصطلاحا أه وقوله فالنقاد يراهم أربعة وزاد غيره
كون الالهة الخارجية العلمية والمعهود الحمد لله الذي حمد به
نفسه وحمده به انبياءه وأوليائه قال والعبرة بحمد
من ذكر فلا فرد منه لغيره فالنقاد يراهم ستة وزيد جعل
لام لله للملك فالجملة تسعة وأولها جعلها للجنس مع
لام الاختصاص لأنه كدعوى الشي بعبارة ولعدم احتياج
إلى قرينة لأنه الأصل في اللام فتأمل وقوله ثم إن جملة
الحمد في عبارة سم على الفاعلية الجملة انشائية وخبرية
كما هو أصلها الحصول الحمد على التقديرين لكن بطريق اللام
على الثاني إذ من لازم الاخبار عن الحمد بأنه مملوك أو
مستحق له تعالى وصفه تعالى بأنه مالك أو مستحق له

وذلك

وذلك جميل قطعاً فيكون الوصف به حمداً لا بطريق المطابقة
ولعل مرادهم من كلامه على عدم حصول الحمد على تقدير الاخبار
وأما ما قيل من أنه لا بد في تحقق الحمد من الأذعان المدلول
الجملة والأخبار ولا يستلزمه فلا يستحق حمد على تقديره
فهو في غاية السقوط لأنه إنما يأتي على اشتراط اعتقاد
انصاف المحمود بالمجود به باطنا والحمد على خلافه وايضاً لا
وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشاء والاخبار
وقد علم من كلام المحققين المكتفين من المآل بقصد
النظم وإن لم يعتقده باطناً تحقق الانشاء مع عدم الأذعان
بل مع أذعان العدم وايضاً اعتبار الأذعان وعدم لزومه
للأخبار لا يسوغ إطلاق منع الاخبار وعدم حصول الحمد على
تقديره بل وزانه وزان جميع المعنويات في الحمد كالنظم
ظاهراً فغاية الأمر توقف تحقق الحمد على تحققه وهو الحاصل
أن الحمد يحصل بالجملة مع بقاها على كونها خبرية لأن الخبر
بالثناء من الحمد يحصل بها على كل حال فتأمل وقوله
وهو الحمد اللفظ لغة الشا باللسان الخ زاد في غالب
كتبه شوا تعلق باللفظ لا بالواقع قال فخرج باللسان
الحمد النفسي وبالاختياري المدح فإنه يعبر باختياري وغيره
نقول مدحت اللؤلؤة على حسنهادون حمدتها وعلى جملة
التجليل متناول للظاهر والباطن إذ لو تكرر الشا على الجملة
عن مطابقة الاعتقاد أو خالفه أفعال الجوارح لم يكن حمداً
بل هو تمكيد أي استهزاء في الأول وتبليغ أي تحسين للكلام في
الثاني والشكر لغة فعل بيني عن تعظيم المنعم بسبب

انعامه على الشاكر او غيره سواء كان باللسان او غيره قال الشاعر
 ، وما كان شكري وافيا بنواكم ، ولكنني حاولت في الجهد مني ،
 ، افادتكم النعمان مني ثلاثة ، ، يدي ولساني والصبر المحب ،
 ومنعلقة النعمة وحدها فالحمد اعم متعلقا واخص مورد
 والشكر عكسه ومن ثم تحقق تضاد قهما في الشا باللسان
 على العلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الشا بالحنان
 على الاحسان مولفه في ثم التقيح والحمد اصطلاحا هو الشكر
 لغة بابدال الشاكر بالحامد فيبينهما التساوي واما الشكر
 اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من سمع
 وغيره الى ما خلق لاجله من الطاعات والمدح لغة الشا
 باللسان على الجميل مطلقا اي اختياريا كان او لي كما عرف
 واصطلاحا اختصاصا بما يدل على الممدوح بنوع من الفضائل
 اه قوله لغة منصوب على نزع الخافض على احسن القول
 وقيل على الحال وقيل على التمييز ومثله عرفا وشرعا واصطلاحا
 ونحوها قل قوله باللسان احتراز انما ليس به بناء على
 ان الشا هو الايمان بما يشعر بالتعظيم مطلقا اوليان
 الواقع ودفع احتمال التخويز بناء على انه الذكر بالخير او
 الكلام الجميل والمراد باللسان الة النطق لا خصوص
 الخارجة المخصوصة فلو نطقت يده بشا على الجميل المذكور
 بان اودع الله فيها قوة النطق كان حمدا ولا يخرج بذلك
 الحمد اللغوي عن ان يكون مورد خاصا لتعظيمه بالاملة
 الناطقة بخلاف العرف فانه لم يقيد عمل الارقان فيه
 بالنطق قوله على الجميل اي للجميل فعلى تعليلية وهو صفة

محذوف

محذوف والاصل لاجل الفعل الجميل وهو بيان للحمود عليه
 قوله الاختياري اي حقيقة او حكما فيشمل الحمد على
 صفات الله تعالى الذاتية كالعلم والقدرة والارادة
 قوله على جهة التجميل اي مع جهة هي التجميل فعلى بمعنى
 مع والاضافة ببيان اي سواء كان في مقابلة نعمة ام لا
 وهو معنى قوله في غير هذا الكتاب سواء تعلق بالفضائل
 ام بالفواضل والفضائل جمع فضيله وهي المزية الذاتية
 التي لا يحتاج في تحققها الى تعلقاتها بغير الذات والفواضل
 جمع فاضلة وهي المزية المتعدية اي التي لا يحتاج في تحققها
 الى تعلقاتها بغير الذات اي تعلقاتها بها لا تتقارب اليها
 اه قوله ولا يكون حقيقة الا الله تعالى والمحصر على
 المذهب السني ظاهر لان الحمد اما مستحق بالذات او
 بالفعل واما على مذهب المعتزلي فلان المستحق بالذات
 هو هذا المحمود لانه الذي يمكن من اسبابه وهو خالق
 لتلك الاسباب وتلك القوى فعاد الكل اليه ذاتا وفاعلا
 ولهذا صرح من الزمخشري ارتكابه مغاد المحصر في هذا المقام
 مع كونه اعترافا من يقول بخلق الافعال اذ لا الله
 بدعته ومحامدا ابداه بن يعقوب قوله المتفضل
 علينا اي المحسن الينا تفضيلا منه لا ايمانا به عليه خلافا
 للمعتزلة فكل نعمة منه فضل قل ففقد رد على المعتزلة
 حيث قالوا يجب على الله تعالى اثابة الطابع ومعاينة
 العاصي قوله علينا اي معاشر الخلق ولا ينافي قوله
 بنعمة من حيث شمول النعمة للكافر وهو غير منعم عليه

وانما هو مرزوق لان اطلاق النعمة بالنسبة اليه فيه
 تغليب ويجوز ان يفسر ضمير علينا بالمؤمنين اخذ من المقام
 فالنعمة على بابها لا تغليب فيها فليتنامل شو وقضيت ان
 ضميرنا في علينا للجمع ولا ينافيه قوله المرشد الم لا منه
 باعتبار عموم نفعه نعمة لعامة المسلمين او انه اراد بعلينا
 على فالنون للعظمة اخذ من قوله المرشد الم لاظهار
 ملزوما الذي هو نعمة من تقظم الله تعالى له بتاهيله
 للعلم الذي من جلته تاليف هذا الكتاب امتثال لقوله
 تعالى واما بنعمة ربك فحدث اه وكل من علينا وبنعمه
 صلة المتفضل قوله بنعمه بكسر النون بمعنى الانعام
 وهو الاصحان واما النعمة بفتح النون فهو التعم وبضمها
 المسدرة حضور وقد مر ذلك قوله بنعمه للبيان اي
 بيان متعلق المتفضل ولم يتعرض للمنع به لتقصير العبارة
 عن الاحاطة به وليلا يتوهم اختصاص بشي دون شي ولقد
 نفس السامع كل مذهب ممكن وانما حمل على الانعام اي
 في مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب والثاني مندوب
 قال المص في حواشي ثم جمع الجوامع ان معنى كون الاول
 واجبا لانه يقع واجبا لانه اذا انعم الله تعالى على عبده
 يجب عليه ان يحمده عليها بالحمد الذي ذكره او بالحمد المنوي
 وعبارة حجر على السمايل ليس المراد بوجوب الحمد في مقابلة
 النعم اي من تركه لعظا ياتى بل المراد من اتى به في مقابلة
 النعمة اثيب عليه ثواب الواجب ومن اتى به لا في مقابلة
 شي اثيب عليه ثواب المندوب اما شكر المنعم بمعنى امتثال

او امره

او امره واجتناب نواهيه فهو واجب شرعا على كل مكلف
 وياتى بتركه اجماعا ثم شجنا الشنوا في لبسمة المصخر
 وقوله ولم يتعرض للمنع به الم مبنى على ان النعم بمعنى الانعام
 قوله الوهاب اي كثير العطا اه متاوي وان قلت
 كل من صفات الله تعالى واحد فكيف يوصف واحد منها
 بالكثرة كما هنا قلت راي بخط بعض الفضلاء نقل عن الحلبي
 مانصه قوله في الرحمن الرحيم نبيا للمبالغة مبنى على المجاز
 لان المبالغة انما ينسب للشي اكثر مما له وصفات الله
 منزلة عن ذلك لانها متناهية في الكمال والمبالغة انما
 تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله
 منزلة عن ذلك قال بعضهم واقول عدم قبول ذلك واضح
 في صفات الذات دون صفات الافعال اه ولما كان لا يلزم
 من حصول التفضل كثرة الاعطارد فيه والحببة لغة
 اعطا الشيء بلا عوض ما لا كان او غيره قال تعالى يهب لمن
 يشاء انا ثاله اعطاه الله تعالى بغير عوض وشرعا تملك
 المال بغير عوض وفي صيغة المبالغة اشارة الى انه تعالى
 واهب في الدارين لا في دار واحدة والي انه لا يقدر احد على
 هبة مثل هبته والي انها ليست لغرض قوله لها صلة
 الوهاب اي المعطى للمنع بلا عوض قوله المرشد اي الهادي
 للتحرير تنقيح كتاب اللباب اي تقديسه وتنقيته واعلم
 ان اسماء تعالى توقيفية على ما عليه الجمهور فلا يجوز اختراع
 اسم او وصف له تعالى الا بقران او خبر صحيح ولم اقف في المرشد
 على توقيف مما وقف عليه من الزر المتداولة بل الوارد

الرشيد والراشد فليستظرهم منا ويقول ولغيره دفع
 به توهم الاختصاص بنوع من الفضائل دون نوع قل
 واقتصر في المتن على التحريض للسمع ولأنه من المعلوم أنه
 تعالى كما هو مرشد للتحريض مرشد لغيره اهـ قوله
 وابتدأت بالبسملة ثم بالحمدلة أي بمسمى هذين اللغتين
 أو بما هو متخونان منه فتأمل قل وهذا جواب عن سؤال
 مقدر تقديره كيف يقول وابتدأت بالبسملة والحمدلة
 مع أنه لم يتقدم بلفظ بسملة ولا بلفظ حمدلة بل ابتدا
 ببسم الله الرحمن الرحيم ويقول الحمد لله فاجاب بان كلامه
 على حذف مضاف أي بمسمى البسملة والحمدلة وهو ما ذكر
 أو ان المعنى بما البسملة والحمدلة متخونان أي ما خوذان
 منه ثم ان تقدير المضاف والتأويل المذكور ليس ضروريا
 لان كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا بقربنة فتأمل
 قوله جمعا لعل للبداة واقتدا لعل لذلك ولتقدسم
 البسملة على الحمدلة وعملا لعل للبداة مع ذكرنا يدنفا
 قل وفايدة البداة حصول البركة في الشيء
 ثم بالحمدلة مع قوله وعملانية ما لا يخفى ان لا يستفاد
 من العمل بالخبر الترتيب أي فالاولي الاثبات بالواو
 بدل ثم الا ان يجاب بان المراد بالعمل به أي العمل بعد جملة
 على ما مر فيه بفك التفاضل فليتنا مل نشوا وان الاستدلال
 بقوله وعملانية اي ايراد كل منهما لا على الترتيب لانه لا يلزم
 من ذكر احدى المدلول كون كل واحد منهما ادا الا على المدلول
 بل المراد حصوله بالمجموع قوله واقتدا الخ هذا كالتقليل

لما قبله فهو جواب عما يقال هلا قدم الحمدلة على البسملة
 قوله وعملانية كل امرأي مع قطع النظر لكل من روايتيه
 المذكورة ثانيتهما بقوله وفي رواية كما هو ظاهر ولا يصح ان
 يكون قوله بخبر على حذف مضاف تقديره وعملانية اي
 خبر كل امرأي اي لما هو ظاهر من اقتضائه العمل بالروايتين
 لا بالخبر فليتنا مل شود قوله ان يكون قوله بخبر وفي نسخة
 قوله المذكور اي وهو لفظ خبر ثم عدم صحة ذلك مبني على
 ان المراد بالرواية نفس التحمل مع ان المراد هنا نفس المروي
 فلا يراد فتأمل ولما لم يكن في الكتاب العزيز امر بالاثبات
 بها قال اقتدا ولما كان ذلك في الحديث قال عملانية لاقتدا
 معناه الاتباع في الفعل استخسانا له من غير ان يوصف
 التابع به واما العمل فانه الاتباع مع الامر وما معناه الامر
 وما هنا من الثاني والله الموفق وهو حسبي اهـ قوله
 بخبر كل باضافة خبر الى ما بعده اضافة بياضية او اضافة
 اعم لاخص وبالتنوين على ابدال ما بعده ورفع كل بالحكاية
 على كل حال قوله ذي بال اي صاحب بال اي حال وشان
 يعتم به شرعا يقصد لذاته وليس فخرها ولا مكرها ولا ذكرا
 محض ولا جعل الشارع له مبدءا بغير البسملة فخرج بتقيد
 الامر بذي بال ويكونه يعتم به شرعا الامر بالمخير الذي
 لا يعتم به الشارع وليس له خطر ولا شرف فلا يبدأ ببسم
 الله في الامر الدين الحخير تقظما لاسمه تعالى حيث لا يبدأ
 به الا في الامور العظيمة تشبيها على العباد حيث لم يطلب
 منهم تسمية في محقرات امورهم ففي وصف الامر بذي

بال وتقيد به فابتان واندفع تقيد الامر ثالثا
 بكونه مقصودا لذاته ايراد ان كل من البسملة والمجدة
 امر ذوبال فيحتاج الى سبق مثله ويشتلسل وحاصل
 الجواب عنه ان المراد بالامر المذكور الامر الذي يقصد به
 ذاته بحيث لا يكون وسيلة لغيره والبسملة والمجدة
 وسيلتان ومقصودان لغيرهما واولى من ذلك على انها كما
 يحصلان البركة لغيرهما ويمتعان بنفسه يحصلان البركة
 لنفسهما كالشاة من الاربعين تركي نفسها وغيرها وخروج
 بقولنا وليس محرما ولا مكروها المحرم والمكروه فان
 القسمية تحرم على المحرم وتكره على المكروه على المعتمد
 ويقولنا ولا ذكر المحضا الا ذكرا المحضة فلا يطلب لها شئ
 ولا يرد القرآن العزيز لانه مشتمل على احكام وبما بعده
 الصلاة لان الشارع جعل لها مبدءا وهو التكبير وهذا اصل
 البال القلب كان الامر لشرفه وعظمة قدره ملك قلب
 صاحبه لا شتغاله به وقيل شبه بذي قلب على سبيل
 الاستعارة المكنية اي شبه الامر المهم به شرعا بانسان
 في شرفه تشبها محضرا في النفس على طريق الاستعارة
 بالكناية واشبات البال بمعنى القلب استعارة تحيلية
 قوله فيه افادة اشتراط جعلها جزا منه قوله
 بسم الله قال الرافعي ادخلت الباء على الباء لان الباء الاولى
 متصلة بالاسم مقترنة على كثرة الاستعمال فنزلت
 لشدة الملازمة منزلة الجز من الكلمة وادخلت عليها
 الباء الحافظة وهذا كادخال اللام على اللام في قول من قال

فلا

فلا والله لا يلقى لمالي ولا للمالي ابدادوا شوقا دفع
 الاعتراض بانهم صرحوا بان حرف الجر لا يبا شر مثل وام
 نقله عن الرافعي لاحاجة اليه لان المراد بسم الله هذا اللفظ
 فهو اسم حكما والباء داخلة عليه بخلاف قوله ولا للمالي فانه
 يتعين فيه زيادة اللام لاستعماله في معناه فوق قوله
 كادخال اللام على اللام بنظر قوله فهو اقطع فيه الوجهان
 فيما حذف منه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا من انه
 على التشبيه البليغ والاستعارة والمختار منهما الاول عناني
 قوله وحسنه ابن الصلاح اي ذكره مستوفيا للشرط الحسن
 او نقل تحسينه عن غيره فلا يراد ان ابن الصلاح قال ان
 التصحيح والتحسين والتضعيف لا يمكن واحدهما في زمانه
 اه قوله والصلاة اسم مصدر اذ مصدر صلى التصلية
 لكنه لم يسمع شوقوله لكنه لم يسمع لعل المراد ولم يسمع
 بمعنى الصلاة اي الدعاء بخير فلا يثبت في انه سمع في العذاب
 قال تعالى وتصلية جحيم قوله وهو من الله رحمة الى اي
 اي الصلاة شرعا من الله رحمة الى اي معناها لغة في الدعاء بخير
 او مطلقا ولها معنى شرعي خاص غير ما ذكره هنا وهو اقوال
 وافعال المومنين في ظاهرها انها تقال بالاشتراك على كل وفي
 المعنى مع حذف ما نضه قلت الصواب عندي ان الصلاة
 لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله
 تعالى الرحمة والى الملايكة استغفار والى الادميين دعاء بعضهم
 لبعضهم شوقوله ظاهرها انها تقال بالاشتراك اي اللفظ
 على كل اي فيلزم استعمال اللفظ المشترك في معانيه وهو وان

جوز الشافعي رضي الله عنه منعه الجمهور والمخاصم ان اذا اراد الامر بين الاشتراك اللفظي والاشتراك المعنوي فالاشتراك المعنوي ولي لان الاول خلاف للاصل لتعدد الوضع فيه والاصل خلافه فتأمل وقوله ثم العطف الى اي فهو مختلف باختلاف من نسب اليه فهذه الثلاثة افراد للعطف قوله رحمة اي مقرونة بتعظيم ولذا عطف الرحمة عليها عطف عام على خاص في اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ويكره الدعاء عليه الصلاة والسلام بالرحمة في غير الوارد اه قوله استغفاري طلب المغفرة وان لم يكن بلفظ اغفر كما رحم واعف قوله ومن الادميين عبارة في ثم الاصل ومن الاصل اه وهي اعم قوله تنزع ودعا من عطف الخاص على العام فهو من عطف العام على الخاص المراد هنا التضرع بقيد الدعاء فهو من عطف العام على الخاص ويؤيده تفسير التماس الا في لقوله متضرعا الى الله وعبارة القاموس ضرع اليه ويثك ضرعا محركة وضراعة خضع وذلك واستكان او كفرع ومنع تذلل فهو ضارع وضرح ككتفاه وفيه ايضا الدعاء الرجعة الى الله تعالى دعاء دعا ودعوي اه فظاهره ان بينهما العموم والخصوص الوجهي فان الخضوع اعم من ان يكون في دعا او ذكر او قرآن او نحوه والدعا اعم من ان يكون بضراعة او لا الا ان يقال المراد هنا التضرع بقيد الدعاء فهو من عطف العام على الخاص كما مر ولا يظهر كلام شو وان امكن يحمل التضرع على التذلل مطلقا والدعا على السؤال مع التذلل **تدبر** وقع السؤال

بعض

بعض الفضل عن صلاة الملائكة على النبي صلى الله عليه وسلم وصلاة الادميين ايها افضل فاجاب بقوله صلاة الادميين عليه افضل من صلاة الملائكة عليه صلى الله عليه وسلم ويؤيد هذا الجواب ما نقله الغهاب بن حجر في بعض نصابه بقوله ومنها ان طاعات البشر اكمل من طاعات الملائكة لان الله تعالى كلمهم بها مع وجود صوارف عنها قايمة بهم وخارجة عنهم ولا شك ان فعل الشيء مع مشقة ووجود الصارف عنه ابلغ من الطاعة والاذعان من فعل مع عدم ذلك اذ لا امتحان فيه بوجه اه قوله بمعنى التسليم اشارة الى ان المصدر الذي هو السلام يأتي بمعنى المصدر الذي هو التسليم وذلك واقع في القرآن كثيرا ودفعنا اليها من توهم ان السلام هنا من اسمائه تعالى اه ح خضر وكتب شو قوله بمعنى التسليم اي الذي هو المصدر كما في قوله تعالى وسلموا تسليما وعد له الى انتم المصدر المناسب للصلاة اه وكتب ايضا قوله بمعنى التسليم وهو التسمية بالسلام اي السلامة من كل مكروه والامن منه ومن سلم الله سبحانه وتعالى عليه فقد سلم من المفات اي وادعوا الله تعالى بتضرع وخضوع ان يصلي ويسلم انتهى وجمع بين الصلاة والسلام لتفكر النووي عن العلماء كراهة افراد احدهما عن الاخرى لفظا لا خطا خلافا لمن عزم قبيل والافراد انما يتحقق ان اختلف المجلس او الكتاب اي بناء على التعميم خضر وقوله لا خطا ضعيف والمعتمد كراهة الافراد لفظا او خطا وقوله ان اختلف المجلس فاهرة كراهة مع الاتحاد ولو طال المجلس والكتاب

فليراجع واصل هذا الكلام لابن حجر في شئ المنهاج قوله
 على سيدنا قدم سيدنا مع ان اصل الصفة الجريان على الموصوف
 للاشارة الى استقلالها بنفسها حتى صارت كالتعلم المستقل
 لثبوت سيادته بالاجماع وعبرة خضر قيل تقديم سيدنا
 ابلغ للدلالة على علميته في السيادة فليست براه لا يقال
 يشكل على الاستقلال اعراب محمد بدلا والمبدل منه في نية الطرح
 لا نناقول قال دم ليس معنى هذا الكلام اهدار الاول
 واطراحه بل ان البدل مستقل بنفسه مفارق للتوكيد للصفة
 في كونها متممين لما يتبعانه اه وحاصله انه في نية الطرح
 بحسب العامل لا بحسب المعنى ايضا فليتامر والاضافة
 فيه لتعريف العهد الخارجي العلمي اي السيد المعين عند اهل
 الملّة اي سيد خير الامم والبشر والمخلوقات والسيد
 المتوالي للسواد اي الجماعة الكثيرة وينسب اليهم فيقال
 سيد القوم ولا يقال سيد الثوب وسيد الفرس ويقال
 ساد القوم يسودهم ولما كان من شأن المتولي للجماعة
 الكثيرة ان يكون مذهب النفس كما يدل عليه آية ولو كنت
 فظا غليظا لقلب لا تقضوا من حولك قبل لكل من كان فاضلا
 في نفسه سيد وان لم يكن متوليا للجماعة الكثيرة قال النووي
 في الاذكار ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم
 وعلى الحليم الذي لا يستغذه غضب وعلى الكريم وعلى المالك
 واصله يسود اجتمعت الباء والواو وسبقت احدهما بالسكون
 قلبت الواو يا وادغمت الياء في الواو من المعلوم ان سيادته
 عليه الصلاة والسلام على جميع المخلوقات بالاجماع وشدة الخشعي

في تفصيل

في تفصيل جبريل عليه ولولا ما يقال انه تاب لكان حقيقا
 بالعذاب كما قاله الغنيمي في بعض مواعاته وفي كلام المصنف
 استعمال السيد في غير الله تعالى وفي المسألة ثلاثة اقوال
 حكاه ابن المنذر في المقتنى احدها جواز اطلاقه على الله تعالى
 وعلى غيره الثاني انه لا يطلق على الله تعالى وعزاه الى الامم
 مالك رضي الله عنه الثالث انه لا يطلق الا على الله تعالى
 ودليله ما روي عليه الصلاة والسلام قالوا له يا سيدنا
 فقال انما السيد الله وفي الكتاب والسنة ما يرد
 على هذا القول قال الله تعالى وسيدا وحسورا وقال
 تعالى والف يا سيدها لد الباب وقال عليه الصلاة والسلام
 اناسيد ولما دارم ولا فخر ان ابني هذا سيد قوموا الي
 سيدكم ام دما ميني على المعنى قوله محمد بر من سيدنا
 وفيه ما مر وعطف ببيان وعليه الاشكال وهو علم منقول
 من اسم مفعول الفعل المضعف قال في شئ الاصل سمي ب
 نبيا بالهام من الله تعالى لما علم من خصاله المحودة اه
 وعبرة غيره تعالى ولا بان يكثر حمد الخلق له انتهت وهي ابي
 فتأمل فائدة استنبط بعض العلماء من اسم محمد عدة
 المرسل وهم ثلاث مائة واربعه عشر رسولا فقال فيه
 ثلاث ميممات واذا بسطت كلامها فقلت ميم وعدتها
 بحساب الجمل الكبير تشعرون فيحصل منها مائتان وسبعون
 واذا ابسطت الحما والداله قلت دال خمسة وثلاثين
 وخايشة فللملّة ما ذكر وقال ابن عواد في شئ البسملة
 وقد من الله علي باستخراج عدد جميع الانبياء منه وهم مائة الف

واربعة وعشرون الفا وطريقه ان تضرب عدده بالجزء الصغير وهو عشرون في نفسه الخارج اربعة تقرب في كامل عقود المربيع وهم ثلثمائة وعشرون الخارج مائة الف واربعة وعشرون الفا اه وقوله وهو عشرون لان الميمين ثمانين والحاء ثمانية والداد اربعة اه قوله اشرف اي افضل شوق قوله الانام اي الخلق وتفسير ابن عباس لقوله تعالى والارض وضها للانام قال للخلق والمراد بالخلق المخلوق ومن طريق اخر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال الانام الناس وهذا اخصر من الذي قبله ومن طريق الحسن قال الجن والانس وعن الشعبي قال كل ذي روح اه شوق في الانام اربعة اقوال قبل المراد بهم كل ذي روح اي الحيوانات وقيل المراد بهم الجن والانس وقيل المراد بهم الانس فكل واحد اخص مما قبله فتأمل وبعبارة والانام عبارة عن كل ما يعترية النوم اه قوله وعلى اله عطف على الجار والمجرور وشواي لا عطف على المجرور فقط بل على اعادة على وكتب ايضا قوله وعلى اله اعادة العامل اشارة الى ان الصلاة عليهم مطلوبة بالنسبة بخلاف استحبابها على الاصحاب فانه بطريق الخاق بالآل ولهذا سقطها فيه انتهى وفي اعادة على ايض رد على الشيعة القائلين بمنعها وانه يجب ترك الفصل بينه وبين اله بعلى وينقلون في ذلك حديثا وكلمة على هنا مجردة عن المضمرة كما في قوله تعالى فتوكل على الله فلا يبردان الصلاة بمعنى الدعاء واذا استعمل الدعاء مع كلمة على تكون للمضمرة مع انه يمكن الفرق بين صلى عليه ودعا عليه هذا واثبات الصلاة والسلام بعد البسملة في

صدور

صدور الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم ثم مضى العمل على استحبابه ومن العلماء من يحتشم بها الكتاب اي يحفظ والآل اسم جمع لا واحده من لفظه كما قاله الشيخ خالد في التصريح بقوله وهم مومنونوا بني هاشم وابن الطلب قال شيخنا شيخنا فيما كتبه على ثم المنهاج للجلال المحلي وقوله المومنون وبني فيها تغليب كما لا يخفى اه قال شيخنا فالمراد بهما ما شمل المومنيات من بنات هاشم والمطلب وهذا نصح بشمول الآل للذكور والانات اه ثم شيخنا على بسملة المص خضر قوله وصحبه بين الآل على المشهور فيهم وصحب عموم وخصوص من وجه فالعطف حينئذ مغاير وعلى الادة جميع الاجابة كما اختير في مقام الدعاء فعطف الصحب من عطف الخاص على العام لشرفهم واستحقاقهم مزيد الدعاء بكثرة نقلهم الشرايع والشعائر البناء عن صاحب الشريعة فلا يجوز لهم الدعاء مرتين بالعموم والخصوص وهذا علم ان بين الصحب والآل عموما وخصوصا مطلقا شوق قوله اسم جمع لصا كركب اسم جمع لراكب لان فعلا ليس من ابنية الجمع خلافا لاي الحسن الاخفش واسم الجمع هو ما وضع لجموع الاهداد ولا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجنس ما وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية اه اشمو في خاتمة جمع التفسير قوله بمعنى الصحابي اي ان صاحب ليس المراد به معناه الاصل من انه من طالت معاشرته واجتماعه وانما المراد الصحابي الذي هو من اجتمع اليه قوله من اجتمع في تعبيره باجتماع اشعاره باشتراط انضافه بالتميز

حبه

حين اللقاء والتغير يلقي اقلها ما لذلك والمعتمد انه لا يشترط
التعيين وان المراد بالاجتماع المتعارف وهو ان يكون بالابدان
في عالم الدنيا عنا في يخرج اجتماع الانبياء ليلة الاسراية
السماوية في المنام او اليقظة بعد موته ونحو ذلك
قل وفي حاشية الاجموري على الخطيب ان من اجتمع به صلى
الله عليه وسلم من الملائكة او الانبياء في الارض او بين السما
والارض صحابي اه وفي قوله او بين السما والارض توقف فيه
بعض مشايخنا فليحذر قال سم في الايات البينات ولوراه
من كوة في جدار بينهما فينبغي انه اجتماع او في حكمه ان خاطبه
مع رويته فليراجع اه ولا يشترط الروية قال الزياي
وشملت من الانس والجن وكذا الملائكة بنا على انه مرسل
اليهم وهو الاصح انتهى وقوله وهو الاصح ضعيف والمعتمد عند
م رانه لم يرسل اليهم قوله مومنا بنبيينا اي بعد
نبوته ولو قبل دعواه شوعلى منهم لكن في حاشية اج اشترط
اللقاء بعد الدعوي اي بعد الرسالة فمن اجتمع به بين النبوة
والرسالة لا يعد صحابيا فليراجع قال في الاصل واغترض
على التعريف بصدقه على من مات مرتا مع انه لا يسمى صحابيا
اي فلا يكون مانعا واجيب بانه كان سماه قبل الردة وذلك
كاف في صحة التعريف ومن زاد فيه ومات مسلما لا يخرج من
ذكر اراد تعريف من يسمى صحابيا بعد موته وعليه مشيت
في غير هذا الكتاب اه قوله السادة جمع سايد وفي القاموس
السايد السيد اودونه جمع سادة وسايده السادة الكرام
فد الليام جمع كريم وهو النفيس والعزير والجبار والجواد

قوله صفتان لمن ذكر اي للآل والاصحاب اه قوله
وبعد تقيض قبل ظرف غاي زما في كثير امكان في قليلا مبني
لقطع لقطعه عن مضاف اليه منوي معناه على الضم لانه لا
يدخله اعراب لانه لا يصلح فاعلا ولا مبتدا ولا خبر اكذا بخط
الناصر الطهلاوي اه شوا اشار الى ان في هذا شيئا وهو عدم
حصر الاعراب فيما ذكره ولعل العبارة من اصلها لانه اي الضم
لا يدخل اعرابه اي اعراب بعد لانه اذا اعراب نصب على الظرفية
او جن من وقال بعضهم وانما بنيت بعد ح لا فتقارها
الى ما تضاف اليه فاشبهت الحرف في الافتقار وحركت مع
ان الاصل في البناء السكون ليعلم ان لها اصلا في الاعراب
وكانت الحركة ضمة جبر الحافتمسا باقوي الحركات وهو الضم
قوله من اسلوب اي كلام على نمط واحد في هذا بيان
لمحلها فلا تقع اول الكلام ولا اخره ولا تقع بين كلامين
مساويين بل انما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع
مناسبة كما هنا لان ما قبلها تمهيد للتصنيف وما بعدها
ليبان سببه وتسمى عند البليانيين اقتضا بالمشية المتكلم
قوله واصلها اي كلمة وبعد وقوله جبرها اي كلمة وبعد
وقوله لتضمن عملة المحذوف تقديره والقان لزم اما دايما
لتضمنه اما الخ قوله بدليل لزم الفا وانما لزم الفا
بعدها ولم تلزم بعد غيرها من الشروط لان الشرطية لما كانت
لها بالنبابة عن الشرط لزم الفا لتدل عليها بخلاف غيرها
شوا وكتب ايضا انما لزم الفا مع اما دون مهم لان اما لما
كانت دلا لها على الشرط بانا بتمها عنهما يكن ضعفت فاجابوا

للزم الفاعل على الشرطية اه قوله معنى الشرط بالاضافة
 البنيانية قوله والاصل مما يمكن من شيء كان تامه وفاعلها
 اما شيء على ان من زايدة في قول ابي علي ورد قوله ابي علي لزوم
 خلوص الخبر المبتدأ من غايده ولزوم زيادتي من في الاشارة
 الا ان يجاب عن هذا الثاني بانها زايدة في شبهه البقي وهو
 الشرط اه واما ضمير مستتر راجع كاسم الشرط الذي هو مومها
 ومن لبيان الجنس ويشكل عليه انه لم يحرك على جنس بعينه
 كذا قال الدماميني واقول المقصود من البيان هنا
 التعميم ودفع توهم ارادة نوع بعينه قاله شيخنا الشريف
 اه وقوله المقصود من البيان ان اي فلا يقال الاصل في
 البيان كونه معينا مبنيًا لجنس معين قوله على من ذكر
 فمما مبتدأ او الا لازمة للمبتدأ ويكون شرط والفا لازمة له
 اي لجزية كما في بعض العبارات غالبًا نحن نضمت اها معنى
 الابتداء الشرط لزمها الفا والصوق الاسم اقامة للزوم
 وهو الفا والصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط
 وابقا لاثره في الجملة انتهى زيادتي وبعد من الظروف والعاقل
 فيها اما عند من لنيابتها عن الفعل والفعل نفسه عند غيره
 وهذا ان القولان على انها من توابع الشرط وقيل انها من توابع
 الجزا فالعامل فيها مقدر بعد الفا اي مما يمكن من شيء فالقول
 بعدما تقدم هذا المختصر والمعلوم بنا وها هنا على الضم
 لنية معنى المضاف اليه دون لفظه وروي تنوينها من فوعة
 ومنصوبة لعدم الاضافة لفظا او تقديرا وفتحها بلا تنوين
 على تقدير لفظ المضاف اليه ثم روي الرفع على انها عربية

فاعل

فاعل بالفعل المحذوف اي مما يمكن بعد اي يوجد بعد وبتدأ
 وجه خامس زايدة على الاربعة المشهورة وقوله ولصوق
 الاسم لما كان اللازم للمبتدأ نفس كونه اسما كان المناسب
 ان يكون اللازم لنايبه ايضا كذلك ولما لم يكن لتعين
 حرفية اما جعل لصوق الاسم الذي هو بعد اي وقوعه
 بعدها بلا فاصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك اقله
 واعتراض على لصوق الاسم بقوله تعالى فاما ان كان من التقريب
 واجاب السعد بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لا صق
 تقدير اعناني وقوله مقام الملزوم وهو الابتداء في بعض العبارات
 وهو المبتدأ وقوله في الجملة يرجع لما قبل قوله وابقا ايضا
 وذلك لان الفا وان قامت في مقام الشرط وهو ما قبل الجزا
 لانها ليست في مقامه اي في موضعه حقيقة لان مقامه
 حقيقة ما قبل الظرف لان الظرف من معمولات الجزا على احد
 القولين وكذا الصوق الاسم لم يقم في مقام المبتدأ حقيقة
 لان مقامه حقيقة موضع اما لانها ثابت عنه ووقعت في
 موضعه انتهى عناني ورجوع قوله في الجملة لقوله وابقا لاثره
 ظاهر لا تار المبتدأ وعلاماته كثيرة من الاسمية والخبر والمحل
 بينهما فلصوق الاسم بمنزلة وجود الاثار في الجملة وكذا
 علامات الشرط متعددة من جهة الشرط والفا والمجرى الملزوم
 الفا ابقاها في الجملة اه قال م ر في شرح المنهاج واختلف في
 اول من ذكرها فقيل داود وقيل يعقوب وقيل قيس ابن
 ساعدة وقيل كعب بن لوي وقيل يعرب ابن قحطان وقيل
 سيجان ابن وايل والاول اشبه ويجمع بينه وبين غيره بأنه

بالنسبة الى الاولوية المحضة والبقية بالنسبة الى العرب
خاصة ويجمع بينهما بالنسبة الى القايل ام وقوله والاول
اشبه يشكر عليه ان يعقوب قبل داود بزمن طويل وقيل
اول من نطق بها ادم وهو اضعف الاقوال ولبعضهم جري
الخلف اما بعد من كان قايلا بما خسر اقوال داود اقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعده فقس فسيحان فكعب
في عرب قوله فهذا اشارة الى المرتب الحاصل في الذهن
سوا كان وضع الخطبة قبل التضعيف او بعده اذ لا حضور
للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها في الخارج وما قيل من انه ان
كان وضع الخطبة بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر في
الخارج ليس بمستقيم الا ان يراد به الاشارة الى الحاضر
في نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون
المركبة من الثلاثة او الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب
هذا المقام للاخبار عنه بما ذكره الا ان يحمل على الجواز تسمية
المعبر بالمعبر عنه وفيه نظر بعد لا يخفى على المتبقي لان
الحاضر من النقوش لا يكون الاشخاص ومن البين لانه
ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك الشخص
بذلك الاسم بل الغرض وصف نوعه وتسميته وهو النقش
الكتابي الدال على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعات
بان المعاني المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره
مما يشاركه في ذلك المفهوم ولا شك في انه لا حضور لذلك
الكل في الخارج فالاشارة لما في الذهن على جميع التقديرات
ومن هنا علمت ان اسما الكتب من اعلام الاجناس عند

باديا

التحقيق

25

التحقيق فتعطف قاله الدواني اي في شرحه التهذيب وقوله
بل الغرض لم فيه نظر وقوله عند التحقيق اي وعلم شخص
نظر اللغز اذ مثله يعد في العرف شيئا واحدا كما اذا نطق
جماعة يزيد يقال في العرف نطقوا بلفظ واحد تامل اه
نحو وقوله اشارة الى المرتب الحاصل في الذهن والاشارة
الى ما في الذهن من الالفاظ المستحضرة نزلت منزلة الشخص
المحسوس المشاهد بالبصر لان هذا وبقية اسما الاشارة
انما وصفت لتستعمل في المحسوس المشخص المشاهد بالبر
والالفاظ ليست شاهدة وان كانت تحس بالسمع فلا يستعمل
هذا هنا فيما وضع له فيكون استعارة حيث شبهت الالفاظ
بالشخص المشاهد في مطلق الحضور واستعملها لفظ هذا
هي استعارة مصرحة بتحقيقه لتحقيق الالفاظ ذهنا وهل
هي اصلية او تبعية ان نظريا الى ان لفظ هذا في معنى المنار
التي هي تبعية لانه حينئذ في معنى المشتق والافاصلية
وهو الظاهر كما قاله الشيخ يس في بعض حواشيه وقوله
اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها في الخارج اشارة
الى ان الالفاظ وان كانت توجد في الخارج لكن لا بمجموعة مرتبة
متعاقبة والظاهر ان الاشارة ليست الى مجموع المرتب
وقد بقوله في الخارج لان للمعاني ضربا من الحضور وكذا
الالفاظ باعتبار ان الدال عليها وهو النقوش حاضرين
الخارج وهو الحضور في الوجود الكلي وقوله ولا يخفى انه
لا يناسب هذا المقام اي كون الاشارة للنقوش لا يناسب
هذا المقام للاخبار عنه بما ذكره اي بقوله مختصر الى اخره

فان الاختصار انما هو من اوصاف الالفاظ لا النقوش وقوله
 الا ان يجعل على المجاز تسمية للمعبر بالمعبر عنه لعله اراد بالمعبر
 على صيغة اسم الفاعل الدال وهو النقوش و اراد بالمعبر
 عنه على صيغة اسم المفعول المدلول وهو الالفاظ اي
 سميت النقوش مختصرا مجازا من تسمية الدال باسم
 المدلول فليتامر وقوله لان الحاضر من النقوش لا يكون
 الاشخاص الم وهذا النظر جار على المختار ايضا من المشار اليه
 الالفاظ الذهنية وعمارة الحلي لا يقال ما في الذهن
 مجمل ومسمى المختصر الفاظ منفصلة لانا نقول في الكلام
 مضاف محذوف تقديره مفصل هذا لا يقال الالفاظ التي
 وقعت الاشارة اليها واخبر عن مفصلها بالمختصر ليست
 الوجود في ذهن المص فيلزم ان لا يقال مختصر لغيره لانا
 نقول لا يلزم ذلك الا بنا على ان المسمى المكتوب من حيث علم
 الشخص وعليه فيقدر مضاف اي فنوع مفصل هذا المختار
 انه من حين علم الجنس فلا حاجة لتقدير مضاف انتهى فليج
 خبر الكلام على اسملة شيخ الاسلام قوله ذهنا الاول
 نصب ذهنا على التمييز اي من جهة كونه حاضرا خارجا ويجوز
 ان يكون على تنوع الحاضر فهو ويجوز ان يكون مفعولا
 مطلقا محذوف مضاف اي حضوره ذهنا والذهن قوة
 في النفس معدة لاكتساب المعاني قوله وهو تقليد
 اللفظ وتكثير المعاني هذا تفسير للاختصار لا المختصر
 والصواب ان يقال هو تقليد اللفظ سواء اكثر المعاني او
 قل او سوي والبسط تكثير اللفظ فقط كذلك يشمل جميع

الاقسام

الاقسام وعلى ما صنفه المص يلزم خروج بعض الاقسام فتأمل
 قوله اي يلزم على ما ذكره ثبوت الواسطة وعبارة قس على
 الغاية المختصر هنا عبارة عن الالفاظ المخصوصة القليلة
 الدالة على مسایل مخصوصة بحسن الفقه والوجه حذف
 كثرة المعنى من تعريفه للقطع بقلة معنى المختصرات كل نقطة
 انتهى قوله في الفقه صفة المختصر اي يختصر دال على الفقه
 فشبه الدال والمدلول بالمظروف والظرف بجامع شدة
 التمكن تشبيها مضمرا في النفس على سبيل الاستعارة الملكية
 واثبت في تحصيلها وعبارة قس على الغاية وفي من في الفقه
 مستعارة للدلالة لتشبيهه علة الدال والمدلول بعلقة
 الظرف والمظروف وقد جعل على في على مذهب المنعلقة
 بالدلالة او بمعنى مستعارة لها ليكون الجار والمجرور
 بدلا من الجار والمجرور اه قوله لغة الفهم وقيل فهم ملاك
 يقال فقهه بالكسر اذا فهم وبالفقه اذا سبق غيره الى الفهم
 وبالضم اذا صار الفقه شجعة له وقال شوقايد تان
 قال في تسم الفقه الفقه في اللغة الفهم يقال منه فقه
 بكسر القاف يفقه فقهها يفهمها فيها كفتح يفتح فرها وقيل
 المصدر فقهه باسكان القاف ولما الفقه الشرعي فقال
 صاحب المعنى والمصروي وغيرهما يقال فقهه بالضم اي بضم
 القاف وقال ابن وريد بكسرها كالاول وهذا غريب اعني
 كون الفقه اللغوي يقال منه فقهه بكسر القاف والشرعي
 فقهه بالضم كذا في شام التولي العراقي لتنظيم منهاج الاصول
 لوالده وفي تسم مسند الامام الشافعي لابن الاثير الفقه الفهم

يقال فقه الرجل يفقهه بالضم فيها اذا صار فقهيا اي عالما
فيها وهو فعل فاصروا ما فقهه بالكسر فستقبله اي مضارعة
يفقهه بالغش وهو مستعد تقول فهمت المسألة اي عرفت
وفهمتها ام قوله العلم بالاحكام الى اختصر منه قول
المنادى معرفة الاحكام الشرعية بطريق الاجتهاد وقوله
معرفة الاحكام اي ادراك جزئيات الاحكام وقوله الشرعية
قياسية كانت او غير ما نسبة الى الشرع وهو لا يدرك
لولا خطاب الشرع وقوله بطريق الاجتهاد اي الذي هو
بذل الوسع في بلوغ المقصود وقيد بعضهم الاحكام بالتي
لم تنتسخ لان معرفة الاحكام المنسوخة غير لازمة للفقيه
وسكت عنه الجمهور فخرج بالاحكام التصورات وبالشرعية
العلم بالاحكام العقلية والخسيسة والوضعية كالعلم بان
العالم حادث والنار محرقة والفاعل مرفوع وبطريق
الاجتهاد اخرج العلم بالاحكام الشرعية النظرية كالعلم
بان الاجماع حجة وعلم الشارع وعلم المقلد لانه من قول
المفتي لامن دلالة الاحكام والعلم بضرورات الدين فانه
ليس من الفقه على ما قاله بعضهم ومن ثم زاد في المحصول
في الحد التي لا يعلم كونها من الدين بالضرورة قاله المناوي
ايض قوله العلم الى العلم حكما الذهن المجازم المطابق للحق
لدليل فان طابق الواقع فهو اليقين والمراد به هنا ما
يشمل الظن فقط اذ احكام الفقه كلها اجتهادية كما يدل
عليه بقية التعريف اذ لو كانت احكام الفقه يقينية
لما وقع فيها اختلاف اصلا فالمطلق على الظن علما لقوة

ادراك

ادراك المجتهد مجاز الكن فيه ارتكاب المجاز في الحد والمجاز
تصان عنه الحدود ويحاج بان الاول محل المنع حيث لم يكن
المجاز مشهورا في شوق لقوله بالاحكام الشرعية الى المراد
بالاحكام هنا النسب التامة لا خطاب الله تعالى المتعلق
بافعال المكلفين كما اشار اليه الشيخ الزيايدي في الحاشية
لان ذلك تفسير خاص للاصوليين ويلزم على ذكره معنى
خروج البحث عن افعال غير المكلفين ويلزم عليه لا فائدة
لقوله الشرعية فيكون مستدركا كما قاله الخلال المحلى في شرجع
المواعظ الاصولي ام عتاني وخرج بقوله بالاحكام العلم
بالذوات والصفات كتصور الانسان والبياض وقوله
الشرعية يخرج العادية كالعلم بان النار محرقة ويعبر عنها
بالحسنة ويخرج العقلية كالعلم بان الواحد نصف
الاثنين ويخرج بقوله العملية العلمية اي الاعتقادية كالعلم
بان الله واحد ام زيايدي وعبارة غ ش وخرج بقوله
العملية الاعتقادية كالعلم بثبوت القدرة لله تعالى ليست
كيفية عمل واستفادته ببيان محترز ثبوت العملية بما
ذكر فقط ان العلم بوجود اعتقاد ثبوت القدرة له تعالى
من المسائل الغفيرة لانطباق حد الفقه عليها وخلق ظاهر
بين العلم بخو القدرة الذي هو العقيدة ووجوب هذا
العلم بخو القدرة الذي هو الفقه لما هو جلي من الفرق
بين العلم بالشيء والمخاطب بتحصيل العلم به لا يقال هذا
الشيء ليس من الفقه لان الظن مأخوذ من مفهومه وسأ
الاعتقاد قطعية لانا نقول هذا من قبيل الاشتباه وذلك

27

لانه من الواضع الفرق بين الخطاب بالشي وبين ذات الشيء
والمحكوم عليه بانه من الفقه الخطاب بذلك الشيء وهو
ظني قطعاً بدليل اتفاهم على الخطاب بمعرفة تعالى واختلافهم
في ذلك الخطاب بموعته بلا واسطة فلا يرد علم المقلد
لانه بواسطته للاخذ من كلام الامام ومتابعيه فلا يسمى فيها
وكتب ايضا قوله المكتسب بالرفع صفة للعلم لان الجبر يكون
صفة للاحكام احترزه عن علم الله تعالى وقال ع شر وخرج
بقوله المكتسب علم الله تعالى قال البرهان اللغوي في الجوز
، وعلمه ولا يقال مكتسب ، فاتبع سبيل الحق واطرح الرب
اي لان علمه تعالى صفة قديمة تنكشف بها الاشياء وقال
خضر قوله المكتسب خرج العلم الذي لا كسب فيه كعلم جبريل
وعلم الله تعالى اه وهو للزبادي وقال ع شر وخرج
بقوله من ادلتها علم النبي وعلم جبريل عليهما السلام
لاكتسابه بالوحي لا بالدليل اه ومثله الشوري فانه
قال قوله من ادلتها احترزه عن علم جبريل اه والحاصل
انه تنافي كلامهم في علم جبريل هل هو غير مكتسب اي بل
هو ضروري خلقه الله تعالى فيه لانه لم ينشأ عن نظر
واستدلال فيخرج بقيد المكتسب او هو مكتسب لكن
بالوحي فيخرج بقيد من ادلتها واما علم نبينا عليه الصلاة
والسلام الذي اكتسبه بالاجتهاد فيقال له فقها باعتبار
اكتسابه له من الاجتهاد لا يقال له فقه باعتبار ان
دليل لنا كما صرح به ابن شريف على المحل ونصه علمه عليه
الصلاة والسلام الحاصل بالاجتهاد دليل شرعي الحكم يتوصل

الي

الي معرفة بنقل علمه عليه الصلاة والسلام بذلك الاجتهاد
او اخباره عنه وهو عليه الصلاة والسلام لا يقرأ على خطا
وهذا الاعتبار لا يعيد فقها بل هو من ادلة الفقه وباعتبار
حصوله عن دليل شرعي يصح ان يسمى فقها بالاصطلاح
وتسميته فقها هو الذي اقتضاه كلام البرمادي في مش
الفقيه انتهت عبارته قوله التفصيلية خرج به العلم
الخلاف المكتسب من مقتضى والناس في وهو ما يأخذ المقلد
من المجتهدين لقول الشافعي للمزني الوتر مندوب لما قام والوتر
ليس بواجب لما قام عندي فانه ينظر فيه للدليل اجمالا
والدليل الاجمالي موعين التفصيل غايته ان المجتهدين
نظروا في قبموا الصلاة من حيث كونه امرا مع قطع النظر
عن متعلقه كان اجمالا وان نظروا فيه من حيث متعلقه بخصوص
الصلاة كان تفصيلا قوله على مذهب الم حال الفقه
اي كاي ناذلك الفقه على مذهب الشافعي كينونه العام على
الخاص لحصوله في ضمنه ق س على الغاية وذكر ايضا قبل
ذلك انه يصح ان يكون على مذهب بولا من الفقه باستعا
رة على لفي ويصح ان يكون صفة مختصرا مختصرا مشتملا على جنس
ما ذهب اليه الشافعي من الاحكام وجع بين قوله في الفقه
وعلى مذهب محافظة على نكتة الاجماع والتفصيل لان بين
الفقه ومذهب الشافعي العموم والخصوص المطلق والوجهين
لان مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه كما قاله ق س
قوله في المسائل متعلق بالاحكام من ظرفية الجز في الكل
لان الحكم عبارة عن النسبة والمسألة عبارة عنها وعن

الموضوع والمحمول لما مر من ان المسألة تطلق على سبيل
الاشارة على شيئين النسبة فقط ومجموع النسبة
والموضوع والمحمول ولا يصح ان يراد بالمسألة هنا النسبة
فقط اعني الاحكام لئلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه قوله
مجازا حال من مذهب اليه وان كان معنى لان المعنى بوصف
بالنحو شوبري وقوله لان المعنى بوصف بالنحو أي من
نسبة المدلول بالذات قوله مجازا عن مكان الذهاب
فهي استعارة نصريجية تبعية تشبهها المعقول بالمحمول
أي شئت الاحكام بمكان الذهاب الحسي لان الخواطر
تذهب فيها كذهاب الاجسام في الامكنة انتهى وقال
بعضهم ووجه التشبيه بين الطريق والمسائل التوصل
واطلقنا اسمه عليه اوانه مجاز مرسل بمرتبين بان
استعمل المذهب في مطلق ما يتوصل به معقولا او محسوسا
ثم انتقل منه للمعقول بخصوصه وهذا بحسب الأصل
ثم صار حقيقة عرفية أي هجر فيها المعنى الأصلي قوله
اختصرت فيه أي في مختصري باعتبار ما زدت فيه وقوله
وضمت اليه أي في مختصري هذا مجردا عن تلك الزيادة
فاندفع ايراد ان مختصرة لا باعتبار الزيادة لا يتأتى ان
يختصر فيه التنقيح اذ هو حينئذ مساو له باعتبار الزيادة
لا يتأتى ان يضم اليه الفوائد لانها هي الزيادات او بعضها
والباقي ابدل غير المعتمد به فتأمل قوله الامام
ابي زرعة احمد ولي الدين ابن العلامة شيخ الاسلام ابي
الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين العراقي ش

الأصل

الأصل قوله العراقي نسبة لعراق العرب مناوي قوله
المسي بتتقيح الباب الباب مختصر مشهور كثير الفائدة على
صغره وهو محقده يعني المحامي لاله وفيه شذوذات كثيرة
كذا في طبقات ابن شهبة شوق قال المناوي والباب للامام
ابي الحسن احمد بن محمد المحامي من عظم الاصحاب ورفعا هم اه
قوله فوايد فواعل غير منصرف لصيغة منتهى الجموع مناوي
أي الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان
مخصوصة على المختار خضر قوله جمع فائدة وهي لغة
ما استفيد من علم او مال وعبر عنه البعض بقوله الزيادة
تحصل للانسان واخر بقوله ما حصل لك مما لم يكن عندك واخر
بقوله ما يكون الشيء احسن حاله منه بغيره واصطلاحا ما اشار
اليه بقوله وهي كل مصلحة الما واشتقاقها من الفوائد أي القلب
لتعلقها بها اذا كانت محسوسة ولانها تعقل به ان كانت
معنوية او من القيد بمعنى استحداث الحال او الخير وقيل
اسم فاعل من فادته اذا اصبحت فواده او من قوله
فدت له افيد فيدا من باب باع ويؤخذ مما ذكرناه يائية
وكذا قال المناوي مشتقة من القيد لا من الفود ثم
قال والمراد منها هنا ما يكون الكتاب به مما تضمنه
الباب من تنقيح الاحكام وحسن الانسجام به احسن حالا
منه بغيره وذلك من الحاق بخود كن او شرط للمسألة
وحذف لفظ موهوم وتعيد مطلق واشارت العبارات
المحررة واختيار الالفاظ العذبة المختصرة والمجزم بما عليه
الفتوي والقطع بما هو الاصح الاقوي اه قوله على فعل

المراد بالفعل ما يعي القول والاعتقاد قول في من حيث
 انما الخ يشير الى الشيء الواحد يسمى باسم مختلفة باعتبار
 مختلفة كما في النوم على السرير فمن حيث ان نفسه طلبت
 تحصيل خشب السرير لاجل ان يهباه للنوم يسمى النوم
 باعثة وعلّة غائية ومن حيث ان المقصود من فعل
 السرير النوم عليه يسمى غرضاً ومن حيث انها فعل السرير
 يترتب عليه النوم يسمى غاية ومن حيث ان النوم مصلحة
 يترتب على فعل يسمى فائدة ونتيجة قال ومثله الما
 المحضر البذر والزرع للتجارة قال السيد الجرجاني اذا ترتب
 على الفعل اثر فذلك الاثر من حيث انه نتيجة لذلك
 الفعل وثمرته له يسمى فائدة له ومن حيث انه على ظرف
 ونهاية يسمى غاية له ففائدة الفعل وغايته متحدان
 ذاتاً ومختلفان بالاعتبار ثم ذلك الاثر المسمى بعدين
 الاسمين ان كان سبباً لاقدام الفاعل على ذلك الفعل
 سمي بالقياس الى الفاعل غرضاً ومقصوداً ويسمى بالقياس
 الى الفعل علة غائية فالغرض والعلة الغائية متحدان
 بالذات مختلفان بالاعتبار وان لم يكن سبباً لاقدام
 كان فائدة وغاية فقط فالفائدة اعم من العلة الغائية
 اهرشوق قال السمرقندي في شرح رسالة الوضع
 القصدي ما نصه فالاولان يعنى الفائدة والغاية
 اعم من الاخيرين عموماً مطلقاً اذ مما يترتب على الفعل
 فائدة لا تكون مقصودة لفاعله انتهى اي فلا تكون
 مطلوبة له بالفعل ولا باعثة له على الاقدام على الفعل

كن

كن حفر محلاً لاخراج الماس منه فظهر له في اثنا الحفر قبل خروج
 الماكثر فاخذه وترك الحفر فالكثرة المذكور فائدة وغاية
 لا غرض وعلّة غائية فلم يظهر له كثر وخروج الما ففائدة
 فائدة وغاية وغرض وعلّة غائية ولا ينفك الاخيران
 عن الاولين لما هو معلوم من انه اذا وجد الاخص وجد الاعم
 وقال النور الحلي في بعض حواشيه قد يراد بالفائدة
 ما هو اعم من الثلاثة وهو المصلحة المترتبة على الفعل
 وان لم تكن مطلوبة ولا حاكمة عليه ولا انتهى الفعل اليها
 كن حفر محلاً لاخراج الماس منه فظهر فيه في اثنا الحفر قبل
 خروج الما بكثر فاستمر في ذلك الحفر الى خروج الما فان
 الكثرة يقال له فائدة فقط والما يقال له فائدة وغاية
 وغرض وعلّة غائية وقد يراد بالفائدة ما يراد بالغاية
 والغرض والعلة الغائية الخ فظهر ان بين الفائدة والغا
 العموم والخصوص المطلق فليتا مل قوله من حيث انها
 بكسر الهزة على الافصح قوله باعثة له اي للفاعل بذلك
 اي على ذلك اي الاقدام على الفعل فالبا بمعنى على كما في قوله
 تعالى من ان تائمه بقنطار بدليل هل امنكم عليه قوله
 يسراي يفرج بها ذواي اصحاب قوله جمع لب ويجمع ايضا على
 الب كبوس على ابوس ونعم على انتم شوق قوله وهو العقل
 تفسير اللب بالعقل هو ما في القاموس لكن قضية كلام المفكرين
 بل هو صريحه ان بينهما فرقاً ومن ثم ورد السؤال المشهور
 وهو انه تعالى ذكر ان في خلق السموات والارض اية في البقرة
 اذ لة ثمانية وخمسة بيحقولون وفي نظيرها اخرا عمران

ية

أدلة ثلاثة وختمها بأولى الألباب فلم لا عكس لاند اللب
 اقوي على اتفاق الأدلة الكثيرة والنظر فيها من ذي العقل
 شو وقوله ان بينهما فرقا وهو ان اللب هو العقل الكامل
 الخالص من الشوائب فالعقل اعم وقوله ومن ثم ورد
 السؤال المشهور الخ ثم اجابوا عنه بما هو معروف اه
 منا وي قوله وابدلت غير المعتمد به فخرج عن الضمير
 للمضاف اليه وان كان خلاف الأصل لكنه واقع في الترتيل
 كما في مثل الخاريجيل اسفارا وكما في ابواب جهنم خالدين فيها
 وفيه ايضا ادخال الباء بعد مادة ابدل على الماخوذ وهو
 الفصح المعروف لغة والموافق للاستعمال عرفا وقد سلكه للم
 اية في خطبة منهجه وعبارته فيه مع ابدال غير المعتمد
 به لما سلكه اصله في قوله في الخطبة ابدال ما كان من الفاظه
 عربيا او موها الخ في قوله في صفة الصلاة ولو ابدل ضد
 بظا الخ وهذا بخلاف مادة بدل وتبدل واستبدل فان
 الفصح فيها دخول الباء الموحدة على المتروك اه شوجه
 الله تعالى وخفي هذا التفصيل على من اعترض المتن واصل
 بآية وبدلناهم بجنهم جنين ومن يتبدل الكفر بالإيمان
 فقد ضل استبدلون الذي هو ادنى بالذي هو خير وقد
 تدخل في جيز بدل ونحوه على الماخوذ كما في قوله وبدل
 طالعي بحسب سعدي وهو خلاف الفصح خلا فالقول
 شيخ الاسلام في ثم الغيبة المصطلح المعروف في اللغة ان
 الباء انما تدخل على الماخوذ في الأبدال كالتبدل انتهى
 قوله غير المعتمد عليه في الفتوي وقوله المعتمد من

بدر

باب الحذف والايصال قوله به اي بالمعتمد عليه في الفتوي
 اي عندي انا فلا ينافي انه قد جرى في بعض المواضع على
 ضعيف قوله وحذفته منه الخلاف اي اسقطت حكايته
 اي لم ات به لانه ذكره ثم حذفه ولما كان لا يلزم من الإبدال
 غير المعتمد به حذف الخلاف قال وحذفت منه الخلاف
 وقدم ذكر الإبدال على الحذف لان الاعتناء ببيان المعتمد
 وذكره اقوي منه بالحذف فتأمل قوله وما عنه بداي
 الذي او اشيا انتهى شو وجعلها موصولة بمعنى الذي اولى
 من جعلها نكرة موصولة بمعنى شيئا المناسبة المعطوف
 والمعطوف عليه لان قوله الخلاف بمعنى الذي فيه خلاف
 ولا فهمها عدم ذكر شي من الخلاف بخلاف النكرة فانها لا تفهم ذلك
 لان الموصول من صيغ العموم بخلاف النكرة في الاشارة فليأمل
 قوله بغير صلة غني قوله وسميته الخ لما وصفا لكتا ب
 لهذه الاوصاف الحسان استحق ان يوضع له اسما يليق
 برتبته العلية الثاني فقال وسميته بخير التقيج والعلم
 قد يوضع لمعنى في مسماه كهذا لانه قد حرر عبارته وهذه
 تنبيه قال محقق ان قلت ان المراد من المسمى بخير التقيج
 شي واحد شخصي لكن المسمى به متعدد في الواقع فما تحقيق
 تشخيصه ووجدته قلنا التحقيق انه لا يعتبر في تشخيص
 الكتاب خصوصية المحل وجب ان يكون المسمى به واحدا في
 الواقع انتهى منا وي والخاص لانه اختلف هل اسما
 الكتب من حيث علم الشخص او من حيث علم الجنس ومبنى الخلاف
 على ان الالفاظ هل تعدد بتعدد محالها او لا فان قلنا

تعدد في من حين علم الجنس وان قلنا لا تعدد في من حين
علم الشخص قوله تحرير التنقيح وللشيخ احمد السيف في مدحه
• ايا منشي التحرير برزت لفظة جواهر لم تناسم بدرس وتكرير •
• تقرب سمعا للعقول بدائع • به مناك من تحقيق حكم وتقرير •
• تحررت من رق انتقاد فكل من • تحرر فيما طر يهدي بتقرير •
قوله ان ينفع به اي بالتحرير المذكور فقيه رجوع الضمير
الى المضاد في الاصل وسبق للرجوع الى المضاد اليه
في صنيعه اشارة الى جواز الامرين وان كان الاول اكثر اراه
شوا والنفع ضد الضرر كما في الصحاح وفي المصباح النفع الخ
وهو ما يتوصل به الانسان الى مطلوبه منا وي قوله طالب
الترجيح لو اسقطه كان اولى واشمل في قوله الترجيح اي
معرفة الراجح في المسائل الفقهية واصل الترجيح تنقيح
احدي الكفتين على الاخرى ثم استعمل في اختيار واحد الشين
وتقديمه على الاخر وتمييزه عليه قال الزمخشري من المجاز
سنار واج الاكفال ورجح احد قوليه على الاخر اراه منا وي
قوله في المسائل جمع المسائل مع ان واحدها مسألة وهو
مصدر واسم مكان بمعنى السؤال او مكانه لانه ليس المقصود
واحد منهما انما المقصود التضديقات التي يقام عليها
البراهين فتأمل كتاب الطهارة قوله كتاب
اي هذا جمع بيان احكام الرفع والارتقاء او الازالة والزالة
او مجموعه او جامعه شوقا لـ ع شر قولهم كتاب كذا من قبيل
علم الجنس فهو ملحق بالاعلام الجامعة غير ان في معنى الاصل
فلا حاجة لنا ويله بكتاب اي جامع او مكتوب او مجموع فيه

لعدم

لعدم استقامة الحكم على الضم والجمع الذي هو فعل الفاعل بانه اللفاظ
الدالة على احكام الطهارة على ما هو المختار في اسماء الزاجم وعلى هذا اسم للمعا
غاية الامران الاضافة من قبيل اضافة الدال بـ على الاول والاعم على
الثاني اه ليجانه اذا اريد بالكتاب المسائل فالاضافة الى احكام الطهارة
من اضافة اعم الى الاخص لان المراد باحكام الطهارة مسائلها وهي اخص
من مطلق المسائل قوله كتاب الطهارة ويصح هنا معاني الاضافة
الثلاثة من واللام وفي امان فكان قبل هذا كتاب من الطهارة اي جمع
من انواعها مثل خاتم من فضة واما اللام فالمعنى هذا كتاب للطهارة
واللام للاختصاص اي يختص بالطهارة من بين كتب الفقه لا يشارك
الطهارة فيه غيرها من اجناس الفقه اي هذا الجنس بقصور على
الطهارة لا يتعداها الى غيرها ولا يذكر فيه سواها واما في تقديره
هذا كتاب في الطهارة اي مطروفا في الطهارة مندرج في سلكها لا يسميها
وهو على حذف مضاف اي في بيان احكام الطهارة شوقا لـ لغة
اي من جهة اللغة او حالة كونه لغة او في اللغة فالنصب على التمييز
او الحال او بتقدير فعل او بترغ الخافض على ما فيه لكن الراجح انه
سماعي وليس هذا منه فليست شوقا لـ قوله على التمييز اي للنسبة
التي بين الطرفين وليس محولا عن شيء فان تمييز النسبة منه ما هو
محول ومنه ما هو غير محول كافي محله وقوله او الحال اي عند من يجوز
مجي من النسبة الكلامية او من المبتدأ وقوله انه سماعي وليس هذا
منه الا ان المصنف منزله منزلة المسوع لكثرة قوله والجمع
من عطف التفسير اذ الجمع ضم شي الى شيء شوقا لـ ع شر وقيل الضم
اخص لاخذ تلاصق المتضمنين في مفهومه قوله اذ اجتمعوا رايي
معنى الجمع فذكر ولو لاحظ الجماعة لقال تجمعت قوله كتابا لـ كتب

يل

مصدر مجرد وكتابة وكتبا بمصدران مزيدان الاول مزيد بحرفين والثاني بحرف وقدم المزيد بحرفين لشهرته شوقا لابي حيان ولا يصح ان يكون الكتاب مشتقا من الكتب لان المصدر لا يشتق من المصدر لان كلامهما اصل وايضا فلو عدم استواء الكتاب والكتابة والكتب في الحروف واجيب بان المزيد يشتق من المجرى وبعبارة اخرى شرح المنهاج لغة مشتق من الكتب وهو الضم والجمع يقال كتب كتبنا وكتابة وكتبا ومثله الكتب بالمثلثة وقال ابو حيان وغيره انه غير صحيح لان المصدر لا يشتق من المصدر واجيب بانهم لم يريدوا الاشتقاق الاصغر وهو رد لعقل الى اخر لما نسبة بينهما في المعنى والحروف الاصلية وانما ارادوا الاكبر وهو اشتقاق الشيء مما يناسبه مطلقا سواء وافقت حروفه ام لا كما في التلم والسلب وقد ذكرنا ان البيع مشتق من مد الباع مع انه ياتي والباع واوي وان الصداق مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو الشيء الصلب لانه شبهه في قوته وصلابته وقد يقال عليه ان تعريف الاشتقاق الاصغر منطبق على اخذ الكتاب والكتابة من الكتب فليتام هذا ثم رايتم شقا قوله مما يناسبه مطلقا اي وان لم يتوافقا في الحروف الاصلية والمعنى وعليه فهو بهذا التفسير اعم من الاصغر فيحتاجان في هذه المادة فلا حاجة الى الاعتذار بما ذكره ثم قال مروييد الاعتراض ما صرح به السعد التفتازاني بقوله واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المجرى لان المزيد منه مشتق من موافقته اياه بحروفه ومعناه انه قول الجملة مختصة اي مميزة اي لدا جملة او جملة مختصة من دال العلم فلا يخالف ما اختاره السيد من ان الكتاب اسم للكتابة باعتبار دلالتها على المعاني ثم روي قولهم والخلوص عطف لتفسير

قال

قال في القاموس النقاوة نقطف ككرم فهو نظيف وقال ايضا خلص خلوصا وخلصة صار خالصا وهذا على ان المراد النقاوة حسية او معنوية اما اذا اريد الحسية فقط فهو عطف عام على خاص لان الخلوص من الادناس شامل للخلوص من الادناس الحسية كالانجاس والخلوص من الادناس المعنوية كالعيوب قوله رفع حدث الى هذا احد اطلاق الطهارة وهو مجازي من اطلاق المسبب على السبب والاطلاق الثاني ثم من العلماء من عرفها بالاطلاق الحقيقي فقال ارتفاع المنع او زوال المنع المترتب على الحدث او الخبث والموت وزيادة الموت ليتناول التفرغ ارتفاع المنع من الصلاة على الميت بفعله فانه ليس معنى مترنبا على حدث ولا نجس وقد صرحوا بعده من انواع الطهارة ومنهم من عرفها بالاطلاق المجازي الذي هو الفعل فقال فعل ما ترتب عليه اباحة ولو من بعض الوجوه كالتييم او ثواب مجرد وقال النووي يرفع حدث المومن من عرفها بالاطلاقين فقال ارتفاع المنع المترتب على الحدث او الخبث او الموت او الفعل المحصل لذلك او المكمل له كالتييم والوضوء المجرد او القيام مقامه كالتييم قوله كالتييم هو مثال لما في رفع الحدث لكونه يبيح اباحة مخصوصة بفرض ونواقل ومثله وضوء صاحب الضرورة واما حجة الاستحباب فهو في معنى ازالة النجاسة لانه يبيح ايضا اباحة مخصوصة بالنسبة لصلاة فاعله ومثله حجة الاستحباب الدافع والظلال وسائر افراد الاستحباب فانها في معنى ازالة النجاسة فانها محيلة لا مزيلة قوله المسنون على صورة الواجب والوضوء المندوب كذلك اوفي الحدث والنجس كالفلة الثانية او الثالثة فيهما لانه على صورة الاولى فيهما قوله

سته

وتجديد الوضوء والفسلّة الثانية والثالثة ومسح الاذن والضمّة
ونحوهما من نوازل الطهارة وطهارة المستحاضة وسلس البول شرح
الاصل في شاملة لانواع الطهارات شرح المنهج اي الوجبات
والمنذوبات قوله المطهر اي بالمعنى الشامل للرافع والمبغ والمجمل
خضره انما قال بالمعنى الخالص ليعلم ما واصله عليه قوله من
مايع وجامد وغيرهما فمن الاول الماء من الثاني التراب والداغ
ومن الثالث انقلاب الخمر خلا دم الطيبة مسكا وبقي من هذا
انقلاب الدم لبنا او متبيا او علقة او مضغة وطهر الماء القليل
بالمكثرة فانه استحالة على الاصح وتولد الدم من عين النجاسة
ولعل عدم ذكر ذلك لعدم عمومته في كل لبن مثلا اولان ما ذكره
قد يوجد فيه التطهير بالمعالجة قال وقوله لعدم عمومته في كل
لبن اي لان هذا لا يكون الا في لبن الادي والمأكول دون غيرها
فان انقلاب دمه لبنا لا يفيد الطهارة كاسيا في ولا يكون الا
في مبي غير نحو الكلب دونه والله اعلم قوله اربعة يشير الى ان
الخبر بمجموع المعطوف والمعطوف عليه لا مأ وحده وهو من باب
قولك هذا حلوا مض لان المعنى هذا من قوله اربعة بالاستسقاء
الشرعي مناوي اي المطهر واحد منها فلا يتوقف التطهير على مجموعها
فالمعنى كل افراد المطهر ما لا يجمع المطهر الخ فتأمل قوله وخبت
هو النجس متراد فان قال قوله كتجديد وضوء مال
للغير قوله وغسلات نحو الكلب قال الشارح اي في شرح
الاصل بمعنى ان له فيها دخلا او مراده ان المطهر المطهر لما
والمرج بالتراب شوط شوبري قوله وغسلات نحو الكلب ايضا
الاضافة لادني ملايسة او المراد وغسلات مصاب نحو الكلب

ودخل

ودخل في نحو الخمر والفرج قوله ودافع في تقديم الدافع على
التخلل استيفاء القسم الجامد ولانه امر حسي والتخلل امر معنوي
فناسب تقديمه شواي فقدم الدافع لانه امر حسي قوله نجس
وهو التراب لان كلامه جامد ولانه امر حسي قوله نجس
بالموت احتراز به عن جلد الكلب ونحوه فانه نجس في الحياة فلا
يطهر بالدفع قوله وتخلل لوقال واستحالة لكان اولي وانعم
ولم يخرج لا ليراد بعده فافهم قوله اي لا ليراد الذي اشار اليه
بقوله وفي معناه الخ قوله في خرافة تقاوا ويلحق بها النبذ
او المراد بالنجس ما خامر العقل فيشمل النبذ خضره ولو عبر بالمكر
كالمناء وي لكان اعم لان الخمر في الاصل المتخذة من ماء العنب
خاصة قوله لادلة تاتي راجع لمجموع الاربعة لان كل واحد
منها له ادلة تاتي فلا يثبت في ان منها ما ياتي له دليل واحد ثم ان
قوله لادلة تتارعه الامور الاربعة وهي ماء وتراب الخ قوله
من زيادة اي على التفتيح فانه قال المطهر ثلاثة الماء والتراب
وما يدفع هو قوله وفي معناه اي التخلل انقلاب دم الخ لوقال
نحو انقلاب الخ لكان اعم ليدخل فيه جميع ما ذكره قوله مما استند
على التخلل فافهم قوله ولا يثبت في ذلك الخ جواب عن سوال مقدر
تقديمه ظاهر ما ذكرته من ان المطهرات اربعة ماء وتراب ودافع
وتخلل يثبت فيه حصر الجمهور المطهر في الماء المطلق فقط وحاصل
الجواب ان حصر الجمهور اضافي بالنسبة لرفع الحدث وازالة
النجس لا حقيقي بالنسبة لكل شي فتأمل قوله لان ذاك اي حصر
الجمهور المذكور مغرور في رفع الحدث الخ اي ان كلامهم في المطهر
الرافع للحدث والمزيل للنجس خاصة وهو الماء المطلق لا في مطلق

المطهر الشامل للبيج والمجمل فتأمل قوله لان ذلك الماي يجب
 الاصل والا فبر عليه الطهارات المندوبة والتراب في غسالات القلب
 خصوصاً مع القول بانه شرط في الازالة قل ولعله فهم ان معنى
 كلام المص ان الماي المطهر مقصور على رفع الحدث فاذا زالة الخبث لا
 يتجاوزها الي غيرها وليس كذلك بل معناه ان رفع الحدث وازالة
 الخبث مقصوران على الماي لا يتجاوزانه الي غيره وهذا الاساقف ان
 غيرها يتوقف عليه ايضاً فتأمل قوله بشرطها شرط الخبث
 زوال الاوصاف من طعم ولون وريح الا ما عسر زواله من لون او
 ربح كما ياتي بشرط الحدث جريان الماي على العضو كما يخط شيئا
 الزايد في جواب سؤاله عن ذلك خضر ولو قدر في كلامه مضاف
 اي بشرط الماي فيها وهو كونه مطلقاً الى اخر ما سيذكره كان
 صحيحاً بل هو اقرب لكلامه عقبه قل قوله لاستفادة جواز
 الصلوات اي جواز اعلى الدوام غير مقيد فلا يرد التيمم اذا لا
 يستفاد به سوى فرض ونوافل والجار والمجرور متعلق برفع
 وازالة كما هو الظاهر فتأمل قوله ونحوها كسجدة تلاوة
 او شكر قوله واما المجرم فيه نظر اذ لا مانع من جعل المطهر
 شاملاً للمخفف كما جعلوه شاملاً للبيج والمجمل وقد ذكر الاستوى
 وغيره ان قول الروضة من الماي يعات في قولها المطهر للحدث
 والخبث من الماي يعات الماي احترازاً من الجامدات فانها قد
 تظهر الحدث والخبث وليست بما كالتراب في التيمم والنجاسة
 الكلبية والمجر في الاستحوا والشب ونحوه في الدباغ الزايد وريح
 الخادم والاحسن ان يقال اي في تعريف الطهارة ما يتوقف على
 حصولها اباحة او ثواب مجرد فيدخل في الاول وضو المستقاة

والتيمم

والتيمم وطهارة الخمر والجلد بالدباغ وغيره كالاستنجاء بالمجر فان
 اباحة الصلاة ومس المصحف والاستمتاع متوقف عليها ويدخل
 في الثاني المضمضة ونحوها من النوافل فانها مجرد الثواب اه
 شئ وفي حاشية الحلبي على منبج المجر مزيل للنجس بمعنى الوصف
 القايم بالمحل عند فلا فاته كشي من الاعيان النجسة ومن قال
 هو مخفف اراد بالنجس العين لا المعنى المذكور انتهى وعبارة ابن
 شرف وخضر قوله بل مخفف وهو كذلك لان اثر النجاسة باق
 بحله ولذا انبطل صلاة من حمل مستحبره وقال عبد البر قوله بل
 مخفف هذا ما اعتمدته شيخنا الزايد واستدل بقول المنهاج
 ويعني عن محل استجماره وقال الطبري المجر مطهر حقيقة انتهى
 فتلخص انه ان اريد بالنجاسة الوصف فالمجر مطهر لانه ازال
 المنع وان اريد العين فالمجر مخفف اي مزيل لبعض النجاسة لكن
 يرد عليه انه قد يكون الخارج ابتداء لا يزيله المجر ثم ما المانع من
 ان يراد بالمطهر ما يشمل المخفف فلا بد من المواخذه على كلام المص
 والله اعلم فلما المطهر الماي اذا علمت ان الطهارة اربعة ما وتراب
 ودابغ وتخلل فلما المطهر الماي فالفا واقعة في جواب شرط مقدر
 وتسمى الفا الفصحى والمطهر اسم فاعل اي المحصل للطهارة
 المرافعة المزيل للخبث وبدا المصنف ببيان الماي لانه الاصل
 في الة الطهارة كما قاله في شرح منبج وفي كلامه لغو ونشر مرتب
 على حد قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
 فيه ولتبتغوا من فضله والماء جوهر سيار مرطب مسكن
 للعطش شرم رتول المطهر ما اي الذي او شئ يصح ان يسمى
 في عرف اهل اللسان اي اللغة ما بالنسبة للعالم بحالة منهم

بلاصاحبة قيد الزمان ويخرج بتقييده بقوله بالنسبة للعالم
بحالة الماء القليل الذي وقعت فيه نجاسة ولم تغيره والمستعمل
للعالم بحاله فانه لا يطلق عليه ما بلا قيد بل يقول في الاول
ما مستعمل وفي الثاني ما مستعمل ويدخل الماء المتغير بما في مقوره
ومره فانه يطلق عليه ما بلا قيد عند العالم بحاله من اهل العرف
واللسان ش ضابط الاصح ان ما صدق الظهور والمطلق واحد
وهو انواع مطلق الماء اسما وحكما وهو ما يقع عليه اسم ما بلا قيد
كما تقررا وهو الباقي على وصف خلقته مذهبنا قال الاسنوي
وغيره الصحيح الاول ومن ثم اختار المصنف كاصله بمخالفا لاصله
الباب في ايتباره الثاني وحكما لا اسما وهو المتغير عما لا يمكن صونه
عنه اي على القول الضعيف انه لا يسمى مطلقا وعكسه وهو المستعمل
ان قلنا مطلق منع منه تعبد مناوي اي ان جرينا على القول
الضعيف والاعتماد انه غير مطلق كما صححه النووي قوله
بلا قيد اي لازم وقال الولي العراقي لا يحتاج اليه الا في جانب المفهوم
شواي لان المعتمد بالقيد المنفك يقع ان يطلق عليه اسم ما بلا
قيد اما اذا قيل ما يسمى ما بقيد فغير مطهر فانه يقيد باللازم
فيقال ما يسمى ما بقيد لازم غير مطهر وهذا هو المراد بالمفهوم
في كلامه وبالا ثبات في كلام غيره قوله وان رشح المصنف بان
هذا الرشح يسمى ما وهو كذلك على المعقد لانه ما حقيقة وينقص
بقدره كما صححه النووي في مجموعه وغيره قال في الهادي ولا يجوز
رفع حدث ولا ازالة نجس الا بالماء المطلق ونحو المطلق ثم روي
قال الرازي نازع فيه عامة الاصحاب وقال يسمونه بخارا او رشحما
لا ما على الاطلاق شرح حط على المنهاج مع زيادة خضرة في كلام المص

حزازه

حزارة في جعله الرشح من البخار مع انه من الماء فلو قال وان رشح من
الماء بسبب البخار مع انه من الماء الذي هو حرارة النار كان اولي
فتأمل قوله المعلق بضم الميم وفتح اللام بنبياة للجهول من اغلاه
فهو اسم مفعول من الرباعي ويجوز فتح الميم وكسر اللام على انه
من الثلاثي اي من غلاه واصله مغلوي اجتمعت الواو والياء
وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء
الياء اي وكسرت اللام للمناسبة فقوله العامة حين مقل بضم الميم
مع كسر اللام لحن لان ح اسم فاعل رحمان وانما يكون لحن ان كان
مركبا توصيفا فان كان مركبا اضافيا لم يكن لحن فتأمل قوله
او قيد بضم اوله وكسرتا بنيه فعل ما ض مبنى للجهول معطوف على
رشح وفتح اوله وسكون ثانيه مصدر مجرور عطفا على قوله
في المتن بلا قيد وهذا الثاني ذكره الحلبي على منعه قوله كما البعد
اي الملح فالمراد بالبحر اذا اطلق البحر الملح غالبا ونقل في العذب
كما قاله في المحكم وسمي بحر العقه وانتاعه قوله بالظاهر
الاي وهو ما يستغنى الماء عنه فصرح لوقوع في الماء مجاور ومخالط
معا وشكنا في ان التعريف هو من المخالط او المجاور فالصحيح
ان الاسلب الطهورية كما قاله الزيادي عبد البر قوله وكذا كثير
بطاهر مجاور كعود ودهن مطيبين او غير مطيبين لان تغييره
بذلك مجرد بروح لا يمنع اطلاق اسم الماء والكا فور نوعان صلب
وغيره فالاول مجاور والثاني مخالط ومثله القطران لان فيه
نوعا فيه ذهنية فلا يمتزج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لاهنية
فيه فيكون مخالط ويجعل كلام من اطلق على ذلك ويعلم ما تقرر
ان الماء المتغير كثيرا في القطران الذي يدهن به القربان تحقنا

تغير به وانه مخالط فقير طهور وان شكنا او كان من مجاور
 فطهور سواء في ذلك الريح وغيره خلافا للركشي ويظهر في الماء المجز
 الذي غير البخور طهره اولونه اوريجه عدم سلب الطهورية لانا
 لم نتحقق انحلال الاجزاء المخالطة وان بناه بعضهم على الوجهين
 في دخان النجاسة ثم راي فان قلنا دخان النجاسة ينجس الماء
 قلنا هنا سلب الطهورية وان قلنا بعدم النجاسة ثم قلنا
 بعدم سلبها هنا لكن المعتمد هنا عدم سلب الطهورية مطلقا
 والفرق ان الدخان اجزا تفصلها النار وقد انضمت بالماء
 فتتبعه ولو مجاورة اذ لا فرق في تأثير ملاقة الجسمين
 المخالط والمجاور بخلاف البخور فانه ظاهر وهو لا يسلب
 الطهورية الا ان المخالط ولم يتحقق المخالطة شرعا علم والمجاور
 ما يمتد في راي العين والمخالط بخلافه شر الاصل خضر وقوله
 ان تحققنا تغيره به الى هذا التفصيل انما هو فيما اذا وضع
 لاصلاح الماء او وضع لاصلاح القرب فلا يضر التغير به ولو
 مخالصا ولو مخالط ولو كثيرا لان التغير به تغير بما في مقر الماء
 ع شر وقوله والمجاور ما يمتد في راي العين وقيل ما يمكن
 فضلة فالتراب مخالط على الاول مجاور على الثاني لا مكان
 فصله بعد رسوبه خ ط على المنهاج قوله مجاور راي ان لم يتخلل
 منه شيء والا فهو كالمخالط قوله او خليط فعيل بمعنى مفاعل
 اي مخالط كشربك بمعنى مشارك اي بظاهر خليط المخلوط عطف
 على مجاور وقوله كطلب بضم اوله مع ضم ثالثة او فتحه
 شيء خضر يعلاو على الماء من طول المكث ولا فرق بين ان يكون
 بمقر الماء ومعه او لا نعم ان اخذ ودق ثم طرح ضر كونه

مخالط

مخالط استغني عنه ثم ر قال الازرعي ويثبت ان الامر كذلك
 اي يضر فيما طرح صحيحا ثم تغتت وخالطاه وهو للعتد عناني اي
 خلافا ليج قول المصطلح اي لم يطرح فان طرح بعد دقه او قبله
 وتغتت وخالط ضربه وح فالذي تحصل من كلام م ر وما نقل عن
 الازرعي ان الطلح في المغرب المبر لا يضر وان تغتت بنفسه او
 بفعل من غير اخراج فان اخرج وفقت ثم القي وخالطه والذري
 من غير المقر والممران التي غير متغتت ولم يتغتت لم يضر
 وان التي متغتت او تغتت ولو بنفسه ضر فليراجع كلامهم
 وليحرم ما ذكرته طب قوله او بتراب ولو مستعملا نعم ان كثر
 تغيره به بحيث صار يسمى طينا سلب الطهورية ثم ر اوالبا
 في اوله ملحقة حذرا من توهم انه معطوف على طلب ومتقضا
 عطفه على بظاهر وفيه نظر فيستعين حذرها على انه معطوف
 على خليط لاغني لما عنه المتناول للتراب غير المطر وهو متغنى
 بالمطروح في المعطوف ليس لكون غيره اولى بل ليس من التكرار
 فان غير المطروح تناوله ما هو فحصل من ذلك ان الماء المتغير
 كثيرا بالتراب مطر طرح اولا كالماء المايه ابن شرف
 وقوله حذرا من توهم انه معطوف على طلب اي وهو لا يصح
 لان التراب لا يضر ولو كان للماء عنه غنى وقوله وفيه نظر لعله
 لاقتضاه انه نجس ضرورة ان العطف يقتضي المفارقة مع انه
 فاسد وقوله فيستعين حذرها الم وقد يقال لما اختلف في كون
 التراب من المخاطب او المجاور بحسب الخلف الواقع في تعريفهما
 لصدق كل من التعريفين المارين عليه باعتبار حالتيه اذ هو في
 حالة تكدر الماء لا يتميز في راي العين وبعد رسوبه يمكن فصله

عنه عطفه يا وواعاد الباء ليحمله معطوف على بظاهرو لم يدخله
 في اقسام المجاور ولا المخالط ليخرج من عهدة وحيث بين الحكم فيه
 لا اعتراض عليه في عدم بيان موطن ابهاما ولا يتوهم انه مقابل للطا
 فقد بر هذا او مثل التراب الطين كما عبر به بعضهم قوله وملح
 ما خرج الجيلي فانه خليط مستغنى عنه وعبارته في شرح المنهاج
 وخرج بالماء الجلي فيض التغير الكثير به ان لم يكن بمقتضى ما اودع
 ويض التغير الكثير بالثمار الساخنة دون الاوراق الا ان
 طرحت فتفتتت والضايط ما يمكن التحرز عنه غالبا يضر
 التغير الكثير به وما لا فلا قوله بشي من الاربعة هي الظاهر
 المجاور والخليط الذي لاغنى للماء عنه والتراب وملح الماء قوله
 مطلق وهو المعتقد قوله بخلاف الخل ونحوه هذا محترز قوله
 ما يسمى ما قوله الامتقيد باضافة كما الورد وبصفة كما ميني
 وما دافق او بلام عهده كخبر انما الماهن لما وخبر نعم اذ ارات الماء
 يعني المني وهذا خارج بقوله بلا قيد والمخضر قوله ما لا يذكر
 الامتقيد يعني عن تعقيد القيد باللائم كما هو ظاهر قوله
 فلا يطرأ اي ما ذكر من الخل ونحوه وما لا يذكر الامتقيد او ما تغير كثيرا
 بظاهرو مخالط للماء عنه غني وليس نزا با وملح ما طرأ فيه قوله
 لقوله تعالى الم استدل على كون الماء من المظهرات الرافعة للاحداث
 المزيلة للاخباث وما توعد فيما سبق بقوله لادلة تاتي
 ولم يذكر هذه الآية في اول الكتاب كما فعل المنهاج لان الدليل
 موخر عن المدلول وعدل عن اية وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم
 به مع انها اسرج في المراد لا فائدة ان الطهور غير الظاهر وليس
 تأكيد للمالان التاسيس اكثر فائدة منه لا فائدة معقولة

علي ما قبله فالظاهرة استغيدت من المال عدم الامتنان بغيره اي
 بغير الظاهر والظهورية استغيدت من طهورا والسما الجرم
 المعبود وهو افضل من الارض غير ممدافن الانبياء على الراح في ذلك
 فعلم مما تعبر انه لا تلازم بين الظاهر والظهور فقد يكون الشيء
 ظاهرا لا مظهر كما مستعمل وقد يكون مظهر لا ظاهرا كذرق الحمام
 في الدبغ فتأمل قوله وانزلنا من السماء ماء الى اي انزالا مستمرا
 لا متقطعا كما يتوهم من الماضي بآهر للعقول با شيئا عن عظمتنا
 كما اشعر به ضمير العظمة تج وسم والاية تشمل ما نبع من الارض
 ايضا لانه نزل في الاصل من السماء قال تعالى ونزلنا من السماء ماء
 بقدر فاسكنناه في الارض قوله والامر اي في قوله تعالى فينبهوا
 صعيدا طيبا قوله والماء اي في فلم نجد وما لا في الآية قبلها لئلا
 يلزم التاكيد كما مر قوله لغات الامتنان به فيه تأمل في المانع
 من صحة الامتنان بشي وان قام غيره مقامه وهلا وجه الاستدلال
 بان يقول ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس
 بظهور الفرق خضري لاختصاص الماء بمزيد رقة ولطافة لا
 يشركه فيها غيره مناوي قوله وغيره الم هذا قسم قوله فالماء
 المظهر الم قوله من مطلق الماء اي من افراده فلفظ مطلق اذا
 اخر كان وصفا واذا قدم كان اسما قل وفيه اشارة الى الفرق
 الواضح بين قولهم الماء المطلق ومطلق الماء وهو ما تعارفه
 الفقهاء ومن ثم ردوا قول بعضهم ان هذا التركيب قريب من قبل
 اهل العربية الواو لمطلق الجمع وقول بعضهم الواو للجمع المطلق
 ع شر قوله فقط اي غير مظهر لغيره وقد يقال لا حاجة لقوله
 فقط المخضر ما ذكرناه لان كلامه الان في غير المظهر اذ هو المقسم فلا

يتوهم خلافه قنابل قوله قليلا اما لو كان كثيرا اوجع بعد استعماله حتى كثر فيكون مطهرا لان الطاهرة اذا عادت بالكثرة فالطهورة اولى ثم منهج قوله في فرض والمراد بالفرض ما لا بد منه اشم بتركه ام لا عبارة كان او لا فيشمل ما توضح به الصبي فيما اذا كان مميزا او رضاه به ولبه للطواف فما اذا كان غير مميز وما توضح به الحنفى الذي لا يعتقد وجوب النية بلانية لان فعله رفع الاعتراض عليه من الخائف وانما لم يصح اقتداؤه به اذا مسرجه اعتبارا باعتقاد المأموم لا بشرط الرابطة في الاقتدالا في الطهارات واحتياطي في اليقين وما استعمل في غسل بدله مسح من راس او خف او جيرة او في غسل ميت لانه امر به لعني مشاكل للحدث فالحق به ولا تظلم عدم وجوب النية فيه او في غسل بعض اعضا الوضوء وان قلنا ان رفع الحدث لا يجزي او في غسل الرجل لمن انتزع خفه مثلا وهو بطهارة في غسل الوجه مع بقا التيمم لرفعه الحدث عنه او في طهر سلس او في غسل مجنونة او ممتنعة عن غسل حيض او نفاس ليجل وطها او في غسل كافرة سوا كانت كتابية او لا وتجب النية في غسلها كالمستنعة لا يقال الكتابية لا يحمل للمسلم تكاها لانا نقول اسلام الزوج ليس بقيد كما في حاشية العباب لمروضة وشمل اطلاقه المسلم والكافر وهو الذي استظهره الشيخ في الكافر بنا على انه مكلف بالزواج وهي مكلفة بالفصل له كالتسلي قلت وهو الوجه وان ذكر انه رجع عنده خلافه فقد قال الاذرعى الظاهر ان يكون الزوج او السيد مسلما ليس بقيد للصحة بل الخلية لونهوت

الفصل

الفصل من الحيض صح في حق ما يطرا من تكاح او ملك يمين ولا يشكل عليه اشتراط النية فيه اذ هي للتمييز لا للقرينة والكفر انما ينافي نية القرينة دون التمييز وعلم من ذلك انه لا فرق في الحمل بين ان يكون مكلفا ام لا فالهدير والرائي الحسن كغيره اه فالاعتناء بنيتها ليس للتخفيف بل لوجوبها على الكافر ومقتضاها اي تلك النية منها ولو اغتسلت من غير حيض ونفاس كجناية لم يصح استعماله لانه لا يتوقف حل التمتع على غسل وانظر هل يشترط ان تعتقد هي توقف حل الوطئ على الفصل ام لا نقول م ر في ش المنهاج او في غسل كتابية ليس بقيد فكان الاولي التعبير بالكافرة كما عبر به المناوي وغيره وقيد ابن حجر الخليل بمن يعتقد توقف الحل على الفصل قال ان يخرج الحق الذي لا يعتقد توقف الحل على الفصل بل على الانقطاع فقط معتمد فلا يكون المستعملا اه واقره اج يحاط لكثرة شأن ان شرف وان لم يعتقد توقف الحل عليه على المعتد والمراد من جميع ذلك ذلك الغسلة الاولى والمسحة الاولى وخروج بالغرض الفصل فالمستعمل فيه كالغسلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد فالاعمال المسنونة وان تذرهما وما المضمضة والاستنشاق مطهرا لتغايلة التي هي ازالة المانع لان هذا لم يزل مانعا اذ لم يكن مانعا ومن المطهر ما غسل به الرجل داخل الخف بعد مسحه لانه لم يزل مانعا هكذا عبرم روي ط ومقتضاه انه اذا انقضت المدة مثلا وهو بالظاهر لا يفيد بل يجب عليه غسل الرجلين ثانيا وان بحث فيه ابن قاسم العبادي لكن نقل فيه بخلافه فالوقف على كلامه مروي خط اولى وعبارة خط بالمعني واورد على ضابط

المستعمل ما غسل به الرجلان بعد مسح الخد فانه لا يرفع الحدث
بعد ذلك مع انه لم يستعمل في فرض واجب بمنع عدم رفعه
اي بل نقول انه يرفع الحدث وان استعمل في الرجلين بعد مسح الخدين
لان غسل الرجلين لم يؤثر شيئا منه وما غسل الشهيد لما ذكر
وحاصل شرط الاستعمال اربعة ان يكون الما قليلا وان
يستعمل فيما لا بد منه وان لا ياتي بنية الاعتراض في تحملها وهو
بعد نية الجنب وبعد غسل الوجه للتوضي الفسلة الاولى
ان لم يثلك والثالثة ان ثلث قبل مس الما فيها وعبارة عن
علم رفا علم انه لا بد ان تكون نية الاعتراض عند اول
مساحة الما فان تاخرت فلا اثر لها كما هو ظاهر ولا يغير
بمن ذكر خلاف ذلك سم على بهجة قلت وكذا لو تقدمت
واستخضرها عند الاعتراض وان ينفصل عما كان مترددا
عليه الى ما لا يغلب فيه التقاذف لان الما مادام مترددا على
العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة الى الاستعمال
بالاتفاق للضرورة قوله من رفع حدث الى بيان لفرض
قوله ازالة خبث ولو مخففا ومغفوا عنه مناوي وجهه
في الثاني انه ادى ما لا بد منه اصالة فلو لم يتنجس بتغير
او غيره اي وحال كون ذلك القليل المستعمل في ازالة النجس
لم يحكم بنجاسته لكونه انفصل عن المحل بلا تغير ولا زيادة
وزن بعد اعتبار ما ياخذ المحل من الما ويجه من الوسخ
وقد طهر المحل فان تغير احد اوصافه او زاد وزنه
اولم يطهر المحل فتجسس وبهذا التقدير استبان ان تغيير الما
بقوله ولم يتنجس يشمل امثله من قول اصله اذ لم يتغير

بالنجاسة

بالنجاسة وتغير اصله بقوله ما لم تظهر فيه النجاسة
مناوي اي لان قوله لم يتنجس يشمل مفهومه حكما بنتجه
لزيادة وزنه او لعدم طهر المحل فتأمل قوله هو اولى اي
لا يهاجم عبارة اصله طهارة الما الوارد على المحل المتنجس اذ لم
يتغير ولم يطهر المحل مع انه نجس لقوله او ما تغير طبعها
اولونا او رجحا تغيرا كثيرا يقينا بان منع اطلاق اسم الما عليه
جزما ولا يصح تغير تغيرا لا يثبته كالبرودة والسخونة مناوي
ولو كان التغير تقديريا بان اختلط بالما ما يوافق في
صفاته كما مستعمل ولم يبلغ به قلتي فتقدر مخالفا وسطا
لما في احد تلك الصفات بمعنى ان تعرض عليه مغير اللون
ومغير الطعم ومغير الريح فبها حصل التغير فتغيرا اكتفا
به في سلب الطهورية والمغير للون عصير العنب والمظم عصير
الرومان والريح الملاذن هذا هو الخالف الوسط ولو كان قلتي
خضراي ولو كان الما قلتي في غير الما المستعمل فلو ضم المستعمل
الى ما قليل فبلغ به قلتي صار طهورا وان اثر في الما بغرضه
مخالفا لقوله بطا خضراي بشي طاهر خليط اي مخالفا له
بان لم يكن فصله اذ لم يميزه الناظر للما عنه غني بان سهل
صوته عنه كزعفران ومني وتمر سا قط وطولب طرح بعد
دقه وقبله وتفتت وخالط وورق طرح ثم تفتت وخالط
وملح جيلي وقطران او كافور مخالط فكل منهما نوعان كما مر
والحاصل كما قاله الشوبري ان ما يطرا على الما تسمان
معنوي ويسمى طروعين والنحسي اما طاهر او نجس والظاهر
اما مخالط او مجاور والمخالط اما ان يستغنى عنه او لا والمستغنى

عنه اما ان يكون التغير به كثيرا او قليلا انتهى قوله وليس ترايا
 وملح ما طرح فيه قيد بهما لاستثنايهما من تخطيط عنه غنى وقد
 مر ان التغير كثيرا بهما يطهر مطلقا خصر فصرع لو انفق
 الملح من ما يستعمل ووقع في الماء القليل فان غيره كثيرا ضر
 والا فرض مخالفا وسطا انتهى كما في حاشية الامهوري على الخطيب
 قوله كزعران مثال للطاهر الخليط المذكور ونزل استخرج
 اي استعصر من شئ طاهر كشجر وورد وزهر وبطيخ ونحوهما
 ويستثنى ما استخرج من طاهر انفق من ما كثر او برد
 او جمد او ملح كما اذيب فانه طهور ايضا لا طاهر فقط
 ويلزم المحدث اذا ابتدأ ان يغيب ولم تزد موصفة على ما
 مناوي وقوله كشجر مثال للطاهر واما قول الشافعي كورد
 فمثال لما استخرج من الطاهر فافهم قوله واما نجس اي نجس
 ولو عبر به كان اولي فيجزم استعماله في طهر او شرب ادمي
 بخلاف بهيمة واطفانار وسقي شجر او زرع مناوي اشار به
 الى ان المص استعمال النجس بمعنى المتنجس مجازا بجامع حرمة
 استعمال كل فيما منع الشرع استعماله فيه فهو مجاز من قبيل
 الاستعارة غش قوله ما اتصل به نجس اي بشئ نجس فهو
 صفة لموصوف محذوف قال ابن شرف تغييره بانصال الي
 اخوه المساوي لتغيير المنهج وغيره بالملاقاة اعم من قوله
 اصله وهو ما دون القلتين اذا وقعت فيه نجاسة لكن
 يرد عليه ما اذا اورد الماعلي النجاسة وفيه تفصيل في شرح
 المنهج وغيره ولا يرد ذلك على الاصل اقول ولا تزد هذه
 الصورة ايضا لاننا لا نحكم على الفسالة بالطهارة الا بعد

الانفصال

الانفصال مع الاستيفاء للشروط وبعد الانفصال لا يسمى
 متصلة فليتنا مل هكذا فتره بعضهم وقد يقال قد يمكن
 الحكم عليها بالطهارة قبل الانفصال فيقيد كلام المص بان
 ما اتصل به نجس وارد او مورود واختل شرط من شروط
 الفسالة وان لم يحتل فالما الوارد طاهر قوله نجس اي لا كية
 لانفسها سائلة ولا نجس مغلظ لا يدركه بصر معتدل اذ لم
 يحصل بفعله على الوجه شوه لا كحيوان غير ادمي على منقذه
 نجاسة مناوي اي بالنسبة للمادون غيره اخذ من القلة
 لانه لا يشق صونه عن ذلك حلي وبغني عن روث سمك مالم
 يغير الماح وعبارة م روي عن ما يسهل الغسل من الكورة
 التي تجعل من روث بقر ونحوه وعن روث نحو سمك لم يضعه
 في الماء عشا مرجومي وعبارة ق س وفي شرح الارشاد لشيخنا
 ح ما نصه ونقل المحب الطبري العفو عن جرة البعير والنحو
 به فم ما يجتر من ولد البقر والضأن اذا التزم اخلافا
 وفم صبي تنجس وبحت الاربعي العفو عن روث ما شوه
 في الماء لم يغيره والزر كشي العفو عن زرق الطيور في الماء
 وان لم تكن من طيوره والقزاري عن بعرفارة عم الابتلاها
 ونقل ابن العاد العفو عن بعرفارة وقع في اللبن حال الحلب
 وبحت جمع يمينون العفو عما يبقى في الكرش مما تشق تنقيته
 منه وفي اكثر ذلك نظروا مخالفة كلامهم اهو حضر قال الرمي
 والضابط في جميع ذلك ان العفو منوط بما يشق الاحتراز
 عنه غالبا مرجومي فاحترز بقوله نجس عن ذلك ونحوه من
 بقية العفوات فانها نجسة في نفسها غير نجسة لغيرها

قوله فيقيد الخ ان قوله لا يسهل
 لهذا كله بل الوصف الملاصق
 الذي اشار اليه المص بقوله
 منجس اي نجس
 لا يسهل نحو المبتة التي
 عكرتة هو واصلها فمامل
 لها بته

قوله قال في شرح المذهب عن المتولي لو قتل قتيلا او برغوثا
بين اصابعه وتلوث اصبعه فان كان الدم كثيرا لم يعف عنه
وان كان قليلا فوجهان اصحهما يعني عن قليله والمعتد اذ دم
البراعيث والتلوث ونحوهما لا يعفى عنه بالنسبة للمابع والمأ
القليل وان قل الدم هو عبد البر قال قل والمراد الخمس
يقينا فيخرج ما لو وقع في الماشي وشك هل ينحسره اولا او
ادخل كلب راسه في ما وشك هل نقص من القلتين ولا وفيه
المنادى ايضا الخمس بقوله ولم يكن المأ واردا كما علم انتهى
فجملته القيد اربعة ان يكون منجسا وان يكون التنجيس يقينا
وان يكون مورودا في الفسالة القليلة وان يتصل بالخمس
به وقوله قل فيخرج ما لو وقع في الماشي وشك هل ينحسره
اولا لعل صورته ان يقع فيه ميتة شك في ان له ادم يسيل اولا
فلينامل والاو ان يقال المراد ما اتصل يقينا فلما دخل كلب
راسه في انا فيه ما قليل ولم يتحقق اصابت له لم يحكم بتنجيسه
ولو وجد فيه رطبا والمأ يتحرك كما قرره بعضهم قوله وهو
دون القلتين جملة حاله اي والحال انه عند اتصاله به
دون القلتين اليهوديتين شرعا اللتين سيصرح بيما هما
قال للعهد لمعوم خبر اذا بلغ المأ قلتين لم يحكم بخت المخص
لعوم خبر المأ طهور لا ينحسره شيء قوله او ما تغير به كان الا
لش حذف ما ليكون قوله تغير به معطوفا على قوله دون
قلتين بتقدير او قلتان وتغير به ولا استغنى عن قوله
بعد ولو قلتين وان زيادتهما تؤهم عطف تغير على قوله
اتصل مقتضى لتنجسه بجملة خارجة عنه لولا قوله المتصل

فتمام

فتمام قوله المتصل باعتبار ان تغير المأ بنجاسة على الشط
كغيرها منه فانه لا ينحس لعدم الاتصال والمراد باتصاله
به كونه فيه فيخرج ما لم غيرت النجاسة بعضه دون
باقية وكان هذا الباقي قلتين فانه لا ينحس ولا يجب التناهد
فيه عن النجاسة بقدر قلتين قل ولا فرق في التغير بالتغير
بين الكثير والقليل ولا بين كونه بالمخالط والمجاورة ولا
لفظ امر النجاسة ولو كان التغير بتقدير ما كان وقع فيه
مواقفه تغير بالفرض بالتقدير مناوي ويعرض هذا المخالف
الاشد لون الحبر وطعم الخلد وريح المسك ولا فرق عند عرش
بين الطاهر والنجس في فرض الاوصاف الثلاثة وان لم
يكن للواقع الاصفة او صفتان قال المصنف **باب**
قال ابن الكمال الغير على الحقيقة في الطعم واللون دون
الريحة فلا بد من المصير الى عموم المجاز مناوي لان الملازم
له فلا يتأتى تغيره فتمام قوله بخلاف ما اذا بلغها ولو احتملا
كان شك في ما ابلغها ام لا وان تيقنت قلته قبل بان كان
قليل وجمع شيئا وشك في وصوله لهما مروج والمراد
بلغها من صرف المأ ولو مستعلا بخلاف الذي بلغها بما بيع
استهلك فيه بحيث لم يتغير به لاحسا ولا بتقديره فانه ينحس
بمجرد الملاقاة عليه بالاستعمال بمجرد مفارقة الحدث له اذا
انحس حلي وبشرط ان لا يكون مسلوب الطهوية بتغيره
بمخالط طاهر والا تنحس بالملاقاة عناني على النهج قوله
ولم يتغير بنجس اصلا اي لا قليلا ولا كثيرا بدليل مقابلته
بالطاهر الا في كثير اخر قوله فانه اي المأ غير المتغير بذلك

مطهر ولا يشترط في كونه مطهرا بلوغه قلتين في الشق الثاني
 خضر وقوله ولا يشترط الخ اي كما علم مما مر وان كان كلام السامع
 هنا مفوضا فيما بلغها وهو متعين لان المعنى فان بلغ الما
 المتصل بخمس الخ اذ الكلام فيه فكلام خضر ليس بظاهر قوله
 كما علم من قوله فالما المطهر ما يسمى بما لا يقيد خضر ودفع بقوله
 كما علم التكرار وبهام اشتراط الما قلتين في الخليط المذكور
 قوله بغداد في نسبة الى بغداد قال في المجموع وفي بغداد
 اربع لغات احداها بدلين مهمليتين والثانية باهال
 الاولى وانجام الثانية والثالثة بغداد بالنون والرابعة
 مقدان بميم اولها وتذكر وتوث يقال لها هذا بغداد
 وهذه بغداد ومعناها بالعربية عطية الصنم وقيل
 بستان الصنم ولذلك كره العلماء تسميتها بذلك لكن يقال
 مدينة السلام لانهم يسمون خضر دجلة بضر السلام اي نهر
 الله ونقل القرطبي في الاحياء كراهة سكنائها واستحباب
 طلب الفرار منها ولهذا طلب الطغرائي الخروج منها خضر
 وهي برطل مصر اربعة رطل وستة واربعون رطلا وثلاث
 اسباع رطل على الاصح ورطل بغداد مائة وثمانية وعشرون
 درهما واربعة اسباع درهم ورطل مصر مائة وستة
 واربعون درهما واربعة اسباع درهم على الاصح والقلتان
 بالمساحة في المربع ذراع وربع طولا وعرضا وعمقا ذراع
 الايدي وهو شبران تقريبا فيبسط كل من الطول والعرض
 والعمق من جنس الكسر الزايد على الذراع وهو ربع وح
 يكون بسط كل من الطول والعرض والعمق خمسة ارباع فاضرب
 خمسة

خمس الطول في خمسة العرض خمسة وعشرين ربعا فاضرب
 هذا الحاصل في خمسة العمق يحصل مائة وخمسة وعشرون
 ربعا وبني الميزان قال الشنشوري فتعتبر كل ربع من الخمسة
 ومن الخارج كما نه ذراع قصير طوله ربع ذراع فكانهم ضربوا
 خمسة اذرع في خمسة اذرع والحاصل في خمسة فحصل مائة
 وخمسة وعشرون ذراعا بالذراع القصير الذي طوله ربع ذراع
 بذراع اليد وبني الميزان فكل ربع ذراع اربعة ارطال وفي الدوز
 كل المير ذراعا ونصف بذراع الايدي عمقا وذراع كذلك
 عموطا وثلاثة اذرع كذلك محيطا لان محيط كل دائرة دائمة
 ثلاثة اثمان عرضها المذكور وسبع مثله فلو كان محيط دائرة
 اثنين وعشرين ذراعا وجب ان يكون عرضها سبعة اذرع
 ووجهه ان يبسط كل من العرض والمحيط والعمق ارباعا لوجود
 مخرج الارباع في مقدار القلتين في المربع الذي جعلوه اصلاقا
 سواء عليه سايرا لا شكل ويسلخ عن بسطها اسم الارباع ويحصل
 كل ربع ذراعا قصيرا قصيرا العرض اربعة اذرع قصيرة والمحيط
 اثني عشر واربعة اسباع والعمق عشرة ثم تضرب نصف العرض
 وهو اثنان في نصف المحيط وهو ستة وسبعان يبلغ حاصل
 الضرب المذكور اثني عشر واربعة اسباع وبني مساحة السطح
 من غير عمق فيضرب ذلك في بسط العمق وهو عشرة كما تقدم
 يبلغ حاصل ضرب اثني عشر واربعة اسباع في عشرة مائة وخمسة
 وعشرون ذراعا قصيرة وخمسة اسباع ذراع قصير لان حاصل
 ضرب اثني عشر في عشرة مائة وعشرون وحصل ضرب اربعة اسباع
 في عشرة خمسة وخمسة اسباع وبني نهان تضرب عشرة في اربعة

بسط اربعة الاسباع وتقسيم الاربعين الحاصلة على مقام الكر
وهو سبعة يخرج خمسة وخمسة اسباع كما ذكرنا فاضمنها
لماية وعشرين حصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة اسباع منها
ماية خمسية وعشرون مساوية لمائة وخمسة وعشرين مساحة
المربع ومنها زيادة على ذلك خمسة اسباع هي قدر التقريب وفي
المثلث وهو الذي له ثلاثة ابعاد متساوية فهي ان تكون
ابعاده الثلاثة كل بعد منها ستة اذرع قصيرة وهي ذراع
ونصف بذراع الادنى وعمقها ثمانية اذرع كذلك ثم تضرب
بعدها في بعد فقط تبلغ ستة وثلاثين ثم تأخذ ثلثها
وعشرها فتصير خمسة عشر وثلاثة اقسام لان عشر الثلثين
ثلاثة وثلثها عشرة وثلث الستة اثنان وعشرها ستة اثنان
بثلاثة اقسام فالجمله خمسة عشر وثلاثة اقسام كما ذكرنا ضربه
في العمق وهو ثمانية تبلغ مائة وخمسة وعشرين الاخصا هو
قدر التقريب فانه لو كان الموضع المربع طوله ذراعان
ونصف وعرضه كذلك وعمقه كذلك يتبادر الذهن الى انه اربع
قلال لانه ضعف مقدار القلتين وهو خطأ والصواب انه
ستة عشر فله يعرف ذلك على قياس ما تقدم فافهم قوله تقريبا
تبيين غير محمول مناوي اي لانه يتميز بمقدور وهو خمسمائة قوله فلا
يجس بالتحقيق اوله اي الما القلتان بانصال جس هذا علم من
قوله فانه مظهر وانما ذكره توطئة للتعبير خضر قوله اي يدفع
الجس والدفع اقوي من الدفع غالبا بوليل ان الما القليل
الوارد يدفع الحدث والحدث ولا يدفعها لورود الما عليه ومن
ثم اختلفوا في مستعمل كونه حتى بلغ قلتين هل ترفع كثرته

الاستعمال

الاستعمال والتفقوا على كثير ابتداء انه يدفع الاستعمال من نفسه
ويخرج بقا ليا الطلاق فانه يدفع النكاح ولا يدفعه لحل ارجاع
الطلقة وعكسه الاحرام وعدة الشبهة فانها لا يدفعان النكاح
ويمنعان ابتداءه فعلم ان الشيء قد يدفع فقط هذين وقد يدفع
فقط كالطلاق وان الرفع ازالة موجود والدفع المنع قبل
الترول ولذلك ليس لمن دعا يرفع ما وقع جعل ظهر كفيه للسماء
او يدفع ما يترل بطونهما رجائي والمالم ينقسم باعتبار الدفع
والرفع الى ثلاثة اقسام قسم يرفع ويدفع وهو المالك الكثير
فانه يرفع الحدث ويدفع الحبث لو ورد عليه حيث لم يتغير
به وقسم لا يرفع ولا يدفع كالمستعمل وقسم يرفع ولا يدفع
وهو الما القليل فانه يرفع الحدث ولا يدفع الحبث لو ورد
عليه واما القسم الرابع الذي تقتضيه القسمة القليلة
وهو الذي يدفع ولا يرفع فلا يثبت في الما قائل قوله الراي
من الرواية لا من الرواية قل قوله من ابن جريح وهو شيخ
الشافعي وهو القائل

هـ خلت الديار فسيدت غير مسود، ومن الشقاء تفرد بالسود
هجرها بالعقبة نيا به بالكسرة للثانيث والعلية شوقه
قربة الم اي لا هجر البحر قوله الى القرب جمع قربة وقوله وحمل الشيء
اي في قول الراي فاذا القلة منها تسع قربتين وشيا فاختاط
الشافعي رضي الله عنه فحسب الشيء نصف اذ لو كان فوقه لقال
تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب فتكون القلتان
خمس قرب والمجموع خمسمائة رطل خضر قوله وقيل نقص ثلاثة
ضعيف قوله وقيل نقص قدر الم هذا يرجع الى الاول قوله وقد
قوله قلايتي في ما قبل منزل
قديتاي في ما قبل منزل
صبت من ابريق على
فجاسة فان ما في الابريق
لا ينحسر اذ قدما
فالرؤ في الما لم يوص
مرا ابريق على ما
ما في الابريق لا ينحسر
فبصدت على الما
المستعمل الذي لا ينحسر
لانه لا يرفع ولا يدفع

ذكرت في شرح الاصل المذكور فيه هو الذي ذكرناه انفا عند قول
 الش المتصل فارجع اليه قل قوله والتراب الم وبالحجة فاننا
 التراب ثلاثة مطهر وظاهر ويتنجس كالماء الاول ينقسم الى
 مكروه كتراب مكان غصب عليه كايه وجارته وجامده كتراب
 الاستنجاء والي حرام كغصوب وتراب الحرم المنقول والي غيرها
 كالماء قوله المطهر اي المبيح في التيمم والمزيل مع الماء على انه شرط
 او شرط في غسالات نحو الكلب ولما ثبت تخصيص الطهارة بأعم
 المايعات وجودا وهو الماء وجب اختصاصها بأعم الجامدات وهو
 التراب وعن بعضهم ان في تخصيص الطهارة بالماء والتراب
 اظهار الكرامة الاذمي حيث خلق منهما فكرم جعل اصله مطهرين
 قوله المطهر انظر وجه اعادته في المتن دون ما بعده شوبري
 ومراده بما بعده قوله والدايع ما الم فانه لم يقل والدايع
 المطهر الم وسياتي جوابه قل قوله اي تراب او الذي شو
 فما نكرة موصوفة واسم موصول اي تراب يعق ما صدق
 عليه اسم التراب ولو كان مما يداوي به كالارمني او يوكل
 سقمها كطين مصر المسمى بالطفل او اخر جنته الارضة منه
 وان اختلط بلعابها مناوي قوله لم يستعمل في فرضي فيها
 لا بد منه اي لم يتيمم به احد ولم يزل به نجاسة نحو كلب
 قال المناوي وهذا من زيادته على اصله بغير تمييز ولم
 ينه في الش على زيادته وقد ذكره كاصله في التيمم قوله
 ولم يختلط بشي اي ما يع مطلقا او جامدا مختلطا بالنسبة
 للتيمم فانه لا يصح التيمم بما اختلط بما يع ولا بما مد يلمصق
 بالعضو حال رطوبته لانه يشترط في التراب ان يكون جافا

لا يلصق بالعضو ولا يضر الخلط في ازالة النجاسة بما لا يخرج
 الماعن الطهورية قل وعبارة ابن شرف هو بالنسبة لغير
 نحو الكلب اما هو فيجوز خلطه بالماء قوله طيبا الطيب
 له ثلاث اطلاقا ما تستلذه النفس والحلال والطاهر
 عناني اي غير المطهر من التراب لم يقل من مطلق التراب
 كما تقدم في الماء شوبري لان هذا الاصطلاح لم يقولوا به
 في التراب عناني وعبارة بعضهم لان هذا اصلاح لم يذكره
 كلهم في التراب وان عبر الغزالي به وجيزه بالتراب المطلق
 اه وما ذكره هنا قل لم يظهر لنا فليراجع قوله استعمال في فرض
 عن حدث او ازالة نجس كالمستعمل في غسل ما نجس بنحو كلب
 كما تقدم نظيره في الماء المستعمل وروح فلا يستعمل التراب المستعمل
 في غسل نجاسة نحو كلب مرة ثانية على المرح عند شجنا وان
 جري المص في شرح الروض والبهجة على جواب استعماله مرة ثانية
 كاستعمال حجر استنجي به ثم غسله وجف وكذا دبع به لظهور
 الفرق ويوان المديع من باب الاحالة كما يصرح به المص قريبا
 والحجر ليس رافعا ولا مزيل بل مخففا كما تقدم في كلامه فليست
 شوقوله ما استعمل في فرضا ورد عليه التراب المستعمل في
 غسالات الكلب ونحوه كخنزير وفروغ كل اذالم يظهر المحل مثلا
 بان لم تزل او صافه فانه نجس مع كونه داخلا في قوله ما استعمل
 في فرض فكان الاول ان يزيد ولم يتنجس كما صنع فيما مر وهذا
 معني قوله قل قوله ما استعمل في فرض فيه نظري المستعمل
 في غسالات الغلظ اذالم يظهر المحل مثلا فانه هو سياتي في التيمم
 ان التراب المستعمل فيه ما بقي بعض التيمم او تناثر منه بعد ما

له ولو احتمل قوله او ما اختلط بطاهري وان قل الخليط
لكن بالنسبة للاستعمال عن الحدث اما بالنسبة للاستعمال
في نجاسة نحو الكلب فلا يضر الا الخليط الكثير والموت في التغير
والفرق ظاهر وشو وقوله والفرق ظاهر وهو ان الماد من التراب
في التيم وصوله الى العضو والخليط مانع منه وفي غسل النجاسة
ما يكدر الماء والخليط ليس مانعا منه اه فباب التيم اضيق
وباب النجاسة اوسع بهذا الاعتبار قوله بطاهري يمنع
وصول التراب للعضو ولذا قال نعم في قوله فهو مطهر
ويصح التيم به ولا يكفي في الغلظ فالاستدراك بالنسبة لذلك
وكل ما يصح به التيم فانه يكفي في التسبيح من الغلظ الالهة ويشملها
قول المنهاج ولا يكفي تراب نجس اي ولا مستقل ولا مزوج بما يصح في الاصح
فان ظاهره وان جف وفيه نظره رحمان في كلام الشافعي قوله
نعم في الاطلاق اي فهو مطهر بالنسبة للتيم وغسلات نحو الكلب
بشرط ان لا يغير الماء كثيرا عند مزجه به فتأمل والحاصل ان
كل تراب كفي في التيم كفي في غسلات الكلب بصورة وكل تراب كفي
في غسلات الكلب كفي في التيم بصورة فالاولي ما اذا اختلط به
خل وجف فانه يجزي في التيم حيث كان به نجسا ولو بقيت صفات
الخليط ولا يجزي في غسلات الكلب حيث كان بغير الماء كثيرا والصورة
الثانية هي ما اختلط به دقيق او نحوه مما يلصق بالعضو فانه
يكفي في غسلات ولا يكفي في التيم فانهم قوله واما نجس اي متنجس
ولو غير به كان اولي قوله اختلط بنحو نجس لم يقل بنحو نجس كما لما شو
ولعله لان الماء لما كان له قوة الدبغ نظر الى ما يتصل به وفرق
فيه بين النجس في نفسه فقط وبين النجس ايضا بخلاف هذا ما

يصل

يتصل به ينحس فوراً وقال بعضهم لم يقيد بنحو نجس كالفعل
الما اكتفا بما تقدم اذ من المعلوم ان النجاسة غير النجاسة كالا بدرك
الطرف لا يحكم بنحو التراب باصابتها وان اختلف البابان نجس
انواعها اذ منها ما يعفى عنه في المادون غيره وعكسه واشعر
قوله اختلط انه لا بد في حكم النجاسة من اختلاط النجاسة وامرأ
به بحيث لا يمكن تمييزها منه بان نصير مشكلة به كتراب مقبرة
نبشت وانه لا يشترط مع ذلك رطوبة في احد الجانبين وهو
كذلك ويتعذر جرح نظيره اما اذا لم يختلط به بان صارت النجاسة
متميزة مشاهدة فان اصابته مع رطوبة احد الجانبين حكم
بتنجيس ما اصابته والا فلا فاذا استخلصت منه استمر باقيا
على طهوريته قوله اختلط بنحو نجس كان جعل في بول ثم جفا و
اختلط به روث نعت ويصح التيم بما يغلبه كلب او خنزير
لم يعلم اتصاله به رطبا ومقبرة لم يعلم نبشها بخلاف المنبوشة
لاختلاطه بعذرة الموتى وصديدهم المتجمد ومن ثم لم يطهره
المطهره مناوي قوله والداغ لم يقل المطهر كالذي قبله
وبعده لان شأن المطهر ان يكون طاهرا وليس الداغ كذلك فتأمل
قل قوله اي شيء والذي يتزع اي يترتب عليه النزاع قل
اشار به الى ان اسناد النزاع اليه مجاز عقلي اذ النازح في الحقيقة
الشخص والداغ الاله قوله ما يتزع لم يعبر بالمصدر كان يقول
والداغ نزاع للاشارة الى انه لا يشترط الفعل فيه فيحصل
العرض بنحو النقا الريح لما يدبغ وبالهلة فاقسامه ثلاث ايضا
مطهر كاعلم مطهر وطاهر فقط وهو ما لا يتزع من الطاهر ونجس
كاعلم والاول ينقسم الى مكروه كداغ المكان المفصوب على اهله

جها

قياسا على ما به وترا به وجامده وحرام كالدايع المصوب وغيره
 كالما والتراب شوبري وقوله لم يعبر بالمصدر لا يخفى ان الدايغ عني
 الدوا الذي يدبغ ولا يصح ان يعبر بالمصدر الذي هو الفعل فلذلك
 لم يعبر به وقوله وظاهره فقط يقتضي ان ما لا يتزع الفضلات من
 الطاهر يسمى دايغا وفيه وقفة فاذا الدايغ لا يكون الا مطهرا
 وينقسم الى طاهر ونجس فليتا مل قوله ومعنونه بالنصب
 عطف على فضلات فنسبة النزاع اليها يجوز لان المعبر فيها عدم
 الوجود فتأمل قل وقوله فنسبة النزاع الى اي لان المعنونة لا
 توجد الا بعد مدة اذا ترك ملا دايغ قوله لو تقع بخوره شوبري
 اي ضابط النقع قوله كقرظ اي من كل حريف بكسر الحاء المهملة
 وتشديد الراء حرافة اي يلذغ في اللسان عند ذوقه وقد نظم
 بعضهم انواع المطعوم وهي تسعة بقوله

مرارة حرافة ملوحة غصوضة حموضة والقنض
 خلاوة شوممة نقاهة فلك لتسع قد حكاها البعض
 انتهى من شرح الموصرة لناظها عند قوله ثم السفلى وشث بالثنية
 نبت طيب الرائحة من الطعم وبالموحدة جوهر يشبه الزجاج ثم
 اصل قوله ولو كان الدايغ نجسا واما خبر يطهرها الماء والقرظ
 فمحمول على النذب او الطهارة المطلقة فخرى الطهارة الكاملة
 فلا يشترط المائي الدايغ الا اذا انفقت الرطوبة من الجانبين الجلد
 والدايغ فالاجوبة عن الحديث ثلاثة حمل على النذب او الطهارة
 الكاملة او على حالة عدم الرطوبة فليتا مل قوله كذوق هو بالذال
 المعجمة قل قوله فيحصل اي الدايغ وكذا ضمير لمقصوده ومقصود
 الاحالة خضر قوله الاهاب بكسر الهاء اي الجلد مطلقا وقبل

ان

ان يدبغ ويدل على الثاني الحديث المذكور هنا بميمونة زوجة
 النبي عليه الصلاة والسلام قوله لو اخذتم اي الا اخذتم فلو
 للعرضا وهلا اخذتم فهي للتخصيص قوله وقيسر به اي بجلد
 الشاة مائي معناه اي جلد غيرها ما عدا المغلظ او قيسر للمقظة ما في
 معناه من كل حريف يتزع الفضلات قوله المطهر لم يقل مثله في الدايغ
 شو وتقدم تغليله قوله اي المكسر ولو نبهنا على المعتمد قوله
 بلا مصاحبة عين اي غير معفوع عنها فلا يضرب قليل من نزرها او
 عنا قيدها مما يشق الاحتراز عنه قوله لمفهوم خبر سلم فيه ان
 هذا الحديث ورد على سوال وما كان على سوال لا مفهوما له كانه
 الاصول اي فان شرط تحقق مفهوم المخالفة ان لا يخرج المذكور
 اعني المتطوق به جوابا لسؤال كما في الحق جمع الجوامع وغيره
 قال شيخنا مف فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث بل بالاجماع
 او بغيره من الاحاديث واعترضه ايضا قل بانه اي الحديث
 يقتضي امتناع النقل لانه من الاتخاذ فعلا الاستدلال بهذا
 الحديث اعتراضا ان قوله اتخذ بتناين شواي انقال وتناين
 الخبر اضعف قوله هذا ان لم يقع له اعلم ان كلمة هذا يوتي بها كثيرا
 للفصل بين كلامين متعلقين بشي واحد وبينهما اختلاف بوجه
 كما هنا اذ المعنى هذا الذي تقدم من شمول اطلاق انقلاب الخبر
 خلا لما اذا وقع فيها عين نجسة خذ لا على اطلاقه بل اذا لم يقع
 فيها ما ذكر فليتا مل شو قوله عين نجسة وكذا الطاهرة ان
 تخلل منها شي قبل ترعها وان بان كانت طاهرة ونزعت قبل ان
 يتخلل منها شي ثم تخللت طهرت وقد يجعل كلامه شاملا لهذه
 قوله والحاصل انه اذا وقع في الخمرة عين نجسة ضرت مطلقا

وان وقعت فيها عين طاهرة بعد التخلل لم يضر بطلان وان
وقعت فيها قبل التخلل فاما ان يتخلل منها شيء لا فان يتخلل
منها شيء ضرر ولا بان لم يتخلل منها شيء بان كانت لا يتخلل منها
شيء أصلاً ونزعت قبل التخلل او كانت يتخلل منها شيء لكنها نزعت
قبل ان يتخلل منها شيء ثم تخللت الخثرة بعد ذلك فانها تطهر
فيها ولا يضر ما يشق الاحتراز منه نحو بعض بزرا وجبات يسيرة
كما مر ولا يضر صب بعضه على بعض وان اختلف نوعه او جنسه
او كان في احدهما ما ليس بغيره على غيب لان المانع من ضروره
ويطهر منها دفعا الملاقى لما تبعها وكذا ما تلوث مما فوقها ان
كان تلويثه من غلبها بنفسها بان فارت فارفعت ثم
عادت فان كان يميلها نحو نقل لم يطهر وتتجسس هي ايضا
للملاقاة فانه نعم ان صب عليها قبل تخللها خمر ووصل الي ما
تلوث ثم تخللت طهر الكل ولا فرق في المحترمة وهي ما عصرت
لا يقصد الخمرية وغيرها قل مع تصرف وقوله قبل تخللها
الى اي ولو بعد الجفاف على ما اعتمد الخطيب وهو ضعيف
والمعتمد ما قاله البغوي من التقيد بقيل الجفاف قوله
وان لم تؤثر فيه اي في التخلل اي سواء اثرت فيه كالوصل
والخبر الحارام لا قوله لم يكن مطهراً اي لم يكن التخلل مطهراً ونية
نسخة لم يكن طاهراً اي لم يكن الخل طاهراً قل قوله وان نزعت
ما قبل الغاية داخل في قوله بلامصاحبة عين اي لصده
بالعين النجسة اليه لم تنزع قبل التخلل لانه ح تخلل مع
مصاحبتها لوجودها فيه حالة التخلل فتكون داخلية اولا
واخرا ففيه تكرار فتأمل ولو قال ونزعت لكان اولي اذ لا يكون

تكرار

تكرار الان المتروعة قبل التخلل لم يصلحها التخلل الا ان
يخص قوله بلامصاحبة عين بالطاهرة بقربة ذكر النجسة
بعده وكذا قوله فان صحب تخللها عين وعبرة ابن شرف
قوله وان نزعت قبل التخلل فيه تكرار من الغاية اذ المعنى نزعت
قبل التخلل اولا فالثاني مكرره خوله في قوله فان صحب
تخللها عين او ساكنت طاهرة او نجسة الا ان يعمل على الطاهرة
فقط انتهى والحاصل ان قوله لم تقع فيها عين نجسة مكرر مع
قوله بلامصاحبة عين وقعت فيها وكذا قوله فان صحب تخللها
عين مع ما قبل الغاية الا ان يخص العين في الاولين بالطاهرة
فلا تكرار مع للاخيرين والحاصل ان التكرار للحكم لا لفظ وانه
نفس المتن ايضا فانه بين مفهوم قوله بلامصاحبة عين ومفهوم
قوله ان تقع فيها عين نجسة وبيان ذلك ان قوله بلامصاحبة عين
شامل للطاهرة والنجسة ولما اذا وقعت واحدة منها ونزعت
قبل التخلل لانه لم يصحب تخللها عين ومفهومه انه اذا صحب
تخللها عين طاهرة او نجسة لم يظهر فخرج من العطوف ما اذا
كانت النجاسة للعين بقوله ان لم تقع الخ ومفهومه انه ان وقع
فيها عين نجسة لم يطهر وهو شامل لما اذا نزعت قبل التخلل ولما
اذا بقيت اليه والاخيرة داخلية في منطوق الاول ففيه تكرار
بمعنى الاعتبار فان خصت العين في الاول بالطاهرة فلا تكرار
وكذا التكرار بين قوله في السم فان صحب تخللها عين وما قبل
الغاية فتأمل وسيا في نظير هذه الغاية في غسل شعور الوجه
الخارجة تأمل شوقوله بالمطهر اي بمجموعها فكلامه على حذف
مضاف لان الوضوء والفعل اما بالما فقط او مكمل بالتراب لغدر

اولا بواحد منها المشار اليه بالمعنى الشامل للاحالة وادخال
هذا في الازالة فيه تجوز فلم تجتمع المطهرات في واحد منها قال
بعضهم نعم ان كان الدبغ من خر خلط بمخلوط حصل الجمع انما كانت
الخمسة مع الدبغ وفيه نظر فتأمل قل والاولي ان يكون قوله
والطاهرات الحاصلة بالمطهرات من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضي
القسمه احاد اقول وضوالم هذه مقاصد الطهارة فالمطهرات
المذكورة وسالها ولا بعد في ذلك ولا ينافي فيه عدج الاستحباب
وسيلة ايضا واماعد الاواني وسيلة ففيه تجوز لانها وسيلة
الوسيلة قل ومرادهم بالوسائل المقدمات سم بالمعنى الشامل
للاحالة مجاز لان الدبغ والتخلل احالة تامل ضابط ليس لنا
ما ان يجمع التفسير بكل منهما افراد الا اجتماعا في صورة واحدة
وهي لما التفسير بمخالط لا غنى عنه للما فانه اذا صب على ما لا تغير
به فغيره ضرر بخلاف عكسه اذا صب المصافي على المتغير فلا يضر
اي لا مكان التمزج عنه وهذا من مولدات ابن ابي الصيف البيني
ونوزع بما لا يجري طريقة لنا ما الف قلة وهو نجس بغير تغير
وهو لما الحار يعلو نجاسة ثانية بالجرف وكل جربة لا تبلغ
قلتين ولنا انسان يلزمه تخصيل بول ليظهر به وصورته
جمع معهم قلنتان فاكثروا كيفهم لطهرهم ولو كل بيول وقدر مخالفا
اشد لم يغيره فيلزمهم خلطه واستعماله كله مناوي وقوله
وقدر مخالفا اشد لما مقتضى التقدير مع ان الفرض انه غير
منقطع الراجحة ولم يغير حسا تمت المانع ثمة الاحكام
السننة من حيث استعماله فيكون واجبا اذا ضاق وقت الصلاة
ولا يقدر على ما غير الحاضر ومندوبا اذا ضاق وقت نافلة كذلك

وخلاف

وخلاف الاولي ما زعم في ازالة النجاسة ومباحا وهو ما لم يقيم
دليلا على طلب استعماله بخصوصه ولا على تركه ومكررها وهو
اشيا منها المشمس بشرطه ومكرها كالمسبل نحو شرب والمفر
باليدن والمسروق والمغصوب والله اعلم **باب** الوضوء
لما ذكرنا مقاصد الطهارة اربعة الوضوء والغسل والتيمم وازالة
النجاسة بالمعنى الشامل لاحالة مجازا شرع في ذكرها على هذا
الترتيب كما قال وقدم الوضوء على الغسل لانه كالجزء منه واخر
التيمم عنهما لانه بدل عنهما واخرا زالة النجاسة لعدم اجزائ التيمم
عنها وكان الانسب تقديمها على التيمم لان ازالتها شرطية
صحتها قل قوله وهو اي معناه شرعا استعمال الم وما لغة
فهو غسل بعض الاعضاء اي بعض كان ما خوذ من الوضوء وهي الحن
والنظافة سمي به الفعل المعروف لان المصلي تكرر تنظفه به
بصير وصني لظاهر والباطن قال المناوي وهو شرع قديم لما
في اخبار صحاح ان من قبلنا كانوا يتوضون للصلاة كما في قصة
سارة والراغب وغيرهما ولم يستدل بحديث هذا وضوي
وضوء الانبياء من قبله لانه قال في شرح الجامع الصغير هو حديث
ضعيف لا يصح الاحتجاج به لضعفه ولا احتمال كون الوضوء من
خصايص الانبياء دون الامم الالهة الامة قاله الحافظ في الا ان
يجاب بان الاصل ان ما ثبت في حق نبي ثبت في حق امته الا ما
خرج بدليل ولذلك ان تدفع هذا بما نقله هو في شرح حديث امرنا
باسباغ الوضوء من السيوطين في الخصايص من ان الوضوء لم يكن
الا للانبياء دون امهم انتهى ومعلوم ان مثانة السيوطين اما
تقتضي باستناده في ذلك لما هو اقوي من الشمس في رابعة النهار ^{تمت}

قال المناوي وغيره فالخاص بنا الغرة والتجليل والكيفية
المخصوصة انتهى أي لا اصل للوضوء لذلك ان تقول معلوم ان الغرة
والتجليل اسمان للواجب صح بذلك حج والسنة الاطالة على
ما زاد على ذلك وح فلا يظن ان الخاص بنا هو اثر الغرة والتجليل
الذي هو البياض الكاين يوم القيامة كما يدل عليه الحديث
فتأمل قال المناوي وهو معقول المعنى والاكتفاء بسبح بعض
الراس لستره غالباً فحق فيه ويصح قبل الاستنجاء بخلاف
التيتم وحلوله خاص بالامضاء الاربعة انتهى أي وامتناع مس
المصحف بخويبه اذا وضاه فقط لان ابا حنيفة ذلك مشروط
بحصول الطهارة الكاملة ولم توجد انتهى نعم له ان يمس المصحف
بعد الوضوء قبل الاستنجاء والكلام عليه مختص في خمسة
اطراف موجباته وقروضه وسننه ومكرهاته وشروطه
وقد ذكرها المصنف في المتن والش على هذا الترتيب قوله استعمال
الم استعمال بعم الغسل والمسح والنية جزء منه أي الوضوء
ينافيه قوله مفتتحاً بنية فقد يكون الشيء مفتتحاً بجزء
والمراد بالاستعمال وصول الماء الى الاعضاء ولو بغير فعل كإياد
قل وانما عبر بالش بالاستعمال مع كون مقتضاه ليس مراداً
نظراً للاغلب قوله مفتتحاً بفتح التاء حال من استعمال وانظر
هل يجوز كونه بكسرهما حال من فاعل المصدر المحذوف شو
واقول لا مانع من ذلك لان الفاعل هو المنسوب اليه
الاقتراح اصالة فالمعنى استعمال الشخص حال كونه مفتتحاً
ذلك الاستعمال بنية فتأمل قال ابن شرف ولو قال على
وجه مخصوص ليشمل الترتيب كان اولى وقد يقال

فالتاخير

الترتيب

الترتيب مستفاد من قوله مخصوصة اذ هو صادق بخصوصية
الاعضاء عيناً وصفة قوله ما يتوضأ به بالبناء للمجهول أي ما يعد
ويهيأ للوضوء وقيل ما يصح به الوضوء على هذا فيقال للنهر
والبحر وضوء بالغتق هو قول قوله وقيل بضمها فيهما وهو اضطرار
خضه نقلاً عن بعضهم ان هناك لغة رابعة وهو الغتق في الفعل
والضم في الما فاعلى هذا جملة الاقوال اربعة قال ع ش ولا خصوص
لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن ففول نحو طهور
وسحور والله اعلم قوله اية يا ايها الذين آمنوا قال ابن عباس رضي
الله عنهما في هذه الآية تقديم وتأخير وحذف والاصل اذا قمتم
من النوم او جا احدكم من الغائط او لامستم النساء فاعلموا
وجوهكم ثم اشار الش إلى الحذف بقوله الا في محدثين قل
قال بعضهم دلت الآية على سبعة اصول كلها مشي بها زيان
الوضوء والغسل ومطهران الماء والتراب وحكان المسح والغسل
وموجبات الحديث والحجوبة وميحات المرض والسفر وكنايتان
الغائط والملازمة وكوامتان تطهير الذنوب واتمام النعمة
شهو وقوله وكنايتان اراد بالكناية ما قابل الصريح لا الكنا
المصطلح عليها لان الغائط في الاصل اسم للمكان المطهر في
الارض يقتضي فيه الحاجة والمراد به في الآية الخارج مجازاً والملا
المراد منها للمس في كلام بعضهم تعبير عن جوهرية الخنفة
زيادة بعد ما ذكر وهي وانما هما إلى النعمة موته شهيداً قال
عليه السلام من داوم على الطهارة مات شهيداً وقوله تطهير
الذنوب أي التطهير من الذنوب قوله لا يقبل الله أي قبول
صحته لانه الاصل لا قبول كمال لانه لا يعدل اليه الا بدليل قل

صية

ية

سة

قوله بغير طهور بضم الطاء ويصح الغفغ والضم أشهر خضري
لا يقبل الله صلاة بغير تطهير وكان الأولى أن يستدل بحديث
الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ
لأنه أقوى وأصح حلي في قوله مع القيام إلى الصلاة أو نحوها
وظاهره أنه يعني مهمما الانقطاع وبه صرح الرافعي في باب
الغسل ولم أرقا يلبان موجب الانقطاع كما في نظيره من الغسل
من حيض ونفاس وكان الفرق طول زمنهما ولهذا لم يقل به أيضا
في الغسل من الأثرال ش الأصل وقوله ولم أرقا يلبان موجب
الانقطاع أي فقط وقوله وطول زمنهما أي مدة الحيض والنفا
وقوله ولهذا لم يقل به أي بان موجب الانقطاع فقط
في الغسل من الأثرال لنقص زمنه وما ذكره الترمذي من أن موجب
الوضوء مجموع أمرين الحدث والقيام إلى الصلاة أو نحوها أحد
الاقوال في موجهه قال قل والأصح منها أن موجهه الخروج
فقط بشرط الانقطاع بمعنى أنه متى فعله وقع واجبا سواء
دخل وقت الصلاة أولا واعتبار القيام إلى محو الصلاة للفقهاء
لأنه لا موجب واقتضى ذلك أنه لا يتضييق بضيق وقت الصلاة
وإن أسألتها خبرها انتهى بحرفه أي لا يتضييق إلا بالقيام
إلى الصلاة لا بضيق وقتها لأنه لم يتم وقد يقال المراد
القيام ولو حكى ذلك بدخول الوقت وفي شرم روم موجب
الانقطاع مع القيام إلى الصلاة انتهى وفي شرم الارشاد وموجب
الحدث وإرادة فعل ما يتوقف عليه ويعبر عنه بدخول الوقت
وكذا يقال في الغسل فلو توضأ أو اغتسل قبل الوقت وأراد بنية
الغرض والأدما ياتم الشخص لا بتركه أو الأدا المصطلح عليه

لم

لم يصح لتلاعبه انتهى وفي شم العباب للعلامة المناوي فيجب
بدخول الوقت وجوبا موسعا ويتضييق بإرادة فعل ما يتوقف
عليه فإذا أحدث قبل الوقت ومات بعد دخوله حكم بأنه
من أول الوقت لأن الحدث قوله أو نحوها كسر مصحف
وطواف قوله أي الوضوء من حيث هو قسمان فلا يقال أنه
تقسيم للشيء إلى نفسه وبغيره وإن فيه الاختلاف عن المفرد بالمشي
تأمل قوله فرض على المحدث أي حدثا أصغرا لأنه المراد عند
الاطلاق غالباً وهو يصح مع الأكبر فيحصل وإن نفاه قل أي
فلا يجب الوضوء مع الحدث الأكبر لا ندراجه فيه والمراد بالغرض
المغرض فإن قلت يرد عليه وضوء الصبي للطواف به مع أنه غير
واجب عليه قلت المراد بالغرض ولو صورة أو ما يصح نحو
الصلاة بدونه وضوء الصبي من ذلك قوله إذا قمتم أي أرد
القيام ولو حكى فلا يقال إذا لم يرد الصلاة لا يطلب منه الوضوء
لأنه بدخول وقت الصلاة مطالب من الشارع بأدائها مع ما توقف
محتبها عليه فباعتبار إرادة الشارع منه ذلك هو مريد له حكما
بدليل أنه إذا لم يفعل يعاقب عقابين عقاب على ترك الوضوء
والآخر على ترك الصلاة انتهى قال المناوي وهي هذه الآية
وإن كانت مدنية اتفاقا والصلاة فرضت بمكة لا يلزم كون
الصلاة بلا وضوء ونزولها الجواز ثبوت أي الوضوء بوجوب غير
مطلوب في الروضة في السران فرضه كان مع الصلاة ليلة الإسرا
بل صح غيره بأن مشروعيته وعلم كفيته وبيان توقف فعل الصلاة
عليه كان في ابتداء الوحي فخراني أحمد والحاكم وصححه ابن جبريل
علمه الوضوء في أول ما أوحى إليه انتهى وفي شرم روم كان فرضه مع

فرض الصلاة قبل الحجة انتهى فان قيل اذا ثبت الوضوء بهذا الطريق
فلا فائدة تروى الآية قلنت فابدرته التقرير والتثبت فانه
لما يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتمل ان لا تقتضي الامة
بشأنه ويتسألون في رعاية شروطه واركانه وادائه بطول
المعبد عن زمن الوحي وانتفاض الناقبين يوما فيوما بخلاف ما
اذا ثبت بالنص القرآني الباقي من كل زمان على كل لسان ولا نه
اذا ورد فيه الوحي المتلويحياتي فيه اختلاف العلماء الذي هو رحمة
بشهادة المصطفى ذكره في الدرر انتهى والحاصل كما يوضح من
هذا وشرح التفرع للعرق وفتح الباري انه صلى الله عليه وسلم
واجابه منذ فرضت الصلاة عليه عليهم حتى مكة لم يكونوا
يصلون الا بوضوء مثل وضوينا اليوم والطارى عليهم في هذه الآية
من العلماء الحكم التيمم لا حكم الوضوء قال ابن عطية كان الوضوء مقرر
عندهم مستوعبا لآية لم ترد فيه الا تلاوة انتهى قوله وسنة اي
مسنون لتجديده وفي بعض النسخ كتحديد بالكاف اه اي انه
يسن الوضوء في مواضع ذكر المتن كاصله واصله تسعة وان
قال في المجموع ان الحامل ذكر منها في الباب عشرة لكن يحتمل
اختلاف النسخ مناوي قوله بعد كل صلاة فرضا او نفلا ولو
تحية مسجد ولو ركعة واحدة اذا اقتصر عليها لا سجدة تلاوة
وشكر لعدم كونها صلاة ولا طوافا وان كان ملحقا بالصلاة
ثم روي لا خطبة جمعة قل واما صلاة الجنازة فكما الصلاة
فليس التجديد بعدها على ما في حاشية قل ونقل المناوي
عن بعضهم انه بحث انها ليست كالصلاة وعبارته وانما ليس
تجديده بعد كل صلاة ذات ركوع وسجود في اصلها سواء ركع

وسجد

وسجد او امام مد العذر وخرج بذلك صلاة الجنازة على ما بحثه
بعضهم الا والمعتد كلام قل وشمل كلام المؤلف سنة الوضوء
وقبده بعضهم بغيرها ليل يلزم التسلسل لان كل وضوء
يطلب له ركعتان وكل ركعتين يطلب بعدها وضوء عبارة
تتوقف له بعد كل صلاة انما ذكر لفظ كل لان صلاة نكدة في اثبات
لا عموم لها وكتب ايضا قوله بعد كل صلاة اي اذا اراد ان يصلي
به صلاة اخرى لانه يسن تجديده ليصلي به ركعتيه حتى يرد
انه يلزم الدور والتسلسل انتهى وقوله صلاة اخرى اي غير
سنة الوضوء وقوله ركعتيه اي الوضوء وقوله يلزمه الدور
هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ولو بواسطة وهذا منتف
هنا فاعله اراد بالدور التسلسل ولا نه اذا طلب الوضوء لسنة
وطلبت السنة للوضوء يحصل الدور لان الوضوء لا يتوقف على
سنة وقوله والتسلسل هو الاثبات بصور لا نهاية لها
وفي كلام بعضهم يسن تجديده الوضوء بعد سنة الوضوء لكن
انما يستحب التجديد اذا اراد صلاة اخرى غير سنة الوضوء
فلو نوضا وصلى به ولم يرد صلاة اخرى اراد صلاة في سنة
الوضوء الذي اراد تجديده لم يستحب له التجديد وما انقرر
علم انه لا يلزم على استحباب التجديد بعد سنة الوضوء الدور
والتسلسل **تجب** سن التجديد خاص بالوضوء فلا يكون
في الغسل او التيمم لانه لم ينقل ولم يشق ومحل استحباب
تجديد الوضوء كما ياتي ما لم يعارضه فضيلة اول الوقت والا
قدمت عليه كما في شم روي وانظر هل فضيلة اول الوقت
قيدا يلحق بها فوات تكبيرة الاحرام ونحو ذلك ولا مانع من

اللاحق الا ان يوجد نقل بخلافه فينبع قوله ولو مكلا بالتيتم اي
 سوا وجب التيمم كان صلى بوضوئه الاول فرضا او لا قل ولو
 لما سمع خف مناوي ثم هذه الحاية للرد على المخالف ولذا قال
 المناوي وان كل يتيمم على الارح وكون فعل بعض الطاهر لا يشرع
 محله مع مكن فعل البعض الاخر انتهى واستفيد منه انه لا يعيد
 التيمم حيث لم يجب ولا يستحب اعادة التيمم كما في حواشي الشيخ
 عميرة ويمتنع كما في ثم رفي الوضوء المجدد نية رفع الحدث والطهارة
 عنه اوله او لاجله ونية الاستباحة لتلاعبه دون ما عدا ذلك
 انتهى قوله لو لا حرف امتناع لوجود بخلاف لو فانهما حرف امتناع
 لامتناع قوله اي امر ايجاب والا فقدم امرهم امر ندب لان الله
 تعالى خير بين امرين واختار الثاني لمشقة الاول انتهى
 قوله فان لم يود بالاول صلاة الا وان سجدا وطاف على المعتمد
 اي كما مر وقوله كره اي تنزيها بخلاف لا نوار كالجواهر قال
 في الايعاب وقد يقال قياس ما ياتي من حرمة اعادة الصلاة
 لا في جاعة لانه اي الاعادة وذكر باعتماد ما ذكر ومثله قوله
 وفي الفسلة الرابعة لم يرد حرمة هذا الا ان يجاب بان غاية
 تحديده انه كالفسلة الرابعة ومكرهه فان قلت قياس قوله
 يحرم التلبس بعبادة فاسدة حرمة وحرمة الرابعة قلت
 القصد من التحديد والرابعة مزيد النظافة وهذا لا ينافي
 مقصود الوضوء فكان موكد له ولم يكن عبادة اخري مغايرة
 حتى يحرم التلبس بما عدا ان هذا ليس من تقاطع العبادة الفاسدة
 في شيئا تقر ان الصلاة بالاول شرط لنوب الثاني لا
 لجوازه ويفرق بينه وبين الصلاة بانه وسيلة فسوم فيه

مخلاف

بخلاف الصلاة فانها مقصودة بالذات ففي تكرارها اختراع عبادة
 انتهى شو بوي وقوله اي تنزيها اي لا يحرم كما اوضحته في
 شرح العباب نعم ان عارضه فضيلة اول الوقت قدمت على التعبد
 لانها اول منه كما افتى بها الوالد رحمه الله تعالى شرح رم وحمل
 الخلاف اذا كان الما مباحا او مملوكا والا بان كان مسبلا او
 موقفا حرم قطعا وينبغي ان يكون محله فيما اذا كان يتوضا
 خارج محل الما بحيث لا يعود الوضوء فيه والا فلا يحرم كيا في نظيره
 في الفسلة الرابعة والله اعلم ويمتنع في الوضوء المجدد نية الرفع
 والاستباحة دون ما عداهما من نية الوضوء او ادايه او فرضه
 على المعتمد كما مر قوله وغسل واجب وكذا مسنون فان
 قلت لم يعيد المص كما صله بالواجب قلت فيد به لكونه محل
 الخلاف بين الائمة لا للاختراز عن المسنون ولان الواجب
 هو الاصل الوارد في الادلة بل الوارد ببعض افراده وقيل لبعض
 الاخر على ذلك البعض الوارد ثم لما كان المسنون على صورة
 الواجب وشاركه في المطلوبة في الجملة وان تفاوتت جملة
 الطلب المحقق به في سن الوضوء فله شو بوي وهذا اول من
 التضعيف فتأمل قوله وضوء للصلاة اي كوضوئه لها
 فهو منصوب بترفع الخافض قوله وسواء قدم الخ ولو اعتدل
 ثم اراد ان يتوضا فمثل ينوي الوضوء الفريضة لانه لم يتوضا قبل
 او ينوي به السنة لان وضوءه اندرج في الفعل الخواب انه ان اراد
 الخروج من الخلاف نوي به الفريضة والا نوي به السنة فيقول
 نويت الوضوء لسنة الغسل وكذا يقول اذا قدمه وتجردت
 جنابته من الحدث والاقنية معتبرة ابن شرف قوله فالخلاف

الى اي في قوله فيتوضا قبله اي وضوا كاملا وقيل يوخراخر شوربي
 ويسن استنفاها به الى فراغه فلما حدث اعاده مناوي وسياقي
 انه ضعيف قوله وعند ارادة الجنب اي ونحوه ممن انقطع حيضها
 او نفاسها بالنسبة لغير الوطى ويبقى في كل منهما بنية معتبرة
 من نيات الوضوء لا يكتفى بنية السب وكذا ساير ما ياتي خضر
 فلا يقول نويت ستة الوضوء للغضب مثلا بل يقول نويت
 رفع الحدث او نحو ذلك وهذا في غير وضوء الغسل كما تقدم وقوله
 بالنسبة لغير الوطى اما هو فلا يسن له الوضوء بل يجب الغسل كما
 ياتي قوله وعند ارادة الجنب الاهل يتقيد بما ذكر يكون المراد
 مباحا او لا يجرى شؤ وقوله يكون المراد اي ما اراده الجنب من
 الاكل ونحوه ولعل الاقرب عدم التقيد بقوله اكل اي شئ من
 طعام تا دما او تفكها او نذاويا وان قل ولو تكرر لكن المرة
 الاولى كذا بحث اخذنا من نظايره وفي معناه الشرب او نوما
 ولو قليلا قاعدا متمكنا مناوي قوله او وطيا هل ولو اثنى شو
 اي اذا اراد زوجها ان ياتيهما وكانت على جنبه قال المناوي اي
 لحليلته بخلاف المزيبي بها كما هو حلي وتوجيه الاطلاق فيه تكلف
 امر قوله او ارادة المحدث نوما ولو نوما را خلا فالما اقتضاه تقييد
 اللباب بالليل وان تكرر مناوي وهل مثله الاكل والوطى كما مر
 في الجنب او لا ويفرق بينهما الظاهر الثاني كما يوحى من الاقتصار
 على النوم قوله لا يتبع في الاولين لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا
 كان جنبا فاراد ان ياكل او ينام يتوضا وضوءه للصلاة رواه مسلم
 قوله وللأمر به في الأخيرين فقد قال صلى الله عليه وسلم اذا اتي
 احكم امله ثم اراد ان يعود فليتوضا بينهما وضوءا رواه مسلم

وزاد

53

وزاد البيهقي في الثاني فانه انشط في العود بعد البر قوله وعند
 غضب اي ولو متوضيا بنظر للعللة قال الراغب الغضب ثوران
 دم القلب لارادة الانتقام وسببه هجوم ما تكرهه النفس من
 دونهما وسبب الحزن هجوم ما تكرهه النفس من فوقها والغضب
 يتحرك من داخل الجسد الى خارج والحزن يتحرك من خارج الى داخل
 ولهذا يقتل الحزن ولا يقتل الغضب لبروز الغضب وكمون
 الحزن علقني قوله لورود الامر به فقد قال صلى الله عليه وسلم
 ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خلق من النار وانما يطغى
 النار لما فاذا غضب احكم فليتوضا كما في شرح الاصل قال
 المناوي وقيدته جدي في شأ الاصل بحالة قيام الغضب به لانه
 شرع لا طفا به كما تقر فلا معنى له بعده وفي كلامه شمول لما اذا
 كان الغضب لله تعالى وقد يقال اذا كان استمرار الغضب في
 تلك الحالة مطلوب بأكونه في حال شدة القتال للكفارة واقامة
 حد واستعمال الماء بغيره فيتايد ان الوضوء لا يكون مشروعاً انتهى
 وايضا الشيطان لا يدخل في الغضب الذي لله تعالى وقد يقال
 كون الغضب من الشيطان الحما في الحديث حكمة مشروعية الوضوء
 من اصل الغضب والحكمة لا يلزم اطرافها والمعتد الشمول
 فقد اقره قل والرحماني قوله ومن غيبة بكسر الغين المعجمة
 ولو متوضيا فيها بن شرف والمراد الغيبة المحرمة لا الجائزة التي
 في الصورة الاتية قوله كل كلام قبيح معطف عام على خاص وظاهرة
 ولو على وجه الحكاية قوله والغرض منه تكفير الخطايا هذا يشعر
 بان المراد بالغيبة والكلام القبيح ما ليس شتما على كبرية لانها
 اي الكبرية لا يكفر بها الا التوبة ودنوا النووي ان هذه المكفرات

اذ لم تضاد في شي من الصفات بر في تحت من الكبار وعلى هذا فيصح
ان يراد في كلامه ما يشمل الكبار لان الغيبة ذكر كذا اذ كذا بما يكره
سواء كان فيه ام لا وسواء في غيبته او حضوره وهي في اهل العلم والقرآن
كبيرة والكلام القبيح يعم الغيبة وهي السعي بين الناس بالافساد
وهي كبيرة مطلقا وغير ذلك ككذب جازي وقبحة بالنظر
لذا في وجوه عارض قل ومن الكلام القبيح الغدق وشهادة
الزور واليمين الفوس وتجاوز الغيبة في ستة مواضع نظها
بعضهم فقال
الغدق ليس بغيبة في ستة متظلم ومرفق ومخدر
ولظهر فسقا واستغفرت ومن طلب الامانة في ازال التكرار
قوله ومن مس ميت هل المراد لولا لا ينقضه كالتعريف والظفر
شود ودخل تحت الكاف في قوله كالشعر السن ونديه من مسه ذكره
في المجموع ولم يقيده باليد الا ان يقال انه معناه لغة كما ذكره
او خرج مخرج الغالب والحق به مسخو ابرصا ويهودي ونفاري
او محرم بشهوة او شعرة عانة وانثيين وغير ذلك مما يطول ذكره
مناوي ودخل في مس الميت تيممه لعذر ملاق له قوله ومن جملة
اي قبله ليكون على طهارة وبعده لانه ربما احدث لشكله من
غير ان يشعر بقوله في الحديث ومن جملة اي اراد جملة وفرع قوله
ولغيرها قال في الايعاب ومرفق الوضوء انه يسمن من كل ما فيه
خلاف انه ينقض كالحلم جزور والنوم متمكنا ومس الميت مطلقا
ومس الامر الحسن والمنفعة تحت المعدة وفرج البهيمة وكالبلوغ
بالسن والبقى ورفع المصوق عند نوم الاندمال فراه لم يندمل
والردة وقطع النية بعد فراغ الوضوء وخروج شيء من المنفعة مطلقا

اي

اي في اي موضع كان انتهى شؤ وقوله والمنفعة تحت المعدة اي مع
انفتاح الاصل وقوله وكالبلوغ بالسن اي يستحب له الوضوء
انه يستحب له الغسل ايضا وظاهر هذه العبارة انه يستحب
له الوضوء ولو اراد الاغتسال ايضا مع ان الوضوء من سنن الغسل
ولعله لا يطلب منه استقلال دون الغسل لان حكمه الغسل نزول
المنى من حيث لا يشعر ولهذا ينوي رفع الجنابة وهذا لا يطرأ في الوضوء
قوله او حديث اي غير موضوع بيقينا فعمومه ليس مراد اقال
قل المراد بالوضوء في نحو الحديث كونه على طهارة لا تحديدة له
الا في قراءة القرآن كما نقل عن شيخنا الرملة قوله كقراءة قرآن او
حديث او سماعا مناوي ولم يذكر الرواية فلهذا لان السماع والقرآن
يفنيان عنها وقال قل او حديث عطف على قراءة اي لا على قرآن
فيجمع سماعه وجملة وروايته قوله وجملة اي حمل كتب الحديث
فيسن الوضوء كما يجب للقرآن والخاص ان عطف الحديث
على قرآن كان قوله وروايته عطف عام على خاص وان عطف
على قراءة والمراد الاشتغال بالحديث كان قوله وروايته عطف
خاص وقراءة الحديث شاملة لقراءته على نفسه وعلى شيخه وشيخه
حج في فتاويه انه يثبت على قراءة الحديث فراجع قوله ودرس
علم اي نقل من الغير وتعليمه للغير اي علم شرعي وهو التفسير وما
يتعلق به كعلم الاصول وعلم الفقه دون غيرها كذا في حاشية
خضر وعبارة المناوي او علم شرعي وانه له اهوهامه بخط بعض
الفضلاء هذه طريقة حج وامام رخص ذلك بالعلم الشرعي ويسن
ايضا الوضوء لكتابة شيء من ذلك كما في من المناوي قوله ودخول
مسجد محل ولو لم يجنب هو شؤ والظاهر نعم لان فيه تخفيفا للحديث

قال المناوي ولو مارا وفي الحديث من توضأ في بيته فأحسن
الوضوء ثم أتى المسجد فهو زائر الله وحق على المزار أن يكرم زائره
قوله وخطبة لغير جمعة وأما خطبة الجمعة فإنه يجب لها الوضوء
انتهى قوله وذكر في شرح الأصل زيادة على ذلك وقد جمع الزين
العراقي المواضع التي يسن فيها الوضوء فبلغت أربعين بما زاده وله
المحقق أبو زرعة وقسمها قسمين أحدهما ما يتوضأ عند أرادتها
وبعضه عشرون والثاني ما يتوضأ بعد وقوعها وبها عشرون
ونظما فقال في الأول

• قراءة قرآن سماع رواية • ودرس لعلم والدخول للمسجد •
• وذكر وسعي مع وقف معرف • زيارة خير العالمين محمد •
• وبعضهم عم القبور جميعها • وخطبة غير الجمعة أهم لما يدي •
• ونوم وتأذين وغسل جنازة • إقامة أيضا والأعادة قاعد •
• وإن جنبا يجتار الكلا ونومه • وشربا وعود الجماع المجدد •
وقال الثاني
• ومن بعد فصد أو حجامه حاجم • وتقى وحمل الميت والمس باليد •
• له أو لحنتي أول من مس فرجه • ومس لمس فيه خلف كأمرد •
• وأكل جزر ورغيبية ونخمة • وفحش وقد فقول زور مجرد •
• وقهقهة تاتي المصلي وقصنا • لشاربنا والكذب والغضب العزدي •
ونذب الوضوء بعد هذه العشرين يحصل بالوضوء على الوضوء والوضوء
عن الحدث بل لو تقدم الحدث فتوضأ كان أولى بسلامته من التردد في النية
مناوي وكل محل طلب فيه الوضوء لم يجز المأثم بدله لأفاده بعض
أثاره قل ولا يندب للبشر ثوب وصوم وعقد ونكاح وخروج لسفر
ولغا قادم وزيارة والد وصديق وعيادة مريض وتشيع جنازة

ولا لدخول سوق ولا لدخول على نحو أمير خ ط قوله وفروضة أي
الوضوء بقسميه الواجب والمندوب وبه يعلم أن الوضوء المسنون
لا بد فيه من نية معتبرة وأنه لا يكفي فيه نية الأسباب لأن
القصد هنا رفع الحدث الأصغر أما ليخفف حدثه الأكبر في صورة
الجنب وأما ليحصل له حقيقة الطهارة فيكفر عنه في نحو التكلم
بكلام فيه ثم أو يرفع حدثه في الصورة التي تجري فيها خلافاً ينقض
الوضوء أو يزداد قاعله وتغظيحه في نحو قراءة القرآن والحديث
والعلم ونحو الأذان والذكر وبما نقره هنا من هذه الغوايد المرتبة
على ما قلنا أنه ينوي بالوضوء رفع الحدث يفرق بين ما هنا وبين
نيته في الأعمال السنوية أسبابها إلا الجمون والمغني عليه
ويؤيد الفرق استثناءهذين لأن القصد في أمرهما بالفضل ورفع
الجنابة المحفلة فلذلك طلب من كل منهما نية رفعها فكذا القصد
بالوضوء في تلك الصور ما من من تخفيف الحدث وما بعده وذلك لا
يحصل إلا بنية رفعها أو نحوها فتأمل هذا الفرق فإنه ظاهر لا حقا
فيه قاله حج شوبري وقوله من نية معتبرة فتصح حتى بنية الفرضية
لأن فرض الوضوء في الجملة فلو أراد الحقيقة لم يصح ذكره الملبى بنية
الفرضية قبل دخول الوقت وقوله أسبابها فإن القصد منها
التنظيف والرايحة الكريمة قال المناوي وعدل عن قول أصله
كالمنهاج فرضه فراراً مما أورد عليه من أن فرضه مفرد فكيف يصح
الأخبار عنه بستة ويجمع لكن أجيب بأنه مفرد مضاف فصح
الأخبار عنه بما يشمله قوله أي أركانه فليس المراد بالفروض الشرط
ولا ما يشمله فان قلت لم أشر هنا التعبير عن الأركان بالفروض
بخلافه في الصلاة قلت قال شيخنا لعل ذلك لأن الصلاة لما اشتمل

تفريقا فعالها صارت محدودة الطرفين والركن ما كان داخل المايمة
حسن التعبير فيها بالاركان ولما كان الوضوء مما يجوز تفريقا فعاله
لم يبق بين اوله واخره ارتباط فتناسب التعبير فيه بالافروض
انتهى ولعل حاصله ان الصلاة لما امتنع تفريقا فعالها كان حقيقة
واحدة مركبة من اجزا فتناسب عدد اجزاها اركانها بخلاف الوضوء
فان كل جزء مستقل فلا تركيب فليتنا مل شوبري قوله سنة
فقط في حق السليم وغيره وما يتميز به من وجوب زائد شروطا
اركان اربعة بنص القرآن غسل الوجه واليدين والراس والرجلين
واحدة بالسنة وهو النية وواحد بهما وهو الترتيب قوله
النية ويتعلق بها احكام سبعة نظها بعضهم بقوله حقيقة
الما كان ينوي رفع الحدث او الطهر عنه ومحلها في السليم دون
صاحب الضرورة نعم لو نوي بالحدث المنع من الصلاة وبوفعه
رفعا خاصا بالنسبة لفرض ونوافل جاز كما موطاها لانه نوي
الواقع اه ابن شرف اي فينوي استباحة وغيرها ماعدا هذين
قال م ر في شرحه وحكم نية دايم الحدث فيما يستباحه من الصلوات
حكم المستباح حر فاحرف فان نوي استباحة فرضا استباحه والا
فلا ومن ما ينويه المجدد قوله رفع الحدث الى فيه للعهد الزيني
اي الحدث الذي على النواوي اي رفع حكمه وهو المنع من نحو الصلاة
وكلامه على حذف مضى بتا على ان المراد بالحدث السبب لان
المنع اعني حرمة نحو الصلاة مرتب عليه فهو الذي يرتفع دون
السبب نفسه لانه وقع والواقع لا يرتفع ويصح ان يراد بالحدث
الامر الاعتباري والمنع فلا يحتاج لتقدير حكم كما قاله ج ولو
نوي رفع بعض احدا منه صح وان نقا باقيها ومنه ما لو نوي ان

يصلي

يصلي به الظاهر مثلا ولا يصلي به غيرها بخلاف ما لو نوي رفع
حدثه بالنسبة لصلاة واحدة دون غيرها كان قال نوي رفع
الحدث بالنسبة لصلاة الظاهر ولا ارفعه بالنسبة لصلاة العصر
قال م رفاهه لا يصح وضوءه قولا واحدا كما قاله البغوي لان حدثه
لا يتجزى اذا بقي بعضه بقي كله اي فهو كما اذا قال نوي رفع نصف
حدث اليوم فقط ولتلاعبه ايضا والمخصص ان نوي رفع
بعض الحدث اي السبب لا يصح واذا نوي رفع بعض الأحداث
اي الاسباب صح فتأمل قوله او استباحة اي الصلاة وان لم
يمكن فعلها به كصلاة العيد في رجب مالم ينو صلاته الآن والا
فلا يصح لتلاعبه او استباحة مفتقرا لي وضوء ولو نحو من مذهب
اولم يمكن فعله به كالطواف لبعده عنه كان بمصر مثلا قال
بعضهم ومحل الصحة مالم يقيد بفعله حالا والام يصح لتلاعبه
قال ع شر ويؤخذ منه انه لو كان من المتصرفين بحيث يقدر على
الوصول الى مكة في الوقت الذي عينه الصحة وهو ظاهر ما لو
كان عاجزا وقت النية ثم عرضت له القوة بعد اتمامه بان صار متقرا
او اتفق له من يوصله الى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح
لفساد النية عند الاثبات بها وما وقع باطلا لا ينقلب صحيحا
وهذا وقد علل حج الصحة فيما لو نوي ما لا يتأتى له بقوله لان نية
ما يتوقف عليه وان لم يمكنه فعله متضمنة لنية رفع الحدث انتهى
ومقتضاها انه لا فرق بين ان يقيد ذلك بفعله حالا او لانه
ذكر مقصود انتهى واذا نوي استباحة مفتقرا لي وضوءه وان لم
يخطر له غير من مفراته وكون نيتهم تصديق بنية واحدة منهم مما
يغتر له لا يضر لانه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث خضر تعلقا عن

شم ر قوله وانما الكلام ما نوي ان نغيب النوي بشرط
فلو كان على انسان صلاة فائبة لا يكفيه ان ينوي الصلاة الفا
بل يشترط ان ينوي كونها ظهرا او عصرا او غيرها ولو لا اللفظ الثاني
وهو قوله وانما الكلام ما نوي لا اقتضى الاول وهو قوله وانما
الاعمال بالنيات صحة النية بلا تعيين او اوهم ذلك ه عبد
البر قوله ويجب فيها باول غسل جزء من الوجه اي باول جزء
مغسول من الوجه اي ليعتد بالمغسول فلا يجب اعادة غسله
لانه يات بتركها اوله كما هو ظاهر وهذا في تسليم الوجه امامه
بان غمته العلة فينوي عند غسل اليد وهكذا كما لا يخفى ه ان شرف
وهذا ما لم يكن علي وجهه جيرة يسحبها فان كانت نوي عند
مسحها كما سيأتي عند شرويه في هذا التفصيل في بقية الاعضا
قوله باول غسل وانما اكتفى في النية بغسل جزء من الوجه
ولم يكتف بمقارنتها لبعض التكبير لان الاول يسمى غسلا
لوجود مسمل لغسل خلاف الثاني يعني انه ينبغي ان يقال او
مع جزئيا لو كان بوجهه جيرة فيكفي قرن النية باول مسحها
قبل غسل جميع الوجه فتعبرهم بالغسل جري على الغالب
او مرادهم به ما يشمله وبد له شوربي قوله غسل جزء من الوجه
اي ولو شعر اخرج من حده لدخوله في حد الوجه انه الوجه
ما تقع به المواجهة ومنه ما ذكره خلا في جواب الراس فلا يكفي
قرن النية به وان وجب غسله تبعا فيما يظهر خضر قوله
غسل جزء من الوجه ولو باطن كشف المحية حرره شوربي
ليثاب عليها فظاهره حصول السنة بمعنى سقوط الطلب
بدونها وفيه نظر فليراجع شوا قول في مختصر الكفاية لابن

الغيب

57

الغيب عدم الحصول فليراجع طبلا وي قوله قبل غسل الوجه
اي قبل غسل شيء منه ولم يستخضرها معه قوله نعم ان اغسل استند
على قوله فان غزيت شوقوله وكذا بغير نية التحقيقه ان
الكلام في مقامين في انعقاد النية وهو حاصل على كل حال حيث
نوي مع غسل ذلك الجزء من الوجه سواء اعتد بغسل ذلك الجرم لا
وثانها في الاعتداد بالمغسول وهو متوقف على فقد الصارف
فان اغسل مع المضمضة او الاستنشاق جزء من الوجه كمرة
الشفتين واستخضر نية الوضوء عند احدهما فتارة يقصد
المضمضة مثلا فقط وتارة يقصد غسل الجزء فقط وتارة يقصد
وتارة يطلق وعلى كل فنية الوضوء منعقد لمقارنتها لغسل جزء
من الوجه ولكن يلزمه اعادة المغسول عند قصد المضمضة
فقط لانه صارف لوقوع الجزء المغسول عن الوجه وكذا يعيد
المغسول عند الاطلاق لانه كالصارف صورة ولا لزوم فيما اذا
قصدتها او قصد الوجه فقط ولكن لا يعتد بالمضمضة ح لتقدم
غسل الوجه عليها شوربي وقوله حيث نوي مع غسل ذلك الجزء
من الوجه اي نوي بنية معتبرة من نيات الوضوء فنية الوضوء
عند المضمضة والاستنشاق مع انفصال جزء من الوجه لا تنافي
كون ذلك الانفصال بقصد المضمضة فقط كما يعلم مما بعد
وقوله سواء اعتد بغسل ذلك الجرم لا اذا يلزم من الاعتداد
بالنية الاعتداد بالمغسول وقوله عند احدهما اي المضمضة
والاستنشاق وقوله لانه صارف لوقوعه في متعلق بصارف
وقوله وكذا يعيد المغسول عند الاطلاق ولا يعيد اي المضمضة
في هاتين الصورتين فمضى حسب النية فات ما قبل الوجه من

راك

المسن لان الترتيب مستحق هكذا قرره بعضهم ورايته بخط
 بعض الفضلاء قال ثم رايت في الحلبي علي منيج ما نصه وحيث
 لا يعتد بغسله عن الوجه يعتد بالضمضة وانما اعتد بها
 عند الاطلاق لان المحدث لها بالاصالة ومن ثم لم يكن قصد غسله
 عن معاصا رفاعا عن الاعتداد بها وحيث يعتد بغسله عنه لا يعتد
 بها لان شرط الاعتداد بها ان تقع قبل غسل جزء من الوجه مقررنا
 بنية من نيات الوضوء انتهى وفي حاشية شيخه الزايد يفتيه
 علم مما تقرر ان من تضرع واستنشق على الكيفية المألوفة
 مستحصل للنية فانتته سنتهما وحيث فلا يحصل ان الا ان غدا عندنا
 عن النية او فرق النية بان نوي المضمضة مثلا وحدها او ادخل
 الماء الى محلهما من نحو انبوبة حتى لا يغسل معهما جزء من الوجه
 شرح الارشاد ليح انتهى وبوافق الشيخ الحلبي قول شو ولكن لا
 يعتد بالضمضة ح الم فان الظاهر ان مراده حين لا يلزم
 اعادة غسل الجزء انتهى وقول شو ولا لزوم فيما اذا قصد هما
 في حاشية ش على مر وقوله غير انه يجب عليه اعادة غسل
 ذلك الجزء مع الوجه اي فيما لو كان بنية غير الوجه وحده وكذا
 لو كان بنية الوجه والمضمضة على ما نقل شيخنا الشوبري
 بالدرر انتهى والذي يظهر الآن اعتماد فوات المضمضة مطلقا
 اي وان وجبت اعادة الجزء لانهما المعنى اخر واعتاد وجوب اعادة
 الجزء في صورة قصد غير الوجه وحده قوله وكذا بغير نيته
 اي الوجه على الصحيح فانه يصح قوله وعلى هذا اي اذا لم ينو
 الوجه قوله وغسل الوجه وان تعدد الازايد يفتينا ليس على
 سمت الاصل ويجب النية عند كل ما وجب غسله الا الزايد يفتينا

فتأمل

فتأمل قوله وحاصله انه يجب عليه غسل وجهه طولا وعرضا
 وان تعدد الازايد يفتينا ليس على سمت الاصل اي طريقته
 فلو خلق له وجهان اصليان بان ولدتهما او اصلي وزايد بان
 طوله بعد ولادته واشتبه الزايد بالاصل او تميز وسامت
 ففي هذه الصور الثلاث يجب عليه غسل كل منهما ماعدا الصورة
 الاخيرة فانها لا تجب النية فيها الا عند الاصل هذا تقرر كلام
 قل والظاهر انهما اذا كانا اصليين كفت النية عند جزء منهما
 فان كانا اصليا وزايدا واشتبه وجبت النية عند كل منهما فان
 كانا اصليا وزايدا وتميز وسامت غسلهما ونوي عند الاصل فلو
 خلق له وجهان اصلي وزايد وتميز ولم يسامت فانه لا يجب عليه غسل
 الزايد ولا تكفي النية عنده بل العبرة بالاصل وهذا كله اذا كان
 الوجهان من جهة قبله اما لو كان له وجه من جهة قبله واخر من جهة
 دبره فانه يجب عليه غسل الاول فقط كما افتي به الرمي واعتمده
 وله وهذا بخلاف ما لو خلق له راسان وكانا اصليين فانه
 يكفي مسح بعض احدهما والفرق ان الواجب في الوجه غسل جميعه فيجب
 غسل ما يسمى وجهه وفي الراس مسح بعض ما يسمى راسا وذلك صادق
 ببعض واحد هما قال الزايد وان كان احدهما اصليا والاخر
 زايدا واستبه الزايد بالاصل تعين بعض مسح كل منهما وان تميز
 الاصل من الزايد تعين مسح بعض الاصل ثم قوله وغسل الوجه من
 اضافة المصدر الى مفعوله والتقدير غسل المتوضي الوجه ان يغسل
 المتوضي وجهه اي ظاهره والمراد انفساله ولو بفعل غيره بلا
 اذن او بسقوطه في نحو ان كان ذا كرا للنية فيهما وكذا ان
 سائر الاعضاء بخلاف ما وقع منه بفعله كعرضه للمطر ومشية

فالمال لا يشترط فيه ذلك اقامة له مقامها ابن شرف
والخاص **ل** ان الشرط اما فعله او تذكره النية عند عدم فعل
حلي على منعه وخرج بالغسل من الماء بلا جريان فلا يكفي اتفاقا على ان
غسل العضو في الماء فانه يسمى غسله في قوله منابت جمع منبت
والمراد ما من شأنه فيدخل محل الغيم وهو ما يجب عليه ويخرج
محل الصدغ وبعبارة المناوي ومنه محل الغيم وهو ما يجب عليه
الشعر من جهته الاغم اذا عبرة بنباته في غير محله والجبينات
وبما جنبها الجهة ومنتهى المحييين اي ما قبل منها دون الترعين
وبما يباضان يكتنفان الناصية ودون محل الصدغ وهو ما بينهما
اذا انحسر عنه الشعر ودون محل الخديف وهو ما بينت عليه الشعر
الخفيف بين ابتداء العذار والزرعة يعتاد تخيئة ليستع الوجه
ودون وتند الاذن فلا يجب غسل شيء من ذلك الا ما يتحقق به
الاستيعاب فيجب غسل جزء من جميع جوانب الوجه ليحقق
استيعابه وكذا اذ في زيادة في يديه ورجليه انتهى قوله
وتحت منتهى الم قال في ش المنهج وزدت تحت ليدخل في الوجه
منتهى المحييين قوله الا في باطن بالنصب على الاستئذان من كلام
تام موجب قوله الخارج عنه اي عن الوجه اي عن حده
والمراد به ما جاوز الوجه من جهة استرساله عادة قوله
لحية الرجل والمراد بالرجل ما قابل المرأة ليشمل الصبي اذا اتفق
له ذلك ولا يقال هذا نادرا لحيمة المرأة قوله وان لم يخرج
الذي قبل الاولي اسقاط الواو وان الخارج من الوجه دخل فيها
قبله اي ففيه تكرار ولا ينافي مقتضى ان المرأة يجب عليها
غسل باطن كثيف المحية والعارض خرجا ولا مع ان ما قبله

بخالفه

بخالفه في الخارج انتهى قوله بل الاولي ابقاها لا فها
القيد عند اسقاطها وجوب غسل باطن كثيف لحيمة الرجل
وعارضيه اذا خرجا ويكون هذا مخصوصا للعموم ما قبله كما لا
يخفى فرعاية هذا الاقحام خفف امر الاقحام كما يدركه الذائق
هو شو وكان الاسلام من ذلك كله اسقاط جلة الغاية من اصلها
كما قاله ط وحاصل ذلك ان شعر الوجه ان لم يخرج عن حده فاما
ان تكون نادرة الكثافة كالهدب والشارب والعنفقة ولحيمة
المرأة والحش فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت او كثفت او غير
نادرة الكثافة وهي لحيمة الذكر وعارضاه فان خفت بان تترك
البشرة من تحتها في مجلس التحاط وجب غسل ظاهرها وباطنها
وان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خف بعضها وكثف
بعضها فلكل حكمه ان يميز فان لم يميز وجب غسل الجميع فان
خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط
وان كانت نادرة الكثافة وان خفت وجب غسل ظاهرها
وباطنها ثم ر هذا وقد نقل عن تقرير الشمن بن الرمي ان المراد
بالظاهر الطبقة العليا دون السفلى وخولف فقيل الظاهر
الطبقتان والباطن ما بينهما مع ش على الغزي واعلم ان غسل الظاهر
على سبيل الاصاله فلا يكفي غسل بشرة فقط قوله وغسل اليدين
وان تعددت الا ازايدة يقينا ليست على سمت الاصلية قل
ويجزي مثل ذلك في غسل الرجلين وتقدم مثله في الوجه وقد علمت
من قوله هذا بول يقينا الى وجوب غسلها اذا اشتبهت
وقد صرح به صاحب البهجة حيث قال ولا شتبا هما كلتيهما
بخلاف السرة تقطع احدهما فقط وفرق بينهما بان الوضوء

عبادة وهو بناها على الاحتياط والقطع عقوبة وهي منبها
على الدرع وانظر لوتنين بعد القطع زيادة المقطوعة هل يكفى
لها اولى حرره وحمل قولنا الا زايده الا اذا كانت في غير محل الفرض
اما ما كانت فيه فيجب غسل جميعها مطلقا سامت الاصلية
ام لا ثم ما كانت في غير محل الفرض وسامنت ولم تشبه وجب
ان يغسل منها ما حاذي الاصلية فقط وان كان لها مرفق فوق
مرفق الاصلية ثم في حالة الاستنباه ان كان مرفقا متجاذبين
فذاك وان كان مرفقا احدهما فوق مرفق الاخرى هل تغسل
كل لرفقها او تغسل الى مرفق اعلاهما مرفقا لم ار فيه شيئا والذي
ينبغي الثاني لان الذي مرفقها اعلا يحتمل ان تكون الاصلية
وهي يجب غسلها معه والذي مرفقها اسفل بفرض زيادتها
يجب ان يغسل منها ما حاذي الاصلية وفي هذه الصورة
يفصل من فوق مرفقها الى ما قابل مرفق الاخرى فابدية
كل ما شئ في الانسان من الاعضاء كاليد والعين والاذن
في مومنت بخلاف الانف والقلب وتجوهاج رمل خضر وعجازه
الرحما في مفرد الاعضاء مذكر كراس ولسان وقلب ومومنت
كالعنق والبطن والرقبة وورد كذب بطن اخيك ويقال
وقع فاندقت عنقه وكسرت رقبته وما فقد ومومنت غالبا
انتهى ولا ين مال الله فيما ذكر ابيات وهي هذه

- يا سايل عما يذكر الفتي لا غير عجم غن حاذق كخبر
- راس الفتي وجيشه ومعاوه والظفر ثم الشعر ثم المنخر
- والبطن والتم ثم ظهر بعه قلب وخد يالحيا يعصفر
- والشبر والذي لمزيد وناجزه والباع والذقن الذي لا ينكر

هذه

• هذه الجوارح لا تؤنثا فاما فيه لها حظ اذا ما تذكر
• وقال غير
• وهذه ثمان جوارح تعددتها • تؤنث احيانا وحيثما تذكر
• لسان الفتي في الابط والعنق والعقا • وعانقه والمتن والفرس يذكر
• وعند ذراع المرفق حسا بها • فذكر وانث انت فيها مخبر
• كذا كل مخوي حكيم في كتابه • سوي سيبويه فهو عنه مخبر
• يرى ان تانث الذراع هو الذي اتى وهو للتذكير في ذاك ينكر
• قوله مع المرفقين اي وقدرهما من فاقد هما في العباب م
• قوله من شعروا نخرج وكثف فيجب غسله معهما ظاهرا وباطنا
• قوله وغير كسلعة وجلدة معلقة في محل الفرض وان طالت ويجب
• غسل عظم وضع بكسوط ما فوقه وموضع شوكه بقي مفتوحا ولا يصبغ
• الوضوع بقاياها فان كانت لوازيلت انتم موضعها كشوكه القش
• والباقية مع الوضوع بقاياها فان استتر جميعها مع الوضوء والصلاة
• سواء كانت كبيرة او صغيرة لانها صارت في حكم الباطن ويجب غسل
• باطن ثقب وشقوق في اليدين والرجلين وهي الفلوج ان لم يكن لها
• غور في اللحم والابان كان لها غور في اللحم وجب غسل ما ظهر منه
• فقط ويجري هذا في سائر الاعضاء خ ط وق ل فوله او فوقه
• اي المرفق ندب غسل ما بقي من عضده فان قلت هلا سقط هذا
• القدر ولم يندب نحو سقوط الروانث تبعاً للفرض بخو جنون قلت
• لان سقوطها ثم رخصة والتابع اولى بذلك وهنا سقوط المتوجع
• لعذر لحسن بقا التابع لان الميسور لا يسقط بالمعسور بحافظة
• على العبادة ما امكن كما مرار الموصي على راس المحرم وان لم يكن بها شعر
• وان قطع من المنكب غسل محل القطع بالماء رحمان في وخض فاما هنا

من الواضع التي يزول فيها حكم المتنوع ويتوحد التتابع **فصرح**
لو كان فافدا لليدين او احداهما فغسل بعد الوجه ما يجب غسلهما
ان كان ثم ما يجب غسله ثم مسح راسه ووجهه ثم نبت له يدا
بدل المغفودتين فهل يجب غسلهما الا ان ويعيد ما بعدهما من الراس
والرجلين او لا فيه نظروا الذي يظهر الثاني لانه لم يجاب بفسلها
حين الوضوء لفقدها فسمي للراس وقع صحيحا معتدابه فلا
يبطله ما عرض من نبات اليدين ع شر على مر قوله ومسح بعض الراس
المراد به وصول البلل اليه بغسل او مسح ولو بواسطه كخرقة وعود
قل واطلاق المسح على ما ذكر مجاز علاقته العموم والخصوص اي الخاف
وارادة العام واللتزم اي اطلق اللتزم واراد اللتزم وهو وصول
البلل فتأمل قوله بعض الراس ولو البعض الذي يتيم به غسل
الوجه على الوجه تقرير قوله في هذه المتبادر انه راجع للشعر
فهو قيد فيه فقط قال الشيخ عبد الرحمن الاجموري عياخ ط وظاهره
انه لو طالت بشرة الراس وخرجت عن حده يكفي المسح عليها مثلها
السلعة فليراجع قوله بان لا يخرج عنه بالمد اي من جهة نزوله
فلو خرج به عنه منها لم يكف حتى لو كان متجعدا بحيث لو مد خرج عن
الراس لم يكف المسح عليه ثم خ ط خضر قوله لانه اي مسح البعض
والظاهر ان يقول ولانه الخ لان قوله قول الخ في معنى العلة فتأمل
قوله ولم يقل احد الخ اي فقوله مسح بنا صيته اي بعضها فهو
فرد من افراد اسمها وبروسكم لعدم خصوص الناصية قل وقوله
فهو فرد الخ اي وذكر فرد من افراد العام بحكم العام لا بخصوص والنا
هي الشعر الذي بين النزعتين قوله من كل رجل دفع توهم ان لكل
رجل كعبا فقط كما مر في اليدين ولم يات بالجمع هنا المناسب لكونها

اربعة

اربعة كعوب موافقة للاية ولم يجمع المص في المرافق مراعاة للاية
ليبان ان الجمع فيها ليس على حقيقته هناك قل ولولم يكن لرجله
كعب اعتبر قدره من المعتدل من غالب امثاله ولو قطع بعض قدميه
وجب غسل الباقي وان قطع من فوق الكعب فلا فرض عليه وبين
غسل الباقي كاليد ثم روي يجب غسل ما عليها من شعر وغيره كما مر
في اليدين ونقي ما اذا وجد الكعب كالمرفق في غير محله المعتاد كان
لاصق المرفق المنكب والكعب الركبة فانه يعتبر وكذا في الحشفة
كما اقتضاه كلامهم وقال جمع متأخرون يعتبر قدره من غالب الناس
والنصوص وكلامهم محمولان على الغالب وقال شيخنا انه افتقر ط
على منعه قوله عند مفصل بفتح الميم وكسر الصاد واما عكسه فهو
اللسان قوله لما مر في غسل اليدين اي للاية وللاتباع قوله والمراد
بان ذلك فرض اذا لم يسمح الخ اي المراد بفرضية غسل الرجلين كونه
فرضا اذا لم يسمح على الحقين قال ابن شرف بوجوب الرافي عن
عدم غسل الرجلين بعينه بل الذي يلزمه احد الامرين اما غسل
الرجلين او مسح الحف بشرطه قوله وان الغسل اصل الخ اي فذكر
الغسل في الفروض باعتبار كونه اصلا للمسح وان المسح يكون فرضا
باعتبار البدلية هذا وقال قل لا يعني ان الوجه استقاط هذه
الجملة فتأمل قوله ان المراد بالجملة قوله الشعر وان الغسل الخ
فليس كلامه بظاهر وان اراد بالجملة قول الشعر والمسح بدل فلعل
وجهه انه مفهوم من كون الغسل اصلا فلا حاجة الى التصريح به
مع ان المؤلف يراعي الاختصار ما امكن فتعطن قوله كذا ذكره بان
يبدأ بوجهه مع النية فيديه فراسه فرجليه ولا يسقط كغيره
من الاركان بنفسيات الا في صورتين احدهما اذا انغمس في ما بنية

رفع الحدث بلامك الثانية اذا غسل جنب جميع بدنه الارجليه
او عضوا من اعضا وضويه ثم احدث فلا يؤثر حدثه فيما بقي من
غسل فيفسله عن الجنابة مقدما او مؤخرا او متوسطا ويرتفع عنه
الحدثان لا ندراج الا صغير في الاكبر ويلغى فيقال لنا وضوءا لغسل
الرجلين مع كشفهما وعدم العزير ولو غسل اربعة اعضاء معا
ولو بلا اذنه ارتفع حدث وجهه فقط وكذا لو نكسه ولو باذنه
فراغه ترك ظفر فقطعه وجب غسل ما ظهر فقطعه وما بعده ولو
توضا ثم قطعت يده من محل الفرض ورجله كذلك او حلق راسه او
كشط جلدة من وجهه او يده لم يلزمه اتقا فغسل ما ظهر ولا مسح
مادام على تلك الطهارة ولو شك في تطهير عضو فليغسل فراغ وضويه
طوره وما بعده او بعده لم يؤثر تخييب لا يجب تيقن
عموم المالك لعضو بل تكفي غلبة الظن فقط ضابط كل وضوء يجب
فيه الترتيب الا وضوء الجنابة على ما تقدم مناوي وغيره ولم يذكر
الوضوء بالانقاس لان الترتيب فيه تقدير انهم لا ترتيب فيه حاسا
فتأمل قوله بعموم اللفظ وهو ما من قوله بما بدا الله به لانه عام
في كل عبادة اي ابدوا بكل شي بدا الله به من انواع العبادات لان
التكرار في سياق الاثبات للعموم البدلي فتصدق بكل شي والمعني
بالشي الذي بدا الله به والموصول من صيغ العموم لا بخصوص السبب
الذي هو السعي بين الصفا والمروة وقول قل بعموم اللفظ وهو
ابدوا لانه عام فيه نظرا لان العموم ليس من لفظ ابدوا وانما هو
من ما قررنا فتأمل وهذا كما لا يخفى دليل نقلي على وجوب الترتيب
في الوضوء ولنا دليل عقلي وهو انه تعالى ذكر تمسوها وهو الرأس
بين مغسولات وهي الوجه واليدين والرجلان وتفرقوا المتجانس

لا ترتكبه العرب الا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لا ندبه
بقدرية الامر في الخبر ولان العرب اذا ذكرت متعاطفات بدأت
بالاقترب فالاقرب فلما ذكر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم
الرجلين دلت على الامر بالترتيب والالتقال فاعسلوا وجوهكم
وامسحوا برؤوسكم وانمسلوا ايديكم وارجلكم ثم رقوله فلو
تركه اي الترتيب اي لم يأت به ليناسب قوله سهوا لم يصح نعم
لو كان تابعا لحدث اكبر او توضحا بالانقاس بدله لم يجز للترتيب
لكن لا بد في الثانية من وجوب النية عند كون الماء على الوجه ومنه
ما بعد تمام الانقاس انتهى قل وقوله اي لم يأت به الى جواب عما
يقال تعبيره بترك يقتضي قاصدا فلا يناسب الغاية وقوله نعم
لو كان تابعا الى تقدم عن المناوي والمصالح ان محل وجوب الترتيب
اذا لم يكن الوضوء تابعا لحدث اكبر ولم يتوضا بالانقاس انتهى قوله
وسنته الواقل هي جملة معرفة الطرفين فتعريف المحصر مع عدم
استقصا السن هنا قلت قد دفع توهم المحصر بقوله وغيرهما كما
سياق شؤ وقوله معرفة الطرفين المبتدأ معرف بالاضافة الى
الضمير والخبر معرف بال وقوله مع عدم استقصا الى فقد وصلها
بعضهم الى حين قوله وسنة قال بعض المحققين اثر هنا
صيغة الجمع على صيغة المفرد تنبيهها على استقلال كل منها دليل لا
وحكما اما الاول فظاهر عند من تأمل الكتب المطولة واما الثاني
فلان ما يترتب على فعل السنة وتركها من الثواب وعدمه يترتب
على فعل كل منها وتركه منفردة كانت او مجتمعة مع اخواتها وليس
الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء مجموع غسل الاعضاء الثلاثة
ومسح الرأس بالنية لان كلامها فرض مستقل يترتب على فعله وتركه

حكم الفرض ولذلك اثير في المنهاج صيغته المفردة ومن لم يقننه لهذه
 الدقيقة الانيقة سلك في الموضعين سلك المفرد والجمع فتدبر
 مناوي قلت وما ذكره المص فيه تبكيت على المص حيث سلك الجمع
 في الموضعين قوله فرضا كان او سنة لم يأت الشرح بهذا التعميم في
 جانب الفروض مع ثانيه فيه ايضا الا ان يقال حذف من الاول
 لدلالة الثاني وموسايغ عندهم كعلسه او يقال لما كانت حقيقة
 الوضوء لا توجد بدون الفروض فرضا كان او سنة ولا كذلك لان
 فان حقيقته توجد بدونها اي الشرب بالتعميم في الثاني دون
 الاول فليتنا مل قوله بان يغسل العضو في فيه قصور بالنسبة
 لاجزاء العضو ولما بين الوضوء ذكره الا في اراد بالثاني والاول
 كل عضو بالنسبة لما بعده و اراد بالجفاف بالفعل مع الاعتدال
 المذكور فان خرج شي منها عن الاعتدال الى قوة الحر والبرق قد
 لو كان معتدلا هل يحذف اول قوله مع اعتدال المصواب بالمد
 قوله واذ انك فالعبارة بالاحيرة عبارة تقتضي عدم اعتبار
 الولا بين الاولى والثانية وبينهما وبين الثالثة وليس كذلك
 بل لا يظهر اعتباره بينهما وبين غسل العضو الثاني كما قال
 سم ولو ترك الولا اي على القول بانه سنة وقد غربت النية
 لم يجب تجديد ها في الثاني ان كان بفعله وامره مناوي ومفهومه
 انه يجب تجديد ها اذا لم يكن بفعله ولا بامره فلو غسل وجهه
 مع النية فنام ممكنا فغسل اخر في نومه بقية اعضائه لا يصح
 وعبارة الله الاصل وعلى القول بانه سنة لم يفرق لا يحتاج الى
 تجديد النية على الاصح لانه لا التعريق اذا جاز كانت النية الاولى
 كافية كافي المحج ذكر جميع ذلك الرافعي هو المحروفا وهي محمولة على

ما كان بفعله او امره كما يشير اليه قوله فرق فليتنا مل وعبارة
 م را الكبير في نظم شروط الوضوء فلو غسل المتوضي اعضاء الارجلية
 ثم التني في نهر مغلا او سقط فيه فان كان ذا كرا للنسبة طهرت والا
 فلام بحروقه قوله عن ابن عمر انه توضع في مكان بحضرة جمع من الصحابة
 فهو اجماع وقيل الضمير عايد للنبي صلى الله عليه وسلم فلا حاجة
 لذلك قل وخضر وعبارة شرم رانه صلى الله عليه وسلم توضع في
 قامره ان يعيد الوضوء والصلاة وجه الدلالة من هذا ان امره
 باعادة الوضوء دليل على وجوب الولا لان غسل الرجلين اخر لاجزاء
 الواجب غسلها فلو كان الولا غير واجب لم يامره الا بغسل تلك
 اللمعة فقط خضر قوله فضعيف اي او محمول على الزجر والتفخيخ
 عليه لتقصيره قل قوله وقد يجب الولا مراده به ما يشمل الشرط
 بقربية قوله وسلسه شو هذا جواب عما يقال تعبيره بالوجوب
 يوهم انه اذا تركه والحالة هذه ياتم ولكن الوضوء صحيح مع ان
 الامر ليس كذلك في السلس فانه اذا لم يوال لم يصح وقصوه نعم
 هو كذلك بالنسبة لضيق الوقت فليتنا مل قوله كضيق
 وقت اي عن ادراك جميع الصلاة فيه شو قوله وسلسه بفتح
 اللام اسم للمرض نفسه وبكسر ها اسم لصاحب المرض وهو الشخص
 نفسه والمراد هنا الاول خضر قوله والتسمية المراد سماها قل
 وهي سنة عين في الوضوء ولو لم يامة بخلاف الاكل والجماع فسنة كفاية
 في حق الجماعة بالنسبة للاكل والشرب والافسنة عين واما
 الجماعة فتكفي فيه التسمية من الزوج او الزوجة فهي سنة كفاية
 في حقها كما تقدم من خضر وهو كذلك في شرح وان تغل عن فتاوي
 الرمي اما لا تكفي من الزوجة فهو ضعيف ونسب ولو لم يامة وجب

بقصد الذكر قال المناوي وان توفيا بما مضى فبما بقي بها
عند غسل الكفين مع النية بقلبه ليجمع في ابتداء وضوئه بين
عمل اللسان والجان والاركان فالبدء واقعة بكل منها حقيقة
لاضافة كما افاده بعض الاعيان قوله عند غسل الكفين اي مع
غسلهما قل قوله وليس فيها امر الله الا يقال وليس فيه
نية ايضا وقد يجاب بانها اعتبرت بالنص عليها بالدليل السا
في حديث انما الاعمال او يدعي بها فيما امر الله لان اغسلوا
فعل ولا بد من قصده والنية هي القصد تامل قوله او محمول
على التامل كما في خبر لا صلاة لغير المسجد اي كاملة هو بعض شراح
المثلن قوله واقلها بسم الله افق شيخنا ابن الرمي بعدم حصول
السنة بغيرها كالحمد لله لطلبها بخصوصها قال الشهاب برقام
ولقائل ان يقول ان الامر بالبال شامل له اي فتكفي ويمكن الجمع
بمحل هذا على اصل السنة وذلك على ما لها ابن شرف قوله واكملها
بسم الله الرحمن الرحيم ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الموديه الذي
جعل لنا طمورا زادنا الغزالي رب اعوذ بك من همزات الشياطين
واعوذ بك رب ان يحضرون ويسن التعوذ قبلها وليس لكل
امر ذي بال عباداة او غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولو من اثنا
سورة وجماع وذبح وخروج من منزل لا للصلاة والحج والادكار
وتكره لمكرهه ويظهر كما قاله الاذرعى تحريمها المحرم عن شجر وفد قوله
ويسن التعوذ قبلها والتشهد بعدها مناوي وقوله ولو من
اثنا سورة ظاهرة ولو في الصلاة وهو كذلك وفيما سئل
التعوذ قبل البسملة في الوضوء طلبها فيما ذكر استحباب التعوذ
قبل التسمية لمن يستفتح الغزاة فبيده الرمي في حواشي الروض

بخارج

بخارج الصلاة لا فرق فيه بين ان يكون الاستفتاح من اول
سورة او من اقياسها والمخاصم انه ينقسم الايمان بالتسمية
الي واجب ومنسوب ومكره فقط عند حج وحرام عند مر
فحجب في الفاتحة في الصلاة وتندب لكل امر ذي بال عباداة او
غيرها كغسل وتيمم الخ ما تقدم وتكره لمكرهه وتحريم لمحرّم كما مر
جميع ذلك عند رواتهم كراهتها عند المحرم وصرح في الابواب
بان المراد بالمكره والمحرّم لذاته قال ع شريفي المباحات التي لا
شرف فيها كنقل متاع من مكان الخ وقضية ما ذكر انها مباحة فيه
لانه ليس حراما ولا مكرها ولا ذابا بال انتهى قوله سنة في اثابه
ومفهومه انه لا ياتي بها الا بعد الفراغ وهو كذلك بخلاف الاكل
شوفانه ياتي بها بعده ليتقيا الشيطان ما اكله وهل هو حقيقة
اولا محتمل وعلى كونه حقيقة لا يلزم ان يكون داخل الانا فيجوز
وقوعه خارجه ثم روي في التسمية على الاكل سنة كفاية
ولا تحصل من واحد جالس لا لاكل بل لشيء اخر كالحرج من عمدة
الدعا للوليمة ولا تكفي من احد جماعة حضر كل بطعامه لياكل وفعل
له بخلاف ما لو حضرا لياكلوا معا على الاشاعة ووقع ان كلا اكل
مما يليه اتفاقا وانظروا لوجلسوا لياكلوا وسموا ثم انضم
فاموا وجلس غيرهم هل يطلب من الآخرين او يكفي ملحق من
الاولين وانظروا ايضا ما لو كان ياكل بعضهم ويقوم ويجلس
مكان آخر والمجموع لا يخلوا المكان عنه حرره شوبري كذا بغير
خطه وكنته تحته ما نصه والوجه في الاول الطلب من الآخرين
لا نقطاع حكم الاولين بانصافهم وفي الثاني الطلب ممن جلس
وان الطلب انما يستقط بفعل البعض عن كان مع ذلك البعض

عند فعله ما امر به فليتنامل شؤلا تكفي التسمية من جماعة ياكلون
 جميعا من صحن على انفراد ثم من آخر وهكذا بل لا بد لكل صحن من
 تسمية من احدهم اه بشقوله في اثنائه المراد به ما قابل الاول
 قال بعضهم حتى لو تركها بعد غسل رجله وقبل الشهادة اني بها
 بل لو بقي من سورة انا انزلناه كلمة واحدة لا تقوته هو وذكر
 ع ثرا انه يحتمل ان محل طلب الاثنيان بها بين التشهد والوضوء االم
 بطل الفصل بينهما بزمان يعد به عرضا عن التشهد ونقائ
 شله فيما بين التشهد وانا انزلناه وذكر ايضا انه ينبغي ان يكون
 محل الاثنيان بها بعد فراغ الاكل اذا قصر الفصل بحيث تنسب
 اليه عرفا قوله واخره اي ما عدا اوله شوفيشمل الوسط وذكر
 اوله واخره تصريح بالمراد منها وان لم يذكره فذكره تأكيد قول
 هو وفع اي لزوم الساعدين قول قوله فان شك في طهرهما اذ
 تردد فيه ولو مع رجحان الا تنقاه تترجها غسما او غسلا
 في ما قليل او ما يع ولو كثيرا في ما كثير قبل تثليث غسلها في غير
 مغلظة وتسبب بتعغير فيها مناوي ونقله خضر عن ثمر رفلو
 كان التردد في نجاسة مخففة هل يكتفي فيها بالرش ثلاث مرات
 ام لا بد من غسلها ثلاثا فيه نظر والوجه الثاني وان كان
 الرش فيها كافيا بطريق الاصاله ع شر على م روعبارة سم على
 الغاية نعم لو كانت النجاسة مشكوكه مخففة فهل تزول
 الكراهة برشها ثلاثا فيه نظر وقضيته ان معنى الكراهة
 خشية التنجيس لزوال انتهى ولو اختص الشك ببعض اليد كما
 نقل الحكم به فقط مناوي وهذه الثلاثة التي يتن اول الوضوء
 مطلقا لكنها في حال التردد يتعين فعلها خارج الانا وتغيره بانك

اولي

اولي من تعبير غيره بقوله فان لم يتيقن طهرها لصدقه بما لو
 تيقن نجاستها وليس مرادا كما قال في شاح منجه والحاصل
 انه ان تيقن نجاستها حرم غسما فيها ذكر اي للتضيح بالنجاسة
 وبهذا فارق كراهة البول في الماء القليل وبين في خواشي الرض
 التضيح بان لا تجب غسل ما كان طاهرا من يديه بل ادخال المذكورة
 ومقتضى ذلك انه لو لم يكن تضيح بان غسما النجاسة ولم يزل
 في الادخال على محلها انه لا يحرم بل يكره فقط حرره وان تيقن طهار
 جاز بلا كراهة وان تردد فيها كره تترجها وعلى كل حال فلا بد للسهة
 من الغسل ثلاثا فليحفظ ذلك ومحل عدم الكراهة عند تيقن
 طهرها اذا كان مستندا ليقين غسلها ثلاثا فلو كان غسلها
 فيها مضي من نجاسة متيقنة او مشكوكه مرة او مرتين كره
 غسما قبل اكمال الثلاث كما بحثه الا ذرعي فان كادا لانا كبيرا
 اولم يقدر على الصب منه ولم يجد ما يغترف به منه استعان بغيره
 او اخذ منه بطرف ثوب نظيف او بغيره والغسل المذكورة هي
 المطلوبة اول الموضوع غير انه امر بفعلها خارج الانا عند الشك
 نعم رقله وهذا اي التثليث قولها علله وهو قوله فانه لا
 يدري الم الا بغسلها ثلاثا وان تيقن طهرها بمرة ولا تزول الكراهة
 بدون سبع بتتريب في المغلظة لعدم تيقن الطهر بدون ذلك
 مناوي اي لا تزول كراهة الغسل الا بال سبع لكن بغسلها مرتين
 بعد الغسل ايضا يتحصل الثلاث المطلوبة للوضوء شر وقيا
 ما مر عن سم انه لا تزول الكراهة بدون رشها ثلاثا في المخففة
 فليتنامل قول للخبر اي السابق فانه عيا الحكم فيه بثلاث
 وفيه انه قد يقال لكنه علل الغاية فيه بما يقتضي الاكتفاء بالمره

تتما

الواحدة شوقوله والمضمضة والاستنشاق لو قدم
 الاستنشاق على المضمضة حسب وفانت وان اتي بها بعد
 كما لو نفوذ قبل دعاء الافتتاح فان النفوذ يحصل دون الافتتاح
 خضر على ما اعتمدته الشباب الرمي اخذ من قوله الروضة
 لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف
 اي لان تقدمها شرط للحكم بحسبنا خلافا لما في المجموع انتهى
 شرف وكذا كل ما قدمه على عمله من السنن اذا فعل ما بعده ثم
 اتي به لا يحسب له الا ما اتي به ثانيا في تلك الطهارة ويحسب له
 ما اتي به اولا فان اراد حصول ذلك اتي بنا قضاؤه بطلان
 فعله من السنن فان اتي بالمضمضة والاستنشاق معا حسبا
 اي الاثنان على ما يفهم من كلام مرر وحسبت المضمضة فقط
 ولا يحسب الاستنشاق الا اذا اتي به ايضا بعد ذلك على ما
 يفهم من كلام جرجي شرف على مخلصاه والاستنشاق افضل من
 المضمضة خروجها من خلاف من اوجبها دونها وان كان الغم اقتر
 من حيث كونه محللا للقران ولا ذكرا قولا ولاه مدخل الطعام
 والشراب اللذين بهما قوام الحياة خضر وقاعدة تقديم المضمضة
 والاستنشاق وغسل الكفين معرفة اوقاف الماء من طعم وريح
 ولون بالنظر هل تغير ام لا ثم رخص قوله ونشره من الانف
 بالثلاثة اي اخراجه بخلاف ما ياتي من نشر الذكر فانه
 بالمشاة رجائي قوله بالنفس بفتح الفاقوله لفطر اسم فاعل
 افطر قوله الدوالي صوابه بفتح اوله والناس يضمنونه الى عمل
 الدوالي ودولة بقرينة بالراي لب قوله بان يبلغ الماء بفتح
 المشاة التختية فمودة ساكنة فلام مضمومة واخره عين

مجمعة

مجمعة والماء فاعل من الثلاث وربع من الرباعي ابلغ والماء مفعول
 رجائي قوله والثلاث بكسر اللام جمع لثة بكسرها ايضا فثلاثة
 بمنقطة مفتوحة اصلها ثلث فيها وهما عوض من التثنية وتجمع ايضا
 على الشيء وهي ما حول اللسان رجائي قوله ويسن امرار الاصبع
 عليها اي السبابة من اليد اليسرى لان اليمنى يكون فيها الماء اذا
 جمع بين المضمضة والاستنشاق كما في العباب وحاشية قل
 قول وفي الاستنشاق ان يصعد الماء الجارية متعلق بيبعد
 المعطوف على بان يبلغ وعبارة شرح الاصل كغيره في ذلك
 اوضح ابن شرف قوله الصائم وكذا الملحوق به كالممسك لترك
 النية على الوجه فيه شوبير يقول بل تكفه اي خوف الافطار
 ويؤخذ من ذلك حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه
 سبق الماء الى جوفه ان فعلها وهو ظاهرا هرم وقوله بل تكفه
 كما في المجموع الا ان يفضل منه من نجاسة فان قيل لم لم يحرّم المبالغة
 للصائم كما حرمت عليه القبلة اذا خشى الانزال مع ان العلّة في
 كل خوف الاطوار وفساد الصوم اجيب بانه يمكنه هنا
 اطباق حلقه ومج الماء وهناك لا يمكنه رد الماء اذا خرج لانه
 ما وافق وبانه لا يمكنه في القبلة لفساد لعبادة اثنين اه
 وبان المبالغة مطلوبة في الجملة بخلاف القبلة فانها غير مطلوبة
 وبان قليل القبلة يؤدي الى كثيرها بخلاف ما المضمضة والتمشيط
 فالاجوبة اربعة فتأمل قوله بثلاث غرف لوقال وبثلاث
 كالمهيج لكان اولي وافيد شواي ليفيد ان الجمع سنة في حد ذاته
 وكونه بثلاث سنة ثانية خضر قوله وافضل من الفصل بينهما است
 غرف يتضمن بثلاث ثم يستنشق بثلاث هذا صادق بصورتين

لغة

ق

اما ان يوالى ثلاث المضمضة وثلاث الاستنشاق واما ان
 ياخذ عرفة واحدة للمضمضة وعرفة ثانية للاستنشاق ومكنا
 الى تمام الست مع فاضل كلامه على ثلاث كيفيات في طريق الفصل
 وثلاث في طريق الوصل وقوله فينشق اي يدخل الماء في الانف
 ماخوذ من الشفة وهي الانف وقال في النهاية ينشر بالسكر
 اذا امتخط اي يستنشق الماء ثم يخرج ما في الانف وقيل هو من
 تحريك الشفة وهي طرف الانف شو ولا يخفى ان قوله او لا يدخل
 الماء في الانف لا يوافق ما نقله في النهاية وهو الصحيح فان ادخل
 الماء في الانف هو الاستنشاق المذكور قبل فينشقه في الحديث
 ومعنى ثم يستنشق اي يدخل الماء في انفه فينشقه اي يخرج
 ما استنشقه وفي المصباح ونشر المتوضي واستنشر بمعنى
 استنشق ومنهم من يفرق فيجعل الاستنشاق ايصال الماء
 والاستنثار اخراج الماء من الانف والمخاط ونحوه ويدل عليه
 لفظ الحديث كان صلى الله عليه وسلم يستنشق ثلاثا في كل مرة
 يستنثره وح ما ذكره الشوري في اخر كلامه هو ما قدمه في الجبا
 قوله الاضرت خطايا وجهه وخيا شيمه قال المناوي في
 شرح الجامع الصغير **تنبيه** في تذكرة ابي حيان سالتني قاضي
 القضاة ابو الفتح القشيري يعني ابن دقيق العيد وجه
 الاستنشاق الواقع في خبر ما منكم من احد يقوم فيتمضمض
 ويستنشق ويستنثر الاخرجت الخطايا من فيه وانفه
 فاجبته احد مبتدأ ومن زايدة ومنكم حال من احد ويقوم ويخضع
 ويستنشق وينثر صفات لاحد والاخرت هو الخبر لانه محط
 الفائدة والمعنى ما احد يفعل هذه الاشياء الا كان كذا وقس

على

على ذلك بحروفه قوله خطايا وجهه اي فيه بدليل ما بعده قل
 اي قوله وخيا شيمه وذلك لان الخيا شيم من جملة الوجه فلو كان
 المراد خطايا جميع الوجه لما افرد بها بالذكر وقد يقال لا مانع من
 ان ينافيه على عمومه وعطف الخيا شيم من عطف الاخص على الاعم
 وتكتنه انما قربة من الدماغ فلو لم ينص عليها لم يتوهم عدم
 خرف خطاياها مع خطايا الوجه لخروجها عنه والمراد الصغار ما لم
 تغش الكبار قوله باصبعه اليسرى اي المختص كما في خط على الفاية
 قوله ومسح كل الرأس اي بقية الزايد على ما يقع عليه اسم المسح
 ومع علم ان المحكوم عليه بالسنة هو الزايد على ما يقع عليه الاسم
 واما غيره ففرض وهذا الموضع من افراد قاعدة هي ان القابل
 للتجزئة اذا زيد فيه على الواجب يقع الزايد سنة وغيره فرضا
 كما ذكره كالرئوع والسجود اي اذا طولها ونحوها من الاركان
 كالقيام الطويل وكالبسنة المخرجة عن اقل من سبعة دما في الحج
 ومن سبع شياه في نحو الاضحية وما لا يقبل التجزئة كبغير
 الزكاة اذا اخرجها عن اقل من خمسة وعشرين يقع الكفر فرضا
 اذا الواجب في زكاة النعم اخراج الحيوان حيا في التجزئة فيها
 ممنوعة شوري ويوطف مجموع ما المسح المذكور بان غير مطلق
 لانه اختلط فيه المستعمل في فرض بغيره وهو المستعمل في النفل
 ولم نقدر المستعمل في ذلك الفرض مخالفا وسطا لضعف ما المسح
 اذ هو بدل فائز فيه اذ في اختلاط فاستثنى من تقدير المستعمل
 مخالفا وسطا اذ اختلط بغيره فليس ما الرأس كله دفعة واحدة
 مستعملا اذ هو ما مع اقل تجزئة خلافا لقول حج في الطهارة اذا مسح راسه
 دفعة واحدة كان الماكلة مستعملا على قوله والسنة اي الكاملة

ظامرا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

68

فليس يحرمها مع زوجة فلانا انما يحسنها مستند
الحق في ذلك فان الذي في العتبات ومن
للمعلمه مرور في العتبات ومن شانه
السلام وفي الوقت للام
الاس فلانا في
الوجه ومعهم
الفايد فلانا من
خلافه في
منها ومعهم فلانا
بوالام ان في
يوضع البد عليه
فقطه

بلا الراس المرة الاولى كما علم مما مر قوله بالاذنين اي ببطنهما كما
هو معلوم قوله استظها را اي لاجله بقي انه هل ياتي بالصاق
الكفين ثلاثا على التوالي بعد تشليك مسح الاذنين اذ ياتي به
كذلك بعد مسح الاذنين المرة الاولى ويلصق كففيه بعد كل مسحة
مرة فظاهر كلامه كغيره الاخير وعلى ذلك هل هو غلط لاصل تادية
سنة الا لصاق اولها راجعه قوله من لحيته وعارض اي من الذك
المحقق مناوي ويدل عليه قوله وان لم يجزها فالغاية صحيحة وقوله
وخارج اي وتحليل شعر كشف من خارج عن الوجه اي عن حده من
رجل او غيره ولوقال وتحليل شعركي غسل ظاهره كما عير به
في منهجه لكان احسن قال المناوي ويحلل المحرم ان غلب على
ظنه عدم انفصال شيء من شعره والا فلا وعليه ينزل الكلامان
المعارضان انتهى وعجالة ثم رد محل سن التحليل في غير المحرم
اما موقلا ليل يودي الي تشاقط شعره كما قاله المتولي وجزم به
ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد انتهت وظاهره انه لا يسن
للمحرم التحليل وان غلب على ظنه عدم انفصال شيء من شعره لكن
التفصيل يوضح منه التفصيل فليراجع اه فان قلنا فما الفرق بين
ما في الحج من انه ليس للمحرم اذا اغتسل ان يخلل شعر راسه وبين
ما هنا من انه لا يسن تحليل شعر لحيته قلنا الفرق ظاهر وهو ان
شعر راسه اثبت من شعر لحيته وان الوضوء يتكرر بخلاف الفصل
قال طب وقد ذكرت الفرق الاولى ببعض المحافل واستحسن
وعجالة طب على المنهج ولا يشك بما في التهذيب من ان المحرم يدلك
راسه في الفصل برفق لان اتصال الماء الى منابته واجب في الحدث
الاكبر قوله وخارج عن الوجه عطف عام على خاص لموله بقية

الشعور

الشعور من الرجل وكلها من غيره خضر لان كلام الش في الخارج الكفيف
قوله بان يدخل اصابعه اي من اليد اليمنى قل على خط اي لانه
من باب التكريم ويحصل اصل السنة باصابع اليسرى كذا ذكره
المناوي في شر العباب ثم قال واستفيد من هذا التقرير اي تقرير
العباب ان كلام الاصابع وكونه من اسفل وكونه بما جديدي ما
الوجه سنة مستقلة اذا اقتصر على فعل بعضها اثبت عليه نعم في شرط
لكال السنة قوله بالتشبيك اي الاكل فيه ذلك ولا ينافيه كرامة
التشبيك لان محلها فيمن بالمسجد ينتظر الصلاة اذ من موديه
لا يليق به العبث خضر لكون التشبيك من الشيطان ولانه يجلب
النوم وهو من الحدث شؤ وكتب ايضا قوله بالتشبيك الوجه ان
يقال باي كيفية كانت والافضل ان يكون بالتشبيك وكذا يقال
فيما بعده فلو قال وبالتشبيك لكان احسن مناوي وكتب ايضا
قوله بالتشبيك اي باي كيفية وقع سوا جعل بطن البطن ام بطن
الظهر لكن الاولي فيما يظهر في تحليل اليد اليمنى ان يجعل بطن اليد
اليسرى على ظهر اليمنى وفي تحليل اليد اليسرى بالعكس خروجا
من فعل العبادة على صورة العادة في التشبيك شؤ ولو كانت
اصابعه ملتصقة بحيث لا يصل الماء اليها الا بالتحليل ونحوه وجب
او ملتحمة حرم فتحها لانه تعذيب بلا ضرورة اي خاف مخذودتهم
فيما يظهر اخذ من العلة ثم رد زيادي خضر فحمل سن التحليل حيث
لا يضرب وصل الماء وونه قوله يختصر اي الاكل فيه ذلك شؤ فكان
ينبغي للمص زيادة او ليفيد حصول السنة باي كيفية كانت خناي
قوله ان صيرة بفتح الميم وكسر الباء الموحدة ومنهم من يسكنها
شؤ قوله اسبغ الوضوء بضم الواو اي غم بالماء اعضا الوضوء وغل

بين الاصابع والامر الاول للوجوب والثاني للندب قوله
 والتثنية سيل شيخنا عما لو نذر الوضوء مرتين هل يصح قيا ساء
 على افراد يوم الجمعة يصوم ام لا فاجاب لا ينبغي نذره لانه
 منى عنه شيوخ فيطلب الفرق بينه وبين ما لو نذر افراد صوم
 يوم الجمعة حيث قالوا بان عقاده مع ان كلامنا الاثبات بالثانية
 وصوم يوم الجمعة مستحب والمكروه انما هو الاقتصار على كل
 فليحرم قال ع شرعته لعله عدم الا انعقاد عن شيخه قلت
 ان اراد بعدم انعقاده انه لا يجب الاقتصار عليها فظاهر قوله
 والتثنية اي ان يتكرر كل مطلوب من مطلوبات الوضوء فوضا
 كان او عند ويا مرتين او ثلاثا وياخذ الشاك باليقين واعترض
 بان ذلك اي الاخذ باليقين ربما يزيد رابعة وهي بدعة وترك
 سنة اسهل من افتحام بدعة واجيب بانها انما تكون بدعة
 اذا علم اي يقين انها رابعة وح تكون مكروهة نزول وفي
 شرع في عضو قبل تمام الثلاث فيما قبله فالتثنية لغوات
 محله وان عاد اليه قل فصرح لو كان اذا اثلث لم يكف وجب
 تركه فلو اثلث تيمم ولا يعيد لانه اتلف في غرض التثنية فكل لو
 امكن المريض ان يصلي قايما بالفاتحة فقط ولو صلى جالسا صلى
 بالفاتحة والسورة ايضا فانه يجوز قاله البغوي في فتاويه
 عبد البر الاجمعي قوله مرة مرة الماي توضح في وقت مرة واخر
 مرتين مرتين لبيان الجواز وهل كان يفعل ذلك بعد صلاته
 بالوضوء الاول او يعيده بلا صلاة ولا يقال انه مكروه لانه مفرغ
 وعبارة م قال الروياني اعلم ان هذا كان منه صلى الله عليه وسلم
 افعالا مختلفة في احوال شتى هذا هو الاقرب ويحتمل انه كان

في حالة

في حالة واحدة على طريق التعليم لان مثل هذا بدعة ان لم يكن على وجه
 التعليم فان من توضأ يكره له ان يتوضأ قبل ان يصلي بوضوئه صلاة
 اه وفي وقت اخر مرتين مرتين لا يقال هذا مكروه وهو صلى الله
 عليه وسلم منزه مقامه عن ذلك لانه نقول انه فعل لبيان الجواز
 لانه مفرغ وهو يثاب على ذلك كثواب الواجب بل ذلك واجب عليه
 قل قوله والا فضل التثنية اي يقينا وقد يحرم بانضاق
 الوقت بحيث لو اثلث لم يدرك الصلاة كاملة فيه او احتاج
 لما به لعطش محترم او لتثنية طهره ولو اثلث لم يتم بل لو كان ما
 لا يكفيه حرم استعماله في شئ من السنن وقد يندب تركه كان
 خاف فوت جماعة لم يرج غيرها وشرط حصول التثنية حصول
 الواجب اوله ولا يحصل بتكرير وضوئه ثلاثا خلا فالجمع مناوي
 بل هو مكروه وقيل حرام قل ويفرق بينه وبين نظيره في المضمضة
 والاستنشاق بان الوجه واليد متباعدان فينبغي ان يفرغ
 من احدهما ثم ينتقل الى الاخرى واما الغم والالغ فكعضو واحد
 ثم رومثلها اليدان والرجلان خضر فتطليح اليدين لا يتوقف
 على تثنية احدهما قبل الاخرى فلو تلتثما معا اي او مرتبا اجرا
 ذلك اذ لا يشترط ترتيب صرح بذلك قوله والسبح اي للراس
 والعمامة والجبيبة لا للحنف لان تثنية مسح يعبه شيوخه
 والذكر كما لعسمية هل منه النية نرد سم وجزم قل بانها منه
 فيسن تثليثها ويحصل التثنية بتكرير يده مثلا في ما راكدا ثلاث
 مرات على المعتمد قوله والنيامن اي تقديم غسل اليمنى على اليسار
 قوله في اعضا الوضوء لولا بس الحنف شيوخه كغسل الاثر
 بالكان الى عدم المحصر فيما مثله من ذلك الاكتحال والتعليم

وقص الشارب وتنف الابط وحلق الراس والسواك وتحليل
 الصلاة ومعارقة الخلا والاكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر
 والركن اليماني والاخذ والاعطاء خضر قوله ودخول مسجد ولو
 دخل من مسجد لمسجد فاعبره بالمبدأ لان المساجد المتلاصقة
 كالمسجد الواحد وكذا يقال فيما لو خرج من مستقذ رثله فالعبرة
 بالمبدأ ايضا ولو انتقل من الكعبة للمسجد الحرام او عكسه قدم
 يمينه دخولا وخروجا من زيادي على منبه وليس من المستقذرين
 فيما يظهر السوق والقنوة بل القنوة اشرف فيقدم يمينه دخولا
 فادب وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع مكسر مثلا ونجس
 تقديم اليمين دخولا واليسار خروجا لان حرمة ذاتية فتقدم
 على الاستقذار لعارض ولو اراد ان يدخل من دنى الى مكان جهل
 انه دنى او شريف فينبغي حمله على الشرافة سم على يمينه قلت بقي
 ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لموضع
 قضائهما او يتخير لما ذكر من الحرمة الذاتية فيه نظرا لاقرب
 الثاني لان حرمة ذاتية شرعية وقوله واليسار لضد ذلك
 تنبع فيه المجموع ولو قال واليسار لكان انشبا وقضيته ان
 ما لا تكرمة فيه ولا حسنة كالصحر يكون باليسار وهو الراجح نحو
 قوله لضد ذلك اي المستقذ رجسا كالحلا او شرعا كحل
 المعصية والكراهة رجحا في قوله وكخرج من مسجد فلو تعارض
 عليه الخروج منه ولبس النعل جمع بينهما بان يخرج رجلاه اليسرى
 ويضعها على ظهر النعل مثلا ثم اليمين ويلبسها النعل ثم يلبسها
 اليسرى قوله وترجله اي تشرع شعره قوله وطوره بضم الطاء
 خضر قوله وفي شأنه كله اي مما هو من باب التكريم قوله اول

الوضو

الوضو خرج به غسل اليدين المفروض كما في سنن التيامن لغير نحو
 اقطع قوله والاذنين اي والصماخين مناوي قوله فيظهر ان
 معاضبطه بالقلم بضم التخمينة وفتح الطاء وتشديد الهاء وكتب
 مانصه قوله فيظهر ان مناوئ رتب فيما ذكر فهل يكره قال الشيخ
 فيه نظر ولو لم يأت له الا الترتيب كان اراد غسل يديه
 بالصب من ابريق فينجه تقديم اليمين شوق قوله فلور رتب
 فيما ذكر اي يتامن او تياسر فهل يكره قال قل نعم قيا ساعلى
 كراهة التياسر حيث سنن التيامن قوله كن خلق بيد والاشل
 ولو قال الا عند تقدر المعية كان احسن مناوي قلنت وذلك
 لان نحو الا قطع شامل لمن تعذرت عليه المعية بسبب عدم وجود
 ما يستعين به عليها من تقديم يديه واحداها بقطع او اصل
 خلقة وليس شاملا لمن تعذر عليه استعمالها بسبب ربط احدهما
 لانه ليس من نحو الا قطع وافهم اشتراط تعذر المعيتين محل التيامن
 في نحو الا قطع اذا توضأ بنفسه بالصب او الاغتراف فان وضأه
 غيره وامكنه غسل نحو خديه في الما كان كان يتوضأ بالانغماس نوبت
 المعية وبالاول صرح العلامة المناوي في شعب والثاني ظاهر طبلاوي
 قوله فيسن له التيامن مطلقا اي حتى في الكفين والحدين والاذنين
 والصماخين وجانبى الراس قوله وحيث يسن اي من اقطع وغيره
 شوق قوله يكره التياسر اي تقديم اليسار على اليمين وكذا الوضوء
 معا فيما يظهر قاله الشيخ في شرح التقريب شوق قوله في وضو
 حتى في الذكر بعد مناوي وسيد كره المم عند قوله وغيرها
 قوله ندب التحري الاجتهاد لا يثاله اي لا يصيبه لانه مستقذ
 غالباً وربما اوثر وسواسا مناوي قوله الاثا الواسع المراد

به ما يغترف منه اخذ من العلة فيشمل نحو البركة والنهر والغياقي
المعروفة ومثل هذا وقوف حامل مندبل المسح فيقف على اليمين
كما سياتي عن شوقه وكالوضوء في ذلك القل مناوي قوله
ووضع الضيق فيه اشارة الى انه معطوف على الاثنا قوله
ونترك الاستعانة بجري على الغالب فانه لو اعانه غيره مع قدرته
وهو ساكت يتمكن من منعه كان طلبها ومن ثم عبر بعضهم بالاعانة
هذا اذا كانت السين فيها للطلب كما هو الاصل واما اذا كانت لغرض
كالصيرورة اي صيرورته معانا للطلب وغيره كاستحضر الطين اتي
صار حجرا فلا يجري على ما ذكر شويحي اذ كانت سين الاستعانة للطلب
كان التغير بها جري على الغالب وان كانت للصيرورة والمعنى وترك
صيرورته معانا موافقا للواقع فلا يجري على الغالب وعبارة
الناوي والسين للغالب او للتاكيد قوله لانها ترفعها لاهل
من المترفع الوضوء لما العذب فترك الما الى حيث لا عذر الظاهر
لا هو طلي قوله فهو خلاف الاول اي في حقنا لا في حق المصطفى صلى
الله عليه وسلم فانه يفعل المكروه لبيان الجواز فيه عليه المولف
مناوي قوله في خلاف الاول نعم ان قصد بها تعليم المعنى لم
تكن خلاف الاول فيما يظهر من شوقه فيكرهه اي بلا عذر
بل تجب على العاجز ولو باجرة مثل ان فضلت عما يعتبر في زكاة
الغنم والاصل بالتيمم واعاد شوقه وفي احضار الما لابسها
اي مباحة شوقه مطلقا اي في الصب وغسل الاعضاء واحضار
الما لكن فيه وقفه لان المذكور في المتن الاستعانة في الصب فكان
الاولي به فلا بأس بالاستعانة في الصب الا ان يقال التيمم هنا
مع رعاية ما في الشرح من بقية اقسام المسألة فليتمل شوقه

فان لم

فان لم يجد صلى اي بالتيمم واعاد اي لانه عذر نادرا اذا وقع لا بدوم
طوب فان تجز عن التيمم ايضا فاقدا للطهورين واعاد ايضا قوله
عن تضاد بينه ضعيف قوله فيقف المعنى الذي بخلاف حامل
المنشفة فالاولي وقوفه على اليمين شوقه وتقدم عن قل قوله
فيقف هو جري على الغالب فالجائز مثله ابن شرف ويندب ان لا
يكون كافرا فلو استعان بكافرا ونحوه من ليس اهلا للعبادة كره
كأجته الزركشي لكن قال مرفي شواطلا قه بخلافه عبد البر
بالمعنى قوله بالاصابع اي باطرافها مناوي قوله وان صب عليه
غيره هذا ضعيف والمعتمد انه ان كان يصب عليه غيره فانه
يبدأ بالمرقق والكعب ومثل صب غيره عليه ما لو توضع من حنطية
او توضع بنفسه من نحو ابريق خضر قوله لان التقص كالتبري
من العبادة فهو خلاف الاول على المعتد كما نقله خضر عن شوم ورفعه
صلى الله عليه وسلم بيانا للجواز قوله وترك التشفيف كذا عبر
في المنهاج واعترضه الاسوي بانه يقتضي ان المسنون ترك المبالغة
ولا ذلك اي فالمناسب التغير بالتشفيف على وزن الضرب لان فعله
تشفيف بكسر الشين على الاشهر عبد البر ورده القايي بان التشفيف
كافي القاموس اخذنا بحرقه ونحوها فالنغير به هنا هو المناسب بخلاف
التغير بالتشفيف فان معناه الشرب فلا يظهر هنا الا بنوع تكلف
انتهى فتبعه تلميذه المولف فعبر به مناوي قوله لانه اثر عبادة
فهو خلاف السنة ويعبر عنه بخلاف الاول اي في الحج واما الميت
فيستحب تشفيفه بخلاف كافي شوم رولا يستحب التشفيف بلا
خلاف الا في هذه الطهارة اعني غسل الميت فاحفظ هذا الضابط
قوله لا يسن تركه اي بل يتأكد سنة كان خرج بعد وضوءه في يبوب

سبح تنجس والمه شدة بردا ومرض وكان يتيم اثرا ونحوها قاله
 الاذري وقد يصل الى الوجوب كما اذا علم اتصال النفس به ولا مسا
 يطهره طب واذا انشف فالاولى ان لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوها
 قاله في الذخاير فقد قيل ان ذلك يورث القروح ثم ان كان تنشيفه
 لخوف نجاسة قدم اليه شرفها وصونها من المستقدرات وان كان
 لخوف برد قدم اليسرى بقا لا اثر العباداة على اليمين قاله الزين العراقي
 رحمه الله تعالى قوله بلا حاجة راجع للنقص والتشيف قوله
 وان يقول اخره اي عقب فراعده منه بحيث لا يطول فصل بينهما عرفا
 فصرح سيل البلغيني عن انسان فرغ من وضوئه وحين فرغ منه
 منه فرغ المودن من الاذان فهل ياتي بذكر الوضوء والاذان واذا
 اتي باحدهما هل يشرع الاتيان بالآخر فاجاب **ياي** بالذكر المشهور
 عقب الوضوء فانه ذكر في العباداة التي في معاوي الوضوء ثم ياتي
 بالذكر الذي يقال بعد الاذان وفي الذكر عقب الوضوء الشهادتان
 وحسن ان ياتي بهما او لا ثم يردفهما بالدعاء بعد الاذان لتعلقه
 بالنبى صلى الله عليه وسلم ثم ياتي بالدعاء لنفسه كذا يخط شيخنا
 العلامة الشنواي خضر قوله وحسن الم الذي يخط عليه الجواب
 فياتي بالشهادتين فقط او لا ثم ياتي بالدعاء للاذان ثم يقول
 اللهم اجعلني من التوابين الم فظاهر صدر العباداة انه ياتي اولا
 بذكر الوضوء ثم ياتي بذكر الاذان وعليه اقتصر عبد البر قوله
 اشهد اعلم واذعن لان العلم لا يكفي بدون الازعان اعني تسليم
 القلب ان لا اله الا الله لا معبود بحق في الوجود الا الله الواجب الوجود
 وحده تأكيد التوحيد الذات لا شريك اي لا مشارك له تأكيد لتوحيد
 المفعول رد اعني المعتزلة واشهد ان محمدا عبده قدمه لان وصف

العبودية

العبودية اشرف الاوصاف ورسوله لكافة الثققلين اجماعا معلوما
 من الدين بالضرورة وهذا متكفل لقائه بفتح ابواب الجنة الثمانية
 يدخل من ايها شاء اللهم اجعلني من التوابين اي المقلعين عن الذنوب
 المقبلين على علام الغيوب واجعلني من المستظمين رواه الترمذي
 وغيره سبحانه مصدر جعل علما للتسبيح وهوبرة الله من السوء
 اي اعتقاد تنزيهه عما لا يليق بحاله لا علم للتسبيح مصدر سبح
 بمعنى قال سبحانه الله لان مدلول التسبيح على هذا اللفظ ثم هو
 منسوب على انه بدل من اللفظ بفعله الذي لم يستعمل فيقدر
 معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدر لسبح بل سبح
 مشتق منه اشتقاق حاشية من حاشية ولوليت من لولا طب اللهم
 اي يا الله حذف ياوه وعوضت منها الميم المشددة ومحمدك اي
 ومحمدك نسبيك قالوا وعاطفة فالكلام جلتان وهي زائدة والكلام
 واحدة اشهد ان لا اله الا انت استغفرك اي اطلب منك المغفرة
 اي ستر ما ظهر مني من نقص بحموه في لا تستندعي سبق ذنب خلافا
 لمن زعمه وظاهر كلامهم ندب وانتوب اليك ولوليت تلبس بالتوبة
 واستشكل بان كذب ويجاب **بانه** خبر بمعنى السؤال اي اسئل
 ان لتوب علي او موباق علي خبرية والمعنى انه بصورة التائب الخاضع
 الذليل ويباتي في وجهته وجهي وخشع لك سمعي ما يوافق بعض لك
 اه حج ومناوي وظاهروا ان يقول استغفر لك ولو نبيا لا يتصور
 منه ذنب هرحام في قوله فتحت له ابواب الجنة الثمانية انظر
 ما فائدة تخصيص الفتح بالثمانية مع ان القرطبي عد ابوابها
 ثمانية عشر بابا خضر ويمكن الجواب بان الثمانية هي الكبار المشهورة
 ومن داخل كل باب ابواب صغار ومنها فلا منافاة بين الكلامين

قوله فتحت الخ اي اكرا ماله ولكن لا يشا ولا يدخل الامن الباب
الذي هو من اعلاه قل لان الابواب الثمانية هي باب الصلاة
وباب الصدقة وباب الصوم ويقال له باب الريان وباب
الجهاد وباب التوبة وباب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس
وباب الراجين لهذه جات بها الاحاديث ولعل الباب الثامن
هو الذي يدخل منه من لا حساب عليهم عبد البر قوله وهو من زياد
الضمير في موراجع للباقي في رواية الحاكم وهو سبحانه اللهم وبحمدك
الخ خضر قوله كاتبا به بالذکر المذكور ثلاثا مستقبلا القبلة بصدده
رافعا يديه وبصره ولو نحو اعني كما بين امرار الموضع على راس من
لا شعر له في الحج ثبها الى السما التي في قبلة الدعاء ومهبط الرحمة ويقرأ
عقبه انا انزلناه ثلاثا منا وي قوله وكالسواكر ومجمله بين
غسل الكفين والمضمضة على المعتمد ومقابلته انه قبل التسمية قوله
والدلك ذكره هنا من حيث طلبه وذكره فيما من حيث تثليثه
فلا تكرار قل ويبلغ في العقب خصوصا في الشفا فقد ورد ويل
للاعتاب من التاخر خط قوله واطالة الغرة والتجمل ولو
قبل الفرض زيادي وي غسل ما فوق الواجب من الوجه في الاول
ومن اليدين والرجلين في الثاني وقوله وي غسل ما فوق الواجب
الم الضمير راجع للاطالة فالغرة والتجمل اسما للواجب المسنون
اطالتهما ويحصل اقلها بادي زيادة وان سقط في الكل غسل
الفرض لعذر خضر وغاية الغرة ان يفصل صفحة العنق مع مقدما
الراس وغاية التجمل استيعاب العضدين والساقين ثم منهج
قوله وغسل الترتين مع الوجه بفتح الزاي افصح من اسكانها
وهما بياضان يكتفان الناصية ثم منهج اي محيطان بالناصية

قوله

74

قوله وموضع التخفيف بمجمة وهو منبت الشعر الحقيق بين
ابتداء العزارة والترعة يهتاد النساء والاشراف تخمية شعره ليتنع
الوجه ثم منهج قوله والصدغ وفي شفة والصلع قوله ومكروها
الم لما كان ترك السن قد يفضي الى كراهة السن بايراد بعض
المكروهات فقال ومكروها ثم الخ اي الوضوي المكروهات فيه
تتريعا كثيرة منها الاسراف الخ والمكروه هو الذي لا تافه النفس
ولا يرتضيه الشرع وقيل ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله
قال بعضهم مكروهه في الماحيت اسرافا ولو من البعر الكبير اعترفوا
ما اقدم اليسري على اليمين ما وجاوز الثلاث باليقين
قوله الاسراف والزيادة على الثلاث لا تكرار في كلامه لان الاول
في تكثير المال الماخوذ والثاني في العدد خضري فلا يعترض بالزيادة
على الثلاث من الاسراف قوله ولو يشطه تراي الا في ما موقوف فيهم
فحل كراهة الاسراف اذا كان الما مملوكا له او مباحا قوله ابن مغفل
ضبطه بالقلم بضم الميم وفتح الغين المجمة وتشديد الفاسوري
قوله يعتقدون بتخفيف الدال من الاعتداء وهو مجاوزة الحد شرعا
في الشيء وقوله في الطهورم بضم الطاء اي يتجاوزون الحد بطلب
ملا يليق مع المبالغة برفع الصوت بالنسبة للدعاء وبلا اسراف
والزيادة على الثلاث بالنسبة للطهورم من حاشيتي شمو وخضر قوله
الدعاء وضابط الاعتداء في الدعاء انه مجاوزة الحد كما ذكرنا وقيل هو
الدعاء بما لا يليق ولا يجوز وقيل رفع الصوت في الدعاء بالصباح وقيل
سؤال من ازل الانبياء ومنه سوال النبوة له على جميع الصلاة
والسلام وعلى نبينا افضلها شومع زيادة قوله والزيادة على
الثلاث الم ومجمله كما قال بعضهم اذا لم يكن الحاجة نحو تبرد والالم

يكروه وكذا النقص عنها شئ وعبارة الشيخ خضر قال ابن دقيق
العديد ومحل الكراهة في الزيادة على الثلاث اذا اتي بها على قصد
نية الوضوء واطلق فلوزاد عليها بنية التبرد او مع قطع نية
الوضوء عنها لم يكره وقال الزركشي ينبغي ان يكون موضع الخلاف
ما اذا توضع تمام باح او مملوك له فان توضع من ما موقوف على
من يتطهر به او يتوضأ منه كالمدارس والربط حرمت الزيادة بلا
خلاف لانها غير ما ذون فيها شخ ط فالكراهة بشرط ثلاثة ان
تكون الزيادة متيقنة وان تكون بقصد نية الوضوء والاطلاق
او تكون من ما مباح او مملوك له قوله والزيادة على الثلاث
اي يقينا غسلا او مسحا بخلاف الثلاث ولو من موقوف على التطهر
وانما لم يعط المندوب مما وقف على الاكفان لانه يتسامح في الماء
لتقاعته ما لا يتسامح في غيره فان شك اخذ باليقين كما مر قوله
والنقص عنها قد يجب النقص كان ضايق الوقت عن ادراك الصلاة
او قل الما ولم اللمرة مثلا او احتاج الى ما عدا المرة الاولى لخمسة عشر
وقد ليس كان خاف فوجعا شوبري ومرد ذلك ايضا عن غيره
قوله هكذا الوضوء الكمال قوله فمن زاد على هذا او نقص فقد
اسا وظلم اي زاد على ما ذكر من الثلاث او نقص عنها فقد خالف السنة
اذ خالفها مسمى ظالم وبهذا علم رجوع اسأ وظلم اي زاد على ما ذكر من
الثلاث او نقص عنها فقد خالف السنة لكل من الامر من وهو
المختار ومقابل رجوع اسأ للنقص وظلم للزيادة فان الظلم مجاوزة
الحمد ووضع الشئ في غير موضعه او عكسه فان الظلم استعمال بمعنى
النقص كما في قوله تعالى انت اكلها ولم تنظلم منه شيئا فان قيل كيف
يكون اساة وظلما وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة

مرة

مرة ومرتين مرتين واجيب بان ذلك كان لبيان الجواز فكان
في ذلك الحال افضل لان البيان في حقه صلى الله عليه وسلم واجب
انتهى شخ ط وخضر وقد تقدم نظيره عن قل وقال هناك ل
وعطف الظلم على الاساة عطف تقسيرا وهو اخص والمراد منها
ما ليس فيه معصية او اعم لتدخل الزيادة من الماء المسيل فانها
حرام انتهى قوله فلا ينافي كونها سنة اي في ذانها اي من حيث كذا
بها واما الاثبات بالاولي فواجب قوله كالا ستياك للصائم اي
اي لانه يزيل الخلو في كونه من مكر وهات الوضوء نظرا لانه مكره
في نفسه لاجل الصوم سواء توضع ام لا فهو مكره في كل حال غاية الامر
ان الوضوء حال منها خضر لان يحمل كلام الله على انه اشد كراهة
بالنسبة للمتوضي قوله والوضوء للجنب لم العمل المراد ما اذا
كان المتوضي داخله فليراجع شوقه بالجنب اخذ من التقيد
به في الغسل في خبر لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وموجب ومشي
عليه الشهاب الرملي فتاويه قال في شئ الروض انما كره ذلك
لاختلاف العلماء في طهوريته او تنبها بالماء المضاف وان كانت الاضا
لا تغيره اذا اعضا في الغلب لا تخلو عن الاعراق والاولسوخ وينبغي
ان يكون ذلك في غير المستبرأ انتهى ويؤخذ من التقليل الثاني عدم
الفرق بين الجنب وغيره واعتمده حج خضر قوله لا يغسل الرأس فلا
يكراه قيل وشبهه مع الرقبة وعن الشافعي انه بدعة وحديث
موضوع قل قوله لانه الاصل اي لان الاصل في فعل الوضوء الغسل
قل اي الغالب والكثير فلا يقال ان سر الرأس بدل فتأمل قوله
يعيبه بفتح اوله مضاعف عاب قوله وشرطه مفرد مضاف فيعاب
شرطه اي وشرطه كما في بعض النسخ والشرط لغة العلامة ومناه

اشترط الساعة اي علاماتها وشرعا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وهو عكس المانع ويقال ما كان خارج الماهية معتبرا فيها ويقال ما قارن كل معتبر بسواه ولحقها عن الماهية اخرها عن الفروض والسكن وقدما بعضهم في صدر الباب قوله مطلقا اي عن التقييد بلازم ويعبر عنه بالطهور والمطهر فما صدق الثلاثة واحد على الاصح قوله عند المتوضي اي يشترط كون الما مطلقا في ظن المتوضي واعتقاده وان كان غير مطلقا عند غيره كما لو اجتهدا ثنائ في تائين وقع في لعمدهما لا بعينه نجاسة واشتبه الطهور بالمتنجس فظن احدهما طهارة واحد من المائين وظن الاخر طهارة الثاني فتصح طهارة كل بما ظنه طاهرا وصاله كل منهما صحيحة منفردا او جماعة ماموما او اما ما نفع لا تنفع امامة احدهما بالآخر لان كلاهما يعتقده نجاسة ما استعمله الاخر وظاهر عبارة المؤلف كغيره انه لا يشترط كون الما مطلقا في الواقع وفي نفس الامر وعبارة قل مصححة باشتراط ذلك حيث قال ما نصه قوله عند المتوضي اي في ظنه واعتقاده وفي الواقع وعدم القضا عليه مع عدم علمه لا لوجود الشرط بل لعدم علمه وعدم تكليفه بما لا يعلم ولعمد الوتين لما الحاله وجب القضا انتهى ويؤيده ان العبرة في العبادات بما في نفس الامر وظن المكلف قوله لانه اي الوضوء عبادة بلانية بالضرورة فلا يرد صحة نيته في زكاة الفطر عن نحو عبده ولا نية الكافرة في الغسل من نحو حيض قل قوله والتميز اي لا تمام السبع فلا يشترط بخلاف الصلاة قوله فلا يصح وضوء غير مميز الا ان احرم عنه ولديه واراد ان يطوف به فيصح وضوءه اياه للطواف للضرورة اذ لا بد من طهره للطواف

به فاذا بلغ الصبي وبوذلك الوضوء صلى فانما لا تنفي بذلك الوضوء لان الضرورة تنقذ بقدرها شوقوله لذلك اي لما ذكره من ان الوضوء عبادة بدنية فليس غير المميز من اهلها قوله من نحو حيض اي كنفا من غير غسل الخ ونحوها شرح ط خضر ولها اذا لم تجدد الا ما يكفي للوضوء ان تنوضا وتستم كما قاله طب قوله نحو حيض كبول الا في سلس واستخاضة قل قوله لانه اذا طرا على الوضوء بطله فلا يصح الوضوء مع وجوده اي لان المتناهي اذا طرا على الوضوء بطله فلا يصح الوضوء مع وجوده قال قل وهذا فارق الخايل لانه يبطل محله وما بعده لا ما قبله ولا يحتاج الى اعادة نية انتهى يعني ان الوقت بين المتناهي والحايل الذين يشترط صحة الوضوء معهما هو ان الخايل لا يرتفع الحدث عن محله وهو ما تحته وعمما بعده من الاعضاء للترتيب ويرتفع الحدث عما قبله اي عن العضو الذي قبل العضو الذي عليه الخايل ولا يحتاج المتوضي الخايل الى اعادة نية بعد زواله بخلاف المتناهي كالحيض والنفس فانه لا يرتفع الحدث عن الاعضاء كلها ولا بعضها وان ما غلبه قبل وجود المتناهي لا يرتفع عنه الحدث بل تبطل كايده عليه قوله لانه اذا طرا الخ ويحتاج بعد زواله الى استئناف طهارة وتجديد نية فليست مل قوله وعدم الخايل اشارة اي بتقدير عدم الي ان العطف على المتناهي المضاف اليه شوقات قلت يمنع من عدمه شرطاً كونه معلوما من مفهوم غسل الاعضاء لانه لم يحصل غسلها فهو بالاركان اشبه قلته اجيب بانه قد يراد بالغسل ما يعي النفع ثم روهذا الجواب مع السوال بجران في جري الما على العضو على عده من هذا الشرط هو قوله ايضا عدم الخايل نكته قال الاسنوي يتصور صحة الوضوء والغسل على بدنه

شي لا صوابه يمنع وصول الماء اليه بقدر على إزالة ولا يجب عليه
 الاعادة وصورة في الوسخ الذي ينشأ من بدنه وهو العرق الذي
 يتجدد عليه فانه لا يضر بخلاف الذي ينشأ من الغبار كذا ذكره البغوي
 في فتاويه وهو متجه انتهى وعبارة خضر قوله وعين خبر وخادوخ
 تحت ظفرها وغبار يتجدد لا عرق يتجدد لانه كالجز منه ومن ثم نقض
 مسحه قوله ودخول الوقت اي نفس دخوله او ظن دخوله
 وتقديم استنجاء وتحفظ احتيج اليه وموالة بينهما وبين الوضوء
 وبين افعاله وبينه وبين الصلاة خضر والمراد بالوقت الحقيقي
 والحكمي كما اذا جمع تقديم قوله بخلاف اثرها اي مجرد كونها بحيث
 لا يتحصل بالحدث مثلاً شي شوربي قوله ودوام النية اي حكماً
 لا ذكراً فلو قطعها في اثنا الوضوء بان نوي التبرؤ او التلطف وكما
 غافل عن النية او نوي قطع الوضوء او ارتد في اثنا احتاج في نية
 الاعضاء الى تجديد نية جديدة خضر ولو بقي رجلاه مثلاً فسقط
 او التي مكرها في غير اوصاف عليه غير بغير امره وعلمه لم يتم وضوءه
 الا ان كان ذاكر النية بخلاف ما لو غسلها بنفسه او مأموره فانه
 لا يشترط ذلك ولا تقع نية الاعتراف حكم النية السابقة وان
 غزبت كما رجمه الجلال البلقيني لانه المصلحة الصلاة اذ تصور
 ماها عن الاستعمال فالاي بها ذكر الطهارة او آت بما هو من
 مصالحها عنا في هو اولي من تغيير غيره باسباب
 الحدث الموهوم غير المراد واولي من تغيير غيره بنوا فضل الوضوء الموهوم
 ازالت من اصله واولي من التغيير بما ينشأ به الطهر المقتضى كخراج
 ما لم يسبقه طهر المحتاج الى الجواب بما من شأنه ذلك فاما قل
 واولي من التغيير بالموجبات لا بما هيها انها توجهه وحدها مع

ان الموجب مركب كما مر منا ويذكره عقب الوضوء لانه يطهر
 عليه فيبطله وليس كالغروب الذي ينتهي به الصوم اي ولا
 الرفع للطهارة فرع وجودها وبعضهم قدمه لانه اسبق لان النية
 يولد محدثاً اي حكم الحدث وان لم يسبق منه حدث كما لو اراد عليه
 الطواف به يجب عليه تطهيره كما تقدم وياقي ولان المتوضي ينوي
 رفع الحدث كما مر فيحتاج لمعرفة ما ينويه ولدفع تقوم انه لا يسمى
 حدثاً الا ما كان عقب طهارة وقوله وليس كالغروب الخ في شرح
 الاصل خلافة قوله كما هنا انما قال هنا ليحترز بذلك عن الحدث
 المعروف المحلي بال في تعريف الطهارة في قوله رفع الحدث الخ فان المراد
 بالحدث هنا الامر الاعتباري والامر العام ن ز خضر يعني والمراد
 في تعريف الطهارة برفع الحدث الامر العام الشامل للاصغر والاكبر
 فالمراد بالحدث الحقيقية المطلقة الصادقة بكل منهما وهذا لا ينافي
 الامر الاعتباري بل هو نفسه اذ يصح ان يراد ما يعم الاصغر والاكبر
 فليتنامل قوله الاصغر غالباً ومن غير الغالب ما اذا كان عليه
 جنابة ونوي رفع الحدث فان الجنابة ترتفع عنه وينصرف الحدث
 الى الاكبر بقرينة حاله فهذا من غير الغالب خضر قوله الشي الحادث
 ومنه قيل للشاب حدث قوله يطلق على امر الخ انظر اطلاقه على
 كل حقيقة او على البعض حقيقة والبعض مجاز حرره شوربي المتبادر
 انه حقيقة في الكل اعتباري اي اعتبار الشارع وجوده لانه معنوي
 غير محسوس مع انه قيل ان اهل المصاير تشاهد هذه ظلمة على الاعضاء
 قل قوله يقوم اي يحل ذلك الامر الاعتباري بالاعضاء اي الاعضاء
 الوضوء فقط على المرح وقيل يقوم باعضاء البدن جميعها ويرتفع
 بفعل الاعضاء المخصوصة بدليل حرمة مس لمسحف بغيرها قوله

يمنع صحة الصلاة اي ونحوها كقولنا حيث لا مرخص اي حيث
 لا يجوز فلا يرد فاذا قلنا الطهورين مثلاً فالمراد بالمرخص فقد ائتمنا
 والتراب ولم يقولوا حيث لا مرخص في جانب المنع ولا في الاسباب
 لان التراب غير مرخص بالنسبة للمنع بل رافع له كالماء والقيم انما
 هو رخصة بالنسبة للامر الاعتباري والمرخص لهذا المنع انما هو
 فقد الماء والتراب معا فكان الاولي ان يقال المنع المترتب على
 ذلك حيث لا مرخص ولعلمهم اكتفوا عنه بالاولى على ما في قوله
 وعلى الاسباب جمع سبب ومولعة ما يتوصل به الى المقصود واصح
 وصف ظاهر منضبط معرف للحكم كالمس مثلاً فانه معرف للحكم اي تقصر
 الوضوء قوله التي ينتهي بها الطهارة اي شأناً ذلك وان لم تكن عقب
 طهر لـ وتغييره بذلك اولى من تغييره من غير ما يقتض لان الاصح
 ان الحدث لا يبطل الوضوء بل ينتهي لوضوء وجوده كما يقال اذا غربت
 الشمس انتهى الصوم ولا يقال بطل واذا انتهت مدة الاجارة
 انتهت مدة الاجارة لا بطلت ثم الاصل خضر وقال قل والتغير
 بالابطال اولى من التغيير بالانتهاء كما مر انتهى وليس بظاهر بل
 الظاهر ما في الاصل فليتأمل وكتب شوقه قوله التي ينتهي بها
 الطهر اختلف هل ينتقض الوضوء بالحدث او ينتهي بوضوء نفسه
 ونظيره الخلاف في النسخ هل مورفع اربابان والصحيح انه رفع قال
 صاحب النفوذ وهذا الاختلاف فرع اختلافهم في ان زوال الاعراض
 بالذات او بالضرر فن قال ببقاها قال انما ينعدم الطاري
 بطريان الطاري ولولا له لبق ومن لم يقل بالبقا قال ينعدم بنفسه
 ثم يحدث الضد الطاري انتهى وفي المجموع الاظهر قول من يقول
 انتهت ولا يقال بطلت الا مجازاً وحكي السبكي وجهي احدهما

انه لا يقال بطل الوضوء وجهه بان الثواب المترتب على الطهارة
 لا خلاف انه لا يحبط ولو حبطت لم يحبط ما ترتب عليها ط ب قلت
 هو اختلاف لا تظهر له ثمرة ومحصله ان انتهت الوضوء هل هو بنفسه
 بمعنى ان الله غيابه بطر والحدث من غير ان يكون له فيه تأثير وان
 الحدث اشرفيه فارفع بدليل انه لو لم يحدث لبقى مطهراً اي ما
 واحذ هذا من مسيلة النسخ خفي فقد يفرق بينهما بان الله لما علم
 انتهام مدة الحكم المتروك جري لنا القول بان تجديد الثاني لم يوشر
 بل عند انتهائها الاول ورد الثاني وهذا ما لوف في الاحكام القرآنية
 واما المسائل الفرعية كالحديث والطهارة من كل متضادين بطر احد
 على الاخر يفعل العبد يخفى فيه توجيه انتهائها الاول بنفسه عند
 عروض الثاني فتأمل قوله وعلى المنع المترتب على وجود الاحداث
 التي ينتهي بها الطهر او راجع الى الامر الاعتباري اي وعلى المنع المترتب
 على الامر الاعتباري اي المتوقف عليه فالمراد بالمترتب المتوقف فلا
 يرد ان المنع والامر الاعتباري مقرونان ليس احدهما سابقاً على الآخر
 وهذا معنى قوله اما ترتب المنع على الاحداث فواضح واما
 على الامر الاعتباري ففيه نظر لانها متعارضان الا ان يراد بالترتيب
 توقفه عليه قوله والمراد هنا الثاني ها هنا بحث وهو ان ارادة
 الثاني بالاحداث يحتاج لمعونة وقربة والكلام غير الثاني بخلاف
 تغيير الاصل باسباب الحدث فانه لا يحتمل غير الثاني بحسب المتبادر
 فتغيير الاصل اولى لان يقال القرينة قوله بي خروج وشؤن فقله
 خضر عن سم قوله وتغيير الاصل الخ لا ينبغي ان يكون مقصوده بهذا
 الكلام الاعتراض على الاصل لا تخاد مضنون ما عبر به الاصل وما عبر
 به فان مضمون كل منهما التوبيخ للاحداث بمعنى الاسباب

سواء جعلت الاضافة في عبارة الاصل ببيانية او حقيقية لان
 المترجم له عليهما هو المضاف الذي هو نفس الاسباب بلا شبهة كما
 لا يخفى فلا يتوجه على الاصل اعتراض من هذه الجهة فالجواب لا يخفى
 بان سمي تلك الامور اسبابا مع انها احداث فهو مدفوع بانها
 تسمى اسبابا ايضا ولا حرج عليه في ارتكاب احد التسميتين تأمل
 قال الشيخ بقى ان استفادة اطلاق الحدث على السبب لا تستفاد
 من الاصل على جعل الاضافة حقيقية لانها تقتضي الغير وهذا ما
 فطر اليه شارح المنهج تأمل شوقوله يقتضي تفسير الحدث بغير
 الثاني لان الاصل في المتضايين التقابير وعليه فالضافة حقيقية
 على معنى اللام شوقوله الا ان تجعل الاضافة بيانية اي اسباب
 هي الحدث كما في كثير اراك اي شجر هو اراك شوقوله هي رتبة لا غير
 وحصر الناقض فيها تغدي وهو الذي لم نطلع على معناه وان كان له
 معنى عند الله رحمني وان كان غالبا معقول المعنى اي معللا كاللذ
 في اللبس والسر ومظنة خروج شيء في النوم ومن ثم لم يقصر عليها
 نوع اخر وان قيس على جزئيا بنا خضري كما قيس على النوم لانه
 هو الوارد المجنون والاعما وكل ما يزيل العقل بجامع الغلبة على
 العقل قوله خروج اي تيقن خروج شيء فلو شك هل خرج منه
 شيء ولا لا ينتقض وضوه كاسياني نعم يكتفي بوضوه الاحتياط اذا
 لم يبين الحال بل لو نوي رفع الحدث ان كان محدثا والا فتحد يدصح
 وان كان محدثا والا فتحد يدصح وان بان محدثا رحمني وخروج
 بالخروج الدخول فلا تقتضي فلو ادخل في طرفه عود ثم ينتقض
 حتى يخرج فله قبله بخمس المصحف لا نحو الصلاة للحمل متصلا
 بالنجاسة عباب قوله اي المتوفي فيه اشارة الي ان الضمير عايد

علي

علي غير مذكور لكنه معلوم من المقام على حد قوله تعالى حتى توارت
 بالحجاب رويها على بكري خضر و لو قال بدل المتوفى الشخص كان
 اولي لما مر من انه لا يشترط في الحدث ان يكون بعد طهارة فالحدث
 الذي بعد حدث آخر له حكم الاول ولعله اراد التقتض بالفعول قوله
 المحي خرج به الميت فلا تقتضي طهارة بالخارج منه ق ل ومحل ما ذكره
 الواضح اما الحدث المشكل فان خرج من فرجه جميعا تقتض الافلام وخضر
 قوله طاهري كايخرج قوله انفصل اولا قال في الروض ولودوده راسا
 انتقض وان رجعت خضر ولا فرق بين ان يكون قليلا او كثيرا قوله
 من فرج متعلق بخروج قوله دبر كان او قبله ولو تعدد حيث كانا اصلين
 او اصليا وزايدا واستنبه او سامت والاصح ان اصاله الذكر منوط
 بالبول منه لا بالوطر كما في حاشية المنهج للطب نقلا عن شيخه قوله
 او ثقب معطوف على فرج اي او من ثقب كما ذكره الشوقوله من ثقب
 ولو على صورة الاصل وعبر غير المص بافتح وهو الصواب ليخرج به
 المنافذ الاصلية حتى في الخلق خلافا لما في الا ان يقال ان لفظ ثقب فيه
 اشعار بلا افتتاح الطاري تأمل قوله تحت معدة صفة لثقب
 والمعدة بكسر العين واسكانها مع فتح الميم وكسرها قوله والفرج
 مسند هذه جملة اسمية حالية اي والحال ان الاصل عرض له انسداد
 كما يشعر به تغييره بـمسد دون مسدود كذا قيل فليتا مل وجهه
 التفرقة شوقوله هو ان انسداد مطاوع سد والمطاوع فرج عن
 المطاوع فالانسداد متأخر عن المسدود لانه تقدمه سد فناسب
 التعبير بالمناخر وفي المتقدم بالمنقذ هو المراد بانسداد عدم
 خروج شيء منه وان لم يلح كما قاله القراري وهل المراد انسداد القبل
 والدبر معا حتى اذا بقي احدهما مفتحا كان الحكم له او يكتفى انسداد

اعد ما ظاهرا كلام الجمهور الثاني وقال ابن النقيب انه اقرب
 اذا كان الخارج من الثقب يناسب المستند كان انسداد القبل
 فخرج منها اي الثقب بول او الدبر فخرج منها غايط من غير اطلاع منه
 على نقل قال لكن يشك بما اذا كان الخارج ليس معتادا لواحد منهما انتهى
 وظاهر كلام الجمهور النقض به ايضا كما عرف واشترط الضمير انسداد
 مع اختلاف ظاهر كلام الجمهور سعاد زيايدي قوله او جاحد منكم الخ
 قال الازهرى او في الآية بمعنى الواو الحالية ليوافق ما اجمع عليه
 الفقهاء من ان المرض والسفر ليس احدهما في دخول وخروج وتقدم جواب
 اخبان فيها تقديم ما و تاخيرا وحذف والتقدير اذا قمتم الى الصلاة
 اي من النوم او محدثين هذا هو الحذف او جاحد منكم من الغايط
 او لا مستم النساء فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا
 بروسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مفري
 او علي سغري حاله فنيامكم من النوم او محدثين فيقال عقبه فلم
 تجددوا ما قنيتهموا فقولوا او جاحد منكم من الغايط الخ قدم بعد ان
 كان موخر قوله المطهين بفتح الهمزة على الافصح اي المختطف من
 الارض النازل فيها من غاط يعطوط اذا نزل سمي لخارج من الدبر
 باسمه مجاز العلاقة المجاورة كالراوية فانها في الاصل اسم للبعير
 سمي طريق الما باسمها مجاز الما ذكر ثم صار لفظ الغايط حقيقة
 عرفية في الخارج من الدبر كما صار لفظ الرواية كذلك في الجلد الذي
 هو الطرف المذكور نشو وقوله بفتح الهمزة اي المطهين فيه فهو من
 باب الحذف والابصال ونسبة الاطمينان الى الجالس حقيقة وعلى
 اخذ الاطمينان الذي هو سكوت بعد حركة في معنى المطهين بان
 قري بكسر الهمزة يكون نسبة الاطمينان اليه من قبيل المجاز القليل

فان

فان المطهين بالكسر الساكن كما في القاموس وقوله سمي لخارج من الدبر
 اي على المشهور ومن القبل ايضا على غير المشهور وقوله لعلاقة المجاورة
 او الحالية والمحلية وقول الشيخ خضر نقلا عن الشيخ حمدان مجاز سببه
 النقل فيه فظن لان النقل من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي ليس من
 انواع العلاقة لان كل مجاز سببه النقل وعدا لاصوليين من انواع
 المجاز النقل ليس مرادهم ان النقل هو العلاقة بل جعلوا المجاز قسمين
 مجازا بالنقص نحو واسيل القرية ومجازا بالنقل وهو ما عدا ذلك
 فتأمل قوله وخرج بالثقب المذكور خروج الى الاولي وخرج بالمخرج
 من الثقب المذكور خروج الى تامل قوله وخرج بالثقب المذكور
 الى قوله فلا ينقض وعلى هذا اذا كان ممكنا للثقب المذكورة اليه ينقض
 الخارج منها وخرج الخارج مما عداها وكان متوضيا ومكث مدة من
 الزمان لا يس فيها فرجا ولا امرأة اجنبية فانه لا ينقض بذلك وعلى
 هذا يلغز فيقال لنا شخص مكث ستين سنة ياكل ويشرب ويخرج
 منه الخارج وينام ولم ينتقض وضوه وصورته ما ذكره الشيخ بقوله
 وخرج الى خضر قوله فوق المعدة اي السرة كما سيأتي سواء من امام او
 خلف او يمين او يسار وكذا يقال في تحت قل بقى ما لو انفتح واحد
 تحتها واخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها
 وهو منسند فله ينقض خارج كل منهما مطلقا والا ان يكون احدهما اسفل
 من الاخر واقرب الى الاصل من الاخر فهو المعتبر فيه نظرا على وجه ولا
 يبعد ان يقال ينقض الخارج من كل منهما على ما علم من قوله ولو مع انسداد
 الفرج ذكر هذه الغاية وهي رابعة للثلاثة قبلها توطية لما بعدها
 فليتأمل قوله لا ضرورة الى مخرجه بفتح الميم والرايين ما خاف من ساكنة
 قوله وفيما عداها اي الاخيرة قوله اما الخلق فينقض معه الخارج

لعله تام

به فان بالهما فهما اصليان او باحدهما فهو الصلي ولا يتعلق بالآخر
حكم كما سياتي قوله وغلبة على عقل اي استيلا كذهول اي غفلة عليه
قوله بجثون او انما ولومع التمكن خلافا لبعض المتأخرين في زوال
الجثون زوال الشعور اي الادراك والتميز من القلب مع بقا
الحركة والقوة في الاعضاء وانما زواله منه مع فتورها قوله
او نوم ويزوال الشعور من القلب مع ارتخا المفاصل قوله
او نوم اي غير الانبياء اما هم فلا تقض بنومهم ولو مضطجعين كما في
خضر واما انما وهم فيظن انه كذلك اخذ من قول الجلال السيوطي
قال اصحاب لا يجوز الجنون على الانبياء لانه نقص ويجوز عليهم الانما
لانه مرض ونبيه السبكي على ان الانما الذي يحصل لهم ليس كالانما
الذي يحصل لاحاد الناس وانما هو غلبة الاوجاع للحواس الظاهرة
فقط دون القلب قال لانه قد مر انه انما انتام اعينهم دون
قلوبهم فاذا اخفضت قلوبهم وعصمت من النوم الذي هو اخف من
الانما فمن الانما بطريق الاولي انتهى وهو نفيس جدا شوبري قوله
ابلى فهو من قياس لا ولي طب قوله او غيرها كالسكر وموزوال
الشعور من القلب مع طرب واختلاط نطق ولومع التمكن فلا
يفصل الا في النوم كما ياتي قال الغزالي الجنون يزيل العقل والانما
يفرقه والنوم يستتره ومن ذلك الصرع والحبل والعته فينقص فيه
قل ومن التقايف ايضا استغراق الاوليا اخذ من اطلاقهم خلافا
لما توهمه بعض صنعة الطلبة في شق قوله وكالسه وهو بسين
مملة مشددة وها حلقة الدبر والوكا بكسر الواو والمد الحيط الذي
يربط به الشيء شريح ط خضر في وكالسه استعارة بالكناية حيث
شبه الدبر بانه تشبيها مضمرا في النفس وانثات الوكا تخجيل قلته

فما

فما ثم رايه طب قال مثله ونصه في الحديث كما افاده الجدرحه
الله استعارة بالكناية دل عليها باثبات الوكا الذي هو من لوازم
المشبه به للمشبه ونسب العيين المراد منها اليقظة بالوكا
لتشبيهه بليغ بحذف الاداة انتهى قوله فمن نام اي غير متمكن
قوله في الزهول وموزوال الادراك قوله مظنة لخروج شيء
بحسب الاصل ثم اقيمت المظنة مقام اليقين ثم انتقل الحكم الى ان
جعل نفس النوم على غير هيبة المتمكن ناقضا وان تحقق عدم خروج
شيء ولهذا الونام غير ممكن واخبره معصوم كالخضر عليه السلام بانه
على الاصح انه بني بانه لم يخرج منه شيء فانه ينتقص وضوه على المعبد
ولا عبرة بلخبار المعصوم لان النوم على غير هيبة المتمكن ناقض كما
ذكرنا للتكذيب المعصوم حتى انه لو لم يرد به بخور صاغر ونام
غير متمكن ينتقص وضوه لما ذكر وهذا بخلاف ما لو نام متمكنا
واخبره معصوم بخروج شيء منه فانه يجب عليه الموضولانه لم
يامن من خروج شيء واحتياطا فلو اخبره عدل بذلك فله يجب
الوضو ام لا فيه خلاف والصحيح كما اعتمدناه انه لا يجب الوضو
لان خير العدل يفيد الظن لا اليقين بخلاف خبر المعصوم وخبر
عدد التواتر كخبر المعصوم هو عبارة ابن شرف قوله لا يقوم ممكن
مقعده الزعم لو اخبره عدد التواتر او معصوم بخروج شيء منه
انتقض بخلاف عكسه في المعصوم اذا اخبر بعدم خروج شيء في غير
المتمكن فانه لا يمنع النقص بالنوم نعم ان امره سيدنا عيسى
بعد نزوله بصلاة في هذه الحالة امثال امره اي لا حكمه لا يتقيه
بمذهب وخصر النوم لان المتمكن فيه ايسر والزهول في غير ابلغ
خلافا للوا في انتهت وعبارة عبد البر ولو نام غير متمكن وقال له

بني قم فصل وجب عليه الوضوء والصلاة فلو قال له قم فصل بغير
 وضوء وجب عليه ترك مذهبه واطاعته فيصلي بغير وضوء كما قرره
 شيخنا البايلي المرة بعد المرة ونوزع فيه فصرم ولم يرجع لمن نازعه
 والعمدة عليه ولو قال له بني قم جالة التمكن أنت متوضي قبلنا
 قوله لانه نصره بحرفه قوله كما يشعر بها اي بهذه النطة قوله
 اذ لمسه بضم الهاء مبتدأ والبر خبره قوله والعينات كنا برفع
 اليقظة والمعنى فيه ان اليقظة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد
 يخرج منه الشيء ولا يشعر به خضر قوله كناية عن اصطلاحه وهو
 لفظ اريد به لازم معناه لان العينين يلزمهما النقطه فالمراد بالنقطه
 ولو من اعني قوله اي التمييز اذ المغلوب عليه لا موبعني غريزة
 يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الالات اي الحواس وشوقه
 غريزة اي طفة قائمة بالشخص وقوله يتبعها اي يتبع تلك الصفة
 وقوله عند سلامة الالات المخرج بذلك الضراوي الذي يجد الحلو
 او الاحول الذي ينظر الشيء كأنه اثنان وفسر المص العقل بالتمييز
 لانه لا يسمع حله هنا على الغريزة لانه لا يزيلها الا الجنون فليزمر
 عليه ان يكون استثناء النوم منه منقطعاً وهو خلاف الاصل
 والاستثناء هكذا قال بعضهم قال خضر تفسيره العقل بالتمييز
 حيث عبروا بزوال العقل ليكون استثناء متصل لا حيث عبروا بالغلبة
 على العقل كما هنا ولذا لم يفسره في الاصل بذلك بل قال فيه انه
 غريزة يتبعها العلم بالروح فاستثناء النوم هنا متصل بدونه
 اي بدون تفسيره بالتمييز لدخوله في التعبير بالغلبة بخلافه في
 التعبير بزوال العقل ليس متصلاً بالبرعاية هذا التفسير انتهى
 وقوله حيث عبروا الى اي انما يحتاج اليه حيث عبروا الى وقوله

لا حيث عبروا بالغلبة الى اي فلا يحتاج الى تفسيره بالتمييز فيبقى على
 حقيقته وهو الغريزة المذكورة ومحل العقل القلب على الصحيح
 بدليل قوله تعالى ام لهم قلوب يعقلون بها وله شعاع متصل بالاما
 واختلف هل الافضل العقل او العلم قاله ابن حجر العقل افضل من
 العلم لانه لا يتحصل الا بالعقل وقال بعضهم العلم افضل لان الله
 تعالى انصف به انتهى قوله النعاس فاعل خرج وهو ربح لطيفة
 تأتي من قبل الدماغ تغطي العين ولا تصل الى القلب فان وصلت
 اليه كان نوما خضر قوله نشوة السكر هي بالواو بخلاف نشاة
 الصبي فبالهمز قوله وان لم يفهمه الواو والهمز وان وصلية اي
 والحال انه لم يفهمه لانه اذا فهمه فهو يقظان فليتامل ومن علام
 النوم الرويا فلوراي روياء وشك هل نام او نعر انتقصر قوله
 اي اليه من مقفه ولو زالت احدي البيتي نائم ممكن قبل انتباهه
 نقضاً وبعده او معه او شك في تقدمه او في انه نائم او ناعس
 او في انه ممكن ام لا او ان ما خطر به له روياء او حديث نفس فلا
 شرم لقوله لا بنوم ممكن ولو احتمل كما يؤخذ مما عن ثمر من انه
 اذا اتقن النوم وشك هل كان متمكناً او لا انه لا نقض قوله
 اي اليه بفتح الهزة وقال في الانوار المراد بالمقعدة سبيل
 الحديث ومنقذه انتهى قوله من مقفه متعلق بممكن ولو محتمل اي
 مستندا الى ما لو زال تسقط خضر قوله فلا نقض كان الاولى ان
 يقول فلا تنقض اي الغلبة المذكورة او فلا نقض بها كما عبر به
 فيما سبق وياتي وبعبارة ثم الاصل فلا توجب الحديث هو ابن شرف
 قوله ينامون وفي رواية تحقق اي تضرب رؤسهم الارض قل
 وهو محمول على المبالغة في النوم لا على حقيقته والا فلا يمكن مع

الخلق ويستفاد من قوله حتى تحقق الخ ان نومهم كان من قعودهم
 الاستدلال بهذا الحديث لانه في حكم المرفوع اذا الظاهر انه يصل الى الله
 عليه وسلم كان يعلم ذلك قوله جل اي نوم الصحابة على نوم المكن
 الخ فان قلت حمل الخبر على هذا اليس باولي من حمله على النوم الخفيف
 لانه لا يمنع ادراك خروج الخارج قلت بل هو اولى لانه خروج الخارج
 قد يخفى جدا بحيث يخفى مع نوم اي مع ادنى نوم بخلاف التمكن لانه
 يمنع الخروج فليتامل شؤن قوله حينئذ اي حين اذا نام متمكنا قوله
 آمين من خروج شيء اي بحسب ظنه فلو تحقق الخروج بخبر معصوم
 وجب الوضوء وظنه بخبر عدل فكذلك عند بعضهم ولم يعتمد
 شيخنا زقل وقد تقدم مبسوطا قوله باحتماله فلو تحققت
 نقض فلو كان عادة له نقض النوم مطلقا وعن بعضهم انه ياتي
 فيه التمكن قل وقال خضر قضيت ان من يكثر خروج الريح من
 قبله ينتقض وضوءه بنومه غير تمكن قبله فليتامل من قال
 ع ش علي م ر وليس كذلك مطلقا قوله ولا تمكن من نام على قفاه الخ
 وكذا من نام محتبيا وهو هزيل اي تخيف بحيث لا تنطبق اليه على
 الارض على ما نقله عن الشافعي عن الرواية وقال الاذرعوانه
 الحق ش بهجة وقوله على ما نقله الخ اخره معتد بهم ر وما في المجموع
 عن الماوردي انه ممكن وصححه في التحقيق والروضة بمحمول على
 هزيل تنطبق اليه على الارض فهما مسيلتان خلافا لما فهمه شيخ
 الاسلام في ش بهجة من كونهما مسيلة واحدة قوله ومس فرج
 قدمه على لاحقه عكس ما في غيره كالمسح لمنا سبة سابقة فان
 الحدث في كل لا يتوقف على غيره بخلاف الاحق فكان بهذا المركب
 من المفرد تامل شؤن ان هذا في الواضح واما الخنثى اذا مس فرجيه

فانه

فانه ينتقض وضوءه او من خنثى غيره او مس فرجا من نفسه وذكر ان
 الخنثى غيره انتقض وضوءه كذلك وقد وجهه عبد الرحمن الجوهري
 فراجعناه واما لو مس الواضح الخنثى فان كان مس منه مما له مثله
 انتقض وضوءه والا فلا والمرأة ان مست منه مما لها مثل انتقض
 وضوها والا فلا وبارة م ر ولا بد من تقييد القبل بكونه من واضح
 اذ المشكل انما ينتقض بمس الواضح ماله من المشكل فينتقض وضوء
 الرجل بمس ذكر الخنثى والمرأة بمس فرجيه ولا عكس حيث لا محرمية ولا
 مغر بالنسبة للمس ولو مس المشكل كلا القبليتين من نفسه او من
 مشكل اخر او مس فرج نفسه وذكر مشكل انتقض وضوءه ولو مس احد
 فرجي مشكل لم ينتقض ولو مس احد المشكلين فرج صاحبه ومس
 الاخر ذكر الاول انتقض احدهما لا بعينه لكن لكل واحد منهما ان
 يصلح اذا اصل الطهارة وقوله انتقض احدهما لا بعينه لانها ان كانا
 ذكرين انتقض وضوءهما من الذكر وان كانا انثيين انتقض وضوء
 ما من الفرج وان كانا مختلفين انتقض وضوء كل منهما فالمحقق انتقا
 واحد منهما لا بعينه تامله تقرير قوله او محل قطعة والناظر بعد
 القطع ما حاذي ما كان ينقض قبله من حر في الفرج لا ما داخله وعكس
 ذلك في الذكر والدبر كما الفرج قوله او محل قطعه شامل لفرج المرأة
 والدبر وقيد في الروض محل القطع في الذكر جلي قوله صغيرا ولو جنبنا
 ولو قبل فرج الروح حيث تحقق كون المسوح فرجا ع شر قوله ولو
 صغيرا او ميتا ذكر ان كانا وانثى سوا كانت الانثى محرما ام لا فادركت
 ما الفرق بين النقض بمس فرج الصغير والصغيرة وعدم النقض
 بمس الاجنبية او الاجنبى الصغيرين قلت الفرق ان المدار
 في المس على الشهوة وهي مفقودة في الصغيرة والصغير بخلاف

ض

الفرج فان المدار فيه على الاسم وهو موجود في فرج الصغير والصغيرة
كما ذكره النور الزايد رحمه الله قوله عمدا او سهوا الظاهر ان المراد
بالمس لمسسه فلا يشترط فعل من الجانبين واحدها حتى لو وضع
زيد نكته في كف عمرو بغير فعل من عمرو ولا اختيارا تنقض وضو
عمرو ولا ينافيه قوله الا في لعنتك حرمة غيره لان المراد هتكه
حرمة غالبا اولان المراد ان هتكك فليتنا مل بشوقوله فليلاي
اصليا وزايدا اشتبه به او على سمته قد قوله واشراوه
كما قال الامام الشافعي منقبض لا يندبسط وعكسه ومس الزنج
الاشل من المرأة ناقض كما يحسن بعضهم والعضو الا شلحي وقبله
والشلل يمس في العضو خضر قلت وقاية الخلاف في ان الاشل
حرام وميت فيما اذا ذكر الماكول هل يוכל او لا رجائي قوله او
متفصلا اي ما دام اسم الفرج والاكمل لودق فلا قل وبغارة
الناوي والناقص من الذكر جميعه حتى غلفته المتصلة ولو
مبا تاتي اسمه ومشتبهما به وزايدا عمل او كان على سنن الاصلي
اه ويعرف عمل الذكر بالبول به فلو كان له ذكر ان يبول باخذها
وجب الوضوء بمسه والغسل بايلاجه ولا يتعلق بالاخر حكم
فان بال بهما على السواء هما اصليان ثم رقبوله ببطن كف
ولو كان عليهما شعر كثير ولا يقال هذا حايلا تقرير وان تعددت
الازايدة يقينا ليست على سمته الاصلية قل والواجب ان
العبرة في العمل والمساسة بوقت المس دون ما قبله وما
بعده ثم روي سميت الكف كفا لكنها الا اذا عن المذكر خضر
قوله الخبر من مس فرجه ان قلت لم قدمه على الحديث الذي بعده
مع ان الذي بعده انص في المقصود من حيث ان الافضا هو المس

ببطن

ببطن الكف بخلاف المس قلت كانه لكثرة مخرجيه وايضا فقد
قال البخاري هو اصح شي في الباب انتهى ساقول وايضا
فللمترقي وايضا فلان الذي بعده كالتفسير له حيث عبر فيه
بالافضا وهو المراد بالمس والتفسير يكون متاخرا فليتنا قل لخضر
قوله ولانه اشبه له اي فيما اذا اختلف الجنس خضر قوله اذا
حرمة لها الخ قال في الايجاب وقد يؤخذ من هذا المنقضى للمس
فرج الجن اذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لان عليه التقيد وله
حرمة انتهى وظاهره وان قلنا بعدم حل نكاحهم انتهى شوي
وقال الحلبي على منبه وبعد القول بتنقض الوضوء عند حل المنا
اه قوله في وجوب الستر في معنى من البيا نية وهو بيان
للحرمة المنفية عنها فليتنا مل قوله وتحريم النظر اليه اي لا بشرق
فيهم عنا في قوله كروس الاصابع فرج لو اتخذ اصبع من ذهب
او فضة لا ينقض مسها لانه لا يلتذ بها قوله وما بينهما المراد
بين الاصابع فيما يظهر النقر التي بينهما وما اذا اها من تحت
الاصابع الى اسفلها وبجرها جوا بينها خضر قوله ولا حجاب عطف
الحجاب على الستر عطف تفسير او يقال المراد بالستر ما يستر وان لم
يمنع الروية كالزجاج والحجاب ما يستر ويمنع فهو اخضر من الستر
اه عبد البر ويحيط بعض الفضلاء عطف الحجاب على الستر عطف عام
على خاص لان الستر بكسر الهمزة ما يمنع المس والروية والحجاب ما
يمنع المس سواء منع الروية ام لا كالزجاج والشباك فبينهما العموم
والخصوص المطلق يجتمعان في نحو الحايطة وينفرد الحجاب في نحو الزجاج
والشباك قوله في تنقيده به وفي بعض النسخ في تنقيده به اطلاق
المس في بقية الاخبار اعترض القونوي بان المس وان كان مطلقا

الا انه عام لانه شامل للمس بطن الكف وغيرها لانه صلة الموصول
الذي هو من صيغ العموم والافضل ان افراد العام لان المس بطن الكف
خاصة فرد من افراد مطلق السرود كفرد من افراد العام بحكم العام لا
يخصه كما هو القاعدة الاصلية فلا يصح ان تكون الرواية الثانية
مخصصة لعموم الرواية الاولى ثم اجاب فقال الاقرب ادعاء تخصيص
عموم المس بمفهوم خبر الافضل لان قوله اذا افضى بيده اقم ان غير
الافضل لا يكون ناقضا فخذ هذا المفهوم وتخصمه به عموم قوله من
مس وحاصل ان قوله الاصوليين ذكر فرد من افراد العام بحكم
العام لا يخص محل في التخصيص في المنطوق اما التخصيص بالمفهوم
فانه يخص العام كما هنا او يقال ان هذا من باب المطلق والمقيد
لان المس مطلق فيقيد بخبر الافضل كما اشار اليه بعضهم وخضر
والي جواب الثاني يشير قول المص فيقيد به اطلاق المس في قوله
شفرها ويحي المحيطان به كاحاطة الشفتين بالخم او احاطة الخاتم
بالاصبع على المنفذ بفتح الفاضل ليس قيد بل ما حاذي غير المنفذ
من ملتقى الشفرين ينقض ايضا قل لكن عبارة ثم مرر لحدادة
القاصح ويقبل الا انني ملتقى الشفرين على المنفذ نفسه دون
ما حواه ليه نعم لو ابين فلا نقض بمسه ان لم يطلق عليه فوج وتنا
اطلاقه القبل الا شرا منها انتهت وتخط العنان في قوله دون
ما حواه ليه اي كحل ختناها خلا فانهم في ذلك وقال المراد الشفر
من اولهما الى اخرها لا ما هو على المنفذ فقط اقول ما يستتر في
فيه قصور بالنسبة لباطن الابهامين وقيد التام باليسير
اي في الراحتين ليقدر غير الناقض من روس الاصابع ودخل في
الاصابع الاصيل والزائد ولو في باطن الكف او ظاهره وهو كذلك

فينقض

فينقض باطنها لافظها قل فرع لو مس ذكر مقطوعا وشك
هل هو ذكر رجل او خشي او شك في المسوس هل هو رجل او خشي لا
نقض على المعتمد خلافا للاسنوي اذ لا نقض بالشك في خضر فرع
اخر لو انقلب بواطن ما بعد الي ظهر الكف لا ينقض باطنها لانه
بظهر الكف ولا ظاهرها لان العبرة بالباطن هكذا اجته بعضهم ايده
حج ولقد طبع على منبر فرع اخر لو خلق بالكف لم نقدر قدره من الذراع
اذ المدار على مظنة الشهوة وعند عدم الكف كالمظنة فلا حاجة الى
التقدير وتوقف الشيخ فيما لو قطعت يده وصارت معلقة بجملدة
الذراع وقال شيخنا العلقمي تنقض لانها ليست اجنبية ومن
ثم لم يوجبوا قطعها بخلاف المبانة بالكلية ثم رايتم صرحوا بذلك
كما ياتي طب على منبر قوله وتلاق بشرفي ذكر وانني قال في الانوار
والمراد بالبشرة هنا غير الشعر والسن والظفر ولو كثر الوسخ على
البشرة من العرق فان لمسه ينقض لانه صار كالجزء من البدن بخلاف
ما اذا كان من عباد ربي خضر قوله وتلاق بشرفي ذكر وانني ايقانه
ينقض وضوكل منهما لكن بشروط اربعة ان يختلف الجنس وان لا يكون
بينهما حائل وان لا يكون هناك محرمية وان يبلغ كل منهما حدا يشتهي به
عند اهل الطباع السليمة ولا يتقيد بسن بل الضابط ما تقر فرع
لو اتخذت المرأة او الرجل اصبعاً من فضة او ذهب لم ينقض لهما
ولا يشك عليه بالاكتفاء بالنية عند غسل الانف اذا كان من فضة
لان المراد هنا على ما يشير الشهوة وثم على غسل جزء من الوجه فاكتفى
به تقري شيخنا فرع اخر لو سلى الذكر وحشي فلا نقض لانه لا يسمي
ذكرا ولو سلى جلد الرجل او المرأة وحشي وهو المسمى بالبول لا ينقض
لانه لا يسمى رجلا ولا امييا عبد البر الاجمعي قوله ذكر اي ولو كان

من الجن اذا تحقق الذكورة او الانوثة تبيح المعتمد ولو على غير صورة
الرجل والمرأة حتى لو تصور اي الجني على صورة كلب مثلا تنقض لمسها
وظاهر كلامهم انه لو اخبره عدل بمسها له او بخروج منه في حال
نومه متمكنا وجب اخذ بقوله والمعتمد خلافه فلا تنقض بشي مما
ذكره في قوله ولو خصيا ولو مينا فيحدث اليه منها ما روي في قوله
بين ادي وغيره اي ما عدا الجني فالظاهر كما قال الفهامة عدم
النقض بلمسه وظاهره ولو على صورة الادبي فليتامر طب قوله
سليم او اصله او زايده وكذا نحو سلعة وان طالت وجملة فتنة
قل قوله لانه خلاف الظاهر اي جملة اي لا مستم على الجماعة صرف
اللفظ عن ظاهره وقطع للنظر عن النظر لان الباري سبحانه وتعالى
عطف الملازمة على الجني من الغايط ورب عليه ما لا يتيم فدل
على انها مثل الجني من الغايط في ايجاب الوضوء وخضر وقال الكمال
ابن ابي شريف والمتجه ان الملازمة حقيقة في تماس البدن بشي
من اجزائها من غير تعيين في اليد وعلى هذا فالجماع من افراد
الحقيقة فيتناوله اللفظ حقيقة انتهى طب ولا يختص للمس
بالجماع قال نفالي فمسوه بايديهم وقال صلى الله عليه وسلم
لعنك المستحولة المحبس باليد بفتح الجيم وبغيرها تنجب
يفارق للمس المس في امور سبعة الاولى ان شروط المس اختلاف
النوع واما المس فيحصل مع اتحاد النوع كذكر مس فرج ذكر الثاني
شرطه تعدد الشخص الثالث يكون باي شي كان من البشرة والسر
يختص بطن الكف الرابع ينتقض بتقضم وضوء اللبس ايضا
الخامس لا يختص بالفرج السادس يختص بالاجانب السابع ينتقض
الذكر المبان لا العضو المبان انتهى مناوي وفيه ان الثالث

يعني

يعني عن الخامس ومن ثم عدوها خضر ستة وفي ابن شرف زيادة
ثامن وهو ان لمس المحرم لا ينتقض بخلاف مس فرجها فانه ينتقض
قوله كما اقمه التعبير بالتلاقي لانه تفاعل من وهو من الجانبين
قوله كالمشتركين في لذة الجماع اي فانه قد وجب الفعل على كل منهما
فكذا الوضوء هنا قوله طعم الاسنان واللسان ومثله باطن العين
والأنف والعظم اذا وضع فينتقض على المعتمد خلافا لبعض المتأخرين
ابن شرف وخضر عن زقوله والشعر ولو بنت في الفرج خضر قوله
اذ لا يلتذ بلمسها قيد باللمس لانه يلتذ بمنظرها والمدار هنا على
لذة اللبس كما لا يخفى قوله الذكر ان اي ولو امر وحسنا ولو بشهوة
وشمل اطلاق المحم وغيره النقض بلمس المجوسية والمرتدة والوثنية
وبه صرح في الانوار اكتفا بانه يمكن ان يحلله في وقت ثم خضر
بزيادة ولو بشهوة قوله والعضو المبان الظاهر انه عطف على
الذكر ان الاله لانه لا يسمى ذكرا ولا انثى ودخل فيه ما لو قطع انسان
نصفين فلا نقض بمس احدهما لذلك فان زاد على النصف وسمي
رجلا او امرأة نقض ولو ان نصف العضو المبان بجمرة الدم وظلته
الحياة فله حكم فله حكم ما التصق به لاما انفصل عنه قال وقوله
فان زاد على النصف الزيادة ليس قيد كما يوخذه من قوله خضر ولو
قطع الرجل والمرأة قطعتين سواهما لا فالمدار على بقا الاسم
فان بقي الاسم نقض والا فلا وقوله نقض اي فالمدار على بقا الاسم
وقوله وحلته الحياة اما لم تخله الحياة وان التصق بعد جمرة
الدم فحكمه حكم العضو المبان لوجوب فصله بل وان لم يجب فصله
لخشية محذور تيمم منه لانه لعارض بدليل انه لو زالت الخشية
وجب وهذا هو المعتمد ويحل كلام من اطلق عليه قوله اي مع

كبرهما اي كايما مع كبرهما فالبا بمعنى مع ويجوز ان تكون للملاسة
او المصاحبة والتقدير حال كون التلاقي ملتبسا بكذا او مضموبا
به شوبري وقوله او المصاحبة مكرر مع قوله بمعنى مع فان المراد
منهما واحد لا ينبغي قوله بلغا هذا الشهوة عرفا قوله لعدم بفتح
الها والراء اذا ما من ساقطة الاول لها لاقطة والها في ساقطة ولا فظة
للمبالغة وهذا مثل استعماله في غير هذا يعنون به لكل ساقطة
من الكلام لا فظة تشبهه منك فتخصيه عليك قاله ابن الرفعة
في مطلبه عناني قوله بخلاف التلاقي مع الصغرفان قبل ما الفرق
بين من صغير ميم لا يشتهي فرجا حيث قلنا ينتقض وضوئيه
وبين لسه لامراة غير محرم حيث قلنا بعدم النقض قلنا يفرق
بان جانب المس فحش كما علم مما مر ولهذا لم يفترق فيه المحرم وغيره
بخلاف المس وبان المعنى المنظور اليه اصاله وهو حصول
اللذة المشتركة فيها الواقعة بين المتلاسين بدليل نقض
وضوئيهما وهو مفقود في الصغير الذي لا يشتهي فتأمل شوبري
قوله لا محرم المحرم من حرم نكاحها بحسب ارضاع او مصاهرة
على التابيد بسبب مباح حرمتها واحترزنا بالتابيد بحرم
جمعها مع الزوجة كاختها وبالمباح اي لذاته امهات الموطوءة
بشبهة وبناتها وان حرم من موبدان سبب حرمتهم وهو
الوطي ان كان في شبهة محل كالمشتركة او طريق كالمشكوة والمملوكة
بعقد فاسد فهو حرام او في شبهة الفاعل كان ظنها حليلته
فهو لا يوصف بحل ولا حرمة اذ الفاعل ليس بمكلف وقوله فانها
يحرمان الخ اي على التابيد وليست بحرم لعدم اباحة السبب
اذ وطى الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم ولا يرد في الضابط

زوجاته

زوجاته حيي الله عليه وسلم مع ان الحد صادق عليهن وليس بحرام
لان التحريم لحرمة حيي الله عليه وسلم لا لحرمتهم ولا الموطوءة في حيف
لان حرمتها لعارض يزول خضرت لسا ايضا لا محرم ولو احتمل ان كان
اخطلت محرمه باجنبيات غير محصورات وفي هذه الحالة لو
نكح واحدة منهن جاز له وطوها واذا المسها لم ينتقض وضوه
لاننا لا نتقض بالشك وقد بعضنا الاحكام في هذه المسئلة نعم
لو لمس ازيد من عدة محرمه انتقض ثم رخص فخرج لموتزوج
صغيرة لا تشتري لم ينتقض لمسها له او امراة فاستلحقها ابوه
ولم يصدقه جاز له وطوها لبقا نكاحه ولا ينتقض لمسها لثبوت
المحرمية بالاستلحاق خلافا لحظ وبها يلغز فيقال زوجان بلغا
حد الشهوة ولا ينتقض تلاهما قلنا تتممة من القواعد
التي ينبغي عليها كثير من الاحكام الشرعية استصحاب الاصل وطرح
الشك وبها كان على ما كان وقد اجمع الناس على ان الشك لو شك
هل طلق زوجته ام لا انه يجوز له وطؤها ومن ذلك ان لا يرفع يمين
طهرا وحدث يظن صده وما اذا شك من نام قاعدا متمكنا ثم مال
وانتبه ايها السابق او شك هل ما رآه روي او حديث نفس او هل
لمس الشعر والبشرة فلا ينتقض بشي من ذلك وبعضهم خسر محرمة
قواعد مذهب للشافعي بها تكون خبيرا .
• ضرر يزال وعادة قد حكمت • وكذا المشقة تجلب التيسر .
• والشك لا ترفع به متيقنا • والنية اخلص ان اردت الجوز .
باب اي عذابا ببيان موجبات
واجبات وشروط الغسل وغير ذلك وسكت عن دليله لتقدمه
في الوضوء ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا وخبر لا يقبل

الله صلاة بغير ظهور الجنب من اصابته الجنابة يستوي فيه الواحدة
والذكر وضد ما لم يجرى المصدر وابقاوها للسنة رجاء في
قوله افصح واشهر لا اي لغة تكن الضم اشهر في كلام الفقهاء وانكا
غلط كما في المجموع قال في النهاية واقتضى هذا ان الامر كذلك
عند الفقهاء في غسل الثوب وبخوه وهو ممنوع فيما يظهر انتهى شو
والخاص ان الغسل عند الفقهاء بضم العين في غسل البدن
اشهر من الفتح والفتح في الثوب اشهر من الضم فافهم قوله من
ضمها اي من مضمومها فلا يرد انه كان المناسب ان يقول في الغسل
بضمها قوله وبمعنى الاعتسال فهو اسم مصدر له شوبري اي
فيستعمل الغسل بضم العين وفتحها منعديا مصدر ويستعمل
لازما بمعنى الاعتسال اسم مصدر لا اعتسال فتأمل قوله
لما يغتسل به المراد في هذا وما بعده ماعدا للاعتسال او مطلقا
الظاهر الاول والاقتيل لشجر الصدر غسل وللمرغسل بالضم وفيه
بعد ومرنظير ذلك في الوضوء قوله بالمعنيين الاولين
وهما مصدر غسل وبمعنى الاعتسال قوله سيلان الماء
الاولي اسالة الماء الا انه اشار به الى عدم اعتبار الغسل الذي هو
فعل الفاعل بل الاعتبار بالاعتسال في قوله بنية اي واجبة
او مندوبة فيدخل فيه غسل الميت خضر وعبارة الخبي على منبهج
بنية ولو مندوبة وهذا اولي من قول شيخنا بنية في غير غسل
الميت انتهى ولعل وجهه ان الاستئنا لا يدخل الحد قوله موجب
اي بكسر الجيم اما بفتحها فهو الاركان الانية قال ويراد في الاول
السبب والثاني المسبب قوله موجب قدم الموجب هنا على
الفرض عكس ما مر في الوضوء وموجبه لتكتمه تظهر بالتأمل شو

وبيات خروج المني مثلا سبب في ايجاب الغسل والسبب مقدم
على المسبب ولا كذلك الوضوء فانه يوجد بدون سببه وهو وجود
الحدث كالولد اذا نزل من بطن امه ولم يقم به ناقض فانه لا يقال
لحدثه وانما هو في حكم المحدث حيث توقف طوافه على وضوئه
اه اجموري قوله ستة ان قلت يرد عليه تحير المستحاضة فانه
موجب للغسل عليها كالفريضة كما صرحوا به قلت لا يرد لان العدد
لا مفهوم له ولانه لا حصر في كلامه ولا في كلامه على الاعمال الغلب وتحير
المستحاضة نادر وعبارة شرا المناوي وافهم كلامه انحصار الموجب
في المذكورات وبذلك الاستقاطوع ولا ذلة فلا يحتاج لذكر
معها وتحير المستحاضة ليس هو الموجب بل احتمال الانقطاع اه
قوله جنابة في لغة البعد وشرعا ما ذكره بقوله وتخصل بمعني
توجد وتتحقق وقدمها لعمومها للاجبا اي الذكور والاناث
والمراد بخروج المني بروزه اي انفصاله من قصبة الذكر ونزوله
لمحل الاستحاضة وعبارة خضر ويكفي في الشيب وصوله الى محل يحس غسل
في الجنابة اه والمال واحد وقوله في الاستحاضة اي في فريج الشيب
ومجاورة البكارة في البكر فلو قطع الذكر وفيه المني قبل بروزه
لم يحس الغسل الا ان بروز من الباقي المتصل بشي وفارق البلوغ
بالسن لوجود العلم فيه قل وقضية كلامه انه اذا لم يبرز من
المتصل بشي لا يجب الغسل ولو ببرز من المتصل وفي سم على الغاية
خلافة وعبارة وكذا اي لا غسل عليه لوقطع ذكره وهو اي منيه
فيه لكن لم يخرج من المتصل شي كما قاله الاسنوي كالبارزي
وفيه نظر ظاهر لا انفصاله عن البدن وان كان مستترا في الجزء
المتصل فلا يتجهح الا وجوب الغسل قال ابن الهادي ويجب

علي الزاني الفصل من الجنابة على الفور من الزنا وبه يفرق بينه وبين من عجم بالنجاسة لبقا العصيان بهما ما بغيت فوجب ازالتهما شوقا وعبرة فخر قوله جنابة وبه لغة البعد وشرعا امر معنوي يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج ثم راه وفهم من تعبيره بالخروج ان من احس بنزول المني فاسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه كما صرحوا به اه قوله منه سيج منيا لانه مني اي يصب يقال مني ومنى مخففا ومنى مثقلا لا اصل خضر ويعرف المني بتدفقه اولدته او رجع مجين رطبا او بياض يفر خافا على اي لون كان ولو احمركلون الدم ثم الاصل فلو شك في كون الخارج منيا او لا فله اختيار ايهما شاء ويعمل بمقتضاه من حيث العبادة لا غيرها وله الرجوع عنه الى الاخر كذلك والاحتياط مراعاة تمام عاقل ولو تبين له الحال واتضح انه مني بعد ان كان اختيار كونه منيا واغتسل فلا يعيد الغسل لانه يلزمه الغسل باختيار كونه منيا فلا يحصل له تردد في النية بخلاف وضو الاختيار ط كما قاله النور الزبدي قوله من طريقه المعتاد اي سوا كانت المني الخارج من طريقه المعتاد مستحكما ام لا كما صرحوا به في سلس المني اما اذا خرج من غير طريقه المعتاد المشار اليه بقوله او من تحت صلب الرجل الما فانه لا يوجب الغسل الا ان كان مستحكما فان كان غير مستحكما بان خرج لمريض لم يجب به الغسل بلا خلاف كما في المجموع عن الاصحاب وهذا التفصيل هو المعتد قوله من تحت صلب الم قضيه ان الخارج من نفس الصلب والترايب لا اثر له كالحارج من المدة ثم اي في باب الاحداث واعتراض بما في المجموع عن المتولي كالحارج من نفس الصلب والترايب يوجب الغسل

وهو المعتد شوقا للصلب والترايب هنا كتحت المدة في الحدث فلو قال او من صلب الرجل الى لوافق المعتد والصلب عظام الظهر والترايب عظام الصدر قوله والاعتاد معتداي عرض له الانسداد كما يشعر به التعبير بمنسد دون مسدود اما لو خلق منسد فيجب الغسل بالخارج مطلقا ان كان مستحكما كما عرفت عيا وزان ما مر في الحدث شوقا لكلام كلف في الواضع اما الحنفى فلا يجب الغسل عليه الا اذا خرج المني من فرجيه جميعا اما اذا خرج من احد فرجيه فلا يجب عليه الغسل لاحتمال خروجه من ثقب زايد والاعتاد منفتح والميض في حقه كالمني اه قل قوله لحذر الصحاحين في ذلك وهو ان ام سلة قالت جات ام سليم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا مني خلت قال نعم اذا رأت الماشع منه قوله وخرج بمنيه مني غيره اي وفيه تفصيل فاذا خرج من المرأة من الرجل بعد غسلها وقد قضت شهوتها وجب اعادة الغسل لان الظاهر انه منيها باختلاطهما واقيم الظن هنا مقام اليقين كافي النوم والابان لم تقض وطرها كصغيرة ونائمة ومكرومة فلا يجب عليها اعادة الغسل وهذا محله اذا كان ذلك في قبلها واما اذا كان الوط في دبرها ثم اغتسلت وخرج منها مني الرجل لم يجب اعادة الغسل وعبرة التصحيح ولو وطبت امرأة في دبرها فغسلت ثم خرج منها مني الرجل لم يجب اعادة الغسل وكذا الحكم في القبل ان لم تكن ذات شهوة اولم تقضها خضر بزيادة التعليل وعبرة من البهجة ما نفيد حيث شهوة قضت وبعد غسل وطها ان لغقت ما نفيد حيث شهوة قضت

ولا تعبد طفلة أو زافدة ، أو كرهت أو شفا فاقده ،
ولا يبيع التمثيل بالمجنونة إذ ممكن أن تقضي وطرها فتأمل قوله
أو دخول عطف على خروج من قوله بزواج منه لم يعدل عن ادخال
ليشمل العدة والسهر والنوم واليقظة والأكراه وغيرها قوله حشفة
أي جميعها وإن كبرت قل وهي ما فوق محل الختان كما في الصحاح والقاموس
ولا تحصل أي الجنابة ببعضها ولو مع أكثر الذكر بان شق واحد داخل أحد
شقيه كما هو صريح كلامهم ثم رفلوا شئ ذكره وأدخل قدرها وأكثر
منه فلا يجب عليه غسل كما لا يستقر مذهب ولا يجب حمله ولا يحصل تحليل ولا
غيرها كما سيأتي إن شاء الله تعالى في أبوابه طب خضر وعبارة قل
ولا عبرة بغيرها مع وجودها وإن زاد عليها وسواء أدخلها في مرة أو
أكثر فلو شقت نصفين وأدخل نصفها الأول ثم بعد ادخاله
أدخل نصفها الآخر ولو في فرج آخر وجب الغسل على صاحب الحشفة
دون الأخيرين فلو أدخل نصفها في فرج امرأة والنصف الآخر في
دبرها هل يجب عليها أيضا الغسل فيه نرد قوله أو قدرها
المع لولم يعلم قدرها من مقطوعها فهل تعتبر المعتدلة أم لا ويكون كمن
لم تكن له حشفة فيعتبر فيه قدر المعتدلة لغالب أمثاله ذلك
الذكر ويجهل فان لم يظهر له شيء عمل بالاحوط كل محتمل والاحوط الأخير
ونحو ذكر البهيمة مما لا حشفة له يعتبر فيها يظهر بنسبة الذكر
المعتدل من الأدب إليه قاله في فتح الجواد شوا والمحاصل أن الحشفة
إن كانت موجودة ثم طرأ فقد حاشا فالعبرة بقدرها من صاحبها كبيرة
كانت أو صغيرة فأن لم يعلم قدر المقطوع ففيه التردد المذكور فإن
قطع بعضها اعتبر قدرها أيضا من بقية الذكر وإن خلق بالحشفة
اعتبر في الأدب قدر حشفة معتدلة لغالب أمثاله وفي البهيمة

كرد

كرد يعتبر قدر يكون نسبته إلى ذكر البهيمة كنسبة معتدلة ذكر
الادمي إليه فيما يظهر كما قاله ن زوعبارة قل قوله من فاقدها
أي كلا وبعضا ويعتبر قدرها قطع من الذكر المقطوع منه كبيرة
كانت أو صغيرة ويعتبر في فاقدها خلقة أقرانه وفي الحيوان
الذي لا حشفة له قدر حشفة ادمي معتدلة انتهت قوله قلا
أي قبل انثي أو قبل ذكر بان أدخل الحشفة في فمصة الذكر ولو كان
فأنه يجب الغسل على وشمل المزد والمعدد إلا زيدا علم وليس
على سميت الأصلي هو وشمل أدخل ذكره في دبر نفسه وهل يجزئ الله
مشتبه طبعها في حد ذاته أو لا يجزئ لأنه ليس مشتبه طبعها بالنظر إليه
انظره وشمل الذكر المبان بالنسبة لمن دخل فيه لا لصاحبه المقطوع
منه قل قاله في شوا الأصل قاله في المجموع ولا حد على المرأة بإيلاج
الذكر المبان ولا مهر لها لو أوجبه فيها رجل وفيها شية الرجائي
فزع نقل الاستنوي عن البغوي أنه لا يثبت بالذكر المقطوع
نسب واحصان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال وتنازل
الفصل بأنه أوسع بابا منها ابن حج في إيجاب انتهت فاقده
وقع السؤال عما لو دخل انسان فرج امرأة هل يجب عليه الغسل
لأنه صدق عليه أنه أدخل ذكره فرجا أولا لأنه أدخله تابعا لا
مستقلا فيه نظروا الظاهر هو الأول للعلة المذكورة في شوا على
والكلام كله في الواضع فلا غسل بإيلاج حشفة مشكل ولا بإيلاج
في قبله إلا أن اجتمع كان أو لم رجل في قبله وهو في فرج امرأة
وفي دبر فيجنب المشكل يقيين لأنه جامع أو جومع ولو خلق له
ذكران يبول بهما فاولم أحدهما وجب الغسل بإيلاجه ولو كان
يبول بأحدهما وجب الغسل بإيلاجه دون الآخر إن لم يسمت

العامل ولو اوجبت في دبر رجل تخير الخنثي بين الوضوء والغسل
ثم رخص وقوله بين الوضوء والجماع ووجب الوضوء على الموطوء بالترغ
منه امر وقتله ومولج في دبره ينقضه بخارج حينئذ منه الوضوء
قوله ولو من ميت ولا يحد غسله سواء استولج ذكره او اوج فيه
ولا يخفى انه لا يجب بوطي الميت حد ولا مهر وتفسد به العبادات
وتجب به الكفارة في الصوم والجماع على منج قوله او لعمية
ولو سكة او اجنبية او كان على الذكر خرقة ملفوفة ولو غليظة
وعبارة عب ولو بجاييل غليظ ومثله انسداد الصوم والجماع
وجميع الاحكام قوله اولى لشمول كلام الاصل لمني غيره لم يقل كومي
نفسه الخارج ثانيا لان كلام النكح يرايضا يشمله اذ هو خارج بقول
شرحه اولا ويجوز ان يكون عن الاصل بان ال في المني للعهد اي الموجب
للفعل لان التقاطع بين لا يقتضي دخول المشقة بل يقتضي
عدمه لان الدبر لا يختار فيه ولا ان التقاطع غير ممكن لبعد المسافة
بينهما وانما يتحاذيان اذ ختان المرأة فوق مخرج البول الذي هو
فوق مدخل الذكر ولعل الاصل راى لفظ حديث اذا التقى الختان
فقد وجب الغسل الذي المراد منه دخول المشقة قل بزيادة
من ثم الاصل قوله موت اي او ما في حكمه كالسقط النازل
بلا حياة بعد تمام اشهره ولم تظهر اماراة الحياة فانه يجب غسله
على المذهب رمي بل يدخل في الموت بمعنى عدم الحياة عما من شأنه
الحياق من خضر لان قوله عما من شأنه الحياة يدخل السقط ويخرج
الحياق وهذا احسن تفاريقه كما قاله قل فان قلنا انه عدم الحياة
بالفعل لم يدخل السقط قوله غير شهيد اشار الى وروده على
المنطوق واعتذر بان سياتي فلا يبراد بغيري قوله لما سياتي

الجنائز

الجنائز من ان غير المسلم لا يجب غسله وان الشهيد يحرم غسله على
علي منج قوله لاية فاعتزلوا النساء في الحيض وجه الدلالة من
هذه الاية ان المرأة يلزمها تمكين الزوج من الوطئ ولا يجوز ذلك
الا بالغسل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب زيادي ولا ت
الوسايل تعطى حكم المقاصد قوله اي الحيض اشار به الى ان الحيض
مصدر ميمي معناه الحيض والا ولى ان يكون اسم زمان قوله مجمع
بالرفع صفة دم قوله من القا الى ضبط للخر قوله لان الولد
ونحوه من منعقد ومن ثم صرح الغسل عقبها وانما لم يجب بخروج بغير
الولد كيد ورجل على ما بحثه بعضهم لانه لا يتحقق خروج منها الا
بمخرج كله ويجوز جماعها بعد الولادة بلا بلل اي قبل الغسل لانها
جنابة وهي لا يمنع الجماع وتغطيه الصائمة على ما في التحقيق وهو
المعتمد طبع رمي خضر وبحث قل في هذا التعليل فقال فيه بحث
لانه ان كان الموجب كونهما ولا دة فالغسل غير صحيح او كونهما
فهي من الجنابة المتقدمة فتأمل قوله ويعتبر للمعتدان الموجب
المزوج فقط والانتقطع شرط للصحة والقيام الى الصلاة بشرط الفور
وعبارة قل الصحيح ان الموجب المخرج بشرط الانتقطع وان القيام
الي نحو الصلاة شرط للفورية كما مر في الوضوء ويمكن حمل كلامه هنا
على ذلك بان يقال ويعتبر الانتقطع على سبيل الشرطية والقيام
الي الصلاة على سبيل الفورية فتأمل انتهى ونظير فائدة الخلاف
في الايمان فيما اذا قال شخص لزوجته ان وجب عليك غسل فانت
طالق فلا تطلق الا باعادة القيام الى الصلاة او فعل ما يتوقف
على الطهر لتمكين الزوج من وطئ على منج قلت وعبارة ثم رساوة
لعبارة ثم فلا تضعيف قوله من هذه الثلاثة وخروج المني

اما الموت فهو الموجب فقط واما النجاسة فان عصي بها بان تقمخ
بها وجب ازالته فوراد الا فلا قاله في الروضة قال لا استوي واما
العاصي بجنابته كالزاني فيجوز له الحاقه بالعامي بالنجاسة والمخ
خلافه لان ما عصي به من النجاسة متلبس به بخلافه بقلبية وهذا
الموجب لازالة النجاسة ملاستها او دخول الوقت اوها معاً
او الملازمة للقيام الى الصلاة اي ارادة فعل الصلاة قبل دخول
الوقت واما بعد دخوله فلا يتوقف على ارادة لانه مخاطب بها
نعم بتضييق ارادة ذلك على تولد الانقطاع ولو اتمها في الحيض
بالنسبة للمستحاضة شوبري قوله واشتبه عليه قيد في البعض
فقط ومعه اذا علم نجاسة البعض باحساس لا روية فان رآه لم يجب
ح الا غسل ما امكنه رويته من بدنه بخلاف روية نجاسة بعض الثوب
اذا خفي عليه موضعه حيث يجب غسل جميعه لوضوح الفرق بينهما
ثم على م رهدية الناصح قوله وتنبعت لما قاله ليعو اب انه لا يعد
من الموجبات قل قوله اي ركنه اي الفصل لا بقيد كونه واجبا
قوله اي ركنه فليس المراد بالفرص ما يشمل الشرط بقية ذكره
بعد شوبري قوله النية مقرونة باوله اي الفصل وهو
اول مغسول ولو من اسفل البدن اذ لا ترتيب هنا فلو نوي
بعد غسل جز واجب اعادة غسله من منج و هو اشبه فلو كان
على البدن نجاسة مغلطة فهل يكفي اقتران النية باول غسله
او بالسابعة ولا يكفي اقترانها بما قبلها جزم م ر بالثاني ان الحدث
انما يرتفع بالسابعة فلما به من قرن النية بها وعندي انها تصح
قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فعند
اقترنت النية باول الفصل الواقع والسابعة وحدها لم ترفع

اذ لو لا الغسلات السابعة عليها لم ترفع سم على ج فتأمل قوله
كان ينوي الزمته نية الاستباحة مفتقر الى غسل كقراءة قرآن ومنه
ينبئ حل الوطئ في نحو الحيض من حيث توقفه على غسل وان كان
حراما في نفسه كالزنا لان له جهتين اولم يكن لها حليل اصلا سوا
المصلحة والزمية ويصح فيه رفع الحيض في النفاس وعكسه ولو
عمدا قاله بشخصام روقيده بعضهم بما اذا لم ترد به حقيقة النفاس
من كونه عقب الولد وبالحيض ما ليس عقب الولد والام يصح وهو
ظاهر ظاهرا لمن منعه واما نية رفع الجنابة عن الحيض فتصح غلطا
لا عمدا وكذا كل من نوي غير ما عليه واما لو نوي رفع الحدث فان نوي
ما عليه او اطلق مع وان نوي الاصغر عمدا لم يصح عن الاكبر قال
شيخنا والمراد بالغلط في كلامهم النسيان اي نسي الجنابة وظن ان عليه
الحدث الاصغر فقط فان محل النية القلب فان قصد بقلبه الجنابة
وتلفظ بخلافها لا يضر فتأمل او غلطا ارتفع الاكبر عن اعضا الوضوء
اي حتى عن الغرة والتجمل كما في حاشيتي ج ر على منج وحتى باطل الشر
الذي يكتفي بغسل ظاهره كما اشار اليه قل وارفع الحدث الاصغر
عن الاعضا الاربعة حتى عن الراس في مسيلتي العهد والغلط كما
صرح به م ر و خ ط ه وقوله عن اعضا الوضوء اي ما عدا اليدين لان
نية المسح لا تصلح للفصل غير المندوب وهذا فارق شمول النية
لغسل باطن الشعر الكثيف من شعور الوجه كالجمجمة الكثيفة من
الرجل مثلا على ما مر قل مع زيادة وقوله وهو ظاهر خلاف لمن منعه
كتب الشهر الشوبري ما نصه ويرتفع النفاس بنية الحيض وعكسه
ولو مع العهد ولو قصد النفاس الفرعي خلافا لبعضهم لا شتر انهما
في الاسمين وفي الاحكام ولان دم النفاس دم حيض مجتمعا ولا يضر قصد

للمخارج عقب الولادة لانه يرجع في الواقع الى حيض خرج في وقت من
الافاق وان لم يكن هناك ولد ونظرة في القصد الى الولادة لا يقدم
فتأمل قوله رفع الجنابة الى اي رفع حكم ذلك ثم منه قوله او غسل
الميت اي او ينوي غسل الميت قوله او الغسل الواجب او اذا الغسل
او فسر الغسل او واجب الغسل والغسل للصلاة او رفع الحدث
لنظمن رفعه رفع الماهية من اصلها او الطهارة عنه اوله او من
اجله او الطهارة الواجبة او للصلاة لا الغسل ولا الطهارة فقط
اذ قد يكون عادة وبه فارق الوضوء لا يقال الطهارة الواجبة كما تكون
للا كبر تكون للاصغر كما تكون عن حدث تكون عن خبث فالاعتقاد بها
من جهة الاعتماد على المزاجين مع انهم قالوا قراين الاحوال لا تخصص
بدليل انه يطلب منه تعيين قبلية الفرس وجوبا من بعديته ولو
قبل الوقت اي قبل وقت البعدية فانه انما يدخل وقتها بعد ادا
الفرس باله يجب ان يفتقر فيما يقصد لغيره ما لا يفتقر فيما يقصد
لذاته وانما اتخذ الجنس في الصلاة طلب المميز بخلاف ما هنا
فان ماهية الوضوء ازالة النجاسة مغايرة لماهية الغسل فاكتمت
بالقرينة بعدم الالتحام ولو كان على المرأة حيض وجنابة نوت
احد ما فقط ارتفع الاخر قطعا فاجب مرة يفارق الوضوء الغسل
فانه يقع الوضوء بنية فقط ولا يقع الغسل بنية فقط ويجب
الوضوء بنية رفع الحدث الاكبر غلطا ولا يقع الغسل بنية رفع
الحدث الاصغر غلطا بل ترفع الجنابة عن اعضا الوضوء الا الراس
وبين تجديد الوضوء الغسل وتجب فيه الترتيب بخلافه ويسر
ان لا يتقص ما وه عن مد والغسل عن صاع مناوي وينبغي ان يراى
ان الوضوء لا يحصل بتكريره تطبيقه بخلاف الغسل والغسل يجب فيه

ايصال

ايصال الماء الى باطن الشعر مطلقا بخلاف الوضوء قوله لكن لا يجب
الماء وقيل يجب في كل منهما على رأي شوق قوله والنجاسة ظاهرة ان
النية في غسل النجاسة مندوبة ولا بعد فيه قل قوله لان القصد
فيه اي المقصود من الغسل من الموت والنجاسة النظافة اي المحضة
فلا يرد نحو غسل الجمعة لان فيه شايبة العباداة فتأمل قل قوله
ظاهرا لبدن دخل نحو انق او اتملة من ذهب فيجب غسله بولا عما
تحت لانه صار من الظاهر باقطع قل ولا يجب غسل الشعر الثابت
في العين والاذن وان كان يجب غسله من النجاسة لفظها قوله
والشعر عطف على ما من قوله حتى ماتحت الم كما يرشد اليه صنيعة
في ثم الاصل وليس معطوفا على ظاهره وان امكن فليجرب شوبري وقوله
وليس معطوفا على ظاهره لا فيها مع مغايرة الشعر للظاهر لان المعطوف
غير المعطوف عليه مع ان المراد بظاظر البدن ما يمكن ظهوره ولو في بعض
الاحيان حتى يدخل القلفة في ذلك وجب بدخل الشعر في حد الظاهر
هذا والاولي والاقترب عطفه على القلفة فالمعنى وحتى ماتحت
الشعر اي باطنه كما عبر به المناوي لان نفس الشعر دخل في الظاهر
كما عرف فتأمل قوله ويسامح بباطن العقد الماي التي لا يصلح الماء
اليها فيعني مما تعقد بنفسه منها وان كثر وما تعقد بفعل ان قل
عرفا ويعني عن محل طبع عسر زواله اي وحصلت له مثلة بازائه
كما في شرح ولا يحتاج الى التيمم عن محله خلافا لما يشرح الروض وغيره قل
قوله الضغائر ايضا والساقطة لا بالظا المشالة قل قوله
وستنه اي الغسل ولو مندوبا قوله التسمية اوله بغير قصد
الغزاة مقرونة بنية ليقاب عليها من حيث الغسل واقلها باسمه
واكلها اكلها مناوي قوله وغسل الاذي الظاهري وتقديم غسل

الاذي كفى ونحاط والنفس كذا وودي ومحل كونه من سنن الغسل
اذا كانت النجاسة غير مغلظة وكانت حكمة لا يدرك لها طعم ولا لون ولا
ريح او عينية يدرك طعمها او لونها او ريحها وتزول بغسل واحدة
اما العينية التي لا تزول بغسل واحدة فان ازالها بشرط فلا
يبعد الغسل مع بقاها لم يلزمها بين العضو والماء اما المغلظة
فغسلها بغير تنزيه او معه قبل استنفا السبع لا يرفع الحدث
كما في شتم رفلوكا على بدن الجنب نجاسة مغلظة وغسلها ستا
ثم انفس في ما كور كالليل ناويا ارتفعت جنابته اه قوله
والوضوء ولو توضع قبل غسله ثم احدث قبل ان يغسل لم ينجح
لتحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى
بخلاف ما لو غسل بدنه في الوضوء ثم احدث قبل المضمضة مثلا
فانه يحتاج في تحصيل السنة الى اعادة غسلها بعد الوضوء لان
تلك النية بطلت بالحدث ثم روجا لعمد حج فقال ويبين له
استصحاب الوضوء الى الفراغ حتى لو احدث سن له اعادته
انتهى قال سم وهو قضية طلبه للخروج من الخلاف وتبعه
المنافى وكذا الشهاب القليوبي حيث قال ويعيده اذ
احدث بعده قبل تمام الغسل على الوجه الوجه كما يفيد هذا
والتعليق انتهى ويجمع بين القولين بانه لا تطلب الاعادة من
حيث كونه من سنن الغسل المأمور به بالحصول السنة بالوضوء
وان احدث بعده وتطلب الاعادة من حيث الخروج من الخلاف
فبا لوضوء الاول حصلت سنة الغسل المأمور به لا لتتابع
وبالوضوء الثاني حصل الخروج من الخلاف قوله ولا يحتاج الى مقتضا
ان الرافعي عليه الرحمة يقول بان هذا الوضوء المستنون للغسل

لا يحتاج الى نية اصلا ولا واجبة ولا مندوبة لانه في ضمن عبادة وهي
الغسل وما كان كذلك لا يحتاج الى نية كالسواك في اول الوضوء لكن
قال بعضهم مراده انه لا يحتاج الى اقترانه بنية واجبة فلا ينافي
انما عنده مندوبة ومع ذلك ينوي بنية الغسل مطلقا اي سوا
تجردت جنابته عن الحدث الاصغر ولا ينافي اندراجها في الاكبر على
الصحيح وخالفه النووي تبعه لابن الصلاح فاختر تفصيلا وهو
ان تجردت جنابته عن الحدث الاصغر كان احتلم وموجا لس متمكن
نوي بوضوئه سنة الغسل والا نوي به رفع الحدث الاصغر سواء
قدمه على الغسل واخره عنه وفايدة بنية الحدث الاصغر وان
قلنا باندرجه انه يصير متوضيا قطعاً بدون ذلك يصير
متوضيا على الصحيح القائل بالاندرج فلم يزد النووي على
الرافعي الا التفصيل في كيفية النية فتأمل ذلك فانه حسن
خلافا لما شكك به الشهاب القليوبي قوله نوي به رفع الحدث
الاصغر فيرتفع عن اعضا وضوئه مع بقا جنابته اه قوله
التثليث فلو انفس تحرك ثلاثا ان كان في راكدا لا كفي جري لما
عليه ثلاثا لكن يفوته الدليل لعدم تمكنه منه غالبا تحت المأفوق
ثم الغسل مرة ثم اعاده وهكذا حصل التثليث لعدم وجوب
الترتيب فيه بخلاف الوضوء لا يتوقف تثليث عضو على
تثليث ما قبله ولا يضر تاخير ذلك عنه ولا تقديمه على افاضة
المارجاني قوله وهو اي التثليث افضل من التثنية السنونة
اي افضل من حيث الاقتصار عليها والا فهي في نفسها سنة اية
كما يفيد التعبير بافضل اذ يقتضي انها فاضلة وموكل ذلك
والخاص ان الاقتصار على مرة مكروه والاثنيان بها واجب

رفع ص

وعلى مرتين مكرره والاثنيان بالثانية سنة والاقتصار على الثلاث
سنة والاثنيان بها كذلك فليتنامل قوله ثم شقه الايمن
مقدمه وموخره ثم اليسرى كذلك بخلاف غسل الميت حيث
يفعل مقدم شقه الايمن ثم مقدم شقه اليسرى ثم موخر
شقه الايمن ثم موخر شقه اليسرى وعبارة شيخنا وفارق
غسل الميت حيث لا ينتقل للموخر الا بعد الفراغ من المقدم لسهولة
ذلك على هذا بخلافه ثم لما يلزم فيه من تكرير ثقل الميت
قبل الشروع في شيء من اليسر فتقول الاسوي باستواء يهما
مردودا انتهت وعلى الفرق لو فعل هنا ما ياتي ثم كان اثنيان
باصل السنة فيما يظهر بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون
موخره لتاخره عن تقديم اليسر وهو مكرره ثم رجلى على منه
قوله والتحليل الى هذا اذا كان غير محرم اما اذا كان محرما فلا
يسن له التحليل وهذا هو المعتمد زخضر وعبارة المناوي
والمحرم كغيره حيث غلب على ظنه عدم الانتفاء كما مر قوله
قبل فاضته كون التحليل قبل الافاضة لا يعارضه تعبير
المناهج بقوله ثم يفيض على راسه ويحلل لانه لا تقتضي ترتيبا
ولا تقييدا لاستحباب بالراس فساير شعور بدنه كذلك ثم ر
قوله والبداء باعلى بدنه وقد يندب للمغتسل البداء
بظهر الاسافل وذلك فيما اذا كان برجليه جراحة فانه يندب
له ان يقدم التيمم على غسل الصحيح وح فقد طهر اسافله بعد
اعاليه ووقع في الروضة انه يقدم غسل اعضا الوضوء قبل
الافاضة ونازع فيها الزركشي ولا بعد فيه لان اعضا الوضوء
لشرفها يطلب تكرير غسلها في الوضوء ولا ثم قبل الافاضة

ثانيا

ثانيا حللي قوله باعلى بدنه تنبيهه الاجسام والاحساد
سواء الجسم والجسد جميع الشخص والاجسام اعم من البدن لان
البدن من الجسم ما سوى الرأس والاطراف وقيل البدن اعلا
الجسد دون اسافله شوبري قوله لما نضل اليه يده بلجميع
بدنه اخذ من العلة قل وهو يدلك بيده اليمنى واليسرى
او يتخير بينهما والاقرب ان يقال انه يتخير فيما نضل اليه كليهما
ويقدم اليمنى فيما لا نضل اليه اليسرى ويقدم اليسرى فيما لا
نضل اليه اليمنى كما قاله بعضهم قوله للقبلة لانه اشرف
الجهات قوله وتكونه يحمل الى هكذا عبر الاصل ايضا وهو اولي او
احسن كما قاله العلامة من قوله الباب وان يجلس على موضع
مرتفع لا يهامه ندب كون المغتسل جالسا ولا كذلك انتهى ظاهر
فدب الاغتسال قايما وقد يوجد بانه ابعد من رشا شرا عليه
مناوي قوله والفستر في الخلوة اي في المحل الخالي عن الذين يجرم
عليهم نظيرة الغتسل ولم يقضوا ابصارهم بان لم يكن فيه
احدا وكان فيه من يجرم عليهم نظيرة عورة لكنهم غصوا ابصارهم
ففي هذه الصور يسن التستر للمغتسل اما بحضرة الناس الى قوله
فيجب التستر ويحذر في فوات الجمعة لان لها بدلا وفي فوات اول
الوقت فلا يتكشف ولو فانت الجمعة اوقات اول الوقت فان
ضاق الوقت وجب كشفها ووجب عليهم غص البصر قل نعم
لوعلم بعض مزدحمين على نحو مغطس او حمام خروج الوقت فهل
يصلح لمرمته بالتيمم مع الامادة او يغتسله ذلك من غير حرمة فيه
نظرا لمكان اثنيان بالفرض في ذلك المحل وان كان ساترا العورة
فقط رجائي قوله بخلاف ما مر في الوضوء لانه في الوضوء يلتقي الماء

بيده وهنا يلتفت به ببدنه قال وعلى هذا ينتقل المعين إلى الجواب
 ألا يريد أن أراد غسله فتأمل قل قوله مع ما معهما أشار به
 إلى أن في كلامه اكتفا أو أطلق الجزع على الكل قوله آخره الأولى عقبه
 مستقبلا كالوضوء فقول مع زيادة إلى تقدم بعضها ومنها
 كون ما الغسل صاعا أن كفاه وتقدم الصماخين وغصون الجلد
 واتباع غير محرمه نحو مسك أو طيب لا تروم المحيض وغيره وإذا
 اجتمع اغسال واجبة ونواها أو نوي واحد منها حصلت كلها
 أي حصل المقصود منها أو اغسال مندوبة فكذلك أو واجبة
 ومندوبة فإن نواها حصلها أو أحدهما حصل وحده ولا يدخل
 المندوب في الواجب ولا عكسه وصحت النية فيهما لأن مبني
 الطهارات على التداخل عند اتحاد الجنس وكذا نية صلاة فرض
 وسنة مقصودة **ف**رع قال في الأحيايين لمن لزمه غسل
 أن لا يزال شيئا من بدنه ولو دما وشعرا وظفرا حتى يغتسل لأن
 كل جزء يعود له في الأخرى فيعود جنبها ويقال كل شعرة تطالب
 بجنابتها قل قوله ومكروهات المكروهات الوضوء أي مجموعها
 إذ من مكروهات الوضوء للزيادة على المد وهو لا يأتي هنا فيل
 وهذه العبارة معكوسة أي مقلوبة كقوله وشروطه شروط
 الوضوء لأن القاعدة عند تقديم المعلوم أولا ويجال عليه
 غير المعلوم وقد عكس ذلك هنا فكان ينبغي له أن يقول
 ومكروهات الوضوء مكروهاته وشروط الوضوء شروطه لأن
 مكروهات الوضوء وشروطه علمها مما حرم بخلاف مكروهات
 الغسل وشروطه فاننا إلى الآن لم تعلم من كلامه خضر قوله
 شروط الوضوء أي مما يأتي هنا لا نحو عدم مس الذكر لما رجم المراد

فيها

فيها ذكر عدم المنافي وان اختلفا في كل فليتا مل شود قوله أي مما
 يأتي هنا والمراد بمجموعها وقوله لا نحو عدم مس الذكر والبوت
 قال النووي في نظم شروط الوضوء
 ه وقد صحوا غسل مع البول أن جراه خلاد وضوخذه والعلم واسع
 وقوله ثم المراد إلى جواب آخر فتلخص ثلاثة اجوبة فتأمل قوله
 لكن يصح إلى قال شيخنا وحيث صح غسلها وقد تقدم أنه ليس
 الوضوء للغسل فيصح وضوؤها أيضا وقد يقال إذا صح وضوؤها
 لم يكن فرق بين الغسل والوضوء في هذه الصورة فلا يكون للاستند
 موقع فليتا مل ولذا قال ابن شرف لا يصح الوضوء لا تنقأ العلة
 قنا مله والعلة المذكورة باعتبار الأصل ولهذا تنقأ إذا فقدت
 الما في ذلك قل من عند قوله أيضا مع قوله لا تنقأ العلة إلى
 وقوله لا تنقأ العلة إلى جواب عما يقال العلة هي أن القصد
 من غسلها قطع الروايع الكريهة لا تطهر في الوضوء قوله نحو خايش
 كنتسا لنحو أحرار وينويان كل في الروضة إقامة السنة مناوي
 قوله كتابية ولو خربية مناوي قوله كتابية ومجمونة وإذا
 امتنعت واحدة غسلها حليلها فترا ونوي عنها قل قوله
 لمسلم ليس قيدا بل مطلق الحليل كذلك بل يكفي نية حل الوطو ولو
 زنا كما مر آنفا قل قوله وان انتفى الاسلام أي في الكتابية والتميز
 أي في المجنونة فهو لفظ ونشر مرتب وقوله للمضروعة علة ليصح
 ويؤخذ من التعليل وجوب إعادة الغسل بالاسلام وبزوات
 الامتناع وبالأفاقة وهو المعتمد كما يأتي قوله وقد تكلمت لم
 وحاصل ما أنه لا بد من نيتها أي الكتابية ونية غسل المجنونة
 ولا يحل وطيها ويحرم وطيها قبله ومثله لو افاقت المجنونة أو كانت

كتابتها واسلمت تبعا لزال الضرورة مناوي وبه بلغر فيقال
لنا شخص بطلت طهارته بكلام غيره لقوله ويحرم هل هذه المرة
من الكبايرام من الصغابر فيه نظر رجائي وفي ثم المناوي قال
في المجموع والمصلاة مع الحدث كبيرة قال طب واستحلالها كفر
قال في الامداد وظاهر ان مس المصحف معه ليس كذلك قوله
بالجنابة وان تجردت عن الحدث الاصغر حلي فان قيل هلا قال
بالمذكورات حتى يشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح قلت انما
لم يقل ذلك لان من المذكورات الموت ولا يتأتى فيه ذلك وهذا
قربينة عدم التميم ولان اطلاق جواز العبور لا يتأتى في الحيض
والنفاس لانه انما يجوز العبور معهما عند امن التلويث فاطلاق
الجواز انما يناسب الجنابة ولا ذكر محرمات الحيض به بانه فلو عم
هنا لزم التكرار سم على حج قوله صلاة اي على العاقد العالم ولا
تصح مطلقا اي ولو مع النسيان او الجمل ولو عبر بنفي الصحة لكان
اولي قوله ولو نقل الغالب في الغاية انها الحافيه خلاف فلو
ابدلها بقوله ولو صلاة جنازة ويشير به للرديف الشعبي وابن
جرير وجماعة ممن يقول بصحتها مع الحدث لان مقصود هذا
الدعا كان اولي رجائي قوله للاجماع قدمه لانه اقوي الادلة
ولكون الحديث نفي القبول دون الصحة وان كانت هي المراد
اي لا نزاع فيه بقبولها لاجل الحدث او لا يقبل صلاة احدكم المحدث
على ان الجملة صفة لاحد رجائي قوله لا يقبل الله المحدث القبول
يقال لمصوب الثواب ولو وقع الفعل صحيحا وهو المراد هنا
بقربينة الاجماع لانه اقرب الى نفي الحقيقة فكذا يقال بنظير قوله
الصحة في انما الاعمال بالنيات اي انما صحتها قالوا ورح لانه اقرب

الي

الى نفي الحقيقة فكذا يقال بنظيره هنا فالمعنى لا تقع صلاة احدكم
شوربي واطلاق القبول على الصحة مجاز من اطلاق اللزوم العرفي
وارادة ملزومه فان القبول لازم عرفي للصحة وانما قلنا لازم عرفي
لانه قد يتخلف عنها الحديث من اتي عرفا لم تقبل له صلاة نعم
الصحة لا تنفك عن القبول فمتى وجد وجدت فيصح ان تكون من
اطلاق الملزوم وارادة اللزوم فليتناول وفي ثم البخاري للقسطلا في
مانحه قال في المصايح قال في بعض الفضل يلزم من حديث ابي
هريرة ان الصلاة الواقعة في حال الحدث اذا وقع بعدها وضو
صحت فقلت له الاجماع يدفعه فقال يمكن ان يدفع من لفظ الشا
ومواولي من التمسك بدليل خارج وذلك بان يجعل الغاية
للمصلاة لا لعدم القبول والمعنى صلاة احدكم اذا حدث حتى
يتوضا لا تقبل انتم بالمرء اي فالمراد صلاة احدكم الواقعة من حين
حدثه الى ان يتوضا لا تقبل اي الصلاة الواقعة في حال الحدث
قبل الوضو لا تقبل اصلا فليس المراد انما لا تقبل الى الوضو وبعده
يقبل فتأمل قوله اذ مقتضاه حرمتها بالحدث الاصغر لانه
قال اذا حدث والمحدث ينصرف عند اطلاقه غالبا اليه كما مر ولقوله
ايضا حتى يتوضا والوضو يرفع الاصغر خضر قوله فبالاكبر اولي
اي فخرمتها بالاكبر اولي فتقوله بالاكبر متعلق بالمسند المحذوف
واولي خيره قوله الا لفا قد لا اي فان صلته صحيحة وان اتسع
الوقت ويبطلها المحدث والكلام الاجنبي وروية الماء والتراب
في اثناها او توهم احدهما ولو في محل يغلب فيه الفقد فان قلت
توهمه لم يوش في اثناها ولو وجب القضاء كما ياتي في نية التيمم قلت
لان تلك الصلاة متفق على صحتها وهذه تختلف فيها والجمهور على ان

فرضه المعادة والاقه كلاهما زيادي ورحماني واللام الثابتة
في قوله لفا قد كان في اكثر النسخ بمعنى على اي ويجرم بالجنابة صلاة
على كل احد الايا فاقدا لقوله فيصلي الفرض اي وجوبا ويقتصر
فيه على الواجب مما يجرم فلا يقرأ السورة بعد الفاتحة بل يجرم
عليه ان كان حدثه اكبر وعبرة المناوي الا فاقد الطهورين
لكونه بصحرا فيه اجزاء من فلفظ او يجبر فيه تراب ندي لا يمكنه
تخفيفه فيصلي الفرض المكتوب الا اذا لوجعة لكن لا يحسب من
الاربعةين لتقصه وذلك لحرمة الوقت وهي صلاة صحيحة بحيث
يها من خلف لا يصلي ويحرم قطعها ويبطلها نحو الحدث وخرج بالقرض
غيره فلا يصح تنقله ولا قضا فائتة مطلقا وخمس مصحف
وقراءة غير الفاتحة حتى في الصلاة ومكث بمسجد وتمكين زوج
بعد انقطاع نحو حيفض لفقد الضرورة انتهت فيصلي الفرض
المذكور خارج المسجد قال الحلبي على المنهج وح يقال لنا شئخص
تجب عليه الصلاة ويجب عليه ان يوقعها خارج المسجد تنبيه
يجرم على فاقد الطهورين سجود السهو لا يتبعها لامامه لان
غير واجب ولا يقال هو لمصلحة الصلاة فيتبعها في الجواز لانا
نقول عليه السورة فان اورد ان السورة هيبة بخلاف سجود
السهو قلنا نعم لكن انما جازت له الصلاة اذا وجبت عليه
للضرورة فتستقدر بقدرها وحرمة السجود للسهو عليه صرح
به الرحاني ويشير اليها قوله ويقتصر فيه على الواجب
مما يجرم فتأمل ثم رأيت الشيخ خضري باب احكام الصلاة نقل
عن شرم ان فاقد الطهورين لا يجوز له سجود التلاوة ولا
سجود السهو باسقاط في الروضة عن الرحاني كل من صح احرامه

بفرض

بفرض مع بتقل الا فاقد الطهورين وفاقد السترة مناوي وعبرة
م روي بخذ مما ذكر ان من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها للتلاوة ولا
سهو ومؤكد ذلك ما افتى به الموالد رحمه الله اما فاقد السترة فله
التقل لعدم لزوم الاعادة له كدايم الحدث ونحوه مما يسقط فطر
بالصلاة مع وجود المنا في وان وقع في كلام المص ما يخالفه و مراده
بالاعادة عنها القضا كما في المحرراتي وظاهره انه لا يسجد للسهو
ولو تبعه لاما به فينبوي المغارقة عند هوي الامام له فراجع
قوله على احدهما الى اي لطهورين قوله واما يقتضي الى اذا خرج
الوقت اما قبل خروجه فيعيد مطلقا وتلزم الاعادة ثالثا ان صلى
بمحل يغلب فيه وجود الماء بالتييم ومقتضى هذا ان له ان يصلي
اول الوقت وهو كذلك ان ايسر من وجود احد الطهورين فيه
قل قوله وسجود الوالم يذكر سجود السهو لكونه في ضمن الصلاة
ع شرم يجرم مطلقا حتى على فاقد الطهورين ثم ر قوله وقراءة
قرآن الواصلة ان القراءة تحرم على الجنب بشروط سبعة احدها
ان يتلفظ بها ان كان ناطقا ويسير اليها بتحريك لسانه اذا كان
اخرس لا ينهها ان يسمع نفسه قائلها ان تكون قرائته تغلا رايها
ان يكون ما اتى به قرانا خامسها ان يكون بقصد القراءة ولو
مع غيرها سادسها ان يكون مسلما سابعا ان يكون مكلفا
فخرج بها اول ما اذا اجراها على قلبه فلا يجرم ولا يكره وبالشافي
ما اذا لم يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا عارض وبالثالث
قراءة فاقد الطهورين الفاتحة في الصلاة فانها تجب عليه قال
الزيادي ومثله ما اذا نذر القراءة في وقت معين فاحجب
فيه وفقد الطهورين فتجب القراءة عليه وتابعوه عليه انتهى

ومثله قراءة اية الجمعة منه وبالرابع التوراة والاجيل ومنه
التلاوة كاية الهم وغيره لك وبالحامس ما اذا قصد الذكر فقط
او اطلق كان جري على لسانه من غير قصد فلا يحرم وبالسابع
الكافر فلا يمنع من القراءة وان عوقب عليها لعدم اعتقاده
الحرمة ولا يجوز تغليمه للكافر المعاند ويمنع تعليمه في الاصح
وغير المعاند ان لم يرج اسلامه لم يجوز تعليمه والاجاز وانما
منع من مس المصحف لان حرمة الكد بدليل حرمة حمله مع الحديث
وبنحو خمس كما في شرم وبالسابع الصبي والمجنون قاعلة
اشار الناطق لا غية الا في ثلاث في الافتاء والامان والاجارة
واشارة الاخر من معتد بها الا في ثلاث اذا اشار في صلته فلا
تبطل واذا حلف لا يكلم فلا تغرر من شرم اشار اليه فلا يجت
واذا اشار بالشهادة فلا تقبل امره ولو بعضرية ولو
حرفا بنية كونه من القرآن كما يشاب عليه اذا قرأه غير الجنب
كذلك لكن اذا عاقه عايق عن ان يضم اليه منه ما يصيره
جملة مغيبه بخلاف من لم يضم ذلك فان الظاهر انه لا يشاب
على ذلك وان نوي بذلك الحرف انه من القرآن ويحتمل انه مع
النية ثياب كما انه ياتم هنا وعلى الاول يفرق بانه يحتمل
لنظم القرآن مع الجنابة المنافية له ما لا يحتمل له من
حيث الثواب ام حج شوبري وعبارة ح رملي صورة المنطق
بحرف واحد ان يقصد به القرآن فيا شرم وان اقتصر لانه نوي
مفضية وشرع فيها فالقترن من حيث هذه الجملة لا من حيث
انه يسمى قاريا انتهى قال في شرم الاصل وشمل ذلك ما لو قرأ
اية للاحتجاج فخرم قراتها لانه يقصد القرآن للاحتجاج

ذكره

ذكره في المجموع قوله يقضي حاجته فيقرأ اي عقب قضا الحاجة
لا فيها كما يوهمه العموم والاستثناء اذا المراد كان لا يمنع للحدث
الا صغر الحاصل بقضا الحاجة وانما يمنع الجنابة اهل
شرف وفيه ان التعبير بالغافي قوله فيقرأ يقتضي التوقيف
فالمرم انما هو من قوله لم يكن يحجب شي ليس الجنابة فليتنا مل
قوله يحجب بالموحدة بعد الجيم وربما قال يحجزه بالزاي
المجدة بذل الموحدة شك من الراوي ومعناها المنع قل قوله
ليس الجنابة بنصب الجنابة لان ليس في مثل هذا حرف ناصب للمستثنى
بمنزلة الا قال في المغني والصحيح انها ناسخة اي فهي فعل لا حرف
وان اسمها ضمير راجع للبعض المقوم مما تقدم واستثنائه واجب
فلا يليها في اللفظ الا المنصوب كاللا يليها الا المنصوب اذا كان
الاستثناء من كلام تام موجب وهذه المسألة كانت سبب قراءة
سببويه الخوازمي في عبارة السيوطي فيما كتبه على ستر النسا
ي قال الزركشي في التخرج ليس هنا بمعنى غير وقال البزار انها
بمعنى الا ويؤيده رواية ابن حبان الا الجنابة وفي رواية له ما عدا
الجنابة انتهى شوبري وقوله بمعنى غير اي الاستثنائية وعلى كونها
بمعنى الا فالجملة بعدها استثنائية وعلى كونها بمعنى غير فالجملة
في موضع رفع صفة قوله بقصد ها اي التوراة ولو مع الذكر اي فانه
يحرم خضروان قصد واحد لا بعينه حرم كما قرره شيخنا الزياتي
ام عبدا البر قوله فان لم يقصد ها اي بان قصد الذكر فقط او
اطلق كان جري على لسانه من غير قصد فانه لا يحرم خضر قوله لانه
لا يسمى قرانا الا بالقصد اي عند وجود الصارف وعبارة قل
قوله انما يسمى قرانا لا هذا في الجنب فمن غيره قران لم يقصد غيره

امر قوله ومجمله اي ما ذكر من التفصيل بين العقد وعدمه قوله
 ان كان مما يوجد نظمه الى قوله فيجزم مطلقا ضعيف وعبارة ثم ر
 وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه الا فيه كاية الكرسي
 وسورة الاخلاص وبين ما يوجد نظمه فيه وفي غيره كما اعتمد
 الوالد رحمه الله تعالى وهو الاقرب للمنقول خضر قوله نعم يجوز
 لفائدة الطهورين الى هل يجب قصد قرأتها لوجود الصارف اولا
 حرره شوبري وكتب ايضا ولونذر قراءة سورة في وقت معين
 ففقد فيه الطهورين فهل هو كالفاتحة للصلاة فيه نظر وقوله
 لوجود الصارف اي وهو الجنابة والمعتد كما قرره شيخنا وصرح به
 ابن شرف في حاشيته على الكتاب انه لا يشترط قصد القرآن بل تكون
 قرأنا عند الاطلاق لوجوب الصلاة عليه فلا صارف فاحفظه
 واخذ خلافا وقوله ولونذر الى فيه نظر المعتد انه يقرأها بقصد
 القراءة والاحرمة عليه كما مر عن ن ر ولقولهم ر في ش العباب وهل
 يلحق بالفاتحة اية خطبة الجمعة والسورة المعينة كل يوم اي المنذرة
 لقائد الطهورين يوما بكماله لم ارفيه نقلا وقضية كلام الارشاد
 نعم قوله قراءة الفاتحة ومثلها بدلها عند العجز لقوله كما
 صححه النووي معتمد قوله ومسه ولومع حایل بحيث يعده
 ما سأل خضر ولا يضبط للمس الا العرف قوله ومسه وحله اي بغير
 حاجة تقله منه اما لما ذكر قله في تمكين المميز المسلم من ذلك ولولزم
 عليه مكث في المسجد جنبا وعلى هذا يحمل قول النووي ويجوز للولي
 تمكين الصبي من المكث والقراءة ولومع الجنابة على المعتد ثم طب
 وكذا غير المميز اذا تاتي تقله على الاقرب اذا راقبه الولي ونايبه
 بحيث يمنع من انتهاكه شو قوله اي القرآن بمس وحله ما هو

فيه

فيه اشار بذلك الى ان القرآن صفة الله تعالى وفي المعنى القايم
 بذاته تعالى والالفاظ اعراض في ان المراد مس وحله ما فيه دواله
 كالنقوش ولوللبياض المتخلل والحواشي وبغير اعضا الوضو خضر قوله
 اعراض وفي لا يمكن مسها ولا حملها وقوله اي دوال اللفظ وفي
 النقوش فالكافي في النقوش استقصائية قال الرحمان في تبيين
 القرآن كلام الله صفة قايمة بذاته ويطلق على المقروء والمكتوب
 لدلالة على الصفة القديمة وفي المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم
 ثلاثة اقوال احدها انه للفظ والمعنى والثاني انه المعنى فقط
 وفيه قولان ان جبريل عبر بلطفه من عنده والحق اليه المعنى وعبر
 النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ عنها قوله وحله ما هو فيه
 وكث بعضهم حل حامل المصحف وظاهره انه لا يجري فيه تفصيل
 المتاع ويوجب به بانه لا يعد حاملا للمصحف فلا اعتبار بقصده
 شو بري قوله من مصحف يوثق لثب الميم ما يسمى مصحفا عرفا
 ولا عبرة بقصد غير الدراسة فيه ولو صغيرا لقوله للدراسة
 خرج به قصد غير الدراسة كالتمجئة والعبرة بقصد الكاتب
 لنفسه او لغيره بلا اجرة ولا امر ولا افتقصد المكتوب له وشله
 الرحمان وفي حاشية عبد البر خلافاه ويتغير الحكم بتغير القصد فلو
 قصده للتمجئة بعد قصد الدراسة لم يجرم وعكسه يجرم قل
 ومثل ما كتب فيه قرآن لدرسه في ش المنهج باللوح ويؤخذ منه
 انه لا بد ان يكون مما يكتب فيه عادة حتى لو كتب على عمود او باب
 قرأنا للدراسة لم يجرم من غير الكتابة من زخطة وعبارة ثم منج
 لطب قال الشيخ وينبغي ان يكون بحيث يعد لوحا عرفا فلو كبر
 جدا كباب عظيم وخوسارية وجدار فا لوجه عدم حرمة المس

الحالي منه عن القرآن ويحتمل ان حمله كحل المصحف في امنة وقيد
 شيخنا العلقمي الحالي بما لم يكن حريما للقرآن قال الشيخ ولوانحنا من
 اللوح او الورق بحيث لم يبق له اثر لم يبعد جواز المس والجلد وفارق
 الجلد المتصل بانه تابع لموجود وعلى هذا الوعد مت اوراق المصحف
 بعد انفصال الجلد لم يحرم من الجلد وحمله واقره شيخنا وظاهره
 وان لم تنقطع نسبتته وظاهر الاطلاق ثم يخالفه فتايله وقول
 قل كالتسمية ظاهره ولولا كافر وعبارة الرحمان في خرجت التسمية
 ولولا كافر نعم في ابن قاسم ما يقتضي منعها له وعبارته ويحرم تحليكه
 ما فيه قران ويبين في المنع من التسمية لانها لم تنقص من اثار السلف
 بل تزيد ولا يرد ارساله عليه السلام الكتب لم مع اشتغالها على
 القرآن لان ذلك كان منه لقصد التالف وقد اعز الله الاسلام
 فيمنع وان قصدناه انتهت بالحرف قوله وهو خبر بمعنى النهي
 انما كان كذلك ولم يكن خبرا با قيا على اصله لانه يلزم عليه الخلف
 في كلام الله تعالى لان غير المطهر بمسه والخلف في كلام الله تعالى
 محال وحمله على الملايكة فقط خلاف الظاهر واما جعله نيبا
 لا خبرا بمعناه فيلزم عليه وقوع الطلب صفة وهو مستبعد
 الا بتاويل والاصل عدمه قال في ثم الروض وقد يمنع اللزوم
 لجواز الاستيناف بالنهي او الاعتراض شئوك كتب ايضا قوله
 بمعنى النهي وهو بلغ في النهي ان خبرا تارعا لا يتصور خلافة
 وامره قد يخالف وكانه قيل عاملا النهي معاملة الخبر الذي
 لا يتبع خلافة قاله الامام النووي رحمه الله ومن خطه نقلت
 والخاص ان ليس خبرا صريحا ولا نبيا صريحا بل هو خبر بمعنى
 النهي لانه لو كان خبرا صريحا لزم الخلف في خبره تعالى لاننا نرى الخلف

بمسه

بمسه ولو كان صريحا وقوع الجملة الطلبية نقا وهو ممنوع الابتداء وبيل
 قال في الخلاصة في باب النعت وامنع هنا اي قاع ذات الطلب الى
 وقول بعضهم هو خبر صريحا والمراد بالقران اللوح المحفوظ وبالمطهر
 الملايكة فلا خلف فيه رد بان الوصف بالتميز عقاب الانية وهو
 قوله تعالى تزييل من رب العالمين ظاهرا في المصحف الذي عندنا
 والنهي لا يمكن توجيهه الى الملايكة لانهم كلهم مطهرون فلا يصدق
 فيهم النفي بل لا يمس ولا اثبات اعني الا المطهرون اذ يلزم
 استثنائ الشئ من نفسه اي لا يمس احد من الملايكة الا الملايكة
 وقول المحقق انه نهي صريحا والجملة استينافية او اعتراضية صحيحة
 لكنه خلاف الظاهر فليتأمل وفي حاشية ش على ما نصه قبل
 يجوز ان يكون خبرا با قيا على اصله ولا يلزم الخلف لان المراد في المس
 المشرع وذكر ان هذا خبري في نظائره نحو لا رفث ولا فسوق والمطلقا
 يترجمون فليراجع قوله والجملة المبلغ من المس فهو مقيد عليه
 قياس الاول قوله والمطهر بمعنى المطهر جواب سوال تقديره
 ان المطهر من ثبت له الطهارة وهم الملايكة على الاقرب واذا
 كان كذلك لزم ان السما فيها غير مطهر من حيث انه نهي واثبت
 فكانه قال بمسه المطهرون ولا يمس غيرهم والسما ليس فيها
 غير مطهر بالاجماع فاجاب عنه بان المطهر بمعنى المتطهر وهو الذي
 شئوك قوله بمعنى المتطهر اي من يتصور منه حدث وطهر فخرجت
 الملايكة اذ لا يتناقض منهم الحدث رحمان وعبارة الجلالين المطهرون
 اي الذين طهروا انفسهم من الاحداث قوله الا في متاع في معنى
 مع كما عبر به غيره فلا يشترط كون المتاع ظاهرا له ثم رواه الكلام
 حيث لم يعد ما سأل كما هو ظاهر اذ مسه حرام ولو جازيل ولو

بلا قصد كما اقتضاه كلام الراعي وجري عليه المحم وهذا الاستثنا
 يقع فيه الاتصال والانتقطاع وهو خاص بالجلد فقط دون المس
 رحاني قوله فلو قصد له ولومع المتاع حرم اشارة الغاية الى خلاف
 فيما لو قصد لها ورخ كغيره التحريم لكن اعتمادا على القول بوقوع
 كلام العزيز فهو المعتمد شولان المتاع حرم يصلح للاستنباع
 بخلاف ما لو قصد الجنب القران وغيره فيحرم لان هذا معنى يصلح
 للاستنباع وعبارة ثم رواه الاصح حل حمله في امتعة ان لم يكن مقصودا
 بالجلد وحده بان قصد الامتعة فقط او لم يقصد شيئا او قصد ما
 كما اقتضاه كلام الراعي في الثالثة وهو المعتمد بخلاف ما اذا قصد
 فقط قوله وصنعه وقبضه اوله وفمه ومثله كرسى وضع عليه
 كما هو ظاهر يخرج ومن ذلك ما لو وضعه في زكبية اعد هاله فيحرم
 وان كبرت عن ثمن على ما وانظره مع ما ياتي عن قل وغيره من انه يشترط
 ان يكون معدا له عادة وحرره ثم ظهر ان التقيد بالعادة مخالف
 لصريح كلام ثم رفته فيهما او انتفى اعدادها له حل جملها ومساهما
 وظاهر كلامه انه لا فرق فيما اعد له بين كونه على حجة ام لا وان لم
 يعد مثله له عادة وهو قريب ثم رخص فلا يحرم مسطر في المصحف
 الا بشرطين ان يكون فيه وان يكون معدا له وحده اي عادة فلا
 يحرم مسطر الخزانة التي فيها المصحف وان اعدت له هكذا عبارات قل
 وعبارة طب خزائن الازهر اي لان هذا الاعداد ليس عاديا كما في
 حواشي قل وابن شريف والرحماني قال طب وقول حج وظاهر
 كلامهم انه لا فرق بين كونه على حجة الى في اطلاقه كما قال الشيخ نظر
 اما اذا خلى الطرف عنه فانه يجوز مسه وحمله او لم يعد له كالمتاع
 ومن الصدوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروفة فيحرم مسه

اذا كانت اجزا الربعة او بعضها فيه واما الحشب الخايل بينهما
 فلا يحرم مسه كما افتى به شيخنا واقره الشيخ انتهى وفي التقيد
 بقولهم عادة مخالفة لصريح كلام روج والمحول عليه كلامهما
 لكنه مشكل رحاني ولو حل مصحفا في كتاب مع جلد واحد فتحكمه
 حكم المصحف مع المتاع في التفصيل الماروا ما من الجلد فيحرم مسه
 السائر للمصحف دون ما عداه كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى
 ثم رفته جلد ابي المتصل به وكذا المنفصل عنه ان دانت
 نسبتة اليه بان لم يجعل جلد الغيرة والا فلا يحرم قل وليس
 من انقطاعها ما لو جلد المصحف بجلد جديد وترك الاول
 فيحرم مسه اما لو ضاعت اوراق المصحف او حرقته فلا يحرم
 مسه الجلد كما نقله سم عن روهل يجوز بيع الجلد المنفصل لكافر
 لان قصد بيعه قطع نسبتة عنه فيه نظروا مال ر الى الجواز سم
 علي منه ع شر والظاهر ان الحيط الذي يربط به وعلاقته كالجلد
 قوله كتابته وكذا مسه وحمله في دنا نيرا وشيا ب او جدران
 والنوم في شيا به واما التفسير فان كان اكثر من القران يقينا
 حل حمله والا فلا لان الاصل في القران الحرمة وبهذا فارق ثوب
 المبروم من التفسير ما على الهوامش والمعتبر في الكثرة حروف
 الرسم لا اللفظ ولو وضع يده على قران وتفسير فهو كالحل قل
 قوله وقلب ورقه يعود خرج به ما لو قلبه باصبعه وعليه خثرة
 بخوكه فانه يحرم خضر قوله وقلب ورقه يعود لانه ليس بحل ولا
 في معناه ومن ثم لو انفصلت الورقة عن العود حرم اتفاقا كما هو
 ظاهر لا نه حل كما لو لف كنه في يده وقلب بها ورقة منه وان لم
 تنفصل حج قوله وخطبة جمعة المراد بخطبة الجمعة الا كان الحنة

لا المسحوب فيها حتى لو اتي بالاركان المذكورة وهو مطهر واحد
بعدها وتوضا عن قرب بحيث لا ينفوت الولا المشروط صح فيما يظهر
وقد علم انه لا يجرى بالحدث الاصغر المذكور والقران الا في مسألة واحدة
وهي خطبتنا الجمعة لا شترائط الطهارة فيها ما روي خضر قوله فلا ترم
بل خلاف السنة فهو مكروه وخلاف الاولي في قوله بمسح الصلاة
اي في كونه عبادة ويشترط لها الطهارة وليس المراد ان كل ما يبطلها
يبطله نحو الاكل ولو اتي افعالها وليس بمسحها ايضا في امتناعه
حال الخطبة بل يجوز قال ج ومثله سجدة التلاوة والشكر وخالفه
الروى فيها وفرق بينهما فعمل واحد يمتنع قطعه بخلاف الطواف
رحا في قوله المنطق اي النطق قوله ولبيته بضم اللام اسم مصدر
ويفتحها المصدر كذا ذكره العلامة النبراس ويحصل بزيادة عيا
الطائفة حلي والمعتد حصوله بقدر الطائفة بنية فلا يتوقف
على زيادة قوله مسلم اي بالغ اما الصبي فيجوز لوليه تمكينه
من المكث لقراءة كذا ذكره النووي في فتاويه خضر ولا بد من تقييده
ايضا بغير النبي صلى الله عليه وسلم قال المناوي ومن خصا يصير
المصطفى حل مكث به اي بالمسجد جنبيا وليس على مثله وخبره ضعيف
انتهى وانظر حكم بنية الانبياء وانما جاز للمصطفى صلى الله عليه وسلم
المكث بالمسجد بالجانب لان احتياجه للمسجد يتكرر ويشوق عليه
عدم المكث به والحالة هذه لنشر السنن وتكون ذاته اعظم من
ذاته المسجد ولما كان التران اعظم من ذاته صلى الله عليه وسلم
باعتبار انه دال على صفته تعالى والشيء يشرف بشرف مدلوله
سواء في حرمة التران عليه حال الجنابة كذا بخط بعض الافاضل
لكن قيد القليوبي حرمة القران بغير النبي صلى الله عليه وسلم

فلعله

قد وانظر حكم الخطاه
كلامه في المصروفه انهم
كذلك وعبارته انهم
المكث على الانبياء عليهم
الصلاة واللام هو الكاتب

قد يقال ان اقتناء التمشيط
هو تيمم

فلعله طريقة ضعيفة اذ هو مخالف لصريح حديث ليس الجنابة
قوله بمسجد وهو ما وقف للصلاة وتحقق ذلك او ظن باستغنا
ولو شاعا فيحرم على جنب المكث في اي محل من المشاع ويجب قسمته
فورا ويصح التحية فيه لا الاعتكاف على المعتمد نعم نقل ج عن
السبكي اننا اذا راينا صورة مسجد يصح فيه من غير منازع حكمنا
بوقفيته ومسجديته وهو ضعيف في شمرر وهل شرط الحرمة
تحقق المسجدية او يكفي بالقربية فيه احتمالا والاقرب ايا
كلامهم الاول وعليه فالاستغاضة كافية ما لم يعلم اصله كالمساجد
المحدثه بمعنى بالحرف قوله بمسجد ولو في هوايه سم اي اوجدار
ولو في سرداب تحت لرضه رحا في قوله لا عبوره اي فلا يجرى
نعم ان كان له عرض صحيح كقرب طريق فلا كراهة ايضا ولا خلاف
الاولي وان لم يكن له عرض بخلاف الاولي وانما لم يجرى لقوله تعالى
الاعابري سبيل والعبور المرور والجواز بان يدخل من باب
ويخرج من اخر ان كان له بابان بخلاف ما اذا لم يكن له الا باب
واحد فيمتنع كما نقله زعناب بن العباد اما التردد فانه حرام
كالمكث ولوركب دابته ومرفقيه لم يكن مكثا لان سيره
منسوب اليه بخلاف نحو سريه على انسان ولودخل على عزم
انه متى وصل الباب الاخر رجع قبل مجاوزته لم يجز لانه يشبه
التردد فان عن له الرجوع بعد الدخول على عزم الخروج من الباب
الاخر ثم رجع قبل الخروج من الباب الاخر لم يجرى والساجح في نهر
فيه كالمار ومن دخله فنزل بيده ولم يمكث حتى اغتسل لم يجرى
فيما يظهر ويحتل منعه لانه حصول المرور ولو عبور بنية الإقامة
لم يجرى المرور فيما يظهر خلافا لابن العباد اذ الحرمة انما هي لغرض

منه

جد

المعصية لا المرور والفرق بينه وبين ما اذا دخل على عزم انه متى
وصل الباب الاخر رجعت حيث يحرم كما مر وظاهره ولو خرج من الباب
الاخر انه نوي المعصية وتلبس بها بخلاف هذه الصورة فانه
نواها ولم يتلبس بها ولو لم يجد ما الا فيه جازله المكث بقدر الحاجة
ويستقيم لذلك ولو جامع زوجته وهما صاران لم يحز كما يؤخذ من كلام
ابن عبد السلام انه لو مكث جنب فيه هو وزوجته لعذر لم يحزله
بجماعة فيه قوله اي مواضعها والدليل على حذف المضاف قوله
الا عابري سبيل اذ العبور لا يتأتى به نفس الصلاة قوله من
عسيس ونحوه كعدو وعارة غيره الخوف على نفسه او ماله لكن يلزم
التيمم اي ان وجد غير تراب المسجد اما ترابه الداخل في وقفه
كان كان المسجد ترابيا فيتم التيمم به ويصح اما اذا كان المسجد
مبطلا او رخما وجلبت الريح فيه ترابا فلا يحرم التيمم به وينبغي
وجوب غسل ما يمكنه غسل من بدنه لان الميسور لا يسقط
بالمعسور وهذا هو المعتد بلقيتي خضر ومثل تراب المسجد ملك
غيره ولو شك فيما وجده ج فالاشبه بكلامهم الخوان قال الشيخ
ينبغي التحريم لان الظاهر انه ترابه شطرب فانه مذهب
الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه جواز المكث في المسجد بالوضوء
ولو بقي ضرورة اه قل قوله ونحوه كالمدراس ومصلى العيد قوله
الكافر فلا يمنع من ذلك لكن ليس له ولو غير جنب دخول المسجد الا
لحاجة مع اذن مسلم بالغ ومن الحاجة جلوس لقاضي والمفتي فيه
او عمارته فلا يمكنه من الدخول الحاجة اما هو فيحرم عليه لكونه
مخاطبا بالفروع خطاب عقاب قوله لعدم اعتقاده حرمة وانما
حرم تنليك الطعام لاستعماله في رمضان لانه يعتقد وجوب

الصوم

الصوم واخطا في تعيين وقته ويكره تنزيها السؤال في المسجد
دون اعطاء السائل فيه فيندب هذا هو المنقول والذي دللت
عليه الاحاديث سمع عن السيوطي رحمه الله قوله وذكره الخ قال
فيه يحرم على المحدث جميع ما حرم على الجنب الا شيئين قراءة القرآن
والمكث في المسجد ولا يمنع الصغير المحدث والجنب من القراءة ومن
المصنف واللوح وحملها الحاجة تعلمه ومثله المكث في المسجد اذا كان
جنبها قل نعم ينزه المسجد عن غير المميز وافق القفال بكراهية
تعليم الاطفال فيه لعدم تحريمهم عن النجاسة رحمة في تنبيه
يجري في كتب العلم الشرعي والله مافي المصنف غير تحريم المسر والمحل
لانه يشترط بهاته قل على الجلال اي فيحرم وضع نحو العمامة او دواة
الكتابة او حجر على محفظة العلم وهذا في صورة الاطلاق بلا حاجة اما
لحاجة حفظه من نظير الريح مثلا فلا بأس واما عند قصد الهانة
فيحرم وهل يكفر بذلك او لا راجعه قوله والغسل المستنونة اي
بعضها لانه لم يستوعبها قال فيها للجنس قل وقد يقال لا حاجة
اليه مع قوله الا في غيرها فليتنامل والمصرح به في المتن والشرح
خمس وعشرون غسلا ووصف الغسل وهو جمع قلة بالمستنونة
وهو مفرد لتناوله بجماعة وان كان لا افصح المستنونات كما نبه على
الشيخ عبيد الله الاجموري بقوله

• وجع كثرة لما لا يعقل • الا فصح الافراد فيه يا قل •
• وغيره فافصح المطابقة • نحو هبات وفرات لا يشقة •
• تنبيه • قال الزركشي قال بعضهم اذا اراد الغسل للمستنونة
نوي اسبابها الا الغسل من الجنون فانه ينوي رفع النجاسة وكذا
المفتي عليه ذكره صاحب الفروع قل • ويفتقر عدم الجزم بالنية

هنا للضرورة كالوشك في الخارج هل هو مبي او ودي واغتسل انتهى
فلو انجلي الحال هل يجزي الفصل او لا فيه نظره قياس وضو الاحتياط عدم
الاجزاء وكنية رفع الجنابة فيما يظهر كل نية نطق برفع الحدث الاكبر
ومنه نية رفع الحدث من غير تقييد على ان نية رفع الجنابة وما الحق
بها لا تتصور غير البالغ اذا افاق مع سن الفصل في حقه على ما شمله
عبارة ثم وعليه فينبوي الفصل من الافاقة وقضية ذلك الاكتفا
بصدقه النية في حق البالغ ايضا لا يلحق ولا تبطل الاعمال المسنونة
بطل جنابة او حدث ولا يسن قضاؤها كما افق به السبكي لانها افككت
للوقت فقد فات او السبب فقد زال ابن قاسم على الغاية وقوله
نوي اسبابها اي فيقول نويت سنة غسل الجمعة او غسل عييد
الخطرات وقوله فلوا انجلي الحال اي تبين انه جنب وقوله
وقياس وضو الاحتياط عدم الاجزاء كتب عليه شئ ما نصه هلا
نظره بما نظره قريبا فلا اعادة عليه فليتامل انتهى والمعتد الاعادة
وقوله وعليه فينبوي الفصل من الافاقة ضعيف والمعتد انه اعني
المصبي يعني رفع الجنابة كالبالغ نظره حكمته الاصلية كما قاله
الزيادي طرد الباب على وتيرة واحدة ولان الجنابة لا تتخصر في
الانزال والتعقيب به لانه اقتصر به الامام الشافعي رضي الله عنه
في قوله قل من خن الا وانزل وهذا هو حكمته الاصلية كما قاله الرحمان
والظاهر ان المراد بها احتمال عروض ما يوجب الفصل لا خصوص الانزال
فيستصوب من المصبي احتمال الابلاج منه وفيه فتأمل وقوله
وقضية ذلك الاكتفا المضعيف قوله غسل الجمعة ويدخل وقت
بالعجزي بطلوع الفجر الصادق ويخرج وقته بالياس من فعلها يحتمل
برفع الامام راسه من ركوع الثانية وقال قل بالفراغ من الصلاة

انتهى

انتهى ويكره تركه ولو عجز عنه لم يضر او فقد ما تيمم عنه بنية التيمم
بدلا عن غسل الجمعة وحاز فضيلة الفصل وكذا في جميع الاعمال الاتية
ولو عجز عن الوضوء ايضا تيمم تيمما عن الحدث واخر عن الفصل وهل يكفي
واحد منهما بينهما كما للفصل فيه نظر شوربي وقوله تيمم عند اي مع الوضوء
كلا او بفضله في كل وضوء باب الاحرام ما حاصله انه اذا وجد ما يمكنه
للفصل نوضا ثم تيمم عن الفصل وانما سن وضوءه لان اعضائه اولي بالفضل
لما فيه من تحصيل الوضوء الذي هو عبادة كاملة وسنة قبل الفصل
القيام مقامه التيمم فلو كان المالا يكفي وضوءه ولم يبن بما استعمله
الفصل تيمم عن بقية الوضوء ثم تيمم ثانيا عن الفصل ولا تيمم تيمما واحدا
عن الفصل انتهى وقوله وكذا في جميع الاعمال الاتية لان الفصل يراد
للقربة والنظافة فاذا تعذر احد هاتين الاخرى روض وقوله
وهل يكفي واحد منهما اي عن الفصل المندوب والوضوء الواجب
بينهما كما للفصل اي كما لو اجتمع عليه غسل واجب وغسل مندوب
فانه يكفي تيمم واحد منهما بنية تيمم فيه نظره الظاهر انه يكفي ونقل
عن روي قدم الفصل على التكبير عند التقارص لان الفصل مختلف في
وجوبه ولتعدي اثره للغير ولزيد الاهتمام به في هذا اليوم الغاضل
على بقية ايام اسبوعه ومن ثم انفردت به اعني بالفصل الجمعة عن
ساير المكتوبات الخمس اذ لا يبين الفصل لها كما ياتي بخلاف التكبير
فانه سنة في ساير الصلوات قوله واستسقا اي وغسل استسقا
ويدخل وقته للمنفرد با رادة فعله ولغيره با اجتماع من يغلب
فعلهم لها قوله وكسوف اي والفصل لكسوف الشمس وكسوف
القمر ويدخل وقته باوله وهو التغيير ويخرج بالانحلال قوله اي لمريد
حضورها وان حرم عليه الحضور كما مرة بغير اذن حليلها سم والامر

فأهرا بالنسبة للكلف ومنوط يولي غيره ع شر قوله لا اجتماع الناس
لما يؤخذ منه أنه لو صلى وحده ليس له الفصل لكن قال ق سيجب
للمنفرد أيضا وإن خالف ظاهر العبارة خضر فقصر الأصل التقييد
بالحضور في الجمعة أو في قوله إذا اجتمع الجماعة لم يقل واحد من
قال خضر فيه تغليب الذكور على الإناث بدليل خبر ابن جابر من أن
الجمعة من الرجال والنساء فليقتل قوله وصرفه عن الوجوب
لإضابط الفرق بين الفصل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي في
شعب الإيمان والقاضي الحسين في كتاب الحمان ما شرع بسبب
ما مضى كان واجبا كالفصل من الجنابة والحيف والنفس والموت
وما شرع لمعني في المستقبل كان مستحبا كالأغسال والوضوء واستنشق الخ
من الأول الفصل من غسل الميت قال الزركشي وكذا الجنون والأغما
والاستلام ح روى خضر قوله فالفضل أفضل قايم مقام الجواب
أي فقد أتى بالفضل لأن الفصل أفضل فما في الحديث علمة الجواب
لأنه الجواب خفيفة لأن كون الفصل أفضل لا يتسبب عن اعتقاده
أي شخص استفاد من قوله ومن اعتدل ولا بد في جملة الجواب
من ضمير يعود على الشرط فنامل السنة اخذ أي بما جوزه الطريقة
الشرعية من الاقتصار على الوضوء وتقدير من قدر كابر هشام في ثم
القطر فبالرخصة باعتبار أن الوضوء سهل من الفصل لأن الوضوء
رخصة حقيقية بعناها الاصطلاح الذي هو الأمر المستقل إليه
السهل مع قيام السبب للحكم الأصيل لأن الفصل لم ينتقل منه للوضوء
فالمراد بالأمر الخفيف اخذ مع طلب الأمر الرشيد قوله ونعمت
الحصلة بفتح الحاء مرة هليج وفي الوضوء وهذا تفسير لفاعل نعمت
الذي هو ضمير مستتر فيكون الفرض منه بيان معنى الفاعل

ويحتمل

ويحتمل أن يكون إشارة إلى حذف الفاعل فلا تكون نعمت متحملة للضمير
لأن فاعلها محذوف للعلم به ولكن فيه دعوى حذف الفاعل في غير
مواضعه المنصوص عليها إلا أن يخرج على مذهب الكسائي الجواز
لحذف الفاعل فليتنامل قوله والفصل معها أفضل إنما قال معها
لأنه لا يتصور انفراد الفصل حلي أي لا يكفي غسل الجمعة المجردة عن
الوضوء بالنسبة للمحدث أي لا تنفع الصلاة بمجرد غسل الجمعة للمحدث
لأن غسل الجمعة يتوقف على الوضوء قوله وغسل الجمعة أكد بالمدح
تفضيل من التوكيد والتأكيد ببدال هزته الفاعل الشفا الأغسال
المسبوبة بنوا فضلها ثم بعده غسل فاسل الميت فما كثرت أحاديثه
فما اختلف في وجوبه فما صح حديثه فما كان تعدي نفعه أكثر ومن
فوائد معرفة الأكيد تقديمه فيما لو أوصي أو وكل بالاولى به وهذا
هو المعتمد كما في حاشية الشرح خضر وهو الموافق لثم روى عبارة
الشمس الشوبري وأفضلها غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت ثم
ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه فان استوي شأنه أو أكثر
في الاختلاف في الوجوب وصحة الدليل قدم ما كثرت أخباره
الصحيحة اخذ من تقديم غسل الجمعة لذلك مع استوائه
هو غسل الميت في الاختلاف في وجوبهما ثم ما كان نفعه متعديا
فيه أو أكثر وكذا يقال في مستويين في ضعف دليلهما فيقدم
ما نفعه أكثر انتهى وقد نظم الشيخ المراتب في التفضيل بقوله
• وأفضل الأغسال غسل الجمعة • فصل غاسل الميت تبعه •
• فما أحاديث به فذكر من • فما الخلاف في وجوبه ثبت •
• ثم الذي صح حديثه شرعي • فما تعدي نفعه كثر •
فالمراتب ستة قوله وخرج مجازيها أي لثلاثة وهو من زيادتي

في الاخيرتين اي الاستسقا والكسوف لان عبارة الاصل والامثال
المسنونة غسل الجمعة لحاضرها والاستسقا والكسوف من العدة
التي قد علمت ما فيه من الابهام لا يقتضي في الاستسقا والكسوف
انه لا يسن غسلها للمنفرد وليس كذلك بل يسن له فيما صنعته لامل
اولي فليتامل قوله من لم يرد فاعل خرج وحضورها مفعوله
قوله وكلم اي من اراد الحضور ومن لم يرد وقوله من اهلها اي
الزينة قوله لقطع الروايع الكريمة اي في اصل طلبه فلا يسن في
طلب التيمم بدله عند التعجز عن الماقل قوله وغسل عيدا اي
عيد الفطر الاصحى يدخل وقته بنصف ليلة ويخرج بالغروب
لانه لليوم واليوم لا ينتهي الا بما ذكر ولا نظرا في خروج وقت صلاة
بالزوال لان غسله ليس للصلاة حتى مر انفا حتى يقيد بوقتها
خضر قال ابن القاصر غسل الجمعة كالعيد الا في شيين عموم من
حضر وغيره وجواز قبل الفجر ما وي قوله انما بعد الهزة اي
قريبا قوله لا سلام كافر وقت غسله بعد الاسلام وما في خبر
ثمامة ابن اثال انه اغتسل قبل الاسلام اجيب عنه بانه اسلم
اولا خفية سرا ثم اغتسل ثم اظهر اسلامه جبرابرية رواية
اخرى ويقوت بالاعراض وطول الزمن قال شو ويظهر انه
لو تبع صغيرا احد موله ولو انني في الاسلام امره بالغسل ان
كان مميزا وغسله ان كان غير مميز وكذا لو تبع سابعه الكامل
اذله ولاية عليه كالاصل وان كان غير كامل لا ولي له ففي من يام
او يغسل نظره ويحتمل انه الامام او نائبه فالمسلمون كافي امر
من لا ولي له بالصلاة وضربه عليها قاله الشيخ اقول هذا
ظاهر اذا كان السابقي لا ولي له فان كان لمولي فالامر متوط به تبعا

فليتامل

فليتامل انتهى وقوله وان كان اي السابقي غير كامل كما قاله ع شر وقول
شوا قول هذا ظاهرا لشارة الى ان التردد انما هو عند عموم الولي
كما هو الفرض وفيه صريح بالمعهوم فليتامل قوله كافر ولو انني او مرنا
قل قوله لانه صلى الله عليه وسلم امر قيس بن عاصم لما اسلم اعترض
الاستسقا لانه بان قيس كان حال اسلامه بالغاذ الاولاد في
جنب بالضرورة فامره بالغسل لوجوبه عليه خضر واجيب بان
الفصل من الجنابة كان معلوما عندهم فلم يامر به صلى الله عليه وسلم
به لذلك بخلاف الفصل للاسلام فانه لم يكن عندهم معلوما فامره
به لانه لا فائدة في الامور المعلوم بخلاف المجهول اذ الشخص انما يامر
بما يجهله لا بما يعلمه بل يحتمل انه صلى الله عليه وسلم علم منه الاتيان
بالغسل الواجب بعد اسلامه وقبل الاتيان اليه فلذا لم يامر
الا بالغسل المسنون وعلى ثبوت هذا فغيبه دليل عدم اندراج
في الواجب وليس غسله بما وسد روان يخلق راسه وسائر شعوره
ما عدا ما يحصل له بازائه مثله كاللحية والعارضين للرجل ثم ان
كان قد احدث في حال كفره حدثا اكبر فعد ذلك بعد غسله من
الجنابة ليتغسل منه الشر وموطا من الجنابة لما تقدم وان لم
يكن احدث فيه فعليه قبل غسله ليزيل ما الفصل اثره والدليل
على سن ذلك خبر اي داود القعقعي عنك شعر الكفر وقوله لانه اي
الحالي والثان قد اسلم لا قوله ولم يامر بالغسل فلو كان واجبا
لاثر به صلى الله عليه وسلم كل من اسلم قوله كالتوبة من سابع
المعاصي اي فانه لا يجب الغسل لما وظهره انه يسن قوله ولو
في الكفرة نتأمل هذه الغاية مع قوله خال عن حدث اكبر وفيه
بعض النسخ كاد اجنب وهو في الكفر وفي ظاهرة الان يقال

الغاية باعتبار ان الجنابة في الكفر مظنة سقوطها بالاسلام فليتنا
شوبري وقوله تتامل هذه الغاية الاي لان الكلام فيما اذا يقع
منه الحدث الاكبر في الكفر فمفهومه وقوعه في الكفر فقط فلا
فايدة للغاية ولذا كانت النسخة الاخرى اوي ولاقتضا هذه
الغاية ان الشخص لو اجنب بعد ان اسلم وقبل ان يغتسل غسل
الاسلام لا يسن له غسل الاسلام بل يغتسل بما ذكر وليس كذلك
هكذا قرره شيخنا ومثله في حاشية الاحموري على ط خلافا لقول
الرحماني انه يغتسل بالاعراض والجنابة قوله فيجب عليه الغسل
كان الفرق بين الغسل والصلاة حيث سقطت عنه دونه
قلة المشقة فيه لعدم تعدده شوبري وعبارة المناوي وفارق
الصلاة حيث سقطت عنه دونه لقلة المشقة فيه بعد مر
تعدده بخلافها وبان ايجاب الغسل عليه ليس مواخذة له بما
وجب في كفره بل بما هو حاصل في الاسلام وهو كونه جنبا انتهت
وقوله بخلافها اي الصلاة اي فانها تشق وانظر هل المراد
ان من شأنها المشقة حتى لو اسلم والحال ان عليه بخوصلة ولادة
مثلا لا يبرر بقضائها ام لا قوله اعم من قوله لم يجب في الكفر
وجه اعمية كلامه من كلام الاصل ان قول الاصل لم يجب في
الكفر هو قاصر على الجنابة بخلاف قوله المص خال عن حدث
اكبر فانه يعم الجنابة في الكفر والحيض والنفاس ونحو الولادة
هذا وفهم قل اخذ من قول المص ولو في الكفر ان معنى اعمية
كلامه شموله للجنابة في حال الكفر وفي حال الاسلام بخلاف قول
الاصول لم يجب في الكفر فانه قاصر على الجنابة في الكفر فجعل كلام
المص خطأ وانه لا وجه للاعمية اذ يقتضي ما مر انما من فوات

غسل

غسل الاسلام وعدم نديه اذا اجنب بعد ان اسلم وقبل ان يغتسل
وليس كذلك والاولي حمل كلامه على ما تقرر وعبارة الشيخ خضر قوله
اعم اي لشموله للحيض والنفاس انتهى قال شوبري وقوله خال
الملك ان تقول من المعلوم ان كلام الاصل مثال لا قيد وايضا
جري فيه على الغالب كما في وان كنتم جنبا فاطهروا على ان الجنابة
من الاكبر مفهوم بالاولي منها فالعموم مراد منطوقا ومنه وما من
كلام الاصل ايضا انتهى قوله فيجب عليه الغسل ظاهره انه لا يطلب
منه الغسل المسنون للاسلام وليس كذلك كما مر فلا تغفل قوله
والغسل من غسل للمخرج وقته بالاعراض عنه او بطول الزمن كما
بحته شيخنا رخص قال السنوي اختلفوا هل هو تعدي او
لنجاسته عند من قال بها عبد البر قوله ومن غسل ميت هل
وان عصى به كان غسل شهيدا او امرأة اجنبية والظاهر نعم
اخذنا باطلا فتم ويبقى النظر فيما لو غسل جزميت فهل هو كالكل
وسواء كان الغاسل طاهرا ام لا كما يصح شوا وانظر ما لو سجد هل
يغتسل او يتوضا قال الشيخ سلطان يتوضا ونقل شوبري عن شيخ
عز طاب الله يغتسل ومثله الحلبي فانه قال ومثل الغسل التيمم
وانظر لو وضاه فقط بان كان المغسل غيره هل يغتسل او يتوضا
اه قوله ولو سجد عابرة العباب ولو كان قال في شكاية
الجواهر شواشان بهذا الى انه كان الاول ان ياخذ الكافر غاية
لانه لما كان الكافر في نفسه كالجنس ولم يجب علينا غسله قد
يتوهم انه لا يسن الغسل منه بخلاف المسلم لورود الامر بالغسل
منه قوله فليغتسل ومن حمله اي ومن اراد حمله فليبتوضا
اي ليكون على طهارة ثم رخص قوله في غسل ميتكم وقيس ميتنا

ميت غيرنا شو برى قال م روقيس بالفعل الوضوي في عدم
 الوجوب قوله ومن حجة او نحوها كقصد فلو صرح بالقصد
 او زاد او نحوها كان احسن مناوي ولعل حكيمه ان ذلك بضعف
 البدن والفعل يشده ويؤخذ منه انه لا يغتسل منها انه لا يغتسل
 في الحمام لانه يضعف البدن لان الفسل من دخوله مسنون منه
 ايضا قوله ودخول حمام اي عند ارادة الخروج منه لانه يغير
 البدن ويضعفه والفعل يشده وينعشه وقد يؤخذ منه
 كونه بما بارد وهو ما افق به الشهاب ابن حجر وشو قوله عند
 ارادة الخروج منه الم عبارة خضر ومعناه انه اذا دخل فعرف
 استحبابه ان لا يخرج منه حتى يغتسل انتهى وقوله بما بارد عبارة
 قل بما بين البارد والحار لانه يشد البدن فيقوي على ملاقاة
 الهواء البارد بعد الخروج وقيل المراد بقوله الشافعي ليس الغسل
 من دخول الحمام اذا تنور اغتسل والا فلا كما ذكره الهروي قال
 البلقيني لكن الاستعداد معدود وحده ولو بالموسمي مما بين
 له الغسل انتهى فيكون معه تكرارا وقيل اذا خرج اغتسل لان
 ما الحمام تختلف عليه الايدي فليتنا مل قوله كنا يغتسل من خمس
 اي من اجلها فلا ينافي في الغسل لغيرها وقوله من الحمام بد من
 خمس باعادة الجار واعادة حرق الجار في الجنابة دون غيرها
 للاشارة لتغير الحكم بالاجساد والندب ولا يضر عطف المندوب
 بعده لادلة غير هذا الحديث ميرت المفروض من غيره رحاني قوله
 في الحديث ونسب الابط بسكون الباء كما في المصباح وقيس به
 فنور الشارب وحلق العانة وبهذا الثاني صرح في الروايات وكذا
 خلق الراس قل على خط قوله اي خلق العانة بالحد يد بمعنى إزالة

شعرها

شعرها باي وجه كان ولو بنورة او نتف او احراق مناوي فالاولي
 التعبير بازالة العانة والافضل للذكر الحلق ولغيره النتف
 لضعف شهوة الذكر والنتف يضعفها وهو اسم للشعر الذي فوق
 الذكر وحوله وحول قبل الانثى والغالب انها قبل خمسة عشر
 سنة رحاني فاحية قال الجيلي شعر العانة اذا طال
 عشت فيه الشيطان ويضعف الشهوة ويذهب قوة الجماع
 ثم رعى الزيد قوله بعد الا فافة طرف للفعل فدخل
 بالافافة وتنقوت بالاعراض ويعموض ما يوجب الغسل قوله
 وفي معنى الاغما المحنوت اي ولو منقطعها والظاهر انه لا فرق
 بين تعدد غيره كان تقاطع ما حصل له الاغما عدا الا السكر لانه
 اخف كالنوم ويقيد بغير اغما الا نبيا فانهم لا ينقض طهارتهم
 فلا يندب عنه رحاني لكن في شرح المناوي لان النبي كان يغني
 عليه في مرض موته فيعيق فيغتسل وكذا في شرح الاصل للمصنف
 وتقدم انه ينوي عنارفع الجنابة لان غسله لاحتمالها فقد قال
 الشافعي قل من جن الاوانزل ولذا قيل بوجوبه والمعتد بالمغني
 به عدم الوجوب ولم يلحق بالنوم في كونه مظنة للمحدث لانه
 لا اماراة عليه وهما خروج المني بشاهد فان لم ير لم يوجد مظنة
 قوله للصبي الشامل للصبي كما قالوا ان ذلك من اسرار اللغة
 فان كان بلوغه بالاختلام فيطلب منه غسلان حقه لاي غسل واجب
 وغسل مندوب وقوله ودخول حرم اي حرم مكة لقوله ولو بلا
 بخلاف حرم المدينة قل وسياق عن سم انه يسئل له ايضا وهو
 ظاهرا طلاق المصنف هو المعتد قوله ودخول مكة ودخول الكعبة
 شو قوله نعم من اغتسل لاحرامه الى اي اولغية كجمعة وكسوف

كالعبد والمعنى انه ليس الحاج بعد
الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة
ليلة النحر

فيما يظهر كما يقتضيه التعليل المذكور شو قوله لان المراد بالبوخذ
منه انه لو تغير بدنه بعد غسله من التعميم انه يستحب له الغسل
فراجع قوله بعد الزوال ان كان للوقوف قطاهرا وللغسل فهو
تقييد لوقته الا فضل والا فالمتجه دخوله بالغسل للجمعة شو
وابن شرف قوله غداة النحر بالنصب ظرف للوقوف بمزدلفة
لا للغسل لانه يدخل بنصف ليلة النحر ان يقف غداة النحر اي بعد
النحر بالمشر الحرام في اخر المزدلفة عند جيل يقال له قزح بعد ان
يغسل له ده قل وشو بالمعنى قوله والمبيت يجعل دخوله بالغروب
شو قوله والمبيت هما اي بمزدلفة وهو راي مرجوح قل وقد
يقال انما يكون مرجوعا اذا اطلق والمتن قيده بقوله ان لم يغسل
بعرفة وعبارة ثم رعدة الزاهد ولا يحمل اطلاقه المزدلفة
على المبيت بها لانه وجه ضعيف والصحيح عدم استحبابه له لقربه
من غسل عرفة انتهت قوله فانه اغتسل للوقوف بعرفة كفى عن الغسل
للمبيت بمزدلفة اي لقربه منه فصرح لو وافق يوم العيد يوم
جمعة فاغتسل للعيد قبل النحر لم يستقط غسل الجمعة لتاكده
والاختلاف في وجوبه خضر قوله وثلاثة ايام من متى اي ان لم
يتمجل والا فيومان شوبري قوله لما مر وهو اجتماع الناس
قل ويدخل وقت غسل كل يوم بالنحر كغسل الجمعة والافضل كونه
بعد الزوال مرجوح على خط قوله ولا يسن لرمي جمرة العقبة
اي يوم النحر شوبري قوله لقربه من غسل الوقوف قضينه انه
لو ترك ذلك سن له هذا شو قوله ويستوي في الغسل للاطرام
الى ليس مكررا مع قوله السابق في المتن لكن يصح غسل نحوها يصح
لنحو احرام الا لان ذلك في الصحة وهذا في الاستحباب ومولا يلزم

من

من الصحة ابن شرف وخضر قوله وتغير بدن اي من نحو حمامة او
فصد او خروج من حمام خضر قوله كل مجمع من الناس اي لمباح كما
يحتمل في الابعاب قال لان الاجتماع على معصية لا حرمة له انتهى
وظاهر ان المنع فيما اذا كان المجمع عليه معصية لذاته فيخرج
ما اذا كان طاعة في نفسه كحضور نحو الشابة للجمعة فانه مكروه
عند الامن وحرام مع عدمه او مع عدم اذن الزوج فيجتمعا ان
يقال باستحباب الغسل لان المنع لم يخرج فيطلب من حيث مطلق
الاجتماع لما فيه من مراعاة مصلحة الغير وهو الذي يقرب ويحتمل
عدم الاستحباب لانهما منهية عن الحضور فلا تؤمر بما هو من
توابع الحضور المنهي عنه قال الشيخ وهو الذي يتجه الا ان ووا
شبهنا لكن الاقرب الاول لانه تجتمع مباح ودفع التقدير لمصلحة
لا لمصلحة وما عدل به ممنوع ويرد عليه طلب التسمية عينا
الوضو كما مقصوب ونحوه فليتنا مل شوبري اما الغسل للصلوة
المس فقير مستحب كما افق به الوالد لشدة الحرج والمشقة
ثم رفته ولدخول المدينة المشرقة وينبغي سن الغسل
لدخول حرما ايضا قيا ساجا حرم مكة ثم هذا الاغتسال
الذي للمدينة المراد سنة لدخولها كما صرح به جمع وهل يفوت
به او لا فيندب تداركه كل محتمل وميل النفس الى الثاني وكذا
يقال في الاغتسال لدخول مكة وحرما ثم رايت بعض الحنفية
صرح بذلك في المدينة شوبري وقوله قيا ساجا حرم مكة كذا ذكره
سرم وخالفه قل كما حرره لا غسل طواف ركن او وداع
ومثلها طواف القدوم المعتمد فيه ايضا عبد البر فلا يسن
الغسل بشي من انواع الطواف الثلاثة على المعتمد ومثله الخلق

فقه

قال في التتبع وفي بعض نسخ الباب انه يسن لمزج المرأة من
 العمة قال المؤلف ويغني عنه الفصل لتغير اليد ان انتهى وليس
 ما ذكره يبين اذ لا يلزم من الاحداد تغير اليد منا وي
باب التيميم هو فضيلة خصت به هذه الامة اخذا
 من قوله جعلت لنا الارض الحرة واختلف فيه فقيل هو رخصة
 وقيل عزيمة وقيل ان كان لفقد الماء فغلبة والاف رخصة
 والاول هو قضية ما عرف به الرخصة ما حجب جمع الجوامع وجعلوا
 من فوائدها خلاف التيميم بتراب مفصوب فعلى الثاني بيعع وعلى
 الاول فيه وجهان شوبري واعتمد رانه رخصة مطلقا مع
 الصحة التيميم مفصوب وعبارته وهو رخصة لا عزيمة وصحة
 بالتراب المفصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والتمتع
 انما هو كون سببها المجوز لها معصية ه وقال في ل ولا ينافيه
 صحته للعامة باقامته لانها ليست سببا للفقد والرخصة
 هي الامر بالمتقل اليه السهل مع قيام السبب للحكم الاصيلي
 والعزيمة خلافه والتيميم بدل عن الوضوء والغسل فلذا ذكر
 عقبهما وفرض سنة اربع وقيل سنة ست من العزة وهو مختص
 بالوجه واليدين ولو في الحديث الاكبر اجماعا فلا يشترط ان يتمتع
 وينزع بيده بل لا يكفي ذلك ان لم يشتمل على الترتيب وما خبر
 عما روي في حال يتطرق اليها الاحتمال قوله ولا تيمموا الخبيث
 وهو الحرام اي لا تقصدوه للاتفاق منه وهو ما يفرضه على حرمة
 او نبيه او اجمع عليها اوقال بها امام بالنسبة لمقلده رجائي
 قوله وشرعا مسح الزمير في شارح المنهج بقوله ايصال التراب
 الى الوجه المذوي اولى تأمل شوق قلت لعلى وجه الاولوية ان

النقل

النقل ركن والايصال محل له ولا كذلك المسح ولان ايصال التراب
 اعم من ان يكون بمسح ام لا فالشرط هو النقل لا المسح الذي هو
 امرار اليد على العضو فيكفي الايصال بخرقة ونحوها فليتا مل
 قوله مسح الوجه واليدين بدلا عن وضوء وغسل وغسل عضو
 تعذر غسله او غسل بعضه خضر قوله جعلت لنا الارض كلها
 مسجدا ومن قبلنا من الامم كانوا لا يصلون الا في كنايسهم وسبع
 اي فكانت صلاتهم لا تقع منهم الا فيها قال الشهاب ولعل هذا
 مخصوص بغير حالة سفرهم والا فيلزم انهم كانوا لا يصلون
 في اسفارهم وهو بعيد انتهى بخلاف هذه الامة المجدية وسع
 لها في فعل صلاتها في اي بقعة من بقاع الارض تشريفا لها الا
 نحو مقبرة وحمام ومحل نجس فتكره فيها تتريبا ما لم تتيقن
 نجاستها الحديث الارض كلها مسجد الا الحمام والمقبرة قوله
 وتربتها اي تزيينها كما في رواية اخري ظهورا بفتح الطاء ما ينظر
 به وبضمها الفعل اي المطهر وتجميل بالفتح فيهما وقيل بالضم فيها
 وافاد قوله وتربتها ظهورا ان التراب في زمن الانبياء الماضين
 وامهم كان طاهرا غير مطهر قوله وغيره من الاخبار الانية لم
 يذكر الا الاتباع وخبر التيميم ضربتان فليتا مل قوله يختص التيميم
 بتراب اي لا يتجاوز التيميم ولا يتعدى الي غير التراب مما سياتي
 ان لا يكون الا بتراب فالبا الموحدة في كلامه داخله على المقصور
 عليه على الاصل كما في قول المنهاج يختص القسم بزوجات وان كان
 خلافا للشايخ من دخولها على المقصور كما في قوله تعالى يختص حمة
 من يثا وكما في قول المنهاج ويختص بكر حدة عند زفافها بسبع
 بلا قضا وشيب بثلاث وانما استعمل المص هنا غير الشايخ لانه

الموافق للحكم في الواقع اذ لا يقال يختص التراب بالتيمم فان الحكم بخلافه اذ يكون ايضا في غسلة من غسلات المغلظ شوبري وقوله اذ لا يقال يختص التراب بالتيمم فيه نظر فانه صحيح بتأنيدها حذاه على المقصور وهو الشايع والمعنى ان التيمم مقصور على التراب فليتنامل ولبعضهم الباء بعد الاختصاص بكثرة دخولها على الذي قد مر وا، وعكسه مستعمل وجيد . ذكره المحرر الامام السيد . على انه سبب في تسليم ان التراب خاص بالتيمم ودفع الايراد عليه المذكور بانه في غسلات المغلظ شرط لا شرط للظهر الذي هو الما فتأمل قوله بتراب اي ما يصدق عليه اسمه باي لون كان خلقته كالما ومن اي محل اخذ كغروب او حصير او جدار او حنطة او شعير في كل منها غبار ولو من دون مغلظ اذ لم يعلم نجس الماخوذ ودخل فيه كما قاله الشيخ خضر السيد الرحا في المحروق منه ولو اسود ما لم يصر مادا كما في الروضة وغيرها وكذا ما يوكل منهما كالمدر وهو الطين المسحوق وطين مصر المسمى بالطفل كما صرح به جمع وهو محمول على ما اذا ذق وصار له غبار ومن قال لا يكفي محمول على المسحوق وما اخرجته الارضة من المدر وان اختلف طبعها بما لا من خضب اذ لا يسمى ترابا كحجر بياض جف وان تغير لونه او رجيحه او طعمه والبطي وهو ما في ميل الماء والسبح الذي لا يثبت ما لم يعلم ملح قاله الرافعي وكذلك يقع عليه اسم التراب كما يقع اسم الماعيل العذب والمخ والصا وسائر الانواع وهو اسم جنس وقيل جمع واحدة تراب ومن قواعد الخلاق ما اذا قال لزوجته انت طالق بعدد التراب فعلى الاول يقع عليه طلقة وعلى الثاني يقع ثلاثه خضر ولو سحق

الرمل

الرمل حتى صار له غبار لا يلصق بالعضو مع التيمم به عبد السبر بخلاف حجره فوق قوله ولو برمل اي ولو كان التيمم كما ينابرمل فكونه بالرمل المذكور لا يخرج عن الاختصاص بالتراب ويجوز ان يكون التقدير ولو كان التراب برمل وقوله له غبار هو صفة للتراب مطلقا لا بقيد كونه في الرمل تامل شواي لان على جعله صفة للرمل يلزم ان التراب نفسه لا يشترط غباريته وليس كذلك وبهذا اندفع الاعتراض بانه كان الاولي ان يقال ولو بغبار رمل الم والمخاص ان شرط ما يتيمم به ان يكون ترابا ظاهر ظهورا ناشعا له غبار لم يختلط بغيره قول فلا يصح بغيره الا اذا علمت اختصاص التيمم بالتراب فلا يصح بغيره الا قوله كحصي اي جبري قوله ونورة اي جبري قوله لما مر اي في الآية والحديث شوبري واعتبر على الاصحاب في استدلالهم على تعيين التراب للتيمم بقوله وتربتها ظهورا بانه استدلال بمفهوم اللقب مع انه ليس بحجة عندهم ورد بان الدال على تعيينه انما هو اللقب مع قرينة الامتنان وقد صرح العراقي بان مفهوم اللقب حجة مع قرينة الاحوال اعم من خط الشيخ اي بكر الشنواني بها مشرث الاصل وفي حاشية الرحا في ان القرينة هنا تخصيص التراب بالذكر في كلام الشارح حيث قال وتربتها ظهورا فلو لم يكن له مفهوم لما كان لذكره فائدة فكان يطلق بان يقول وطهورا كما اطلق المسجدية فليتنامل قوله ومو اي التراب يفهم اعتبار الغبار لان من شأنه ان يكون له غبار قوله قال الشافعي الم وقوله حجة في اللغة ويؤيده قوله تعالى فاسمعوا بوجوهكم وايدبركم منه اذ الاثيان بمن المفيدة للتبعية يقتضي ان يسمع بشي يحصل على الوجه واليد من بعضه وقوله بعض الائمة انما

لا تبدأ الغاية فلا يشترط تراب ضعفه الزمخشري بان احدا من
العرب لا يفهم من قول القائل مسح براسه من اليدين ومن الماء ومن
التراب الا معنى التبعيض والاذعان للحق احق من المراه ثم ر
قوله فيكفي التيمم برمل لا حاصله ان الرمل اما ان يكون له غبار ام لا
واذا كان له غبار اما ان يلصق بالعضو ام لا فان لم يكن له غبار لم
يكف التيمم به وان كان له غبار ولا يلصق بالعضو يكف التيمم قوله
اذ لم يلصق بفتح الصاد ما ضربه لصق بكسرها شوربي اي من باب
تعب اي اذ لم يلصق بفتح الصاد الرمل وكذا الضمير في لكنه ابن
شرف قوله ويجمع بضم المشاة التختية مبنى للمفعول ويصح بناؤه
للفاعل اي جميع الشخص رحما في اي اذ لم يكن به نجاسة والا قد هما
وجوبا اي ويقتصر على التيمم اذ لم يفضل من الماشي بعد از المنها
والتراب الذي لا يكفي كالماء كذلك ولا يكفي بنية الوضوء عن بنية
التيمم قل وان اتى بنية صالحة للتيمم كنية استباحة الصلاة
لم تكفه للتيمم ايضا خلافا لبعضهم نعم ان استمر مستحضرا للنية
كفت وهو ظاهر لا هنا كنية مستأنفة ابن شرف وخضر والمأصل
انه هل يجب اعادة النية للتيمم وتكفي نية الوضوء والفعل المتقد
فيه تفصيل لا نه اما ان يكون اتى بنية صالحة فاما ان يستمر
للتيمم عند الوضوء والفعل كنية استباحة الصلاة او لا بان اتى
بنية غير صالحة له كنية رفع الحدث الاصغر والاكبر واذا احت
بنية صالحة فاما ان يستمر مستحضرا لها الى مسح جز من الوجه
في التيمم ولا فان لم يات بنية صالحة وجبت نية صالحة للتيمم
عنده مطلقا اي سوا استمر مستحضرا لها ام لا وان اتى بنية
صالحة فان استمر مستحضرا لها لا يجب اعادتها عند التيمم بل

تكر

تلك النية الماتية بها عند الوضوء والفعل لان استحضرها
كنية مستأنفة وان لم يستحضرها وجبت النية للتيمم لانه
طهر مستقل فامل قوله لم يكفيه بسكون المعاء وحركتها مع
اختلاساها او اشباعها شوربي قوله والمراد الماء الصالح للفعل
لا اي المراد الماء في قوله ويجمع بينه وبين طهره بالماء قوله لا يجب
استعماله في الراس وبه يجمع المتناقض قوله كما اوضحته في شرح
الاصول قوله ويعتبر فيما ذكره لدفع ما يتوهم من انه يجوز تقديم
التيمم لان الجمع بينه وبين الطهر بالماء صادق بذلك قوله
تاخير التيمم عن استعمال الماء لانه لعدم فلا يصح مع وجوده
قوله يخاف معها خذ في التيمم عليه للعموم كما اشار اليه في شرح
شوربي قوله ويعتبر فيما ذكره لك ان تقول سيا في كلامه
ما يستفاد منه ان صحة التيمم متوقفة على فقد المحاسا او
شرعا وهذا شامل لما يكفي محل الطهارة من الماء والماء لا يكفي منه
فيوزن تقييدها هنا بما بعده في الباب فلا اعتراض على عموم
قوله ويجمع بينه وبين طهر اذ لم يكفيه شوقوله او منفعة
اي العضو ذهابا او نقعا شوكان يحصل باستعماله عملي وخرس
او شلل والعضو بضم العين وكسرها يقيد بالمحترم فيخرج
مخوفا تختم قطعها لسرفة او محاربة بخلاف واجبة القطع لقود
لا احتمال العضو رحما في قوله ولا في الوضوء بالنسبة لعضو
العلقة اما بالنسبة لما قبله وما بعده فيجب الترتيب وبعبارة
العياب ثم الخنب مخير بين تقديم الفعل على التيمم وتأخير
ولكن تأخيرها افضل ويقيم المحدث وقت غسل العليل فان
كان بالوجه تيمم عنه قبل غسل اليدين وفي اليدين فقبل مسح

اي اذ لم يغسل ما قبل
الرأس والاوجب
وبه محم

الراس ويقدم ما شام التيمم والغسل والافضل تاخير
 واليدين كعضو وكذا الرجلان ويسن جعلهما كعضوين حتى
 يتيمم تيممين ويتعدد التيمم بتعدد العليل فان خرج وجهه
 ويديه فغسل جميع الوجه فله كماله تيممهما ولا يكفي تيمم
 واحد وان جرح بعض كل من اعضا وضويه لزمه ثلاث تيممات
 وان غمت فاربعة او كلا الاعضا كفاه تيمم واحد وعبارة
 بعضهم والمحدث لا ينتقل من عضو من اعضا الوضوء حتى يكمل
 غسله وتيممهما عملا بقضية الترتيب فيجمع بينهما مقدما ما شام
 من غسل الصحيح والتيمم عن المريج فان كانت الجراحة في الوجه
 وجب تقديم التيمم على غسل الوجهين ويتخير في تقديمه بين
 غسل الصحيح وتأخير عنه ويقاس به بقية الاعضا قال
 م ر فان كان على كل عضو منها سائر غمه وتكن من رفع السائر
 عن وجهه ويديه وجب عليه الرفع لاجل تيممه والالتجاء للتيمم
 ويصلي كفا قد الطورين ثم يقضى لكنه ليس اي التيمم خروجا
 من خلاف من اوجبه ثم قال ويؤخذ مما تقدم انه لو غمت العلة
 وجهه ويديه كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب
 بينهما حينئذ وبه افتى الوالد رحمه الله تعالى ومثل ذلك
 ما لو غمت الراس والرجلين قوله وله اسباب كذا عبر
 اصله وعبر عنها في الباب بالاحوال ومنه يؤخذ ان التعبير
 بالاسباب يراد به الاحوال او ما يعبر بالاسباب حقيقة ومجازا
 وهذا ينفعك في عدد التيمم قبل الوقت من الاسباب وكذا
 العصيان بالسفر ونحوه ولا يقال ينافي ذلك قوله في الشرح
 وهي في الحقيقة اسباب للعجز لانا نقول مراده الحكم على مجموعها

وهو ما يكون سببا حقيقة فلا منافاة وكتب ايضا قوله وله
 اسباب مراده بها ما يشمل الاحوال ففيه استعمال السبب
 في معناه الحقيقي وفي الحال تغليبا والقربة عليه ذكر ما ليس
 بسبب من الاحوال الا ثنية وح وبني في الحقيقة يرجع للاستبان
 الحقيقية تأمل شوربي وقوله حقيقة ومجازا اراد بالمجاز
 هنا التغليب فانهم اتفقوا على انه من انواع المجاز لكن لم يعرفوا
 علاقته وقوله وهذا ينفعك في عدد التيمم قبل الوقت من الاسباب
 لانه حال من احواله فانه يكون تارة قبل الوقت وتارة بعده فلا
 يقال الشيء لا يكون سببا لنفسه فليس المراد هنا بالسبب خصوص
 ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته تامل
 قوله احد وعشرون وعدا في المنهاج ثلاثة وفي الروضة تسعة
 ونظما بعضهم بقوله

• يا سائل اسباب حل تيمم • هي سبعة بسما غما ترتاح •
 • فقد وحوى حاجة اضلال • مرض يشوق جيرة وجراح •
 قال الجلال هي في الحقيقة لاي بعضها وهو ما كان سببا حقيقة
 اسباب للعجز الم وهي سبب السبب قوله فقد لما أي سوا
 كان الفقد حسيا بان لم يجد الماء اصلا او شرعا كان وجدا
 مسبلا للشرب على الطريق قوله محل يغلب فيه الماء والعبارة في
 سقوط الصلاة بالتيمم وعدمه بمحله دون محل التيمم على الوجه
 حق لو تيمم بموضع يغلب فيه وجود الماء وصل بموضع يغلب
 فيه العدم فلا قضا ولو انعكس الحال انعكس الحكم والعبارة
 في محلهما محل تحرهما كان احرم بالصلاة في محل يغلب فيه الفقد
 وتحلل في محل يغلب فيه الوجود فلا اعادة بخلاف اذا تيمم بمحل

يغلب فيه الوجود واحرم فيه بالصلاة او تحلل في محل يغلب فيه
 فيه المقتدر قلزمه الاعادة اه ولو تيمم محل يغلب فيه وجوده
 وصلي ولم يبطل تيممه ثم انتقل الى محل يغلب فيه فقد لزمه
 اعادتها فيه ثانيا ويلغز فيقال لنا تيمم بصلي به فرض ان
 وصورته ما قررناه من حواشي الشوبري وعبد البر الاجموري
 تخيبه قال قل والعبرة في القدر وعدمه بغالب السنة
 اه قوله ونسبائه الى اي حقيقة او حكم ليشمل نسيان الثمن
 او اضلاله ونسيان الالة الاستقنا او اضلالها اي فيجب العفوا
 ح م لم يصر اي وان امعن في الطلب قل خضر قوله فيها اشار به
 الى ان قوله في رحله متعلق بنسيان واضلال والمراد برحله
 ما ينسب اليه من اثاثه ومتاعه وهو في الاصل المنزل
 قوله وبنسبته الى تقصير الخ اي ولان الوضو شرط للصلاة
 فلا يسقط بالنسيان كستر المعورة قال في المجموع واما خبر
 ابن حبان رفع عن امي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه
 فقد خص بقرامات المتعلقات وصلاة المحدث ناسيا وغير ذلك
 فيخص منه نسيان الماء في رحله قياسا م ر قوله الى تقصير
 متعلق بنسبة ويؤخذ من التعليل بالتقصير انه لو ورث
 ما ولم يعلم به انه لا يجب عليه الاعادة وهو ظاهر ثم رخص
 وقيد المناوي بالنسيان بما اذا كان يجد القرب فيخرج من نسيان
 بما زاد على ذلك ثم قال وحله ان فقد ما عند الصلاة ووجده
 بعد فان لم يجد ما أصلا فلا قضاء انتهى قوله بخلاف ما لو ادرج
 اي الماء او ثمنه او الالة الاستقنا في رحله بعد طلبه اي من رحله
 ولم يشعر اي لم يعلم به او اضل رحله الذي فيه الماء في الرحلة

لظلمة

لظلمة او نحوها وامن في الطلب بخلاف ما اذا لم يطلبه او كان
 هناك بيروخفية لم يشعر بها بخلاف الظاهرة او قل عن القافلة
 او عن الماء او غصب ما واه او علم انها نوبته بعد الوقت فيسبلة
 الازدحام على البيرا واضل رحله في محجبه المتنع فتيتم وفضل فلا
 قضا في ذلك وان وجد ما ذكر اذ لا تقصير فليتامل قوله في رحله
 اي بعد طلبه منه والاقضي كمر قوله ووضع السائر الى حاصل
 ما في مسألة الجيرة انها ان كانت في اعضا التيمم وجبت الاعادة
 مطلقا وان كانت في غير اعضا التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئا
 لا تجب الاعادة مطلقا وان اخذت من الصحيح ان كان زيادة على
 قدر الاستمسك وجبت الاعادة مطلقا وان اخذت بقدر
 الاستمسك ووضعها فان سهل نزعا ولم ينزعها وجبت الاعادة
 وان شق نزعا فلا اعادة والمراد الطهر الكامل كالحق على المعتمد
 وذلك مفهوم من قوله كافي الحق لا طهارة ما تحت السائر فقط
 وازافة وضع الى السائر من اضافة المصدر الى منعه قوله
 من جبهة الابيان للسائر فان الجيرة بفتح الجيم فغصب او خب
 شوبري وتشدد على محل الكسر او الخلع ليخبر وقال الماوردي
 الجيرة ما كان على الكسر واللصوق ما كان على الجرح ومنه عصابة
 النصد ونحوها ثم رخص قوله او لصوق بفتح اللام شوبري
 وهي ما على الجرح قوله على غير طهر اي واخذ شيئا من الصحيح شوبري
 اي ولو كان ملا بد منه لاجل الاستمسك والا فلا قضا وحله في غير
 اعضا التيمم تامل قوله بخلاف وضعه على طهر ولم ياخذ من الصحيح
 شيئا زيادة على ما يحتاج اليه للاستمسك شواي وكان في اعضا التيمم
 قوله باعضا التيمم اي وان لم ياخذ شيئا من الصحيح شواي قوله

البدل وهو التيمم والمبدل وهو الوضوء والفعل والبدل
 التراب والمبدل الما فلم يصل لمحل العلة منها شي والمبراد
 نقصها جميعا على ما يأتي قوله قبل الوقت أي لأنه طهارة ضرورة
 ولا ضرورة قبل الوقت بخلاف ما لو تيمم لها قبل وقتها فدخل
 وقت صلاة أخرى فصلاها به دون التي تيمم لها لا إعادة عليه
 لأنه لم يتيمم لها قبل وقتها بل تيمم لغيرها في وقته وصلها به
 وهو جائز شرح الأصل ولا فرق في هذا بين الغايبة والموداة
 بمعنى أنه متى تذكر غايبة مثلاً فتيمم لها ولم يصلها حتى دخل
 الوقت موداة فله صلاتها به طبعاً ولا يلغز فيقال لنا صورة
 يصح صلاتها بتيمم لم تستبح به مع أنها أيضاً قبل دخول الوقت
 فليتا مل وإذا تيمم للمجموعة في وقت الأولي ولم يصلها حتى
 دخل وقتها الأصلي فليسر له أن يصلها بذلك التيمم وبعبارة
 شام وللهدية ورابع الشروط دخول الوقت للتحللة أي ولو
 مجموعة جمع تقديم إن فرغ منها قبل دخول وقت الثانية انتهت
 وكذا في شرح المنهاج ويفرق بينه وبين ما لو تيمم لغايبة قبل
 وقت الحاضرة فإنها تنبأ به كإعراف لأنه في هذه استباح ما نوي
 فاستباح به غيره بدلاً وفي تلك لم يستبح ما نوي بالصفة التي
 نوي ولأنه في الغايبة تيمم لها بعد دخول وقتها الحقيقي أم
 عنائي ومن خطه نقلت ولو تيمم من أراد تأخير الظهور للعصر
 في وقت العصر جاز في وقت الظهور بخلاف ما لو تيمم للعصر فيه
 فإنه لا يصح لعد دخول وقتها تأمل وأعلم أن هذه من
 المسائل التي تغاد فيها الصلاة هو ما وقع في الباب وتعبه
 العلامة في التنقيح فقال قلت إيجاب إعادة يومهم صحة

الصلاة

الصلاة بهذا التيمم وليس كذلك بل هي باطلة لفقد شرطه أي وهو
 إيقاعه في الوقت قال المؤلف في شرحه وهو ظاهر مع العلم إمام مع
 الجمل أو الظن فينبغي صحتها ووقوعها نقلاً كما قالوا بمثلها فيما
 لوطن دخول الوقت باجتهاد فتحرم بفرض بيان أنه لم يدخل انتهى
 مناوي ويدخل وقت الجنازة بفراغ الغسل الواجب ووقت الغايبة
 بتذكرها ووقت الغسل المطلق بإرادته والسبب بسببه كالكشف
 ووقت الاستسقاء بغالب من يفعلها أن فعلها جماعة وإرادته
 أن فعلها وحده وقوله ووقت الغسل المطلق بإرادته أي كل وقت
 الوقت الكراهة إذا أراد الصلاة به في وقت الكراهة كإسباقي
 عن خضر بن الزبيري قوله وإن خيف في هذه الغاية نظر لأنه إذا
 لم يخف كان تيممه باطلاً فالإعادة لبطلان تيممه وكذا يقال
 في أن عجز عن إزالته شود قوله في هذه الغاية نظر إلى أي مكان
 الأولي اسقاط الواو والظاهر أن مثل ذلك يجري في قوله قبل
 وأن ظن دخوله قوله فيها أي شدة البرد قوله وعصيان سفر
 خرج العصيان بالاقامة والعصيان في السفر كان زنيا وسرق فيه
 لأن الإقامة ليست سبباً في الرخصة بل السبب فقد المافان
 قيل كذلك السفر ليس سبباً بل لفقد فيه أجيب بان السفر
 لما كان من شأنه الفقد جعل السفر منه السبب فإثر إذا كان حراماً
 لذاته فلا يليق كونه سبباً لاستقاط الفضا الذي هو رخصة على
 العاصي بالسفر ولا كذلك الإقامة إذ ليس من شأنها العقد فإذا
 فقدنا السبب العقد لا هي والمرخص في العصيان في السفر
 غير ما به المعصية فليتا مل قوله كإبقا وشود قوله لأن عدم
 وجوب الإعادة الخ ثم إن كان تيممه أي العاصي بالسفر للفقد المحي

فصحيح وان كان للفقد الشرعي فلا بد من التوبة فلا يصح تيممه
قبلها لانه قاهر عليها وواحد لما زيا دي وعبارة الرحا في هذا
التغليل يقتضي صحة تيممه وصلاته لكنها لا تسقط عنه فان
تاب بعده وقبل الصلاة سقطت به وفيه نظر هذا اذا كان
الفقد شرعيا انتهت قوله فلا تناط بالمعصية اي لا ترتبط بها
ولا تضاهيها تنبيه معنى قولهم الرخص لا تناط بالمعاصي
ان فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء منظره ذلك الشيء فان
كان تقاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا
وبهذا يظهر الفرق بين المعصية بالسفر والمعصية فيه فالعبد
الابق والناشئة والمسافر للمكس ونحوه عامر بالسفر فالسفر
نفسه معصية والرخصة منوطه اي معرفة ومعلقة ومرتبته
عليه ترتب المسبب على السبب فلا تنبأ ومن سافر سرفا باحا
فشرع الحزم سفره فهو عامر فيه اي مرتكب المعصية في السفر
المباح فنفس السفر ليس بمعصية ولا آثابه فتباح فيه الرخصة
لانها منوطة بالسفر وهو نفسه مباح ولهذا جاز المسح على
الحف المغصوب بخلاف الحرم لان الرخص منوطة باللبس وهو
للحرم معصية وفي المغصوب ليس بمعصية لذاته اي كونه لباسا
بل للاستيلاء على حق الغير ولهذا لو ترك اللبس لم تزل المعصية
بخلاف الحرم هو اشباه السيوطي شوبري قوله وتجنس بدن الزا
لا يجزئ ما في هذا التجنس والعصيات بالسفر وكون التيمم قبل
الوقت من الاسباب اذ فقد كل منها معتبر في صحة التيمم
بحيث يجب الاعادة معه فكيف يعد من الاسباب الموحدة للتيمم
اذ لا يصح ان يقال التيمم قبل الوقت سبب للتيمم وهم جاز في التيمم

شو

شو وقد قدم جوابه فلا تغفل قوله كدم كثيرا يجاز ومجمل او حصل
بفعله وهذا كما ترى انما ياتي بتأجيل عدم وجوب تقدم ازالة النجاسة
على التيمم اما اذا قلنا بانه يجب تقدم ازالة النجاسة وبموجب
فيكون وجوب القضاء لعدم صحة التيمم لعدم صحة العضوفان
فرض طرو النجاسة بعد التيمم فلا تنافي حاشية شيخنا الزيا دي
خضر وعبارة المناوي واعلم ان المراد بتجنس البدن هنا تجنسه
بعد التيمم لما سبذكره من عدم صحة تيمم من على بدنه نجاسة
انتهت اي وحيدية فالاعادة لا لبطلان التيمم بل لمصوب
النجاسة بدليل انه لو فرض انه كان متوضيا لزمته الاعادة
ايضا لاجلها قوله وان عجز الكلام فيه كما هو في قوله وان خيف
وقد اشار اليه الشوبري فيما مر لانه اذا لم يعجز لم يصح تيممه
اجامعا فانه عجز عن ازالة النجاسة عنده ولا يصح عنده ربل
يصلى فاقد الطهورين كما سيأتي وبعبارة فتأمل قوله لانه نادر
لا بدوم اي يزول سريعا غالبا قوله كدم قليل اي او كثيرا لم يكن
بفعله ولم يجاز ومجمل قوله نعم ان كان الزا هذا استدراك على
قوله بخلاف ما يعني عنه خضر يعني ان ما يعني عنه كدم قليل ان كان
بجمل التيمم ومنع وصول التراب بمجمل بحيث كان له جرم قضى
لنقص البدل والمبدل مناوي ومفهومه انه اذا لم يكن جرم بان
كانت حكمة لا يلزم القضاء فليحرق قوله واشتاء غير هذا هو القسم
الثاني من الاسباب وقدم اسباب الاعادة عليه لقلتها بالنسبة
الى اسباب عدمها ولان الاعادة اغلب وقوعا من عدمها ولانها
اهم في نظر الفقهاء طب قوله فقد لما اي عدم وجوده حال التيمم
في محل تيممه وان صلى في غيره او تعدي بعده كان اتلفه ولو بعد

دخول الوقت نعم لو باعه او وهبه في الوقت بلا حاجة له ولا
للمشتري او المتنب لم يبع تيممه ما دام قادر على استرداده
لانه على ملكه لعدم صحة العقد اي البيع والهبة لتعيينه للطهارة
فان تيمم وجب قبل تلغفه عند من اخذه اعاد بعد تلغفه او بعد
خروج الوقت في محل تسقط به او اعاد بالما مطلقا قاله رفا
مجز عن الاسترداد تيمم وصلي وقضى تلك حيث وقع تفويت الما
في وقتها لتقصيره فيها دون غيرها انتهى ولو مرتما في الوقت وبعد
عنه بحيث لا يلزمه طلبه فتيمم وصلي لا تلزمه الاعادة بحيث
يشترط في العقد الذي لا يبيع معه تنقته او ظنه الناس عن
طلب او خبر ثقة وسببا في قول له لشربه ولا يكلف الطهارة
به وجمعه وشربه لغیر دابة لانه مستقذر إعادة اما للدابة
ومثلها غير المميز فيجب ذلك في العطش المبيع للتيمم ويعتبر ملائ
في المرض قال بعضهم وهذا وافق ان وجد الطبيب حاضرا والا
فليس من محاسن الشريعة منعه من الشرب حتى يوجد الطبيب
خصوصا في مفارزة مثلا فليست حكمه وليراجع انتهى قوله
ولو في المال اي المستغيل صونا للروح عن التلف وغيرها كالمضغ
قوله لشربه وتقل سم عن م ر في ش المنهاج انه اعتمد فيما لو احتاج
لها لتحويل كعك وطبخ لحم وعجن دقيق انه اذا احتاج اليه في ذلك
حالا جاز التيمم وقال فلا يجوز بخلاف مسيلة العطش والفرق
انه لا عني عن دفع العطش بوجه واما الكعك فيمكن الاستغنا
عنه في الجملة فاعتبرناه حالا لا مالا فان فرض انه لا يمكن تناول
الكعكة بدون بل ولا يمكن الاستغنا عن الطعام كان كالعطش
يعتبر فيه المال كالحال لا يغلب فيه وجوده بان غلب عدمه

او استوى

او استوي الامران اما اذا غلب وجوده فيتقضى كمر والعبرة
بغالب اوقات السنة ذكره الرها في وكما مر عن قول له
سواء كان المحتاج الى ذلك المالك ام احدهم فقطه فالحاجة للمسا
بالنسبة لشربه عامة في المالك ورفقته واما بالنسبة لبيعه
فهي خاصة بموته هو فقط كما هو ظاهر صنيعة في ش الاصل وان
كان خلاف صنيعة هنا فتأمل ابن شرف بالمعنى قوله ولو حيوانا
محترما اي ولو كان المحتاج الى ذلك حيوانا محترما والمراد بالمحترم
ما يحرم قتله وبغير المحترم ما لا يحرم قتله كمرئذون ومحسن
وتارك صلاة بعد امر الامام وكلب عقور والكلب ثلاثة
اقسام عقور وهذا الاخلاف في عدم احترامه والثاني محترم
بلا خلاف وهو ما فيه نفع من صيدا وحراسة والثالث ما فيه
خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي
والمعتمد عند شيخنا الرمي انه محترم يحرم قتله ح د والنتيجة كما
في ش م ر ان يميز المحترم محترم على نفسه لانه غير مأمور بمباشرة
قتل نفسه قوله وتعييري هنا وفيما ياتي بالموتة اعم الخ
الموتة في اللغة القيام بالكفاية قوتا او غيره والاتفاق بذلك
القوت والقوت نفسه هو النفقة قاله السبكي وهذا يقتضي
ان النفقة دون الموتة اي اخضر منها شويبري بزياده قوله
اعم من تعبيره الم قاله طب ولك ان تقول قد اشترط اطلاق النفقة
في عرف الفقهاء كثيرا على ما ينفق في جهة الموتة مطلقا اي يصرف
على نفس الانسان او غيره من عليه موتة ولو كسوة او نحوها
وانها مع الكسوة كالنفقة مع المسكين على انه لا وهم يذهب
الى الفرق بين النفقة وغيرها في الحكم اذا قايل بالفرق فلا تفاوت

بين التغيرين فيما يراهما قولهما وظاهرهما وحققوا
للموثة مثال واقتصر عليها لأنها الغالب في باب الحاجة للبيع
لقيام المعاش بها قوله وان لا يجده الا هذا شروع فيما اذا كان
الما موجودا عند غيره ولا يعطيه الا بئنه وهو عاجز عن الثمن
او محتاج اليه وقد عجز عنه اي عن الثمن المذكور بان لم يكن
في ملكه كما يقتضيه ظاهر السباق قوله للموثة اي له ولم
تلزمه موثته نفقة وكسوة ومركبا ومسكنا وخادما والعبرة
بكسوة ذهابه وايابه وموئنته لا موثة يوم وليلة كالغطرة
ولا العرا الغالب كالزكاة هذا في المسافر اما المقيم فيبقي اعتبار
ما في الغطرة شرا يضيح لشئنا كما للنفقة شو برب قوله
اولد يينه ولو موحلا نعم يشترط حلوله قبل وصوله الى وطنه
او بعده ولا مال له فيه والاوجب شراؤه فيما يظهر ولا فرق
بين ان يكون الدين لله تعالى او لادمي ولا بين ان يتعلق بذمة
او يعين من ماله كعين اعارها فزعمها المستعير باذنه او
وعبارة بعضهم يشترط ان يحل قبل وصوله محلا يصير فيه غنيا
ذامال فان حل بعد وصوله محلا يكون فيه غنيا فلا عبرة به
فيجب شرا الما انتهى فليتامر قوله او وجد الما الما اي وكان
قادر على الثمن غير محتاج اليه لكن وجد الما لا يبيع الا باكثر
من ثمن مثله الما قوله في تلك الحالة قال الامام والعبرة بحالة
ينتهي فيها الامر الى سد الحق لان الشربة لان الشربة فيها
تساوي دنانير كثيرة والة الاستقاس في الشراء ولو ذهب
له ما او اقترضه او اعيره او اعير الله وجب عليه القبول
وكذا السؤال لاهبة مثله او اقترضه او اقراض مثله والله

فلا

فلا يجب قبولها للمنة في ذلك قل والمصاص هل ان الما فيه
خمسه امور الشراء والاجارة والاعارة والهبة والغرض في الالة
الثلاثة الاول فقط واما الثمن فلا يجب فيه شيء من ذلك مسم
وما ذكره من جواز اجارة الما واعارته فيه ونفقه واقتصر
قل على الاعارة فليجزم وقرر شئنا ان اعارة الما واجارته لا يبيع
كل منهما فان حل على اعارة من يحصل له الما او اجارته صح فليتامر
قوله بما يتقارب اي يتسامح بمثله اعلم ان الزيادة على مثل
لا اثر لها في جميع ابواب الفقه الا في مسيلة واحدة وهي ما اذا كان
شرا عاملا في هذه المسألة ثم رخص قوله فلا يودي ذلك
اي ترك الما خسر قوله بمقصود الشارع اي بمطلوبه وما امر به
اذ مقصوده الصلاة بالطهارة وهي كما توجد بالما تؤخذ صحتها
بالتراب قوله من الاتيان بيان لمقصود الشارع قوله بخلاف
نظيره في تصرف الوكيل وذلك بان يوكل شخص في شرا شيء معين اي
ولم يعين له الثمن اي كان يقول له وكلتك في شرا دار فلان في فوجه
الوكيل يبيع حينئذ باكثر من ثمن مثله بما يتقارب به اي كان يملك
ثمن مثله عشرة دنانير ووجهه يبيع باحد عشر فله شراؤه لا نا
لومعنا الوكيل من شرايه لادى الى الاخلال بمقصود الموكل اذ
لا بد له لما عينه الموكل متيسر بخلاف الما فان بدله وهو التراب
يقوم مقامه فله العدول عنه فلا اخلال بمقصود الشارع من رخص
فان لم يكن التراب متيسرا كان كفا قد الطهورين قوله عدوا
او خاف انقطاعا عن رفقة او سارقا ومن الحاييل ما لو وجد خابية
تامة سبل بطريق لحيولة الشرع بينهما قل ففي هذا كله لا اعادة
والعدو والسبع من الحاييل المحسني قوله اولم يجد ما يستق به

ولو وجد ثوبا وقدر عليه شدة في الدلو او على ادلاجه في البير وعصر او على شقه وايصال بعضه ببعض وجب ان لم يزد نقصانه اكثر الامرين من ثمن مثل الماء اجرت مثل الجبل ولو وجد ثمن الماء ومحتاج الى استرة للصلاة قدمها لدوام النفع بها ولو فقد الماء وعلم انه لو حفر محله وصل اليه فان كان يحصل بحفر يسير من غير مشقة لزمه والا فلا ذكره في المجموع عن الرواية في شتم رخصه وقوله ان لم يزد الماء الظاهر انه قيد في جميع ما قبله فلو كان ثمن مثل الماء درهمين واجرة مثل الجبل درهما او عكسه فاكثرا لاربعين درهما ولو كان لو شد الثوب في الدلو وادلاه في البير وعصره او شقه واصل بعضه ببعض نقصت قيمة الثوب عما كان درهمين او اقل فانه يجب ان يفعل ذلك او اكثر من درهمين فلا يجب ومحل قوله لزمه الحفر ان كان يحصل بلا مشقة اذا لم يترتب عليه خروج الوقت والا فلا يلزمه ذلك انتهى وقد علم مما مر ان الدين والستره يقدمان على الطهارة لدوام نفع السترة وضيق حق الادبي فيما اذا كان الدين لادبي وتقديم حوائج المال فيما اذا كان الدين لله قوله من دلوي بيان لما في معنى شيئا والمراد عدم وجود ذلك في محل يجب طلب الماسة قل قوله بطوبى هو بفتح الباء وضمتها فيها شو برى اي مع فتح الباء من بطو تفتح بآبر وتضمها ومع فتح بفتح بآبطو وتضمها فيما رجع لغات ثم قال فائدة تقول برى بتثنية الراء بفتح الباء وضمتها ومفتوح الباء هنا افصح وهو مصدر للمفتوح ايضا واما المضموم فمصدر للمضموم والمكسور قوله اي طول مدته وان لم يزد الا لم يدل قوله او زيادة مرؤد لم يذكره للطول ضابطا حلي على منعه قوله المستكره بفتح الراء قوله

دخول

ودخول لا يخفى ان الواو في هذا وما بعده بمعنى اولان احدهما كاف في حصول الشيء الفاحش طبع قوله واستحشا في اي بان يصير بدنه كالحشفة اليابسة خضر قوله ونقرة اي نقرة خضر قوله المهمة بفتح الميم وحكى كسرهما شوه وهي الخدمة ثم العباب خضرونية الفا موس المهمة بالكسر والفتح والتخريك وكلمة المذنب بالخمد والعل مهمة كنعنة ونضره مهنا ومهنة ويكسر خدمه وضربه وحده ام ففها اللغات الاربع في نحو موعده قوله الفاحش في الباطن ولو في رفيق على المعتمد قل اذ الحسرة في قيمة الرقيق غير محقق بخلاف الحسرة في الزيادة عينا ثمن مثل الخافاه محقق فحصل الفرق قوله ويعتمد في الخوف قول عدل في الرواية اي كعبه وامرأة وليس له الاستقلال بذلك اي ان لم يكن طبيبا وان جرب من نفسه لاختلاف المزاج بالارضة ونهذ ايرديا من اكتفى بالتجربة كج فالحاصل انه انما يعمل بقول الطبيب العدل المعتبر الرواية وبمعرفة نفسه ان كان عارفا هو بالطب ولا يعمل بالتجربة على المعتمد وقارق المضطرب حيث يستقل فيما اذا خاف من الطعام المحض اليه انه مسموم فيجوز له تركه والا الى الميعة بان الما تعلق به حوائج تعالى بدخول الوقت للتعسير به بدليل عدم جواز بيعه فاشتغلت ذمته هنا بالطهارة بالماء فلا تبرا من ذلك الا بدليل بخلاف الطعام فان دفع قياس الاسوي عليه وعدل الرواية المسلم البالغ العاقل العدل ولورقيقا وانثي فهو اعم من عدل الشهادة لا شرائط الحرية والذكورة فيه فطب الكافر ان كان في عبادة كقوله لمريض المايوذك او صلب من تعود لا عبادة به ولا يعتمد عليه في ذلك وقال الحلبي له اعتقاد قوله في ترك شئ من صفة ادائها لا في تركها من اصلها وان كان في غيرها نحو ينفك كذا

تنقل

قله الاخذ بقوله ولولم يجد طبيبا ولم يكن هو عارفا وخاف فله
 التيميم فان استمر يتيميم ولم يجده او وجده واخبره بعدم الضرب
 لزمه الاعادة اذ ابري رحما في قوله وقيل يشترط اثنان ضعيف
 قوله وفروضة لم يقل كما تقدم له في الوضوء الفصل اركان
 احتراز عن فروضه بمعنى شروطه لعله لعله لتقدمه من ذلك
 المكرر شوبري وفروضة مبتدا وخبره محذوف تقديره خمسة
 وقوله نقل تراب اما ان يعرب بدل مفصل من يحمل او خبر لمبتدا
 محذوف ويصح مع قطع النظر عن تقدير خمسة ان يكون نقل تراب
 مع ما عطف عليه خبرا عن فروضه خضر بالمعنى قوله خمسة الخ تابع
 المص في ذلك النووي في منهاجه والمعتمد انها سبعة كما في الروضة
 واصلا بعد التراب والقصد ركنين وقد نظها بعضهم بقوله
 تراب ونقل ثم قصد ونية • ومسح لوجه ثم ايد مرتبا •
 • فذي سبعة عمدت لكان قصدا • وصحتها الخيار فاحفظ لتادبا •
 وانما لم يعد والملا ركنان لانه لا يختص بهما بخلاف التراب فانه
 مختص بالتيميم ولا يرد غسل النجاسة المغلظة فانه ليس بمطهر فيها
 وانما المطهر لما يشترط امتزاجه بالتراب في واحدة من الغسلات
 السبع ولا يقال اكتفى بالنقل عن القصد لاستلزامه له لانا نقول
 هذا من دلالة المخاطبات ولا يكتفى فيها بدلالة الالتزام بل لا بد فيها
 من دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له تأمل قوله
 نقل التراب مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل والتقدير
 نقل التيميم او من قام مقامه التراب انتهى زيادي والمراد بنقل التراب
 تحويله من نحو الارض والهوى الى العضو المسحوب بنفس ذلك
 العضو كان معه وجهه ويديه بالارض وبغيره من ما ذونه كما

باني

المحلى بالالعموم انما يفيد فيما مداره على الالفاظ النيات ليست
 كذلك اذ محلها القلب على ان بناها على الاحتياط يمنع العمل فيها
 بمثل ذلك لو فرض ان الالفاظ فيها دخل قاله في النخعة والمأصل
 ان نية التيميم يتعلق بها مجئان الاول في كيفيتها وتقدم الكلام
 عليه في قوله كان ينوي استباحة الصلاة والثاني فيما يستباح
 بالتيميم معها ومرتبه ثلاثة فرض صلاة وطواف ونفلها وغيرها
 فنية كل واحد تبجي وتبجي ما بعده دون عكسه وصلاة لها زة
 كالنقل وخطبة الجمعة كالنقل فتجوز صلاة الجمعة بالتيميم لها
 اذ لم يحط بها ويقتضيه الجمع بينهما وبين فرض اخر على المعتمد قوله
 يجب استدائها الى المعتمد انه يكفي استحضارها عند مسح الوجه
 وان غريت بينهما في قوله مسح الوجه يعني وصول التراب
 ولو بنحو خرقه اذ لا يشترط خصوص المسح الذي هو امر اليد على
 العضو ولا يشترط ثبوت وصول التراب الى جميع اجزاء العضو بل
 يكفي غلبة الظن كما في الام وغيرها خضر ويجب مسح مسترسل الجنب
 والمقبل من انقه على شفتيه كالوضوء قوله مع الرفقين كبده
 وحلا للمطلق على المقيد كما في الوضوء لا تخادسيه ما وان اختلف
 الحكم ر قوله والترتيب ولو عن حدث اكبر وانما لم يجب في الفصل
 لانه لما كان الواجب فيه التيميم جعل البدن كالعضو الواحد
 قل ثم الترتيب الواجب انما هو بين المسحين اعني مسح الوجه
 ومسح اليدين فخرج النفلان فلا يجب ترتيب بينهما اذ المسح
 اصل والنقل وسيلة فلو ضرب بيديه على التراب ومسح باحد
 وجهه وبالاخر يديه الاخرى جاز نقله خضر عن ثم البهجة قوله
 كما في الوضوء قضية القياس لا بتدبا لا صابع وان يمسح غيره لكن

المعتمد في الوضوء انه اذا وضاه غيره بيد المرفق فقياسه هنا اذا
يحمه غيره انه يبدأ بالمرفق ايضا خضر ويستفاد منه طلب الغرة
والتجديد وهو كذلك في قوله ونفض اليدين ولا يكلف صافر
نفض ما عشييه من ترب عبار السفر الا ان كثف خضراي ان المسافر
اذ اغشيه ثيابا خفيف لا يكلف نفضه بل يصح تيممه عليه لانه
غير حائل بخلاف ما لو كان كثيفا فانه يكلف نفضه تامل قوله بعد
الضرب اي وقبل المسح كما يدل ان كثرا لم يقله ان كثرت بحيث لا يبقى
الا قدر الحاجة واما مسح التراب عن اعضا التيمم بعد التيمم فلا يجب
كما في الام ان لا يفعل حتى يخرج من الصلاة ثم رقله كالمواالة
بتقدير التراب ما محله في السليم اما صاحب الضرورة فتجب
المواالة في طهره خضر قوله ان فرق في التحليل فقط
قوله والاوجب اي التحليل في الثانية ان لم يفرقها في الضربتين
ليوصل التراب الى المحل الواجب مسحه او فرق في الاولى دون
الثانية لان ما وصل اليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول
المسح فاحتاج الى التحليل ليحصل ترتيب المسحتين ثم رخص
فالمعنى وان لم يفرق في الثانية بل فرق في الاولى فقط ولم يفرق
فيهما في الاولى ولا في الثانية وجب التحليل قوله ومكرهه
حتى به مفرد مضاف لانه لم يذكر من المكروهات ثلاثة فاكثر
بل اقتصر على شيئين شوبري قوله وتكرير المسح يؤخذ منه انه
لا يسر فيه تثليث وهو كذلك قوله وان امكرا بضربة بخرقه
وخوها هذا مشكل لان الواجب ثقلان فهو اذا وضع خرقه على
الارض وعلق بها تراب ومسح ببعضها وجهه ثم ببعضها الاخر
يديه فهذه نقلة ثانية وح فعدم الاجزاء رايه مشكل فتعظن

لهذه

لهذه المسئلة وامن النظر فيها وقد ارد هذا الكلام بعض
مشايخنا المحققين في درسه فتوقف ايضا ولم يظهر له ولا احد
من كان حاضرا من الفضلاء جواب عنه ولعل انه ان يفتح بالموا
عنه بعد ذلك والله اعلم ح دخلت بحروفه وقوله نقلة ثانية
الاشارة الى مسح اليدين ببعضها الاخر هذا وعبارة المنهاج قلت
الاحم المنصوص وجوب ضربتين وان امكن بضربة بخرقه ونحوها
قاله ركان ياخذ خرقه كبيرة يضرب بها ثم يمسح ببعضها وجهه
وبياقيها مثلا يديه دفعة واحدة انتهى وقوله دفعة واحدة
اي يمسح الوجه واليدين معا قاله ش البطلان على هذا الوجه
وافصح لكنه لعدم الترتيب لعدم تعدد الضرب وقد مر ان خصوص
الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو
مسح ببعض الخرقه وجهه ثم بياقيها يديه انتهى وعبارة بعضهم
قوله وان امكن لم هذه الغاية لاستتقيم والاوي ان يقال
انها قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فانه لو ضرب بخرقه كبيرة
ومسح ببعضها وجهه وقصد مسح يديه بياقيها ومسحهما به كفي
لان الضرب ليس شرطا وانما الاعتبار بالنقل وهذا نقل اخر انتهى
وذكر الحلبي نحوه وارتضاءه مشايخنا وان رده قل في حواشي
الجلال المحلى فليتامل ورايت بخط بعضهم قوله وان امكن بضربة
بخرقه ونحوها ظاهره انه لو وضع خرقه على تراب فعلق بها
العبار ومسح بنصفها وجهه وبنصفها الاخر يديه لا يكفي لعدم
وجود ضربتين وهو مشكل لانه فسر الضربتين بالنقلتين حيث
قال بعد والمراد بالضرب النقل ولا يخفى ان مسح الوجه ببعض
الخرقة نقلة اولى ومسح اليدين ببعضها الاخر نقلة ثانية لان

معنى النقل تحويل التراب الى الوجه واليدين وح فعدم الاجزا
على رايه مشكل وفي كلامه تناقض فتأمل انتهى وفي سم على ج بعد
استشكاله ما نصده الا ان يجاب بان صورتهما ان يضعها دفعة
على الوجه واليدين ثم يرتب نردبها عليها فيندفع الاشكال
قوله والمراد بالضرب النقل لا يقال كيف اعتبر النقل من الشروط
وقد تقدم انه من الاركان لا فانقول المنظور اليه في الاركان ذات
النقل وهناك كونه متعدد افا لشرط تعدده والركن ذاته فليتنا مل
شويري فلو اخذ التراب من الهواء ووضع يده عليه من غير ضرب
كفى قوله والمستعمل اي يرفع الحديث هنا ما بقي بعضوه الى
ومثله المستعمل في ازالة الحياصة المغلظة وان طهره لان وصف
الاستعمال لا يزول بالفعل قوله والمستعمل منه ما بقي بعضوه
او تناثر منه علم من حصر المستعمل فيها ذكرانه لوتيمم واحدا و
جماعة مرات كثيرة من تراب يسير في نحو خرقة جاز حيث لم
يتناثر اليه شي مما ذكر كما يجوز الوضوء متكررا من انا واحد خضر
قوله ما بقي بعضوه اي المسحوح بعد مسحه قوله او تناثر منه
اي من العضو حالة التيمم اي بعد مسحه من العضو اما ما تناثر
ولم يمس العضو بل لاقى ما لصق بالعضو فليس بمستعمل قطعا
كالباقي بالارض ط والاحترار بحالة التيمم مما لو القت الريح
على وجهه ترابا فاخذه بخرقة ثم اعاده الى وجهه فانه يكفي
ولهذا دخل بعض العلماء على زوجته وهو مضطرب فقالت له
ما السبب فقال سببت عن قول الجلال المحلى حالة التيمم فلم
ابدله جوابا فقالت له كان اي يقول احترز بحالة التيمم عما
لو القت الريح على وجهه ترابا الى ما تقدم قوله جاز في الاصح

باني ذلك او من نفسه كان اخذ ما سفته الريح من الهواء وغير
ذلك قال م روشم ولويمه غيره باذنه اي المميز مع تيممه عناني
خطه وهو الذي اعتد الزيا دي وابن حجر واعتد سم انه لا يشترط
التيمم فيمكن ولو قردا وهو ما في حاشية قل على خط فيلجرح وصرح
كلام مران الاذن فيدخل خلافا لنقل على خط وفي حاشية عبد البر
قال الرمي لا فرق في صحة نقل الماذون بين كونه ذكرا او انثى
حيث لا عماصة نافضة ولا بين كونه مسلما او كافرا ولا بين كونه
بالغا او صبيانا ولا بين كونه عاقلا او مجنونا لا يميز انتهى فسيبيل
لو كان له دابة معلية بان علم دابته بان تفعل بامر فقل ولو
كان له دابة لا يقال لا تفعل له في هذه الحالة لانا نقول فعلم
الدابة المعلية بامر واثارته بمنزلة فعله فليتنا مل سم فان
احدث احدهما بعد اخذ التراب وقبل المسح لم يضر كما ذكره القاض
حسين في فتاويه وهو المعتمد اما للاذن فلا نه غيرنا قل واما
الماذون له فلا نه غير متيمم وكذا لا يضر حد ثما في الحالة المذكورة
ايضا انتهى ولوتيمم بنفسه ونقل التراب ثم احدث بعده
وجب عليه تجديد نية قبل مسح الوجه ومعه لتصاحب
النقل الطاري ولا يجب ان ياتي بغير ذلك التراب خلافا لظاهر
عبارة العزري على الغاية وخرج بقوله نقل تراب ما لو كان على
العضو فردده من جانب الى اخر فانه لا يكفي كافي ثم رقله
ولو من وجه او يداي من وجه اليه او الى يده بان حدث على الوجه
تراب بعد مسح وجهه من تراب التيمم او من يداي وجهه او الى يد
قل قوله فلو سفته رجع عليه فردده ونوي اي لم يكف لانه لم
يقصد التراب وانما التراب اتاه لما قصد الريح قوله او وقف

بهم يريح ناويا بوقوفه التيم فلما اصابه التراب مسح يده
 لم يكف لعدم النقل وان وجد القصد هكذا عمل بعضهم والقصد
 المنقضي عبارة شئ المنهج هو القصد المصاحب للنقل قوله لا تنقلا
 النقل لانه عبارة في شئ المنهج لانه لم يقصد التراب لانه ما هنا
 اولى لان في الاعم الذي هو النقل مستلزم في الاخص الذي هو
 القصد بخلاف عكسه فتأمل وحرر شو برى اقول لينظر ما وجد
 عموم النقل لانه ان اريد به مطلق التردد فمن اين الاستلزام
 لان كلامها يحقق بدون الاخر وان اريد النقل المعتبر فهو
 لا يوجد بدون القصد فهما متلازمان فالقصد لازم والنقل
 ملزوم وقد يوجد اللازم بدون الملزوم بخلاف عكسه فمن اين
 العموم فلعله اراد بالقصد النية مع النقل لكن صرح كلامه
 ان النقل اخص من القصد فليتهم قوله لا تنقلا النقل المحقولا
 واخذ منه انه لو ترك وجهه لاخذ التراب من الوان او يا انه يكفيه
 وهو كذلك قال بالحرف قوله المحقق بكسر القاف اسم فاعل
 قوله فيما اي فيما لو سفته يريح عليه او وقف في مهب ريح خضر
 والقصد اي قصد التراب دون قصد العضوف لا يشترط
 على المعتد فلو اخذ ترابا لم يمسح به وجهه فتدكر انه قد مسح
 صح ان يمسح به يديه وبالعكس قوله كان ينوي استباحة
 الصلاة والفرق بين ان يعين الحدث بان يقول نويت استباحة
 الصلاة من الحدث الاصغر والاكبر ولا بان يقول من الحدث
 فقط حتى لو تيمم بنية الاستباحة ظانا كون حدثه اصغر فتبين
 انه اكبر وبالعكس لم يضر لان موجبهما متحد وهو التيمم بخلاف
 ما اذا كان متعديا فانه يضر لئلا عبه فلو كان مسافرا واجنب

فيه

فيه ونسي وكان يتيمم وقتا ويتوضا وقتا اعاد صلاة الوضوء
 فقط لما ذكر ثم رخصه في قوله فلو كان مسافرا واجنب
 ونسي الخ العز الجلال السيوطي فقال
 • ليس عجيبا ان يتخصا مسافرا الى غير عصيان تباح له الرخص
 • اذا ما توضا للصلاة اعادها • وليس معيدا للتي بالتراب خضر
 • واجابه بعضهم بقوله
 • لقد كان هذا الجنابة ناسيا • وصلى مرارا بالوضوء في بنص
 • كذا كمرارا بالتيمم يا فتى • عليك بكتب العلم يا خير من يخص
 • قضا التي فيها توضا واجب • وليس معيدا للتي بالتراب خضر
 • لان مقام الغسل قام تيمما • خلا في وضوهاك فراقا بخص
 لا رفع حدث مثله ما لو نوي الطهارة عنه ابن شرف قوله لان التيمم
 لا يرفع ولا يردان الحدث يقع على المنع والتيمم يرفعه لان المنع
 الذي يقع عليه عند الاطلاق هو المطلق اي المتعلق بكل صلاة
 وغيرها والتيمم لا يرفعه لا المقيد اي المتعلق بفريضة واحدة
 وما يتبعها فان قصد هذا فلا اشكال في الاجزا كما هو ظاهر وعلى
 هذا يترك قوله في شئ الاصل في باب اسباب الحدث وعلى المنع
 المترتب على ذلك وهذا يرفعه الماء والتراب انتهى وما اقتضاه
 مفهوم قوله الا في معناه الاول فليتامر لا يردان نية الاستباحة
 ايضا تتضمن قصد رفع الحدث اي المنع اذ لا تتحقق الاستباحة
 الا بعد زواله مع انه لا يصح قصده لانه يغتفر في الضمين مالا
 يغتفر في المقصود شو برى وقوله لان المنع على عدم اليراد
 وقوله والتيمم لا يرفعه اي لا يرفع المنع المطلق وقوله لا المقيد
 عطف على المطلق وقوله فان قصد هذا الخ اي اراد رفعها خاصا

بفرض ونوافل وقوله وما اقتضاه إلا أي ويترك ما اقتضاه
 مفهوم قول المؤلف الأقي في قوله ويخالف التيمم الوضوء فإنه
 لا يرفع الحدث بمعناه الأول أي الذي هو الأمر الاعتباري السابق
 في باب الأحداث لأن ذلك ثم مراد به رفع المنع العام بالنسبة
 لفروض ونوافل ومعلوم أن هذا لا يرفعها إلا المأفول من
 قوله ولا فرض التيمم خلافاً للتحققية نعم لو عقبه بقوله للصلاة
 صح وصلى به النفل فقط لتتر لها عند الإطلاق على أقل مراتبها
 وهو النفل فلوراد للصلاة المفروضة جمع بين الفرض والنفل
 وحاشي قوله لأن التيمم طهارة إلى نفسه أن تيمم ندباً كانت
 تيمم للجمعة عند تقدير غسل اجزائه نية التيمم بدل الفضل
 كما بحث الشيخ ثم رخص فتجزئ نية التيمم في موضعين إذا
 أضافه للصلاة وإذا تيمم ندباً فتأمل وفي الركن الثاني ثالث وهو
 أن يريد بالفرض البدل الأصلي فيصح ويفعل به ما ذكرك الصلاة
 فرضاً وتغلق قوله لأن التيمم طهارة إلى الخ قال السيوطي والأولى
 عندي أن يقال أن التيمم لا يحصل بذلك فإن التيمم عن الحدث
 والجنابة فرض وصورته واحدة بخلاف الوضوء والغسل فانهما
 متمايزان بالصورة أقول يرد عليه نية الاستباحة هنا
 فإن التيمم بها صحيح مع عدم تمييز تيمم الجنابة عن الحدث الأصغر
 وح فالأولى ما علم به المش فليتنامل قوله ولذلك لا يسر تجديده
 ذكر الركن في حاشية ثم الروض أن التيمم بخلاف الوضوء في سبع
 وعشرين مسألة ذكرها فيها فليراجع إليها من أحب الوقوف عليها
 خضر قوله فلا بد من نية استباحة فرض الصلاة أي فلا يكفي
 له أي للفرض نية استباحة الصلاة اخذ بالاحوط وكون المفرد

المحل

أي ولا يقال أن التراب الذي بقي بيده مستعمل لا يبيع التيمم به لأن
 المستعمل ما بقي بفضوه فهو إنما هو الباقي بالمسوحة لا الماسحة
 قوله لأن المستعمل هو الباقي بالمسوحة فيه نظر لأنه هنا قبل
 تمام مسحها وكلامهم فيما بعد تمامه فراجعه قل أقول وهو
 غير ظاهر فانه يقتضي أن الباقي بالعضو المسحوق بعضه لا يكون
 مستعملاً وليس كذلك فليتنامل وليراجع وفي حاشية الشيخ عبد الله
 فابدة تراب المرة السابعة من نجاسة الكلب يجوز التيمم به
 إذا جف وبمسيلة حسنة بخلاف ما قبل السابعة فانه نجس
 لأن التراب لم يزل نجس وما أزاله إلا المالا لأنه مقصود لغيره
 وهو تفكير الماء أقول وهذه المسيلة التي زعم أنها حسنة تنقا
 لحظ في شئ المهاج لم يرتضها شيئاً فليجذر نفسه التراب إذا
 اخلط بما مستعمل مع التيمم به بعد تخفيفه قوله بالنسبة
 للمسوحة لبيان الواقع لا للاحتراز كما لا يجزئ أي فلا مفهوم
 له ثم رأيت في العنا في خلافه ونص كلامه أي محذور ما في الماسحة
 محذور ما عليه بالاستعمال بالنسبة لغير المسوحة أما في الغسل
 فيها لمة كان له أن يمسحها بما في الماسحة والظاهر أن البيهقي
 هنا كالعضوين لا كالعضو الواحد فليتنامل انتهى قوله وإن قل
 أي المخلط جداً قوله من المخالطات بيان لنحو قوله وطلب
 الماء وإن ظل عدمه خضري طلب الشخص الماء أي بنفسه أو ما ذكرك
 كما قال قوله ولو بما ذكرك أي الثقة شوقاً لا يكفي طلب فضول
 أو فاسق إلا أن غلب صدقه منا وي قوله ولو كان الماذون
 واحداً عن جمع فلو بعث النازلون ثقة يطلب لهم كفى ولا بد
 من كون الطلب في الوقت بقبيل كما سيأتي في المتن فلو طلب

شاكاً فيه لم يجمع وان صادفه نعم يجوز تقديم الاذن في الطلب
 قبل الوقت ان قال فيه او اطلق وطلب في الوقت لان قال
 قبله فلا يكفي وان طلب له في الوقت سم وقد يجب الطلب قبل
 الوقت كما في الخادم او في اوله لكون القافلة عظيمة لا يمكن
 استيعابها الا ببادرت اول الوقت فيجب عليه تعجيل الطلب
 في اظهر احتمالي ابن الاستاذ ولو طلب قبله ودام نظره الى
 المواضع التي يجب نظرها حتى دخل الوقت كفي قاله ابن الصباغ
 وغيره خضر قوله فلم تجدد واما فشرط للتيمم عدم الماء وتكرار الماء
 في سياق النفي فاقضى انه لا يجد ما يسمى ماء م رخصاي لا يجد
 شيئاً من الماء المطلق فليس المراد بالماء في الآية مطلق الماء بل
 الماء المطلق كما مر قوله مع امكانها اي الطهارة بالماء قوله وفي
 معناه الخاف قد يقال هو منه لا في معناه لانه لا يجوز له
 التيمم للبرد الا باخبار طبيب انه يحصل به ضرر فلا يجوز
 له التيمم مع عدمه من برد ونحوه اي كالحرج وتكرار العادة
 في البرد كما مر قوله متيقن اي بكسر القاف اسم فاعل قوله
 وان توهمه اي وقع الماء في وجهه اي ذهبه بان جوزه كما قاله
 الشافعي يعني تجويزاً راحياً وهو الظن وهو مرجوح وهو الوهم
 او مستويا وهو الشك فليس المراد بالوجه هنا الثاني فقط
 وان كان صحيحاً ويفهم منه انه يطلب عند الشك والظن بطريق
 الاولى وانما حول الشك ذلك لمجوره منطوقاً وليس في ذلك
 كبير امر قال تعالى فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وبيّن من
 النهي عن الضرب ونحوه بطريق الاولى ثم من اول القولة
 الى صحيحها وشرح من قوله ويفهم للخرج بالتوهم ما لو
 يتقنه

في حد الفقه

في التيمم من ان ضرره

يتقنه فانه يكون كالذي معه الماء فلا يجوز قبل الوقت ولا يشترط
 معه الا في الوقت بالاولي من حد القرب قال قوله طلبه اي حتماً
 في الوقت كما مر وسياق في كلام المصنف ايضا قوله من رجله وهو
 مسكن الشخص من حجر او مدر او شعرا او بر وجمع في الكثرة عيار حال
 وفي القلة على رجل ويطلق ايضا على ما يستعمله من الاثاث
 خضر ورفقته هو تثليث الدال المنسوبين اليه لا بخادم منزله
 ورجلا سموا رفقته لارتفاق بعضهم ببعض واستشكل تفسير
 الرفقة بما ذكر بتفسيرها بجميع القافلة في قوله يحرم اكل الهدي
 على الممدي ورفقته واجيب بان اعتبار جميع القافلة هنا
 فيه مشقة بذل الوجه لمن لا أنس له به بوجه ومشقة استيعابها
 بخلاف تحريم اكل الهدي على جميع القافلة فانه لا مشقة له فيه
 على الممدي وكلهم منسوبون اليه نعم الحكم جميعهم قاله بعض
 المتأخرين شوبري وقضية ان المراد بالرفقة بعض القافلة
 وهم اتباعه ومن يلزم به وينسب اليه فقط وعبارة خضرهم
 الجماعة يتزلون معا ويرتلون معا انتهت وهو يصدق على
 جميع القافلة فليحرم قوله ويستوعبهم بالطلب ولا يجب
 الطلب من كل واحد بعينه بل يكفي تدايع الجميع بان يقول من
 معه ما يجوده او يبيعه فيجمع بينهما لانه قد يوجد من يبيذه
 ولا يبيعه او من يبيعه ولا يبيعه ولو اقتصر على يجوده سكت من
 يبيذه مما نانا او على الندا سكت من يظن ايها به ولا يبيع الا يبيعه
 ثم رخصاي ولو اقتصر على يبيعه او ما في معناه كان قاله بمنه
 سكت من يريد هبته لا يبيعه قيل ويجب ان يزيد على ذلك
 قوله او يدل عليه ونظر فيه بعضهم قوله الا ان يفسق وقت

الصلاة فلا يبقى الا وقت ما يتلخ الصلاة خضره هل هو استثناء من
يستوعبهم او من طلبه الا قرب الاول فان ضا ق بان لم يبق الا ما
يسع تلك الصلاة تيمم بلا طلب ولا استنجاب وصلى لمرة الوقت
ولا اعادة اذا كان يحمل يغلب فيه فقد الما او يستوي الامر ان
اجموري قوله نظر حواله اي من غير مشي ابن حجر قوله حواله
هو جمع على صورة المثنى والظاهر انه ثمانية حول على غير قياس
قوله ثم نظر حواله لامراده بالترتيب مجرد بيان انه لا يعتبر
النظر المذكور اولا وانما الاعتبار لا تقتيش الرفقة وهذا لا
ينافي انه عند ضيق الوقت قبل النظر يعرض عنه والا فاي فائدة
في ترك التفتيش من الرفقة الى التفتيش بالنظر فتأمل شوهر
وقوله يعرض عنه اي عن النظر لخاصة ان الترتيب بين
التفتيش والنظر معتبر من حيث تغلق الطلب به اي طلب
الشارع منا التفتيش ثم طلب منا النظر سوامع سعة الوقت
وضيقه ومن حيث الاعتدال لا فرق بين تقديم احدهما على
الاخر لان معنى ذلك على الظن وفائدة ضيق الوقت سقوط
طلب النظر عنه لان الاعتناء بالتفتيش الرفقة اهم من النظر
حواله لزيادة نفعه بشر قوله ان كان بمسق فتدللنا
اي بمكان مستو من الارض لا ارتفاع فيه ولا انخفاض ولا اشجار
ويختص موضع الحضرة والطير بمزيد احتياط وهو واجب
ان غلب على الظن توقف غلبة المقدم عليه ثم رقله والا
بان كان ثم شجر او جبل او وهدة ونحوها خضر قوله ان لم يخف
الحاي لا بد ان يامن على نفسه وماله وان قل وعضوه واخفافه
المحترم كل منها وبامن انقطاعا عن رفقة وان لم يستوحش

مخلاف

مخلاف الجمعة لتكرره كل يوم بخلافها وبامن فوق وقت الصلاة
بان لم يبق من ذلك الا ما يسعها ويفارق واجد الما بحيث لو تضا
خرج الوقت ولوجعة فانه يجب عليه الوضوء ولا يتيمم لانه ليس
بفاقدا لما من ثم مر وقوله بخلاف الجمعة اي فانه اذا اراد السفر
يومها وكان من يجب عليه صلاة الجمعة فان خاف انقطاع رفقة
يحصل له بانقطاعهم وحشة لا يجب عليه حضور الجمعة بل يصلي
ظاهرا وان لم يحصل له بانقطاعهم وحشة وجب عليه حضور
الجمعة وحرم السفر كما سياتي قوله الى حد الما متعلق بتردد وهذا
لحد يسمى حد الغوث لما فيه من غوث رفقة له اذا استغاث
بهم لا ما تزل به فيه ويعبر عنه بعلوه سهم اي غاية رميته
وقدر نظره المعتدل لا ما يتظر من بصره معتدل والعبارة
في النظر بان يرى الناظر الاشخاص ويفرق بينها قوله فان لم
يجد اي بعد البحث والطلب والنظر والتردد وقوله تيمم اي لظن
فقدته ثم المنهج اي لظن فقد الما اي ظنا موكدا لاستناده للبحث
المذكور فلا يرد ان ظن الغوث موجود عند توهم الوجود حتى قبل
البحث المذكور كما اشار اليه الشيخ الحلبي قوله فلو علم ما بالمد
اسم للجوهر المعهود قوله فلو علم ما اي تيفته قال حج ولو جبر
عدل رواية بل او فاسق وقع في القلب صدقه اخذ من
نظايره قوله وهو فوق حد الغوث ويقال له حد القرب واوله
من اخر حد الغوث لان حد الغوث منه لما تقدم نعم من ضبطه
بمخوضه فدرست ادخل فيه حد الغوث قل بالحرف وقدره بعضهم
بسير الاثقال احد عشر درجة ورعا انتهى قوله وجب فظمه
اي طلبه منه لانه اذا كان يسمى الى هذا الحد لا يشغاله الدينونة

كما لا احتظار والاحتشاش فللعباداة اولى قوله غير اختصاص ومال
يجب بذله الاخرج الاختصاصات والمال الذي يجب بذله في تحصيل
المال ثمنا واجرة فلا اثر للخوف عليه هنا وان اعتبرناه ثم في حالة
التوهم كما مر لتيقن وجوده هنا فان جوزه لما اوعله اي يتقنه
بمحل فوق ذلك المحل اعني حد القرب لم يجب قصده مطلقا بل يتيم
ويسمي حد البعد وعلم من صرح ما نقرر ان المراتب ثلاثة حد الفوت
يجب فيه الطلب ولو عند التوهم بشرط الامن حتى على الاختصاص
والمال الذي يجب بذله لما الطهارة وحد القرب يجب فيه الطلب
عند العلم بشرط الامن على غير اختصاص والمال الواجب بذله
في ما طهارته وحد البعد لا يجب فيه الطلب مطلقا اي وان تيقن
وامن وفي شخ ط على الغاية ان المتيمم اربعة احوال الحالة
الاولى ان يتيقن عدم المأفئتيهم بل اطلب الحالة الثانية
ان لا يتيقن عدم بل جوزه وجوده وعدمه فيجب عليه طلبه
في الوقت قبل التيمم مما جوزه فيه من رحله ورفقته ثم ان لم
يجد الماء في ذلك نظر حواليه ان كان بمسقى من الارض فان كان
ثم وهدة او جبل تردد ان امن مطلقا الى حد الفوت فان لم
يجد تيمم الحالة الثالثة ان يعلم ما بمحل يصله سافر الحاجة
ويسمي ذلك المحل حد القرب فيجب عليه طلبه منه ان امن غير اختصاص
وما لا يجب بذله لما طهارته الحالة الرابعة ان يكون الماء فوق ذلك
المحل المتقدم ويسمي حد البعد فيتيمم ولا يجب عليه قصده لما
لبعد قوله الا ان خاف على ما مر منه خروج الوقت اي ان كان
بمحل تنسقط الصلاة فيه بالتيمم فان كان بمحل لا تنسقط الصلاة
فيه بالتيمم طلب وان لم يامن من خروج الوقت ذكره م ر ولو كان

في سفينة وخاف غرقا لو اخذ من البحر تيمم ولا يعيد م ر وهذا محل
اذا كان بمحل يغلب فيه الفقد بقطع النظر عن البحر وعدمه م ر
سم ونظم بعضهم ذلك فقال
وما رجل لما ليس بقادر سليم لعضو من مبيع تيمم
تيمم لا يقضي لصلاة وهذه لعمرى حقا في حجاب مكنتم
قوله وما لا يجب بذله اي وكان الماء لا مقابل له اي اضلا وان
لم يعظم موقعه والافتضا ع العزم بعيد عن العزم شورى
وقوله وكان لا مقابل له اي لم يكن الماء الذي يحصل له مقابل بان
كان ياخذ به بلائش اذ لو كان بئش لتضاعفت الغرامة وهو المال
الذاهب وئش الماء ذلك بعيد عن الاغتنام فليتنامل قوله ثمنا
او اجرة اي سوا كان المال ثمنا او اجرة قوله لنخل السلم ليس قيدا
في الموضوعين كما مر خضر قوله الا في تيمم اي مسنون قوله وعدم حاييل
ومنه الخياط المتقدم قوله بمجنونة يهت بالبناء للمفعول عنا في
قوله لما مر في الوضوء الاولى كما مر بالكا في اذ لم يرفيه تغليل هذا
الشرط ابن شرف قوله وتقدم ازالة الجحاسة عن بدنه اي غير
المعفو عنها فلو تيمم قبل ازالة الجحاسة لم يبع تيممه كما رجحه المصنف
روضته وتحقيقه في باب الاستنجا وهو المعتمد وان رجح في هذا
الباب المواز ثم رفي بشرط لصحة التيمم تقدم الاستنجا اذ لا
فرق في الجحاسة بين ما على الفرج وغيرها كما ذكره الشافعي ولو لم يجد ما
يستنجي به او يزيل به الجحاسة لم يتيمم بل هو كفا قد اظهره
وانما لم يبع التيمم قبل زوال الجحاسة عن البدن للتضييق بها
مع كون التيمم طهارة ضعيفة لا تكون زوالها شرط لصحة التيمم
والا لما صح التيمم قبل زوالها عن الثوب والمكان خضر يتصرف

فيقال لا يصح
 التيمم في كل وقت
 اراده الا وقت الكراهة
 اي اذا اراد ان يصلي
 به في وقت الكراهة
 اما اذا تيمم ليصلي خارج الوقت
 او اطلق فانه يصح
 تيممه خضر قوله فيهما اي في العلم بالقبلة والعلم بدخول الوقت
 فالمراد بالعلم ما يشمل الظن قوله وطلب الما ليس هذا
 مكررا مع قوله قبل وطلب الما لان الاول بالنسبة الى الطلب
 في حد ذاته فانه شرط لا بقيد كونه في الوقت وهذا بالنسبة الى
 كونه واقعا في الوقت كما دل عليه قوله فيهما وكانه قال من شرط
 التيمم طلب الما وكون الطلب في الوقت وانما لم يذكر هذا الشرط
 بلفظه الا من غير فاصل بينهما ليذكر ما زاده على حديثه كانه عليه
 قوله وهذه الاربعة لا شوبري خضر قوله فيه تنازع طلب
 ونقل قوله في الوقت فيهما اي الطلب والنقل فلا يجوز الطلب
 قبله لانه وسيلة والتيمم مقصد فكما لا يجوز التيمم قبل الوقت
 فكذلك الطلب والوسائل حكم المقاصد فلو طلب لغاية فلما فرغ
 من الطلب دخل الوقت فيستقيم لصلاة الوقت بذلك جاز
 وكما لطلب لغاية الطلب للتطوع وكذا الطلب لضرورة فغنى
 له او الحيوان محترم معه شوبري قوله مما مر وايلا الباب
 اي في قوله وكون التيمم للصلاة قبل الوقت خضر قوله
 ويبطل التيمم الخ لما فرغ يتكلم على ما يحق التيمم ويصح من
 اسبابه واركانه وشروطه شرع يتكلم على مبطلاته وذكرها بعد
 الشروط لان ترك الشرط يقتضي عدم الصحة فناسب تفصيلها
 بها كما ذكرنا مبطلات الصلاة عقب شروطها ولان وجود الشرط
 معصم والبطلان يستدعي حقيقة تقدم الصحة لانه يطرأ عليها

قوله والتيمم لباحة الصلاة مقتضاه ان دايم الحدث المتوفي
 مثله وليس كذلك لقوة الما ل بالحرف وهو ليس بصحيح على
 عمومها لما صرحوا به من وجوب تقديم الاستنجاء في حق دايم الحدث
 فان اراد انه لا يجب عليه تقديم ازالة النجاسة عن بدنه
 من غير الفرج فهو قريب فليراجع قوله والعلم بالقبلة هو
 احد وجهين والاصح المنصوص صحة بعد دخول الوقت ولو
 قبل الاجتهاد في القبلة وجري عليه في شال الروض لا يقال قياس
 اشتراط تقدم ازالة النجاسة اشتراط تقدم العلم بالقبلة
 لانا نقول العلم بالقبلة اخف من ازالة النجاسة ولذلك تصح
 صلاة من صلى اربع ركعات لاربع جهات بلا اعادة بخلاف ازالة
 النجاسة وكما علم بالقبلة ستر العورة وخطبة الجمعة فلا يشترط
 تقدمها ايضا شوبري ولو تيمم للخطبة بعد الزوال صح او قبله فلا
 او للجمعة قبل الخطبة جاز لان وقتها دخل بالزوال وتقدم الخطبة
 انما هو شرط لصحة فعلها ومثل ذلك ما لو تيمم الخطيب او غيره
 قبل تمام العدد الذي يعتقد به الجمعة خضر قوله بدخول الوقت
 شامل لوقت الجواز ووقت العذر واوقات الرواتب وسائر
 الموقنات كصلاة العبد والكسوف معروفة في محلها ومن الموقنات
 صلاة الاستسقاء ويدخل وقتها باجتماع المعظم لها ان اراد فعلها
 جماعة فان اراد فعلها فرادي فعند ارادة فعلها والكسوف ويدخل
 وقته بمجرد التغيير وان اراد فعلها جماعة والفرق بينهما ان الكسوف
 يغتفر بالاجل ولا كذلك الاستسقاء لا يغتفر بالسقيا ونحوه
 المسجد يدخل وقتها بدخول المسجد والمنارة بتمام الغسل الواجب
 وهي الغسل الاولى او التيمم للميت وان لم يكن ويلغز به كذا

فيقال

فيقال لا يصح تيممه حتى يتيمم غيره وهو الميت ويتيمم للنقل
 المطلق في كل وقت اراده الا وقت الكراهة اي اذا اراد ان يصلي
 به في وقت الكراهة اما اذا تيمم ليصلي خارج الوقت او اطلق فانه
 يصح تيممه خضر قوله فيهما اي في العلم بالقبلة والعلم بدخول
 الوقت فالمراد بالعلم ما يشمل الظن قوله وطلب الما ليس هذا
 مكررا مع قوله قبل وطلب الما لان الاول بالنسبة الى الطلب
 في حد ذاته فانه شرط لا بقيد كونه في الوقت وهذا بالنسبة الى
 كونه واقعا في الوقت كما دل عليه قوله فيهما وكانه قال من شرط
 التيمم طلب الما وكون الطلب في الوقت وانما لم يذكر هذا الشرط
 بلفظه الا من غير فاصل بينهما ليذكر ما زاده على حديثه كانه عليه
 قوله وهذه الاربعة لا شوبري خضر قوله فيه تنازع طلب
 ونقل قوله في الوقت فيهما اي الطلب والنقل فلا يجوز الطلب
 قبله لانه وسيلة والتيمم مقصد فكما لا يجوز التيمم قبل الوقت
 فكذلك الطلب والوسائل حكم المقاصد فلو طلب لغاية فلما فرغ
 من الطلب دخل الوقت فيستقيم لصلاة الوقت بذلك جاز
 وكما لطلب لغاية الطلب للتطوع وكذا الطلب لضرورة فغنى
 له او الحيوان محترم معه شوبري قوله مما مر وايلا الباب
 اي في قوله وكون التيمم للصلاة قبل الوقت خضر قوله
 ويبطل التيمم الخ لما فرغ يتكلم على ما يحق التيمم ويصح من
 اسبابه واركانه وشروطه شرع يتكلم على مبطلاته وذكرها بعد
 الشروط لان ترك الشرط يقتضي عدم الصحة فناسب تفصيلها
 بها كما ذكرنا مبطلات الصلاة عقب شروطها ولان وجود الشرط
 معصم والبطلان يستدعي حقيقة تقدم الصحة لانه يطرأ عليها

فحق المبطل ذكره بعد ما طرب قوله محدث اي اصغرا اذا كان عنه
 اما التيمم عن الاكبر فلا يبطله الحدث الاصغر بل انما يبطله الاكبر
 نعم ان تيمم للمكين الحليل لم يبطله الله التيمم بالجافة الطارية
 بعد ذلك خضر ولو تيمم الجنب ثم احدث بطل تيممه بالنسبة
 للحدث الاصغر دون الاكبر فيحرم عليه ما يحرم على المحدث فقط
 ويستمر تيممه عن الحدث الاكبر حتى يطرا ما يبطله قال النووي
 ولا يعرف جنب يباح له القراءة والمكث في المسجد دون الصلاة
 ومس المصحف الا هذا شورى وفيه اذ هو بعد التيمم ليس جنبا
 قوله وردة فتبطل ما فعله في اثنايه وجميعه بعد قرائته
 لانه لا استحابة الصلاة وهي مستغنية مع الردة بخلاف الوضوء
 والفصل اي وضوء السليم وغسله اما وضوء صاحب الضرورة وشبهه
 فكالتيمم فيبطل بالردة على المعتمد كما جزم به ابن المقرئ في روضه
 تبعه للاستوى حاشية شيخنا الزيايدي على البهجة خضر قوله
 وبرؤية ما لا حاصل ما في ذلك ان روية الماوتوهمة والقدره على
 ثمنه وزوال العلة تارة تكون مع حاييل وتارة تكون بلا حاييل
 واذا كانت مع حاييل فتارة يتقدم علمه وتارة يتأخر وتارة يفتار
 فهذه ست عشرة صور وعلى كل اما ان يكون قبل الصلاة او فيها
 وعلى كل اما ان تسقط الصلاة بالتيمم او لا فالجمله اربع وستون
 صورة فان تقدم علم الحاييل او فارق فلا بطلان مطلقا واما اذا
 كان بلا حاييل او بحاييل متأخر فتارة يكون ذلك قبل التلبس
 بالصلاة وتارة يكون بعد التلبس بها فان كان قبل التلبس بها
 بطل مطلقا وان كان بعد التلبس بها لم يبطل في صورة التيمم
 مطلقا واما في غيرها فينظر ان كانت الصلاة يسقط فرضها

بالتيمم

بالتيمم لم تبطل والابطلت لبطلان التيمم انتهى شيخنا محمد بن
 ناصف الغزالي ولو عمت المراجعة وجهه ويديه وراسه ورجلاه
 سليمتان وفقد الماوتيمم تيمما واحدا ثم راي الما بطل تيممه
 بالنسبة الى رجله لان تيممه عنهما لفقد الما وقد قدر عليه
 ولا يبطل بالنسبة لبقية الاعضاء لان تيممه عنها للعلة وهي
 باقية اذ بطلان بعض الطهارة لا يقتضي بطلان كلها سواء كانت
 بالما او بالتراب فالواجب عليه غسل رجله نشو وكتب ايضا
 قوله وبرؤية تماي وان لم يكفه لطهارته وكتب ايضا وبرؤية
 الما او ثمنه قوله اي بالعلم بوجوده المراد بالعلم هناك الذي
 للبارز المطابق لدليل وانما في هذا التفسير للاشارة الى انه ليس
 المراد بالروية خصوص الروية البصرية بل المراد العلم مطلقا اي
 بصرا وغيره كاخبار عدل قوله بالعلم بوجوده اي في محل يجب
 طلبه منه قل قوله بان يكون في حد القرب فما دونه قوله
 وان ضاق الوقت اي بان لم يبق منه ما يسعها تامة ان اراد الاقمار
 او مقصورة ان اراد القصر باقل مجزئ وذلك لان الصلاة بالوضوء
 ولو اخر الوقت اوجب واكمل منها بالتيمم اوله قوله وان ضاق
 الوقت هذا ان كان الما في حد الغوث وتقدم انه في حد القرب
 يشترط الامن على الوقت قل وقوله ان كان الما اي ان كان علمه الما
 لا ومعنى كلامه ان قول المؤلف وان ضاق الوقت محمول على ما اذا
 علم الما في حد الغوث فانح بطل تيممه وان ضاق الوقت اذ لا
 يشترط في طلب الما حين علمه في حد الغوث امنه على خروج الوقت
 وما تقدم من انه يشترط هو في التوهم لا العلم بخلاف حد القرب
 فانه يشترط فيه الامن على الوقت لمعده ولا يجب طلب الما منه

الا عند العلم والحاصل انه لا يشترط الا من على الوقت حالة
 العلم مع حد الغوث فما دونه ويشترط ذلك حالة التوهم او العلم
 مع البعد وعرفت ان قوله وان ضاق الوقت عن الموضوع وض
 في حد الغوث فما دونه مع التيقن كما قاله قل او في حد القرب
 والصلاة لا تسقط بالتيمم كما علم مما مر فليتنامل قوله وتوهمه
 اي لما وان زال سريعا اي في حد الغوث فما دونه مع سعة الوقت
 كما مر قل مع زيادة وعبارة م روي بطلانه بالتوهم ان بقي من
 الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه
 قوله سرا با هو ما يروي في الجوكر البحر اي يري نصف النهار واوله
 واخره كانه ما كما في خضر الكلام فيمن لا يتيقن عند ابتداء
 رويته انه سراب كما هو ظاهر قال الشوبري وكان رأي غمامة
 مطبقة بقره او طلع ركب او نحوه فلو سمع قائلا يقول عندي ما
 لغائب او ما تجلس واقفا وورد بطل تيممه كما صرح به الزركشي وابن
 قاضي شهبه او عندي لفلان ما وهو يعلم غيبته فلا فان كان
 يعلم حضوره او لم يعلم من حاله بشي بطل تيممه لوجوب السؤال
 عنه قال في الخادم ولو قال لفلان عندي من شئ ختمتا بطل تيممه
 لوجوب البحث عن صاحب الما وطلبه منه ثم رخص قوله بلا
 حائل فيهما اي في روية الما وتوهمه خضر وفيه اشارة الى ان قوله
 في المتن بلا حائل قيد في الاربع كما صرح به ايضا ويصح ان يراد
 فيها اذا راى سرا با او جماعة جوز ان معهم ما والاول اولى
 قوله من سبع مثال للمانع المحس وعطش للمانع الشرعي ومن
 التوهم ما لو سمع قائلا يقول عندنا وان ذكر بعده للعطش بخلاف
 ما لو قدم للعطش قوله لانه لم يكره في المقصود اي الصلاة

بخلاف

بخلاف توهم السرة لعدم وجوب طلبها وفهم من التوهم ما فوقه
 بالاولي او يراد بالتوهم ما يشمل الظن والشك فالمراد به ما قابل
 اليقين فان قلت هل لا كان وجود الما كوجود المكفر الرقبة بعد
 فراغه من الصوم وحيضا لمرة بعد فراغها من العدة بالاشهر
 قلت اجيب بان الصوم والاشهر مقصودان بخلاف التيمم ثم
 المبيحة خضر قوله وقدرة على ثمنه ومثله الالة والرشا ونحوه
 قوله ويكنه الشرا عطف على لا يحتاج اي على مجموع النفع والمنفي
 اي وان يمكنه الشرا ويصح ان يكون حالا بتقدير المبتدأ اي وهو
 يمكنه الشرا اي والحالة انه يمكنه الشرا فانه اذا لم يمكنه كان
 كالحائل قوله وزوال علة اي يفتينا اخذنا بما بعده قل قوله
 مبيحة للتيمم خرج غير المبيحة فالنيم معها لا يصح كالا يخفى
 قوله لم يبطل تيممه اي سوا كان السا تر اخذ من الصحيح شيئا
 اولي لكن فيما اذا اخذ يجب غسل ما اخذ وما بعده ابن شرف
 قوله اذا لا يجب طلب البراء اي لان طلبه لا يعنيه حصوله بخلاف
 الما فتوهمه يبطل التيمم وان بان انه لا ما ولو سقطت جبرته
 في صلاة بطلت وان لم يبطل تيممه كان بان انه لم يبر لتردده
 في بطلان صلاته ولذا قال بعضهم محله اذا ظهر من الجبرته ما يجب
 غسله قل بالخرق وعبارة الشيخ الرحامي قوله ولو توهم برجرجه
 فوجده لم يبرالم يبطل تيممه يحمل على ما اذا لم يظهر من الصحيح
 ما يجب غسله انتهى ونقل خضر مثله عن ش الخطيب قوله والعنينة
 لعلة عطف تفسير قوله الا في صلاة ولو نقل اي بعد تمام التكبيرة
 للاهرام خرج بالصلاة نحو القذاة ولو قدر معين لانه منفصلة
 عن بعضها ومثلها الطواف قل قوله في الاربع الاخيرة ويروية

الماوتوهم وقدرة على ثمنه بعد العجز عنه وزوال علة قوله فلا
 يبطل التيمم الاي وانما يبطل بالسلام منها وان علم تلف الما قبله
 وكان القياس بطلانها بمجرد الروية الا انه روعي حرمتها ولسه
 التسليم الثانية وفي قوله الم لا يبطل التيمم الا اشارة الى ان
 مفهوم قوله المتن الا في صلاة الم فيه تفصيل قوله في غير الثانية
 وهي مسالة التوهم قوله وفيها اي الثانية التي هي سبلة التوهم
 مطلقا اي سوا كانت تسقط به ام لا قوله لتلبس بالمقصود
 علة لعدم بطلان الصلاة في الاربع خلافا لما يوهه كلامه قل
 نعم يندب قطع الصلاة الم قال شيخنا اطلاق القول بان قطعها
 افضل بفهم انه لا فرق بين ان يكون في جماعة او منفردا وبظن ان
 يقال ان ابتداه في جماعة ولو قطعها وتوضا لا نفردا لمضي فيها
 مع الجماعة افضل وان ابتداه منفردا ولو قطعها وتوضا لصلاها
 في جماعة او ابتداه في جماعة ولو قطعها وتوضا لصلاها في جماعة
 او ابتداه منفردا ولو قطعها لصلاها منفردا فقطعها افضل
 اه ابن شرف قوله نعم يندب قطع الصلاة ويجوز له قلبها
 نقلا بل هو افضل من قطعها وفي عبد الرحمن لاجموري على خط
 وعبارة ثم رقتضى استوا قطعها وقلبها نقلا وفي النقل
 المطلق اذ اري الما قبل تمام ركعتين يسلم منهما الامن نوب
 قدرا ولو ركعة فيتمه فلورا بعد فعلها اقتصر على الركعة
 التي راه فيها رجائي وعبارة متن المنهج والمتنفل ان ينوي قدر
 اتمه والا فركعتين قوله نعم يندب قطع الصلاة في غير الثانية
 الم مفهومه انه لا يندب قطع الصلاة في الثانية التي هي سبلة
 التوهم فانظر ما ولا نفي النذب هه هو الجواز والحرمة لضعف

التوهم

التوهم فلا يحل قطع الفرض له راجعه قوله حرم قطعها اي الزينة
 ان ضاق الوقت عن جميعها فلا يجوز قطعها ان لزم اخراج بعضها
 عن الوقت قل فصرح لو يقيم الميت وصلي عليه ثم وجد الما
 قبل دفنه وجب غسله واما حادثة الصلاة عليه كما افتى به
 البغوي وخالفه ابن سراقه فقال بعدم الوجوب وجمع بين
 الكلامين بحمل كلام البغوي على ما اذا كان بموضع يغلب فيه
 وجود الما وكلام ابن سراقه على ما اذا كان بموضع يغلب فيه
 فقد الما وح فلا مخالفة بين الكلامين والميت كالحج دخضر
 قوله وباقامة او بينيتها اي نية الاقامة ومنها نية الاتمام
 كما سياق في نية الش وهو في صلاة مقصورة وان كانت تسقط
 بالتيمم بعد غير التوهم وهو روية الما والقدرة على ثمنه
 وزوال العلة بلا حيل في السائل الثلاث ومثل البعدية للذكور
 المعية كما قاله الرمي اذا تاملت ما ذكر عرفت انه يتخلص منه
 ثمانية عشرة صورة يبطل فيها التيمم والصلاة وهي حاصل من
 ضرب السنة الحاصلة من ضرب ثلاثة وهي الاقامة ونيتهما
 ونية الاتمام في اثنين وهما البعدية والمعية في ثلاثة
 وهي روية الما والقدرة على الثمن وزوال العلة وبما ذلك
 ان تقول اما ان يقيم بالفعل او ينوي الاقامة او ينوي
 الاتمام بروية الما ومعه هذه ستة او يقيم او ينوي
 الاقامة او ينوي الاتمام بعد القدرة على ثمن الما ومعه
 هذه ستة اخري او يقيم او ينوي الاقامة او ينوي الاتمام
 بعد زوال العلة ومعه هذه ستة اخري ايضا وخرج
 بقيد البعدية وما الحق بها القبليية وفيها تسع صور حاصلة

من ضرب ثلاثة وهي الاقامة ونيته ونية الاتمام في ثلاثة
وهي روية الما والقدرة على ثبته وزوال العلة وبينا ان نقول
اما ان يقيم او ينوي الاقامة او ينوي الاتمام بعد روية الما
والقدرة على ثبته او زوال العلة فلهذا تسع صور لا يبطل
التيمم فيها كما هو ظاهر والمراد بها التفصيل السابق في روية
الما والمعنى هنا انه لا دخل للاقامة في البطلان وخرج
بقوله غير التوهم التوهم الشامل للظن والشك وفيه تسع
صور حاصلة من ضرب ثلاثة وهي الاقامة ونيته ونية
الاتمام في ثلاثة وهي البعدية والمعية والقبلية وبينا
ان نقول اما ان يقيم او ينوي الاقامة او ينوي الاتمام بعد
التوهم او معه او قبله فلهذا تسع صور لا يبطل التيمم فيها
كما هو واضح وبهذا علم ان جملة الصور التي تعلم من كلامه ست
وثلاثون صورة فتأمل قوله بياقامة او نيتهما ظاهره وان لم
يكن مستغلا ما كذا ولا ياتي فيهما ما ياتي في قطع السفر بذلك اي
حيث اشترطوا الاستقلال فليجرب شوبري قال الاجموري
على ط قلت لعل الفرق سعة باب السفر عن باب التيمم
اذا قصر جاز وان لم تكن ضرورة وهنا لا يثبت الاعن ضرورة
فادق شي يبطله فليتا مل قوله وهو في صلاة مقصورة
اي سوا وجب فضاوها ام لا مناوي وتقدم ايضا قوله
بعد غير التوهم طرف لاقامة ونية اي ويبطل التيمم باقامة
للمسافر القاصرا ونيته الاقامة بعد روية الما والمال اذا
بطل التيمم بطلت الصلاة وان كانت لتسقط بالتيمم كما
مر قال الشيخ خضر لانه بالاقامة او نيتهما لزوم الاتمام وهو

الما

انما استباح بالتيمم ركعتين فالزايد عليهما كافتتاح صلاة
فريضة اخري بتيمم واحد وهو مقتضى وانما استثنى التوهم
لضعفه بما قبله وعما بعده اما في مسيلة التوهم فلا بطلان
لصلاته بالتوهم لضعفه ولا بالشك او الظن انتهى والجواب
من الشمس الشوبري حيث كتب قوله غير التوهم انظر مفهومه
وهو الحكم بعد التوهم انتهى مع انه كتب قبل ذلك ما نصه
وتبطل ايضا بالاقامة لا تقطاع سفره او نيتهما وهو في صلاة
مقصورة لانه يلزمه الاتمام وهو بمنزلة ابتداء صلاة بعد
توهم الما اما هو فتقدم انه لا يؤثر الاخر حيا فتاوى شيخنا
انتهى والحكم بعد التوهم هو عدم البطلان كما قاله الشيخ خضر
وغيره وكتب هذا بعد ذلك والنصف بخلافه من الناسخ قوله
بعد اومع في الاوجه شوق وتقدم ايضا عن مرقوله المتضمنة
صفة للاقامة او نيتهما وكل فاعل قوله كافتتاح صلاة اخري
فالبطلان لذلك لا يكونا يجب فضاوها فاندفع ما للاسوي
مناوي قوله زيادة على ما مر اي من انه لا يسن تجديده ولا يصح
بنية فرض التيمم على ما مروا انه في عضوين الوجه واليد فقط
بخلاف الوضوء فانه يسن تجديده ولو مكلا بالتيمم ويصح بنية
الوضوء وفرض الوضوء وهو في الاعضاء الاربعة ومما مر
اختصاص التيمم بوجوب قصد الي التراب وبوجوب
النقل له وبوجوب الضربتين بخلاف الوضوء لا يجب فيه شي
من ذلك بل لو نوي الوضوء فنزل عليه تامطرا وغيره فانفسك
اعضاه صح وضوءه ومنه بطلان التيمم بالردة مطلقا وفي
الوضوء التفصيل بين وضوء السليم فلا تبطله الردة ووضوء

السلس فتبطله فليتنامل قوله بمعناه الاول السابق في باب
الاحداث وهو الامر الاعتباري واما بمعناه الثالث فثمة وهو
المنع الخاص برفع التيمم كالوضوء واما بمعناه الثاني وهو الحدث
بمعنى الاسباب فلا يرفعانه معالان السبب اذا وقع لا يرتفع
وهو ظاهر ثم الاصل بزيادة توضيح وعبرة قال قوله الاول
السابق وهو الرفع العام قوله وفي انه لا يجب ايصال التراب
الى منابت الشعر وان خف اي ولا يسن والى بالغاية لشمول
الشعر الكثيف الذي يجب غسل ظاهره فقط مما مر فلا يقال
الاولى حذوها ويجب ايصال التراب الى ما تحت الاظافر من
الظاهر ولعل الفرق بينه وبين الاظافر كون ازالتهما مطلوبة
ابن شرف قوله لعمري ذلك اي الايصال قوله لا يجمع به بالبناء
للمفعول وهو فرضان قوله وان كان التيمم صبيبا فانه لا يجمع
به بين فرضين هذا وليست المعادة كذلك فللشخص إعادة
المكتوبة بذلك التيمم الذي يصلي به الاولى وان كان ينوي التيمم
لانما تقع فلا ويظهر انه اذا تيمم للمعادة ينوي استباحة فرض
الصلاة على قيار الصلاة للمحاكاة فعليه لو كان ينوي استباحة
الصلاة فقط واراد ان يصلي بهذا التيمم الذي اتي فيه بهذه
النية المجردة اي عن لفظه عن فرض المعادة فلا يصح لانه لا يتيمم
الا بتيمم نوي فيه استباحة الفرض كما لا تصح صلاة بها الابنية
الفريضة لان المقصد المحاكاة هذا هو الذي يظهر فتأمل شذري
نعم لو تيمم الصبي للفرض ثم بلغ لم يصلي به الفرض لان صلته
نقل كما صح في التحقيق وهو المعتمد عملا بالاحتياط في حق
في الموضعين وسواء كان الفرض اذا ام قضا لمؤله تعالى اذا

فتم

تمت الى الصلاة الى قوله فتييموا فاقتضى وجوب الطهر لكل صلاة
ثم الاصل خضر وقوله ثم بلغ اي قبل اداء الفرض وقوله لان صلته
نقل اي في نفسها وان كان لها حكم الفرض في منع الجمع بين فرضين
والنذر من الصلاة كالنذر والطواف كالصلاة ففرضه ولو بالتردد
كفرضها ونقله كغسلها وشمل فرضه طواف الوداع فخره قوله
او طوافين او ما نفعه خلوا والكاف استقصائية كما علم مما مر قوله
ولا يجمع بين الجمعة وخطبتها بتيمم واحد كما رجحاه وهو المعتمد لان
الخطبة وان كانت فرض كفاية قد التحقت بغرا بعض الاعيان لما قيل
انما بدل عن ركعتين والضعيف لا يقع النظر عن مقابله وانما يجمع
بين الخطبتين بتيمم مع انهما فرضان لكونهما في حكم شيء واحد لثباتهما
فلما كانا متلازمين صارا كالشيء الواحد فاكتفى لهما بتيمم واحد
بل الظاهر امتناع افراد كل واحدة منهما بتيمم لعدم وروده رجحا في
وعلم من ذلك ان الخطيب يحتاج الى تيممين وانه لو تيمم للجمعة
فله ان يخطب به ولا يصلي به وانه لو تيمم للخطبة فلم يخطب فله ان
يصلي به للجمعة وان كان دون ما فعله لما تقدم من انها التحقت
بفرض العين ثم رخص وهل يجمع بين خطبة الجمعة كما اذا تيمم
وخطب بمحل ولم يصلي ثم اراد ان يخطب به ثانيا في محل اخر فله
نظر وكلام المص شامل لانهما فرضان فيمتنع رجحا في وقوله
فيمتنع ليس بظاهر بل الظاهر الجواز قيا ساجد المعادة فتأمل
قوله لكن لو تيممت الى لعله استدراك على مفهوم قول المص
لا يصلي به فرض عيني اذا تيمم لغيره فان مفهومه ان يصلي به
غير الفرض العيني وان تيمم لغيره فليتنامل قوله لكن لو تيممت
المرة لتمكين حليلها لم تستبح غيره من الصلاة ولو نقل ويجوز

لها التمكن مرارا وانما تجتمع بين التمكن وصلاة الفرض اذا تيممت
 بقصد استباحة صلاة الفرض خلافا لمن وهم في هذا فاباح الجمع بين
 التمكن وبين الفرض اذا تيممت للتمكن وليس كذلك خضر
 ومثل الصلاة الطواف كما ذكره ق ل والرحماني وعبارة م ر وفي
 استباح النفل استباح ما في معناه من خمسين مصحف وسجدة
 تلاوة وشكرو قراة نحو جنب ومكث في المسجد وحلوطي وصلاة
 جنازة وان تيممت فان تيمم لخمس مصحف ولو عند خوف
 عليه من كافر او غرق او حرق او نجاسة او لسجدة تلاوة او شكر
 او من انقطع حبضها لحدوطي ولو لخليل او تيمم جنب لا عتكاف
 او قراة قرآن ولو كانت فريضة عينا كتعلم الفاتحة لم يستحب به
 فريضة ولا قراة نعم يظهر ان الجمع في مرتبة واحدة كما افاده الوالد
 حتى انه لو تيمم لو احد منها جاز له فعل البقية فرع لو تيممت
 حايض لفقد ما ثم مكث حليها من الوطئ ثم راته انما الجماع بطل
 تيممها وحرم عليها تمكينه ووجب عليه النزاع بخلاف ما اذا راه هو
 وهو يجامعها فلا يجب عليه النزاع لعدم بطلان تيممها بروية
 هو اذ لو تيمم شخص لفقد ما ثم راه غيره لم يبطل تيمم لا اول خضر
 فصرح اخر لو نذر ان يصلي اربع ركعات او اكثر كفاه لمحل تيمم واحد
 بخلاف ما لو نذرهما وان يسلم من كل ركعتين فانه لا بد ان يتيمم
 لكل ركعتين لان كل ركعتين صارت كافتتاح صلاة اخرى ومثل
 ذلك صلاة الضحى في التفصيل المتقدم اما التراويح اذا نذرهما
 فانه يتيمم لهما عشر تيممات وان لم ينذر التسليم من كل ركعتين
 لان التسليم فيها من كل ركعتين محتتم بابي باب
 النجاسة قوله بيان بيان النجاسة وازالتها اي بيان

مطل فغير

حقيقتهما

حقيقتهما وبعض بيان افرادها وكيفية ازالتهما في كلامه استخدم
 كما قاله الحلبي لان المراد بالنجاسة الاعيان والضمير في ازالتهما
 يرجع لهما بمعنى الموصف قال الرحاني وهي ازالتهما بالما من
 خصا يصننا قال تعالى ولا تحمل علينا اصر اي امرنا يتقل علينا حمله
 يا صراحبه اي يجبسه في مكانه يريد التكليف الشاقة على بني
 اسرائيل من قتل النفس في التوبة واخراج ربع المال في الزكاة
 وقطع موضع النجاسة وخسين صلاة في اليوم واللبلة انتهى
 وقوله وقطع موضع النجاسة هذا المراد ولو من البدن والمراد
 غيره فقط رايته بخط بعض الفضلاء ان المراد قطع ذلك من الفروة
 والخف لا من البدن فليراجع ثم رايته الرحاني اعاد الكلام على
 المسئلة فقال وازالتها بالما من خصا يصننا وغيرنا كان يقطع محل
 النجاسة اي من غير الحيوان وما في بعض العبارات من قطع جلودهم
 يحمل على جلد الفروة اليه على اقدم قلته ولعل خاص بغير محل التيمم
 منهم او ليس بخاص كما ان قبول توبتهم يقتلهم وله تعالى تكليف
 العبد بما لا يطيق انتهى بالحرف ثم اعاده في فعل الاستنجاء
 فقال ما نصه قلت ونقدم ان قوله تعالى ولا تحمل علينا اصرانه
 كان يجب على من قبلنا قطع محل النجاسة فالظاهر حمله على البدن
 والثوب دون الحيوانات لانه تغذيب لغير مكلف وعلى غير
 الضروري كتنجس المخرجين بالخارج منها انتهى قوله هي اي النجاسة
 باعتبار الاعيان وهذا اطلاق مجازي لهما وحقيقتهما الوصف
 القايم بالمحل وتعرفه وصف يقوم بالمحل عند ملاقاته لشي من
 الاعيان النجسة مع توسط رطوبة من احد الجانبين يمنع صحة
 الصلاة حيث لا مخصص ل قوله ما يستفاد راي ولو طاهر

كالصاق والمنفي قوله مستغذرا عن ضربان وصفه بالاستغذار
 يناقض بقى الاستغذار في الحد الاخر المطول وهو كل عين حرم تناولها
 على الاطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز لحرمتها والاستغذار
 ولا لضررها في بدن او عقل واجيب بمنع التناقض غاية الامر
 انها مستغذرة وحرمتها ليست لاستغذارها او بقاها للاستغذار
 المثبت هو الشرعي والمنفي هو اللغوي قاله في ش عقبة التعريف
 فيخرج بالاطلاق ما يباح قليلا كبعض النباتات السمية وبجالة
 الاختيار حالة الضرورة فيباح فيها تناول الميتة وبسهولة
 التمييز دون الغائبة ونحوها فيباح تناولها وان سهل
 تمييزه خلافا لبعض المتأخرين نظرا الى ان شأنه غير التمييز ولا
 يتنجس فيه ولا يجب عليه غسله وهذا القيد والذي قبله
 للدخال لا للخارج وبلا حرمة اللحم الاذي فانه وان حرم
 تناوله مطلقا في حالة الاختيار لا لئلا نجاسته بل لحرمة
 ولا يرد عليه لحم الحربي فانه يحرم تناوله مع عدم احترامه وبلا
 استغذارها ما حرم تناوله لما تقدم بل لاستغذاره كخا
 ومنى وغيرهما من المستغذرات بنا على حرمة اكلها وهو الاصح وبلا
 ضررها في بدن او عقل ما ضر العقل كالافيتون والزعفران
 او البدن كالسميات قوله حيث لا مرخص كمنقذ الطهورين
 قوله وبالعبد بول الحاي وهو بالعد كذا لا يقال هذه
 العبارة تقتضي الحصر مع عدم استقصاء افراد الجائز
 فيما ذكره لانا نقول قد دفع الشيخ هذا اليراد بقوله في الش
 فيما ياتي وما زيد على المذكورات الى هو في معناه فليتامر
 وقال قد وحصرها فيما ذكره المع اصناف في قوله بول اي ولو

من

من طفل وحكاية بعض المالكية قوله للشافعي بطهارة بول الطفل
 غلط او افتري منا وي قوله للامر لم وفيه سائر الابواب
 واما امره صلى الله عليه وسلم العربيين بشرب ابواب الابل
 فكان للتداوي فهو جاز يميز في الجائز غير الخمر وما ورد من
 ان الله لم يجعل الشفا في المحرمات محمول على صرف الخمر وشمل كلامه
 نجاسة الفضلات من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف
 والمعتمد طهارتها وحمل تنزهه صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب
 ومزيد النظافة قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات
 سائر الانبياء ونزعه الجوهري في ذلك خضر قوله قصة الاعرابي
 وهو ذو الخويصرة اليماني لا التميم فانه ضيقا للخارج وهم لم
 يوجدوا في زمان المصطفى صلى الله عليه وسلم قال الرحاني تركوه
 خشية مفسدة تخجيس بدنه او ثوبه او مواضع اخرى وقطعه
 عليه فينتقرا انتهى يتركوا الاعرابي فلم يمسحوه قوله بحجة
 اي ساكنة مع تخفيف اليها المشاة او مكسورة مع تخفيف اليها
 وتشد يدوها ومثله يقال في الودي مع المهلة قال قوله
 في قصة علي رضي الله عنه

هكذا يفيض بها الشيخ في الحكمة

قوله وهو ما ابيض رقيق
 عبارة شرم وهو ما اصفر رقيق ثم قال وفي تعليق ابن الصلاح
 انه يكون في الشتاء ابيض مخمينا وفي الصيف اصفر رقيقا وربما لا

يحسن بوجه وهو اغلب في النسانه في الرجال خصوصا عند
 هجاء من كمال شهوة قوية او بعد فتورها قل قوله ودي بهمة
 كالبول انما قاسه على البول ولم يات له بدليل مستقل كالذي
 ولم يقس عليه لانه لا يتقيد بوجهه بالبالغ بل منه ومن غيره
 كما ان البول كذلك بخلاف المذي فانه لا يخرج الا من البالغ
 عند ثوران الشهوة قوله او عند حمل شي ثقيل اي ولو حاله
 استرخا الطبيعة للمعدة قوله وروث لم يقل كاصله وغايط
 لانه شامل للخارج من الايدي وغيره بخلاف ذلك فانه خاص باليدي
 قال النووي رحمه الله في دقايقه شوبري قوله من غايط
 اسم لفضلة الايدي ومثله العذرة الا ان الغايط يشمل البول
 كما قاله السيوطي وقد مر قل قوله ولولسك اي ولومن سمك
 وجراد لانه صلى الله عليه وسلم لما جري له حجرين وروثة ليستحي
 بهما اخذ الحجرين ورد الروثة وقال هذا ركس والركس النجس قوله
 ظهورا فيهم الطواف فتحمل لقنات والاول اشهر حاشيتان زعلي
 البهجة وجه الدلالة ان الحال لم يكن نجسا لما امر باراقه لما
 فيها من اتلاف المال المنهي عنه اضاعته واما الطهارة اما عن
 نجس واما عن حدث ولا حدث على الاثنا فتعينت طهارة النجس
 فتثبتت نجاسة فيه وهو اطيب اجزائه بل هو اطيب الحيوانات
 نكهة لكثرة ما يملك فبقيتها اولى وارقة ما وقع فيه واجبة
 ان اريد استعمال الاثنا والا فستحبة كسابر النجاسات الا ان
 غير المحترمة فيجب اراقتهما لطلب النفس تناولها ثم البهجة
 خضر قوله اذ لا يحل افتناوه بحال اي مع وجود الانتفاع به
 فلا يرد الحشيت قل قال ج ويظهر ان فرعه مثله سوا في كلب

او طاهر انتهى شوبري قوله ولانه يندب قتله عبارة العباب
 في اول كتاب البيع بل يجب قتله ان كان عقورا والا جاز ان يتي قال
 في العباب وظاهره انه لا ياتي فيه الخلاف في الكلب الذي لا يقع
 فيه ولا ضرب لانه اشوا حلالا منه ومن لم كان ظاهرا كلامهم وجوب
 قتله مطلقا وعبارة شيخنا يستحب قتله مطلقا وهو الموافق
 لاستحباب قتل الكلب العقور وما ادعاه من ان ظاهرا كلامهم
 وجوب قتله ممنوع بل ظاهرا كلامهم بجائز لانه الا ان يحمل على ما اذا
 تعين طريقا لدفع نحو عقور صايل فليتا مل وعبارة المجموع يجوز
 اقتتال الخنزير سواء كان فيه عذو على الناس ام لا لكن ان كان
 فيه عذو وجب قتله قطعاً والا فوجهان احدهما يجب قتله والثاني
 يجوز قتله ويجوز ارساله وهو ظاهر نص الشافعي وعبارة التحفة
 في باب اللباس ويجرم اقتتال الخنزير لوجوب قتله فورا الا لفرقة
 كان اضطر لم يتاع عليه والكلب الا لخصوصه وحفظ حاله او متربا
 انتهى شوبري وعبارة الشيخ عبد الرحمن الاجمعي على ط قوله يندب
 قتله اي ولو عقورا خلا لما وقع في العباب من وجوب قتله
 العقور انتهى قوله من غير ضرر فيه احتراز عن الميتة وسائر
 الفواسق المحسة وما في معناها فاما طاهرة وان كان مندوبا
 الي قتلهما لكن لضررها ثم البهجة خضر قوله وفرع كل منهما اي الكلب
 والخنزير مع غيره دخل فيه الكلب مع الخنزير وغيره وكذا فرع
 الخنزير مع الكلب او غيره فتأمل شوبري قوله فرع الكلب اي
 الذكر وكذا قوله فرع الخنزير فلا تكرار في كلامه فتأمل قوله
 مع غيره اي غير كل منهما دج لا يتناول فرع احدهما مع الاخر الا ان
 يقال هو يتناول به مفهوم الاولي تأمل اي لانه اذا حكم بنجاسة

فرع

فرع احدهما مع غيره فمع الاخر بالاولى وعبارة قل لوقال ولو
 مع غيره كان اعم لانه لا يشمل فرع احدهما مع الاخر ولا مع
 نفسه الا ان يقال انه راعي مفاد العلتين المذكورتين له وذكر
 العلة الثانية لبيان ترجيح المتبعة فيه على غيره دون عكسه
 فتأمل يعني اننا قلنا انه غيره الذي هو الطاهر بنبوته في النجاسة
 ولم نعكس ونقول انه يتبع غيره في الطهارة تغليباً للتجسس
 ايضاً الشمس الشوبري قوله مع غيره ولو ادعى ولو كان على
 صورة الادبي على ما اقتضاه اطلاقهم لكن يجتمع طهارة ما على
 صورته كما يحتمل بعضهم اخذوا باطلاقهم طهارة الادبي وعموم
 قوله صلى الله عليه وسلم فان المسلم لا يجنس حياً ولا ميتاً
 والتقيد بالمسلم حري على الغالب قاله الشيخ وعبارة ابن
 شرف وخضر لو تولد آدمي بين كلب وادبي فهو محكوم بطهارته
 لقوله تعالى ولقد كرمنا بني ادم اذا الاستناد الى الآية اولى
 من الاستناد الى القاعدة واجري عليه جميع الاحكام لانه بالغ
 عاقل والعقل مناط التكليف واما لو كان بصورة الكلب
 مع العقل والنطق فهو كذلك تغليباً للادبي ولا يحل
 نظر انتنت وقوله محل نظر قل سم المعتمد نجاسته وهل
 المراد تصور كلب بصورة آدمي او تصور بعضه قال قل يكفي
 تصوره بصورة الادبي ولو في النصف الاعلى فقط وفي حاشا
 ن ز على المنهج والمعتمد ان المتولد بين الادبي والمغلف طاهر
 العين حيث كان على صورة الادبي ولكن لا تحل مناجاته ولا
 توارث بينه وبين الادبي ويغظم عن الولايات انتهى وفرض
 كلامهم في المتولد بين ادبي ومغلف والقياس ان الامر كذلك

فيما

فيما لو تولد ما بصورة ادبي بين مغلفين نظراً للصورة ولان
 طهارة احداً صليبه لا تقيد به فليراجع شيخنا ثم ظهر لي ان هذا مردود
 فان الصورة تزج الحكم بطهارته تغليباً لاحد اصليه الطاهر
 فتأمل وعبارة قل قوله مع غيره دخل فيه المتولد بين كلب
 ذكر او انثى وادم كذلك وهو كذلك ان كان على غير صورة الادبي
 فان كان على صورته ولو في النصف الاعلى فقط فهو طاهر في
 العبادات فيصلي ولو اما ما يدخل المساجد ويحاط الناس
 ولا يجنسهم بمسه مع رطوبة ولا يجنس به الماء القليل ولا المايح
 قال شيخنا الرمي ويتولى الولايات كالمقتضا ولاية النكاح
 وخالفه خ ط وله حكم التجسس في النكحة والتسري والذبيحة
 والتوارث وجوز له التسري ان خاف العنت وقال شيخنا
 يورث من امه واولاده انتهى قوله حاصل المعتمد في ذلك كما
 قرره شيخنا انه اذا تولد بين ادبي وكلبه او خنزيرة او بين
 ادبي وكلب او خنزير فان كان على غير صورة الادبي فتمسك بالتفريق
 واذا كان على صورة الادبي فعند الرمي طاهر العين ويعطى
 حكم الادبي في الطهارات والتعبادات حتى صحة الامامة والصلاة
 دون الولايات ويمنع من القود والعضا والمناكحة ولا تحل
 له بيعة ولا يرث على قاتله ولا يورث بالتفريق الرمي وحجج الخلاف
 في النجاسة وعدمها فقال ام رظا هر كما مر وقال حجر لكن يعني عنه
 فهذا هو المقرر خلافاً للعلوي في ما حفظه فاصح ما ذكر بعضهم
 احكام الفرع في جميع ابواب الفقه نظراً من بحر الخفيف وهو
 فاعلان مستفعلن فاعلان مرتين فقال •
 • يتبع الفرع في انتساب اباه • ولا م في الرق والحرية •

• والزكاة الاخف والدين الاعلى • والذي اشتد في خزأوديه •
 • واخسر الاصلين رجبا وذبحا • وكأحا والاكل والافحية •
 انتهى والولد من الشريف شريف وان كانت امه غير شريفة لا عكسه
 ومن الرقيقة رقيق وان كان ابوه حرا ومن الحرة حرا وان كان
 ابوه رقيقا غالبا وفي المتولد بين ابل وبقر مثلا اخف الزكاتين
 فلا يزكى حتى يبلغ نصاب البقر وهو ثلاثون ففيها تباع ومن
 المتولدين ذمي وصلة او عكسه مسلم والمتولد بين صبيد بري وحلي
 مأكول او غيره يجب فيه العدية على المحرم والمتولد بين كتابي
 ومجوسية او عكسه فيه دية كتابي ولا تخل مساكنة ولا ذبيحة
 والمتولد بين كلب وشاة نجس ولا يحل بذبحه اكله ولا تنصع
 التضحية به فتأمل ذلك قل قوله او تغلبيا للغير وعلا
 في المذهب بانه مخلوق من نجاسة فكان مثلها قال في شرحه
 ولا ينتقض بالدود المتولد منها لانا نمنع انه خلق من نفسها
 وانما تولد فيها كدود الخلد ولا يخلق من نفس الخلد يتولد فيه
 قال في ثم المذهب ولو ارتفع جدي كلمة او خنزيرة فنبت
 لحمه على لبنها لم نجس على الاصح انتهى خضر وقوله فنبت لحمه
 اي تزوي وسمي قوله ومنه اي مبي الكلب ومبي الخنزير
 ومبي ذرع كل خضر قوله لذلك اي تنبع لاصله اما مبي نحو الكلب
 فنجس بلا خلاف واما مبي الادمي فظاهر في الاثر لانه اصله
 رجلا او امرأة او خنثى وغاية انه خرج من غير طريقه المعتاد
 وهو لا يوثق لقوله بالنجاسة ليس بشئ وسواء في الطهارة مبي
 الشخص الحي والميت والنجس والمحبوب والممسوح فكل من تصور
 له مبي كان كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه لو خرج منه مبي فانه

يكون

يكون نجسا لانه ليس بمبي ثم رخص وقوله لو خرج منه مبي اي شي
 صفته صفة المبي بدليل ما بعده فتأمل قوله نكح المبي اي منية
 المختلط بينهما لانه كان لا يحتل فصع منه الدليل فلا يقال ان الاستدلال
 بهذا غير صحيح لان منية وسائر فضلاته مبي الله عليه وسلم طاهرة
 على المعتمد ومثله باقي الانبياء كما مر ولو بالالتخصيص لم يفضل محله
 تنجس منية وان كان مستجرا بالاجار وعلى هذا لو جامع رجل من
 استنجت بالاجار تنجس منية ما ويجزم عليه ذلك لانه نجس ذكره
 من عند قوله ولو مال لا خضر ومجمله ان لم يغتر شهوته الماك فقيده
 حج رجائي والخاص ان محل طهارة المني ان كان الاستنجاء بالماء
 قوله وما فرج بضم القاف وفتحها قوله تغير بجه اي ولو
 وطعمه فليراجع شورى تغيبه يعني عن ما التروح والمنسقط
 والدما بيل والصد يد ونحوها ما لم يختلط باجنبي ولو من نفسه كدم
 عينه وريقه كان دميت لثمة سواء كثرت او قلت لكن محله في كثيرها
 اذا لم يكن يفعل وكذا دم الفصد والحجامة ما لم يجاوز محله ايضا
 وهو ما يغلب سيلانه اليه قل قوله خلا فالرا فقي قال شيخنا
 ما ذكره الرا فقي ما المنسقط فقط لا في غيرها ايضا وموجب ان
 ما في غيرها نجس مطلقا فراجع قل بالحرف وفيه تأمل فليتا مل
 قوله كالدّم هذا دليل نجاسة الصديد وهو القياس على الدم قوله
 ومرة بكسر الميم وتشديد الملهة قوله ومبي ما في المارة خرج
 بما فيها هي نفسها فانها متنجسة كالكرش فتظهر بفلسها واما
 الخرزة اليه توجد في المارة وتستعمل في الادوية لينبغى كما قال
 نجاستها لانها تنجست من النجاسة فاشبهت الماء النجس اذا
 انقلبت لمحا ثم روي الحية والعقرب وسائر دواب الهوام مثل

لال

ما في المارة فيكون نجسا قال ابن العباد وتبطل الصلاة بلمعة
الحية لان سمها يظهر على محل اللسعة لا العقرب لان ابرتها
تقوص في باطن اللحم ويسبح السم فيه ويولا يجب غسله وما تقر
من بطلانها بالحية دون العقرب هو الا وجهه الا ان علم ملاقات
السم للظاهر والملا في سمها خضر قوله وسكر الخ اراد بالسكر
ما يشمل المعطل للعقل اما فيه شدة مطربة والا لم يجز لقوله
ما يع لان ما فيه الشدة المطربة لا يكون الا ما يعا حتى لو صار
الحشيش والبيع او نحوهما كالبوطة والكشك فيه تلك الشدة
صار نجسا على المعتمد قل والمراد نوعه وان لم يكن مسكرا بالفعل
لقلته فيشمل الفطرة رحمان قوله الحشيشة والبيع اي لا يورث
وجوز الطيب اي وعبر وزعفران والمعتدل القليل من ذلك
كله وضابطه القدر الذي لا يورث ولو تجديرا او فتورا رحمان
قوله والبيع بفتح الياء قال في المصباح البيع مثال فليس بات
له حب يخلط بالعقل ويورث الخبال وربما اسكر اذا شربه الانسان
بعد ذوبه ويقال انه يورث السبات ابن شرف قوله ولا ترد
الحمة المنقعة اي فانها جامدة وهي نجسة ولا ترد الحشيشة
المذابة فانها طاهرة وان كانت مسكرة ما ينع لان الحمة
ما ينع في الاصل بخلاف الحشيشة المذابة فانها جامدة في الاصل
وهي طاهرة ان لم يحصل منها شدة مطربة خضر فان صار للحشيشة
شدة مطربة بان رغت وازبدت وصارت مسكرة صارت نجسة
كما مر وحد شارها كالحمة قوله كفي اي ولو ما قوله كفي ظاهره
تخصيص نجاسة التي بما اذا عاد بعد وصوله المعدة دون ما اذا
عاد مما قبلها وفي شئنا خلافاه فليراجع شوبري وعبارة قل

كفي

كفي ولو بلا تغير ومنه ما عاد حالا ولحم نحو كلب كذلك فلا يجب فيه
تسبيغ الغم كما لا يجب تسبيغ الدبر منه وان خرج حالا بلا استئالة
خلافا لغير المستحيل فيهما ولشيطان في الاول وقوله ما عاد
حالا اي بشرط ان يصل لما جاء وزمخرج الحاء المهملة وعبارة ثم مروني
انتقا وهو الراجع بعد الوصول الى المعدة ولو ما وان لم يتغير
كما قاله والمراد بذلك وصوله لما جاء وزمخرج الحرف الباطن من ذلك
لانه باطن فيما يظهر وفي حاشية ن زعي المنيج ومن اكل لحم مغلظ
كفاه الاستنجاء من فضلته ولو بالجهر وان خرج غير مستحيل على
ما يشمله كلامهم بخلاف ما لو تغاباه فانه يجب عليه تسبيغ فيه
مع الترتيب انتهت وقوله ولو اكل لحم كلب الخ اخرج باللعن العظيم
فيجب التسبيغ بخروجه من الدبر ولو على غير صورته وبين في ان
مثل اللحم العظيم الرقيق الذي يوكلا عادة معه وقوله بخلاف ما لو
تغاباه لا ومفهومه انه لا يجب الترتيب من التي اذا استحال
وهو ظاهر انتهى شر على م وهذا كله محله في التي اذا اخرج منه بعد
غسل منه من الاكل قوله كفي اي وبلغ المعدة وقوله نعم ان كان الخارج
لم عبارة ثم الاصل نعم ان اكلت بهيمة ثم اقلت صحيحا فان كانت
صلا بنة باقية بحيث لو زرع لبنت فعينه طاهرة ويجب غسل
ظاهره لانه وان صار عذرا لها فما فيه تغير في فساد كما لو ابتلع
نواة فان زالت صلا بنة بحيث لا ينبت فنجس العين ذكره في
الروضة ومثله بيض لو حضل فخرج قل اي ابتلعه حيوان
قوله كالمخاط اي والبصاق قال في القاموس البصاق كغراب
والبصاق والمزاق ما الغم اذا اخرج منه وما دام فيه فربق
انتهى قوله كلبن الا ان كان بفتح الهمزة فمشتاة فوقية اسم لاني

الحبر والذكر جاز ولا يقال اثنان وليست العلف والمضغة من
 غير المفلط بخس في الاصح وان لم يؤكل لا يستقذارهما رجائي في
 الفرق بين مبي الاثنان حيث جعل طاهرا ولبها حيث جعل نجسا ان
 المبي خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل اصله بخلاف اللبن اذا
 يخلق منه مثل اصله وان كان غذا له فهذا هو الفرق وان استحال
 كل منهما في الباطن فليغيم اما لبن ما يؤكل اي المفصل قبل موته
 او على صورة الدم ومثله المني قال اي بان وجدت في كل خواصه
 قال خضر فلبن الفرس وان ولدت بغلا طاهرا وكذا لبن الشاة والبقرة
 اذا اولدها كلب او خنزير فيها يظهر خلافا للزركشي في خادمه ولا
 فرق بين لبن البقرة والحمل والثور خلافا للبلقيني ثم رقبه
 ولقد كرمنا بني ادم اي بالعقل والنطق والحط واعتدال القامة
 وحسن الصورة وتناول المأكول باليد وغيره انما يتناول به فله ولا ترد
 الفردة لو طوى النجاسة بما يؤكل به انتهى رجائي في قوله الانثى اي ولو
 صغيرة دون التسع لصلاحيتها لغذا الولد وبعد فارق المني
 دون التسع حيث حكم بنجاسته لعدم تصور الولد منه حينئذ
 رجائي والخشني كذلك فالمراد بالمشا ما شانه ذلك قال فاجبة
 اللبن افضل من العسل النحل كما صرح به السبكي في كتابه المسمى
 بالقول الاسليني تفصيل اللبن على العسل واقتى به الشهاب
 الرملي واما اللبن واللحم فايهما افضل افتى الشهاب الرملي
 بان اللبن افضل من اللحم على الاوجه وذكرها في حاشية شرح الروض
 في باب الرباقا وله في الحاشية المذكورة ما نصه لكن حكمي
 الجلال في الجامع الصغير عنه صلى الله عليه وسلم سيد ادم اهل
 الدنيا والاخرة اللحم فلعل الوالد رحمه الله تعالى لم يستحضر

ذلك

ذلك وورد ايضا عنه عليه الصلاة والسلام افضل طعام الدنيا
 والاخرة اللحم انتهى بحرفه خضر قوله والحبي والميت اي بالنسبة
 للادمي اما ما اخذ من ضرع بعيمه ميتة فانه نجس اتفاقا كما في
 المجموع ثم رقبه لخاصة لانه يشترط في طهارة لبن المأكول ان
 يفصل منه حال حيانه او بعد التذكية وعسل النحل مستثنى
 من نجاسة الروث على القول بان يخرج من دبرها ومن نجاسة
 التي على القول بان يخرج منها وهو الاشبه كما في ثم روم
 نجاسة لبن ما لا يؤكل غير بشر على القول بان يخرج من ثقبه
 تحت جناحها قوله وهيمته غير الادبي دخل فيه الملايكة
 والجن فليجرحوا وكتب ايضا قال شيخنا ميتة الملك والجن
 كميته الادمي اما الجني فلهنكليه بشرعنا والظاهر ان احكامنا
 جارية عليهم ما لم يخرج شي من ذلك بدليل واما الملك فله شرفه
 والدليل على طهارة كل منهما قوله صلى الله عليه وسلم سبحانه الله
 ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا ولم يقيده ذلك بالادمي فشملا
 ذكر مع ان المؤمن جري على الغالب كما لا يخفى انتهى فتأمل في
 قوله والظاهر ان نظرا لا يخفى انتهى والمعتد طهارة ميتتهما
 كما في قول خضر والميتة هي الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية
 ولومها لا لنفس له سائلة كالغزل والبعضا في النمل وقيل الذبا
 ومذبح المحرم اذا كان صيدا برياء وحشيا ما كولا وخرج به
 الجنين لان ذكاته بذكاة امه والصيد الميت بالضغط والبعير
 الناد بعقره لان هذه ذكاته ناقلة فلو وجد قطعة لحم مع حدة
 مثلا هل يحكم بنجاستها عللا بالاصل وهو عدم تذكية الحيوان
 ام لا فيه نظروا الاقرب الاول للعلة المذكورة وتقل عن شيخنا

ب

الشوهرى فيه تردد على علم رقبته حرمة تناولها من غير ضرر
قال في ثم الروض وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقذر ولا ضرر
فيه يدل على نجاسته انتهى ولا بد من ملاحظة هذه القضية
حتى ينتج المطلوب ولا فالحاط والبصاق ونحوهما يحرم تناولها
مع طهارتها خضر قوله نجاسة الاعتقاد أي بمعنى فسادهما
وجنبهما أي فهي كالنجس فحاصل هذا الوجه وما بعده واحد
من حيث أن المراد التثبيته بالنجس في الاجتناب إلا أن المجتنب
المشبه بالنجس في الثاني انفسهم وفي الأول اعتقادهم كذا يظهر
أن هذا هو المراد كذا أي ما مشا أمدا هم شوقوله دم وإن سال
من كبده وطحال قل ويستثنى منه المني واللبن إذا خرجا بلبس
الدم ودم بيضة لم يفسد أي بحيث تصح للتعلق وأما إذا صار
مذرا وهو الذي اختلط بياضه بصفاره فظاهر بلا خلاف كذا في المجموع
خضر وشمل كلامه ما يبقى على اللحم والعظام ومن صرح بطهارتهما
أراد أنه معفو عنه ن زاي ما لم يختلط بأجنبي والام يعف عنه
وعبارة الرحاني ومنه الباقي على اللحم والعظم نعم يعفى عن قليله
ما لم يغير ما الطبخ والأفلا يعفى عنه لعدم زواله أوصاف النجاسة
انتهت وعبارة خضر لكن إذا طبخ اللحم بما وصار لما متغير اللون
فانه لا يضر ولا فرق في ذلك بين أن يكون الماء أو مورودا وأما
إذا غسل اللحم بالماء وصار لما متغير اللون بواسطة الدم الباقي
في اللحم فانه يكون مضرا لأن شرط إزالة النجاسة ولو كانت معفو
عنها إزالة الأوصاف فانه انتهت فلعل عبارة الرحاني تحريفا من
الناسخ قوله لما مر من تحريمه في قوله حرمت عليكم الميتة والدم
شوهرى قوله الأكبدا أو طحا أو مينا ولبنا وبيضة لم يفسد

فالمستثنى

فالمستثنىات خضر قوله السمك والمراد بالسمك كل ما أكل من
حيوان البحر وإن لم يسم سمكا خضر قوله والمراد اسم جنس واحد
جواده يطلق على الذكر والأنثى خضر قوله وما زيد الجواب عن
المصنف الذي استفيد من العد المذكور خضر ومرد ذلك على الشوهرى
قوله الجرة بكسر الجيم وهي ما يخرج البعير وغيره للاجترار أي
الأكل ثانيا وأما ما يخرج من جانب فيه المسمى بالقلعة فليس نجس
لأنه من اللسان خضر ولا يحكم بنجاسة ما وضع فيه الحيوان المجتر
حال اجتراره إلا أن انفصل من الجرة شيء فيه قل ورحاني بالمعنى
والمشيمة الخارجة مع الولد طاهرة وهل يجرى من الأم أو من
الولد ويترتب عليه إذا مات أحدهما يجب دفنها وتصح الصلاة
عليها وغسلها وتكفينها وموارا ثانيا فيه نظر رحاني قوله وما
المنقط أي الذي له ريح والافطار خلا فالرافعي كما مر قوله
ودخان النجاسة وهو المنفصل منها بواسطة نار ومنه بخوطا
وضع على نار سرجين لأنه ينشأ فيتنجس ويخرج بها بخارها وهو
الدخان المتصاعد منها بغير نار فهو طاهر وعبارة ثم ر في باب
اللباس والبخار الخارج من الكنيف طاهر وكذا الريح الخارجة
من الدبر كالجشا لأنه لم يتحقق أنه من عين النجاسة لجواز أن تكون
الرايحة الكريهة الموجودة فيه مجاورة للنجاسة لأنها من
عينها انتهت ويعفى عن القليل عرفا من دخان النجاسة ثلثة
الجز المنفصل من الحيوان كميته الأشعر ما كوله وصوفه ووبره
وريشه فهو طاهر وإن شك في نجاسته كالملقى على الكيمان ونحوها
والعنبر والزباد والعرق والبصاق والمخاط والقلقة والمضغة
درطوبة الفرج طهرا من الحيوان الطاهر وكذا الاتخمة من

مذكي لم يطعم غير لبن كما قاله شيخنا الرحلي والافعقو عنها في ذلك
ان انفصل من الغزاة حال الحياة ولو طنا او بعد الزكاة طاهر
وان اخذ بعد الموت او انخرج بدم نجس قال الرحاني وقد ذكر
ابن حجر ان النوشادر طاهر لانه قد يتخذ من دخان ثوب البرسيم
انتهى والمال السائل من فم الانسان النائم ان كان من المعدة كان
خارجا منتنا بصفرة لان كان من غيرها او شك انه منها او لي فانه
طاهر نعم لو ابتلى به شخص فالظاهر كما في الروضة العفو ثم روفيه
ايضا واما الحصة التي يخرج مع البول او بعده احيانا وتسميها
العامية بالمحصبه فافق في فيها الوالد رحمه الله بانه ان اخبر طبيب
عدله بانها منقعدة من البول فنجسة والا فتنجسة لدخولها
اي في الجاد المتقدم انتهى واما الخزرة البقرية فتنجسة كما نقله
سم عن م ر والحاصل ان الاعيان حماد وحيوان فالحماد كله طاهر
الاكل مسكر ما يع وكذا الحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما
تولد منهما او من احدهما مع حيوان طاهر وان الفضلات فيها ما
يستحيل في باطن الحيوان وهو نجس كدم وقح وفي الخ وفيها ما لا
يستحيل وهو طاهر كعرق ولعاب ودمع من حيوان طاهر ثم خ ط
على الغاية ملخصا قوله وازالته اي النجاسة لما انتهى الكلام
على بعض الاعيان النجسة شرع في ازالته والحاصل ان صور
النجاسة تبلغ ثمانية واربعين صورة لانهما ان تكون عينية
او حكمية والعينية اما ان يدرك طعمها بالذوق في المحل او لونها
بالبصر او ريحها بالشم او جرمها بالمس ولا يتصور بغير ذلك
من الخواص فلهذا اربع صور ويبقى بالمحل اثنان من الاربعة
وفيه ست صور او ثلاثة منها وفيه اربع صور ومجموعها وهي

صورة

صورة واحدة متحصل مما ذكر خمس عشرة صور تنظر في احوال
النجاسة الثلاثة لانها اما مغلظة او مخففة او متوسطة يخرج
من الضرب خمسة واربعون ويضم اليها ثلاثة وهي الحكمية
باحوالها الثلاثة يحصل ما ذكر ولا يشترط في ازالته ثمانية فان
قلت ما الفرق بين طهارة الحدث والنجس قلت هو ان الاولى
فعل وهو يتوقف على النية وهذه ترك ترك الزنا والغصب
وهو لا يتوقف عليها وانما يتوقف الصوم عليها وان كان تركا لا فاقه
بالافعال لكون المقصود منه كد النفس وقمع الشهوة ومخالفة
الهوا قوله وازالته اي تطهير محلها اخذا مما ساقى قل
قوله ولو من خف هذا هو الجديد وشاربه الى الرديي القديم
القايل بطهارة الخف بدلكه من نجاسة تغميه باسفلها و
جوابه قال في ش الاصل وللقديم شروط ان يكون للنجاسة
جرم يلصق بالخف بخلاف البول ونحوه وان بدلكه في حال الجفاف
لا في حال الرطوبة وان تحصل النجاسة بالمشي بغير نية بخلافه اذا
تعهد حصولها خضر قلت ينبغي ان يبعد كونها باسفل الخف و
جوابه لا باعلاه شرطا ايضا قوله واجبة اي على التراخي الا ان
عصى بها كان تضييعها لعين حاجة ومنه من يتضح بدم الاضحية
وما يفعل العوام من تزويق الابواب به وخرج بغير الحاجة
من بال وهو يجيد شيئا فله تنشيف ذكره بيده او مسكه بها
ومن يترج الاظلية ونحوها مما يحتاج اليه رحاني وان لم يكن
عاصيا بها فلنحو الصلاة ويندب ان يجعل بازالته فيها عدا
ذلك وظاهرا ظاهرا لانه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذا
وان قال الزركشي ينبغي وجوب المباشرة بالمغلظة مطلقا قال

الاسنوي والعامي بالجناية يحتمل الحاقه بالعامي بالتجسس المتجه
 خلافة لان الذي يصي به هنا متلبس به بخلافه ثم خضر قوله
 في غير بعض ما ياتي ومثل لبعض ما ياتي بقوله كقول صبي اي وكند
 دبع واستنجا با تجار وارض تجست بخوبول وما قليل بمكانة
 وما كثير يزوال تغيره وقول قل ان قوله كقول الراعي للغير
 اي مثال له سبق قلم قوله بحيث لا يتبدل الحقيقة بالنظر للجاسة
 العينية لا الحكيمة فسقط اعتراض قل تامل قوله الامام عسر
 زواله بحيث لا يزول الا بالمبالغة كخو الخت والقرص بالمهمة
 ثم خ ط سوا في ذلك الارض والثوب والانا وسوا طال بقا الراية
 ام لا خضر والقرص العصر حيث لم يزل بحت او قرصوا اشنان
 او نحوه ولومن مرة واحدة لا يضرباوه وقيدته قل ثلاث مرات
 فليراجع ويجب الاستعانة بذلك ان توقف الزوال عليه كاسياي
 قوله بل يظهر محل اي حقيقة لا انه تجس معقوبه حتى لو اصابه
 ببل لم يتجسس اذ لا معنى للفصل الا الطهارة والاثرا الباقي شبيه
 بما يشق الاحتراز عنه وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين المغلظة
 وغيرها فلو عسرت ازالته لوان تخوم مغلظ او رجه طهر وهو
 كذلك خلافا للتركيبية خادمه وانما لم يعف عن قليل دمه
 لسهولة ازالته جرحه ثم رخص قال قل قال شيخنا م رومي
 قد رعى ازالته وجب وفيه نظرم طهر المحل فتأمل انتهى ويتاى
 عبارة المزمع قوله بخلاف ما لو اجتمع اي من نجاسة واحدة
 في محل واحد والافضل حكمه منفردا قل وعبارة ثم المنهج اما اذا
 اجتمعا فتجب ازالتهما مطلقا اي سوا عسر ازالتهما ام لا ما لو
 تتوقفا لزالة عينا القطع ومثلها العلم اه قوله لقوة دلالتها

لكن

لكن اذا عسر عني عنهما مادام العسر وتجب ازالتهما عند القدرة
 ولا تجب اعادة ماصلاه معهما وكذا يقال في الطهر اذا عسر قل
 فيكون المخرج نجسا معقوبا عنه قوله لذلك اي لقوة دلالة
 على بقاء النجاسة ولو توقف زوال ذلك ونحوه على اشنان او صابون
 او خت او قرص وجب والاستحب فيه يجمع بين قولي الوجوب
 والاستحباب والاوجه انه يعتبر لوجوب نحو الصابون ان يفضل
 منه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم وان لم يقدر على الخت ونحوه
 لزمه ان يستاجر عليه با حرة مثله اذا وجدها فاصله عن ذلك
 ايضا ولو تعذر ذلك حيا او شرعا احتمل ان لا يلزمه استعماله
 بعد ذلك لو وجد له طهارة المحل حقيقة ويحتمل للزوم وان كلا
 من الطهر والعفو انما كان لتعذروا وقد زال وهذا هو الموافق
 للقواعد وافق الوالد رحمه الله تعالى في ما نقل من البحر ووضع
 في زير فوجد فيه طعم زبل او رجه لولونه بنجاسته بل قيا س
 فقد الما عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الاوجه فقد قال
 الاصحاب وشرح تقديم المضضنة والاستنشاق ليعرف طعمه
 ورايحه انتهى ثم رباح في قوله ولو تجسس ما يع يطلق المايح
 على ما يشمل الماء وعلى مقابله وما هنا من الثاني فلا حاجة الى تقييده
 بغير الماء ويدل له مقابلته بالما حيث قال والماء القليل الموشو
 وقوله وما هنا من الثاني فالمراد بالمايح غير الماء ولو بين وشيخ
 وعسل وزيت والقريبة على ذلك ما ياتي قال في ش منهجه والجا
 هو الذي اذا اخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ محلها عن
 قرب والمايح بخلافه ذكره في المجموع اه ومن الجامد العين بعد
 جوده وان كان قبله ما بعها قاله الرحا في والميلة في تطهير العسل

مد

المتنجس استفاوه للخل اه حضاري لانه يستعمل قبل اخراجه
وعليه فيكون لما لك الخل ان طال الزمن بعد شربه وبطل مجبه
والا فلما لك الصل قاله ابن حجر اه رجائي قوله عن الفارة
اي بالمتنجس فقط اسم للحيوان المعروف واما فارة المسك فبالمتنجس
وتركه قوله فار بقتوه محل وجوب الازالة حيث لم يرد استعمال
في نحو قود او سقي دابة او عمل غوصابون بالزيت او فطاطيه
حال ضرورة تنبيه رجائي وقوله فان تنفعوا به اي بالاستنصاح
ونحوه لا مطلقا والرواية السابقة مقسرة بهذه قوله في استنصاح
اي في غير مسجد مطلقا كما سباني وموقوف ان تلوث ويجوز تنجيس
الموقوف بما جرت به العادة كترسية الدجاج ونحوه وعلمك الغير
كالوقوف في وقوله وملك الغير للعبارة ثم رقا له الاذرع
والظاهر انه يلحق بالمسجد المنزل الموجد والعار ونحوهما من منع
الاستنصاح به اذا طال زمن الاستنصاح فيه بحيث يعلق
الدخان في السقف او الجدار ويعني عن ما يصيبه من دهن المصباح
لقلته انتهى ذكره في باب اللباس اه قوله بدهن ذكره قوطية
لما بعده وليلا يتوهم حل الاستنصاح وطلد الدواب بالماء المتنجس
وان لم يكن صالحا لما ذكره كالعسل والخل فتأمل قوله او نجس ذكره
استطرادا وان لم يصدق به السياق لان تخصيص المتنجس بالماء
يفهم المنع في النجس اي مطلقا مع ان حكمه كذلك والمجور وبعده
متعلق به فقط هو خضر وقوله وان لم يصدق به السياق لان
كلامه في المتنجس حيث قال ولو نجس ما يع الخ وقوله لا تخصيص
الى لعله علة قوله ذكره استطرادا وقوله والمجور وبعده
يعني في قوله من غير نحو كلب وقضيته ان المتنجس بمفلف يجوز

الاستنصاح

الاستنصاح به ونحوه تأمل قوله من غير نحو كلب اما دهن نحو
الكلب فلا يحل الاستنصاح به ولا الطلي ايضا لفظ النجاسة
نعم افنى شيخنا الرمي بانه يجوز دهن كلب محترم بدهن كلب
اخر حيث عدم الحاجة وان لم يلزم منه تضييع النجاسة عينا قال
شيخنا الزيايدي ويؤخذ من التعليل المتقدم انه لا يجوز الدبع
بروث الكلب ونحوه وان اجزأ في الدبع خضر قوله فيجوز مع الكوا
ونوجه الكراهة بان كثيرين من العلماء قالوا بحرمة ذلك شري
قوله رواه الطحاوي ويبلغ الطاو الحالم ملتين بنسبة الى طحا
قرية بصعيد مصر وهو ابو جعفر احمد بن سلامه ثقة عا حاله
المزي صاحب الشافعي ثم تحول حنфия وصنف في الحديث عدة كتب
مناوي على ثم الجامع الصغير قوله وثق رواة اي قال لانهم
ثقة وهو منصوب بالفتحة لان الفه اصلية فانه جمع راو
كقضاة جمع قاض اصله رويه تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
الفافصار رواه قوله ويستثنى المساجد اي فيجوز الاستنصاح
فيها بالمتنجس اما عند انفصال دخان منه موثر في نحو حيطانها
ولو قليلا فواضح واما عند عدم انفصال شيء منه البتة فكذلك
اخذ من كلام المجموع نعم ان لم يوجد ما يوقد به غيره واضطر اليه
استجبه الجوارح للضرورة ابغاب في حكم المساجد هو شوبري قوله
ويجوز سقي الدواب الماء المتنجس الى هو اسند راك على قوله ولا
يجل انتفاع به بجعله شاملا للماء المتنجس خضر وقوله وهذا يقتضي
ان في كلام المتن استخدام حيث اراد بالماء او لا غير الماء اعاد
الضمير عليه بالمعنى الشامل لما قال لم رقي في باب اللباس ويجوز
التأخذ صابون من الزيت النجس ويجوز استعماله في يدهنه وثوبه

كما صوابه ثم يظهرها وكذلك يجوز استعمال الادوية المنتجة
 في الدبغ مع وجود غيرها من الطاهرات ويباشرها الدبغ بيده
 اه ويجوز التضميح للحاجة اليه قل ويجوز اطعام الطعام
 المنتج للدواب ثم روظاهره ولو نتجس بمغلظ وخرج
 بالدواب الادمي ولو غير مميز فلا يجوز سقيه الماء المنتج كما
 مر قوله ان تقطع اي تقطع لانه لا ينقطع الا عند ملاقة الماء
 على الوجه الذي تقطع عند اصابة الجحاسة ولا يتجس الا بواسطة
 رطوبة لانه جاف فلو وقع فيه فارة فماتت ولا رطوبة لم يتجس قاله
 ابن القطن ثم خ ط خضر قوله امكن تطيره بغسل ظاهره قال
 ابن الرفعة ومحل هذا اذا نتجس بالادوية فيه فان نتجس بما
 فيه دهنية كودك الميتة لم يظهر بلا خلاخ خضر قوله وجلد
 بالجر عطف على مقدره هكذا وان التها واجبة بغسل في غير جلد وفي
 جلد باندباغه وبالرفع مبتدا وخبره يظهر وهو اقرب رحا في
 واقول الاعراب الثاني هو الصحيح دون الاعراب الاولى
 اذ عليه يصير قوله يظهر ضايعا مع انه من المتن فليتنا مل قوله
 يتجس بفتح الجيم وكسرها قاله في ثم المنهج لكنه في الصحاح اقتصر
 على الفتح ومضارعه يتجس بفتح الجيم وضما قاله السيوطي في
 تعليقه على النسي في قوله صلى الله عليه وسلم ان المسلم لا يتجس
 اه شوبري قوله ظاهره او باطنا قال الزركشي والمراد بباطنه
 ما بطن وباطنا ظاهره ما ظهر من وجهيه بدليل قوله اذ قلنا
 بطهارة ظاهره فقط جازت الصلاة عليه لانه ثم رخص
 وقوله ما ظهر من وجهيه عبارة قل وهو ما لا في الدبغ والباطن
 غيره اه فيشمل الباطن ما بين الوجهين والوجه الثابت عليه

الشعر

عليه الشعر وعلى هذا فلو نتف الشعر الذي من الوجه الاخر بعد الدبغ
 فمحل المنتف من نتجس يظهر بالفضل عنا في قوله باندباغه اي ولو
 بوقوعه بنفسه او القا به بريح او نحو ذلك او بالقا الدبغ عليه
 ولو بنحوه خضر ولو اصابه قبل الدبغ نجاسة مغلظة فغسل
 قبله سبعا احدا من بتواب فلا بد من تطهيره بعد الدبغ بسبع
 احدا من بتواب لانه قبل الدبغ لم يكن قابلا للتطهير واخذ منه
 الشهاب ابن قاسم ان عظم الميتة وشعرها اذا اصابه مغلظ لم
 يظهر بالتسبيح والتتريب فاذا اصاب شيئا مع الرطوبة نجسه
 نجاسة مغلظة انتهى فتعظن له فانه فرع نفيس ابن شرف ومثله
 الحلبي على منهج قوله كذرق بذال معجزة قل قوله في الحديث
 اذا دبغ اي اندبغ او يقاس غيره ما فيه فعل عليه قل قوله
 وخرج بالجلد الشعر ونحوه كالصوف والوبر فلا يظهر بالدبغ وهو
 المعتمد لكن يعني عن قليله قوله بالاندباغ الاولي بالدبغ كما بشرح
 الاصل وشرح المنهج وذلك لان الاندباغ مطاوع الدبغ فيلزم
 من الاندباغ الشاثر فيحصل تناقض لان المعنى لعدم تأثيرهما
 بقبولهما الدبغ لان الحياة ابلغ منه في افادة الطهارة والحياة
 لا تفيدها فالدبغ اولى خضر قوله فيجس غسله بالماء اي مع التتريب
 والتسبيح ان كان فيه مغلظ قل قوله او المنتجس فلو ملاقاته
 ثم المنهج فلا يظهر الا بغسله ويحرم اكله وان كان اصل حيوانه
 ما كولا لخروج حيوانه بموته عن المأكول ثم ر ويجوز بيعه اي
 الجلد بعد الدبغ وان لم يغسله ما لم يمنع من ذلك ما منع كان منع
 الدبغ الذي فوقه رويته خضر فصلا في الاستنجاء
 استغفاله اي طلب الانجاء والتمزة اي في الاستنجاء للسلب والزالة

كاستغفار لطلب الاعتاب لا العتب والاستنجاء ازالة النجوس
 الاذي الباقي في ثم احد المخرجين بالجر او بالماء واصله ازالة
 والذهاب الى النجس وهو ما ارتفع من الارض كما نوايسترون بها
 اذا قعدوا للتخلي ثم البخاري للغنسطاني فالاستنجاء لغة ازالة
 والقطع ما خوذ من نجوة الشجرة وانجيتها بمعنى قطعها لاث
 المستنجى يقطع الاذي عن نفسه او هو لغة الذهاب الى النجس وهو
 ما ارتفع من الارض لان قاضي الحاجة يطلب مكانا مرتفعا يستتر به
 عن الاعين وشرا ازالة الخارج من الفرج عنه بالماء او بالمجر وما
 في معناه من كل جامد طاهر الخ بشرطه الا في كراهته وبرادته
 الاستنابة والاستنجاء الا ان الاولين يمان الماء والآخر
 اعني الاستنجاء خاص بالاجار ولا يجب في الغور وانما يجب عند
 ارادة القيام للصلاة ونحوها او خيفة التضييق وهو طهارة
 مستقلة لا من الوضوء يجوز تأخيرها عن وضوء السلام بان لم يس
 ناقضا بان يستنجى غرقة يلفها على يده دون التيمم ونحوه وكاه
 ينبغي للمص ان يذكر اداب قاضي الحاجة وعبارة من منته
 سن لقاضي الحاجة ان يقدم يساره مكان قضائها ويمينه
 لا نصرافه ويخني ما عليه معظم ويعتمد يساره ولا يستقبل القبلة
 ولا يستدبرها بسا تر ويحرم ان بدونه في غير معد وبعد است
 ويسكت ولا يقضي في كراكد ومجر ومهب ريح ومحدث وطريق
 وتحت ما يثمر ولا تستنجى بما في مكانه ان لم يعد ويستبرئ من
 بوله ويقول عند وصوله بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبث
 والخبائث وانصرافه غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني
 الاذي وعافاني انتهت والخاص لان استقباله الكعبة

واستدبارها

واستدبارها في قضا غير معد لذلك بلا سترة حرام او في غير معد
 لذلك بستره خلاف الاولى وفي معد ولو بلا سترة لاحرمته وكراهته
 ولا خلاف الاولى بل خلاف الافضل حيث امكن الميل عن القبلة بلا
 مشقة وخرج ما كان قبله ثم نسخ قال في العباب كصخرة بيت
 المقدس فيكره استقباله واستدباره وتنتفى الكراهة فيه
 بما تنتفى به الحرمة ثم ويكره استقبال القمرين نظريا لما لا يمان
 ايات الله الباهرة دون استدبارها هذا كله هو المعتد فاقطع
 والتفصيل بين المعد وغيره مذهب الشافعية والمالكية واسحاق
 واحد في رواية واحاد مذهب ابي حنيفة ومجاهد وابراهيم النخعي
 وسفيان الثوري واحد في رواية عنه عموم الممنوع في الصحرا والنيا
 فيكره فيهما ما ذكر وذهب قوم الى ذلك في الاستقبال دون
 الاستدبار فيجوز وحكي عن ابي حنيفة واحد وهو قول ابي يوسف
 قوله من تجس خرج الطاهر ومنه المنى فلا يجب الاستنجاء منه
 لكن ليسن خروجا من خلاق من اوجبه وتكون التجسس اخرج المنى
 لم يجز استثنائه بخلاف المنه فان استثناه لانه لم يعبر بالتجسس
 بل بالخارج الملوث حيث قال ويجب استنجاء من خارج ملوث لا منى
 وخرج بالتجسس ايضا الریح فانه طاهر فلا يجب الاستنجاء منه ولا
 يس وان كان المحل رطبا كما في ثم روماني حاشية الرحاني من نذبه
 مع الرطوبة ضعيف بل يكره مطلقا في حج على الارشاد والاستنجاء
 تقتريه الاحكام الخمسة الاولى الوجوب وهو من كل خارج نجس
 ملوث الثاني الاستنجاء وهو من دود وبعر بلا لوث ومنى
 الثالث الكراهة وهي النهج الرابع الحرام وهو بالمطعم والمختر
 الخامس البلعة وهو الاصل وقوله وهو الاصل قد يتوقف فيه

وانظر ما وجهه وما صورته ش وكان ينبغي ان يعد خلافاً الاولى
وهو تماز مزم على المعتمد قوله خارج من الفرج اي ولو قليلا يعني
عنه بعد الحجر لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويكنى
فيه الحجر وان لم يزل منه شيئا وقد يقال ما فائدة اللهم الا ان
يقال نظيره امرار الموسى على راس الاقنوع وشمل الملوث دم الحيفر
والنفاس فيجوز فيه الحجر وتبسم وتضلي ولا اعادة رجائي وقوله
وتبسم اي بعد الاستحجار الواقع بعد الاقطاع وقيد الاستحجار
بالكركا في حاشية الشيخ خضر وعبارة شرم ومقتضى كلامه
الاكتفاء بالحجر في حق المرأة وهو كذلك في الذكر اما الشيب فان
تحققت نزوله الى مدخل الذكر كما هو الغالب لم يكن الحجر لانه لا
يصل هناك والاكتفى قوله بالما ولومن تماز مزم على الاصح لك
خلافاً الاولى ومنشئ في العباب على التخريم اي مع الاجزاء شوري
والواجب فيه استعمال قدر من الما بحيث يغلب على ظنه روال
النجاسة وعلامته ظهور الخشونة وكره بعضهم الاستحجار بالما
ونفي وقوعه من الشارع صلى الله عليه وسلم وهو مردود بما في الصحيحين
وغيرهما والذي عليه جمهور السلف والخلف ان الجمع بين الما
والحجر افضل فيقدم الحجر لتخفيف النجاسة وثقل مباشرتها
بيده ثم يستعمل الما وسوا فيه الغايط والبول كما قاله ابن
سراقة وسليم الرازي وكلام الفقهاء الشافعي في محاسن الشريعة
يقتضي تخصيصه بالغايط فان اراد الاقتصار على احدهما فالما
افضل لكونه يزيل العين والاثر والحجر يزيل العين فقط والحنثي
المشكل يتعين فيه الما على المذهب قاله في شرحه والحنثي
المشكل ليس له ان يقتصر على الحجر اذ ابال من فرجيه واحدهما

لا التباس

لا التباس الاصيل بالزائد نعم ان لم يكن له التا الذكر والانتى بل
له التا تشبه واحدا منهما يخرج منها البول انجه فيه اجزا الحجر
لعدم احتمال الزيادة وان كان مشكلا في ذاته ويشترط في الحجر
الطهارة الا في الجمع بين الما والحجر كما نقله صاحب الامجاز عن الغزالي
تنبيه شمس على الاستحجار استعمال روث او غيره
من الاعيان النجسة وصورته ان يكون عنده من الما ما يكفي
لزوال العين او لا يجامد ولم يجد من الما الا ما ذكره مناوي قد
روي البزار في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
نزل قوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب
المطهرين في اهل قبا فسالهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقالوا انا نتبع الحجارة بالما وروى ابن ماجة عن طلحة بن نافع
قال اخبرني ابو ايوب وجابر بن عبد الله وانس بن مالك لما
نزلت فيه رجال يحبون ان يتطهروا قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الطهور فمما
طهوركم قالوا نتوضا للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالما
قال هوذا كم فعليكوه اهو قوله او يسع ثلاثا نعم كل واحدة
منها المخل جميعه وجوبا على المعتمد وفاقا للزملي تبع الشيع الاسلام
اتهي مشايخنا والافضل ان يضع الحجر الاول على طاهر قارب
مقدم صفحته اليمنى وان يديره شيئا فشيئا الى المبدأ والثاني
على مقدم اليسرى ويديره كذلك ويسبح بالثالث الصغتين
والسريرة ويسن له نظرا الحجر المستنجى به قبل رميه ليعلم انه
انقأ لان يستنجى بيساره بالحجر او بالما ويكره بيمينه
بلا عذر كس ذكره بها واذا حمل الحجر للاستحجار من البول سن اخذه

بيمينه وذكره بيساره ثم يحركها وحدها فان حرك يمينه او حركها
فقد استنجى بيمينه او يضع ذكره في موضعين منه اي الحجر وضعا
مجردا ثم يمسحه في ثالث فان امره في موضع واحد مرتين تغيب
الماء وان لم يجله مسح ذكره بيساره على مواضع منه او من ارض
صلبة او جدار قال القاضى نزولا لا صعودا وفي تفصيله نظر
ولو صغر الحجر الصق مقعدته بالارض وامسكه بين عقبيه او
ابهامي قدميه وذكره بيساره وتعامل عليه واذا استنجى بالماء
سن تقديم قبله على الدبر وعكسه في الحجر على المعتمد ويسر اعتما
اصبعه الوسطى في غسل دبره وذلكه بيزه مع الماء ويجب ان
يفسله حتى يغلب ظن طهارته ثم لو شم ريح الخارج بيده لم يول
على نجاسة المحل وحكم اليد حكم مغسول بقيت فيه راحة عسرة
ولا يتعرض لغسل الباطن لكن يندب للبكر ادخال طرفي اظفاله
في ثقبه الفرج فتغسله ويكره حشو ثقبه البول عبثا اي بلا ضرورة
انتهى عباب وقوله ثم لو شم ريح الخارج المعبارة الرهاني ولا
يجب شم اليد فلو فعل ووجد راحة الخارج فهو دليل على نجاسة
يده فقط الا ان شمها من الملاقي للمحل فهو دليل على نجاستهما
والكلام في بيع لم يفسر زواله انتهت وظاهر كلام مر في عدم
الحكم على المحل بالنجاسة مطلقا قوله بجامداي ولو من حجارة
الحرم فيجوز على الاصح اي مع كراهته ان وجد غيره فيما يظهر
والاستنجاء بالحجارة من خصا بص هذه الامة شوي بري قبل
داول من فعله الخليل رحاين اي بالحجر والخصوصية لغير الانبياء
لا جزؤ المسجد المتصل به او المنفصل عنه فلا يجزي الاستنجاء
به الا ان حكم حاكم بصحة بيعه وبيع لا تقطاع نسبته حاشه

قوله قالع اي ولو حريرا للرجال اي فيجزي مع الجواز على المعتمد
لانه في حال الامتنان وكذا ذهب اوفضة لم يهيا او يطبع والا حرم
واجزا على المعتمد في الجميع شوي بري قوله غير محترم ولو مقصوبا
كنظيره في الماء والحق ومثل الموقوف وجدار الغير بغير اذنه وما يقوم
مقام الاذن اذ حرمة ذلك لا مر عارض ولو استنجى بشي وشك هل وجد
فيه تلك الشروط ام لا فالوجه عدم الاجزاء اذا الاستنجاء بالحجر خصة
ولا يصار اليها الا بيقين اهشور من المحترم جز حيوان متصل به ولو
قارة او جزا دي منفصل ولو حريبا او مرتدا خلا فالبعض المتأخرين
لان كان منفصلا عن حيوان غير ادي فلا يحرم الاستنجاء به حيث
حكم بطهارته وكان قالعا كشرع ما كوله وصوفه ووبره وزيشه ثم ر
وما في حاشية الرهاني من جوازه بجز الحري في تبع فيه حج وهو ضعيف
كما عرفت قوله بجدا ندب ولو من غير مذكي وحشيش وخرق ثم في النهج
لان الجلد بالدباغ انقلب من طبع اللحم الى طبع الشيا وبمولا كان
ما كولا حيث كان مذكي لكن اكله غير مقصود لانه لا يعتاد بخلاف غير
المدبوغ لانه اما مطعوم بحاله او نجس والعندما نصر عليه في القديم
من حرمة اكله اي اكل الجلد المدبوغ وهذه المسئلة مما يغني بها على
القديم والخلاف بين القديم والجديد فيما اذا كان من ميتة فالمعتمد
حرمة اكله بعد ديبغه وان كان اصل حيوانه ما كولا لخروج حيوانه
مموته عن الماكول لخبر الصحيحين انما حرم من الميتة اكلها اما اذا
كان من مذكي وكان حيوانه ما كولا فانه يجوز اكله بلا خلاف
والا وجه في جلد حوت كبير جاف انه ان قويت صلابته بحيث لو نزل
لم يكن اجازا لاستنجاء به والا فلا ويستثنى من الجلد جلد جعل للكتاب
علم محترم فيجوز الاستنجاء به مادام متصلا بخلاف جلد المصحف

فانه يحرم الاستنجاء به وان انفصل عنه ثم رد قوله وان انفصل
 عنه اي وان انقطعت نسبتته عنه بخلاف المس لفظ الاستنجاء
 فان الامتناع به اشد لكن قال ع شران انقطعت نسبتته عنه
 بحيث لم يبق فيه اشارة تدل على انه جلد مصحف جاز لا استنجاء
 به لانه حينئذ لا اهانته فيه اصلا اذ لم يبق ما يدور عليها انتهى
 والذي قررره مشايخنا الاول قوله لانه صلى الله عليه وسلم
 استدله بالحديث الاول على جوازها وبالثاني على وجوبه بالامر
 وبالثاني على عدم جواز فقضه عن الثلاث قلت قوله وفيه صلى
 الله عليه وسلم لما قال ذلك لان قوله بثلاثة اجزاء عدد
 ومفهوم العدد وليس بحجة على المخرج فلذا جمع بينهما ما زادي قوله
 وقيل بالمجزي الوارد في الحديث لا الجامد المذكور في كلامه والا
 لزم قياس الشيء على نفسه وهذا مبني على دخول التقياس في الرخص
 قوله كبر بفتح العين جلالا على الا في جمعه بين الماء والمجز فلا يشترط
 طهارة المخرج فلا يحرم استنجاء الخس في هذه الحالة لانه لعذر
 شرعي وهذا ظاهر بالنسبة لمصولة فضيلة الجمع اما كل لها فلا بد
 فيه من بقية شروط الاستنجاء بالماء خضرو في حاشية عبد البر
 فصرح بجمع بين الماء والمجز لم يشترط ان يكون المجرط هرا بل ولو
 من مغلظ كروث كلب جاف فانه يحصل به فضيلة الجمع بين الماء
 والمجز وان وجب التسبيح بعد ذلك كما قرر شيخنا الشبشير
 وعرض على شيخنا الزبيري فارتضاه فقيل له الشيخ شجاعة التاملي
 ينافي شجاعة الشبشير فيقال قوله ولو لشجاعة تعذر خصي المجز
 احسن لك قوله وبالقانع غيره مما لا يقع للاستمسك كالقصب
 الاملس اي فانه يبسط الجفاسة او المزوجة كاللحم الرخو وانما

اجزائه

اجزائه كالتراب المتناثر فالحارج بالقالع ثلاثة ودخل في ذلك
 الحجر الثاني والثالث اذا لم يتلوث باستعماله ثم رد لو غسل الحجر
 وجف جاز استجماله ثانيا كروادغ به وتراب استعماله غسل نجاسة
 نحو الكلب فان قيل التراب المذكور صار مستهلا فكيف يكفي ثانيا
 اجيب بانه لم يزل المانع وانما ازاله الما بشرط مزجه بالتراب
 وح فيجوز التمسك به ان كان استعمال في المرة السابعة وان كان قبلها
 فلا تتجسس فاستنجد فانه مسيلة نفيسة غط على المنهاج قوله
 كالمطعم مع الحرمة ايضا ولو عظم ولو احرق لانه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال انه طعام اخوانكم يعني من الجن
 فطعم الانسان ولي سوا المختص به الا دمي ام غلب استعماله له
 او كان مستعمل للادمي وانها يمين على السوا بخلاف ما اختص به الهيا
 او كان استعمالا له اغلب ويجوز بخوقش الجوز اليابس لكن مع
 الكراهة ان كان لبة فيه انتهى ثم رد لو احرق الخبز وخرج من
 صلاحيته للاكل جاز بخلاف العظم لو احرق كما مر ويحرم تنجيس العظم
 بغير استنجاء ايضا لارميه لكل وان لزم تنجيسه رحمانا على القوي
 وعلى الكتاب قوله فلا يجزي هو الصواب لا فلا يجوز كما في بعض
 النسخ لما يلزم عليه من التكرار بقوله بعده ويعصى كذا قاله شيخنا
 لكن فيه نظر لان بعض النسخ المذكورة حذف منها ويعصى وانقصر
 على قوله فلا يجوز رحمانا وقوله ويعصى به في المحترم اي وكذا في
 غيره ان قصده به الاستنجاء لنفاطيه عبادة فاسدة وانما خص
 المحترم لثبوت حرمة من غير كونه عبادة فاسدة في سخر
 قوله وهي ما ينضم اي يستتر بانطباع الالبين عند القيام
 حلي قوله تالم يحا وزالم فان اطردت عادة بالجماعة فهو كغيره

قد تقدم في التمسك الخ
 هذه المسئلة لا ولم
 يرتفعها فليكن
 كالتيمم

كما اقتضاه كلامهم ويحتمل اجزاء المسئلة قاله شيخنا شوبري وبن
ثم رقبيل والوجه اخذ اما ياتي في الصوم من العفو عن خروج
مقعدة المبسور وردها بيده ان من ابتلى هنا بجاورة الصفحة او حقة
دائما عني عنه فيجزيه الجهر للضرورة وظاهر كلامهم بخالفه الا ان يجمل
على من فقد الما قوله وحشة اي من واضح ومثلها قدرها من
مقطوعها او فاقدتها فلا يجزي في حشة الخش ولا في فرجه للشك فيه
وتقدم انه يكفي الجهر في المنقح العارض في الاستداد الخلق فان كان
كاحد الزوجين فهو ظاهر ولا فينبغي اعتباره بما فرجه ويعتبر به
المرأة انما يجاوز ما يظهر عند فعودها قل نعم ان لم يكن له الاالة
لا تشبه واحدا منها يخرج منها البول اتجه فيه اجزاء الجهر لا تنفعا
اقتبال الزيادة وان كان مشكلا في ذاته كما مر قوله فوق العادة
اي عادة غالب الناس مر قوله فنيط اي علق فان جاوزها مع الانتفا
لم يجز الجاهد لا في المجاوز ولا في غيره لمزوج ذلك كما تقدم به البلوي وبن
معنى مجاوزة الحصة وصول بول الشب مدخل الذكر ثم المنع
وغيره وعبارة الرحمان ويتعين الما في قبلي المشكل والاقلمان
وصل البول للجلدة قوله ان لا ينقل الخارج من محله الذي اصابه
عند الخروج واستقر فيه فان انتقل تعين الما وان لم يجاوز الصفحة
والحصة على المعتد لانه يصير كما لو طرات عليه نجاسة من خارج
قوله وان لا يجف نعم لو بال وجف ثم خرج بعده ولو من غير
جنبه كدم وعم الاول ما عني فيه المحرق ل وقاله ن زان خلف
الجهر تعين الما وترد شيخنا في المزي والودي هل هما من جنب
البول او لا رحمان والمعتد اشتراط الجنسية والغايط الما بيع
كالبول ويلحق بما ذكر ما لو زاد على ما وصل اليه الاول والوجه لان

نقص

نقص عنه عني ولو عرق المحل بعد الاستنجا فالمعتد العفو عنه مالم
يجاوز الصفحةين قوله اجنبي اي نجس مطلقا وظاهر ربط قل غير
العرق اما العرق فلا يضر ولو استنجى بجهر مبلول لم يصح استنجاؤه لان
بلله يتنجس بنجاسة المحل ثم ينجسه فيتعين الما ثم رقبيل
وان لم يجاوز ذلك لا حاجة الى الغاية اذ الكلام فيما لم يجاوز فقل
قله تنبيه قد علمت ان الجهر شرط في ذاته وبني كونه قاله
ظاهر غير محتزم وشرطا لاجزائه وبني ان يخرج من فرج وان لا يحف
لما قوله فان تقطع الزرق بين الانتقال والتقطع ان الانتقال
يعتبر فيه الاستقرار قبل حصوله في الثاني فاذا ازال الخارج في المحل
عما كان مع الاتصال فهو انتقال والتقطع يخرج ابتداء الى مواضع
بدون اتصال فلم يعتبر واقية الاستقرار ولا اها من الحواشي
قوله ويكفي فيها تجسس الما دخل في غير لادمي كانا وارض فيظهر
بالنضح كما هو مقتضى الاقلام ولا ينافيه قوله الا في وفارقت الذكر
لما لان الابتلا المذكور حكمته في الاصل فلا ينافي تخلفه في غير لادمي
وعوم الحكم خضر قوله ببول صبي خرج التي وغوه ومراده بالصبي
الذكر المحقق وان حكى اطلاق الصبي على الصبية لانه غير مشهور فلا
اعتراض فتأمل قوله لم يطعم بفتح اوله وثالثه اي لم ياكل ولم
يشرب خضر قوله غير لبن من غير اللبن السمن كما صرح به وكذا
القشطرة كما ذكره شيخنا شوبري وقال قل وخرج باللبن السمن
والزبد والجبن والقشطرة الاقشطرة لبن امه كما قاله شيخنا ودخل
فيه الما ثرا بالثلثة والمخيض والجامد ولو بالانثمة والاقط وغيرها
اه بالحرف قوله للتغذي هو في حيز النقي قبله اي لم يتغذي بغير
اللبن ولومع اللبن بان كان يتغذي باللبن وحده تأمل وخرج

به ما كان للتغذي وحده او مع اللبن بان لم يكن اللبن ولو مرة وان
عاد الى اللبن فلا بد من الفصل قل وقوله وان عاد الى اللبن عبارة
نزلو شرب اللبن قبل الحولين ثم بال بعدهما قيل ان ياكل غير
اللبن فهل يكفي فيه النفع او يجب فيه الفصل لان تمام الحولين
نازل منزلة اكل غير اللبن الذي يظهر الثاني كما اعتمد شيخنا
الطنتداي وكذلك لو اكل غير اللبن للتغذي في بعض الايام
ثم اعرض عن ذلك وصار يقتصر على اللبن فهل يقال لكل من حكمه
او يقال بفصل مطلقا لانه يصدق عليه انه اكل غير اللبن للتغذي
الذي يظهر الثاني كما قاله شيخنا الطنتداي انتهى قوله نفع بالحيا
المهمل او المعجمة قل ولا يبعد ان محله ما لم يختلط برطوبة في المحل مثلا
والاوجب الفصل لان تلك الرطوبة صارت بخسة وهي ليست بولا
خضر قوله في الحولين اي من تمام انفصاله فلا يحسب منهما زمن
اجتنانه وان طال سم على حج وهما تقرب فلا يضر زيادة نحو يومين
ابن شرف وخضر قوله في الحولين ان علق بقوله لم يطعم اقتضي
الاكتفاء بما ذكر في بوله وان جاوز الحولين مع ان في هذه عدم الاكتفاء
ظاهر كما مر او يجوز ان يقتضي الاحتياط في بوله وان جاوز
الحولين مع ان في هذه عدم الاحتياط في بوله وان جاوز
ما ذكر وان كان التجسس به بعد الحولين لكن يشترط ان لا يطعم غير
اللبن ولو بعد الحولين وكذا ان علق بتجسس فتأمل ايها اقرب
ولعل الاقرب تغلقه ببول اي ببول صبي في الحولين لم يطعم غير
لبن سواء وقع التجسس في الحولين او بعدهما بان اذخر بوله في
الحولين في زجاجة ولم يتجسس به الا بعدهما فليتأمل شو برى مع
زيادة فصرع لو اصابه بول صبي وشك هل هو قبل الحولين او

بعده

بعده هل يكفي بالشرب او لا بد من الفصل قرر الشيخ سلطان في درسه
انه لا بد من غسله لانه رخصة والرخص لا يصرأ اليها الا بيقين
قوله وفرق بينهما في اول قواعد القرآني سمعت بعض
مشايخي العضا لا يقول فرق العرب بين فرق بالتخفيف والتشديد
فالاول للمعاني والثاني للاجسام ووجه ان كثرة الحروف عند
العرب تقتضي كثرة المعنى او زيادته او قوته والمعاني لطيفة
والاجسام كثيفة قال تعالى واذا فرقنا بينكم البحر وموجهم وقال
تعالى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين قال ولا يكاد يسمع
من الغمها الا قولهم ما الطاق بين المسلمين ولم يقولوا ما الفرق
ومقتضى القاعدة ان يقول السائل افرق بينهما ولا يقول فرق
ولا تأتي بمفرق مع ان كثيرا يقولونه في الافعال دون اسم الفاعل
انتهى شؤ وقوله قال تعالى ان ظاهره انه دليل لكلام شيخنا وليس
كذلك لانه اعترض عليه نعم يصح قوله ولا يكاد دليل والظاهر
ان هذا الفرق اعلمي فلا ترد الايات فليتأمل قوله بينهما اي بين
الذكر المحقق وغيره وسوي الامان ابو حنيفة ومالك بينهما في
وجوب الفصل من بولهما وان لم ياكل الطعام رحمان قوله
وبانه ارق من بول غيره لانه خلق من الماء والطين وبني من اللحم
والدم لان حوي خلقت من ضلع ادم القصير ذكره الشافعي رضي الله
عنه ومعناه ان الذكر لحظ فيه شبهه بادم والانتى لحظ فيها شبهها
بامها حوا اعتبارا لكل بحسبه فاندفع الاعتراض عليه بان كلامهما
مخلوق من لحم ودم عناني قوله فلا يلصق من باب علم يعلم شو
قوله الصفوف بفتح السين قوله مع النفع اي قبله من ازالة
الصفات ومنها رطوبة المحل فلا بد من جفافه او عصره جدا قل

قوله بين الخمس ولون مغلظ وان وجب تسبيح فيه منه
 قد قوله ويكنى في خواص الأرض تحت كلامه منطوقا ومعناه ما راج
 صور ذلك ان النجاسة الواقعة على الأرض ان كانت ما يعة وتثر بها
 الأرض كفي في تطهيرها صب ما يعبها ولو مرة وان كانت ما يعة ولم
 تثر بها الأرض وجب تحفيها ثم صب الماء عليها ولو مرة وان كانت
 جامدة نظرا فان كانت رطبة رفعت ثم صب على الأرض ما يعبها
 وان كانت غير رطبة لم تنجس الأرض فترفع عنها فقط ومثل الأرض
 غيرها فلو عبر بجامد كان اعم قوله ولو مرة اي وان لم يكن بفعل
 فاعل كطرف المراد بالصب في كلامه الانصباب ولو سكبنا سقيت
 وهي محاجة نجسا فلا يحتاج الى سقيها ما ظهر او لم يظهر نجس فيظهر
 بغسله ولا حاجة لاغلايه ولا لعصره والمب اذا تقع في الما حتى انتفخ
 وعبارة العباب وان كان تنجسه بحكية وهي لا يدرك لها عين
 ولا وصف ظهر بحري الماء عليه مرة ولو صبغلا وسكبنا سقيت
 وهي محاجة نجسا او لم يظهر به انتهى ويسن التثليث في غير المغلظة
 كما في قوله صلبة بضم الصاد واسكان اللام خضر قوله وظاهر
 الم هو المعتد بل هو مرادهم وكلامهم محمول عليه وهو ظاهر جلي فلا
 ينبغي التوقف فيه وما افق به بعضهم مما يخالفه تبع فيه توهمه
 من بعض عبارات بيادي الراي ولهذا عبر ابن المقرئ في الأرض
 بقوله وان صب على موضع بول او خمر من أرض ما غره ظهر ولوم
 ينضب وصورة المسيلة في الماء القليل قاله الشهاب الرمي شو
 فقوله على موضع بول ولم يقل على بول اشارة الى انه لا بد من
 ازالة العين وقولهم ولوم ينضب بالصاد المعجمة اي ولوم يجف
 الما المصوب عليه وقوله في الما القليل اما الما الكثير فيطهر

به المحل ولو صب على عين النجاسة قوله عينية ومنها رطوبة
 المحل فلا بد من جفافه رحا في قوله فان تجسست بجامد بان
 كان رطبا لم اي فان كان بلا رطوبة كفي رفع عينه فصرع يسن
 غسلتان بعد تنفع لبول الصبي كغيره من غير المغلظ اما المغلظ
 فلا يسن فيه التثليث بالانتيان بغسلتين بعد السبع لان المكبر
 لا يكبر خضر فصرع آخر اللبن بكسر الباء اذا خلط بخوروث لم يظهر
 بالطبخ او الغسل او بخوبول ولم يطبخ طهر ظاهره بغسله وباطنه
 بوصول الما جميع اجزائه كغيره بما نجس وكذا ان طبع وكان رخوا
 كدن تثر ببحر وجب تنقع في نجس وان لم يكن رخوا طهر بان يدق
 نانها ويصب الماء عليه ويكره تثر بها بئنا المسجد باللبن المتنجس
 او عناني بالحرق وحاصل ما في اللبن بكسر اليا انه اذا عجن
 بنجاسة جامدة كروث لم يظهر وان طبع بعد ذلك وان عجن ببول
 طهر ظاهره بالغسل وكذا باطنه بالنقع في الماء ان لم يكن مطبوخا
 فان كان مطبوخا نظرا فان كان رخوا يوصله الما طهر باطنه ايضا
 بالنقع وان كان صلبا طهر باطنه ان دق بحيث يصير ترابا
 قوله في جامد تنجس الم اخرج به المايع وقد تقدم الكلام عليه
 في قوله ولو تنجس ما يع تعدر تطهيره واخرج به الما ايضا وفيه
 تفصيل فان كان قليلا تنجس بمجرد الملاقاة فاذا كثر فبلغ قلبه
 طهر دون الانا لانه لا يظهر الا بالتسبيح مع التثريب والما يظهر
 بالماثرة وان كان كثيرا ولم ينقص بلوغه عن قلتي لم ينجس
 الا بالتغير لا بمجرد الولوج وكذا الانا لا ينجس بالولوج وان
 اصابه جرمه المستور بالماء لان كثرة الماء مانعة من تنجسه كما يبايه
 كما في شرم قوله في جامد ولو معضاض من صيد فلا يجب تقويره

قوله تجس من نحو كلب ضابط ذلك مما ساء شي من الطاهرات
 لشي من اجزائه او عرقه او لعابه مع توسط رطوبة نعم ان مسيا
 منه داخل ما كثير لم يجس كما اقتضاه كلام المجموع وان اقتضى كلام
 التحقيق خلافه ويحجه تقييد الاول بما اذا اعتد الماحيا بخلاف
 ما لو قبض بيده على رجل نحو الكلب داخل الما قبضا شديدا بحيث
 لا يبقى بينه وبينه ما فلا يتجه الا التجسس وقد يتوهم من عدم
 التجسس مما ساءه داخل الما صحة صلاته اي مع مس الدخول
 في الما الكثير وهو خطأ لان ملاقة النجاسة مبطل وان لم يجس
 كما لو وقف على نجس خاف اه بن قاسم شو ومس الفرج فيه اي
 الما الكثير ينقض ايضا خلافا لمن اخطا فيه من الطلبة قلت
 وبالاولي لمس الاجنبية فيه فينقض رجائي والظاهر ان فيه
 التفصيل السابق في القبض على الكلب قوله غسل سبعا تعيدا
 عباب خضر قوله بتراب الما للمصاحبة اي مصوبة احدها من
 بتراب حلي ولو طينار طبا كما اتفق به القراني لانه طين بالبقوة
 والضابط ان كل ما صح التيمم به اجزا هنا الا الرمل الذي يلصق
 بالعضو فانه يجزي هنا لا هناك والرمل المختلط بغيره يكتفي
 هنا لا في التيمم وكذلك الطين كما تقدم وكذلك الطفل يكتفي هنا
 لا في التيمم كما في فتاوى رمرو يكتفي في التيمم به كما ذكره ابن حجر في شرح
 المنهاج خضر وجمع بينهما بانه ان دق الطفل وصار له غبار كفي
 هنا في التيمم بخلاف ما اذا بقي على حجر بيته اه واقصر فيها تقدم
 على ان الطفل يكتفي في التيمم قاله الرجائي والمخروج بما يقع كحل فيه
 فيصح التيمم به ولا يكتفي في النجاسة هو ومحمول على ما اذا غير
 اي المخروج يكون به تغييرا كثيرا كما في شرم قوله طهورا فلا يكتفي

المستعمل

المستعمل خضر قوله لخبر مسلم طهورا اي قوله صيا الله عليه وسلم طهور
 الخ وهو يفتح الطاء اي مطهرة كذا بخط الامام النووي ومنه نقلت
 اه شويبري وعبرة عصرية الحلبي قوله طهورا اي طهوره وقوله
 ان يغسله اي يغسله وجوز بعضهم ان يكون طهورا سم الله على ما ينظم
 به ولا يخفى انه لا يصح معه الحمل ومن ثم جاز طهور بضم الطاء يعني
 الفعل وهو المشهور وقوله ولغ يفتح اللام وحكي كسر ها يفتحها
 ولغاو ولوغا ويقال اولغه صاحبه والولوغ في الكلب والسباع
 ان يدخل لسانه في المايح فيجركه ولا يقال ولغ بشي من جوارحه غير
 اللسان ولا يكون الولوغ لشئ من الطير الا للذياب بموحدتي
 ويقال لمس الكلب الانا اذا كان فارغافان كان فيه شئ قيل
 ولغ والشرب اعم من الولوغ ويقال ولغ الكلب شرا بياذ في شرا بيا
 ومن شرا بيا نقل ذلك في المجموع بعضه عن الجوهرية وبعضه عن غيره
 شو وكتب ايضا بين الولوغ والشرب عموم وخصوص مطلق
 فكل ولوغ شرب ولا عكس قاله الشيخ في شرا بيا في شرا بيا اي لا الولوغ
 خاص باللسان من الكلب والسباع والذباب بخلاف الشرب
 قوله اذا ولغ الكلب الخ الاقتصار على غسل الانا فيه لا يقتضي
 عدم تجس ما فيه كما ذهب اليه بعضهم فان ذكر الانا ليس للتقيد
 وخرج الجامد لان الواجب فيه القاء اصابه الكلب وما حوله
 ولا يجب الغسل حيث لم يصبه مع رطوبة والاوجب غسل اصابه
 فقط سبعا بتراب لانه اذا كان ما فيه جامدا لا يسمى اخذ الكلب
 منه ولوغا وحقيقته اخذ المايح بطرف اللسان وما اقتضاه
 الاضافة من ملك الانا ملغى ومفهوم الشرط في اذا ولغ يقتضي قصر
 الحكم على ذلك وليس مراد الان الامر بالفعل اذا كان للتجسس بتعدي

الحكم ويكون ذكر الولوج للغالب انتهى رحمان ومن قواعدهم ان
 المعنى اذا كان اوسع من الاسم كان الحكم للمعنى فتأمل قوله وفي رواية
 له اي لم يقله وهي رواية مسلم الثانية اعني وعرفوه الثامنة
 بالتراب المفسرة برواية ابن داود وليس الضمير راجعا الى رواية
 اي داود اذ هي لا تقارض رواية مسلم لانها اصح من رواية اي داود
 كما لا يخفى قوله فاكتفى بوجوده الى اي حيث تقارضت الروايتان
 في تعيين محل التراب تناسقا فاكتمل الى قال في المصباح المنير قوله
 عليه الصلاة والسلام في ولوغ الكلب يغسل سعا في رواية
 اولاهن وفي رواية اخراهن وفي رواية احدها هن الكلب الفاظ
 مترادفة على معنى واحد ولا حاجة الى التاويل وتنسب لهذه الدقة
 وتخرجها على كلام العرب واستغنى بها عما قبل من التاويلات فانها
 اذا عرضت على كلام العرب لا يقبلها الذوق شوربي وقوله
 فانما اي التاويلات اذا عرضت الى قوله كما في رواية الدارقطني قال
 الامام النووي في شوسن اي داود وهي مفسرة الجميع فيجوز في ايتهن
 شيئا وغير الاخيرة افضل والاولى اي انتهى ومن خطه نقلت شو
 قوله بالبطي وهي التراب الذي يبع سيل الماء قوله على ان الظاهر
 انه لا تقارض بين الروايتين اي رواية اولاهن ورواية السابعة
 قوله بل يجوز لثان على الشك الى وفيه انه كيف يجوز لبعض الرواة
 ان يقتصر في روايته على احد الشكوكين هذا لا يكون حلي قوله
 وبالمجمل الى جواب عن ما يقال من قواعد الشافعي حمل المطلق على
 المقيد بان يقتيد المطلق به ولا يخفى ان رواية احدها هن مطلق
 ورواية اولاهن واخره هن مقيد وحاصل الجواب ان ذلك
 محمول على المقيد الخالي عن التعارض والشك وذلك مقصود هنا

شوربي

شوربي قوله لضعف دلالتها بالتعارض وبالشك والجواز حمل
 رواية احدها هن على بيان الجواز واولاهن على بيان الذب حتى
 لا يحتاج بعد ذلك الى ترتيب ما يترشش من جميع الفضلات واخر هن
 على بيان الاجزاء وان كان لا ينافي في الجواز فلا تعارض شر المنهج والجلي
 عليه قوله وقيس بالكلب اي من حيث مساواته له في النجاسة المترتبة
 عليها التسيب بالتراب فلا يقال هو تعدي لا يقاس عليه مع
 ان القياس قد يدخل التعبد والظاهر ان هذا قياس دون فالكلم
 انجس واغلي على ادون من حيث ان المنزلة لا يقتضي بحال الرحمان
 اي القياس من حيث النجاسة وهي معقولة المعنى لان حيث
 التسيب بالتراب لانه تعدي والقياس لا يدخله او قوله
 وبولوغه غيره كبوله الى فيه مسامحة اي وقيس بالتجسس
 بولوغه التجسس بغيره كبوله وعرفه تامل قوله ولا يكتفى ذر
 التراب على المحل من غير ان يتبعه بما اي فان اتبعه بما كفى وعكسه
 كذلك وحاصل ذلك ان المخرج له ثلاث كيفيات اما ان يخرج الماء
 والتراب معا ثم يضعهما على موضع النجاسة وهذه افضل كيفيات
 المخرج بل ذهب بعضهم الى يقين ذلك او يضع الماء على موضع النجاسة
 ثم يضع التراب عليه او بعكس ذلك ولو كان هناك رطوبة في المحل
 فانه لا يضر لان الوارد له قوة خض والمراد تكرير الماء سواء كان
 قبل وضعها به او بعده حيث لم يكن للنجاسة جرم وقال سم علي ح
 حاصل ما تحرر مع م ر بالفهم انه متى كان الجرم او وصفها موجودا
 من طعم او لون او ريح لم يكف وضع التراب او لاعلمها وعليه يحمل
 ما افتى به شيخنا الرملي بخلاف وضع الماء اولا لانه اقوى بل هو
 المزبل وانما التراب شرط وان زالت الوصف كفي وضعه اولا

س

وان كان المحل نجسا اي لضعف النجاسة بزوال اوصافها وعليه
يجعل ما في شر الروض وان كانت الاوصاف موجودة من غير جرم
وصب عليها ما ممزوجا بالتراب فان زالت الاوصاف بتلك الغلة
حسبت والا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وان
تعد ما يشتمل اوصافها وان لم يكن جرم انتهى قوله ولا مزجه
بغير ما نعم ان مزجه بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير به كثير اكني
كما ذكره ابن الصلاح في المنهج قوله او يستعمل اي في رفع حدث
او ازالة نجس كما مر في قوله والموجب من التراب المذوق
مقام الترتيب الما المكدر كالنيل ايام زيادته وكما السيل المتدرج
ثم روي في الترابية المراد بالترابية ما فيها تراب اي سوا
كان خلقيا فيها او مجلوبا قال شيخنا في شرحه ويؤخذ من التعليل
انه لا فرق بين التراب المستعمل وبغيره انتهى شوقه وقوله وبغيره
كالمتنجس وهذا هو المعتمد وما كتبه عن سم من ان الارض الفرق
وان المستعمل لا بد من تربيته ضعيف وخرج بالترابية المحرمة
والرملية التي لا غبار فيها فلا بد من تربيته ولو انتقل من
الارض الترابية التي تنجست نجاسة كلبية فان اريد تظهير
المنتقل لم يوجب الى تربيته او المنتقل اليه الذي هو نحو الثوب
فلا بد من تربيته سماه شوربي ولا يكفي بالتراب المنتقل
لانه مستعمل في نجسه ثم يترب ويغسل بعد ما يغتسل فان كان
من التراب الحاصل في الاولى غسل سناه ولو غمس المنتجس بما
ذكر في ما كثير راكده وحركه سبعا وتربه طهرا وان لم يحركه فواحدة
ويظهر في تحريكه ان الذهاب مرة والعود اخري وفي جار
وجري عليه سبع جريات حسبت سبعا ثم لم يخضر قوله عين

النجاسة

النجاسة المراد بالعين هنا ما يعم الجرم والصفات وهل يكفي كون
التراب في احدي هذه الست لكون الكل في حكم الواحدة او لا بد من
كونه في خصوص السادسة عن علي الغزي قوله حسبت واحدة
معتمد فصرح لوجع ما الفضلات السبع وتطهير منه شي على نحو
ثوب وجب غسله سنا مطلقا ويجب تربيته ان كان التراب
في غير الاولى قل وما ذكره عن شيخه من انه لو زالت الاوصاف
مرة فوق السابعة كفت وعدت سابعة او بما دونها وجب
اتمامها هو ضعيف وان قال وهذا واضح ولا نظير لما نزع فيه
انتهى فانه مناف لعبارة المؤلف وبغيره فقد قال حج وبغيره ومزيل
العين غسلة واحدة وان تعدد انتهى ثم قوله لوجع ما الفضلات
السبع اي ولم يبلغ قلنين بلانقيروا لافطوره كما قبله بذلك ابن شرف
وقوله وجب غسله ستان فيه ما الغلة الاولى وهي تقتضي ست
غسلات وهذا هو المعتمد كما في ابن شرف قوله ويغسل ما ترشش
الم فيغسل ما تقاطر عليه شي من الاولى من مرات الغلظة سنا
ومن الثانية خمسا وهكذا الى السابعة فلا يغسل منها شي شر الهبة
خضر قوله بعد الغسل بها واما قبلي الغسل بها فانها طاهرة مطهرة
فليس لها حكم المحل كما هو معلوم وصرح الشيخ به للايضاح قوله
وبعني عن دم نحو البراغيث الم اي ولو تقاطر خلط الحمار بالنسبة
للصلاة في لباس محتاج اليه ولو للجملة قل لا نحو ما قيل او ما بيع
فحينئذ ينسب به ولا اثر للاقاة البدن له رطبا من رطوبة يشق الاثر
عنها كالحاصلة من عرق ونحوها وضوء وغسل وحلق او ما ينساقط من
المحال شربه او من الطعام حال اكله او البصاق في ثوبه او مما
التهنؤ فصاد من ريق او دهن وسائر ما احتيج اليه وغير ذلك مما

يشق الاحتراز عنه ولا يكلف تنشيف البدن لعنه خلافا لابن
 العباد وخرج باللبث ما لو حمل ثوب براغيث اوصلي عليه ان كثر
 دمه ولو بغير فعله ضرر ولا فلا وفي شمس ردا لوجه ان دم البراغيث
 الحاصل على نحو حصر المسجد من بياض عليها كزرق الطيور خلافا لابن
 العباد واعلم ان النجاسة على اربعة اقسام قسم لا يعفى عنه في
 الثوب والماء وهو معروف وقسم يعفى عنه فيهما وهو ما لا يدركه
 الطرف وقسم يعفى عنه في الثوب دون الماء وهو قليل الدم لسهولة
 صون الماعنه ولان كثرة غسل الثوب تبليه وقسم يعفى عنه
 فيهما وهو ما لا يدركه الطرف في الماء دون الثوب وهي الميتة
 التي لا دم لها سائل حتى لو حملها في الصلاة بطلت وانما الاستنجاء
 يعفى عنه في البدن والثوب حتى لو سال منه عرق واصاب الثوب
 في المحل المجازي لمحل التيمم يعفى عنه في الاصح دون الماء من القسم الثالث
 عكس مقتضى الطير فانه اذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء لم ينجسه
 علي الاصح ولو جعله في الصلاة لم تنقض فهو من الرابع هكذا نقل عن
 مر ابن شرف والرحماني قوله والبق هو البعوض وصحاح والمظاهر
 كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف ببلاذ نام رومن ذلك الذباب
 بضم المعجمة وتخفيف الباء والجمع ذبان بكسر الهمزة وكسر الباء ويجوز
 ان يكون جمع ذبابه فقله صاحب المحكم عن ابي عبيدة قيل سمي بذلك
 لانه كلما ذاب اي طرد آت بالمداي رجع نوح اقتدي على الدرر والفرار
 من كسب الخفنية قوله وان كثر ما لم يكن الكثير بفعله ولم يختلط
 باجنبي مطلقا قليلا او كثيرا قل وافهم انه يعفى عن القليل ولو
 بفعله كان قتل برغوثا وقملة مثالا كما صرح به غيره فالقليل
 يعفى عنه مطلقا والكثير ان كان بفعله لا يعفى عنه والاصح في غيره وكل

هذا

هذا حيث لم يختلط باجنبي اي غير ضروري والام يعفى عنه اصلا
 قوله فيعفى عن قليله فقط اي ان حصل بفعله او انتقل عن محله
 وقوله انه يعفى عن كثيره ايضا اي ان لم يكن بفعله ولم ينتقل عن محله
 ما يغلب سببانه اليه فحصل الجمع بين الكلامين وهو ان لا ينتقل عن محله
 والخاص ان الدم اذا كان لا يدركه الطرف اي البصر المعتدل يعفى
 عنه مطلقا وان ادركه الطرف فان كان من مغلظ فلا يعفى عنه مطلقا
 وان كان من غير مغلظ فان اختلط باجنبي غير ضروري وسنه دم المائدة
 على معتد لم رفا ليعفى عنه مطلقا وان لم يختلط باجنبي فان كان
 اجنبيا نظرا ان كان بفعله عمتا كان اخذ ما اجنبيا ولطخ به يديه
 او ثوبه فلا يعفى عن شيء منه لتعديده بذلك فان التيمم بالنجاسة
 حرام والاعفى عن قليله وان لم يكن اجنبيا بان كان من نفسه بان لم
 يكن بفعله ولم يجاوز محله عن كثيره والافعن قليله ولو كان
 القليل متفرقا ولو جمع لكثير فيعفى عنه وهو الرابع كما في شمس راحة
 قال قل والرحماني ويعفى عن بصاق في نحوكم فيه دم براغيث وعن
 نخود من على محل قصه ونحوه وعما يشق الاحتراز منه كما شرب وطها
 اه ومن الطهارة ما اذا طلعت بثرات او دما ميل قرب الدبر وخرج
 منها دم واختلط به ما الاستنجاء فانه يعفى عنه قوله بزوال
 تغيره ولا يضر عود تغيره ان خلا عن نجس جامد ثم التيمم قوله بنفسه
 كطول مكث وهبوب ريح لا يعين خضر يتصرف قوله او مما شمل
 المتنجس والمستعمل والمتغير مستغنى عنه كبول لانه لا اصل له في
 النظير بخلاف المتنجس والمستعمل فمن غير النجس اراد المتنجس كما
 ذكر هذه المسئلة من مشكلات المذهب كالمضروب ليصدق فاقروا
 طعام المكلف سما ووضعه صبي في مسبعة فاكله سبع لا يضمه

مقدم فحصل الجمع فيكون الجمع
 بالنية لدم النجس والحجامة
 في لانه لا يكون الابادة
 في تمام مقام فعله وعبارته
 بالحبل على الشئ ودم فصد
 وحجامة وان كثر بفعله وكثر
 ايضا قوله لا ان كثر بفعله وكثر
 نخود من على محل قصه ونحوه
 ودم الزمان على الشئ
 عبارة في المتن ثم ذكر ان كانت
 والحجامة ما ملأ ودرر الحائض

وتصدق من سبق في الدعوي في الرجعة وما لواني بعمية أو لا طبص
لا يستغضضوه وخط المصوب بغيره ولم يتبين بملكه القاصب
ويعزم بدله رحا في قوله زيد عليه أو نبع منه وأهم كلامه
والعلة أي في كلام مروفي قوله لزوال سبب الخجاسة أن القليل يظهر
بانتفا تغيره وهو ظاهر ثم مريض ويحتمل أن يظهر بذلك فيما
إذا كان تغيره ميت لا يسيل دمه أو نحوه مما يعني عنه ثم مروق
شجنا والمعتمد ما هنا من الطهارة ولا ينافيه قوله بعد ذلك
فان غيرته الميتة لكثرة ضردها زالت تغيره بعد ذلك من المابع
أو الما القليل مع بقاءه على قلته اه لان مراده انه حال تغيره نجس
أي محكوم بخجاسته ولو زال التغير بعد ذلك فتأمل قوله ظاهر
انما قال ظاهر احتيا لا ينافي قوله بعد ذلك للشك في ان التغير زال
أو استرخض قوله بجامداي يستر وصف الخجاسة هو قل
وعبارة ثم مروق محل ما تقر إذا احتمل ستر التغير بما طرأ كان زالت
الراية بطرح المسك أو الطعم بطرح الخل أو اللون بطرح الزعفران
فلو تغير ريح ما وطعمه بنجس فالنق زعفران أو لونه وطعمه فالنق ستر
فزال تغيره طهر وقس على ذلك لان الزعفران لا يستر الريح والمسك
لا يستر اللون فعلم ان الكلام اذا فرض انتفا الريح والطعم عن شيء
كعود مثلا ولم يظهر فيه ريح الزعفران ولا طعمه ومنه يؤخذ
انه لو وضع مسك في متغير الريح فزال ريحه ولم يظهر فيه رائحة
المسك انه يظهر ولا بعد فيه لعدم الاستتار وحاصل ذلك
ان شرط اناطة الحكم بالشك في زوال التغير واستتاره حتى يحكم
ببقا الخجاسة تغليباً لاحتمال الاستتار انه لا بد من احتمال
زواله

احالة

احالة على استتاره بالواقع فالخجاسة باقية لكونها لم تتحقق
زوال التغير المقتضي للخجاسة بل يحتمل زواله واستتاره والاصل
بقاؤها وحيث لم يحتمل ذلك فهي زائلة فيحكم بطهارته وعلم ان رائحة
المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكماً بالطهارة لانها لما
زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه بالمرفق قوله للشك
في ان التغير زال أو استتر بل الظاهر انه استتر فان صفى الما ولا
تغير به طهر شر المنهج باب مسح الحقيين هو أو لي
من تغيير كثير مسح الحنف وان كان المراد به الجنب كما قالوا والاصل
العهد أي الحنف المعبود شرعاً وهو الاثنان لان الجنب كما يتحقق
في ضمن الكل يتحقق في ضمن واحدة منهما فلا يندفع الإيهام به
ع شرعاً م راد لو اراد ان يغسل رجلاً أو يتيم عنها لعلها وبمسح على
الافري امتنع فلولم يكن له سوى رجل واحدة لجازله اللبس عليها
والمسح نعم ان بقي من محل الفرض بقية لم يجوز المسح حتى يوارى بالباقي
بما يجزي المسح فوجه ش زبد ولو تعددت وهي صلية أو اشتبه
الزائد امتنع المسح الا على الجميع رحا في دعور خصه ولوللمقيم ومن
خصا يصير هذه الأمة قل وفي ش المنهاج لبعضهم انه شرع سنة تسع
قوله في الطراي بالماء أو التراب أو الحرق لـ قوله ست ولا يرد
مسح العمامة لدخوله في مسح الرأس لانه لتكملها فسقط ما قيل ان
المص تركه اعتباطاً تامل شو وقوله فسقط ما قيل ان قابله المناوي
ثم ان هذه الست منها ما هو مبيح وما هو مخفف وما هو رافع
وما هو محصل للسنة فالاول مسح الوجه واليد بن في التيم والمسح
على سائر الجرح والثاني الحجر ونحوه في الاستحباب والثالث المسح على
الحقين ومسح الرأس والرابع مسح الاذنين فهذه اعم من تغييره

بالجيرة هذا فيه نظرفان سائر الجرح مراد في اللصوق لان الجرح
لا يشتمل الخلع والكسر نعم لو عبر بالعلة مع ما ذكره فتأمل قوله
ومسح الخفين صرح بالمضاف هناك وما قبله لقوله بعده وهو يرفع
الحديث اي يعمود عليه ضمير وهو هو وخضر وهو مبني على ان مسح
في قوله ومسح الخفين متن وما قبله شرح وهو كذلك في النسخ الصحاح
قوله في الثلاثة فان قلت مسح سائر الجرح يكون ايضا في الوضوء
اجيب بان مراد الشئ الوضوء المجرى عن التيمم وهو مختص بهذه الثلاثة
واما وضوء الجرح فنصحب بالتميم وايضا المسح على الجيرة يكون
في الفصل ايضا بخلاف هذه الثلاثة فليتنامل قوله عن جبرير
بفتح الجيم وبا لتثنية ابن عبد الله التجلي بفتح الموحدة والجيم
نسبة الجيلة قبيلة مشهورة ونسب اليها يحذف اليها حلا
على نظائره كما هو القاعدة قال في الخلاصة وفعل في فعيلة التزم
وفعل في فعيلة ختم واسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم
بنحو ثمانين يوما خلا فالمن قال باربعين لانه شهده معه
حجة الوداع نزل الكوفة ثم تحول الى فرق قيسية وبها توفي سنة
احدي وخمسين وكان في غاية من الحسن حتى قال فيه عمر رضي الله عنهما
ما سمعنا بهذا الحسن الا في يوسف بن يعقوب قلت فكان
ادم احسن من يوسف عليهما الصلاة والسلام قال ج قال عمر بن
الخطاب رضي الله عنهما ما سمعنا بمثل جبرير الا ما كان من الخور
العين قوله مسح على الخفين زاد ابوداود قالوا الجبرير ما كان
هنا قبل نزول المائدة فقال وما اسلمت الا بعد نزولها اي فلا
يكون الا مرفيا بها لفعلنا سائر الجواز المسح كما قال به بعض
الصحابة واحتمال رويته لذلك قبل اسلامه خلافا لظاهر

ش

شرح البهجة قوله يرفع الحدث اي رفعاً مقيداً بالمدة التي ذكرها
المص بخلاف الفصل فانه يرفع الحدث رفعاً مطلقاً خضراً وما ذكره من انه
يرفع الحدث هو المعتمد خلافاً لما دل عليه كلام الرافي من انه مبيع وانظر
ما تمة هذا الخلاف ويمكن ان يقال من فوايده ما مر انه لو غسل رجله في
الخفين بعد مسحهما هل يصير الماء مستعملاً ام لا ان قلنا انه مبيع صار
مستعملاً لرفع الحدث او رافع لم يصير مستعملاً لارتفاع الحدث قبل
استعماله وهو المعتمد على ما علم من قوله وانما يجوز المسح الى المراد
بالجواز الا باحة اي الجواز المستوي الطرفين لا ما قابل المتمتع والا
صدق بالموجب والمندوب تأمل اي مباح العدول عن غسل الرجلين
اليه فالعدول المذكور هو المباح فلا ينافي انه يقع واجبا دايماً لانه
من الواجب المحير كما جري عليه بعضهم فالسعي غير المختار انه ليس منه
لان شرط الواجب المحير ان يكون بين شيئين اصل والاخر بدل اه
والكلام في لا يمس الخف كما قبله به الجلال المحلى ما غيره فالواجب عليه
الفصل عينا وفي التعبير بالجواز ايضا اشارة الى ان الفصل افضل
اذ يغلب التعبير به في مقام توهم المنع وهو كذلك اصالة والا
فتعثر به الاحكام الخمسة فقد مباح العدول اليه كما عرف وقد بين
كثره رغبة عن السنة لا يثارة تقديم الافضل عليه اي بان خلت
له نفسه القاصرة شهية في الدليل فلم يظمن نفسه اليه لقصورها
عن اعتقاد مساواة للفصل بقلته مثلاً لا من حيث عدم علمه جوازه
وقوله لغو معارض جواب عما قيل اذا شك في الجواز فكيف يقال
الا فضل المسح وقوله لا من حيث عدم علمه جوازه اي فليس المراد
انه شك انه يجوز له فعله اولا والا فيكون المسح باطلا لعدم جزمه
بالشيء ثم اذ كان مما يقتضيه به او وجد في نفسه كراهته الي

ان يزول قال حج ما حاصله هذه يعني عنها قوله رغبة عن السنة
لان معنى الترك رغبة ان يتركه لا يثار الفضل عليه لا من حيث كونه افضل
سوا وجد في نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلاً لا فعل
ان الرغبة عنه اعم وان من جمع بينهما اراد الايضاح انتهى وقد يجب
كان يخاف فوت عرفة او انقاذ اسير او نصب ماوه عند غسل حليه
ووجد يرد الا يذوب فيمسخ به او ضاق الوقت ولو اشتغل
بالغسل لمخرج الوقت او خشي ان يرفع الامام راسه من الركوع الثاني
في الجمعة او تغيب عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل
رجليه او كان لا يسر الحلق بشرطه محدثاً ودخل الوقت وعنده ما يكفي
المسح له فقط بخلاف ما لو ازهقه الحدث وهو مطهر ومعه ما يكفي
لومسح ولا يكفي لو غسل فانه لا يجب عليه لبس الحلق ليقع حدث
وهو لا يسر الحلق حتى لا يجب غسل الرجلين بل يكفي المسح على الحلق
ليصدق عليه انه لبسه على طهارة ليمسح عليه الآن لما فيه من احداث
فعل زائد قد يشق عليه وهو اللبس ولا صورة الا اذا انقلب وجو
الطهارة وهو قادر على اطهارة وجبت عليه بالماء باستصحاب
حالة هو عليها وفي صورة اللبس لم تجب عليه الطهارة اذ الحدث
لم يوجد فلا وجه لتكليفه ان ياتي بفعل مستأنف لاجل طهارة
لم تجب بعد الان انتهى ثم روحانية شئ عليه ثم قال ع ش لم
يذكر ما يقتضي تحريمه ولا ما يقتضي كراهته قال حج وقد يحرم
كان لبسه محرماً متعدياً انتهى وفيه ان الكلام في المسح المجزي بان
كان مستوفياً للشروط وهو فيما ذكره حج باطل لما عذر به من
امتناع اللبس لذاته ولم يذكر للمكروه مثلاً ولعله لعدم وجوده
انتهى بالحرف وعبارة قل على هذا الكتاب وقد بكرة كما لو كان الحلق

ثقبلا

ثقبلا او محدد الراس وقد يحرم لعارض كالمغصوب او لذاته كخف الحمر
لغير عذر وهذا لا يصح المسح عليه انتهى بالحرف قوله في الوضوء ولو وضو
سلس خضر وسياق في قوله لكن دأبهم حدث الحرف قوله بدلا اي حال
كونه بدلا اي وجوز الحاجة وغيرها فلا يتوقف على الحاجة فلا يشكل
بالتميم والخبرة في رفعه الحدث دونها مع اشتراك الكل في البدلية
قل قوله لمسافر وغاية ما يستتبعه فيها من الصلاة ان جمع سبعة
عشر صلاة ودونه اي دون الجمع ست عشرة هذا في المودة واما
المقتضيات فلا تنحصر قوله ثلاثة ايام بلباسين ولو ذهابا
وايابا خضراي وصورة ذلك ان يقصد محلا غير وطنه كان لا يقيم
فيه ع ش علم راي يقصد محلا مسافة قصر كما هو معلوم بان كان
فوق يوم وليلة ودون ثلاث قوله ولغيره وغاية ما يستتبعه
من الصلوات بالمسح ان جمع جمع تقديم بالمطر سبعة ودون الجمع
سنة كان احداث بعد الظهر فيتوضا ويمسح ويصلي به الظهر ثم لا
جا الظهر من القد جمع الظهر والعصر قوله من مقيم ولو عاصيا
باقامة خضر قوله ومسافر سفر غير قصر كعبد خالف سيده
فيما اي في الاقامة والسفر فيكون عاصيا في الاقامة وفي السفر
خضر قوله اخص للمسافر عدا هنا بالهزة وفي بيع العرايا
بالضعيف اشارة لجواز كل لكن ايها اولى شوق قوله ايها اولى اي
من حيث التعدية لانه اختلف هل التعدية بهما سماعية او قياسية
فقال سنان التعدية بهما سماعية في المتعدي قياسية في اللازم
وقيل قياسية في كل فعل الاباب علمت وهو مذهب ابي عمرو وجا
وقيل في اللازم والمتعدي لواحد وهو مذهب ابي الحسن وظاهر
كلام الفارسي وغيره والافضلى فعل غير معنى فعل كما نص عليه

عة

الناصر للثاني خلافا للغزي لان فعل الحصول الاثر في الغير في التكثير
في الفعل او في الفاعل او في المفعول وافتعل يستعمل لما هو اعم من التكثير
ومن غيره فتأمل فائدة الرخص المتعلقة بالسفر ثمانية اربع تخص
بالطويل وهي المسح والتقص والجمع والفطر واربع تجوز في الطويل والفقير
اكل الميتة والتقل على الراحة واستقاط الصلاة بالتييم وترك
الجمعة اي اذ اخرج قبل الفجر قوله ثلاثة ايام فان قيل نصب
ثلاثة ايام بماذا اجيب بانه منصوب بارخص على التوسع بحذف
المضاف والتقدير ارخص مع ثلاثة ايام فحذف المصدر واقيم
ثلاثة مقامه فانتصب انتصابه ولا يجوز ان يكون معمولا لارخص
حقيقة اي لا على التوسع بل من غير حذف لفساد المعنى ولا يصح
ان يكون ظرفا لارخص لفساد المعنى ايضا ولا يجوز ان يكون ظرفا
لمصدر محذوف تقديره مسحا ثلاثة ايام اي فيها لان المصدر لا يعمل
محذوفا ولو في الظرف على الراجح ولا يصح ان يكون معمولا ليمسح من قوله
ان يمسح الا في لان معمولا صلة ان لا يتقدم عليها اه ملخصا من حواشي
الشويزي وقع ش والاصل لسمه قوله اذا ظهر اي كل منهما قوله
ان يمسح عليها بدل من المصدر المقدر سم اي بدل كل من كل وجوز شيئا
ان يكون بدل اشتمال من ثلاثة ولياليهن ويوما وليلة بتقدير
الضمير ان يمسح عليهما فيها وهو بعيد قليلا من قوله والمراد بلياليهن
الجواب عن اعتراض وهو ان ليلة اليوم هي السابقة عليه لا المتأخرة
عنه والمسافر يمسح ثلاثة ايام وثلاث ليالي مطلقا كما يمسح المقيم يوما
وليلة كذلك ولا يؤخذ ذلك من التعبير بلياليهن الا على تقدير
وقوع ابتداء المدة عند الغروب دون ما اذا كان عند الفجر فلا يمسح سوى
ثلاثة ايام ولياليهن فقط لان الليلة الثالثة لليوم الرابع تسبقها

عليه

عليه فاجاب بان المراد ما ذكر وفارق الخيار فان المتبايعين لا
يستفيدان الليلة المذكورة بان المعنى المقتضي للبس موجود في الليلة
الرابعة وهو التحقيق بخلاف المعنى المقتضي للخيار وهو النزوي
فانه لا يلزم استمراره الى تلك الليلة بل الغالب حصوله قبلها فلا
ضرورة الى ادخالها وظاهره وان نص عليها فليجبر شويزي قوله
سوا سبق اليوم الاول ليلته بالرفع فاعل لان الليل سابق النهار
وذلك بان احدث وقت الغروب خضر قوله ام لا بان احدث
وقت الفجر قوله او اليوم الرابع ويقاس بذلك مدة المقيم خضر قوله
وخرج بالوضوء الى الحمامة فلو دميته رجله في الخف فاراد ان يمسح
بدلا عن غسل الرجلين لم يجز بل لا بد من الغسل خضر قوله والغسل
فلو اجنب فاراد ان يمسح على الخف بدلا عن غسل الرجل لم يجز بل لا
بد من الغسل خضر قوله ولو مندوبا هلا قال مندوبين يشمل
ازالة الحمامة المندوبة بان تكون معفوا عنها شويزي لان يقال
افرد باعتبار كل اي ولو مندوبا كل منهما او انه لما كان غسلها وقوعه
نادرا لم يلتفت اليه بخلاف الغسل لتكرره وبجاءة ش لان الغسل
المندوب ليس له حالة يكون فيها واجبا بغير المندوب او ما الحمامة
المعفوعة عنها فهي مع توفير شروط العفو قد يعرض لها ما يصيرها واجبة
الغسل كالخوف من اختلاطها بما لم تدع الضرورة اليه فلما كان الذنب
لغسلها معرض الزوال لم ينسب عليه انتهى قوله من اخر حديث الخزلا
بحسب ز من استمراره نوما كان او غيره لتعذر المسح والمغتمد
الفرقة بين البول والغائط وبقية النواقض في الخارج باخيه
وفي البقية باولها لتكنه من الطهارة بمجرد هاد لا كذلك الخارج
على خضر محروقه فقول المص من اخر حديث اي ان وقع بغير اختياره

وقوله ففي الخارج باخره وظاهره وان كان مبتلى باطالة اخراج
نحو الغايطع ثم وانظر لو كان مبتلى بالنقطة فهل تحسب المدة
من انقطاع البول او لا او من انقطاع نزول النقطة ليس فيه نقل
والا قرب الاول لان نزول النقطة حدث اخر فليجرب وقوله
وفي البقية شامل للمس والمسر وزوال العقل بالنوم والجنون والاعما
واقترن رعي النوم والمس والمسر وعبارته في شئ منها ومن هنا
يظهر ما قاله المحب الطبري وغيره انه لا بد من انتهاء الحدث فلا يجب
زمن استمراره الا ان يكون نوما كما افترضه الواجد اخذ من تعليلهم
السابق ومثله المس والمسر انتهت بالحرف قال ع شر عليه قوله
ومثله اي النوم المس الى اقتضاه على ما ذكر صريح في انه اذا جن بعد
ليس الخفين وقبل الحدث لا يحسب المدة الا من الافاقه او حدث
اخر ثم نقل عن شيخه الحلبي ما يوافق هوان الجنون والاعما كالحارج
فتمسب المدة من الاخر ثم قال وبقي ما لو تقارن المس وخروج الحاج
هل تحسب المدة من ابتداء الاول او من انتهاء الثاني فيه نظر والقرب
الاول لانه لو انقضى كان قاطعا للمدة بل لو سبق ابتداء خروج البول
مثلا وجد المس قبل انقطاعه فينبغي ان يكون كذلك اه بالحرف
فاذا المس ثم جن حبت المدة ابتداء المس فان افاق والمدة باقية
مسع والا فلا وعبارة قل على الغزي واعتبر شيخنا رحمات الله
من اول الحدث الذي شأنه ان يقع باختياره وان وجد بغير اختياره
وهو النوم والسكر والمس والمسر سواء انقضى وجهه او اجتمع مع
غيره فراجعهم ثم قال م ر في شئ ما مضى وافهم كلام المصنف انه
لو توضا بعد حدثه وغسل رجليه في الخف ثم احدث كان ابتداءه
من حدثه الاول وهو كذلك وبه صرح الشيخ ابو علي في شئ الفروع

ولو

ولو احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف
لبس على طهارة انتهى زاد الشيخ خضرا ولم يحدث لم تحسب المدة لو
بقي شئ امثلا اه قوله لان وقت المسح اي الرفع للحدث يدخل بذلك
اي الحدث فلا يبرد عليه انه ليس للابس الخف تجديد الوضوء قبل
الحدث فيمسح لان مسحه هذا لا يرفع الحدث فيه عليه المؤلف في شئ
الروض رد ابي الاسود حيث اعترض بما في المجموع انه ليس في حق
لابس الخف تجديد الوضوء فيمسح فكيف اعتبر المدة من الحدث
واشار الى رده بالتعبد المذكور خضرا وعبارة ع شر هذا التعليل
يقضي امتناع التجديد لكن سيا في كلامه جواز بل سنده فالمراد
من التعليل وقت المسح الرفع للحدث اه قوله ويستتبع الى هو
قوتية لما بعده فالمراد بالصلوات الفرائض قل قوله ولكن دايما
لهذا استدراك على ما مضى في قوله لمسافر سفر قصر ثلاثة وغيرها
يوما وليلة فكأنه يقول ما تقدم محله في السليم اما غيره فلا يتقدر
بزمن بل انما يتقدر بالصلاة لكن يشترط في خفيه ما يشترط في خفي
غيره من الشرط يعني ان الانسان اذا كان به حدث دايما كسلس بول
او مذي اذا نظهر ولبس خفيه بشرطه اذا حصل له حدث غير حدثه
الدايم كان مسرفجه فانه انما يمسح لما يجعله لو بقي طهره فان كان
قد صلى به قبل الحدث فرضا فانه انما يصلي به نوافل فقط او لم يصل
به فرضا صلى به فرضا ونوافل قال في شئ الروض وخرج بغير حدثه
حدثه فلا يضر ولا يحتاج معه الى استئناف طهر الا اذا كان اخر الدخول
في الصلاة بعد صلاة الطهر لغير مصلحتها وحدثه يجري فيا في فيه
ما تقر في غير حدثه انتهى قوله كاستحاضة واما المتخبرة فان
اغتسلت ولبست الخف ثم احدثت او طال الفصل بين غسلها

وَصَلَاتُهَا وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَتَوَضَّأَ فَإِذَا تَوَضَّأَتْ وَمَسَحَتْ الْحَفَّ كَانَتْ كَغَيْرِهَا أَيْ تَصَلِّي بِهَ الْفَرْضَ وَالنَّفْلَ وَتَتَزَعَّدُ عِنْدَ كُلِّ فَرِيضَةٍ لَأَنَّهَا تَقْتَضِي لَهَا حُلِّيَّ عَلَى مَنَهِجِ قَوْلِهِ وَمَتَّيْمٌ لِقُدْرَتِهِ أَنْ يَتَّيْمَ لِمَنْ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَلْبَسُ خِفْيَهُ ثُمَّ يَحْدُثُ وَبَعْدَ ذَلِكَ يَتَكَلَّفُ الْوُضُوءَ وَالْمَسْحَ بِالْمَاءِ عَلَى خَفْيِهِ مَعَ بَقَايَا عِلَّتِهِ وَيَتَكَلَّفُ الْوُضُوءَ حَرَامًا عَلَى الْوَجْهِ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنْهُ مَضْرُوبٌ فِي بَعْضِ الْفُرُوضِ وَنَوَافِلُ أَنْ كَانَ لَمْ يَصِلْ بِتَيِّمِهِ فَرَضًا وَلَا صَلَّى بِهِ نَوَافِلَ فَقَطَّ أَنْتَهَى وَعِبَارَةُ الْحُلِّيِّ عَلَى الْمَنَهِجِ قَوْلُهُ كَرُضٌ وَجَرَحٌ وَبُرْدٌ أَيْ بَانَ تَكَلَّفَ التَّيِّمَ غَسْلَ أَعْضَائِهِ وَهُوَ حَرَامٌ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنْهُ يَضْرُوهَ إِذْ لَوْ لَمْ يَضْرُوهَ لَيُطْلَقُ تَيِّمُهُ لِحُصُولِ الشَّغَا وَهَذَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَسَّحَ عَلَى خَفِّهِ مَلْبُوسٌ عَلَى تَيِّمِهِ مُحْضَرٌ لِعَيْنِ فَقَدْ أَلْمَأَ أَنْتَهَى وَكُتِبَ الشَّمْسُ الشُّبُورِيَّةُ قَوْلُهُ كَرُضٌ لَا يَمُوعُ الْأَعْضَاءُ أَمَّا إِذَا أَعْمَ فَلَا يَتَأَيَّ فِيهِ مَسْحُ الْحَفِّ إِلَّا إِذَا تَجَشَّمَ الشَّعَّةُ وَتَوَضَّأَ فَانْهَ يَصِيرُ كَالْمَسْحِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ الْمَرْضِيُّ بِغَضِّ الْأَعْضَاءِ وَلَمْ يَوْضِعْ عَلَيْهِ سَاتِرًا وَتَجَشَّمَ الشَّعَّةُ وَغَسَلَ ذَلِكَ الْعَضْوُ فَالْحَاصِلُ أَنْ تَشْبِيهِهُ بِالْمَرْجُوحِ لَا يَتَأَيَّ إِلَّا فِيهِمَا إِذَا تَيَّمَّ عَنْ الْعَضْوِ الْمَرْبُوعِ كَالْيَدِ أَنْتَهَى وَبَعْدَ ذَلِكَ يَنْدَفِعُ الْأَشْكَالُ بِأَنَّكَ كَانَتْ الْعِلَّةُ بِأَقْبِيَّةِ فُطْرَتِهِ بِالْأَتْرَابِ لَا بِالْمَسَا فَكَيْفَ يَمْسَحُ وَأَنْ شَفِيَ فُطْرَتُهُ بِالْمَسَا فَلَا يَكُونُ مَتَّيْمًا قَوْلُهُ وَذَلِكَ أَيْ مَا يَحْدُثُ لَهُ مَا ذَكَرَ قَوْلُهُ إِلَّا لِلنَّوَافِلِ لَوْ نَوِيَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ اسْتِبَاحَةَ فَرْضِ الصَّلَاةِ هَلْ تَصِحُّ نِيَّتُهُ أَوْ لَا فِيهِ تَقَرُّ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ شَيْخُهُ الشُّبُورِيَّةُ قَوْلُهُ إِلَّا لِلنَّوَافِلِ ظَاهِرٌ وَأَنْهُ لَا يَدْرِي مَلَا حَظَّهَا وَحَدَّهَا فِي النِّيَّةِ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ يَكْفِي مَلَا حَظَّهَا وَلَوْ مَعَ الْفَرْضِ إِذَا مَا تَقَدَّمَ فِي اسْتِبَاحَةِ فَرْضَيْنِ وَلَوْ قَبْلَ وَقْتِ أَحَدِهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْهَامِشِ وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي نِيَّةِ اسْتِبَاحَةِ الْفَرْضِ وَحَدِّهِ فَيَحْتَمِلُ

أجزاءه

أجزاءه عن النفل لأن نية الفرض تبيحه ويحتمل أن لا يجزي كالوَضُوءِ لِيَصِلَ فِي حُلِّيٍّ يَحْسُ فَيُجَرِّدُ أَنْتَهَى قَوْلُهُ وَالطَّهْرُ الْكَامِلُ أَيْ لَا غَسْلَ الرَّجْلَيْنِ فَقَطَّ اخْتِذَا مِنْ الْعِلَّةِ تَعْيِيْمٌ يَجِبُ عِيَادًا لِمَا دَامَ الْحَدُثُ الْمُبَادَرَةُ بِالصَّلَاةِ عَقِبَ طَهْرِهِ فَإِنْ أَخْبَرْنَا عَذْرَ بَطْلَ طَهْرِهِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى فَعْلِ النَّوَافِلِ فَقَطَّ فَلَهُ الْمَسْحُ مَقِيمًا مَدَّةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَمَسَافِرًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَلِيًّا لِيَهْمَا مَا لَمْ يَزَلْ عَذْرُهُ قُلْ قَوْلُهُ فَإِنْ طَهَّرَهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدُثَ قَدْ يَقَالُ إِذَا كَانَ طَهْرُهُ لَا يَرْفَعُ الْحَدُثَ فَلَا وَجْهَ لَاتِّبَاقِهِ بَيِّنَاتٍ فِي قَوْلِهِ وَكَانَ لَيْسَ عَلَى حَدِّ حَقِيقَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلُهُ فَإِنْ زَالَ عَذْرُهُ أَيْ بَعْدَ أَنْ أَحْدَثَ وَقَبْلَ أَنْ يَمْسَحَ فَلَا مَسْحَ وَعِبَارَةُ الْمَنَافِي وَلَوْ شَفِيَ اسْتِثْنَاءُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ بِمَرْوَفِهِ أَيْ شَفِيَ قَبْلَ الْحَدِّثِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ أَنْ شَفِيَ وَهُوَ مَطْمَرٌ بِطَهْرِ الْمَسْحِ لَزِمَهُ غَسْلُ رَجْلَيْهِ فَقَطَّ وَأَنْ شَفِيَ وَهُوَ مُحَدَّثٌ لَزِمَهُ الطَّهْرُ الْكَامِلُ قَوْلُهُ أَمَّا التَّيِّمُ لِقُدْرَتِهِ مَا أَيْ إِذَا تَيَّمَّ لِقُدْرَتِهِ لَمْ يَلْبَسْ الْحَقِيقِينَ ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ فَلَا يَمْسَحُ شَيْئًا لِبَطْلَانِ طَهْرِهِ بِرُوبِيَّةِ الْمَاءِ وَأَنْ قُلْ قَوْلُهُ فَإِنْ مَسَّحَ أَيْ بَعْدَ حَدِّثِهِ وَكُتِبَ شَوْ قَوْلُهُ فَإِنْ مَسَّحَ أَيْ مَسَّحَ يَرْفَعُ الْحَدُثَ لَا يَحْتَاجُ تَجْدِيدَهُ قَوْلُهُ وَلَوْ أَحْدَثَ أَيْ وَلَوْ كَانَ الْمَسْحُ أَحَدَهُمَا فَيَقْتَصِرُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى مَرَّةٍ الْخَصْرِ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ مَسَّحَ أَحَدِي رَجْلَيْهِ وَهُوَ عَاصٍ بِسَفَرِهِ ثُمَّ مَسَّحَ الْآخَرِي بَعْدَ تَوْبَتِهِ فِيمَا يَظْهَرُ خَضْرَ قَوْلُهُ وَالْأَيُّ بَانَ أَقَامَ بَعْدَ مَدَّةِ الْقِيَمِ وَقَبْلَ اسْتِنْفَاقِ مَدَّةِ الْمَسَافِرِ وَجِبَ التَّزَعُّدُ وَيَكْفِيهِ مَا زَادَ عَلَى مَدَّةِ الْقِيَمِ خَطَّ قَوْلُهُ أَعْمَ لِمَا لَشَمُولُهُ مَا لَوْ أَقَامَ بَعْدَ مَضِيِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بِخِلَافِ قَوْلِهِ أَنَّهُ مَدَّةٌ مَقِيمٌ لَا يَشْمَلُهَا لِقُصُورُهُ عَلَى الْأَقَامَةِ قَبْلَ اسْتِنْفَاقِ مَدَّةِ الْقِيَمِ إِذَا مِنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ كَأَهْوَا هَرَشَ قَوْلُهُ وَأَنْ تَلْبَسَ بِالمَدَّةِ أَيْ مَدَّةَ الْمَسْحِ أَيْ فِي مَدَّةِ سَفَرِهِ وَأَنْ مَضَى فِيهَا

في الحضر يوم وليلة اي من غير مسح كما هو ظاهر قوله بعد مضي ما ذكر
ان يمسح بقية مدة المسافر كما هو صريح كلامهم وان وقع في بعض اوقاتها
من غير تأمل في كلامهم خلافه شواهد ولعله مراده بالبعث في حيث
قال ولو مسحهما في السفر استوفى مدة المسافرين سافر قبل مضي
يوم وليلة اهـ والظاهر هو كلام قل فانه اذا مضت مدة المقيم
في الحضر فقد فرغت المدة ووجب التزع وتجديد اللبس على طهارة
فكيف يقال انه اذا سافر بعد انقضاء تلك المدة بكملة سفر
اذا مسح فيه فانه لا يظهر الا اذا كان ابتداء المدة من المسح ولا قيل
به فافهم منصفاً قوله ولا بمضي وقت الصلاة حضر وعصيته انما
هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة خضر قوله مسمى مسح اي كما
في مسح الرأس نعم لا يكفي هنا مسح شعر عليه لانه لا يسمى خضراً بخلاف
شعر الرأس لان الرأس اسم لما راس وعلا زيايدي وقدر وخرج بظاهر
باطنه الملا في لبشرة الرجل وباعلاه حرفه واسفله وعقبه ومحاذي
محل الفرض ما حاذي ساقه قل قال ع ش على ر قوله لا باطنه قد
يفيد اجزا مسح على محاذي الكعبين لكونهما ليسا من الباطن ولانما
ذكر معه من صور عدم الاجزاء به صرح حج على ما نقله سم عنه وعبارته
قال في شوال ارشاد ويكتفى مسح الكعب وما يواذيه في محل الفرض غير
العقب اي الموتر من القدم كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما
نقله الاذرع عن جمع من ان العبرة بما قدام الساق الى راس الاظفار
لا غيراه سم على حج وكتب على المنهج لموسح باطنه فنقد الحام من مواضع
المزق الى ظاهره فلا يبعد ان يجزي ان قصد الظاهر والباطن
او اطلق بخلاف ما اذا قصد الباطن فقط وكذا يقال اذا مسح الشعر
الذي يظاها الحف فاصاب المابقية الحف وقتلنا ان مسح الشعر

لا يكفي فتأمل اهـ وقياس ما مر عنه انه لو قصد احد الجرمين لا
بعبئيه لم يكف انه هنا كذلك فصرح هل يكفي المسح على الخيط الذي
خيط به الحف سواء كان جلد ام كنانا او غير ذلك لا يبعد الاكتفا
لانه صار يعد من جلته وهل يكفي المسح على الارزار والعري التي للحف
فيه نظره ولا يبعد ايضا الاكتفا اذا كانت مثبتة فيه بخول الحياطة
فليتأمل وليراجع سم على منهج قوله تحت العقب بفتح العين وكسر
القاف ويجوز اسكانها مع فتح العين وكسرها موخر الرجل وي موشة
وجمعها اعقاب شخ ط ولا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب
وفي قوله البكري على المحلى ما نصه قوله تحت العقب اشارة الى استحباب
مسح العقب ولا يشعر به المتن انتهى فليتأمل ع ش على م ر لمخصا قوله
الى اخر ساقه اي من اسفله لانه لا يستحب فيه التحجيل وخالف بعضهم
في ذلك فراجع قوله تكرر اي يكره مسحه ثانية وثالثة
فتثنية مسحه وتثليثه مكروهان ولكون التكرار اعم من التثليث
عبر به قوله تكرر وغسل الحف لانه يعيبه ومنه يوحذان الحف
لو كان من حديثه او نحوه لا يكره تكرار مسحه وغسله لانه لا يعيبه
زيادته وما في قوله قل من كراهة ذلك مطلقا ضعيف ففي ش مر
ويؤخذ من العلة عدم الكراهة في نحو الخشب وهو كذلك فان قلت
التعيب اتلاف للمال فهلا حرم الغسل والتكرار قلت ليس التعيب
محققا ولم سلم فقد يقال لما كان ذلك لفرض اذا العبادة كان مقتضيا
ولم يحرم اهـ فليتأمل سم على منهج قوله وشروطه سبعة اشياء الخ
فيشترط وجودها عند اللبس وعند الحدث ولولم توجد بينهما كما في
حاشية الحلبي على المنهج واقتره شيخنا فليحفظ قوله على كمال ظاهر
من افاضته الصفة للموصوف اي على ظهر كمال وهو تأكيد ان الظاهر لا يكون

ناقضا ولذا دفع توهم ارادة البعض فلا يقال لا حاجة للعقد كالم
قوله لخبر ابن خزيمة الى فانه قال اذا نظرت فلبس خفيه والفا للترتيب
المراد هنادون التعقيب قل قوله ثم غسل الاخرى الى ومثله لك
ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الاولى وعودها
واما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد ظهرها فقطعت
اليمنى فلا يكف نزع خف اليسرى لوقوعه بعد كمال الطهر ثم على ر
قوله الا ان ينزع الاولى كذلك اي من محل القدم ثم يدخلها ولو
غسلها في ساق الخف ثم ادخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتدا
اللبس بعد غسلها ثم احدث قبل وصولها الى موضع القدم لم
يجز المسح ثم المنهج وفارق عدم بطلان المسح فيها لو ازالها من مفرها
الى ساق الخف ولم يظهر شيء من محل الفرض محلا بالاصل فيها وبوان
الاصل عدم جواز المسح فلا يباح الا باللبس التام واذا مسح فلا صل
استمر الجواز فلا يبطل الا بالنزع التام ن زوبان الدوام اقوي
من الابتداء كالا حرام والعدة بمنع ان ابتداء النكاح دون دوامه
شمو وعبارة عب ولو مسح بشرطه ثم ازال قدمه عن مفره ومحل
الفرض مستور بساق الخف المعتدل لم يوثر بخلاف ما اذا جاوز
طول الساق العادة وصار الى حيث لو اعتدل لظهر بعض الفرض
تدبير الطهر يشمل اربعة اشياء وهي الغسل والوضوء والتيمم
والتركيب من التيمم مع احدهما استوي وتقدم ما يعلم منه صور ذلك
فلا تغفل ولذا قال وثانيها كون طهره بما الخ قوله وان تخض
اي سوا تخض التيمم كما بان صاحب الطهر بما وهذه الغاية اشارة
الى ان اولع الخلو فيجوز الجمع واعتراض ذلك عليها وجه له كما قاله
ايضا تلميذه الرحمان في قوله او نحوه كجرح وبرد ويحتمل ان يريد به

الشيخ

الشيخ الفاحش في عضو ظاهر قوله كما مر في قوله في الباب اما التيمم
فلا يمسح شيئا الا وقوله لما مر في تعليقه ما ذكر في وهو قوله لان طهره
لضرورة الخ شوفان قلت كيف منع من المسح مع انه اذا بطل تيممه
برؤية الماء ثم نظرت بالماء المسح على الخفين قلت انا تنزل روية
الماء منزلة انقضاء المدة وسياق ان انقضاءها مبطل للمسح كذلك
روية الماء سم بالمعنى قوله طاهر اي ذاتا وصفة كما اشار اليه
بقوله فلا يكفي تجسس ولا متجسس نعم يعفى عن محل خزره بشعره ولو
من خزر يزرط لعموم البلوي فيطهر طاهره بغسله سباعا احدا من
بالتراب الطهور ويصل فيه الفرض والتغل ان شالكن الا حوط تركه
شوقوله مسح منه ما لا نجاسة عليه وان وصل الى موضع النجاسة
واختلط بها سم ولو غرقت رجله فيه لا يحكم بنجاستها ولو ادخل
رجله فيه وهي رطبة لم تجس وعدم صلاة اي زيد فيه الفرض خياط
قوله وقضيت انه لو مسح محل النجاسة امتنع لاختلاطه باجنبي
واسخسكل بانها الطهارة وما الطهارة اذا اصاب النجاسة
المعفو عنها لم يضروا جيب بان محله العفو اذا انتقل ما الطهارة
اليها لا عن قصد اما اذا كان بقصد كما هنا فلا يعفى عنه فطعن المنهاج
لعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليها
م رسم قال ع ش اقول بل يبعد الجواز لانه لا ضرورة الى المسح المودر
الى التضمين بالنجاسة فيجب النزع وغسل الرجلين فيحصل بذلك
عدم نجاسة النجاسة ما أمكن وعلى ما ذكره سم يجوز له المسح بيده
ولا يكلف حبلها لما فيه من المشقة ولانه تقلد من ما موربه وقيا سا
على ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه اذا كان نجسا
نجاسة معفو عنها كدم البراعين اه ويبقى النظر في اقتضائه على اقل

مجزي تجنبه محل كون المتغير لا يجزي عالم بفعله قبل الحدث والا
صح المسح عليه كافي ش على م ر ونقدمت الاشارة اليه قوله سائر
للقدم المراد بالستر هنا الخيلولة فالسائر هنا الخليل وان لم يمتنع
الروية فيمكن الشاف كالزجاج ان امكن تتابع المشي فيه بان يقطع الخف
من فوق الكعبين ويترك على قدمه زجاج غليظ عكس سائر العورة
فان المراد ما يمنع ادراك لون البشرة و الفرق في ش المذهب بات
المعتبر في الخف عسر غسل الرجل وقد حصل والمقصود بستر العورة
سترها عن العيون ولم يحصل ومن نظاير المسيلة روية المبيع من وراء
الزجاج يرى غاليا على خلاف ما هو عليه خضروق له قول سائر اسفله
وجوانبه لا من اعلاه فيكون واسع يرى منه بعض الغنم عكس سائر
العورة فظهر للاصل في كل منهما غالبا قل قوله فلو تخرق الخف بمحل
الفرض ضر وكذا لو كان قصيرا عن محل الفرض ضرا لان فرض الظاهر
الغسل وفرض المستور المسح فاذا اجتمعا غلب حكم الاصل وهو الغسل
ثم الاصل قوله البطانة او الظهارة بكسر الهمزة على وهو تخرق
وتحت جورب يستريح محل الفرض لم يكف بخلاف البطانة لانها متصل
بالخف ولهذا تتبعه في البيع بخلاف الجورب ش الروض خضر قوله
والباقي صغيق يمنع وصول الماء ويمكن فيه التردد حلي قوله
يمكن اي ولو بعسر ومشقة مناوي وقوله تزد فيه الزاي تزد
فيه الحوايج سفر يوم وليلة للمقيم وسفر ثلاثة ايام لبليها للمسافر
على المعتمد مع اعتدال الارض بسهولة وصعوبة قال شيخنا
فيما يظهر حلي قال حج ويحج هذا في السلس وان كان يجدد اللبس
لكل فرض لانه لو ترك الفرض ومسح للنوافل استوفى المدة بكاملها
فيقدر حقه بها ويحتمل تقديره بمدة الفرض الذي يريد المسح له

اهز يادي وعبر با مكان التردد فيه لعدم اشتراط وجوده بالفعل
قال سم اي يمكن تردد فيه عند ابتداء المسح فقط لا في كل مسحة اهر
وعبارة ع ش على م ر هل يشترط صلاحية التردد فيه تلك المدة
حق في اخرها ام يكفي صلاحية في الابتداء حتى لو لم توجد اخرها فيه
نظر والا قرب الثاني مع ملاحظة قوته لما بقي من المدة انتهت بالحرف
وعبارة الحلبي على منهج قوله ويمكن فيه اي عند كل لبس غير السلس
انتهت بالحرف وعبارة قل والمعتبر قوته لذلك اول المدة فقط لا
عند كل مسح فلو كفى للمسافر يوم وليلة مسح فيها انتهت ونقلها الرجائي
ايضا قوله اضعفه كجورب ضعيف قال في ش الروض وهو الذي
يلبس مع المكعب ومنه خفاف الغنم والقضاة ذكره الصيغ يخفض
قال في المصباح الضعف بفتح الصاد في لغة بني تميم وبضمها في لغة
قرش خلا في القوة والصحة فالمضموم مصدر ضعف مثل قرب قربا
والمفتوح مصدر ضعف من باب قتل ومنهم من يجعل المفتوح في الزاي
والمضموم في الجسد وهو ضعيف والجمع ضعفا وضعاف ايضا وجا ضعة
وضعفي ش قوله يتسع بالمشي فيه عن قرب بحيث لا يحصل منه ضرر
وينبغي ان يكون مثله الواسع اذا اعتدل عن قرب حلي وعبارة الخادم
يستثنى من الواسع ما لو جعل داخله عصا او كان يستمسك بالكد
او بالاستعمال لمرق او نحوه والظاهر الجواز وبوبده قوله لا يضيق
القدم من اعلا بسبب اتساع الخف قوله ولو مخرها كغصوب فائدة
قال البلقيني نظير الخف المغصوب غسل الرجل المغصوبة وصورته
ان يجب قطعها فلا يمكن من ذلك شوا قوله ويمكن تصويره
بان يقطع رجل غيره مثلا ويلصقها برجله وتخلها الحياة فيبيع المسح
عليها ويحتمل عدم التقييد بحلول الحياة ع ش على م ر وقوله كغصوب

او من ذهب وينبغي صحتة على ديباج صفيق للرجل عيب وكذا جلد ادي
فيكفي المسح عليه لان الحرمة فيه لعارض اما المحرم لذاته فيمتنع المسح
عليه كحرم لبس خفا تعديا فيمتنع المسح عليه لان المسح رخصة وهي
لا تنطاط بالمعاصي ن زقوله وسروقه لو ابدله بجلد ادي كان اولى
لان المسروق من افراد المصوب قل ويد باليمن فان الغصب اصطلاحا
غير اسرقه كما سياتي على انا لو سلمنا فهو من عطف الخاص على العام وان
احتاج لتكتمه رجائي قوله وان يمنع الما اي نفوذه اي عن قرب خضر
اي حال النصب عبد البراي بنفسه فلو كان مشعرا ومنع الشئ نفوذ
الما فالظاهر انه لا يكفي المسح عليه وما يمنع نفوذ الما الجوخ فيكفي
المسح عليه عبد البر قوله من غير محل الخرز ولا يضر نفوذ الما من مواضع
الخرز شر الهمجة للعراق خضر قوله لوصب عليه يفيد ان المعنصر
منعه كما الصب لانه يتغذغالبيا لاما المسح لانه لا يتغذغالبيا قوله
والايجل ليس كذلك اي لا تقم الحاجة اليه وان دغنه اليه حاجة كما في بعض
الاقاليم الباردة امكنه ان يدخل يده بينهما ويمسح الاسفل قوله
بان وصل اليه اي لمحل يحزري وهو ظاهر اعلى الخف كما مر فصرع لو لبس
خفا على جبهة في قدمه واجبه المسح لم يكف المسح على الخف لانه ملبوس
فوق مسح قل قوله كفي ان لم يقصد بالمسح الاعلى وحده اي بان
قصد الاسفل او قصدهما معا او اطلق القائل قصد الاعلى كما في اجتماع
نية التبريد والوضوء البهجة ولو قصد احدهما لا يعينه فانه لا يكفي
المسح لقصد ما لا يحزري المسح عليه اي لان قصد واحد لا يعينه هو
القدر المشترك وهو يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلما صدق
بما يحزري وما لا يحزري حمل على الثاني احتياطا خلا فالمن بحث الاجزا
وقال انه اولى من الاطلاق لصدقه بما يحزري وهذا التفصيل فيما اذا

كانا صالحين ويجزري ايضا فيما اذا كان الصالح اسفل فالاعلى
كاللغافة تلف على الاسفل فان مسح الاسفل او مسح الاعلى ووصل
البلد للاسفل لا يقصد الاعلى وحده كفي فان كان الصالح الاعلى فهو
المعتبر والاسفل كاللغافة قاله روظاهرا نهما لو كان غير صالحين
للمسح لم يحزري واحد منهما قطعا اه ولو شك بعد المسح هل مسح الاسفل
او الاعلى هل يقصد بمسحه فلا يكلف اعادته لان الاصل الصحة او لا فيه
نظرا لا قرب الاول للعللة المذكورة حيث كان الشك بعد مسحها
جميعا فلو كان بعد مسح واحدة وشك هل مسح الاعلى منها او الاسفل وجب
اعادة مسحها لان الشك قبل فراغ الوضوء شر كما يعلم من قول الشالباق
ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ من طهره طهره وما بعده او بعد الفراغ
لم يوتراه شر على ر قوله زيادة ما من كراهة تكراره وغسل
الحق ومن ان المقيم ولو حكما يمسح يوما وليلة والمسا فوالثلاثة ايام
بليا ليس قوله في انتقاضه بجنابة ومثلها الحيض والتفاسر والولادة
ولو جافا لا الغسل المندوب والمندوب ولا ازالة النجاسة فلا يجب
الترغ على من طلب منه نحو غسل الجمعة ولا على من وجب عليه الغسل
لندرو ولا على من وجب عليه الغسل لنجاسة كل بدنه او بعضه واشنبه
بل يحصل المقصود بغسلها في الخف واقتصر المص على الجنابة لانهما محل
النحو ولا يباحل المفارقة بين المسح والغسل واطلاقه الجنابة شامل
لما اذا لم تجرد جنابته عن الحدث الاصغر بان اجنب وهو يحدث
ولما اذا تجردت بان طرات الجنابة على طهارة المسح او الغسل بان حدث
لكن توضؤا وغسل رجله في الخف ثم اجنب فيجب تزعمها خلا فاللتقيج
كما اشار الى ذلك الش في شر الروض لان ذلك اي نحو الجنابة لا يتكرر
تكرر الحدث الاصغر فلا يشق الترع له قاله ر في شر المنهاج حتى لو غسلها

داخل الحف اي عن طهر الجنابة لم يكنه في جواز المسح اي بعد وان كفاه في
رفع حذته قال حج لان نحو الجنابة قاطع للمدة للامر بالترغ منها الدال
على عدم اجزا غيره اه قال م رويخذ من ذلك رد ما يحتمل بعض
المتأخرين ان من تجردت جنابته عن الحدث وغسل رجله في الحفين
جاز له المسح اه وبارة التنقيح وانتقاضه بما لا ينتقض به الفصل
قلت المراد به وجوب نزع الحف اذا اجنب اذا كان على طهارة المسح بخلاف
ما اذا كان على طهارة الفصل لا يجب نزع ما قال المؤلف قلت بل يجب
نزع ما ايضا فالمراد بما في الباب ان المسح ينتقض بالجنابة بخلاف غسل
الرجلين في الوضوء لا ينتقض بها انتهى قلت وتظهر فائدة فيما
اذا اجنب وهو يطهر المسح ثم اغتسل عن الجنابة فيأتي في قدميه الخلا
ان قلنا بالاندراج صحت صلاته وان قلنا بعدمه فلا تصح صلاته
لان القدمين عليهما الحدث الاصغر بخلاف ما اذا اجنب وهو يطهر
الفصل فلا خلاف في صحة صلاته لتجرد جنابته عن الحدث الاصغر والحالة
هذه فتدبر قوله فيها راجع للفصل والمسح اي بحيث نزع الحف
للفصل من غرض نحو الجنابة في الفصل والمسح واذا علمت انه لا
بد من وجوب الترع لصحة المسح بعد للامر بالترغ من الجنابة
علمت ما في قوله قال قوله وان وجب بها الترع فيها اي لاجل غسل
الرجلين عن الحدث الاكبر فعني وجوب الترع قطع المدة اه فتأمل
قوله او سفر اي بالتنوين جمع سافر كركب وراكب وقيل اسم جمع
له اذ لم ينقطوا به وموشك من الراوي والا للاستئناس وفي رواية
لا ومعناها صحيح ولكن للاستدراك تقطع في التقي مفرديا مثله
وتثبت للثاني ما تنفيه عن الاول فان دخلت على مثبت لا يجب
بعد هاجلة فعني امرنا ان لا نترغ لما اخص لنا في المسح هذه الثلاثة

ولم نوترعها الا في حالة الجنابة وفيه محذوف تقديره لكن لا
ترغ من تلك الثلاثة الا تقدير الاول امرنا بترعها من الجنابة
وفائدة لكن بيان الاحوال التي يجوز فيها المسح ونهيهما على بقية
انواع الحدث الاصغر والجنابة على بقية انواع الحدث الاكبر اه فتأمل
والحاصل ان قوله الامن جنابة مثبت لانه استثنائا من نفي تلغيف
الامن جنابة فتزع ثم استدرك على هذا الاثبات فقال لكن من
غايط لا اي لكن لا نترغ من غايط الا من الحدث الاصغر فتأمل قوله
وفي انتقاضه اي مسح الحفين فقط حتى لو كان متطهرا لم يلزمه الا
غسل رجله اي بقصد غسلهما عن الغرض وان كان قد غسلهما بعد
المسح لان نيته انما تناولت المسح والمسح لا يغني عن الفصل وبارة
متن المنع ومن فسد حقه او بدا شي مما ستر به او انقضت المدة
وهو يطهر المسح لزمه غسل قدميه اه قوله يبدو اي ظهور علم منه
ان خروج الرجل الى ساق الحف بلا بد وغير مانع نعم لو جاوز طوله العادة
فخرجت الى احد لو كان معتدلا لظهر شي منها منع ذكره في المجموع رجائي
وقدموا ايضا عن العباب قوله من القدم بيان لما والخرق عطف على
القدم قال قوله اي عدم استيعاب المسح اي وعدم نوبه ايضا
لكن اقتصر على الاول لانه المقصود من المفارقة قال قوله وانتقضا
مدة مسحه ايما والشك في انتقاضها نعم ان تبين بقاؤها جاز المسح
بعد وقضا ما صلاه بالمسح مع الشك وفي ش المذهب ولو شك اصى
بالمسح ثلاث صلوات او اربع اخذ في وقت المسح بالاكثرو في اذا الصلاة
بالاقل اخبطا للعادة فيها انتهى سم فائدة وقع السؤال في الدرر
عما لو شك هل بقي من المدة ما يسع الصلاة كاملة ام لا هل له الاحرام بها
ام لا فيه نظر والظاهر الثاني لترده في النية حال الاحرام بنا على ما اعتمد

الش في شروط الصلاة من انه لو بقي من المدة ما لا يسع الصلاة واحسن
 علما بذلك لم تتعقد خلافا لما في شرح الروض وتبعه خ ط من العمة
 ح ش م ر حاتمة قال في الاحياء بسن لمن يريد لبس الخفان
 ينفذه قبل ان يلبسه ليلا يكون فيه حية او عقرب او شوك او نحو
 ذلك رواه الطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد الحاجة بعد المشي
 فانطلق ذات يوم لحاجته ثم توجها ولبس احد خفيه في اطار اخضر
 فاخذ الخف الاخر فارفع به ثم القاها فخرج منه اسود سلخ فقال
 صلى الله عليه وسلم هذه كرامة اكرم من الله بها اللهم اني اعوذ بك
 من شر ما يمشی على بطنه ومن شر ما يمشی على رجلين ومن شر ما يمشی
 على اربع وروي ايضا عن ابي امامة انه صلى الله عليه وسلم دعا
 بخفيه فلبس احدهما ثم جا غراب فاحتمل الخف الاخر والقاها
 فخرجت منه حية فقال صلى الله عليه وسلم من كان يوم من ياله واليوم
 الاخر فلا يلبس خفيه حتى ينفذهما انتهى

هكذا يضر لها الشيخ في اله صل

يا الحبيض وما يذكركمعه اي من الاستحاضة
 والنفاس وترجم بالحبيض لان احكامه اغلب وهو مقصد مرخاضت
 حبيضا ومحيضا ومحاضا ثم روله اسمان نظما بعضهم فقال
 : الحبيض عشرة اسما وخمسيتها : حبيض محيض محاض طمت الكبار :
 : طمس غير اك فراك مع اذي فحك : درس در اس نفاس فوا عصار :
 انتهى من التتاي الكبير وقد جمع بعضهم ما يحيض من الحيوانات فقال
 : ان اللوات يحضن الكوا قد جمعت : في بيت شعركن من لهن يمي :
 : فراة ناقة مع ارب و زغ : وكلبة فر من الخفاش مع ضيق :
 وقال الخمر
 : ثمانية في جنسها الحبيض ثبت : ولكن في غير النساء الوقت :
 : نسا وخفاش وضيق وارنب : وناقعة مع وزغ وحجرة وكلبة :
 وختم به كتاب الطهارة لاختصاصه بالنساء بخلاف ما قبله فانه
 مشترك او خاص بالرجال فهو اشرف فقدم قوله دم جيلة اي طبيعة
 اي تقتضيه الطباع السليمة المرأة الشاملة للادمية والجنينة على الاصح
 قل على ط والرمم جليلة داخله الفرج يد فيها المني ثم تنكش عليه
 فلا تقبل منيا بعد ذلك ولقد اخرجت العادة الالهية ان الله لا يخلق

ولد من مارجلين عبد البر قوله في اوقات مخصوصة فخرج بالحيلة
 الاستخاضة وبما بعده النفاس والاستخاضة لغة السيلان وشرعا
 دم علة يسيل من عرق من ادي الجسم يقال له العاذل يذال بمجمة
 ويقال ج بمجمة كما حكاه ابن سيده وفي الصحاح بمجمة وراد سوانج
 اثر حيضام لا واختلف في الدم الذي تراه الصغيرة والايمة والاصح
 انه يقال له استخاضة ودم فساد وقيل لا تطلق الاستخاضة الا
 على دم واقع بعد حيض وسبب في تعريفه النفاس في كلامه اخر الباب
 خضر قوله اي الحيض تبع فيه اكثر المفسرين قال ابو حيان وهو
 اي الحيض مفعول من الحيض يصلح من حيث اللغة للمصدر والزمان
 والمكان فأكثر المفسرين من الادبا زعموا ان المراد به المصدر وكان
 قيل ويسا لونه عن الحيض وبه فسر الزمخشري وبه يد ابن عطية
 فقال الحيض مصدر كالحيض ومثله المقيط من قال يقيط ثم قال
 وقال الطبراني الحيض اسم الحيض وهو ويظهر انه فرق بين قوله
 الحيض مصدر كالحيض وبين قول الطبراني الحيض اسم الحيض
 ولا فرق بينهما يقال فيه مصدر ويقال فيه اسم مصدر وانعني
 واحد والقول بان الحيض مصدر مروى عن ابن المسيب وقال
 ابن عباس هو موضع الدم ثم قال ورجح كونه مكان الدم بقوله
 فاعتزلوا النساء في الحيض ثم قال ويمكن ان يرجح المصدر بقوله قل
 هو اذ في تقدم الخلاف في الحيض هو موضع الدم والحيض ويجعل
 ان يجعل الاول اي في الآية على المصدر والثاني على المكان وان حملنا
 الثاني على المصدر فلا بد من حذف مضاف اي فاعتزلوا وطال النساء
 في زمان الحيض انتهى لمخصا شو قوله هذا اي الحيض شي الخ يعني انه
 من اصل خلقتهن الذي فيه صلاح من بدليل واصلحنا له زوجة

للولادة

للولادة برد الحيض اليها بعد عقرها وابند اوه على جواب المد بعد
 هبوطها من الجنة وقال ابن مسعود وعائشة على بني اسرائيل وجع
 بان الذي اختص به بنو اسرائيل طول مكثه عفو به لمن ولا زواجهم
 لا ابتداء وجوده رحمان او الذي اختص به بنو اسرائيل ظهوره وانتا
 كما قاله قل قوله على بنات ادم اي جنس بنات ادم لا كل فرد
 منهم فلا يرد انه انقطع مدة عن بني اسرائيل ولا ترد فاطمة الزهراء
 رضي الله عنها والمراد بنات ادم ذرية فيشمل الوسايط ويشمل
 حواخلقها منه فهي بنته بهذا الاعتبار وبذلك يلغز فيقال
 لنا من يطا بنته حلالا وهو ادم عليه الصلاة والسلام رحمان قوله
 اقدس منه الكلام على الحيض مخصص في بيان سنه وقدره وقدر
 الطهر وحكمه وقد ذكرها على هذا الترتيب فينا من قوله سبع
 سنين قال في ثم المنهج والتسع في ذلك ليست ظرفا بل خبر فاقيل
 من ان قابله ذلك جعلها كلما ظرفا للحيض ولا قابله ليس بشي تنهي
 قوله قمرية اي هلائية لان السنة الهلالية ثلثمائة واربعه
 وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه بخلاف العددي فانه ثلثمائة
 وستون يوما لا تنقص يوما ولا تزيد يوما ح اقول قد يتوقف
 في قول شيخنا تبعا لغيره في قوله وخمس يوم وسدسه بانه كيف
 يتصور زيادة خمس يوم وسدسه من اي شي تكون هذه الزيادة
 هل تكون من يوم وما يفعل في بقية اليوم ثم راي شيخ الاسلام
 في ثم الروض في كتاب السلم تعرض لذلك وجوابه فله الحمد والمنة
 على ذلك حيث قال بعد ذكر مثل ما هنا ما يتصور وتوقف القاضي
 مجلي في زيادة الكسرين وصح الحيثي انها ثلثمائة وخمسة وخمسون
 يوما وقرر الفرغاني زيادة الكسرين بانه يزيد في كل ثلاثين سنة

احدي عشر يوما فاذا انقضت على السنين خمس كل سنة خمس وسدس
يوم قال وهذا لما يحصل باجتماع الشمس والقمر ابردية الهلال
فلا زيادة نقله القاضي مجلي ثم قال وهو مناقض لقول المذهب
في الهلال لينها وقد يقال على بعد لا مناقضة لاحتمال ان الهلالية
ازيد من حيث الاجتماع المذكور لا من حيث روية الهلال خضر الشبهة
فلما ياتي وخمسة وستون يوما وربع يوم وليست مرادة هنا ايضا
قوله تقر بما ابي لا تحديدا والتسيع في المني تحديدية في الذكر والآن
على المعتمد قوله مما لا يسع حيضا وطهرا بان يكون اقل من ستة عشر
يوما شو قوله والا فلا اي وان راته قبل تمام التسع بما يسع حيضا
وطهرا بان يكون ستة عشر يوما فلا يكون حيضا بل طهرا نعم قال
الاسنوي لقياس جعل الممكن حيضا فلوراثة قبلها بعشرين يوما كان
خمس عشر حيضا والخمسة طهرا شو بيري قوله يوم وليلة فيه
الاخبار بالزمن عن الذات وهو لا يصح ولا يكون اسم زمان
خبر عن جهة فرفع الشك ذلك بقوله زمانا فانه قال اقل من
يوم وليلة لان افعال التفضيل بعض ما اضيف اليه شو على منهج
قوله اي قدرهما وهو ربع وعشرون ساعة وقوله متصلا
وجه التقييد به ان الكلام في الاقل ولا يتصور الاقل فقط الا
مع الاتصال لانه لو تخلفه نقا فان كان مجموع الدما قدر يوم
فمجموع الدما مع النقا بينهما حيض فلم يوجد الاقل فقط او دون
يوم وليلة فلا حيض مطلقا قوله وان لم تتصل اي الدما لكن بلغ
مجموعها قدر يوم وليلة هذا اذا قري تتصل بالتأ الفوقية ثم
التحتية وعلى عكسه اي باليا التحتية ثم الفوقية وهو الاولي
للسلامة من ايهام رجوع الضمير للايام فالضمير يرجع للحيض

والنقد

والنقد يروان لم يتصل الدم تامل شو وقد اشار الى هذا في قوله
بشرط ان تكون اوقات الدم اربعة وعشرون ساعة فأكثره قوله
بالاستقرار هو التسبع والسؤال عن احوالهن في الحيض لعدم ضابط
له في اللغة والشع فراجع فيه للمتعارف بالاستقرار ولو خالف ذلك
عادة امرأة بان زاد حيضها عن الاكثر ونقص الاقل عن يوم وليلة
فلا عبرة بها فلا ينقض ما استقر لاجلها انني قلت وهل معني
عدم نقضه اي بالصاد بالنسبة لغيرها وهو واضح واما بالنسبة
لها فهل معناها انها تجب عليها العادة في زمن ما زاد عن الاكثر فتؤديها
مع وجوده كالمستحاضة وتتركها بعد انقطاعه حتى تكمل الاقل
اذا كانت عادتها نصف يوم مثلا هرحا في قوله لان الشهر اربع
المستحاضة وهو ثلاثون يوما دائما هرحا في قوله مقدم اي للحيض
بان كانت حاملا لان الحمل تري الدم فانه حيض وان ولدت متصلا
باخره بلا تخلف نفا خضر قوله او تاخر عنه بان رات النفس اكثر النقا
وانقطع الدم ثم عاد قبل خمسة عشر يوما فان قلت وهل يقال بين
نقاسين لان مفهوم العبارة يصدق بذلك قلت لعله يمكن ونصويره
ان يطاها بعد الولادة وهي نقاسا فحتمل ان قلنا ان النقاس لا يمنع
العلوق ويستمر النقاس مدة يمكن ان يكون الحمل فيها علقه ثم ينقطع
الدم دون خمسة عشر يوما فتلد الحمل فيزل عقبه النقاس فصدق
لهذا انه يتصور ان يكون الطهر اقل من خمسة عشر يوما وهو بين
نقاسين خضر قوله بعد غالب الحيض فان كان الحيض ساقا فهو
اربع وعشرون او سبعا وثلاث وعشرون خضر قوله وسن الياس
اي فلولزها عدة بعده اعتدت بالاشهر ولا تنظر للحيض فان وجد
قبل مضي الاشهر عادت اليه قوله اثنان وستون ستة هو

المعتمد اي باعتبار الغالب فلا ينافي في ما مر جوابه ايضا من انه لا اخر
لسن الحيض ومثله النفاس كما قال قوله ما حرم بلحناية لكونه غلظ
منها بدليل انه يحرم به امور زيادة على ما يحرم بها اشار اليه بقوله وصو
وعبور مسجد لا خضر قوله وصوم وهل عدم صحة منها تعدي لا
يعقل معناه كما ادعاه الامام او معقول المعنى الا وجه الثاني لان
خروج الدم مضعف والصوم مضعف ايضا فلما امرت بالصوم
لا اجتماع عليها مضعفان والشارع ناظر الى حفظ الابدان ما امكروا
تثاب على الترك كما يثاب المريض على النوافل التي كان يفعلها في صحة
وشغل مرضه عنها قال المص لا لان المريض ينوي ان يفعل لو كان سالما
مع بقا اهليته وهي غير هل فلا يمكن ان تنوي انها تفعل لانه حرام عليها
ثم روى قوله لا يفعل معناه كما ادعاه الامام قال لان الطهارة
ليست مشروطة فيه بدليل صحة اي الصوم من الجنب وهل وجب
عليها ثم سقط اولم يجب اصلا وانما وجب القضاء بما مر جديد وجهان
اصحهما الثاني قال في البسيط وليس لهذا الخلاف فايده فقهية
وقال في المجموع يظهر هذا وشبهه في الايمان والتفاليق بان يقول
متى وجب عليك صوم فانت طالق واظهر غيره فوايد اخر على ضعيف
شيخ ط خضر قوله اليس لا اجاب به صلى الله عليه وسلم من سأل عن
معنى قوله النساء ناقصات عقل ودين فهو جواب عن احد الامرين
وهو نقص الدين لان الاخر معلوم الذي هو نقص العقل اي الدية لان
دية الانثى على النصف من دية الذكر كما سيأتي وفيه دليل على حرمة
عليها اذ لو كان جائزا لما اختلف فيه الحال بين الذكر والانثى ولا من
الحيض وغيره قل قوله وعبور مسجد وكالمسجد ما بعضه مسجد
شايها وان قل في الاوجه هو شوو خرج بالمسجد غيره كرباط ومدرسة

وملك

وملك الغير فلا يحرم الا التجسس بالفعل قل ومثله تحقق التجسس
او ظنه كما ياتي والفرق بينهما وبين المسجد ان تحريمه لذاته وتحريمها
لعارض قوله خافت تلويثه هذه جملة وقعت بعد نكرة وفي
مفهومها خلاف في الاصول فمن ثم قدر لفظ الشرط المتفق على مفهومه
اه شوبري وهو هنا ان وكتب ايضا قوله ان خافت ولو بمجرد
الاحتمال هو عبارة قل على المنهاج المراد بالخوف ما يشمل التوهم
واما غير المسجد كالرباط وملك الغير فانه يحرم مع الظن انتهى اي
او التحقق بالاولي قوله كسائر النجاسات فمن به حدث دايم
كسحاضة وسلس بول ومن به جراحة نضاجة بالدم او كان مستغلا
بنعل فيه نجاسة رطبة وخشى تلويث المسجد بشئ من ذلك فله حكمها
اي الحايض ثم فان اراد الدخول به فليدلكه قبل دخوله خضر
قوله الملوثة اي ولو في غدا وثوب ويحرم ادخال النجاسة المسجد
لغير حاجة ولو جافة على نحو نعل ويحرم تقذيره ولو بالظاهرات
كالقالم المستعمل فيه بخلاف الوضو فيه وان وقع فيه ما وه لعدم
تقذيره وعدم اهانتة قل ويكره تصغير لفظه كالمصحف مما في
قوله فان امتنه كان لها العبور كل جنب لكن مع الكراهة كما في
المجموع ومحلها عندنا تنقح حاجة عبورها خضر بخلاف الجنب فالعبور
في حقه بلا حاجة خلاف الاول كما مر قوله بمباشرة اي بما ينقض
مسه الوضوء فيخرج نحو السن كالظفر والشعر فلا تحرم المباشرة به
تنبيه بين التمتع والمباشرة عموم وخصوص من وجه يمتنع
في مباشرة مع شهوة وينفرد الاول بالمباشرة بدونها والثاني بالنظر
معا وقد عبر بالمباشرة في المجموع والتحقيق وعبر في الروضة
كالشرحين بالاستمتاع قال في شرح الروض والمجتبه ان التحريم

منوط بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة فيجوز وليس
هو اعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة وهو جائز انتهى وقد اشار هنا
الى اختياره ايضا حيث قيد التمتع بالمباشرة لكنه لا يفيد المباشرة
بلا شهوة لانها ليست متعابها بشرة بل مباشرة مجردة عن التمتع
فليتأمل شو وقوله وينفذ الاول صوابه الثاني وقوله والثاني
بالنظر لصوابه الاول وعبارة مرقا الاسنوي بين التعبير
بالاستمتاع والمباشرة عموم وخصوص وجهي لكون المباشرة لا تكون
الا بالسر سواء كان بشهوة ام لا والاستمتاع يكون بالسر بالنظر
ولا يكون الا بشهوة وعبارة قل قوله بمباشرة خرج النظر وما
يحاول الا الوطى فيجزم ولو مع الحاييل اه قوله بوطى وهو في غير
المتخيرة من عامد عالم مختار في فرج كبيرة يكفر مستحله كافي في المذهب
عن الاصحاب وغيرهم بخلاف مستحله بعد الانقطاع وقبل الفل فلا
يكفر كافي في الانوار للخلاف فيه بل الحق انه صغيرة وقياسه عدم
كفر مستحله اذا كان الدم صغرة او كدرة للخلاف في انها حيض ام لا
قال الشيخ واقتصرهم على الوطى في الفرج من ماذكر يخرج الوطى في غير
الفرج او بعد الانقطاع والتمتع بغير الوطى فقضيته ان ذلك ليس
بكبيرة وهو ظاهره وسياق قبيل كتاب الصداق ما يستحق من
وطى الحايض وليتأمل قوله وجه ذكره ثم شو قوله بوطى ولو
بحاييل وغيره حيث لا حاييل كما مر قوله ما ورا الا زار اي ما فوقه
وتحت لا ماستره والازار والميزر ما يستر العورة قال ومفهوم
هذا الحديث انه يحرم مباشرة ما بين السرة والركبة لانه مستورة
الازار بوطى وغيره عند الجمهور وخصم النووي هذا المفهوم بالوطى
الذي هو منطوق اصنعوا كل شي الا النكاح كما ياتي ومنطوق حل الاستمتاع

بما فوق السرة وتحت الركبة وهو كذلك قطعاً وكذا بما قاله مرقا
ذلك فيمن لا يغلب على ظنه انه ان باشرها بوطى لما عرفه من عادته من قوة
شيقه وقلة تقواه وهو ولي بالقرم فيمن حركت القبلة شهوته
وهو صابم انتهى وسكتوا عن مباشرة الحايض لزوجهما بما بين السرة
والركبة كسر فرجه قال بعضهم والقياس تحريمه والمعتد عدم التحريم
اذا لم يمنعها من الاستمتاع والكلام فيما اذا باشرته بما لا يحرم عليه
مباشرة اما اذا باشرته بما يحرم مباشرة فيجزم عليها كان باشرته
بما بين سرتها وركبتها ولو فيها وراسرته وركبتها خضر يتصرف
قوله وقيل يحرم الوطى فقط ضعيف قال شيخنا وما قاله
الاصحاب اوجه لما فيه من رعاية الاحوط شرح ط والحبر من حام حول
الحبي يشك ان يقع فيه هو ولو اخبرته بالحيض فكذبها لم يحرم او
صدقها حرم وان لم يصدقها ولم يكذبها فالوجه كما قاله الشيخ حله
للسك بخلاف من علق به طلاقها واخبرته به فانها تطلق وان كذبها
لا نه مقصود في تطبيقه بما لا يعرف الا من جهتها ثم من عند قوله
ولو اخبرته لم يقله يجعله مخصصا لمفهوم الماي لان حديث
لك ما فوق الازار وكذا حديث الترمذي يجل ما ورا الا زار فيمن
عموم للوطى وغيره خصوص ما تحت الازار وخبر مسلم منطوقه فيه
عموم لما تحت الازار وفوقه وخصوص ما عدا الوطى فيكون خصوص
كل قاضيا على عموم الاخر لانا اذا خصصنا عموم الاول بخصوص
الثاني وعموم الثاني بخصوص الاول اختص المنع الذي هو مفهوم
الاول بالوطى والجواز الذي هو منطوق الثاني بغير ما تحت الازار
فلا يبقى الا حرمة الوطى فقط فيما تحت الازار كما قاله النووي
ويجاب بان هذا ليس من باب التخصيص بل هو من باب ان ذكر

بعض افراد العام لا يخصصه وح تحقق النكاح وعند النكاح
يترجح ما فيه احتياط وهو خبر الترمذي لا سيما وفي الحديث من حام
حول الحي يوشك ان يقع فيه فليراجع سم على الغاية فانه يحتمل
الجواب قوله وطلاق قال في ثم الروض ولو في عدة طلاق رجعي
وهذا منه بتا على رأي مرجوح وهو استنباطها العدة وقد ذكرها
هنا في ثبوت الاصل فرفع قال في الباب كالدونق ويحتمل على الحايض
كالنفسا حضور المختصر وتبعه النووي لا ضاره بامتناع ملائكة
الرحمة من الحضور عنده بسببها واقره في الامداد لكن اقر في الإيعاد
استبعاد الاذرع في غيره له وردهم له بانه ان كان لاجل حضور
الملائكة كما ذكرنا في الجنب كذلك او لغير ذلك فليبين حتى ينظر فيه
شوبري قوله في اخر جزاء اي ومع اخر وعند اخر ومثل ذلك ما لو تم
لفظ الطلاق في اخر الحيض شوبري قوله او تكون بالنصب بان
مضمرة جواز بعد او العاطفة مصدر امولا على مصدر صريح وهو
قوله انت لما يجاد قوله او يرسل رسولا تامل قوله او طلقها اي
الزوج في ايلا ومثله مسيلة تطليق القاضي عليه مع ادخال مسيلة
الحكم شو واستشكل تصوير المسيلة بان الطلاق انما يكون بعد
مطالبةها بالموطى وامتناعه منه والحيض مانع منه فكيف تطالبه
به في الحيض ويحجب بانها تطالبه في الطهر فامتنع فطلبت منه
الطلاق فطلقها في الحيض وفي ثبوت الاصل توقف الرافعي بصورة
الايلا لانه بالايلا اوجبها الى الطلب وهو غني عن الطلاق بالقية
يعني باللسان فيكون بدعي انتهى خضر في المسيلة اشكالان
فامل قوله من الصور الست اقوله وتزاد سابعة وهو
ما لو قال السيد للامة ان طلقك الزوج اليوم فانت حرة فسالته

عن

عن ذلك وكانت حايبضا للخلاص من الرق اذ دواه اضربها من
تطويل العدة وقد لا يسمع به السيد بعد ذلك او يموت فيدوم
اسرها قاله الاذرع وانظر هل سواها قيد فلو علم الزوج التعليق
فطلق ليحصل ما ذكر فينجيه شوقوله في الاولي هي قوله انت
طالق في اخر جز من حيضك وقوله والثالثة هي قوله او حاملا
منه خضر قوله ولعدم العدة في الثانية هي ان المطلقة غير يدخل
لها قوله في الرابعة هي ما لو طلقها بعوض منها قوله في الاخيرتين
هما قوله اذا طلقها في ايلا بطليها او طلقها الحكم في شقاق قوله
او بعوض من غيرها هل ولو كان وكيل عنها في الخلع بما لها فاختلع
بماله قد يشمله كلام المصركن قضية العلة خلافة فليبين
وعبارة بعضهم قوله او بعوض من غيرها اي ولم يكن باذنها قوله
كما تشمله المستثنى منه وهو قوله وطلاق قوله هو اولي من قوله
ويتعلق اي لايها المصركن قوله واغتسال يجتملان يريد وجوب
اغتسال عند الانقطاع وان يريد حرمة الاغتسال حال وجود الدم
لانه نفاط عباد فاسدة فيحتاج الى استئنا اغسال نحو المحرم كل صبيح
قوله واغتسال الا اغسال المح ونحوها فتندب حضرا يجرم عليها
الطهر في زمن الحيض والنفس الا اغسال المح ونحوها قال في هاتين المنهج
اذا انقطع لم يجز قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر قوله هو اولي من
قوله وترك لايها بقاؤه بذمتها وتمكينها منه شوبري وقوله
قوله وعدم لزوم فرض صلاة فاسدة كل صلاة تقوت في زمن
الحيض لا تقضي الا في مسيلة واحدة وفي ركعتا الطواف كما نقله
النووي في شمس وفي شمس المذهب ثم قال وانكره الشيخ ابو علي
السبكي وقال هذا لا يسمى قضا لان الوجوب لم يكن في زمن الحيض

ثم صوب هذا الافكار فلو قدر انما طافت ثم حاصت عند الفراغ منه
مع الاستئنا ونحو الشا في رضي الله عنه على قضائها كذا بخط ابن
شيخ الاسلام خضر وقوله لان الوجوب لم يكن له فيه نظر لان ركعتي
الطواف سنة الا ان يقال اراد به مطلق الطلب قوله يلزمها
قضاؤه وتسميته قضا مع انه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت
انما هو بالنظر في صورة فعله خارج الوقت ابن حجر اي فلا يرد ان
القضا ما سبق لفعله مقتضى في الوقت وقضية هذا انه لا يستبي
قضا حقيقة والذي في الاصول انه يسمى بذلك حقيقة لما ذكره
من ان الاقتضا اعم من ان يكون من الفاعل او من غيره فليراجع
قوله وتعميري بما ذكر اولي قد يقال لاولية لان مراده بالسقوط
السقوط باعتبار الامر التكليفي والسقوط ظاهرا بالنسبة اليه
لا بالنظر للخطاب التخييري الذي نظر اليه ثم فلا اولوية
تأمل شوبري وظاهره ان بين الخطابين فرق اعم ان المقر في
الاصول اتحاد ما صدقهما فتأمل به بشي ولك ان تقول اتحاد
لا ينافي ما ذكر لان المقصود الاختلاف باعتبار السقوط المعبر
به في التنقيح هو السقوط الصلوي اي يتعلق به تبين سقوط
التكليف المعنوي عنها لان تعلق الحكم بالتكليف قبل وجوده تكليف
معنوي وبعد وجوده ودخول وقت العبادة تخييري وهذا
ما نظر اليه ثم هنا لان المتبادر من السقوط التكليف التخييري
قد يطلق على ما يعم التعلق الاعلام الذي يقال له الخطاب
الصلوي الثابت قبل دخوله الوقت وقد يراد به خصوص لا يري
الموقوف على دخول الوقت فليتامر قوله لا يجوز لها على ما قاله
البيضاوي ضعيف والمعتمد الكراهة مع الانقضاء وتقع نقلا

مطلقات

مطلقا كما قاله قل وغيره نقلا عن م ومقتضاه انما تثاب عليها
والمعتمد انما لا تثاب من حيث كونها صلاة بل من حيث القراءة والذ
كما نقل عن شرنم لا تقطع حكم النفل من كل وجه فلا يصح ان تجمع بينها
وبين فرض اخر بتيمم ولا القعود فيها اه و اراد البيضاوي غير
المفسر واسمه ابو بكر وكان قبل النووي واما المفسر فاسمه عبد
الله وهما شافعيان قوله وعدم قطع ولا بكسر الواو مع المد اي
مولاة القتل شيخنا فليراجع قوله في صوم لا يتصور من المرأة الصو
المتتابع عن الكفارة الا لاجل القتل وكذا في كفارة الظهار الجماع
اذا صامت عن قريبها لكن نقل شيخنا في باب الصوم انه لا يجب
على القريب المتتابع فيما ذكر فليجزمه شوبري قوله اذا لم تحل لها
لما نذرت مدة ايلة وعنة اي اقتسب المدة معها وسياتي ان مدة
الايلة اربعة اشهر ومدة العنة سنة قل قوله لانها لا تتلوا عن
الحيض الخ فلو لم تحسب معه لنقضت بطولها وشوقوله ومن
خرج دمها الخ يعني ان المستحاضة هي التي اتصفت بالاستحاضة
باعتبار خروجها من فرجها وهو الدم الخارج في غير ايام الحيض والنفاس
لا على سبيل الصحة بل لعلته وهذا هو المشهور وقيل هو الدم الذي
جاوز اكثر الحيض اي خمسة عشر يوما واستمر فعلى الاول يدخل
في الاستحاضة ما تراه الصغيرة والايصة وعلى الثاني لا يدخل فيه
الا المجاز للشي يكون متصلا به فالجواز للحيض يستلزم ان يكون
الحيض موجودا قبله وذلك منتف في الصغيرة والايصة والخلاف
لفظ في التسمية فقط ويجوز وطى المستحاضة غير المتخيرة ولو
مع نزول الدم فان قلت فيه تضييع قلت جاز للمحاجة اه رعا في
ثم ان المستحاضة على سبعة اقسام مبتداه مميزة مبتداه غير

مميزة معتادة مميزة معتادة غير مميزة وهي المذاكرة للقدر والوقت
 ومختيرة وهي على ثلاثة اقسام اما ان تكون ناسبة لعادتها قدر
 وقتها وهي المختيرة تحير منطلقا وناسبة للقدر دون الوقت
 او بالعكس قوله وهي اربعة اقسام بل سبعة كما عرف قوله
 اي اول لما اول مبتدا وما بمعنى شي وجلة ابتداها صفة وعابدا
 ضمير يعود على ما والدم خبر اي اول شي ابتداها هو الدم اي دم
 الاستحاضة يعني ان المبتداة هي التي دم الاستحاضة ابتداها
 اول انواع الدماء ما مل قوله اي اول ما ابتداها الدم اي فهي
 بفتح الدال في عبارة المتن وتوقف ابن الصلاح في صحة قولك
 ابتداه الشي وقال لم اجده في اللغة فلا يقال ابتداه الشي بل ابتدا
 في الشي وعليه فيقر في المتن بكسر الدال ابتدات في الدم في الأصل
 انها اسم فاعل على الثاني واسم مفعول على الاول واعلم ان المرأة
 مبتداه كانت او لا تترك ما تتركه الحائض بمجرد روثها الدم حلا على
 الظاهر من كونه حيضا فلها حكم الحائض حتى يجرم طلاقها فاذ انقطع
 لدون يوم وليلة فكنا بعدم كونه حيضا لتبين انه دم فساد
 فتعفى للصوم والصلاة فان كانت صائمة بان ثبوت قبل وجود
 الدم او علمها به او ظنت انه دم فساد او جهلت الحكم بخلاف ما لو
 ثبوت مع العلم بالحكم لتلايمها ثم را وانقطع ليوم وليلة فأكثرت
 لكن ادون أكثر من خمسة عشر يوما فالكل حيض ولو كان قويا
 وضعيفا وان تقدم الضعيف على القوي روض وكرحه خفي وفي
 قواعد الزكشي ليس لمستحاضة ترك الصلاة المفروضة شهرا
 فأكثرا لا في مسيلة وهي ما اذا كانت المستحاضة مبتداه وضرعا
 على الصحيح وهو تقديم اللون فوات خمسة عشر حرة ثم خمسة عشر

سواد

سواد قال النووي في الروضة تركت الصوم والصلاة في جميع الشهر
 فان زاد السواد بعد ذلك يوم وليلة فقد فات التميز فترد الي
 يوم وليلة قال ولا يتصور ترك الصلاة لمستحاضة احدا وثلاثين
 يوما وستا وسبعيا وثلاثين على قوله اذا زاد الا هذه انتهى ولا
 يخفى ان من احكامه وقوع الطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية
 الدم ثم ان استمر الي يوم وليلة فأكثرت الحكم بالوقوع وان
 انقطع قبل يوم وليلة بان ان لا وقوع قال الشيخ فلو ماتت قبل
 يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لان حكمنا بمجرد الروية بان الخارج
 حيض وتحقق خلافه وبمجرد الموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الانقطاع
 في الحياة او لا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل بغا النكاح فيه نظر
 اه وافتى الرمي بالاستمراره انظر حاشية عبد الرحمن الجصوري على خط
 قوله وهي من تربي في بعض الايام من دمها دم قويا وفي بعضها
 دما ضعيفا بان تربي ذلك في اول حيض وهي المبتداه او بعد ان سبق
 لها حيض وظاهر وهي المعتادة فكلامه فيها فتأمل قوله قويا
 وضعيفا كالاسود والاحمر فهو ضعيف بالنسبة للادود قوي بالنسبة
 للاشقر والاشقر اقوي من الاصفر وهو اقوي من الاكدر وهو ما بين
 الاصفر والابيض فالوانه خمسة وقد نظرها بعضهم فقال —
 سودة وحمة وشقرة وصفرة وكثرة مرتبة فالاول الاقوي
 وهكذا الى اخرها قاعدة مهذبة انتهى وماله راحة كربة اقوي مما
 لا راحة له والخبث اقوي من الرقيق فالقوي ما صفاته من تخن
 وثخن وقوة لون أكثر فخير احد الدمين بما زاد منها فماله ثلاث
 صفات كاسود تخن منثن اقوي مما له صفتان كاسود تخن او منثن
 وماله صفتان اقوي مما له صفة فان استويا فبالسبق كاسود تخن

واسود منتن وكاحر تخين او منتن واسود مجرد والحاصل
ان الدما خمسة اقسام اسود واحمر واشقر واصفر واكدر وكل منها
له اربعة اوصاف لانه اما مجرد عن الثخن والنتن او بهما او باحدهما
فاذا اردت ضربها فتضرب اوصاف الاول الاربعة في اوصاف
الثاني ثم المجموع في اوصاف الثالث ثم المجموع في اوصاف الرابع ثم
المجموع في اوصاف الخامس والحاصل الف واربع وعشرون صورة ام
خضر وشوبري مع زيادة قوله ايضا اي قويا اي نسبيا وليس المراد
اقوي الصفات مطلقا قوله وضعيفا اي نسبيا كذلك قوله
فالقوي مع ضعيف او نقا تخلله حيض كان رات يوما وليلة سواد
ثم كذلك حمرة او نقا ثم كذلك سوادا وهكذا الى خمسة عشر يوما
ثم طبقت الحرة الى اخر الشهر فيضها فيه النصف الاول والحقة
ضعيف وبعده اضعف منه وكان القوي ولا حقه قد صلي الان
يكون حيضا كان رات خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم خمسة شقرة ثم
اطبقت الصفرة فما سوي الصفرة حيض خرج خضر وقوله مع ضعيف
عبارة الشمس لشوبري مع نقا تخلله علم منه الحكم على الضعيف
المتخلل بطريق الاول انتهى وقوله والحقة وبعده اضعف منه
عبارة الشيخ سلطان في حاشيته على المنهج واذا اجتمع قوي وضعيف
واضعف قال قوي مع الضعيف حيض شرط ان يتقدم القوي
ويتصل به الضعيف ويصلح معا الحيض بان لا يزيد مجموعهما على
الاكثر فلولم يتصل الضعيف بالقوي كخمس سواد ثم خمسة صفرة ثم
اطبقت الحرة فيضها السواد فقط ولا يخالف ما في المجموع فيها لورات
سوادا ثم حمرة ثم سوادا كل سبعة حيث جعل حيضها السواد الاول مع
الحرة لانه لو توسط الضعيف بين قوين الحقاه باسبغهما ولا كذلك

ما غز

ما غز فيه انتهت قوله ان لم يتقص اي القوي عن اقله وهو يوم
وليلة خضر وقوله ولا غير اي جاوز اكثره الغسر بقوله خمسة عشر لان
الحيض لا يزيد على ذلك خضر وقوله قوله المتصل بعضه ببعض اي المتوالي
قوله عن اقل الظاهر خمسة عشر يوما اي متصلة اي ان استمر الدم متصلا
ما لورات عشرة ايام سوادا ثم عشرة حمرة مثلا وانقطع فانها تعمل
بتيميزها مع نقص الضعيف عن خمسة عشر ولا يرد ذلك على الله لوضوحه
اه خضر ولا فرق بين ان يتقدم القوي ويتوسطا وبين ان يخرجهما
عقبه وخرج بقيد الانقضاء ما لورات يوما وليلة اسود ويومين
احمر وهكذا الى اخر الشهر لعدم انقضاء خمسة عشر من الضعيف في بقية
شرطا مما ذكره سياقي بيان حكمها اه شر المنهج بزيادة من خواشيه
قوله والضعيف اي وان امتد زمنه فلورات يوما وليلة دما
اسود ثم احمر مستمر اسنين كثيرة فان الضعيف كله طهر لان اكثر الظاهر
لا حله انتهى خضر وقوله لخبر اي داود وهو ان فاطمة بنت ابي جبير
قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اي استخاض فاذا دفع الصلاة
فقال ان دم الحيض اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة
واذا كانت الاخر فتوضي وصلي فانما هو غرق انتهى ثم الاصل وهذا دليل
ثقل يكون القوي حيضا وعلة بقوله ولانه الى فهو دليل عقلي ايضا
قوله كالمشي قد يفرق بان المشي رجوع فيه الى خواص مبينة له لا يوجد
بدونها ولو لم القياس لم يصح الحكم على غير من وجدت فيه الصفات
المذكورة بانه حيض وهو ممنوع فليتنا مل شوا واستعمل من في قوله
على غير من وجدت الخ فيما لا يعقل الا ان يقال فيه حذف اي على غير
دم من الخ فتأمل قوله كان رات خمسة اسود ثم اطبق الاحمر الى اخر
الشهر مثال لتقدم القوي وخمس عشر احمر ثم سوادا مثال لتأخره

او خمسة احمر ثم خمسة اسود ثم باقي الشهر احمر مثال لتوسطه وظا هو
ان المراد تقدمه و تاخره في شهر واحد فلا حاجة لتصوير التاخر
بالشفا عنه فليتنا مل قوله ويشترط ايضا في الرد الى التمييز
دون العادة اي في المعتادة وعلى اعتبار التمييز فيها دون العادة
في شرح المنهج بقوله لان التمييز اقوي من العادة لظهوره ولانه علامة
في الدم وهي علامة في صاحبته ام قوله اذ لا يتخلل بينهما اي بين
التمييز والعادة اقل طهر فلو كانت عادتها خمسة من اول الشهر
وبقية طهر فترات عشرة اسود من اول الشهر وبقيته احمر حكم بات
حيضها العشرة لا الخمسة الاولي منها ثم المنهج قوله والابان يتخلل
بينهما اقل الطهر عمل بهما اي بالتمييز والعادة جميعا كان رات
بعد خمسة عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد العادة
حيض للعادة والقوي حيض اخر ثم المنهج اي وذلك كما لو كان عادتها
خمسة من اول الشهر وبقيته طهر ثم استحيضت ورات بعد خمسة
عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد المعتاد الذي هو
خمسة اول الشهر حيض للعادة والعشرون استحيضة والخمسة
القوية بعدها حيض اخر للتمييز وهكذا انتهى قوله بنوع اي
بصفة واحدة قوله واكثر اي اكثر من صفة لكن لم يقل قوله او
اكثر لانه من غير مميزة اي من حيث الحكم ويقال لها مميزة بغير
بقا فدة شرط تمييز وهو ظاهر عبارة غيره قل قوله فقدت
اي عذمت بقا فقد يفقد كضرب يضرب ه شو برى قوله من
شروط الرد للتمييز السابقة اي الشروط الثلاثة قوله يوم وليلة
اي من كل شهر وشهرها ثلاثون يوما ابدأ كما مر قل قوله عارفة
بوقت ابتداء الدم سياتي محترزه في الشرح ايضا قوله لانه اقل للتيقن

والتيقن

والتيقن لا يترك الا بمشله او امارة ظاهرة كالتمييز والعادة انتهى
منا ويقل لكنها في الدور اي الشهر الاول رحمان قوله تصبر على
الفصل والصلاة وغيرها والظاهر ان صبرها هنا وفيما يأتي على سبيل
الندب لا الوجوب رحمان قوله قد ثبت لها عادة اي حكم الحقيقة
كما قاله قل والدراجي لا يمتدأ كما هو فرض المسئلة او المراد ثبت لها
عادة منح فتا مل قوله وطهرها ببقية الشهر ضابط حيث اطلق
لفظ الشهر في الشرح فالمراد به الهالي الا في الممتدة غير المميزة ونوع
المختيرة وفي الاشهر الستة المعتبرة في اقل مدة الحمل فانها عديدة قطعاً
قاله البلقيني ه شو برى قوله كالمختيرة ظاهرة انما ليست مختيرة
وقد جزم في شرح المنهج بانها مختيرة فليتنا مل شو برى وقد يقال
يمكن حمل ما في ثم المنهج على حذف اداة التشبيه اي مختيرة حكم لان
حقيقتها الناسية لعادة قدا و وقتا و اوما نعة الخوف فتجوز
الجمع لانها ليست لها عادة فلا منافاة بين هنا وما هناك هو قوله
قدرا و وقتا خمسة ايام من كل شهر مثلاً حضري وان زاد الدور وهو
الحيض وطهره على تسعين يوما كان لم تخض من كل سنة الا خمسة ايام
فهي للحيض وبقية السنة طهر لكن يلزمها في اول كل دور ان تمسك
عن مجاوزة العادة عما يحرم بالحيض لعله يقطع قبل اكثره فيكون
الكل حيضاً وفي الدور الثاني وما بعده تغتسل بمجرى مجاوزة العادة
منا ويقل في الشرح بعض ذلك كما لا يخفى قوله ان كانت حافظة لذلك
اي لما ذكر من العادة قدرا و وقتا قوله لكنها في الدور الاول
اي الشهر الاول قوله ان نقصت عنها عادتها فان كانت عادتها
خمسة عشر وجب عليها الصبر مدتها ابدأ كما هو ظاهر قوله
وتثبت العادة بمرة في قواعد الزكشي العادة لا تثبت بمرة غالباً

الا في مسيلة وهي المستخاضة فانها تثبت عادة بمرّة على الاصح لانها
 علة مرتبة اذا وقعت دامت بخلاف الصيد والقابض والصبي
 في اختياره بالمعكسة حين معرفة رشدها وعبارة من المنهج وتثبت
 العادة ان لم تختلف بمرّة قوله ومحل ذلك اي الرد لعادةها ولا يصح
 رجوع الاشارة لقوله وتثبت العادة بمرّة لان المختلف المتسقة
 لا تثبت الا بمرتين خضوع عبارة الرها في اي الرد للعادة المفهوم
 من ترد قوله اذا التفتت عادتها كان سبق لها حيض وظهر فحاضت
 في اول شهر خمسة ايام مثلاً وظهرت بقيته ثم استحيضت في الشهر
 الثاني ولم يميز القوي من الضعيف بان رأت الدم بصفة او بالثر
 من صفة وفقدت شرطاً من شروط الرد الى التمييز الثلاثة او
 الاربعة على ما سبق فيكون حيضها خمسة ايام مثلاً وظهرها
 خمسة وعشرين وهكذا هو قوله او اختلفت وانسقت اي تواترت
 وتناوبت على وزان واحد اي ولم تنس انساقتها وفي بعض النسخ
 وانتظمت قال في شهر منهن فلو حاضت في شهر مثلاً ثلاثة وبع
 الثانية خمسة وفي ثالثة سبعة ثم عاد دورها هكذا ثم
 استحيضت في الشهر السابع ردت فيه الى ثلاثة وفي الثامن الى
 خمسة وفي التاسع الى سبعة وهكذا انتهى اي لان تعاقب الاقدار
 المختلفة قد صار عادة لها حج قوله فان لم تنسق بان كانت
 تتقدم هذه مرة وهذه اخرى ردت لمتلوا الاستخاضة اي ردت
 للشهر الذي قبل شهر الاستخاضة بان حاضت في شهر ثلاثة وبع
 الثاني خمسة وفي الثالث سبعة وفي الرابع سبعة وفي الخامس
 ثلاثة وفي السادس ثلاثة واستحيضت في السابع ردت فيه
 لحسة وكذا في كل شهر فتدبر وعبارة الرها في قوله ردت لمتلوا ثمانية

فلو

فلو كانت عادتها خمسة من كل شهر ثم صارت ستة في شهر ثم استحيضت
 ردت الى الستة انتهت وهو تفوير لعدم الانساق اي الانتظام
 وقال قبل ذلك قوله فان لم تنسق بان حاضت في شهر ثلاثاً
 فثان خمسة فثالث سبعة واستحيضت في الرابع ردت لسبعة
 او قوله اغتسلت اي اخر كل نوبة لاحتمال الانقطاع عندها
 قوله فان نسيتهن اي عادتها قد راو وقتاً لمحو غفلة او علة
 عارضة وقد جن وهي صغيرة وتقدم لها عادة حيض ثم تفريق
 مستخاضة فلا تعرف شيئا مما سبق ثم رفلو قال فان جعلتها
 لكان اولي لان العنسيان يستدعي تقدم العرفان قوله ونسيتهن
 متخيرة لتخبرها في امرها ونسيتهن بحيرة ايضا لانها حيرت الفقيه
 في امرها ولهذا صنف الدارمي فيها مجلداً ضمنها الحصر المص مقاصده
 في المجمع ثم رخص قوله لاحتمال كل زمن يمر عليها الحيض والطمس
 اي والانقطاع ولا يمكن جعلها حايضاً دائماً لقيام الاجماع على
 بطلانه ولا طاهر دائماً لقيام الدم ولا التبويض لانه تحكم
 فاختاطت للضرورة ومحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناصري
 ما لم تصل الى سن الياس فان وصلت فلا وهو ظاهر حتى ثم رفلو
 المص اختاطت ما لم تصل الى سن الياس فان وصلت فلا وهو ظاهر
 والا فلا يجب عليها الاحتياط انتهى الرها في قوله وفي التمتع هذا
 اذا لم تبلغ سن الياس والافله ان يجامعها لزوال احتمال الحيض
 سم وما في حاشية العناني ضعيف قوله وفي التمتع على زوجها
 او سيدها ويستمر وجوب نفقتها وكسوتها على زوجها ولا خيار له
 في فسح النكاح لان وطئها متوقع وعدتها اذا لم تكن حاملاً بثلاثة
 اشهر في الحال لضررها بطول العدة بالانتظار الى سن الياس وان

ذكرت الادوار فعدتها ثلاثة اي ثلاثة ادوار منها ولا تجمع تقديمًا
 لسفر ونحوه من مطر شروض لان شرطه تقدم الاولي صحيحة يفتينا
 او بتأجيل اصل ولم يوجد هنا ولا تؤم في صلاتها بظاهرة ولا متغيرة
 بتأجيل وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الغد عن صومها اذا افطرت
 للرضاع لاحتمال كونها حايضا وسيا في ان شاء الله تعالى التنبيه
 على هذه المسائل في ابوابها وانما جمعناها لتختص شخص خضر
 وبشارة الرحمان ثم اذا اطلقها زوجها ان عرفت قدر دورها فعدتها
 ثلاثة ادوار والافان وقع اول شهر فعدتها ثلاثة اشهر وفي الثانيه
 فان بقي منه ما يسع حيضا وظهر كملت بعده شهرين وان لم يسع ذلك
 فنقصد بثلاثة اشهر غير الذي طلقت فيه وقال الجلال السيوطي
 هل يجوز نكاح الامة لحاييف العنت اذا كانت امته لم ار من تعرض له
 والظاهر المنع ايضا لان وطبها متمنع شرعا فلا تندفع الحاجة بها وهل
 يجوز نكاح الامة اي العقد عليها لمن عنده متغيرة الظاهر المنع
 ايضا لانها ليس ما يوسا من جماعها بخلاف الرتقا ويحتمل الجواز
 كذا في الاشياء قلنت وقضية تقليد الثانية حل الاوسا
 فليتأمل ثم رأيت حج وشيخنا نعمضا لذلك في نكاح الامة من كتاب
 النكاح ونظري كلام الجلال فليراجع اه شوبري قوله اعم من قوله
 وفي الوطى فيه ان التمتع يشمل النظر وليس مرادنا قوله ومن
 المصحف اي وحمله بطريق الاولي خضر قوله والقراءة خارج الصلاة
 كما يرض وان خافت سنيان القرائن فيما يظهر لتمكها من اجرائه
 على قلبها ثم رخص وكذا دخول المسجد للعبادة تتوقف عليه
 كطواف واعتكاف ولو نقلها رحا في تخمية فتدخل المسجد لذلك
 ان امت التلوين بخلاف الصلاة قل قوله وان زادت على الواجب

اي ولو جميع القرآن وفارقت فاقد الطهورين الجنب حيث وجب
 عليه الانتصار على الفاتحة بان الجنب حدثه بمحقق حدث هذه
 في كل وقت غير محقق انتهيم رتوله وتغتسل لكل فرض ولو نذرا
 وصلاة جنازة لا تغسل ولا تغتسل له كما بحثه في المجمع وجزم به
 ابن الرفعة وغيره بان نصليه قبل الغرض وبعده بظاهرة الغرض
 تبعاله كالمتميم زيادي قوله عند احتمال الانقطاع عبارة
 في متن المنهج ان جهلت وقت الانقطاع وهي اولى من هذه بدليل
 ما بعده وهو قوله فان علمت ان العلم انما يقابل الجمل فليتأمل
 انتهى قوله ولا يجب المبادرة للصلاة عقب الفصل اي لان الفصل
 انما اوجبه لاحتمال الانقطاع والانقطاع لا يجتمعا تكرره بين
 الفصل والصلاة ولو بادرت فمن المحتمل ان الفصل وقع في المبيض
 وانقطع بعده ولا حيلة في دفع هذا ولكن الاحتمال في الزمن
 القصير اقل منه في الزمن الطويل اه رافعي وعبد البر قوله فان
 علمت اي قبل ايام الاستحاضة فلا ينافي ما بعده من الاحتمال
 قل قوله ولا تجب المبادرة الى الصلاة الى كمن لو اشرت لزمتها
 الوضوح حيث يلزم المستحاضة المؤخرة اي بان اشرت للمصلحة
 الصلاة خصوصا خضر وسيد كره المص ولا يجب الصبر الى اخر الوقت
 ولا قضاء عليها وان صلت اول الوقت على المعتد قل قوله بخلاف
 المستحاضة اي غير المتغيرة ويجب على كل منهما الحشو والعصب ولا
 يضرب وزد بعد الاحتياط في تلك الصلاة ويجب تجديد ذلك
 لكل فرض قل قوله تكرره اي الانقطاع خضر قوله وذات التقطع
 لا يلزمها الفصل ثانيا من التقا اذا اغتسلت في التقا اي لا
 يتكرر الفصل في التقا فاذا كان زمن التقا يسع صلاتين مثلا

واغتسلت للأول لا يجب عليها ان تغتسل ثانيا للصلاة الثانية
 مثلا جلبي على منبه وعبارة خضري اذ انقطع الدم واغتسلت صلت
 ثم ارادت ان تجلس فرضا اخر فلا يلزمها الغسل ايضا انتهى ولم يذكر المصنف
 هنا القسمين الباقيين وذكرهما في المنهج وشرحه وعبارته وان
 ذكرت احدهما بان ذكرت الوقت دون القدر او بالعكس فليفتن
 من حيض وظهر حكمه وهي اي المتخيرة المذكورة لاحدهما في الزمان المحتمل
 للحيض والظهر كناسية لهما فيما مر ومنه غسلها لكل فرض ومعلوم
 انه لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع ويسمى ما يحتمل الانقطاع
 طهر امشكوكا فيه وما لا يحتمله حيضا مشكوكا فيه والذكرة للوقت
 لا القدر كان تقول حيضي يستدري اول الشهر فيوم وليلة منه حيض
 بيقين ونصفه الثاني طهر بيقين وما بين ذلك يحتمل الحيض الطهر
 والانقطاع والذكرة للقدر كان تقول كان حيضي خمسة في العشر الاول
 من الشهر لا اعلم ابتداءها واعلم اني في اليوم الاول طهر فالسادس
 حيض بيقين والاول طهر بيقين كالعشرين الاخيرين والثاني الي
 اخر الخامس محتمل للحيض والطهر والسابع الى اخرها شر محتمل لهما
 ولا تقطع اه اي فتغتسل فيه لكل فرض قال م ر في ش والخافضة
 للقدر انما تخرج عن التخير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر
 الحيض ثم قال ومتى كان القدر الذي اضلته زائدا على نصف المصل
 فيه قطعا حصل حيض بيقين من وسطه وهو الزايد على النصف
 مع مثله اه بالحرف وقوله مع مثله اي الزايد فالمصل في مثالنا
 خمسة والمصل فيه تسعة فالتسعة زائدة على النصف التسعة بنصفه
 يوم فالحيض بيقين نصف يوم مع مثله ومجموعهما يوم كامل وقد
 نظمت هذه القاعدة فقلت

متى يزد قدر مصلها على نصف المصل فيه قطعا حصلا .
 . حيض بيقين ياقتي من الوسط . ما زاد عن مثل مع المصل فقط . قوله
 واقل النفاس هو بكسر النون من النفس اي الدم او من تنفس الصبح طهر
 ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيهما
 والضم افصح وفي فعل الحيض نفست بفتح النون وكسر الفاء غير ذكره
 في ش المذهب شوبري يفتن به بجرم به ما حرم بالحيض حتى الطلاق
 لانه دم حيض مجتمع كما تقدم قبل فتح الروح ويكون بعده غذا للولد
 نعم لا يتعلق به عدة ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبله بالولادة او
 الانزال ولا يمكن اسقاط الصلاة باقله الا في نحو مجنونة افاقت
 تلك اللحظة فقط قلت وينبغي ان الكافرة اذا اسلمت فيها فحنت
 كذلك رحا في قوله بعد فراغ الرحم من الحمل ولو علقه ومضفة
 رحا في قوله بعد فراغ الرحم خرج به الدم الخارج مع الولد او حالة
 الطلق فهو دم فساد نعم المتصل من ذلك بحيضها المتقدم من ذلك
 حيض وهذا شامل للخارج مع الولد وح فلا فاصل في هذه الصورة
 بين الحيض والنفاس بخلاف ما اذا اجاوز الستين فلا بد من طهر
 ولو يوما فلا يشترط حصول اقل الطهر كما في الحلبي على منبه وقد
 مر ايضا فاصل بينه وبين الحيض المتأخو عنه وكان الفرق الاكتفا
 بالفصل بالولادة قاله الشيخ وقال ايضا قضية قولهم بحيض سابق
 انه لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيضا وان بلغ مع ما قبله يوما
 وليلة انتهى وقوله المتصل بحيضها هل وان زادت به عاداتها شو
 قوله وقبل مضى اقل الطهر فلو لم تزل الدم الا بعد مضي خمسة عشر
 يوما من الولادة فلا نفاس لها بالكيفية في اصح الوجهين وجبت لم
 يتصل بالولادة فابتدأوه من روية الدم فزمن التقاليد نفاس فيه

لكنه محبوب من الستين شويري والمعتد عند روجوب فضا
 الصلاة اذ لم تصل في مدة التقا احتياطا للعبادة كما قاله قل
 واقره شيخنا كناد الصلاة الصلاة هي اسم مصد
 صلي والمصدر تنصلي وزنها فعلة والهاء واو بدليل الجمع على
 صلوات قلت العا لوجود المقتضى ورسمت واو انجما شويري
 وقوله لوجود المقتضى وهو تحريك الواو في صلوة وانفتاح ما قبلها
 وقوله انجما اي لاجل التخييم فلا تمال لان الامالة تريق فليتل
 وهي مأخوذة من صلوات العود بالنار اذا اعطفت لا يعطى اعضا
 المصلي او من الصلوة وهما عرقان جاني الخصرتين يخنيان عند
 انحنا المصلي وهي احد اركان الاسلام وافضلها بعد الايمان وفرضها
 افضل الفرائض ونفلها افضل النوافل ثم بعدها الصوم ثم الحج ثم
 الزكاة قل والرب تدخل الواو على الياء وتأخذ احدهما من الآخر
 فلا يبا في اخذ الصلاة وان كانت واوية من صلوات وان كان يا يبا
 وقوله وافضلها بعد الايمان ولذلك ابتدأ بها كتابه وقدم عليها
 الطهارة المستترطة لها لان الشرط مقدم على المشروط طبعاً فقدم
 وضعا وروي ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله مرفوعاً
 ان العبد اذا قام يصلي اتي بذنوبه فوضعت على راسه او عاتقه
 فكلمه ركع او سجد تساقطت عنه م ر وقوله ايضاً وافضلها بعد
 الايمان عبارة الرحمة وافضل العبادات بعد الايمان طلب العلم
 العيني واهمها ما يحتاجه المكلف حالاً ثم الصلاة فانما من الله لئيب
 ولم يعذر احد في تركها ما دام في عقله تغيبه قولهم افضل العبادات
 البدنية الصلاة يرد عليه امور منها الطواف لغير التخييم بمكة فانه
 افضل ومنها الصلاة على النبي وقراءة الكهف في يوم الجمعة ومنها

حفظ

حفظ القرآن وتغيبه قولهم الصلاة افضل العبادات اراد
 بالعبادات فيه مطلق المطلوبات شرعاً سواء توقفت على نية ام لا
 فهو من اطلاق الخاص وارادة العام فالمعنى انها افضل العبادات
 والقربات والطاعات او يقال ارادوا بالعبادات حقيقة ما وهي
 ما توقفت على نية افضل مما لا يتوقف عليها والافضل من التي افضل
 من مفضول ذلك الشر في شرح المنفعة لشيخ الاسلام العبادات ما قبله
 به بشرط النية ومعركة المعبود والقربة ما تقرب به بشرط معرفة
 التقرب اليه والطاعة غيرهما لانها امتثال الامر والنهي قال
 والطاعة توجد بدونها في النظر المودي الي معرفة الله تعالى اذ مع
 انما تحصل بالنظر والقربة توجد بدون العبادات في القرب التي لا
 تحتاج الى نية كالحق والوقف اه ووجد بخط بعض الافاضل بعد
 نقله لكلام شيخ الاسلام المذكور ما نصه فظهر ان بين الثلاث قبانياً
 بحسب المهوم واما بحسب التحقيق فبين الطاعة وكل من العبادات
 والقربة عموم مطلق وكل ما يصدق عليه انه عبادة او قربة يصدق
 عليه انه طاعة ولا عكس فالطاعة اعم للثلاثة والعبادة اخصها
 والقربة اعم من العبادات واخص من الطاعة فهي وسطها فتدبره
 قوله الدعاء بخبره قيل مطلق الدعاء كان الاولي ان يذكر او قائماً
 كما في المنهج وغيره الا انه اخرها تبعاً لاصله رحمة في قوله اي ادع لهم
 اشار بالتفسير الى ان الصلاة ضمنت معنى العطف فصع تقديمها على
 وهي بمعنى اللام فلا يرد ان على بمعنى دعي وتقدمت على للمضمة
 والتضمين قياس وهو اعطاء كلمة معنى كلمة اخري رحمة في قوله
 اقوال وافعال اي واجبات فيها فتدخل صلاة الجنازة لان قيامها
 افعال وتخرج سجدة التلاوة ونحوها والمراد بحسب الاصل والغالب

فتنه

فلا ترد صلاة الاخرس والمريض الذي يجري الاركان على قلبه وعدم
الحث بصلاة الجنائز فيمن حلف لا يصلي نظر اللعنة قل والحاصل
انه اعترض على التعريف بان غير مانع لدخول سجود التلاوة والشكر
مع انها ليس من انواع الصلاة وغير جامع ايضا لخروج صلاة الاخرس
فانها صلاة شرعية ولا اقوال فيها واجيب عن الاول بالمراد
الاقوال والافعال الواجبة وسجود التلاوة والشكر فعل واحد
مفتوح بتكبير مختتم بتسليم فهو خارج بالتعريف بالجمع في الاقوال
والافعال كما قاله مرفوعا والفعل الواحد هو السجود وكل من
هو به والرفع منه غير مقصود واجيب عن الثاني بان التعريف
بحسب الاصل يعني ان وضع الصلاة في اصل الشرع ذلك المذكور
في التعريف فلا يضر عروضا مانع من الايات ببعض المعتمدين لانه
نادر والكلام في الغالب ولذلك زاد بعضهم في التعريف غالبا وقال
بعض اخر لا حاجة بتعريف الغلبة لان المراد الاقوال والافعال
الحقيقية والحكمة فان صلاة المريض فيها افعال حكم وهي اجزا
الافعال على قلبه وصلاة الاخرس فيها ما هو بديل عن الاقوال
لان خرسه ان كان طاويا لزمه اجزا الاقوال على قلبه والالزمية
الوقوف بقدرها وذلك البديل في حكم الاقوال فكان اقوال الحكم
وصلاة الجنائز فيها القيامات وخرج سجدة التلاوة والشكر
لاننا لم نشتمل على قولين واجبين التكبير والتسليم وعلى فعل واحد
وهو السجود فتأمل قوله كانت على المؤمنين اي ولم تنزل بديل
ما بعده قل قوله فقرأ الله اي اوجب على امتي قاله زالميراد
بالامة ههنا امة الدعوة لامة الاجابة اي فقط فيدخل في ذلك
الكفار لانهم مخاطبون بفروع الشريعة على الرابع اه وفي رواية

عليه

عليه وعلي امتي فهو مرفوعة عليه ايضا والمراد المكلفون من امة الدعوة
فخرجت الحايض قوله ليلة الاسرا اي وكانت قبل الهجرة بسنة وقيل
بسنة عشر شهرا او سبعة عشر شهرا وقيل غير ذلك والاكثر
على الاول وسيل ابن الصلاح عن ابي بليس وجنوده هل يصلون
ويقرؤون القرآن ليقرأوا العالم الزاهد من الطريق التي يسلكها
فاجاب بان ظاهرا المنقول يتفق فرائض القرآن وقوما ويلزم
منه انتفاء الصلاة لان شرطها الفاتحة وقد ورد ان الملايكة
لم يعطوا فضيلة القرآن وهي حريصة على استماعه من الانس
فان قراءة القرآن كرامة اكرم الله بها الانس غير ان بلغنا ان المؤمنين
من الجن يقرؤنه اه خضر قوله خمسين صلاة لكل عشرة منها كانت
كواحدة من الخمس الباقية ويحتمل خلافا قل اي كواحدة من الخمس
في وقتها قوله واساله التحفيف هذا تفسير للمراجعة باشارة مروي
الكليم وجبريل عليهما الصلاة والسلام وكان تحفيفها خمسا
فرائد المراجعة تسع وفي كل يري ربه بعين راسه على الاله رحاقي
قال الهلال السيوطي والتحفيف على امته لاننا لم ننسخ في حقه
ونوزع فيه بانه لم ينقل انه فعلها قل فان قيل هي في علم الله
نقالي في الازل خمس فما الحكمة في جعلها ليلة الاسرا خمسين ثم شتمها
اي الخمس فالجواب انه انما فرضها سبحانه ونقالي خمسين مع علمه
في الازل انها خمس ليظهر شرف النبي صلى الله عليه وسلم بقبول
شعاعته في التحفيف واجيب بغير ذلك قوله حتى جعلها
خمس اي من الصلوات لا من الركعات كما علم بعد ذلك وعلم من
كلامه ان سوال التحفيف من حيث العدد لا من حيث الفريضة
قل والجمعة من الخمس لانها خمس في يومها كما في قوله في كل يوم

وليلة مجمل والمراد على ما سنبينه لك من توزيعها على الاوقات
ولعله ايضا بالنسبة لمن وجدت جميعها عنده والاضى فقد
بعضها يجب عليه قضاؤه فيما بعده او يقدر كما في ايام الرجال جماعي
ثم قال **تنبه** يجوز النسخ قبل التمكن من الفعل كما هنا كما في
نسخ ذبح اسماعيل لانه نسخ قبل ان يتمكن الخليل منه ولا ينافيه
وتله للجهين فانه مولى قوله ايضا اي في كل يوم وليلة وفيه
في اليوم والليل اكثر من الصلاة وذلك في اول يوم من ايام
الرجال حلي على منيج قوله اربعة اولى خمسة ليستعمل المحرمة
كما سيذكر والمراد المحرمة والمكروهة لئلا يتما وكما سيأتي وهذا
التقسيم باعتبار وصفتها بالوجوب وغيره قال قوله فرض عين
هو الواجب اسمان لعني واحد وهو الفعل المطلوب طلبا
جازما والقيام به افضل من القيام بفرض الكفاية وان تعين على
المعتمد لشدة اعتنا الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف
في الغلب رجائي ولهذا قدمه المص قوله وهو مهم اي امره
به يقصد به من الشارع حصوله من المكلف وجوبا اي على سبيل
الوجوب فخرج سنة العين بالنظر بالذات لاي بالنظر بالذات
فاعله اي بعينه ولو عبر المص بهذه العبارة لكان اولى فتأمل
قوله احد عشر نوعا اي باعتبار وقتها وذا انها زيادة وتقصا
او صفتها كذلك او بما يطرأ عليها او بما يحتمل فيها قال قوله صلاة
جمع هذا من عطف الخاص على العام لان صلاة السفر تشمل الجمع والفر
واما ذكر هذه لتفيد الجمع بالمطر حضر والظاهر ان بين صلاة الفر
وصلاة الجمع عموم وخصوص وجهي فليتأمل قوله وصلاة قضا
فرض القضا هو فعل العباد خارج وقتها استدراكا لما سبق له

مقتضى

مقتضى اي طلب فعل ولو نوبنا فقد دخل المندوبات رجائي قوله
وصلاة اعادته اي الفرض لخلد قيد بالخلد لعدده المعادة هنا
من فرض العين وسياتي اخر باب القضا والاعادة ان من صلى صلاة
مجيئة ثم ادرك من يصليها سن له اعادتها معه خضراي فلا يرد
عليه انها تعاد بلا خلل ندبا لان كلامه هنا في فرض العين قوله وصلاة
غريق اي مشرف على الفرق خضراي الغريق بالفعل لا يصلي قوله وصلاة
معد وركفا قد الطهورين قوله وهو مهم اي فرض الكفاية وكذا
سنته مهم لانه فاذا فعله واحد سقط المخرج عن الباقي فان قلت
يلزم على سقوطه بواحد ان لا يقع فعل واحد منهما بعد صدوره من
اخر لسقوط الخطاب فيه وقد صرحوا بصحة ذلك في غوص صلاة الخنازة
فما لم يجمع قلت الذي يظهر ان كل من فرض الكفاية وسنته خطابين
احدهما يقصد به حصول الفعل بدفع الاثم في الاول او خلاف
الاولي والكرامة في الثاني وهذا هو الذي يسقط بالواحد والثاني
يقصد به تحصيل الفعل لاجل مصلحة حصول الثواب وهذا هو
الذي لا يسقط بالواحد بل لابد من الاتيان به من كل فرد فرب عينه
فان قلت يلزم على ذلك ان تكون الكفاية منتظمة سنة العين
قلت لك ان تلزمه لكن سنة العين التي تضمنتها سنة الكفاية
ليست كسنة العين بخصوصها لان هذه ليست في تركها كراهة
ولا خلاف الاول بخلاف تلك ولك ان تمنعه بان هنا المنتظمة
لا تسمى سنة عين اصلا لان سنة العين هي التي طلبت مع النظر
لفاعلها بالذات وهذه ليست كذلك ويلزم على ترتيب الثواب
على حصولها كونها تسمى سنة عين كالا يخفى قال حج فليتامر شوبري
وقوله ليست كذلك لان المطلوب هنا هو تحصيل الفعل لا بقيد

كون فاعله كل فرد فرد وقوله ويلزم على الخ هكذا في النسخ ولعله ولا يلزم الخ فليتامر قوله يقصد حصوله اي في الجملة فلا ينظر في فاعله الا بالتبع للفعل ضرورة انه لا يحصل بدون فاعله شوقوله من غير نظر بالذات اي بل بالتبع كما مر قوله وصلاة جماعة فيه تسمي الا انما هي جماعة الصلاة وهو الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم فقوله وصلاة جماعة اي من حيث جماعتها اذ الصلاة نفسها فرض عين كما مر خضر كتب الشوهر في قوله وصلاة جماعة الفرض انما هو جماعة واحدة كون الجماعة نوعا مما ذكره لا يخفى ومن ثم اقتصر البلقيني على صلاة الجنائز قوله ومن غيرها كثيرا ومن غير الصلاة خضر ذكره المص استطرادا وهو ذكر الشيء غير محله لمناسبة بينهما قال قوله كتحصيل ميت اي ان علم جماعة فان علم به واحد فقط كان فرض عين والمراد فعل ذلك اما ما يحضره ففيه التفصيل بين ان يكون له نذرة فيجب فيها في غير الزوجة او لا فعلى بيت المال او ميسير المسلمين كما هو مذكور في المطولات قوله ورد سلام اي واقع من مسلم عاقل ولو صبيا كما في ثم رقبته على جماعة متعلق بسلام والرد به واحد منهم بشرطه ان يكون مكلفا فلا يكفي رد صبي عنهم وان كان المسلم عليهم صبيا لانه امان وليس من اهله فلا يحصل برد الصبي مقصوده فلا يسقط به الفرض وان سقط به الفرض الكفاي من الجهاد وتجهيز الميت فان كان المسلم عليه واحد كان فرض عين عليه وسياتي هذا وما بعده في محله قوله ويجزي عن الجواهر جمع جالسا ان يرد احدهم وبه يسقط فرض الكفاية ويختص الرد بالثواب فان ردوا كلهم ولو مرتبا اثبتوا ثواب الفرض كالمصلين على جنازة مناوي ويجرم من الشكابة الاجنبية ابتداء وادراكها

من الرجال عليها ويجب الرد على الذي يخو عليكم فقط لمجر الرد ويجرم السلام عليه كالفاسق وتحيته بغير كصباحك الله بالخير لا العذر رحا في وقوله ويجرم من الشكابة الخ بخلاف جمع النساء ولو شواب وبخلاف العجوز وبخلاف ما اذا كانت زوجة او سيدة او ممرمة فاصلة فيمن لا يجب عليهم رد السلام للجلال السبوطي
 رد السلام واجب الاعلى من في صلاة او باكل شغلا
 او شرب او قراءة او اذعية او ذكر او في خطبة او تلبية
 وفي قضا حاجة الانسان وفي اقامة وفي اذان
 او سلم الصبي او سكران او شابة يخشى بها افسان
 او فاسقا او ناعسا او نائما او حالة الجماع او تحك اكم
 او كانت في الحمام او مجنونا فواحد من بعده عشرون
 وزاده الفقير عبد القادر ترك الجواب لابنته الكافرة
 لكن في الحمام والكل استحب كذا وفي حال الجماع لا يجب
 بعد الفراغ ثم قبل الوضع لم يقض في وجوبه بالمنع
 ثم الاصح حيث لا اشارة مفهومة تاتي مع العبارة
 في يدي من بعد عشرين اربع جواهر في عسجد ترصع
 وبقي مستمع الخطيب يكره السلام عليه ويجب عليه الرد فلذا لم يذكره الناظم قال م في ثم المنهاج بشرطه اسماع وانصا لك لتصل اليها والقبول وصيغته ابتداء السلام عليكم او سلامي عليكم ويكره عليكم السلام ويجب فيه الرد وكعليكم السلام عليكم سلام اما لو قالوا عليكم السلام فلا يكون سلاما ولم يجب رده اه قوله وجهاد وكانت مشروعية بعد الهجرة بخمسة كما قاله ج على الاربعة قوله ببلادهم اي حال كونهم مستقرين ببلادهم جهادهم فرض كفاية

اجامعا ويجعل باسحان الثغور بمكان فيمن لهم لو قصدوها او بان
يدخل الامام او نائبه دارهم بالجيش لقتالهم فان دخلوا دار الاسلام
صار الغرض عينا ما وى قوله وكان قبلها حراما لانه صلى الله عليه
وسلم لما بعث امر بالتبليغ والا نذار بقتال وامر بالصبر على
اذي المشركين قال تعالى لتبطلون في اموالكم وانفسكم الآية خضر
ونهى عن القتال في ثلاث وسبعين اية رجائي قوله ثم بعدها
اذن لنا في قتال المشركين ان ابتدونا به اي بآية قاتلوا الذين
يقاتلونكم خضر عبارة الرجائي اي امر بقتال من قاتله بآية قاتلوا
في سبيل الله الذين يقاتلونكم وقيل بآية اذن للذين يقاتلون بانهم
ظلموا اي اذن لهم في القتال اه وقاتلون قريظة السبع بالبنا
للمفعول والبنا للمفاعل قوله ثم ايج لنا ابتداؤهم في غير الاشهر
الحرم اي بآية فاذا انسح الاشهر الحرم خضر قوله بنحو قوله تعالى
وقاتلوا المشركين الى قوله تعالى اتقوا خفافا وثقالا الآية وخفافا
وثقالا حالان من الواو في اتقوا اي على اي حال من عسرا ويسرا وصحة
او مرض او غنى او فقر او قلة العيال او كثرتهم بقدر الامكان
حتى قال عبد الله بن ام مكتوم اعلى ان اتفرقتا له نعم حتى
ترك ليس على الضعفا الآية رجائي قوله لا يستوي القاعدون
الآية نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم وابن ام مكتوم
عنده وكان ضريرا لفصل له تعسف فنزل عليه صلى الله عليه وسلم
الوحي بقوله غير اولى الضرر بالرفع على البدل من القاعدون كما هو
قراءة ابن كثير وابي عمرو وعاصم وحزمة وبالجرج على انه صفة للمؤمنين
كما هي قراءة الاعمش والنصب على الاستثناء كما هي قراءة الباقرين
والنصب والرفع متواتران والجرحاذا فسر بذلك ابن ام مكتوم

وقال

وقال له يا محمد اجعلها بين المؤمنين والمجاهدين فصارت نظم الآية
لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون
للقول وطلب علم أي غير ما لا بد منه ففرض عين واذا بلغ درجة
العقوبة فما زاد على ذلك الى درجة الاجتهاد فمستة لا فرض كفاية خضر
وانما يتوجه فريضة ما ذكر على كل مسلم مكلف حر ذكرا واهل ما يكفيه
ليس يلبس ولو فاسقا وان لم يسقط الفرض به لانه لا تقبل فتواه
ولا قضاؤه ويسقط بقيام العبد والمرأة على الاوجه في ش الروض
شوقوله وما يتعلق به اي العلم الشرعي كما صول الفقه والنحو
واللغة واختلاف العلماء وانفاقهم واسماء الرواة وجرهم وتعليمهم
وتحذ لك مما لا يتم القيام بالعلم الشرعي لآيه شوبري قوله ونعلم
قران اي بان يحفظه على ظهر قلبه وهل يشترط في كل ناحية تعلم واحد
او لا بد من جمع بحيث يظهر ولا بد في كل بلد من ذلك محل نظر قال
بعضهم ينبغي ان يكون كالقاضي والمفتي خضر عبارة الرجائي ولا يكفي
في الاقليم مفتي بل يجب ان لا يزيد ما بين كل مفتيين على مرحلتين وفي
كل مسافة عدوي قاض وحافظ القران انتهى ثم قال وتقدم انه لا بد
ان يكون في كل مسافة قصر مفتي وحافظ قران قلت ظاهره من كلامه
وفي كل مسافة قصر مفتي وحافظ قران عدوي قاض ومثله تعلمه
والمراد ما زاد على الفاتحة واقفي بعض المتأخرين بان الاشتغال
بحفظه افضل من الاشتغال بفرض الكفاية من سائر العلوم دون
فرض العين منها شوبري ونسيان القران من الكبار وضابطه
ان لا ينقص عما كان يقرأه عليه ولو نظرا في نحو المصحف ولو كان بعد
كرض واشتغال بعيني رجائي قوله علميته وهي البراهين الدالة
على ثبات الصانع وما يجب له من الصفات وما يمنع عليه وعلى اثبات

المعاد وغير ذلك خضر قوله واهم معروف وبنى عن منكر ولا يشترط في الامر بالمعروف والعدالة بل قال الامام وعلى متعاطي الكاسرات ينكر على الجلاس وقال الغزالي يجب على من غصب امرأة على الزنا امرها بستر وجهها عنه واحيا الكعبة كل سنة بالزيادة ودفع ضرر المسلمين كسوة عار واطعام جايح اذا لم يندفع بزكاة وبيت مال وتحمل شهادة واذا بها والخرق والصنایع وما يهتم به المعاش كبيع وشرأخضر وعبارة الرحاني ودفع ضررها دمي محترم على من ملك زابدا على كفاية سنة واطعام المضطر ما يحتاجه المالك في شافي الحال قوله واثالثها سنة لم يقسم السنة الي عين وكفاية كالنقض ولعله لانه لا دخل لسنة الكفاية في باب الصلاة الذي الكلام فيه بخلاف فرض الكفاية كما تقدم فليتلوا شوقوله لا دخل لسنة الكفاية اي كالاذان على المعتمد والتمسية من جماعة الكلبين مثلا فليس في الصلاة ما هو سنة كفاية فليحفظ ولا يجب اتمامها بالشروع نعم الحج المندوب يجب اتمامه لان نقله كفره نية فانها في كل منهما قصد الدخول اي التلبس بالحج وكفاية فتجب في كل منهما بالجماع المفسد وعدم الخروج بالفساد بل يجب المعنى فيه بعد فساد العمة والحج فيما ذكر رحاني قوله بمعنى الذي يظهر ان التعييد بمعنى جري على القالب فيبين فعلها للحاج فزاد وان كان بغير مني الحاجة او غيرها ج قد خضر قوله عند الحاجة اي حاجة المستثنى او غيره مناوي قوله وصلات روايت الخ تخبير قضية صنيعة ان الروايت هي توابع الفرائض لا كلامه وقت خاص حتى يشمل التراخي والعيد وهو كذلك فلو نذر الروايت لم يكف عنها نحو الضمي نعم قد نطلق ويراد بها الموقوت بها مجازا قال شيخنا شوبري قوله ووترظا هر عطفه على الروايت انه ليس منها وهو

احد

احد القولين والمعتمد انه من الروايت خضر عطفه على الروايت من عطف الخاص على العام وجع بعضهم بين القولين بحمل الاول على عدم صحته لو اضيف اليها كسنة العشاء والثاني على معنى ان وقتها قوله وصلاة توبة اي ولو من صغيرة شوقوهي ركعتان وظاهر خبرها ليس عيب يذنب ذنبا فيقوم فينوضا فيصلي ركعتين ثم يستغفر الله الا يغفر له ان الصلاة قبل التوبة وفيه وقف لان التوبة واجبة فورا وقد يقال لما كانت الصلاة من متعلقات التوبة جازت قبلها ولم تقرب الغورية فليتم امل وجزم الرحاني في حاشيته بانها بعد التوبة ورايت بخط العناني رحمه الله انما ركعتان قبل التوبة وركعتان بعدها ثم رايت مرقا ما نصه وللتوبة قبلها او بعدها ولو من صغيرة اه قال وفائدة التوبة انما حيث صحت كفر الذنب قطعاً في الكفر ظناً في غيره ولو كبيرة نعم الصغيرة يكفرها غير التوبة من فعل نحو وضوء وهي واجبة ولو من صغيرة ومن تأخيرها فتأخير التوبة تجب منه التوبة وهي من افضل الطاعات ولا يجب تجديد ها عند تذكر الذنب ويشترط كونها قبل الفرقة وقبل طلوع الشمس من مغربها ووجود اركانها من الندم والترك والعزم ان لا يعود وان لم يتصور منه كقطع ذكره او لسانه ويزاد لحق الادمي الخروج منه وما احسن ما قاله بعضهم

- بادراي التوبة في وقتها فالمر مرهون بما قد جناه
- وانتهز الفرصة ان امكنت ما فاز بها لكرم سوى من جناه
- انتهى قوله وصلاة قيام ليل اي في حقنا اما في حقه صلى الله عليه ولم فكان يجب عليه قيام الليل لقوله تعالى يا ايها المزمل قم الليل الاية وهل نسخ في حقه صلى الله عليه وسلم اكثر الامتثال لا والعجيب نعم

ونقل الشيخ ابو حامد عن النضر خضر قوله صلاة تسايح اي
غير وقت الكراهة لانها من الغل المطلق قوله وصلاة استجاء
اي في كل مباح او عبادة ويحجه كما قاله شيخنا كراهتها في المكروه وحرمها
في المحرم اي كالسجدة التي وقديقال بحرمها فيها لان الاصل في
العبادة اذا لم نطلب بطلانها هو شوربي قوله وصلاة زوال
لعلها من ذوات النسب فاضافتها على معنى في اي وقته او عنده اي
عقبه وزمنه لطيف قد تركبيرة الاحرام فمن وقع فيه ذلك لنقل
مطلق او سببه متاخرا لم ينعقد انتهى حاشي وقوله عقبه اي ان
صلاة الزوال ركعتان قبل الزوال وقبل سنة الظهر وقيل انها
اربع ركعات اه واما الصلاة حال الزوال فلا تنعقد اذا كانت
لا سبب لها اولها سبب متاخرو وعبارة نظم العريضي وهكذا
صلاة تسبيح وما بعد الزوال او نوي ان يحجها هو قوله اعم من قوله
رأية وجه الاعمية ان الموقنة تصدق بالرائية وهي الزابغة للرايف
وتصدق بغير الرائية كالضحي والعيد وغير ذلك من الوقت بالزمان
خضر قوله وصلاة رجوع من سفر وهي ركعتان يصليهما في المسجد
قبل دخول بيته خضر ويجزيان عن الركعتين لدخول المنزل كادل
عليه كلام الاحياء وظاهر ان الاكتفاء بهما في اصل السنة اذا اكمل احداهما
وظاهر عدم كراهتها في وقت الكراهة لتقدم سببها وهو انقضاء
السفر وقوله ويجزيان الى لعله اذا فعلتا في المنزل فليجوز شوربي
وكتب ايضا هل يفتون بدخول المنزل او في الرحا لا يفتون
وقوله لتقدم سببها اي بخلاف ركعتي اعادة السفر والخروج من المنزل
قوله وستة وضواي وغسل وتيمم ولو في اوقات الكراهة ولو
توضا خارج المسجد ثم دخله في الحال هل يطلب منه افراد كل من التيمم

دسته

وستة الموضوع الاخرى ولا تقوت المؤخرة بالمقدمة مطلقا وبشرط
قصر الفصل او لا يطلب الافراد بل المطلوب ركعتان بنوي بهما كل منهما
فيه نظر فليراجع ابن قاسم والاخيرا وجه لانه متى اشتغل باحدهما كان
معرضا عن الاخر فيفتون تأمل شوربي قوله وصلاة بعد اذان قال
في الكفاية ويسن ركعتان عقب الاذان ان بنوي بهما سنة كما صرح به
في التنبيه ويؤيده الخبر السابق بين كل اذانين صلاة وستة الى
ذلك الشيخ ابو حامد قال الا في المغرب والمحا على شوربي قوله
خير موضوع بتوניהما اي خير وضعه الشارع قال بعضهم ويجتمل
الاضافة اي خير شي وضعه الشارع اي من عبادة البدن لا مطلقا
وهذا هو الوجه المتعين لما لا يخفى على المتأمل قال قوله فاستنكر واقل
فله صلاة ماشا ولو بغير نية عدد ولو ركعة بنشهد بلا كراهة
مناوي قوله وسياتي بيانها اي السن المذكورات قوله وفي عددا
اي السجدة الثلاثة من الصلاة تسبح لما مر من انها لم تدخل في
التعريف قوله كصلاة الحاجة اي عند الله وعند مخلوق وتخص بالرفق
والنقل خضر قوله والخروج من المنزل اي ركعتان عند الخروج
من المنزل لغير سفر وعند دخوله كافي الاحياء فيها شوربي قوله بغير
سفر ليس بقيد فانها سنة ايضا للسفر كما صرح به غيره فليراجع قوله
فاكدها اي افضل السن المذكورة هنا وفي باب التطوع صلاة
عيد والمعتد ان صلاة عيد الاضحى افضل من صلاة عيد الفطر
وتكبير عيد الفطر افضل من تكبير عيد الاضحى نظرا للنسبة الموضوع
فانه نص في القران العزيز على صلاة عيد الاضحى بقوله تعالى فصل
لربك وانحر وعلى تكبير عيد الفطر اي المرسل اذا لا تقيد فيه بقوله
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ووجه التفضيل شهرها

بالفرض والجماعة وهو الجمعة وتعين الوقت والخلاف في أنها فرض كفاية
كما ذكره الشر ومقابل المعتد قولان الاول ان صلاة عيد الفطر افضل
والثاني انهما مستويان فالقولان ثلاثة هـ خضر مخصصا قوله وسكت
عن افضل الفريضة وهو الجمعة ثم صبحها ثم صبح يومها ثم العصر ثم العشا
ثم الظهر ثم المغرب قيل قوله فكسوف بالجر عطف على عيد الذي
بعد المضاف اليه ولا يمنع منه قوله ركعتا جزلانه اما على لغة من
يلزم المثنى الالف او ذكره مرفوعا عطفا على المضاف لعدم صحة
تسليطه بحسب الظاهر عليه اذ لا يقال صلاة ركعتي فجر بخلاف ما
قبله من المعطوفات الا ان تجعل الاضافة بيانية تامل شو برى قوله
الذي بعد المضاف اليه صوابه الذي هو المضاف اليه تامل هذا ولا
يتعين الجر بل يجوز الرفع ويكون من حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه فتأمل قوله لحق فوتهما علمه به لانه هو الذي انفرد
به عن لاحقه بخلاف سن الجماعة شو قوله في القرآن والاعجاز قوله
تعالى الشمس والقمر يحسبان وقوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر
ايتان من ايات الله لا ينكسفان لموت احد ولا لحياة فاذا رايتهم
ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم قوله ولان الانتفاع بها اي
الشمس اكثر منه ايا لا تنتفع به ايا القمر وجه تقديمها على الانتفاع
خوف فوتهما بالاجلا كما لو قلت بالزمان خضر معلوم ان هذا الوجه
ذكره الش قوله بتأويل ما اشتهر لا اي ولان الكسوف معناه السر
والخسوف معناه المحو وكسوف الشمس ستر ضوءها عنا بجبلولة القمر
بينها وبينها لان ضوءها من ذاتها وخسوف القمر محو ضوءه بجبلولة
الارض بين الشمس وبينه لان نوره مستمد منها ولذلك وصف الله
تعالى في القرآن الشمس بانها سراج والقمر بانها نور فقوله انها بمعنى

اي

اي من حيث الاحتجاج قيل قوله فاستسقا وجه تقديمها على الوتر
طلب الجماعة فيها كما لفريضة خضر وفيه ما تقدم من انه مذكور في الش
قوله لتاكدها بسن الجماعة فيها فيه نظرها تقدم في سابقه شواي
وهو انه اقر بذلك عن لاحقه اعنى الوتر فتدبر قوله فوتر بالرفع
والجر لصحة ارادة موجبها فيه شو وجه تقديمه على بقية الروايات
وجوبه عند ابي حنيفة قال ابن المنذر لا اعلم احدا وافق ابا حنيفة
على وجوبه حتى صاحبيه هـ خضر قوله فركعتا فجر خالف ما قبله
في الاعراب كما عرفت ووجه تقديمها على بقية الروايات الحديث المذكور
وجزم صاحب العباب بان ركعتا الفجر كانتا واجبتين على النبي صلى
الله عليه وسلم وليس بصحيح قوله خير من الدنيا وما فيها لولاك
اي اكثر ثوابا من ذلك وقال بعضهم معناه ان الاشتغال بهما التخصيل
الدنيا وما فيها لو حصل بالتحصيل ما قيل والدنيا قيل الذهب
وقيل النقد وقيل مطلق المال وقيل الكون اي ما قبل الاخرة من
الموجودات وقيل غير ذلك وسميت بذلك لدنوها اي قربها على
الاخرة اولدنا كما قيل في الروايات اي باقيا اي ولو
غير الموكدة وقضية التعليل بقوله لتاكدها خلافا لاختصاص الموكدة الا ان
يقال انه باعتبار الجنس يقال بان المواظبة لما حصلت في جنسه
اقتضت تقديم جميعه عليها شو وعبارة خضر ما غير الموكدة ففي متن
الارشاد انه مخرج عن النزاع لان المتابع يشرف بشرف مشبوعه او
فالتراخي فان قلت قاله جمع انها فرض كفاية والاختلاف بين
الوجوب يدل على التاكيد والافضلية ايضا قلت انما ذكر ذلك
في الاختلاف في الوجوب يدل على التاكيد والافضلية ايضا قلت انما ذكر
ذلك في الاختلاف في الوجوب المذهبي كالاختلاف في كون العيدين فرض

خير من الاستغفار

كفاية وجوب ركعتي الطواف والتراويح لم يحفظ ذلك في مذهبينا
 ان موجبهما مدركة في غاية الضعف فلا يدل على تأكيد ولا افضلية
 وتفضيل الترتيل لربما في حنيعة فقط بل لا ورد فيه والالتقيد
 بثلاث اذ هو لا يجيز اكثر منها ايعاب وهذا في تقديم هذه الانواع
 بعضها على بعض فلا يرد ان الخلاف غير المذهبي بين الخروج منه
 ورعايته كما هو حلي شوقه كركعتي طواف واحرام ونجبة اي وضوء
 وينوي بكل سنته وتخصلا كلها بما تحصل به النجبة من فرض او نفل اخر
 ان نويت وكذا ان لم تنو على التفصيل والخلاف في النجبة شوقه
 واحرام اي قبيل بحيث ينسب اليه عرفا فيما يظهر شوقه وتكون ركعتا
 الاحرام في غير وقت الكراهة قوله مستوية معتمد قوله في رتبة ما
 تعلق بفعل معتمد قوله لكنه اخرها اي ركعتي سنة الوضوء
 في المجموع عنده اي بما تعلق بفعل قال في شئ المنهج وتأخير سنة الوضوء
 عما تعلق بفعل تبعث فيه المجموع والاولى بظاهر كلام الروضة وامامها
 انها في رتبته وفي معناه ما تعلق بسبب غير فعل كصلاة الزوال
 انتهى خضر وتبع م رما في المجموع فهو المعتمد قوله ما تعلق بسبب
 اي ولم نطلب فيه الجماعة فلا يعارض بما مر قوله صلاة غفلة
 ونسب ايضا صلاة الاوابين وهم الراجعون للطاعات واقلها
 ركعتان واكثرها عشرون ركعة والمجتنبين الطبيعيين المتواضعين
 رحا في قوله صلاة ليل اي من النفل المطلق كما مر قوله
 لخبر مسلم الاخذ بظاهره بخالف ما سبق قاله في التدريب شواي
 لان ظاهره يقتضي ان صلاة الليل تلي الفريضة في الفضيلة فتكون
 افضل حتى من العيدين وما بعدهما وليس كذلك وقد يجاب
 بان المراد بافضل الصلاة اي من النفل المطلق ولكن لو كان المراد

ما ذكر

ما ذكر لم يجز للتقييد بقوله بعد الفريضة فتأمل قوله مكروهة
 اي لا من حيث ذاتها ولا فباطلة كما ياتي قوله هو اولى من قوله
 صلاة لانه يومهم الحصر قوله حاقن اي وحا قم بهما اي بالبول والغائط
 قوله وصلاة جامع تنبع فيه ابن الرفعة وابن يونس وهو محمول على
 ما اذا قرب خضر الطعام او الشراب وح فيها مسيلتان فما في الشقيا
 اذا كان الطعام والشراب حاضرا وما في المتن فيما اذا قرب حضوره
 فلا مخالفة بينهما عاني قوله بحضرة بتثليث الحاطع ما كولد او
 مشروب او قرب حضوره كما مر تنوق نفسه اليه فيا كل حتى يسبح الشيع
 الشرعي ومعه قوله م رياكل حاجته بكم لها حيث كان الوقت
 متسعا ومثل هذا فيما يظهر لو كان بحضرة حليته وهو يتوق الي
 جماعها قوله تنوق التوقان شدة الاشتياق لا الشوق للطعمة
 اللذيذة قوله والاصل في ذلك اسم الإشارة راجع للثلاثة
 التي في الحديث وظاهر كلامه رجوعه لجميع ما تقدم ولا مانع من شمله
 لها نصا وقبائلا قوله خبر مسلم لا صلاة بحضرة طعام الى يجوز
 ان يكون التي على ظاهره بمعنى في الكمال فالمعنى لا صلاة كاملة فلا
 ينافي فيها صححة وتجوز ان يكون المراد به النهي التزمي اي لا تفصلوا
 بحضرة الطعام فان قلت على الاول من اين نؤخذ الكراهة قلت
 نؤخذ منه اذ لا معنى لثني الكمال الا ذلك كذا قرره ابن قاسم في قوله
 اذ لم يثبت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة فتؤبري ولا نافية للمجرى
 وصلاة اسمها وبحضرة طعام خبرها قوله ولا وهو الا اي ولا صلاة
 كاملة وحذف اسمها وخبرها للدلالة ما قبلها عليها سابقا
 خلا فالمراد هذا التركيب لا أحقه شوقه وهو ينافعه
 الاجتنان ظاهره انه لا فرق في كراهة المدافعة بين ان يكون قبل

ان يحرم بالصلاة او يحدث فيها والاول ظاهر والثاني فيه نظر شوبري
وكتب ايضا وظاهر الحديث انه لا فرق في كراهة المدافعة او حرمتها
بين ان يكون قبل ان يحرم بالصلاة او يحدث فيها والاول ظاهر والثاني
فيه نظر والذي يتجه كاحررته في غير هذا المحل انه حيث لم يشتد
به الحال ولم يخش ضررا ولم يضق الوقت كان الاستمرار في حقه فضلا
بل واجب ان كانت الصلاة فرضا والواجب القطع وان ضاق الوقت
جمع او عبارة شرم وليس له تفريع نفسه من ذلك قبل الصلاة وان
خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا وليس له الخروج من الغرض
بطرد ذلك له فيه ولا تاخير اذ اضاقت وقته الا اذا غلب على ظنه
حصول ضرر بكتفه يبيح التيمم فله الخروج وتأخير عن الوقت والعبرة
في كراهة ذلك بوجوده عند التحريم ويلحق به فيما يظهر ما لو عرض له
ذلك قبل التحريم وعلم من عادته انه يعود له في اشائها انتهت والحاصل
انه اذا وقع الحدث فان كان الوقت متسعا ندب ان يفرغ نفسه
وتكره له الصلاة قبل ذلك وان كان الوقت ضيقا وجبت عليه المبادرة
بالصلاة ولا كراهة في حقه وكل هذا حيث لم يكن في صلاة فان طرأ أثناء
الصلاة حرم عليه قطعها لذلك ضاق الوقت او اتسع وكل هذا حيث لم
يحصل له ضرر بكتفه يبيح التيمم والابد بتفريع نفسه مطلقا فليتأمل
قوله وصلاة متفردا بعد المضايك ليكون ما بعده قبيحا له فقط ابن
شرف وخضر قوله ولو عن الصف فانفراد المأموم من جنس مكره
مغوت لفضيلة الجماعة كما في شرم رلا انه مغوت لفضيلة الصف فقط
فاحفظه قوله والجماعة قائمة اي في التي انفرادها وهي مودة فلو كان
في صلاة والجماعة في اخرى وعليه مقتضية الجماعة في مودة فانفراده
افضل له واساربا لكافي قوله فيها سبق كصلاة الخالي عدم المحصر

فيما

فيما ذكره فمن ذلك الصلاة في مقبرة والمجزرة والمقبرة والحمام غير الجديد
ولو في مسلحة لا سطحه وعطن الابل وقارة الطريق وظهر الكعبة والكنيسة
والبيعة وسائر ما ويا الشياطين كواضع الخمر ومواضع الكس ومحل الكرامة
فيما ذكره الم ينجف فوت المكتوبة والا فالظاهر عدمها قاله الاذري
وغيره خضر ومن المكروهة ايضا صلاة صاقر بالنون اي قائم على
رجل وصلاة صاقد اي قارن بين قدميه معا كما في قبيد ابن شرف
قوله وصلاة حاذق فسر المص بضييق الخفق كما في الصحاح والقاسوس
وجري على ذلك جماعة منهم الشيخ ابو حامد والمحاملي والعزالي في الاجبا
لكن فسرهم كابن ابي شيبه وابن حجر والشمس الرمي في ثم المدافع
للريح خضر وقال قل وتفسير الحاذق بالخفق والحاذق بالريح جازم
كعكسه قوله للنبي عنها في خبر البخاري يراجع شوق قوله وتخوم
الصلاة ولا ينبغي نذرا يقع الصلاة في الوقت المكروه رجائي قوله
بلاسبب متقدم او مقارن ان بان لم يكن للصلاة سبب بالكلية في الفعل
المطلق او كان لها سبب متاخر فحرم كصلاة الاحدام وصلاة الاستخارة
فان سببها وهو الاحرام والاستخارة متاخر والصلاة عند السفر
وعند الخروج من المنزل خضر وصلاة القتل وصلاة التوبة كقوله مشو
على المنهج لان القتل والتوبة بعد الصلاة وكذا ما قاله سبب متقدم
او مقارن اذا تحريمه الوقت المكروه كان اخرا فائنة او جوارزة ليقوم
في وقت الكراهة من حيث انه وقت كراهة او دخل المسجد بفصل النجاسة
فقط فيحرم ولا تنعقد بخلاف ما لو تحريم الوقت لا من حيث ما ذكره ان اخر
صلاة المنارة اليه لقصد كثرة المصلين او دخل المسجد لا لغرض ولا لغرض
غير النجاسة او لغرضهما او شوبري وعبارة متن المنهج وثم كفايته فرض
او قل لم يقصد تأخيرها اليه ليخضعها فيها انتهت قال الحلبي قوله

كفايته قرصاً وتعلم يقصد تأخيرها إليه ليقتضيها فيها انتهت مثال
لما سببه متقدم وقوله لم يقصد تأخيرها إليها ظاهره وان لم يقصد
المذكور وقد نقل عن الناصر الطبراني انه لو نسي ذلك القصد انعقدت
وهو واضح وقوله ليقتضيها فيها اي لا يحضره الا ذلك اذ هو جوفه ومسا
سببه متقدم فيصح وقت الكراهة ايضا سجدة الشكر كما في متن المنهج
قال في شرحه وسجدة الشكر سجدة التلاوة الا ان يقرأ بها في هذه
الافاق بقصد السجود او يقرأها في غيرها ليسجد فيها اه قوله
متقدم المراد بالتقدم وقسمه بالنسبة الى الصلاة على ما في المجموع
والي الاوقات المكرهه على ما في اصل الروضة والاول اظهر كما قلنا الاسبق
فصله الجنازة والغايته وصلاة الاستسقاء والكسوف اسبابها
من طهر الميت وتذكر الغايته والنقطة والكسوف متقدمة على الاول
وعلى الثاني ان قدمت على الوقت فمتقدمة والا فقارئة والعبد لا يكون
سببه الامتارنا وكذا المعادة شئ ومثل خضر بالعبد لما سببه متقدم
على الصلاة ولعله بالنظر لافضل من فعلها بعد الارتفاع وبعبارة
قوله متقدم اي على وقت الكراهة او مقارن له وهو متقدم على
الصلاة ولا يتصور مقارن للصلاة خلافا لما قاله حج في نحو الكسوف
انتهى اللهم الا ان يقال يتصور ذلك باحرامه بها عند حال التغيير
فحصلت المقارنة بهذا الاعتبار ويكون من اهل العيبة فاذا علم
ذلك احرم بها مقارنا للتغيير ونقل الحلبي عن حج ان الكسوف مما سببه
متقدم ويؤديه قوله لو زال اثنا الصلاة انتهت التقدم لتقدم
سببها ثم كتب ويمكن توجيه كونه مقارنا بانه عند التحريم يجب
ان يكون الكسوف باقيا مستمرا حتى لو زال لم يصح الاحرام انتهى
وتلخص انه ان اريد بالمقارنة استواء السبب والاحرام في الزمان ابتداء

كان

كان الكسوف متقدما على الصلاة اذ لا يحرم بها الا بعد ابتداءه وان
اريد بالمقارنة وقوع الاحرام حال وجود السبب ولو في اثنايه كان
الكسوف مقارنا للصلاة فليتنامل قوله في غير حرم مكة خرج بغير حرم
مكة الصلاة بحرمها المسجد وغيره فلا تكثره مطلقا لخبرنا بني عهد مناف
لا تمتنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اية ساعة كان من ليل او نهار
رواه الترمذي وقال حسن صحيح ثم المنهج وقوله فلا تكثره كثر هل
الاولي ترك الفعل الظاهر لاق ساقول المنقول نعم وبعبارة
الاسنوي في شئ المنهاج نعم قال المحامي في المقنع الاول ان لا يفعل
خروجا من خلاف مالك واي حنيفه ومثله في شئ الروض وبعبارة شئ ر
نعم هي خلاف الاول كما في مقنع المحامي خروجا من الخلاف والعجب كل العجب
من توقفهما في هذه المسئلة مع نقلها فيما ذكر لان الاسنوي بين يدي
الشيخ غيره وما دته وشرح الروض بين يدي سم وما دته ولكن النسيان
مما حيل عليه الانسان وخرج بحرم مكة حرم المدينة فهو كغيره خضر
وقوله في الحديث وصلى اية ساعة شئ في الحرم قوله ولا تتعقد اي حين
اذ حرمت قال ابن شرف ظاهرهما انها تتعقد على القول بالكراهة
وليس كذلك فلا تتعقد عليهما انتهى وبعبارة شئ ر ومن فعل صلاة
حكم بكراهتهما في الاوقات المتقدمة اتم ولم تتعقد للاخبار الصحيحة
وان قلنا ان الكراهة للتنزيه لان النهي اذ ارجع الى نفس العبادة ولا نهيا
اقتضى الفساد سواء كان للتحريم او للتنزيه وفارق كراهة الزمان
كراهة المكان حيث انعقد فيه معها بان الفعل في الزمان يذهب
جزائمه فكان النهي منصرفا لا ذهاب هذا الجز في النهي عنه فهو وصف
لازم اذ لا يتصور وجود فعل الا بذهاب جز من الزمان ولما المكان
فلا يذهب جز منه ولا يتناثر بفعل فانه في فيه لا مر خارج مجاور

لازم لحقق ذلك فانه نقيس وقد يقال قول النوح اي حين اذ
 فعلت في الاوقات المكروهة او حين اذ كانت بلا سبب متقدما ومقارنا
 فان هذا اقرب فليتنامل قولنا بالاصل في النهي وهو اقتضاء
 الفساد قولنا عند طلوع شمسنا ابتداء طلوعها شوقوله كرم
 اي طولها نحو سبعة اذرع حج اي قدره وهو تقريب اي في رأي العين
 والا فالمسافة طويلة جدا خضرو كتب شوبري ما نصه قد مر غير واحد
 طولها بنحو اربعة اذرع اه وجمع بعضهم فقال من قال اربعة اذرع
 نظرا الي ذراع العمل ومن قال سبعة نظرا الي ذراع الادمي فليتنامل فاذا
 ارتفعت كرم صحت الصلاة مطلقا فالغاية خارجة تامل قوله وعند
 استواء اعلم ان وقت الاستواء لطيف ولا يكاد يشعر به حتى تزول
 الشمس الا ان الحرم قد يمكن ايقاعه فيه فلا تصح الصلاة ح مرور
 خضر قوله الا يوم الجمعة اي بالنسبة لوقت الاستواء اما غير وقت
 الاستواء فحكمه غير الجمعة من بقية الايام واما في حرم مكة فلا فرق بين
 وقت الاستواء وغيره فلا كراهة فيه مطلقا خضر قوله بعد صلاتي
 صبح وعصر اي ان كانتا مغنيتين عن القضاء على الوجه قاله ابن العاد
 فان نقل عنه خلافه اه ابن شرف فنصح النافلة المطلقة له بعد
 صبح صلاها بتيهم لفقد المأمور بوضع يجلب وجود المأخوذ في الخطبة
 قوله لمن صلاهما ولو جمع تقديم في الثانية شوبري اي جمع العصر
 مع الظهر تقدم بما قاله الحلبي وهذا هو المعتمد خلافا لما افق به ابن
 العاد بن يونس من انه لا يكره ح وحينئذ يقال لنا شخص يكره
 التنفل بعد الزوال وقبل مصير ظل الشيء مثله قوله للنهي عن
 الصلاة فيها في خبر الصحيحين مع الاشارة الى الحكمة النهي بانها تطلع
 وتقرب بين قرني شيطان وح يسجد لها الكفار ومعنى كونها بين
 قرني

قرنيه انه يجدي راسه منها حتى يكون سجود عابديها سجود الهام
 قال شارح المعادي فان قيل علة الكراهة طلوع الشمس وغروبها
 واستواءها على قرن الشيطان وهو موجود سواء كانت الصلاة
 لها سبب او لا فعلة الكراهة موجودة قلنا ما نهى عن الصلاة الا
 لموافقة من يعبد الشمس فاذا كان لها سبب احييت على سببها فخرجت
 عن الكراهة واذا لم يكن لها سبب احييت على الوقت فكروته شرح
 المحاوي لابي البقا الاحمدي ومن خطه ايضا خضر قوله مع ان الاول
 وهو عند طلوع الشمس والثالث وهو وقت الاصفرار وقد يتعلقان
 بالفعل اي لمن اخر الصلاة لذلك الوقت قل بان صلى الصبح عند
 ابتداء الطلوع والعصر عند ابتداء الاصفرار كما يفيد قوله المحاوردي
 والرافعي رعا انقسم الوقت الواحد الى متعلق بالفعل والى متعلق
 بالزمان مناوي قوله وبعد جلوس خطيب انظر قبله وبعد شروع
 في الصعود شوبري وكتب ايضا انظر قبيل الصعود بزمان لا يسع فراغ
 الصلاة قبل جلوس الامام او قبل شروع له في الخطبة وفي ثم ر
 انه يلزم ما التحقيف من حين جلوسه وبعبارة المناوي ويلزم من
 شرع في صلاة قبله اي قبل جلوس الخطيب تخفيفها عند جلوسه على
 المنبر قوله وبعد جلوس خطيب اي على المنبر قوله الخطبة الجمعة
 قيد للحجة فتكره في غيرها مع الصحة قل قوله هو اولي لشموله
 لما قبل شروع الخطيب ولو قال اعم كان انسب قل قوله لا عراض
 الحاضري وان لم يسع الخطبة والمراد ان شأن المصلّي الاعراض عما
 سوي صلته ومن ثم بحث ان الطواف ليس مثلها وكذا سجددة
 التلاوة والشكر مناوي قوله خروج الامام ينقطع الصلاة بموقيد
 بما بعد الجلوس قل قوله الاجماع اي اجماع الائمة الاربعة قل

قوله الاركتي تحية لو اقيمت الجمعة في غير مسجد فهل يمتنع على
الداخل حال الخطبة صلاة ركعتين اذ لا تحية هنا اولى قاله الشيخ
شوبري وكتب ايضا قوله الاركتي التحية او صلاة اخرى يحرم بملكها
لكن لا يجوز الاحرام بنفلا وفرضا زيد من ركعتين ثم راي شيخ
الاسلام المناوي فتى بان الداخل لو كان عليه الصبح فاحرم به ابدل
التحية لم تنعقد وايده غيره بقول الكمال الدميري لا يستثنى من
ذلك اي التحريم الا التحية للقادم انتهى وقد يجاب بان الغاية
المساوية لعدد التحية اولى منها بالجواز فكان تجوزهم التحية تجوز
للافتية بالاولى كذا في الايعاب وقد يفرق بان التحية معرضة
للفوات بخلاف الفريضة اه وكتب ايضا قوله بل يسان هذا اذا
صلى سنة الجمعة والاصلاها مخففة وحصلت التحية ولا يزيد على
ركعتين كذا في الامداد وظاهره عدم طلب الاشتغال بالتحية
ح وهو ظاهر لان الاشتغال بالرائية أكد وهل مثل الرائية
ما لو تذكر جافية لا تزيد على ركعتين فيستغفر بها وتحصل الفية
بحراره قلت المعتد حرمة سجدة التلاوة والشكركا لصلاة
وانه لو تذكر حالة دخوله فرض الصبح اتي به وحصلت التحية فان
جلس وتذكر فرضا فانه لا ياتي به وان كان وقت مضيقا بان فات
بغير عذر فان اتي به لم ينعقد وانه لو اقيمت الجمعة بغير مسجد
امتنعت الصلاة مطلقا ونقل الحلبي على المنهج عن شرح البهجة للولاء
انه ينتهي التحريم بانتهاء الخطبتين بفرغ اركانها وان كان مشتغلا
بغير اركان كالترضي عن الصحابة والدعاء للسلطان فللمحاضر الصلاة
حال اشتغاله بما ذكر ولا يحرم نعم يكره من حيث كونها بقرب الاقامة
وانه اعلم باب احكام الصلاة الاحكام جمع حكم

وهو خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف والمراد هنا ما يطلب
في الصلاة وجود او عدم صحة او كلا ولذلك بينها بقوله من شرائط
الصلاة الخ وهي جمع شرط وسياقي والرايض جمع فرض وهو لغة القطع
والتقدير ونحوها وشرعا ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه وهو
لهذا التعريف يشمل الشرط والمراد هنا الاركان وهي جمع ركن وهو
لغة جانب الشيء الاقوي واصطلاحا ما اعتبر جزءا من الماهية لصحتها
والسنن جمع سنة وهي لغة الطريقة ونحوها وشرعا ما يثبت على
فعلها ولا يعاقب على تركها وتسمى بعضها ان جبرت بالسجود والا
فهية قال بعضهم وشبهت الصلاة بالانسان فركبتها كراسه
وشرطها كحياته وبعضها كاعضائه وهيئاتها كشعرة قل قوله
شرطها جمع شرط بسكون الراء وهو لغة تعليق امر بامر كمنها في المستقبل
فقد علق الشارع هنا صحة الصلاة على وجود شرائطها فانه يقول اذا
وجدت الشروط وصحة الصلاة كالمعلق لانسان طلاق زوجته
على دخول الدار ويعبر عنه ايضا بالزام الشيء والتزامه والالزام من
جهة الشارع والالتزام من جهة المشرط فالشارع الزم المكلف اذا
اراد الدخول في الصلاة ان يكون متطهرا والمكلف التزم بذلك
واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
ولا عدم لذاته اي خارج عن الماهية يلزم من عدمه العدم والعدم
ان هذا التعريف يشمل الركن فخرج بالقييد الاول المانع فانه لا يلزم
من عدمه شيء وبالثاني السبب فانه يلزم من وجوده الوجود
وبالثالث اعني قولنا لذاته اقتران الشرط بالسبب كوجود الخول
الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع المضاب الذي هو سبب للوجوب
او بالمانع كما لا بد من على القول بانه مانع لوجوبها وان لم الوجود

في الاول والعدم في الثاني لكن لوجود السبب والمانع لالذات الشرط
وهذا تعريف للشرط من حيث هو وما شرط الصلاة خاصة فهو ما يتوقف
عليه الا ما ذكره المصنف قوله وليست منها اخرج به الركن فالفرق بين
الشرط والركن بعد اشتراكهما في ان كلا لا بد منه ان الشرط خارج والركن
داخل وفرق بينهما ايضا بان الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل
معتبر سواه كالطهر والستر فانما يعتبران للركوع وغيره والركن ما
اعتبر فيها لا بهذا الوجه كالقيام والركوع وغيرهما قال ابن الرفعة
وهذا يخرج التوجه للقبلة عن كونه شرطا لانه انما تعتبر في القيام والقعود
مع ان المشهور انه شرط ويجاب بان التوجه اليها حاصل في غيرها
ايضا عرفا اذ يقال على المصباح انه متوجه اليها لا مخير عنها مع ان
التوجه اليها ببعض البدن حاصل حقيقة ايضا وذلك في ثم الشرط
قسمان قسم قبل الشروع فيها ويستحب الى اخرها ابتداء ودواما
وقسم بعده فالاول كستر العورة والتوجه والطهارة والثاني
كترك الافعال والاكل وكلام البشهنوي وتقدم الكلام على الروط
بالنظر للاول فتأمل قوله ستر العورة بفتح السين اي عن العيون
من اس وجن وملك والعورة لغة النقصان والشيء المستغنى
وسمي المقدار الاتي بيانه بذلك لجمع ظهوره هـ والعورة نطق على
ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر اليه ويأتي
ان شاء الله تعالى في النكاح خضر والواجب في الستر ان يكون من اعلى
وجوانب لا من اسفل كما في المنهاج فلو كانت بحيث ترى من طوقه
مثلا لسعته بطلت عندا مكان الروية في ركوعه او سجوده كما لو كان
ذيله قصيرا بحيث لو ركع يرتفع عن بعض العورة فتبطل اذا لم يتدركه
بالستر قبل ركوعه ولا يضر ويثبتها من اسفل كان صلي في علو وتحت

من

من بري غورته من ذيله قال قوله بظاهر يمنع ادراك لون البشرة
والمراد جرم طاهر وقوله يمنع الى بان لا يعرف بياضها من نحو سوادها
مجلس الخطاب كذا ضبطه ابن عجيل اليميني فدخل الطين فيكنى به قلوب
مع وجود الثوب المالك الكدر والحشيش فخرج لون نحو الحنا ومهل النع
فخرج له بل عليه ستر غورته بيده اذا كان في سائر غورته خرق واحتاج
لستره بيده ولم يترتب عليه نقضه واذا تعارض السجود والستر قدم
السجود على المعتمد فيجب عليه وضع يده ويترك الستر لان الشارع
اوجب عليه وضع الاعضاء السبعة فصارح عاجزا عن الستر والستر
لا يجب الا عند القدرة هو ملخصا من قوله وع شر وخضر قوله
لقد ر عليه اي ولو با علة او اجارة باجرة فاد ر عليها بما في الفطرة
او ثمن مثلها كذلك لا بصحة لها اولتها فلا يلزمه القول للمنة قوله
نعم عليه قبول نحو الطين مما لامته فيه فان عجز عنه او وجدته متنجسا
وعجز عما يظهره به او حبس في مكان نجس وليس معه الا ثوب لا يكفيه
للعورة والمكان صلى عار في هذه الصور الثلاث ولا اعادة عليه ان قدر
خطا ومن العجز وجود ثوب لغايب لم يعلم رضاه بالصلاة فيه قوله
قوله وان صلى في خلوة او ظلة حتى عن نفسه فلو راي عورة نفسه
في صلاته بطلت م روي ستر العورة خارج الصلاة ولو في الخلوة اي
ما هو عورة في الخلوة الا لفرص ولو ادني كتمريد واغتسال وميمنة
الثوب عن الادناس والعباءة عند كسر البيت فيجوز كشفها ولا يجب سترها
عن نفسه وحيله ملخصا في الاصل وشم ر قوله خذوا زيتكم عند كل
مسجد في الاول اطلاق اسم الحال على المحل وفي الثاني اطلاق اسم المحل
على الحال لوجود الاتصال الذاتي بين الحال والمحل وهذا لان اخذ الزيت
وهي غير محال فادربحها وهو الثوب مجازا مرسل والقول بالاستحالة

شوبري فالمعني خذوا ثوبكم الذي هو محل زينتكم في كل صلاة كآبنة
 في مسجد اي مكان السجود اي يصلي قوله اراد بها الثياب اي اراد
 بالزينة الثياب لقوله والامر في الصلاة اي ومخالفة الامر في
 بعض النسخ والهي يقتضي الفساد خضر قوله يصلي اي عند ضيق الوقت
 او الياس عادة من حصول سائر معتبر فيها يظهر عاريا واتم الاركان
 ولا اعادة عليه ولو اضطر للبس ما تغذر غسله لغوشدة حرا وبردي
 اي عند ضيق الوقت او الياس كما ذكر فيها يظهر ايضا فيه واعاد سم على
 الغاية قوله بان تمام الم فلا يكفيه الا بما بذلك ولو حضرة من يحرم نظره
 قل قوله بلا اعادة فان وجده فيها استترقورا وبني من حيث لا
 يبطل اخذه كاستدبار انتهى مناوي قوله وعورة الرجل اي الذكر
 ولو كان كافرا او عبدا او صبيا وان لم يكن مبيزا وتظهر فايدنه في طوافه
 اذا اهرم عنه ولبه ثم روى المراد الذكر بقينا قوله ما بين سترته وركبته
 اي وان جاوزها كسلعة اصلها في العورة وتعدلت جاوزت الركبتين وكذا
 يقال في شعر العانة اذا طال وتدلي وجاوز الركبتين وكذا الذكر
 لو طال فالوجه وفاقا للشيخ ستر جميع ما ذكر ولا يجب ستر ما يجاذبه
 من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين ويشتفي النظر فيها لو تعلقت
 جلدة من غير العورة اليها او بالعكس مع التصاق او دونه فيحتمل
 ان يجزي في وجوب سترها وعدمه ما ذكره في وجوب الفضل وعدمه
 فيما لو تعلقت جلدة من محل الفرض في اليدين الى غيره او بالعكس قاله
 الشيخ قلت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب الستر في الاولى لانها
 ليست من اجزاء العورة ووجوبه في الثانية اعتبارا بالاصل فيها
 والفرق ان اجزاء العورة لها حكمها في حرمة نظره وان انفصل عن البدن
 بالكلية كالشعر المخلوق من العانة ولا كذلك المنفصل عن محل الفرض ويؤيد

الفرق

الفرق انه لا يجب ستر ما يجاذي العورة مما نبت في غيرها ويجب غسل
 محاذي محل الفرض فالوجه الفرق بين البابين والمصير لما ذكرناه فليتناظر
 شو قوله ما بين سترته وركبته اي بالنسبة للصلاة واما عورته بالنسبة
 للخلوة هي السوتان فقط على المعتد وله عورة بالنسبة للنظر بحارمه
 ومماثلة موافقة لعورة الصلاة واما نفس السرة والركبة فليسا بعورة
 لكن يجب ستر بعضهما ليحصل سترها والسرة بالمحل السر الذي يقطع
 من المولد فالسر ما ينقطع والسرة محله وجمعها سرر وسراير والركبة
 مفصل ما بين اطراف الفخذ واعلى الساق والجمع ركبه من خضر وفرق
 بعضهم ان المحرقة اربع عورات احدها ما بين سرتها وركبتها وذلك في الخلوة
 وعند الفاسطلقا والرجال المحارم ثابتهما معا عدا الوجه والكفين
 وذلك في الصلاة ثالثهما عدا ما يبدوا عند المهمة وذلك عند النساء
 الكافرات ورابعها جميع البدن وذلك بالنسبة للرجال الاجانب قوله
 وكذا الامة مدبرة او مكاتبة او ام ولدا ومبغضة ولذا عبر بعضهم
 بمن فيها رق فغورقها فيها ما بين سترتها وركبتها في الاصح لما قاله
 بالرجال الجامع ان راس كل منهما ليس بعورة والثاني عورتها كالحرة الاراسها
 اي عورتها معا عدا الوجه والكفين والراس والثالث عورتها ما لا يبدوا
 منها عند خدمتها بخلاف ما يبدوا كالراس والرقبة والساعد وطرف
 الساق وقيل الركبة منها دون السرة وقيل عكسه وقيل بالسوتان فقط
 وبه قال مالك وجماعة شخ ط قلت ولعل حكمة ذكر السرة لقوله
 في الاصح المخالف لعادته في هذا الكتاب كثرة هذه الاقوال وقوتها وانما
 ذكرنا المقابل للاصح لتظهر هذه الدقيقة من كلامه هنا خضر قوله وعورة
 الحرة اي في الصلاة واما عورتها خارج الصلاة بالنسبة للنظر لاجنبها اليها
 فهي جميع بدن ما خفي الوجه والكفين ولو عندا من الغتة ولو رقيقة

فيحرم على الاجنبي ان ينظر الي شيء من بدنها ولو قلامة ظفر منفصلا منها
وعورتها بالنسبة لمخارمها ومثلها في الخلوة ما بين السرة والركبة خضر
فلكل من الرجل والمرأة ثلاث عورات قوله ما سوى الوجه دخل باطن
القدم وهل يكتفى ستره بالارض حال القيام يحرم نشر رايته الشيخ ابن حجر
قال اذا انكشف بعض وركه في تشهده مثلا فستره فورا بالعانة
بالارض فالظاهر وفاقا لبعضهم انه يكفي كالستر بيده وكما لو صلى على
جنازة في حرة ضيقة المراس شوقوله ما سوى الوجه والكفني ظهرا
ونظنا الى الكوعين لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها
قال ابن عباس هو الوجه والكفان ولا يها لونا عورة في العبادات
لما وجب كشفهما في الاحرام والخنثى كالحرة فلما اقتصر على ستر ما بين
سرة وركبته لم تنفع صلاته وان بان ذكرا او انكشف بعض بدنه
ولو ماعدا ما بين السرة والركبة في اثنا صلاته بطلت على المعتمد
انتهى وعبارة ثم رد الخنثى كالانثى رقفا وحرية فلما اقتصر على ستر
ما بين سرة وركبته لم تنفع صلاته على الاصح في الروضة والافتة في
المجموع للشك في الستر وهو المعتمد وان صح في التحقيق الصحة ونقل
في المجموع في نواقض الوضوء عن البغوي وكثير القطع به للشك في عورته
وادعى الاسنوي ان الفتوى عليه فعلى الاول يجب القضا وان بان
ذكر للشك حال الصلاة ولان الاصل شغل ذمته بها فلا تبرا الايناف
وظاهر انه لا فرق بين ان يحرم بها مقتصر على ما ذكر او يطرأ الاقتضار
على ذلك في الاثنا وما صرحوا به في الجملة من ان العدد لو كان خنثى
لم تنفع للشك وان انعقدت بالعدد المعتبر وشم خنثى زائد
عليه ثم بطلت صلاة واحد وكما العدد بالخنثى لم تبطل الصلاة لانا
نعتقد الانعقاد وسكنا في البطلان غير واردة هناك لان الشك هنا

راجع

راجع في ذات المصلي وهو الستر وما سياتي ثم شك في شرط راجع لغيره
اي وهو العدد ويغتفر فيه ما لا يغتفر في الذات قوله وتوجه
بالصدر اى لا بالوجه خضر فالافتات بالوجه غير مبطل بل هو مكره
قوله بالصدر اى بصدرة في القيام والقعود كما ياتي قال قل
وهذا في حق القيام اما المضطجع فيجب بالوجه ويقدم البدن والتلق
كذلك مع احصيه ويجب رفع راسه قليلا ان امكن قوله للقبلة اى
الكعبة اى لعينها يقينا في القرب وظنا في البعد لاجتماعها على الصحيح لكن
قوله الاي فلا تنفع صلاة بدونه اجماعا يقتضي ان مراده الاعم ان تنفع
صلاة مستقل الجمة عند بعضهم ابن شرف وقد يقال اراد الاجماع
المذهبي قوله اى للكعبة قال في القبلة للعهد ولا يكفي استقبال
الشاذروان ولا الحجر بكسر الخاء ماوي وسميت قبلة لان المصلي يتأهبها
وكعبة لا ارتفاعها وقيل لاستندارها وارتفاعها قال شيخنا مولانا
وانظره مع ان الكعبة مربعة لا مدورة قال المحشي وكان عليه السلام
اول امره يستقبل بيت المقدس قيل بامر وقيل براه وكان يجعل الكعبة
بينه وبينه فيقف بين اليمينين فلما هاجر استند برها فشق عليه
فسال جبريل ان يسال ربه التحول اليها فترلفول وجهك شطر
الاية وقد صلى ركعتين من الظهر فتقول وما في البخاري من ان اول
صلاة صليت للكعبة العصري كاملة وكان التحويل في رجب بعد
الهجرة بسنة عشر شهرا او تسعة عشر شهرا وقيل غير ذلك ثم ر
قوله بطله اى الاستقبال لا بقيد كونه للعين على ما عرفت قوله
تخلو صلاة العاجز هو كما مستثنى من عدم الصحة بدون التوجعلا
ينافي ان شرطية الاستقبال باقية في حقه لوجود الاعادة عليه فتأمل
قل وقال خضر قلا عن شوم روقول ابن الرفعة وجوب الاعادة دليل

في بيان الاجماع المذهبي
منتق ايضا

على اشتراط الاستقبال اي ولا يحتاج للتقييد بالقادر مردود بان
الاستقبال لو كان شرطاً لما صحت الصلاة بدونه وبان وجوب القضا
لا دليل فيه ولهذا قال الاذرعى بخدش ذلك حكماً بصحة صلاة فاقد
الطهورين قوله ومربوط على خشبة اي وعريق على لوح يخاف من
الاستقبال الفرق ومن خاف من نزوله من على دابته على نفسه او ماله
او انقطاعا عن الرفقة ثم رخصه ومارده بالعريق المشرك على الفرق
وهذه المذكورات داخلية تحت الكاف في قوله المصكر يصح كما لا يخفى قوله
وبعيد لندرة عجزه فلو امكنه ان يصلي الى القبلة قاعدا او الى غيرها
فاما وجب الاول لان فرض القبلة اكدر من فرض القيام بدليل
سقوطه في النفل مع القدرة من غير عذر ثم رخصه في قوله والتوجه
لا يجب الا بد من ملاحظة هذه الزيادة حتى يتم الدليل لان لاية
لا دليل فيها على خصوص الصلاة خضر قوله اذا قمت الى الصلاة ايا ردت
القيام اليها قوله الا في نفل سفر الى ايا في ثلاث صور كما نرى وجعل
بعضهم الصورة المستثناة ستافقال الاستقبال الا في شدة
الخوف ونفل سفر وعريق على لوح لا يمكنه ومربوط للغير القبلة وعجز
لم يجد مخرجاً وخاف من نزوله عن راحته على نفسه او ماله او انقطاعا
عن رفقة مناوي وينبغي زيادة سابع وهو الثالث في كلام المص قوله
الا في نفل سفر اي نفل يفعل فيه ولو نفل خضر يقضيه فيه قال
واضافة نفل الى سفر على معنى ككر الليل ولو قصيرا واقله الى نحو ميل
او حمل لا يسمع فيه نداء الجمعة قال شيخنا ولا بد ان يعود مع ذلك
مسافرا عفاق له وقوله ولا بد للظاهر ان هذا يرجع لما قبله وهو
الذي يقتصر عليه رخصوا المعتبر قوله بل يصلي الى صوب مقصده
ظاهره استقبال جهة المقصد لا عينيه وهذا واضح ويترك بينه

وبين

وبين الكعبة بانها اصل والمقصد بدل ومتى استقبل جهة المقصد
فالعبارة بوجهه وان ركب مقلوباً في الابضاح لشيخنا وشو لو كان
لمقصده طريقان يمكنه الاستقبال في احدهما فنقط فسلك الاخر ولا
لغرض فله التنفل الى غير القبلة جهة مقصده على المعتد توسعته
النوافل وتكثيرها وبهذا فارق منع القضا نظيره وكما لنفل في جميع
ذلك سجدة التلاوة واكثر قوله الى صوب مقصده اي جهة طريقته
وسفره ولو كان ما ذهب اليه خلفه بان كانت الطريق منعطفة فانه
يستقبل جهة سفره قوله للاتباع في الراكب اي لانه صلى الله عليه
وسلم كان يصلي على راحته في السفر حيث ما توجهت به اي في جهة مقصده
رواه الشيخان وفي رواية لهما غير انه لا يصلي عليها المكتوبة وفي رواية
للبخاري فاذا اراد ان يصلي المكتوبة نزل واستقبل في الاصل خضر
قيل وهذا مجمل قوله تعالى فايما تولوا فثم وجهه الله صلى الله عليه وسلم
وقيل به لما في لان المشي احد السفرين وايضا استويا في صلاة الخوف
فكذلك في النافلة والمعنى فيه ان الناس محتاجون الى الاسفار فلو شرطنا
فيها الاستقبال للتنفل لادى الى ترك او اراهم او مصلح معاشهم
ثم رخصه فيه اعانة للناس على الجمع بين مصلحة المعاش والمعاد
مناوي قوله ويشترط في السفر الى ابد ايضاً من دوام السفر والسير
فلو وصلت سفينة دار اقامته او نواها امتنع نزعها ولو نزل
في اثناء لانه لزمه ان يتمها للقبلة قبل ركوعه اذا استمر على الصلاة ولا
فالخروج من النافلة لا يتم مخرج خضر وشو ولو نزل وبني او ابتداها
للقبلة ثم اراد الركوب والسير فليتمها ويسلم منها ثم يركب فان ركب
بطلب الا ان يضطر الى الركوب ذكره النووي في مجموعه الاستثنى
قالا ذرعى وهو مراد النووي كذا في الروض ولقائل ان يقول ان كانت

صورة مفيدة بعدم الانفعال المبطله فينبغي تجويز الركوب بهذا القيد
فقد يتصور فلو فرق بينهما وان كانت غير مصورة بذلك فهو مشكل
مع انه ينبغي ان يكون الركوب كذلك والافلو اعتدلا لفعال المبطله
في التزول دون الركوب ولعل المراد الاول وانما فرقوا باعتبار الغالب
فليتنا مل ابن قاسم شوبري وفي شرم روي الكفاية عن الاصحاب
انه لو وقف لاستراحة او انتظار رفقة لزمه الاستقبال مادام واقفا
فان سار لاجل سير القافلة اتهم الى جهة سفره وان سار مختارا للسفر
بلا ضرورة لم يجز ان يسير حتى ينتهي صلاته لانه بالوقوف لزمه فرض التوجه
اي اذا استمر على الصلاة كما مر ويشترط مع ذلك ترك الفعل الكثير من
غير عذر كما تركض العدو بلا حاجة بخلاف الحاجة وان لم تتعلق بالسفر
كالركض والعد ولاخذ صيد خلا لا ذرعيه قوله محل معين يمين
المحل ليس شرط بل الشرطان يقصد قطع المسافة المذكورة حلي على من
وتلخص ان جملة الشروط سبعة ان يكون السفر مخوميا فاكثر بان يخرج
الى محل لا يسمع فيه ندا الجمعة وان يكون لغرض صحيح وان يكون مباحا
وان يقصد محلا معينيا ما فيه ودوام السير ودوام السفر وترك
الفعل الكثير بلا حاجة قوله ثم ان كان المسافر راكبا الى محاصيل
المعتمد فيه ان المسافر المذكور اما ان يكون راكبا او ماشيا والركب
اما ان يكون في نحو هودج كسفينة لغير ملاح او في غيره كسرج او يكون
ملاحا فان كان في نحو هودج كالسفينة لغير الملاح فان امكنه اتمام
كل الاركان والتوجه في جميع الصلاة فعليه والا بان عجز عن شي من
ذلك ترك التنفل راسا وان كان في نحو هودج كالسرج او كان ملاحا
وهو من له دخل في تسيير السفينة فانه يلزمه كل ما سهل من ذلك
الا ان يكفيه الايما بالركوع والسجود وان كان ماشيا فانه يمشي في أربعة

يستقبل

يستقبل فيها جهة مقصده ولا يمشي في أربعة بل يستقبل فيها ويتم
الاركان فالاربعة التي يمشي فيها القيام والاعتدال والتشهد واللام
والتي يستقبل فيها ولا يمشي تكبيرة الاحرام والركوع والسجود والجلوس
بين السجدين فتأمل قوله وقرره شيخنا القاضي وقال شيخنا
عبد ربه المعتمد ان الراكب ان كان غير ملاح بسفينة ان كان يمكنه
اتمام الاركان والتوجه في جميع صلاته تنفل والا فلا وان كان ملاحا
تنفل مطلقا وان كان راكبا بنحو هودج او سرج فان سهل توجهه في
جميع صلاته واتمام الركوع والسجود لزمه ذلك والا فلا يلزمه الا توجه
في تحريمه ان سهل قوله ثم ان كان المسافر راكبا ومنه راكب الفلك
سوي الملاح واما ملاح السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجه لان
تكليفه بقطعه عن التنفل او عمله بخلاف بقية من في السفينة ثم روي
وقوله ومنه راكب الفلك مثله عبارة م روي منهاج لكن ضعفه
مشايخنا تبعنا لم على انه اعنى ر قال قبل ذلك وقد يشمل اطلاقه
راكب السفينة ولا يجوز له التنفل حيث ما توجهت لتيسر الاستقبال
ويستثنى منه الملاح لما وقوله فلا يلزمه توجه حتى في التحريم وان
سهل عليه خلافا لحلي على من قوله والا فالاصح انه ان سهل كان
كانت سهلة غير مقطوعة بان كانت واقعة او سائرة وزمانها بيده
او يستطيع راكبا الاخر الى القبلة بنفسه مع شرم رخص قوله
وجب لكونه متيسرا عليه وشمل ما لو كانت مفصولة خضر عن شرم وقوله
في التحريم فقط فلا يجب فيها سواء لوقوع اول الصلاة بالشرط ثم
يجعل ما بعده تابعا لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فاراد
ان يتنفل استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث وجهه ركا به
رواه ابو داود باسناد حسن وليد حل فيها على اسم الاموال قال في

المنهج وما ذكرته من الاستثنا الأخير هو ما ذكره الشيخان وقضيتيه
 أنه لا يلزمه التوجه في غير التقرم وان سهل ويمكن الفرق بان الانقضاء
 يحتاج له ما لا يحتاج لغيره لكن قال السنوي ما ذكره بعيد ثم نقل
 خلاف ما ذكرناه والاستبعاد هو المعتمد عند شيخنا الرمي في سهل
 عليه الاستئصال وجب ولو من غير التقرم د خضر فرع لو نوي في النقل
 المطلق زيادة على العدد الذي نواه عند التقرم هل يجب عليه عند النية
 الاستقبال كالقرم بدليل أنهم نزلوه منزلة الابتداء في بطلان التيمم
 والصلاة حيث كان بعد روية الماء ولا يجب عليه ذلك لأنه ليس كالقرم
 من كل وجه فإنه لا يشترع دعاء الافتتاح بعد النية ولأنه يعتقده في الدوام
 ما لا يعتقده في الابتداء قال الشيخ في شرح المنهاج مما يتردد فيه النظر والأوجه
 عدم الوجوب قوله والابان لم يسهل بان كانت الدابة سائرة وفي
 مقطوعة أو لا يستطيع الانحراف لعجزه فلا يجب الاستقبال للمشقة
 واختلال أمر السير عليه ثم رد لا يخفى عن صواب طريقه لأنه بدل
 عن القبلة الأصلية لأنها الأصل فان انحرافها في غير ما بطلت صلاته
 إلا ان يكون جاهلا أو ناسيا أو مجتد دابة وعادت عن قرب ثم
 المنهج وقوله وعادت عن قرب قيد للصور الثلاثة كما هو صريح الروض
 ويسجد للسهو في الثلاث كما رجحه الرافعي وهو المعتمد ر ق س خضر
 قوله ويكفيه أي الراكب ان يومي بركوعه وسجوده حاله كون
 اخضر من الركوع تمييزا بينهما ولا يتابع ولا يلزمه في سجوده وضع
 جبهته على عرف الدابة أو سرجه أو نحوه وان سهل ذلك عليه لان من
 شأنه المشقة في المنهج حلي قوله وسجوده اخضر قال الزركشي
 ومحل ذلك ان امكانه ان يخفى للسجود أكثر من قدر اكمل الركوع للقاعد
 فان قدر على اكمل فقط لم يلزمه جعله للسجود والاقول للركوع نظير ما

بأي

يأتي في بحث القيام كما نقله الرافعي عن الامام شواي بلياني بالاكراهية
 قوله لزمه انما ركوعه وسجوده والاوجه انه يكفيه الاما حث
 كان يمشي في وحل ونحوه او ما او تلج لما في الانعام من المشقة الظاهرة
 وتلويت بدنه وشيابه بالطين ونحوه ثم رخصنا قوله ولست به
 ولو الاول وسلامه قاله ج ولو كان يزحف او يجبو جاز له المشي في
 الجلوس بين سجدتيه كما يؤخذ من تغليلهم عدم جواز المشي فيه
 مع احداث القيام قاله ع ش وقياسه انه لو ركع ومشى في ركوعه
 لم يمتنع حيث اتمه للقبلة اه وسكت عن السجود لان ذلك لا
 يمكن فيه ولو بالث الدابة اوارثت او كان عليها نجاسة بطلت
 صلاته ان كان ذما بها بيده والا فلا ولو وطيت نجاسة وطية
 فكذلك او يابسة لم يضربان فارقها حالا ولا بطلت كما لو اوطاها لها
 مطلقا هذا في الراكب ولو وطى الماشي نجاسة عمدا يابسة او رطبة
 بطلت صلاته مطلقا او يابسة سهوا او فارقها حالا لم يضرب ولا
 بطلت صلاته اه قوله وخرج بالنقل الفرض ولو استدور او
 كفايا شو وعبارة المنهج ولو صلى فضا على دابة واقفة وتوجه
 واتمه جاز والا فلا اه ومثل الواقعة السائرة اذا كان زمامها بيد
 ميمر يضبطها كما في حواشي الحلبي وقوله والا في صلاة شدة
 الخوف من الخوف المجوز لترك الاستقبال ان يكون شخص في أرض
 مفضوعة وخاف فوت الوقت فله ان يحرم ويتوجه للخروج ويصلي
 بالإيماء ر ق ل الا ذرعي وينبغي وجوب القضا للتقصير كذا
 نقله عنه الناشر خضر قوله والا في تشبهه قبلة أي على غير
 مجتهد ولم يجز ثمة يخبره ولو عن اجتهاد او على مجتهد بخبر ويجب
 تقديم العلم بها بخبر روية على خبر ثقة عن علم وهو على نحو بيت البرة

المعروف وهو على الاجتهاد وهو تقليد المجتهد وان تخير الا اعمى فله
التقليد اذ الخير في ل قال سم في حاشية على سنج وكذا في شرحه على
الفاية يوخذ من قولهم من امكنه علم القبلة بلا مشقة لا تحتل لم يعمل
بغيره ان الاعمى اذا دخل المسجد الحرام او مسجد اخر به معتد وشق عليه
مسر الكعبة في الاول او المحراب في الثاني لا مثلاً للمحل بالناس ولمداد
الصفوف او نحو ذلك سقط عنه وجوب المسر وجاز له الاخذ بقول
المخبر عن علم انتهى وفي فتاويهم ركني مسر بعض المصلين عند عدم
تمكنه من مسر القبلة ومشتقة ذلك عليه اجوري على خط قوله لغيم
او نحوه كتعارض الادلة قوله لمرة الوقت اي عند ضيقه شو وقال
الزيادي سواء اضاقت الوقت ام لا وقال الحلبي على المنهج قوله لو خير
صلى ظاهر صنيعة ان له ان يصلي وان لم يفتق الوقت والمعتد انه
كفاد الطهورين ان جوز زوال التخير صبر لضيق الوقت والاصل
اوله واعتمد شيخنا كلام الحلبي اذ لو ارجحناه لما عدل عن كلام
شيخه الزيادي فليحفظ قوله ويعيد ان في صورة الاستنباه
اه ابن شرف قوله لانه عذر فادري اذا وقع لا يدوم وبه فارق
الستر لكن يحرم معنى لدوام والمندرة انتهى شو قلت يوخذ
من كلام شيخ البهجة الكبير الشيخ الاسلام في باب التيمم ان العذر العام
ما يكثر وقوعه بدليل مقابلة بالنادر دام او لا وان العذر الدائم
ما لا يزول بسرعة غالباً اي ما من شأنه ذلك عم اولاً ونقل عن الرضوي
انه لو زال ما يدوم بسرعة او دام غيره اعتبر الحسن الحاقا لثاذه
به فالعذر العام كالمرض والسفر والعذر الدائم كالسلس والاستفاضة
والمتروك بينهما كفقده السترة فهو عذر عام اي يكثر وقوعه وينادر
اذا وقع دام اي لا يزول بسرعة غالباً لان السترة في مظنة الضئ

فها

بها ولو في الحضر والنادر الغير الدائم كفقده الطهورين والعجز عما يسن
به الما فان كان نادراً لا يدوم اه ثم رايت مثله في حاشية الشيخ خضر
في باب التيمم عن الزيادي فليحفظ قوله ووقت معطوف على
الستر والتقدير وعلم الوقت حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فارفع ارتفاعه ولا يخفى ان الوقت اهم شروط الصلاة فكان الانسب
تقديمه على بقية الشروط لان بدخوله تجب الصلاة ويخرج نغوت
خضر عن ز قوله يقينا او ظنا منصوبان اما على الحالية من معرفة
او على النياتة عن المفعول المطلق والتقدير بر حال كون المعرفة يقينا
او ظنا اي معرفة يقين او ظن وهي حال لازمة او معرفة يقينا او ظنا
شوفوا اجتهد وصلى فبان خلافه وقعت الصلاة فغلامطلقا ومحلها
ما لم يكن عليه صلاة من جنبها فانها تقوم مقامها وادعى صلاة
الوقت قاله ثم رضى قول المتن والاصح انه يقع بنية الاداء بنية القضا
حيث جهل الحال لغيم ونحوه فظن خروج وقتها فنواها قضا فبين
بقاره وعكسه كان ظن بقائه فنواها اذا قنبتين خروجه اذ يستعمل
الاداء بمعنى القضا وعكسه ولو نوي الاداء عن القضا وعكسه علماً
عالمه تقع لتلاعبه نعم ان قصد بذلك معناه اللغوي لم يضر ولا
بشروط ان يتعرض للوقت كاليوم اذ لا يجب التقصير للشروط فلو عين
اليوم واخطأ في الاداء لان معرفة الوقت المتعين للفعل بالشرع
تلقى خطاه فيه وكذا في القضا كما يقتضيه كلامهما في التيمم وهو المعتد
ودفع في الفتاوي للبارزي ان رجلاً كان في موضع مدة عشرين سنة
يتراهم الخمر فيصلي ثم تبين له خطاؤه في اذ يجب عليه فاجاب
بانه لا يجب عليه الا قضا صلاة واحدة لان صلاة كل يوم تكون قضا
عن صلاة اليوم الذي قبله ولا يشك على ذلك قولهم لو اهرم بفرصة

قبل دخول وقتها ظانا بدخوله انعقدت صلاته فغلبنا ذلك محله
 فيمن لم يكن عليه مفضية نظير ما نواه بخلاف مسيلينا وما افتى به البارز
 افتى به الوالدان نوزع فيه وظاهره سوا فصد فرض ذلك الوقت
 الذي ظن دخوله ام لا وهو كذلك كما نقله الشيخ عبد الرحمن الهموري
 في حاشية خط عن شيخه واعتمده خلافا لسم على حج ولما في فتاوى الربيعي
 قال ويصح به اي بالظاهر المذكور قولم رويسيل اي الوالد ايضا
 عن عليه ظهرا لاربعا فقط فصل في ظهري نوي به قضا ظهر يوم الخميس لظا
 هل يقع عما عليه لانه عين ما يجب تعيينه واخطا فيه اولاكما في
 الامام والجنابة فاجاب بانه يقع عما عليه لما ذكرنا اقتضاه
 كلام الشيخين وان خالف فيه بعضهم قوله بدونها اي بدون
 تلك المعرفة قوله وطهارة حدث عند قدرته غير حدثه الدائم
 اما حدثه الدائم كسلس بول فغير ضار على ما مر بيانه في المحين خضر
 قوله ولونا سيما لم تقع صلاته وبناب في صورة النسيان على
 قصده دون فعله الا ان كان ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء بناب
 على فعله ايضا قال ابن عبد السلام وفي اثابته على الزاة اذا كان
 جنباً نظراً لا قرب كما يوحى مما مر عدم اثابته ثم رخص قوله
 الا صلاة فاقد الطهورين فيصلي الفرض اذا ولو جمعة لكن لا يجب
 من الاربعين لنقصه فان كان جنباً وجب عليه الاقتصار على قراءة
 الفاتحة وصلاة تنصفه بالصحة فتبطل بما يبطل به غيرها
 ولو سبق الحدث كما هو مقتضى كلامهم خلافا لبعض المتأخرين
 ولا يشترط لصحة صلاته سبق الوقت بل انما تمتع عليه الصلاة
 مادام يرجوا احد الطهورين كما قاله الاذري وهو ظاهر واقضى به
 الوالد ثم مرو لا يعرف من يباح له فرض دون نقل الا من عدم الما

والتراب

والتراب وعدم الستره او كان عليه نجاسة عجز عن ازالته اذ ذكره
 في الروضة وما ذكره في عادم الستره مبني على انه يلزمه الاعادة
 والاصح ان لا يلزمه فيباح له الغسل ايضا كما ان خط شيخنا العلامة
 المشواري خضر قوله ويعيد اذا وجد هذه تقدمت في باب الغسل
 وعبر بقوله اذا قدر والانسب بالفقهاء الوجدان وعبر ثم بالقضا وما
 بالاعادة وسياتي في باب قضا الصلاة ماله بهذا تعلق شو وقد
 يقال اراد الاعادة اللغوية قوله وانما يعيد المحله اذا كان خارج
 الوقت اما في الوقت فانه يعيد ولو كان في محل الغالب فيه وجود الما
 لانه تبين ان فعله بغير ما و تراب كان لغوا فيعيد مطلقا زبادي
 خضر ونقله سم عن م روظاهر انه يعيد بالما مطلقا وان كانت
 صلاته به يجب اعادتها بان كان هناك جراحة تمنع استعمال الما
 في بعض عضوه شو قوله وطهارة بدن حتى داخل انقه او فيه
 او عينه او اذنه فلو اكل متنجسا لم تقع صلاته مالم يغسل فيه
 لغلط امر النجاسة بخلاف الحدث فانه لا يجب غسلها فيه كما مر ملخصا
 من خضر عن خط قوله وملبوس اي وان لم يتحرك بحركته شو من ثوب
 او غيره من كل محموله وملاق لذلك المحل مناوي ولا يضر نجس بجاذبه
 منهج لعدم ملاقاته له فصار كما لو صلى على بساط طرفه نجس تقع
 صلاته وان عد ذلك مصلاه ثم البهجة فلو عرق قدمه فالتصق
 بالبساط الذي طرفه نجس او المفروش على ارض متنجسة بباطن قدمه
 وصار متعلقا به عد حايلا فتبطل صلاته ان لم يفصل عنه كما افتى
 به الشهاب الرملي نعم تكرر الصلاة في محاذاة النجس كاستقبال
 متنجس ونجس وجب من يحمل نجس صلي وتجا في عن النجس قدر ما يمكنه
 ولا يجوز له وضع جهته على الارض بل يجني بالسجود الى قدر لوزاد

عليه لاني انفس ثم يعيد قاله في المجموع ثم رفعه لوتعلق بالمصلي
صبي وهرة لم يعلم نجاسة متغذها لا تبطل صلاته لان هذا مما
تغافل فيه الاصل والغالب اذا الاصل الطهارة والغالب النجاسة
وخرج بقولنا لم يعلم نجاسة متغذها ما لم يعلم ثم غابت عنه الربة
او الطغل زمانا يمكن فيه غسل متغذها فهو باق على نجاسة فتبطل
الصلاة بتعلقها بالمصلي ولا يحكم بنجاسة ما اصاب متغذها كالمرة
اذا اكلت فارة ثم غابت عن عينه يمكن طهرها فيها ثم علم رنوله
ومكان للصلاة اي مكانه الذي يصلي فيه واستثنى من المكان ما
لوكثر زرق الطيور فيه فانه يعفى عنه للمشتقة في الاحتراز منه
وقيد في المطلب العفو عما اذا لم يتعد المشي عليه قال الزركشي
وهو قيد متعين قال شيخي وان لا يكون رطبا اي او رجله مبتلة
ثم خ ط ومع ذلك لا يكلف تحري غير محله او خضر والحاصل انه
يعفى عن زرق الطيور بشرط ثلاثة ان لا يتعد مساسه وان لا
يكون رطوبة من احد الجانبين وان لا يشق الاحتراز عنه منه
واما عموم المجل فليس بشرط كما صرح به الحلبي علي منج قلت لشيخنا
ما المراد بان يعفى عن شرطه فاجاب بان المراد مشتقة الاحتراز
عنه والله اعلم قوله ولونا سيبا او جاهلا اي وجوده او كونه
مبطلا خضر لان الطهر عنه اي عن النجس من قبيل الشرط وحي من
باب خطاب الوضع وهو لا يوثق فيه الجهل والنسيان قاله ج ودر
عليه ان الموانع ايضا من باب خطاب الوضع ويوثق فيها النسيان
كما في سائر الكلام او الاكل ناسيا فانه لا يضر واللايقان يقال
ان الشرط من باب المامورات فلا يوثق فيه النسيان وحي لا ترد
الموانع لانها من باب المنهيات والنسيان يوثق فيها شوبري

خون

قوله فان لم يجد ما يفسله به ولو تنجس ثوبه بغير معفو عنه
ولم يجد ما يطهره به وجب قطع محلها ان لم تنقص قيمته بالقطع
فوق اجرة سترة يصلي بها ولو اكرها كما قاله تتبع المتولي وهو المعتمد
ثم رم خضر وقيد الشيطان ايضا وجوب الفقع بحصول ستر العورة
بالطاهر قال الزركشي ولم يذكره المتولي والظاهر انه ليس بقيد
بناء على ان من وجد ما يستر به بعض العورة لزمه ذلك وهو الصحيح
اه وهذا هو الظاهر خ ط على الغاية ومثله ثم روضه بغيره
عابد للمذكور من البدن والثوب والمكان قل قوله صلى بحاله
واعاد هو في غير الملبوس ما هو فقد مر اول الباب ان غير القادر
على طاهر يصلي عاريا بلا اعادة ابن شرف وخضر وقال قل يجب
تقييد الملبوس في الاول بما اذا اعجز عن نزعه والمكان فيها بما اعجز
عن الانتقال عنه والاصل عاريا ولا اعادة عليه وانتقل عن المكان
كذلك بل تنقض صلاته فيها في هذه الحالة قوله دم براغيث البراغيث
جمع برعوث بالضم والفتح قليل ويقال له طاهر ابن طاهر روي
احدوا ليزاروا البخاري في الادب عن انس رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يسب برعوثا فقال لا تنسبه فانه
ايقظ نبيا لصلاة الفجر ودم البراغيث رشحات تنصها من الانسان
ثم تمجها وليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره ثم خ ط خضر الاضا
في دم البراغيث للملاسة هو ومراخر باب النجاسة ويعفى عن
دم نحو البراغيث ايتي ملبوسه ولو مع رطوبة بدنه من عرق
ونحوه وضوا وغسل او ما ينشأ فقط من الماحال شربه او من الطعام
حال اكله او بصاق في ثوبه وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ولا
يكلف تنشيف البدن لعسر خلاف لابن العباد ابن شرف وهذا

كله بالنسبة الى الصلاة ونحوها لا نحو ما يع او ما قليل فلو وقع
الملوث بذلك في ما يع او ما قليل نجسه خضرو في معنى البراعيث كل
ما لا نفس له سائلة وخرج بدم البراعيث جلدها فلا يعفى عنه قوله
كدم البثرات هي بالمثلثة خراج صغير ثم ر قوله لعموم البلوي به
اي باصابته ومما عت به البلوي حصول دم البراعيث في خروقة
يضعها بعض الناس تحت عمامته صيانة لها عن دم البراعيث فيعفى
عنه وان كثرت برشرف ثم محل العضو عنه وعن ساير المعفوات ما
لم يختلط باجنبي اي غير ضروري فان اختلط به ولو دم نفسه كالمخرج
من عينه او لثته او انفه او قبله او دبره لم يعفى عن شيء منه ويحقق
بذلك ما لو خلق راسه فخرج حال خلقه واختلط به ببلل الشعر
او حاك نحو ذلك حقاد ما له ليستمسك عليه الدوا ثم ذره عليه كما
اقتى به الوالد رحمه الله رفيع بين القري عند النوم في خواهل
البادية ونحوها مما يعتاده عند النوم اما اهل القري والامصار
الذين لا يعتادونه فلا يسن في حقهم وج فالنوم في الثوب اذا اكثر دم
البراعيث فيه فانه يعفى عنه مطلقا وان انتشر بقر بخلاف من لا يعتاد
النوم فيه اذا اكثر فيه فانه لا يعفى عنه كما لو لبسه لغير حاجة خضر
عبارة المناوي لكن محل العضو حيث لم يختلط باجنبي وحيث كان في
ملبوس لم يتعد اصابته له والا كان قتل قبله في بدنه او ثوبه فاصابه
منه دم او حمل ثوبا فيه نحو دم البراعيث او صلى عليه لم يعفى الا عن
القليل انتهت والمصاص لانه يعفى عن نحو دم البراعيث وان
كثرت فاحترق وانتشر بقر او نحو بالنسبة للصلاة بشرط ثلاثة
ان لا يكون بفعله وان لا يختلط باجنبي غير ضروري وان لا يكون
ذلك في ملبوس يحتاج اليه فان اختلط باجنبي غير ضروري لم يعفى عن

شي

شي منه وان كان بفعله عفى عن قليله وكذا ان كان في غير الملبوس
المذكور قاله رفيع ولو نكس في هذا اقليل شي ام كثير فله حكم القليل
لان الاصل في نجاسة العفو الا ان تتبعنا لكثرة قوله في كنه
متعلق بحمل ابن شرف ونحضر قوله او فرشه عطف على حمل قوله
وعن اثر استنجا في الصلاة زاده الجلال المحلى في ش المتهاج رخصة
وقضيته انه لو كان مسافرا عاصيا بسفره لم يعفى عنه وليس كذلك
عبد البر قوله وان عرق بكسر الهمزة شوبري قوله فتلوث به غير
محله وان جاوز البدن الى الثوب على الاصح مناوي ومحله ما لم يجاوز
عرقه خشقته او صفحته فان جاوز ما ذكر لم يعفى عنه وبهذا يجمع
بين الكلامين المتناقضين خضر ثم ان جاوز مع الاتصال وجب
غسل الكل والاوجب غسل ما جاوز فقط دون غيره وقوله الا ان
وجب غسل ما سال اليه ضعيف او محمول على السيال مع التقطع
عبد البر قوله بخلاف حمل غيره له في صلاة لا هذا محترز قوله في حق
نفسه ومثل الحمل ما لو تعلق المستحجر بالمصلي والمصلي بالمستحجر فانه
تبطل صلاته ووجه البطلان فيهما اتصال المصلي بما هو متصل
بالنجاسة ويؤخذ منه ان المستنجي بالما اذا امسك مصليا مستنجرا
بطلان صلاة المستحجر لان بعض بدنه متصل بيد المستنجي بالما وبه
متصلة ببدن المصلي المستحجر لان بعض بدنه متصل بيد المستنجي
بالما وبه متصلة ببدن المصلي المستحجر بالما فيصدق عليه انه
متصل بنجس وهو نفسه لا ضرورة لانصاله به في حج ولو غرز
ابرة مثلا ببدنه او انقرزت فغابت او وصلت لدم قليل لم يضر
اولد كثيرا ونحوه لم تقع الصلاة لانصالها بنجس انتهى وقال سم
عليه ومحمل عدم الصحة حيث كان طرفها باينا ظاهرا قوله

وما قيد به قد يؤخذ من قوله فغايت وقوله لم تنص الى فينبغي ان
عمله اذا لم يخف من نزعها ضرها يبيع التيمم وان عمله ايضا اذا غرزها
لفرضها اذا غرزها عتبا فتبطل لانه بمنزلة التيمم بالنجاسة عدا
وهو يضرع شى على رءوسه الطائر الذي على منقعه نجاسة في مسا
قليل او ما يع لم يتنجس على الاصح لعصر صوته عنه بخلاف المستحجر
فانه ينجسه ويحرم عليه ذلك لما فيه من التضييع بالنجاسة ويؤخذ
منه انه لو جامع زوجته في هذه الحالة انه يحرم عليه لما ذكرناه
لا يلزمها حينئذ تمكينه كما فتى به الوالد وان خالف في ذلك بعض
المتأخرين شيخنا ولو حمل المصلي حيوانا مذبوحا وان غسل الدم
عن مذبحه او ادسيا او سمكا او جرادا ميتا او بيضة مذرة استنجا
دما او غنبا استحل خمر او قارورة ختمت على دم ونحوه كبول
ولو برصاص لم تنص صلاته اما في الخمسة الاول فللنجاسة التي
يباطن الحيوان لانها كالظاهرة بخلاف الحيوان الحية انشر
في دفع النجاسة واما في الباقي فتحمل نجاسة لا حاجة اليها ثم خط
والقياس بطلائعها ايضا بحمله ما قليلا او ما يعا فيه ميتة لانفس
لها سائلة وقلنا لا ينجس كما هو الاصح وان لم يصحوا به وتلخص
مما مر انه لا تبطل صلاته بحمل حيوان حي طاهر المنقذ ولو لم يلا
ولو من غير حاجة لمحمد صلى الله عليه وسلم امامة في صلاته بخلاف
حمله حيوانا مستحجرا المنقذ بخروج الخارج منه او ميتا فتبطل
اهو كما مستحجر من عليه نجاسة معفوعها كثوب به دم براغيث
فاذا تعلق المصلي به او تعلق بالمصلي بطلت الصلاة قوله
وهذا ما سمع في الروضة هو المعتد هنا وكذا ما بعده قل
قوله فان جاوزه يحمل على ما اذا جاوز الصلحة والحشقة فلا

ينافي

فلا ينافي ما قبله كما تقدم عن خضر قوله اصحها عدم الوجوب معتد
قوله كالا سلام اي وكالتيمم وهما معلومان من طهارة الحدث
اذ شرطها النية وشرط النية الاسلام والتيمم خضر قوله وترك
الاكل بضم الهزة بمعنى لما كوله فتبطل ولو مكرها وبالمنظر منه
وبا لكثير ولو سهوا او جهلا بخلاف الصوم لان المصلي هيبة تذكرة
قل قوله ومعرفة كيفية الصلاة الى عبارة المناوي ولا يزداد
في الشروط الاسلام كما صنع المؤلف في الشر لان طهارة الحدث
تستلزمه ولا التيمم لان معرفة الوقت تستلزمه ولا العلم بالنية
وبا لكيفية بان يعلم فرضيتها مع تمييز فرضها من سنها لانه شرط
للعباداة نعم ان اعتقد عامي الكل فرضا صح او سنة او بعضا
صح مالم يقصد بفرض معين الثقلية انتهت قوله الا في حق العامي
والمراد بالعامي مالم يحصل من الفقه شيئا يهتدي به الى الباقي ويستفاد
من كلامه ان المراد به هنا مالم يميز فرضا من سنها وان
العالم من يميز ذلك وانه لا يفتقر في حقه ما يفتقر في حق العامي
كذا ذكره م ر وغيره وفيه نظر لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل حيث
كان المراد بالعامي من لم يميز وبالعالم من يميز لانه لا معنى لاشتراط
معرفة العارف فليتأمل قوله اركانا خمسة عشر يجعل الطائفة
واحدا لكونها جنسا واحدا وبعد المقارنة ركنا فهذان اثنان والنية
سنة افعال وهي القيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس
بين السجدين والجلوس الاخير وخمسة اقوال تكبيرية التهم والفتحة
والشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واللام وعقد يمينها
وهو النية وتردد يمينها وهو الترتيب ومن عدا الطائفة اربعة
عدها ثمانية عشر ومن استقطا وجعلها هيبة تابعة للفريض جعلها

اربعة عشر والخلف لفظ اذا لا بد من الظاهر بنية مطلقا فافهم
قوله نية بدا بها لان الصلاة لا تتعقد الا بها خ ط قال ج لوقال
انسان نويت اصى الظهر الله اكبر نويت لم تتعقد صلاته اذ لم
يستحضر معتبرات النية عند قوله الله اكبر فان استحضرها عنده
انغذت لكن بطلت بقوله بعده نويت لان هذا كلام اجنبى لا حاجة
اليه فاذا وقع بعد انعقاد الصلاة ابطالها اه وبشرط جزم النية
فلو اعقبها بلفظ ان شاء الله او نيتته فان قصده التبرك او ان الفعل
واقع بالمشيئة لم يضر او قصده التغليب او اطلق ضر وكذا كل ما يجب
فيه النية فهذا التفصيل جار في التلفظ بالمشيئة او نيتها ودوامها
حكما بان لا يطرأ بينا فيها فلو نوى الخروج منها حالا او بعد نحو ركوعه
او تردد في الخروج والاستمرار او علق الخروج بشئ وان لم يقع بحصوله
بطلت حالا في الجميع وظاهرا اقتضاهم على ما يقطع بحصوله او يجوز
حصوله وعدم حصوله انه لا يضر التغليب بما يقطع عقلا بعدم
حصوله كالمع بين الضدين كالحركة والسكون او البياض والسواد
في أن واحد ولو وجد شئ من ذلك في غير الصلاة كالصوم والحج والوضوء
والاعتكاف لم يضرها ابن شرايت في الابعاب بعد قول العباب ولو
علق الخروج بشئ بطلت حالا وان لم يقطع بحصوله وهل التغليب بالمحال
كذلك قضية قول المجموع بدخول شخص ونحوه مما يحتمل حصوله في
الصلاة وعدمه خلافة والذي يتجه ترجيحه الصحة في المحال العقلي
لان ذلك لا يتصور وقوعه قطعا دون العادي ككون النار غير مرققة
والبحر غير مفرق وجبال من ذهب لان التغليب فيه بينا في الحرم بخلافه
في العقلي ثم رايت الراعى صرح بما يويده فقال على امر يجوز ان يضر
طريانه ويجوز ان لا ينتهي وهذا صادق بالمحال العادي دون العقلي

هكذا في الحاشية
من غير اسم

انتهى

انتهى وسياقيها مشر المفسدات ه شوبري قوله كالتكبير وغيره
المراد بغيره القيام او بدله اي فقط لان النية انما تجب في ذلك
وهذا يقتضي ان قوله كالتكبير وغيره بيان لبعض الصلاة الواجب
فيه النية اي ذكرها والظاهر كما نقل عن ط ان قوله كالتكبير وغيره
مقيس عليه يعني ان النية ركن لوجوبها في بعض الصلاة كان التكبير
وغيره كالركوع والسجود كذلك ومن هذا يؤخذ الرد على الغزالي
حيث قال ان النية شرط ان الشرط ما يقارن كل معتبر سواء ابن شرف
تخبر به بمتن جمع صلاتين بنية ولو نقل مقتصودا اما غير المقصود
كخية واستحارة واحرام وطواف وسنة وضوء وغسل فيجوز جمعها
مع فرض او نقل غيرها بل تحصل ويثاب عليها وان لم ينوها كما قال
في البهجة ثوابها بالرفع والنقل حصل نويت او لا هرحا في ثم قال
نعمية حاصل ما يطلب من المصلي في النية انه اما ان يصلي فضا
او نافلة ذات وقت او سبب او نافلة مطلقة فالفرض يجب فيه ثلاثة
امور قصد فعله وتعيينه بالرفع من ظهر او غيرها ونية الفرضية من
غير الصبي على المعتد بخلاف المنذورة والمعادة لا بد فيها منها
م وتشكل عليه صلاته على الجبارة حيث يجب فيها تعرضه للفرضية
كما ياتي والثاني يجب فيه امران قصد الفعل والتعيين والنقل
المطلق قصد الفعل فقط ومنه النخية وسنة الوضوء والاحرام
والاستحارة فتكون مستثناة مما له سبب ه قوله تكبيرة تحرم
سميت بذلك لانه يحرم بها ما كان حلالا قبلها كالكلام والركوع
كل فالكا في استغصائية لانه غيره يقصد بالكل قوله صلوا كما
رايتموني اصلي اي كما علمتموني حتي لا ترد الاقوال فانها لا تنصرف
وان كان خطا بالمال لك بن الحويرث واصحابه الا انه ليس من خصوصياتهم

اجماعا فيجزي في جميع الامة ثم راي ابن دقيق العيد صرح به فاندفع
ما اوهمه كلام الزركشي انه لا يجمع الاستدلال به الا ان كان خطابا
لجميع الامة ثم العباب خضر قوله رواها اي الاتباع وهو فعله
صلى الله عليه وسلم والخبر قوله الله اكبر واختصار التكبير بذلك
لعدمه على القدم والعظم دون غيره من الاذكار قل قوله ولا
تضر زيادة لا تمنع الاسم اي اسم التكبير كالله اكبر بزيادة اللام لانه
لفظ يدل على التكبير وعلى زيادة مبالغة في التعظيم وهو الاسعار
بالاختصاص فصار كقوله الله اكبر من كل شيء اذ معنى الله اكبر اي من
كل شيء خضر فاكبر افعول تفضيل وقيل انه بمعنى كبير وعبارة المناء
ولا تضر زيادة لا تمنع اسم التكبير بان كانت بعده مطلقا او بين
جزئيه وهي بغت للباري وقصرت كالله اكبر لا قوله زيادة الى
وهو خلاف الاول قوله والله الجليل اكبر وكذا كل صفة من
صفاته تعالى اذا لم يطل بها الفصل كقوله الله اعز واجل اكبر لبقا
النظم والمعنى بخلاف ما لو تخلص غير صفاته كقوله الله هو اكبر
او طالت صفاته لله تعالى بان تزيد على ثلاث كلمات كما قاله قل علي
خط كالله الذي لا اله الا هو الحي القيوم اكبر او طال سكوت
بين كلمتي التكبير والظاهر انه لو قال الله جليل اكبر لم يجمع
بتكبير جليل لانه ليس صفة وكذا لو قال الله يا رحيم اكبر
وعبارة م ر ولو تخلص غير النعوت كالله يا اكبر صر مطلقا ومثله
الله يا رحمن اكبر ونحوه فيما يظهر لا يهاجمه الاعراض عن التكبير الي
الدعا انتهت ومراده بالصفة المعنوية لان عز وجل من قولنا
الله عز وجل اكبر حال الصفة مخوية والظاهر ان مثله الله سبحانه
اكبر فليجزم والله اعظم ونحوها وجملة شروط تكبيرة الاحرام

علي

علي ما في حاشية طبع الغاية خمسة عشر بقاها بعد الانتصاب
في الفرض بلغة العربية للقادر عليها ولفظ الجلالة ولفظ اكبر وتقدم
لفظ الجلالة على اكبر وعدم مدحمة الجلالة وعدم مدحمة اكبر وعدم
تشديد ها وعدم زيادة واوساكة او متحركة بين الكلمتين وعدم
واو قبل الجلالة وعدم وقعة طويلة بين كلمتيه كما قيده الزركشي
في التنبيه ومقتضاه ان اليسيرة لا تضر به صرح في الحاوي الصغير
واقره عليه ابن الملقن في نفسه وان يسمع نفسه في جميع حروفها اذا
كان صحيح السمع ولا مانع من لفظ وغيره والا فليرفع صوته بقدر
ما يسمعه لولم يكن اهم ودخول وقت لتكبير الغرايض والنقل
الموقت وذوي السبب وايضا حال الاستقبال حيث شرطناه
وتأخيرها عن تمام تكبيرة الامام في حق المقتدي فلو قاربه في جزئها
لم تصح القدوة ولا تنفذ صلاته قل ويقتضي حق العاين ابدال
هزة اكبر واوه وفي حق الاعمى ابدال كاف اكبر هزة لعجزه ويشترط
فيها ايضا فقد صار فلو نوي بها الاحرام والانتقال ضرر خلاف
ما لو نوي بها الاحرام والاعلام فانه لا يضر ما لو قصد الاعلام فقط
او اطلق فيضد فنقل الرماحي عن الرمي كلاما ثم قال وحاصله
ان تكبيرة الاحرام لها احوال ستة مسبوقا بدرك الامام راعيا
واحدة تنعقد فيها الصلاة وهي ما اذا قصد الاحرام وحده ووقع
جميعها في محل تجزي فيه القراءة والخمسة الباقية لا تنعقد فيها وهي
ما اذا شارك بين الاحرام وتكبيرة الانتقال او قصد الانتقال
فقط او نوي احدهما بهما او اطلق او شك هل نوي التحريم وحده
ام لا هجر وفه ولا يضربك الرا ولا تشديد ها وما ورد كما قيل
انه حديث التكبير جزم فالمراد به عدم التردد في النية ولا يتكرر

التكبير فان كرهه قاصدا بكل واحدة الدخول في الصلاة دخل في الاوتار
كالثالثة والخامسة وخرج بالاشعاع كالثانية والرابعة وان قصد
الذكر بما بعد الاول لم يضرب او قصد الخروج قبل واحدة دخل بها قل
قوله قننا بها وهذا يشترط قننا للزيادة الفاصلة المغتفرة
كالذي فيه نظر ولا يبعد الاشتراط كما نقل عن شيخ الاسلام صلح البلقيني
وهو ظاهر كلامهم كما في فتاوي شيخنا الرمي ثم قال وعند لا يجب اي
لا تغتار الفصل وكلامهم على الغالب انتهى بل لا يبعد جريان ذلك
التردد في سكوت بين جزئيهما لا يضرب نظرا الى توجيه المنع بانه يلزم
غروب النية ثم عودها قبل تمام الانعقاد وذلك يوجب اختلافا
اه ابن قاسم شوبري قوله لانها اول واجبات الصلاة فاعادة
كل عبادة يجب ان تكون النية مقارئة لاولها الا الصوم والزكاة
والكفارة وكل عبادة تشمل اركانها لا يجب تخصيص كل ركن منها
بنية الا اذا نوي اصل العبادة الا بنية الخروج من الصلاة على
وجه والطواف على وجه مناوي بالحرف قوله بان يقرنها اي وذلك
بان يستحسن في ذهنه ذات الصلاة في ما يجب المقرض له ثم
يقصد فعل هذا المعلوم ويحصل قصده هذا مقارنا لاول
التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير فلا يكفي توزيعها
عليه ونافع فيه امام الحرمين بانه لا يتخويه القدرة البشرية
ومن ثم اختار النووي الى زيادتي لا يقال استحضاره الكل يمكن
في ادنى لحظة كما صرح به الامام نفسه لانا نقول ذلك من حيث الاجمال
وما نحن فيه من حيث التفصيل عبد البر قوله واختار هو
المعتمد قال شيخنا ومعنى المقارنة العرفية انه يكفي استحضار
ما ذكر في جز من التكبير وقال بعضهم معناها بذل الجهد في

الثناء

استحضار

استحضار ما تقدم ونقله عن الامام قل واعتمد مشايخنا الاول
قال ع شر قوله واختار النووي الى المعتمد خلافة وان كان هو الايق
بمحاسن الشريعة قوله عند العوام هل هو متعلق بتكفي اي تكفي للعوام
المقارنة العرفية او بالعرفية اي العرفية عند العوام وح ما المراد
بهم وقد اسقط هذه الكلمة في ثم المنع فليجرب شوبري اقوله الظاهر
انه يجمع نعلقه بكل منهما وعلى الاول فالمراد بالعوام العاميون
والعامي من لا يعرف في الفقه شيئا عبد البر وعلى الثاني فالمراد بهم
علمة الناس والثاني هو المعتمد فليتا على قوله والاكثر من لم
يعودا المقارنة ركنها الى هو الاصح ابن شرف وخضر قوله ورابعها
قيام قال في الامداد كغيره وانما اخر والقيام عن النية والتكبير
مع تقدمه عليهما لانها ركنان في كل صلاة بخلافه فانه ركن في التريضة
فقط ولانه قبلها شرط فيه نظروا ويحجه انه لو قارنهما صحت الصلاة
وان لم يتقدم عليهما فان كان التقدير كما ذكره الشيخ فلا بد من قوله مع
اشكاله فليراجع او تكون شرطية قبلها لتوقف مقارنته لهما عادة
على ذلك فان امكنت بدونه لم يشترط انتهى تنبيهنا واجب
للقيام قننا وللجلوس الاخير تشابها بخلاف الركوع والسجود والاعتدال
والجلوس بين السجدة تين لا تتباس الاولين بالعادة فوجب تمييزهما
عنها وهو حاصل بذلك بخلاف الركوع والسجود فانهما متميزان عنها
بذاتهما فلم يحتاجا الى مميزات اخرى اما الاخيران فغير مقصودين لذاتهما
بل للفصل ومن ثم كانا قاصرين فلم يبا سبهما ايجاب شي فيهما اعلاها
بذلك انتهى شوبري قوله قيام او بدله خضر قوله وهو افضل
اركان الصلاة ثم السجود ثم الركوع ثم الاعتدال قل وعبارة تليده
الرحاني والقيام افضل الاركان فيها اذا استواء الزمان فركعتان

تفضل أربعة أما إذا اختلف فالأطول أفضل قلت ولي نظري في
تفضيله على النية مع قولهم أن فعل القلب أفضل لأن يجعل الله
بالنسبة لأفعال غير القلب هو ثم قال ومن صلى عشر ركعات من
قيام وعشرين من قعود فالعشرة أفضل إن استوي الزمان والأفعال
طال منه **فروع** المظويل في القيام أفضل ثم في السجود ثم في الركوع
عبد البر قول في فرض شمل فرض الصبي والعاري والغريضة
المعادة خضر قوله لقادر ولو بمعين ولو بمغوكا في موضعه أو
دوام قيامه ولو بعاراة أو اجارة قدر عليها بما في شرأما الوضوء
لا يصبه له أو يثمنه فلا يلزمه قل وعند المنفعة القادر بقدر
غير عاجز هو المعتمد خلاف قوله قل أو دوام قيامه وفاقا لم
والرحماني قال الرحاني في قوله لقادر ولو بمعين باجوة مثل قدر
عليها فاضلة عما يعتبر في زكاة الفطر وهو ما يملكه فاضلا عن
موت ليلة العيد ويومه والمراد احتياجه في الاعادة للانتصاب
فقط لما زاد والاسقط عنه القيام فلا يجب وإن وجد الاجرة انتهى
وعبارة سم وحاصل مسيلة المعين والعكازة أنه احتياجهما
في ابتداء القيام فقط وجبا أو في الدوام فلا بالمعنى قوله
حسا كالمقعد قل قوله كاحتياجه المذكور لأن رأسه في
سفينة ولذلك قال كاحتياجه بالكاف والضابط كل ما يذهب
خشوعه ويحصل به مشقة شديدة مانصة والمراد بالمشقة
الشديدة ما يذهب المنشوع أو كماله انتهى والاحتياج المذكور هو
مثال للعجز الشرعي ولا يعيد إذا صلى قاعدا في السفينة خوفا
من دوران رأسه أو من الفرق بخلاف ما إذا صلى قاعدا الزحمة
في السفينة فإنه يعيد لندرة ذلك **فروع** لو توارض القيام

والستر

والستر بان كان بحيث لو صلى قايما أمكنه ستر لذلك فينبغي مراعاة
القيام دون الستر **فروع** آخر لو كان بحيث لو صلى قايما حصل منه ثلاث
حركات متوالية ولو صلى قاعدا لم يحصل منه ذلك ينبغي أن يراعى القيام
لأنها صارت طبيعته كما قاله سم **فروع** ثالث لو توارض القيام والجمعة
بحيث لو صلى منفردا قايما أو صلى مع الجماعة صلى قاعدا فالأفضل
الانفراد ويصلى قايما لأنه أكد وتصح مع الجماعة وإن قعد في بعضها
كما في زوايد الروضة وكان وجهه أن عذره اقتضى مسامحة بتقصير
الفضائل والحاصل أنه يستثنى من وجوب القيام في الغريضة
للقادر صور الأولى خوف ركب سفينة عرقا الثانية خوفا من دوران
رأسه الثالثة فالوكان به سلس بول لو قام ساد بوله وإن قعد
لم يسئل فإنه يصلى قاعدا ولا اعادة عليه الرابعة ما لو قال طبيب
ثقة لمن بعينه ما إذا أصليت مستلقيا أمكن مداواتك فله ترك القيام
على الأصح نقول الله حاجته أي بقول طبيب عدل أو بمعرفة نفسه
أن كان نفسه طبيبا الخامسة أن يخاف القراءة من القيام روية العدد
لهم فيقتصد بهم فيصلون قعودا ولا اعادة بخلاف ما إذا كان للقراءة
رقيب يرقب العدو ولو قام يراه العدو وأجلس القراءة فيمكن ولو
قاموا الراهم العدو وفسد تدبير الحرب فيصلون من قعود مع
وجوب الاعادة لشدة الضرر في قصد العدو وبخلاف الأخيرين
واستثنا هذه الصور من وجوب فرض القيام للقادر وإنما هو بحسب
الظاهر وفي الحقيقة لا استثنا لأن من ذكر عاجزا ما الضرورة المذكورة
أو خوف الفرق أو الخوف على المسلمين أو تخوذاً لله في طاعة الغاية
بالمعنى قوله فلا يجب عليه القيام أي ولا الركوع والسجود من جلوس
لأجل ما ذكر قل قوله فعلة قاعدا أجماعا رتبة كان أو غيره لأن

النوافل تكثر فاشترط القيام فيها بؤدي الى المحرج والتركة وهذا
لا يجوز القعود في العيدين والكسوفين والاسلستقايل وجه ضعيف
لندرتها خضرد من الثقل ما نذر انما له لبقائه على النقلة قل قوله
لم يصح اي واثم الركوع والسجود لعدم وروده بخلاف الاغتيا فانه لا يمنع
فيما يظهر خلافا للاسوي لانه اكثر من القعود نعم ان قرأ فيه واراد
جعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضي جز منه بعد التراءة وهو مطين
ليكون عن الركوع اذا ما قارنا لا يمكن حسابه عنه واذا صلى مضطجعا وجب
ان ياتي بركوعه وسجوده تامين ثم شيخنا فرغ لوصلي لنافلة واراد
ان يقرأ الفاتحة وهو هو للركوع فله ذلك بخلاف ما لو كان من السجود الى
القيام واراد ان يقرأ حال فوضه فانه بمنع لان القيام اكمل من النهوض
هذا ما اعتمدته الرمي قيا سا عا ما قرره في الرض انه يقرأ حال هوبه
الفاتحة او بدله لالحال فهو منه لان المقدور اكمل منه فوجب تاخير الفاتحة
اليه خضر فرغ لوعجز عن الانتصاب وصار لكبرا وغيره مخنيا كراكم
وقعه وجوبا كذلك لقربه من الانتصاب بخلاف القعود ويجب عليه
ان يزيد في الاغتيا لركوعه ان قدر على الزيادة ليميز الركعتان اعني
القيام والركوع كما صرح بذلك المصنف في منهجه وغيره وظاهره انه
يزيد على الاغتيا ولو كان على الاغتيا ولو كانت الاغتيا الذي به كامل
كالركوع تتممة لم يبين الشيخ حقيقة القيام وهو نصب فقار ظهرو
اي عظامه التي هي مفصلة وان اطرق راسه بل هو مندوب او استند
الى ما لو زال سقط لكنه يكره نعم ان كان صار بحيث لو رفع قدميه
لم يسقط لم يكف ولو وقف مخنيا او ما يلا بحيث لا يسمى قايما لا يكتفي
والاغتيا الساب للاسم ان يصير الى الركوع اقرب كما في المجموع اي
يصير الى اقل الركوع اقرب منه الى القيام فيكفي كونه الى القيام اقرب

انه

او اليها

او اليها على السواد تجزئه القراءة قوله قراءة الفاتحة اي لكل فصل
حتى المقتدي ولو في الجهرية كما جاء عن سيف وسبعين معا يمانا وي والوجه
انه لو قرأ الفاتحة بقصد الشالم تجزئه عن قراتها لوجود الصارف
ثم الايعاب لشيخنا وقد يشمله قوله لا يوجب ان لا يقصد بالركن
غيره شورى قوله في كل ركعة اي مرة في القيام فقط وقد تجب اكثر
من مرة بخون ذكر كما لو نذر قراتها كلها عطس فمطس في الصلاة قراها
وجوبا ان كان في القيام والاخرها لما بعد الفراغ لان محل القراءة انما
هو القيام فلا يقرأ في غيره ولو الاعتدال كما هو الظاهر فلو قرأ جزئين
النذر ومن القيام القيام الثاني من صلاة الكسوفين ومثل القيام
بدله وبمسئلة اية منها ومن كل سورة الابرة لتزولها بالقتال
الذي لا يناسب التسمية المناسبة للرفق والرحمة قال شيخنا
الرمي في فكره الاتيان بها في اولها وتسن في اثنا ما كغيرها خضر قوله
لا صلاة اي صحبة لم يقرأ بفاتحة الكتاب التبا زائدة وظاهره يشمل
المأموم وصرح به في احاديث اخره وضعف الحفاظ خبر من صلى خلف
الامام فقرأ المأموم له قراءة قوله ترتيبها فلو قدم اية على اخري
او حرفا على اخر بطر ما قدمه مطلقا وكذا ما اخره ان قصد به تكميل
ما قدمه عند سر وعه فيه والا فله ان يكمل عليه بلا فصل قل قوله
ايضا ويجب ترتيبها الى الحاصل لانه اذا لم يرتب فان غير المعنى ضر
مطلقا وبطلت صلاته مع التعبد والعلم وان لم يغير المعنى فلا يعتد
بالمقدم مطلقا واما الموحرا لا يبي عليه ان قصد التكميل مطلقا اي ان
قصد ان الموحرا تكميل لما قدمه فان لم يقصد التكميل فان طال الفصل
عدا ضرر الابي فقول المصنف وط فلو بدا بنصها الثاني لم يعتد به
ويبي على الاول ان سمي بتأخير اي لم يقصد به التكميل ولم يطل الفصل

ويستأنف ان تعدي قصد التكبير او طال الفصل اي عمدا قوله فان
تخلد ذكر اجنبى غير متعلق بالصلاة اقران قطع الموالاة فيعيدوها وان
كان قليلا كمد غا طس وان سن خارجا اي في غير حالة قراءة الفاتحة ولو في
الصلاة كافي شرعا لم روكا جابة مؤذن لان ذلك ليس مختصا بالمصلحتها
فكان مستعرا بالاعراض وتغيره المنظم من غير عذر بخلافه مع النسيان
فلا يقطعها بل يبيى ثم ر قوله فان تغلق بالصلاة اي نوب فعله
فيها قل قوله كتمانينه الى وكذا سجود تلاوة مع الامام وخرج بلمه
غيره ولو ما موما اخر قل فستقطع الموالاة وتبطل صلته في صورة
السجود ان علم وتعد كاهو ظاهر وانما يقطع الموالاة ان يسجد مستاندا
عليه قوله وفجته عليه اي اذا قوقف وسكت فلو فتح عليه قبل
الوقوف قطع الموالاة وشمل ما ذكر الفتح على الامام في غير الفاتحة ولا
بد ان يكون الفتح بقصد القراءة ولو مع الفتح والابان قصد الفتح فقط
او اطلق بطلت صلته على المعتد خضر بتصرف قال ج وتكون النية
مقارنة لجميع اللفظ الثاني به لا بعضه فقط كافي كناية نحو الطلاق لان
ما هنا اضيق رحما في قوله ويقطع السكوت الطويل وفي بعض النسخ
وتنقطع اي الموالاة بالسكوت الطويل اي بان زاد على سكتة الاسترا
والاعيا لا شعاره بالاعراض وان لم ينقطعها قوله بلا عذر اي من
جهل او نسيان او سهو قل اي وتذكر فلا يضر حيث كان عذر قوله
وكذا يسير قصد به الى ولو نوي قطع القراءة ولم يسكت لم تبطل قرائته
وفارق ذلك نية قطع الصلاة بان النية ركن فيها تجب اداؤها حكما
ولا يمكن ذلك مع نية القطع وقراءة الفاتحة لا تقتصر الى نية خاصة
فلا تثار بنية القطع قاله الراعي شعوري قوله عن المسبوق اي حقيقة
او حكما فلا تسعين فيها بل يتحملها عنه امامه اذا اصرح انما وجبت ثم

سقطت

سقطت بتحمل الامام اي لاهل التحمل فيدرك الركعة باذراكه معه
ركوعه المحسوب له كما ياتي بيانه اي في باب صلاة الجماعة واعلم ان
الماموم اما موافق او مسبوق والاول من ادرك من قيام الامام
قد رايه الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل لا لقراءة نفسه على المعتد
والمسبوق من لم يدرك ذلك وحكم الشاك في الادراك حكم الاول على المعتد
فالموافق بينه في المتبع بقوله ما مضى والعذر كان اسرع امام قرائته
وركع قبل اتمام موافق الفاتحة فيتمها ويسمى خلفه مالم يسبق بثلاثة
اركان طويلة ولا يتبعه ثم تدارك بعد سلام فان لم يتمها لشغل بسنة
كدرعا الافتتاح قال الحلبي وان لم يندب في حقه بان ظن عدم ادراك
الفاتحة لو اشتغل به فمعد وراي فيتحلف ويتمها ويسمى خلفه مالم
يسبق باكثر من ثلاثة اركان طويلة كما مر فحكمه حكم بطي القراءة السابق
كما موم علم او شك قبل ركوعه وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة
فيقرأها ويسمى كما موم وان كان بعدهما اي بعد ركوعيه مالم يعد اليها
بل يتبع امامه ويصلي ركعة بعد سلام فالخاص لان موافق
يعذر فيها اذا كان بطي القراءة وفي الاشتغال بسنة وفي الشك
فيعد في التحلف للقراءة ويغتفر له ثلاثة اركان طويلة فان فرغ
من السجود الثاني فانتصب وحده الامام راكعا فانه يركع ويتحمل
عنه الفاتحة ومثله مسيلة الزحام والنسيان وخاصة
مسيلة المسبوق انه اذا لم يشتغل بسنة وجب عليه ان يركع مع
الامام فان لم يركع معه فانتته الركعة ولا تبطل صلته الا اذا تحلف
بركنين من غير عذر وان اشتغل بسنة وظن انه يدرك الامام في
الركوع تحلف بما فاتته من الفاتحة ثم بعد تكميلها ان ادرك الامام
في الركوع ادرك الركعة والا فانتته ويجب عليه بعد رفع الامام اي

باكثر من م

من الركوع تكبيل ما فاتته حتى يريدا الامام الهوي للسهود فان كل ما عليه
من الفاتحة واقفه فيه اي في هويه للسهود والافارقة فان لم يظن
ادراكه في الركوع وجبت عليه نية المفارقة فان تركها بطلت صلاته
عند شيخنا ابن قاسم وقال شيخنا الرمي لا يبطل ان تخلف بركتين
بالمفارقة واما انه فخر وفاق انتهى بسط الطيلادي من وحاصل
واعلم ان الوسوسة ليست عذر راع ثم قال صاحب القولة
مع ذكر من في معناه من كل مختلف بعذر كزحمة وسيلان وطبخ حركة او شك
في قراءة الفاتحة بعد ركوع امامه فلم يزل عذره حتى سبقه الامام بالكثير
من ثلاثة اركان طويلة وزال عذره والامام راع اوها للركوع وحققه
يتصور سقوط الفاتحة في ساير الركعات وقرينه هو المعتمد كما يعلم
مما ذكره الشبان وان وقع في عبارة الشيخ ما يخالفه ولو نوي مفارقة
امامه بعد الركعة الاولى ثم اقتدي بما وراءك وقصد بذلك اسقاط الفاتحة
عنه صححت في وجه احتمالي كما اتي به الوالد واستقر رايه عليه اخراش
م رخصه قال شيخنا والمسبوق يشمل الموافق المعتدل لقراءة اذا كان
الامام يجليها بحيث انه اذا ابتداء القراءة معه لا يتم الفاتحة فانه يركع
ويسقط باقيها وقيل يتخلف لاتمامها وهو تخلف بعذرهما في قوله
ثم ان عجز عنها اي الفاتحة لعدم معلم او مصحف او بلادة او ضيق وقت
عن تعلم ذلك ثم المنهج وحلي وظاهر انه لو حفظ بعض الفاتحة ضم
اليه بدل البعض لآخر مراعي للترتيب على معني ان البعض المحفوظ من
الفاتحة ان كان من اولها قدمه والا قدم عليه البدل انه ان ياتي بحله
فيجعله فيه ع شر فان لم يقدر على بدل كرهه ولو تعارض القيام والقراءة
قدمها فيجزم تأيما ثم يجلس والقراءة والاستقبال قدمها ايضا
فيستقبل اولي الاحرام ثم يستدبر للقراءة والقيام والاستقبال قدم

الاستقبال

الاستقبال لانه اكد من القيام ابن شرف قوله قدرها من بقية القرآن
اي بشرط ان يكون سبع ايات لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة وهي بالسبعة
مائة وستة وخمسون حرفا باثبات الف م ل ك والمراوان المجموع لا ينقص عن
المجموع لان كل اية من البدل قدر اية من الفاتحة ثم عطف وقوله لا تنقص
حروفها اي انواع السبعة عن حروف الفاتحة هذا المراد ولو قلنا كاي
في مسألة التوقؤ قلت الظاهر نعم حلي قوله ولو مفر فامعند قوله
من ذكر ادعاء فهو محير بينهما والاولى المذكور له وقال ع شر واما نية
خلو فتجوز الجمع بان ياتي ببعضها من الذكر وبعضها من الدعاء قوله
ويجب كونه سبعة انواع مثله بعضهم بسجدة الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم استغفر الله
ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن قال الرمازي قلت وفيه نظر لان حروفها
لا تبلغ مائة قوله ويعتبر تعلقه بالآخرة قال الامام ولو لم يعرف غير
الدعاء المتعلق بالدين الاقرب واجزاه قال شيخنا وهو المعتمد وان
نوزع فيه ابن شرف ومن المتعلق بالآخرة اللهم اغفر لي وارحمني وسامع
وارض ومن المتعلق بالدين اللهم ارزقني زوجة حسنة فقل عن
الزيادي قال في ثم المنهج ولا يشترط في الذكر والدعاء ان يقصد بهما
البدلية بل الشرط ان لا يقصد بهما غيرها اي غيرهما فقط حتى في التوقؤ
والاقتناع فاذا استغفر او نفوذ بقصد تحصيل سنتهما فقط لم يجز
خلافا لجماع الحلي قوله اولى من قوله الاصل سبع بقدرها لان
التسبيح وحده لا يكفي مع حفظ نوع اخر وايضا لم يذكر الدعاء فيوهم
انه لا يكفي قوله ثم ان عجز عن ذلك كله حتى ترجمه الذكر والدعاء وقف
الجم ثم المنهج لا يقال فيها اذا دخل في الصلاة لانه ان كان يعرف التكبير
فيكررها بعد الفاتحة والا فكيف انعقدت صلاته واجيب

بانه يتصور فيها اذا لقنته شخص التكبير ثم ذهب او كان يعرفها ثم يسبها
 اما لو عجز عن التكبير بكل وجه فليدخل في الصلاة بدونها كالآخر من
 شرف وخضر قوله وقف بقدرها اي الفاتحة في ظنه وجوبا وبعد السجدة
 ندبا ولو قدر وهو في مرتبة علي ما قبلها عاد اليه وجوبا وبعد فراغها
 عاد اليه ندبا قل وظاهر حق في الوقوف وعبارة الحلي على ولو كان
 البول وقوف لم يات بما قد رجليه واجزاه ما فعله قوله ولا
 يترجم عنها اي عن الفاتحة لغوات الاجازة اي الفاتحة دون
 اي التكبير خضري انه لو اتي بالترجمة عن الفاتحة فالتعجز الكاين
 في الفاتحة فلا تقوم الترجمة مقامها لنقصها عنها بخلاف التكبير
 ومثل الفاتحة اي القرآن قوله بخلاف التكبير اي عند العجز عن
 العربية والالم تقع صلواته وانما صح الاسلام بغير العربية ممن
 يحسنها خلافا للاصطفي لان المراد من الشهادتين الاخبار عن اعتقاده
 وهو حاصل بكل لغة واما هنا فتعبدنا الشارع بلفظ فوجب اتباعه
 ما امكن قاله في الايجاب شوقوله حرك لسانه اي ان كان حرسه
 عارضا فان كان اصليا فلا تحريك شوقوله الخاص ان واجبات
 الفاتحة احد عشر اولها قراءة كل اياتها ومنها البسملة وثانيها امر
 تشديدا لها وثالثها ترتيبها ورابعها موالاتها وخامسها عدم
 ابدال حرف بحرف وسادسها قرائنها بالعربية وسابعها عدم التحن
 المغير للمعنى وثامنها عدم القراءة بالساكن المغير للمعنى وتاسعها
 عدم الصارق وعاشرها اسماءه نفس جميع حروفها وحادي عشرها
 ايقاعها بعد كل حرف وفيها بعد القيام القيام الواجب انتهى لمختصا
 من ثم راجعية الناصح قوله ركوع هو لغة الاغنى مطلقا وسريعا
 ما ذكره قل قيل وهو من خصا ايضا ومن لا زعم الاعتدال فيكون

من

من المختصا ايضا واية مريم آمنة لها بالصلاة في الجماعة بذكر اركانها
 مبالغة في ايجاب رعايتها وايدانها بالصلوة كالمصلي وتقدم
 السجود في الالية لفضله وليتصل ركعي بالركعين للاشعار بان من لا
 ركوع في صلاته ليسوا مصلين واما ان الواو لا توجب ترتيبا فانيته
 التصحيح لا الترجيح نعم استشكل الحافظ اطلاق الركوع على نفس
 الصلاة اطلاقا للبعض على الكل فقال ذلك في بعض من ذلك الكلاويك
 لم يكن في صلاتهم ركوع فكيف يقال انه من بابيه ويطلق على ما ليس من اجزائها
 عليها رحا في قيل المراد بالقنوت في الالية الشريعة ادامة الطاعة
 كقوله تعالى من هو فانت انا الليل ساجدا وقائما والسجود الصلاة
 كقوله وادبار السجود وبالركوع الخشوع عبد البر وهذا اولي اذ لا شك
 عليه فليتامل قوله الامر به في الكتاب والسنة في قوله تعالى يا ايها
 الذين امنوا اركعوا واسجدوا وقوله وخبر الصحيحين من قوله صلى الله
 عليه وسلم للمسي صلاته ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل
 قايما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا خضر قوله
 ان يخني نظره مع قوله تسوية شوقوله بغير خطه قوله ان يخني اي
 بان والفعل بخلاف ما ياتي في قوله واكمل تسوية الا قيل اشارة الى ان
 الواجب لا بد منه من فعل الشخص والامل يحصل ولو كان بفعل الغير لكن
 هذا يتوقف على ان الحكم في الواقع كذلك فليتم وكتب تحت بخطه ما
 نصه اقول قد عكس هذا الصنيع في متن الروض وبه يتبين ان الواقع
 بخلافه اهو وكتب ايضا قوله تسوية خبر لقوله اكملة ولينظر وجهه
 مغايرة الخبر هنا لسابقه حيث اتي به مصدر موزول وهنا صريح وقوله
 ونصب كذا عبر به في المنهاج وقد عدل عنه في المنهاج الى الفعل فقال وان
 ينصب فليست وجهه اها اقول وجهه التفتن في العبارة لانه

يجوز في المبتدأ والخبر ان يكون احدهما اسما صريحا والاخر موصولا به وقال بعضهم لما كانت عبارة هذا الكتاب شديدة الاجازة ناسب ان يعبر بالمصدر الصريح وهو نصب دون الموصول وهو ان ينصب وانما اي به مصدر موصول في قوله اقله ان يخفى لان هذا اللفظ اخف من المصدر الصريح اذا وقع في هذا التركيب او للتفتن في التعبير اما عبارة المنع فلعله للتفتن فقط والا فحق عبارته موجزة عن اصله فليتامر قوله ان يخفى انما خلاصا لا اختصار فيه فلا يحصل باختصار ولا به مع انما قوله قدر بلوغ راحتيه اي معتدلة الخلقه اي بلوغها بقيتها فلو طالت بداه او قصرت او قطع شي منها لم يعتبر ذلك ولو شك هل انما قدر اتصال به راحته ركبتيه لزم عادة الركوع لان الاصل عدم الوصول ولو عجز عنه الابعين او اعتاده علي شي وانما عجزا شقة لزمه عادة الركوع والعجز يخفى قدر امكانه وان عجز عن الانحنا اصلا او ما يراسه ثم بطرفه خضر مع حسن تصرف قوله بلوغ راحتيه تخنية راحة وهي بطون الكف وتغيير بها يشعر بعدم الاكتفاء بالاصابع وهو المعتمد كما في ثم رفته وعنقه اي ورأسه وهذا ركوع القائم واما القاعدة فاقلة كذا جهة وجهته واكمل بمحاذاة الموضع سجوده قل قوله ونصب ساقيه الاولى ركبتيه اللازم له نصب ساقيه قل علي العززي قوله ساقيه اي وتحذيه خط قوله واخذ ركبتيه اي قبضهما بكفيه قل قوله وتفرقة اصابعه اي تقريبا وسطا خضر قوله اعتدال ولو نقل علي المعتمد وهو لغة الاستقامة والمماثلة ونحوها واما عود المصلي الى ما ركع منه من قيام او قعود فدخل مصلي النفل من اضطجاع مع القدرة لانه يقعد قبل ركوعه فلا يجوز له العود الي

الاضطجاع

الاضطجاع قبل قعوده قل وقال ع ش يجوزوه وعبارة الشيخ خضر ويحصل بعود لبداه بان يعود لما كان عليه قبل ركوعه قايما كان او قاعدا او مضطجعا او مستلقيا او موميا وقوله او مضطجعا الا في صورة عجزه فكان ياتي بالركوع باطنا من الاضطجاع فيجدر بعوده له او بد البرد لوصلي نغلا قايما فركع وهو قائم واعتدل وهو جالس هل يكفي عن الاعتدال سيل عنه شيخنا الزيادي قال انه لا يكفي ايا لانه لم يعد لما كان عليه قبل فليتامر قوله سجود مرتين وكرردون غيره لما فيه من قبول الدعاء من زيادة التواضع وغير ذلك وهو لغة الخضوع والذلة والانتفاض ونحوها وقد يطلق علي الركوع ومنه وخراله سجدا وشرعا ما ذكره قوله بوضع اليه اي ولو على شيء يضع تحتها كخدة اذا عجز عن وضعها على الارض ويجب فيها التخلل دون بقية الاعضاء قل وبحر وجوب الخدة عليه اذا حصل بوضعها المتكيس والاسنت كما في ثم رفته مكشوفة اي وجوبا بالاعذر كعصاة لوجع حيث شق نزعا مشقة شديدة ولا يعيد الا اذا كان تحتها نجس غير معفوع عنه فيعيد للنجس والحل عدم الاعادة بالشرط المذكور اذا كان متطهرا لما قبل وضعها وكذا اذا كان متطهرا بالتراب عي التفصيل المار في باب التيمم وشعرنا بت فيها وخصت بذلك لما فيها من زيادة الذل والخضوع بالافضا باشراف اغصايه الى الارض مكشوقا في مواضع الاقدام وقرع النعال وبني طولابا بين الصدعين وعرضا ما بين منابت شجر المراس والحاجبين ولا يكفي وضعها على ما يتحرك بحركته في قيامه وان صلى قاعدا عند شيخنا م ر وخالفه الطبراني في القاعدة قل فخرج لو يبيت جلدة جهته حتى صارت لا تحس بما يصيبها فيجمع السجود عليها ولا يكلف

ازالة الجلد المذكور وان لم يحصل من ازالته مستقعة شر على رقبته
 ووضع اليدين الى اي في ان واحد مع الجهة فيما يظهر حتى لو وضعها
 ثم رفعها ثم وضع الجهة او عكس لم يكف لانها اعضا تابعة للجهة واذا
 رفع الجهة من السجود الاول وجب عليه رفع الكفين ايضا فلو قطعت
 اصابع قدميه وقدر على وضع شيء من بطنها لم يجب كما اقتضاه كلام
 الشيخين والمجموع زيادي خضر والخاص لان واجبات السجود
 ثمانية اشياء كشف الجهة حيث لا عذر ووضع جزم من الجهة ومن باطن
 كفيه ومن ركبتيه وباطن اصابع قدميه وتعامل الجهة فقط على
 المعتمد ورفع اسافله على اعاليه ومنها اليدين وان لا يسجد على
 متصل به يتحرك بحركته ومنه جزءه فلا يصح السجود عليه اصلا
 كيده اما المنفصل لو حكما كعود او منديل بيده فيصح السجود عليه
 وان لا يقصد به غير وحده والطائفة فيه وان تجتمع الاعضا
 السبعة في الوضع في وقت واحد فلو وضع بعضها ثم رفعه ووضع
 البعض الاخر لم يكف انتهى **تنبيه** يستثنى من وجوب رفع
 الاسافل ما اذا كان حبل وشق عليها او في سقينة ولم يتمكن من ذلك
 لغير ميلها فانه يصلي على حاله ويعيد الثاني فقط رحما في قوله
 بباطن الكف الى اي يجوز منه ولو من اصبع فقط وكذا في الرجل قال
 قوله سواء الاصابع والراحة وهو ما ينقض مسه الوضوء قال
 اي انه يكفي وضع جزم من الاصابع او من الراحة التي هي بطن الكف دون
 ما عداها فلو قطعت يده من الزند لم يجب وضعه نعم الاقتصار
 على وضع البعض من الاعضا السبعة مكروه كما في ثم رقبته وفي الرجل
 لو عبر يدها بالقدم لكان اولى لانه المعبر به في اللقن وللقط الحديث
 شوقوله ويسن كشف اليدين والرجلين في حق الرجل اذا مراعى

عليها

عليها ستر قدميها ويكره كشف كفيها كما يؤخذ من علة كشف الركبتين
 في الذكر قال وقوله اذا المرأة يجب عليها ستر قدميها اي الحرة كما مر
 وقوله ويكره كشف كفيها ضعيف وعبارة الرحا في ويسن كشف اليدين
 في حق الذكر وغيره وكشف قدمي الذكر واما غيره فيجب ستر قدميه
 ويسن ستر الركبتين للذكر والامة قوله ويكره كشف الركبتين
 اي كشف ما زاد على ما يجب ستره منها هاجن شرف قوله او القدم اي
 طرفه الذي يجب وضعه بقربية ما قدمه رحمه الله تعالى في حل المان
 اي بطون اصابع القدم شواوين شرف **تنبيه** لو تعددت
 هذه الاعضا السبعة او بعضها كفي جزم من واحد من الاصل منها فلا
 يكفي وضع الزايد منها وتجب وضع جزم من كل من المشتهين قال وقوله
 كفي جزم من واحد من الاصل منها اي احدي الجهتين ويدين وركبتين
 واصابع رجلين كما في ثم مر والمراد انه يضع يدا من جهة اليدين او يدا
 من جهة اليسار وكذلك ركبة من هذه وركبة من هذه وكذا قدما
 من هذه وقدمي من هذه فلا يكفي وضع يدين من جهة واحدة وكذا
 في الباقي كما ذكره الشيخ عبد الرحمان الاجموري على خط قوله لم يجب
 وضع طرف الباقي وهما ليس سببا في استقباله بحث للشيخ شوانظر
 لو خلق كفه مقلوبا هل يجب وضع ظهر الكف ام لا فيه نظر والا قرب
 الاول لان الظهر في حقه بمنزلة البطن في حق غيره وبقي ما لو عرض له
 الانقلاب هل يجب وضع البطن وان شق عليه ام لا فيه نظر والا قرب
 انه ان امكن ذلك ولو بمعين وجب والا فلا قال شيخنا العلامة
 الشوبري وانظر لو خلق بلا كف وبلا اصابع هل يقدر له مقدارهما
 وتجب وضع ذلك ام لا اقول قيا من النظائر قد يرد ذكرها لو خلقت
 يده بلا مرفق وذكره بلا حشفة من انه يقدر لهما من معتدل لهما

ع شرع لم رفع لو سجد على شيء حسن بوزن جهته مثلا فان زحزح
جهته عنه من غير رفع لم يضركذا ان رفعها قليلا ثم عاد ولم يكن اطمان
والا بطلت وكذا الوسجد على نحو يد ولورفع جهته من غير عذر وعاد
بطلت صلاته مطلقا سواء كان اطمان ام لا قل علي خ ط قوله جلوس بين
السجدتين اي ولو في النفل ولو قاعدا فلا يكفي ما دون الجلوس خلافا
لاي حنيفة وهو ركن قصير كالا اعتدال فلا يجوز تطويلها وتبطل به
للعامة العالم الا في محل طلب فيه التطويل كاعتدال الركعة الاخيرة
من سائر الصلوات لانه طلب فيه التطويل في الجملة بالقنوت وخوصلة
التسبيح وتطويله الاعتدال بالزيادة على قدر الفاتحة والجلوس بالزيادة
على قدر التشهد الواجب بعد الذكر الم شروع فيها قل وقضيه انه
لو طولها زيادة على الذكر الم شروع بقدر الفاتحة في الاعتدال وقدر
التشهد الواجب في الجلوس فقط من غير زيادة لا يضرك وليس كذلك
كما في ثم روعبارة الحلبي على المنهج بان يطول الاعتدال زيادة على الذكر
الم شروع له فيه بمقدار اقل التشهد بالقراءة المعتدلة انتهت ولعل
ما ذكره قل قوله ضعيف قوله طمانينة واقله ان تستقر اعضاؤه
خضر قوله عن هويته قال في ثم الروض المعوي بضم المع السقوط
قاله في المجموع ثم قال وقال الجوهرى وآخرون بغتها وصاحب
المطالع بغتها السقوط وبضمها الصعود والخيل هما لغتان بمعنى
اه نحو قوله تشهد من باب اطلاق الجز وهو الشهادتان على الكل
وهو التشهد تفعل من الشهادة لاشتماله على الشهادة للنوحية
والرسالة للنبي صلى الله عليه وسلم خضر وقوله وهو التشهد الاول ان
يقال وهو التحيات مع التشهد فليتا مل قوله اخبر هو الذي يعقبه
السلام وان لم يكن للصلاة تشهد اوله كما في صلاة الصبح والجمعة فنقوله

اخبر

اخبر جري على الغالب من ان اكثر الصلوات الخمس لها تشهدان خضر
قوله قبل ان يفرض علينا علم من هذا ومن الامر بعده وجوبه قل
والامر هو قولوا وفرض التشهد في السنة الثانية من الهجرة فقوضه
متاخر عن فرض الصلاة كما استفيد من الحديث قال الزبائدي وح فضلا
جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم كان الجلوس فيها مستحبا او واجبا
بغير ذكر قوله على فلان ليس المراد هذا اللفظ بل المراد اسما غير من
ذكر من الملايكة كاسرافيل والمنقول انه صلى الله عليه وسلم كان يقول
في تشهده واشهد اني رسول الله ذكره الراقي في الاذان قال الزركشي
وهو ممنوع بل المنقول ان تشهده كتشهدها وكذا رواه مالك في اللوطا
وهو ما ذكره ابن الرفعة في الكفاية وتعرف باللام في الموضعين في
التشهد اولي من تنكيره لكثرة في الاخبار وكلام الشافعي ولزيادة
وموافقة سلام التخلل وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منها والافتل
زيادة سيدنا قبل محمد سلوكا به مسلك الادب اه والمنهي عنه لا اصل
له خضر لمخصا قوله اذ عدم تداركه يدل على عدم فرضيته اي لا ان
الواجب لا يجبر بسجود السهو خضر واقله التحيات لله السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان محمدا عبده ورسوله
واكمله مشهور قوله وتجب موالة بين كلمات التشهد بان لا يفصل
بين كلماته بغيرها ولو بذكر او قران نعم يقتصر وحده لا شريك له
بعد الا لله لا يفا وردت في رواية وتعتذر زيادة ياتي يا ايها النبي
وزيادة م في السلام عليك وتجب رعاية التشديد او المعنى في النبي
وفقا ووصلا كما قاله قل في الحاشية فلو تركها لم تقع قرائته ولا يجوز
ابدال لفظ من هذا الاقل ولو مرادفه كالنبي بالرسول وعكسه ومحمد

باحد او غيره وقضية كلام الانوار انه هنا يراعي التشديد وعدم
 الابدال وغيها نظير ما مر في الفاتحة ويؤخذ مما تقدم في التشديد
 انه لو اظهر النون المدغمة في اللام فان لا اله الا الله ابطال لتركه شدة
 منه نظير ما مر في الرحمن باظهار الهمزة نغم لا يبعد عذر الجاهل بذلك
 لحقائه كثيرا ثم رخص في حواشي قوله عيا العززي وخط انه لا يضر
 اسقاط شدة محمد رسول الله انتهى وظاهر ثم رخص الفاعل والحاصل
 انه يشترط في التشهد اسماع النفس به كالفاتحة وقرانه قاعدا لا
 لعذر ولا يضر اللحن الذي لا يغير المعنى ولومن الخوي مالم يقصد
 الخيرة كما في ثم روان يكون بالعربية للقادر عليها ولو بالتعلم
 وعدم الصارف كالفاتحة والموالة ومراعاة الحروف والكلمات
 والتشديدات والترتيب ان حصل بعده تغيير المعنى فليحفظ
 قوله دون الترتيب بينهما محل عدم وجوب الترتيب مالم
 يخل عدمه بالمعنى اما اذا اخل به فانه يجب الترتيب وقبطل
 صلاته مع التعمد كما في ثم ر قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بعده هذا صريح في انها خارجة عن معنى التشهد ليست
 بعضها وجزائمه وهو حق لا شبهة فيه يدل عليه قولهم اقل التشهد
 كذا ولم يذكرها في الاقل فلو كانت بعضها منه ما صح ان اقله كذا من
 غير ذكرها فيه سم خضر قوله بعده هل المراد به عقبه والاعم
 شئ وعبارة الحلبي ولا يجب الموالة بينها وبين التشهد وقال
 قدس علي لا يبعد عدم اشتراط ذلك لان الصلاة ركن مستقل
 اه وقل الصلاة على النبي واله اللهم صل على محمد واله منهاج قال
 م روان يتعين ما تقرر فيكون صلى الله على محمد وعلى رسوله وعلى النبي
 دون احدى او عليه اما في الخطبة فيجزي صلى الله على الرسول والمآجي

او العاقب

او العاقب او الحاشا والبشر والتذير ولا يجزي ذلك هنا كما يشتر اليه
 قولهم انه لا يكفي احدى ويفرق بينها وبين الخطبة بانها يطلب فيها مزيد
 الاحتياط فلم يغفر هنا ما فيه نوع ايهام بخلاف الخطبة فانها اوسع من
 الصلاة انتهى كلام مر واكلها الصلاة الالهية هي افضل الصبيغ
 قوله اولى من قوله فيه اي لا فتضاهيه صحة الاتيان بها في اثنايه
 فان قلت حيث اقتضت ذلك في فاسدة وهي خلاف ما تقدمه الاولوية
 قلت ليس بصافي ذلك لان فيها معنى مع ومعينة لفظ الاخر بمعنى
 البعدية وح في صحبة بعد المعنى غير ان فيه نوع ايهام وهذه
 سالمة منه فليتأمل شؤ وقوله بمعنى مع كما في ادخلوا في ام فادخلوا
 في عبادي قوله وثالث عشرها بفتح المثناة والراعي بفتح الجزين يجوز
 ضم المثناة على امراب ثالث واصافته الى عشر مبنيا ويتعين الاول
 اذا وجدت الكافي الثالث عشر منها من الاضافة قوله تسليم
 اولى الخ واللام لغة الامان وسرعا لفظ مخصوص يحصل به الخروج
 من الصلاة وشرط السلام عشرة الاتيان باله وكاف الخطاب وميم
 الجمع وان يتلفظ به وان يسمع نفسه فلو عسر به بحيث لم يسمعه لم
 يعتد به فتجب اعادته وان نوي الخروج من الصلاة بما فعله بطلت
 صلاته لانه نوي الخروج قبل السلام ع شر على م روان يواي بين كلمتيه
 وان يكون من جلوس وان يكون مستقبل القبلة بصدوره فلو تحول
 به عنها قبل اكمله بطلت كما صرح به م روان لا يقصد غيره فقط وان لا
 يزيد فيه على الوارد ولا ينقص بما يغير المعنى اه نعم لو قال السلام
 التام عليكم او السلام الحسن عليكم وكذا لو قال السلام بكسر السين
 او فتحها مع سكوت اللام او فتح السين مع اللام وقصد به السلام كفي
 فان قصد به غير معنى السلام وهو الصلح او اطلق فانه لا يكفي وكذا يكفي

لو قال والسلام عليكم بالواو لانه سبقه شيء يعطف عليه بخلاف
التكبير فانه لو قال والله اكبر لايصح ان ياتي مخصصا من المواضع قوله
تحريرا التكبير وتحليلها التسليم خصر المبتدأ والخبر اخرج به اصحابنا
في قوله عليه الصلاة والسلام تحريما التكبير وتحليلها التسليم ومنعه
الحنفية معتقدين انه من قبيل المعلوم وهم لا يقولون به وزيفه
امام الحرمين بان التعيين مستفاد من الخصر المدلول عليه بالمبتدأ
والخبر فان التحريم مخصص في التكبير لا خصر زيد في صداقتك اذا
قلت صدق زيد وقرر الشيخ شهاب الدين الخراساني ان المبتدأ لا
يكون اعم من الخبر اي بل الخبر يكون اعم من المبتدأ او مساويا له كالحديث
انسان فاذا قلت زيد صدق بقى كان الخبر صامتا لان يكون اعم من المبتدأ
فتجعله كذلك ولذلك قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في
هذه الصورة بخلاف قوله صدق زيد فاننا لا يمكننا ان نجعل
الخبر الذي هو زيد اعم من المبتدأ فلم يبق الا ان يكون مساويا والا
كان الخبر اخص من المبتدأ وهو غير جائز واذا كان كذلك لزم الاحتكاك
ضرورة فصدق ان كل من هو صدق زيد جيب في شؤري وقوله
مستفاد من الخصر المدلول عليه بالمبتدأ والخبر فهو من قبيل المخطو
وقوله كاخصار زيد في صداقتك صوابه كاخصار صدقتك
في زيد او يقول اذا قلت زيد صدق بقى تامل وقوله كالحديث انسان
اي فانه ممنوع وعليه فاذا فرض ان التحريم افراد غير مخصصة في
التكبير كما يقول الحنفية يكون الخبر اخص من المبتدأ وهو ممنوع
وقوله والا اي وان لم يكن مساويا كان كان الخبر اخص وقوله ضرورة
فصدق الخ وهاهنا من هذا القبيل فالمقصود حصر جميع افراد التحريم
في التكبير فالمقصود ان كل فرد من افراد التحريم والتحليل صادق عليه

التكبير

التكبير والتسليم فهو من خصر الجزيات في الكلي انتهى قوله فسمت
اي ان لم يعرض بعد الاولي مانع والا امتنعت كخروج وقت الجمعة ولو
بالشك وتحرق خوف ونية اقامة مسافر وروية الما ونحو ذلك قال
قوله ويكفي عليكم السلام لتاديبه معنى ما قبله لكنه مكروه قوله
لاسلام عليكم مقتضاه بطلان الصلاة به وهو الوجه وان نظرت فيه
بعضهم لكن يظهر تقييده بغير الجاهل المعذور وتبطل ايضا بتعمد سلاحي
او سلام الله عليكم او عليك او عليك لا مع ضمير الغيبة فلا تبطل به لانه
دعا لا خطاب فيه ولا يجزيه ابن شرف وقال شيخنا الهليني
وحاصل ذلك انه اذا تاملت ما لم يرد وخاطب وتعد بطلت صلاته
كذا قرره شيخنا عنه خصر قوله لا سلام عليكم ويكفي خارج الصلاة
وسوغ الابتداء به وهو نكرة كونه دعا او وصفه بعظيم رحمة في قوله
لعدم وروده اي هنا بخلاف التشهد فانه يجزي فيه كما مر لوروده فيه
فان قيل عليكم السلام لم يرد وقلتم فيه بالاجزاء جيب بان الصيغة
الواردة فيه ولكنها مقلوبة وكذا كره كما مر في طبعي منهاج قوله
لثلاثة الاخيرة هي التشهد الاخير والصلاة بين النبي صلى الله عليه
وسلم والتسليم الاولي قوله الترتيب وعده من الاركان بمعنى
الفروض صحيح وبعض الاجزاء فيه تغليب هو كذا ذكره المص وغيره والتحقيق
انه ان اريد بالترتيب جعل كل شيء في مرتبته فهو من الافعال وان اريد
وقوع كل شيء في مرتبته فيكون صورة للصلاة وصورة الشئ خرمه فلا
تغليب على كلا الامرين فليتأمل قوله للفروض خرج بذلك ترتيب السنن
بعضها على بعض كالا ستغناج والنقود والتشهد الاول والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم فيه وترتيبها على الفرائض كالفاتحة والسورة والدعا
في التشهد الاخير فهو شرط للاعتداد بها سنة لا في صحة الصلاة ثم ر قوله

المشتمل جواب عما يقال ان التكبير والنية لا ترتيب بينهما لوجوب المقارنة
بينهما كما مروا القيام وما وقع فيه من نية وتكبير وقراءة واجبة لا ترتيب
فيها وكذا الجلوس الاخير وما وقع فيه من تشهد وصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والتسليم الاولي لا ترتيب فيها فكيف بعد الترتيب مطلقا
من الاركان والجواب منع الاطلاق لان قولهم ما ذكرنا اي على الوجه الذي
ذكرناه من العدد المشتمل على ما فيه المقارنة بعين المقصود شورى
قوله وايضا التعميم الى الخاص ان الاركان القولية الواقعة
في القيام او التشهد بالنظر فيها بينهما يجب فيها الترتيب وبالنظر اليها
مع ما وقعت فيه من القيام او التشهد لا ترتيب بينهما لوجوب اتباعها
فيه والمقارنة تنافي في الترتيب فالمراد الترتيب فيما عدا ذلك كما يشير
اليه العدد المشتمل على ذلك شورى وفيه لا يجب بينهما وبين التكبير
ترتيب بل الواجب المقارنة كما سبق وقد يقال لا ترد على النية لان
كلامه في غيرها حيث قال الاركان القولية فتأمل قوله ودليل هذا
اي الترتيب قوله فلو تركه اي ترتيب الفروض خضر قوله عمدا
بتقديم ركن فعلي ومن صورة ما ذكره بقوله كان سجدة قبل ركوعه او ركع
قبل قرائته او سلام كان سلم قبل سجوده او قوليا على قول كالمصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم على التشهد فانها لا تبطل لكن لا يعتد بما قدمه
بل يعيده في محله خضر اي ويسجد للسجدة كما ياتي قوله او سهوا اي ترك
ذلك سهوا خضر قوله لغوا اي لوقوعه في غير محله خضر قوله فان
تذكره اي المتروك قبل بلوغ مثله من ركعة اخرى فعليه بعد تذكره قولا
وجوبا فان تاخير بطلت صلاته تنبيه قوله تذكر غير شرط فلو
شك في ركوعه او سجوده انه قرأ الفاتحة ام لا وجب ان يقوم في الحال
فلو مكث قليلا لينتدكر بطلت بخلاف ما لو شك في القيام انه قرأ الفاتحة ام لا

فشكل

فشكلت ليتذكر ويستثنى من قوله فعليه ما لو تذكر في سجوده ترك الركوع
فانه يرجع الى القيام ليركع منه ولا يكفيه ان يقوم رأكها اذا انحنا غير
معتد به ففي هذه الصورة زيادة وهو القيام على المتروك وهو الركوع
خضر قوله فعليه اي وحده اومع ما توقف عليه لتذكره في السجود
ترك الركوع او شك فيه فانه يجب عليه ان يقوم ويركع ففي هذه فعليه
وما توقف عليه كاذكره الفخ خضر قوله والا اي وان لم يتذكر حتى
بلغ مثله تمت به ركعته لوقوعه عن متروكه وتدارك من صلاته
لا لتمام بينهما نعم ان لم يكن المثل من الصلاة كسجود تلاوة او سهوا
لم يجزه لعدم شمول نية الصلاة لهما هذا ان عرف عين المتروك
او محله والاخذ بالمتيقن واي بالباقي ويسجد للسهو في جميع الاحوال
ثم محل ما نقرر ما يعجب الشك استينافها فان اوجبه كشكه في النية
او تكبيرة الاحرام فلا يجزيه ذلك بل لا بد من استينافها ولا سجود
للسهو ولو كان المتروك السلام وتذكره قبل طلوع الفصل اتي به
وسلم ولا سجود وكذا بعد طوله كما يحفه الشيخ وهو ظاهر غاية
انه سكوت طويل ونقده غير مبطل فلا يسجد لسهوه ثم شيخنا م
وقوله او سهوا بان استمرت غفلته حتى يسجد لسهو صدر منه يفتي
السجود ثم تذكر انه ترك شيئا من السجدة ع ش وقوله والاخذ
بالمتيقن قال في المنهج فلو علم في اخر صلاته ترك سجدة من اخره
سجد ثم تشهد او من غيرها او شك لزومه ركعة قوله والامتت به
ركعته وان كان المثل ياتي به للمتابعة كالواحد من سجد او صلى ركعة
ونسي منها سجدة ثم قام فوجد مصليا في السجود او الاعتدال فاعتد
به وسجد للمتابعة فيجزيه ذلك وتكمل به ركعة كذا نقل عن خط
شيخنا العلامة الشوبري اخول وقد يقال بعدم اجزائه كما لو اتي

امامه بسجدة تلاوة او سهو فتابعه وعليه سجدة من صلاة فانها
لم تحسب له ع شر على م وقوله ويجب ان لا يقصد بالركن غيره اي
فقط نشو فلو نوي الهوي للركوع وشيا غيره فانه يكتفي وكذا لو اطلق
بخلاف قصد بتكبيره الاحرام الاحرام وغيرها لم يكف اذ شؤ على منهج
قوله فلو هوي للتلاوة بان قراهواية سجدة ثم ركع عقيبها فظن
الماموم انه يسجد للتلاوة فهو لذلك فراه لم يسجد فوقه عن السجود
عند حد الركوع فيحسب له ذلك عن الركوع لانه فعل الهوي للمتابعة
الواجبة وقول بعض المتأخرين الاقرب عندي انه يعود للقيام
ثم يركع لوجه له فلو لم يعلم بوقوف الامام في الركوع الا بعد ان وصل
للسجود قام مخفيا فلو انتصب عامدا عالما بطلت صلته لزيادة
ركوعا حلي على المنهج ولو قرا اية سجدة وقصد ان لا يسجد وركع
فلما هوي عن له ان يسجد للتلاوة فان كان قد انتهى الى حد
الراكعين فليس له ذلك والا جاز ثم شيخنا م رخص قوله فزعا
اي خوفا او خائفا قال ج ضبط شارج فزعا بفتح الزاي وكسرهما اي
لاجل الترع او حالته وفيه نظر بل يتعين الفتح لان المضار رفع لاجل
الفتح فخرج بقى ما لورفع ثم شك هل رفعه للفتح او لغيره
هل يعتد به ام لا فيه نظر والاقرب الثاني لان تردده في ذلك شك
في الرفع والشك موثر في جميع الافعال شر على م وقوله او عمدا
سوا تركه عمدا ليسجد ام لا كما شمله كلامهم خضر قوله بسجود السهو
هو لغة النسيان للشئ والعقلة عنه والمراد هنا نسيان شئ مخصوص
من الصلاة ما عدا صلاة الجنازة فلا يشترع فيها سجود سهو بخلاف
سجود التلاوة او الشكر خارج الصلاة فانه يسجد فيها للسهو
على المعتد ولا مانع من جبر الشئ باكثر منه وشرع لجبر الخلل واغرام

الشيطان

الشيطان اي العصد احد هذين بالذات وان لزم الاخر وعلى هذا
يجل اطلاق من اطلق انه الاول واطلاق من اطلق انه الثاني خضر
قوله ندب بالانه لم يثبت عن شئ واجب وانما وجب جبر ان لا يانه
بدل عن واجب فكان واجبا خضر قوله لا وجوبا انما ذكره مع غيره
من ندب بتوطية للتعليل قوله ثمانية وسباني في الشارعية وزيد
على ذلك في الفتوت الصلاة على الصعب والسلام على النبي والآل
والصعب في قوله وصعبه وسلم والقيام لذلك فجلتها عشرون قل
فالحضاضا في بالنسبة لما ذكره المتن شؤ والعجب من الشو بر حيث
ذكر ان بعضهم زاد الصلاة على الآل في الفتوت مع ان هذا في المتن
الا ان يكون تحريفا من الكاتب والاصل السلام على الآل قوله لانه
صلى الله عليه وسلم تركه اي التشهد الاول اي ولزم منه ترك القعود
له وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لها فهذه
الاربعة متروكة فكان حقه فيما بعد الاستدلال بالحديث لا بالقياس
ابن شرف وخضر قوله ناسيا المراد بالنسيان في حقه صلى الله
عليه وسلم السهولان السهو جاز عليهم بخلاف النسيان لانه
نقص وما في الاحياء من نسبة النسيان اليهم عليهم افضل الصلاة
والسلام فالمراد به السهو وفي شؤ الموافق الفرق بين السهو والنسيان
بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقاها في الحافظة والنسيان
زوالها عنها معا فيحتاج حصوله الى سبب جديد او الحاصل
ان الحواس عشرة خمسة ظاهرة وهي السمع والبصر والذوق والشم
واللمس وخمسة باطنة وهي الحافظة والمدركة والمتخيلة والمفكرة
والواهمة عبد البر ويجوز عليهم الاغما لانه من جملة المرض الجائز عليهم
قطعا بخلاف الجنون قليله وكثيره لانه نقص والحق به السبب العبي

س

قال ولم يغم بني قط وما ذكر عن شعيب انه كان ضربا فلم يثبت
واما يعقوب فحصلت له غشاوة من كثرة بكائه على ولده يوسف
وزالت اه عهده البر قوله والمراد بالشهادة الاولى الى ويستثنى
من ذلك ما لو نوي اربعا واطلق او قصد ان ياتي بتشهدين فلا
يسجد لترك اولهما على ما قاله جمع متأخرون وعزمه على الاتيات
به لا يلحقه بتشهدا لظاهر لانه مع ذلك يخبر بين تشهدين وثلاث
وتشهد واحد فهو غير سنة مطلوبة لذاته في محل مخصوص لكن
الذي قاله القاضي والغوي انه يسجد في صورة القصد ان تركه
سهوا اي وعمدا وهو المعتمد شيخنا خضر وقوله ما لو نوي اربعا
الى في النقل قوله ما هو سنة فيه اي الاخير خضر ومنه الصلاة
على الآل فلا تنس في الاول بل قيل بتركها فيه ولا يسجد لتركها
ولا لفعلها فيه ايضا قل والمعتمد انما خلا في الاول قوله
وجلس له اي وان استلزم تركه ترك الشهادة الاولى وصورة
ترك القعود وحده كقيام القنوت ان لا يحسنهما اذ يسر له ان
يجلس في الاول ويقف في الثاني بقدرهما من فعل نفسه اي لو قد
فيها بظاهر واذ لم يجلس ولم يقف فقد ترك القعود والقيام وحده
واما التشهد والقنوت فهما متركان لان الفرض انه لا يحسنهما
ح خضر وقوله فهما متركان كذا في النسخ وصوابه وهما غير متركين
بدليل التعليل فليراجع قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في النبي لغتان الهمز والتشديد فيجوز فيه الهمز والتشديد
لا تركهما معا زيادي خضري لا يجوز اسقاط الهمز والتشديد معا
قال شيخنا الا في الوقف قل على خط وتقديم عنه في حاشية الش
عدم جواز الاسقاط حتى في الوقف قوله وليمن تعبيره بقرينه

مامر

مامر بمافيه شواي في كتابته على الركن الثاني عشر قوله بان يتبين
ترك امامه لها اي للصلاة على الاول في التشهد الاخير بعد ان سلم
احامه وقبل ان يسلم هو اي وبعد ان يسلم هو ايضا وقصر الفصل
فاندفع الاستشكال بانه ان علم اي غير المأموم تركها قبل سلامه
اتي بها ولا يسجد او بعده فات محل السجود هم رخصه وقوله
والتيقن ليس بعيد بل مثله غلبة الظن ومثاله التيقن كان
سلم الامام ثم التفت اليه وقال له ان تركت الصلاة على الآل
عبد البرشم قال ووجه تصويره بذلك انه ان تركه هو وان كان
عمدا اتى به ولا يسجد او سهوا فان تذكر قبل السلام فكذلك وان
سلم قبل تذكره فلا جاز ان يعود اليه لان لم نرهم جوزوا العود
لستة غير سجود السهو وان لا يعود الى سجود السهو عنه لانه
اذا عا د صار في الصلاة فينبغي ان ياتي بالمتركة ولا ياتي بالسجود
لسهوه قوله وقنوت هو لغة الشا وشرعا ذكر مخصوص من مثل
على ثنا ودعا كاللهم اغفر لي يا غفور قلوم يشتمل عليهما لم يكن قنوتا
ومثل الشا والدعاء ان تتضمن ذلك كما خر سورة البقرة بشرط
ان يقصد بها القنوت كما ذكر الانية ابن قاسم شارح اي شيئا ع
قرره شيخنا الزيايدي قال شيخنا م ر في ش والمراد بالقنوت
ما لا بد منه في حصوله بخلاف ترك احد القنوتين كان ترك قنوت
سيدنا عمرا لانه اتى بقنوت تام وكذا الوقف وقفة لا تسع القنوت
اذا كان لا يحسنه لا يتيان به باصل القيام على ما نقل عن الوالد رحمه
الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما اذا كانت الوقفة لا تسع
القنوت المعهود وتسع قنوتا تاما مجزيا اما لو كانت لا تسع
قنوتا مجزيا اصلا فالوجه السجود خضر وهذا قنوت النبي

صلى الله عليه وسلم ومثله قنوت عمر ونسبته اليه لانه رواه كاهن عليه
 الخارج وقيل لانه الذي قاله وهو اللهم انا نستعينك ونستغفرك
 ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله
 نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبدوك
 ونصلي ونسجد واليك نسعي ونخفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك
 ان عذابك الجد بالكفار ملحق هو والقنوت المشهور اللهم اهدنا
 فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك
 لنا فيما اعطيت وقنا شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك
 وانه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت
 فلك الحمد على ما قضيت نستغفرك ونتوب اليك وصلى الله على
 سيدنا محمد النبي الامي وعلى اله وصحبه وسلم والمنفرد يقول اللهم
 اهدني الى ما وصفت للخلال السبوطي يذله ويعز بالبناء للفاعول والفعل
 قل وقوله فلك الحمد على ما قضيت هو شامل للخير والشر وعليه
 فقد يقال كيف حمد على قضا الشر وقد طلب رفعه فيما سبق
 بقوله وقني شر ما قضيت والجواب ان الذي طلب رفعه فيما
 سبق بقوله وقني شر ما قضيت هو المقضي من المرض وغيره
 مما تكرر من النفس والمحمود عليه هنا هو القضا الذي تصفته تعالى
 وكلها جميلة بطلب الشا عليها مع شرف قوله في الصبح وتر النصف
 الاخير من رمضان ويسجد تاركه تبعاً لآمامه المحقق على المعتد
 بل وان فعله المأموم لان ترك امامه له ولو اعتقاداً من حكم السهو
 الذي يلحق المأموم لا لاقتدائه في الصبح بمصلي سنته لان الامام
 تحمله ولا يخل في صلاته خضوع قوله لا لاقتدائه اي لا يسجد تاركه
 لاقتدائه لا قوله وتر النصف الاخير من رمضان ظاهر

كلامهم

كلامهم ان المراد وتر رمضان لا الوتر الواقع فيه فلو قضى فيه وتر
 غيره لم يقنت ولو فات وتر رمضان فقضاه في غيره فهل يقنت
 قال بعضهم فيه احتمال لكن قضية ما نقله في الكفاية عن العجلي
 واقره من نبي استحباب التكبير في المقضية من العبد انه لا يقنت
 اهشوا قوله ان اراد به التكبير غلب الصلوات فهو غير صحيح
 بالقنوت لان القنوت فيها وهذا خارجها وان اراد التكبير في
 الصلاة فالراجح الاثبات به في المقضية وقياسه ح الاثبات بالقنوت
 في المقضية واستوجهه شيخنا ولعل ما ذكره في التكبير طريقة من جو
 ه وبقي ما لوفاته وترك النصف الاول فقضاه في الثاني والظاهر
 انه لا يقنت ح بحكاية للاذلي راجع قوله بخلاف قنوت النازلة
 المطلوب في بقية الصلوات الخمس لانه سنة فيها لاسنة منها اي لا
 بعض ولا هيبة فالمراد بالبعض كلامه ما يشملها قل قوله
 لان قنوتها اي النازلة قوله لاسنة اي بعضها بضم بعضها لانه
 منفي قال في شم الاصل والكلام فيما هو بعض منها ابن شرف قوله
 بعد القنوت فيما اي في الصبح وتر النصف الاخير من رمضان
 والمراد في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة على الانبياء
 اشارة الى ان بعد القنوت يرجع الى كل منهما قوله قياساً للاربعة
 وهي قوله وقنوت الخ وقال ابن شرف قوله قياساً للاربعة الخ فيه
 مقبوس على مقبوس ومقبوس على منصوص بالنسبة للشاهد الاول
 او غيره على ما مر فتأمل والاولي جعل ما واقعة على الشاهد فقط
 انتهى قوله وترك بعض القنوت كترك كله لانه بالشرع فيه
 تنعيت كلماته مطلقاً خلافاً للغير في حيث بناه على ذلك اي على القول
 بتعين كلمات اللهم اهدنا الى السجود انما هو لتعينه بالشرع

وهذا هو المحتمد فتقول المص وتترك بعض الفتوت اي المشهور او فتوت
 عمر بعد الشروع فيه كترك كله فتأمل وظاهره انه لو ترك حرفا من الفتوت
 من الفتوت يسجد ولو كان الحرف فافانه او داوانه ع شربارة
 الرجائي على الكتاب ولو ابدل لفظ في مع او ترك حرفا كالفا او الواو
 في فانه وانتهى بالحق ولو اراد ان يجمع بين الفتوتين فاقصر على الاول
 فلا يسجد م ر ولو شرع في الثاني ثم ترك باقيه هل يسجد لانه يتعين
 بالشروع فيه ايضا كالاول او لا لسقوط الطلب بالاول قال ع ش
 يسجد وتقله عبد البر عن سم قال ووافق م وعليه وقال شوي
 لا يسجد واعتمد شيخنا الاول قوله ومثله ترك بعض التثنية
 اي الواجب في الاخير ابن شرف قوله لانها لما تأكدت الخ يفيد انها
 ليست ابعاضا حقيقة وقضية ذلك ان يسمى الصلاة حقيقة الواجب
 فقط فليأمل فان فيه وقعة وله توجيه سم شوي وادق قد
 يقال الصلاة لها اطلاقان تطلق ويراد بها الصلاة الكاملة اي المستوية
 لما طلب فيها وهي ابعاضا حقيقة وتطلق ويراد بها ما يسقط بفعله
 الطلب ونسبتها اح ابعاضا مجاز علاقة المشاهدة بالاستعارة قوله
 بحيث جرت الخ حيثية تغليل قوله اشبهت الاركان والجامع بينهما
 مطلق الجبر وان اختلف الجبر في كل لان الجبر في الاركان التدارك
 وفي الاباض سجود السهو وخرج بها بقية السن فلا يسجد لتركها
 ترك السورة بعد النماحة ونسبجات الركوع والسجود لانه لم يتقبل
 ولا هو في معني ما نقل اذ الفتوت مثلا ذكر مقصود شرع له محل خاص
 به بخلاف السن المذكورة فانها كالمقدمة لبعض الاركان كدعا الافتاح
 او التابع كالسورة وان سجد لشي منها ظانا جوازه بطلت صلاته

الا

الامن قرب قرب عمده بالاسلام او تشابها بعبدة عن العلماء قاله
 البغوي في فتاويه ثم الروض وما استشكل به من ان الجاهل لا يعرف
 مشروعية السجود السهو ومن عرفه عرف محله رد يمنع هذا التلازم لان
 الجاهل قد يبيع مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عموم
 لكل سنة وعدم اختصاصه بمحل المشروع ثم شيخنا خضر قوله واجزا
 عطف تفسير قوله هيات اراد بها ما ليس ركنا فيها ولا بعضا يجبر
 بالسجود غزالي عدم ورود السجود لتركه فان سجد لشي منها عامدا
 عالما او جاهلا غير معذور بطلت صلاته كما مر قوله هو اولي من قوله
 وهي ربعون لان كلام الاصل يقتضي حصر الهيئات في الاربعين وليس
 كذلك خضر ويجاب عن الاصل بان حصر اضافي وهو المحصر بالنسبة
 لشي دون شي فخصها في الاربعين بالنسبة لما ذكره هنا وسكت
 عما عداه لا حقيقي لانه استيفاء جميع الافراد بشي قوله رفع يديه
 من امام وغيره ولو امرأة ولو اضجع ثم رخص قوله اي كفيه اي
 به لان حقيقة اليد من راس الاصابع الي المنكب فدفعه بذلك اه
 عبدا لبرقا تطلق اليدين على الكفين مجازا من اطلاق الكل على الجزء
 قوله حذو بالذال المعجمة اي مقابل خضر قوله منكبيه تشبيه
 منكب والمنكب مجمع عظم العضد والكتف خضر وظاهر كلامهم انه
 لا تحصل السنة برفع اليدين دون حذو المنكبين وقضية ان ذلك
 يبطل الصلاة مع فعل ثالث وتوالت لان هذا ليس بمطلوب لكن قال
 ق على الكتاب وما ذكره هو الاكل والسنة تحصل باي رفع قوله
 في تحريم الصلاة اجماعا كما نقله ابن المنذر وغيره مستقبلا بكفيه
 القبلة مميل اطراف اصابعها نحوها كما ذكره المحامي كاشفا لهما
 قال الادريجي وصرح جماعة بكراهة خلافه مغرقا اصابعه تفريقا

وسطا كما في الروضة خضر وغالبه مذکور في كلام المص قولها ما دام
شخصي ذنبه ورأس بقية اصابعه مقابل لا يجا اذنيه وكفاه
مقابلتين لتكبيه وهذه الكيفية جمع بها الشافعي بين الروايات
المختلفة في ذلك والاصل في ذلك خبر ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم
كان يرفع يديه خذو منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال
البخاري روي الرفع سبعة عشر مائة ولم يثبت عن احمد من الصحابة
خلافه وقد صنف البخاري رحمه الله تعالى في ذلك تصنيفا رد فيه
علي منكري الرفع وحكته كما قاله احامنا الشافعي رحمه الله اعظام
اجلال الله ورجا نوابه والاقتداء بنبيه صلى الله عليه وسلم ووجه
الاعظام ما تضمنه الجمع بين ما يمكن اعتقاد القلب على اعتقاد كبرياءه
تعالى وعظمته والترجمة عنه باللسان واظهار ما يمكن اظهاره به من
الاركان وقيل اشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بكله على صلته
وقيل الحكمة في الرفع ان يراه الاصم فيعلم دخوله في الصلاة كالاعني
يسمع التكبير او اشارة الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وليستقبل
جميع بدنه خضر قوله وركوع اي يبتدي بالرفع مع ابتداء التكبير
فاذا احدى كفاه منكبيه اخفى خضر قوله وركوع ورفع منه لا يقال
هلاسن عدم الرفع خروجا من خلاف من قال با بطلان الصلاة من الخفية
في غير التحريم لانه مجمع عليه في التحريم لانا نقول لمراعاة الخلاف شرطها
ان لا يخالف سنة ثابتة وهذا ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من
رواية حسين مما يابا قاله في الاشباه والنظائر يشوق قوله ورفع
منه اي الركوع بان يبتدي الرفع مع ابتداء رفع راسه من الركوع فاذا
استوي ارسها ارسلها خفيها تحت صدره فقط خضر فابادة
مواضع رفع اليدين عند اي حنيقة نظهما بعضهما في قوله

الرفع

الرفع يديه لذي التكبير مفتحا وقائتا وبه العبدان قد وصفا
وفي الوقوف بين الجهرتين معا وفي استلام كذا في مروة وصفا
اع من ملاسكين قوله وابها ما ه اي راسها ميه قوله رفعه
مع ابتداءه اي التكبير وانها وه مع انتهائه اي انتهاء الرفع مع انتهاء
التكبير ويخطها بعد ذلك كافي التحقيق والمجمع والتفريق وهو المعتد
خلافا لما في الروضة واصلا من انه يسن المعية في الابتداء دون الانتهاء
وان جزم به الجوزي وصاحب الاسعاد والخلاف في الافضل فقط
تنبيه فهم من كلام المص انه لا يسن الرفع للعباد ولا للقيام من
التشهد الاول وجلسة الاستراحة وهو ما في الرافي وغيره ونقله
النووي في الثانية عن الجوهرى ولكن حكى فيها وجهها انه يسن الرفع
وقال انه الصحيح او العواب فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره
ونص عليه الامام الشافعي رضي الله عنه خضر وسيأتي في المتن سنن
الرفع عند القيام من التشهد الاول ولعل المراد من الانتهاء الاول
بالنسبة للمصلي فلا يرفع اذا ادرك الامام في الثانية فليراجع قوله
فان لم يمكن الرفع الخ اي الاخذ في رفع الاخرى مع عدم امكان
رفع الاخرى لا كرهه شو وعبارة ابن شرف ولو دفع احداها مع قدرته
على رفع الاخرى لم يحصل له اصل السنة بل يكره انتهت ويرفع الاقطع
الى حد لو كان سليما وصل كفه واصابعه للمهنية المشروعة ولو ترك
الرفع عمدا او سهوا حتى شرع في التكبير رفع انشاء لا بعده لزوال السنة
وعلم مما تقرر ان كلام الرفع وتفرقة اصابعه وكونه وسطا والى القبلة
سنة مستقلة واذا فعل شيئا منها اثيب عليه وفاته المكال قاله
المتولي واقروه وينبغي ان يغتفر قبل الرفع والتكبير الى موضع سجوده
ويطرق راسه قليلا ويرفع يديه قال في المجموع قال في الام ولو ترك الرفع

في جميع ما امرته به او فعله حيث لم امره به كرهت له ذلك اه قوله
 نحو القبلة اي ما يعلى اليه فيشمل مقصد المسافر او من استبقت عليه
 رحما في قوله وتفرج بها اي الاصابع حالة الرفع ليكون لكل عضو
 استقلال في العبادة ضابطا للاصابع في الصلاة ست حالات احدها
 حالة الرفع في تحريم وركوع واعتدال فلا يفرق الثالثة حالة ركوع فيند
 تقر بها على الركبتين الرابعة حال سجود فتضم وتوجه للقبلة الخامسة
 حال قعود بين السجدين فالاصح كالسجود السادسة التشهد فاليمنى
 مضبوطة الاصابع الا المسبحة واليسرى مبسوطة والاصح فيها التضم
 انتهى مناوي قوله حالة الرفع طرف لالة وتفرج قوله ووضع
 يد يميني لا يبعد فيمن قطع كفه يمينه مثلا وضع طرف الزند على سبراه وفيمن
 قطع كفاه وضع احدي الزنديين عند طرف الاخر تحت صدره ولا ينافي
 ذلك سقوط السجود على اليد اذا قطع الكف لاحتمال ان المراد هنا
 سقوط السجود بسقوط محله دون الاستحياب وايضا فيمكن الفرق
 اه للشيخ شو برى والزند موصل طرف الذراع في الكف وهما زندان
 جمعه زناد وانما زناد قدس قوله بان يقبض هذا هو الافضل
 فلما رسلها بلا عتث لم يكره رحما في قوله كوعها بضم الكاف ويقال له
 الكاع وهو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الابهام اي ابهام اليد
 اما الذي يلي المختصر فكرسوع واما البوع فالعظم الذي عند ابهام كل
 رجل ويقال للغبى هو الذي انه لا يعرف كوعه من بوعه اي لا يعرف
 اسم العظم الذي عند ابهام يده من العظم الذي عند ابهام رجله
 انتهى وقد نظم بعضهم الاسماء المتقدمة فقال
 * وعظم يلى ابهام كوع وما يلى * المختصره الكر سوع والرسغ ما يحيطه
 * وعظم يلى ابهام رجله مغلب * بوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط *

فانما قال
 في قوله
 كوعها
 بضم الكاف
 ويقال له
 الكاع
 وهو العظم
 الذي في مفصل
 الكف مما يلي
 الابهام اي
 ابهام اليد

ح من الجنايات

ح من الجنايات خضر قوله ما يعرف اسم العظم الى اي واما المسمى في احد
 يجهله قال خ ط على الغاية والرسغ الذي بين المفصل الذي بين الكف
 والساعده قال قل اي ما فوق المفصل من عظام الاصابع بين
 الكوع المذكور والكرسوع وهو العظم الذي يلي المختصر وهو مخالف لما في
 الصحاح وغيره من كتب اللغة من ان الثلاثة اسم لما اتصل بالساعده
 لا بالكف فهي اجزاء من الساعده لا من الكف فتأمل وما ذكره من قوله
 بان يقبض كوعها وبعض رسلها وساعدها هي الكيفية الفضلى ووراها
 كيفيات بسط اصابع اليمنى في عرض المفصل ونشرها صوب الماعد
 فلو وضع اليدين ثلاث كيفيات قوله بعد الرفع للتحريم اي قايما
 او قاعدا او مضطجعا مناوي اي بعد فراغه من الرفع ومن الخط المجازاة
 صدره فقط لا انه يرسلها ثم يرفعها رحما في قوله تحت صدره الحكمة
 في جعلها تحت صدره ان يكونا فوق اشرف الاعضاء وهو القلب لمحافظة
 الايمان فيه فان من احتفظ على شيء جعل يديه عليه ولهذا يقال في
 المبالغة اخذه بكتا يديه خضر قوله وفوق سرته اي ما يلا الى جهة
 يساره لان القلب في جهته برما وي قوله وافتتاح اي دعاؤه بعد
 تحريم وان طال الفصل بفرض او نقل غير صلاة المجازاة ولو على قبر وغيب
 على الاربع ويغوت بشروعه في التعوذ والقرأة ولو سهوا وجلسه مع
 امامه وبين لما موم سمع قراءة امامه الاسراع به مناوي وقوله وعلموه
 مع امامه بان ادركه في التشهد وجلس معه قال الشوبري على المنهج ليس
 لنا مسبوق ياتي بدعا الافتتاح الامن احرم فسلم امامه او قام قبل
 جلوسه فيها انتهى ومثل هاتين الصورتين ما اذا خرج الامام للصلاة
 لحدث او غيره قبل ان يوافقه خضر والمخاص لان دعا الافتتاح انما
 يسن بشرط خمسة ان يكون في غير صلاة المجازاة وان لا يخاف فوت وقت

الآذان لا يجازي المأموم فوت بعض الفاتحة وان لا يدرك الامام في غير القيام فلو ادركه في الاعتدال لم يفتح كما في شرم رواد لا يشرع المصلي مطلقا في التقوذ او القراءة وعجالة ابن شرف قوله واقتتاح محله ما لم يخف فوت قراءة الفاتحة مع الامام او خروج الوقت عن الصلاة او بعضها لكن في الثاني نظر بله الاتيات به وان خاف خروج الوقت لانه من المد وهو جاز ولو بالسكوت انتهت وفي فتاوى رسل في الشخص اذا صلى اخر الوقت ولو ان يسكن الصلاة يخرج بعضها في الفرق بين هذه وسيلة الوضوء اذا بقي من الوقت ما يسع الصلاة فانه يأتي بغرض الوضوء فقط فاجاب حيث شرع في الصلاة وفي وقتها ما يسع جميعها كان له ان يأتي بسنتها وان خرج وقتها والفرق بينها وبين الوضوء وسيلة لا مقصد واشتغال بسنتها من مصالحها انتهى قوله بعد تحريمه هو احسن من تغيير غيره بعقب اذا الظاهر انه لو سكت بعد التحريم طويلا لم يفت عليه دعا الافتتاح قاله جويني ما لو اني بذكر غير مشروع قبل دعا الافتتاح والوجه فواته به وان قل خروج الافتتاح به عن كونه افتتاحا ولعل مراد من غير بالعقبة عدم الفاصل بينه وبين التحريم لمقط مطلقا لا بسكوت وان قصد به الاعراض فليتامل شو ولا يفوت الافتتاح بتأمينه بعد اتمامه او معه كما في شرم ر قوله نحو وجبت وجهي الى الوجه انه يجري في ترتيب دعا الافتتاح ومولاه ما ذكره في التشهد وانه يحصل اصل السنة ببعضه شو وتأتي الافتتاح في الآية للتغليب في وجها انما من المشركين واما من المسلمين واردة الشخص في ذلك وفي حنيفا ومعنى وجهت وجهي يا قبلت بذاتي وكفى عنها بالوجه الشارة الى انه ينبغي ان يكون كله وجهها مقبلا على ربه لا يلتفت لغيره في جزئها ويجهل

في

في تحصيل الصلوة خوفا من الكذب في هذا المقام ومعنى فطري خلقهما على غير مثال سابق وحنيفا اي ما يلاعن كل الاديان والطرق الى دين الاسلام وطريقه الى قوله من المسلمين تمامه حنيفا مسلما واما انما من المشركين قل ان صلاي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين او وانا اول المسلمين بقصد القراءة او يطلق رجائي والحنيف ايضا عن العرب من كان على ملة ابراهيم عليه السلام واما انما من المشركين تأكيد ما قبله او تأسيس يجعل التثنية الى ما يراى انواع الشرك الظاهر والخبى لكن لا تنوع ارادة هذا الالتفات قوله الى قوله لا واسار المص نحو في قوله نحو وجهت الى ان دعا الافتتاح لا يخص في وجهت وجهي الى فقد صرح فيه اخبار اخر منها الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ومنها الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا ومنها اللهم باعد بيني وبين خطاي الى وبهاها افتتح حصل اصل السنة لكن الاول اي وجهت الى افضلها قاله في المجموع وظاهر استحباب الجمع بين جميع ذلك لمفرد امام من ذكر وهو ظاهر خلافا للاذرع في شرم ر على المنهاج قوله من المسلمين اي ان صلاي ونسكي الى اي عبادتي فهو من عطف العام على الخاص وقوله فيه وبذلك امرت المشار اليه الدعاء والصلاة والنسك واحدا شوقوله الالفاظ سلم اي من قوله حنيفا مسلما واما انما من المشركين قوله قوم محصورين اي الذين لا ياتيهم غيرهم خضر قوله رضوا بالتطويل اي صريحا شريفا ان يكونوا غير احرار اجارة عين على عمل ناجز وغير من وجات قوله ان يزيد بالالف التثنية اي الامام والمفرد كما بشرح الاصل وفي بعض النسخ ان يزيد اي كل منهما قوله ان يزيد على ذلك ما ذكرته في عبارته فيه اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربي وانا عبدك ظلمت نفسي

ط

واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني
 لاحسن الاطلاق لا يهدي لاحسنها الا انت واصرف عني سبيلها لا يصرف
 عني سبيلها الا انت ليبيك وسعد بك والخير كله في يديك والشرا ليس
 اليك انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك
 اه وقوله والشرا ليس اليك اي لا يتقرب به اليك وصل لا يفر بالاضافة
 اليك وانما يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح وقيل ليس شرا بالنسبة
 اليك فانك خلقته لحكمة بالغة وانما هو شر بالنسبة الى خلقك اه
 خط على المنهاج قوله وتعود اي لست يمكن بعد الافتتاح وتكبير
 صلاة العيد ولو امكنه بعض الافتتاح او التعود التي به محافظة
 على المأمور به ما امكن وعلم عدم نديهما الغير المتمكن بان اختلف فيه
 شرط مما ذكره بل قد يجرمان او احدهما عند خوف ضيق الوقت
 اه شرم روي يستفاد منه انه شروط الافتتاح شروط التعود الا
 انه ليس في صلاة الجنازة وبين ولو بعد جلوسه مع الامام لانه
 لقراءة لم يشرع فيها فتأمل بان اقتدي به وهو جالس وقوله وتعود
 اي للقراءة اي قراءة الفاتحة او بدلهما ولو كان بدلهما التعود فتعود
 له على المعتمد ابن شرف قوله في كل ركعة لكن الاولى في كل
 قيام من قيامات الكسوف ولصلاة على جنازة فان شرع في القراءة
 ولو سهوا فأت وافضل صيغه اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
 وقيل اهوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم والشيطان
 اسم لكل متمرّد ما خوذ من شطراذ بعد وقيل من شاطا اذا احرق
 والرجيم المطرود وقيل المرجوم بالشرب وقيل الراجم للناس
 بالوسوسة وبين الاسرار بكل من الافتتاح والتعود ولو في جهرية
 كساير الاذكار المستحبة بحيث يسمع نفسه لو كان سميعا وفي شرح

الروض

الروض هو اي التعود على سنن القراءة ان جهر الجهر وان سرا سر الان في
 الصلاة فيسره مطلقا في الاصح وبين التعود ايضا خارج الصلاة
 كالنسيمة عند الابتداء سواء افتتح من اول سورة او من اثنا قول
 وجهه تنبيه حد الجهر ان يسمع من يليه وحده الاسرار ان يسمع نفسه
 فقط حيث لا مانع والتوسط بينهما بان يزيد على ادني ما يسمع نفسه
 من غير ان يبلغ بالزيادة الى سماع من يليه شوق قوله وجهه واسرار بقراءة
 الفاتحة اي او بدلهما من ذكر او دعا ابن شرف قوله والجهر في الصبح ان
 وقعت كلها في الوقت فلو صلى ركعة بعد الوقت اسرفها اذ العبرة
 في قضا الفريضة بوقته كما ياتي ابن شرف لكن سياقي انها اذا حيث
 وقع ركعة منها في الوقت فالنقليل بقوله اذ العبرة لم ليس بظاهر
 قوله والاسستغاف اي ولو فعله نهرا كما يعلم من كلامه حيث اطلق
 في الاستسقاء فصل في ركعتي الطواف ابن شرف وخضر قوله
 وادلي العشائين فيسرفها اي المغرب والعشا قوله والتراويح
 اي ولو لم تغرد وان لم يات بالتراويح خضر قوله الانوافل الليل
 المطلقة خرج بالمطلقة غيرها كسنة العشائين فيسرفها كما افاده
 كلام المجموع وغيره وافقني به ابن عبد السلام خلا لما افتى به النجوي
 من انه يتوسط فيها بين الجهر والاسرار في الروض خضر قوله
 فيبتوسط فيها الى تقدم معنى التوسط عن الشويزي وهو المعتد
 وادعي بعضهم عدم امكانه قال ابن شرف ونقل الزركشي عن بعض
 مشايخه ان المراد بالتوسط ان يسر تارة ويجهر تارة اخرى اذ لا واسطة
 بينهما اه قال مرفي ش وهو بناء على ما ادعاه من عدم تغفل واسطة
 بينهما وقد علم تغفلها بالنفسير السابق اه بالمعنى قوله ان لم
 يشوش على نام او مصل والا اسر ندبا ان شرعا في النوم والصلاة

قبل تحريمه فيما يظهر ويحتمل الاخذ باطلاقهم حج والوجه الاخذ باطلاقهم
 شواي فيندب ولو عرض على ذلك بعد تحريمه قال الرحايف فاذ شئت
 حرم عند ابن العماد وكره عند حج وقيد به سم بغير من بسن ايقاظه
 للصلاة والا فلا يكره انتهى والمعتد انه ان شئت كره فقط ولا يحرم
 الجهر لان الايداع غير محقق كما قاله الشيخ عبد البر على الكتاب قوله
 او نحوه كالتقاري ومثل ذلك الخوف من الرياء والاسن له الاسرار
 كما في المجموع وبقاس على ما ذكر من يجهر بذكر اوتران بحضرة من يشتغل
 بمطالعة او تدريس او تصنيف كما افق به الوالد ولا يخفى ان الحكم
 على كل من الجهر والاسرار بكونه سنة من حيث ذاته ثم رفلنا في
 ان ما يجهر به او يسر يكون واجبا فتأمل قوله والعبرة في قضا
 الفريضة بوقته اي الغضا وليست الفريضة قيدا كما يدل عليه
 قولم راما الغايية فالعبرة فيها بوقت القضا فيجهر من غروب
 الشمس الى طلوعها ويسر فيما سوي ذلك وعلم من ذلك انه لو ادرك
 ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت اسر في الثانية وان كانت
 ادا وهو الاوجه يستثنى صلاة العيد فيجهر في قضاها كالاداء كما
 قاله الاسنوي اه بمرؤفه فلو قضى صلاة الضحى ليلا او وقت صبح
 جهر كما هو لظاهرا من كلامهم لان الليل ووقت الصبح محل الجهر
 ولا يرد ركعتا الفجر وتر غير رمضان وروايت المغرب والغشا
 لان الاسرار ورد فيها في محل الجهر فيستحب على العكس من العيد
 وعبرة المناوي والعبرة في قضا فرضا ونقل بوقت القضا لا ادا
 على الامع فيجهر في قضا الظهري ليلا ويسر في قضا العشاء انما انتهى
 وعليه يلغز ويقال صلاة يسر في قضاها شي لا يسر في اداها
 فان ابدت السنة بالوجوب بان قلت صلاة يجب في قضاها

بج

شي لا يجب في اداها فقل صورته فيما اذا فاتت في السر فقضاها
 في الحضرة عني قوله ومحل جهرها الخ فان سمعها وكذا الختني اجنبي
 سن الاسرار وكره الجهر ولا تبطل به الصلاة وكلام المعصية وغيره
 بومي اليه ويظهر انه يسر للانثى الاسرار بحضرة الختني لاحتمال
 ذكوره وللختني الاسرار بحضرة مثله لاحتمال انوثة القاري
 وذكره السامع ومن قال يجهر في هذه فقد سمي اجاب وتكبيرها
 في الجهر والاسرار كالقراءة فيما ذكره شوبري بزيادة وعبارة م وهذا
 كله بالنسبة للذكر اما الانثى والختني فيجهر ان ان لم يسمعها اجنبي
 ويكون جهرها دون جهر الذكر فان كان اجنبي يسمعها كره بل
 يسر فان جهرها لم تبطل صلاتها ووقع في المجموع والتحقيق ان الختني
 يسر بحضرة الرجال والنساء وروى في المهمات لانه بحضرة النساء اما
 ذكر واما انثى ويستحب له الجهر في الحالين ويجوز حمل كلامها على
 اسرارها حالة اجتماع الرجال والنساء ولا تبطل به الصلاة خضر
 فائدة الامام يجهر بالقنوت مطلقا اي سواء صلاها في الوقت
 او بعده والمنفرد لا يجهر به مطلقا عبد البر قوله وتأمين اي قول
 امين فانه مصدرا من بالتشديد اي قال امين عقب قراءة الفاتحة
 ولو في غير صلاة لكنه فيها اسدا مستحبا لان تضمنها دعا فاستحبت
 ان يسأل الله تعالى اجابته وبدل الفاتحة مثلها ان تضمن دعا
 لمختصركل وخضر وهذا التفصيل هو المعتد وهو اسم فعل
 بمعنى استحب مبني على الفع وفيها ثلاث لغات المدع الفع وهي
 اللغة المشهورة الفصيحة قال الشاعر
 • امين امين لا ارضي بواحدة • حتى بلغها الغين امينا •
 والمدع الامانة والقصر الثلاثة بتحقيقا لميم قال في المنهج فلو

شد الميم اي مع المد والقصر لم تبطل صلاة لفصده الدعاء انتهى فلو
اطلق او شرك بطلت صلاته انتهى ابن قاسم ونقل الشيخ خضر عن حاشية
الريادي على الارشاد عدم البطلان مطلقا ونقل الشيخ عبد الرحمن
الاجموري على الخطيب لقولين ولم يرجح منهما شيئا لكنه قدم كلام ابن
قاسم قال في الام ولو قال امين رب العالمين وغير ذلك من الذكر
كان حسنا خضر وعلى تشديد امين يكون فيها خمس لغات المد والقصر
مع التحفيف والتشديد هذه اربع لغات والخامسة الامالة لاجموري
قوله عقب الفاتحة اي وقبل ان يتلفظ بشي فان تلفظ بعد هاتين
ولوسهوات التامين ولو قصر لفصل ويخجه استثنائا نحو رجا غفر لي
شود قال م رومراده اي النودي بالعقب ان لا يتخلل بينهما اللفظ
اذ تعقيب كل شي بحسبه فلا ينافي ما نقرر من سن السكتة اللطيفة
بينهما هاذ لا يغوت الا بالشرع في غير كافي المجموع ولوسهوا وظاهره انه
لا يغوت بالسكوت الطويل الزايد على السكتة اللطيفة المشروعة
وفي حاشية العناني انه يغوت به ايضا فليراجع واعلم ان السكات
المستحبة في الصلاة ست سكتة بين تكبيرة الاحرام والافتتاح
وبينه وبين النغوذ وبينه وبين القراءة وبين الضالين وامين
وبين امين والسورة وبين السورة والركوع لكن عدم ما بين امين
والسورة سكتة مجاز فان المطلوب للامام ان يشتغل فيها بدعا او
قراءة والقراءة اولى وكل السكات بقدر سبحان الله الا هذه فانها
بقدر قراءة المأموم الفاتحة هو قوله للامير به في الصحيحين هو
قوله صلى الله عليه وسلم اذا امن الامام فامنوا فانه من وافق تابعه
تامين الملايكة غفر له ما تقدم من ذنبه انتهى وقوله اذا امن الماي
اراد التامين وقوله غفر له اي الصغار فقط على ما اعتمد م واستقر

ان المراد بالملايكة جميعهم لا خصوص الممفظة قوله مع تامين امامه
وليس في الصلاة ما تشن مقارنة الامام فيه غير التامين كما في ثم رولو
قوامه وفرغا معاك في تامين واحد وفتح قبله قال البغوي ينتظره
والخيار والصواب انه يومن لنفسه ثم للمتابعة خضر قوله فان لم
يتفق له ذلك او موافقة الامام قوله عقب تامينه اي الامام قوله
وجهره اي بالتامين قوله لقراءة امامه اي لا لقراءة نفسه رجائي
قوله في صلاة جهريه والخاص بالان المصلين ما موما كان او غيره يحرم
به ان طلب منه الجهر وبسريه ان طلب منه الاسرار والاماكن التي يحرم
فيها المأموم خلف امامه خمسة تامين مع امامه وفي دعائه في قنوت
الصبح وفي القنوت في الوتر في النصف الاخير من رمضان وفي قنوت
النارلة في الصلوات الخمس واذ فتح عليه ثم روم السرية فيسرون
جميعهم كالقراءة خضر واما السرية للمحرز جهريه قوله وقراءة سورة
اي في غير جنازة وفا قد الطهورين رجائي قوله والسورة هي الطائفة
من الكلام اقلها ثلاث ايات خضر سميت بذلك تشبيها ببلد لها
سور لتحدد طرفها لقوله بعد الفاتحة خرج بقوله بعد الفاتحة
ما لو قراها قبلها او كرر الفاتحة فانه لا يجزيه لانه خلاف ما ورد
في السنة ولان الشرا الواحد لا يودي فرضا ونفلا في محل واحد ولان
الفاتحة ركن من الاركان والركن لا يشرع تكراره على الاتصال نعم
لوم يجس غير الفاتحة واعادها يتجبه كما قاله الاذرعيا لاجزائها
كلامهم على الغالب وبسبب كون السورتين متواليين وعلى تركيب
المصحف وعكسه مفضول فلو قرأ في الاولي سورة الناس قرأ في الثانية
اول السورة خضر قوله الا في الثالثة والرابعة اي لغير مسبوق اما
هو فيقرأها ان تمكن لانه اول صلاة ومثله مأموم فرفع الفاتحة قبل

امامه اي في السرية فان لم يتمكن المأموم قراءة السورة في الاخيرتين
 من صلاة ليلا تخلوا صلواته عنهما رحا في ومجمله ما لم تستقط عنه
 تبعاً للفاخرة بتحمل الامام لها والا فلا يقرأها ونقل عن شهاب العباب
 انه يكرر السورة مرتين في الثالثة المغرب فليراجع حلي قوله
 وبين تطويله اي في غير ما ورد فيه تطويل الثانية نحو الجملة
 ومثلها الثالثة والرابعة اذا قرا فيها قال قوله بقراءة شيء من
 القرآن ظاهره ولو كلمة وفيه نظر وينبغي اشتراط الفاخرة ع شر
 وعبارة ح رضى قوله يستحب قراءة شيء لم يفهم انه لو قرأ بعض آية
 حصل اصل السنة وهو محتمل اذا كان مفيداً كآية القصيرة المفيدة
 معني منطوقاً ويحتمل ان يقال لا تحصل السنة بدون آية كاملة مفيدة
 في خضروا الذي في شمس راي قراءة شيء من القرآن آية فاكثروا الاكمل
 ثلاث والوجه حصول اصل السنة بما دون آية ان افاد قوله
 وان كانت اقصر كما يوحى من كلام الرازي ضعيف والمعتمد في اصل
 الروضة ان السورة اولى من قدرها من طوييلة وكذا في المجموع وعالله
 فيه بان الوقف على اخر السورة صحيح بالقطع بخلاف البعض فانه قد يخفى
 فيقف في غير محله ثم محل افضليتها في غير التراخي اما فيها فقرات بعض
 الطوييلة افضل كما ائق به ابن عبد السلام وغيره وعالله بان السنة
 فيها القيام فيها بجميع القرآن وعليه يختص ذلك بالتراخي بل كما ورد
 فيه الامر بالبعض فالأقصر عليه افضل كقراءة آية البقرة وآل
 عمران في الفجر ولو كور سورة في الركعتين حصل اصل سنة القراءة خضر
 وتحصل السنة بقراءة البسملة لا بقصد ايضا اول الفاخرة مناوي هو
 في شمس رضى قوله وان كانت اقصر المعتمد ان الاكثر من السورة افضل منها
 قوله طوال بضم اوله وكسره وقيل الاول للرجل الطويل قل قوله

المفصل

المفصل قال الحافظ في الفتح وسمي مفصلاً لكثرة الفصل بين سورة
 بالبسملة على الصحيح انتهى بالحرف قوله وللظهر قريب منها أي من الطوال
 خضر قوله وللعصر والعشا وساطه والثالثة أي سنّها في الامام
 مفيدة بغير زبدته تبعاً للتجموع وغيره بقولي برضى ما مومين محصور
 اي لا يصلي وراه غيرهم منيع وشرو يستثنى كما قاله الشيخ ابو محمد القزالي
 صلاة الصبح للمسافر فان المسحوب ان يقرأ في الاولى منها قل يا ايها الكافرون
 والثانية الاخلاص خضر وعبارة الرحا في وهذا في غير المسافر ما هو في غير
 في جميع صلواته الكافرون والا خلاص انتهت بالحرف وما نقله خضره
 في شمس رضى قوله المعتمد وما في الرحا في ضعيف قوله والمغرب فصاره
 والحكمة فيها ذكران وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فناسب
 تطويلها ووقت المغرب ضيق فناسب فيه القصار واوقات
 الظهر والعصر والعشا طويلة ولكن الصلوات طويلة ايضا لما تفرض
 ذلك رتب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال خضر
 قوله ولصبح الجمعة في الاولى ثم تنزيل برفع اللام حكاية للتلاوة
 زيادي قوله وفي الثانية هل اتي بكالها للاتباع رواه الشحات
 قال الفارسي وغيره فان ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرا ما امكنه
 فيها ولولاية السجدة وكذا الاخرى يقرأ ما امكنه من هل اتي فان
 قرا غير ذلك كانا تاركا للسنة ولو قرا في الركعة الاولى من صبح الجمعة
 هل اتي قرا في الثانية الم تنزيل وسجد فيها لان صبح الجمعة محل للسجود
 في الجملة ولو قرا في صبح الجمعة بغير الم تنزيل بقصد السجود وسجد
 فهل تبطل صلواته او لا ائق شيخنا الرملي ببطلانها وخالف في ذلك
 حج فافق بعدم البطلان حج وعمل ذلك بطلب السجود في الجملة وبين
 المعاماة عليهما ولا نظرا لكون العامة قد تعتقد وجوبها خلافا

امامه اي في السرية فان لم يتمكن المأموم قراءة السورة في الاخيرتين
 من صلاة ليلا تخلوا صلواته عنهما رحا في ومجمله ما لم تستقط عنه
 تبعاً للفاخرة بتحمل الامام لها والا فلا يقرأها وتقل عن ش العباب
 انه يكرر السورة مرتين في ثالثة المغرب فليراجع حلي قوله
 ويسن تطويله اي في غير ما ورد فيه تطويل الثانية نحو الجملة
 ومثلها الثالثة والرابعة اذا قرأ فيها قال قوله بقراءة شيء من
 القرآن ظاهره ولو كلمة وفيه نظر وينبغي اشتراط الفاخرة ش
 وبعبارة رمى قوله يستحب قراءة شيء لم يفهم انه لو قرأ بعض آية
 حصل اصل السنة وهو محتمل اذا كان مفيداً كآية القصيرة المفيدة
 معني منطوقاً ويحتمل ان يقال لا تحصل السنة بدون آية كاملة مفيدة
 في خضرو الذي في ش م رأي قراءة شيء من القرآن آية فأكثروا لأكمل
 ثلاث والاوجه حصول اصل السنة بما دون آية ان افاد قوله
 وان كانت اقصر كما يؤخذ من كلام الرافي ضعيف والمعتمد ما في اصل
 الروضة ان السورة اولى من قدرها من طويلاً وكذا في المجموع وعمله
 فيه بان الوقف على اخر السورة صحيح بالقطع بخلاف البعض فانه قد عني
 فيقف في غير محله ثم محل افضليتها في غير التراجع اما فيها فقراءة بعض
 الطويلة افضل كما اثنى به ابن عبد السلام وغيره وعللوه بان السنة
 فيها القيام فيها بجميع القرآن وعليه يختص ذلك بالتراجع بل كما ورد
 فيه الامر بالبعض فالأقصر عليه افضل كقراءة آيتي البقرة وال
 عمران في الفجر ولو كور سورة في الركعتين حصل اصل سنة القراءة خضر
 وتحصل السنة بقراءة البسملة لا بقصد المضاولة الفاخرة مناوي هو
 في ش م ر قوله وان كانت اقصر المعتمد ان الاكثر من السورة افضل منها
 قوله طوال بضم اوله وكسره وقيل الاول للرجل الطويل قل قوله

المفصل

المفصل قال الحافظ في الفتح وسمي مفصلاً لكثرة الفصلين سورة
 بالبسملة على الصحيح انتهى بالحرف قوله وللظهر قريب منها اي من الطوال
 خضر قوله وللعصر والعشا وساطة والثالثة اي سنها في الامام
 مفيدة بغير زدت تبعاً للتبنيوع وغيره بقولي برضي ما مومين محصورين
 اي لا يصلي وراه غيرهم منهج وش وبسببني كما قاله الشيخ ابو محمد والقزالي
 صلاة الصبح للمسافر ان المستحب ان يقرأ في الاولى منها قل يا ايها الكافرون
 والثانية الاخلاص خضر وعبارة الرحا في وهذا في غير المسافر ما هو فيقرأ
 في جميع صلواته الكافرون والاخلاص انتهت بالحرف وما نقله خضره
 في ش م ر فهو المعتمد وما في الرحا في ضعيف قوله والمغرب قصاره
 والمكة فيها ذكران وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فناسب
 تطويلها ووقت المغرب ضيق فناسب فيه القصار ووقوفات
 الظهر والعصر والعشا طويلاً ولكن الصلوات طويلاً ايضاً لما تفرض
 ذلك رتب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال خضر
 قوله ولصبح الجمعة في الاولى لم تزيل برفع اللام حكاية للتلاوة
 زبدي قوله وفي الثانية هل اي بكالها للاتباع رواه الشحات
 قال الفارقي وغيره فان ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرا ما امكنه
 فيها ولولاية السجدة وكذا الاخرى بقرا ما امكنه من هل اي فان
 قرا غير ذلك كان تاركاً للسنة ولو قرأ في الركعة الاولى من صبح الجمعة
 هل اي قرا في الثانية لم تزيل وسجد فيها لان صبح الجمعة محل للسجود
 في الجملة ولو قرأ في صبح الجمعة بغير التزيل بقصد السجود وسجد
 فهل تبطل صلواته او لا اثنى شيخنا الرملي ببطلانها وخالف في ذلك
 حج فافتي بعدم البطلان حج وعمل ذلك بطلب السجود في الجملة ويسن
 العامة عليها ولا نظراً لكون العامة قد تعتقد وجوبها خلافاً

لمن نظروا الى ذلك وشمل ذلك ما اذا كان اماما غير محصورين ومثلهما ق
واقتربت في العيد بن عبد البر وقوله فاذ صاق الوقت للوقت
ليس بقيد فقد قال ق لوله الاتصاف على بعض منها ولو اية السجدة
ولو بقصد السجود اه ثم رابت الرحا في قال قلت والظاهر ان ضبط
الوقت ليس بقيد قوله واول الفصل الحجرات معتمدا على هذا
طواله الحجرات واقتربت والرحمن واساطه كالشمس وضحاها والليل
اذا يغشى وقصاره كالعصر والاحلاص وقيل طواله من الحجرات الى عم
ومنها الى الضحى واساطه ومنها الى اخر القرآن قصاره اه قال
قال ابن عبد السلام القرآن ينقسم الى فاصل ومفصول كاية الكرسي
وتبت فالاول كلام الله تعالى في الله والثاني كلام الله تعالى في غيره
فلا ينبغي ان يداوم على قراءة الفاصل ويترك المفصول لان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يفعل ولا نه يودي الى هجران بعض القرآن ونسبا
شخ ط على منهاج قوله صححه النووي في دقايقه وهو الاصح من
عشرة اقوال للسلف في اوله نظما بعضهم في بيتين مع الترجيح فقال
مفصل قرآن باوله آي خلاص فصافات فقا في نسجه
وجائية ملكه صف قتا لها وفتح ضحي حجراتها المصحح
اه قوله في الجهرية المراد بالجهرية ما جهر فيها الامام وان خالف المشرق
وكذا يقال في السرية شمشيري هو عبد البر وسياق عن خضر قوله
بل يستمع لقراءة امامه ونكره لما قرأها كما هو ظاهر للهي الصحيح عن قرأتها
خلفه والاصل في ذلك قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
واصمتوا والاستماع مستحب لا واجب والمشهور ان السنة في
حقه تاخير الفاتحة في الاوليين الى ما بعد فاتحة امامه ولو في السرية
بظنه ق ل علي خ ط ولم يذكروا ما يقول في زمن غير السامع من سكوت

ويشبه

ويشبه ان يقال يطيل دعا الافتتاح الوارد في الاحاديث او يأتي
بذكر اخر اما السكوت المحض بعبادة وكذا قراءة غير الفاتحة فيمنع استجبا
هذين شيئا خضر وعيا من علم ان امامه لا يقرأ السورة والاسورة
قصيرة ولا يتمكن من اتمام الفاتحة ان يقرأها معه اي مع الامام كانه
الانوار وتعبيره يعي بفتحة الوجوب فلا يرد على قولهم فيما مر ان
المقارنة الا في التامين وايضا هو في حالة القدر بخلاف ما مر فليتأمل
قوله لبعده اي عن امامه خضر قوله ما وغيره كان كان اصم او سمع
صوتا لم يفهمه او كانت صلاته سرية او جهرية ولم يجر فيها امامه لان
العبارة بالمفعول وان خالف المشرق خضر قوله قرا السورة اي قرأها
السورة اذ سكوت له لا معنى له خضر وهل يسن له في هذه الحالة ان يقرأ
في صبح الجمعة الم تنزيل ولا لعدم تمكنه من السجود مستقبلا قال حج
لا تسر له قراتها مطلقا كما هو جوابه في باب سجود التلاوة وما ذكره منا
عام وما في سجود التلاوة خاص وهو مقدم على العام تقدم او تاخر
واعتمد شيئا انه يقرأها كما ذكره ابن شرف قوله وتكبيره في كل
خضر لا نعم في صلاة التسبيح يقطع التكبير فيها اي لا يبدئه في الجلسة
للاستراحة ويقوم غير تكبرا جزم به البغوي واقره القولي وهو
ظاهر ويبدله اطلاق التحقيق انه يكره هنا تكبيراته قال حج اعياب
شرف قوله من غير ركوع اما الرفع من الركوع فيقول فيه سمع الله
من حمده كما ياتي قريبا خضر والمأصلا ان في كل ركعة خمس تكبيرات
مسنونات قال الحافظ في فتح الباري قال ناصر الدين ابن المنير الحكمة
في مشروعية التكبير في المحض والرفع ان المكلف امر بالنية اول الصلاة
مفروطة بالتكبير وكذا من حقه ان يصحب النية الى اخر الصلاة فامر
ان يجدد العهد في انبائه بالتكبير الذي هو شعار النية قوله

ب

كذا في النسخ ولعله وهو
عدم

وتفرقة اصابعه ولا يشك عليه سن تفرقة الاصابع هنا بسن بعضها
في السجود لان تفرقتها طلبت هنا لمعنى مع عدم فوات ملائسته الرحمة
والبركة لتبانه وبدنه لانه اذا نزلت هنا من خلال الاصابع تنزل
على الارض بل تلبسه ولا كذلك في السجود فانه لو فرق بينهما لنزلت على
الارض فاكثر المحظوظون لكن يرد على هذا الجواب قوله بان يقول
هذا اذ في كماله كما ذكره المصنف واقله ان يقول ما ذكر مرة ويحصل اصل
سنتيه بخمسة وسبعين ربي الاعلى كما في المجموع شواكهم
خمس الى احدى عشرة ويقتصر الامام على ثلاث فان زاد كرهه والانيات
بالثلاث مع الدعاء والانيات بالزيادة عليها قوله سبحان
ربي العظيم واذ في ذلك في التحقيق وغيره وتحمده ثم المنهج
قوله وان يقول اي كل من الامام والمأموم والمنفرد قوله
في رفعه منه اي الركوع قوله سمع الله لمن حمده او من حمده سمع
او سمع له والاول اولى ويسن للامام والمبلغ الجهر به اي بالتسليم
والاسرار برئنا لله الحمد خلافا للائمة الثلاثة هو وسيد كره المصنف وفي
الطباطبائي ابن العربي الحكمة في سمع الله لمن حمده ان الصديق رضي الله
عنه ما فاته صلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قط فاجابوا
وقت صلاة العصر فظن انها فاتته معه صلى الله عليه وسلم واغتم
لذلك وهروا ودخل المسجد فوجده صلى الله عليه وسلم مكبرا في
الركوع فقال الحمد لله وكبر خلفه صلى الله عليه وسلم فنزل جبريل
والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله لمن حمده
فقالا عند الرفع من الركوع وكان قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به
فصارت سنة في ذلك الوقت ببركة النبي كبر الصديق رضي الله عنه
من التناهي الكبير قوله تقبله اي حمده المأموم من حمده قوله

ربنا

كثيرا

ربنا لك الحمد والحمد لله ربنا لك الحمد او ربنا ولك الحمد والحمد لله ربنا ولك
الحمد ولك الحمد ربنا والحمد لله ربنا ولك الحمد فالحمد سبعة والاول اعني
ربنا لك الحمد افضل عند الشيوخ لورود السنة به والثالث اعني
ربنا ولك الحمد قال الشافعي في الام فيه وهو احب الي قال في الروض
لانه يجمع معنيين الدعاء والاعتراف اي ربنا استجب لنا ولك الحمد على
هدايك ايماننا واطعنك ولك الحمد والمعتقد الاول فاقوله
افضل الذكر المطلق الحمد لله حمدا يوا في نعمه ويك في مزيده وحمل حديث
افضل ما قلت لا اله الا الله على الدخول في الاسلام رحمان من فائدة الام
وزاد في التحقيق بعد ربنا لك الحمد حمدا ظاهرا مباركا فيه قوله ملا
بالرفع صفة وبالنصب حال اي ما ليا اي بتقدير يكونه جساما المنهج قوله
بعد اي بعدهما كالعرش والكسبي وغيرها مما لا يعلمه الا الله تعالى قال تعالى
وسمع كرسية السموات والارض خضوعا يقتصر على من يقنت على من شي بعد
وهو متعلق بماء ويجوز تغليظه بشيت اي شيت ملاه بعد ذلك حجابي
قوله ويزيد المنفرد اي وامام محصورين راضيين بالتطويل والابانة
برضوا به كره له ذلك خضر قوله اللهم لك ركعت اي لاغيرك وبك امنت
لاغيرك ولك اسلمت لاغيرك لان تقديم المفعول يفيد الاختصاص
خضر قوله وبك امنت يجوز ان يكون المراد منه امنت بك وان يكون المراد
بتوفيقك امنت بما يجب الايمان به شواكهم الباعل الاول للتقدمة اي
صدق بانك اله وعلى الثاني للسببية وصلة الايمان محذوفة اي توفيقك
امنت بما يجب الايمان به والصفة على كل منهما مفيدة للحصر كما مر قوله
خشع لك الخشوع حضور القلب وسكون الجوارح وضافته لهذا الخشوع
لانها اله والمتصف بها في الحقيقة هو الصيكل الانساني جميعه لكنها تابعة
للقلب بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لمن رآه يعبد في صلواته لو سكت

قلب هذا السكت جوارحه والسمع افضل من البصر كما يا قينة الجنائيات
 فلذا قدم ويقول ذلك وان لم يكن متصفا به لانه متعبد به وهو انشا
 معنى خبر لفظا وفاقا للردي وقال حج بيني وبينكم في المشيوع عند ذلك لا
 يكون كاذبا ما لم يرد انه بصورة من هو كذلك وتكره القراءة في الركوع وغيره
 من بقية الاركان غير القيام بقصد القراءة اه قوله وما استقلت
 به قديمي بالافراد والا لقول قديمي تعبيريا باسم الجز عن الكل والمراد
 الذات وانت استقلت لان التقدم موشة قال تعالى فترل قدم بعد
 ثبوته قوله لله رب العالمين بدل من قوله لله اعظمه بيان له
 شؤ وكنت ايضا قوله لله رب العالمين الى يجوز ان يكون بيانا للمضمر
 ومن يد ثناء على الله ويكون اللفظ عايدا على المعنى ويجوز ان يقطع قوله
 وما استقلت به قديمي عما قبله ويكون المعنى خشع لك كذا وكذا ثم
 يقول وجميع ما حملته قديمي لله تعالى في حق المشيوع شؤ فما مبتدا خبره
 لله وقوله بيانا للماضي يعني قوله لله وقوله عايدا على المعنى اي حيث
 ترك جانب اللفظ والا فاللحاق مقام اضمار قوله اهلا لثاني اهل
 فهو منصوب لانه من اهل مضاف ويجوز الرفع اي انت اهل التسمية
 اي المدح والمجد اي العظمة ثم المتهج قوله احق الحق مبتدا ولا ما
 نع الخبر وما بينهما اعتراض ثم المنهج ويحمل كما قاله ابن الصلاح كون
 احق خبر لما قبله وهو ربنا لله الهادي هذا الكلام احق الحق ثم روم
 مصدرية اي احق قول العبد وتكره موصوفة اي احق قول قاله العبد
 الحق والظاهر ان فعل التفضيل بالنسبة لما هنا فقط فلا يرد احقية
 كلمة الاخلاص ونحوها او انه لا يلزم من الاحقية الافضلية وتقدم
 ان الحمد افضل تا مل لمخصصا من الرحمة في قوله وكلنا لنا عبد لم يخل
 غيب مع انه القياس لان القصد ان يكون الخلق جميعا بمنزلة عبد

واحد

واحد وقلب واحد كذا قيل امداد وقد يتوقف في ان القياس ما ذكر
 مع كون لفظ كلنا مراد به كل واحد بافراده اي كل واحد منا عبد فليتنا
 سم شؤ فالافراد مراعاة للفظ كل قوله لا مانع لما اعطيت الحق اسم لا
 مفرد مبني معها على الفع محله نصب ولما اعطيت متعلق بالخبر المحذوف
 اي يمنع لما اعطيت الحق او مانع اسم لاشبيه بالمضاف ولما متعلق به
 ولم ينون على مذهب البغداديين من ان التشبيه بالمضاف حكم
 المضاف وطريقة ابن كيسان ببني المضاف والتشبيه بالمضاف
 على الفع وعلى هذا الخبر محذوف اي موجود قوله ذا الجدة بفتح الجيم
 اي لا ينفع صاحب الغنا او المال او الخط او النسب منك او من عندك
 الجداي جده بفتح الجيم ايضا اي غناه او ماله او خطه او نسبه
 بل انما ينفعه عندك رضاك عنه وروي الثاني بالكسر وهو
 الاجتهاد وبعبارة روي بالكسر وظاهره بيئ بالاول والثاني
 فراجعه ثم رايت العناني ذكر رواية الكسريهما ومن المعلوم انه
 فاعل ينفع خلافا لمن وهم فجعل الفاعل محذوف انتهى قوله ويحضر
 الامام بالنسبة اي ويسن للامام ان يجهر بالتسميع اي لانه ذكر
 الانتقال خضر قوله ويسرهما بعده اي وهو ربنا لك الهادي
 لانه ذكر الرفع فلم يجهر به كالنسيم وغيره وقد عمت البلوي بالجره
 وترك الجهر بالنسيم لان اكثر الائمة والمؤذنين صاروا جملة بسند
 سيد المرسلين ثم خط خضر والاعتراض انما هو على ينسب لمذهب
 الشافعي قوله والمبلغ اي ان احتج اليه خضر قوله ثم يد به
 خالف الامام مالك فقال يضع يديه ثم ركبتيه قوله ثم جهته
 وانقم لي مكشوف فلو خالف الترتيب او اقتصر على الجهة كره فان
 هناك قوله بوجوب وضع الالف ويسن ان يكون وضع الجهة والالف

معاني المعتمد قوله للاتباع ظاهره في الكل وعجابه الابعاب بعد قول
العباب ثم جهته وانته لم يذكر والتاخير هذين دليلهما هو واضح
ان اخوالا شيئا المرتبة لا يحتاج لدليل لانه اذا ثبت تقدم غيرها عليها
تعين تاخيرها وهاتان كذلك انتهى فليتا مل شوقه بان يقول الامام
وغيره خضر قوله ثلاثا هذا ادني كماله واقله ان يقول ذلك مرة وتخصر
السنة هنا بقوله سبحان ربي العظيم وبحمده شوا كلمة احدي عشر مرة
نظير ما في الركوع خضر واختصر الركوع بالعظيم والسجود بالاعلى لان
الاعلى افضل تفضيل فانه يدل على رجحان معناه على غيره والسجود غاية
التواضع فجعل الابلغ مع الابلغ والمطلق مع المطلق اه قوله اللهم لك
سجدت قدم للاختصاص ولو قال سجدت لله في طاعة الله لم تبطل صلته
خضر قوله سجد وجهي اي وكل بدني وخصوا الوجه بالذكر لانه اشرف الاعضاء
للساجد وفيه بها وه وتعظيمه فاذا خضع وجهه فقد خضع باقي جوارحه
خضر فهو من اطلاق الجزء على الكل وان المراد الوجه حقيقة ويلزم منه
سجود باقي بدنه قوله خلقه اي اوجده من العدم وصوره على هذه
الصورة العجيبة البديعة قال تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن
تقويم ولذلك اذا قال لزوجه ان لم تكوني احسن من القمقات طالق
لا يقع عليه الطلاق وان كانت جارية سودا اذ لا شيء احسن من الانسان
خضر قوله وشق سمعه وبصو اي منعذها خضر اذ السمع والبصر
من المعاني لا يتصور فيها شق قال في شق المنهج زاد في الروضة بحوله
وقوته قبل تبارك انتهى قوله تبارك الله اي تزايد خيره وتكاثر
وتعالى عن كل شيء صفاته وافعاله وهي كلمة خاصة بالله عز وجل فيجزم
استغناءها في غيره ولا يكفر به ولا يستعمل الا الخاص في فقط دون المضارع والام
ملخصا من خضر قوله احسن الخالقين اي المصورين قل قوله حدد

منكبيه

منكبيه اي مقابلها قوله وضم اصابعه اي لا تفرجها وقوله منشورة لا
مقبوضة فان مقابل الضم التفرج ومقابل النشر القبض فلا يقال ان الضم
مناف للنشر فكيف يجتمعان تأمل قوله ومجافاة الا لانها تبعد عن هيئته
الكسالى قل قوله اي مبادعة الرجل اي الذكر المحقق ولو صيغ غير
العاري حلي وغيره قوله عن جنبه اي الذكر ويندب رفع الساعدين
عن الارض في السجود ولو امرأة وخشي الالخطوط طول السجود فلا على الجلال
قوله في ركوعه وسجوده عابده على قوله عضديه عن جنبه وبطنه
عن فخذيه قوله بل يضمان بعضهما الى بعض ولو غير ما لعين ولو في
خلوة فيما يظهر لما في تفرجها من التشبيه بالرجال ويظهر ان افضل
للعراة الضم وعدم التفرق بين القدمين في القيام والسجود وان
كان خاليا ومقتضى كلام المصنف فيها تقدم في القيام وجوب الضم على طرس
نحو البول اذا استمسك حذته بالضم وان بحث الاذرع انه افضل
من تركه شيئا خضر قوله وتوجيه المصلي اصابع رجليه اي جميعها في السجود
واما وضع جزمها فواجب لما مر خضر ومعلوم ان المصلي يقيده بالتوجيه
بالسجود وهو مطلوب في غيره ايضا قوله رواه اي الاتباع البخاري
القول تفرقة ركبتيه سواصلي قايما او قاعدا قل على الجلال قوله
وكذا قدميه كذا في النسخ وكان الظاهر ان يقول وكذا قدماه الا ان
يخرج على زيادة كذا بين العاطف ومعطوفه او حذف المضاف وبقي عليه
والاصل وكذا تفرقة قدميه تأمل شوقه وقوله وكذا قدماه فيكون كذا
خبر مقدمه وقدماه مبتدأ موحوا وقوله على زيادة كذا ليس المراد
بزيادة تهما مساواتها للزائد مما سواها من الحروف والافني في موضع نصب
على الحال لان الاسماء لا تزداد فالمراد بزيادة تهما عدم كونها احد ركبي الاسناد
اي لا مبتدأ ولا خبر وقد يقال في كونها حالا تقدم الحال على صاحبها

المجرب والمضاد وهو ممنوع كما ذكره شراح الالغية الاشعوي وغيره وان
اقتصر المتن على المجرب بالحرف حيث قال وسبق حاله ما يحرف جردا بوا
الهم الا ان يقال يغتفر لك في التابع المجرب والمضاد لان قدميه معطوف
على ركبته ثم تفرقة ما ذكره خاصة بالذكر غير العاري على المعتد خلافا
لابن شرف فخصه في شتم ردتغريق الذكر ركبته ويكون بين قدميه قدم
كبير موجه اصابهما للقبلة وبرزهما من ذيله مكشوفتين حيث لا
خفاه قوله رب اغفر لي اي ما سلف من ذنوبي لان حذف المعمول يوزن
بالعموم وعبارة العناني اي وما وقع من ذنوبي وما سبق منها فلا
مانع من وقوع العقران له فيطلب من الله غفرانه اذ وقع قوله
وارحمي رحمة واسعة والافلا يخلوا احد من رحمة ما قوله واجبرني
اي اغني من جبر الله مصيبيته اي رد عليه ما ذهب عنه عوضه واصله
من جبر انكسر كذا في النهاية وفي الصحاح ان يغني الرجل من فقر او يبع
عظمه من خلد فعطف ارزقي على اجبرني من عطف العام على الخاص كان
الرزق اعم والعني اخص هذا ان اريد بالرزق اعطا ما ينفع به
مطلقا ولو قليلا وبالحيز اعطا المال الكثير والعافية خاصة وقال
قال قوله واجبرني اي ارزقي فعطف ما بعده تأكيد والمواو بالجير
الاعم من ذلك قوله وارزقي اي رزقا واسعا واهدني اي لصالح
الاعمال وعا فني اي من بلايا الدنيا والخرة ويزاد واعف عني عني
اه قوله وارفعني اي في الدنيا والخرة لان حذف المعمول يوزن
بالعموم كقوله ويقول رب اغفر لي الخ بلفظ الافراد ولو اما ما لم يذكر
المجرب والتمتة بين الامام وغيره الا في الغنوت فليكن الصحيح اختصار
التمتة به دون غيره ثم رفته واقتراش الخ جملة مواضع الاقتراش
سنة وهي الجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الاول وجلوس

الاستراحة

الاستراحة وجلوس المسبوق وجلوس الساهي وجلوس المصلي قاعدا
للقراءة فلو قال المصلي واقتراشه بجلوسه الا الاخرة كانا خصر
واحسن منا وي سمي بذلك لانه جلوسه كالقشر له كما سمي التورك بذلك
لجلسه على التورك وعند الامام مالك يسن التورك مطلقا وعند الامام
ابي حنيفة يسن الاقتراش مطلقا فروع لو عجز عن هيبية الاقتراش او
التورك المعروفة وقد عني عكسها فعلة لانه الميسور ولو قد روي بعضه
كنصف يمينه فقط اتي بما قدر عليه لانه هيبية فلا تغريق على الخلاف
قوله كعب يسراه بعد ان يفجعها بحيث يلي ظهرها الارض خضر قوله
وفي الاخرين بالمدو ففتح الحاء ابن شرف والمراد بهما قوله في المتن وفي تشهد
اول وفي الشرح وفي الاخير يتورك قوله للتمكة غالبا اما قال غالبا
ليلا يرد المصلي قاعدا ولم يقل غالبا في ش المنهج قوله عن الاقتراش
اهون اي منها عن التورك حلي وعني بعد قوله وجلوس
استراحة والافضل ان لا يزيد على قدر جلوس التشهد الاول
ولا يضري لا يبطل نظويته خلافا لما قاله وفي شتم ويكره نظويته
على الجلوس بين السجدين كفي التتمة ويؤخذ منه عدم بطلان
الصلاة وهو المعتد كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى قوله بعد
سجدة ثانية يقوم عنها عبارة الروضة بعد سجدة لا يعقبها
تشهد قال السيد اي فعلا مشروعية ففي فتاوى البغوي لو صلى
اربع ركعات بتشهد جلس للاستراحة في كل ركعة منها لانه اذا ثبتت
في الادوات في محل التشهد اوي قال ابن العماد ويخل فيه ما لو صلى الرض
وقام بنية ترك التشهد الاول اي فيسن له جلوس الاستراحة قال
في الايعاب وهو قريب اقوله وفيه نظرا لانه كيف يسقط بمجرد ارادة
اي الشخص الطلب المؤكد وهو طلب التشهد الاول ويخلفه طلب الاستراحة

فليتأمل شوبري وقوله أي فعلا لم أي فقول الش يقوم عنها أي باعيا
 فعله لا مشروعية كما يدل عليه قوله نعم الخ وقوله اقول وفيه نظر
 لك ان تقول الطلب يسقط غير انه لما دار الامر بين الاتيان بجملة
 الاستراحة وعدم الاتيان بشي طلبا منه الاتيان بها واعتد بنا بها
 اه بشرويا في بها الماموم ندبا وان تركها الامام ولا يضر بخلفه لانه
 يسير به فارق ما لو تخلف للشهد الاول نعم لو كان بطي النهضة
 والامام سيعمل وسرع العزاة بحيث تقوته بعض الغائبة لو تاخر
 لها حرم كما بحثه الاذرع خضر عن شرم رشم اطلعت على الش المذكور
 رايت غيب هذا والا وجه خلافه فراجع قوله وخرج بذلك أي
 بتقييد السجدة بالثانية قوله لا يقوم عنها بل عن تشهد بعدها
 لوقال بان صلى قاعدا او قام عن تشهد بعدها لكان اقيده فان المصلي
 قاعدا لا تسن له جلسة الاستراحة كما قاله جمع متأخرون شووكا فهم
 قوله يقوم عنها فقله لا يقوم عنها صادق بان يقوم عن غيرها او لا يقوم
 اصلا بان صلى من تعود قوله نعم ان اراد المخرج هذا الاستفاد
 شوقوله مفترشا يتصور في صلاة المغرب اربع تشهدات بان يكون
 مسبوبا ادرك الامام بعد ركوع الثانية وتابعه فيفترش فيما عدا
 الرابع ويتورك في الرابع خضر خلت الصلاة في هذه الصورة عن جلوس
 الاستراحة ضابط الجلوسات في الصلاة اربع ثقتان واجبتان
 وهما الجلوس بين السجدين وجلوس الشهد الاخير وثقتان سنان
 وهما جلسة الاستراحة وجلوس الشهد الاول مناوي قوله ليس
 من الركعة الثانية أي ولا من الاولى خضر قوله فاصل بين الركعتين
 على الصحيح هو المعتد قل وتظهر فائدة الخلاف في الخلف والتعاليق
 فاذا قال لعبده اذا صليت ركعة فانت حر عتق برقع راسه من السجود

الثاني

الثاني بنا على المعتد قوله واعتماد الخ كالعاجن بالنون اخوه والزاوي
 بدلها قل قوله أي كفيه أي بطنهما واصابعه مبسوطة على الارض
 شو ومن غير بان يقوم كعاجن بالنون اراد بالتشبيه به في شدة
 الاعتماد وعند وضع يديه لا في كيفية ضم اصابعه مناوي قوله ولانه
 ابلغ في الخشوع أي ابلغ في هيبته واعون للخاصع الذي اخلت مغاصله
 من الخشوع فقول الش ولانه ابلغ في الخشوع فيه سمح لان الخشوع امر
 قلبي يحصل للمصلي من تجلي الحق لقلبه وذلك لا يتعلق له بالاعتماد على
 اليدين فليتأمل شوقوله ورفع يديه عنده قيامه من تشهد اوله
 او بدل القيام مثله قال لا يقال كان الانسب ذكره مع ما بين الرفع
 فيه مما تقدم لانا نقول بل الانسب ما ذكره للاشارة الى تاخيره عما
 تقدم في الحسن وكذا في المعنى لجران خلاف الشتمين فيه وانفا قهما
 على ما تقدم ولوقوع ما تقدم في الاركان الثلاثة على التوالي جمعه لان
 المنولي كالشيء الواحد فليتأمل شوقوله وتورك أي ولولمن يصلي من جلوس
 ومثله الاقتراش في محله قل قوله في تشهد اخر ومثله سجود التلاوة
 والشكر خارج الصلاة فالسنة فيهما ان يجلس متوكفا شوقوله يلصق
 ضبطه بالقلم بضم الياء التمتية شوقوله وينصب رجله اليمنى واضعا
 بطون اصابعها على الارض قل قوله لا يحتاجه الى السجود أي لكونه
 مظلوبا منه في نفسه فلا ينافي في الاطلاق المذكور قل قوله وقولي ويطبق
 من زيادي هو ما اقتضاه كلام الشيخين وهو الاوجه نظر الغالب
 من السجود مع قيام سببه خلافا للاستوي وان تبعه الزركشي وغيره شو
 قوله في تشهد شمل الاول والاخر وهو كذلك فتشده مفرد مضاف
 فيعني طرقي كعتبه هو تفسير بالاخفى بل لا يستقيم ولو قال بحيث
 تكون اطراف اصابعه عند ركعتيه سلم من ذلك فتأمل قل والقبر يكون

بعد وضع اليد لأمه ولا قبله على المعتمد قل على الكتاب أي بعد وضعها
منشورة كما صرح به شيخنا ر و خط وشيخنا الزبدي وظاهر كلام غيرهم
أن القبض مقارن للوضع قالوا وفي وضع في عبارة المنهج وغيره على
الأول للبعدية وعلى الثاني للمعية قل على الجلال ولعل تأخير المص
هنا القبض عن الوضع إشارة إلى أنه بعد الوضع وعبارة المناوي
أي كيفية في جميع جلساته الصلاة خلافا لما يصرح به تقييده في الشارح
بالتشهد واقتضاه المتن هنا على تحذيره الخ قوله لا المسبحة بكسر
البا فلا يقبضها فيضعها منشورة والأفضل ضمها إلى الإبهام ويجوز
إرسالها معه وتخليها مع الوسطى ووضعها فوقها والسنة تحصيل جميع
قل وعبارة خط على الغاية والأفضل قبض الإبهام بحبها بان يضعها
تحتها على طرف راحته للاتباع فلما أرسلها معها وقبضها فوق الوسطى
أوحلق بينهما ووضع الغلة الوسطى بين عقدي الإبهام إلى السنة
لكن ما ذكرنا فضله انتهى قوله وهي التي تلي الإبهام سميت بذلك لأنها
بشارتها للتوحيد والتزكية وهو التسيب ونسبها أيضا إلى
لأنها بشارتها عند السب والمخاصمة وخصت بذلك لأنها
بنيان القلب فكانها سبب لحضوره فيشير بها أي ويستمر كذلك إلى
السلام فإن قلت المعنى الذي دفعته لأجله فذا انقضت فكيف بقي رفعها
قلت لا سلم انقضاء لأن الأواخر والغايات هي التي عليها المدار فمن
ثم طلب منه ادامة استحضار ذلك التوحيد والاختلاص فيه حتى يفارق
آخر صلاته لتكون خاتمتها على أتم الأحوال وأكملها شو وكتب أيضا قوله
فيشير بها عند قول الله قال نصر المقدسي ولا يضعها وهو ظاهر
أو صرح في بقاياها مرفوعة إلى القيام أو السلام وما بحثه جمع متأخرون
من أعادتها مخالف للمنقول انتهى وقوله أي في القيام أي في التشهد الأول

أو السلام

أو السلام في التشهد الأخير ولو جعل للسبابة بدلا وأمكن رفعه نوب
قل على الجلال ولو قطعت السبابة اليمنى لا يرفع اليسرى كما يأتي وأعلم
أن رفع مسبحة اليمنى خاص بهذا المحل فبعد فلا يقاس به غيره فأيضا
بعد الوضوء عند روية الجنازة لا أصل له فزرو شيخنا عن فتاوي
ابن حجر رحامي قوله بلا تحريك قد ورد التحريك أيضا وقدم الثاني ما
على المثبت عكس القاعدة لما قام عندهم في ذلك وهو أن المطلوب في الصلاة
عدم الحركة لكونها تذهب الخشوع لأن التحريك نوع عبث والصلاة
مصونة عنه ما أمكن فقد قيل إذا حرك عامدا علما بطلت صلاته فذكره
التحريك عندنا ابن شرف وقوله فقد قيل أشار بقيل إلى ضعفه قال
في المنهج فلو حركها كره ولم تبطل صلاته وسيصرح المصنف هنا بذلك
أيضا قوله وينشر اصابع اليسرى مضمومة انظر هذا مع ما تقدم في
الركوع من أنه يفرق لتتزلز الرحمة على بدنه فلم لم يطلب التقرب هنا قريبا
عليه فذلك قيل به هنا فليحذر إلا أن يقال إن قوله وينشر اصابع
اليسرى مضمومة أي مع تقريبي يسير بحيث تكون متوجهة للقبلة فليراجع
قوله كان مكروها خلافا للامام مالك قل على الجلال والكلام ما لم يحرك
الكف والابطال بثلاثة متواليات عامدا علما كتحريك الزند لم يقطع
الكف سم رحامي قوله وينوي بالاشارة الاختلاص في جميع التوحيد
بين قلبه ولسانه وجوارحه ولا يشير بالسبابة اليسرى وإن فقدت
اليمنى قل قال الولي العراقي بد في تسميتها مسبحة نظرا لما ليست له
في التزكية وإنما كان الرفع عند همزة الألف لأنه حال اثبات الوحدة
لله تعالى فخر قوله متخفية حال من المسبحة قوله ولتكون متوجهة
إلى القبلة في أصله ولتكن ابن شرف وهو الذي قلناه وان لا يجاوز إلى
أن يسلم قل أي السلام بتمامه وهو فراغ السلام قوله إشارة إلى حال

رفع المسجدة اما في غير هذه الحالة فبديم النظر الى محل سجوده ولا يكره
تقبض عين لا يضرب بل قد تجب صرفا عن نحو عورة او مرد مناوي وقد
يندب تقبض عينيه اذا كان امامه ما يلي قوله اعم من قوله من
عذاب القبر نعم اوله ان يقال ونفوذ ليشمل التعمد من فتنة
المسيح الدخال وقتنة الحجاب والمات قوله بعد تشهد اخر بخلاف
التشهد الاول فلا يسن بعد الدعاء بل يكره لبنايه على التخفيف ومحل
ذلك في الامام والمفرد اما المسبوق اذا ادرك ركعتين من الرباعية
فانه يتشهد مع الامام تشهدا الاخير وهو اول للماموم فلا يكره
الدعالة فيه بل يستحب والاشبه في المواقف انه كان الامام يطيل
التشهد الاول اما لتقل لسانه او غيره وامنه الماموم سريعا انه
لا يكره الدعاء ايضا بل يستحب الى ان يقوم امامه ثم رقله لخبر
مسلم اذا تشهد احدكم الى فيه ان الدليل اعم من المدعي لان الحديث يشمل
التشهد الاول قال الشمس الشوري في الاعباب بعد قول العباد
ويكره ان يزيد في التشهد الاول على التصلية ما نصه وقول ابن دقيق
العبد ويسن لخبر اذا تشهد احدكم فليستغفر من اربع مردود بان هذه
الرواية المطلقة مقيدة بخبر مسلم اذا قعد احدكم في التشهد الاخير اه
فليتأمل قوله ومن فتنة المسيح الدجال بالحا الممهلة على المعروف
بل الصواب على ما في المجموع سمي به لانه يمسح الارض كلها في اربعين يوما
اي يطاوها الامكة والمدينة وبيت المقدس وخضر وبالجملة لانه مسموح
العين اي مشوه العين فانه اعور وكذا حماره ويضع رجله في مشيه
بعينه الصحيحة وقوله الدجال اي الكذاب من الدجل وهو النقطة
لانه يغطي الحق بباطله شوقا لـ قوله بعض الماثور ومنه اللهم اغفر لي
ما قدمت وما اخرت اي اذا وقع وما اسررت وما اعلنت وما أسررت

وما

وما انت اعلم به معنى انت المقدم وانت الموقر لاله الا انت استغفر
واتوب اليك اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت العفو الرحيم ويسان
يكون دعاؤه اقل مما اني به من التشهد قل وهذا في حق الامام وخرج
به غيره فله ان يطيل ما شاها لم يخف وقوعه في سهو واعلم ان عبارة النها
ج ويسن ان لا يزيد على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
هل هو اقلها او اكملها والاشبه ان المراد قدر ما ياتي به منها فان اظاها
اطالة وان خففها خففة لانه تبع لهما وعبارة متن المنهج وسن ان لا
يزيد امام على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال حج
اي قدر اقل التشهد وهو بخلاف قوله ما ياتي به والمعتد كلام
قل لانه في ثم رقله وتسليمه ثانية وهي من ملحقات الصلاة
لامنها على المعتد قل قوله واستثنى من ذلك اي من سن تسليم الثانية
خضر قوله سائل الى عبارة المناوي وحرم ان عرض بعد الاول مناف
كحدث وخروج وقت جمعة اي بخلاف وقت غيرها من الصلوات ونية
اقامة لامها وان لم تكن جزا من الصلاة فهي من توابها قوله بخلاف
التشهد الاول لو تركه الامام لزم الماموم تركه فان فعله عامدا عالما
بطلت صلاته والا فلا ولا يعذر بتخلقه له قل قوله وتخويل وجهه الى
اي بعد الابتداء في كل من التسليمين وهو مستقبل القبلة قل ومحل التحويل
المذكور ان سلم فنتين فان سلم واحدة اتى به قبل وجهه ابن شرف وخضر
قوله في الاول يمينه وفي الثانية شمالا فلو عكس جازع الكراهة نعم
لو سلم الثانية شمالا على اعتقاد انه سلم الاول لم يعتد بها وبعيدها
معا قل قوله وينوي السلام لخاصة ان كل مصل ينوي السلام
على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه من معتدين وغيرهم من ملائكة

ومعنى انشور وجن الى منقطع الارض وينوي ذلك على من عن يمينه
بالاولى وعلى من عن يساره بالثانية وعلى من امامه وعن خلفه بايها
شأوا الاولى او لى قوله الى منقطع الارض عبارة المناوي على من
خضر قوله وينوي السلام فان قلت لا معنى للنية هنا فان الخطاب
كافى في الصفة كالا يحتاج المسلم خارج الصلاة الى نية ادا السنة قلت
بل له معنى وهو ان السلام جزء من الصلاة حقيقة في التسليمة الاولى
وتبعاً في الثانية فلم يصلح للخطاب العادي به لان المقصود به
التخلل فاحتاج في صرف ذلك الى نية وبه فارق السلام خارج الصلاة
او يقال ما فيه من الخطاب بعده عن اجزا الصلاة ولما ذكر كانت
الوجه عدم وجوب الرد على غير محل فخطب لان المصل من حيث هو
محل غير متاهل للخطاب العادي قاله ج شوق ظاهره انه يشترط
مع نيته بالسلام التحية لمن ذكر نية سلام الصلاة ايضا ولا تكفى
نية التحية عن نيته وعليه قلنا سلام واحد ينوي به نيتين
مختلفتين وصرح بذلك سم على منهج ونصه قوله ناولا السلام على من
التفت اليه انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكره والرد نية
سلام الصلاة حتى لو نوي مجرد السلام على من ذكره والرد ضرر للصارف
وقد قالوا بشرط فقد الصارف ولا يشترط لوروده فيه نظراً الى
الى الاشتراط اميل وهو الوجه ان شاء الله تعالى وح يستفاد من ذلك
ان نية الركن وغيره لا يضر ويجري ذلك في ساير الاركان فليتناظرهم
لكن نقل الشو برى على المنهج من بعضهم انه لا يشترط مع نية التحية
نية السلام الذي هو الركن فيكون مستثنى من اشتراط فقد الصارف
ويفرق بينه وبين نظائره مما اعتبر فيه فقد الصارف بانه هنا
لم يخرج عن مدلوله الذي هو التحية ولومع النية المذكورة وفي غيره

اخراج

اخراج له عن المدلول فاخرج الى فقد الصارف ثم لا هنا انتهى ونقل
ع ش على ان سم قال انه سالم عن ذلك فافتن بعدم الاشتراط واكثر
بمع ش والبر ماوي فهو المعتمد فليحفظ قوله بعد سلام الامام اي بعد
فراغه من تسليمته وتسليم نية الخروج من الصلاة عند ابتداء التسليمة
الاولى خروجاً من خلاف من اوجبها فلما اخرجها عن ذلك فانت السنة
فان نوي قبل الاولى بطلت صلاته ولا يضر تعيين غير صلاة خطأ
بخلافه مما فيها من ابطال ما هو فيه بنية الخروج من غيره حلي قوله
ولو قارنه بذكر كنية الاركان لكنها مكروهة مغترة الجماعة فيما
قارن فيه فقط كما افتن به الوالد وقال انه الاقرب ثم روى
المقارنة في السلام والافعال والخاصة ان المقارنة اما حرام
ومبطلة وهي المقارنة في النحر واما مكروهة وهي المقارنة في الافعال
والسلام واما سنة وهي المقارنة في التاميم واما سباحة وهي فيما عدا
ذلك قوله شيئاً واما واجبة وذلك في قراءة الفاتحة حيث علم انه لا
يتمكن من قرائتها بعد قراءة امامه قوله الا تكبيرة الاحرام فتضطر
المقارنة فيها او في بعضها حتى لو شك في ذلك في اشائها او بعدها ولم يتذكر
عن قرب او ظن التأخير فبان عدمه لم تنعقد صلاته ومحل ذلك ما اذا
نوي الاقتداء مع التكبير كما دلت عليه الاخبار لانه نوي الاقتداء بغير
مصل فيشترط تأخير جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام وبفارق
ذلك بقية الاركان حيث لم تضطر المأموم المقارنة فيها لبقا نظم القدرة
فيها لكون الامام في الصلاة فلو احرى منفرداً ثم نوي القدرة في خلال
صلاته صحت قدرته وان كانت تكبيرة المأموم متقدمة على تكبيرة
الامام ثم رخص قوله واستنيك وبولغة ذلك والله وشرعاً
استعمال عودا ونحوه كاشنان في الاسنان وما حو لها خضران قيل لما ذكره

المص كما صله هناك ذكرنا لاكثره في باب الطهارة قلت بمنزلة انه للاشارة
الى انه في الصلاة اكد للخلاف في وجوبه لما تقدم حكى الشيخ ابي حامد واكثر
اصحابنا عن داود انه اوجب ولم تبطل الصلاة بتركه قال وقال اسحاق
ابن راهوية هو واجب فان تركه عمدا بطلت صلاته لكن قال في ثم المذهب
وهذا النقل عن اسحاق غير معروف ولا يصح عنه تدنيك ^{الشيخ} لا ذكره هكذا
نقله الازهري عن العرب قال وغلط الليث بن المظفر في قوله انه موقوف
وذكر صاحب المحكم انه يوثق ويذكر لغتان شوق قوله بخشن اي طاهر
فلا يكفي بجس اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم
والنجس نجسة على المعتمد خلافا لابي واواه الاراك ثم الزيتون ثم
ذوالريح الطيب ثم العود الذي لا راحة له ثم الخشن الذي ليس بالعيدان
واولي كل اليا بس المندي فالرطب وانما كان اليا بسا ولي من الرطب لانه
يزيل القلح لما فيه من المنشوة اشده من ازالة الرطب وكان المندي اولى
من غيره لذلك ولانه لا يخرج اللثة بسبب نداوته وقدمه على الماء على
غيره لان في الماء من الجلا ما ليس في غيره وظاهر ان محل جواز المطيب في غير
الحرم والمجده اه وهو من الشرايع القديمة لحديث الترمذي وحسنه
اربع من سنن المرسلين الحيات باليا التختية لا بالنون خلافا لمن غلط
فبنوا النعطر والسواك والسكاك اه طب على منج قوله القلح هو ما يترك
على الاسنان من الفلج قل وخرج بما ذكر المضمضة بما الغاسول وان
انق الاسنان وازال القلح لانها لا تسمى سواكا بخلاف الغاسول بقه
خضر قوله عرضا اي في عرض الاسنان ظاهرها وباطنها لخير اذا استكتم
فاستاكوا عرضا اي في عرض الاسنان ويجزي فيها طولا لكنه مكره ذكره
في المجموع والكراهة لا تنافي في الاجزاء الكراهة من حيث الكيفية فلا تنافي
انه سنة مطلقا وكذا يقال في الاستياك بالمبرد فيكره لانه جزء

وقد يحرم كان استياك بضرار ويجزي في الحالين لمصود المقصود ومن
ازالة القلح به ويسن الاستياك في اللسان طولا ولا يكره بسواك غيره
بانه ويجرم بدونه ان لم يعلم رضاه به كما في شرم ويجب ان توقف
عليه ازالة نجاسة او يح كرية في نجاسة فيعتبر به الاحكام الاربعة
وهي ما عدا الاباحة لان ما اصله المذهب لا تقتربه الاباحة تنبيه
لوقال وعرضا كما عبر به في متن المنهج كان اولى لبغيدان السواك في حد
ذاته سنة مستقلة وكونه عرضا سنة اخرى وظاهر منيعة هناك
السواك لا يكون سنة الاحال كونه عرضا وليس كذلك خضر قوله
لا اصبعه عطف على خرقة في ابن شرف قوله اي المتصلة به والمعتمد
ان اصبعه لا تجزي مطلقا كالا استنجاء جامع الازالة وكذا اصبع
غيره المتصلة لاحترامها واما اصبع غيره اي المتصلة بالخشنة
فتجزي على المعتمد وفارق عدم اجزائها في الاستنجاء كما هو الظاهر
باحترامها المانع ثم وبلفظ امره وظاهره ولو كانت الاصبع لاسرة
وان كان يحرم عليه ذلك فيما اذا كانت اجنبية لانه عورة قوله
وهو ظاهر كلام الاصل ضعيف قوله وسن الاستياك الى لوقال
كما قال في منججه وتاكد الاستياك عند قيامه الى مكان اولى ليقيم
ان الاستياك في حد ذاته سنة مستقلة ولكنه عند القيام اليها
وعند النوم الى يكون سنة مؤكدة وح فظاهر منيعة هناك لا
يكون سنة الا عند القيام الى الصلاة الى وليس كذلك فتأمل خضر
قوله عند قيامه اليها اي الى الصلاة بحيث ينسب اليها عرفا فلو
شرع فيها قبل سن فعله فيها لا يعمل كثير خلافا لخطق لوقال في
الصلاة ولو تغلا او صلاة جنازة وان لم يتغير فمه واستياك قبلها
للموضود قصر الغسل بينهما ويستياك لكل احرام وان والي بين الصلوات

خلافا لبعضهم وان سلم من ركعتين كالترابح وقصر الفصل ولو في المسجد
ان امن تعذيبه وفي معنى الصلاة سجدة التلاوة وان استاك للقرأة
فيسنالك بعد القرأة وقبل السجود وكذا بعد السجود للقرأة وسجدة
الشكر لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم ركعتان بسواك افضل من
سبعين ركعة بلا سواك والمعتمد تفضيل صلاة الجماعة وان قلنا
بسنها على صلاة المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها اذ هي سبع
وعشرون فائدة وح فلا تعارض بين الخبر المذكور وخبر صلاة الجماعة لان
الدرجات المترتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة منها كثير من الركعات
بسواك ويسن للطواف ولو قلنا قوله ولو لقاعد الطورين وكذا
المتيمم كاعلم بالاولى قوله علي امي ائمة الدعوة ليشمل الكفار فانهم
مخاطبون بالواجبات والمندوبات قوله اي امر ايجاب حمل على ذلك
لانه مقتضى المشقة اه قل قوله بعد الزوال قال الاذرعني يثار
كراهته للصائم قبل الزوال اذ كان يذري فيه مرض في لثته ويخشى الفجر
منه ولغيره حيث لا يجد ما يغسل به فيه بل لا يجوز اذا اضاف الوقت
ولا ما عنده اذ اعلم ذلك من عادته رمي خضر قوله للصائم اي لا المسك
وخرج بما بعد الزوال ما قبله الا المواصلة فتعود الكراهة فيه بالفجر
ولو حصل من الصائم ما حصل به التقير لم يكره قل وقوله لا المسك
اي فلا يكره له بعد الزوال وهذا ضعيف فقد قاله شر مثل الصائم
المسك على المعتمد وقاله طب عيانهم والحق به على الاسنوي المسك لنحو
فقد النبي لان اثر العبادة موجود فيه انتهى وقوله ولو حصل من الصائم
العبادة ثم روي عن من اطلق المصانه لا يستاك بعد الزوال لصلاة
او نحوها اذ لو طلب منه ذلك لزم ان لا يخلو غالبا اذ لا بد من محبة صلاة
بعد الزوال نعم ان تقير فيه بعده بنحو نوم استاك لازالته كما اقي به

الوالد

الوالد رحمه الله تعالى ولو اكل الصائم ناسيا بعد الزوال او مكرها
او موجرا ما زال به الخلو اي ولم يحصل به تغير النعم او قبله مانع ظو
وقلنا بعدم فطره وهو الاصح فهل يكره له السواك ام لا لزوال المعيق
قال الاذرعني انه محتمل واطلاقهم يفهم التعميم اه بالخرف وقوله
يفهم التعميم اي فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم من افتاء والده لان
ذلك مفروض في ما اذ حصل تغير النعم بالنوم او الاكل ناسيا مثلا فلا يكره
وفرض هذا فيما اذ لم يحصل تغير بما ذكرناه لا يلزم من زوال الخلو
بالاكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الاكل سم على حج قوله بل يكره ليشتر
الفرق بين الصلاة والتغير بتغير الخلو فان كلاهين له السواك فلم يخص
كراهة السواك بعد الزوال بتغير التغير بتغير الخلو دون الصلاة ونحو
وفد يفرق بان السواك لنحو الصلاة من باب جلب المصلح والتغير
من باب دفع المفسد لان المقصود ازالة التغير ودفع المفسد اعم
من جلب المصلح فليتا مل سم شو برى قوله عند النوم اي عند ارادته
او التيقظ منه كما صرح بذلك في ش منهجه خضر قوله وللأزم بفتح الهمزة
واسكان الزاي واصله في اللغة الاساك وذكره الشافعي وتاوله
اصحابنا بنائبين احدهما الجوع والثاني السكوت وكلاهما صحيح كذا
في ش المذهب وبه يعلم ان قوله الش اي الجوع والسكوت اشارة الى كل
من التاويلين لكن لما قال في المذهب وهو ترك الاكل قال في شرحه
كان ينبغي ان يقول ترك الاكل والشرب اه شو والواو في كلام الش
بمعنى او قوله وعند تقيرهم وافهم تقيره بالنعم دون السن نذيه
لتغيرهم من لاسن له وهو كذلك اذ ليس له الاستيكا مطلقا ثم
خضر قوله مطلقا اي سواك سن ام لا قوله اكثر من ثلاثة عشر
وقد وصلها بعضهم الي سبعين وبعضهم الى اكثر قال بعضهم ولعل هذه

الغوايد لا تجمع الا في مود الاراك المخصوص فخره قل قوله كتطهير
 اللحم بالمعنى اللغوي ازالة او سآخ لا الشرعي لان اللحم طاهر قل قوله
 اللثة بكسر اللام وتخفيف اللام المثلثة اصلها لثي ابدلت الهاء من الياء
 وجمعها لثات ولثى ذكره الجوهرى شو بزيادة قوله وبني ما حولا لاسنا
 الى كذا قاله الجوهرى وقال غيره هي اللحم الذي تنبت فيه الاسنان
 فاما اللحم الذي يتخلل الاسنان فهو غير بفتح العين اي المهملة كما في الفاو
 اما الغر بفتح الغين المعجمة فالما الكثير وقوله بفتح العين واسكان
 الميم وجمعه غمور بضم الغين كذا في المذهب شوقوله ونصفية
 الخلو من البلغم قوله والفصاحة الفصح والفصاحة البيان واللفظ
 الفصيح ما يدرك حسنه بالسبع قل قوله والغفنة اي شدة الذكا
 في غير الفصاحة المغلفة باللسان قل وفي القاموس الغفنة
 بالسكر الخذق فعطفه على الفصاحة مغايرا وعطف سبب على مسبب
 قوله وقطع الرطوبة اي من جميع البدن الناشئ عنها نحو الترهل
 وعيالة للبدن قل اي ثقله قوله واحدا البصري قوله قل
 قوله وتقذبة الجايح اي حمايته من المحضة المضرة ويحمل القذبة
 فيقوم مقام المأكول قل قوله وارغام الشيطان اي غاظته
 قل قوله ويذكر الشهادة في الاصل وتذكر الشهادة بالياء وسهل
 خروج الروح ويبنى الاموال ويخفف الصداق ويقوي القلب والمعدة
 وعصب العين خضر وهو بعكس كل المشيشة وقد عد بعضهم لها فوق
 مائة مضرة بدنية ودينية قل قوله ويسن ان يبدى الى الانب
 ذكره قبل الغوايد ابن شرف وخضر قول بجانب فيه الابن اي مبتدئا
 باضراسه الى وسط اسنانه ثم الجانب الايسر كذلك سوا الاسنان
 العلي والسفلى قل ويسن ان يكون يمينه وان كان لازالة تغير لان

البد

البد لا تباشره وبه يفرق بينه وبين ما مر في نحو الاستنثار ثم رقله
 وعلي كبرسي بتشديد الباء ابن شرف قوله وينوي به السنة ما لم يكن
 في ضمن عبادة كاشنا الوضوء والطواف والصلاة بافعال خفيفة كما مر
 قوله وذكرت لانه انه مرضات للرب فرحة للملايكة ومرهبة
 للعدو ومضاعف للاجر ويندب بلع ريقه في اول استنثاكه فانه
 نافع للجذام والبرص وكل داء اسوى الموت ولم يبلغ بعده شيئا لانه
 يورث الوسوسة وان يعود الصبي ممسرا او غيره كغيره ليقويه
 ويالعه قل وفيه انه لا حاجة لذكر ما ذكره المصنف من انه مرضاة
 مرهب للعدو ومضاعف للاجر وقال خضر قوله وذكرت في الاصل
 الى قال فيه وان يعود الصبي ولا بأس بسواك غيره باذنه قوله
 ومكرهاهما اي ما يكره فعله فيها او تركه منها قل فليست المكروهات
 منها مخرجا عن الماهية رجائي ونقل بعضهم عن الجمهور انه يكره للمصل تركه
 شي من شئ الصلاة وفيه نظرا لا يلزم من طلب الشكر كراهة تركه
 الا ان يحمل على الشر على الاصطلاح المتقدمين من اطلاق المكروه على
 خلاف الاولى وعلى اصطلاحه كما متاخرين من اختصاصا المكروه بما نهى
 عنه بخصوصه ويضم الى ذلك ما تاكد طلبه وعلى تسليم ذلك فيلحق
 بما كاد الطلب ما اختلف في وجوبه بالاولي وذلك كالسورة والاباعر
 وتكبيرات الانتقالات اه شوقوله جعل يديه اي الذكر يقينا قل
 قوله عند تحريمه وسجوده وركوعه اي وعند قيامه من تشهده
 وجلسه له خضر فالجملة خمسة قوله والتفات بوجهه خرج
 بوجهه ما لو حول صدره عن القبلة فانها تبطل الصلاة كما مر وسأني
 قوله بلا حاجة بخلاف ما اذا كان الحاجة كحفظ متاع فلا يكره قوله
 اختلاس اي نقص من ثوابها قل قوله واسارة بخوعين واجب

او شقة مناوي اي ولو من اخرس وقيد المهمة لا مفهوم له قل قوله
 بلا حاجة بخلافه الحاجة كرد سلام ونحوه فلا تبطل بشارته ولو اخرس
 خلافا لقول المجاملي ان كان المشير اخرس بطلت مناوي قوله وجه يحمل
 اسرار وظاهر ان محله حيث لا عذر فان كثرا للفظ عنده فاحتاج للمجرر
 ليأتي بالقرعة على وجهها فلا كراهة شوقوله وجه خلف الامام قد
 يغني عنه ما قبله ابن شرف قوله خلف الامام ولو في جهة اي بغير
 امين ونحوه مما تقدم قل قوله يده اي او يديه قل قوله على خافضة
 وهي ما بين راس الورك واسفل الاضلاع وقد ورد الاختصار راحة اهل
 النار اي انه فعل اليهود في صلاتهم وهم اهل النار اذ ليس لاهل النار
 الذين هم فيها راحة قوله واسراع اي عدم التأني في انفعالها واقوالها
 لا تنقص ذلك عن المطلوب فيه والابطال صلاته ان كان ما تنقصه مطلقا
 واجبا وبداخل في كلامه الاسراع لحضورها اولادراك التمرم مع الامام
 او غيره وهو مكروه ايضا الا ان توقف ادراك الجماعة او الجمعة عليه
 فيسن في الاول ويجب في الثاني قوله وتقيض يصره اولي من التقدير
 بتقيض عينيه لشموله من له عين واحدة وقد يجب اذا كان العروة
 صغوفيا وقد ينس كان صلي لحايط مزوق ونحوه مما يشوش فكره ابن
 شرف فان الصلاة اليه وعليه وفيه مكروهة خضروا شمل كلامه الاعني
 فيكره تقيض جفنيه لانه يسجد معه قوله لانه فعل اليهود لا ينقض
 التعليل به مع خوف الضرر اذ محله عند انتفا الخوف فقليل يكره لانه
 فعل اليهود وقيل لا يكره واختاره النووي ومقتضاه كراهته ان
 خاف ضررها وهو ما ذكره المص كالاسنوي قال الا ان كثيرا من الصور
 لا ينجيه فيها الا التحريم ابن شرف وقال بعضهم قوله لانه فعل
 اليهود لا يتأتى الا على القول بكراهة التقيض مطلقا اما على التفصيل

المذكور

المذكور يخوف الضرر قوله فيها اي في ركوعه وسجوده خضر قوله اذ
 من تعييبه له بالسجود اما قيدا لاصل بالسجود لان التقيا فيه
 هو محل النص وقيل عليه التقيا في الركوع كما صرح به في شرح المنهج وقد
 ذكره المص بقوله فيما تقدم في السنن ويقاس بذلك بحاقاة البطين
 في الركوع فلا تغفل قوله على وركيه اي على اصلهما وهو ان يأتى شوقوله
 قوله وهو سنة في الجلوس بين السجدين ومع كونه سنة فيه الظاهر
 كما في شرح المذهب ومسلم وحزم به في التحقيق تفضيل الافتراض عليه لانه
 الاكثر الاشهر شوقوله اقتصار المص على الجلوس بين السجدين يعقبي
 انه لم يرد في غيره لكن قال الرحا في قوله في الجلوس بين السجدين ككل
 جلوس يعقبه حركة قوله ونقرة الغراب اي ضرب الارض بعضوه
 وعبرة خضر براسه عند السجود من غير نقص كما تقدم في الاسراع
 قل وهو حديث في المناهي قال في النهاية بتخفيف السجود وانه لا
 يمكث فيه الا قدر وضع الغراب متغاره فيما يريد اكله انتهى وهذا
 واضح واما ما ذكره الشرف فغيره نظرا لانه اذا لم يطمين حرم مع البطالة
 وان اطمان فلا كراهة الا ان يحمل على وضع الجبهة دون الانحناء
 مكروه رحا في قوله وافتراض السبع بوضع ساعديه او احدهما
 على الارض الحاجة كطول سجود لا جلا راحة به قل قوله وايضا
 المكان اي ملازمته ولو للامام ومن ذلك صلاته في الخراب فانها برعة
 مفضلة فضيلة الجماعة له ولن ايتهم به كما قاله السيوطي لكن قال شيخنا
 لا يكره اذ لم يعد واذ لك من مكروهات الصلاة ابن شرف بالحرف قوله
 الواحد ظاهره انتفا الكراهة بنعقد المكان ولو بضم ثان الى الاول
 وان لم يصل في غيرهما فليجهر شوقوله واظلاله التثنية الاول ولو
 بما يندب في الاخير وكان مسبوقا وتشهد مع الامام ندب ان يكمل الاخير

الملاحظة منهم في نفسه واما اذا انطق به غير ملاحظ ما ذكر بان اخذه
من قرطاس فلا بطلان به ما لم يقصد به الاتهام وشبهه ما اذا لم يلاحظ
الاخذ مطلقا هكذا يفهم هذا المقام وبه يعلم ما في كلام الشيخ المذكور
اه والحاصل ان بين المنهم بالوضع والمنهم بالقصد فرق وهو
انها تبطل بالاول وان لم يقصد خصوص الصيغة الطليعية بخلاف
الثاني فاذا قصد به غيره بطلت بخلاف ما اذا قصد اخذ من حرف
القرطاس واطلق لم تبطل وان قصد بها معنى اخر بطلت فان لم
يلاحظ شيئا اصلا بان نطق بها لا يحيا ايمان من الوقاية ولا من القرطاس
فلا بطلان فليتامر قوله من الوعي ولوط وش من الوي والوطي
والوشي ش عباب خضروان اخطا بحذف ها السكت ش المنهج وقوله
محذوف اي في الكل وبحذف الحزة ايضا في قوله لخبر سلم الخ عبارة ثم
والاصل في ذلك خبر سلم كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله
قائمين فامرنا بالسكوت وفيما عن الكلام وروي ايضا انه صلى
الله عليه وسلم قال لمن قال لعاطس يرحمك الله ان هذه الصلاة
المراد البر وبعبارة الاجموري اي لمحدث معاوية قال بينما انا
اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم
فقلت له يرحمك الله فرماني القوم باصمهم فقلت وانكلاما ما
شأنكم تنظروني الي فجعلوا يضربون بأيديهم على اذانهم ففهمنا ربهم
بصوتي سكنت فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معاوية ان
هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس في أي هو وامي ما رايت
قبله ولا بعده احسن تعليما منه فوالله ما نهرني ولا ضربني ولا
شتمني انا قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انا
هو التسيح والتكبير وقرة القران رواه مسلم وفيه دليل على عذر

الجاهل

الجاهل بشرطه وهو قريب عمده بالاسلام الخ لانه صلى الله عليه وسلم
لم يامر به بالاعادة لجملة قوله والكلام اي عند الفقه والاصوليين
واللغويين يقع على المنهم وبغيره مما هو حرفان فاكثر خضر قوله بتخصيصه
بالمنهم اصطلاح طاري للتحاة ولا تحمل النصوص عليه بل على الاعم لان ما لا
ضابط له شرعا يحمل على اللغة وقد نقل الدارمي في المحصول عن اهلها
ان اقله حرفان والثاني اما ظاهرا ومقدرا ونحو وفي الصحاح ان الكلام
اسم جنس يقع على القليل والكثير كما وتراب والحرف المنهم متضمن
لنقصود الكلام وان اخطا بحذف ها السكت بخلاف غير المنهم فاعتبر فيه
اقل ما ينبغي عليه الكلام في اللغة وهو حرفان خضر وخرج بالكلام
الاشارة فلا تبطل بها الصلاة ولو اشارة اخرس لانها منزلة منزلة
النطق في سائر الابواب الا في ثلاث سائل نظرها بعضهم بقوله
اشارة الاخرس مثل نطقه في اشارة ثلاث لصدقه في
في حالة الصلاة والشهادة كذا في الايمان لا زيادة
هذا وحمل البطلان بالكلام المذكور حيث نطق به ولو من نحو انفه من
بقية الاعضاء حيث كان له فيه اختيار والافلا بطلان وهذا التفسير
هو المعتمد خلافا لاطلاق القليوبي في حاشيته على ط وخرج ايضا
بالكلام الصوت فلو نطق كالحمار وصهل كالفرس وحاكا شيئا من الحيوان
من طير وغيره لم تبطل الا ان ظهر منه حرفان او حرف مفهم كذكره البلقين
انتهى قوله نعم يعذر في تلفظه بالندرج حيث كان بلا خطاب وتعليق
كله على كذا او فعبد يحر قاله في المجموع لان النذر مناجاة فهو من جنس
الدعاء لا ما علق منه كاللهم اغفر لي ان اردت او ان شفى الله مريض فيله
علي عتق او ان كلمت زيدا فعلى كذا فتبطل به الصلاة ومعلوم ان النذر
انما يكون قربة اذا كان نذرا للتبرر فنذر الجاهل مبطل لكرهته وان

فعل ذلك ان اتى به قاصدا لالاشالا الاخبار ولا كان غير قربة فتبطل
به الصلاة والمعتد اختصار ذلك بالندز فقط دون غيره من بغيته
القرب خضر وقيل يلحق به العتق بجامع ان كل قربة ورد بوضوح الفرق
بينهما وهوان النذر التزام وساجدة لله والاعتناق ازالة ليس فيها
ساجدة فاشبه التلطف بالطلاق المستحب في الصلاة فانها تبطل به
قطعا وكذا الاعتناق شوقوله وفي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم
والحق به الزركشي عيسى عليه السلام وقت نزوله ولا ينافيه عددهم
ذلك من خصا يصح صلى الله عليه وسلم لا مكان كون المراد انه من خصا يصح
صلى الله عليه وسلم بالنسبة لغير الانبياء لكن الراجح انها تبطل باجابة
غير النبي صلى الله عليه وسلم ولا تجب اجابته لكن ينبغي ان تنسب
وعبارة ابن شرف اما اجابة عيسى عليه السلام فتجب وتبطل بها الصلاة
على المعتد ولا تجب اجابة ساير الانبياء وعبارة الحلبي على منعه وغيره
اي غير نبينا من الانبياء كسيدنا عيسى تجب اجابته وتبطل بها الصلاة
انتهت وعبارة قل وخروج به بغيته الانبياء فتجب الاجابة وتبطل
بها الصلاة لقول المعتد ما ذكره الحلبي وقيل من وجوب اجابة
سيدنا عيسى مع بطلان الصلاة ومثله غير نبينا باقى الانبياء كالحضر
فتجب اجابتهم وتبطل بها الصلاة وما قاله الشوبري من سن الاجابة
ضعيف وكذا قول ابن شرف ولا تجب اجابة ساير الانبياء فليحفظ وانظر
هل تجب الاجابة ولو ضاق الوقت تغلبا لتعظيمه لله واذا قلنا نعم
حتى على القول الضعيف الذي هو سن الاجابة يلزم عليه ان ينفوت
النزول لاجل السنة وهو بعيد فليراجع قوله في عصره ليس قيدا فان
نصور دعاوه في غير عصره وجبت اجابته ولا تبطل بها الصلاة ابن شرف
وكتب الشوبري كان التقييد به جري على الغالب والمحقق ان اجابته

بالفعل

بالفعل الكثير كما نقول حم وهو ظاهر لكن لا يعود الى محله الاول
حيث كان فيه انفعال متواليه قوله اذا دعاه فلا تبطل صلاته ولو
استدبر القبلة وانظروا لو كان اما ما ودعاه الى مكان ولزم منه
تاخره عن المامومين هل تنقطع الامامة او لا وبقي ما لو طلب منه
قولا فاجابه فعلا وعكسه هل تبطل صلاته او لا وظاهر كلام المناوي
بطلان صلاته فانه قال ما نصه ويجب الاقتصار على قدر الحاجة في
الجواب اه وتقييد الاجابة بالدعاء اي المناداة غير معتد بالتقييد
بعصره صلى الله عليه وسلم بل المراد عي ظهور طلب الفعل والقول كما
قاله قل على خط واجابة الوالدين حرام في الفرض وجائزة في النفل
وتندب اي فيه ان شوق عليهما عدمها وتبطل الصلاة بها مطلقا قل
قوله وفي سير كلام عرفا سبق لسانه اليه كما سياتي ان الناسي مع
قصده الكلام معذور فيه فهذا اولى لعدم قصده خضر وقوله عرفا
اي كالكمة والكلمتين والثلاث وقال قل ست كلمات فاقول قال
ابن شرف الاول ان سبق ليصح عطف او نسي عليه كما بشرح الاصل
وغيره اه واقول لعل وجه عدم صحته عطف او نسي بدون ان
ان جملة سبق لسانه اليه على اسقاط ان يفت بغير كلام وشرط الجملة
المنعوت بها اشتمالها على ضمير المنعوت وليس في قوله او نسي الصلاة
ضمير يعود على سير كلام فافهم ثم قوله بغير كلام من اضافة الصفة
للموصوف فتأمل قوله او نسي الصلاة اي نسي انه فيها خضر بخلاف
ما لو نسي تحريم ما اتى به فانها تبطل كنسيات نجاسة ثوبه ولو ظن
بطلان صلاته بكلامه ناسيا ثم تكلم بغير اعمدا لم تبطل كما الحقه
بعضهم بما لو سلم سهوا ثم تكلم بغير اعمدا شو ولو هلف بالطلاق على
شي فانشأه شخص فظن ان هذا الانشاء ينفعه ففعل المملوك عليه

لم ينفع عليه الطلاق وهذه المسألة مما يجب كتبها ولو اكل ناسيا في الصوم
 فاعتقد بطلان صومه فاكل عامدا ضريبا على ما اذا جامع زوجته
 في الناسيا فاعتقد بطلان حجه فجامع ثانيا عامدا فيبطل حجه كما قاله
 الشيخان شويري على منج والفرق بين الصلاة والصوم انه عهد عدم
 بطلان الصلاة بالكلام عامدا وذلك في اجابة النبي صلى الله عليه وسلم
 ونحوها ولا كذلك الصوم قوله او جهل تحريمه اي الكلام فيها خضر
 وعبارة العناية فلو علم حرمة جنس الكلام وجعل حرمة ما اتي به فان كان
 ممن يحل عليه كالعوام لم تبطل ولا بطلت وقوله لم تبطل ظاهره ولو
 كان بين العلماء لم يقرب عهده بالاسلام والظاهر ان يقال ان كان
 ما اتي به مما تحق حرمة عذروا الا فلا الا ان كان قريبا عمدا بالاسلام
 او نشا بادية بعيدة عن العلماء والمأصول ان جهل تحريم جنس الكلام
 لا يعذر فيه الا من قارب عهده بالاسلام او نشا بعيدا عن العلماء
 كشهرة تحريم جنس الكلام واما جهل تحريم ما اتي به مع علمه بتحريم جنس
 الكلام فان كان ما اتي به مما تحق حرمة عذروا في العام والافلاوقاد
 شواي ما اتي به وان علم تحريم جنس الكلام وكتب ايضا ويؤخذ من ذلك
 صحة صلاة نحو المبلغ والفاخ على الامام بقصد التبليغ والفتح فقط
 الجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام بل ينبغي صحة صلاته
 وان لم يقرب عهده بالاسلام ولا نشا بعيدا عن العلماء لمزيد حقا
 ذلك اه واصله لسم والزيادة وخرج جهل تحريمه ما لو علم وجهه
 كونه مبطلا فيبطل به كما لو علم تحريم شرب الخمر دون ايجابه الهدف انه
 يجد اذ كان حقه بعد العلم بالتحريم الكف ثم ردد قوله وقرب عهده
 بالاسلام وان كان من بين المسلمين فيها يظهر خضر وقوله او نشا بعيدا
 عن العلماء وذلك ان يخلوا محله الذي هو فيه عن يعرف بطلان الصلاة بذلك

فيها

فيما يظهر خضر وقوله او نشا بعيدا عن العلماء وكذا ايقاد في مظايره ولا
 فرق بين مسافة القصر ودونها لكن عسر الانتقال لحوق او عدم زاده
 او ضباع من تلزمه تفهمه ونحو ذلك من ساير الاعذار لوجوب الحج فان
 اتقى ذلك لزمه السفر لتعلم المسائل الظاهرة دون الحفية وما نحن فيه
 من الظاهرة ولا ينبغي ان يعذر في تقصيره ثم رايت في الخادم ما يصرح
 بذلك تنبيه اعذار الجاهل من باب التخفيف لا من حيث جهله
 والا لكان الجهل خيرا من العلم اذا كان يحيط عن العبد اعتبارا المكلف
 ويرى قلبه عن ضرر التخفيف ولا حجة للعبد في جهله بالحكم بعد التبليغ
 والتمكن لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل قاله الشافعي رضي
 الله عنه ثم العباد خضر قوله ايضا او جهل تحريمه اي يسيرا الكلام
 فالكلام راجع له لا للكلام مطلقا فان الكثير لا يعذر فيه الجاهل
 فتأمل قوله وفي تنحج اي ويعذر في تنحج ونحوه مما هو وغيره كالعلماء
 والعلماء وان ظهر منه حرفان ولو من كل تنحج ونحوها خضر قوله
 بغلبة ان قلاو ليعذر ركن قولي وان كثرت موالف التثنية في نسخة
 المص فيكون الضمير راجع للتنحج ونحوه وعبارته في منهجه ولا يستغنى
 لتعذر ركن قولي ولا بتقليل نحوه لغلبة ومقتضاها في تعذر الركن
 القولي انه انما يعذر في التنحج فقط فلو قاله هنا وفي تنحج لتعذر
 ركن قولي وحذف الالف من كثرة ليعود ضميره على التنحج كما كان موافقا
 له الا ان يقال نحو التنحج السعال فيعذر فيه ايضا حيث توقف
 النطق بالركن القولي عليه ابن شرف وقال الشيخ خضر نقلا عن شمس
 قوله للغلبة لعدم تقصيره وهي راجعة للجميع ام يعلى التنحج ونحوه
 ثم قال قوله ولتعذر ركن قولي وان كثرت للضرورة وهذا راجع للتنحج
 فان كثرت التنحج ونحوه للغلبة وظهر به حرفان فاكثر وكثر حرفا بطلت

صلاته كما قاله في الضحك والسعال والباقي في معانها لنقطع ذلك
نظم الصلاة وهذا المحمول على حاله لم يصرف ذلك في حقه مرضا من منافات
صار ذلك بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع الصلاة بلا نحو سعال
مبطل لم تبطل كسلسل الحد ولا إعادة عليه ولو شفي بعد ذلك
ويحل عليه كلام الاسوي نعم التنخيع للقرأة الواجبة لا يبطلها وانكثر
انتهى والخاص ان التنخيع والضحك والبكاء ولو لامر الاخرة والاثنين
والثاوية والنخيع بالضم والافتق والسعال والعطاس والتثاوب هذه
المتشعبة ان لم يظهر منها شي وظهر منها حرف غير معتم وملا مود ولا
يبطل وان ظهر منها حرفان او حرف معتم واكثر بطلت ما لم تغلبه وما لم
تصير ضاملا وما لم يتعذر عليه الركن القوي الا بالتنخيع او السعال
فان غلبته اعتقر قليلها عرفا وان صارت مرضا ملازما او احتاج المنطق
بالركن القوي اعتقر اكثرها ايضا منها قال في ما لو جعل بطلانها بالتنخيع
مع علمه بتجزيم الكلام فعذر ونحفظ حكمه على العوام انتهى قال في قوله
في قليل التنخيع قوله ركن قوي كالفاتحة والشهادة لاسماع نفسه
فقط لا الجهر هكذا وان نذر فيه نظرا لا قرب لا يتنخيع للجهر وان نذره
كما قاله ع شرع لم يقله والدعا بشرط ان يكون جائزا وان لا يخاطب
به مخلوقا غير نبينا صل الله عليه وسلم فلو قال رحمه الله ولو لميت
بمضى صلاة الجنازة عليه ضر قوله لما مر في الباب السابق اي من طلب
ذلك في الصلاة كالركوع والاعتدال والسجود والقنوت خضر قوله
الكلام سهواي ولو بعدد كبير فيصح ولا تبطل وهذا في البير عرفا
وهو ست كلمات فاقلا ما اكثر فتبطل به مطلقا عمدا او سهوا او جهلا
قوله ومغطروصل الجوفه كباطن اذنه وان قل ولو بلا حركة فيه
اذ هي وحدها فعل يبطل كثيره مناوي ويؤخذ منه ان الاكل كثير اناسيا

لا يفسد

لا يفسد الصلاة كما في الصوم والمعتد افساده هنا ولو فرقا والمراد في ذلك
على اعتبار المأكول فحيث كثر المأكول عرفا ابطل وان لم يكن فعل مبطل
عنا في لان للصلاة هيبة تذكرها فكان التقصير فيها اشد بخلاف الصوم
اولان الصلاة ذات افعال متطورة والفعل الكثير يقطع نظيرها بخلاف
الصوم فانه كفه ابن شرف وبارة متن المنهج في باب شروط الصلاة
وترك مغطرا واكثر كثيرا وبالكراه انتهى فلا اعتراض عليها تأمل قوله
وفعل كثير وتعرف القلة والكثرة بالعرف فما بعده الناس قليلا كثره الحق
وليس ثوب فقير ضار فالخطوات وان انتعتا حيث لا وثبة او لثما
قليل لما مر والثلاث كثير من ذلك او غير ان توات وان كانت بقدر
خطوة واحدة مغفرة والمعتد ان الخطوة تغل القدم مطلقا اي في
اي جهة كانت فان تغلت الاخرى عدت ثانية سوا ساوي بها الاولى
ام قدمها عليها ام اخرها عنها اذ المعتبر بقدر الفعل وذهاب
اليده وعودها على التوالي مرة واحدة فيما يظهر وكذا رفعها ووضعها
على محل الحاك ولو شك في فعل قليل هوام كثير فلا بطلان اذا لاصل
عدمه فقوله وفعل كثيرا يقيينا وخرج بان توات ما لو تفرقت
بحيث تعد الثانية منقطعة عن الاولى او الثالثة منقطعة عن الثانية
فلا يضر كما في شرم روا كثيرا ما لوني ثلاث افعال ولا وفعل واحدا
منها بل او شرع في واحد فقوله وفعل كثيرا يقيينا كما مر ولوني حيث
شرع فيه كما علم وكالافعال الاقوال حتى لو قصد الاتيان بحرفين
متواليين فاني باحدهما بطلت صلاته كما مر قوله من غير جز الصلاة
كالخشي والضرب اي فان كان من جنسها كزيادة ركوع او سجود لغير
متابعة مع العهد والعلم بالتجزيم بطلت صلاة كما ياتي اقاما فعلة على
وجه المتابعة فلا يضر كان اقتدي بمن اعتدل من الركوع فانه يلزمه

منا بعتة في الزايد ولور كع او سجد قبل امامه كان له العود ثانيا ولا
يضره لانه وان صدق عليه انه زاد ركوعا او سجودا لانه معتقرا لاجل
المتابعة فان قلت لم يقيد بقوله من غير جنس الصلاة مع ان الذي من
الجنس كذلك مبطل كما مر قلت اجاب الشهاب القليوبي عن ذلك بقوله
من غير جنس الصلاة انما يقيد به ليلا يتكرر مع ما سبق في من تكرير
الركن الفعلي لانه من جنس ما يجوز فعله فيها انتهى ولان ما كان من
الجنس وان ابطأ على ما مر لا يتقيد بالكثره ولان فيه تفصيلا كما علم
مما مر قوله في غير صلاة شدة الخوف اي وفي غير نقل السفر على اما
صلاة شدة الخوف ونقل السفر فيقتصر فيهما الفعل الكثير لحاجة ان
كانت كما تقدم وسبق لذلك اي لتلاعبه كما هو ظاهر كلامه وفيه نظر
في السهو اذا ساهى لا يقال له متلاعب فتأمل قوله ورحماني وقال
خضر قوله لذلك اي لتلاعبه في العهد وقوله مع انه لا مشقة في العلة
البطلان في السهو ان لا يتأني فيه التلاعب او العلة مركبة نظرا اليها
لكن علة في شئ منهجه وغيره بما فات لها وهو اولي لشهره العهد والسر
انتهى وقوله او العلة مركبة فيه نظرا لظاهر ما تقدم من انهما علتان
على التوزيع تأمل قوله بخلاف القليل لا يقصد يستثنى من القليل
الفعل بقصد اللعب فتبطل به وقد افق شيخي في شخص قام اصبعه
الوسط في صلاة لشخص لا يعباه بان صلاته تبطل ثم خ ط خضر
فقوله لا يقصد اي ما لم يقصد اللعب او قوله لخير الصحاحين في هذا
دليل نقل ولان القليل من الفعل يشق الاحتراز عنه وهذا دليل
عقلي وبه فارق الكلام فان القليل منه مع العهد والعلم بالتحريم يبطل
قوله وهو حامل امامة المشهور في الروايات بالتنوين ونصب
امامة وروي با لاضافة كما قري في قوله تعالى ان الله بالغ امره بالوجوه

فتح البارى وامانة بضم الهزة وتخفيف الميمين كانت صغيرة على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم وتزوجها علي بعد وفاة فاطمة بوصيته منها ولم تنقب
فتح البارى وهي بنت بنته زينب من عثمان خضر وعبارة ش امامة بنت
ابي العاص بنت بنت زينب وكان يحملها على عاتقه كما في رواية لمسلم له
ولغيره على رقبته انتهى لمخلصا من الفتح وهذا محمول على طهارة ثيابها
وبدنها انتهى قوله نعم قليل الاكل اي بفتح الهزة اسم مصدر
وهو حقيقة بلع الطعام بعد مضغه والاستدراك به على قوله
بخلاف القليل اي من الفعل الشامل للاكل ونحوه من شرب وبلع ذوب
نحو سكرة انتهى ابن شرف وخضر ورحماني وتوقف الشوبري في المستدرك
عليه فكتب ما نصه انظر هل استدراك على ما اذا انتهى ومثله قل
وهو مبني على ان المراد الاكل بضم الهزة اي المأكول فانه لا يصح
استثناؤه من المفطر لدخوله فيه ولا من الفعل الكثير او القليل لانه
ليس من الفعل فلا يدخل فيه فليتأمل قوله لشدة جرب او قبل
بان لا يقدر معه على عدم الحكة فلا تبطل بتحريك كفه للحكة ثلاثا
ولا للضرورة كما في ش المنهج ويؤخذ منه انه لو ابتلى بحركة اضارارية
ينشأ عنها عمل كثير سوي به والاوي في حقه التخرز عن الافعال
الخفيفة المتوالية ويستحب الفعل القليل لقتل نحو عمر با و استيا ك
كما مر ويكره لغير ذلك عنا في هذا ان لم يعلم من حاله انه يعثر به تارة
ويغيب عنه اخرى والا فيجب عليه انتظار زواله ما لم يخرج الوقت
كما قالوه في السعال ع سر قوله ايضا لشدة جرب او انقضاء جرب
فقد قالوا لو امن وهو راكب نزل وبني اي وان كثر عمله لحاجة التردد
كما سياتي في كلام المص عن في قوله لتحريك اصابعه اي مع قزار كفه
بلا قصد لعب وكذا تحريك اجفانه واخراج لسانه او تحريك ذكره

او اذنه قوله وقهقهة وهي الضحك بصوت خضر والبطلان فيها
انما هو خروج حرفين او اكثر ومثلها البكا والابتن والتاوه وغيرها
مما تقدم فتبطل ان ظهر بواحد حرفان فاكثركا مرث الاشارة اليه
خط على الغاية ولا تقتربا يخالفه من كلام قد عليه قوله لما مر اي
لتلاعه وهذا حيث لم يغلبه ذلك فان غلبه وكان قليلا لم تبطل
او كثيرا بطلت انتهى قوله وفعل ركن وان جهل شوقوله من
اركانها اي الفعلية او التولية وبعض القول ككلمة شوقوله
او طول زمن عرفا وقال بعضهم بما يسع ركنا وهو الصحيح والظرف
اي قوله مع شك متعلق بالمسيلتين قبله كما ذكره فيها قلم
زيادة قوله مع شك في النية اي في اصلها او بعض اجزاها او في
شرط كالطهارة او هل نوي ظهرا او عصرا لا تقطاع نظم الصلاة
بذلك مناوي قوله فيها اي في فعل ركن وطول زمن فالمعنى
وفعل ركن مع شك في النية او طول زمن مع شك في النية اما
لو تذكر قبل طول الزمن وانما نه بركن فلا تبطل قوله ونية
خروج منها لا بخلاف نحو صوم ورج ووضوء اعتكاف كما يعرف من احوالها
لانها اضيق بايا من الاربعة فكان تأثيرها باختلاف النية اشد
وكتب على قوله خروج اي حالا او بعد ركعة مثلا كما لو نوي ان يكفر
عندا وكتب ايضا قوله ونية خروج منها اي لانية فعل مبطل حتي
بشرع وفرق في الجموع بانه هنا قبل الشروع جازم والمحرر عليه انما
هو فعل المنا في ولم يات به بخلاف نية نحو القطع فانه معها غير
جازم فان قلت قد يمنع الجزم هنا بان نية المبطل نية لقطعها
ونية قطعها تنافي الجزم بالضرورة اي فهنا ابطلت حال وجودها
وقبل الشروع ويجاب بان نية المبطل ليس نية لقطعها لكنه نية

لما يستلزم القطع فالقطع غير منوي لكنه لازم للمنوي فلم تنافي
نية المبطل الجزم الا باعتبار لازم المبطل المنوي فلم يوتر بخلاف
نية القطع او التردد فيه فانه بنفسه مناف للجزم لانه مقصود
بنفسه استغلا فلا يثبتا مل شوبري والحاصل ان المنا في علي
تضمن مناف للنية ومناف للصلاة فالاول يضر مطلقا والثاني
لا يضر الا اذا شرع فيه ابن شرد وخضر قوله في غير محلها وبمع
السلام وكذا تنقطع نية صلاة غير ما هو فيها كما يعلم من قوله الا في
وصرفه ومثلها الاسلام فيتنقطع نية الخروج منه ضابط العبادات
في قطع النية اربعة اضرب المضرب الاول الاسلام والصلاة فيبطلان
بنية الخروج منها اتفاقا الثاني الحج والعمرة لا يبطلان به اتفاقا
الثالث الصوم والاعتكاف لا يبطلان به علي الاصح الرابع الوضوء
لا يبطل به ما مضى علي الاصح لكن يحتاج لنية البيا في مناوي واصله
لشر الاصل قوله وعزم علي قطعها اي الا لعذر كسهو والظاهر ان
التغير بقطعها تغني فانه بمعنى الخروج ولذلك قاله العمري
هـ ونية الخروج منها جازما هـ وكونه على الخروج عازما هـ
هـ او صار ذا تردد او علقا هـ خروجه منها بشي مطلقا هـ
اه قوله وعزم علي قطعها كان نوي في الركعة الاولى في الخروج منها
في الثانية عناني قوله وتردد فيه اي في قطعها لمواقتض على التردد
لكن اولي لافادته البطلان بالعزم بالاولي مناوي ومثل التردد
في قطعها التردد في الاستمرار فيها فتبطل حال المنا فانه الجزم المشروط
دوامه كالايان والمراد بالتردد ان يظن شك مناقض للجزم ولا
عبارة بما يجري في الفكر انه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فان
ذلك مما يستلزم به المسوس وقد يقع ذلك في الايمان بالله تعالى فلا

مبالاة بذلك على الهدية قوله وتعليقه اي قطعها اي نية تعليق
قطعها بحصول شيء وان لم يحصل ولو محال لا يعاديا كعدم قطع السكن لا
عقليا فيما يظهر اي سوا كان نظريا او ضروريا لان الاول قد بينا في الجزم
بغلق الثاني والتعليق باللفظ علم ابطاله مما مر اي من عدم الكلام من
المبطلات نعم ان كان بكلام قليل من جاهل معذور ابطر من حيث كونه
تعليقا لا كلاما فلا يعرف ذلك الا من هناك في الامداد قال الشيخ لتقابل
ان يقول ان كان هنا تعليق قلبي فهو المبطل والا فلا وجه للمبطلات
هذه الكلام القليل لعدم اختلال الجزم والنية واعتقار مثل هذا
الكلام فليتامر به شواو البحث ظاهر لانه حيث كان جاهلا معذورا كيف
يعرف ان التعليق مضر اذا كان لا يعرف ذلك فلا بطلان نعم ان اريد
انه لا يعرف كون الكلام مبطلا ويعرف ان التعليق مبطل صح ذلك فليتامر
وكتب شواو ايضا قوله بشر وان لم يقطع حصوله كما لو علق به الخروج من الملة
فانه يغير في الحال قطعا وهذا التعليق بالمحال كذلك قضية قول الجميع
بدخول شخص ونحوه مما يجتمل حصوله في الصلاة وعدمه خلافا والذي
ينجيه ترجيحه الصحة في المحال العقلي دون العادي لان التعليق فيه
بين في الجزم بخلاف العقلي ثم رايت الرافي صرح بما يؤيده فقال على امر
يجوز ان يفرض طريانه ويجوز ان لا ينتهي وهذا صادق بالمحال العادي
دون العقلي فليتامر شواو فاذا قال ان جاء زيد خرجت منها بطل من
وجهين التعليق والكلام وما ذكره شواو من ان التعليق بالمحال العقلي
لا يبطل خلاف ما في حواشي ابن شرف وخضر قليج بقوله ومرف نية
فرضه ليس بقيد فالنفل كذلك اذا مره لنفل او فرض بفسد ايضا
اه بن شرف قوله لذلك اي لما فاته الصلاة فنبتل ولا تحصل المنوية
قوله نعم اذا كان منفردا او ادر كجماعة سن له صرف فرضه الموحل هذا

كما بحثه بعضهم ان لا يكون الامام من يكره الاقتداء به لبدعة او غيرها
ومحله ايضا ان اتسع الوقت فان امكنه اتمام الصلاة منفردا فاذا علم
انه لو سلم من ركعتين ودخل مع جماعة وقع بعض صلاته في الوقت
او شك حرم عليه السلام من ركعتين احر محله ايضا اذا لم تكن الصلاة
ثنايية بان كانت ثلاثية او رباعية ولم يتم للركعة الثالثة اما اذا
كانت ثنائية فلا يسن له قلبها نفلا لان صلاته قد تمت بذلك نعم
يجوز له ان يعلم من ركعة ليدرك الجماعة او قام للركعة الثالثة
فلا يسن له ايضا القلب لكن يجوز له قلبها فترره شيخنا الزماديني
درسه خضر فالشرط لسن صرف فرضه خمسة الاول ان يكون الامام
من يكره الاقتداء به الثاني ان يتحقق اتمامها في الوقت لو استأنفها
الثالث ان تكون الصلاة ثلاثية او رباعية الرابع ان لا يقدم للركعة
الثالثة اي لا يشرع فيها الخامس ان تكون الجماعة مطلوبة فلو كان
يصلي فابتنه لم يجز قلبها نفلا ليصليها في جماعة حاضرة او فائتة
غيرها فلو كانت الجماعة في تلك الغائبة بعينها جاز ولم يندب
وهذا كله محله اذا لم يجب قضا الغائبة فورا والا حرم قلبها ولو خشي
في فائتة فوت الحاضرة وجب قلبها والقلب تارة يسن وتارة يجرم وتارة
يجب وتارة يبطل فتأمل ولو خاف فوت الجماعة مع القلب ندب قطعها اي
لو كان لا يدرك الجماعة ولو قلب قطعها كما في قوله وخط وعجالة الصائغ
قوله سن مرف فرضه اي ولو كان قد صلى ثلاثا فانه يجوز له الاقتصار عليها
لكن ذلك ليس مسنونا فحمل الاستحباب اذا كان في ركعتين ثمانينهما
اما اذا كان في ثلاث ركعات فلا يستحب له قطعها ليدرك الجماعة قوله
صرف فرضه اي نفلا اي مطلقا لو قلبها نفلا معينا كركعتي الضحى فلا يصح
لافتقاره الي النغمين خطي على الغاية قوله الا ان كشفها بخروج لو تكرر

كشف الريح وتوالي بحيث احتاج في الست إلى حركات كثيرة متوالية فالمسألة
البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادرو ويؤيده ما قالوه في دفع المار من
أنه لا يدفعه بفعل كثير ولا بطلت صلواته نحو الجامع البطلان فيها
وكذا أن تقول يفرق بان ذلك مندوب وهذا واجب ويقتضي في الواجب
ما لا يقتضي في المندوب لوجوب الاستعالية ولا كذلك ثم فتفتقر
الحركات المذكورة أه بشي وأما التصديق المحتاج إليه في الإعلام إذا كثرت
وتوالي فيبطل الصلاة عند الشيخ بن حجر في دفع المار لكن اعتد الشافعي
الربلي أنه لا يبطل وفرق بينه وبين البطلان في دفع المار انتهى شورى
وحاصل الفرق أن التصديق فعل خفيف بخلاف دفع المار قوله
ولو كشفها سهوا أو نسيانا وعاد فوراً فلا يضر قوله كسب أو هيمته
أو ادعى لم ياذن له ابن شرف وخضر وظاهره ولو كان الأدي ميمراً فلا
يبطل إذا كشفها أي بعد أن نفسه أو كشفها ما ذونه مطلقاً ولم يردّها
حالا والذنية المنهاج وشرحه الاقتصار على كشف الريح فالمعتد أن كشف
غيره يضر لأنه لا يشق الاحتراز عنه بخلاف الريح وعبارة متن المنهج
وتبطل عنان عرض لا بتقصير ودفعه حاله قوله حيث يشترط بان
كان في غير شدة الخوف ونقل السفر على ما مر ومحل بطلان ترك التوجه
أن تعد أو طال الفصل كما قاله سم والمناوي وهو معلوم من التعبير
بترك فلو انحرف المصلي عن القبلة ناسياً وعاد عن قرب فلا يضر بخلاف
ما لو أحره غيره فقرأ أو عاد عن قرب فإنها تبطل لدوره كافي حاشية
الزبادي قلت من ذلك ما يقع كثيراً أن ينفذ شخص بين مصليين
فيحرفهما أو أحدهما أو يحجب مصلي فيحرفه فان الصلاة تبطل وإن لم
يطل الزمان لأن هذا من الأكره النادر في الصلاة أه أجري على خط
وتقل عن الحلبي أنها لا تبطل وهو ضعيف كما قرره شيخنا قوله لما مر

أي لا تنقض الشرط قوله وردة النظر في الصبي فيها هل تبطل وإن لم
يعتد بها شو وبعبارة قوله وردة ولو من صبي وإن لم تنقض منه كما قاله والد
الرويان في قوله واتصال نجاسة إلا ما اتصلها بما هو متصل به فان
كان مع حل بطلت والا كما لو وضع أصبعه على حجر تحت نجاسة ونجاستها
به أو على موضع طاهر من فعله ونجاستها فلا يضر قوله وقوله ونجاستها
أي من غير حمل كما هو فرض المسئلة فلا تغفل وفي ش المنهج ولا يضر بخمس
يحاذيه لعدم ملاقاته له قال في ش البهجة فصار كالوصل على بساط طرفه
بخمس فتصح وإن عد ذلك مصلاه قوله لا يعني عنها بخلاف ما يعنى منها
وتقدم العفو عن ذرق الطيور بالشرط والخفاش مطلقاً رحا في
قوله في بدنه ولو دخل فيه أو أفضه أو أذنه أو عينه كما مر في
الشرط قوله لما مر أي لما فاته العبادة قوله إلا أن نجاستها لو
كان يلزم على تحييتها القاءها في المسجد فان كانت جافة فالمسألة
مراعاة الصلاة مطلقاً وإن كانت رطبة فكذلك إن ضاق الوقت
على الصلاة وتجب إزالة من المسجد فوراً فيهما والافراعاة المسجد
وهذا هو الوجه وإن أطلق شيخنا مراعاة المسجد في الرطبة ويتردد
النظر في القايها في ملك الغير ونحو مدرسة أو على أدي محترم أو غيره
أو على قبره أو ملك نفسه وقد لزم إفساد شيء منه وأما القاءها على
صحف أو في نحو جوف الكعبة فالوجه مراعاتهما ولو جافة لعظم
حرمتهما فليحرفه شو وأقول ينبغي أن يقال نظرهم في المستحاضة
لأعظمية المسجد على ملك الغير والمدرسة يقتضي أن تراعى حرمة
المسجد ويقتضي القاءها فيها تلك الساعة ويخبرها منهما وجوباً
بعد وينبغي أن يلحق الأدي المحترم وقبره بالمسجد بشر وقوله
وقد لزم إفساد شيء منه راجع إلى ملك نفسه أي لأن إضاعة المال

مراد من لفظة القاء في القاءها في المسجد
والأول أن المعنى لا تنقض الصلاة
كما يفهم من مزمع الأصح

محرمه الا ان يقال هنا لاحرمه لان اضاة المال لغرض شرعي هو تفصيل
 الصلاة بشر وقوله فالوجه مراعاتها ظاهره ولوضا الوقت قوله
 فالقائها لعل صورته ان يميل به نه فتسقط او يدفعه بخواصبه
 او عود بيده من جهة الظاهر فيه اي فيما دفعه فتسقط لان مجرد الدفع
 ليس محلا بخلاف ما لو حمله او جره بيده القابضة له لانه حامل فيلتزم
 شؤ وقوله ليس محلا اي ولا في معنى المسرعة الاستغفار وعبارة قل
 وقوله تحاها اي لا يبيده ولا يركبه ولا يعود في يده مثلا ومحل ذلك
 حيث ترتب عليه حمله والابان رفعها بيده او يركبه او يعود في يده فلا
 يضر قوله ويد وبعض ما ستر بالحف استشكل هذا بما لو مسح شعر
 راسه ثم نتفه او حلقه فان طهر رتة لا يتطل واجيب بان مسح الحف
 بدل عن غسل الرجلين فان عدم البدل رجوع الى الاصل بخلاف شعر
 الراس فانه اصل لا بدل ثم الاصل خضر قوله من الرجل او الخرق بيان
 لما ستر قوله وخروج وقت مسحه لتقصيره فما احتياجه الى غسل
 رجليه في القول الاصح او الوضوء على قول ضعيف حتى لو غسل في الحف
 رجليه قبل فراغ المدة لم يوتر اذا مسح الحف يرفع الحديث فلا تاثير
 للغسل قبل فراغ المدة وشك غسلا بعد ما لم يمتددة وهو محدث
 على انه لو وضع في الماء رجليه قبل فراغها واستمر الى انقضائها لم تنع
 صلاته لانه لا بد من حدث ثم يرتفع وايضا لا بد من سجدة بدنية لانه
 حدث لم يشمله نية وضوء الاول وهذا ظاهري حيث دخل فيها
 ظانا البقا فان قطع بانقضاء المدة فيها اتجه كما قاله السبكي عدم
 انعقادها وفارق ما تقدم فيها لو كانت عورته تنكشف في ركوعه
 حيث حكم بانقضاءها على الصحيح بعدم قطعها بالطلان بل صحتها
 ممكنة بان يسترها بشي عند ركوعه بخلافه هنا اذ كيف يقال بانقضاء

مع القطع بعدم استمرار صحتها وكيف تتحقق نيتها ان كان
 في فعل مطلق اي ولم ينو عدد اكا هو ظاهر بدرك منه ركعة فاكثرت
 انعقدت ولو اقتصد مثلا فخرج دمه ولم يلوث بشرته او لوث قليلا
 لم تبطل ثم رد قوله الى غسل رجليه اي على القول الصحيح او الوضوء على
 قول ضعيف قوله والفرق بضم الفاء فتح الراجع خرقه عما في قوله
 وتكرير ركن فعلي عمدا علما بالتحريم وان لم يطهر ما لم يكن للمتابعة
 فاذا ركن او سجد قبل امامه ثم عاد اليه ورفع من ركوعه فاقند في يمين
 يركع ثم ركع معه لم تبطل صلاته بذلك لتاكدا المتابعة وما لم يكن جلوسا
 خفيفا عمدا في الصلاة غير ركن بدليل ما يذكره وما لم يكن عذرا فلو كان
 هوي من قيامه الى هذا الركوع لغت حية او نحوها لم يضر قاله الخواري
 ولا يضر فعله الكثير لوصالت عليه وتوقف دفعها عليه ثم رد لا قتله
 لغو قلة لم يحمل جلد ها ولا مسه وهي ميتة وان اصابه قليلا من دمها
 ثم رفل لا يبطل تكرير الركن الا اذا وجدت الشروط الستة ان يكون
 فعليا وان يكون عمدا وان يكون علما بالتحريم ولم يكن للمتابعة
 ولا جلوسا خفيفا ولا عذرا انتهى قوله لتلاعبه علم منه انه لغو المتابعة
 شواي ولغير عذرا العذر ولا تلاعب عنه قوله نعم النقصود
 الفصير الى هذه الصورة ليست من صور تكرير الركن الفعلي وانما هي
 من جلوس في غير محله فتأمل شوقوله كان جلس عن قيام اي بعده على
 حد لتركن طبقا عن طبق او عن سجود تلاوة ومثله انما الى حد الركع
 من قعودا وانما التورك في اثنا التشهد الاخير واقترا في الاول
 قل وعبارة ثم رنعم لا يضر نعم جلوسه قليلا بان جلس من امتداله
 قد رجلة الاستراحة المطلوبة بالامالة ثم سجد او جلس من سجود
 التلاوة للاستراحة قبل قيامه لان هذه الجلسة عمدة في الصلاة

غير ركن بخلاف نحو الركوع فإنه لم يعمد فيها إلا ركنا فكان تأثيره
 نظما أشداه بالحرف وأهم أنه انطالت الجلسة عمدا بطلت صلاته
 ولو كان قائما فجلس ثم قام فإن صلاته تبطل لا لعين الجلوس بل لكونه قطع
 القيام ثم عاد إليه فكانه أتى بقومتين قاله الإمام ولو كان ذلك على وجه
 المتابعة لم يضر عني قوله عن قيام شامل لجلوسه بعد قراءة آية
 السجدة ومراعاة بالقيام ما يشمل الاعتدال وقوله جلوسا أي قدر جلسة
 الاستراحة وقوله لأنه معهود في الصلاة أي غير ركن كما مر فلا يرد نحو الركوع
 تأمل قوله لا يفسد أي ولا رفعه من سجود إلى حد الركوع فزعاً عن شيء
 ابن شرف قوله على غيره من فعل أو قولي كأنه سجد قبل ركوعه أو
 قرائته الفاتحة كما مر في ركن الترتيب قوله القولي أي على قولي أخوا
 وفعل وتتميمه بالفاتحة فيه نظر لأنه لا يتصور فيها تقديم على ركن
 غيرها فإنه لو قدم ما عطل التكبير لم يكن في صلاة إذا دخل في الصلاة إلا
 بتمام التكبير اللهم إلا أن يقال التتميم بها بالنظر للتكرير فقط وكأنه
 من حيث عدم البطلان إذ يجب إعادة ما قدمه في محله ومنه تقديم الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الشهادتين فإن لم يجد بها بطلت نعم
 يستثنى من القولي السلام لبطلانها بتقدمه على محله قل قوله
 كالفاتحة وقد يستحب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات
 فأكثروا ذلك إذا قرأها وقد صلى مستلقيا وقرأها ثم قدر على الانطواء
 ثم القعود ثم القيام فإنه يستحب له أن يقرأها في الحالة التي هي أكلها
 قبلها حلي على منبج ولو كبر للأحرام تكبيرات ناويا بكل منها الافتتاح
 دخل في الصلاة بالاولى وأخرج منها بالاشغاع لا من افتتح ثم نوى قنأ
 صلاة بطلت صلاته هذا إن لم ينو بين كل تكبيرتين خروجاً أو افتتاحاً
 ولا يخرج بالنية ويدخل بالتكبير فإن لم ينو غير التكبير الأول

لا يضر

لا يضر لأنه ذكر ومحل ما ذكر مع العمد كما قاله ابن الرفعة أجمع السهو فلا
 بطلان ثم خط على الغاية وقوله أو افتتاحاً لا ينافي قوله السابق ناويا
 بكل منها الافتتاح لأن هذا فيما إذا نوى الافتتاح بينهما وما سبق فيما
 إذا نوى الافتتاح بالتكبير قوله وترك إلى هو من أفراد ما قبله قل
 قوله فينبذاً أنه هذا إن لم يفعل مثله من ركعة أخرى فإن فعل مثله
 من ركعة أخرى قام المفعول مقام المتروك ويلفوا ما بينهما ابن شرف
 قوله في بعض الصور أي كاللغو والائتة ابن شرف وخضر وعبارة
 من المنهج في باب الجماعة ولو بان أمانة كافر أو مخفياً كره وجبت إعادة
 لا إذا حدث أو نجاسة خفيفة أو قوله وذلك أي الفساد بعد الصلوة
 بأن الواجب بصور بان قوله بأن اقتدي إلى أي فصوره المسبلة
 في شخص أحرم بنفسه متفرداً أحراماً صحيحاً ثم ربط صلاته بمن لا تضر صلاته
 خلفه قل قوله لما قيل إن ذلك أي اقتداء بمن لا يقتدي به خضر قوله
 بعيداً منه بأن احتاج في المضي إليه إلى أفعال كثيرة أو طالت مدة الكشف
 شوبها ما لو كان قريباً ويستتر به حالاً دامت الصلاة يجتنبها ابن شرف
 ولو عبر بستره بولاً ثوباً كان أدنى وأعم قل وجه الأعمية ظاهرة
 وأما الأولوية فذكره ابن شرف وخضر بقولهما ولو عبر بالستره بدل
 الثوب كان الظاهر في اعتبارها أيضاً في المسبلة الثانية كما بشرح الأصل
 أنه لأن سائر الرأس لا يسمى ثوباً عرفاً بل خماراً وطرحته أو نحوها فتأمل
 قوله أو كان المصلي إلى عطف على جملة وهو عارف فتأمل قوله مع القدرة
 حتى لو لم تعلم بالستره أو لم تعلم بالعتق إلا بعد مصي من يمكن فيه
 الستر فصلاً متناً باطلة قل وأما مع العجز فلا تبطل الصلاة في المسبلة
 وكذا الاستتر بها أو سترت بها فوراً بلا أفعال كثيرة أو لو قال
 لأمتة أن صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس

فان كان لعجز عن ستره صحت صلاتها وعنتقت او مع الغدرة صحت
صلاتها ولا عنتق للدورق لاذ لو عنتقت قبلها بطلت صلاتها واذ
بطلت لم تعنتق فاشبات العنتق بيودي الي بطلانها وبطلان الصلاة يؤد
الي بطلانها اي العنتق فيبطل وصحت خضر قوله كتطويل ركن قصير ابيان
يزيد في الاعتدال على الذكر المطلوب قدر الفاتحة وفي الجلوس بين
السجدين على الذكر المطلوب فيه قدر الواجب في الجلوس الاخير وهو
التشهد والصلاة ابن شرف وهذا هو المعتد وما قاله قل فيما مر
من انه لا يبطل الا اذا اراد على قدر الفاتحة في الاعتدال وقدر التشهد
الاخير والصلاة اي اقلها زيادة على الذكر المشروع فيها موضعيف
ثم انه لا يبطل تطويل الاعتدال في الركعة الاخيرة في سائر الصلوات
ولا تطويل الجلوس بين السجدين في صلاة التيسيع قوله او كل ركعة
قليل او كثيرا قل فيفسدها دون الصوم لندرة الاكراه فيها دون
خضر قوله وفعله بفتح الفاشو فاحشة اي لان للصلاة افعالا منظومة
والفعلة المذكورة لتقطع نظها كالنعل الكثير ومنها بلع نخامة
نزلت من راسه وحصلت في حد الظاهر وامكنه بها ومنها تخلفه
عن امامه بركنين فعليين عامدا عالما بلا عذر وتقدمه عليه بها
كذلك ويحرم التقدم ولو ببعض ركن وان لم تبطل صلاته قل
باب الاذان وذكر معه الاقامة فهو من الترجمة
لشيء الزيادة وهو غير معيب والذي عليه اكثر العلماء ونطق به الاحاديث
الصحيحة ان الاذان اما شرع بعد الهجرة وانه لم يؤذن قبلها بلال
ولا غيره وما ورد مما يخالفه فاسانيد ضعيف لا يعمل عليها شو
وقوله بعد الهجرة اي في السنة الاولى منها ش وعبارة الحافظ في الفتح
واختلف في السنة التي شرع فيها فالراجح انه ذلك كان في السنة الاولى

وخير

وقيل بل كان في السنة الثانية وهو كالاقامة من خصايصنا
والراجح ان افضل عندنا الاذان فالاقامة فالاقامة وان لم تكن سنة
افضل من فرض عين وهي الاذان افضل من اقامة الجمعة وخطبتها راجح في
وامامة الجمعة افضل من خطبتها وعبارة قل فرع الاذان افضل من
الاقامة وان انضم اليها الامامة ولا ينافيه مواظبته صلى الله عليه وسلم
على الامامة دونها في اذانه من الحرمة بل من سمعه ولم يحضر ولا الخلفا
بعده لشغلهم بلامهم وقدا ذن صلى الله عليه وسلم في سفره وقال في اذانه
اشهد ان محمدا رسولا لله وقيل اشهد اني رسول الله قوله يعلم به
وقت الصلاة هذا يقتضي انه حق للوقت والصحيح انه حق للصلاة كما
يؤخذ من كلامه الا في والمراد اصالة فلا يرد ما ياتي قل والحاصل
انه اختلف هل الاذان حق للوقت فلا يؤذن للغايته او الغريضة
فيؤذن لها او للجماعة فلا يؤذن للمنفرد والراجح انه حق للغريضة فيؤذن
للفايته والمنفرد فان قلت ما تقر من انه حق للفرض يستغنى بما ياتي
من توالي فوايت او مجموعتين من انه لا يؤذن لعجز الاول قل لا
ينافيه خلافا لمن توهه لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او
صورة في غيره صيرها كجز من الاول فاكتمى بالاذان لها سلطان لله
قوله المكتوبة اي من الجنس اي اصالة فلا ترد المفادة قل فلا يؤذن
لها ان اذن للاولي شر فالاولي تقرينه انه ذكر مخصوص شرع في الاصل
للاعلام بالصلاة المكتوبة اصالة قوله وهو سنة كفاية اي للجماعة
وسنة عين للواحد وان بلغه اذان غيره حيث لم يكن مدعوا به اما
اذا كان مدعوا به بان سمعه من مكان واراد الصلاة فيه وصلى معهم
فلا يندب له الاذان اذ لا معنى له فاصحة السنن على الكفاية
ست الاول الاذان والاقامة على الصحيح الثانية ابتداء اللام الثالثة

تسميت العاطس الرابعة القسمية على الاكل الخامسة ما يفعل بالميت
 اذا نذرت اي اذا طلب على سبيل الندب اليه السادسة الاضحية على
 الكفاية في حق اهل البيت كذا بخط ابن شيخ الاسلام بهامش التفتيح
 قوله وانما يسن مع الاقامة اي وانما يسن الاذان بهما لا بهما اسم
 للالفاظ المخصوصة والمستنوت انما هو الفعل اي التلغظ بذلك
 على وجه مخصوص قوله مع الاقامة اي لكل واحد منهما يسن لا يجرى
 وما هو المشهور من اختصاصه مع المتبوع فالمراد بما فيه من المتبوعة
 وهو المتبوعة في الامور المباشرة لا مطلقا وهو اغلب ولا يقال
 كونه معها تابعا يقتضي فضليتها عليه مع انه افضل منها رحما في
 عبارة قوله وفي كلامه ايها توقف سنيته على وجود الاقامة معه
 وليس مرادا فلو قال كالاقامة مثلا لسلم من ذلك اه قوله في
 صلاة كان الوجه اسقاطه لانه لا حاجة اليه مع ايها ما لا يبيع قائل
 قل اي لانه يؤمن ان الصلاة ظرف للاذان والاقامة وهو غير
 صحيح وغاية تفصيحه ان تجعل في السببية وقوله مكتوبة بدل
 فتأمل قوله كما ثبت في خبر سلم انه صلى الله عليه وسلم نام وهو واقفا
 عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ثم نزل فتوضا
 ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين
 ثم صلى صلاة الغداة اه شر المنهج قوله لا لنافلة ومنذورة وصلاة
 جنازة لعدم شؤنها فيه بل يكرهان فيه كما صرح به صاحب الانوار
 وغيره ثم خط خضر قوله ومنذورة وان طلب فيها الجماعة قبل
 نذرها قل قوله ويسن الاذان ايضا في اذن المولود المذنب وفي
 اذن المموم فيسن له ان يامر من يؤذن في اذنه فانه ينزل اليه
 وفي اذن المصروع واذن الفصيان واذن من ساخنته من اسنان

او

او بصيعة وعند مردحم الجيش وعند الحريق كما في ثم رقيب وعند انزال
 الميت لقبره قبا ساجدا او خروجه للندب لكن رددته في ش العباب وبين
 هو والاقامة خلف المسافر قوله في اذن المولود اي اليمن والاقامة
 في اليسرى وبغية الانواع السابقة لا تسن الاقامة فيها مع الاذان
 بل يقتصر فيها على الاذان كما في ثم رانظر ولو كان فردا يبعد نعم اذ كل
 مولود يولد على الفطرة قال بعضهم هذا باعتبار الامور الاخرية
 اه اما باعتبار الدنيا فلا يجري عليهم احكام الاسلام ومنها الاذان في
 اذن مولودهم وهو المعتقد شرعا ولا يشترط في الاذان بهما بل الاذان
 في اذن المولود المذكورة كما في كتابته على المنهج والمعتد الاشتراط في الكل
 قوله الجن والشیاطین قال ابن عقيل المحبب للشیاطین العصاة
 من الجن وهم من ولد ابليس والمردة اعماهم واعوانهم وقال ابن عبد
 البر الجن عند اهل الكلام والعلم باللسان مغفلون على مراتب فان
 ذكر والجن خالصا قالوا جني فان ارادوا به من يسكن مع الناس قالوا
 عامر والجمع عمار فان كان ممن يتعرض للصبيان قالوا ارواح فاذا اجبت
 وتعرض قالوا شیطان فاذا اراد على ذلك وقوي امره قالوا غفريت
 كذا في لفظ المرجان شوق عطف الشیاطین على الجن عطف خاص
 على عام قوله تلوت في صور قال القاضي ابو يعلى ولا قدرة للشیاطین
 على تغيير خلقهم والانتقال في الصورة وانما يجوز ان يعلمهم الله
 تعالى كلمات وضربات من ضرب الافعال اذا فعله وتكلم به
 نقله الله من صورة الى صورة اخرى يجري العادة واما ان يصور
 نفسه فذلك محال لان انتقالها من صورة الى صورة انما يكون
 بنقص المبنية وتريق الاجزا واذا نقلت بطلت الحياة واستحال
 وقوع الفعل من الجملة وكيف تنقل نفسها قال والقول في تشكيل

جاء

الملائكة مثل ذلك كذا في لفظ المرحان شوقوله لنقل بصل جماعة
مسنونة فالشروط ثلاثة الغلبية وفعله جماعة وكونه يسري به
الجماعة قوله كعبه وينبغي ندره عند دخول الوقت وعند الصلاة
ليكون نايبا عن الاذان والاقامة ابن حجر والمعتمد انه لا يقال
الامرة واحدة لانه بدل عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار
للنووي م رخصاي الا ان احتيج الي مرة ثانية فيطلب سم قوله
وتراويح الذي يظهر ان التراويح اذا فعلت عقب فعل العشاء
تحتاج الى تدلها وكذا يقال في الوتر عقبها فحمل استجاب النداء
لها اذا خرجت عن فعل العشاء وهذا مما ياتي في قوله بانه نايب
عن الاذان والاقامة مع انه تقدم انه بدل عن الاقامة فياتي به
مطلقا زيادي على المنهج قال شيخنا ويا في ذلك للتراويح كل
ركعتين ابن شرف وعبارة ثم روالا قرب انه يقول في كل ركعتين
سن التراويح والوتر مطلقا لانه بدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة
هنا قوله والا يستحق والترجيح بين جماعة فيما يظهر وهذا
داخل تحت كلامهم شخط قوله الصلاة جماعة هذا هو الاول
وينوب عنه الصلاة الصلاة وهلموا الى الصلاة والصلاة رحكم
الله تعالى اوجي على الصلاة قال شيخنا فسقط القول بكراهة ذلك
تبع الدار في ثم روالا بعد من اجابة ذلك بلا حول ولا قوة
الاباطه العلي العظيم وينبغي كراهة ذلك لضو الجنب سم علي حج
قوله جماعة تجتمع الناس او ذات جماعة اي بين فعلها جماعة
شوقوله الاول بالاعتراف اي احضر والصلاة والزموها
خالفه كونها جماعة خضر قوله ويجوز فيه اشارة الى ان ما قبله
اولي وهو كذا لما فيه من الاشعار بالمقصود وهو الالتزام بالصلاة

شو

شوقوله رفعهما اي رفع كل واحد ووجه كون الثاني مبتدأ مختص به
بما قبله شوقوله بالابتداء والخبر فالصلاة مبتدأ وجماعة خبر ومعناه
ذات جماعة وقيل جمعة صفة وفيه نظر فانه نكرة وجماعة معرفة
والخبر محذوف تقديره فاحضروا شوقوله ورفع احداهما اي على انه
مبتدأ اخذ خبره او عكسه وقوله ونصب الاخر اي على الاعتراف بالخبر
الاول وعلى الحال في الثاني وكتب ايضا قوله ورفع احداهما اي على انه
مبتدأ اخذ خبره او عكسه كذا في الروض وغيره وظاهره ان كلا
من الاعرابين اعني كونه مبتدأ اخذ خبره وعكسه جار في كل الخبرين
وهو سلم في الجز الاول بعيد في الثاني اذ لا يظهر اعراب جماعة مبتدأ
خبره لانه نكرة بلا سوغ ويحاج بان العبارة تحتل التوزيع
فلتحمل على ما يناسب المعنى بان تحمل على عموم الوجه الثاني للخبرين
وخصوص الاول ثم رايته حج في ش المنهاج صرح بجواز جماعة
مبتدأ قال لتخصيصه بما قبله اه فليتنا ملسم وقوله لتخصيصه
الى العمل المراد انه صفة لمحذوف اي هذه الصلاة او احضر الصلاة
فصلاة جماعة هي قوله من مذورة اي لم تطلب فيها الجماعة قبل
ندرها والافني باقية على اصلها قل قوله لا بين جماعة كالضحي
خضري وان صلي جماعة قوله لا ينادي له بشي ما غير الجنازة فظاهر
واما الجنازة فلان المشيعين لها حاضرون فلا حاجة الى الاعلام
شخط ومنه بوخذ انه لو لم يكن معها احدا وزاد وبالنداس
التدريج لمصلحة الميت عنا في قوله وشروطهما اسلام اعلم ان ما يشتر
لها على قسمين ما بشرط فيها لذاتها كالوقت والترتيب والمجهور
لجماعة وعدم بناء غير وما يشترط فيها لالذاتها بل لفا علمها
وهو الاسلام والتمييز وكذا الذكورة بالنسبة للاذان قوله

ط

فلا يصح ان من كافر لان في اتيانهم ما نوع استهزاء اذ لا يعتقد حقيقة ذلك فلو فعل الكافر ذلك حكمه باسلامه لنطقه بالشهادتين ما لم يكن عيسويا لا اعتقاده ان محمدا رسول الله الى العرب خاصة ولا يعتقد باذان غير العيسوي الاول فان اعاده اعتد بالثاني بخلاف ما اذا لم يعبده بخلاف العيسوي وان اعاده خضر العيسوي منسوب الى طائفة من اليهود حدثت باخر دولة ابي اميه منسوبة الى ابي عيسى اسحاق بن يعقوب الاصمغاني كان في خلافة المنصور كما يقول برسالة محمد صلى الله عليه وسلم للعرب خاصة وخالف اليهود في اشيا منها انه حرم الذباج قل وفتح المباري قوله وغير المميز اما الصبي المميز فينادي باذانه واقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما في المجموع من قبول خبره فيما طريقه المشاهدة كروية النجاسة ضعيف كما ذكره في محل اخر نعم قد يقبل خبره فيما احتفت به قرية كاذب في دخول دار وابطال هدية واخباره بطلب ذي وليمة غرس فنجب الاجابة ان وقع في القلب صدقه مروسكران نعم بيع اذان سكران في اويل نشوته لا تنظام قصده وفعله ح ثم رخص قوله لانها عبادة فان قلت هذا مشكل بتعريف العبادة بانها ما تتوقف على نية دون القرينة وهذا لا يتوقف عليها قلت هذا مستثنى كالمذلة وسبيلة لما يتوقف عليها والفرق بين الثلاثة ان الطاعة امتثال الامر والنهي والقرب ما تقرب بشرط معرفة المتقرب اليه والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود فالطاعة تقيها وتنفر في النظر المودي لمعرفة الله والقرينة تنفر عن العبادة فيما لا يتوقف على نية كالعتق والصدقة والوقف بالصريح فيما رحا في الطاعة اعم والعبادة اخص والقرينة اخص

الطاعة

الطاعة واعلم من العبادة فتأمل قوله وذكره لغيرنا هذا بالنسبة للاقامة على ما ياتي فان الاقامة اذا كانت للنساء لم يشترط لها الذكورة والا بان كانت للرجال او للخنثى شرط لها الذكورة واما الاذان فلا يصح اي لا يكون اذا ناسر عجا مطلوب بالحصول الغرض منه وهو الاعلام وسقوط السن ولا يجوز فيها عدا تاذين الخنثى والانثى واما اذان انثى لرجل او خنثى لرجل فمستنع كما يمنع الاذان في هذه الصورة واما اذان انثى او خنثى للنساء فمستنع ما يسمعون تغير مكرره وغير مستحب فهو خلاف السنة والغرض منه ذكر الله لا العلم باليس باذان مطلوب فلا يقع الاذان اذا ناسر الخنثى والمرأة ولو شملها وقول في الاقامة على ما ياتي اي من ان المرأة تقيم لصوتها على جهة السن وكذا يسن للخنثى ان يقيم للنساء اما اقامة المرأة للخنثى او للرجل بالاولى او خنثى لرجل او خنثى فمستنع ما لم تكن ذكورة بعد لانه لا يحتاج الى نية قال حج فلا يرد الرد فيه انتهى كذا يحط بعض الافاضل وبعبارة المناوي وما هو قوله المؤلف مؤذن النساء لا تشترط ذكوره من صحة اذان الانثى للنساء فمستنع بالرد انتهى قوله فلا يصح ان من امرأة وخنثى للرجال والخنثى كما لا نفع اما متما لم قال المصنف في البيعة وقد يتوقف في هذا القياس انتهى ووجهه انه انما امتنع اما متما للرجال لارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام وهنا لا ارتباط ويجب بان الاذان وسيلة للصلاة فاعطى حكم القاصد كذا بخط شيخنا الزيايدي بخاشر نسخته نعم لو اذن الخنثى فبان ذكوره عقب اذانه فالوجه اجزاؤه كما قاله الاذرعيني تنبيهه خضر قوله ويسن للخنثى ان يقيم لنفسه اي ولا امرأة ايضا للرجال والخنثى فلا يصح كما صرح

سم في شر الغاية قوله لانه يخاف من رفع الصوت به الفتنة
 العلة المعتمدة في الحرمة ان الاذان من وظائف الرجال في اذان
 المرأة والختم الملقى بها التشبيه بهم كما قاله الزيايدي قوله فلو
 اذنت برفع صوت لم يكره هذا اذ لم تقصده والاحرم للتشبيه
 اي فيشترط لوجود الحرمة احدا من امار رفع صوت او قصد
 التشبيه والعلة المعتمدة في الحرمة انما هو قصد التشبيه
 بالرجال وهو حرام لاحوف الفتنة خلا فالشيخ تبع الشيخ
 الخلال المجلي في شئ المنهاج حيث علق ذلك بخوف الفتنة زياد في
 قوله وكان ذكر الله تعالى اي لا انا شرعيا قوله بل يحرم على
 الصحيح ان كان شئ اجنبى فيدبه تبعه للاسوي وظاهر كلامه
 الشيخين التحريم مطلقا اي ولو بحضرة المحارم وهو المعتمد وما
 كما في شئ روي غيره انه مع الرفع فوق ما يسمع صواجهل حرام مطلقا
 اي سواء كان شئ اجنبى ام لا وسواء قصدته ام لا لان الرفع من خصائص
 الرجال ومع عدم الرفع ان قصدت التشبيه حرم والا فلا
 ولا يشك بجواز غناها مع استماع الرجل له لان الغنا يكره للرجل
 استماعه وان امن الفتنة والاذان يستحب له استماعه فلو
 جوزناه للمرأة لادري اي ان يومو الرجل باستماع ما يخشى منه الفتنة
 وهو ممتنع ولان فيه تشبيها بالرجال بخلاف الغنا فانه من عمل
 النساء لان الغنا ليس بعبادة والاذان عبادة والمرأة ليست
 من اهلها فيجوز عليها تقاطعها كما يحرم عليها تقاطع العبادات الفاسدة
 ولانه يستحب النظر للوذن حال اذانه فلو استجيبناه للمرأة
 لا يري السامع بالنظر اليها وهو مخالف لمقصود الشارع وكان
 الغنا منها انما يباح بحضرة الاجانب الذين يؤمن افتتانهم بصوتها

والاذان

والاذان مشروع لغير معين فلا يحكم بالامن منه الافتتان فمقتضى
 منه وفارق الرفع هنا الرفع بالتلبية بان الاصفا اليها غير مطلوب
 لكن في الاذكار وليس للمرأة رفع الصوت بها وعلل بخوف الافتتان
 فتأمل ويؤخذ مما مر في الفرق بين غناها واذانها جواز رفع
 صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وان كان الاصفا للقراءة
 مندوبا وهو ظاهر ووافقي به الرمي قالوا فقد صرحوا بكراهة
 جهرها بها في الصلاة بحضرة اجنبى وعللوه بخوف الافتتان
 ابن شرف من قوله ولا يشك قوله ووقت اي وقوعها فيه ولو
 بحسب الواقع وهو في الاقامة عند ارادة فعل الصلاة اذ الوقت
 وكذا في الاذان للقضية وفي الموداة وقتها المضروب لها شرعا
 كما مر قال في العباب فاذا اذن جازها لا بدخول الوقت ومصادفه
 انجزه الاجزائي وهو واحد احتمل ان لصاحب الواقى رجح الزكري
 كما بينه ابن حجر قال وفارق التيمم والصلاة باسقاط النية ثم
 بخلافه هنا قال الشيخ وقضية الفرق انه لو خطب للجمعة جازها
 بدخول الوقت فبين ان في الوقت اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة
 ويجعل عدم الاجزالات الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انما بدخول
 عن ركعتين انتهى شو فيصع الاذان ما بقي الوقت وتعيينه ان
 الرفع بوقت الاختيار ضعيفا او لبيان الافضل نعم تبطل
 مشروعيتها بفعل الصلاة اي بالنسبة المصلي في تلك الصلاة
 خضع قوله فلا يصح ان قبله بل يجزى ان اذني لي تلييس علي
 غيره او قصد به العبادة شوقا له سم ويكون صغيرا وبلوغ في
 الرد على من قال كبرية وقوله قبله خصه بالذكر لاجل الاستئذان
 بعده والا فلا يصح ان بعده ايضا ويجزى ان علي العالم لا يفتان

عبادة فاسدة قوله ان بلالا لا حاجة في هذا الحديث على كونه
من نصف الليل لان الحديث ليس فيه اريد على كونه بليلا وهو صادق
جميع اجزاء الليل وهذا الحديث لا يدل على المدي وقد سالت شيخنا الزيا
عن ذلك في درسه فتوقف في ذلك ولم يجب عنه خضر قوله حتى
تسمعوا الى هذه الغاية مشككة لانه يقتضي حوازا الاكل الى سماعهم
اذا انه مع انه كان بعد الفجر رحا في الا ان يقال المعنى حتى تقرؤوا من
سماع ابن ام مكتوم الى قوله ابن ام مكتوم واسمه عبد الله وهو الامي
المذكور في سورة عبس قوله فلا يقدم على دخول وقته اي وقت
الافتتاح اذ وقته ارادة الدخول في الصلاة حيث لا جماعة والافان
الامام ولو اقيمت بغير اذنه اعند بعضا على الاصح في التحقيق وغيره
ويشترط ان لا يطول الفصل عرفا بينها وبين الصلاة ابن شرف
وعبارة المناوي وتختص القامة بتقبيدها بالوقت ولو للمص
وبالشراطين لا يطول الفصل بينها وبين الصلاة قوله كترتيب
للاستماع ولان تركه يوم اللعب ويجل بالاعلام فان تكسر وتواليا
لم يسمع ويسن على المنتظم منه والاستيناف اولى خضر قوله وجهر
لجماعة بحيث يسمعون اي بالقوة ويكفي سماع واحد منهم بالفعل
ويجزيه في اذانه لنفسه سماع نفسه لان الفرض مجرد الذكر بخلاف
اذان الاعلام عب وشرحه خضر وكتب شوقوله وجهر لجماعة
اي فيجب سماع واحد جميع كلماته ثم هل يكفي اي الواحد ولو امرأة
او صبيا مميذا ولا بد من كونه مكلفا ولو امرأة مطلقا او بشرط ان
يطلب منها حضور الجماعة ولا بد من كونه مكلفا ذكرا ويحتمل ان
يجتبر سماع من يحصل به مع المؤذن واجب الجماعة بحيث يسقط
الفرض بهما فليتأمل ثم هل يجب الاسماع بالفعل وعليه فهل يجب

ان يسمع بحيث يتميز عنده كلماته او يكفي سماع صوت يعلم انه
الاذان وان لم يتميز الكلمات او يكفي السماع بالقوة بان لا يسمع
مطلقا لكنه بحيث لو اصفى لسمع فيه نظرو قد اعتمد شيخنا الرمي
انه يكفي في سماع الخطبة السماع بالقوة وقياسه هناك ذلك ويحتمل
المفرق فليتأمل سم ولنب على قوله في هذه القولة انه يكفي في سماع
الخطبة السماع بالقوة ما نصه قال شيخنا البلقيني ان الاذان
كذلك ام واقول الحاصل ان المقرد يكفي في اذانه اسماع نفسه
فلا يحصل له اصل السنة الا ان اسمع نفسه وان سئل رفع صوته
قد رفاقته فهو الاكمل ويكفي في المتعدد اذان واحد منهم مع رفع
صوته بحيث يسمع واحد منهم بالفعل والكل بالقوة بالنسبة
لاصل السنة ولا يحصل كما لها لم الا ان رفع بحيث يسمعون بالفعل
هذا كله في غير ما يحصل به الشعار اما حصول الشعار فشرط ان يظهر
في الملك بحيث يبلغ جميعهم لو اصفوا فيكفي في القرية الصغيرة في موضع
وفي الكبيرة في مواضع بحيث يظهر الشعار بها فلو اذان واحد في
جانب فقط حصلت السنة فيه دون غيره فتلخص انه بالنظر
لا اذ اصل سنة الاذان ان يكفي في اذان الجماعة سماع واحد له
وبالنظر لا دايه عن جميع اهل البلد سماع جميعهم لو اصفوا قوله
وعدم بتاعينه وانما اشتبهها صوتا وغيره تنبيه شرط المؤذن
في نصب الحاكم له كالمقيم الاسلام والتكليف والذكورة والعدالة
والامانة ومعرفة الاوقات بنفسه او باخبار منصوب لذلك
فان لم يكن كذلك لم يصح نصبه ويجرم ولا يستحق معلوم مدوان
صح اذانه خضر وعند شيخنا الرمي يتخذ نصبه وان حرم
ويستحق قوله وتكررها تمام الى فالاذان تقريره الحكم

الخسة ما عدا الاباحة فلا يكون باحا من حيث كونه اذا انا واصل الذنب
ويكون واجبا بالنذر ويحرم قبل الوقت او من المرة والخمسة ان رفعت
او قصدت التشبيه ويكره من فاسق الم قول وقوعهما من محدث
المراد به من لا يتاح له الصلاة فلا كراهة في اذان متيم وفاقد الطهورين
ابن شرف اي وان كانا محدثين عند انفاضي رضي الله عنه قوله
لا تؤذن الا وانت متوضي ولا نه يدعو الى الصلاة فليكن بصعنة
من يمكنه فعلها والافهوا عظم غير متعطل قاله القاضي وقضيت
ان يسن له الطهر من الحدث ثم الروض خضر وقيسر بالاذان الاقامة
اي وبالحدث الجنب او يراى بالمتوضي المتطهر ابن شرف ولو احدث
في اثنا اذانه ولو حدثا اكبر سن له انما له لان قطعه يوم اللعوق
نظري ان قصر الفصل والا ستيناف اولي وقوله سن له انما له
فهذا مستثنى من كراهة اذان المحدث قوله وهي في الاقامة منها
الم اي كراهة الاقامة مع الحدث الاصغر اغلظ من كراهة الاذان معها
وبحث بعضهم ساواة اذان الجنب لاقامة المحدث والمحدثا اتفاقا
اطلاقا كاصله ان كراهة اقامة المحدث اشد من كراهة اذان الجنب
لقربها من الصلاة بخلاف اذانها لغير الصلاة فلا يكره اخذ من العلة
قال الكوكيلوني الكراهة في اذان الجنب اشد من اذان المحدث
ومن اقامته والكراهة في اقامة الجنب اشد من اذانه ومن اذان
المحدث ومن اقامته والكراهة في الاقامة من المحدث اشد من اذانه
فهذه ستة حرم على خضر وتقدم ان الميض والقياس اشد من الجنابة
فتكون الكراهة معها اشد منها معا عناية قوله والتقني اي
ومن مكروهاته التقني الم قوله والتعطيط اي التمديد اي ما لم
يتغير به المعنى والاحرم بل كثير منه كفره منا وي ثم قال تنبيه

ليحذر

ليحذر ومن اغلاط تبطل الاذان بل يكفر متعدد بعضها كدبا كبر
وهزته وهزته اشهد والغالله وعدم النطق بها الصلاة وغير
ذلك ويجرم تلحينه ان ادي الي تغيير معنى وايها م محذور ولا ينظر
زيادة لا تسلبه بالاذان ولا الله اكبر قوله لغير مصلحة اي فان
كان ثم مصلحة فلا يكره الكلام بل قد يجب لانتذار اعني يريد ان يقع
في نحو يراي حية تقصد محترما قاله حج ولا يبطل اذانه في بيبي
عليه ما لم يبطل الفصل خضر قوله فيها اي في الاذان والاقامة خضر
قوله فلو عطس بفتح الطاء ومضارعه يعطس يكسرها وضما شو
قوله حمد الله في نفسه اي استخبا باللو تلعظ بالمحمد لم يكره لانه
لمصلحة لكنه خلاف المستحب وله ان يوحى رد السلام وتشميت العاطس
الي الفراغ وان طال الفصل كما هو مقتضى كلامهم ووجهه انه لما كان
معدورا سويح له في التدارك مع طول الفصل لعدم تقصيره بوجه
فان لم يوحى رد السلام للفراغ بان رد او شمت او تكلم لمصلحة لم يكره لانه
له نوع عذر وكان تارك المستحب خضر قوله والقعود لقادر
على القيام لما فيه من ترك القيام المأمور به في خبر الصحيحين قم
يا بلال فاذا خضر والاضطجاع اشد كراهة منه ابن شرف قوله
نعم ان كان مسافرا الم هذا استثناء منقطع اي لكن اذان المراكبة لا يكره
في دوام سفره الا ان يراى بالقعود ما يشمل ما على ظر الدابة فيكون
متصلا كما قاله قل فان اذن ماشيا جزاه ان لم يبعد عن مكان ابتداء
بحيث لا يسمع اخره من يسمع اوله والا لم يجزه خضر وهذا فيما اذا
اذن لغية اما اذا اذن لنفسه فيجزيه ولو ماشيا بعدا عن محل
ابتداءه بحيث لا يسمع اخره من يسمع اوله كما في ثم ر قوله
في غير الصبح اي ويسن فيه قل قوله وان يقال فيها اي في الصبح

وغيره بدليل ما قبله او فيما اي الاذان والاقامة وهو ادلي قوله
 حي على خير العمل اي يكره مع الميعلتين اما اذا اقتصر عليه فلا يصح ان لا
 ترك بعضهما قاله ابن الاستاذ وهو ظاهر ابن شرف قوله من فاسق
 وصبي فيكرهان وتخصل بهما السنة ولكن لا يقبل خيرهما في الوقت
 وكره اذا اذاعى وحده اي ليس معه بصير يعرف الوقت والا فلا كرامة
 والفاسق لغة الخارج عن القصد اي عن الطريق المستقيم ثم نقل
 شرعا لكل خروج من طاعة الله فيشمل الكفر والكبيرة والصغيرة لكنه
 اختص في العرف والاستعمال بتركيب الكبيرة ومنها الاصغر اعلى الصغيرة
 فلا يطلق على الاخيرين الا نادرا بقرينة فالمراد بالفاسق هنا ترك
 الكبيرة والمصر على صغيرة ومثل اذان الاممي في الكراهة الاقامة
 لا شرائط الوقت فيها ايضا ما لم يكن معه يصير وقد صرح المؤلف
 في منعه بكرامة كل من الاذان والاقامة من الاممي وحده قوله
 ويبطلها ردة اي ان استمر عليها والا يبي ان لم يطر الفصل ابن شرف
 وهل مثلها في ذلك السكر والجنون والاعما وعبارة العناني قوله
 واعما اي ان طال والا فلا يبطل الاذان كالنوم اذا قصر فحكم الاعما
 والنوم واحده فقوله المصدا طال الفصل راجع للردة وما بعدها كما
 رايته بخط بعض الفضلاء وقوله بحيث لا يبعد المضا بط للطول
 قوله بخلاف اليسير بخط شيخنا ما نصه لو نوي قطع اذانه بكلمة يسيرة
 او سكوت قصير اجته عدم قطعه بخلاف القراءة شوق فلا يضر اليسير
 وان قصد به القطع فيبي على ما مضى ولا يجوز للغير البناء عليه بهذه
 الامور او غيرها كونه كافي في الاصل قوله ايضا بخلاف اليسير اي لا
 يبطله لانه اذا لم يبطل الخطبة فالاذان ادلي خضر قوله وترك كلمة
 اي من الواجب فلا يضر ترك الترحيم والتثويب قد وكتب الشافعي

ما مضى

ما مضى قالوا لو ترك شيئا من الاذان في الاثناء الى به اي ان قرب
 الفصل كما هو ظاهر وهو قيا من نظائره فاعاد ما بعده والاستئناف
 ادلي انتمى وهذا يشمل التثويب لانه يصدق عليه انه ترك شيئا من
 الاذان الشامل للمندوب فيه والركن ويحتمل اختصاص ذلك بالركن
 وان السنة لا يعود اليها بعد الفراغ مطلقا ويشهد له ان لا يعود
 بعد السلام الى الصلاة لتدارك سنة مطلقا لانه يضيق في طرق تحصيل
 الركن ما لا يضيق به في طرق تحصيل المندوب فان قلت هو ثم يعود
 لتدارك سجود السهو بشرطه مع انه سنة فكذا هنا قلت يعزق
 بان سجود السهو جائز لتحلل الصلاة فلما كثر شأنه بالجبر الحقوه بالركن
 ولا كذا للتثويب هنا ولعل هذا الاحتمال اقرب له قاله حج قلت
 هو ظاهر كلامهم المذكوران لم يكن صريحه حيث قالوا من الاذان فاسارا
 الى ان المتروك بعضا لاذان ولا يخفى ان البعض حقيقة انما هو الركن
 لا المندوب فيه فليتنا ما انتهى قوله للقبلة فلو ترك ذلك مع القدرة
 كره واجزاه لانه لا يحل بالاعلام ومحملة اذا كانت البلد صغيرة اما اذا
 كانت كبيرة عرفا فيسبح الدور كما افق به شيخنا الزيادي خضر رحمه
 ما اذا كانت منارة لقربه في غير جهة القبلة فيستقبل القرية وان
 استندبر القبلة كما قاله قل قوله وتحويل وجهه ظاهره وان
 كان يؤذن او يقيم لنفسه ولا بعد فيه لانه قد يسمعه من لا يعلم
 به وقد يريد الصلاة معه فخطئة فائدة الالتفات قايمة لكن قول
 الرافي وان قل الجمع فيه اشعار بان المؤذن لنفسه لا يلتفت فليرفع
 وقد يحتمل على ما لو انتفت المظنة بالكلية وهل يلتفت في الاذان
 لتقول الغيلان فيه نظرو ولا يبعد الالتفات لانه ابلغ في الاعلام
 وارفع لشرهم بزيادة الاعلام واما رفع الصوت بالاذان للتقول

فهو ظاهر واما الاذان في اذن المولود فيجوز ان لا يطلب فيه رفع الصوت المذكور ولا الالتفات لعدم قابلية قاله الشيخ ووافق على ذلك شيخنا البلقيني وقوله ولا يبعد الالتفات اشار الى تعجيله وقوله انه لا يطلب اشار الى تصحيحه شوقوله وجه لا صدر من غير ان يستقل من محله ولو على منارة محاذ فظة على الاستقبال خضر نعم ان احتيج الى الالتفات استقل كما مر قوله مرتين فالالتفات مرتين فقط في كل من الاذان والاقامة والمقول اربع مرات اي في الاذان اما في الاقامة فمرتين مرة بميمنا ومرة شألا خضر قوله وسنلها ايضا الى ويسن ان يؤذن على حال وسط لا يتبع ولزيادة الاعلام بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتيج اليه ككبر المسجد كالمجموع وفي البحر لولم يكن للمسجد منارة سن ان يؤذن على الباب وينبغي تعجيله بما اذا اعتذر على سطحه والافهوا ولي فيما يظهر شيخنا خضر قوله عدلاي عدول رواية بالنسبة لاصل السنة واما كما لها فيعتبر فيه كونه عدلا شهادة وبه يجمع بين كلام الوالد في شرحه على الزبد وكلام شيخه في ش منهجه لانه امين على الوقت ثم رخص قوله وضع مسجتيه اي راسه ما ز على منبر قوله وهو اولى من قوله وضع اصبعه لان قوله المذكور يصدق بوضع غير المسجتيين مع وجودهما وليس مراد الكن قضية التقييد بالمسجتيين عدم سن وضع غيرهما ولو مع تقدمهما ثم راي بخط شيخنا ما مضى قولهم في المؤذن يجعل اصبعيه السبابتين في صماخي اذنيه فلو قطعت السبابة اتجه ان يقوم غيرها مقامها وما يليها اولى وفارق فقد في التشهد حيث لا يقوم غيرها مقامها لا تنفعا العلة فيه وهو ان لها انصلا بنياط القلب بخلاف الاذان فان الحكمة فيه جمع الصوت

واعلام

واعلام من يراه من نحو بعده ومن خطه ثقلت شو وعبارة ابن كرف قوله ولا ذات وضع مسجتيه الوايدان وجدتا والاحصلت السنة بغيرها بل يحصل اصلها به مع وجودها المحصول المقصود او قال قل ويحصل اصل السنة باحداها واليمين اولى بالمعنى قوله من لا يسمعه لصم او من هو من بعد فيستدل به على كونه اذا سا فيكون ابلغ في الاعلام فيجيب الى فعل الصلاة لانه ليس له اجابة المؤذن بالقول بخلاف الاقامة لا يسن فيها ذلك ثم رخص قوله اي ثان بتشد يد النون مصدر ثاني اذا لم يعمل في الامر قل فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت ويغرد باي كلمته وفي الاقامة يجمع بين كل كلمتين فيها بصوت ويغرد الكلمة الاخيرة بصوت خط على المنهاج قوله وترجميع هل يطلب الترجيع في الاذان لغير الصلاة كفي اذن المولود ولتقول الغيلان فيه نظرد طلبة في ذلك غير بعيد قاله الشيخ وارتقاه شيخنا البلقيني شوقوله تخفض صوته والمراد تخفض الصوت ان يسمع من يقربه او اهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخطه كما صرحه ابن الرفعة ونقله عن النص وغيره ان رتوله قبل قولهما برفعه فان جهرا لاولين اسريا اخيرتين خضر قال في ش المنهج فهو اسم للاول كافي المجموع وغيره وفي ش مسلم انه للثاني وقضية كلام الروضة كاصلها انه لها اول والاوجه مع فمعناه الماع الى الرجوع قوله اذا رجع لانه رجع به الى الدعاء الى الصلاة لان المؤذن دعيا الى الصلاة بالمجملتين ثم عاد فدعيا لها بذلك وخصر بالصبح لما يعرف للناس من التكاثر بسبب النوم خضر قوله الصلاة خير من النوم اي ليقظة لها خير من راحة النوم ومعني قول المؤذن الله اكبر اي من كل شي ومن ان ينسب اليه مالا

يليق بجلاله وقوله حي على الصلاة اي قبلوا عليها الفلاح الفوز
والنقا اي هلموا الى سبب ذلك خضروا انما كان النوم مشاركا للصلاة
فاصل الخيرية لانه قد يكون عبادة كما اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة
او ترك معصية ولان النوم راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة
فتكون الراحة في الآخرة افضل من نوح ابتدي الحنفية حاشيتة على
الدرر والفرح ويندب ان يقول في نحو الليلة ذات المطر الصلوات
رحا لكم قل قوله للاسرة في خبر البخاري وهو عن عبد الله بن عبد
الرحمن بن ابي صعصعة ان ابا سعيد الخدري قال له ان اراك تحث
القوم والبادية فاذا كنت في غمك او باديته فاذا كنت للصلاة فارفع
صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدا صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا
شهد له يوم القيامة سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم اي
سمعت جميع ما قالته لك بخطاب لي اي من النبي صلى الله عليه وسلم
كما انه الامام الغزالي والماوردي واورده بلفظ الدال على ذلك
اي لم يرد بلفظ الحديث بل معناه فقالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يبي سعيد الخدري الى ليظهر الاستدلال به على اذان المقتر
ورفع صوته به قوله نعم ان اذن لنفسه ليس قوله لنفسه بقبيل
ابن شرف قوله اخوه من مدرسه وباط وغيرهما من امكنة الجماعة
خضر قوله جماعة ليس بغير خضر قوله وانصرفوا ليس قيدا
قوله فايبة وحاضرة وكذا حاضرات كما في صلاة الجمع قل وعبارته
في المنهج وشرحه وان يؤذن للاولي اي وسن ان يؤذن في وقت من
صلوات والاهاء ويقيم لكل انتهت قوله دخل وقتها قبل شروعه
في الاذان فيؤذن للاولي ولا يشترط ان يقصده الاولي بل لو
اطلق كان مضرا للاولي فلو قصد به الثانية فينبغي ان لا يكتب به

حلي

حلي بخلاف ما لو دخل شروعه في الاذان كان صلى فايبة قبل الزوال
واذن لها ثم دخل وقت الظهر عقب سلامه وقبله ولو اثنى الاذان
فانه يؤذن للظهر وهل مثله لك ما لو اذن لغايبة وصلاتها فتذكر
عقب السلام منها فايبة اخرى فيؤذن لها لان وقتها وقت تذكرها
فقد دخل وقتها عقب السلام من الاولي فيه نظر ولا يبعد انه كذلك
فليتأمل قسرسو وكذا لو اخر موادة لاخر وقتها واذن لها ثم عقب
سلامه دخل وقت موادة اخرى فيؤذن لها كما قاله المصنف ويؤخذ من
قولهم انه لو والي بين صلاتين لم يؤذن لغير الاولي ما لم يدخل وقت
الثانية انه لو صلى حاضرة واذن لها وتذكر فايبة واراد فعلها عقبها
لم يؤذن للثانية لان تذكرها ليس بوقت حقيق لها وهو ظاهر
م رصا بطل علم مما تقران الصلاة اربعة اقسام قسم يؤذن لها
ويقام وبني الخمس وقسم يقام لها ولا يؤذن وهي لغويات المجتمعة
غير الاولي وقسم لا يؤذن لها ولا يقام ولكن ينادي للصلاة وهي
العيد والكسوف والاستسقاء والتراخي ووتر رمضان وقسم
لا يسن فيه وهو المنذر والنفل والنجاسة لكن يعلم بموته للاجتماع
مناوي باد المواذيت للصلاة المواقيت
جمع ميقات واصله موقات قلبت المواذيا لوقوعها ساكنة بعد كسرة
ماخول من الوقت قال قل وهو لغة جز من الزمن وعرفا جز من
الزمن محدود الطرفين اي له اول واخر وقال المصنف في اللفظة
الزمن لغة المدة من ليل او نهار وعرفا مقارنة متحد وهو يوم متحد
معلوم كقارئة الانبياء لطلوع الشمس في قولك انبئة طلوع الشمس
وقيل جوهر مجرد ليس بجسم ولا جسماني وقيل فلك معدل النهار وعلى
القول بانه عرض فقبل حركة معدل اول النهار وقبل مقدارها

والاول المتكلمين والبقية للحكام وقد ذكر الاصحاب باب
المواقيت في اول كتاب الصلاة تبعها امامهم الشافعي رضي الله عنه
واخره المصنف الى هنا تبعها لاصله قال قد تقدم الاذان عليه
لوجوده في النائية كما مر انتهى والى الصلاة للعهد اي المكتوبة
وهي في كل يوم وليلة خمس معلومة من الدين بالضرورة اي اشهرت
اشتهارا يعرفها من الضروري في نفسها لان الضروري ما لم يغتنق
الي نظر واستدلال وهي لم تثبت الا بالادلة ولا ترد الجمعة لانها
من الخمس في يومها انتهى ومحل كونها خسا في اليوم والليل في غير
ايام الدجال اما فيها فقد ورد ان اولها كسنة وثانيها كسهر
وثالثها كجمعة والامر في اليوم الاول بالتقدير كما ورد به النص
ويقاس به الاخير ان بان يتقدر قدر اوقات الصلاة ونفلي وكذا
الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كحلول الاجاز
ويجري ذلك فيها لو مكثت الشمس عند قوم مدة وتجب الصلاة
باول الوقت وجوبا موسعا ومعناه انه لا ياشتم بتأخيرها الاخره
ان عزم في اوله على فعلها فيه ولو مات قبل فعلها ان مات وقد
بقي من وقتها ما يسعها والنجح موسع ولكن ياشتم بالموت بعد التمكن
من فعله ولم يفعل له لان اخر وقتها غير معلوم فابح له تأخيرها بشرط
ان يبادر الموت فان لم يبادر كان مقصرا بخلاف اخر وقت الصلاة
فانه معلوم فان غلب على ظنه انه يموت في اثنا الوقت كان لزمه
قود فطالبه وليه الدم باستيفائه فامره الامام بقتله تعينت
الصلاة في اوله فيعصى بتأخيرها عنه لان الوقت نصيب بظنه
وقبلا سر ما مر عن ابن الصلاح وغيره ان الشك كالظن وهو فضية
كلام التحقيق وغيره ثم لو لم يمت في اثنايه كان غنى عنه ولي الدم

لا نصير

لا يصير بفعلها في الوقت قضا نظرا الى انه فعلها في الوقت المقدر لها
كما خضر قوله وقد ذكرت بعضها في شر الاصل منه حديث امي جبريل
اي صلى في اماما لانه معلوم ولا مانع من ان يوم المفضل فاضلا قد لكن
يردان الملايكة لا يوصفون بذكورة ولا انوثة وشرط من يوم الذكور
ان يكون محقق الذكورة نعم ان كان الشرط تحقق عدم الانوثة فلا
اشكال قد عند البيت اي عند المحل المعروف بالمعينة قريبا من
الباب قد والى البيت للعهد اي الكعبة مرتين فصلي في الظفر
حين زالت الشمس وفي رواية زيادة وكان الغنى مثل الشراك اي
والغنى اسم للظل بعد الزوال والشراك احد سور النعل والعصر
حين كان ظله اي الشئ مثله والمغرب حين افطر الصائم اي دخل
وقت افطاره وان لم ينظر بالفعل والعشا حين غاب الشفق
والعصر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في
الظفر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثليه والمغرب
حين افطر الصائم والعشا الى ثلث الليل والنجف اسفر وقال
هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه
ابوداود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى في الظفر حين كان
ظله مثله اي فرغ منها كما شرع في العصر في اليوم الاول قاله الامام
الشافعي رضي الله عنه نافية به اشتراكها في وقت واحد ويدل له
خبر مسلم وقت الظفر اذا زالت الشمس ما لم تخضر العصر ثم انه قال
سم على الخفة ما مانع من حمله على ظاهره لان مجرد كون ظلا كسبي
مثله لا يخرج به وقت الظفر اذ لا بد من قدر ظل الاستواء ايضا وهو
قد بسع الظفر فليتام الله ان يكون هذا الكلام على التنزل
وتسليم ان المراد حين كان ظله مثله اي سوا ظل الاستواء لا بطل الاستواء

اه وقوله في الحديث والعصر حين كان ظله مثليه اي فرغ لحمله على الاختيار
 وقوله وقت الانبياء من قبلك اي في الجملة فلا يرد ان الصبح كانت
 لادم والظهر كانت لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب
 والعشا ليونس وقيل هي من خصا بصنا وقوله والوقت ما بين هذين
 الوقتين اي بالنسبة الي العصر والعشا والصبح محمول على وقت
 الاختيار جمع بين الادلة وليس هذا رجعا الي المغرب اذ لم يختلف
 وقتها في المرتين ورجوعه الي الظهر صحيح بالنسبة الي وقت الجواز
 في الجملة فليتأمل وفي سيرة الحلبي ما نصه قد يشكك هذا على امتنا
 القائلين بان لا بد من علم كيفية الصلاة قبل الدخول فيها ولا يكتفي
 علمها بالمشاهدة وقد يجاب بان يجوز ان يكون جبريل عليه السلام
 علمه كيفيةها بالقول ثم اتبع ذلك بالفعل وهو صلى الله عليه وسلم
 علم اصحابه كذلك اذ قوله وقت الظهر بدا بها لانها اول صلاة
 ظهرت في الاسلام واول صلاة علمها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم
 وسميت باسم وقتها لانه وقت الظهيرة اي شدة الحر ولم يسم بصبغ
 مع ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء وهي قبل الهجرة بستة عشر شهرا
 او ستة اشهر لتوقف الوجوب على التعلم ولانه اعلم الله بعدم
 وجوبها قل وقوله اول صلاة ظهرت اي في الاسلام فلا ينافي
 ما تقدم ان صلاة الظهر كانت لداود وخضر وقوله واول صلاة
 علمها الا من عطف العلة على المعلول كما في كلام غيره اي ولا خلا
 التي بدأ الله بها في قوله تعالى اقم الصلاة ليدركوك الشمس فعلة
 البداية امران وقوله وسميت للإعارة بعضهم سميت ظهر الانفا
 تفعل وقت الظهيرة اولها اول صلاة ظهرت وفي كونها اول
 صلاة ظهرت اشارة الي ظهور دينه صلى الله عليه وسلم على سائر

الادبيات

267

الادبيات وقوله لتوقف الم فالجواب بشين فليتأمل والظهر لغة
 ما بعد الزوال واصطلاح اسم للصلاة بعد الزوال ولها ثلاثة
 اسما الاول الظهيرة لانها تفعل وقت الظهيرة واول صلاة ظهرت
 بفعل جبريل الثاني الصلاة الاولى لانها اول صلاة ظهرت في الاسلام
 الثالث صلاة الهجرة لانها تفعل وقت الهجرة وهي شدة الحر اه
 قوله من الزوال اعلم انه جاء في حديث مرفوع انها اذا طلعت من
 مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق
 كما دققا وبه يعلم انه يدخل وقت الظهر برجوعها لانه بمنزلة زوالها
 وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغيرها وفي هذا الحديث
 ان ليلة طلوعها من مغربها تظلم بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا
 يعرف الا بعد مضيتها لانها ما على الناس فحينئذ يلزمه فضا الخمس
 لان الزايد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواجبهما الخمس
 خضر عن ثم رقله اي وقت زوال الشمس اي عقب وقت
 زوالها يعني يدخل بالزوال كما عبر به في الوجيز وغيره وهو
 ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء الى جهة
 المغرب لا في الواقع اي في نفس الامر بل في الظاهر لان التكليف
 انما يتعلق بما يظهر لنا وذلك يعلم بزيادة ظل الشيء على ظل مثله حالة
 الاستواء وحدوثه ان لم يبق عنده ظل فانه في الروضة كاصلها
 وذلك يتصور في بعض البلاد ككة وصنعا اليمن في اطول ايام
 السنة فلو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر الزوال
 عقب التكبير او في اثنايه لم يصح الظهر وان كان التكبير حاصلا
 بعد الزوال في نفس الامر وكذا الكلام في المغرب وغيره ثم خط لان
 مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس فخر وصح قوله اي عقب

وقت زوالها ان الزوال خارج عن وقت الظهور انه قبيله ويصح ايضا
 بذلك وبان مصير ظل الشيء مثله من وقت العصر قول متن المنهج وقت
 ظهر بين زوال ومصير ظل الشيء مثله غير ظل الاستواء وقول الجوز
 الظاهر بعد الزوال ومنه صلاة الظهر انتهى وأشار الشافعي بالتفسير
 الى ان قوله في المتن من الزوال الى حذف مضاف اي وقت زواله
 والبدل من المضاف اليه اعني الشمس قوله ظل الاستواء فيه
 تسمي كما اشار اليه بالتفسير وذلك لان الاستواء ليس له نفسه ظل بل
 الظل انما هو للشيء عند الاستواء فتكون الاضافة بمعنى في اي ظل
 الاستواء انا مل وقال بشي الظل حقيقة للشاخص لان الاستواء يعني
 المعاني لا ظله فانكاره الى ان الاضافة يكتفي فيها ادق ملائمة فانه
 لما كان يوجد عنده ساعة نسبت اليه قوله اي الظل الموجود عنده
 وهو يزيد وينقص ويوجد وينعدم باعتبار العروض والميل في الايام
 والبلاد ويبرز مقداره باوجه منها ان يناس ظل شاخص على الارض
 مرة بعد اخرى فما زال ينقص فهي لم تزل وان زال فقد زالت
 وما بين الزيادة والنقص هو مقدار ظل الاستواء وعبارة
 الجلال المحلى وبيان ذلك ان الشمس اذا طلعت وقع اي حصل لكل
 شاخص ظل طويل في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاع الشمس الى ان
 تنتهي الى وسط السماء وهي حالة الاستواء ويبقى ظل في غالب البلاد
 ثم تنيل الشمس الى جهة المغرب فيمتحل الظل الى جهة المشرق وذلك
 الميل هو الزوال انتهى وقد علم ان للشمس ثلاثة احوال ارتفاع
 واستواء وزوال وفي ثم البخاري للقسطلاقي قال ابو طالب في
 القوت والزوال ثلاثة زوال لا يعلم الا الله تعالى وزوال نغله
 الملايكة المقربون وزوال يعلمه الناس قال وجا في حديث انه

ص

صلى الله عليه وسلم سال جبريل هل زالت الشمس قال لا نعم قال ما معني
 لا نعم قال يا رسول الله قطعت الشمس من فلكها مسيرة خلفها بآية عام
 انتهى وقوله بين قولي لا نعم فيه حذف العاطف والمعطوف اي بين
 قولي لا وقولي نعم كقوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله اي بين احد
 واحد لان بين لا تنضاف الا الى متعدد والظل امر وجودي بخلفه
 الله لنفع البدن وغيره وليس هو عدم الشمس كما قد ينوهم بدليل
 ما ورد ان الجنة ظلا ممدودا مع انه لا شمس بها والفي الاخص من الظل
 لانه مختص بما بعد الزوال كما مره والشمس عند المتقدمين من
 ارباب علم الهيئة في السما الرابعة وقال بعض محققى المتأخرين
 في السادسة وهي افضل من القمر كثرة نفعها شراخ طخض قوله
 وهذا وقت الجواز اي في الجملة فلا يرد اشتغالها بوقت الحجة والمعاد
 ان هذا وقت اجمالي للظهر ولذلك قال قلها اوقات اخر قال قد
 اي من حيث التسمية اذ هي اجزال الوقت المذكور وهي خمسة اه قوله
 وقت فضيلة اوله اي فالصلاة في اول الوقت افضل منها في اثنائه
 بخلاف الجوفان المفعول في قوله سبي الامكان مساوي في الفضيلة لهما
 يقع منه بعد في سنة اخرى قاله الرازي وفرق بان نظرا لشارع
 الى وقت الصلاة اشد كذا عبارة بعضهم فليتا مل شو قوله اوله
 اي الى ان يصير ظل الشيء مثل ربعه وانما سبي وقت فضيلة لانه
 ليس تعجيل الصلاة لا اول وقتها ولو عشا لقوله تعالى حافظوا على
 الصلوات ومن المحافظة عليها تعجيلها والخبر ابن مسعود سالت
 النبي صلى الله عليه وسلم اي الاعمال افضل فقال الصلاة لا اول
 وقتها رواه الدارقطني وغيره وصححه وروى عن ابن عمر فوعا
 الصلاة في اول الوقت رضوان الله وفي اخره غفر الله ولما سمع

ابوبكر رضي الله عنه قال رضوان الله احب اليها من عفوته قال اما منا
 الشافعي رضي الله عنه لان الرضوان انما يكون للحسين والعفوية
 ان يكون للمقصرين وفرق بين المحسن والمقصر نعم ليس تاخير
 الظهر لشدة حر ببلد حار لمصل مسجد مطلقا وبغير جماعة وكان
 الاتيان اليه مشقة كما في المنهج ومواقفه ويجب تاخير اي صلاة خوف
 فوت عرفة او انفاذ غريق او اسير كما في المطولات قوله وستر عورة
 الاولى ولبس الثياب ليشمل التعميم والتقص والارتداء ونحوها
 قل قوله ولا يضر شغل خفيف الا بل لولم ينجح الى اسبابها واخرها
 الى قدرها حصلت الفضيلة ذكره في الدخاير خضر قوله شغل
 فيه اربع لغات ضم الشين وسكون الغين وبضمهما وشغل بفتح
 الشين وسكون الغين وشغل بفتحهما شوق قوله كاكل لقم يكر
 لها حدة لا الشبع خلا فالبعث المتأخرين زيادي خضر قوله
 ووقت اختياره الى ان يصير مثل نصفه خضر قوله من اخر وقت
 الفضيلة هذا ما مشى عليه المصنف وهو ضعيف والمعتمد ما جري
 عليه في منهجه وغيره ان اول الوقت قدر مشترك بين الفضيلة
 والاختيار في جميع الصلوات قدر ما ذكرناه وقوله انتهى جواب
 اذا تأمل وقت الفضيلة واستمر وقت الاختيار وكتب شوقه
 من اخر وقت الفضيلة قد اشرك الفضيلة مع الاختيار في ثم
 المنهج فليراجع مع ما ذكره في التحفة ولنكتب هنا عبارته
 تنبيه المراد بوقت الفضيلة ما يزيد به الثواب من حيث
 الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الخشية
 ثم قال فان قلت ظاهرا ما ذكره تغايرها وقد صرحوا باتخاذها
 في وقت المغرب وفي قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من مصير

الظل

الظل مثله الى المثليين وفضيلتها اول الوقت قلت الاختيار له
 اطلاقان اطلاق مرادف وقت الفضيلة واطلاق يخالفها وهو
 الاكثر المتبادر ومما يصرح بالثاني قولهم في كل من العصر والصبح له
 وقت فضيلة اول الوقت ثم اختيارا لي مصير المثليين والاسفار
 فصرحوا بتخالفها هنا جريا على اطلاق الثاني انتهى فليتأمل قوله
 الى اخر الوقت فيه تنصيح بدليل ما بعده قل قالوا في ما ذكره في ثم
 منهجه وهو ان يصير مثل نصفه اه قال قل فليس لها وقت
 جواز خلا للفاضل انتهى وفيه نظر مع قوله المص وهذا وقت الجواز
 فتأمل قوله ووقت ضرورة وهو وقت زوال الموانع الوجوب
 عن الشخص كما سيأتي قوله ووقت حرمة لا نوزع فيه بان المحرم
 التأخير اليه لا يقيها فيه ويرد بان هذا لا يمنع تسميته وقت
 حرمة بذلك الاعتبار تحفة شوهرى قال قس على البهجة وكانت
 هذا المنازع ما فهم قط معني الاضافة وهو تعلق ما بين المضاف
 والمضاف اليه ولا حقا في ثبوت هذا التعليق هنا فان الحرمة وصف
 للتأخير اليه فبينه وبين الحرمة ملازمة لانه وقت ثبتت الحرمة
 عند التأخير اليه هو قوله اخر وقتها اذا لم يسمعها هذا المراد لا يسمع
 وانجابتها لو اقتصر عليها او اعم او يفصل فان اخرها لا يسمع جميعها
 لكن يسمع الواجبات فان اراد الاقتصار عليها لم يحرم او الاثبات
 بجميعها يحرم فليحرم وفي الانوار لو ادرك اخر الوقت بحيث لو ادرك
 الفريضة بسنتها يغتفر الوقت ولو اقتصر على الاركان تقع في
 الوقت فالأفضل ان يتم السن انتهى وحاصله ان كان الباقي
 يسمع جميع اركانها ولا يسمع مع ذلك سنتها فيجوز الاتيان بالسنن
 وان لم يخرج بعضها عن الوقت لان هذا من باب المدبيل الافضل

الاثنيان بالسنن لانهما مطلوبة فيها ولا يحد في الاثنيان بها ولا
 مانع منه لان غاية الامر ان يخرج بعضها وهو جائز بالمد فالمد
 لا يقال كونه من باب المد مشكلا لان المد ليس بمطلوب وهذا
 مطلوب لانا نقول هو يشبه المد من جهة دون اخرى فليشبهه
 بالمد جاز ولكونه فيه محافضة على سنن الصلاة كان افضل قال
 وهذا بخلاف ما اذا كان الباقي من الوقت لا يسع جميع الاركان
 فلا يجوز الاثنيان بالسنن ويجب الاقتصار على الواجبات فخرج
 لو شرع في صلاة من الصلوات الخمس وقد بقي من الوقت ما يسعها
 ومد بالتمطيل في القراءة وغيرها من ذكر او سكوت فيما يظهر
 من رخصته في الوقت جاز بلا حرمة ولا كراهة لكنه خلاف الاولى
 وان لم يقع في الوقت ركعة خلافا للسنن ومن تبعه كابن القري
 في روضه ومحمد ذلك في غير الجمعة اما الجمعة فيمتنع تطويلها الى
 ما بعد وقتها بخلاف والفرق بينهما وبين غيرها ان وقع ركعة كانت
 على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرها لكنه ان وقع ركعة كانت
 اذا والا كانت فضلا ثم فيه خضر من قوله فخرج لو شرع في وقتها
 من ذلك ان المد هو التطويل بغير السنن بل هو بتطويل القراءة
 زيادة على ما تحصل به السنة او الذكر او بالسكوت في ركن
 طويل قليلا ملوعبارة مرفي ثم من كان لو اقتصر على اركان
 الصلاة ادركها ولو حافظ على سننها فأت بعضها فالاثنيان
 بالسنن افضل كما ائتم به النعماني وجزم صاحب الانوار والمو
 المعتقد وان شوج فيه واجاب بعضهم عنه بان صور رخصا
 ما اذا شرع فيها وقد بقي منها ما يسعها وهذا بخلاف ما اذا اصاب
 وقت مكتوبة فانه يجب عليه الاقتصار على فرايض الوضوء ويحرم

عليه

عليه فعل سنة التي تخرج الوقت لو فعلها اه وذكروا مسيلة المد قبل
 ذلك اه قوله فوق العصر اشرا لقا التي للتفقيب الي انه فاصل
 بين الوقتين والعصر لغة العشي واصطلاحا الصلاة المخصوصة ولها
 اسمان احران الوسطي وصلاة البر وقوله العصر سميت بذلك
 لمعاصرتها اي مقارنتها الغروب كذا قيل ولوقيل لتناقض ضوء الشمس
 حتى يعني تشبيها بتناقض الغروب من الثوب بالعصر حتى تغني كان
 اوضحه تحفة نشو وكتب ايضا وهو الوسطي فهو افضل الصلوات
 ويليهما الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الادلة وانما
 فضلو جماعة الصبح والعشاء لانها فيهما اشق انتهى والدليل على انها
 الوسطي ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم شغلوا عن الصلاة الوسطي
 صلاة العصر وافضل الصلوات الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرهما ثم
 صبحها ثم صبح غيرهما ثم العشاء الخ قوله جواز اكرهه في الجملة اي
 في بعضه ويحتمل ان قوله في الجملة يرجع الى جواز اي جواز في بعض
 الوقت فيخرج ما لواخر العصر الى ان يبقى من الوقت ما لا يسعها كلها
 بشرطها فان هذا وقت حرمة بل لا ريب ويحتمل ان يرجع الى قوله
 بكرهه اي بكرهه في الوقت اي في بعض اجزائه وهو من الاصغر
 الى الغروب وقبله جواز اكرهه بعبارة الحرمة هذا هو التحقيق
 اما ما ذكره خضر وقوله فلا يخلو عن شيء فليراجع وليتأمل يظهر فيه
 والله الموفق قوله الى الغروب فيه تسخير والمراد غروب جميع قرصها
 غروبها لم تعد بعده فلو عادت بعد غروب قرصها تبين ان وقت العصر
 باق وفعله اذا يجب اعادة المغرب لمن فعلها بدليل قصة سيدنا
 علي رضي الله عنه المشهورة قال وهو في مسند الامام احمد انه عليه
 الصلاة والسلام تام في حجر علي رضي الله عنه حتى غابت الشمس فكره

ان يوظفه فقاتته صلاة العصر فلما استيقظ ذكر ذلك للنبي صلى
الله عليه وسلم فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسوله فزادها
عليه فرجعت الشمس حتى صلى العصر وعي ذلك يقال رجل احرم
بصلاة العصر قضا عا لما بغوات الوقت فوكت اذا صورته احرم
بصلاة العصر بعد ما غربت الشمس ثم طلعت قبل ان يفرغ منها بركعة
من القول التام لابن العباد خضر قال سمى بظلم لم يصل بالايضا
بغير مقدوره لانه نفا رضى في حقه حرمة اخراج الصلاة وايضا
عليه الصلاة والسلام واجاب شيخنا بانه مجتهد لا يفتا فيه ذلك
وقرر شيخنا الباقى ان حرمة ايقاظه مقيدة بخوفه يا رسول الله
لما ورد في قصة نومه في الوادي ان الشيخين لما استيقظا فصار
عمر يحول ويستر جع حتى انتبه وان لم يفعل ذلك على حين نام في
حجوه قال ويدل لذلك ما في روايات اعلام المودن له وطلوع النجر
رحماني قوله فوقه الفضيلة من اول الوقت الى مصير ظل الشئ
مثله ونصف مثله لا يخفى ان مصير ظل الشئ مثله ليس من وقت
العصر كما ذكره قبله فالمراد هنا بنصف المثل المذكور وتوطية له وكما
الوجه ان يقول من اول الوقت الى نصف مثل بعد المثل المذكور
مع ان نصف المثل لم يذكره احد غير المصنف وانما المعتبر بظهور ما قبله
في الظهور قوله وقوله نظير ما مر في من ان وقت الفضيلة من اول
الوقت قد رما يستعمل بالاسباب فلا يمتد الى مصير الظل مثلا
ونصفا بل هو اقل من ذلك فاذا ذكره الله ضعيف الا ان يقال ذكر
النصف تقريبا فليتنا مل قوله ووقت الاختيار اي الوقت الذي
يختار عدم التاخير عنه شرعا منا وي قوله من اخر وقت الفضيلة
ضعيف قوله الى اصفرار الشمس قال في المنهج ثم بها الى الغروب

اي

اي ثم وقت جواز بكراهة من الاصفرار الى الغروب وفيه تسهيل للمراد
الى الوقت الذي يسمعها اما اذا اخرها الى وقت لا يسمعها فانه يكون
حراما لا مكروها فلحق سبعة اوقات خضر قوله فوقه وقت المغرب
معناها لغة وقت الغروب وهو البعد واصطلاح اسم للصلاة
المخصوصة ولها اسم ثان وهو صلاة الشاهد قيل لانه لا يصح فيها
للسافر بل يصليها كصلاة الشاهد اي الحاضر وقيل الشاهد نجم
يطلع عقب الغروب لانه كالشاهد على غيب الشمس ودخول الوقت
قوله من الغروب الى غيب الشفق اي من ابتداء الاول الى نهاية الثاني
والغروب لغة البعد ويعرف بزوال الشمس عن رؤس الجبال والاشجار
وقهور الظلام من جهة المشرق وتقيب الشفق بالاحمر عند من يديه
صفة كالشفقة لاصفرائه عند الاطلاق ويخرج به الاصفر والابيض
هو قوله وقوله من ابتداء الاول الى نهاية الثاني هذا سبق قلم او هو
وصوابه من نهاية الاول وبعبارة حضر والمراد تكامل الغروب ولا
يحكم بخروج العصر بغيوبة البعض بل لابد من الجميع ويخرج وقت الصبح
بطلوع بعضها والفرق تنزيل روية البعض منزلة روية الجميع في الوضوء
وان شئت قلت راعينا اسم النهار بوجود البعض وهو يوجب ما قاله
كثير من اللغويين وغيرهم ان النهار اوله طلوع الشمس اهل الحرف
سم قال نقلا عن م رولو غربت الشمس في بلد فصلى المغرب ثم سافر الى بلد
اخرى فوجد الشمس لم تقرب فيها وجب عليه اعادة المغرب كما افق
به الوالد رحمه الله تعالى واعلم ان المواقيت مختلفة باختلاف
البلدان ارتفاعا فقد يكون زوال الشمس في بلد طلوعها ببلد اخر
وعصر باخر ومغربا باخر وعشا باخره وقوله ويخرج به الاصفر
والابيض فاطلاق الشفق عليها مجاز علاقتها المجاورة اي من اطلاق

اسم الشوعلي مجاورة فتأمل قوله الى معيب الشفق الاحمر تنبيه
قد يشاهد غروب الاحمر في بلد قبل الوقت الذي قدره الموقنون
فيها وهو نحو عشرون درجة وح فكل العبرة بما ادومها هو مشاهد
وقاعدة الباب ترجيح الثاني والاجماع الغلبي يرفع الاول وكذا
يقال فيما لو مضى قدره ولم يغيب الاحمر فتح الجواد شوقوله
ليست في النوم تفريط اي ان نام قبل دخول الوقت فانه لا يجرم وان علم
انه يستغرق الوقت ولو جعته قبل الزوال على المعتد كما قاله قل وكذا
ان نام بعد دخول الوقت وقبل الصلاة ان وثق بيقظته والصلاة
قبل خروج الوقت مع الكراهة فان علم انه يستغرق الوقت حرم اي يائمه
اي يمين اثم ترك الصلاة واثم التسبب اليه فان استيقظ على خلاف
ظنه وصلى في الوقت لم يحصل اثم ترك الصلاة واما ذلك الاثم الذي
حصل فلا يرتفع الا بالاستغفار ويجب ايقاظ من نام بعد الوجوب
من باب النهي عن المنكر ويسن ايقاظ من نام قبل الوقت ان لم يخش ضررا
لبناله الصلاة في الوقت كما قاله قل ايضا ولو غلب عليه النوم بعد
دخول الوقت وعزيمه الفعل وازال تمييزه فلا حرمه فيه مطلقا ولا كراهة
ثم رقبوله وقت فضيلة واختيار وهو ايضا وقت الجواز بلا كراهة
وبعد جواز بكراهة فلها سبعة اوقات قل واما شرك بين الفضيلة
والاختيار هنا بخلافه فيما تقدم وياق لانه لم يقل بتغايرها في المغرب
بخلاف غيرها كما تقدم فتأمل قوله فوقت العشاء لكسر والمدلغة
اسم الاول الظلام واصطلاح اسم للصلاة بعد مغيب الشفق سميت
به لكونها تفعل فيه غالبا ويكره تسميتها عتمة وتسمية المغرب عشا
ولومع التقلب لا الصبح عداة بل هو خلاف الاول كما في ثم رقبوله
من مغيب الشفق فان لم يغيب اوله يكن محل ايلم يكن الشفق في ذلك المحل

بان كان

بان كان الظلام يقبل مطبقا عند الغروب ويستمر الى طلوع الفجر اعتبار
غيبوبته باقرب بلد اليهم كافي التحقيق وظاهره اعتبار مضي ذلك
الزمن وان تاخر عن طلوع شمسهم وقياسه ان وقت صبحهم بمضي من
يطلع فيه فجر اقرب بلد اليهم منا وي بزيادة التفسير والمراد ان يعمل
لهو وقت عشا من ليلهم بنسبة وقت العشا عند اوليك مثاله
اذا كان ما بين غروب شمس اقرب البلاد وفجرهم ستين درجة
ومدة شفقهم منها عشرون ومدة فجرهم عشرون وما بينهما عشرون
فنسبة كل من شفقهم وفجرهم وليلهم ثلث فيجعل ما بين غروب
شمس هولا وطلوع فجرهم اثلاثا فثلثه الاول للشفق وثلثه الاوسط
للليلهم وثلثه الاخير لفجرهم فتأمل ذلك فانه مما بعض عليه بالنواجز
قل على خط والغري ولو عدم وقت العشا كان طلع الفجر لما غربت وجب
قضا وهما على الاوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين زيادي ولولم يبع
اي الليل عندهم بان كان بين الغروب وطلوع الفجر من لا يسع الا قدر المغرب
او اكل الصائم قدم اكله وقضى المغرب فيما يظهر خضراي لانه تغارض
واجبان فيقدم الهم قوله بالافق اي جوانب السماء عناني
قوله مستطبلا هو باللام خضر قال الشيخ جلال الدين امام القاضية
وهو يطلع اذا بقي من الليل السبع اهر عناني ثم قال ووقع السؤال
عن الشمس والقمر اذا غريا هل يسيران تحت الارض او في السماء لا
واجيب بانهما اذا غريا يسيران تحت الارض وهذا عند التحقيق
لا ينافي ما ورد في السنة مما ظاهره خلاف ذلك وهذا اولى في الجمع بين
الادلة بالخرف قوله السرجان في الفصل لابن الحاجب بكسر الهم
خضر قوله وهو الذيب او الثعلب قل قوله وتقفبه ظلة اي
غالبا فقد يتصل بالصادق قل وشبهه بذب السرجان لطوله

قوله وظاهره الخرف فيه نظر
حيث كان المراد ان اعتبار
بالسنة الى ليلهم والفجر
فيها الخمس حيث لم ينظر
فيه كعادته فامل له

وقبل ان الضو يكون في الايجادون الاسفل كان الشعر يكون عيا عيا
 ذنب السرجان دون اسفله ثم خط خضر قوله مستطيرا بالراوسي
 الاول كاذبا لانه يضي ثم يسود ويذهب وسمي الثاني صادقا لانه
 يصدق من الصبح ويبينه وقد ورد في الخبر اطلاق الكذب عيا ما لا يعقل
 وهو صدق الله وكذب بظن اخيه لما اوهمه من عدم حصول الشفا
 بشرب العسل ثم رخص قوله وانحر من حيث هو بياض شعاع
 الشمس عند قبرها من الافق مناوي قوله ولها اوقات اي سبعة
 منها وقت الجواز بلكراهة في الخبر الكاذب وبكراهة ما بين الخبرين
 قل قوله من اخر وقت الفضيلة تقدم ان المعتمد خلاله وان اول
 الوقت قدر مشترك بين الفضيلة والاختيار خضر قوله الى ثلث
 الليل متعلق بمخدوف اي ينتهي الى تمام ثلث الليل الاول مناوي
 قوله فوق وقت الصبح اشار بالثا التقييبية الى اتصال وقت
 الصبح بوقت العشاء فلا فاصل بينهما والصبح بضم الصاد وكسر هاء
 صلاته سميت بذلك لفعلها في الصباح وهو اول النهار ولا ينافي
 والجو مشتمل على حمرة وبياض يقال وجه صبيح للابيض المشرب بحمرة
 فالصبح معناها لغة اول النهار واصطلاح اسم للصلاة المخصوصة
 ولها خمسة اسماء الصبح والخبر والبرد والوسطى على قول ضعيف والغداة
 قوله في الجملة يرجع لجواز اول لقوله بكراهة عيا ما ر قوله في طلوع
 الشمس اي في طلوع جز منها قل قوله من اخر وقت الفضيلة ضعيف
 كما ر قوله في الحمرة الى اي وقت الجواز بكراهة من الحمرة الى ان يبقى
 ما لا يسمعها فوق حرمه لا فلها سنة اوقات وليس لها وقت عذر لا ينافي
 لا تجمع لامع ما قبلها ولا مع ما بعدها قوله ووقت الضرورة سمي بذلك
 لانه يعقب الضرورة قل وضابطه انه هو ما لواه كان الشخص من اجل

الوجوب

الوجوب رحاني وكان عليه ان يذكر شروط الوجوب قبله كما صنع في متن
 المنهج حيث قال فصل اما يجب عيا سلم مكلف ظاهر فلا قضاء كافر
 اصلي ولا صبي ويوم من بها ميمر لسبع ويضرب عليها العشر كصوم اطاقه
 ولا ذي جنون او نحوه ولا نقد في غير ردة ونحو سكر بتعد ولا حايض
 ونفسا ولو زالت الموانع وبقي قدر تحرم وخلي منها قدر الطهر والصلاة
 لزمت مع فرض قبلها ان يصلح لمجمعة معها وخلي قدره ولو بلغ فيها انما
 واجزائه او بعضها فلا اعادة ولو طرأ مانع في الوقت وادرك قدر
 الصلاة وطهر لا يقدم لزمت انتهى وموانع الوجوب المكفر الاصيل والصبي
 والجنون والاعما والسكر والخميس والنفسا واما الردة فلا تمنع الوجوب
 لان المرندي يجب عليه وجوب مطالبة وهذه الموانع كما تمنع الوجوب
 تمنع الصحة الا الصبي فانه يمنع الوجوب لكن لا يمنع الصحة والذي
 يتصور طريانه منها غير الصبي والكفر الاصيل اماها فمن المعلوم عدم
 امكان عودها قوله ولو اسلم الكافر صورة هذه المسئلة
 انسان به حيض او نفاسا وحنونا او اعما او كفر ثم انه زال حيا
 ذكر عنه وادرك قدر تكبير التتم وخلي قدر الطهارة وقدر الصلاة
 ثم اعاد اليه المانع قبل الفصل فانه الصلاة تلزم ذمته على الوجه
 الا في كلامه انتهى زيادي خضر قوله بالمعني الشامل الى وهو
 الجنس وح يعلم ان هذا غير ما نقله الاسنوي عن اللغة وقال انه
 من اسرارها وهو اطلاق الصبي على الانثى شوبيري وقوله وهو الجنس
 فيه عي فانه اذا اريد به الجنس اي الحقيقة صدق على كل فرد من الافراد
 الداخلة تحت الحقيقة ولا يصدق بحقيقة اخري مع ان الحقيقة بين
 متغايرتان فيها يظهر لا بحقيقة الصبي هو الذكر غير البالغ فالظاهر
 انه من قبيل عموم المجاز المرسل وعلاقته الاطلاق والتقييد بان يراد

بالصبي غير البالغ مطلقا كما نص عليه السيوطي في شبهه ونصه الفتا
يطلقون الصبي على من لم يبلغ انتبه وهو هذا المعنى شامل للذكور والانثى
اه منصور المني في قوله فاكثري الي قدر لا يسع ركعة او لا يسع
جميعها فتأمل ذلك واقول فيه نظره انه اذا ادرك قدر ركعة او ما
يسع جميعها كان اولى بالوجوب من ادراك قدر تحريم اللهم لان يقال
انه لا يكون وقت ضرورة مصطلحا عليه فليجزم قوله لزمته تلك
الصلاة اي صلاة ذلك الوقت لجز من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك
الصلاة مودة اجماع ادراك ما يسع ركنا لان التحريم ركن كالركعة ولان
الادراك الذي يتعلق به الوجوب يستوي فيه الركعة ودونها كافتدا
المسافر بالمتيم قال القنوي لا يقال مفهوم الخبرين في القياس لان
مفهومه انما لا تكون اذا الا انها لا تجب قضاء في البهجة قوله جزمه
اي من الوقت قوله وكما يلزم لما اي وقتا سأل لزوم الاتمام للمسافر
للقوله وكما يلزم المسافر الاتمام باقتدائه بمقيم عبر في شئ منهجه بميم
وهو ولي لمومه فلو عبر به هنا لكان اولى ليشمل ما لو كان مقبها
وما لو كان مسافرا متماخضا قوله في جز من الصلاة وكان قياسه
الوجوب بدون تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالبا اسقطوا اعتباره
لعسر نظيرة اذ المدار على ادراك جز محسوس من الوقت وبه يفرق
بين اعتبار التكبيرة هناك دون المقيس عليه لان المدار فيه على مجرد
الربط انتهى خضر وعبارة القنوي ومقتضى هذا اي قولهم كما يلزم للمسافر
الانه يلزم بدون قدر التكبيرة اذا الاتمام يلزم باقدم من تكبيرة
وتجانب بانهم قطعوا النظر عن ذلك لان مرادهم هنا ان يكون المزمع
ولا يوجد ذلك فيما هو اقدم من تكبيرة عرفا قوله وخرج بالتكبيرة دونها
اي خرج بادراك التكبيرة ادراك ما دونها وكذا عدم ادراك شي فلا يلزم

فلا

فلا تلزم ادراك الصلاة ان لم تجمع مع ما بعدها والالزمت بشرط الخلو
من الموانع كما سيذكره فاذا ادرك دوها فغيبه تفصيل فان كانت تجمع
مع ما بعدها وجبت والا فلا قوله لا تتعأ جواز الجمع بينهما اي بين كل واحدة
من الثلاثة وما بعدها من امكان الطهارة اي طهارة واحدة للصلايين
ان لم تكن ضرورة والا اعتبر زمن طهارتين والصلاة اي الواجب من ذلك
عليه اخذ ممكن وقيل على الوسط المعتدل ولا بد من كون ذلك زائدا على ما
يسع حاجة الوقت وطهرها اخذ اماما بعده فلو زال العذر من صبي
ونحوه وقدر في من الوقت قدر تكبيرة وجبت تلك الصلاة وما قبلها
ان كانت تجمع معها بشرط ان تمتد السلامة بعد زوال المانع قدر اربع
الطهارة وقضا الصلايتين والمودة فلو زالت الموانع اخر وقت
العصر بقدر تكبيرة وادرك بعد غروب الشمس ما يسع قضا الظاهر
والعصر وادا المغرب وجبت الثلاثة او ادرك ما يسع العصر والمغرب
فقط وجبتا او ما يسع المغرب فقط وجبت حتى لو ادرك زمانا يسع
اربع ركعات وجبت المغرب مطلقا سواء شرع في العصر ام لا لان الوقت
لها وما فضل لا يكفي للعصر فان شرع في العصر وقت له نافذة وترتبت
المغرب في ذمته ويقاس على هذا ما لو زالت الموانع اخر وقت العشا
فاذا طلع الفجر بعد ان ادرك من وقت العشا ما يسع تكبيرة وجبت
العشا والمغرب بشرط ان تمتد السلامة زمانا يسع الثلاثة يعني
المغرب والعشا والصبح فلو امتدت السلامة زمانا يسع خمس ركعات
وجبت الصبح ولا تجب المغرب ولا العشا اما العشا فلا نه لم يدرك زمانا
يسعها واما المغرب فلا نه تابعة للعشا وقد سقطت فلا تجب المغرب
نعم ان كان مسافرا وجبت العشا والصبح هو المختص قل وخضر
والضابط ان ما زاد على قدر المودة صرف لما قبلها فقط وان وسعها

فقط فان وسع اللتان قبلها صرف لهما تنبيه قد اعتبرنا وقت
الطهارة وسكنوا عن وقت السجدة والاجتهاد في القبلة ونحو ذلك ولعلنا
لشدة احتياج الصلاة الى الطهارة دون غيرها بدليل وجوب الطهارة
فيها مطلقا قل في بعض حواشيه على غير هذا الكتاب وعبارة ابن شرف
قوله والصلاة قال الاسنوي والاجتهاد والستر انتهى قوله فلا
لزوم ظاهره انه لا يلزمه شيء أصلا ولو المودة وليس مرادا ومن ثم
استدرك عليه فقال نعم لو ادرك تكبيرة آخر العصر مثلا وخلص الموانع
ما يسعها أي العصر فقط تعين صرفه الى المغرب وما فضل لا يكفي للعصر فلا
تلزمه أي وان كان شرع في العصر على المعتد كما مر فيتمين ان العصر لم يجب
عليه ويوجد في بعض النسخ ما نضمه نعم لو ادرك تكبيرة آخر العصر
مثلا وخلص الموانع ما يسعها وطهرها فعاد المانع بعد ان ادرك
من وقت المغرب ما يسعها تعين صرفه الى المغرب الى ان انتهى وفيه نظر تكرر
قوله فعاد المانع الى قوله ما يسعها ويظهر ان هذا ليس في اصل المؤلف
بدليل الاثبات بالظاهر في قوله تعين صرفه للمغرب لا يقال لو قال
لها التوهم العصر لا نقول على هذه النسخة كما هو الغرض لا يتوهم
مع قوله فيها ومن وقت المغرب ما يسعها وقوله بعد ذلك وما فضل
لا يكفي للعصر على انه يتوهم ايضا على هذه الزيادة ان المراد فعاد المانع
بعد ان ادرك من وقت المغرب ما يسعها مع العصر وليس هذا بصحيح
لانه يجب عليه العصر والمغرب فتأمل تنبيه ما ذكره المصنف
فيما اذا زالت الموانع واما عكسه وهو طريان الموانع فلم يذكره هنا
وذكره في المنهج كما مر وفي الأصل فقال اذا طرأ في اول الوقت او
اثنائه العذر الذي يمكن طريانه وهو الجنون والاعما والخبط والفساد
فان كان الماضي من الوقت قبل وجوب العذر لا يسع الغرض لا يلزمه

شي

شي على المذهب وان كان قد مضى منه ما يسعه باخف ممكن منه لزومه
التصاع على المذهب ولا يشترط امكان الطهارة لا مكان تقديمها على
الوقت الا اذا لم يجوز تقديمها كالتييم وطهر المستحاضة أي فيشترط
ادراك زمن الطهارة ايضا انتهى فان قلت اشترطوا في زوال المانع
آخر الوقت للوجوب ادراك قدر الاحرام وفي الاول اذا طهرت لا بد من
قدر الصلاة بل والطهارة خفي يجب فما الفرق قلت لان ما في الآخر
زوال مانع ويمكنه البناء بعد الوقت ولا كذلك الاول فاشترط تمكن
رحاني والله الهادي **باب** الامانة في الصلاة
أي في بيان احكامها وصفات اهلها ووصفهم بها أي بالامانة مع انهم
ليسوا ائمة في الواقع لعدم الربط نظرا للصورة ولا جها وقد تحصل
فضيلتها في بعض الصور للعذر قل قوله في الصلاة احقر زعمه عن ائمة
العظمى وهي السلطنة عنا في قوله الايمة فيها يعني الناس في امامة
الصلاة وفي القاموس امامهم وبهم تقدمهم وهي الامامة والامام ما ائتم به
من ريسا وغيره جمعه امام بلفظ الواحد وليس على حد عدله لانهم قالوا
امامان بل جمع مكرما يمة وائمة شاذه قوله ثمانية انواع أي لانه
امان تقع اول والثاني اما مطلقا او مع العلم او الالودعه او الامثلة
او الا في بعض الصلوات والاول اما مع الكراهة او خلا في الاول ولا
معها وقد ذكرها على هذا الترتيب قل وهذا العمل اعني جملة على
ثمانية انواع على الايمة فيه نظر فلو ترك انواعه واقتصر على ثمانية
لاستقام وايدل الايمة بالامانة رحاني قوله محال أي في حال قابلية
بمعني في كافي وبالليل والنكرة في سياق النفي للمهم بشر أي سوا علم بحاله
ام لا قل وهو ستة الكافر انظر لو اخبره معصوم بان معينا يموت على
الكفر يصح اقتناؤه به ام لا الاقرب عدم صحته لان يموت على الكفر

يتبين عدم صحة شيء من عبادته وشرط صحة الاقتداء بالعبادة
 شرعا اما اذا لم يعلم من المعصوم برودته الا بعد موته فالاقرب عدم
 وجوب الاعادة لما قاله بالمحدث لعذره في ذلك بعد ما كان الاطلاع
 عليه كما لو ارتد قبل موته لان الرد لا يقضي بسبق مثلها بخلاف الزني
 بشرط ذلك ان تقول هو حرم صلواته منعقدة يصح الاقتداء به ولا حرمة
 لان الاحكام منوطه بالظاهر وعدم الاعتماد بها باخرة الامر لا يثبت في
 الانعقاد خلا لانه مكلف بها وقد اتي بها على الوجه المطلوب كما يصرح بهذا
 عبارة السبكي في رسالة اهل الصفة ونفسه من علم الله منه موته على الكفر
 وهو قبل موته فانه يجب ما فعله من ايمان وتقوى وما يارب به
 ويرضاه بعد ليل انفاق الامة على ان كان مومنا ثم ارتد فانه
 لا يحكم بان ايمانه الاول كان فاسدا بمنزلة من افسد الصلاة به
 والصيام والنج قبل الاكل وامنا بقاء حط عمله ولو كان فاسدا
 في نفسه لوجب الحكم بفساد المحبة المتقدمة وتخريم ذبايحه وبطلان
 عباداته جميعها حتى لو حج عن غيره كان حجه باطلا ولو صلى مدة يقوم
 ثم ارتد وجب ان يعيدوا صلاتهم خلفه ولو شهدوا وحكم ثم ارتد
 ان يفسد شهادته وحكمه ونحو ذلك وهذا كله خلاف ما ثبت بالكتاب
 والسنة والاجماع انتهى وقال ع ش ما نصه لو راي ولي من اولياء
 الله تعالى ان هذا الرجل يرتد عند موته ويموت كافرا جاز له الاقتداء
 به بخلاف ما لو راي في اللوح المحفوظ او اطلعه الله على عدم نطقه
 بالشهادتين الاسرا بقلبه لم يجز له الاقتداء به لانه عالم بكفوه حال
 الاقتداء وكذا من صدقه قوله ولو زندقا وهو من يفتي الكفر
 ويظهر الاسلام وقيل من لا يتخلل دينه اصلا قول والاوجه قبول
 قوله في كفره ما لم يسلم ثم يقتدي به ثم يقول بعد فراغه لم اكن اسلمت

حقيقة

حقيقة او ارتدت لكفره بذلك فلا يقبل خبره بخلافه في غير ذلك
 لان اخباره عن فعل نفسه مقبول ثم ربح الحرف فلما حصل انه اذا لم
 يعلم اسلامه ثبت كفره ولو بقوله بخلاف ما اذا اتى بالشهادتين وصلى
 خلفه ثم قال لم اكن اسلمت الخ فلا يقبل خبره وعبارة العناني وثبت
 كفره ولو بقوله ويستثنى من ذلك ما لو اسلم ثم ارتد ثم قال كنت
 ارتددت ثم اسلمت فلا يقبل قوله ولا يجب القضاء انتهى قوله من
 يحنون الخ لو كان له حالة له حالة يحنون وحالة افاقة اوله حالة
 اسلام وحالة ردة فاقته يحنون به ولم يعلم في اي الحالتين هو صح الاقتداء
 به وعبارة ثم روي من جعل حال امامه الذي له حالتا جنون وفاقه
 واسلام وردة فلم يدر هو في ايهما لم تلزمه الاعادة بل تنقوله
 وسكران مع علمه قوله بحال يعلم منه انه لو بان امامه سكران وجبت
 الاعادة وظاهر جزم الشيخ بذلك انه من كلام اصحابه وبه يعلم
 ما في قول الجلال السيوطي فصرح لوار من ذكره وهو بان بان امامه
 سكران فهل يجب الاعادة كما لو بان مجنونا لانه لا يخفى حاله او لا كما لو
 بان محدثا والظاهر الاول شو قوله لعدم الاعتماد بصلا تهم
 لعدم انعقادها حيث لم تقع صلاتهم لانفسهم فغيرهم اولى قوله
 والمأموم اجماعا لاستحالة كونه تابعا متبوعا في حالة اقتدائه
 بخلاف ما لو انقطعت القدوة او بسلام الامام او بنية الغارقة
 فيصح الاقتداء به خضر في ثم رالتقييد بغير الجمعة او عبادته
 وخرج بمقتضى ما لو انقطعت القدوة كان سلم الامام فقام مسبق
 فاقته يحنون به اخر او مسبقون فاقته يحنون بعضهم ببعض فتصح في غير
 الجمعة في الاصح لكن مع انكراة اهل قوله والمشكوك في ما مومنته
 اي المنزلة فيها كان وجد رجلين يصليان وتروى في ايها الامام فلا

يقع اقتداؤه بواحد منهما ومحملة اذا هم وصلوا فان اجتهد في شخصين
 يصليان ايها الامام واقتدي به مع على المعتمد كما قاله الزركشي وبلغه
 الاعداد ان تبين كونه ماموما والا فلا ومعلوم ان اجتهاده بسبب
 قرابين تدل على غرضه لا بالنسبة للنسبة لعدم الاطلاع عليها فستط
 القول بان شرط الاجتهاد ان يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا
 لان مدار المامومية على النية لا غير وهي لا يطلع عليها شمر وثلث المنكوك
 كل من تلزمه الاعداد كقيم بينهم فاذا شك هل تلزمه الاعداد او لا
 لا يصح ان يقتدي به ولو ظن كل من مصليين انه امام صحت صلاتهما اذا
 لا مقتضى للبطلان او انه ماموم بطلت صلاتهما لان كلا مقتضى بمقتضى
 الاقتداء به وكذا لو شك ولو بعد السلام كما في المجموع انه امام او ماموم
 بطلت صلاته لشكه في انه تابع او متبوع فلو شك احدهما او ظن الاخر
 انه امام صحت للظان انه امام دون الاخر وهذا من المواضع التي
 فرقوا فيها بين الظن والشك والبطلان بمجرد الشك انما ياتي كما قال
 ابن الرفعة على طريقة العراقيين اما على طريقة المراوغة ففيه التفتيد
 هو ان الشك يضر حيث طال زمنه او مضى معه ركن والا فلوا تغلب
 شكك ظنا انه امام فورا صحت ايضا كما في حضور بقى ما لو ظن احدهما
 انه ماموم وشك الاخر او ظن انه امام ولا يبعد صحة صلاة الظان
 انه ماموم في الثانية اي اذا ظن الاخر انه امام اه شوبري قوله
 فالاجابة بالنسبة الى الامام كانه على حاله حين ولادته وهو اسم من لا يكتب
 ثم استعير مجازا فيها ذكره المص او يقال انه حقيقة عرفية وسئل الادبي
 الحكم المذكور من لم يكبر للاحرام وكذا تارك الفاتحة او بعضها كالبسمل
 بخلاف من كبر ولم يبنو وكان وجه المخالفة انه لا تقتصر من الماموم فيصح
 اقتداؤه مع الجمل بحاله انتهى مختصا من الحواشي قوله ومن لم يبنو وقد

نظم

نظم شيخنا الحكم اللاحق التي ذكرها المص متنا وشرا فقال
 قال الفقير خادم المولى محمد بن ناصف الغزالي
 الحمد لله العلي الصمد ثم الصلاة والسلام السرمدي
 علي النبي الهاشمي العربي والاه والعجب اهل الرب
 هذا وقد سلطت نطقا يوضع مسابيل الخن وعنها سيفض
 مميزاتا كان في الفاتحة مما اتي في السورة الواضحة
 نقلت جازعا الى التحرير مستطرا فيض من التدبير
 الخن اما ان يحيل المعنى او لا يحيل ذلك حيث عنا
 واول قسمان اما يمكن تعلم مع ذلك او لا يمكن
 فاول القسمين في الفاتحة الحكم فقد صحت الامامة
 اي مطلقا كفا صلاة اللاحق با طلة باصاح بالتيفن
 اما اذا علم بالصواب وغير المعنى بلا ارتباط
 فيها ساوا كان عمدا او سبق لسانه ولم يعد لما سبق
 قراءة عيا الصواب فافهم تصح قدوة اذا لم يعلم
 بحاله اما الذي بيوم ففقد صحت الصلاة استوا
 فآخر القسمين من لا يمكن تعلم والخن فيها يبينوا
 بانه لمنه قد جوزوا جماعة وفضلها قد حرروا
 اما الذي في غير آية القرآن وهو يحيل فهو ايضا قسمان
 فاول القسمين يا علي هو الذي امكنه التقليل
 وعلم التحريم مع نقد الحان اتي فاحكم لهذا للتقدي
 بصحة مع جملة بحاله اما الذي ذلك من احواله
 فالحكم بطلان الصلاة يا قتي واخر القسمين من قد تبنا
 بانه لا يمكن التقليل او جاهلا وناسيا قد الزموا

. بجملة القدوة يبنى مطلقا . لكن مع كراهة محققا .
 . اما اذا علم بالصواب . فهو ممكن بلا ترتيب .
 . تحت هذا حيث لم يغيرا . معني كما قدمته محسرا .
 . اما الذي يغير بحيل المعني . فغير ما يلحق هذا المعني .
 . بل حكم الصحة للامامة . لكنها توجد مع كراهة .
 . وتستوي في ذلك الغائبة . والسورة الفضلى والخاصة .
 . اقسام لمن اسال الله العتول . ونفعه بها ويبيد الماعول .
 . ثم الصلاة واللام ابدا . علي النبي الابطح احدا .
 . واله وصحبه والاتقيا . اوفي النبي والعلم والادليا .
 قوله في الغائبة او بدله اسم الاصل قوله ان احكهما التعلّم
 نعم ان ضاق الوقت حيل لم يمتد ويظهر انه لا ياتي بذلك الكلمة لا يضا
 غير فان فلم تتوقف صحة الصلاة حينئذ عليها بل تعدها ولو من مثل هذا
 مبطل واعاد لتقصيره تحفه لكن فرضه في الاخر شوبري والامكان في السلم
 من الهوى وفي الكافر من الاسلام هـ ق ل

هكذا ايضا في المصل

قوله وافيد الخ لا يخفى ان افيد بالياء فوذا لو وافعل تفصيل
 من الغائبة لانه واوي وياي كما قاله في القاموس وغيره والاكثر الياء
 ولذا اقتصر عليه المص رحمه الله تعالى كـ بعض اهل اللغة يقال هما يتقايان
 ولا يقال يتقاودان وتقدم ان الغائبة ما استغيد من علم او مال كـ يخص
 في العرف العام بالرجح اعني في واعترض قوله افيد بان افعل انما يصاغ
 من فعل ثلاثي وفعل افيد افاد وهو باب عي واجاب شيخ الاسلام في
 حاشية جمع الجوامع بان صيغ من فاده فانه ورد ايضا كـ فاده وفاده
 ايضا ثلاثي ويجاب ايضا بان الرباعي المبني بالهزة يجوز صوغ افعل
 منه على احد اقوال ثلاثة للحاجة قوله فلا يجتمعان واما خبر
 الصحيحين ان الناس اقموا بابي بكر رضي الله عنه خلف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فمحو لسانهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم وابوبكر
 يسمعون التكبير اي لا تتقال كما في الصحيحين ايضا وقد روي البيهقي وغيره
 انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خلف ابي بكر كما في المجموع ان صح هذا
 كان مرتين كما اجاب به الشافعي رضي الله عنه والاصحاب ثم رخصه
 قوله كرفعها المودسه وفتح دال بغبد وكسر بايها ونونها لبقا للمعني
 فان كان المتعبد بذلك اثما وضم صاد الصراط وهزة اهدنا فكذلك للمعني
 الذي لا يغير المعني وان لم يسمه النحاة لحنا فان المعني عندهم كالقربين
 تغيير الاعراب والحفاظ فيه والمراد به الاعم فيشمل ابدال حرف باخر

كما يأتي وكنصب دال المحدثه او جرها والمراد بتغيير المعنى ان ينقل
معنى الكلمة الى معنى اخر كضم ثا انفت وكسرها ولم يكن لها معنى اصلا
كالذين بالزاي ه او يحيله في غير الفاخمة سياتي انه متى علم الصواب
او امكنه العلم به فقصرت وتعد ذلك التحزم تقع الامع الجمل بحاله والا
بان لم يعلم ولم يمكنه ان يتعلم حرمت عليه القراءة اذ لا ضرورة اليها
مع المحن وصح الاقتداء به ولو مع العلم بحاله ولولغير مثله قوله
او فيها ولم يمكنه الا سياتي في المتن انه يقتدي به مثله ولو علم بذلك
وبانه يحيل اذ الفرض تجزئه عن التعلم قوله وهو المحدث الى الاولي
قول التتبع تبعاً للبلقيني وهم ثلاثة المحدث للمنادي ولا تلزم
من تبين له حدث الامام الاعادة وليس مثله ما لو بان تاركاً لتكبيره
الاحرام لانها مما يطلع عليها او تبين قادر على القيام او السترة
فالمتعمد وجوب الاعادة نعم لو اعاد الامام تكبيره الاحرام سرا
صحت صلاة المأموم فرادي ولا تلزمه الاعادة تنبيه تبين الامام
الحنفى معتصداً مثلاً لا يوجب الاعادة او تاركاً لنية الوضوء لانه
من اقسام المحدث ولم يفرقوا بين كون سببه ظاهراً او خفياً
رحاني والخاص لانه يجب الاعادة فيما لو بان امامه كافراً ولو
مخفياً كزهره او بان ذا نجاسة ظاهرة او تاركاً لتكبيره الاحرام او
مجنوناً او ممن تلزمه الاعادة او مأموماً او امياً او انثى او خنثى
والمأموم رجل فيهما او بان قادر على القيام او على السترة او بان
انه سجد على كفه الذي يتحرك بحركته وكان بحيث لو تأمله المأموم
ابصر ذلك او بان امامه لم يقرأ الفاخمة وانظر هل ولو في السرية
انتهى ونحو العناني وفي كلام سم لو بان الامام تاركاً للفاخمة او
الشهادة هل يجب القضاء مطلقاً او لا يجب مطلقاً ولا يجب في السرية

ويجب

ويجب في الجهرية ما لم ير الي الوجوب مطلقاً ومقتضاه انه في مسيلة
ترك الحنفى البسطة يجب الاعادة اه وهذه الصور اذ تبين ذلك
في اثنا الصلاة استأنفها بخلاف صور عدم الاعادة فانما يجب فيها
نية المفارقة قوله ومن عليه نجاسة خفية في بدنه او ملاقيه
او ثوبه ولو في جمعة ان كان زائداً على الاربعين لعدم الامارة على ذلك
فلا تقصير والمراد بالحقيقة ما يشمل الحكمة وهي التي لا يدرك لها
وصف اه خضر وقال قل قوله خفية مشى شيخنا الزيادي تبعاً
للرمل على ان المراد بها الحكمة وظاهر كلام الاصحاب ان المراد بها
ما لو تأملها المأموم لم يرها والظاهر بخلافها فيهما واعند ش
ان المراد بها الحكمة قوله ولم بعد القراءة لا اي قبل الركوع والا
وجبت الاعادة ان لم يفارقه قبل شروعه في الركوع قل وقول بعض
مشايخنا انه لا يجب المفارقة حقير من الاعادة والياس في الحقيقة
انما يظهر بالشرع في السلام قال وهذا هو المعول عليه انتهى وقضى
المسيلة في العلم به فلا تغفل قوله ايضاً ولم بعد القراءة الى هذا
يرجع الى قوله او سبق لسانه فقط وقوله في الفاخمة اما لو سبق
لسانه الى المحن ولم بعد القراءة على الصواب وكان في السورة فلا
يضر كالجاهل والناسي فتأمل قوله غير الفاخمة كجر اللام في قوله
تعالى ان الله يهدي من يشاء ويرسل رسوله ولو قصد به القراءة الشاذة
المروية عن الحسن البصري المحمولة على الانقسام به صلى الله عليه وسلم
ياخي ما في الشاذ ش عب خضر قوله بخلافها اي القدوة به مع
الجمل به فتصع ما لم يسبق له علم كان احدث بحضرة ولم يغيب عنه
غيبية يمكن النظر فيها فاقتهدي به مع الجمل بحاله فانه لا يمنع خضر
قال في الايعاب قال الماوردي ولو نحن امامه لحنا مقبراً اي علمنا

بالصواب متعديا ولم يعلم به لم تبطل صلاته كالمصل خلف الجنب ويصارع فيه بما ياتي من عدم صحته فذوته بالاممي وان جهل حاله الا ان يفرق علي بعد بانه ينسب ثم الي تقصير خلافه هنا انتهى وعبارته في التحفة ويفرق بينه وبين الاممي بان هذا ليس الاطلاع على حاله قبل الاقتدا به شوربي قال ابن العراقي واذا صححنا الاقتدا بالامام المحدث حصل للاموم ثواب الجماعة في الاصح لانه ايتهم بالامام يظنونه متطهرا فلا يضري الباطن كونه محدثا اه قوله الاولين هما المحدث ومن عليه نجاسة خفية خضر قوله تعييد يعلم مما ياتي بموقوله ان تم العدد بغيرهم وح فاعدا الاولين تنفع امامته مع الجهل مطلقا ولو في الجمعة فليست الفرق بين الاولين وغيرهما وقد يقال هو في الغير انعقاد صلاته قبل طهر والمبطل لان المحدث بطرا بعد الانعقاد فقد انعقدت به الجمعة بخلاف المحدث لم تنعقد صلاته فلم تنعقد به فنقص العدد من اول الامر فليتامل شوربي قوله يعلم مما ياتي في الخامس وهو ان شرط صحة امامتها كونها في غير الجمعة او غيرها وتم العدد بدونها خضر قوله او كان جاهلا اي بالتخمين وان كان مخالفا لثانيتها يظهر وقوله او ناسيا انه في الصلاة وان ذلك لثانها يعاب شوربي وقوله وان كان مخالفا لثانها لضعيف والمعتد قول المناوي يتبع الشتم راو جهل التعمير وعذرت قوله فنصح امامته مطلقا وكذا صلاته وعلم ما تقرر ان شرط بطلانها بالتعمير في غير الفاتحة ان يكون قادرا على الاستعداد لانه كلام اجنبي وشرط ابطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة فانه ركن وهو لا يسقط بخوשיان او جهل واختار السبكي مقتضى قوله الامام ليس هذا اللاعن قراءة غير الفاتحة لانه يتكلم بما ليس بقرآن

من غير ضرورة من بطلانها مطلقا قادرا كان او عاجزا انتهى واختار السبكي ضعيف قوله الالدونه وهوشي واحد الخنثي الى وجوه البطلان اربعة وهو الرجل بالمرأة وبالخنثي والخنثي بالخنثي وبالمرأة ووجوه الصفة خمسة وهو الرجل بالرجل والخنثي والمرأة بالرجل والمرأة بالخنثي وبما تقرر علم ان الصور تسع خضر ويصح اقتدار رجل خنثي انضجت ذكوره وخنثي انضجت انوثته بانثي لكن يكره مناوي قوله الامثلة اي يقيينا ومنه اقتدا اخرس باخرس اصلين فان كان احدهما اصليا دون الاخر صح اقتدا الاصل بالطاري دون عكسه قال وان كانا عارضين فلا يصح اقتدا احدهما بالاخر لان كلامهما يحسن ما لا يحسنه الاخر وعند ج يصح اقتدا احدهما بالاخر مطلقا في شمر وعلم منه عدم صحة اقتدا اخرس باخرس ولو عجز امامه في اشتراطه عن القراءة لخبر لزمه مغارفته بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتدا القاييم بالناعد صحيح ولا كذلك القاري بالاخرس قاله البغوي في فتاويه فلم يعلم بخبره حتى فرغ من صلاة اما كان حدوث اخرس نادرا بخلاف طهر والمحدث قوله والاممي تقدم انه منسوب الى الامم كانه على حال ولادته وهو لغة من لا يكتب ولا يجب كافي الحديث واصطلاحا من يخل الى اي شئ استعير مجازا فيما ذكره المص وعلاقته المشابهة فهو استعارة مصرحة او يقال انه حقيقة عرفية اه قوله بغير ذرته هذا التقييد لاجل صحة الصلاة لا لكونه اميا اه قوله ان لم يمكنه التعلم بان مضى من عليه وقد بذل فيه وسعه للتعلم فلم يتعلم ولم يفتح الله عليه بشي اه اجهوري على خط قوله عن هذين هما الانثى والاممي قاله قوله لان ما صنعت لا يصح فيه اي لانه يقتضي انه يصح لمثله وليس كذلك لانه غايي قوله

والمرأة بالمرأة

لما عرف وهو عدم صحة اقتداء المحدثي بمثله قل قوله وهو من يدغم
ويبرزه الابدال فهو اخص من الالغ قل وعبارة العنان قوله
من يدغم في غير محل الادغام اي بشرط تقدم ابدال كالمقيد فانه
يبدل السين تاويدغم التا في التا اما لو ادغم من غير تقدم ذلك
مخوفا للبتشديد اللام والكاف فانه لا يضره قوله وهو من
يبدل حرفا بآخر سواء ادغم او لا فكل ارتكاش لا يعكس فينبغي ان يكون
والخصوص المطلق تامل قوله ومن لحنه معطوف على الانثى ابن شرف
وخضر قوله في الفاتحة او بدلها ولو المذكور كما هو ظاهر شوقوله
كل منهم اي كل من الانثى والاي ومن لحنه يجيز المعنى قل قوله لمثله
شمل كلامه اقتداء ارتكاش بالثغ وعكسه وشرط الا في مثله ان يتنقلا
في الحرف الجوز عنه وان اختلفا في الماق به فلا يصح اقتداء بين من غل
برا الصراط ومن يجيز برا غير مثلا ويصح اذا اختلفا برا غير مثلا وان
ابدلها احدهما لائما والاخر غيبا مثلا قل وقوله شمل كلامه لا اي
وليس كذلك كما في ش المنهج انه لا يصح اقتداء ارتكاش بالثغ وعكسه قوله
لاستوائيهما اي الامام من كل من الثلاثة والمأموم قوله وجعلها
اي المحدث ومن عليه نجاسة خفية ومثلها من تبين كونه قادرا
على القيام او السيرة فتصح امامته ولو في الجمعة ان زاد على الاربعين
كما اقتضاه اطلاقهم اذ لا تقصير من المأموم لحفا الحال عليه ما لم
يعلم حاله ثم ينسب لتقصيره قاله في الابعاب ويجري حكم النسب
المذكور في حكم المحدث شوقوله من تبين الخ قضيت انه لو بان
امامه قادرا على القيام او السيرة لا تجب الاعادة كالمحدث وليس
كذلك في ش ر ولو بان امامه قادرا على القيام فكل لو بان اسبا
كما صرح به ابن المقرئ هنا في روضه وهو المعقده قوله لانصح امامته

اي ولا صلاية ان نوا الجمعة والاصح لغير المحدث والمتجسس
قل قوله ونصح في غيرها لا اي لان في المحدث والمتجسس مع العلم
به كما موقد قوله وفيها ان تم العدد بدوهم سواء نوا الجمعة
او ظهر اقله من تكراه امامته اي وان توقفت الجماعة عليها بان لم
يصح للجماعة غيره خلافا للاذري شوقوله وهو الفاسق وان
قرره الامام لم يصح تقريره كالمبتدع ابن شرف وان اخفى فسقه
كما صرح به الشافعي وقال الماوردي يحرم نصب كل من يكره الاقتداء به
وسا كان الناصب له الامام او الواقف او الناظر حج قال شيخنا
ويرجع عليه بالعلوم وان باشركا لاهل ان لم يباشروا لم يثبت اهلا
ولو شرط الواقف مراعاة الخلاف او اقتضى عرفه المطرود ذلك جيت
بان لا ياتي بمبطل عند المأموم والامم يستحق المعلوم نقله شيخنا
عن شيخه الرمي ويجوز الاستنابة في التدريس وسائر الوظائف
وان لم ياذن الواقف اذا استناب مثله او خير امه ويستحق
المستتيب جميع العلوم خلافا لما افق به النووي وابن عبد السلام
من عدم استحقاق واحد منهما شيئا زيا في يد الجماعة رجائي واعتده
م رتبة الوالد وغيره حصول فضيلة الجماعة خلف الفاسق
والمعتزلي والرافضي والقدري والمتهم والمخالف الذي لا يعتقه
وجوب بعض الواجبات كحقي او غيره وكل من يكره الاقتداء به
اي وان كان الاقتداء مكروها بكل من ذكر لان الكراهة لامر خارج
اه لمخصا من ثم ومحل كراهة امامة الفاسق لغير الفاسق اما
لمثله ولو اختلف الفاسق فلا تكراه ما لم يكن فسقا امام الفاسق
فصرح اذا خرج الامام المحدث او غيره كمرعاف جاز الاستخلاف
ويجب في الجمعة في الركعة الاولى بشرط ان يكون الخليفة اقتدي به

او رجا من قوله ومحل له قوله ان لم يكفر ببدعته كالمقابل بخلق
 القرآن او عدم الروية بشو واما نص الشافعي على تكفيرنا في الروية
 والقائل بخلق القرآن فهو مودع بكفر النعمه منادى قوله
 كالفاء اي ومن يكفر اي حرف كان ولو في غير الفاتحة كما هو خد من التثنية
 بالفاء اذ لا فاء في الفاتحة كما لا يخفى وصح الاقتداء بهم لعذرهم رجا في
 يتصرف قوله وهو من يكرر اليمين على ان الحرف المكرر قرأ في وهو للفتة
 قوله وعبارته على طمراده من يكرر الحرف وان كان قادرا على عدمه
 لان المكرر حرف قرأ في المعتمد وسواء في الفاتحة او غيرها انتهى قوله
 ومن تغلب على الامامة اي امامة الصلاة وهو لا يستحقها بخوم من به
 مذموم شرعا يكرهه اكثر القوم لاجله ومثله من تغلب على امامة
 غير الصلاة كواله ذكر ذلك في ثم الاصل قوله وعبارته فيه قال النووي
 كغيره ويكرهه للانسان ان يوم قوما واكثرهم يكرهونه لمعنى مذموم
 شرعا كواله في ظالم ومن تغلب على امامة الصلاة ولا يستحقها ولا يجتز
 عن النجاسة او يحق هيئات الصلاة او يتعاطى معيشة مذمومة
 او يعاشر اهل العسوق ويخوم او شبه ذلك سواء انصبه الامام لا
 قال واما المأمومون الذين يكرهونه فلا يكره لهم الصلاة وراه
 وهذه الكراهة للتنزيه كما صرح به ابن الرفعة والتمولي وغيرهما
 بخلاف ما اذا كرهه كلهم فانه للتحريم كما نقله في الروضة في الشهادات
 عن صاحب العدة ونص عليه الشافعي رضي الله عنه فقال ولا يجزى الرجل
 ان يوم قوما وهم يكرهونه والاسنوي ظن ان المسيلمين واحدة فقال
 هنا وهذه الكراهة للتحريم كما نقله الرازي في الشهادات عن صاحب
 العدة ونقله في الحاوي عن الشافعي وذكر لمنظم المتقدم وتبعه على
 ذلك جماعة قوله كالجسم وهذا مرجوح وعدم تكفيره هو المرجح والرد

به من يعتقد الجسمية فقط وان كان يلزمها كالبياض والسواد اولها
 الجمة لان لازم المذهب ليس بمذهب ويكفر معتقد الجمة على الراجح قتاله
 قوله وكتب شوقه كالجسم صريحا قال حج وهو الذي يتجه ترجيحه
 من تناقض وقع في الروضة والمجموع لكن محله فيمن اعتقد انه
 جسم كالجسم وعليه يحمل اطلاق المجموع انه يكفر اما من اعتقد
 انه جسم لا كالجسم فلا يكفر وعليه يحمل اطلاق الروضة وغيرها
 بل المشهور عند ائمتنا انه ليس بكفر انتهى وجمع في الابعاب بينهما
 بان ما هنا محله ان صرح بشي من لوازم الجسمية كالبياض والسواد
 وما هناك فيها اذ لم يصرح بشي من ذلك لان الاصح عند الاصوليين
 ان لازم المذهب ليس بمذهب انتهى وقوله ليس بمذهب وان كان
 كفر اما لم يلزمه صاحبه بشر وذكر حج في فتاويه الحديثية نقلا عن
 الاذري وغيره ان المشهور عدم تكفير المجسمة وان قالوا له جسم كالجسم
 لانهم مع ذلك قد لا يعتقدون لوازم الجسم انتهى وفي المسابقة
 وش من سماه جسما وقال لا كالجسم يعني نفي لوازم الجسمية
 كعضد الكرامة فانهم قالوا هو جسم بمعنى موجود واخرون
 منهم قالوا هو جسم بمعنى قائم بنفسه اخطا لكن خطاوه في اطلاق
 الاسم لا في المعنى انتهى قوله صريحا بخلاف الجسم ضمنا كالمقابل
 بالجمة او بلون مثلا لان ذلك من لوازم الاجسام وكذا الجهمية
 اي لفظة التجسم على الناس وانهم لا يفهمونه موجودا في غير جهة وللعقد
 عدم تكفير المجسمة والجهمية مطلقا انتهى ابن شرف وخضر وعبارة
 العناية قوله كالجسم صريحا اي المعتقد كونه نقلا كالجسم بخلاف
 ما اذا اعتقد انه جسم لا كالجسم والاعتد انه لا يكفر مطلقا سواء
 كان اعتقاده مطلق الجسم او انه لا اجسام فالجسمية من يثبت

لله تعالى جسما تعالى الله سبحانه عن ذلك علوا كبيرا واحترز بالمرح
 عن يقول بالجهة يعني انه تعالى في جهة ويلزم منه انه جسم لكنه
 ليس صريحا فلا يكفره بالحرف واصله للزيادة قلت والقلب الى
 التفصيل اميل فقد قال حج في الاعلام والمشهور من المذهب كما
 قاله جمع متأخرون ان المجسمة لا يكونون لكن اطلق في المجموع تكثير
 وينبغي حمل الاول على ما اذا قالوا اجسام كالاجسام والثاني على ما اذا
 قالوا اجسام كالاجسام لان النقص الملازم على الاول قد لا يلزمونه
 ومن ان لازم المذهب ليس بمذهب بخلاف الثاني فانه صريح في الخدوش
 والتركيب والالوان والاتصال فيكون كقوله لا نه اثبت للتقديم
 ما هو مستقيم عنه بالاجماع وما علم من الدين بالضرورة انتفاؤه عنه
 ولا ينبغي التوقف في ذلك بالحرف فتلخص في المجسمة ثلاثة اقوال
 التكثير مطلقا وعدمه مطلقا والتفصيل والله المعادي الى سوا البيل
 وذكر حج في الكتاب المذكوران القائلين بالجهة لا يكفرون على الصحيح
 قال نعم ان اعتقدوا لازم قولهم من الحدوث وغيره كفر واجماعا
 انتهى فليحفظ فان قلت ما المعتقد فان الزبائدي وقول وخضر وابن
 شرف والعناي اطبقوا على ان المعتقد عدم تكثير المجسمة مطلقا وابن
 حجر فصل قلت القلب الى التفصيل اميل والله اعلم قوله ومنكر العلم
 بالجزئيات وبالمعدوم والبحث والخش للاجسام نشوون منكر العلم
 بالجزئيات وبالمعدوم والبحث والخش للاجسام نشوون منكر العلم
 وهو من يثبت لله تعالى العلم بالكلية وينفي العلم بالجزئيات
 كما فرقا قاله الله وغيره اي لان اهل السنة على عموم علمه تعالى للكلية
 والجزئيات ولولغير المتناهية ولذا انه الاقدس والمعدوم قال
 اللغائي والمسخيل ومعنى علمه به علمه باستحالة وانه لو نظر في قوله

لزمه

لزمه من الفساد كذا ولهذا تخير عن علمنا نحن بالمسخيل واعلم ان
 منكر العلم بالجزئيات هم الفلاسفة وقد قالوا ايضا بقدم العالم
 وعدم حشر الاجساد وقد قلت في ذلك
 بثلاثة كفر الفلاسفة العدا اذا نكروها وهي قطعاً مثبتة
 علم يجوزي حدوث مواله حشر الاجساد وكانت ميتة
 قوله خلاف الاول وبما لا اذري بان لا باس بالاعتدائه لمن هو
 مثله او لمن وجده قد احرى وفيه نظرا ذلك من كره الاقتدائه لا فرق
 ان يقتدي به من مثله او غيره ولا بين الا ابتداء والانتهاش قوله
 وان عده الاصل في المكروه ويمكن الجمع بحمل كلام الشافعي على ما اذا
 كان ذلك من ابتداء الصلاة ولم يكن مقتدي مثله كذا بخط بعض
 الافاضل واطبقت عبارة المحشيبي على ان هذا التفصيل مخصوص
 بولد الزنا فلا يجري في الاخيرين والذي في شرم رنصه واطلق جماعة
 كراهته ولد الزنا ومن لا يعرف ابوه وهي مصورة بكون ذلك في
 ابتداء الصلاة ولم يباوه الماسوم فان ساواه او وجده قد احرى
 واقتدي به فلا باس انتهى قوله ومن لا يعرف له اب ومنه اللقيط
 لنفسه للاقتدائي هذين حكم الامانة في الكراهية وخلاف الاول
 قال شيخنا م روم ذلك تحصل فضيلة الجماعة كافي المودة خلف
 الفضيلة وعكسه ونحو ذلك قوله وعطفه اعم مما قبله اي قوله
 ومن لا يعرف له اب عطف عام على خاص لشموله له دون العكران
 ولد الزنا لا يعرف له اب ينسب اليه شرعا وكذا ولد الملاعنة
 فينبه وبين ما قبله العموم والخصوص المطلق لا افراد من لا يعرف
 له اب في اللقيط وعدم افرادهما عنه قوله سواي ان اتقفا
 في بقية الصفات الالئية قل خبر الاممي والبصير لانه مصدر

بمعنى مستويان قوله من سلم إلى أي مع الاستواء في البلوغ وعدمه
والحرية وضدها والافيقدم البالغ ولو عبد أبي الصبي ولو حر أو الحر
المفقيه على العبد لا فقه أهق له قوله لا فقه أي اعرف الحاضر
بأحكام الصلاة ومستقلاتها من أوي ولو كان لا فقه عاريا وفقه
مستورا فالذي يظهر أن العاري يقدم إذا لا نقص فيه بعارض فضيلة
التي زاد بها وأيضا ففضيلته ذاتية وذاك كماله بالستر عرضي يمكن
زواله لا ذاتي ويقاس بما ذكر كل تقدم اختلاف فيه شرط لا يوجب التعادة
كالتي قاله ابن حجر وقوله إذا لا نقص فيه فيه نظر فقد قال بعضهم
أن صلاة العورة ونحوهم جماعة صحيحة ولا ثواب فيها لا يمنع
مطلوبه انتهى قال شيخنا لأن انتفا طلبها لعدم اهليتهم لها بسبب
صفة قايمة بهم انتهى فليتأمل شوبيري فحاصله أن غيرا لعاري يقدم
على الأفقه العاري للاعتناء من الشارع بأمر السترة قوله في الصلاة
وأن لم يحفظ من القرآن إلا الفاتحة أم خضر قوله على غيره متعلق
ببقدم قال لا نعم يقدم عليه الأسن في الجنائز لأن دعاء الأسن
أقرب إلى الإجابة انتهى أي فقول المص في الصلاة أي غير صلاة
الجنائز أه لأنه صلى الله عليه وسلم قدم أبا بكر مع أنه صلى الله عليه
وسلم فهو على أن غيره أقرا منه شوبيري قد روي البخاري أنه
لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم سوى أربعة من الأنصار
زيد بن ثابت وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو زيد ثم رخص
دجاني رواية زيادة ستة ونظما بعضهم فقال —
لقد جمع القرآن في عهد أحمد علي وعثمان وزيد بن ثابت
أبي أبو زيد معاذ دخا له تميم أبو الدرداء وابن لسانه
قوله فلا يوجد قاري لا وهو فقيه الحديث في تقديم الأقدمين

المستورين

المستورين على غيره قال النووي لكن في قوله فان كانوا في القراءة سوا
فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الأقدمين مطلقا انتهى وقد يجاب
بأنه قد علم أن المراد بالاقراء في الخبر الأفقه في القرآن فإذا استؤوا
في القرآن فقد استؤوا في فقهه فإذا زاد أحدهم بفقه السنة
فهو أحق مطلقا بل على تقديم الأقدم الأفقه في القرآن على من دونه
ولا نزاع فيه شروص خضر قوله لا وهو فقيه فقد قال ابن مسعود
رضي الله عنه ما كنا نجوز عشرين حتى يعرف أمرها ونهيها وأحكامها
خضر قوله لا أكثر قراءة أي حفظا لا تلاوة وقيل الأصح قراءة وقيل الأكثر
في معرفة الفرائد السبع قال وعبرة شرملي والأوجه أن مراده بالأكثر
الأصح قراءة فان استويا في ذلك فلا أكثر قراءة وبحسب الاستوى التميز
بقراءة السبع أو بعضها من ذلك وتردد في قراءة مشتملة على الحن وبظهر أنه
لا عبرة بها فقول الأورع أي الأكثر ورعة وهو زيادة على العدالة
بالعفة وحسن السيرة فالورع هو العدل العفيف عن الشهوات
الحسن الشا عليه وأما الزهد فهو ترك ما زاد على الحاجة أي الحلال
بقينا في أخذ من الحلال بقدر ما يحتاج إليه ويترك الباقي وأما
الورع فهو ترك الشهوات خوفا من الوقوع في الحرام فالورع يأخذ
الحلال كله وإن زاد على الحاجة ويترك الحرام والشبهات فالزهد يأخذ
من الورع إذا هو في الحلال والورع في الشبهة خضر وعبرة قد والعدالة
الداخلية في كلامه لغة الاستقامة ونحوها وشربا عدم ارتكاب
كبيرة أو أصرار على صغيرة والورع ترك الشهوات خوفا من الوقوع
في الحرام والزهد الاقتصا على قدر الحاجة من الحلال بقينا قال
الأجهرودي على خط والحاصل أن الزهد قسم من الورع لا قسم من الورع
مقول بالتشكيك فالورع مراتبه اجتناب الشهوات فان ترك ما زاد

في قوله لا أكثر قراءة

على الحاجة من الخلال كانت المرتبة العليا له قوله الاقدم هو ابو هجرة وقياس تقديم من اسلم بنفسه على من اسلم تبعاً لتقديم من هاجر بغيره على من هاجر احداً بآيه وان تأخرت هجرته وظاهر تقديم من هاجر احداً اصوله اليه صلى الله عليه وسلم على من هاجر احداً اصوله الى دار الاسلام لا على من هاجر بنفسه اليها اخذاً مما مر آنفاً وهل يدخل في الاصول هنا الا نبي ومن اولى بها كاي الام قياسي الكفاة لا وقد يفرق بان المدار على شرف يظهر عادة التقاخر به وهنا على ادني شرف وان لم يكن كذلك ايعاب شوق قوله الى المدينة المشرفة اي في زمنه صلى الله عليه وسلم او الى دار الاسلام اي بعده صلى الله عليه وسلم ولا نظراً للهجرة من بلاد الاسلام الى بعضها وان نددت من بلد لا يقام فيها حدود ولا مدينه المهاجرين والانيقدم المهاجر على غيره قوله والمعتد ترتيبهم كما في هذه النظم

- يقدم الاقدم حيث يوجد • فاقرا فاورع فازهد •
- مهاجراً قدّم في الهجرة • اسنم اشرفهم في النسبة •
- احسنهم ذكراً وبعد الانطق • ثوبا وجسماً ثم ما يحترف •
- اخيرهم في الصوف ثم الخلق • فالوجه فالزوجة يا ذا السبق •
- فابيض ثوبا فان نزاع • جري في الاستوا فالاقراع •

انتهى قوله في الاسلام لا يكبر السن وعلم منه انه لا عبرة بسن الكندر فيقدم شاب اسلم امس على شيخ اسلم اليوم فان اسلماً معاً قدم الشيخ ويقدم من اسلم بنفسه على من اسلم بتبعيته لغيره وان تأخر اسلامه قال ابن الرفعة وهو ظاهر ان كان اسلامه قبل بلوغ من اسلم تبعاً لغيره اما بعده فيظهر تقديم التابع ثم رخص قوله يوم القوم اقراهم لكتاب الله تعالى اي ان كانوا مستوين في فقه القرآن وقوله فان كانوا في القرأة سواي وفي فقه القرآن وزاد بعضهم

فقهه

فقهه بالسنة فيقدم كما قال فاعلمهم بالسنة كما علم مما مر قوله سلماً اي اسلاماً فهو تفسير لقوله سناً قل ومنه قوله تعالى دخلوا في السلم اي في الاسلام خضر قوله سناً فيقدم المنتسب الي من هاجر ولو من غير قريش على ولد غير المهاجر ولو من قريش ودخل في كلامه تقديم ولداً لتابعي علي ولداً الصحابي قوله ولذلك لا يتكافيان بين النكاح فابن الصحابي ليس كغوي بنت تابعي وحماني وعبارة الاجموري على خط قال شيخنا منه يعلم ان التابعي وولده اذا كان اقدم هجرة من الصحابي فانه يقدم عليه وهو كذلك فقد صرحوا بانه يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل قال في شرح المنهج وبما تقر علم ان المنتسب الي من هاجر مقدم مقدم على المنتسب الي قريش مثلاً انتهى ووجهه ان الهجرة مقدمه على النسب فولد المهاجر مقدم كآبيه وهذا الكلام فيه نظر لان الراعي رحمه الله تعالى قد صرح بان فضيلة ولد المهاجر من خير النسب وانفق الشيخان على تقديم نسب قريش على غيره فكيف يجوز مع ذلك ان يذهب ذاهب الى تقديم ولد المهاجر غير القريشي على ولد القريشي هذا وهم من شيخنا بلا شك خضر قوله من قام به ما يقتضي الكفاة كالعلماء والصالحا خضر نسب النسب الي عظماء الدنيا يعتبر في الكفاة وفي اعتباره هنا نظراً لان يقال ان فيه شرفاً هنا ايضاً لان الصورة ان عظماء الدنيا المذكورين سلوا من العنت ونحوه فالانتساب اليهم فيه شرف مما فلم يبلغ اعتباره ايعاب شوق قوله فيقدم المهاشمي والمطلي على غيره خير مسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلم تبع لمسلمهم وكانهم تبع لكافهم والمراد بهذا الشأن الامامة العظمى فنسبنا عليها الصغرى وعلى قريش كل من كان في نسبه شرف ش روض خضر

قوله والعرب على العجم وابن العالم والصالح علي بن غيره ثم البهجة
قوله فالاحسن ذكر ايات لم يسمع من لم يعلم منه عداوته
منقصر يسقط العدالة فيما يظهر تحفة وكتب ايضا قوله فالاحسن
ذكر اي بين الناس بان يكون ثناؤهم عليه بالجميل اكثر انتهى شويري
قال الشهاب البشبيشي رحمه الله تعالى وقوله بان يكون ثناؤهم
الي مع استوائهما في عدم ذكر كل منهما ممن لم نعلم عداوته بمنقصر
فما في القولة الاولى تغير لحن الذكر وما في القولة الثانية تفسير
للاحسن انتهى وعبارة قوله ذكر اي سيرة بين الناس وهو
المعروف بالعدالة الظاهرة هو قوله فالانظف ثوبا اي وبدنا
وصفته ولو تعارضت هذه الثلاثة بان وجدنا نظف ثوبا وآخر
انظف صنعة فالذي يظهر تقدم الانظف ثوبا ثم صنعة قال
الزركشي وينبغي رعاية صفات الثوب كالابيض لقوله جيب الله
عليه وسلم خير ثيابكم البياض حتى يقدم على لا يبرأ الا سود ولم
يتعرضوا له انتهى وقد يقال قد تعرضوا لعدم اعتبار حيث
ذكرنا النظافة واعترضوا عن اللون ايعاب اقول يتأمل في تعرض
العدم شواي لانهم سكتوا عنه ولا يلزم منه تعرضهم للعدم بش
قوله بفتح الخاء عبارة المناوي عقب قوله المتن فخلقا بالضم
اي معاشره مع الناس وقول البعض هو بالفتح الاحسن صورة غير
جيد لان حسن الصورة قد تعرضوا له بقولهم فالاحسن وجهها
اي الاجل صورة وجعل بعضهم حسن الوجه عبارة عن كثرة التمجيد
فقال قولهم احسن وجهها اي اكثرهم صلاة بالليل خبير من كثرت
صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار ولا يخفى بعده فان استويا
وتشاحا اقرع هذا كله حيث لا رتب او اسقط حقه للاولي والا

قدم

قدم الراتب على الكل وهو من ولاه المظاظر ولاية صحيحة او كان
بشرط الواقف فابدية قال السنوي رجل يجوز كونه اماما
لاماموم وهو الاغمي الاصم يكون اماما لا استقلاله بافعاله
لاماموما اذ لا طريق له الي العلم بانتقالات الامام الا ان كان
بجنبه ثقة يعرفه بها انتهى وقد العز السيوطي فقال من بحر
الطويله الاخبار وفي عن صلاة امرأتها يحارب سيطر دونهما وجيزه
تضع اذ اصلي اماما ومغرداه وان كان ماموما فليس يجوز
انتهى قوله وذكرت في ثم الاصل زيادة على ذلك عبارته تتم
ساكن الموضع بحوالي بالامامة فيه من غيره فان لم يكن اهلا لها
كامرة قدم يكون اهلا لها ويقدم السيد على عبده الساكن باذنه
لامكاتبه في ملكه والاصح تقديم المكثري على المكري والمعبر على المستبر
والامام الراتب للمسجد اولى من غيره فان لم يحضر استحب ان يبعث
اليه ليحضر فان خيف فوات اول الوقت استحب ان يقدم غيره الان
يخاف فتنة فيصلوا فرادي والوالي في محل ولايته اولى من غيره
فيقدم في ذلك المحل ولو على المالك وان اختص ذلك الغير بصفات
موجهة من فقه واستحقاق منفعة الموضع ونحوها بالحق
فيقدم الوالي في محل ولايته وبعده الامام الراتب وبعده الساكن
حق والله اعلم باب صلاة السفر هذه الاضافة
على معنى لان السفر يعني لا صلاة له ولو قال باب صلاة السفر
اي من حيث القصر والجمع لا من حيث الاركان والشروط كان اولى
وقد يقال اراد بالكيفية ذلك قوله جواز القصر وانما قدم القصر
على الجمع لانه مجمع عليه كذا ذكره المص بقوله اجماعا بخلاف الجمع فانه مختلف
فيه فان ابا حنيفة يمنع الا في النكاح قوله مكتوبة اي اصاله وان

وقعت نفلا فتدخل فيه الصلاة المعادة فله قصرها حيث قصر اصلها
 ٢ خضر وصلاة الصبي ايضا قال او كانت الاولى غير مفضية عن القضا
 وان اتمها فله قصر الثانية لا الاولى كعدم ولو شرع فيها تامة
 ففسدت لزمه الا تمام في المعادة لا بما لزمته ذمته تامة بخلاف
 تام بان عدم انعقادها قل والحاصل ان المعادة ان اتم اصلها
 اتمها وجوبا وان قصر اصلها قصرها جوازا فقامل قوله واذا ضربتم
 اي سافرتهم في الارض لم قال ضرب فيها بمعنى السفر وهي مقيدة بالخوف
 لكن مع جوازها في الامن لما في خبر مسلم عن يعلى بن امية قال لعمر رضي الله
 عنه ما لنا نقصر وقد اتمنا وقد شرط الله الخوف فقال عجت مما عجت
 منه فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق
 الله عليكم بها فقبلوا صدقته ويجوز فيه الا تمام لما صح عن عائشة
 رضي الله عنها قالت يا رسول الله قصرت واتممت وافطرت وصمت
 بفتح التا الاولى وضم الثانية فيهما ويجوز عكسه اذ ليس في الحديث
 ما يدل للاول فقال احسن يا عائشة واما خير فرضت الصلاة
 ركعتين اي في السفر فعناه لما اراد الاقتصار عليها جمع بين
 الادلة وشيخ ذلك تخفيفا عليه لما يلحقه من مشقة السفر خضر
 ومن ثم سئل امام الحرمين حين جلس موضع والده لما كان السفر
 قطعة من العذاب فقال لان فيه فراق الاحباب ه قوله
 مودة زاده في بعض النسخ فقال مكتوبة مودة اي ولو اذاجازيا
 كان سافرا وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فله قصرها وان لم يشرع
 فيها واحترز به عن الغاية لاجل تفصيل ويبينها اذا فانت
 في سفر قصر جاز قصرها فيه ولو غير ما فانت فيه والا فلا تقصر
 رحاني لكن هذه الزيادة اعني زيادة مودة لا تناسب قوله المص

ولو

ولو فانية سفر تامل قوله ولو فانية سفر اي يقينا فلو شك اتم
 احتياط كما في شر المنهج قوله وخرج بما ذكر الصبح والمغرب بالاجماع ولما
 خبر فرضت الصلاة ركعة في الخوف فمحمول على انه يصليها مع الامام
 وينفرد بالشرى اذا الصبح لو قصرت لم تكن شفعاء وخرجت عن موضوعها
 والمغرب لا يمكن قصرها الي ركعتين لانها لا تكون الا ونرا ولا ركعة
 لخروجها بذلك عن باقي الصلوات ثم رخص قوله بشرط عشرة
 ينبغي ان يزداد كون السفر لغرض صحيح قوله كون السفر طويلا اتقانا
 في الامن وعلى الاظهر في الحرب شيئا خضر قوله اربعة برد بضم
 الباء والراء هي سبعة يومين معتدلين مع المعتاد مع التزول
 والاستراحة والاكل والصلاة ونحوها وذلك مرحلتان فيسير المتقال
 اي الحيوانات المشقة بالاحمال وديبب الاقدام وقوله معتدلين
 صوابه ولو غير معتدلين كما في الزيادة واما بالاميال ثمانية
 واربعون ميلا ذهابا فقط فلا يحسب الاياب حتى لو قصد مكانا
 على مرحلة بنية ان لا يقيم فيه بل يرجع فليسر له القصر وان ناله مشقة
 مرحلتين متواليتين لانه لا يسمى سفرا طويلا والغالب في الرخص
 الاتباع خط وقوله فقط اي تحديدا لا تقريرا ويكني الظن بما لا يقولون
 ولو شك في المسافة اجتهد وفارقت المسافة بين الامام والماموم
 بان القصر وقع على خلاف فناسبه الاحتياط والقلتين بانه لم يرد
 بيان للمنصوص عليه فيهما من الصحابة بخلاف ما هنا هاشمية وخرج
 بالهاشمية المنسوبة لبني هاشم الاموية المنسوبة لبني امية
 فالمسافة بها اربعون ميلا اذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية
 خضر قوله ولو مع كرا وصبي اي ما وقع من السفر حالة الكفر والصبا
 محسوب من المسافة وله القصر فيه قل قوله ابلغ في اثنائه

قضيت ان الصبي قبل بلوغه لا يقصر وليس كذلك فليتنا من شربك
قولك قصركا في زوايد الروضة خلافا للبعوي في فتاويه وقصر
الصبي دون من اسلم ثم روي فرق بين هذا وبين ما لو انشأه
معصية ثم تاب توبة صحيحة فان كان بين محله وسفره مرحلتان
قصره الاقلا بان من انشأه معصية لما كان من اهل القصر ابتداء والمخ
منه المعصية غلط عليه بابتداء سفر طويل بعد توبته من المعصية
بخلاف الكافر فانه ليس من اهل القصر ابتداء فذلك سوي له في قصره
بعد اسلامه وان بقي من سفره دون مرحلتين زيادتي فحضر فادناه
مباحا ثم عصي ثم تاب فيترخص مطلقا من محل توبته اي وان لم
يبقى من المسافة مرحلتان نظرا لاوله واخره ويسمى هذا عاصيا
بالسفر في السفر هم ربالمعني فالمسافر من حيث العصيان ثلاثة
اقسام لاننا لا حظنا العصيان بالسفر فعناه القصر قبل التوبة
والعصيان في السفر حيث قلنا ان يترخص ولو بقي دون مرحلتين
فيمينا على السفر الماضي فتأمل قولك كل خطوة ثلاثة اقدام والقدم
نصف ذراع فالخطوة ذراع ونصف والذراع اربع وعشرون اصبع
مترضا والاصبع ست شعيرات معتدلات مترضاات شالجهة
والمراد بالخطوة خطوة الادي لا خطوة النرس ولا الجمل كما قيل وبالذراع
ذراع الادي قال وقد نظم ذلك بعضهم فقال
ان البريد من الفراع اربع وعشرون فتلات اميال ضفوا
واجعل ليل اربع الاف خطاه كل ذراع ثم نصف ينتبع
ثم الذراع من الاصابع اربع من بعد هاعشرون ثم الاصبع
ست شعيرات وبطن شعير منها اليظهر لاخري يوضع
ثم الشعيرة ست شعيرات من شعر يعل ليس عن دامت

من رفته ان هذا يقضي
ان الكافر اذا عصي
واسلم وباب ما اقتضا
السفر فحضر وان كان
الباقي اقل من مسافة
الخطوة فلو خرج بان
الكافر ليس عاصيا
بالسفر بل من السفر
لما اظهر ما ذكر
الكاتب

وذكر

قوله وذلك لما علقه البخاري الم قابلية التعليق هو ان يحذف
الراوي شيخه ويرتقى لمن فوقه من المشايخ والاستاد هو ان يذكر
الرواة جميعا والمرسل هو ان يحذف الراوي الاخير وان سقط من
الوسط اثنان سمي مفصلا وان سقط من الرواة واحد فقط سمي
منقطعا زيادي والجزم خلافا للتمريض كصيغة روي وقيل ل
وفي الغية المصطلحة
وان يكن اول الاسناد حذف مع صيغة الجزم فتعلقا عنه
ولولاه وقال قبل ذلك ولها بلا سند اشيا فان يجزم نصي او سرد
ممرضا فلا ولكن يشعر بصحة الاصل له كيد كقولك في اربعة برود وان لم
يقطعها بالفعل رجع من انشائها وقطعها كلها في ساعة منا وي قوله
ومثله انما يفعل بتوقيف هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان
هذا فعل صحيح وفعله ليس بحجة في الجديد فاجاب عنه بان مثله
انما يفعل بتوقيف بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون في حكم
المرفوع وح يستدل به وقد روي ان عليا صلى في ليلة اربع ركعات
في كل ركعة ست سجدا قال الشافعي لو صح ذلك عن علي لقلت به لان
عليما يفعل ذلك بتوقيف بلغه ولا يفعل ذلك من قبل رايه زيادي
خسر قوله بتوقيف اي سماع من النبي صلى الله عليه وسلم او بروية
فعله قوله او غيره اي الواجب شمل المندوب كزيارة قبره صلى
الله عليه وسلم والمكروه كسفر المتفرج او للتجارة في الكفان الموتى والبياح
كسفر التجارة لغير ما ذكره الواجب كسفر الحج فالمراد بالمباح ما عدا الحرام
قال وقوله كسفر المتفرج وكذا الاثنان كمن الكراهة فيهما اخفى من الكراهة
للمتفرج نعم من كان انسه بالله تعالى بحيث صار انسه مع الوحدة
كاستغربه مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر فينا بغيره كالودعت حاجة الي

هذه

البعد والافراد عن الرفقة الى حد لا يلحقه غنوصهم فلا يكون بمنزلة
الوحدة كما لا يخفى ولو خرج لجهة معينة تنبعا لشخص لا يعلم سبب
سفره اي هل هو مباح او لا ولن تنفذ كتاب لا يعلم ما فيه فالمعجزة
كما قاله الاستاذ الحاقه بالمباح ثم رفقكون المراد بالمباح ان لا يعلم
كونه حراما قوله فلا قصر للعاصي بسفره يدخل فيه ما لو قصد
بسفره المعصية وغيرها كان قصده قطع الطريق وزيارة اهله
لانه لم يخرج عن كونه عاصيا بسفره وكتب ايضا قال في الامداد
ولو هرب العاصي من وليه فدخل بترخص لانه لاهمة عليه لعدم تكليفه
فسفره غير معصية او لا لان السفر من جنس سفر المعصية وان لم
يأثم المسافر للنظر فيه مجال انتهى قال الشيخ الاوجه الثاني لان
هذا السفر في نفسه ممنوع منه شرعا وان لم يأثم انتهى يراجع شرح
الروض شوبري وقوله او لا لم يعتمد وقوله من جنس سفر المعصية
اي فيمنع من الترخيص من هو من جنس المكلف انتهى فالمراد بسفر المعصية
هو الوصول قوله فلا قصر للعاصي به اي فلا ترخص بقصر لا يغير
للعاصي بالسفر الى المسافر سفر معصية ولو مع غيرها ولو في اثنا به
قال في المنهج فان تاب فادله محل توبته انتهى نعم من سافر يوم
الجمعة عصى فان تاب لم يترخص حتى تقوت الجمعة ومن وقت
فواتها يكون ابتداء سفره كما نقله من رعن الجميع وتقدم ان هذا الحمل
فبين انشاء معصية اما من انشاء طاعة ثم قلبه معصية ثم
تاب فله الترخيص بعد التوبة وان لم يبق من سفره قدر المسافة
والحق بسفر المعصية ان يتعب نفسه او دابته بالركض بلا عرض
شرعي ذكره في الروضة كاصلا حظ وقال بعضهم لا حاجة الى الالتحاق
لانه من المعصية قوله قال الشيخ الم هو المعتد ان كان

ذلك

ذلك هو الحامل له على السفر فان كان هو الحامل له على العدو الى اطول
الطريقين جاز القصر له ومثل ذلك التتره فان كان حاملا له على
العدو لا على اصل السفر قصره ان كان حاملا له على اصل السفر فلا يقصر
ما لم يكن به مرض فسا فر لا جلازال الله بالتتره فيقصر لانه غرض صحيح
اهو عبارة متن المنهج سفر طويل لغرض ولم يعدل اليه او عدل لغرض
غير القصر انتهى قوله ونية القصر جعل منها الامام ما لو نوي الظاهر
مثلا ركعتين ولم ينو ترخصا والمتولي ما لو قال اودي صلاة السفر
امداد شوبري فلو نوي الا تمام او اطلق اتم لانه المنوي في الاولي
والاصل في الثانية ثم المنهج وقوله نعم ولم يبنوا له عبارة غيره وان لم
ينو وهي ولي اي سوا نوي ترخصا او اطلق اما لو نوي ركعتين مع
عدم الترخيص فتبطل صلاته لتلاعبه اه كما في خبر قوله كاصل النية
قضيته انه لو لم تقارن نيته جميع التكبير لا يجوز القصر شو فحينئذ
يجب عليه ان ينوي القصر مع الفعل والتعيين ونية الفرضية فلا
تكتفي بنية القصر عند الخروج من البلد خلا للعوام ولا بعد التكبير
في الاثنا قوله البلد اي عمرانا ولا عبدة بمزارعها ولا ببساتينها
وان كان فيها قصور تشك في بعض السنة ولا بخراب حجر الخويط على
العام مثلا ولا بمركض الخيل ونحوه والحلة وهي بيوت الاعراب
المجمعة كالبلدان كانوا يجتمعون للسمراي الحديث ليلا في ناد واحد
ويستغيرون بعضهم من بعض والاكاليلاد ويستترط في الحلة مجاورة
مطروح رباد وملعب الصبيات ومركض الخيل ونحوه ذلك وان لم
يكن بهم شيء منه وكذا مجاورة عرض واد ومهبط ومصعدان اعتدلت
الثلاثة اي العرض والمهبط والمصعد والافلاق وقوله تنكر
في بعض السنة بلا وفي كل السنة على المعتد كما في حاشية الحلبي على المنهج

قوله وهو المزمع قوله لا اوله في
لانه لو قال وجعل الامام جعله
لكن المعنى ان الامام جعله
ما لو نوي الظاهر مثلا ركعتين
انقرض من سفره مع ان هذا
طاعة متفق عليه فتأمل
لانه لم نقل من جعل الامام فصح
القضية

وقوله مثلاً اي او هجر بالزرع او اندرس وقوله المجتعة والمقربة
 كما في شرح المنهج وظاهر ان ساكن غير الانية والخيام كذا في بطريق
 حال عنها رحله كالحلة فيما تقرره المنهج فالخامس ان المسافر من
 العران مبتدا سفره مجاوزة صوب مقصده مختص ببليده فان لم يكن
 سور كذلك فمجاوزة الخندق وان لم يكن به ما فان لم يكن خندق فمجاوزة
 القنطرة وهي القوصرة امام الباب فان لم يوجد شي من ذلك فمجاوزة
 العران والمسافر من الخيام مبتدا سفره مجاوزة تلك الخيام ومرافقتها
 ومجاوزة عرض الواديان سافرة في عرضة ومهبط ان كان في ربوة
 ومصعد ان كان في وهدة هذا ان اعتدلت الثلاثة فان افطت
 سفرها اعتبر مجاوزة الحلة عرفاً فقط والمسافر مجمل لا عمران به
 ولا خيام مبتدا سفره مجاوزة رحله ومرافقه فتأمل قوله سور
 مختص وان تعد ما لم يجر وشك الخندق عند عدمه وكذا القنطرة
 امام الباب بعد هاق لاي بعد السور والخندق ولو اجتمع سور
 وخندق وقنطرة فالمدار على السور دون غيره واما اذا كانت هناك
 قنطرة وخندق فانه لا بد من مجاوزتهما جميعاً زحزحاً لا جرد
 ويلحق بالسور تحويط اهل القرى عليها بالتراب ونحوه انتهى
 قوله كذلك اي مختص اي وسافر من جهة ليس فيها سور كان
 خلفه اعتبر العران كما مر تنبيه جميع ما تقرره سفر البراءة
 البحر المتصل بالبلد كاهل جدة والسويس والطور وبولاق ودمياط
 واسكندرية فالاعتبار جري السفينة او الزورق اليها اخر مرة واما
 ما دامت تذهب ونقود فلا يترخص ومحل ما تقدم ما لم تجر مجاذبة
 للبلد كان سافر من بولاق الى جهة الصعيد فلا بد من مفارقة
 العران وفارق ما في البربان العرف لا يعده هنا سافراً لا بذلك

م ره حاشية الاجموري على خط قوله فيكون مجاوزة وان كانت
 داخله اما كن خربت ومزارع لان جميع ما هو داخله معدود مما سافر منه
 خضر قوله لانها لا تعد من البلد يشكك عليه عداهم منها في دخولها
 في بيعها فليراجع الايعاب ثم هو شوق الصحيح لا تقدمها ولو في البيع
 وكتبنا ايضا قال في حج كشينا وقضية كلامهم ان البناء خارج السور
 بمنزلة قرية او بلدة اخر منفصلة عن بلدة السور لو سافر من مو
 خارجه الى جهته صار مسافراً لمجرد دخوله منه الى البلد وهو ظاهر
 وان استبعد الاذرع نعم لو كان له داران داخله وخارجه
 اتجه اعتبار التي انشأها وقوله وعدم نية اقامة الى اي عدم
 قصد لها فلا يشترط دوام استحضار نية القصر في كل الاطلاق
 فلو نوي اقامة وهو مستقل ما كثر انتم لا تتقاسم سبب الرخصة
 فخرج بذلك نحو الزوجة والجندي فلا اثر لنية اقامتهما لانها ليسا
 مستقلين ولا اثر لنية اقامة من نواها وهو سائر ان شئت
 قوله وانما فيها اي وعدم نية اتمام الى وهذا هو الشرط السادس
 قوله اي في الصلاة خرج به نية اقامة بعدها فلا تنصرف لغيره فلا
 تعود عليها بالبطان واما نية اقامة قبلها فتاقي قوله
 وفي معنى الثانية وهي قوله عدم نية اتمام فيها قوله عدم التردد
 في انه يقصر او يتم مثله عدم التردد في انه يستمر على السفر او يقيم فلو
 قال في معناه ذكر هذه ايضا لكان اولي كما ذكره الرحاوي قوله
 او في جمعة او صبح صورة هذه السبيلة اقتدي المسافر الذي يصلي العشاء
 مثلاً فصلى الصبح او اقتدي مصلي عصر مثلاً بجمعة جمع تقديم
 بمن يصلي الجمعة فيجب عليه الا تمام لانه كالمصلي في الجمعة لا تكون
 الا تمامه ولو كان ذلك الامام مسافراً وكان يقصر غيرها وذلك لانه

في هذه الحالة صدق عليه انه اقتدي بهم لان الصبح لا تقصر وكذا
 الجمعة فليبينهم قوله مقيم او سافر قال في العباب ويصح احرامهم
 ايتم بمكة بنية القصر اي لانه من اهل القصر في الجملة بخلاف المقيم اي
 لانه ليس من اهل القصر اصلا فيكون متلاعبا وعبارة ثم المذهب مبي
 علم او ظن ان امامه مقيم لزمه الاتمام فلو اقتدي به ونوي القصر
 انعقدت صلاته ولغت بنية القصر بتعاقد الاصحاب انتهى شوبري
 والمعتمد انه لا يصح مع العلم لتلاعبه انتهى وعبارة ثم روت عن صلاة
 القاصر خلف من جهل المأموم حاله وتلفوا بنية القصر بخلاف المقيم لو
 نوي القصر لم تنعقد صلاته لانه ليس من اهل القصر والمسافر من
 اهله فاشبه ما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوي الاتمام او صار
 مقبلا انتهى قوله لقول ابن عباس سئل ابن عباس ما بال المسافر
 يصلي ركعتين اذا انقرد واربع اذا اتم بمقيم فقال تلك الستة
 اي الطريقة هو شوبري قوله كالوشك في نية نفسه اي شك في انه
 نوي القصر ولا فيلزمه الاتمام وان تذكر حلالا لتادي جز من الصلاة
 حال التردد على التمام ثم المنهج ولو قام لثلاثة عمدا بلبنية الاتمام
 بطلت صلاته او سهوا لزمه عند التذكر ان يعود الى الجلوس ثم يقوم
 الى الاتمام ان شاب بنية الاتمام في قيامه ولا عبرة بنية قبل ذلك
 ولا يلزمه بها الاتمام اي ان لم يثبت الاتمام والاسجد للسهو وسلم
 فان لم يتذكر حتى تم اربعاء ثم نوي الاتمام لزمه ان ياتي بركعتين
 ويسجد للسهو وان لم ينو الاتمام سجد للسهو وسلم وهو قاصر
 وركعتاه الزايدتان لغو وخرج بشكوك ما لو علم سهوه كمن في
 بلغ سفره ثلاث مراحل فلا يلزم الموت به الاتمام هو ملخصا قوله
 ونقص محل معلوم اي وان لم يكن معيننا ومنه طالب ابق علم انه لا

يجده

المأمومون عن الامام بحيث انهم لم يدركوا معه ما يبيع الفاتحة
 فان تباطوا ولكن ادركوا بعد احرامهم معه زمنا يبيع الفاتحة
 قبل ركوعه صحت صلاته انتهى هذا محصل ما ذكره سم وتغلغل عن
 م را انتهى قلنت فلو احرموه حال ركوع الامام فالظاهر انه لا يقع
 صلاهم كالامام لعدم الجماعة فليتا مل قوله بمكان اي بمسجد
 او غيره قل قوله يتاذي هو ضابط البعد والمراد اذ لا يجتمعا
 عادة لاسناله وخرج به من يمشي في كن او بابه عند باب المسجد
 نعم لا امام المسجد ويجاور به الجمع تنعاق ل وعبارة ع ب و ثم
 ويجوز للامام ان يجمع بالمأمومين وان لم يتاذا بالمطر والمواد
 الامام الراتب ومثله من تنعقل الجماعة بغيره وكذا من اتفق
 وقت الجماعة وهو في المسجد كالمجاورين قوله ان ذابا اي بحيث
 يبلان الثوب ومثله قطر السقف لا الوحل قل يعني انه اذا
 لم يكن هناك مطر لكن حصل بعد انقطاع المطر قاطع السقف
 فانه يجوز الجمع مثل المطر قوله والجمعة كالظهر في جمع التقديم فيجمع
 العصر معها في وقتها ان وقعت صحيحة يقبها وظنا والا فلا جمع
 كما نقله الاجهوري على خط عن ش قوله ان ذابا بخلاف ما اذا
 لم يذوبا وان حصل بهما مشتقة فهي نوع اخر لم يرد نعم لو كانت
 احدهما قطعا كيارا بجيش منه جاز الجمع به رملي قوله ويشترط الجمع
 التقديم والترتيب ولا يشترط بقا وقت الاولي اذا اصل بقا الوقت
 فهو جازم بالنية وقد فعلها في الوقت بيقين لان وقتها ان بقي
 فهو جامع والا فهو فاعل للثانية في وقتها ثم الايضاح لشخصنا
 شو قوله الترتيب بان يبدأ بالاولي لان الوقت لهما والثانية
 تبع فلو صلى العصر قبل الظهر لم يصح ويعيد ها بعد الظهر ان اراد

لجمع وكذا الوصل العشا قبل المغرب لان التابع لا يتقدم على متبوعه
خضر وقوله لم يصح ايلم يقع له فضا ولا نقلا حيث كان عامدا عالما
والا تقع نقلا مطلقا والحال ان جهله استمر الى فراغه منها فان علم
وهو فيها لم تقع له فضا ولا نقلا ما لم يكن عليه فرض من نوعها تقع
عنها شق قوله والولا بالكسر الموالة وبالفتح النصر والاول هو
للمراد هنا شق ويشترط ان تقع الاولي صحيحة يقينا فلو ذكر بعد
فراغها ترك ركن من الاولي بطلتا وله الجمع مطلقا اي نقديا او
تاخيرا او من الثانية وامكن صحتها بتدراكه بان لم يطل الفصلين
سلامة منها وتذكره بتدراكه وصح الجمع والابان طال الفصل وجب
تاخيرها الى وقتها ولا جمع وان شك فيه بان لم يدرك ان الترك من
الاولي ام من الثانية لزمه اعادتهما بلا جمع اصلا بان يصح كلاهما
في وقته اتفاقا وله جمعها تاخيرا على المعتد ويمتنع جمع التقديم
لانه من الثانية وعبارة قوله وان شك فيه لزمه اعادتهما بلا جمع
مطلقا كما اعتمد ابن عبد الحق وقال شيخنا الرمي واجاز له الش
في غير هذا الكتاب جمع التأخير واعتمده شيخنا الرمي والزيايدي
واعتمده الخطيب ايضا انتهى بالمرى هكذا في النسخ الصحاح ويوجد
في بعضها خلافة وهو سقط من النسخ فلا تقتربه وفي حاشية
الرحا في ما اعتمده الرمي تبع المص من انه الجمع تاخيرا رده المحقق
عميرة والف فيه ونسب فيه شيخه يعني المص الى السهو واقره سم
ولكن المعول على ما عليه م ره وقوله لانه من الثانية اي مع طول
الفصل بها وبالا وبالي المعادة بعدها كما في المنهج وشرحه وعبارة من البهجة
وبعض اركان الصلاة الاولة ان يتذكر انه قد أهمل
بعدها بالجمع او مما شق يعيدها في وقتها الموصل

ان طال فصل ويعيد كلاه في وقتها من دري المحلا
انتي قوله ولا بالطلب الخفيف اي عرفا ويبطل الولا بصلاة ركعتين
بينهما ولوراثية وبأخف ممكن على المعتد قلب وعبارة م رومن
الطول صلاة ركعتين ولو بأخف ممكن ره وقوله ولو بأخف ممكن
اي بالفعل المعتاد فلو خالف المعتاد وصلى الراتبة بينهما في مقدار
الفصل اليسير لم يضرب وهذا يحصل التوفيق بين ما قاله هنا وما نقله
عنه سم على المنهج حيث قال وظاهره وفاق للرمي انه لو صلى الراتبة
بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يضرب انتهى وهذا الجمع لشيخنا انتي
اجهوري على خط وعبارة مصر في ش المنهج ولا بان لا يطول بينهما
فصل عرفا لما روي الشيخان انه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين
والي بينهما وترك الرواتب بينهما واقام الصلاة بينهما فيفضل
طويل ولو بعد ركسهما وانما بخلاف القصير كقدر اقامة وتيمم
وطلب خفيف ره وقوله لما جمع بين الصلاتين اي بجمرة فهو جمع تقديم
حلي ولا يضرب الفصل بالوضو قطعاً لانه من مصلحتها بل لو كان الفصل
اليسير لم يضر لمصلحتها كما كل لقيمات لم يضرب ايضا كما في ش م وهذا كله
اذا تبين عدم طول الفصل قال سم على المنهج ولو شك في الطول
وعدمه لم يجر له الجمع لانه رخصة ولا يصار اليها الا بيقين قوله
ولو مع التحلل منها اي السلام اي التسليمة الاولي لحصول الفرض
بذلك وفارق القصربا نه اي الجمع ضم احدي الصلاتين الى الاخرى
فاذا وجدت نيته قبل السلام او معه لم يوجد الجمع بلا نيته والقص
اذا تاخرت نيته والقص اذا تاخرت نيته تا دي بعض الصلاة
على التمام فمنع القص عنها في قوله عن التقديم سهوا او عبثا
والوجه انه لو تركه بعد تحلله ثم اراده قبل طلوع الفصل جاز كما

يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي انه لو نوي الجمع اول الاول
 ثم نوي تركه ثم قصد فعله ففيه القولان في نية الجمع في الاثنان
 عناني قوله وبقي السفر في الجمع له اي السفر وقوله ووجود المطر
 في الجمع له اي المطر وسكتوا عن شرط خامس وهو بقاء وقت الاول
 الى تمام الثانية فلو خرج الوقت في اثنا الثانية بطلت لانه تبين
 انه يحرم بها قبل دخول وقتها وعناني ومثله قال علي الغزي وخط
 والمعتد ما مر عن الشوري قوله الى عقدا الثانية وان لم يقاتر
 عقد الاول فلو شرع في الظربا لبلد فسارت السفينة فنوي الجمع
 فان لم يشترط النية مع التحريم وهو المعتد صح والا فلا وهذا
 كما مستثنى من اشتراط دوام السفر وقتها ويفرق بينهما وبين حدث
 المطر في اثنا الاول حيث لا يجمع به على الاصح لا اشتراط وجود المطر
 اول الاول بان السفر من شأنه ان يكون باختياره فلو اختاره
 السفر منزلة السفر بالاعتد حتى لو كان السفر بغير اختياره كان
 له الجمع على المعتد ورحماني واجهوري على خط قوله ليتحقق
 انضاله يفيد اشتراط امتداده بينهما وهو كذلك على الصحيح
 قال قوله انضاله اي انضال سلام الاول باول الثانية
 وهل يشترط تيقنه حتي لا يكفي الاستصحاب صرح القاضي بالاشتراط
 فقال لو قال لاخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر ولا بطل
 جمعه للشك في سببه ونقله بعضهم عن غير القاضي ونقل القاضي
 ايضا خلافا ولعله سهوا لم يثبتنا قضي كلام القاضي فيه وما
 الاسنوي الي لاكتفا بالاستصحاب وادعي غيره انه القياس
 والاوجه الاول ويؤيده انه رخصة فلا بد من تحقق سببها
 ثم ر قوله بقدر ركعة المعتد بقدر ما يسعها جميعا

لا يجده في دون مرحلتين لان المراد العلم بطول السفر في ابتدائه
 قال فالمراد بالعلوم ما يشمل المعين كالشام مثلا وغير المعين كان
 قصد مرحلتين فاكثر من غير ان يقصد محلا بعينه او يقال بالعلوم
 غير المعين وهو ان يقصد الشام مثلا والعلوم المعين قصد محله
 بخصوصه من الشام كبيت المقدس او دمشق مثلا اجهوري على خط
 قوله فلا قصر لهما وان طال تردده وهو من لا يدرى اين يتوجه
 اي مادام هابما فلواراد عرضا صحيحا وقصد سير مرحلتين فله
 القصر لانه خرج عن كونه هابما كالواشاء معصية ثم تاب لان
 محل توبته ابتداء سفره بخلاف ما لو انشاه طاعة ثم عثره معصية
 ثم تاب فله الترخص وان لم يكن بقي من سفره مرحلتان ومثل
 الهابم من يتعب نفسه او دابته بلا غرض شرعي كما مر قوله فلا
 قصر لهما لانه فان قصر جاهلا بجوارزه من اصله او في الصلاة التي
 نواها لمرحاض عرض له قال في الانوار وظن الرباعية ركعتين
 فنواها في السفر ركعتين لم تنعقد صلاته في الاول بلا خلافي وان
 قرب سلامه لتلاعبه ومثلها الثانية لتفريطه اذ لا يعذر احد
 به بل مثله ذلك ويعلم من عدم انعقاد صلاته انه يعيد هاهنا مقصورة
 وبه صرح في المجموع فما نقل عن الشامل من وجوب الاتمام ضعيف
 قال في الام وان اتم جاهلا بجواز القصر مع اتمامه قال الشيخ
 ابو حامد قال مشايخنا وان اتم جاهلا بجواز الاتمام بطلت
 صلاته قال والفرق ان الجهل في الاول عا د الى القصر وقدمضي
 في افعال الصلاة على الاصل فصحت واما الثانية ففيها فعل زيادة
 في الصلاة مع عدم اعتقاد الزيادة وهو مبطل عاب وشرحه خضر
 وتلخص لنا اربع صور اذا قصر جاهلا بجواز القصر وان اتم جاهلا بجواز

الاتمام بطلت صلاته فيها وان قصر جاهلا بجواز الاتمام وعكسه مع
قوله ولو ظنه مسافرا الى خلاف ما لو شك في انه مسافر ومقيم فانه
يتمتع عليه القصر كما هو قول هو ابي من قوله او علمه وجه ذلك ان
مسئلة العلم تفهم من الظن بالاولى عناني فلهذا الاولوية اولوية عموم
كما هو ظاهره واولوية صحة لانه يومهم ان الظن ليس حكمه كذلك تأمل
قوله وشك في نيته القصري شك قبل الصلاة او فيها اي تردد في
نيته القصر لكونه غير حتمي في اقل من ثلاثة مراحل فجزم المأموم بنية
القصر قصران بان قاصدا واحترز بقوله وشك في نيته عما لو علم مسافرا
ولم يشك كان كان الامام حنفي في دون ثلاث مراحل فانه يتم امتناع
القصر عنده في هذه المسافة ويجه كما قاله الاسوي ان يجوز به
ما اذا اخبره قبل احرامه بان عزمه على الاتمام ثم رخص قوله
قصري بان بان ان امامه قصر ولو باخباره ولو كان صبيبا او فاسقا
حيث صدقه المأموم فان كذبه اثم فافهم قوله بفيد زدتة بعقولي
الح قد يقال لاحاجة لهذا القيد لانه قد علم من قوله وعدم ايتام
بتم فلو قال والتصرح به هنا من زيادتي كان له وجه شو قوله
لزمه الاتمام نعم ان بان له حدث الامام قبل علمه با تمام ما معه
فله القصر والاقامة كالالاتمام فيما ذكر قال وشك في المنهج وشرحه
قوله ولو شك في نية الامام القصر فقال ان قصر قصر في هذه
من افراد مسئلة الحق وكان يكفيه ان يقول كما صنع في شرح المنهج
عقب قوله قصران قصر وان علق نيته بنيته كان قال ان قصر قصر
الا تأمل قوله لم يضر التعليل لانه تصرح بمقتضى الحال وما كان
كذلك لا يوثق في النيات فان فسدت صلاة امامه اثم فان علم انه
كان نوي القصر بقرينة او باخباره وان كان فاسقا وقع في قلبه فصد

فله

فله القصر وانما لم يقع صوم الشك عن رمضان اذا علق وتبين
انه منه احتياطا لفرض الصوم وايضا الاصل في يوم الشك انه من
شعبان لان الاصل بقاءه ولذا كان اذا علق اخر رمضان فتبين
انه من رمضان مع وهذا الغالب على المسافر القصر فتدبر قوله
ان قصر الامام اي وعلم بقصره كما مرتب به ينتهي السفر ببلوغ ما
شرطت بمجاوزته ابتداء من وطنه او من موضع نوي لاقامة به
اربعة ايام قبل وصوله وهو مستقل لان عاد لغير وطنه الحاجة
نعم ان نوي الرجوع لوطنه او لغير وطنه لغير حاجة امتنع ترخص
في محل النية فان سار منه فسفر جدد يد فان كان طويلا قصر والا فلا
قال العناني واذا جاوز السور ثم رجع للحاجة ابيح له القصر داخل
السور انتهى وهو محمول على غير وطنه فتأمل والحاصل انه ينقطع
السفر بمجرد وصوله وطنه اما غير الوطن فينتوقف على نيته قبل
بلوغه اقامة به او على قامته بالفعل اقامة قاطعة للسفر والفرق
ان الوطن له قوة لا توجد في غيره وكنية الرجوع التردد فيه قل
وما في زمننا يقع كثيرا من دخول بعض الحجاج مكة قبل الوقوف
بغوى يوم مع عزهم على الاقامة بمكة بعد رجوعهم من منى اربعة
ايام فاكثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة نظرا لنية الاقامة
بها ولو في الاثناء ويستمر سفرهم الي رجوعهم اليها من منى لانه من
جملة مقصدهم فلا تأثير لنيتهم الاقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة
الا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد مكة للنظر في ذلك محال وكلامهم
يحتمل الثاني كما افاده بعض اهل القصر قرب ثم ربا الحرف وصرح
القصر افضل لمن بلغ سفره ثلاث مراحل وليس مد يماله ولا ملاحا
معه عياله في السفينة والا فالالاتمام افضل فخرج الصوم للمسافر

افضل من الفطر ان لم يشق عليه لان فيه براءة الذمة قل فان شق
عليه وهو المراد بتعبير المؤلف في شرح المنهج يضرب فالفطر افضل فالمراد
بالضرر الحق لم يشق احتماله عادة اما اذا خشي منه تلف منفعة
عضو فيجب الفطر فان صام عصي واجزاه زيادي قوله جواز
الجمع اي عدم حرمة فقد يجب كالقصر فيما اذا لم يبق من وقت العصر
الا ما يسع اربع ركعات ونحو ذلك قل فيجب الجمع تاخير اربع القصر
ويعلم منه انه لو صاق وقتها اي الصلاة التي تقصر عن اتمامها كان
القصر واجبا وانه لو صاق وقت الاولى عن الطهارة والقصر لزمه
ان ينوي تاخيرها الى الثانية لغدرته على ايضا عابه اذا ثم ر
قوله لغير متخيرة اما بي فلا تجتمع تقديما خضرا لشرطه تقدم
الاولي صحبة يقينا او ظنا وهو منتف هنا شيئا هو شورى اي
لا احتمال وقوعها في الحيز ودخل في الغير من تلزمه الاعادة كفاقد
الطهورين وهو كذلك وللمتخيرة الجمع تاخيرا قل قوله ولا بين
عصر ومغرب وكذا لا جمع على الاوجه من تردد في الخادم فيما لو نذر
اربعة ركعات قبل الظهر واربعة فوفى العصر من يوم واحد ثم سافر قبل
دخول وقتها فلا يجوز له الجمع بان يصلي ثمان ركعات في وقت الظهر
او العصر فالنذر انما يسلك به مسلك الواجب في العزائم وهو الرخص
والالحاق بالقصر فيه ايجاب شوقوله بسفر طويل وعند المالكية
يجوز الجمع في السفر القصير ما عندنا فلا جمع في قصر وجمعة صلي
الله عليه وسلم في عرفة ومنزلة لانه كان مستديما في سفره الطويل
اذ لم يكن قبلها ولا بعدها اربعة ايام فالجمع للسفر وعند الامام مالك
للسك رحاين قوله تقديما اي بان يوقع الثانية في وقت الاولي
قوله فتاخيرها افضل اي ما لم يتميز جمع التقديم بكالجماعة

مخلوا

مخلوا عنه جمع التأخير والافا لتقديم افضل شوقوله والافاكسه
شمل كلامه السائر فيهما والنازل فيهما وهذا الذي اعتمدته حج تبعا
للمص واعتقد ان التأخير فيهما افضل لانه اسهل وعبارته
فان كان سائرا ونازلا وقتها فجمع التأخير افضل فيما يظهر كما هو
ظاهر كلام كثير ولظاهرا لا خبارا السابقة ولا تنقاسهولة جمع
التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ولان وقت الثانية وقت
للاولي حقيقة بخلاف العكس انتهى قوله ولطر عطف على السفر
قوله وذلك لا يتبع اسم الاشارة راجع لما في المتن من الجمع تقديما
وتاخير قوله سبعا جميعا لم يقل المغرب والعشا بدل سبعا ويقسم
على ذلك للاشارة الى ان الرخصة في المطر مجوزة للجمع لا للقصر كما في
السفر وكذا القول في قوله وثمانيا جميعا ولم يقل الظهر والعصر
مقتضا عليه ومنشأ التوهم ان القصر والجمع بينهما علة جامعة وهي
الرخصة المجوزة لكل منهما في السفر فربما يتوهم من ذكر الجمع في لطر
ان القصر مثله فدفع ذلك التوهم بالتنصيص على عدد الركعات
شوقوله سبعا اي سبع ركعات وقوله وثمانيا اي ثمان ركعات
قوله الظهر والعصر يرجع لقوله ثمانيا وقوله والمغرب والعشا
يرجع لقوله سبعا فهو لفظ ونشر مشوش قوله قال الامام مالك
الح ووافقه الامام الشافعي في هذا التاويل لكن استشكل بان في
بعض الروايات ولا مطر والجواب ان المعنى ولا مطر شديد
وحاصله انه لا يشترط في الرخصة بلوغ المطر الغاية في الشدة
شوا والمراد ولا مطر دايما فخلعه انقطع في اثنا الثانية ثم ر
وقوله شوا ووافقه الامام الشافعي في الجواب عما يقال المجتهد
لا يقلد مجتهدا فكيف يسوغ للشافعي تقليد مالك في ذلك قوله

أرى ذلك بضم العزة ونقحها بمعنى اظن او اعتقد قل قوله لان
 المطر قد ينقطع قبل ان يجمع فيؤدي الى اخراجها عن وقتها من غير
 عذر بخلاف السفر رخص قوله رخصة اي المطر قل والحاصل
 ان الشروط سبعة الاول ان يوجد المطر عند التحريم بهما وعند
 تخلله من الاولى وبينهما والثاني ان يصلي جماعة وتكفي في اول
 الثانية والثالث ان تكون الصلاة بمصلي بعبد عرفا والرابع
 ان يتأذي بالمطر في طريقه والخامس الترتيب والسادس الولا
 والسابع نية الجمع قوله من يصلي جماعة قال الشيخ يتجه انه
 لا يشترط الجماعة في الاولى وانه يكفي وجودها عند الاحرام بالثانية
 وان انقضى قبل تمام الركعة وانه لو تباطأ المأموم عن الامام اغتفر
 في صحة صلاته احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه واختار
 م ر مرة اشتراط الجماعة عند التخلل من الاولى ايضا شذوذ في غلظة
 السيد الرهاوي قوله لمن يصلي جماعة اي في جميع الاولى وركعة من
 الثانية انتهى واقول اعتمد شيخنا تبعا لشيخه بشي كلام الثوري
 الاول اعني اشتراط الجماعة في التحريم في الثانية فقط فاحذر
 خلافة قوله جماعة هذا قيد على المعتمد وقوله وكذا فردي
 بمسجد ضعيف لكن لا تشترط الجماعة في الاولى اصلا وانما يشترط
 عند الاحرام بالثانية فقط كما ذكره شوا ولا واعتمده بشي وبني
 حاشية الاجموري على خط ما نصه والجماعة لا تشترط في الاولى
 لوقوعها في وقتها وانما هي شرط في اول جزء من الثانية وان
 انقضى وقبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة
 والامامة والالم تنعقد صلاته ثم ان علم المأمومون لم تنعقد
 صلاتهم وان انعقدت وبشترط في صحة الامامة ان لا يتباطأ

المأمومون

كما في المجموع ولا ينافيه تغيير الروضة الذي اغتزر به المص بمال فعلها
 فيه كانت اذا اذمراده به الايدي الخفيتي واما حصوله بركعة فهو
 مجاز لتبعية ما وقع خارج الوقت لما في الوقت فقوله ووقع في المجموع
 الى احذره وكتب ايضا المعتمد ما في المجموع فاحذر قوله فاحذره
 ه شوقوله اذ بادراكها اي الركعة مطلقه اي من وقت الاولى تكون
 الصلاة اذا الى اي اذا مجازيا قوله ولم يبق الا بالعطف باوكما
 في صحاح النسخ وهو ظاهر قوله وقت الاولى قضا سوا قدمها
 على الثانية واخرها عنها على المعتمد ه قال خاتمة قال
 في الروضة كاصلها الرخص المتعلقة بالسفر الطويل اربع الفطر والفطر
 ومسح الخف ثلاثا والجمع على الاظهر والذي تجوز في القصير ايضا اربع
 ترك الجماعة واكل الميتة وليس مختصا بالسفر والتغفل على الدابة
 والتيمم واستقاط الفرض به على الصحيح شرا لاصل خضروفيه ان
 التيمم مع اسقاط الفرض به لا يختص بالسفر كما ذكره قل قال
 وزيد عليها اي الاربعة الاخيرة امور منها سفر المودع بالودعة
 لعذر وسفر الزوج باحدى نسائه بقرعة انتهى فرع يمنع الجمع
 بمرض ووحل وظلة على المعتمد ومديم السفر لا يباح له الفطر لانه
 يؤدي لاستقاط الوجوب بالكلية وانما الجواز لمن يرجو اقامة
 يقضي فيها واعتمده الرمي تبعا للسبكي وحزم حج بالجواز وارقتناه
 شيخنا المزاجي وفايده ليعقبيه في ايام قصره ه ه
 با د صلاة الجمعة سميت بذلك
 لاجتماع الناس لها او لجمع الخير فيها او لجمع خلق آدم فيها والاجتماعه
 نحو اعيان عرفات ويومها افضل الاسبوع ويعتق الله فيه ستمائة
 الف عتيق من النار ومن مات فيه اعطي اجر شهيد وكفي قسمة القبر

وفرضت بمكة ولم تقم بها القلة المسلمين او لحفا الاسلام وليست
 ظهرا مقصورة لانه لا يعني عنها قال وان كان وقتها وقتد وتقال
 اليه كما سيأتي بل هي صلاة مستقلة على الاصح اذ لا يعني عنها غيرها
 ولقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان غير قصر على لسان نبيكم
 صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افترا رواه احمد وغيره وقال
 في المجموع انه حسن وفيه لو نوي ظهرا مقصورة لم تصح بتأجيل الاصح
 او الظاهر مطلقا لم تصح بلا خلاف او الجمعة فقيل لا بد مع ذلك من نية
 الظاهر قال الامام وهذا ضعيف غير معدود من المذهب اي
 مخبرين لا تمن مراعاة عب وشخص وعبرة الرحاني يومها
 افضل الايام بعد عرفة وليلتها افضل الليالي بعد ليلة القدر
 وروح الحافظ ج تفضيل ليلة القدر على ليلة الاسراء والمراد بصما
 اللبتان العينتان لانظاريهما من كل سنة وليلة المولد
 افضل منها وعند الحنابلة ان يوم الجمعة وليلتها افضل اه ولعل
 المراد ان ليلة القدر افضل من ليلة الاسراء بالنسبة لنا اما
 بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فليلة الاسراء افضل اذ وقع له
 فيها روية الباري تعالى يعين راسد على الصحيح ولعل الظاهر
 ان المراد بوقاية من مات فيه فتنة القبر تخفيف سؤاله اذ عذنا
 ان سوال القبر عام الا ما استثنى وفتنة القبر هي نفس السؤال
 اه واول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة
 بقرية على ميل من المدينة وتلك القرية يقال لها نقيع الخضمان
 اما باجتهاد او امر له ولصعب بن عمير حين بعته عليه السلام
 المدينة ومراها افضل الصلوات وهي من خصائص هذه الامة
 ع ش قوله بضم الميم الا حاصله ان الميم مثلثة وتكون فالجملة

اربع

اربع لغات اهو الفرق بين فعله ساكن العين وفعله متحركه ان
 الساكن بمعنى المفعول والمتحرك بمعنى الفاعل يقال رجل ضحك
 بسكون الحاء اي مضعوك عليه وضحكك محرك الحاء اي ضاحك على غيره وكذا
 همزة لمزة بمعنى هامز ولا مزفعنا هاما مجمع فيه الناس واما جامع
 للناس وهذه قاعدة كلية كرماني في ش البخاري واستشكل الثالث
 فيها وهي صفة لليوم واجيب بان التالها لغة نحو علامة رحاني
 وجمعها جمعات وجمع خط قوله اذ انودي للصلاة الخ اي اذ نالها
 عند قعود الخطيب فيحرم البيع ونحوه من القعود والصناعة ولو
 كتابة عيا من تركه بعد شروع في اذان خطبة لانه المهود في زمانه
 صلى الله عليه وسلم اذ اجلس له في غير المسجد فيحرم ولو مع من لا يترجم
 ويصح اما في المسجد فيكره او في الطريق ذاهبا اليها فلا يكره وكره
 قبل الشروع في الاذان بعد الزوال انتهى رحاني قوله اي فيه
 وقيل من بيا نية بيان لاذ اي اسعوا الى ذكر الله وقت النداء للصلاة
 وذلك الوقت يوم الجمعة ه قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وهو
 الصلاة وقيل الخطبة فامر بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب
 السعي وجب ما يسعى اليه ولانه نهي عن البيع وهو مباح ولا ينهي
 عن فعل المباح الا لفعل واجب وقوله صلى الله عليه وسلم رواج
 الجمعة واجب على كل محتلم وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث
 جمعات تقاونا طبع الله على قلبه ثم ر قوله لقد هممت استد
 غير المص بهذا الحديث على وجوب صلاة الجماعة وعبروا فيه بالجماعة
 بدل الجمعة وفي معنى التقرير كلام يعلم من محله قل وفي ثم ر ر
 باب صلاة الجماعة ما نصه اجيب عن الحديث بانه وارد في قوم
 منافقين يتخلعون عن الجماعة ولا يصلون فرادي والسياق

يو يديه ولا نه صلى الله عليه وسلم لم يجزهم وانما هم يخبرهم
لا يقال لو لم يجز تخييرهم لما هم به لانا نقول لعلمهم بالاجتهاد
ثم ترك وحى بالمنع او تغير اجتهاده ذكره في المجموع اذ انه كان
قبل تحريم المثلة انتهى وعبارة الرحائي لا يلزم من العلم بالفعل او
كان قبل تحريم التعذيب بالنار كما ياتي ولعل حرف الجزايد ايلحة
رجلا في بيوتهم والزايدي والمعنى احرق على رجال بيوتهم وهم
فيها حتى يحترقوا او البيوت فقط ويكون فيه التعذيب بالثلاث
الماء وهذا كله بناء على اسلامهم واما ان كانوا كافرا فهو واضح
وفيه نظرفانه لا يجوز التعذيب بالنار ولوللكفار اللهم الا ان تغير
طريقا لقتلهم فليراجع قوله ومعلوم انما هو جواب عن كونه
ذكر شروطها ولم يذكر حقيقتها ولعظ العزيمة يشملها واولا انتقال
من التكليف بالظن الى التكليف بها او يقال هي رخصة لا يحل
انتقال من اربع الى ثنتين رحائي قوله ركعتان يجزئ فيها
اجلها وبها عند وجود شروطها فرض عين اتفاقا ونقل قول
المخالفين كغاية غلط خضر قوله وغيرها ايد كالواضع شو قول
وتختص باشتراط امور اعرض على ذلك بما سياتي من ان شرطها الاسلام
والتكليف وهما لا يختصان بها بل ساير الصلوات كذلك واجب
بان المختص بها مع غيرها لاها وحدها والشيء مع غيره غيره منفردا
ابن شرف قوله الاقامة اي اقامتها في ابنية والجمع ليس قيدا
والمراد الجند ومثل البنا السرب وهو بيت في الارض والكهف
اي الغار في الجبل فيلزم اهلها الجمعة وان خلت عن الابنية ويشترط
اجتماعها اي الابنية عرفا وان لا يزيد ما بين المنزلين على ثلاثمائة
ذراع داخلها او خارجها في محل لا تقصر الصلاة فيه الا بعد مجاوزة

مما تقدم في المسافر رحائي قوله الا كذلك اي في ابنية قوله
بخلاف الصحر فلا تقع فيها استغلا لا ولا تبعاسواي وخطبتها
ومن يسعها ومنها مسجد انفصل عن البلد بحيث يقصر المسافر
قبل مجاوزة قوله فلا تقع الجمعة فيه لانهم ح مسافرون ولا تنفقد
الجمعة بالمسافر ولو انفصلت الصفوف وطالت حتى خرجت عن
القرية صحت الجمعة الخارجيين تبعان كان وقوفهم في محل لا تقصر
الصلاة الا بعد مجاوزة والابان كانوا في محل تقصر الصلاة فيه ولا
تصح لهم الجمعة وان زاد واعلى الاربعين وهذا هو المعتمد كما في
م ر ولو كانت الخيام بصحرا وانصل بها مسجد فان عدت الخيام
معه بلدا واحدا ولم تقصر الصلاة قبله صحت الجمعة به والا فلا
كما يوضح من الضابط تنبيه لا تتوقف اقامتها على اذن الامام
او نايبه باتفاق الثلاثة وعند المنفعة ان اذنه شرط لاقامتها
وفي المجموع عن الشافعي رضي الله عنه والاصحاب انه يندب استئذنه
اي الامام او نايبه فيها خشية الفتنة وخروجها من الخلافة والكلام
في اقامتها قبل اما في تعددها فلا بد منه فانه محل اجتهاد وقال
العلامة حسن الشرنبلالي الحنفية في رسالة في صحة الجمعة بالمسجد
الذي خارج مصر نعم تقع الجمعة فيه لاستكمال شروط صحتها
الستة من في الحصر وقتا بها والجمعة والجماعة واقلم ثلاثه
رجال غير الامام واذن نايب السلطان والخطبة وقتا بها
ما انفصل بها لمصلحتها من ركض الخيل وجمع العسكر والرمود في
الموتى ويختلف ذلك بغير مصر وصغرها نعم قصر الصلاة بمجاوزة
الحران فقط ولا يشترط مجاوزة الغنا الملق بالمصري صحة الجمعة
والفرق انها من مصالح اهل البلد لا قصر الصلاة فلا تلحق بها في هذا

الحكم انتهى لمختارهما في وهذا مذهب الامام ابي حنيفة اما
 مذهب الشافعي فلا تصح الجمعة في المنفصل عن البلد بحيث يقصر
 المسافر قبل مجاوزته كما عرف وعبارة العناني ويحجه انه اذا توقف
 ترخص الخارج من القرية بمجاورة مطبخ الرماد وملعب الصبيان
 ان تصح اقامة الجمعة في ذلك المحل وان خرج عن الابنية قوله
 وان كان لها خيام فلا تلزمهم الجمعة حيث لم يبلغهم النداء من محل
 الجمعة ولا تصح منهم فيها لانه صلى الله عليه وسلم لم يامر المؤمنين
 حول المدينة بها ثم رتب قوله ولو اخدمت الابنية الى اي تخلاف
 ما لو جاز غير اهلها لاقامة عليها وتخلوا ما لو اقام جماعة في محل
 لاحداث ابنية فيه فلا تصح فيه قبل ان تمام البناء استصحابا
 للاصل في الحالين قوله اي وتخلوا ما لو اقام اهلها بغير ابنية
 البناء بنو الخراب او اطلقوا اي لم ينووا شيئا فانها لا تصح
 كما يستفاد من كلامهم وان كان في حاشية قوله عياض خلافة
 قوله لزمهم الجمعة فيها وليس لنا الجمعة تصح في فضاء الا في هذه
 والظاهر ان اهلها يشمل الذرية هو جملي قوله في مظل
 تمنعهم من حوال الشمس لانها وطمهم ام لا خضر ومظال جمع مظل
 اسم فاعل قوله وتعبيري الى لان الخطبة بكسر الخاء الجمعة اسم
 للتعليم على الحدود بنحو خطوط قوله وعبارته عياض لان الخطبة
 علامات الابنية قبل وجودها فليست كافية وكتب شوبري
 اذا لا يلزم من حصول الخطبة اليه هي علامة الابنية حصول الابنية
 ه وعبارة م ر في ث المنهاج وهي بكسر المعجمة ارض خط عليها اعلام
 للبناء فيها قوله اوضح لو زاد قوله واخصر كما في ث الاصل
 لكان اولى خضر لمختصا ويجاب عن الاصل بان يراد بالخطبة

الابنية

الابنية واصافته الى ابنية في كلامه بيا بنية اي خطبة هي ابنية
 اه قوله باربعين واختلف في العدد الذي تعتقد به الجمعة للعلماء
 فيه خمسة عشر قولاً احدها تصح من الواحد رواه ابن حزم الثاني
 اثنان كالجاعة وهو قول الثوري واهل الظاهر الثالث اثنان مع
 الامام عند ابي يوسف ومحمد والليث والرابع ثلاثة ومعهم الامام
 عند ابي حنيفة وسفيان الثوري والخامس سبعة عند عكرمة
 السادس تسعة عند ربيعة السابع اثني عشر عند ربيعة ايضا
 في رواية الثامن مثله غير الامام عند اسحاق التاسع عشرون
 في رواية ابن حبيب عن مالك العاشر ثلاثون كذلك الحادي عشر
 اربعون بالامام عند الامام الشافعي الثاني عشر اربعون غير الامام
 عند الشافعي ايضا وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة الثالث
 عشر خمسون عند احمد في رواية وحكي عن عمر بن عبد العزيز
 الرابع عشر ثمانون حكاه المازري الخامس عشر جمع كثير من غير
 حصر ولعل هذا الاخير ارجحها من حيث الدليل قاله في فتح الباري
 اه مواهب شوبري ولو من الجن كما في الجواهر زبدي تكن على صورة
 بني آدم حلي اي حيث علمت ذكورتهم وعبارة خضر وتعتقد باربعين
 من الجن او منهم ومن الانس قاله القولي اي بخلاف الملائكة لانهم
 غير مكلفين عنا في وقوله من الجن الى ان علم وجود الشروط فيهم
 وقيدته انه ميري في حياة الحيوان بما اذا تصوروا بصورة بني
 آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النضر من كفر مدعي رويتهم عملا
 باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعي رويتهم على ما خلقوا عليه
 وكلامنا فيمن ادعي ذلك على صورة بني آدم ثم رولولم يكن في
 البلد الا اربعون او انفرادا في حبس تحت جفعتهم حيث وجدت

فيهم الشروط ولو كانوا ملتصقين كما في حاشية الرحا في تغلا عن م ر
ولو كانوا اربعين فقط وفيهم ابي قنبر في النظم لم تقع جمعهم
لبطلان صلاته فينقصون فان لم ينقص فالامام قاري صحت جمعهم
كما لو كانوا اربعين في درجة واحدة زيا دي فشرط كل ان تقع صلاته
لنفسه وان تكون مغنبة عن الفضا كما في م ر وان لم يقع كونه
اما للقوم وقول قل في حاشية وشرطهم صحت امامة كل واحد
منهم بالتأخير ضعيف قال م ر في م ر وحل ذلك اي لاكتفاء اربعين
اي في غير صلاة ذات الرقاع اما فيها فيشرط زيا ديهم على اربعين
ليجوز الامام يا ربعين ويقف التوايد في وجه العدو ولا يشترط
بلوغهم اربعين على الصحيح لانهم تبع للاولين انتهى وقوله ولا يشترط
بلوغهم اي الزايد من اربعين ظاهره ولو حال التحريم لكن الشرط
ان يسمع الخطبة من كل فرقة اربعون قوله مكلفا اي ميسرا
ليخرج السكران بقاء على انه مكلف وان كان بعضهم صلاها بمحل اخر
او مر ايضا على الظاهر ولو كان فيهم من لا يعتقد وجوب بعض الاركان
وان شك في اثباته بجميع الواجبات عندنا كما يقع امامته بخلاف
ما اذا علم منه مفسدا عندنا فلا يحسب حج رحا في قوله لا يظعن
اي لا يسافر الا هو تفسير للاستيطان ولو توطن ببلدين اعتبر
ما فيه اهله وماله فما فيه اهله فما اقامته فيه اكثر فاته
استوتت انعقدت به في كل منهما قال قوله الحاجة كسفر
وتجارة خضر قوله يجمع بضم المشاة التمنية فجمع مفتوحة
فجمع شدة ودة مكسورة اي يصلي الجمعة رحا في قوله مع غيره
على الاقامة اي بمكة بعد عرفة جنوبا على سفره فلهذا جمع تقديم
والجمع للسفر وقيل كان مقيما والجمع للنسك كما قاله ابو حنيفة

وهذا

وهذا ظاهر كلام المع لتعليقه بعدم التوطن الا ان يقال عدم
التوطن لا ينافي في عدم الاقامة فيها لمراعاة منه فتأمل نعم حيث
اريد بعدم التوطن السفر لم يقع الاستدلال به على اشتراط التوطن
بل على الاقامة سواء توطن ام لا فيكون الدليل اعم من المدعي وبعبارة
ابن شرف اعترض هذا في المجموع بانه عليه السلام منذ خرج من المدينة
لم يقيم اقامة تقطع السفر فهو مسافر فكيف يقع الاستدلال به
وايضافه فاته لم يكن بها خطبة اينية تقع فيها الجمعة خضر وقال
الرحا في وفي كونه دليلا على عدم انعقادها بالمقيم غير المتوطن
نظر لعدم اقامته عليه السلام في تلك الجمعة اقامة قاطعة للسفر
بدليل قصره من خروجه الى رجوعه كما في الصحيحين ولذلك قال
السبكي لم يقع عند دليل عدم انعقادها به وقضيتها انه لو اقامها
اربعتين ببلدة سنين وليس بها غيرهم لا تجب عليهم الجمعة اذ لم
يتوطنوا وهو مشكوك وان كان هو المذهب وكذا قاله عميرة لكن قال
سم يكتفي في الدليل ان غالب احوالها المعقبة ولم تثبت اقامتها
بغير المستوطنين اهو قوله ولا بغير ذكر ابي من انثى وخشي
لنعم لو كانت الخنثى زايديا على الاربعين ثم بعد احرامهم بطلت
صلاة واحد منهم فينبغي دواها لاحتمال ذكر كورة الخنثى ويحتمل
في الدوام وبه قال شيخنا م ر والزيادي والخطيب قال قوله
ولا بغير متوطن لما مر من عدم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لها
في حجة الوداع الخ وفيه ما مر وغير المتوطن كن اقام عازما على عودته
لوطنه بعد مدة ولو طويلا كما في المجاورين لتعلم علم القرآن وتجارة
لعدم التوطن فتلزمهم ولا تنعقد بهم ولا تنعقد بالمتوطن خارج
محلها وان سمعوا نداها وتلزمهم حيث سمعوا النداء كما ياتي قوله

فلو خرج الوقت اي يقينا او ظنا بخبر عدل والا تموها جمعة ولو شكوا فيه قبل شروهم فيها ابتدوها ظاهرا للتردد في نيتها ولونيين الحال في شيء من ذلك عمل معتصاه قال وعبارة تسمية الرحا في اي يقينا او ظنا بخبر عدل او فاسق وقع في القلب صدقه بخلاف مجرد الشك فانه لا يضر في الانتفا احتياطا لان عقادها وبضريه لا ابتداء فيمنع الانتفاء وعبارة ثم رولو شكوا في خروجه في انشائها لم يوشك لان الاصل بقاؤه كما يفهم من قوله فلو خرج الوقت هو ولو غلق في صورة الشك فتوي الجمعة ان بقي الوقت والا فظهر في شرح ابن حجر للمهاج ما لم يخصه انه لا يصح وعبارته كما نقله عنه خضر ولو شك فتوي الجمعة ان بقي الوقت والا فالظاهر صحت نيته ولم يضر هذا التعليق لاستناده الى اصل بقا الوقت فهو كنيية ليلة ثلاثي رمضان عما ان كان من رمضان كذا جزم به بعضهم وفيه نظر ولو سلم الاصل وتسعة وثلاثون في الوقت وسلمها الباقيون خارجة صحت جمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين خارجة فلا تصح جمعهم وكذا جمعة المسلمين فيه ان نقصوا عن الاربعين كان سلم الامام فيه وسلم من معه او بعضهم اي او سلم بعض من معه اعني التسعة والثلاثين خارجة فلا تصح جمعهم وانما صحت الجمعة للامام وحده فيما لو كانوا محدثين دونه لان سلامه وقع في الوقت فثبت فيه صورة الصلاة بخلاف ما اذا خرج الوقت قبل السلام وكان المحدث تصح صلاته فيما اذا فقد الظهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت ولا نه هناك قصر بتأخير الصلاة الى خروج الوقت بخلافه في ذلك فان فرض انه لم يقصر بل سلم في الوقت واخر الى ان خرج الوقت احتمل ان يكون الحكم كذلك الخاق لله دنا د ربالاعم الاغلب واحتمل ان يلتزم

في
في
في

فيها

فيها صحت جمعة قال الشيخ وهو وجه هذا والمعتد اطلاق الاصحاب ثم رقولها تموها ظاهرا ولو لم يبق منها الا السلام اي التسليمة الاولى بتليها ما فعل منها فحينئذ يسري القراءة ولا يحتاج الى نية انما مظهر نعم يسن ذلك كاستئنا فما تنبيهه لو بان الامام جنباً او محضاً صحت ان تم العدد بغيره والا فلا تصح وبشبه ترك بعضهم القراءة او التسليمة كما يقع في الارياض من المامومين المالكية فليتنبه له ويشكل عما اذا كان الامام متطهرا دون المامومين فانها تصح له وعلى هذا اذا صحت له هل يجوز للمامومين انشا جمعة اخرى فيه نظر عميره انتهى رحا في وانما مظهر بتا متختم كما صرح به في الروضة وغيرها لانها اي الجمعة والظهر صلافا وقت واحد فجاز بنا طولهما على اقصرهما كصلاة المختص مع السفر ولا يجوز الاستئنا ف لانه يودي الى اخراج بعض الصلاة عن الوقت مع ايقاعها في الوقت خلافا للاذن رعي خضر وهو مختص من ثم رقولها في التعليل فجاز من الجواز بعد الامتناع فلا ينشأ في انه واجب فسقط قول الغزي انه صريح في الجواز لا في التحتم فاذهم قوله في الركعة الاولى بتامها بان يستمر معه الى السجود الثاني زياديا ما الثانية فيجوز ان ينوي كل منهم المفارقة وبينهما نفسه ويشترط ان لا تبطل صلاة واحد من الاربعين قبل سلام نفسه والابطال صلاة الكل وان كان هو الاخر وان ذهب الاولون الى اماكنهم ويلزمهم اعادتها جمعة ان امكن والا فظهر وبهذا يلغز فيقال شخص احدث في المجد تبطلت صلاة اخرى في بيته قال والمحصلة ان الجماعة شرط في الركعة الاولى فقط والعدد شرط في جميعها وخروج محدث الشخص قبل سلامه حدث من تمت صلاة فلا يضر كما توهه

بعضهم لانه ليس في صلاة تنبيهه يجب نية نحو الامامة فيها
كالندوة والمعادة والمجموعة بالمطر ولو كان الامام ممن لا تلزمه
كسبي ومسافرة المعتد انه لا يشترط لصحتها تقدم احرام من تنقده
بهم على غيره بدليل صحتها خلف الصبي والعبد والمساافر اذا تم
العدد بغيره خلا لما في الروض والاشوار من اشتراط ذلك ورحماني
قوله بالتحريم اي باخره وهو الداء والعبرة يا حرام الامام قل
اي لا بالتخلل ولا بالخطبة فان قلت كيف يتصور معرفة السابقة
قلت بان شهد مسافران او مريضان انه احرام هذا سبق احرام
هذا انتهى قوله ولا يقارنها فيه اي التحريم جمعة بمحلهما اما
السبق والمقارنة في غير محلهما فلا يؤثران خضر قوله الا ان عمر
الي انا لكثرتهم ولقتال بينهم اول بعد اطراف البلد وحد البعد
هنا كما في الخارج عن البلد اي بان يكون من بطرفها لا يبلغهم
الصوت بشرطه الا نية عباب وش خضر قوله اجتماع الناس
اي الحاضرين معتمد عند شيخنا م راو من يغلب حضوره عند شيخنا
الزيادي او من تلزمه عند الخط او من تقع منه عند ابن عبد الحق
اه وافقه بعض المتأخرين قل وقوله اي الحاضرين اي بالفعل
وان لم تلزمهم لان ذلك ينضبط بخلاف بقية الاقوال كتر عبارة
ثم روهل المراد اجتماع من تلزمه او من تقع منه وان كان الغالب
انه لا يفعلها او من يفعلها في ذلك المجلع الباكل محتمل ولعل اقربها
الاخير كما افاده الواو رحمه الله تعالى هو بالحرف فالصواب ما ذكره
قل على خط حيث قال ما نصه ويحتمل ان المراد به من يغلب ان
يصلها وان لم يحضر وهو ما قاله شيخنا الرملي انتهى وما نقله
خط يعني ما ذكره في شرائع المنهاج اما في ش الغاية فانه قال العبرة

عن

من يصلي لا بمن تلزمه لم قوله بمكان اي ولو غير مسجد كشارع
وخان وان عسرا لاجتماع جاز التقدد بقدر الحاجة فلو زاد عليها
بطلت للكلان وقعوامقا وشك في المعية والسبق وصحة السابق
ان علم الي تمام الحاجة ويلزم في الاولتين اعادة الجمعة للكلان
امكن والا صلوا ظهرا اتفاقا فما يقع الآن في بعض المساجد من صلاة
الظهر بعد الجمعة على انها معادة باطل لانه ان كان شاكا في جمعة
فالظهر واجبة عليه عينا ولو فرادي او غير شاك فلا يصح الظاهر
منه لان الجمعة لا تقاد ظهرا فتأمل قل قلت اذا تعددت
الجمعة لحاجة صحت للجميع على الاصح ونسب الظاهر مراعاة لمقابلته
او لغير حاجة في جميعها او في بعضها ووقع احرام الائمة مقارنتك
في السابق والمعية بطلت على الجميع ثم ان امكن استئناف جمعة
بخطبتها ولو با قل ممكن وجب اي وسن معها الظاهر كما في ش المنع
والا وجب الظهرا ومرتبيا وعلم السابق صحت للسابقات الي
انها الحاجة وبطلت فيها زاد ثم من غلب على ظنه انه من
السابقات لا تجب عليه الظهرا بل تسن له فقط او من الزايدات
او شك وجبت الظهرا هكذا قرره شيخنا وعرضته عليه فانجبه
انتهى رحامي والخاص بل ان صلاة الظهر بعد الجمعة اما واجبة
او مستحبة او ممنوعة فالواجبة في مثل مصر فيما اذا تعددت
بقدر الحاجة من غير زيادة والممتنعة فيما اذا اقيمت جمعة
واحدة بالبلد فيمتنع فعلا الظهرا ع عبد الرحمن الاجموري
علي خطيب وقد نظم بعضهم ذلك فقال
ان جمعة تعددت في مصر لعسر جمع اندب صلاة الظهرا
لا فرق في الترتيب والمعية بصحة الجميع بالسوية

فان ترد عن حاجة ما زاد قد بطلانه متفق فليعتمد
 وواجب الظهر عليه مثل من لم يدرك من صبح او افاغى
 وامنع صلاة الظهر من كل احد ان كان جمعة فزاد في البلد
 وكل هذا قد افاد السرملى عن اصله فتبنا وهذا مجلى
 واعلم ان للمسيلة خمسة احوال لانه اما ان تعلم السابقة ولم
 تنس او يعلم وقوعها معا او يشك في المعية والسبق او يعلم عين
 السابقة ثم ينسى او يعلم سبق واحدة لا بعينها ففي الاولى وفي
 ما اذا علمنا السابقة ولم تنس يجب الظهر على المسبوقة وفي الثانية
 والثالثة يجب على الجميع اعادة الجمعة وبين صلاة الظهر على المعتد
 وفي الرابعة والخامسة يجب استئناف الظهر فقط لوجود جمعة
 لاحد الفريقين قوله وهذا ان الشرائط هما الجماعة وعدم
 سبق جمعة ~~تتم~~ من ادرك مع امام الجمعة ركعة ولو لم تكن
 لم تقته الجمعة فيصلى بعد زوال قدرته بمفارقة او سلامه
 ركعة وبين ان يجهر فيها ويلعن بها فيقال لنا مقروء يصلى بعد
 الزوال صلاة يجهر فيها قال صلى الله عليه وسلم من ادرك من
 صلاة الجمعة فقد ادرك الصلاة وان ادرك دون الركعة فالتب
 الجمعة لمفهوم الخبر فيتم بعد سلام امامه ظهرا وينوي وجوبا واقتداء
 جمعة موافقة للامام ولان الياس لم يحصل منها الا بالسلام خط
 على الغاية بالحرف وبه يلغز فيقال لنا شخص نوي لا صلى وصلى
 ولا نوي قوله تقدم خطبتين هذا الصنيع اولى من قول بعضهم
 وسادسها خطبتان لا بهما صنيعة ان ذات الخطبتين شرط الجمعة
 وان تقدمها شرط لهما وليس كذلك حج اعياب اي بل الخطبتان مع
 تقدمهما على الصلاة شرط لصحة الجمعة فليست مل وكان في صدر

ركعة ص

الاسلام

الاسلام بعد الصلاة شرط لصحة الجمعة فليست مل فقد ساء سببه
 ان اهل المدينة اصابهم جوع تقدم دحية بن خليفة الكلبي بخارجة
 من الشام والنبى صلى الله عليه وسلم يجنب للجمعة فانصرفوا ولم يبق
 الا ثمانية انفس واشيا عشر اربعون فقال والذي نفسي بيده
 لو خرجوا جميعا لاضرم الله عليهم الوادي نارا وكانوا يستقبلون
 العير بالمطيل والتضيق وهو المراد بالله في الآية وخصر جمع
 الضمير بالخارجة لانها للقصد وقيل حذف من الثاني لانه
 الاول والتقديم اذ فعلوا انقضوا اليه اه رحما في ووجه
 تقدمهما انما شرط والشرط مقدم على المشروط وليس بدلا
 عن الركعتين الاولتين على الاصح قوله من نفع خلفه الجمعة
 قد يشمل اعتبار كونه غير امي وانه ممن لا تلزمه الاعادة كقيم
 على وجه لا يسقط تيمم الصلاة شوقا فلا تنص خطبة الامي ومن
 تلزمه الاعادة قوله في الوقت اي وقت ظهر يومها قوله
 لانه الما شور لا يتابع رواه البخاري عن السائب بن يزيد قال
 كان التأذيع يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وامي بكر رضي الله عنه وشيخ
 البخاري عن اشرا بن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى الجمعة
 بعد الزوال وروى انه عليه الصلاة والسلام كان يخطب
 بعد الزوال قال في المجموع في باب هيبية الجمعة ومعلوم انه
 صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلا بالزوال وكذا جميع
 الائمة في جميع الامصار ولو جاز تقديمها لقدمها النبي صلى الله
 عليه وسلم تخفيفا على المبكرين وايضا لما في اول الوقت ام
 خص قوله وهو متطهر انظر هذا بيكي طار الحنفى الواقع بلا نية

ويفرق بينه وبين عدم صحة الصلاة خلفه حيث علم بحاله لوجود
الربط فليجهر ما شئ وقد يؤخذ عدم الصحة من قول الشارع قبل من
تصح خلفه الجمعة اي في الجملة ومعلوم انها تصح خلفه لمثلها انتهى عبارة
الرحماني وهل المخالف كمن في تطهير بلائية وصلى اماما كالاممي حتى لو
كان بعضهم لم يقرأ الفاتحة لكونه لا يرى القراءة للامام لم تصح فيه
نظرا له قوله من المحدث اي الاصغر والاكبر فلو احدث في اثناها
جاء البنا من حضر الا في الاعمال والزوال الاهلية فبقي له قوله
والجث اي غير المعنوية في بدنه او مكانه او مجموع له ومنه فقصر
او عكاز في اسفله نجاسة او موضوع عليها وكتب حرف منبر عليه
نجاسة في محل اخر له وكتب حرف منبر فيه عظم عاج من عظم الغيل
وحاصل له ان مست يده ذلك ابطال مطلقا والافلا فان قبضه
بها وانجر بجره ابطال والافلا رحامي وقد نظمت هذا الحاصل
متى يمس بنجر خطيبه فماله في صحة نصيبه
وان علي الظاهر قبضه وقع وانجر منبر بجره منع
ولو احدث بين الخطبة والصلاة وتظهر عن قرب لم يضرب ولا يشترط
ظهر السامعين ولا سترهم ولا فهمهم لما يسمعون ولا كونهم داخل
محل اقامتها حيث كانوا داخل نحو السور والانية الخطبة رحامي وعبرة
وعبرة من رفلوا حدث في اثنا الخطبة استأنفها وان سبقه الحدث
وقصر الفصل لانها عبادة واحدة فلو تودي بطهارتين كالصلاة ومن ثم
لو احدث بين الخطبة والصلاة فمطر عن قرب لم يضرب انتهى بخلاف
ما لو استخلف الغير واستخلفه القوم فانه يبنى على الفعل الاول من
الخطبة نفس لا يجوز البنا في الاعمال مطلقا فاذا اغني عن الخطيب قبل
ان يتم الخطبتين لا يبنى وكذا اذا افاق هو لا يبنى ام قوله قايم

بني

فهما عند القدرة والافتقار من قعودا واضطجاع وغيره هنا
شرطا لان المقصود الوعظ وهو يحصل بدونه بخلاف الصلاة
مقصودها الخدمة وهي باقوال وافعال فحسن عده ركنا
وعبرة الاجموري على خط وعدا القيام والجلوس اي بينهما هنا
شرطين لانها ليسا بجز من الخطبة اذ هي الذكر والوعظ وفي الصلاة
ركنين لانها جملة اعمال وهي تكون اذكارا وغير اذكارها اي لما كان
مسمى الصلاة الاقوال والافعال عد القيام شرطا لها ثم قوله
عند القدرة متعلق بمستتر وقايم وقوله كما يلوح به اي بالقيام
قايم بلسان عقب السلام من الجمعة قبل ان يثنى رجله ويتكلم
قراءة الفاتحة والافلا من الموعودتين سبعا ثم يقول يا عني
يا حميدا يا مبيدي يا معييدا يا رحيم يا ودودا عني بخلافه عن حمادة
وبعضه عن سواك اربع مرات من واطب عليه اغناه الله ورزقه
من حيث لا يحتسب وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ابن حجر وخط
رحامي قوله بسماع متعلق بخطبتين والظاهر انه نفى الخطبتين
او حال فهو متعلق بمحذوف انتهى هكذا عبر الاصحاب بالسماع ونفد
ظاهره بجماعة كالسبكي وابن المقرئ لكن في ثم المذهب كالعزير وغيره
ان المراد به الحضور وان لم يسمع ومشي عليه البارزي وغيره وقول
ابن المقرئ اعترضنا بما في تفسير الحاوي بالحضور ان التعبير بالحضور
خلاف ما صرح به في العزيز والروضة رده عليه بقوله العزيز
المراد من السماع الحضور ونفس السماع ليس بشرط بخلاف صرح به
الائمة انتهى وبه يعلم ما في دعوى الاولوية انتهى فليتنا مل شو
والباقي بسماع بمعنى مع مناوي قوله هو اولي من قوله بحضور
اذ الحضور لا يستلزم السماع بخلاف العكس ثم المراد السماع بالقوة

بحيث لو اصفوا السمعوا اذ لو وجب السماع بالفعل كان الانصات
 واجبا مع انه سنة بخلاف ما لو كانوا صما او بعضهم شوا وعبارة قل
 قوله بسماع من تنعقد بهم الجمعة وهم الاربعون بالصفة السابقة
 والمعتبر سماع اركانها ولو بالقوة فلا يضر نحو لفظ ولا يكتفى بنوم
 وصم نعم تلي خطبة الاصم لانه يعلم ما يقول ويجازي علم وجه
 الاولوية في عبارته قل قلت الظاهر ان المضرا النوم التقبل
 لا مجرد النعاس اذ هو كالتشاغل بالمحادثة رحا في وعبارة قل علي
 خط واسماع الاربعين بان يرفع صوته بقدر ما يسمعون وان لم
 يسمعوا لوجود لفظ قال شيخنا او نوم بخلافه لصم ام فهذا
 بخلاف ما ذكره هنا من ان النوم يضر واعتده بعض مشايخنا
 ما قاله على خط وقد علمت ان كلام الرحا في جمع بين الكلامين واد
 الظاهر قوله ويجلس بينهما واقل الجلوس قدر الطمانينة في الصلاة
 كما في الجلوس بين السجدة تين وليس ان يكون بقدر سورة الاخلاص
 وان يقرأها فيه فلو ترك الجلوس حسبت واحدة فيجلس ويأخذ
 خطبة اخرى قوله من تنعقد بهم اي من يتوقف انعقادها
 عليهم شواي اربعين منهم او تسعة وثلاثين سواء بان يرفع
 الخطيب صوته بآركا نحو حتى يسمعها تسعة وثلاثون سواء
 بالقوة لا بالفعل فلو تشاغل بعضهم مع بعض وكانوا الوصفوا
 لسمعوا كفي على المعتمد ولا يشترط فهم معناه ومثلهم الخطيب
 كن يوم قوما ولا يعرف معني الفاتحة فلا يكتفى الاسرار ولا اسما
 دون من ذكر ولا من لا تنعقد بهم ولا المصنوع صم او بعد او ن
 على ما فيه قوله بخلاف الحمد والصلاة والمراد انه لا بد من صيغة
 مشتملة على مادة لفظ صلاة ومادة لفظ حمد كالحمد لله او الحمد لله

او انا

او انا حامد لله وكالصلاة على محمد واصلي او نصلي فلا يكتفى غير الحمد
 كالشكر ولا غير الصلاة كالرحمة ويتعين ايضا لفظ الله فلا يكتفى الحمد
 للرحمن ولا يتعين لفظ محمد فيكفي احد والعاقب ونحوها ولا يكتفى
 الضمير وان تقدم له مرجح قل فان قلت لم يتعين لفظ الحمد
 في الحمد ولم يتعين لفظ محمد في الصلاة قلت قال سم ان لفظ الحمد
 بالنسبة لبقية اسمائه تعالى وصفاته مزية تامة فان لم يكتفى
 التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره ساير صفات الكمال كما مضى عليه
 العلماء بخلاف بقية اسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك لفظ محمد من اسمائه
 صلى الله عليه وسلم اي ان لفظ محمد لا يفهم منه عند ذكره ساير
 صفات الكمال فلهذا لم يتعين لفظه اجموري على خط قوله ولا يتعين
 لفظ الوصية اي ولا لفظ التقوي كاعلم من قوله بالوصية بالتقوي
 ونحوها وقوله بخلاف لفظ الحمد والصلاة لان الغرض الوعظ كما اشار
 اليه بقوله ويعظهم وهو حاصل بغير لفظها كما طبعوا الله انتهى ولا نا
 لم تنعبد بل لفظها فظ بخلاف لفظي الحمد والصلاة تنعبدنا بها في مواضع
 ايعاب شوا وكتب ايضا قوله ولا يتعين لفظ الوصية ويمكن ان
 يقال الحمد والصلاة تنعبد بل لفظها فتعين ولا كذلك الوصية بالتقوي
 ثم راي بعضهم اشار له وفيه نظر لا تقتضيه الاقتصار على الصيغة
 الواردة فيها فتأمل شوا ويمكن ان يجاب عن النظر بان المراد ان الحمد
 والصلاة تنعبد بل لفظها في الجملة كما اشار اليه العنا في قوله فيها اي
 في كل من الخطبتين والسلف الصحابة والخلف من عداهم من التابعين
 وتابعيهم والسلف المتقدمون وقال حج الحد الفاصل بين المتقدمين
 والمتأخرين الثلاثة اية او الاربع اية رحا في قوله وبقرأة اية فتمت
 او بعضا منها طويلا على المعتمد لان المقصود هنا الوعظ فاشترط الافهام

بخلاف العاجز عن الفاتحة لا يشترط في الاثنيان بديلها الا انها اذا
 حفظ اية غير مزمعة فتكفي ولو منسوخة الحكم لا اللفظ اي التلاوة ولا
 يكفي هنا ايات تشتمل على الاركان كلها لانه لا يسمى خطبة والمراد
 غير الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لعدم اية مشتملة عليها رحاني
 فاذا قرأها بها الناس اتقوا ربكم الآية بقصد القراءة والوعظ حصلت
 القراءة فقط فافهم وقس على ذلك ما اذا قرأ الحمد لله الذي خلق السموات
 والارض والاية بقصد الحمد والتلاوة انتهى ويكفي قراءة الآية قبل
 الخطبة الاولى وكذا لو قرأها بينهما عناني قوله لتكون في مقابلة
 لم فيحصل التقادل بينهما ويكون في كل واحدة اربعة اركان نعم
 الدعاء للمؤمنات ليس من الاركان فلو خصص بالدعاء بجمع ويكره
 الكلام من المستمعين حال الخطبة خلافا للامة الثلاثة حيث
 قالوا انه يجرم ويحل الآية التدب نعم ان دعت له ضرورة وجب
 او سن كالتعليم لواجب والنهاي عن محرم ولا يكره قبل الخطبة وبعدها
 وبينهما ولو لغير حاجة ويجب رد السلام وان كره ابتداءه وبين
 تشييت العاطق والرد عليه فان قلت ما الفرق بينه وبين
 الرد قلت لان هذا دعاء للغير وهو لا يجب والرد تامين وتركه
 يخيف المسلم وتقدم حرمة الصلاة ولو فرضا مضيقا من صعود الخطيب
 المنبر وسجود التلاوة والشكر للصلاة فيمنع لما فيه من المراض
 ولو سجدوا الخطيب وقضية العلة ان البعيد المشغل بتلاوة
 يسجد وفيه نظر رحاني قوله قال الامام واري بفتح الهمزة
 اي اعتقد لا بضمها على مصلى اذن يراجع ثم مسندا لشافعي لابن
 الاثير في بحث الفصل ففيه ما يقتضي خلاف هذا الضبط شو
 قوله بامور الاخرة اي خصوصا وعموما كالدعاء بالمغفرة ولو

جميع

جميع المسلمين ما لم يرد جميع ذنوبهم والا امتنع لوجوب اعتقاد
 دخوله طائفة من المؤمنين النار ولو واحدا وما ذكرنا فيه فافهم
 قول والتعظيم اولى من تخصيص المأثرين قوله او طار جمع وطر
 وهو الحاجة والشهوة ومنه فلما قضى زيد منها وطرا الآية شو
 قوله وانه لا بأس بتخصيصه بالسامعين فلا يكفي تخصيص غيرهم
 لكن لو خص بعض السامعين فهل يكفي اذا كان البعض اربعين او مطلقا
 اولا يكفي فيه نظر وبوجه الاول سم شو فلو انصرف من خصهم واقام
 الجمعة باربعين لم يبع لهم كفي عناني قوله كفوله رحيم الله ولا يكفي
 اختصاصه بالغائبين كرحمهم الله رحاني قوله مجاز في الباقية
 في الاوصاف ومحملة اذا لم يحشر من تركها ضررا او فتنه والا وجبت
 كما في قيام بعضهم اي الناس لبعض ولا يشترط في خوف الغنم تغلة
 الظنح قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة
 الا للضرورة ويسن الدعاء لامة المسلمين وولاية امورهم بالصلاح
 والهداية والعدل قوله رحاني والحاصل ان الدعاء للسلطان
 بخصوصه مباح ولذا قاله لا بأس به واما الدعاء لامة المسلمين وولاية امورهم
 بالصلاح والهداية والعدل فمستلزم قوله موالا هنا بان لا يطل
 فصل عرفا بغير الوعظ بين اركان كل منهما ولا بينهما وبين فراغها والصلاة
 وسكت عن ترتيب اركانها لان الاصح انه غير شرط بل هو سنة
 فقط ثم وضبط اختلال الموالاة بقدر ركعتين باخف ممكن رحاني
 قوله عربية وان كان التوم مجا وفايدتها العلم بالوعظ في الجملة
 ويجب عليهم تعلمها بالعربية فان لم يتعلم واحد منهم اشواكلهم فان
 تعلم واحد منهم كفي قوله وقوله في الجملة اي في غير هذه الصورة قاله
 الرحاني والظاهر ان المراد ان يعرف بقرينة انه واعظ وان لم يعرف

ما وعظه به وقوله فان لم يتعلم واحد منهم اشواكلهم اي ولا تصح خطبتهم
قبل التعلم فيصلون ظهر وهذا كله مع امكان التعلم فان لم يمكن خطب
واحد منهم بلسانه وان لم يفهمه الحاضرون بان اختلفت لغاتهم
وظاهره وان احسن ما احسنه القوم فلا يتعين ان يخطب به كل
شعله كلامه فان لم يحسن احد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تنفعا
شرطها مخلصا قوله وجميع ما اعتبر فيها شروط وقد نقلتها
فقلت

١. في خطبتي جمعة قد شرطوا ٢. عشرة واثنين يا اخا العلاء
٣. طهر وستر وقيام وولا ٤. بينهما جلوسه مفلا
٥. ذكورة والوقت في ابنية ٦. فعلها قبل الصلاة حصلا
٧. وعربية كذا اسماعه ٨. ثم سماع اربعين كاملا
قال سم على المنع ويشترط في الخطبة تمييز فمضاه من سننها كافي الصلاة
بالنقصيل المار عن قنابي العزالي وغيره قوله مما ينصور المخرج
الريح بالليل لا بعد الفجر لبعيد الدار قوله وانما اعيد ابيني
قوله فلا تلزم العذر ومطلقا اي فذكر ضرورة الاقسام المتفرقة
بالاعلية شو والظاهر ان المراد وانما اعيد المسلم المكلف المستوفي
للشروط المذكورة مع انه قد تقدم في قوله وثانيها اقامتها باربعين
مسما للضرورة التقسيم الا في اي المشار اليه بقوله الناس في
الجمعة ستة اقسام ويجعل وهو الاظهر ان المراد وانما اعيد اي
قوله تنعقد به مع علمه مما مر في قوله واقامتها باربعين مسما
اي فان كلامه المتقدم في الانعقاد والصحة فليفهم قوله فلا تلزم
العذر وراي وان نعتلت الجماعة بتخلعه شو وهذا هو القسم الثاني
من الستة قوله وهذا اي قوله لا عذر له يعني عن اشتراط قوله

مطلقا

مطلقا اي سوا كان عذره بمرض او سفر او عمري او جوع او اكل ذي
ربح كربه نعم من امكنه زوال عذره والمختور لزمه او حضر ولم
يديم عذره كذلك قال ومن العذر الحلف بالطلاق ان لا يصل خلف
زيد فتولي زيد المذكور امامة الجمعة ولم يكن في المحل غيرها فتسقط
عن الحالف لان لها بدلا وهو الظاهر في الجملة وقيل هو مكره شرعا فيصلي
ولا حنت عليه وهو ضعيف لنبيته قال شيخنا وليس من اعذارها
الغيبيل كما يفعله الجواررون لتخصيله في غيرها وليس فوات الدرس
عذرا لاستقاطها ولو كان العلم فرض عين ولا مجرد الوضوء بالانقطاع
عن الرفقة وهذا مثله لذكر سفر المراكب يومها المذكور للمعاش للتدارك
بيوم الاثنين بعده او يفرق فيه نظرها في ومن الاعذار الاشغال
بتجهيز الميت واسهال لا يضبط الشخص نفسه معه ويخشى منه
تلويث المسجد وذكر الراعي في الجماعة ان الحبس عذر اذا لم يكن مقصرا
فيه بان يكون معسرا وعجز عن بيعة اعساره فيكون هنا كذلك
واقتي البغوي بان يجب اطلاقه لفعلها والعزالي بان القاضي
ان راي مصلحة في منعه منع والا فلا وهذا اوتي ولو اجتمع
في الحبس اربعون فصاعدا قال الاستوي فالقياس ان الجماعة
تلتزمهم وان لم يكن فيهم من يصلح لاقامتها فهل لواحد من البلد
التي لا يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم ام لا والظاهر كما قاله
بعض المتأخرين ان له ذلك قوله والمقيم مبتدأ خبره فتلزمه لز
قوله بمحل اي كان يقف المؤذن بطرق بلد الجمعة واخر الطرق
الذي يليها من المحل المذكور ويسمعه مع اعتدال الصوت والسمع
واستواء المكان وعدم المانع من سماعه او شجر مثلا ولا يعتبر العلو
فلو كان بمحل عال يسمع اهله النداء لعلوه ولو فرض على مستولم يسمعه

لم تلزمهم بخلاف عكسه قال فاعبئة بسماع واحد فاكثرا بالقوة
وان يكون المنادي بطرف يلبهم مع الاستواء قوله فتلزمهم التي
بقسميه بمضوره الى بلد الجمعة فان سمع من محلين قدم الاكثر جمعا
فالا قرب اليه فان كان اهل المحل اربعين لزمهم فيه ويجزم عليهم
فقطيلة منها وان صلوا في غيره قال وقوله فان بلغ المحل محترز
قول الحق ولا يبلغ اهل اربعين كما لا يخفى قوله فهو اعم اي من
حيث شموله للمبعض كما ذكره لكن فيه شموله للأنثى ويلزمه التكرار
قال قوله والصبي لعل المراد به الذكر كما في اصله لئلا يلزم التكرار
ايضا قال وقوله والأنثى اي المييزة حرة او رقيقة بالغة او غير
بالغة مسافرة او مقيمة في ابنية او خيام فنقوله والمسافر والذكر
والمقيم كذلك بدليل ما بعده قال قوله او كانوا اهل خيام
اي في موضع من الصحرا قال في القصة بخلاف ما لو كانت خيامهم في
خلال الابنية وهم مستوطنون فتلزمهم الجمعة وتنقصد بهم
لانهم في خلال الابنية فلا يشترط كونهم في ابنية قوله والخمسة
حرا او رقبة بالغا او غير بالغ مسافرا او مقيما في ابنية او لا هكذا
ينبغي ان يقرر الكلام في هذا المحل ليناسب التفسير الاتي بعده
قال واراد بالتقسيم قوله الشاناس في الجمعة ستة اقسام
قوله لا تلزمهم هورا جمع لمن به رق ومن بعده قال نعم ان تقع
الختي قبل فعلها ولو بعد فعله الظهر وجب عليه فعلها ان تكن
منها والا وجب عليه فعل الظهر ولا يكفيه ظهرا الاول ان كان
فعله قبل فوت الجمعة قال علي الغزي وتبين العتق كما يوضح
الختي كما في ثم رفقوه والسكران ان اراد غير المتعدي او في حال
سكره وعدم تمييزه فظاهروا فلا شؤ وقوله فظاهروا فيه

ان ارادة غير المتعدي لا تقع مع قوله بعد وان لزم السكران القضا
فان صرحه انه المتعدي لانه الذي يلزمه القضا ولانه المضرب اليه
الاطلاق وارادة السكران المتعدي في حال سكره وعدم تمييزه
يقتضي ان ذلك لا تلزمه الجمعة مع انها تلزمه لوجوب القضا عليه
كالمرتد فلا يخلو كلام المصنف من شيء على كل حال فتأمل قوله ستة
اقسام اي لان الاوصاف ثلاثة اللزوم والصحة والانقضاء فتوجد
كلها في مستوفي الشروط وتنطبق كلها عن نحو المجموع ويوجد الاولان
في المقيم والاخران والاول فقط في المرتد والثاني فقط في نحو المسافر
قال قوله الا اربعة منصوب على الاستثناء المتصل التام الموجب
فما بعده اخبار بمحذوف اي احدها الا او مرفوع بتاويل الكلام بالني
اي لا تسقط الجمعة من مسلم الا ما بعده بدل منه وتقل عن الجلال
ان اربعة وما بعده منصوب ورسمه بصورة المرفوع على طريقة
بعض المتقدمين قال وقوله اي احدها الا الاولي فقد يروى في
وقوله اي لا تسقط الجمعة عن كل مسلم الا مواجه اي لا يترك الجمعة
مسلم الا اربعة الا حق يكون مرفوعا على البدلية فان قضية ما قدره
الجر لا الرفع وفيما كتبه الشمس الشوبري وهو ان نصب او جرف ظاهرا
انتهى نظرا لوجه البحر لا يبتكف والخاص ان اربعة ان كان
منصوبا على الاستثناء وهو الظاهر فقوله عبد المخرم محذوف
تقديره هي واحدها الم او منصوب بدلا او عطف بيان ورسمه
بصورة المرفوع على طريقة وان كان اربعة مرفوعا فله توجيهات
احدها ان الا بمعنى لكن واربعة مبتدأ وما بعده بدل منه وخبره
محذوف اي لكن اربعة من المسلمين لا تجب عليهم وقد سوغ الابتداء
بالنكرة بغته بالمحذوف المعلوم من السياق ثانيا ان رفع المستثنى

فان العطف عن الحديث
بأقرب ما سب تقديره
وهو بل انظر ما قدره
العلوي رحمه الله تعالى

من كلام تام موجب لغة خرج عليها قوله تعالى فشر بواضه الاقليل
منهم على قراءة فضاة ثالثها تاويله بالنفي اي لا يترك الجمعة مسلم الامد
لله والله اعلم قوله كغيرها من الواجبات بتأني الصريح في الاصول
انهم مخاطبوك بفروع الشريعة اي المجمع عليها دون المختلف فيها
لان المدار في التكليف بها على تقليد القائل بها شو قوله على من
تلتزمه الجمعة بان كان من اهلها وان لم تنفقه به لمقيم لا يجوز له
التقصير حضوره لو سافر وجاز السفر لتأنيها في طريقه او
مقصده فهل له تركها لانه صار مسافرا والمسافر لا تلتزمه الجمعة
وانما اشترط الثاني لجواز الشروع فيه نظرا نعم ان شرع في السفر
بقصد تركها فلا شك في الحرمة ثم رأت في الانوار ما يغيد
امتناع تركها حيث قال واذا جاز السفر لامكانها في طريقة فعليه
حضورها حيث أمكن سم على بهجة قوله الا ان يمكنه الجمعة اي
يتيقن ادراك الجمعة او يغلب على ظنه او عصي بالسفر ثم مات
او جن سقط الاثم عنه كن افسد صومه بجماع ثم مات فانه
يسقط عنه الكفارة ومحل المنع ايضا ما لم يجب السفر فورا فان
وجب كذلك كان نفاذ ناحية وطبها الكفار واسراحتطفونهم وظن
او جواز ادراكهم وجب بضيق وخاف فوته فيجب السفر كما في شمس
فالحرمة مقيدة بشروط ثلاثة ان لا تمكنه في طريقه ولم يتضرر
بتخلفه ولم يجب السفر فورا قوله الا ان تمكنه الجمعة لا فلا يجزى
السفر وظاهره وان لزم تقطيل الجمعة في المكان الذي انشا السفر
منه بان كان هو تمام العدد ولا مانع من ذلك فنقول الشهاب
الرملي بالتقريب فيها ذكر قال الشيخ فيه نظر لان الانسان لا يلزم
تحصيل الجمعة لغيره شو قوله او يتضرر اي ولا يكتفى بمجرى الوحشة

مخلوق

مخلوق التيم لانه وسيلة ويتكرر ق باب
كيفية صلاة الخوف وهو ضد الامن والاضافة على معنى في اي صلاة
في الخوف اي من حيث انه يجوز فيها ما لا يجوز في الامن نحو كثرة الافعال
وتطويل الركن القصير وهو الاعتدال بالحراسة في صلاة عسفات
وتحتمل المخالفة في صلاة ذات الرقاع للفرقة الثانية ونزب اقتدا
المفترض بالمتنفل في صلاة بطن نخل واحتمال الافعال الكثيرة
المتوالية لراحة القتال وترك استقبال القبلة والتقدم على الإمام
في جهته وصحة الجماعة ولو زادت المسافة بين الإمام والمأموم في
صلاة شدة الخوف ويجوز في السفر والمضيق لاي خلافا لما لك
فان الجواز عنده خاص بالسفر وهي باقية بعده صلى الله عليه وسلم الي
يوم القيامة خلافا لبعضهم الاخذ بظاهر الآية ومي قوله واذا كنت
فيهم لان العبرة بعموم اللفظ ولان الامام خليفة النبي صلى الله عليه
وسلم وعبارة ثم الروض واستمرت الصحابة على فعلها بعده صلى الله
عليه وسلم وادعى المزني نسخها لتركه صلى الله عليه وسلم لها يوم
الختدق واجابوا بتأخير نزولها عنه لانها نزلت سنة ست والختدق
كان سنة اربع وقيل خمس اه اي فتركه صلى الله عليه وسلم لها في
الختدق واخر فيه اربع صلوات لعدم مشروعيتها اذ اذ كان قوله
واختار الشافعي الى ان كان اختياره لها لا فضليتها بسهولة وكثرة
مخرجها وقلة الافعال فيها وجواز البقية فالامر ظاهر وان كان
مع منع البقية فهو مشكل لصحة الاحاديث بها وقد قال الشافعي
اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عرض الحافظ عبد البر
وجزم ع ش بالاول فتأمل قوله وذكر معار ابا اي الشافعي اي
انفرد به من بين الائمة هو عبد البر وظاهره انه غير الستة عشر وان

تور لان العبرة بعموم اللفظ
مير نظر لمن تأمل الآية

القرآن لم يرد بشي منها مع ان الآية التي ذكرها محتملة لذات الرقاع
ولبطن نخل هو ابن شرف وعلى ان الرابع غير الستة عشر تكون انواع
سبعة عشر كما جزم به بعضهم قوله وبيان الاربعة الموجه المص
انه ان اشتد الخوف فالرابع والا فان كان العدو في جهة القبلة ولا
سائر فالاول وان كان في غيرها وفيها وثم سائر فالثاني والثالث
تأمل قوله رويته اي العدو قوله بحيث الم بياك للكثرة بمعنى
ان يكون في كل من الطائفتين مقاومة للعدو وقوله اي كما يتبين
والعدو وكذلك والحاصل ان ادبي الكثرة ان يكون العدو بعددنا
وهذه الشروط الثلاثة شروط للجواز والصحة زبادي وحلي
وعبد البر قوله صفين اي مثالا لكنه اقتصر على الصغين لانه
الوارد في الحديث هو واختصر الاعتدال بالحراسة لانه وقوف
يمكن فيه القتال قل ولان الركوع يمكن فيه المشاهدة بخلاف
ما بعد الركوع فكانت الحراسة زمنة وانما لم يحرسوا في الركوع
لانه يلزم على ذلك تخلفهم عنه باربعة اركان طويلة او في غيره
غير الاعتدال كالسجود لان فيه احداث قعدة لم تقعد في الصلاة
اذ لو كانت الحراسة في السجود لما زالهم فيه القعود اذ لا يمكن
الحراسة الا فيه ع شر بالمعنى قوله فيسجد بصف اي بعد ان
ركع واعتدل بالجميع ولو صرح بهذا في الركعة الاولى واحال عليه
الركعة الثانية كان افتقد شوبري ويستحب للامام ان يعين
قبل الاحرام من يسجد معه او لا ومن يحرس ع شر قوله فاذا قاموا
اي الامام ومن يسجد معه قوله ولحقوه اي في الغيابة فليوجدوه
راكموا ركعوا فان لم يركعوا بطلت صلاتهم ان هوي للسجود وحلي
تحكمهم كالمسبوق قوله ثم ركع اي بعد قيامه وقرانه معهم قل

قوله كما جزم به بعضهم
اي كنهه ضعفه قالوا
انها ستة عشر بازاده
التي فيهم

قوله

قوله بالجميع تنازعه ركع واعتدل قوله فاذا اجلس اي الامام
ومن يسجد معه ولم يذكرهم لانهم تبع له وكذا ما بعده قل قوله
يسجدوا اي الاخرون قوله والثاني اي وسجود الثاني وقوله في
الركعة الثانية متعلق به اي سجود الثاني في الركعة الثانية
قوله بعد تقدمه وتاخر الاول بلا كثره افعال ثم المنهج بان
يتقدم كل واحد بين رجلين من غير افعال مبطله فان مشى احد
اكثر من خطوتين بطلت صلاته قوله صلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم اي صفتهما قوله بعسفان بضم العين وسكون الين
المهلتين اسم قرية من غطفان بقرب خليص على مرحلتين من مكة
سميت بذلك لعسف السيول فيها قل وكان صلى الله عليه وسلم
في الف واربعائة وخالد بن الوليد في مائتين من المشركين شو
ومعني عسف السيول فيها تسلطها عليها وبها يبر يقال انه
صلى الله عليه وسلم نقل فيه رحا في قوله بذلك اي سجود الصف
الاول في الاولى والثاني في الثانية بغير القيد السابق وهو
تقدم الثاني وتاخر الاول شو قوله ولو يتقدم وتاخر
فالمجموع اربع صور في سجود الصف الاول في الاولى والثاني
في الثانية صورتان بقاوهما على حالهما والتقدم والتاخر وفي
سجود الصف الثاني في الاولى والاخر في الثانية صورتان
كذلك شو قوله ويجوز غير ذلك منه حراسة صف في الركعتين
او فرقة صف فيهما او فرقتي صف على المناوبة او لا مع تقدم وتأخر
اولا قل وعبارة متن المنهج ولو حرس فيهما اي في الركعتين فرقة
صف او فرقتاه جازها اي بشرط ان تكون الحراسة مقاومة للعدو
حتى لو كان الحارس واحدا بشرط ان لا يزيد الكفار على اثنين عني

قوله فرقتين اي بحيث تقاوم كل فرقة العدو ويجوز اكثر من
فرقتين على التفصيل الا في بالشرط السابق قل وانظر اذا جعلهم
الامام فرقتين هل الخيرة في جعل احدهما الاول والآخر الثانية
اليه او يفرج بينهما لو حصل نزاع شؤ ومقتضى قولهم يجب طاعة
الامام ظاهر او باطنا فيما لا اثم فيه ان الخيرة اليه وتحرم عليهم
مخالفته او قوله حيث لا يبلغها السهام اي بان يختارهم في موضع
لا يبلغهم فيه سهام العدو وقوله ثم عند قيامه تغارقه بالنسبة
اي عند ركوعها وجوبا وعند رفع راسه من السجدة الثانية جوازا
وفي القيام ندبا فلا بد من نية المغارقة اتفاقا كما قاله في المجموع
وانما يختلف محالها في الحكم هل ينصرف لشيء وعبرة الشيخ
قوله بالنسبة بعد الانتصاب ندبا وقبله بعد الرفع من السجدة
جوازا فقولته تغارق بالنسبة اي حتما فالمغارقة واجبة على كل حال
بالنية ولها حالتان حالة جواز وحالة ندب كما يعلم ذلك من جملة
المنهج وشرحه انتهت قوله منتظرا لها اي لهذه التي ذهبت اي منتظرا
لذهابها ومجيئ الثانية الحارسة وانما قدرنا ذلك لانه لم ينتظر الا
الثانية كما في منهج لا الذاهبة فافهم قوله ثم تذهب الى العدو
ويسن للامام ان يخفف الاول لا اشتغال قلوبهم بما هم فيه
ولجميعهم تخفيف الثانية التي انفرادها لئلا يطول الانتظار
ويسن تخفيفهم لو كانوا اربع فرق فيما انفردوا به من عبد البر
قوله وتجيئ تلك الفرقة وهذا يحتاج الى نية الامة ثانيا
اولا فيه نظر والا قرب انه لا يحتاج لها لان النية الاولى منسجمة
على جميع الصلاة شر قوله ثم تتم صلاتها اي من غير نية مغارقة
لانهم معتدون به حكما كما في ثم وهو منتظر لها في التشهد كذا في

شرح المنهج وكتب الحلي عليه هل معناه انه يجب عليها ان لا توافقه
في التشهد اي او يجوز ان توافق فيه ثم بعد سلامه تتم
لنفسها كالمسبوق والظاهر الجواز لانه اذا جاز ذلك في الامن
في الخوف او في نغم قد يقال ان الاول او في المتخفيف والمراج
تأمل قوله وتلقه الم اي لتجوز معه فضيلة التحلل كما جازت
الاولى فضيلة النغم قوله ولولم تغارقه الاول اي لم تنو
مغارقته ولم تتم صلاتها ايضا قل وكتب العنايت ظاهره
جواز الذهاب بغير نية المغارقة لكن في العباب ما مضى
وللأولين ان لا يتموا صلاتهم بل ينووا مغارقة الامام وينو
تجاه العدو ويقفوا سكوتا الى قوله ساكتة اي من غير سلام
ولا صياح ولا كلام لانه مبطل كما ياتي في النوع الرابع قل قوله
فلما سلم ذهبت الى العدو اي ساكتة كما مر قل قوله واختارها
الشافعي مقتضاها عدم الاخذ برواية ابن عمر كبقية الانواع
المتركة المشار اليها اول الباب وح يتأمل مع قوله وتلك
الصلاة التي بكيفيتها افضل من هذه شؤ وهذا على انه اختارها
من حيث الجواز والاولى حل كلامه على انه اختارها من حيث
الافضلية فلا ينافي جواز العدولها وقوله وتلك الصلاة بكيفية
الح لا ينافيه لانه حكم بافضلية كل من الكيفيتين في تلك بالنسبة
لهذه واما الافضلية بين الكيفيتين في انفسهما فالاولى افضل
فالحاصل ان الاولى افضل مطلقا والثانية افضل من هذه
قوله من كثرة المخالفة التي منها ذهابها من غير سلام قل
قوله بذات الرقاع هو مكان من غطفان بارض نجد سمي بذلك
لان الصحابة كانت تلتف على اقدامهم الرقاع جمع رقعة اي الخرق

لما تحرفت اقدمهم وقيل سميت باسم شجرة هناك اولترقيعهم
راياتهم او باسم جبل اسمه كذلك لانه ذوالوان او غير ذلك قل
وهي اول صلاة صلاها صلى الله عليه وسلم في الخوف وكانت صلاة
العصر بعد ان صلى الظهر آتيا كذا ذكره الشامي في سيرته وفي فتح
الباري خلافة وهو ان اول صلاة صلاها في الخوف عسفات وبعد
ذات الرقاع فليراجع قوله فتكون الثانية له نافذة اي معادة
ومع ذلك لا تجب عليه فيها نية الامامة فهو مستثنى من وجوب
نية الجماعة في المعادة شؤ وهذا خارج عن القواعد والاقرب
الاخذ بعوم كلامهم حتى تجب نية الامامة هنا ايضا خلافا للشيخ
رحمه الله تعالى الا ان كان صرح بذلك الاصحاب كذا ذكره في
رحمه الله تعالى قوله ببطن نخل مكان من تجدد ايضا قل اي بارض
غطفان ايضا كما في حاشية حضر قوله وتلك اي صلاة ذات الرقاع
المذكورة بكيفيتها وهما المغارقة بعد السلام او قبله افضل من
هذه اي بطن نخل وافضل من عسفات ايضا عند المصنف لان
صلاة عسفات لا تجوز في الامن اصلا لان تطويل اعتد الغيل الركعة
الاحيرة مبطل واما صلاة ذات الرقاع فتجوز في الامن لغير الفرقة
الثانية ولها ان نوت المغارقة فتأمل قال الاجمودي على خط
واما المفاضلة بين عسفات وبطن نخل فلم يترقب تحاذيك
لكن نقل عن العلقمي انه صرح بافضلية عسفات على بطن نخل واقره
شيخنا وقرره شيخنا ايضا اه قوله وسلامتها في هذه من
اقتدا المعترض بالمتنفل المختلف فيه الاختلاف في غير المعادة
اما هي فلا خلاف فيها ابن شرف وقال الرضا في لكن تقدم انه سنة
عند كثيرنا كما بيني والعدومثلها وجائزة في الامن فاكثرة شرط

للندب

للندب للجواز وكراهة اقتدا المعترض بالمتنفل رعاية لاي حنيفة
محملة في الامن اه وتخلص ان كراهة اقتدا المعترض بالمتنفل شرطين
في الامن في غير المعادة كما في شرم قوله هذا كله اذا صلى ثنائية
دخل في ذلك الجمعة اذا وقع القتال في الاقامة ويشترط فيها سماع
ثمانين للخطبتين ويحرم منهم اربعون في كل من الفرقتين ولا
يضر وجود النقص عن الاربعين في الفرقة الثانية بعد اتمامها
قال شيخنا الرضوي ولو حال احرامها قال بعضهم وفيه نظرا ذ
لا فائدة ح في اشتراط سماع الاربعين الخطبة فيها لا تجوز
صلاهما كبطن نخل قل اي لان الجمعة لا تنقاد فتجوز بكيفية
صلاة ذات الرقاع وبعسفات بالاولي قوله ركعتين ولو صلى
بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثا وعكسه صححت مع كراهته ويسجد
الامام والطائفة الثانية سجودا سهوا للخطبة بالانتظار
في غير محله قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقهم
اربع فرق سجد للسهو ايضا وهو كما قال انتهى رعبه البرقوله
فان صلى رابعة بان كانوا في الحضار و ارادوا الاتمام في السفر
عنا في قوله ولو فرقهم اربع فرق اي ولو بلا حاجة نعلم الحاجة
شرط للندب بان لا يكتفى بوقت نصف الجيش في وجه العدو ويحتمل
الى وقوف ثلاثة ارباعهم قوله صححت صلاتهم اي الفرق الأربع
وينتظر الفرق الثلاثة الاول في القيام ويبعد لهم سجودا سهوا
اي للامام وكذا القوم ما عدا الفرقة الاولى لغا رقتنا له قبل
الا انتظار في غير محله المقتضى لسجود السهو رحا في قوله ادخل
مغربا لعل تاخيرها عن الرابعة لعدم تساوي الفرق فيها فتأمل
قل ولم يقع شيء من الاحاديث المروية في صلاة الخوف ترضى بكيفية

ج

صلاة المغرب ففتح الباري قوله ويجوز عكسه اي مع الكراهة
عبد البر قوله وان لم يلحقه سمي التمام لتقارب لحم ببعضهم ببعض
اول لصوقه به قل قوله لو ولو اعنه كصلاة غير عسغان قل
قوله او انقسموا كصلاة عسغان وغيرها قل قوله موف بالنية
لانه يقتضي ان المدار على اشتداد الخوف سواء حصل معه التمام او لا
بمخلاف قول الاصل والتعم فان يوم ان التمام قد يوجد من غير
شدة خوف للعطف يقتضي للمغايرة واما التغيير بالواو بدل او
فأشد ايهاما لانه يقتضي ان التمام شرط في شدة الخوف فلا يكون مجرد
الشدة وليس كذلك نشود كتب ايضا قوله المتوقع فيه قول الاصل
لانه يقتضي بحسب الظاهر ان التمام لا يستلزم شدة الخوف
لان العطف يقتضي للمغايرة وعدم دخول المعطوف عليه واما التغيير
بالواو بدل او فهو اشد في الايهام لانه يقتضي ان التمام شرط في
قوله صلوا كيف امكن اي عند ضيق الوقت كما يفهم من الروض
وشرحه والمعتد انه مادام يرجوا الامن لا يفعلها فاذا انقطع رجاء
فعلها سواء في اول الوقت واخره قياسا على فاقدا للظهورين واما
في باقي الانواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك خضر وكيف في محل
نصب حال من فاعل امكن اي على اي حال امكنهم فعل الصلاة فيه
وركبا نال بدل من كيف قوله وايما اي بالركوع والسجود اي عند
العذر ويكون الايما بالسجود اخص فيحصل التمييز اه عني قوله
فرجلا اي مشاة قل قوله قال ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
لا انه تفسير لقوله رجلا او ركبا ناشو وقال قل هو زيادة على
مفاد الآية قوله ركبا ناشو بيان لكيف امكن رجائي او بدل
كما مر قوله واحتمل ذلك للضرورة سواء الراكب والماشي وحالة التجرم

وبغيرها

وبغيرها والضربات المتوالية والعدو والاعداء والبعدين الامام
كثيرا والسجود على نحو ما شرأ وراكب ولا يجب وضع الجبهة بالارض لما
في تلك البقعة ذلك من نرضه للهلاك ولو امكنه الاستقبال ان ركب
وجب وسقط القيام لان وجوبه اكد بدليل عدم وجوبه في النفل
رحائي ولو وطئ نجاسة لا تبطل صلاته لكن يجب عليه الاعادة كما ياتي
عن رقله وطال الزمان بخلاف ما اذا قصر وهل يسجد للسجود او لا
يحتل ان ياتي فيه ما تقدم في انحراف الغاية في النفل في السجود ويحتل
الفرق بين ما هنا وشم فليجرب شوبري وعبرة قل على الجلال قوله
وطال الزمان اي عرفا فان لم يبطل لم تبطل ويسجد للسجود على المعتد
كما تقدم اه قوله ويجوز اقتداء بعضهم الا وهو افضل من الانفراد
قل اي ما لم يكن الحزم والراي في الانفراد والا كان الانفراد افضل
وكتب الرحائي قوله ويجوز المعتد انه ينبغي لا الجواز المستوي الطرفين
قوله مع اختلاف الجهة اي ولو تقدم موايلا الامام ومثله ما لو خطفوا
عنه باكثر من ثلثية ذراع عني قوله كالمصليين حول الكعبة ع
التشبيه في جواز الاقتداء كما هو فرض المسئلة فلا يرد انه ثم يضر
التقدم على الامام في جهته بخلافه هنا شو قوله نزل وجوبا فورا
فان اخره بطلت رحائي قوله وان كثر عمله اي المحتاج اليه قوله
ولا يضر انحرافه اي في اثنا الصلاة لحدوث خوف عني قوله لكنه
يكراه اي عند الحاجة كما مر والابطلت صلاته قل قوله لان الركوب
اكثر علاما من التروا اي غالبا ويلحق غير الغالب بالغالب رحائي قوله
وما ل ومثله الاختصاص ودخل في المال النفل وعبرة ثم رولو
خطف نعله في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف اذا خاف ضياعه
كما افق به الوالد تبعه لابن النعمان ولا يضر وطيه للنجاسة كما حصل

سلاحه المتلطف بالدم الحاجة ويلزمه فعلها ثانيا على المعتد ولو
 شردت فرسه فقتلها الى صوب القبلة شيئا كثيرا والى غيرها فان
 خاف ضياعها فلا تبطل صلاته مطلقا وان لم يخف ضياعها بل بولدها
 عنه بطلت امره بالخوف ولو شردت وبالمعنى منه الى اخر القول
 قوله ولو لعينه ظاهره وان لم يستحفظه عليه وهو معصوم
 قل وقال تلميذه الرحاني اما اذا كان لا يرجوه فيمتنع هذه
 الصلاة امره قوله وهو يرجو العفو قيد يجوز له فيه قل
 قوله وهو يرجو العفو اي بسكون غضب المستحق قوله
 وغرق وهدم قوله ما مر ثم وهو صلاة شدة الخوف وهذا تأمل
 لما لو طراد ذلك وهو محرم بالصلاة او قتل امره لكن خاف ضيق الوقت
 او لم يرج زوال ذلك قبل ضيقه ومثل ذلك الخروج من ارض مقصورة
 اذا قيل كذلك حال خروجه منها ولو بالايما ولا اعادة عليه قل
 والمعتد وجوب الاعادة كما نقله الزيايدي عن الناصري وبه
 صرح ابن حجر في العباب خضر والاصح منعها المحرم قصد عرفة وقت
 العشا وخاف ان صلاها كالعادة فوث الخ بان لم يدرك عرفة قبل
 فلا يجوز له صلاة شدة الخوف لانه محصل لا خاف واذا امتنع
 على المحرم ذلك لزمه كما قاله ابن الرفعة اخراج العشاء عن وقتها
 ويجعل الوقوف لان قضا الخ صعب بخلاف قضا الصلاة ولانه
 عهد جواز تاخيرها عن وقتها لخوعذر السفر وتجهيز ميت
 خيف انفجاره او تغيره فهذا اولى ولو كان يدرك منها ركعة
 بعد تحصيل الوقوف وجب تاخيرها جزما وافتي الرمي بان
 العمرة المتدورة في وقت معين كالي ولا يصليها طائبا عدو خاف
 فوته لو صلي متمكنا لانه لم يخف فوت ما هو حاصل بل هو محصل

والرخصة

والرخصة انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تتجاوز
 محلها نعم ان خشية كثرته او كبتها او انقطاعه عن رفقته فله ان
 يصليها لانه خاف عتاق قوله ويجزي صلاة شدة الخوف في اليه
 والكسوف الخ وقد نظم بعضهم ذلك فقال
 في شدة الخوف يصلي العيدين ، خسوف او كسوف ايضا ما استنع
 ، تغلم وقت كوتر وضحي ، وسنة الظهور وعصر وضحا ،
 ، وخطبة ياتي بها ان امكنت ، وامنع من استسقاءه بافظنا ،
 قوله في العيد والكسوف ويخطب لهما ان امكن عبا ب خضر قوله
 كالرواتب ولعل مثلها التحية والكسوف وكل ما له سبب يفوت
 بفوته قل وصلاة التراويح تصلي صلاة شدة الخوف وبه صرح
 البلقي وغيره وانما لا تشترع في الغائبة بعد رالا اذا خيف فوتها
 بالموت وبه صرح الاذري شاع خضر
 باب القضا اي للصلاة وهي ضد الادا
 في الاصل وقد يطلق كل معنى الاخر نحو فاذا قضيت مناسككم وقد
 ادبت ديني قل قوله وهو فعل العبادات اي فضا او فقا قل
 وهذا عام في الصلاة وغيرها كالصوم وقوله او الادون ركعة هذا
 خاص بالصلاة واذا بقي من الوقت ما يسع دون ركعة فهل ينوي
 الادا نظر للوقت او لقضا نظر للواقع قال حج في العباب ونقل
 الزركشي كالمقولي عن الاصحاب حيث شرع فيها في الوقت نوي الادا
 وان لم يبق ما يسع ركعة وقال الامام يعني امام الحرمين واسمه
 عبد الملك لوجه لنية الادا اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا تنفع
 كنيته بعد الوقت وقال في الذخاير وهو اشكال صحيح قال سم
 في حاشيته والصواب ما قاله الامام وافتي به الشهاب الرمي

رَجَاءُ اللَّهِ فَيُنَوِّي الْقَضَاءَ وَجُوبًا حَيْثُ كَانَ الْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ لَا يَسْبِقُ رَكْعَةً
 وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى خَلَا مَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الرَّحْمَانِ وَيُشْمَلُ كَلَامُهُ مَا
 لَوَاحِدٍ بِهَا فِي وَقْتٍ يَسْبِقُهَا أَوْ أَكْثَرُ وَلَمْ يَوْقِعْ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ الْأَدَوْنَ
 رَكْعَةً فَتَكُونُ قَضَاءً وَلَا حَرَمَةً فِي هَذَا لِأَنَّهُ مِنَ الْمَدَائِجِ يَزِيدُ مَخْصُورًا
 وَخَصْرًا أَنْظِرْ بِالْوُجُوبِ الْقَضَاءَ الْحَقِيقِي فَخَرَقَ أَنَّهُ الْعَادَةُ لَهُ بِإِمْتِدَادِ
 الْوَقْتِ هَلْ يَحْكُمُ بِالْبَطْلَانِ أَوْ لَا لِأَنَّهُ هَذَا هُوَ الْخَطَابُ بِهِ ابْتَدَأَ الْمُبَادِ
 الثَّانِي لِأَنَّهُ إِمْتِدَادٌ نَادِرٌ وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ أَنْتَهَى هَذَا وَالْمُرَادُ
 بِقَوْلِهِ لَا فَيُنَوِّي الْقَضَاءَ وَجُوبًا حَيْثُ كَانَ الْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ لَا
 يَسْبِقُ رَكْعَةً أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِذَا ارَادَ التَّنْزِيلَ لِلْأَدَاءِ أَوْ الْقَضَاءِ لَا
 يَنْبَغِي أَنْ نُبَيِّنَ الْأَدَاءَ أَوْ الْقَضَاءَ لَا يَجِبُ وَمَحَلُّهُ أَيْضًا إِذَا قَضَى الْأَدَاءَ
 الرَّغْبِي فَلَا تَقْضِي صَلَاتَهُمْ لِتَلَاْعِبِهِ أَمَّا إِذَا قَصَدَ الْمَعْنَى اللَّغْوِي فَلَا
 يَضُرُّ تَمَلُّقُ قَوْلِهِ بَعْدَ وَقْتِ الْأَدَاءِ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِفَعْلٍ يَعْنِي أَنَّ الْقَضَاءَ
 فَعْلُ الْعِبَادَةِ كُلُّهَا بَعْدَ الْوَقْتِ أَوْ فَعْلُ أَقْلٍ مِنْ رَكْعَةٍ فِي الْوَقْتِ وَالْبَاقِي
 خَارِجُ الْوَقْتِ وَأَمَّا الْأَدَاءُ فَهُوَ كَمَا سَيَأْتِي فَعْلُ كُلِّ الْعِبَادَةِ فِي الْوَقْتِ
 أَوْ فَعْلُ رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ فِي الْوَقْتِ وَالْبَاقِي بَعْدَهُ وَالْمُرَادُ بِوَقْتِ الْأَدَاءِ الرِّبَاطُ
 الْمُتَدَرِّجُ شَرَعًا مُوسَعًا وَهُوَ مَا يَسْبِقُ غَيْرَ وَطَبِيعَةُ الْوَقْتِ مِنْ نَوْعِهَا
 كَالظُّهْرِ وَمُضِيْقًا وَهُوَ مَا لَا يَسْبِقُ غَيْرَهَا مِنْ نَوْعِهَا كَرَمَضَانَ وَأَيَّامَ
 اللَّيَالِي الْبَيْضِ فَهَذَا مَقْدَرُهُ زَمَانٌ فِي الشَّرْعِ كَالْمَذَرِّ وَالْمَقْلُ الْمَطْلُوعِ
 وَغَيْرَهُمَا وَإِنْ كَانَ قَوْرِيًّا كَالْأَيَّامِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ
 لِلْقَادِرِ لَا يَسْمَى فَعْلُهُ أَدَاءً وَلَا قَضَاءً وَإِنْ كَانَ الزَّمَانُ ضَرُورِيًّا لِفَعْلِهِ
 أَوْ قَوْلِهِ اسْتَدْرَكَ أَيْ بِذَلِكَ الْفَعْلِ لَمَّا آتَى لَشَيْءٍ سَبَقَ لِفَعْلِهِ أَيْ
 لِفَعْلِهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَقْتَضِي طَالِبُ لِفَعْلِهِ وَجُوبًا
 أَوْ نَدْبًا سَوَاءً كَانَ الْمَقْتَضِي لِلْفَعْلِ اقْتِضَاءَهُ وَطَلِبَهُ مِنَ الْمُسْتَدْرَكَ

كَمَا فِي قَضَائِهِ الصَّلَاةَ الْمَرْكُوزَةَ بِإِعْذَارٍ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَدْرَكَ كَمَا فِي قَضَاءِ
 النَّائِمِ الصَّلَاةَ وَالْحَائِضِ الصَّوْمَ فَإِنَّهُ سَبَقَ لِفَعْلِهِمَا مَقْتَضٍ مِنْ غَيْرِ
 النَّائِمِ وَالْحَائِضِ لَمْ يَمْنَعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَدْرَكَ هُوَ
 الْمَطْلُوبُ مِنْهُ الْفَعْلُ فِي وَقْتِهَا أَوْ كَانَ غَيْرَهُ وَيُخْرِجُ بِقَوْلِهِ اسْتَدْرَكَ أَمَّا
 فَعْلُهُ بَعْدَ وَقْتِ الْأَدَاءِ لَا يَقْصِدُ اسْتَدْرَكَ كَيْفَ صَلَّى صَلَاتَهُ فِي وَقْتِهَا ثُمَّ
 أَعَادَهَا فِي جَمَاعَةٍ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا فَلَا تَسْمَى قَضَاءً وَلَا تَسْمَى عِيدَةً لِأَنَّ
 الْإِعَادَةَ مَخْصُصَةٌ بِوَقْتِ الْأَدَاءِ فِي بَاطِلَةٍ وَنَسَبَ اسْتَدْرَكَ أَيْ لَمْ يَنْفَعِ
 لِأَجَلِهِ وَمَقْتَضٍ فَاعْلُ سَبَقَ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ التَّغْيِيرَ بِهِ أَعْمٌ مِنَ التَّغْيِيرِ بِالْوَجْهِ
 لَشُمُولِهِ النَّادِبِ فَإِنَّ النَّوَافِلَ الْمَوْقُوتَةَ إِذَا قَاتَتْ تَقْضِيهِ الْأَظْهَرُ
 قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُرَادُ بِهِ دُخُولُ وَقْتِ الصَّلَاةِ الْأُولَى الَّتِي يُزِيدُ
 قَضَاءَهَا بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا الَّذِي دَخَلَ فِيهِ أَيْ بِالْمَقْتَضِي هُوَ الْمَقْتَضِي
 لِفَعْلِهِمَا بِمَعْنَى أَنَّهُ سَبَبٌ لَطَلِبِهَا وَجُوبًا فِي الْوَاجِبَةِ وَنَدْبًا فِي الْمُنْدُوبَةِ
 أَنْتَهَى أَيْ وَبَعْدَ قَوْلِهِ قَوْلُهُ مَقْتَضٍ كَالْوَقْتِ هُنَا وَنَحْوَانِهَا وَنَظَرُ
 مَا نَحْوُ الْوَقْتِ يَعْنِي أَنَّهُ يَغْنِي عَنْهُ أَنْ يَكُونَ بِالْكَافِ فَافْهَمْ وَقَالَ شَيْخُنَا
 مَرَّةً الْمُرَادُ بِالْمَقْتَضِي الْخَطَابُ الطَّالِبُ أَنْتَهَى وَبَعْدَ بَعْضِهِمُ الْمَقْتَضِي هُوَ
 الْأَمْرُ بِفَعْلِهِمَا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ قَالَ الْعَنَائِي وَهَذَا عَنِ قَوْلِهِ
 اسْتَدْرَكَ أَيْ قَدْ مَعْتَبَرٌ لِيُخْرِجَ الْحَائِضَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهَا قَوْلُهُ وَالْإِعَادَةُ
 بِمَجْرُورٍ عَطْفًا عَلَى الْقَضَاءِ وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا الْإِعَادَةُ لَعْنَةً أَيْ بِاصْطِلَاحِهَا
 لَا تَتَّبَعِي هُنَا لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهَا اسْتِمَالُ الْأُولَى عَلَى خَلَلٍ مِنْ فَقْدِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ أَيْضًا
 وَكُتِبَ أَيْضًا قَوْلُهُ وَالْإِعَادَةُ قَبْلَ الْمُرَادِ بِهَا هُنَا الْمَعْنَى اللَّغْوِي لَا الْأَصُولِي
 أَيْ بِتَأْخِيرِهَا عَنْهُمْ مَا فَعَلَ لِيُخْلِلَ فِي الْأُولَى مِنْ فَقْدِ شَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ أَمَّا إِذَا
 قُلْنَا إِنَّمَا مَا فَعَلَ لِيُخْلِلَ وَعُذْرُكَ لِنَوَابِ فَيُصْغَرُ ارَادَةُ مَعْنَاهَا الْأَصُولِي
 إِذَا هُوَ فَعْلُهُمَا تَأْيِيْدًا لِرَجَاءِ الثَّوَابِ نَحْفَةً وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِعَادَةَ لَعْنَةً

فعل الشيء ثانيا وفي اصطلاح الاصوليين فعل العباداة ثانيا لاجل
خلل في الاولى فقط وفي اصطلاح الفقهاء فعل المكتوبة الموداة او
الثافلة اليه تسن الجماعة فيها في وقت الاداء جماعة لرجاء الثواب
قول من موقت خرج به الكسوف والخسوف بخلاف العمى والترح
ونحوها فانه موقت عبد البر ونسبه الشارح عليه اقرار الباب ومن
عليه فوايت لا يعرف عددها قال القفال يقضي ما تحقق تركه
اي فلا يقضي المشكوك فيه وقال القاضي يقضي ما زاد على ما
تحقق فعله اي فميقضي المشكوك فيه عبد البر ولو كان عليه
فوايت واراد قضاها هل يبدأ بالصبح او بالظهر حكى الطبري
شارح التنبيه فيه وجهين او جهما انه يبدأ بالتي فانتبه
اولا بما قلناه في الترتيب انتهى وعبارة متن المنهج وبياد رغايت
وسن ترتيبه وتقديمه على حاضرة لم يخف فواتا انتهت قوله
متى تذكره ولو في وقت الكراهة ابن شرف نعم ان تذكره وقت
الحظية امتنع عليه فبوجوه بعد الصلاة رجاء في الجري ثم قوله
متى تذكره معناه في اوقات تذكره وهذا لا يقتضي المبادرة
فلذلك نعرض للمص للمبادرة في الشرح قوله لاجمة اي خلا للبيت
فانه قال يقضيها جمعة ابن شرف اي في الجمعة القابلة قوله
لخبر الصحيحين من نام عن صلاة الم انما ذكر النائم والناسي
اشارة الى ان المومن ليس من شأنه ان يترك الصلاة متعمدا فليس
النوم والنسيان قبيحا وقال ولي الدين العراقي حمل العلماء حديث
من نام عن صلاة او نسيها على انه خرج مخرج الغالب فلا مفهوم
له ويحمل ان يقال في الحديث انه نسيه بالادنى على الاعلى كقوله
تعالى فلا تقل لهما اف فاذا امر المحدث بالعبادة فاف في اليوم مر

به من تعدي بالتأخير كمن اخرقا عليه عن وقته ودين الله
اخو بالقضاء كما ثبت في الحديث الصحيح وقد يقال انما قيد القضاء
بالنائم والناسي في الحديث لانه جعل واجبه الاتيان به اذا ذكر
ما نسيه او نام عنه ولا كذلك التارك عمدا لانه لم يتجدد له ذكره
نسيان فصار كقوله تعالى ولا تكرر هو قتيلا ثم على البغاة ان اردن
تخصنا فان مفهوم الشرط ليس معمولا به لان من اذا لم يردن التخص
فلا اكراه بل زيا هذا اختياره فلا يصح ان تورم السادات ببغية
الاكراه فاستغذنا من الحديث وجوب قضا الصلاة على منعه التركة
وبه قال الايمة الاربعة وان ذهب ابن حزم الظاهري الى عدم
وجوب قضاها هكذا ابن عبد السلام من الشافعية بل بالغ ابن حزم
في كتابه له سماه الاغراب فادعى فيه الاجماع على انها لا تقضى وتاقضه
ابن عبد البر في الاستذكار فادعى لاجماع على القضاء من حواشي
الحنفية ملخصا ببعض تصرف قوله وكذا الغرض الم انما قال وكذا
لما اشارة الى ان العبد الذي بعد كذا خاص بما بعده فقط وقد تقدم
تظير ذلك في كلامه خضر قوله ان فاتت بعد ركعوم ثم يتعذر به
ونسيان كذلك بان لم ينشأ عن تقصير بخلاف ما اذا نشأ عنه كلعب
شطرنج شوبري ولو نسيك من نومه وقد بقي من وقت الصلاة
المفروضة ما لا يسع الا الوضوء وبعضه في حكم حكم من فاتته بعد
فلا يجب قضاها فور كما افق به النوال رحمه الله تعالى ولو شك بعد
خروج وقت الفريضة هل فعلها اولى لزمه قضاها لان الاصل
عدم فعلها كما لو شك في النية ولو بعد خروج وقتها بخلاف ما لو
شك بعد وقتها هل الصلاة عليه اولى فانه لا يلزمه شي كما اوضحت
ذلك في شرح العباب وقوله هل الصلاة عليه كما لو شك بعد البلوغ

هل بلغ قبل طلوع الشمس فتجب عليه صلاة الصبح او بعد الطلوع
فلا تجب ومثله شك المجنون بعد الاقامة قوله والابان فانت
بغير عذر وجبت اي المبادرة ولو على حاضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز
كما هو الظاهر بل عليه فائبة بغير عذر ان يصرف زمانا غير قضائها
كالنطوع الا ما يضطر اليه لغير نوم او مونة من تلزمه مونة او
لفعل واجب مضيق بخشي فوته ثم تخففه شوخوله لان حاف
هو استثنائا مما قبله مما فات بعد راولي قل وهو استثنائا من
مخذوف اي يقتضي في كل حال الا في حالة خوفه فوت حاضرة او هو
استثنائا من متى اي وقت تذكره الا في وقت خوفه الى قوله
فيبدأ بها وجوبها في الزايف ونوبا في النوافل لجواز تركها بالكلية
فلو اسقط لفظ وجوبها وزاد نوبا لكان اولى لان ما قبله عام في
الواجب والمندوب فتأمل قل ومفهومة انه اذا لم يخف فولا
لا يبدأ بها بل يبين تقديم الفائبة ولو خاف فوت جماعة الحاضرة
كافي حاشية نزع على منهي وهذا خارج بقوله فوت حاضرة قوله
وتعبر كالاصل الم وكذا عبر الداعي بالغوات وعبر في لروضة
بالضيق لا بالغوات وهو احسن وان الغوات انما يتحقق اذا لم
يبقى ما يسع ركعة ويبعد نوب تقديم الفائبة وان خرج
بعض الحاضرة عن الوقت فانه منسحق كذا قيل والوجه ما جري
عليه الشيخ خلاف لما تقدم من الحكم والجواب شؤ وعبرة الغنائم
عبر بخوف الغوات ولم يعبر بالضيق لان المعتد عدم الغوات
بادراك ركعة وعبر بعد بقوله فبان ضيقه اي عن ركعة فلا
يخالفه انتهى وقد يقال ما صدق الضيق والغوات واحد
فلا مزية قوله صادق الم لان خوف فوت الحاضرة صادق

لما

بما اذا خاف فوقها كالملة وبما اذا خاف فوت اداها فقط وهذا
الخوف ينتفي بان يدرك منها ركعة فتقدم الفائبة لعدم خوف
فوت الاداء كما شمل ذلك المستثنى منه وهو قوله يقتضي ما فاته
من موقت متى تذكره فانه شامل لما انتفي فيه الخوف يقسمها اي
خوف فوت الكمال وخوف فوت الاطاه شوقوله وجب قطعها
ودفع ما اتي به تغلا مطلقا واستظهر شيخنا تقييده بركعة فاكثر
عنا في قوله فيعفي اي ندبا قبلها اي الفائبة وان فانت بغير
عذرهم رب المعني فراجعه وعبرة م ر في شر واطلق الاصحاب
ترتيب الغوات فاقضي انه لا فرق بين ان يغت فولا بعد راول
عمدا وهو المعتد ثم قال وتغيره بالغوات يقتضي استجابا للترتيب
ايضا اذا امكنه ادراك ركعة من الحاضرة لانها لم تغت وبه جزم في
الكفاية الم وعبرة قل قوله فيعفي قبله الفائبة هو المعتد في
التركيب المختلف في وجوبه او قول تلخص من كلامهم انه اذا كان وقت
الحاضرة يسع الفائبة والحاضرة كلها وجب عليه تقديم الفائبة
بلا عذر بوجوب قضائها فورا وسن تقدم الفائبة بعذر وان
كان الوقت يسع الفائبة وركعة من الحاضرة ندب تقديم الفائبة
مطلقا وان لزم عليه قوات جماعة الحاضرة وعبرة السيد الرحاني
ومن وجد الامام في صلاة وعليه ما قبلها سن في حقه الترتيب
انتهى وعن هذا احتج بقوله فوت حاضرة قوله كما شمله المستثنى
منه وهو قوله يقتضي الشخص ما فاته من موقت كما مر قوله ويجمل
اطلاق الم هذا جواب عن سوال وهو انه يد علينا ان تأخير بعض
الصلاة عن وقتها حرام قوله على غير ذلك اي وعلى غير صورة الم
بان يجزم بها والباقي من الوقت يسعها جميعها ثم يبد بالقدرة

عامة

حتى يخرج الوقت وهو فيها فلا حرمة مطلقا كما مر ثم ان وقع منها
في الوقت ركعة فهي اذا والا فقصا قل وعبارة الرهاقي ولو احرمت
بها في اول الوقت ومدها في غير الجمعة حتى وقع جميعها خارجة
كره ان لم يقع فيه ركعة والا فلا كراهة انتهت ثم قال وعلم
انه لا تلازم بين الاداء وعدم الحرمة كما لا تلازم بين القضاء والحرمة
فان من اخر الصلاة لغيره حتى ضاق عنها الوقت حرم عليه
وان وقعت اداء وقد لا يقع منها شيء ولا يحرم كما تقدم في سبيل الله
اه قوله انها اي الحاضرة اي وان وجب قضا الغائبة فورا
فيما يظهر ايجاب نشو ثم بعد اتمام الحاضرة بقبض الغائبة
ويبين له ان يعيد الحاضرة ولو مستزدا كما في ش الاصل وش م
قوله فبان ضيقه اي عن كونها اداء بان لم يبق من الوقت ما
يسع ركعة ه قل وعبد البر قوله وجب قطعها اي ان كانت
الحاضرة فرضا قل وهذا الا فضل قلبها تغلا كن خشى فوت
الجمعة او قطعها بلا قلب كما هو الا فضل في التيمم اذا وجد الماء
في صلاته وكانت تسقط بالتيمم على المعتد عند شيخنا اه نشو
قوله وان لم يجد عطف على خاف المستثنى من طلب القضاء عند
التذكرك ل وكتب شعوا وان لم يجد الم عطف على قوله الا ان خاف
فوت الحاضرة وكذا قوله وان قدر الم والحاصل ان قضا الغائبة
مما تذكره يستثنى منه هذه الصورة اه اورد هو عبارة قل
ولو علم ذو النوبة من متراهين على نحو بير او ستر عورة او محلا صلاة
الحق لا تنتهي اليه النوبة الا بعد الوقت حتى فيه بلا اعادة ان
كان من شان ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبة وجود الما فيه
كما يعلم مما ياتي وذكره لانه مما جرحه الا وجنس عذره غير نادر والقدرة

بعد

بعد الوقت لا تعتبر بخلاف من عنده ما لو استعمله وغسل به خبثا
خرج الوقت فانه لا يصلي لعدم مجزئه حالا انتهى نشو وكتب على قوله
في صدر هذه القولة وتو علم ذو النوبة ما نصه ولو غفها رمي
وكتب ايضا ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف
من البرد فان علم ان النوبة تاتي في الوقت وجب انتظارها ولم تنع
التيمم سوا كان تاخره عن غيره بخو تقديم صاحب الحمام السابق
على غيره او يتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم انها لا تاتي
الا خارج الوقت فيلزم بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثم
ما اخر غيرهما تناوبوا فيه فكن امتنع من استعماله لخوفه والافلا
قوله او مقام بفتح الميم بمعنى المكان وبضمها المصدر بمعنى الإقامة
عناي اي والمراد هنا الاول كما لا يخفى قوله فلا يقض ما فانه هذا
ظاهري الغائبة كغيره عند رفعه نظرو يحتمل انها كالحاضرة اي التي يخاف
فوتها لوجوب الفور فيها فليجبر نشو قوله والاخيرتان من زيلدي
وهما الازدحام على البر والازدحام على المقام فان الاصل اقتصر
على سبيل الازدحام على الثوب قوله رعاية لحرمة الوقت ولا قضا
عليه في جميع ذلك اي وان كان ظاهرا التقليل التي ذكره المص وجوب
الاعادة لكن محله في التيمم ان كان في محل تسقط فيه الصلاة بالتيمم
وتقدم مثله عن حج وقال بعضهم لا قضا هنا مطلقا كما لو حال بينه
وبين الماسع او خاف دوران الراس مثلا في السفينة فراجع قل
مع زيادة والمعتد الثاني فقد اقتصر عليه ابن شرف والشيخ عبد
البر الاجموري والرحاقي قوله وان قد اي بعد خروج الوقت
كما يصرح به التعبير بالقضا في فاقد الطهورين الا قال في ش الاصل
وقد يتوقف في استئنا هذا وما قبله من قضا ما فانه عند تذكره

قد رار ما الغائبة

له وقدرته عليه لان القدرة لم توجد فيها حال التذكرو كما منه
 اراد القدرة على الفعل ولو بلا شرط معني انتهى وقوله وكانه اراد
 الا او يقال هو استثنائنا منقطع وقوله ولو بلا شرط معني اي عن
 وجوب الاعادة اه قوله على القضا اما الادابان وجدنا لثواب
 في الوقت والمجل لا تنقطع فيه الصلاة بالنيم فيلزم فعلها ثانيا
 ويلزمه القضا بعد ذلك انتهى قل وشوقه فلا يقضي به اي
 بالنيم اي يمتنع عليه فلا يجوز رجماني قوله اما غير الوقت لا هو
 محترز قوله اول الباب يقضي الشخص ما فاته من وقت قوله
 كالا ستسقا والكسوف وتحتمة المسجد وكل ما له سبب فلا يقضي
 لانه يفوت بفوات سببه والخاص اصل انه خرج بالوقت ذوا
 السبب والنفل المطلق وهل كذلك الصوم له سبب فلا يقضي
 او يقضي مطلقا حرره قوله كالا ستسقا لا وما ذكره من طلب
 صلاته بعد السقيا انما هو للشكر لا للاستسقا لغوانه بالسقيا
 كما ذكره في شم الاصل والخاص اصل انه تقدم في احوال صلاة
 الخوف لان الاستسقا لا يفعل في شدة الخوف لانه لا يخاف فوته
 وذكره هنا انه اذا فات لا يقضي ولا تنافي بين الكلامين لانا
 نقول هو ممكن الفوات الا انه لا يخاف فواته لامتداد سببه
 غالبا فليتنا مل قوله ومن صلى صلاة اي فرضا مودة غير مندورة
 وغير صلاة الخوف او شدته على الاوجه لانه احتمل المعطل فيها
 الحاجة فلا تكرر وغير صلاة الجنازة نعم لو اعادها صحت ووقفت
 فعلا ولو مقصورة اعادها تامة وجمعة حيث سافر لبلدا غريبا او
 جاز فعددها وفرضا يجب قضاؤه كغير نيم وظهر معدور في الجمعة
 او غلايسن فيه الجماعة شوا والماصل ان الاعادة انما تنسب

في المكتوبة

في المكتوبة المودة ولو مفر باحتي على الجدي ايضا لان وقتها عليه يع
 تكررهما مرتين بل اكثر كما علم مما مر فيه ولو صليت جماعة وان كانت
 الجماعة في الثانية هم الجماعة في الاولى بعينهم وان لم يحضر غيرهم وكذا
 تنسب الاعادة في النفل الذي تنسب فيه الجماعة كافي ثم روي غيره قال
 السيد الرحاني وفي شموله لو تر رمضان خلا في قبل بعينه لا حديث
 طلب الاعادة وقيل لا رواية لا وتران في ليلة اي الليلة لكنه قابل
 للتخصيص بغير رمضان وحزم الزياي بعدم سن اعادته وتوثر ان
 منصوب اسم لا بناء على لغة من يلى للمشي الا لفدا بما كقراءة ان هذان
 لساحران واما المندورة فلا تنسب اعادتها غير نحو عيد نذره والا
 سنت اه وكتب شويبي ايضا هل تنسب اعادة الرواتب اي فرادي
 اي هل تنسب اعادته رواتب الفرض حيث اعاده اما الغيلبة فلا يتجه
 الا عدم اعادتها لانهما واقعة في محلها سوا قلنا الفرض الاول والثانية
 او احدهما لا بعينه يحسب الله ما شامنها واما البعدية فيحتمل
 سن اعادتها مراعاة للقول الثالث لجواز ان يحسب الله له
 الثانية فيكون ما فعله بعد الاولى واقعا قبل الثانية فلا تكون
 بعدية لها ابن قاسم شوقه صلى صلاة صحيحة اي قطعاً بحيث لم يجز
 خلا في صحتها عناني قوله في الوقت هل يشترط ايقاع جميعها في
 الوقت او يكفي ايقاع تحريمها فيه او لا بد من ركعة لتكون اذا فيه نظر
 ولعل الاوجه الثالث سم وهذا الثالث هو المعتمد ويشترط ان
 تقع كلها جماعة على المعتمد وقال طب يكفي في الجماعة ادراكه جزم قوله
 المنهاج نذكر الجماعة ما لم يسلم الامام وهو ضعيف ولا نقاد الامر
 واحدة وقال المزي نقاد خمسة وعشرين مرة وكان يفعلها كذلك
 وقال الشيخ ابو الحسن البكري نقاد من غير حصر ما لم يخرج الوقت

وعبارة الشوبري تعبيره افقي الشهاب الرمي بان شرط صحة
 الاعادة وقوعها في جماعة من اولها الى اخرها فلا يكفي وقوع بعضها
 في جماعة حتى لو اخرج نفسه فيها من القدوة اي بنية المفارقة لان
 اقتدي باخر فور او سبقه الامام ببعض الركعات لم تنفع وقضية
 ذلك انه لو وافق الامام من اولها لكن تاخر سلامه عن سلام الامام
 بحيث عد منقطعاً عنه بطلت وانه لو راي جماعة وشك هل هم في الركعة
 الاولى وفيها بعدها امتنعت الاعادة معهم وكلام حج مصرح بخلاف
 ذلك كله وعليه بعض المشايخ وعلى الاول فلو لحق الامام سهو فسلم
 ولم يسجد فينجزه انزلها موم المعيد ان يسجد ان لم يتاخر كثيراً
 بحيث يعد منقطعاً عنه حرره ولو شك المعيد في ترك ركن فهل
 تبطل صلاته بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام
 الامام والانفراد في المعادة ممتنع ولا تبطل بمجرد ذلك لاحتمال
 ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شيء فيه نظراً والثاني اقرب
 اهم رد قوله ولا تبطل بمجرد ذلك اي بل حتى يسلم الامام اما اذا علم
 ترك ركن وعدم ترك الامام لمثله بطلت صلاته حالاً ولو شك هل
 ترك الامام ركناً ساهياً ايضاً فهل نقول تبطل حالاً ولا تبطل
 الا بالسلام لانه يحتمل ان يتذكر ما سهي عنه فيأتي بركعة فيتابع
 فيها انتهى وحاصل المعتد في ذلك ان شروط الاعادة عشرة اشياء
 الاولى ان تكون الاولى مكتوبة موداة او نافلة تس فيها
 الجماعة ولو منذورة كعقد نذرهما والثاني ان تكون صحيحة
 وان لم تكن مغنية عن القضاء بخلاف فان كان فيها خللاً او خللاً
 في صحتها كسج بعض الراس في الوضوء للصلاة في الحمام وبعد سيلان
 دم من البدن فان الاولى باطلة عندما لك والثانية عند احمد الثالثة

عند

عند اي حنيغة رضي الله عنهم اجمعين فتسن الاعادة ولو منفردا
 خروجاً من الخلل ونحو الاعادة في صورة الخلل والثالث اعادتها
 مرة واحدة فقط والرابع بنية الفرضية والمراد كما في ش المنهج انه
 ينوي اعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون فعلاً مبتدأ لا اعادتها
 فرضاً او انه ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه فلو نوي
 حقيقة الفرض عليه بطلت صلاته كما في ش م وهذا اندفع الاعتراض
 بانه كيف ينوي الفرضية وهي تغل على الرابع فلو تبين بطلان
 الاولى لخلل هل يجب عليه الاعادة لان الثانية تطوع محض ولا
 لتبين ان الفرض حينئذ الثانية افقي الغزالي بالثاني ونقل
 النووي الاولى عن القاضي واقوه وجمع الرمي بينهما بحمل الثاني
 على ما اذا علم بالخلل قبل الاحرام بالثانية ونوي الفرض فلا
 يجب الاعادة والاو اعلم بطلانه بعده والحاصل انه متى كان
 في الاولى خلل لا تقع عنها الثانية الا ان علم بالخلل قبل الاحرام
 بالثانية ونوي الفرض قال السيد الرحمان قال شيخنا هذا
 الجمع في غاية الاشكال لانه ان علم بالخلل كذلك لم تكن معادة بل هي
 الفرض والاو لا عنية وايضا فنية الفرض قبل علمه ان نوي به
 الفرض عليه لم تتعقد اذ عليه فرض لسقوطه بالاو وان نوي
 ما هو فرض في الجملة فهي اصل المسئلة فما معنى قوله في الجمع
 ونوي الفرض انتهى وعبارة قل في حاشيته على الكتاب وفرضه
 الاولى على الرابع فلو بان فساده لم تقع الثانية عنها انتهى قال
 اج على خط نعم لو شئ انه صلى الاولى فصلاهما مع جماعة
 فبان فساده الاولى اجزائه الثانية لانه نوي الفرض حقيقة
 بخلافه ش انتهى والخامس ان تقع كلها جماعة من اولها الى اخرها

فالجماعة فيها كالطهارة حرفا بحرف والسادس ان تقع في الوقت ولو
ركعة فيه والسابع ان ينوي الامام الامامة كالجمعة وقرر
شيخنا ان المعبد اذا اقتدى براكع صح لان ذلك اول صلاته فالشرط
ووجود الجماعة من اولها الى اخرها موجود وانه لو كان المعبد
اما ما قنطاطا الماموم عن احرامه بطلت صلاة الامام لغتد
الشرط والثامن ان تغاد مع من يري جواز الاعادة او ندها
فخرج ما لو كان الامام شافعييا والماموم حنفي او مالكي لا يري
جواز الاعادة دون عكسه كل في حاشية ايج على طه انتهى والتاسع
ان لا يتقدم من الصف لان الانفراد عنه مكروه معقوت لفضيلة
الجماعة والاعاشرا القيام فيها قوله ولو متفردا بعبادته في متى
المنهج وشرو سن اعادتهما مع غيره في الوقت ولو فاحدا انتهى فمراده
بالمفرد ان يصلي مع غيره فقط قوله سن له اعادتهما معه ويجب
في هذه المعادة القيام ويحرم قطعها من روالها صل ان لها حكم
الارض الا في جواز تركها قبل الشروع فيها وفي جمعها مع الاصلية
بنهم فليحفظ قوله للامريه اي بما ذكر من الاعادة وفي بعض
النسخ للامريه في خبر ابي داود وغيره وصححه الترمذي وهو انه
صلى الله عليه وسلم بعد ان صلى في مسجد الخيف بمكة الصبح قال
لرجلين لم يصليا معه وقالا صلينا في رحالنا اذا اصلبنا في رحالك
ثم اتيتا مسجد جماعة فصلياها معهم فانها لك نافلة اي صليا
معهم تلك الصلاة التي صليتها في الرحال دل على ذلك زيادة
ها الضمير في بعض الطرق فاخذ بها الشافعي لانها زيادة من
ثقة وهي مقبولة قال العراقي
• واقبل زيادات الثقات منهم • ومن سواهم فعليه المعظم •

اه ورحماني وقوله صليتما يصدق بالانفراد والجماعة ثم الاصل
باد كيفية وحكم صلاة المعذور الا في
بيانها اي في هذا الباب يعني المريض والغريق والمحبوس
بجنس والمطلوب ونحوه وافترده اعني المعذور بترحمته لعمومه
للقضا وغيره وانظر هل الكيفية غير الحكم قال النور الزيا دي
يمكن ان يقال ان الكيفية غير الحكم فالكيفية ما ذكره المص بقوله
يصل المريض كيف امكنه الخ والحكم ما ذكره بقوله ولا يعيد المومعا
قوله الكيفية صفة فعلها اي الصلاة والحكم اجزاها من القضا
وعدمه وصحتها وعدمها انتهت ومال العبارتين واحد فتأمل
قوله كيف امكنه اي على اي حال امكنه قايما ومختنيا وقاعدا
ومضطجعا ومستلقيا وموميا ولا يشترط الحالة الا اذا عجز
عن اكل منها حق لوطر العجز في القيام انتقل لغيره وهو يقرر
ولا تلزمه اعادة ما صلاه غير قايما هو في الاصل ورحماني قوله
لانهم معذورون لقوله ولا ينقص ثوابه وانما قدم الشر العلة
على الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم لان العلة عامة لسائر
ارباب الاعذار بخلاف الحديث فان فيه التقييد بالمرض والسر
خضر ولو قدم الحديث وقال ويقاس بما فيه غيره لكان اولى
رحماني قوله كتب له ما كان يعمل اي كتب الله له ثواب ما كان
يعمل بشرط عزمه على فعله لولا العذر اه قال رحمه الله قوله
المشقة الظاهرة وهي ما تذهب الخشوع او كاله كما صبهها
بذلك شيخنا م ر وغيره قل وكتب شوقوله المشقة الظاهرة
عبارة بعضهم الشديدة قال في التحفة هاء عبارتان المراد منهما
واحد وهو ان تكون بحيث لا تحتل عادة وان لم تبع التيمم اه

واعتمد شيخنا الاكتفا بذهاب المشرع اه قوله او نحوه كخوف
من في سفينة الفرق او دوران الراس فيصلي قاعدا ولا اعادة عليه
قوله ويصلي الفريق اي المشرق على الفرق فهو من مجاز الاول والا
فهو ميت لا يصلي رحما في قوله والمحبوس الى لو كان عليه ثوب
واقترشه على النجس وانتم ركوعه وسجوده عاريا لم تجب الاعادة
ابن شرف قوله لما مر اي للضرورة قوله لندرة ذلك علة لوجوب
الاعادة قل واسم الاشارة راجع لما ذكر من الاشراف على الفرق
والنجس يحمل نجس اي او متنجس كما فهم بالا في الواقعة اول مع قوله
والا يفيد ان الواقعة ثانيا في الوقت قضا وهو ما ذهب اليه
القاضي في المعادة لنفسه الاول ولكن المنقول خلافه هذا
والاولي جعل قوله والاراجع لما بعد كذا بقربية قوله لمخبر الصحيحين
لم ينتهي وعبارة ابن شرف قوله والصلاة الواقعة اول لا اي اريد
مرة احترازه عن المعادة فانها لا تكون الا اذا اذ شرطها الوقت
ولو بوقوع ركعة منها فيه بخلاف الاول قد تكون قضا ولذلك
قال فيها والافقضا وكان الانسب بهذه المسئلة ذكرها في
الباب قبلها انتهت وقوله والافقضا اي فقيده بقوله اول
نظر لقوله والافقضا فلا يرد ان المعادة قسم من الادا سوا
اكانت للحلل في الاول او لجمد الثواب فقيده بالاول لاخراج المعادة
لانه لا ياتي فيها التفصيل المذكور اذ هي اذ انقطعت وقد تنص
الاعادة اربع مرات كما قد اظهرين بحمل يغلب فيه وجود
الما فانه يصلي لحرمة الوقت ثم ان وجد التراب في الوقت صلى به
ثم ان وجد الما صلى به ثم نسن له الاعادة بشرطها وكل ذلك
اذا ايجل الرابع والثلاثة الاول واجبة والاخيرة مندوبة

وقيل

وقيل ان المعادة قسيمة للاداء انتهى وقوله وكان الانسب
الى اي لما بين القضا والاداء من المناسبة وهو التقابل فيبينهما
تناسب التضاد وايضا لم يترجم هنا للاداء وان كانت الزيادة
على الترجمة ليست معيبة واشار قل الى الجواب عن ذلك بما
حاصله انه انما اخره عن حكم المعذور لجريانه فيه لان صلته
توصف ايضا بالاداء والقضا لكن قد يقال لحيث كان ينبغي ان يوضح
القضا عن حكم المعذور فليتنا مل قوله وكذا ان وقع منها ركعة
اي فهي اذ مع الحرمة ان كان في وقت الحرمة قل والمراد بالاداء
هنا الاداء المجازي لا الادبي الحقيقي لان الاداء الحقيقي لا بد فيه
من ايقاع العبادة كلها في الوقت اه زيا دي نعم الجمعة لا بد
من اذراك جميعها فيه رحما في الجمعة مستثناة من قولهم
الصلاة الواقع منها في الوقت ركعة مودة لان شرط الجمعة
ان تقع كلها في الوقت نعم اذا خرج الوقت في اثنا الجمعة انقلبت
ظرا ويصدق على هذه الصلاة تعريف المودة المذكورة فلا
استثنا حينئذ والحاصل انه ان نظرا لي استمر وكونها
جمعة احتيج الاستثنا وان لم ينظر الى ذلك فلا حاجة الى الاستثنا
فليتأمل قوله والافقضا اي سوا اشم مع ذلك ام لا كما علم مما
تقدم اتفاق له وهذه المسئلة فيها اربعة اوجه فان اوقع
في الوقت بعض الصلاة وبعضها خارج الوقت فقيده الكل اذ
وقيل الكل قضا وقيل ما وقع في الوقت اذ او ما بعده قضا
والوجه الرابع وهو المعتد انه ان اوقع في الوقت ركعة فآثر
فالكل اذ والافقضا والتبعيض لا يتصور الا في الصلاة بخلاف
الصوم والحج لانه لو احرم بالحج وخرج وقت الحج لم يحل بعمل عمره في غيره

ذلك ونقل الاسنوي عن مقتضي كلام المجيب الطبري واقره ان ثواب
القضاء دون ثواب الاداء هو متجه سيما ان عصى بالتأخير قوله
اي مودة هو دفع لما يتوهم من الحديث من ادراك جميع الصلاة
بتلك الركعة والمراد ركعة فاكثرت قوله على معظم افعال
الصلاة لاحاجة لقوله معظم مع ذكر الافعال الا ان يراد بالافعال
ما يشمل خوفعود الشهاد وفعل القلب واللسان كالنية
والتكبير قوله كالتكرير انما لم يجعله تكريرا حقيقة
اذهو مثله في الصورة لانه في المعنى غيره حقيقة كقيامات
صلاة الجنائز فتأمل قوله وعبارة سم في حاشية شمع الجوامع
المسمات بالآيات البينات ما نصه انما لم يجعل تكريرا حقيقة
لان التكرير هو الاتيان بالشيء ثانيا مراد به تأكيد الاول
وهذا ليس كذلك اذ ما بعد الركعة في الصلاة مقصود في نفسه
استقلا لا كالاولي كما ان كل واحدة من خمس اليوم ليست تكريرا
لشأنها في الامر انتهى **باب صلاة العيدين**
عيد الفطر وعيد الاضحى والعيد مشتق من العود وهو الرجوع
لتكريره بتكرير السنين او لعود السور وفيه بعوده ومنه غفران
الذنوب او لكثرة عوايد الله تعالى على عباده في ذلك اليوم وهو
واوي واصله عود بكسر العين فقلت واوه ياكاف في ميقات
وميزان وجمعه اعياد وانما جمع بالياء مع انه واوي للزومها
في الواحد قاله الجوهرى وقيل للفرق بينه وبين اعياد الخش
ش الاصل وهو الاستسقا والكسوفان من خصايصنا
كما قاله الجلال السيوطي واول عيد صلاه النبي صلى الله عليه
وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها وفرض

رمضان

رمضان في شعبانها ولا اثم بترك صلاته ولا قتال وتقدم
اول كتاب الصلاة ان صلاة عيد الاضحى افضل من صلاة عيد
الفطر قاله رفيع والاصح تفصيل يوم من رمضان على يوم
عيد الفطر فصرح التمهنية بالعيد سنة قال شيخنا ويدخل
وقتها في الفطر بزوب الشمس وفي الاضحى بصبح عرفة كالتكبير
وبالعام والشهر على المعتمد مع المصاحفة ان اتخذ الجنس دخلت
المصاحفة عن ريبة كما مرة وامر اجنبي بالبشاشة والدعا
بالعفوة فاحسده جعل الله للمؤمنين ثلاثة اعياد في الدنيا
عيد الجمعة والفطر والاضحى وكلها بعد اكمال العبادات وطاعتهم
وليس العيد لمن لبس الجديد بل هو لمن طاعته تزيده ولا لمن
تجمل باللبس والركوب بل لمن عقرت له الذنوب واما عيديم
في الجنة فهو وقت اجتماعهم برقمهم ورويت في حضرة القدس
فليس شي عندهم الذم من ذلك كما قيل
• ان يوما جامعاً شمل بهم • ذاك عيدي ليس لي عيد سواه •
• وكل الليالي ليلة القدر ان دامت • ككل ايام اللقا يوم جمعة •
• وعندي كل يوم عيد اري به • جمال محياها بعين قريبة •
رحما في قوله ملوا ظبته وتركه صلى الله عليه وسلم لصلاة عيد
الخير في مني لاينا في المواظبة مع انه لا دليل على تركها مطلقا
لاحتمال انه صلاها فرادى سم على الغاية بالمعنى قوله لمواظبته
في كونه تعليلا للسنة نظر وكان عليه ان يقول هي سنة
لفعله مؤكدة لمواظبته وقال ابو حنيفة هي واجبة علينا
وعند احمد كفاية وعندنا كما لك سنة رضي الله عنهم اجمعين لنا
حديث هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع قلت وهذا بنا علي

انه منقطع وقال المنفية وغيرهم الا ان تطوع فعليك واستدلوا
به على لزوم اتمام كل فعل شرعي فيه وخمس صلوات كتبهن الله في الوتر
والليلة واما قول الشافعي من وجبت عليه الجمعة وجب عليه حضور
العید فمحمول على التاكيد واستدل الاولان بآية فصل لربك
واخروا الامر للوجوب زاد الثاني ان حديث الاعرابي يدل
على انها لا تجب على كل احد فتعني التكفافية واجيب باننا لانعلم
ان المراد فعل العید ولين سلمناه لا يقتضي وجوب الخمر عينا
وانتم لا تقولون به سلمناه فهو خاص به عليه الصلاة والسلام
كما اختص به الخرفان ادخلتم معه الامة وجب ادخال الجميع فلما
دل الدليل على اخراج بعضهم كما زعمتم كان ذلك قادحا في القياس
رحماني وعبارة قوله الا ان تطوع استثناء منقطع والمراد
تطوعه بايجاب صلاة عليه بالندرا وغير ذلك قوله قيل المراد
لما وقيل اننا ساكنوا يصلون ويخجلون لغير الله فامر بنبيه
بان يصل له ويخجله تقربا وقيل صل الصلاة المفروضة بالمرتبة
واخر البعد يعني وقيل وضع اليمين على الشمال عند الخمر في
الصلاة والكوشن في الجنة والقران او النبوّة او كثرة
الاتباع والامة ورحماني قوله هي ركعتان اي بما معهما من
الخطبة كما يدل له ما بعده وتسن لكل احد وتطلب الجماعة فيها
الا للحاج بني ليس قيدا فيسن للحاج منفردا ولو غير مني على
المعتد ويحرم بها بنية عید الفطرا والاضحى فيكبر ثم يستغفر
ثم ياتي بسبع تكبيرات ولا يقوت دعا الافتتاح الا بالشرع
في التقدوا لا بالتكبير فلو شرع في التكبير قبل دعا الافتتاح كان
له ان ياتي به بعد رحماني قوله ركعتان فلا يجوز الاحرام بالكثرة

منها

منها قوله كالمجموعة فيما لها فيه نظر فليتأمل مع ما سياتي
شله في صلاة الاستسقا وصلاة الكسوفين ابن شرف اي وذلك
لان الجمعة شروطا خاصة بها لا تأتي هنا وقد يقال لا اعتراض عليه
لانه قال الا في اشياء نعم الاعتراض على الاصل حيث قال الا في احد
عشر فتم قوله لان المستثنى لا يخص فيها ومنه النية قوله
قوله كما بينته بما فيه في الاصل وعبارته وبقي من الغروق
ان صلاة العید تقع فرادي وقضا وبدون الاربعين وبدون
الكاملين وبدون المقامين وبدون خطبة انتهى قوله من
الطلوع اي ابتداءه لان ما لم يظهر من قرص الشمس تابع لما ظهر وطلوعا
وغروبا قوله والافضل تاخيرها الى هذه صلاة فعلها في اول
الوقت مفضول قل على خط قوله كرمح وهو قدر سبعة اذرع
تقربا في رأي العين والمعتد عدم الكراهة قبل الارتفاع لانها
من ذوات السبب خلافا للمصنف في المنع وقوله نعم هو خلاف
الاولي كما في ثم رقبوله وان كان فعلها في المسجد افضل لا ويكره
تعدد جهاتها وللإمام المنع منه انوار بلا حاجة ومنها ضيق محل
واحد عن الجمع وح فلا كراهة من حيث التعدد لكن هذا افضل فعلها
في مساجد البلد لشرف المساجد وفي الصحرا للزوم التعدد في فعلها
في البلد فيه نظر ولعل الوجه الاول وقضية قول الشافعي
يضيق المسجد لخلقه فليتأمل شوا الا ان تحمل في المسجد للجنس
الصادق بالواحد والمتعدد فلا فرق بين فعلها في واحد ومتعدد
اي في الفضلية فالمراد ضيق جنس المسجد قوله فيكره فيه اي
ان صلى بالجميع فيصلي الامام في المسجد ببعضهم ويأمر من يصلي في
الصحرا بياقبتهم ويخرج بهم الى الصحرا ويستخلف نداء في المسجد

من يصلي من يتاخر من ضعفه وغيرهم وليس لهذا ان يجتنب
 الا ان يامر الامام بالخطبة او علم رضاه بها اي فيكون للخطبة
 بلا امر الامام وعلم رضاه ما لم يخف فتنه والاحرثه ويسن
 للامام ان يصرح له بالاذن في الخطبة **تنبيه** قاله ر علم
 من كلامه هناك ان القاضي اذا ولي شخصا في امامة مسجد لم يدخل
 الخطبة فيه الا بالنصر عليها الا في خطبة الجمعة لتوقف الصلاة
 عليها وكذا عكس ذلك انتهى قوله للتشويش كذا في بعض كتب
 اللغة وفي بعضها بالها بدل الشين الاولي اي النهويش قال
 في القاموس وبالشين الحن وهو مردود في قوله قبل القراءة
 والاستغاذه وتغوت التكبيرات بالشروع في القراءة ولو سهوا
 ولا يطلب تداركها في بقية الصلاة ولا تغوت بالشروع في القود
 ولو عمدا ولا يترك الاقتراح قبل فلو قرأ لا يعود للتكبيرات
 بخلاف ما لو تغوذ فانه لا يعود ومن القراءة البسملة كما لا يخفى
 واقتصر المتق على قوله قبل القراءة للاشارة الى ما مر من فواتها وزاد
 الش والاستغاذه لبيان الاكل فلا تغوت التكبيرات بها فله ان
 يأتي بها بعد التغوذ كما مر قوله سبعا اي يقينا سوي تكبير في
 التحريم والركوع فلو شك في شي في به او في ايها احرم جعلها الاخيرة
 واعاد الكل بخلاف شكه هل احرم بواحدة او لا فانه ليس في
 صلاة ولو ترك الكل والبعض او سبق بالاولي او تركه الامام
 لم يندركه المأموم ولا الامام في الثانية ولا المنفرد بل يقتصر
 فيها على الخمس وليست التكبيرات كالسورة وغيرها اذا تركت في الاول
 لان تلك سنن مقصودة والتكبير ليس كذلك وعبارة الانوار
 ولو ادرك الامام في القراءة او بعد بعض التكبيرات لم يندرك

الغايه

الغايه ولا تبطل بالتدارك ولو ادركه في الثانية كبر معه خسا
 وفي الثانية خسا ومحل عدم البطلان بالتدارك ان كان قبل
 ركوعه بخلاف ما لو ذكرها في ركوعه او بعده وعاد للقيام ليكبر
 وهو عالم عام فان صلته تبطل كما في ش م ر وقوله خسا اي يقينا
 ولو اقتدي بخالف وانقذه ندبا في العدد وفي محله ولو قضى العيد
 كبر على المعتد رحا في عبارة شيخه قل ولو نقص امامه عن السبع
 او الخمس تابعه ولا يزيد عليه سوا نقص باعتقاد اول ولا يتابعه
 لو زاد انتهى **فصرح** لو اقتدي بخفي كبر ثلاثا او ما لكي كبر ستا
 تابعه ولم يزد عليه مع انها سنة ليس في الاثبات بها مخالفة
 فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو
 ذلك فانه ياتي به وعلوه بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة
 ولعل الفرق ان تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت اكد وايضا
 فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يودي الى عدم سماع قراءة
 الامام بخلاف التكبير حال الانتقال واما جلسة الاستراحة
 فلبثت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات
 لم يات بها ش م ر ويمكن ان يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة
 الجماعة انه لو اقتدي بمصلي العيد بمصلي الصبح مثلا في التكبيرات
 باتحاد صلاة الامام والمأموم هنا واختلافهما هناك فكان لكل
 حكمة لان المخالفة مع اتحاد الصلاة تنحصر في الجملة وتعد فتاها
 عليه بخلافها مع اختلافها سم ش ان التكبيرات ليست فرضا ولا
 بعضها وانما هي هيات كالنعوذ ودعا الافتتاح فلا يسجد لتركن
 عما كان او سهوا وان كان التارك لكلهن او بعضهم مكروها
 منهاج وشمل قوله بفصل اي ندبا فان لم يفصل اي بكل تكبيرة

ت

من يصل من يتأخر من ضعفه وغيرهم وليس لهذا ان يخطب
الا ان يامر الامام بالخطبة او علم رضاه بها اي فيكون للخطبة
بلا امر الامام وعلم رضاه ما لم يخف فتنة والاحرمته ويسن
للإمام ان يصرح له بالاذن في الخطبة **تنبيه** قال م ر علم
من كلامه هنا ان القاضي اذا ولي شخصا في امامة مسجد لم تدخل
الخطبة فيه الا بالنظر عليها الا في خطبة الجمعة لتوقف الصلاة
عليها وكذا عكس ذلك انتهى قوله للفتش ويش كذا في بعض كتب
اللغة وفي بعضها بالها بدل الشين الاولى اي النهوب يش قال
في القاموس وبالشين نحن وهو مردود في قوله قبل القراءة
والاستغادة وتغوت التكبيرات بالشروع في القراءة ولوسهوا
ولا يطلب تداركها في بقية الصلاة ولا تغوت بالشروع في القود
ولو عمدا ولا يترك الافتتاح قبل فلو قرأ لا يعود للتكبيرات
بخلاف ما لو تغوذ فانه لا يعود ومن القراءة بالمسئلة كما لا يخفى
واقصر المتق على قوله قبل القراءة للاشارة الى ما مر من فواتها وزاد
ثم والاستغادة لبيان الاكل فلا تغوت التكبيرات بها فله ان
يأتي بها بعد التغوذ كما مر قوله سبعا اي يقينا سوي تكبير في
التحريم والركوع فلو شك في شي في به او في ايها احرم جعلها الاخيرة
واعاد الكل بخلاف شكه هل احرم بواحدة او لا فانه ليس في
صلاة ولو ترك الكل والبعض او سبق بالاولي او تركه الامام
لم يندركه المأموم ولا الامام في الثانية ولا المتفرد بل يقتصر
فيها على الخمس وليست التكبيرات كالسورة وغيرها اذا تركت في الاول
لان تلك سنن مقصودة والتكبير ليس كذلك وعبارة الاموار
ولو ادرك الامام في القراءة او بعد بعض التكبيرات لم يندرك

الغابت

الغابت ولا تبطل بالتدارك ولو ادركه في الثانية كبر معه خسا
وفي الثانية خسا ومحل عدم البطلان بالتدارك ان كان قبل
ركوعه بخلاف ما لو ذكرها في ركوعه او بعده وعاد للقيام ليكبر
وهو عالم عام فان صلته تبطل كما في ثم ر وقوله خسا اي يقينا
ولو اقتدي بخالف وانقذه ندبا في العدد وفي محله ولو قضى العيد
كبر على المعتد رحا في عبارة شيخه قل ولو نقص امامه عن سبع
او الخمس تابعه ولا يزيد عليه سوا نقص باعتقاد اول ولا يتابعه
لو زاد انتهى **فصرح** لو اقتدي بخفي كبر ثلاثا او ما لكي كبر ستا
تابعه ولم يزد عليه مع انها سنة ليس في الاثبات بها مخالفة
فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو
ذلك فانه ياتي به وعلوه بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة
ولعل الفرق ان تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت اكد وايضا
فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يودي الى عدم سماع قراءة
الامام بخلاف التكبير حال الانتقال واما جلسة الاستراحة
فلثبت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات
لم يات بها ثم ر ويمكن ان يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة
الجماعة انه لو اقتدي بمصلي العيد بمصلي لصبح مثلا في التكبيرات
باعتقاد صلاة الامام والمأموم هنا واختلافهما هناك فكان لكل
حكمة لان المخالفة مع اتحاد الصلاة تنحصر في الجملة وتعدا فسيانا
عليه بخلافها مع اختلافها سم ثم ان التكبيرات ليست فرضا ولا
بعضا وانما هي هيئات كالنعوذ ودعا الافتتاح فلا يسجد لتركن
عما كان او سها وان كان التارك لكلهن او بعضهم مكروها
منهاج وشو لم قوله بفصل اي ندبا فان لم يفصل اي بكل تكبيرة

في نقره له تواليا ولومع رفع اليدين ولا تبطل صلاته بغير المعتمد
 قل وهذا مستثنى من العمل الكثير المبطل فنقول حج لواقدي
 بحنف والاهل فارقهم ممنوع وان وجهه ابن قاسم ولعل وجهه
 انه عمل كثير في غير محله عندنا وهو مبطل لان التكبير عندهم
 بعد القراءة اي في الركعة الثانية واما في الاولى فقبل القراءة
 وتوجيه الاول انه مطلوب في الجملة فاعتقر ولو في غير محله تأمل
 رحامي وقوله بين كل تكبيرتين من السبع والخمس لا قبلهما ولا
 بعدها رحامي فقد خرج بقوله بين كل تكبيرتين ما بين تكبيرة
 الاحرام والاولي من السبع وما بين تكبيرة القيام والاولي
 من الخمس فانه لا ياتي فيه بالنسب المذكور وكذا بين السابعة
 او الخامسة وبين تكبيرة الركوع فحاشي قوله بقوله اي ساقوله
 وقيل يفصل بغيره كد عبارة الاصل يفصل بين كل تكبيرتين
 بذكر فليل هو ان يكبر ثلاثا ويقول اي مع لاله الا الله والله
 اكبر والله الحمد وقيل الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان
 الله بكرة واصيلا وقيل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر وقيل سبحان الله ولا اله الا الله انتهت زادت في الشرح
 وقيل سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك
 ولا اله غيرك وقيل هو لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك
 وله الحمد بيده الخير واليه المصير وهو على كل شيء قدير انتهى وفي
 ثم روي لو قال ما اعتاده الناس وهو الله اكبر كبيرا والحمد
 لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا وصلى الله على سيدنا محمد
 وسلم تسليمًا كثيرا لكان حسنا قاله ابن الصباغ ويقرأ بعد الفاتحة
 في الركعة الاولى وفي الثانية اقرب بكالهما والظاهر كما قاله

الاذاعي

الاذاعي انه يقرأها وان لم يرض المأمومون بالطويل ثم رفاق لم
 يفصل قرا في الاولي سورة سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية الفا شبة
 قال في الكفاية المعني في ذلك ان يوم العيد شبيه بيوم الحشاي
 في اجتماع الناس والسورتان فيهما احوال الحشوق قال الواحدي
 جيل محيط بالدين من زبوج وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس
 من ورأيه بمسيرة سنة وما بينهما ظلمة كذا نقله الواحدي عن اكثر
 المفسرين وقال مجاهد هو فاتحة السورة سمع علي بنه قوله
 لا فان لها عند صعود الخطيب المنبر ولا عند غيره ولا اقامة عند
 نزوله عنه ولا عند غيره واقتصر الاصل على الاول من كل منهما النظم
 المخالفة فانه الذي للجمعة وتقدم انه ينادي لها الصلاة جامعة
 او صلاة العيد او نحو ذلك قوله ولا فيهما اي بلا فصل ويندب فيها
 الافراد بان يقول كل تكبيرة في نفس وحكمة طلب الفصل في تكبير
 الصلاة عدم توالي الحركات فيها المطلوب تركه بحسب الاصاله
 وطلب في الخطبة الاولى تسع تكبيرات للنساء والركعة الاولى لان
 فيها تسعا بتكبيره الاحرام والركوع وفي الثانية سبعا للنساء وفي
 الركعة الثانية فان فيها سبعا بتكبيره القيام والركوع قل وينفوت
 بالشرع في اركان الخطبة قل على خط وقال ع شر لا تفوت ولو تخلل
 ذكر بين كل تكبيرتين او قرن بين كل تكبيرتين جاز فصرح قال
 ايمتنا الخطيب المشرفة عشر خطبة الجمعة والعبد بين والكمسوفي
 والاستسقا وانع في الخ وكلها بعد الصلاة الا خطبة الجمعة
 وعرفة فقبلها وكل فيها ثنتان الا الثلاثة الباقية في الخ ففرادي
 خضر ومن دخل في الخطبة استمع واخر الصلاة في الصعرا ثم يتخير بين
 ايقاعها ثم او في غيره الا ان ضاق الوقت فيبقيها ولو على الاستماع

وفي المسجد يبدؤها وتدخل القبة ثم يستمع ويجوز الاتيان بالقبة
وتأخير العيد الا ان يضيق الوقت كما تقدم والافقدها نعم
المسجد افضل من بيته اذا اخرها واتسع الوقت انتهى رحاها
قوله وانما هي مقدمة لها ومن قال من الاصحاب تفتح الخطبة
فها يحمل على ذلك لان افتتاح الشئ قد يكون ببعض مقدماته التي
ليست من نفسه شئ الاصل قوله وذكر حكم صدقة الفطر الا في
الخطبة اي يسن ان يعلم في خطبة عيد الفطر احكام الفطرة
من الجنس والقدر والمصرف وفي الاضحية احكام الاضحية من الجنس
والصفات الجزية والمصرف واول الوقت واخره ويفعل ذلك
حق في القضا قوله في الخطبة اي في الخطبتين يجوز شوقوله
لم يعتد بها بل يحرم ان تضدها بها لانها عبادة فاسدة ويعيد
بعد الصلاة قل ورحاها وهو ظاهر وان توقف في التور
قوله وفرقوا الى قد يقال وجه التبريحان التقديم ليسيا
عن الشرطية بدليل تقديم خطبة يوم عرفة وقدير ما ذكر بان
الكلام في خطبة مضافة لصلاة كخطبة الجمعة لا في خطبة مع صلاة
كما في خطبة عرفة لان صلاة الظهر تغفها وقرق ما بينهما فليتا مل
شوقوله وشأن الشرط ان يقدم اي لا يؤخر فلا يرد ان من
الشرط ما يكتفي بمقارنته ولا يشترط تقدمه كالوجه للقبلة
مع تكبيرة الاحرام فليتا مل شوقوله وقال العناني وقد يقررت
كافي الاستقبال وسر العورة قوله وبان الجمعة فريضة
لا لا يخفاك ان هذا لا يفيد الوجوب فلعله حكمة فتأمل ولذلك
تبرأ منه المصقل وخطبة العيد كخطبة الجمعة في الاركان والسنن
لا في الشروط فيجوز ترك القيام مع القدرة وترك السنن والطلاقة

نعم

نعم لو كان حال قراءة الآية جنباً بطلت خطبته ما لم يتطهر ويعيد
وقال سم يعيد به وان اتم ويسن سماعها لغير ذكر وتقدم ان
المقرر لا يخطب ولا الخليفة الا اذا نصر له عليها الامام او علم رضاه
رحاها نعم لا تحصل السنة الا اذا كانت الخطبة عربية والخطيب
ذكرا وحصل السماع والاسماع فان هذه الاربعة شروط وشروط لكل
خطبة فلا يخطب المرأة ولو احتمالا ولا يذر الصلاة والخطبة وجب
ان يخطب قايما كما في الام ويسحب الجلوس قبلها للاستراحة قبل
اذان الجمعة وعلى عدم اعتبار الشروط يستحب الاتيان بها قوله
في التكبير المرسل اي غير المعيد بعقب الصلوات كما سياتي فيه
ويعبر عنه ايضا بالمطلق ولو ابدل المص لفظ صلاة بلفظ عيد
لكان النسب ويشترك عيد الاضحية عيد الفطر وبهذا التكبير
يحصل احيا ليلة العيدين وكذا بقية من الطاعات ويحصل يعظم
الليل واقله صلاة كل من العشاء والصبح في جماعة وقد ورد من احيا
ليلتي العيد احيا الله قلبه يوم يموت القلوب قال اي لم يشغله
بحب الدنيا لانه موت او انه يامن سوا الخاتمة وينبغي تأخير
المرسل عن اذكار الصلاة بخلاف المعيد فانه يقدمه عليها ومن
المعلوم انه لا مقييد في عيد الفطر ومن المرسل التكبير ليلة الاضحية
خلف الصلوات كما يعلم من قوله بشارك الم ذكره قل على الكتاب
قوله جهرا في المنازل والاسواق وغيرها لان فيه اي الجهر اظهار
شعار العيد واستثنى الرافي منه المرأة وظاهر ان محله اذا
حضرت مع غيرها محارمها ونحوهم ومثلها الختني ش المنهج اي فالمرأة والختني
يكراهيها الرفع بحضرة الاجانب قوله ليلتي العيد اي لغير
الحاج كما صرحوا به في ليلة الاضحية وسياقي في الشرح قال الشيخ ويحتمل

ان السكون من ليلة الفطر لان الغالب عدم الاحرام بالروح ه شو
قوله هو اعم اي لشموله لمن لم يري الهلال ولما قبل رويته
قل والظاهر ان وجه الاعمى بان كلام الاصل لا يشمل عيد الاضحى
ان لا يكبر له من روية الهلال ولا يشمل ايضا ما اذا حكم بدخول
شوال بنقار العدد لا بروية الهلال قوله اي التحريم اي احرام الكمام
لمن صلى ما موما واحرام نفسه لمن صلى منفردا او بالزوال لمن لم يصل
لانه بسبيل من ايقاعه الصلاة في جميع ذلك الزمن قل قوله لان
الكلام مباح اليه اي الي التحريم بصلاة العيد فانه يحرم الكلام بالتحريم
قوله والتكبير اي ما يشغل به قد يقتضى انه اولي من الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ومن قراءة سورة الكهف ليلة العيد
اذا كانت ليلة جمعة فليحرم شوقوله وتكبير ليلة الفطر
اكمل هذا في المرسل واما المتعبد فهو افضل مطلقا قل قوله
ولتكلموا العدة اي عدة صوم رمضان ولتكبروا الله اي عند
اكملها عنا في قوله عن الصلاة والخطبة اي عن وقتها وجوبا
قل قوله من صلاة صبح الذي يظهر دخوله وقت التكبير بحرم الفجر
وان لم يفعل الصبح حتى لو صلى قايمة او غيرها قبلها كبر واستمرار
وقته الى الغروب اخر ايام التشريق حتى لو قضى قايمة قبيل الغروب
كبر وتغير هم بالعصر جري على الغالب من عدم الصلاة بعدها فلا
منهوم له خلا فالج شوا ايضا التغير بالصلاة في الموضعين
جري على الغالب من انه لا يصل قبل الفجر ولا بعد العصر قال
قل في حاشيته على الكتاب ويندب التكبير عقب المغرب
ايضا قوله من صلاة صبح يوم عرفة ويخرج من تلك المدة وقت
التكبير المرسل كما مر قل اي يستثنى من قولهم من صبح في وقت

التكبير

التكبير المرسل فان التكبير الواقع بعد مغرب ليلة عيد الفطر وعنا بها
او صبحها من المرسل كما قاله الشيخ القليوبي وقال بعضهم انه
من المتعبد فليراجع قوله وهو لغير الحاج دخل في قوله غير الحاج
المعتبر فليكبر في هذه الايام عنا في قوله من ظهر يوم الفجر لا فها
اول صلته بعد انتهائها وقت التلبية اي لمن تحلل ذلك الوقت
فان تقدم التحلل عليه او تاخر عنه اعتبر التحلل مطلقا لان
شعار من لم تحلل التلبية قل فان لم يتحلل الا بعد فوات
ايام التكبير فانه التكبير قوله اي صبح اخر ايام التشريق لانها
صلاته بمعنى ش المنهج والمعتد انه يستمر الى غروب الشمس زيادي
مرحومي قوله وصححه في المنهاج المعتد ما تقدم من انه من صبح
يوم عرفة قل وحاصل ما في ش البخاري ان للعلماء اختلافا هل يختص
بالكتوبات او بعم النوافل وبالموداة او بعم المقضية فهذه اربعة
وهل ابتداه الى ظهر الفجر او ظهر ثانيه او صبح اخر التشريق او ظهر
او عصره فهذه خمسة فيحصل منها ستة وسبعون قولاً وبيان
ذلك ان تضرب اربعة الابدان في خمسة الا انها تبلغ عشرين تسقط
منها كون ظهر الفجر مبتدأ ومنتهى معا فيبقى تسعة عشر تضربها
في اربعة الاختصاص تبلغ ستة وسبعين وزاد النووي ثمانية
وهي هل يختص بالرجال او بعم النساء او بعم اهل القرى انتهى رجائي
قوله وهذا التكبير يكون انظر حركة تقدير ما ذكر شو قوله
خلف الغرايض ولو ترك التكبير عدا او سهوا عقب الصلاة تداركه
وان طال الفصل لانه شعار الايام لا تنتم الصلاة بخلاف سجود
السهو شم رولذا عبر بخلف دون عقب قوله وان استثناهما
الاصل يحمل كلام الاصل على ما فيه تاخير خصوصا اذا خيف تغيير

الميت بغو ظهور ربح رحمان في قوله وخلف النوافل ولو مطلقة
وسوا في القضا فقي ما فاتة فيها ام في غيرها عناني قوله الاسجد في
تلاوة وشكر الله هو استنشاق متصل بشموله النوافل لغير الصلاة
لكن ربما يعارضه ذكر القضا فيها قال في تنبيه اجتماع الناس
بعد العصر للامام كما يفعله اهل عرفه ويسمى بالنفري قال الامام
احمد لا بأس به وكرهه الامام مالك وفعله الحسن وسبغه ابن عمر
قال النووي ومن جعله بدعة خفف امره ومراده انها حسنة
اه رحمان ونقل بعض مشايخنا عن شيخه الطوفي انه قال بجرمة
ذلك طافية من اختلاط النساء بالرجال كما هو مشاهد الان اه تنقمة
سكت المص عن صبغة التكبير واقلمها الله اكبر ولو زاد لاله الا
الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
تكان حسنا واحسن منه ما اعتاده الناس وهو الله اكبر ثلاثا
لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد الله اكبر كبريا كثيرا
وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله وحده صدق وعده
ونصر عبده اى محمد صلى الله عليه وسلم واعز جنده وهزم الاخر
وحده لا اله الا الله ولا تغيب الاياه لمخلصين له الدين ولو كره
الكافرون ثم الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
واله وصحبه وكل ذلك واردمستون نعم لفظ واعز جنده غير
واردة لكن لا بأس بها وان لم تكن مطلوبة واذا راى شيئا من هيئة
الانعام او علم بها في عشرين الحجة سن التكبير كما في ثم ر
باد صلاة الاستسقاء وجه ذكرها عقب
صلاة العيد تمام مشابعتها لها ومن ثم كثر التشبيه بها في
كلامه بخلاف الكسوف ابعد الشبه فيها زيادة القيام والركوع

ولان

ولان وقتها المختار وقت صلاة العيد شوب هذا اندفع الاعتراض
على المص بأنه كان ينبغي ان يقدم صلاة الكسوفين لانها افضل
من صلاة الاستسقاء كما مر وكما صنع في المنهج فليتا مل وعبارة قد
فيما سبق وانما قدم الاستسقاء عقب العيد لمشاركته له في كيفية
الصلاة والخطبة من طلب التكبير فيها وان ابدل في خطبة
بالاستغفار اه قوله هي سنة لم يقل موعدة لعلمه من طلب
الجماعة فيها كما مر ولاجل تقسيمه الا في انها ثلاثة انواع فان
المؤكد فيها النوع الاخير قال قوله عند الحاجة اي حاجة المستسقي
او غيره وعبارة المنهج وش صلاة الاستسقاء سنة موعدة ولو
لمسافر ومنفرد الحاجة من انقطاع الماء وقلته بحيث لا يمكن
او ملوحته ولا استراة بها تنفع بخلاف ما يحتاج اليه ولا تنفع به
في ذلك الوقت وشمل ما ذكر ما لو انقطع عن طائفة من المسلمين
واحتاجت اليه فيس لعينهم ايضا ان يستسقوا لهم ويسألوا
الزيادة لانفسهم هو زاد الرمي للاتباع ولان المؤمنين كالعضو
الواحد اذا اشتكى كله وضع دعوة المر لا حية بظن الغيب
مستجابة عند راسه ملكه موكل كلما دعا لا حية قال الملك الموكل به
امين ولك بمثله وهو مقيد كما قال الاذرعى بان لا يكون ذلك
الغير ابدعة وضلالة وبغي والالم يندب زجرا وناديبا
ولان العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقهم والرضي بها
وفيها مفا سداها ما لو انقطع الماء لم تنس الحاجة اليه ولا تنفع
به في ذلك الوقت فلا استسقاء قوله الاتباع ويستأنس لها
بقوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه وانما قلنا ويستأنس
ولم نقل ويستدل لان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في

شرعنا ما يقرره قوله والاستسقاء لغة طلب السقي من
 الله او غيره وعرضا طلبه من الله تعالى عند الحاجة م ر يقال
 سقاه واسقاه بمعنى واحد وقد جمعه لبيد في قوله ه
 سقى قومي بني نجد واسقى نهمرا والقبائل من هلال ه
 خضر قوله مجرد الدعاء من اضافة الصفة للموصوف اي الدعاء
 المجرد اي الخالي من الصلاة والخطبة قوله خلف الصلوات
 ولو نافلة م ر قال الشيخ فصرع اخبر معصوم باستجابة
 دعائهم في الحال واضطر الناس للسقيا فهل يجب عليه
 الدعاء بالسقيا ه اقول يجزئ تفصيل وهو انه ان جوز
 اجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وان تعين طريقا
 لدفع الضرر فلا يسعد الوجود فليتامل تشو وقوله فلا يسعد
 الوجوب اي ولو لم يسيل اما اذا لم يتعين كان تعدد من يدفع
 الضرر به فلا يجب الا ان سئل بشر واستوجه مع عدم الوجوب
 مطلقا فليراجع قوله هي ركعتان كصلاة العبددين والمعتمد
 انه لا يجوز الزيادة على الركعتين قوله فيما لها من التكبير
 سعا وحسا والفصل بين التكبير بما مر وقرارة سورة وسورة
 اقتربت كما باقي قوله بان يامر الامام الى اي نداء قال
 في المنهج وشرحه ولو ترك الامام الاستسقاء فعليه الناس
 محافظة على السنة لكنهم لا يخرجون الى الصحراء اذا كان الوالي
 بالبلد حتى ياذن لهم كما اقتضاه كلام الشافعي لحوق الفتنة
 انتهى قوله الامام الاعظم وناييه قال في التحفة ويظهر ان
 منه القاضي العام الولاية لا نحو والي الشوكة وان البلاد التي
 لا امام لها يعتبر ذو الشوكة المطاع فيها قوله وبالتوبة

وامر

وامر الامام بها تأكيد لوجوبها الشرعي فلا اشكال في اي فلا يشك
 انها واجبة ولو من صغيرة وان فعل ما يكفرها لان هذا من احكام
 الاخرة وشروطها ثلاثة الندم والاقلاع والعزم على ان لا يعود
 ويدخل فيها رد المظالم ومصالحة الاعداء ونحوها بوجوبها
 تأكيد اهتماما بما قل على ط قوله واخراج البهايم عطف
 على الاجتماع فهو داخل في الامر ولعله لاجل وجوب الاخراج
 والا فيجوز اخراجها من غير امر ما لم يعلم منع الامام منه ويند ب
 ان يفرق بين البهايم واولادها ليكثر الصباح والفحيج ولا يمنع
 حضور اهل الذمة ان حضروا في يوم المسلمين ولا يحملون بهم
 ويمنعهم من خروجهم استقلالاً قل وعبارة شتم واستدراكا
 على كلام المنهاج نصها قال الشافعي لكن ينبغي ان يخرج الامام على
 ان يكون خروجهم في غير يوم خروجنا لئلا تقع المساواة والمضا هات
 في ذلك اه لا يقال في خروجهم وحدهم مظنة مفسدة وهي مصارعة
 يوم الاجابة فيظن ضعفا المسلمين بهم خيرا الا نأخذ في خروجهم
 معناه مفسدة محققة فقدمت على المفسدة المتوهمة قال ابن
 قاضي شهبة وفيه نظر قل هو شر قوله البهايم والصبيان
 والشيوخ والعجائز ومن لا هيبة له من النساء والمختلئين الفبيح
 المنظرون دعاهم اقرب للاجابة وموتة اخراج الصبي ماله على
 المعتمد عندم ر خلا فالحق قوله ومن هذا يؤخذ لم تكن وقتنا
 المختار ركعت صلاة العبد شواسم الاشارة في قوله ومن هذا
 لم راجع بقوله للاجماع لها في وقت معين حيث وكل تعيينه الى
 الامام قوله لا يختص بوقت صلاة العبد ولا بوقت من الاوقات
 بل يجوز فعلها متى شا ولو في وقت الكراهة على الاصح لا لها ذات

سبب فدارت معه صلاة الكسوف ثم رفل وقال لا يختص
 بوقت او قال لا نوقت كان اولي كما في ثم المنهج قوله وفي صوم
 يومها الم هو عطف على المستثنى قبله اعني المناداة وح فهو
 ليس داخل تحت الامر مع انه ليس للامام الامرية ويجب عليهم
 الصوم بامره فيجب فيه تنبيت النية والتقيين واذا لم
 يبيت النية ونوي بها راح ووقع نفلا مطلقا واجزا عن
 الصوم المامورية فتبييت النية لدفع الحمة واذا لم ينو
 فصار لا يجب عليه الامساك لانه من خواص رمضان لحرمة الوقت
 ولا يجب قضاؤه لو فات اذ وجوبه ليس بعينه وانما هو لغرض
 وهو امر الاقام والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا نعم
 ان امر الامام بالقضاء وجب ويعلم من وجوب تنبيت النية
 فيه انه صار واجبا لذاته لا لخصيته شق العصا فقط فلا يجوز
 الفطر منه باطنا كما لا يجوز ترك نيته مع انها امر باطن لا يطلع
 عليه وان كان سبب وجوبه امرا عارضا فلا يبيها في ما مر قال
 قل ولا يجوز الفطر الا بعد رمضان وقال شيخنا الرضا لا
 يجوز فيه الفطر للمساكين لانه لا يقتضي ان يتي ويكفي صوم تلك
 الايام عن نذرا وقضا او كفارة او نقل كصوم الخبير الاشيق
 لان المقصود وجود صوم فيها ولا يجب الصوم على الامام الاثر
 به لبعدا يجب الشخص شيئا على نفسه وخالف في ذلك ولو
 امرهم بالصوم فسقوا قبل اقامه لزمهم صوم بقية الايام
 لان هذا الصوم كالشيء الواحد وفايده لم تنقطع لانه
 ربما كان سببا للمزيد ولورجع الامام عن الامر فيما امر لم
 يسقط الوجوب ولو كان الرجوع قبل التلبس به ولو وقع

سبب

سبب استسقا في النصف الثاني من شعبان فامر الامام
 بالصوم وجب كما في غيره من بقية الاشهر ويكون هذا الصوم
 سببه الحاجة للاستسقا وامر الامام به قال قل واذا امر
 بالصدقة وجب اقل منقول فان عين قدر على احد اعتبر
 بواجب الشرح كصاع لغني الفطرة وعشرة امداد لغني الكفارة
 وهو ثلاثة ايام لم يجب واذا امر بالصوم غير ما مر وجب يوم
 التذرا المطلق فان زاد على ذلك اعتبر بما وجب في الشرع وهكذا
 العتق والصلاة قوله وثلاثة من الايام اي متواليه كما قيد
 به ابن الرفعة خضروهي اكد من اليوم الرابع لان هناك قول
 بانه لا يصام اليوم الرابع كما قاله ع شرفه لان اي للصوم
 اثر في رياضة النفس اي تاديبها وقمع شهواتها وفي اجابة
 الدعاء في الحديث نوم الصائم عبادة وصمته تسبيح ودعا
 مستجاب وذنبه مغفوره وفي خبر الترمذي ثلاثة لا ترد
 دعوتهم الصائم حتى يعطروا الامام العادل والمظلوم وروي
 اليه في دعوة الصائم والوالد والمساكين انتهى وما احسن
 ما قاله بعضهم
 ، لا تظلمن اذا ما كنت مقتدرا ، فالظلم اخره يا تيك بالدم
 ، نامت جفونك والمظلوم منتبه يدعوا عليك وعين الله لم تنم
 ولشيخنا الشيخ حسن البدر
 ، وسبعة لا يرد الله دعوتهم ، مظلوم والد ذ وصوم وذو
 ، ودعوة لاخ بالغيث ثم بني ، لامة ثم ذوج بذاك قضى
 قول وترك الزينة اظلم لا للتذلل والمقصود المغفول في قبول الدعاء
 وبذلك فارقت غيرهما قل قوله ثياب بدلة من اضافة الموصوف

للصفة اي ثيابا مبتذلة اي متهننة قوله وهي التي تلبس الخ اي التي لم
تكن جديدة فقد قال ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة انتهى
خط ويخرجون من طريق ويرجعون في طريق مشهورة في ذهابهم ان لم
يشق عليهم لاحقا فلا مكشوفين الروس فان ذلك مكروه كما يؤخذ من كلام
الشم رخلا فالحاشية ن ز قوله لا اتباع قال ابن عباس خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى الاستسقا مبتذلا متواضعا حتى اتي
المصلي فلم يزل في التضرع والدعاء والتكبير حتى صلى ركعتين كما يصلي
العبد رواه الترمذي وقال حسن صحيح فعلم انهم لا يترنون ولا
يتطيفون بل ينتظفون بالماء والسواك وقطع الرواح الكريهة
وفارق العبد بانه يوم زينة وهذا يوم مسالة واستكانة شرح
البهجة خضر قوله ويترعها بعد فراغه من الخطبة اي يترعها
لا يسها من الامام وغيره بعد الخطبة وبعد عودهم الى بيوتهم ولو
قال وتترع بعد فراغ الخطبة لكان اعم واولي قال اي لان قوله
بعد فراغه اي الخطيب يومهم قصر الترع وليس كذلك قوله بخلافهما
في صلاة العبد لا يحمان انظر مانع الصحة في تقدمهما في العيد والكسفي
ولا يقال لا اتباع لانه بمجرد لا يقتضي المنع لجواز العباس فيما لم يرد
على ما ورد ولا يقال الاهتمام هنا بالمرح على التوبة والوعظ
انتهى صحة التقديم لانه بتسليمه لا يقتضي منع الصحة بالاولوية
او بخلافه كما يجرى شوبري قوله مع خطبتين اذهم كلامه انه لا يكتفي بخطبة
واحدة كما في العيد وبعبارة شاعب ولا يجزي خطبة فردة خضر قوله
فيما لها من الاركان والشروط والسكن ويندب ان يجلس اول ما يصعد
المبشر ثم يخطب ثم رفعه انه لا يجب القيام فها نعم ان نذرهما وجب
القيام ثم عب خضر قوله وفي اكثر الاستغفار فيه لمحي يكون اكثر دعائه

لغير

لغير اي داود والحاكم من لازم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا
ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب ويكثر فيهما ايضا من
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم العباب خضر ولو اسقط لفظ
اكثر لكان اولي لانه يومهم مدم حصه لانه محصور بمنع مرات في الاول
وسبع في الثانية بدليل انه بدل التكبير في العيدين قال وقد يقال
ان كلامه هنا ليس فيما تقتضيه الخطبتان والا كان تكرار ما ياتي
فتأمل قوله ويدعو في الخطبة الاولى اي لافي الثانية اللهم اسقنا
الخ اي قايلا اللهم الخ اي يا الله اسقنا بقطع الهزة من اسقي وبوصلها
من سقي قوله عينا اي مطرا مغنيا منقذا من الشدة باروايه خضر
هنا اي لا ينغصه شيء مرييا اي محمود العاقبة وكان المعنى مشير للنفع
الظاهر والمري مشير للنفع الباطن خضر لما رادنا فاعا ظاهرا وباطنا
اه مريعا اي ذاربع اي تما عذقا اي عذبا اي حلوا مجللا اي يصير على
الارض كجل الفرس سحا اي شديد الوقع على الارض طبعا اي يصير
كالطبق عليها وفي هذا الدعاء من الترتي ما لا يخفى اذ كل كلمة فيها من المعنى
ما ليس في التي قبلها اذ لا يلزم من كونه مطرا ان يكون مغنيا وهكذا الخ
ابن شرف مع زيادة من خضر والاولي ملي ما ذكره من انه من الترتي ان
يفسر مجللا بكثيرا وهو المناسب لقولهم يصير كجل الفرس لان جل الفرس
لا يعبه وطبقا بعاما وفسر في شال المنهج عذقا بكثيرا والخطب في ذلك سهل
قوله مريعا بفتح الميم وكسر الراء وبالمشاة التخمينة ذوالنار وروي
مريعا بضم الميم وسكون الراء وموحدة مكسورة وهي بمعنى المخصب
وروي مريعا بمشاة فوفية بدل الموحدة من الترع بمعنى النماء او
المخصب قل قوله دايم اي لاني انتهت الحاجة لانه دامة عذاب خضر
قوله من القاطنين اي الايبين بتأخيرهم اللهم ان بالعباد والبلاد

والله اعلم والخلق من اللؤلؤ بالمد شدة المجاعة والجهد بفتح الجيم وقبل يضيها
قلعة الخير وسؤال حال والضيق بالاضيق ما لا تشكوا بالثوب الا اليك اللهم
انبت لنا الزرع واد لنا الصرع بفتح الضاد المعجمة وانزل علينا من
بركات السماء كثيرة مطرها مع الريح والنما وانبت لنا من بركات الارض
اي ما يخرج منها من زرع ورعي اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف
عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك عب وش قوله فارسل السماء اي المطر
من اطلاق الحمل على الحال قال م روي جوزان براد به المطر مع السحاب
انتهى قوله مدرا را هفلا صيغة المبالغة وهو حال اي حال كونه كثير
الدراري لما قوله انه كان غفارا ولم يزل لان كان في حق الله تعالى المدوام
والاستمرار قوله يرسل السماء عليكم مدرا را ويمدكم باموال وبنين
ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا ويقول ما قال ادم عليه السلام
ربنا ظننا انفسنا الالية وكما قال موسى عليه السلام رب اني ظلمت نفسي
فاغفر لي وكما قال يونس عليه السلام لا اله الا انت سبحانك اني كنت من
الظالمين عب وش خضر قوله في المذكورات اي اكثارا الاستغفار
وما بعده الي قوله الدعاء شوبري قوله بخوثلثها اي وذلك بمعنى
بخوثلثها قوله بخوثلثها كما قاله في الدقايق وحكاها في شمس واذا
فرغ من الدعاء استند برها اي القبلة واقبل على الناس بحسبهم على
طاعة الله الي ان يفرغ كما في الشرح والروضة ولو استقبل في الاولي
لم يبعده في الثانية كما نقله في البحر عن نصر الام خضر قوله امنوا على
دعايه قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية قال الماوردي ويختار
ان يقرأ عقب دعايه قوله تعالى قد اجبت دعوتكما فاستجبوا وقوله
فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر وقوله تعالى فاستجبنا له ونجينا
من الغم وكذلك تنجي المؤمنين وما اشبهها من الايات تعالى ولا

بالاجابة

بالاجابة انتهى ثم الروض خضر قوله وفي تحويل الرد اللهم وغيره
وان خالف ظاهر كلامه قال اي لان ظاهر كلامه قصره على الامام
قال عند توجهه للقبلة فتأمل قوله فيجعل تفسيره للتحويل
في الاول والتكيس في الثاني وحكمة ذلك التناول بتغيير الحال الي
الحض بكمس الحاء والسعة فقد قال صلى الله عليه وسلم يجب الفأل
المحسن وفي رواية لمسلم واجرا الفأل الصالح لخط على الفاية والتحويل
خاص بالرجل قال وقوله في الاول اي قوله فيجعل بحيث يساره الى
وقوله في الثاني اي قوله فيجعل اعلاه اسفله لئلا فتأمل وقوله
والتحويل اي والتكيس خاص بالرجل اي دون الانثى والمحشي
قوله ويتكيس اي الرد المربع اما المدوم والفتك لا تمتعده
خط والمناسب ان يقول فليس فيهما فتأمل قوله عليه قوله
وفي رفع ظهر اليمين الي السماء ظاهرة في جميع الدعاءات المقصود
رفع الجذب والتخط مثلا لكن مر في صفة الصلاة ان من دعا بتخصيل
شي بطون كفيه الي السماء فقياسه هنا ان يرفع البطون عند الدعاء
بقوله اللهم اسقنا الخ ورفع الظهور عند قوله اللهم اكشف عنا
من البلاء قال شيخنا الزيادي وهو كذلك وما سلكه المصنف هنا
طريقة لبعضهم قال وقد يدل لما قلناه ما ذكره المصنف بعده قل
فلوا جمع طلب شي ورفع شي اخر في دعايه كان له كتب الامر بين
في رفعة وقال اللهم اني اسئلك حصول ما في هذه فاهما براعي
قال سم يراعي الرفع فيجعل ظهر كفيه الي السماء انتهى اجماع على خط
قوله وفي ابدال التكبير يا لا استغفار فيهما فذيقا هذه
المسئلة علمت من قوله فيما سبق وعلم من تعييد الاستغفار
بالخطبتين لئلا فائدة في اعادتها وقد يقال بتقدير تسليم

ذلك ذكره في توطئة لقوله فيقول استغفر الله لا قليلا من خضر
وقد يدفع التكرار بان ما تقدم في الاثنان وهذا في الابتداء قوله
فيقول اي على الاكل واقله استغفر بالله وانما اختار المص هذه
الصيغة لما ورد ان من قالها غفر له وان كان قد فر من الزحف قد
قوله الاستسقا باهل الخير وخصوصا عمار المساجد لما ورد ان
الله تعالى اذا اراد ان ينزل بقرية عذابا ينظر الي اهل المساجد
فصرف عنها وبالصبيا ولو غير مميزين وبالبايم كما مر لما ورد
في حديث لولا شيوخ ركن وصبيان ركن وبهايم ركن لصب عليكم
العذاب صبا ونظم بعضهم فقال
١٠ لولا شيوخ لكان ركن ١٠ وصبية من البيايم ركن
١١ ومملا في الفلاة ركن ١١ صب عليكم العذاب الوجل
والمراد بالركن التي انحط ظموسهم من الكبر وقيل من العبادة خطا
تنبيه لو احرم بها باكثر من ركعتين لم تنفقد خلافا لابن حجر
فصروا انما تطلب الزينة هنالان الخط ونحوه انما ينشأ عن
ذنب بخلاف بقية الصلوات والباس من رحمة الله ذنب وقيل
كبيرة ولو سقوا قبل الصلاة فات كونها للاستسقا ويندب
ان يصلوا شكر الله تعالى ولا تغوت الخطية مطلقا ولو لم يسقوا
كروا الصلاة حتى يسقوا اما بلا صوم ان اشتدت الحاجة اوبه
على الهيبة السابقة ان تشدد ذلك وتقدم عن الشوبري انه نقل
عن زم زم رخصة انعقادها اكثر من ركعتين وهو كما قال ومثله في ش
ج ونقله اج على واقره فهو المعتمد خلافا لغيره وان قال بعض
مشايخنا ان م ر ضرب على ما تقدم وفيما اذا سقوا قبل الصلاة
وصلوا شكر الله ينوون صلاة الاستسقا لا صلاة الشكر كما في

شم رويده ما تقدم من انه تشعب الصلاة طلبا للاستزادة
التي بها تنفع تنبيه قال في متن المنهج وسن ان تضرعوا بكثرة
مطران يقولوا اللهم حوالينا ولا علينا بلا صلاة انتهى قوله كما
استسقى عمر بالعباس اي عام الرماة وكانت سنة ثمانية عشر
وكان ابتداءها مصدر الحاج منها ودام تسعة اشهر والرماة
بفتح الراء وتخفيف الميم سمي العام بها لما حصل من شدة الجذب
فاغبرت الارض جدا من عدم المطر وان العباس لما استسقى بعمر
قال اللهم لم ينزل بلا الا بذنب ولم يكشف الا بتوبة وهذه ابدنا
اليك بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاستقنا الغيث فارجت
السما مثل الجبال حتى اخصبت الارض وعاش الناس هو ملخصا من
فتح الباري فائدة يكره سب الريح ويجمع على رياح واريح بل من
الدعا عندها الخبر الريح من روح الله اي رحمة تاتي بالرحمة وتأتي
بالعذاب فاذا رايتوها فلا تسبوها واسئلوا الله خيرها واستفيدوا
بالله من شرها وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت
الريح قال اللهم اني اسالك خيرها وخير ما فيها وخير ما ارسلت به
واعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما ارسلت به فائدة اخري
الريح ان هبت من تجاه الكعبة فالصبا وهي حارة يابسة او من وراءها
فالدمبور وهي باردة رطبة او من يمينها فالجنوب وهي حارة رطبة او
من شمالها فالشمال وهي باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تنب
عليهم كما رواه مسلم انتهى ج على عب والصبا بفتح الصاد المهملة ريح
تقب من المشرق تنفع الابدان وتقيح الاشواق الي الاجاب والاطمان
ملخصا من حاشية عبد البر الاجموري رحمه الله تعالى وقد
نظم ذلك بعضهم فقال

، صبا ودبور والمجنوب وشمال ، هي الاربع التي تنب لكعبة .
 ، فمن وجهها ريح الصبا وهي حارة ، ويا بسة عكس الدبور الحكمة ،
 ، ليمني جنون حارة وهي رطبة ، شمال بعكس للمجنون وتمت .
 باد صلاة الكسوفين قوله وهو
 الاشهر عند الفقهاء اي وهو الموافق للمعنى اللغوي لان الكسوف
 المحو والكسوف الاستتار وقد تقرر في علم الفلك ان خسوف القمر
 ذهاب الضوء عن جرمه لانه اسود صغيرا كالمراة يستمد من ضوء الشمس
 فاذا حال جرم الارض بينه وبينها انجى النور عن جرمه ولهذا لا يكون
 الكسوف الا في انصاف الشهور عند المقابلة وان كسوف الشمس استتار
 ضوئها عنا بحيلولة جرم القمر بيننا وبينها لا محوه عن جرمها ببقائه
 فيه ولهذا لا يكون الكسوف الا في اواخر الشهور وقت المقارسة
 وما وقع في غير ذلك فبها فمن خرق العادات والله يفعل ما يشاء قل
 والحق لها ايات دالة على وجود الصانع وعظيم قدرته وان الامور
 كلها بيده يجعل المنير مظلم والمظلم منيرا قال تعالى قل ارايت ان جعل
 الله عليكم الليل سرمدا الى يوم القيامة الاية يحكمها يشاء ويفعل ما
 يريد يوجد المعلوم ويجعل الموجود معدوما وما ذكره على الله بغير
 ثمر الطريقة المحمدية قوله وصلاتها سنة وقيل فرض كفاية وفعلها
 صلى الله عليه وسلم تكسوف الشمس وكذا القمر في السنة الخامسة في
 جمادى الاخرى كما صححه ابن حبان فيكره تركها لقوة الخلاف في وجوبها
 والصارى عنه ما مر في العيد شوبري وعلى انها فرض كفاية فهل يقاتلهم
 الايام حيث اطبقوا على تركها وهل يشترط تكرره براجع ولما خفف
 القمر في السنة المذكورة جعلت اليهود يرمون بها السنهم ويضربون
 بالطاس اي بالنحاس ويقولون سحر القمر فصل على الصلاة والسلام

صلاة

صلاة الكسوف فيستفاد من هذا ان الضرب على الطاس ونحوها عند
 خسوف القمر من فعل اليهود فينكره لعموم نهيه عليه الصلاة والسلام
 عن التشبيه بالكفار عناني وقاد ايضا قيل الحكمة في الكسوف لان
 تنبيه عباده الشمس والقمر على انهما سخران مدللان ولو كانا الهين
 لدفعنا هذا النقص عن انفسهما ولما حي نورهما قوله ايتان اي
 علامتان على قدرة الله تعالى وهذا الحديث قاله صلى الله عليه وسلم
 لما اكسفت الشمس يوم موت ولده ابراهيم وتحدث الناس ان
 كسوفها لاجل موته قل فائدة في اولاد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال علي بن عبد العزيز الخرجاني النسابة اولاد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم القاسم وهو اكبر ولده ثم زينب وقال ابن الكلبي
 زينب ثم القاسم ثم ام كلثوم ثم فاطمة ثم رقية ثم عبد الله
 وكان يقال له الطيب والظاهر قال وهذا هو الصحيح وغيره
 تخليط وولده من مارية القبطية ابراهيم عليه السلام وعاش
 سنة عشر شهرا وثمانية ايام وقيل سنة وعشرة اشهر وستة
 ايام وقيل عاش ثمانية عشر شهرا كان مولده في ذي الحجة سنة
 ثمان من الهجرة وتوفي سنة عشرة ا هـ من التاريخ وخسفت الشمس
 يوم ميثاثنى عشر ساعة من النهار قوله ولا حياة استشكلت
 هذه الزيادة لان السياق انما ورد في حق من ظن ان ذلك طوت
 ابراهيم ولم يذكر والحياة والجواب ان فائدة ذكر الحياة دفع
 توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا للفقدان لا يكون سببا
 للايجاد فعمل الشارع النفي لدفع هذا التوهم فحق الباري شوبري
 قوله فاذا رايتهم ذلك اي تشابهه لاستحالة اجتماعهما عادة في
 وقت واحد وان كان جائزا في القدرة الالهية رحمني قوله فصلوا

اي الصلاة المعروفة لانه من المجلد المبين بفعله صلى الله عليه وسلم
 قل قوله هي ركعتان فيجرى بنية صلاة الكسوف منها مع تعيين
 انه كسوف شمس او قمر نظير ما مر في انه لا بد من نية صلاة عبيد
 العطر او الخمر ونحوه على ذلك هنا لندرة هذه الصلاة والا فقد
 علم ما مر في صفة الصلاة ثم رتوله حتى يتكشف غاية المجموع
 من الصلاة والدعاء في قوله بعدهما خطبتان فلا يصحان
 قبلها قوله فيها اي للصلاة والخطبتين ركنا وغيرهما من الشروط
 والمستحبات ومنها الغسل لها كما مر في الجمعة نعم صرح بعض فقهاء
 اليمن بانه لا يسن لها التنظف بخلق الشعر وقلم الاظفار ونحو
 ذلك لانه يضيق الوقت عب وشبهه فخر قوله لا فيها اي في الصلاة
 والخطبتين قل قوله في انه يسن اي من حيث الاحرام بها والا فهي
 واجبة بقصد ها الا في القراءة كما سبب عليه قل قوله طوال
 بالرفع صفة لقوله قيا مان وقرا تان وركوعان قوله وكذا يسن
 تطويل السجود نحو الركوع اي كل سجود كالركوع الذي قبله قل
 والماصل ان افعال هذه الصلاة على ثلاثة اقسام قسم يطول
 باتفاق الشيخين وهو الركوع وقسم لا يطول باتفاق الشيخين
 وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين وقسم يطول عند النوبة
 خلافا للرافعي وهو السجود وفصل بكذا لكون السجود فيه الخللان
 بين الشخصين عناني قوله وهذا تقريظ فلماذا قال قوم لا
 ويستفاد من مجموع النصين تحييره بين تطويل الثالث على
 الثاني ونقصه عنه شرم والمراد بالتقريب التحيير بينهما
 فلا يقال كيف التقارب في القيام الثالث لانه على الاول اطول
 من الثاني وعلى الثاني بالعكس فتأمل قوله وفي الثاني كما ينبغي

اية

اية منها اي معتدلة لان ذلك هو عدد آيات عمران وهي وان قاربت
 البقرة في عدد الاي لكن اغلب آيات البقرة اطول بكثير وفي الثالث
 كاية وخمسين من آيات البقرة لان آيات النسا مائة وخمسة وسبعون
 وهي تقارب مائة وخمسين اية من البقرة لطولها وقوله وفي
 الرابع كاية لان آيات المائدة مائة وثلاثة وعشرون وهي تقارب
 مائة من البقرة لطولها والامر في ذلك كله على التقريب شوبوري
 وما ذكره هنا ظاهره انه لا فرق بين كونهم محصورين او لا
 قوله ويسبح قدر مائة لم ويسبح في كل سجود كالركوع الذي
 يليه فيسبح في الاول كاية اية والثاني كائنا بين والثالث
 كسبعين والرابع كخمسين شوبوري قوله ان يصليها ويفعلها
 في المسجد ولوصاق ويفرق بينهما وبين صلاة العيد بانها رعا
 فانت بالاجلا كذا ذكره شر واستقر به قوله كذا كاي كسنة
 الظهري من حيث الكيفية اي الحسية فلا ينافي في طلب الجماعة هنا
 قال الثاني رضي الله عنه وهذه الكيفية تأتي في غير الكسوف
 كالزلازل والصواعق والرياح لكن فرادي لاجاعة قل قوله
 واذا اتي بالافضل اي بان قصده في احرامه قال شيخنا م ر
 وتبعه شيخنا الزيايدي واذا اطلق في النية تحيير بين فعلها
 بهذه الكيفية وكسنة الظهر وتنعين هذه اذا شرع في القيام
 الثاني من الركعة الاولى قل وقوله وتنعين هذه لاي ان
 تحييره في صورة الاطلاق معينا بشرعه في القيام الثاني من الركعة
 الاولى فانه اذا شرع فيه انقطع التحيير وتعينت الكيفية
 الثانية اعني لا يتيان بغيا مين وركوعين واعتدالين وان لم
 يجب تطويلها ولا تطويل القراءة فتأمل وكتب الشوبوري قوله

ولن قصد فعلها كسنة الظاهر في قضيتها انه لا يصليها كذلك
 الا من قصدها كذلك وانه لو اطلق نيتها حملت على الافضل
 وفي التخفة ان الاطلاق يحمل على كونها كسنة الظاهر وان في
 الشهاب الزم على فيه بانه يتخير بين ان يأتي بها كسنة الظاهر
 وان يأتي بها بالكيفية الاكله والمعمد التخيير ولو نذر كيفية
 بعينها فقيمت ولا يكفيه غيرها وان كانت اعلى ولو نذر صلاتها
 واطلق اكتفى ولو بركنيتين كسنة الظاهر لانه اقل ما ينطلق عليه
 اسم صلاة الكسوف ثم قوله فلا يجوز زيادة ركوع الى اي
 لاني الركعتين ولا في احدها وقال بعضهم كلام المص في منعه في
 الركعتين جميعا واما منع النقص والزيادة في احدها فمعلوم لانه
 يلزم فيه مخالفة احدها للآخر ولا يجوز تكرير الصلاة ايضا
 الا لمن اعادها في جماعة كما مر في محله وتعلم تماذي الكسوف لمن
 في الركعة الاولى بقول اهل الخبرة من علماء الهيئة بقدر زمن
 مكثه قال وقوله كما مر في محله اي في باب القضاء والاعادة
 فانه تقدم ان الاعادة تنس في النفل الذي تطلب فيه الجماعة
 قوله لتماذي الكسوف اي طول مكثه شر مر والمخاص
 انه متى نوي كيفية فقيمت لانهما نقل مقيد لا يغير عما نوي فان اطلق
 تخيير على المعتد كما مر آنفا قوله بحتم بالثلثة اي يحرمهم قل قوله
 في الخطبة اي في كل من الخطبتين كما اقتضا كلامهم وصرح به كثير منهم
 ابن الصباغ والرجاني فما في البهجة من تخصيص ذلك بالخطبة الثانية
 من تفردا بها الق لا سلف له فيها شرع خضر قوله على الخروج اي
 التخلص من المعاصي فيشمل رد المظالم ولو في العرض قل وقوله
 فيشمل اي تفسير الخروج بالتخلص قوله وفعل الخير والصدقة

قال

قال شيخنا فيما اذا خطب الامام وامرهم بذلك انه يجري فيه
 ما مر في الاستسقاء لاي فيجب عليهم ذلك قوله والصدقة
 عطف خاص على عام لانها من فعل الخير والثلثة الاهتمام بها قوله
 الغفلة والاعتذار قال بعضهم الغفلة هي ما يبشع عن الاشتغال
 بما يلبي عن الآخرة والاعتذار الطمانينة الى الحالة الحاصلة بعدم
 تذكرها والها فليراجع قال فالغفلة اللهو عن التفكير في الآخرة
 والاعتذار الطمانينة الى الدنيا بان لا يتذكر ذواها قوله ولانها
 صلاة ليل او ما في حكمه لانهما تقوت بطول الفجر كما ياتي الاشارة الى ذلك
 شويحي قوله بخلاف صلاة العبد الاشارة الى ان موقع الاستسقاء
 مخالفة الصلاة هنا في كونها تارة بالجمهر واخرى بالاسرار فلا يقال
 انه لا مخالفة بين العبد والكسوف هنا فتأمل قل قوله الاجمعية
 اي اذا وقفا قوله وتقوت صلاة كسوف لا يخرج بالصلاة الخطبة
 لان القصد بها الوعظ وهو لا يفوت بذلك بل في سلم ان خطبة
 النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الكسوف انما كانت بعد الانجلاء
 خضر قوله بالانجلاء اي التام يقينا فلا تقوت ما بقي منه شي كما
 لو كسف ذلك القدر ابتداء ولا بالشك في الانجلاء الحيلولة نحو
 سحاب قل فلو حال دون الشمس سحاب وشك في الانجلاء والكسوف
 وقال نجم واحد واكثر انجلت او كسفت لم يوشرك فيصلي في الاول
 لان الاصل بقا الكسوف ولو احرم بها كسنة الظاهر طائفا بعنا
 الوقت فبين خلافه وقعت تقلا مطلقا بخلافها في الكيفيتين
 اذ ليس لنا نقل مطلق على صورتها ولا يصلي في الثاني لان الاصل
 عدمه وقول المتجهين تخمين لا يفيده ولا يوصف باذاولا قضا
 سواء درك ركعة في الوقت ام لا خضر من قول فلو حال لا قوله

وبغروبها اي لزوال محل سلطانها والمراد بالغروب الحقيقي ليخرج
 الانجلا التام يقينا قوله وبطلوع الشمس اي الحقيقي وخرج به
 هنا وفيها مرما لو حصل في ايام الدجال كسوف الشمس في الوقت
 المحكوم بانه ليل فيصلي لها فيه لانه وان غربت حكاهم تقرب
 حقيقة ويحرم بالقرآن لانه وقت جهرا وللقر خسوف في الوقت
 المحكوم بانه نهار فيصلي له فيه سراكذا قالوه وفيه نظر لانه
 بفرغ قدر النهار لا يقال انها غربت حقيقة لبقاها وبغراغ
 قدر الليل لا يقال طلعت حقيقة لدوامها فالوجه ان يراهما
 ما يعم الحقيقي والحكمي فتأمل فاجبة يؤخذ مما ذكره بلغز
 فيقال لنا صلاة كسوف شمس في الليل جهرا وصلاة خسوف قمر
 مع طلوع الشمس فتأمل قوله وما ذكره من قوله او للقر خسوف
 انما يظهر في ليلة طلوع الشمس من مغربها في الوقت المحكوم بانه
 نهار وما ذكره من النظر ليس بظاهرو لذا اقتصر على الصو
 الاول في قوله لا يغروبه اي في الليل قوله ولا بطلوع الفجر
 لبقا ظلمة الليل والانتفاع به بل يصلي اذا خسف بعده لما تقر
 وكما لو استتر بغمام قال ابن الرفعة ولو غاب خاسفا قبل الفجر
 فلم يصلي حتى طلع الفجر لم ارفيه نقلا وينبغي ان يصلي على الجديد انتهى
 وهو متجه ولا يقال ان طلوع الفجر يصيرها قضا لان ما قبل
 الفجرها كبعد فالوقت واحد فلم يخرج شاعب لم يخضر ولو اجتمع
 عيب وكسوف وجنازة قدمت الجنازة او الكسوف وفرض قدم
 الفرضان ضاق وقته والاقدم الكسوف ويخطب للجمعة متروضا
 له من غير ان يقصده او يطلق على المعتد لانه لا تشريك بين
 فرض ونفل ويقدم الكسوف على الترتلان الكسوف اكدا وجنازة
 وفرض

وفرض قدمت الجنازة ان اتسع وقت الفرض وضاق وخشي
 تغيير الميت كما افق به الشهاب الرمي تنعاه للسبكي لكن يشك لما
 فتواه بوصيته بتأخير الصلاة عليه عن اي فرض يتفق ولو جمعة
 لاجل كثرة المصلين واذا قدمت سقطت الجمعة عن كل من يشق عليه
 عدم تشييعها رها في وقت ثم رويته ان محل حرمة التأخير اي
 تأخير صلاة الجنازة ان خشي تغييرها او كان التأخير لا لكثرة
 المصلين والا فالتأخير اذا كان يسيرا وفيه مصلحة للميت
 لا ينبغي منعه والحاصل انه يقدم الاخوف فوتا ثم الاكد انتهى
 باب صلاة النفل اعلم ان افضل العبادات
 عبادات القلب كالايان والمعرفة والتفكر والتوكل والصبر والرجاء
 والخوف والرضا ومحبة الله ومحبة رسوله والتوبة والتطهر من الرزايل
 وافضلها الايمان ولا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد
 ثم العبادات البدنية بعد العبادات القلبية وافضل العبادات
 البدنية الصلاة ويليهما الصوم فالج فالزكاة على المعتد قال
 الرها في مع الاكثار ونساي الزمن المصروف والا فكيف يفضل
 صوم يوم شاق الج او ركعتين صوم يوم نعم المنصور ان الطواف
 للفاقي افضل من الصلاة انتهى وفي تأخير هذا الباب عن الابواب
 قبله نظر لانها منه الا ان يقال انها بطلب الخطبة والجمعة فيها حصل
 بها تمييز عن النفل لكونها اشبهت الفريضة فذيقا لقدمها لانهما
 افضل مما ذكره هنا كما مر اول كتاب الصلاة فراجع والنفل لغة
 الزيادة وشرعا ما قاله المصداق مشروعية من الروايات وغيرها
 انه يجبر الخلل الواقع في الفريضة ولا يقوم عنها ونقل النووي رحمه
 الله انه يقوم عنها لكن كل سبعين منه مقام ركعة من الفريضة

لزيادة فضله عليه بذلك المقدار قال وقوله يجبر الخلل الواقع
 في الترابيض كترك خشوع وتدبير خراة وقوله ولا يقوم عنها اي انها
 لا تجبر ترك الترابيض بل تجبر ما نقص منها كما تقدم وفي حاشية الزهلي
 شرح النقل لتكثير الغرض المتروكة لعذر كمنسيات ولو من غير جنسه
 على الراجح اي في الاخرة فيل كل سبعين ركعة منه بركعة من الغرض
 ثم قال في قوله اخري وسر وعية النقل متأخرة عن الغرض لبعدها
 الهجرة وهذا حكمه تلخير المص له بهذا المجل وان كان افضل مما قبله
 لم يجز لخلل الغرض في الاخرة واما في الدنيا فيجب قضا الغرض ولا يقو
 غيره مقامه انتهى وعبارة خضر وههله سترع رواتب الغرض لبيحة
 الاسراء وتراخي ذكر عنها افاد شيخنا الرمي الثاني قوله وهو ما راج
 الشرح فعليه فتحج الحرام والمكروه والمباح لكنه شمل الواجب
 فاخرجه بقوله وجوز تركه قل قوله ويعبر عنه الامارة بغيره
 ونعوك لنقل السنة والمندوب والمستحب والمرغب فيه والحسن
 بمعني انتهى وفيه بحث بالنسبة للحسن لانه اعم لشمله الواجب
 والمباح ايضا كما في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجبا ومندوبا
 ومباحا انتهى ونوعا اعم من كل مما ذكر معه الا ان يرد بالنسبة اليه
 بمعني الجملة اي لبعض ما صدقته فليتنامل وان مرادفة
 الحسن اصطلاح اخر للعقبا او لغيرهم فليتنامل هو وقوله اي
 لبعض ما صدقته اي باعتبار احد ما صدقته بساوي المندوب
 او انهم تسا محوا في دعوي المرافقة سم على الورقات قوله
 والحسن وهذا الاحسان تحفة وسم على الورقات قوله منه
 رواتب وبحث تفاوت فضل الرواتب بتفاوت متبوعها ويورد
 بان العصار افضلها ولا موكد لها والمغرب ادونها ولها موكد

والموكد

والموكد افضل فجعل للفضول ونفيه عن الفاضل اوضح دليل
 على رد ذلك البحث تحفة اقول لعل البحث المذكور في المتجدد الرتبة
 من تأكيد وعدمه فلا يرد ما ذكرناه شوبري والماصل كما في حاشية
 الشيخ خضران الموكد افضل حتي من ركعتين الفجر من غيره وانا افضل
 الموكد الوتر ولو ركعة فقط افضل حتي من ركعتين الفجر للخلاف في
 وجوبه يتم ركعتا الفجر واما بقية الرواتب الثمانية ففي مرتبة
 واحدة قوله ركعتا الفجر وله في نيته عشر كيفيات سنة الصبح
 سنة الفجر سنة البرد سنة الوسطي على القول بانها الوسطى سنة
 الغداة ولما يحذف السنة ويضيف فيقول ركعتي الصبح ركعتي
 الفجر ركعتي الوسطي ركعتي الغداة انتهى خضر قوله بعدها اي الظاهر
 او الجملة فافرد الضمير وهذا هو الاصح بعد او اما قوله تقالي
 ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فعلى لغة فاجدة سنة الظاهر
 القبلية والبعدي في الفضيلة على حد سواء وليست احدهما
 بافضل من الاخر كما دل عليه قول البهجة

• والثلولا بالواو لا ترتب • وقد اجتمع الشيخ الرمي والشيخ
 البكري في مجلس بعض الولايم فقال احدهما الآخر هل سنة الظاهر
 القبلية افضل ام البعدية فتوقفنا في ذلك فنقل المجلس الى الجامع
 الازهر فاعترضوا عليهم ان كلاهما كان يحفظ البهجة والمسئلة
 فيها كما تقدم • عبد البر وكتب شوقه وركعتان بعدها فنية
 فيه ان او اذا كانت للتنويع يجب المطابقة بعدها كما اوضحناه
 بها مش باب الفصب انتهى اي فكان يقال بعدها اي بعد الاحد
 الا ان يقال داعي معنى الاحد وهو الصلاة لانهما مؤنثة فاعاد هـ
 مؤنثا بش قوله لذلك اي لا تنبع خضر قوله وفي ركعتي الفجر وفي

كل ما لم يرد له قراءة مخصوصة شؤ في ابتداء كل من النهار والليل
بها تين السورتين في الرأفة مناسبة انتهى قوله بسورتي
الاخلاص سميا بذلك لما فيهما من اخلاص التوحيد ونفي الشرك
وقال الغزالي يندب في اول ركعتي الفجر الم نشرح في الثانية
الم تركب لان ذلك يرد شر ذلك اليوم قل ولذلك قيل من صلاها
بالم والم لم يصبه في ذلك اليوم الم فايده عن الترمذي
الحكيم قال رايت الله في المنام مرارا فقلت يا رب ابي اخاف
زوال الايمان فامرني بهذا الدعاء بين صلاة سنة الصبح
والفريضة احدي واربعين مرة وهو هذا يا حي يا قيوم يا ذا الجلال
والاكرام يا الله لا اله الا انت اسألك
ان تحيي قلبي بنور معرفتك يا الله يا الله يا ارحم الراحمين
اه عبدا البر وهو في معراج الغيبي قوله بسورتي الاخلاص
انظر هذا من باب التغليب فهو اطلاق مجازي واطلاق
هذه التسمية على سورة الكافرون اوانه حقيقي وراجع اسما
السور فانها توقيفية ثم رايت في شرا المنهج وغيره وجه طلب
سورة الكافرون وقل هو الله احد في ركعتي سنة الاحرام
بقوله وجه مناسبتها اشتغالها على اخلاص التوحيد والافتقار
الي الله تعالى المتوكد على المحرم مراعاته انتهى ونقل السيوطي
في النوع الثالث والتسعين من الاتفاق ان كلاهما يقال
فيه سورة الاخلاص ثم رايت الجلال السيوطي قال في غير قول
الامام الترمذي يقرأ في ركعتي الطواف بسورتي الاخلاص
قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد ما نصه قال العراقي هذا
من باب التغليب حيث اطلق على سورة الكافرون سورة الاخلاص

ويحتل

ويحتل انه حقيقته وان سورة الكافرون على افرادها سورة
الاخلاص لما قبلها من التبري ممن عبد من دون الله شؤ قوله
وروي ايضا اي فكل منهما سنة قال فان قلت هل يسن جمع الجميع
للزواج من الخلاف وحيازة الثواب قلت لا لبناها على التخفيف
ومراعاة الخلاف انما يطلب اذا لم يترتب عليها ترك سنة كما هنا من سن
تخفيفها وهو كترك القنوت وتقديمه على محله او الوقوع في منهي
عنه كالنهي عن تشبيه الوتر بالمغرب وترك الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم في التشهد الاول وكثرة قراءة المأموم ولو في سرية
وترك الفاتحة في الجنازة فكل ذلك لا تكن مراعاة عندنا نعم قال
حج في شرا التماثيل وغيره المراد بالتخفيف عدم تطويلها على الوارد
فيها حتى لو قرأ في الاولى البقرة والمآل عمران والفيل والاخلاص
واية ~~الارسلناك~~ بالحق بشيرا ونذيرا الم يخرج بذلك عن السنة
والاتباع اه قوله الآية التي في البقرة قبيحها لا شتاها بما
في سورة عمران بخلاف ما بعدها فاطلقه لعدم الاشتباه فيها
خضر قوله بالاضطجاع اي على يمين او يسار واليمين افضل قوله
وبين ان يفصل اي ولو في المفضية وهذا ان قدم سنته عليه
والا اضطلع بعدها اي بعد ان يصليهما لا بينهما وبين الصبح
عنا في وهذا هو المعتمد وحكمة ذلك تذكر ضجعة القبر اول النهار
ليكون باعتنا على اعمال الآخرة او لظهار العجز في اول النهار قوله
او نحوه اي الكلام ويحتل ان المراد المذكور من الكلام والاضطجاع
لكن كان عليه ان يقول او نحوها لان اوج للتنويع وتجنب المطابقة
بعدها كالواو كما صرح به ابن هشام ونقلنا عبارته بها مش باب
العصب شؤ قوله او نحوه اي كالنحو قوله وركعتان بعدها

اي بعد احداها اي الظهر والجمعة كما مر قوله زايادات على ما ماري
 قبلها وبعدها ولا يجوز صلاة المتأخرة عن الفرض قبله ولو في القضا
 ومن ثم يلغز ويقال لنا صلاة خرج وقتها ولم يدخل وهي المتأخرة
 اذا خرج الوقت رحمني ولا يشترط ملاحظة التاكيد فتصرف اليه
 النية عند الاطلاق في الاحرام بركعتين وتجوز الاربعة القبلية
 مثلا باحرام واحد بل لو اخرا القبلية عن الفرض جاز ان يحرم بالثانية
 باحرام واحد قل ويكفي لتصحيح نية قبلية الجمعة غلبة ظن وقوة
 ومع الشك يمنع حتى يتبين له الحال وترد دسم في انها هل هي الجمعة
 شرطها الوقت فلا تنفع بعد خروجه ولا تقضي ولا فيه نظره رحمني
 وعجالة خضر وينوي بالقبلية سنة الجمعة كالبعدية ولا اثر
 لاحتمال عدم وقوعها خلافا لصاحب البيان اذا فرض انه ظن
 وقوعها فان لم تقع لم يكف عن سنة الظهر فيما يظهر وذهب بعضهم
 الى الاكتفاء بذلك كما يجوز بنا الظهر عليها ورد بان وجد ثم بعضها
 وامكن البناء عليه وهناك يوجد شيء من ذلك فلم يمكن البناء وخرج
 بظن وقوعها الشك فيه فلا ياتي بشي قبل تبين الحال خلافا لمن
 قال ينوي سنة الوقت ولمن قال ينوي سنة الوقت ولمن قال
 ينوي سنة الظهر ثم شخنا وقوله كالبعدية هذه الكلمة زائدة
 على ثم وهو ظاهر في بلد لم تتعد فيه الجمعة او تتعد وفيه بقدر
 الحاجة والا امتنعت البعدية كما في ثم ر قوله وركعتان قبل
 المغرب ويسن فعلها بعد اجابة المؤذن فان تغاضبت هي وفضيلة
 التحم لا سراع الامام بالفرض عقب الاذان اخرها الي ما بعده اي
 بعد الفرض ولا يقدمها على الاجابة على الاوجه حج في التحفة شوري
 قوله وهذا القسم اي غير المؤكد قل قوله ومنه الوتر لم يجعله

من روايت العشاء في الروضة عدة منها وتقدم حمل الاول
 على عدم صحة اضافته اليها فلا يبع ان ينوي فيه سنة العشاء
 والثاني على توقف فعله عليها كسنتها المتأخرة عنها لكن يرد على
 هذا صلاة التراويح فتأمل اي لا تسمى راتبة مع
 توقفها على العشاء كالوتر فان اوتر بواحدة او اكثر ووصل نوي
 الوتر ويخبر في غيرها بين نية صلاة الليل ومقدمة الوقت
 وسنته وهي ولي اوركتين من الوتر على الاصح ففي الفصل اربع
 نيات ثم خط وعجالة الرحمني ينوي لكل اثنين صلاة الليل
 او مقدمة الوتر وسنته وهي ولي اوركتين منه ويقول
 في نية الاخيرة من الوتر لا هنا بعضه حقيقة واصافة سنة
 للوتر بيا نية اه ولو صلي ما عدا الاخيرة وترك الاخيرة من
 الوتر اتيب بما اتي به ثواب كونه من الوتر لانه يطلق على
 مجموع الاحد عشر ومثله من اتي ببعض التراويح كما في حاشية خضر
 قوله ولو جمع تقديم فلو صار مقبما بعد فعل العشاء وقبل فعل
 الوتر فهل يجوز فعله اولابد من تأخيرها الى وقته الحقيقي
 الذي في ثم العباب انه لا بد من تأخيرها اليه كما ذكره الشوري
 في حاشيته على المنع قوله بعد فعل العشاء وقبل طلوع الفجر الصلوة
 للغير الصحيح في ذلك حتى لو خرج وقتها وادفعه قضاء قبل فعلها
 كان ممتنع لما اتي به الوالد لان الفضا يحكي الاداء ثم غيظا وان
 صلى العشاء وترقبان بطلان عشاياه بان تذكر ركعتين منها
 بعد فعله لم يبع وتره وكان نافلة روض قوله بركعة لكن
 دوام الاقتصار عليها مكره كما قاله المحب الطبري فظاهره لا كراهة
 مع عدم مداومة فراجع قل وقال خضر ولو نوي الوتر واطلق

حمل على ثلاث على المعتدج والافتقار على واحدة خلاف الاولى
 انتهى وقرئ بين ما هنا والكسوف بان ما هنا اختلاف في الذات
 فيحمل على ادي الكمال وما في الكسوف اختلاف في الصفة فسوم فيه
 ويتخير انتهى قوله او ثلاث ولو صلى ثلاثا ثم اراد تكبيل الاحدي
 عشر او جعله خمسا مثلا فهل له ذلك او لا لانه لما صلى ركعة الوتر صار
 الواقع بعدها ليس من الوتر كل محتمل والاول اقرب وتعليل الثاني
 ممنوع مح شوبري وقوله والاول اقرب الذي اعتمدته م ر خلافة
 وعمله بالحديث لاوتران في ليلة قوله او احدي عشرة فان زاد عليها
 با حرام واحد بطل الجميع من العامد العالم والواقع نقلا مطلقا وان
 فصل بطل الاخير فقط قوله او تروا بخمس الى ان هذا الحديث
 لا تمام الدليل على جملة العدد قبله قال بعضهم وحكمة صيغة
 الامر في هذا دون الاول الاشارة الى طلب الزيادة قل ولمن زاد
 على ركعة الى قال في متن البهجة وان يصل في وتره تشهدا
 في اخيرين او اخيرا بداه او قوله ولمن زاد على ركعة الى قال
 في غ الاصل واذا او تر بثلاث بين له ان يقرأ فاتحة الكتاب في الاولى
 سبع اسم ربك الاممي وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة
 قل هو الله احد والمعوذتين انتهى فان او تر باكثر من ثلاث قرا
 ما ذكر في الثلاثة الاخيرة كما في الخواشي وافهم قوله ولمن زاد على ركعة
 ان الركعة ليس فيها الاكيفية واحدة كما هو معلوم ظاهر قوله
 الوصل الى حاصل ما فيه ان كل احرام جمع فيه الركعة المفردة مع
 غيرها يسمى وصلا وما عداه يسمى فصلا وله في كل فصل التشهد
 بعد كل ركعتين او اربع او غير ذلك قل والوصل مبتدأ موخر وقوله
 لمن زاد على ركعة كما في حضر قوله يتشهد في الاخيرة وهو افضل

من

من الوصل يتشهدين لما فيه من التشبيه بالمغرب ولهذا قدم
 الوصل يتشهد على الوصل يتشهدين فان قلت هذا ظاهرا اذا
 صلى ثلاث ركعات فاذا صلى خمس ركعات مثلا انتفى التشبيه المذكور
 قلت المراد التشبيه حيث هي تشهدان في الجملة فلا ينافي ان يصلي
 خمسا او سبعا مثلا او شيخنا عن شيخه عن شرف قوله ولا يجوز فيه
 اكثر من تشهدين فلو اتى بذلك عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته
 وان كان ناسيا او جاهلا كان نقلا مطلقا حضر قوله لانه خلاف
 المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم ولو صلى عشرة با حرام واحد
 ثم الحادية عشر با حرام اخر فله ان يتشهد كل ركعتين فيما يظهر
 لان هذا افضل لا وصل ولم ار في هذه المسئلة نقلا فليتأمل حضر
 وقوله وللنهي عن تشبيهه الوتر بصلاة المغرب فقد روي محمد بن
 نصر المروزي عن طريق عراك بن مالك عن ابي هريرة مرفوعا وموقفا
 لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب وصححه الحاكم ومن طريق
 مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث ملخصا من
 الفتح قوله بان يتشهد في الاخيرة الى لا يخفى انه ليس في كلامه فصل
 بل فيه ايها الفصل ان جعل لفظ وبعد كل ركعتين معطوفا على
 الاخيرة كما هو الظاهر من عبارته فالوجه ان يجعل وبعد معطوفا
 على فيها اي انه يسلم بعد كل ركعتين ولا يضر عدم ذكر التشهد في ذلك
 لانه معلوم وكان الوجه ايضا ان يقول كان بدل بان لان هذا
 فرد من افراد صور الفصل كما مر الاشارة اليه فتأمل قل وقد
 يقال لا يهاجم في كلام المص لانه مدفع بقوله قبل ولمن زاد على الى
 فانه يعلم منه انه لا يصح ان يتشهد في كل ركعتين ويسلم في الاخيرة

الحجة في زادي قوله وهو افضل لا يقال بل الوصل افضل مراعاة
 لخلاف ابي حنيفة لانا نقول لمراعاة الخلاف شرط منها ان لا توقع
 مراعاته في خلاف اخر ومن العلماء وهو الامام مالك من لا يجيز الوصل
 وكتب ايضا والوجه انه لو لم يسع الوقت الا ثلاثة موصولة
 كانت افضل من ثلاثة مفصلة لان في قضا النوافل خلافا ويتميز
 الادابات ثوابه اكثر من ثواب القضا ايعاب شؤ وقوله خلافا
 اي هل يسع اولا وتوقف بعضهم في مستندنا في الصحة فراجع وهو
 افضل من الوصل اي ان استوي عدد هما كما في شرم رخصه الا للاحدي
 عشرة مثلا وصلا افضل من ثلاث مثلا فصلا فتأمل قوله لانه اكثر
 عملا لزيادة عليه بالسلام والنية وتكبيره الاحرام وغير ذلك خسر
 قوله وبقيت ايجرا في جميع ما ذكره ان كان اما ما قل قوله بالقوت
 وهو لغة الدعاء شرعا ذكر مخصوص مشتمل على ثناء ودعاء في العباد
 وتحصل سنة القنوت بكل دعاء وبابية فيها دعاء ان قصده انتهى
 ويشترط في بدل القنوت ان يكون دعاء وثناء كما قاله البرهان
 البيجوري وبه افتيت من عند قوله يشترط الم خسر والحكمة
 في كون القنوت في الصبح دون غيرها من باقي الصلوات انها واقعة
 عقب نوم وكسل وتقصير وقيل لقصرها وعبارة ثم رخصت الصبح
 غيرها من حيث المعنى لشرفها ولانه يؤذن لها قبل وقتها وبالتسوية
 وهو خسر لما يفيض فكانت بالزيادة البق قوله وهو اللهم اهدني
 نطق الهداية بمعنيين احدهما الرلالة على طريق توصل الي المطلوب
 والثاني خلق الاهتداء في القلب والاول مشترك بين الله وبين
 غيره كالانبياء والاوليا وسائر الدعاة الي الله تعالى والثاني مختص

بالله

بالله تعالى فينبغي ان يكون المراد هنا الثاني او مجموع الامرين
 لا مجرد الاول لانه لا يستلزم حصول المراد شؤ وفي قوله فيمن
 هديت بمعنى مع اي اهدي مع من هديتهم الم او متعلق بمحذوف
 تقديره مندرج جامع من هديتهم وعافني اي من بلا الدنيا
 والاخرة وتولي اي كن لي ناصرا وحافظا باركي فيها اعطيني علي
 وقني اي احفظني من شر الم انك تقضي بحكم ولا يقضي عليك اي لا يحكم
 عليك وانه لا يبدل من واليت اي من كنت واليا له اي حافظا لا يبدل
 غيرك عافني قوله او بخوه دفع به الحصر فلا اعتراض عليه في قوله
 وهو اللهم الم فسقط ما للشيخ خضر هنا فتأمل وايضا قوله وهو
 اللهم الم يعني القنوت قوله وفي الصلاة المكتوبة لنازلة لا
 ويجز به الامام في الجهرية والسرية والموداة والمقصية ويسره
 المقدر مطلقا كقنوت الصبح وخرج بالمكتوبة النقل والنداء صلاة
 الجنازة فلا بين القنوت للنازلة فيها عافني قوله لنازلة قال
 حج نزلت بالمسلمين ولو واحد كما بحثه جمع لكن شرط فيه الاسوي
 ان يتعدي نفعه كاسراهم والشجاع وهو متجه واعتمدهم ر
 ايضا خضر قوله ان يتعدي نفعه الاولي ان يعم نفعه كما عبر به
 غيره ويدل عليه التمثيل فليتأمل قوله كوتا ومنه الطعن الطائفة
 ولا يوشك على الدعاء برفع ذلك كونه شهادة لان الشهادة لا تنحصر
 في ذلك لان اسباب الشهادة كثيرة قوله بعد اعتداله اي بعد
 اوله اي فيه ولو عبر به لكان اولى قل وذلك لانه ليس بعد اعتداله
 الا الهول للسجود فما بعده مع انه ليس محلا للقنوت كما هو معلوم
 قوله بعد القنوت المذكور ايجع بين القنوتين وله الاقتصار
 على احدهما والاول افضل قل قوله وكثير قبيد الم لي وليس كذلك

قل قوله فتوت عمر رضي الله عنه نسب اليه لانه الذي رواه منه
 صلى الله عليه وسلم وقيل انه ابتكره قل قوله اللهم انا نستعينك
 الظاهر انه دعا وفيه التماسنا اي نطلب منك الامانة لانك اهل
 لذلك رحمني قوله محصورين اي لا يصلي معه غيرهم وان لم يخلص عدد
 قل قوله ومنه صلاة الضحى سميت باسم وقت فعلها قل قوله
 قال ابن عباس صلاة الاشرق صلاة الضحى قال الربيعي في شكايا ابي به
 الموالدان وقع في العباب ايها غيرها وعلى ما فيه يندب قضاؤها
 اذا فاتت لانها ذات وقت خضر وعبرة العباب وركعتا الاشرق غير
 الضحى ووقتهما عند الارتقاء شوقوله من ارتفاع الشمس هو المعتمد
 قل ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار الاول ليصير في كل ربع منه
 صلاة وللخير الصحيح صلاة الاوابين حين تر مفر الفصل بفتح
 الميم اي تبرك من شدة الحر في خفافها خضر وزعم بعضهم انها من
 الطلوع ويسن ان تؤخر الى الارتقاء كالعيد وهذا زعم ضعيف
 بل باطل قوله هذا ما في الروضة واصلها ضعيف قوله وصح
 في التحقيق الم هو المعتمد قل قوله ان اكثرها ثمان فضلا وعدا
 فعليه لو زاد على الثمانية لم ينعقد الاحرام المشتمل على الزيادة
 ان كان عامدا عالما والواقع فلا مطلقا قل قوله ومنه صلاة
 التوبة اي من الذنب ولو صغيرة كما هو ظاهر ثم يستغفر الله تعالى
 عقبها عب وشر خضر وقال قل قوله صلاة التوبة اي صلاة من
 يريد ها هو وهو على حذف مضاف وبو خذ منه ومن كلام الشيخ خضر
 ان الصلاة هذه تكون قبل التوبة كما تقدم عن م رويين اي تاركها
 بعدها كما سياتي عن الشوبري وعبرة العنا في الصلاة قبل التوبة
 بدليل قوله ثم يستغفر الله وايضا فان الصلاة وسيلة لقبول التوبة

والوسيلة

والوسيلة مقدمة على المقصد فقلت فالخاص ان صلاة التوبة
 ركعتان قبلها اما التي بعد ها وان سنت فلا يقال لها صلاة توبة
 قوله لخبر ليس عبد الم قال حج ومنه اخذا صاحبنا انه يسن لمن اذنب
 ذنبا وتاب منه ان يصلي عقب توبته ركعتين ثم يستغفر الله
 شكر على حصولها وطلبها لقبولها ودوامها شوقوله ومنه صلاة
 التراويح سميت بذلك لانهم يتروحون اي يستريحون في صلاتها
 عقب كل اربع ركعات منها ويفعلون في ذلك طوافا كاملا فيطوفون
 اربع مرات قل قوله عشرون ركعة اي لغير اهل المدينة اما اهل
 المدينة فسنة وثلاثون وسيل شيخنا لو اراد المديني ان يقتضي
 التراويح او غيره ان يقتضيها في المدينة والاولى في غيرها هل يقتضيها
 ستا وثلاثين فاجاب ظاهر كلامهم اختصاص فعل التراويح ستا
 وثلاثين بمن كان في المدينة حال طلبها منه ابتداء وفعلها فيها شوقوله
 وفعله فعلها فيها يخرج ما اذا قضاها في غيرها فيقتضيها عشرين
 فقط والمعتمد انه يصليها ستا وثلاثين عملا بالاصل اذا القضا
 بجكي الا اذا قال لعش ونقل كاسيا في بقى ما اذا فاتته في المدينة
 وقضاها في المدينة فالظاهر انه يقتضيها ستا وثلاثين ثم ان
 اهل المدينة صلوا ستا وثلاثين في آخر القرن الاول او اقبل
 الهجرة كما قاله حج واذا فعلوها كذلك فهل يثابون عليها ثواب
 العشرين كغيرهم او يثابون على العشرين ثواب التراويح وعلى
 الستة عشر ثواب النفل المطلق فيه نظر والاقرب انهم يثابون
 على العشرين ثواب التراويح وعلى الستة عشر اكثر من ثواب النفل
 المطلق لانها ارقى منه شيخنا عن شيخه ع ش قوله بين صلاة الفجر
 اي الصحيحة ولو مجموعة مع المغرب جمع تقديم فلو تبيين بطلان العنا

وقع ما صلاه نغلا مطلقا وصلي التراويح كما تقدم في الوتر رجا في ثم قال
 قبل وفعلها عقب العشاء اول الوقت من بدع الكسائي ليس من القيام
 المستنون عميره اه هذا كلام الرحمان والظاهر انه يقال فيها بما في
 الوتر من التفصيل فليحذر قوله بعشر تسليمات فلو جمع بين اربع
 منها با حرام لم تنعقد ان كان عامدا عالما والا وقع له نغلا مطلقا
 كما لو زاد على العشرين المذكورة والعبارة فيمن فاتته بوقت الا اذا
 فيقضيتها غيرها هل المدينة ولو فيها عشرين ركعة ويقضيها اهلها
 ولو في غيرها ستا وثلاثين والمراد بها هل المدينة فيما هو من
 هو فيها وقت فعلها ولو مجتازا في سفر تنسب لاهل بيتهما
 من التعيين نحو من التراويح او قيام رمضان ولا تكفي النية المطلقة
 قل ولم في نيتها ان يقول ركعتين من التراويح ولو الاخيرتين
 رجا في قوله مع مواظبة الصحابة لم يقل فيها كغيرها مواظبة
 صلى الله عليه وسلم لانه كما قيل لما فعلها في المسجد ليالي ثم تركها فيه
 اختلف هل تركها جماعة وفعلها في بيته فراديا وتركها من اصلها
 فلهم الاحتمال لم ينهضوا ليل قل وقوله ليالي اي ثلاثا او ليلتين
 لا ازيد والصحيح انه صلى الله عليه وسلم صلاها بهم ثمان ركعات
 والزيادة على ذلك كانت من عمر رضي الله عنه باجتهاده في بدعة
 مستحبة قال الحلبي والسري كونها عشرين ان الرواية المؤكدة في
 غير رمضان عشر ركعات فوضعت في رمضان لانه وقت جد
 وتتميمه وما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم عشرين ركعة
 كما قاله الرازي ضعفه البلقيني كذا في ش المنهاج لخط قوله تحت
 الشارع عليها اي على الجماعة قال قل منه يعني من تحت الشارع
 ما ورد انه صلى الله عليه وسلم قال لهم في صبحه ليلة تركها

المتقدم

المتقدم خشيت ان تفرض عليكم اي جماعة كما ذكره واكثر اهل العلم
 قالوا وانما قال ذلك مع ما تقدم انه لم يفرض غير الجهر لانه في زمن
 التشريع وربما يحدث فرضا اخر او جماعة بعد ذلك فلا يبراد ولا
 اشكال فتأمل قوله وان يوتر بعدها ليس بقيد من حيث فعله
 ولو من حيث طلب الجماعة بل من حيث الافضلية وعليه فلا يتقيد
 بفعلها في اول الليل بل قال شيخنا ان تاخير الوتر اخر الليل
 افضل وان فعله فراديا واقتصر على بعضه قل وقوله بل قال
 شيخنا الم اضرب عن قوله من حيث الافضلية قوله الا ان وثق
 باستيفاظه بنفسه او بغير ثم ان فعل بعد نوم حصل به سنة
 التجدد ايضا والا كان وترا لا ينجدا فيبينهما عموم وخصوص وجهي
 يجتمعان في صلاة بعد نوم بنية الوتر وينفرد الوتر بصلاة
 قبل النوم والتجدد بعده من غير نية الوتر فنقول اصل الروضة
 والمجموع الصحيح المنصوص في الام والمختصر ان الوتر يسمى بجمعا
 محمول على ما اذا اوتر بعد نوم ح قصر قوله فالتاخير افضل
 ينبغي حمله على ما اذا استوي العدد ان اوزاد التاخير زيادتي قصر
 وان لزم على التاخير فوات الجماعة فاذا انقارضا قدم التاخير
 على الجماعة كما سمر واعلم انه قول الشيخ خضر ينبغي حمله لا هو المعتمد
 بخلاف قول قل او اقتصر على بعضه تأمل قوله وذلك افضل
 اي الصلاة اخره افضل منها اوله خلافا لمن قال ان ذلك اشارة
 لاوله لانه انما يشار بها للبعيد ويرد بان يشار بها للقريب ايضا
 اشارة الى بعد منزلته وعلوها وعلى ذلك حمل خبر مسلم ايضا بادراك
 الصبح بالوتر وروي الشيخان عن عايشة من كل الليالي وتر صلى
 الله عليه وسلم من اوله واخره انتهى وتره الى السحر واما خبر الجهر

رضي الله عنه وابوالدرداء في سلم اوصاني خليلي بصيام ثلاثة ايام من كل شهر وركعتي الضحى وان اوتر قبل ان انام فمحمول علي من لم يثق بيقظته اخر الليل جمعاً بين الاخبار فمن اطلق تفصيل التقدم او التأخير فقد ابعدهما يلزم عليه من الغا بعضها قال الاذرعني وغيره ويا في هذا التفصيل فبين له فحجده اعتاده فان وثق بيقظته على عادته سن له تأخير والا سن له تقديمه شرع قال في المجموع بين ان يقول بعده اي الوتر سبحان الملك القدوس زاد ابن الصباغ رب الملايكة والروح ثلاثاً رافعا صوته بالثالثة ثم يقول اللهم ابي اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاك من عقوبتك واعوذ بك منك سبحانك لا احصي ثناتك عليك انت كما اثبتت علي نفسك ففيها حديثان صحيحان في ابي داود انتهى عب وشرح خضر وانظر هل قوله وذلك افضل من بقية الحديث او هو من كلام المولى واعاده مع علمه من قوله في المتن فالتأخير افضل لذكر بعده قوله هذا ما في المجموع هو المعتمد ذلك كما هو القاعدة فيما اذا تعارض كلام الروضة والمجموع رحما في اي القاعدة تقديم ما في المجموع على ما في الروضة عند التعارض قوله ان كان لا يتجدد له ظاهره وان وثق بيقظته وهو ضعيف كما عرف قوله وخرج ببعد هذا الوتر في غير رمضان قبل التراويح فظاهره عدم سن الجماعة فيه والوجه خلافه ولعل اقتضاره في الاخراج على الاولى اشارة الى انها المراد بالاخراج دون هذه فليتامل شوبري اي فاراد المولى بقوله بعدها وتر رمضان نظرا للغالب من فعله بعد التراويح هو قوله ومنه قيام الليل وهو التهجدي صلاة في الليل وعبر عنها بالقيام لاشتغالها عليه واقله ركعتان قل وقوله اي صلاة في الليل الم

بشيرة

بشيرة الى ان اضافة قيام الليل على معنى في اوان فيه اطلاق الجز الذي هو في القيام على الكلا عني الصلاة ولو عبر بالتهجد لكان اولي وهو لغة رفع النوم بالتكليف واصطلاحاً صلاة التطوع في النوم كما قاله القاضي حين سمي بذلك لما فيه من ترك النوم وهو سنة مؤكدة لنظامنا لادلة عليه كقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وقوله تعالى كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وخبر سلم افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وخبر الحاكم باسناد علي شرط البخاري عليكم بقيام الليل فانه ذاب الصالحين قبلكم وهو قرينة الى ربكم ومكفرة للسيئات ومنهاة عن الاثم والاجماع على ذلك وبين للتهجد نوم القبلولة وهي النوم قبل الزوال وهي بمنزلة السجود للصائم لقوله صلى الله عليه وسلم استعينوا بالقبلولة على قيام الليل رواه ابو داود وبسن لمن قام بتهجد ان يوقظ من طمع في تهجده قال في المجموع ويستحب ان ينوي لشخص القيام عند النوم نية جازمة ليحذر ما في الحديث الصحيح في النسيان صلى الله عليه وسلم قال من اتى فراشه وهو يتويمان بيقوم فيصلي فغلبته عينه حتى يسمع كتب له ما نوي وكان نومه صدقة عليه من ربه وان يسمع المستيقظ النوم عن وجهه وان يتسوك وان ينظر الى السماء وان يقرأ ان في خلق السموات والارض الى اخر السورة وان يفتح فحده بصلاة ركعتين خفيفتين واطالة القيام افضل من تكثير الركعات اي اذا استوي الزمن انتهى رحما في وان ينام من نعر يفتح العين بابه بصرته صلاة حتى يذهب نومه ولا يعتاد منه غير ما يظن ادا مته عليه خضر ببعض نظره ويعبر فيه ايا التهجدان يقع بعد فعل العشاء والمجموعة جمع تقديم قياسا

على التراجع والنزول هل يعتبر ان يكون النوم بعد فعل العشاء ولا محل
نظر والظاهر انه لا يعتبر حتى لو نام بين المغرب والعشاء ثم نهج وفتح
تجدا فيما يظهر زيادتي على النهج وبينه وبين النوم ثم نهج وفتح
يجتمعان في النوم بعد نوم وبينهما النوم يكونه بعده كما هو هل يتعبد
بالنطق كما هو في تعريه فيخرج الغرض من نام عقب الغروب ثم صلى المغرب
في وقتها لا يسمى متجدا اولى يتعبد بالنطق فيعرف بانه عبادة بعد نوم
فيسمى من صلى المغرب في وقتها بعد نوم متجدا المعتد الاول تنبيه
تقدم ان مشروعيته لجعل الفرض وهو في غير نوا فله صلى الله عليه وسلم
لعدم نقص فرائضه مخلصا من الرجائي قوله اي ثلثه الاوسط فله
بذلك لانه المراد بالاجوف الليل اسم لما بين العشاء والفجر قل قوله او غير
اي من الكسور غير ما ذكره كالاربع والاحماس والاسباع قل قوله من ذلك
الاشارة لجوفه واخره لاشتماله على السدسين المذكورين على بعض الجوف
الاخر قل قوله سدس الرابع والخامس لبيان السدس السادس فيكون
انشط للصلاة الصبح ولقوله صلى الله عليه وسلم احب الصلاة الى الله
صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان
يصوم يوما ويقطر يوما رواه الشيخان قوله وهذا اي السدس
الرابع والخامس فالمراد بالاي وسط في كلامهم ما كان في غير الطرفين لا حقيقة
الوسط فتأمل قل قوله الصلاة خير موضوع هو بالاضافة لا الوصفية
كما تقدم لا فائدة الترغيب فيها اي خير شي طلب من العبادات المطلوبة
على سبيل السنية فلا يعارض قوله الامام الثاني في طلب العلم افضل صلاة
النافلة لانه فرض كفاية قل قوله وقيل حدها اي صلاة الليل اي
اكثرها ثنتا عشرة ركعة وقد علم ضعفه قل قوله ومنه تحية المسجد
قال الزركشي كابن العباد هذه الاضافة غير حقيقية اذ المراد تحية لرب

المسجد

المسجد تعظيما له لا للبقعة فهو على حذف مضاف اي تحية رب المسجد فلو قصد
سنة البقعة لم يصح لان البقعة من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعا
وانما يقصد ايقاع العبادة فيها لله تعالى وايضا شؤبي بل لو قصد
استحقاقها لذلك لكانها كفر وبطلت فلم تنعقد وشمل ذلك المساجد المتلاصقة
فتطلب التحية لكل واحد منها لا لاجزائها المشاع اي ما بعضه مسجد وبعضه
غيره وان قل الذي جعل مسجدا بخلاف الاعتكاف فيه فلا يصح والفرق ان جنس
الصلاة لا يتوقف على مسجد بخلاف الاعتكاف قال الرجائي قلت الظاهر انه
لا يشترط في طلب التحية تحقق المسجدية بل المدار على غلبة الظن فتطلب
لما هو لصورته كما في الروايات في القرياه وبارة ثم روي بالمسجد
الرباط ومصل العبد وما بني في ارض مستأجرة على صورة المسجد واذن
بانه في الصلاة فيه انتهى وبارة قل وشمل المسجد المتيقن والمنظون
ولو بالاجتهاد وليس من علامات المنارة ولا الشرفات ولا المنبر
ولا نحو ذلك وخرج به المدارس والرباطات وما في الاراضي المكترة وما
في سواحل الاقمار وما في الاراضي الموقوفة او المسيلة كمساجد القرافة
لدفن الموقفين مثلا نعم ان فرش نحو بلاط او اجر في ارض مستأجرة له
ووقفه مسجد اصح وقفه وطلبت فيه التحية وشمل داخله من في هوايه
من تحته او فوقه ولو محولا او راكبا انتهت بالحرف وانظر هل يشترط
ملاحظة كونها لرب المسجد ويكفي الاطلاق والذي استقر به شيخنا
الثاني فيلحظ قوله تحية المسجد اي بتدأ ودواما فلو كان في سقينة
في المسجد فتوي التحية ثم خرجت منه باختياره قبل ان يتمها فلا تنع
او كانت خارجة ثم نوي ركعتين مثلا ثم دخلت المسجد فلا يصح
شيخنا قوله لداخله اي ولو معتكفا بان خرج منه ثم عاد سوا قلنا
اعتكافه باق ام لا لوجود الدخول منه فقد شمله كلامهم والخبر خلافا

ابن العماد شوبري ولو كان خروجه لا يقطع اعتكافه قوله
ان اراد الجلوس تنبع في التقيد به ابن دقيق العيد حيث ذهب
اخذ من التقيد بالجلوس في نحو حديث فلا يجلس حتى يصلي ركعتين
الى ان المالا يجاطب بها ونظر فيه ابن العماد بان ذلك خرج مخرج الغالب
فيكون الامر بها معلقا على مطلق الدخول فعظيما للبقعة شوبري
وعبارة قل قوله ان المراد الجلوس فيه ليس بقيد على المعتمد
وكذا كونه منتظرا لا يشترط على المعتمد بل لو ظهر فيه في زمن قصير
لم تقته التحية ويكره دخول المسجد بلا طهارة كما ذكره في الاحياء
ويندب لمن لم يات بالتحية لمحدث او غيره كان لم يرد لها وان
كان منتظرا او مشغلا بشي اخر ان يقول اربع مرات سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر زاد بعضهم لا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم اه قل وقوله ان يقول اربع مرات سبحان
الله لا فانها تعدل ركعتين في الفضل حضرا فيستدفع الكراهة
بذلك قوله بركعتين متعلق بمحذوف اي وتحصل بركعتين
اي لا بركعة ولا بصلاة جنازة ولا بسجدة تلاوة او شكر في المنهج
فلا تحصل التحية بكل ما ذكر ولا تقوت بصلاة الجنازة وسجدة
التلاوة والتكروا اذا تقارض سجود التلاوة والتحية قدم السجود
لانه افضل للاختلاف في وجوبه كما سياتي قوله فاكثر وتكون كلها
تحية حضرا في سوا نوي عند احراره عددا او اطلق وله الزيادة
على ما نواه كما في النقل المطلق قل ومحل جواز الاكثر في غير الداخل
بعد جلوس الخطيب اما هو فيمنع عليه الزيادة على الركعتين فلو
نوي اكثر لم تنعقد ومثله الداخل وقت الكراهة كما قاله الرهاقي
وفي الثاني نظر فليراجع قوله بتسليمة واحدة فان سلم ثم اتي ركعتين

للتحية

للتحية لم تنعقد الامر جا هل فتعقد له تقلا مطلقا نظير ما مر فعمل
ان ما ابداه الاسنوي من احتمال كونها تحية غير ظاهرة بل لا وجه له شر
عب حضر قوله قبل جلوسه سياتي مفهومه في كلامه قل قوله اذا لم
يقصد بدخوله الى اهل المراد من حيث كونه وقت كراهة كما في قصد
تاخير الفاتحة اليه من حيث ذلك اولا وبفرق ويجري شوبري فلا يجلس
الى طاهره انه ان جلس واتى بها فورا من فعود لا تحصل وليس كذلك
وعبارة م رقيش ولو احرمت بها قايما ثم اراد الفعود لا تماها فلا وجه
الجواز ولو احرمت بها جالسا فلا وجه كإفاده الموالد جوازه حيث
جلس ليأتي بها اذ ليس لنا فلة يجب التحريم بها قايما وحدها يخرج
مخرج الغالب انتهت قوله وتكرر التحية اي طلبها ثم ر قوله
ولو على قرب غاية للرد على القول الضعيف القائل بانها لا تسن
للدخول عن قرب للمشقة قوله وتكره التحية اي الاشتغال بالتحية
وبالروايات وبغيرها كما في المجموع ومن ذلك مندورة ما لم يتصيق
وقتها فيها يظهر عب حضر ويؤخذ من التعبير بالكراهة صحة
حاشيته وهو كذلك لان النهي لا مر خارج قوله اذا وجد المكتوبة
تقام او قرب القيام بحيث يفوته فضيلة التكرم لو اشتغل بها
كاد عليه كلام المجموع وصرح به الاسنوي والاذرع والبلقيني
اخذ من كلام الرافعي في الجمعة كاشح ابي حامد ولا يجلس الداخل اخر
الخطبة بل ينتظر فراغه وهو قائم وقول عب يجلس غلظه النووي
فيه ثم عب حضر والحاصل ان المستثنيات من سن التحية
على ما ذكره الشرح والمحشي سبع صور اذا وجد المكتوبة تقام او قرب
قيامها او وجد الامام فيها او دخل الحرم مریدا الطواف او خاف
قوت الصلاة او دخل الخطيب للخطبة في وقتها يوم الجمعة او دخل

اخر الخطبة ولودخل بالتحية فاته اول الجمعة وان حسبت قوله
 وتسقط جلوسه عند الزاوية الصوم فتدبر فلا صلاة الا المكتوبة
 هل النفي فيه على ظاهره بمعنى نفي الكمال والمراد به النفي قلت بجمع
 كل من الامرين اي صلاة كاملة ح الا المكتوبة ولا تصلوا الا المكتوبة
 ومن قال ان المراد هذا دون الاول فقد ابعد بل وهم ولعله
 يومهم ان الصلاة غير المكتوبة غير منعقدة وليس كذلك بل هي
 منعقدة لان الكراهة تنزيهية لا لذات الصلاة بل لامر خارج
 عنها هو تقويت فضيلة تكبيرة الاحرام وغيرها مع الامام فان
 قلت اذا كان النفي لنفي الكمال توخذ الكراهة التي في كراهته
 ابن قلت توخذ منه ايضا لانه لا معنى لنفي الكمال الا ذلك قاله
 في شوقوله ولانها تحصل بها اي لا فضلها كما في ش البهجة وان نزع
 فيه شوبعني انه يسقط الطلب اما الشواب الخالص فيثبوت
 على النية لكن في حاشية الشيخ خضر خلافة فانه قال قوله وان لم
 نتوهم ذلك كما ذكره في البهجة وان نزع فيه حيث قال قوله
 وفضلها بالقرض والمقل حصله نوبت اولاه نعم لو اراد عددها
 لم يحصل فضلها فيها يظهر لوجود الصارف اخذ اما حاشية بعضهم
 في سنة الطواف ش شيخنا م ثم رايته يحجز الفضل من شيخه
 الشهاب البشبيشي بها مشر الحاشية ما نصه المعتمد حصول
 فضلها وانما حمل كلامه هنا عما ذكر مع احتمال حصول فضلها
 حتي لا يثبت في كلامه هنا مع ما ذكره في ش البهجة بش قوله بظاهر
 اختصاصه الاوجه الكراهة وان كان قد صلاها جماعة خلافا
 لبحث الاسوي وان اقره في ش الروض ايضا شوبري والمخاض
 ان كلام المهمات المذكور ضعيف والمعتمد اطلاق الاصحاب من

الكراهة

الكراهة سواء صلى الاولى جماعة او فرادى واقامت المكتوبة فانه
 يسن له تقديم المكتوبة لان الاعادة تسن ولو صلى الاولى جماعة
 فالجماعة تقدم على التحية استقلال لان الجماعة الثانية مختلف في
 فرضيتها بخلاف التحية ولان خبرا اذا صليتها في رحالكما نافلة يدل
 بالعموم وتركها الاستغسال على انه لا فرق بين من صلى جماعة او منفردا
 ولا نه اذا ترك الجماعة واستقل بالتحية ربما يسأله الظن انتهى وظاهر
 ان محله حيث ادرك الركعة الاولى لان سن الاعادة انما يكون حينئذ
 كما مر قوله او اذا دخل المسجد الحرام اي يريد الطواف فيه فتحية بالنسبة
 للبيت الطواف وتحية بفتحة المسجد الصلاة فان لم يرد الطواف ندب
 في حقه تحية المسجد بالصلاة خ خضر وعبارة قل عطف هذا يعني قوله
 دخل المسجد الحرام الخ علي ما قبله من حيث ان تقديم التحية على الطواف
 مكروه وان كان فيه نظر من حيث انه يقتضي فوات التحية وحصولها
 مع الطواف وليس كذلك فيها لانها تدخل في ركعتي الطواف بعده ان
 فعلهما والا فعلهما مستغلة ولا تقوت به فقوله ففعلها فعل ماض
 مقرون بغا الجواب لا مصدر كما قيل لانه يغسد به المعنى فتأمل بحروبه
 وقوله مقرون بغا الجواب يقتضي ان جملة فعلها جواب اذا وليس
 كذلك لان اذا هنا ظرفية معولة لقوله قبل وتكره بل فعلها معطوف
 علي دخل فتأمل قوله فلا يشتغل بتحية المسجد بل يرد بالتحية في هذه
 الحالة فينبغي انعقادها لانها مطلوبة في الجملة غاية الامر انه طلب
 منه تقديم الطواف لحصوله بسنته ولو بدا بالطواف كما هو
 الافضل ثم نوب بالركعتين بعده التحية فينبغي صحة ذلك ويندرج
 فيها سنة الطواف م شوبري واذا فعل التحية بعد سنة الطواف
 هل تنعقد فيه نظر رحاني والظاهر انما لا تنعقد قوله اذا خاف

فوت الصلاة اي هاضرة صادق نعيم بما اذا ادرك ركعة وهو قائم
في باب الغضا وفيه نظر والفرق بينهما ظاهر فليتا مل شوبري وقوله
صادق نعيم الي يعني ان مفهومه اذا لم يحف فوت الصلاة اي بالتحية
وهو صادق بما اذا كان بدرك ركعة في الوقت بعد فعل التحية الى اخره
والفرق بينهما ظاهر وهو اشتغاله ثم بغير مثله وهنا يغفل
والا اشتغال بالنفل على وجه تقويت الغرض حرام بشو محل الكراهة
اذ لم يتيقن خروج الوقت والاحرم الاتيان بها ان لم عليه فوات
الغرض فان المراد بالصلاة ما يشمل النفل والغرض فالمراد بالخوف
في كلامه ما يشمل التوهم وفاقا للرملي وخلافا لابن حجر حيث فسر
الصلاة المذكورة على النافلة الراقبة وعبارة ابن شرف قوله وان
خاف فوت الصلاة اي فوت الصلاة اي فوت بعضها وانما لم يحرمانه
لم يتيقن خروج الوقت فان تيقنه حرم وفي عبارة حج ما يدل على ان
المراد بالصلاة النافلة الراقبة وعمم في ذلك شيخنا وعبارة خضر
وعبارة شعب قال في الرونق ذكره الاشتغال بها ايضا عن سنة
راثة لفوتها بالتحية اذا صلاها فالمراد نظير ما مكرهه الاشتغال
بها بنية منفردة عنه اي مما ذكر مما يخاف فوته وانما قلنا المراد ذلك
لحصول التحية به لو نواه وكذا لراثة كل نفل يغفوت بها وظاهر
مما مرهمة الاشتغال بها عن فرض فوري بان ضاق وقته ولزمه
قضاؤه فورا وقوله اذا خرج من مكانه للخطبة اي وكان منهيا
لها بخلاف ما لو لم يكن منهيا بان احتاج الي التأخير من الدخول
فليس له التحية وهذا ما جمع به بين كلامين متنافيين شو
وقال ابن شرف قوله اذا خرج للخطبة اي في وقتها اما لو خرج
قبل وقتها كما جرت به العادة فتسن له التحية وخرج بالخطبة المدرس

فتسن

فتسن له التحية كما في مقدمة ش المذهب فتلخص من العبارتين ان
التحية لا تسن للخطيب بشرطين ان يدخل في وقتها وان يتمكن منها
كما صرح به م ر في قوله في اخرها اي الخطبة خضر قوله فسقط التحية
للسقوط فخرج عن الطلب وهو مخالف ما قاله او لا من عدم طلبها
وقد يقال انه غلب ما قبل مسألة الخطيب عليها لان اسم الاشارة بذلك
عائده لجمع المستثنيات السابقة ويراد بالسقوط عدم طلبها
في الابتداء استقلال اذ هي في غير مسألة الخطيب حاصلة مع غيرها
وفي مسئلة الطواف لم تفت كما مر في قوله وتسقط ايضا لوقفها
وتفتوت لكان النسب في قوله بجلوسه عمدا اي يمكن بخلافه
مستوفرا كعلي قدسيه شو وتفتوت ايضا كما نقله م ر عن افتنا
والد بطول الوقوف عرفا ومثله التردد ومحل فوتها بالجلوس حيث
لم يرد ان يصليها من جلوس والام تفت وان كان قادرا على القيام
كما مر قال م ر في شرحه ويؤخذ من ذلك فوتها بجلوسه للشراب
عمدا لانه اذا قيل بفواتها بجلوسه من اجلها اي وان كان ضعيفا
فواتها به لغبرها اذ في قال الشيخ خضر وفي فواتنا للمقعد والمضطج
والمستلقي كلام حاصله انه ان قصد الاعراض فانت والافان
طال الفصل فانت والا بان لم يقصد الاعراض ولم يطل الفصل بذلك
فلا تفتوت بذلك زيادي انتهى يعني اذا ندر سنة الوضوء والتحية
المسجد هل يكفي ركعتان يتوي بهما النذرين والظاهر لا يكفي
لان كل واحدة صارت نذرا وحده ونزع اذا اغتسل من عليه
الحدثان من غير وضوء قلنا بالاندرج هذه صلاة ركعتين غير
سنة الفصل عن الوضوء في عدم فعله وهل يثاب على الوضوء لم
يقه كالتحية رجائي فادبدة التحيات سبعة تحية المسجد

بالصلاة والمبيت بالطواف والحرم بالاحرام ومبني بالرمي وعرفة
 والمزدلفة بالوقوف ولقاء المسلم بالسلام والمصافحة ونحية الخطبة
 يوم الجمعة ثم رقبته ومنه صلاة التيسير بنسبت اليه لانه المقصود
 فيها قال السيوطي ولا شك في اشتراط التيسير فيها وان كانت
 ليست ذات وقت ولا سبب تشويهي قوله صلاة التيسير تنبيه
 بسن دعائها المشهور قبل السلام وبعد التشهد وهو اللهم اني
 اسالك توفيق اهل الهدى واعمال اهل اليقين ومناصحة اهل التوبة
 وعزم اهل الصبر وجد اهل الخشية وطلب اهل الرغبة وتعبدا اهل
 الورع وعرفان اهل العلم حتي اخافك اللهم اني اسالك مخافة تجزي عن
 معاصيك حتي اعمل لطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى اناصحك في التوبة
 واخلصرك النجاسة هيا لك واتوكل عليك في الامور كلها حسن ظني بك
 سبحانه خالق النور ثم يسلم رقبته قوله اربع ركعات اي وي اربع
 ركعات بنية صلاة التيسير ولو في الوقت المكروه فيما يظهر من نحو
 دخضه قال الرحامي وهو مشكل اذ ليس ذات وقت ولا سبب ونفي
 باحرام واحد وهو افضل لقاروا باحرامين وهو افضل لبلال قال
 ولعل وجهه لما كان في النهار مشغولا بما جئته فاذا احرم بركعتين
 منها فصارا منعه من تمامها ثم رابت حج في القتاوي على ذلك بقوله
 صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مشي مشي ولا يرد صلاة الليل
 والنهار ولا بها ضعيفة قوله بعد القراءة اي للفاحة وكذا للسورة
 ان قراها في الاولي فيها او ايل سور التيسير للمناسبة فيقر المديون
 والصف والجمعة او النعاقب للمناسبة بينهما وبينها في الاسم فان لم
 يقرأ سورة الزلزلة والعاديات والهاكم والاخلاص وخرج بعد
 القراءة قبلها خلافا لما قال به قال قوله والله اكبر زاد في الاجبا ولا

حول

حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم رقبته والتشهد عشرين اي
 قبله او بعده ابن شرف وقال ان زاي بعده قيا ساعلي سبق القراءة
 وعبارة ثم رصادقة بالامر من هو المعتمد نعم يتوقف في الاولي
 منهما فليجهر بقوله عشرين معول ليقول وقد تنازعوا عواما كثيرة
 فهو متعلق بكل واحد من الركوع وما بعده فقولاي جبان لم يقع
 التنازع الا في ثلاثة عواما بالاستقرار العله في كلام العرب ثم انه
 يجوز اعمالا لاول والثاني وهو ارجح عند البصري وتردد بعض
 مشايخنا في اعمال غيرهما رقبته قوله فذلك خمس وسبعون الي اي جملة
 التيسير في الركعات الاربع ثلثا مرة ام في الاصل خضر قوله
 ان استطعت بفتح التاء الفوقية خطا بالعمد العباس رضي الله عنه
 فانه صلى الله عليه وسلم الا اصلك الا اخبوك الا انفعك قال بلي
 يا رسول الله وفي رواية يا ابن اخي قال يا نعم صل اربع ركعات تقرأ
 في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فاذا انقضت القراءة فقل
 سبحان الله والمجد لله الخ خمس عشرة مرة الى اخر ما ذكره ونماه
 فلو كانت ذنوبكم مثل زبد على غفرها الله تعالى للايام ان استطوت
 ان تفعلها الى اخر ما ذكره ثم قال قوله قال النووي في اذكار
 الموافقة على نديها عن جماعة من العلماء والاوليا الكاملين وكون
 صلاتها فيها تغيير لا يمنع من نديها الذي التغيير فيها هو تطويل
 الدكن القصير وقد ورد تطويله في اماكن كالقنوت في الاعتدال
 وكون حديثا ضعيفا لا يوجب منعها فانه ورد من طرق عدة
 تجبر بعضها بعضها ولان الحديث الضعيف يعمل بمقتضاه في فضائل
 الاعمال بشرطه المذكورة في موضعها وهذا منه فتأمل قال
 والحاصل ان المعتمد الخامسة وكتب شوقه لان فيها تغيير

الصلاة وحديثها ضعيف قد يقال الحديث الضعيف من المعلوم انه
يعلم به في فضائل الاعمال كما قيل بمثل في دعا الاعضاء والتغيير الذي
ذكره تغيير بسبب روح فالوجه القول بنسبة صلاة التسبيح كما في المتن
انتهى تنبيهه لوسه يما يجبر بالسجود وسجد لم يسبح في السجود
او فاته التسبيح في موضع لم يتداركه ولا يجبر بالسجود وفاته كونها
صلاة التسبيح واذا شك في عدد مرات التسبيح اخذ باليقين ويقدر
ذكر كل ركن على تسبيحه قل وقوله لم يسبح في السجود اي في سجود
السهوي تسبيح صلاة التسبيح وقوله لم يتداركه فيه نظرا لانه
يقدم تداركه فيما بعده انتهى رجائي والذي تقدم هو قوله ولو ترك
عشرة الركوع امتنع العود لها وفعلها في الاعتدال بل في السجود ثم
قال ايضا ومن نسي تسبيح ركن امتنع العود له وتداركه فيما بعده
فتسبيح الركوع يتداركه بعضه في الاعتدال وبعضه في السجود انتهى
وعبارة خضر ولو تذكر في الاعتدال ترك تسبيحات الركوع حرم عليه
عوده لها وقضاؤها في الاعتدال لانه ركن قصير فلا يطول بما ورد
ويقتضيها في السجود لاستحباب تطويله انتهت قال حج ويكبر عند
ابتداء جلسة الاستراحة دون القيام منها انتهى رجائي ثم قال ويرفع
راسه من السجدة الثانية مكبرا ثم يسبح ثم يقوم غير مسح اه قوله
ومنه صلاة الاستخارة سميت بما يطلب بعدها من خير الامور مثلا
فيجرب بها بنية صلاة الاستخارة سميت بما يطلب بعدها من خير الامور
لانها لسبب قال قوله ركعتان خبر مبتدأ محذوف فقد يره هي ركعتان
وافهم قوله ركعتان انها لا تحصل بركعة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة
جنازة ومحل استحبابها في غير وقت الكراهة لان سببها متأخر قوله
لخبر البخاري عن جابر بن عبد الله في الترمذي خبر من سعادة ابن ادم كثرة استخارة

الله

الله تعالى ورضاه بما يرضي الله له ومن شقائه ترك استخارة الله تعالى
وسخطه بما قضى الله له خضر قوله فليركع ركعتين وقال ابن ابي جبرة
الحكمة في تقديم الصلاة على الدعاء ان المراد بالاستخارة حصول الجمع
بين خبري الدنيا والاخرة فيحتاج الي قرع باب الملك ولا شيء لذلك
الجمع ولا يخرج من الصلاة لما فيها من تعظيم الله والشا عليه والافتقار
اليه قال وحالة انتهى فتح الباري وقوله ركعتين ليس بقيد كما سياتي
قوله اذ هم اي عزم قوله فليركع جواب اذ المنضمه معنى الشوط
ولذا دخلت فيه الفا واخترت بغير الفريضة عن نحو صلاة الصبح مثلا
وهو محمول على الاكل فتأمل قوله في الامور كلها اي غير الواجبة المستحب
فلا يستخار في فعلها والحرام والمكروه فلا يستخار في تركها فاختصر
في المباح والمستحب اذا تعارض فيه امران ايها يبدأ به او يقتصر عليه
والحق به الواجب والمستحب المخير وفيما كان موسعا كما في هذا العام
ويتناول العموم العظيم والمحقير رجائي قوله ثم يقول اي بعد
سلامه منها بفعل ذلك من مرة لثلاث لخمس لسبع ثم يقوم لما ينشرح
له صدره خضر وكتب شوبري اي بعد الصلاة او في اثنا عشر في السجود
او بعد التشهد قوله استخيرك اي اطلب منك الخيرة متلبسا
بعلمك ويحتمل ان تكون اليا للاستعانة او للتقسم وكتب ايضا بعلمك
البا للسببية ويحتمل كونها للتقسم شوقا لما يصل اليه اليا اما
للملازمة والاستعانة او للتقسم وفي الاول خفا فليتأمل قوله
بعد تركه اي بسبب انك القادر الخفي وجعلها بعضهم للاستعانة
كهي اسم الله مجراها وفيه تكلف ويحتمل كونه للتقسم مع الاستعفاف
والثقل كما في رب بما انعت علي شوق قوله فانك فقد رأي على كل شيء
يمكن تغلغلت به ارادتك شوبري قوله وتعلم اي كل شيء وكل جزئي

ممكن وغيره شو قوله ان كنت تعلم فيه ايهام نسبة الجهل اليه نقاي
 وهو متعال عن ذلك فلعل المقصود منه التقويض وقيل ان بمعنى
 وفيه نظر فتأمل قل وقوله بمعنى اذ في قوله تعالى وخافوا ان
 كنتم مومنين وبمارة فتح الباري استشكل الكرماني الاثبات بصيغة
 الشك هنا ولا يجوز الشك في كونه الله تعالى عالما واجاب بان الشك
 في ان العلم متعلق بالخبر والشرا في اصل العلم اه وقوله وفيه نظرا لان
 اذا سم وان حرف والاصل ان لا يكون الحرف بمعنى الاسم ولان اذا كانت
 بمعنى اذ تكون ظرفا معمولة لا قدر وقدره بالظمانع من ذلك لان ما بعد
 الفا لا يعمل فيما قبلها الا بعد اما فتأمل وقوله لا في اصل المعنى اي وعلى
 الجواب فالمعنى ان كان في علمك ان هذا الامر خيرا فالشك في الخبرية
 والشبهة لا في العلم قوله او قال في عاجل ام يرام بين الجمع بين الظن
 احتياطا قال حج ومنه توخذها بحكمة حسنة وهي ان كل ذكر جاني بعض الفأله
 شك من الراوي بين الجمع بينهما كلها ليتحقق الاثبات بالوارد ثم رايته
 ما يويد ما ذكرته انتهى شو قوله واجله بعد المهزلة مقابل العاجل
 قل وقد جمع بينهما الا بوضوح في قوله في الكواكب الدرية في مدح خير
 البرية ومن يبع اجله بعهاده بين له العين في بيع وفي سلم قوله
 فاقدته في بضم الدال وكسرهما اي اجعله مقدرا الى اوقدته وقيل معناه
 يسره في شوقه وقيل معناه يسره في فاطق التقدير على التيسير مجازا
 وبهذا اندفع الاعتراض بانه يحرم الدعاء بخوالهم اقترافي الخير وقدره
 اذ مقتضاه التقدير في المستقبل لانه طلب وهو محال لوقوعه جميعه
 في الاول فيوم راي الجوارح القايلين بان لاقتضاه لمخاض من رحا في
 وهبته يكون عطف وبيده عطف تفسير والاعتراض للتقدي في وقد كتبت
 شو ما نصه قال القرافي في اخر كتاب انوار البروق من الدعاء المحرم الدعاء

قوله ولان الخوازمي
 الايهام لا يقتضي
 هو

المرتبة

المرتبة استيناف المشيئة كن يقول اقدر لي الخير لان الدعاء بوضعه
 اللغوي بما يتناول المستقبل دون الماضي لانه طلب وطلب الماضي محال
 فيكون مقتضى هذا الدعاء يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان
 والله تعالى يستحيل عليه التقدير انتهى هذا ما كتب الشوبري وكان
 عليه ان يذكر جواب القرافي ونصه عقب ما تقدم الا ان يقال التقدير
 هنا يريد به التيسير على سبيل المجاز اه قوله شرطي في ديني ومعاشي
 ايا ومعاشي وهكذا كلما في جانب الشر بخلاف ما في جانب الخير والتمني
 على ذلك من التماس كما نقله الشوبري عن ابن حجر قوله واصرفني
 عنه حتى لا يبقى في قلبي بعد صرفه عني فخلق به قوله ارضني بالتقدير
 بالهزيمة وفي رواية ثم رضى بالتضعيف والمعنى على كل حال اجعلني
 راضيا حتى لا اندم على طلبه ولا اهل وقوعه قوله وقال شك من الراوي
 خضر قال اي جابر خضر ويسمى حاجته اي ينطق مستخضر لما يقبله اي
 عند قوله هذا الامر لانه المراد بالحاجة قال ويظهر الاكتفاء بتسميته في الاول
 كما هو ظاهر وان قيل يسميها فيهما شو قوله قال النووي في اذكاره
 شو قوله من النوافل قال في شرا الاصل وتعيين النووي حصولها
 بالنوافل يقتضي انها لا تحصل بالفرض وفيه نظر انتهى جري على مقتضى
 النظر وانما كالتحنية تحصل بما تحصل به التحنية شواي لان المقصود
 وجود دعاء عقب صلاة وبمارة قل وقوله من النوافل وكذا من الفرائض
 كما قاله شيخنا فاعلم انما كالتحنية فتحصل باكثر من ركعتين وبينهما مع غيرها
 من فرضا ونقل نعم لا تحصل بغير بينهما بخلاف التحنية وان كان له الامكان
 بدعا الاستحارة لعدم توقفه عليها وان تغدرت عليه الصلاة بانواعها
 استتمار بالدعاء اذا استتمار معني بعد ما لا يشرح له صدره فان لم
 يشرح فالذي يظهر انه يكره الصلاة الي ان يشرح والمراد كما هو ظاهر اشرح

خال عن هوي النفس وميلها المعصوب بفرض ظاهر او باطن بحمله ويزينه
 للقلب حتى يكون سببا لميله شعب خضر قوله وبقر بعد الفاتحة الحمد
 واسحب بعضهم ان يزيد في الركعة الاولى قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء
 ويختار اي قوله تعالى يعلمون وفي الثانية قوله تعالى وما كان لمومن
 ولا مومنة اذا قضى الله ورسوله امرا الاية لانها مناسبتان للمقصود
 خضر وقال قوله وهو غريب اي باعتبار غرابته رواه اذلة وقلة وجوده
 او ذكره قل قوله عقبه اي حالة وجود وقته وهو عقب استواء الشمس
 الذي هو غاية ارتفاعها قل وهذه بعد وقت الكراهة لانه سبق لم
 يسح الا قدرا لاحرام فقد فلو تحراه لم تنعقد رجاء في قوله عند الرجوع
 اي حالة انتهاء الرجوع قل قوله من سفر ظاهره ولو قصير فراجع
 قل قوله في السجدة ليس يقيد فمثل ذلك غيره من ساير الامكنة خضر يكتفي
 بها عن ركعتين دخوله ثم ر قوله ركعتا الوضوء اي عقب فراغه وقيل
 طول الفصل او الاعراض وهذا اقلها ولا تفصل ما تحصل به التحية
 من ركعتين فاكثروا مع فرض وفعل سوانويت ام لا قل قوله عقبه
 اي عقب الوضوء لغير المحجيين دخلت الجنة فرايت بلالا فيها فقلت له
 لم تسبقني الى الجنة فقال لا اعرف شيئا الا اني ما احدثت وضوء الاصلية
 عقبه ركعتين ثم الاصل باب السجود قوله
 وهو خمسة انواع يعلم من حصره في هذه المسئلة لا يجوز التقرب بسجدة
 من غير سبب سم القاري قوله سجود صلاة الاضافة على معنى في قل
 قوله وسجود لازم للماموم اي لاجل المتابعة فتبطل الصلاة بتركه اذا
 فعله الامام واما اذا لم يفعل فيندب فقط وعلى فعله فسجد مع
 الامام وجوبا واخر صلاة نفسه ندبا سوا وقع السهم من الامام قيل
 اقتداء به او بعده على المعتمد قال المؤلف وسياق في الباب اي في قوله

الا في مسبق يسجد مع امامه لم قوله واما يسن اي خلا فالاي حنيفة
 حيث قال بالوجوب ودليلنا على عدم الوجوب ان زيد بن ثابت قرا
 علي النبي صلى الله عليه وسلم والنجم فلم يسجد رواه الشيخان اه
 عبد البر وصح عن عمر رضي الله عنه التصريح بعدم وجوبها على المنبر
 وهذا منه في هذا الموضع العظيم مع سكوت الصحابة دليل اجماعهم
 واما ذمه تعالى من لم يسجد بقوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون
 فوارد في الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده ثم ر قوله للقاري اي
 قراءة مشروعة بان لا تكون حراما لاذنها كقراءة الجنب المسلم والقراءة
 بغير العربية ولا مكروهة لاذنها كقراءة مصلى في غير القيام كالركوع
 تشمل قراءة المرأة بحضرة الاجانب برفع صوتها لان حرمة رفع صوتها
 بها عند خوف الفتنة انما هو لعارض لا لذات قلنا لا لها قراءة مشروعة
 في الجملة وقراءة الكافر الجنب فيسجد سامعه كما قاله شيخنا الزياي وعبارته
 عقب قول المؤلف في ثم على المنبر ولو كان القاري كافرا ايان حلت قرأته بان
 رجي سلامه ولم يكن معاندا ابن حجر والمعتمد لما اقتضاه اطلاق الشايع
 في الكافر مطلقا ولو جنب انتهت وبشروط في القراءة ايضا ان تكون مقصودة
 بان يكون القاري مميزا اما غير المميز كالدرة والسكران والساهي النائم
 فلا يسن السجود لقراءتهم ولا بد من قراءة جميع الاية وكونها من قاري واحد
 ولو بجلا وان يكون في غير جنازة فلا سجود لقراءة في جنازة كما في ثم ر ولو
 كان القاري ملكا بفتح اللام وجنبها بكسر الجيم وتشديد الياء والمشاة التحية
 او بين يدي مدرس ليفسر معناها لا يقال ان لم يقصد التلاوة فلا سجود
 لها لاننا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها ولو كان القاري خطيبا وامكنه
 السجود من قرب مكانه او اسفل المنبر واما السامعون فيجزم عليهم السجود
 لانه كان نشا صلاة على المعتمد وبشروط ان لا يقصد المصلي بقراءة السجود

والاحرم وبطلت به الصلاة اي غيب صبح الجمعة اما هو فلا وان كانت
غير اية السجدة عند ابن حجر وخصار الرمي عدم البطلان بآية السجدة قاله
الشهاب الغليوني وتلميذه السيد الرجا في رحمهما الله تعالى وفي شرم ر
انه لا يسجد اذا قرأ بدلا عن الفاتحة لعجزه عنها اية سجدة ومثله الجنب
الفاقد للطهوين العاجز عن الفاتحة اذا قرأ بدلها اية سجدة لا يقطع
القيام المفروض واعتمده وانظر هل يسجد سامعا نظرا اليها قراءة مشروعة
اولا نظرا اليها بدل عن الفاتحة التي لا يجوز السجود فيها والبدل يعطى حكم
مبدل له قوله والمستمع وهو من قصد السماع والسمع وهو من سمع سوا
قصد السماع اولم يقصده فكل مستمع سامع من غير كسر اي قيس بها السجود
بشرط سماع جميع الاية بشروط القراءة السابقة سوا سجد القاري اول نعم
بناكده سجوده وناكدها للمستمع اقوي من ناكدها للسامع ومن ثم قدم
المستمع على السامع قاله رواه الاوجه في قاري وسمع واستمع لما قبل صلاة
التخية انه يسجد ثم يصليها لانه جلوس قصير لعذر فلا تغتصب به فان
اراد الاقتصار على احدها فالسجود افضل للاختلاف في وجوبه ام قاله
الاسنوي ويحرم بهما من قيام راجعه وخرج بالثلاثة اعني القاري والمستمع
والسامع العالم بخوم مشاهدة فلا يطلب منه اتفاقا وان شمله دليل
السامع وهو اذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون فلا يصح منه تأمل
قلت والظاهر انه لا ياتي هنا ما مر في التخية من سجدات الله الاربع
مرات كان القاري غير متطهر رجا في قوله عقب قراءة آية السجدة اي فتقوت
اي بطول الفصل مرفا ولوسهوا وجهلا وبالاعراض ولا تقضي فلو كسر
الاية سجد لكل مرة عقبها فان اخر السجود فالتأمل فيه الفصل وسجد
لغيره بجدده ان شاء وكفيه سجدة واحدة عنه ان قصده او اطلق فان
قصد بعضه فالتبعض قل قوله فيسجد ويسجد معه ومعني المعية

المشاركة

المشاركة له في السجود وليس المراد بها هنا الاتمام لانه لم يطلب في ذلك قال
في شرم المنهج واذا سجد السامع مع القاري فلا يرتبط به ولا ينوي الاقتداء به
ام قاله رفي شرم فلو فعل كان جائزا كما اقتضاه كلام القاضي والبعنوي
انتهى قوله حتي ما يجد برفع الفعل لان ما كنت حق من العمل كذا قاله حج
في شرم الاربعين ونظر بعضهم فيه فليجهر شوربي ولعل وجه الكذا ان ما
النافية لها الصدارة وما له الصدارة لا يعمل ما قبله فيما بعده كعكسه
دقوله ونظر فيه بعضهم فليجهر قد حرر فوجد انه يجوز فيه الوجهان
فليحفظ قوله لمكان جهته اي لتمكين جهته شوربي علي منهج قوله
وبعتبر لصحته اي لصحة سجود التلاوة قوله مع ما راي في سجود الصلاة
كالطهارة والستر والاستقبال وترك نحو كلام ووضع الجهة مكشوفة
بتأمل علي غير ما يتحرك تحركته ووضع جزء من باطن كل من الكفين والقديمي
ومن اركبني وغير ذلك مما مروا وكذا شرط السجود حينئذ قد وثقها وهو
في حق القاري وسامعه اتمام ايتما ولا يجوز قبل اتمام حرفها او سماع ذلك
اتفاقا عجب خضر قوله النية اي المشتغلة بالانغيم كنوت سجود
التلاوة قل قوله ولو في الصلاة بالنسبة للامام والمنفرد اما المأموم
فلا يجب عليه نية وهي في حق الاولين بالقلب فلو تلفظا بهما بطلت صلاتهما
خضر قوله وتكبيرة التتم كالمصلاة خضر قوله خارج الصلاة في الثلاثة
وكذا السجود والجلوس وبدله فاركا بها خمسة النية وتكبيرة الاحرام
والسجود والجلوس وبدله والسلام شيئا الزبدي واما اذا كان مصليا
اما او منفردا فالواجب في حقه النية فقط وهي بالقلب اما بقية اركان
السجدة فهي داخل في سجود الصلاة واما اذا كان مأموما فالواجب عليه
المتابعة لامامه اي فلا يجب عليه النية خضر قوله والهوي مطلق علي
التتم فيقتضي انه يسر رفع اليدين لهوي السجود وهو ضعيف وانما

بسن له التكبير دون الرفع ولعل المعبر اراد ذلك فسبقه القلم قل قوله
 والذكر اي التسيح الذي في سجود الصلاة ويندب ان يقول هذا اللهم
 اكتب لي بها عندك اجرا وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك ذخيرا وتقبلها
 مني كما تقبلتها من عهده داود قل وظاهره ان يقول ذلك اي سجدة
 من سجرات التلاوة كانت ولكن يؤخذ من الرضا ان هذا الدعاء خاص بسجدة
 قر وهو المناسب لظاهره وعبارته قوله سجدة من هي بعد وانا بدين فيها
 مع ذكرها المشرع في الصلاة اللهم اكتب لي واما غيرها فيقول فيها في الصلاة
 وخارجا سجد وجهي للذي خلقه الخ قوله فسنة خبرها من قوله وما عدا
 ذلك اربع عشرة سجدة الخ وقد نظمها بعضهم فقال
 ١. فائدة في سور السجود ٢. نظمها كالدرية العنود ٣.
 ٤. في الاستغاث سجدة الاسراء ٥. وسجدة التبريل ثم افراء ٦.
 ٧. والرمع ثم اللهم ثم الخ ٨. ومن ثم فرقان ثم المل ٩.
 ١٠. في الحج ثنتان وفي الماعز ١١. وسجدة في فصلت ثواني ١٢.
 اي لكل العدد واعلم ان ثم في النظم للترتيب الاخباري ومحال السجرات
 معروفة نعم الاصوات خرايا تنافي النحل يومرون وفي النمل العظيم
 وفي فصلت يسامون وفي الانشعاق لا يسجدون ثم ردا البغية لا خلاف
 فيها خضر قوله ليس منها سجدة من قراءة من بالاسكان وبالفتح وبالكسر
 بلا تنوين وبه مع التنوين واذا كتبت في المصحف كتبت حرفا واحدا واما
 في غيره فمنهم من يكتبه اذ كان منهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة احرف ثم
 الروض وهي عند قوله وخررا كعا وانا ب كما مر قوله بل هي سجدة شكر
 اي فيسوي بها سجود الشكر على نوبة داود عليه السلام ثم ردا تنوع بنية
 التلاوة وان تعلقت بها قل قوله ولا تكون الا خارج الصلاة بعيد
 انها تكون في الطواف انتهى فليجرب شوبري وقوله فليجرب حرر فوجد ذلك

كما قاله الشيخ خضر وغيره وهو في شرم را ايضا قوله لا تدخل الصلاة فلو فعلها
 فيها بطلت الصلاة ولو قصد مع الشكر التلاوة تغليبا لم يبطل هو رحما في
 وقوله تغليبا اي لانه اذا اجتمع المبطل مع غيره غلب الاول وقضى بهذا
 انه لو قصد التلاوة وحدها لا تبطل صلاته وليس مراد فان قصد
 التلاوة انما يكون مانعا للبطلان حيث كان من السجرات المشروعة وهو
 هنا ليس مشروعا وكل من قصد التلاوة والشكر يبطل افع ثولا يتابع المأموم
 الامام فيها ولو فعلها باعتماده في بل يفارقه او ينتظره قل وقوله
 او ينتظره اي ويسجد للسهولان سجود الامام ولو اعتقادا من استترة
 السهو وهو من ثم لم يكن مبطلا وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانظرا
 افضل ولا ينافي ان العبرة باعتماد المأموم لان محله فيما لا يبري المأموم
 جنبه في الصلاة مروح المحرمة والبطلان في حق العالم العامد فان
 كان ناسيا او جاهلا فلا ويسجد للسهولان ثم ردا قوله نوبة اجمع ارتكبا
 ما هو خلاف الاول وهو انه غني عن مثل ما للغير مع وجود امثاله عنده
 وما ذكره بعض المفسرين من انه مشق امرأة الوزير فموباطل واقتزالان
 ذلك لا يقع من اوليا الله تعالى فكيف يقع من انبيائه ورسله الذين
 اختارهم لرسالته وجعلهم واسطة في تبليغ شريعته قال مرفي ثم واما
 خضر داود بذلك مع وقوع نظيره لادم وايوب وغيرهما لانه لم يحك
 عن غيره انه لقي مما ارتكبه من الحزن والبكا حتى ثبت من دموعه الغيب
 والقلق المزيج ما لغيه فجوزي بامر هذه الامة بمعرفة قدره وعلى
 قربه وانه انعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الي قيام الساعة
 قوله عند تجدد نعمة صادق بان تكون النعمة له او لغيره وله او لسوا
 المسلمين كالمطر عند الخيط سوا كان يتوقفها قبل ذلك او لا لان حذف
 المتعلق بوزن بالعموم هو بخلاف ما اذا كانت خاصة بمسلم اجنبي منه وخرج

بالتجديد النعم المستمرة كالعافية والسلام والعني عن الناس فلا يسجد
 لها لأنها لا تنقطع وقيد في المجموع نقلا عن الأصحاب بكونها ظاهرة بين
 ليجزى الباطنين كالمعرفة وسائر المساري فلا يسجد لها وهذا هو المعتد
 خضر قوله أو روية مبتلى أو عاصري وان كان الرأي كذلك نعم ان اتخذ
 نوعا وصفة ومجلا لم يسجد احدهما لروية الاخر قال شيخنا ومن العاصي
 الكافر كالذي قيل والمتجه ان المراد بروية ذنبيك العلم بوجودها ولو بغزو
 سماع صوت لا يفي بطلانها وجعل والمبتلى يشمل غير الادمي وانما يسجد للعلم
 بمبتلى بغير بلايه او بمثلته لكنه اعظم ان كان للمعافاة من بلايه فان كان
 لزيجه سجد له وان كان مثل بلايه وقيد ابن قاسم ندب الناسق لمثله
 بما اذا اراد زجره لا المعافاة من بلايه فانه ليس كذلك اه اي فهو كالمبتلى
 ولو تاجر سجود الشكر من سببه ان قصر لفصل عرفا سجود الا فلا قاله بمية
 ولو هجت النعمة عند روية المبتلى والعاصي كفاه سجود واحد كنظيره
 من سجود التلاوة ويحتل خلافة رحابي والمعتد انه يكفي سجود واحد
 اذا تعددت الاسباب قوله او عاصري متجاهر بمعصيته ولو صغيرة
 كما ياتي وان لم يصرف عليها وعبارة منهج او فاسق معلن قوله ويظهرها
 اي السجدة للعاصي بغيره المار ولا يشترط في معصيته ان يتجاهر بها
 كونها كبيرة كما افتي به الوالدان لم يخف منه ضررا تغيير العلة بنوب
 بخلاف ما لم يكن متجاهر بمعصيته فلا يسجد لرويته او خاف منه ضررا
 فلا يظهرها بل يخفيها كما في المجموع خضر ولو قال ويظهرها لا للمبتلى كان
 اهم فانه يظهرها لتجدد نعمة او اندفاع نقمة ايضا ما لم ينتصر من رها
 قوله لا للمبتلى ليلابني بالاذي بالانذار نعم ان كان غير معذور وكقطع في
 سرقة او مجلود في زنا ولم يعلم توبته اظهرها له والا فيسرها ثم خضر
 فاجبده يسر ان يقول اذا راي مبتلى الحمد لله الذي عافاني وما ابتلاني

وفضلي

وفضلني علي كثير من خلقه تفضيلا فقد ورد انه اذا قال ذلك عافاه
 الله من ذلك البلا طول عمره كما قاله حج قوله وسجود سهو من اضافة
 المسبب الي السبب اي سجود سببه السهو وهو لغة نسيان الشيء الفعلة
 عنه وشرا نسيان شيء مخصوص في الصلاة او ما هو في حكم النسيان المذكور
 فسقط بقولنا او ما هو الا الاعتراض على التعريف بانه غير جامع اذ لا يشمل
 سهوا يبطل عمده فقط كتطويل الركن القصر وكثليل كلام واكل
 وزيادة ركعة سهوا الى اخرها نقله خضر عن شيخه ن زو انما اضيف
 السجود الي السهو اشارة الى انه ينبغي ان لا يقع الخلل في الصلاة من العاقل
 الاعز سهوا فلا يرد انه قد يسجد للعمد فتأمل واعلم ان سجود السهو لا
 يدخل الجنازة لبنائها على التخفيف بخلاف سجود التلاوة والشكر يدخلها
 سجود السهو على المعتد بان تكلم ساهيا او ترك الطائفة في السجود
 فانه يعيده ان كان رفع ثم يسجد للسهو فان تذكر قبل صيرورته
 للجوس اقرب اتي به ولا يسجد للسهو لانه الى الآن في محله فان قلت
 فيه ان الشئ يجبر باكثر منه قلت لا بغير فانه عهد في نحو ترك كلمة من القنوت
 وفساد صوم يوم بجماع فانه يستين يوما لعجز عن القنوت انتهى
 رحابي قوله وسببه تسعة لو سجد امامه المحتفي مثلا براه هودونه
 لم يجز له متابعتة اعتبارا بعقيدته لكن ينبغي ان يسجد بعد ذلك لاجل
 هذا السجود الصادر من الامام لانه في اعتقاده خلل يقتضي السجود
 شوربي قوله بان يسجد في محله الا في سجدتين لو اتي بواحدة قال
 القفال يجزيه وقال ابن الرفعة لا يجزيه وحمل الاول على ما اذا اراد
 ابتداء ان ياتي بسجدتين ثم اتي بواحدة واقتصر عليها فان صلاته
 لا تبطل وحمل الثاني على ما اذا اراد ان ياتي بواحدة ابتداء فان صلاته
 تبطل بالشرع فيها خضر قلنت والظاهر ان مثل ذلك ما اذا اراد ترك

الطمانينة فيه فيضاً ابتدأ فقط دون ما اذا عرض له انتهى رحا في ثم
قال فرع لو سلم المسبوق ناسياً مع الامام فان تذكر من قريب كل صلاة
وسجد للسجود والاستانغها فان تذكر قبل عليكم ولم يكن نوباً لمزوج
منها لم يسجد للسجود منها لم يسجد للسجود والاستانغها فان تذكر قبل
اشياء على حذف مضاف اي احد تسعة اشياء لا ولا يخالفه من عددا
اربعة لا تقا فتم في المعنى قل قوله ترك بعض كلاما وبعضا قل قوله
ولو عددا ولو لا جازان يسجد قل وتجاوز نية السجود وان وقع اليه
عدها لانه علم على خلل الصلاة نعم ان قصد بالسجود حقيقة بطلت
لانه متلاعب رحا في قوله لما مر ثم من ان خلل العدة اشد قوله
ركن اي فاكثرا خذا من الدليل وصح دليل على الركن لا اشتراكه مع
الركعة في البطلان بعده نعم لا يسجد لتكرير الركن في صلاة الكسوف
لانه مطلوب فيها قل قوله وقيس بذلك اي بما في الحديث من زيادة
الركعة غيره وهو زيادة ركن فاكثره قوله وسجوده فيه اي في الظاهر
قوله محمول لا يقال لم يثبت انه سلم بعده حتى يكون تداركا لانا
نقول لم يثبت عدم سلامه بعده حتى يكون زائدا والاحتمال في الانعزال
يسقط الاستدلال مع ان القابل بالسجود بعد السلام بوجوب السلام
بعده ايضا تأمل قل قوله وتكرر بركن فعلي المراد بالتكرير الزيادة
اه قوله وتكرير لقولي اي غير تكبيرة الاحرام ومثلها النية فتكريرها
مبطل كما سيذكره بعده قل قوله فلا سجود لسجود على الاصل اذ
الاصل ان ما لا يبطل عمده لا يسجد لسجود ولا عمده ولا يبطل عمده
يسجد لسجود اذ لم يبطل كلام كثير والمراد به ما يبطل عمده فقط
دون سهوه وما خرج من ذلك فستثنى ومنه قوله ونقل ركن في قوله
الاصل خضر قوله ونقل ركن قولي المراد هذا خارج بالاصل المذكور في قوله

نبي

على الاصل يذ لك وقوله كلام كثير مثال ما يبطل سهوه ايضا والحاصل
ان القسم العقلية تقتضي ان الاشياء الاربعة اما ان يبطل عمده وسهوه
اولا يبطل عمده ولا سهوه وفي هذين لا يسجد لبطلان صلاة في الاول
وعدم وروده في الثاني واما ان يبطل عمده دون سهوه او عكسه
فالاجابة محالة ويسجد فيما قبلها قوله او غيره اي غير الركن ولو قال في
الحق ونقل مطلوب قولي غير مبطل نقله كما في متن المنهج كان احسن لشمله
الركن وغيره نعم يستثنى منه تسبيحات فلا يسجد لنقلها على المعتد
ولو نواها وخرج بقوله قولي الفعلي فان نقله عدا مبطل وبقوله غير
مبطل لنقل السلام وتكبيرة الاحرام عدا بان كبر يقصد الاحرام فانه
مبطل كما في شرحه قوله في القعود متعلق بقوله كقراءة الفاتحة
اي وقصد بذلك القراءة فلولم يقصد القراءة فلا سجود ثم رخص
اي في القعود الذي ليس بدلالة عن القيام وان كان يصلي من قعود لغيره
او غيره قال واشار بقوله في القعود الي ان النقل في ركن طويل بخلافه
في القصير فانه مبطل وكذا يسجد لوقنت قبل الركوع بنيتها وان اعاده
بعده قوله لتكرير التحفظ لما مر به نعم لو قرا السورة قبل الفاتحة
لم يسجد كما قاله ابن الصباغ لان القيام محلها في الجملة قال الاسنوي
وقياسه انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد
لان القعود محلها في الجملة ثم رخص والحاصل انه لا يسجد لنقل
التسبيح ولو بنيتها ولا لنقل الصلاة قبل التشهد والقنوت ولا
لنقل السورة قبل الفاتحة قال قل ولا لنقل نحو بسم الله قبل التشهد
وعبارة الرحا في او بسم في اول التشهد انتهت قوله مؤكدا صفة
لحذف اي امرا مؤكدا قوله وخوض الخ اي ان صار به الي القيام
اقرب منه الي القعود دون ما قبله لانه لا يبطل عمده نعم ان قصد

النهوض والعود معا او قصد النهوض الى الحد المذكور او الى ركعة زائدة
 كما يشير اليه كلام المص بطلت صلاته بمجرد شروعه في النهوض قل وقوله
 دون ما قبله اي دون ما اذا استوي الامران وكان الى الجلوس اقرب
 اه وقوله نعم ان قصد النهوض الى هذا محتمل فلو لم يصح سها وظاهر
 منيعة انه زائد على كلام المص وليس كذلك كما لا يخفى قوله وقعود الخ
 صورة ذلك بان قام ثم قعد سها فتعد زاد قعودا في محل قيام سها
 فلا يبطل وان طال لكنه يسجد للسها مطلقا بخلاف ما اذا كان عمدا فان
 ذلك يبطل الصلاة ان طال زمنه بان زاد على جلسة الاستراحة كالوسلم
 الامام وقعد المأموم عمدا عالما بالتحريم وكان ذلك في غير محل قعود
 المأموم فان صلاته تنبطل بذلك بخلاف ما اذا كان بقدر جلسة الاستراحة
 فان صلاته لا تنبطل اي ويسجد للسها كما مر جوابه قال في البهجة .
 . لان زاد قعدة ولم يطول . قال في غرجه بان قعد من اعتداله
 قدر قعدة الاستراحة ثم سجد او قعد من سجود التلاوة للاستراحة
 قبل قيامه فلا تنبطلها الصلاة لانها معهودة فيها غير مكن بخلاف
 نحو الركوع فانه لم يعمد فيها الاركان فكان تأثيره في تعبير نظمها اشد
 خضر وضبط بعضهم محل بكسر الحاء لانه بمعنى الوقت لا بغتها لانه
 بمعنى المكان وهو لا يناسب هذا فتأمل قل وقال في البهجة في فضل
 شروط الصلاة وعد المبطلات ما نصه او زاد عمدا ركعها الفعلي لا .
 . او زاد قعدة ولم يطول . قوله لذلك اي لتركه التحفظ بالمأموم به
 خضر وقال قل ظاهره بل صريح رجوع اسم الاشارة فقوله لتركه
 التحفظ الخ الذي هو علة لما لا يبطل عمده وهو لا يناسب هنا فينتجه
 انه راجع لخبر الصحيحين الذي استدول به لما هذا بين افراد اه اي لان
 الترك لا يتصور من الساهي الذي لا كلام فيه فلا يثبت في تقليبه بترك

التحفظ

التحفظ تأمل فصرح لو قصد ان يقنت لنازلة ثم تركه عمدا وسها
 لم يسجد له وان صلى صلاة التسبيح او رتبة الظهر او اربعاء فلا بقصد
 تشبه اوله وتركه في الكل يسجد للسها خلافا لما في الاخيرة اه رحما في
 فسجد السها يكون في الفرض والنفل لا في صلاة الجنازة كما مر قوله بان شك
 في ترك شي منها اي من اركانها كما يصرح به ما بعده وخرج به الشك في شرط من
 شروطها فيبطلها بما مر في محله والشك في ترك مندوب غير بعض فلا
 تداركه له لكنه يسجد عنه كما مر وقيد الشر في غير هذا الكتاب بالبعض
 المعين كالقنوت فلا يسجد للشك في ترك بعض مقهم لضعفه بالابهام
 وخرج ايضا الشك في فعل منه عنه فلا يسجد لان الاصل عدم فعله قل
 وخرج بالشك ما اذا تذكر ترك ركن ياتي به على التفصيل المار في ركن
 الترتيب ويسجد مع الزيادة فقط فلو تذكر اسلام ولم يبطل الفضل
 اتي به بلا سجود لعدم الزيادة قوله فينبغي على المتيقن وهو الاقل
 ولا يرجع لقول غيره ما لم يبلغ عدد التواتر فان بلغ عدد التواتر عمل بقوله
 واعتد الزيادة يتبع لا فتا الرمي ان الفعل ليس كالقول وعدد التواتر
 هو جمع يومين توطينهم على الكذب ولوم كفارا وفسقة او صبيان واقله
 ما زاد على اربعة ش وفي حاشيته علي م را عتدا ان الفعل كالقول
 واعتد به بعضهم ايجنا فراجع قوله وتذكر فيها هنا الثالثة
 اي او الرابعة وقيد بالثالثة لبقا في قوله واتي بركعة قوله وان
 تذكر في الرابعة اي بعد ان شك ان ما اتي به ثلاثة ام اربعة ثم ان
 مراده بالشك مطلقا لمراد الشامل للوهم والظن لا المصطلح عليه
 الذي هو التردد بين امرين الخ قوله ان احتل ان ما اتي به زائدا
 ويعبر عن هذا السبب بايقاع الفعل مع التردد في زيادته قوله
 الشك بعد السلام اي السلام الذي لم يعد بعده للصلاة اما لو شك بعد

سلام حصل بعده عود فيلزمه التقدير لانه بان يعود ان الشك
وقع في صلب الصلاة فلو سلم ناسيا لسجود السهو ثم عاد وشك في ترك
ركن لزمه تداركه ويلغز ويقال لنا رجل عاد الى سنة لزمه فرض
او يقال لنا سنة اوجبت فرضا قوله اي في غير النية الا ان الشك
في النية او في تكبير الاحرام بعد السلام فانه يلزمه الاعادة لانه
شك في اصل لا نفعاد وكذا لو شك هل نوي الفرض او التطوع لا الشك
في نية القدوة في غير الجمعة وانما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم
في نيته لمشقة الاعادة فيه ولا انه يغتفر في النية فيه ما لم يغتفر
فيها هنا عني قال البغوي ولو شك ان ما اداه ظهر او عصرا وقد
قانتاه لزمه اعادتهما جميعا في روض وصورته ان عليه ظهرا
وعصرا فايتهما فضلي واحدة وشك هل نوي ظهرا وعصرا وجبت
اعادتهما جميعا ويضر الشك ايضا في نية نحو الوضوء قبل السلام
اما بعد السلام فالشروط والاركان على حد سواء في عدم الضحية
الشك فيها الا ما استثنى من النية والتكبير على الراجح رحا
قوله كثير الكلام وهو ما زاد على ست كلمات كما مر قوله
كجاح الدابة اي مثلا كنياسه او جهله اي غلظه خضر قوله هذا
ما صححه الرافعي في الشرح الصغير وهو المعتمد في قوله لكر المنصور
انه لا يسجد ضعيف قوله اما اذا طال زمنه فلا يسجد لبطان
صلاته معتد وهذا محترز قوله في المتن قصر زمنه وخرج بقوله
وعبر القبل ما اذا انحرف للقبلة فلا يضر ولا يسجد لانه الاصل
وخرج بقوله كجاح الدابة ما اذا تعد ذلك فتبطل صلاته كما هو
ظاهر قوله قبيل بضم القاف وفق الموحدة بعدها وسكون
المتناة التختية بعد الموحدة فتصغير قبل بمعنى ملاصق السلام

بعد

بعد فراغه من الواجب من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم وان فعله قبل ذلك بطلت صلاته وبين ان يقول في سجوده
سبحان من لا ينال ولا يسهولانه لا يبق بالحال قال بعضهم وفي الرد
يستغفر الله تعالى قال فان سلم عداقات وكذا سهوا او جهلا ان طال
الفصل او عرض مانع كالحديث ولو نظر عن قرب وخروج وقت الجمعة
والا بان سلم سهوا او جهلا وقصر الفصل عرفا ولم يطرأ مانع بعد السلام
فلا يغتفر وان خرج الوقت لانه من المدعي المعتمد في كل ذلك قوله
بزيادة او نقصا وبهما كان صلى الظهر خمسا وترك التشهد الاول خضر
قا وما نفعه خلوص الجمع قوله شفعن اي السجدة وان نقصمتاه
وقوله اي رددتها الى جواب عما عسى ليقال لم يردت بالضمير مشي
بان يقول شفعنا اي السجدة فان جاب عنه بقوله اي رددتها السجدة
وما نقصمتاه من الجلوس بينهما الى الرابع فكان الزيادة قد نزع
منها ومع ضمير الجمع وعبارة نزلان الفرض من سجود السهو جبر
الخلل فكانه لم يحصل منه زيادة وان كان صلى الرابع تماما كانتا
ترغما للشيطان اي الصاقل لا نفع بالترغام اي التراب هو المراد
اغاطته قوله ولا يتكرر اي لا يزداد على سجدتين وان كثر السهو
كان ترك التشهد الاول وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم بعده ونعودها وتكلم قليلا ناسيا وسلم في غير محل السلام ناسيا
ونحو ذلك ويحرم خلل الكرا ن قصد او اطلق فان قصد به معينا جبره فقط
وفات جبر غيره ولا يسجد لذلك الغير فكأن تركه ابتداء اثر المع التغير
بالترك على التعيين بالزيادة لاجل الاستثنا بعده ولو اقتصر على سجدة
فقط ولم يحصل جبر للخلل ولا تبطل صلاته ان طرأ له الاقتصار عليها
بعد فعلها فان قصد قبل فعلها بطلت صلاته بشروعه فيها وله اذا

لم تنبطل صلاته ان يفعل الثانية ان لم يبطل الفصل فان طال الفصل
فانت وله فعله كاملا قل وقد مر بعضه لك قوله حقيقة مطلقا
اي لا في هذه الصورة لانية ولا في غيرها خضر والمراد بالحقيقة كونه
جائزا لانه اذا تكرر ليس الجبر الا للثاني ذلك قوله الا في مسبوق
بمسجد مع امامه قال مرفي شرحه وظاهر كلامهم ان سجود السهو
بفعل الامام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام
امامه ساهيا عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل والا عا د
الصلاة كما لو ترك ركنا منها انتهى خضر بالحرف وهذا في المواقف اما المسبوق
فيجد معه المتابعة وجوبا واخر صلاته ندبا كما ذكره المؤلف وانظر
ما الحكم حيث لم يسجد معه المسبوق وقام بعد السلام الامام بالسجود
عمدا والذي يظهر بطلان صلاته وفي سم على الغاية فلو سجد المسبوق
عن سجود الامام حتى سلم الامام فالمتجه سقوط السجود عنه لانه
لمحضرا لمتابعة وقد قانت وهل يلزمه في اخر صلاته فيه نظر المتجه
ايضا لا ولو نوي مغارقة الامام اول شرعه فيه او في امثاله فالمتجه
سقوطه او ما بقي منه انتهى قوله سها امامه اي بعد اقتدائه او
قبله فاجرة القاعدة ان تكتب الالف المنقلبة عن ايا على
صورة الياء كرمي والالف المنقلبة عن الواو على صورة الالف كثيرا
والالف في سها منقلبة عن الواو وكان مقتضى القاعدة ان تكتب
على صورة الالف الا ان غالب النسخ لم يلزم برسم الخط كتبوه على
صورة ايا قال صاحب القاموس سها في الامر كدعاسها وسها
نسبه وغفل عنه وذهب قلبه الى غيره انتهى قوله يسجد مع امامه
اي وجوبا خضر قوله واخر صلاته اي ندبا خضر قوله وفي سها بسجود
السهو الخ في العبارة تسع فانه لم يسهه بالسجود الا ان يقال انه لما

اني

اني به لتحلل مطلقون تبين خلافه في الواقع شبهه بالساهي بجامع مطلق
الخلل قوله فيسجد ثانيا لزيادة السجود الاول وهذا معني قوله لا يجبر
نفسه قوله ولا فيه بان سجود السهو ثلاثا سهوا او سها بخوكلام
ام لا خضر وهذه المسئلة هي التي سال عنها ابو يوسف الكسائي لما ادعي
انه من تجزيه علم اهتدي به الى سائر العلوم فقال له انت امام في النحو
والادب فهل تهتدي الى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجود السهو
ثلاثا هل يسجد قال لا لان المصغر لا يصغراي لان سجود السهو صغير
في نفسه ولو طلب السجود للخلل الواقع فيه كان تصغيرا له ايضا لكونه
لم يدفع الخلل الواقع فيه وذكر الخطيب في تاريخ بغداد ان هذه
القصة جرت بين محمد بن الحسن والزاهد ابا خالة ابي عبد البر
الاجهوري وكذا الوشك هل يسجد للسهو سجدة ام سجدتين فاخذ
بالاقل وسجد اخري ثم تحقق انه سجد سجدتين لم يعد السجود
ثم الاصل قوله خلل الصلاة مطلقا اي الواقع فيه وقبله وبعده
رحاني والضابط كما في ثم ران السهو في سجود السهو لا يقتضي السجود
والسهو به يقتضيه قوله او خرج بعضهم اي بان بطلت صلاته
واغتفر للباقي اتمام الظهر ولومع سعة الوقت لانه دوام وقد اوردت
العادة بعدم استيناف جمعة اخري فتأمل قوله وقوله وقد اوردت
لخا اولى منه قول الرحاني ولعدم صحة استيناف جمعة بعد اخري
فتأمل قوله بينهما ظرا اي الساجد للسهو في الجمعة قوله فيها اي فيها
اذا خرج وقت الجمعة قبل سلام او خرج بعضهم منها ولم يبق اربعون
خضر قوله او مع سيد الخ بان اذن السيد والزوج لمن ذكر ثم
سافر وشرع في صلاة مقصورة وحصل من ذكر ما يقتضي سجود السهو
فسجد في اخر صلاته المقصورة ثم سعه من السرية اتنا صلاته فلزمه

الانتماء في سجدة في اخر صلته التي يلزمه الانتماء فيها ايضا لتبين ان سجوده
الاول وقع في غير محله خضر قوله ثم منعه من السفر في اتصالته اي بعد ان
سجد السهو وقبل السلام وعبارة قل قوله او يمنع سيد له اي بعد ان
من ذكر في السفر يجوز له ان ينهي قنونه او والد لان له منع ولده
من السفر ولو كان بالغ الا سفر تعلم الغرض كما في النهج فليبرأ من قوله من السفر
متعلق بمنع قوله يتم صلته وجوبا ويسجد اخر انما بقوله ما ادركه
مع امامه اي فيلزمه متابعتة فيه خضر قوله والسجدتين اي بعد
الاخذ بقوله وللسترحة اي والجلوس للاستراحة المعتدلة
لا يلزمه لعدم تحاش المخالفة فيه ان اقتدي به فيه لزمه شوبري ورجل
قوله والتشهدين اي وجلوس للتشهدين وكذا قيام الغنوت كما
يأتي قوله وسجود التلاوة عبارة العباب كما يتجمل سهو الماموم يتحمل عنه
سجدة التلاوة فاذا قرأ بينهما لم يسجد خضر قوله والانتماء بالرفع عطفا
على ما ادركه اي ويلزمه انتماء الصلاة اذا اقتدي بهتم ولو خطه قوله
لا تشهدان والغنوت بالرفع عطفا على ما ادركه اي ويلزمه انتماء
التلاوة لا الفاظها واما الجلوس والقيام فواجبان لان الواجب
المتابعة في الافعال لا الاقوال قال قل وذكر ذلك مع مسيلة لاقتدا
بمتم استطراديا انتهى بان الكلام في سجود السهو فذكر غيره ليس في
محله لانه لم يترجم له فتأمل قوله لكن ليس له التبعية فيها حتى لو كان
مسبوقا فالسنة ان يأتي بجميع الفاظ التشهد من الواجب والمستحب
ولا يقتصر على المستحب في الاول قوله نعم هذا استدراك على قوله
والتكبيرات اي فاذا كان الامام في احدا التشهدين وفي احدي السجدين
ونوي الماموم في هذه الحالة وكبر للاهرام فلا يحتاج الماموم اذا انتقل
لامامه فيما ذكر ان يكبر بل ينتقل اليه ساكتا من غير تكبير لان ما ذكر

ليس

ليس للمتابعة ولا هو مما يجب للماموم خضر قوله للانتقال اليه
وجد قبل الاقتدا ورجع قل الضمير الي الامام وليس بظاهر وعبارته
قوله للانتقال اليه اي الي الامام وتقدم الانتقال معه واما الانتقال
عنه فان فرغ امام المسبوق وقام ليأتي بما عليه فليكبر لقيامه ان كان
جلوسه مع الامام في محل جلوسه لو كان منفردا والا فلا انتهت وقوله
في محل جلوسه بان ادركه في الركعة الثانية من الرباعية او الثانية
من الثلاثية فتأمل قوله بخلاف ما بعده اي ما لا يجب له كالسجود
او غيره فانه يكبر موافقة للامام خضر قوله فانه يكبر للانتقال عن
هذا الذي ادركه فيه ويعبر عنه للانتقال معه قوله والركوع اي
وبخلاف الركوع فانه اذا ادركه فيه كبر للانتقال اليه لانه محسوب
لل امام فافهم وعبارة متن النهج ولو ادركه في اعتداله فما بعده
واقفه فيه وفي ذكره وذكر انتقاله عنه لا اليه واذا سلم امامه كبر
لقيامه او بدله ان كان محل جلوسه والا فلا انتهت قوله ويسقط
عنه باتمام الغنيم الي وقد نظمت ذلك مع زيادة من شر الرمي فقلت
••• تحمل الامام عن ماموم ••• في تسعة تاتيك في المنظوم •••
••• قيامه فاتحه مع جهده ••• كذا سورة بذات الجهر •••
••• تشهد اول مع فعود ••• فانهما الامام مع سجود •••
••• اذا سها الماموم حال الاقتدا ••• او كان في ثانية قد اقتدا •••
••• تحمل الامام عنه اولا ••• تشهدا كذا فتوتا جملا •••
قوله ويسقط عنه اي ان كان الامام اهلا للتخيل والامحوت فلا
وتغوته الركعة والتغيير بالسقوط في غير الفاتحة والسورة يجوز لانه
للاستغناء بفعل الامام عن فعل الماموم فتأمل قوله في الركوع اي
وبدرك الركعة بشرط ان يطمين بقينا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع

وهذا في غير الركوع الثاني من صلاة الكسوف لانه انما تذكر الركعة فيه باذراك الركوع الاول من كل ركعة قال قوله الجهرية اي التي جهر الامام فيها ولوسرية وعكسه بعكسه تامل فالعبرة بالمفعول قال قوله للنبي عن قرآنه فلو خالف وقراه يثاب اولى للنبي عن القراءة اجاب شيخنا بانه يثاب على اصل القراءة وان كان مخالفا للسنة باتيانها بالنسبة في غير محله ويجري في ذلك جهرة بالذكر وانتيانه به في غير محله انتهى شورى قوله فان لم يسمعها لصم او بعدا وسماع صوت لم يسمعها او اسرار ولو في جهرية لان العبرة بالمفعول لا بالمشروع كما مر قوله فيتركها اي وجوبا لانه مما تقتضيه المخالفة فيها مع ان المأموم يحدث جلوس تشهد لم يفعله امامه فلا ينافي ما سياتي في القنوت قال قوله ويسقط عنه ايضا القنوت اي اذا سمعه والاقنوت هو قوله ويسكت او يوافق في الشا او يقول شهد او صدقت وبررت كما في الاحياء ولا تنطبق به الصلاة على المعتد وان كان فيه خطاب فهو معتقدها لانه مطلوب ولو جازم الرابطة بخلافه اي الخطاب في اجابة المصلي للمؤذن فانه غير معتقده لعدم طلبه وعدم الرابطة قوله ومن الدعاء اي فيؤمن فيها وكذا امر اوله الي لفظ قضيت وما بين ذلك كله ثنا فغيب ما ذكره المصنف من الموافقة او السكوت او يقول شهد او صدقت وبررت كما مر تنبيهه لو ترك الامام القنوت وقبائه معا وهوي للوجود فان امكر المأموم ان يغتصب ويدركه في السجدة الاولى ندب له فعله او في الجلوس بين السجدة تين كره له فعله او بعد هوييه للسجدة الثانية وجب تركه فان اتى به عامدا لما بطلت صلاته وجاز له فعله هنا بخلاف ما تقدم في التشهد لما مر فيه وفي قوله قال فلو جلس الامام

هناك

هناك للتشهد فكما هنا انتهى نظرا لان المقرآن المأموم ان تغد ترك التشهد خير بين العود والانتظار والعود افضل وان قام ناسيا او ساهيا وجب عليه فان لم يجد ولم ينو المارقة بطلت صلاته فتأمل وقوله بطلت صلاته لظاهره انها تبطل بمجرد الخلف لانه قصد المبطل وشرع فيه ولو قبل ان يسوي الامام باب صلاة الجماعة

هكذا يضاف اصله
لكن لم يثبت
محله المؤلف

قوله اقل الجماعة اي بخلاف الجمع فاقلة ثلاثة وغلط من سوي بينهما قال والخلاف في اللفظ المعبر عنه بالجمع كرجال وزيدان لا في لفظ جميع مبهم عين فانه يطلق على اثنين بلا خلاف لان مدلوله ضم شي الى شي فلا في لفظ جماعة فان اقله ثلاثة قاله الاستوحي في التمهيد انتهى رجائي قوله والاصل في طلبها انما قال في طلبها ولم يقل في وجوبها ليكون كلامه جاريا على كل الاقوال انما فرض عين او فرض كفاية اوسنة فخر قوله طائفة تطلق على الواحد قوله امرها في الخوف بخلاف الوجوب والندب وايهما يراد فهو في الامن أكد ويحتمل ان يراد الندب في الخوف والوجوب في الامن قد يعني سوا اريد الوجوب والندب فهو في الامن أكد قوله افضل يؤخذ من التعبير بفعل التفضيل ان الانفراد جازم لانه لو كان ممتنع كان اثنا والا ثم اجره فلا فضيلة فيها مع انه اثبت له فضيلة في الحديث قوله الغد بالغا والذال المجعة اي المقدور قال قوله درجة المراد بها الصلاة كما قاله

الشرحاني قوله وفي رواية فيهما اي الصحيحين قوله ولا منافاة
 بينهما اي في مفهوم العدد لا يعتبر قوله او انه صلى الله عليه وسلم
 الى هذا التأويل هو الراجح سواء اكثر الجمع ام لا وافضلية الكثير على
 القليل من حيث الذات لا من حيث العدد فمن صلى مع واحد له سبعة
 وعشرون ومن صلى مع المذكور لك لكن درجات الثاني اكل ولا يخفى على هذا
 التأويل انه كان الانسب ذكر الحديث الثاني قبل الاول قوله اي لان
 الثاني قاله صلى الله عليه وسلم قبل الاول فيقدم وضعه كالتقدم وجودا
 على هذا الحديث الثاني قوله او انه صلى الله عليه وسلم اخبر اوله او
 ان الاختلاف بحسب قرب المسجد وبعده او ان الرواية الاولى في
 الصلاة الحرة والثانية في السرية لانها تنقص عن الجهرية بسماع
 قراءة الامام والتأمين لتأمينه م رويته صلى الله عليه وسلم مدة
 مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة لان الصحابة رضي الله
 عنهم كانوا مغرورين يصلون في بيوتهم فلما هاجروا الى المدينة اقام
 الجماعة ودا طبع عليها ثم رخص في مكث صلى الله عليه وسلم يصلي بغير
 الخس قبل الخس والخمس بعد فرضها وهذا التأويل منفي لما تقر
 ان فرض الصلاة كان قبل الهجرة بسنة على الراجح وقوله بغير جماعة
 اي بغير اظهارها فلا ينافي ما تقر ان جبريل عليه السلام صلى بالنبي
 صلى الله عليه وسلم وبا لصحابة صبيحة ليلة الاسراء ايضا كانت
 يصلي بعد ذلك وعلي خلفه وصلي بخديجة وقول ج وشرعت بالمدينة
 اي شرع اظهرها ارجح على خط قوله فرض كفاية اي في الركعة الاولى
 فقط لا في جميع الصلاة خضر ومعلوم ان فرضا لكفاية يعرض له
 النغبين كان لم يوجد زيادة على اقل من تقوم به كاهام وما موم بها
 اي فتكون فرض عين عليهما شروكت ايضا قوله فرض كفاية

وقد

وقد تجب كالنور اي اما ما راكعا وعلم انه اذا اقتدي به ادر ركعة
 في الوقت لان صلى منفردا كما افاده السنوي وابن الملحق وهو
 حسن ويؤخذ منه تحريمها فيما اذا راى الامام في جلوس التشهد
 الاخير وعلم انه لو اقتدي به فيه لم يدرك ركعة في الوقت
 وان صلى منفردا ادر كها فنقطن له قوله علي الرجال الاحرار
 اي البالغين العقلاء المستورين المقربين ولو بادية اي بغير
 معذورين بشي مما ياتي خضر ولو من الجن قوله لا تقام فيهم
 الصلاة اي الجماعة وعبر بقوله لا تقام فيهم دون لا يغيمون
 ليفيد الاكتفاء باقامة بعضهم انتهى رحمان من قوله وعبر الى
 قوله اي غلب فغلبك بالجماعة فانما باكل الذيب من الغنم القاصية
 خضر قوله فتجب هو تفرج على كلامه انها فرض كفاية ولا يصح
 تفرجه على الحديث لان استئصال الشياطين يكون بترك المندوب
 وعلى هذا لا يصح جعله دليلا على الفريضة الا ان يقال انه تحذير
 عن اتباع الشياطين فيما يحصل به الائم وهو ان يكون في الواجب
 قنامل قوله بحيث يظهر الشعاري الى ان يشاع عند الطارقي
 مثلا انهم يغيمون الجماعة في كل مودة من الخمس اي في المساجد من
 اهل الوجوب لا خصوصيات ولو ظهر الشعاري باقامتها في البيوت
 اكتفا به عند شيخنا م رخلا فالحق وبقا تلهم الامام حتي يغيموها
 على الوجه المطلوب والشعار جمع شعيرة بمعنى علامة قنانات
 حصل باقامتها في موضع واحد من البلدة بان كانت صغيرة كني والا
 بان كانت كبيرة اشترط بقدر دها بادية كانت تلك المحلة او غيرها
 ومثلها في انه لا يكفي فيه خصوصيات احياء الكعبة بالنسبة فلا
 يحصل الا بفعل المكلفين الاحرار لان العقد منه تعظيم شعائر

الله قال الله تعالى ذلك ومن يعظم شعائره وفعل غيرهم ليس فيه
تفظيم بخلاف صلاة الجنازة فان مقصودها الدعاء وهو من الصغير
اقرب الي الاجابة لانه لا ذنب عليه وكذلك الجهاد لان المقصود منه
تكاية العدو وهو من الصبيان انك تنبهم اذا فعلها من لم
يظهر به شعارها مع من يظهر به وفقت له قرضا او مستقلا فتدبا
لان فرض الكفاية اذا فعل من سقط عنه الوجه وقع سنة في حقه الا
في الجنازة والجهاد اذ فصرح لواقامها الجن وظهرهم الشعار هل يكتب
هم اولى فيه نظره ينبغي انهم لو كانوا على صورة البشر اكتفى بهم وعلى
صورهم لا يكتب لان صورهم منفردة ويعسر الحضور معهم تاملا على
خط ولا بد من فعلها ايضا في محل يمنع قصر الصلاة فيه فلا يكون اقلها
في محل لا يجوز اقامة الجمعة فيه كما هو ظاهر خلافا لما في حاشية
الشمس التوري قوله في القرية مثلا اني به ليعيد ان القرية ليست
بقرية بل المراد محل الجماعة فيهم البلد والبادية رجائي قوله وخرج
بما ذكرناه وبالبايعين الصبيان وبالعقلاء اضدادهم فلا تنضم منهم
كما مر في بابهم وبالمستورين العراة فلا تكون فرضا عليهم بل هو الانفراد
في حقهم سواء الا ان يكونوا عميا او في ظلمة فيستحب لهم وبالمقيمين
المسافرين فلا تجب عليهم وبالمودة المقضية فلا تكون فرضا فيها
اهم رخص قوله ومن به رقب ولو مبعضا وان كان بينه وبين
سيده مهاباة والنوبة له سواء انفراد الارقا ببلادهم لا خلافا لمن
رجح خلاف ذلك ثم رخص قوله فلا تجب فيها اي المذكورات
الستة قل قوله ولا تسن في المندورة ايا ان لم تسن في اصلها
كالضحي فان سنت في اصلها كالعيد بقيت فيها السنة قل قوله
وتجب وجوب عين في الجمعة معتمد وكذا في الجمعة بالمطر والمعدة

والمندورة

والمندورة في جماعة واذا لم يكن الا اثنان في القرية كما مر اي في الركعة
الاولى من الجمعة وفي كل من المعادة عند الرمي وانظر المندورة والجمعة
بالمطر رجائي وتقدم ان المعتمد الاكتفا في الجموعة بالمطر بالجماعة
اول الثانية فالجماعة على اقسام فرض عين في نحو الجمعة وكفاية في باقي
المكتوبات وسنة في النوافل التي تشرع فيها الجماعة ومكرهة في
مقتضيتين مختلفتين ونحوه وبساحة للعراة وحرام في الصور التي
تقدمت عن الشوري قوله اذا اتفق اي في النوع كظهيرين والا
كرهت وان اتفق العدد كظهير وعصر قال شيخنا م رومع الكراهة
تحصل فضيلة الجماعة كغرض خلف نظر ومودة خلف مقتضية وعكس
وفيه نظرا قل قوله اي لا رخصة في تركها اي الجماعة الا بعد رفا
نرد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليها الغير عذر
واذا امر الناس بالامام بالجماعة وجبت الا عند قيام الرخصة فلا
تجب عليهم طاعته لقيام العذر والرخصة بسكون الحال ويجوز فيها
لغة التيسير والنسييل واصطلاحا الحكم الثابت على خلا في الدليل
لعذر ثم روى ذلك كاكل المبتنة المضطر وقصر الصلاة والفطر
للسافر رجائي قوله الا لعذر حتى تنتفي الكراهة حيث سنت
والاشم حيث وجبت والمعتمد حصول الفضيلة لكون من فعلها
والحنفي في كلام النووي الفضيلة الكاملة خضر لمخصا قوله اي كلمة
لانها نقصت بعنات الجماعة مع الهمة والكراهة كما مر قل قوله
والعذر هو ما عام كالطرا وخاضر كالحديث والتوقات للطعام ومنه
شدة الحر بلبيل او بها رفا احسبه قويا للفتنة فمن العام اضعفها
فمن الخاص لم قوله كطر شد يد فيه معتبر فان كان خفيفا او وجد
كتايمشي فيه فليس بعذر عناني قوله بحيث يبل الثوب بخلا ولا يبله

نعم فطرنا من سقوف الطريق عذروا ان لم يبله لغلبة مجاسته
 او استغذاره خضر قوله بفتح الخاء واسكانها لغة ردية ومثل الرجل
 فما ذكر كثرة وقوع البرد والتلج على الارض بحيث يشق المشي على
 كل ذلك كشفته في الرجل خضر قوله لتلويشه الرجل ولبله الثوب
 ولا يكلف الركوب قوله وريح باردة او ظلمة شديدة او فشة
 الظلام وحدها من الاعذار والريح موشة خضر وفي حاشية الرحاني
 انما توث بدليل فتخبرها عليهم وتذكر بخروج عاصف قوله باردة
 بليل وكذا حارة بليل او نهارا لمحرما تقدم قوله دون
 النهار قال في المهمات والمنجى الحاق الصبح بالليل في ذلك خضر قوله
 ومدا فحة حدث المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بها اصل
 الفعل تامل قوله فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك كراهة الصلاة
 ع ناذم تطلب معه الصلاة فالجماعة اولي ومحل ما ذكر ان اتسع
 الوقت بحيث لو قدما ادرك الصلاة كاملة فيه والاحرم ما لم
 يخرج من حيز الريح ونحوه مبيع تيمم والاقدمه وان خرج الوقت
 كما هو ظاهر خضر وعبارة الرحاني فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك
 ان اتسع هذا الوقت لكلا والاصل في الغرض ان امن سبعة فيها او
 ضرها والاقدمه وان خرج الوقت انتهى قال في ش والوجه
 انه لو حدث له المحرنة صلاته حرم عليه قطعها ان كانت فرضا
 الا ان اشتد الخار وخاف ضرها قوله لانه اي الحدث الذي خضر
 قوله وثوقان هو مسار ولا شتيق وشدة الشوق والجوع الشديد
 وخرج به الشوق وهو شهوة الاطعمة اللذيذة مثلا فليس عذرا
 فتأمل قوله يعني انه يخرج بالاشتياق الذي هو الشهوة مع جوع
 او عطش شديد الشهوة المجردة عن الجوع والعطش فانها ليست

عذرا.

عذرا قوله لطعام اي او وطى حليته قال ومراد بالطعام ما يشتمل
 الشراب خضر وعبارة العناني ومثل الطعام ما لو كان بحضوره
 زوجته او امته وشاقت نفسه للجماع فيبدأ بذلك ثم يقطع ويصلي
 قوله نعم ما قرب حضوره في معني الحاضر خضر قوله لذلك اي لانه
 يذهب الخشوع قوله فياكل لقمها يكسر الى المعتد عند شتمنا تنعنا
 للموويان يشبع الشبع الشرعي مطلقا ل وقوله مطلقا اي سوا
 كان الطعام كالسويق او كان كغيره ومحل ان اتسع الوقت رحاني
 وعبارة م رفيع داح بما يكسر شهوته من اكل لقم في الجوع وتصويب
 المص الشبع وان كان ظاهرا من حيث المعنى لان الاصحاب
 على خلافه نعم يمكن حمل كلامهم على ما اذا وثق من نفسه بعدم الظلم
 بعد اكل ما ذكره ولا يخل خلافة ويدل له قولهم تكراه الصلاة في كل
 حالة تنافي خشوعه والخاص لانه متى لم تطلب الصلاة فالجماعة
 اولي انتهت بالحرق فالمعتد الا تقتصر على ما يكسر حدة الجوع ان وثق
 من نفسه بعدم المطلق الى الاكل بعده والا فيا كل الى الشبع قوله
 كسويق هو براوشعير مقلي يطحن ويضاف اليه لبن او ماء او نحوه
 قوله وغيرها غير النفس العضو والمنفعة وغيرها المال الاختصاصا
 والعرض بالسب والقذف وسوا كان المال له او لغيره لزمه
 للذي عنه كود يعة اولي على الوجة خلافا لمن قبله به وسوا كان
 كثير ام قليلا كما هو ظاهر اطلانه فصرع لو غسل نحو ثياب
 في يوم الجمعة في غيولاق ولم يقصد بذلك اسقاط الجمعة فدخل
 وقت صلاة الجمعة وتقدر عليه حضور الجمعة خوفا على ثيابه
 ونحوها بخوسرقة كان ذلك من الاعذار ومن ذلك في متن البهجة
 ما لو وضع خبره في التنور وخاف عليه من الحرق لو صلى وخاف

حوضته لوصلي قبل خبزه وقدره على النار ولا نفويض وعبارتها
والخبز في الفرن ولا نفويض ورحلة الرفقة والتمريض خضر مع
زيادة قال بعضهم ومن هذا خلف نحو والى عليه بعدم الخروج
لخوف عليه مثلاً ومنه أيام الزفاف الجديدة بكر وثيب بل قال
شيخنا يجب ترك الجماعة والجمعة مدته فراجعهم ق ومن الاعذار
التخلف لمن عليه عقوبة كقصاص ياتي العفو عنها ويرجوه فان
قلت قد تكون معصية والمزوج منها يجب فوراً فكيف يجوز له
التغيب قلت العفو مندوب اليه والتغيب وسيلة وللوسائل
حكم المقاصد وخرج حد الزنا اذا لاي ياتي العفو عنه رحمان قوله هو
ظالم بمنعه خروج به غريم معس خاف من حبس غريمه له عجزه من
ثبوت اعساره قل اي ببينة والا بان كان معه بينة يثبت
بها اعساره فلا يسقط عنه الطلب ما لم يكن عند قوله لا يرى
ثبوت الاعسار بالبينة الا بعد الحبس كما في حنييفة فيسقط عنه
الطلب قوله وغلبة نوم اي عجزه عن دفعه مدة الصلاة
وتعليقه هنا بذهاب الخشوع يدخل فيه النعاس وتقليله في
الاصل بخوف نقص طهره يخرج ذلك قل وعبارة الرحمان خرج
بحد النعاس والسنة وهما ما يتقدم النوم من العتور قال
عدي بن الرقاع العاملي .

• وسنك أقصده النعاس فرقعه في عينه سنة وليس بنائم .
انتهى وعبرم رغبة النعاس فيعلم منه تفصيل وهو ان مجرد النعاس
ليس عذراً وغلبته عذر قوله واقامة على مريض اي قيامه بخدمة
ومصلحه من حيث المرض وعبرم بالاقامة وعدها بلفظ على نظر الي
ان المراد مدة مكثه عنده لاحتياجه اليه في ذلك وليصلح عطف ما يرد

عليه

عليه فتأمل قل وقوله ومصلحه من حيث المرض اي كثر اذواه وانما
له فالمراد بالاقامة التمريض وهو نفع في مصلح المريض عما في قوله
كزوج وصديق وصهر ومملوك واستاذ وعتيق ومعنى خضر قوله
اي نزل به الموت بمعنى حضره الموت وان كان له منعه لما روي
عن ابن عمر رضي الله عنهما انه ترك الجمعة وحضر عند قريبه سعيد
ابن زيد احد العشرة لما اخبر ان الموت نزل به خضر قوله او مريض
عطف على منزله به رحمان اي اولم يكن منزلاً به لكن هذا المريض
يا شئ محصور بخوف قريبه بخلاف الاجنبي لو انشربه فلا يكون ذلك
عذراً قوله لتضرره اي القريب بقسميه وهما المنزول به والمريض
الذي يانسر بالحاضر عنده قلت ظاهراً لاطلاق ولو كان المريض
فاسقاً وعليه بغية حرمة ابناس الفاسق بغية المريض والضعيف
او يجرى فيه تعارض المانع والمقتضي خصوصاً ان كان ممدراً تاملاً
رحمان في كتب شويري قوله علي مريض بلا منعه هل وان كان
غير محترم قوله وتقييد الاخيرة وهي قوله او مريض يانسر به
بخوف قريب من زيادتي على التنقيح وكذلك صنع في المنهج وشرحه قوله
رفقة بضم الراء وكسرها وفتحها عما في قوله في سفر يشمل القصير
وما ليس لغرض صحيح فراجع قل قوله من الوحشة بغيدان مجرد
الوحشة كافي في سقوط الجماعة وان لم يتضرر بالتخلف لا يخاف وصف
ومثلها التيمم لانه وسيلة بخلاف الجمعة قل قوله ودعاً وجدان
ضالة المراد بالوجدان ما يشمل الحقوق وبالصالة ما يعبر بالشار
والابق ان يقال في البعير المنفلت نذ في الشاة شرذت وادراكها
لحوق وفي غير المعلوم محله في غير الرقيق مثال وفي الرقيق مطلقاً ابق
وادراك ذلك وجدان فراجع وانظر قل ومن جملة الاعذار كل ذي يرب

كريمة كنوم او بصل او كرات او فجلى او مطبوخ بقوله ربح يوزي
ولو قل فتنسقط بذلك كله الجمعة والجماعة بشرطين ان لا يأكل الا سقاط
وان تعسرا لالمه كما في شتم رومن ذيا لربح الكريمة الدخان ارج على خط
قوله وكذا ذلك ظاهره ان اسم الاشارة عايد اى قوله ولا تترك الما في
عمومه نظرها راجع وتامل قل وكتب شوق قوله وكذا لكانما يتجه كما
قال الاسنوي الى ورده الترك شي ويو يد الردان معنى كونها عذرا
عدم كراهة تركها او حرمة لمحيث عذر لم يكلف تحصيلها بل ان جعلت
في محله كره له الا نراد عنها والا فلا نعم لما ذكره الاسنوي وجه
ظاهرا ن سهل عليه امر زوجته بالصلاة معه وهي مثقلة له اذ
لا عذر في الترك قاله في الابواب قوله ولا تحصل الجماعة للماموم
لما لا يحصل حقيقة التي هي الربط بين الامام والماموم الا بذلك
ولهذا اقتصر على هذا الشرط دون بقية شروط الجماعة سواء حصل مع
ذلك فضلها او لم يأت بان تقدم على امامه ولو ببعض ركن لانه حرام
بل بركنين مبطل كالوفاة عنه بهما لغير عذر او بان قارنه في فعل
لانه مكروه وكذا في قول طلب منه تاخره عنه فيه كالغائبة في
الاولين ولو في السرية بحسب ظنه وكلامه ظاهر في نية الماموم
دون الامام لانه لم يذكر نية الامامة الا ان يقاتل اكتفى عنها
بنية الجماعة لصلاحيتهما للامام ايضا وتنعين بالقراءة وهذه
النية واجبة على الامام والماموم مع الاحرام في كل صلاة لا تنحصر
فرادي كجمعة والمعادة فان لم ينوها معه لم تنعقد صلاتهما
نعم المندورة جماعة حيث لم ينو تنعقد فرادي ويأثم بترك
نية القدوة اه عبدا البر ومندوبة للامام في غير ذلك لبيان
فضل الجماعة من حين وجودها لانه اى الفضل لا يحصل له الا بها

ولا

ولا تنعطف على ما قبلها وواجبة على الماموم ان اراد المتابعة مطلقا
ولو في اثنا صلواته فان لم ينوها وتابع في سلام او فعل بعد انتظار كثير
للمتابعة بطلت صلاته قل والمماصل ان الامام لا تجب عليه
نية الامانة الا في اربع الجمعة والمعادة والمجموعة بالمطهرة المندورة
جماعة وقد نظم بعضهم شروط القدوة السبعة فقال
واقتوا النظم وتابع واعلم ان افعال تسبوع مكان يتحقق
واخذر الخلف فاخترنا خيرا في موقف مع نية فخر
احدها توافق نظم صلاتهما في الافعال الظاهرة فلا يصح الاقتدا
مع اختلافه مكتوبة وكسوف او جنازة ثانيا نية تبعية امامه بان
يتاخر تحريمه عن تحريم امامه فتضر المقارنة فيها او بعضها ولو شك
ثالثا العلم بانتقالات الامام بروية او سماع لصوته او صوت
مبلغ عدل رواية رابعها اجتماعهما بمكان فان كانا بمسجد فالشرط
ان لا يكون ثم ما يمنع الاستطراف الى الامام وان كانا في غير مسجد
زيد على هذا الشرط القرب وان لا يلزم على وصول الماموم للامام
انحراف عن القبلة خامسها موافقته في سنن تحاش مخالفته فيها
فعلا وتركها سادسها عدم تقدمه في المكان على امامه سابعا نية
تجاوز الاقتدا بالامام في غير الجمعة مطلقا وفي جمعة مع تحريم قوله الا
بنية الاقتدا ايجز اول الصلاة او في اثناها وان كان ذلك مكرها
في اثناها والمماصل ان النية كيفيتين اما في ابتداء الصلاة وهو
الافضل او في الاثنا فتجوز مع الكراهة والاولى له الاقتصار على
كعتين ويسلم ثم يقتدي بالامام وهذا في غير الجمعة اما الجمعة فلا بد
من نية الاقتداء مع التحريم كما مر وعبارة ثم ركن كل من قطعها بغير
عذر وادخاله نفسه فيها في خلال صلاته مكروه مقوت لفضيل الجماعة

حق فيما ذكره مع الامام خلافا للزكريا هنا والدليل على وجوب النية
ان المتابعة عمل وكل عمل لا بد له من نية فينبغي ان المتابعة لا بد لها
من نية

هكذا يبين في اصله

فصلها

قوله ^{فصلها} فاعلم ان نية ركعة واحدة لا بد لها من نية في كل ركعة
لا دراهم ركعة واحدة ولو ركن السلام بان اتم التكبير قبل شروع الامام
فيه والام يدركها بل لا تنعقد صلاته في المعتد عند شيقنا خلافا
لما قلنا الزبادي نبعث للبلقيني تنعقد فنادي وهذا هو الذي يثبته
وهو المعتد فاحفظه واحذر خلافه ولو احرمت فتبين ان الامام يهتف
بفراغ السلام لكن عاد عن قرب نحو سهو عليه استمرت القدوة وعلي
الماموم موافقته في سجود السهو وانتهى عميرة وادرك تكبيرة الاحرام
فضيلة في الحديث ان من لازمها اربعين يوما كتبت له براءة من الناس
وبراة من النفاق فانما يحصل بوجود شيتين بحضور تكبيرة الامام
والاشتغال بها عقبه والابان كان غايبا او تراخى فانت وتغفر
الوسوسة الخفيفة بحيث لا يكون زمنها يسع ركعتين فعليين ولو
طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل والا كانت ظاهرة كما يعلم ذلك
من الكلام على التخلف عن الامام ولو خاف فوت هذه الفضيلة
لوم يسرع في المشي لم يسرع بل يمشي بسكينة بخلاف ما لو خاف فوت
الوقت لوم يسرع فانه يسرع وجوبا كما لو خشي فوت الجمعة تنبيهه

يجوز

يصلح ان يكون في الصلاة او في غيرها

يجوز قطع الجماعة ولا يفوت الثواب اذا كان ذلك لعذر ومنه نظير
الامام ويجوز الانتقال لجماعة اخرى الا في الجمعة لما يلزمه من انشا
جمعة بعد اخرى كما تقدم قوله لكنها دون فضيلة من ادركها من اولها
اي ودون فضيلة من سبقه بالاقتداء ولم يدركها من اولها ومتقضي
ذلك ادراك فضيلتها وان فارقه وهو كذلك ان فارقه بعذر كما هو ظاهره
ولو حال ولم يدرك معه ركنا والمراد حصول اصل ثوابها وهو السبعة
والعشرون وانما كاله كيفانما يحصل بادر اكها مع الامام من اولها الي
اخرها كما في ثم روي فيه وافق بعضهم بانه لو قصد ما فلم يدركها كتب
له اجرها الحديث فيه وهو ظاهر دليل لا نقلا هو قوله ثم راج اي ذهب
قوله فوجد الناس في المصلين جماعة قل له قوله قد صلوا بفتح اللام
مشددة شوبري قوله من صلاها اي معهم وعطف حرفا على صلاها
تأكيدا وتفسير لانه بمعناه فاو بمعني الواو قل وكتب شوبري قوله
او قصرها لعذر شك من الراوي هو قوله حمل صلوا على شرعوا في الصلاة
قال الشيخ يعني به قل في حاشيته تاويل صلوا بشرعوا يشمل من
احرم في قيام الاولي مع انه منهم لامثلهم فلا يعقده بمن لم يعتد ذلك
ولا غيره وكذلك كل من ادرك جزءا منها فهو منهم فيه كثوا بهم وما في الجمعة
لا يتأني هنا لان البدنة هناك واحدة اي والدرجات هنا متعددة
والترقية بين من اعتاد وغيره لا تظهر اذ من عزم عليها ولو العذر
انما يحصل له ثواب العزم لا ثواب الجماعة ومن لم يعزم لا شئ له
ولو اعتاد الحضور ولكن الحكم ما قاله وانما هذا شئ سمع به الفكر
رحما في قوله كنية اي عددا والكييفية باعتبار الذات هو عنا في قوله
بادراك ركعة مع الامام اي ركعة كاملة ولو ملغطة كما في مسيلة الرحمة
قل ولو كانت تلك الركعة زائدة كان ادركه في القيام او ادركه في الركوع

وقر المأموم الفاتحة فان الجمعة تذكر بهذه الركعة الزائدة
وبالركوع المذكور لان الامام لم يتخل عن المأموم شيئا وبه اختلف
شيخنا الزياتي والمسيلة منقولة بالشخص كما لا ينها كذلك خسر
وعبارة العنايف وقد علم انه اذا قام الامام الى الثالثة في الجمعة
سهوا فاقتردي به فيها مسبوق جاهلا وادرك جميع الركعة فضلا
منعقدة وتجب له هذه الركعة على الصحيح فاذا سلم الامام اي
بباني صلاته ولو علم ان الركعة زائدة لم تنفقد صلاته على
الصحيح وعن النخاع انها تنفقد جماعة وستاتي في عبارة الرمي
وشمل الامام نفسه كما لو استخلفه الامام بعد ركوعه في الركعة
الاولى وصلى بالقوم بقيتها فيذكر اي الخليفة الجمعة بهذه
الركعة الخ هو امام فيها لانه في وقت تتوقف صحة صلاة القوم
عليه وبهذا فارق ما لو وقع مثل ذلك في الركعة الثانية وشمل ايضا
ما لو ادركها مع الامام وحده كما لو تذكر الامام بعد فراغ الركعة
الثانية ترك ركن فقام لها في ركعة فاقتردي به مسبوق وعلم
هنا من ذلك فله ان يصليها معه ويذكر بها الجمعة لكن بشرط بقا
القوم على القدوة لا انتظار الامام ليسلموا معه وغير الجمعة مثلها
في هذه قال في قوله كما لو استخلفه الامام الى المخصصة مع الابيضاح
ان الخليفة ان ادرك الامام في قيام الركعة الاولى وان بطلت
صلاة الامام فيه او ادركه في ركوعها واطمان معه وان بطلت
صلاة الامام بعده تمت الجمعة الخليفة والمقتدي وان ادركه في
اعتدالها فما بعده تمت الجمعة لهم لانه اهو وقوله وبهذا فارق
ما لم يقع مثله في الركعة الثانية اي اذا حصل الاستخلاف في
الركعة الثانية وكان الخليفة لم يذكر الركعة الاولى ولا تحصل الجمعة

لان

لان الجمعة لا تذكر الا بادرار ركعة كاملة او لها الركوع واخرها السجود
الثاني والخليفة لم يذكرها كاملة لبطلان صلاة الامام في اثنا يضا
وانما يذكر الجمعة فيها اذا استخلف في الاولى وادرك القيام والركوع
للرق الذي ذكره قال وهو ان الاستخلاف في الاولى وقع في وقت
تتوقف الجمعة عليه لان الجماعة شرط في الجمعة في جميع الركعة الاولى
واما المسألة الثانية فلم يقع الاستخلاف في وقت تتوقف الجمعة
عليه فاقدم وقوله وشمل ايضا ما لو ادركها مع الامام وحده
الى عبارة تميزه الرحمان في صرح مسبوق ادرك امام الجمعة بعد
رفع راسه من الركوع في الثانية بينوي الجمعة وجوبا ان كان من اهلها
والا فتدبا لاحتمال ان الامام ترك ركنا فيقوم لتدركه فيحصل
معه هذا المسبوق ركعة وتحصل له الجمعة وان انتهت طرا حصلت
له الجماعة في ظروبه بلغز فيقال شخص نوي ولا يصلي ولا نوي
قال الزياتي والمسيلة مصورة فيها اذا انتظر القوم سلام الامام
اذ لو فارقوه وسلموا لم تحصل له الجمعة لعدم وجود العدد والجماعة
بخلاف ما اذا انتظروه فان العدد موجود والجماعة موجودة حكما
هذا ما تقرر في الدرر انتهت وقوله وعلم منه ذلك قيد به لانه اذا لم
يعلم لا يجوز له متابعتها كما صرحوا به فيها لو بني عليه ركعة فقام الامام
لخاسسة لا يجوز له متابعتها حلا على انه تذكر ترك ركن كما قاله غزالي تامل
قوله بعد سلام الامام اي ان انتظره وهو افضل وله فراقه بعد
فراغ الركعة بتمام السجدة الثانية ويتم لنفسه قل ولو قال
بعد ذلك القدوة لكان اعم لانه يشمل حينئذ سلام الامام وبطلان
صلاته ومفارقة المأموم كما عبر بذلك في المنهج قوله فليصل اليها
اخرى بضم المشاة التحية وفق الصاد المهمة وتشد يد اللام المكرو

الاصول والادب
في فقهنا
في فقهنا
في فقهنا

او بفتح المشاة فكرر الصاد همنه معني يضم او يصف في رواية
فليصف اليها اخري يقرأ فيها جهر او يلغز به فيقال لنا من فديلي
بعد الزوال صلاة يجهر فيها وذكر هذا الحديث لدفع ما يوهه الاول
من ادراك جميع الجمعة بركعة فقط وليبين ان المراد بالادراك هنا
عدم القوان انتهى ملخصا من الحواشي قوله وان فارق فيه
الامام صادق بما اذا فارق في نفس الركوع قبل ان ينتقل عنه
وكتب شوقا شيقا ولو احدث الامام في سجوده لم يفتح في ادراك
المأموم الركعة لانه ادرك ركوعا محسوبا للامام ويجه ان حدثه
بعد ان لحقه المأموم في الركوع مطيئا كذلك اه وح فقله مع بقيتها
اي ولو سقدا فليتا ملاه وبحث الاسوي وجوب الركوع معه
اذا كان يدرك به ركعة في الوقت وانه محرم مغارقتة قبل الركوع
انتهى وقوله ويجه ان حدثه المصادق بما اذا احدث في نفس الركوع
قبل ان ينتقل عنه انتهى وهذا في غير الجمعة كما علت فلا تغفل
بادراك ركوع اي مع الامام قل قوله مع بقيتها اي مع فعل بقيتها
وان فارق فيه الامام في غير الجمعة قل قوله محسوب للامام اي كان
في تمام الركعة ايضا بخلاف الركوع الثاني من صلاة الكسوف فلا تدرك
به الركعة وانما تدرك بادراك الركوع الاول من كل من الركعتين كما
مره قل او غير محسوب له كركوع من ركعة زائدة قام لها سهاوا
ان تم المأموم الغائبة وادركه فيه لانه لم يتحمل عنه شيئا اي فذكر
الركعة ولو في الجمعة كما مر وعبارة الرمي وان ادرك الركعة الكاملة
مع الامام في ركعة زائدة صحت ما لم يكن عالما بزيادتها كصلي
صلاة كاملة خلف محدثه رحمني قلت هذه عبارة م رباحي
ونصها في ث ولو اقي المأموم مع الامام الذي لم يجيب ركوعه

بالركعة

بالركعة كاملة بان ادرك معه قراءة الفاتحة حسب له الركعة لان
الامام لم يتحمل عنه شيئا نعم ان علم سهاوا وحده ثم نسي لزمته
الاعادة لتقصيره كما علم مما مره اي ولو كان الامام صبييا اي ولا
بدان يطمين بيقينا قبل ارتفاع امامه عن اقل ركوعه سوا كان
قريبا او بعيدا وان يوقع تكبيرة الاحرام جميعها وهو قائم وخرج
بالركوع غيره كالا عند ال انتهى ملخصا وكتب شوقا بادراك
ركوع محسوب للمؤتمتة مثل ما لو اقتدي غير مصلي كسوف بمن
يصلي كسوف بركوعين لكل ركعة بعد فراغ الركوع الاول من الركعة
الثانية وادركه راعيا في الركوع الثاني فيدرك الركعة لانه
صدق عليه انه ادرك ركوعا محسوبا للامام وان لم يدرك به
الركعة لو كان يصلي الكسوف اه بحر وفيه فينزل كلام قل على هذا
التفصيل وعبارة م رضى وسياقي في الكسوف ان ركوع صلاته
الثاني لا تدرك به الركعة ايضا لانه وان كان محسوبا له بمنزلة
الاعتدال نعم لو اقتدي به فيه غير مصليها ادرك الركعة
لانه ادرك معه ركوعا محسوبا له قوله في ركوع خامسة في غير ما مر
ومثله ركوع ثالثة قام اليها قاصر سهاوا وكذا ركوع ركعة نسي
الامام الفاتحة في قياها قل با ما حرج استناله
هذا من باب الاكتفا اي وما يجزى اثر الاول لانه خلاف
الاصول ولان افراد الحرم محصورة مضبوطة بخلاف ما يجزى فافوا
كثيرة غير مضبوطة وضابط الباب انه مبني على ما بعد استناله
عرفا سوا بمباشرة اولي لان ما لا ضابط له لغة وشرعا يرجع
فيه الى العرف والاستعمال كذلك وهو من الصغار مع عدم الاصرار
قوله هو اي لفظ استعمال لشمله الفرش الى علة مقدمة على

المعلول اي اعم لشموله الفرض وغيره كالكتابة عليه ولو نحو صدق
ولولا امرأة او رسم عليه او جلوس تحت كناع موسية او تدبير
اي تدفني به ولو مع هابل كالحاف وجهه حريبر لا حشوه وجبه
مخشوة وظاهرها لو باطنها حريبر لا حشوها وقلنسوة كذلك
او جلوس عليه بلا حابل ولو رقيقا او ستر حذار به قال قـ
ولو لقبر بني الا ستر الكعبة انني والمعتد جواز ستر سائر
قبور الانبياء به كالكعبة بخلاف قبور غيرهم ولو من اهل الصلاح
والولاية كما افتى بهم رتبة لا فتا شيخ الاسلام وما نقله الحاف
من خلاف ذلك ضعيف ويحرم اللباس للدواب لانها لا تنقص عن
ستر الجدار به وغطا العمامة وكيس النقود ولا يحرم كيس مصحف
ولا ثلثة اللباس ولا يفتة دواة لانها مستورة بالحبر ولا الزرار
ولا خيط خياطة او سمحة دون شرار بها كما قاله قل وقوله كالكتابة
عليه ولو نحو صدق ولولا امرأة اي حيث كانت الكتابة من الرجل
اما لو كانت الكتابة من المرأة للصدق في الحرير فلا حرمة ولو للرجل
كما قاله الباقى واستثنى بعضهم الشراية التي هي طرف الخيط عند
المسماة بالمادنة فقال انها تخر ايضا بخلاف ما بين الحيات
من الشرايب ولا يحرم خلع ملوك وتسمى باللفظ لكثرة زمن
لبسها ولا غطا كوز ويحل ايضا خيط منطقة وهي المسماة بالحيات
والتخاذه اي الحرير لما يحرم كالا استعمال فيجوز الا نحو اجارة لمزله
استعماله والحرير والخز والديباغ والا برسيم بقطع الحمرة والسند
والقز يعني واحد الا ان القز ما خرجت منه الدودة حية
فسرع وليس من الاستعمال مشبه عليه فيجل كما في شمر رفاق
لانه لغارفته له خالا لا بعد استعماله عرفا انتهى وقضية العلة

انه

انه لو نرد وعليه حرم فليتنا مل فصرع هل يجوز الدخول بسبب
ستر الكعبة وجدارها لئلا يدخلوا لئلا يدخلوا لئلا يدخلوا لئلا يدخلوا
استعمالا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الا لئلا يدخلوا لئلا يدخلوا
في نحو الملتزم فيه نظر فليجزم سم علي منهم من فرغ الا قال شيخنا
الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه وبين الجدار ثم رايته
سم علي صح بالجواز انه فصرع التفرج على الزينة المحرمة
لكونها بنحو الحرير حرام بخلاف المرو والحاجة وانتفاع ابن الرفعة
من المرو سايام الزينة كان ورعاهم ردوا كره الناس على الزينة
المحرمة لم يحرم عليهم فهل يجوز التفرج عليها بغيره المنع لان ستر
الجدار بالحرير حرام في نفسه وعدم حرمة وضعه لعذر الا كراه
لا يخرج من الحرمة في نفسه وما هو حرام في نفسه يحرم التفرج عليه
لانه رضي فليراجع سم علي المنع ويحرم زركشة ستور الكعبة
بالذهب والفضة على المعتد ومثله ستور قبور الانبياء خلافا
لما نقل عن البلقيني قال ع شر ويحرم القا ووقه اذا كانت بطانة
وظهارته كل منهما حرير فلا بد من خياطة نعم بطانته وظهارته
اما لو كان احدهما حريرا فقط فالعبرة بالخياطة عليه فهو مثل
الحاف اه قوله يحرم اي حال الاختيار بلا حاجة فخرجت الضرورة
المذكورة بقوله والحرير الى والحاجة المذكورة بقوله ويجل
لبس الحرير نحو حكة الى قوله على الرجل البالغ العاقل ولو كافرا
لانه مخاطب بفروع الشريعة على الراجح قوله والخمسة احتياطا
قوله استعمال الحرير وان لم يكن منسوجا شمر ومثله المزعفر
كله او بعضه اي المصبوع بالزعفران فانه يحرم واما المعصفر
فانه مكروه بخلاف سائر المصبوعات من احمر واصفر واخضر واسود

ومخطط فانها تخلص من غير كراهة في شيء منها خضر بنصر وفي ٢٣ ر
 تعقيب حرمة المزعم بعضه بصحة اطلاق المزعم عليه عرفا قال
 فان صح حرم والا فلا قوله والديهاج بكسر الدال وفتحها ما غلط
 من تباب الحرير شر الاعلام وهو فارسي معرب مأخوذ من التدبج
 وهو النقش والتزيين وجمعه دبابج ودبابج شرم وخضر
 واذا كان الديهاج ما غلط فنقول المص الا في تخمين صفة كاشفة
 فلا تغفل قوله وان تجلس عليه اي بغير حائل انظر وجه العود
 به عما قبله وهلا قال والجلوس عليه شوبري وعليه للتغني فليتام
 واقتصر في الحديث على اللبس والجلوس ويقاس عليهما غيرهما قوله
 ولما في ذلك الخ قال ولما فيه من الخنثى المتأففة لشبهة الرجال
 قل والخنثى هي الميل الى طبع النساء رحا في ولما كان الحرير ثوب
 رفاهية وزينة وابتدأ في يليق بالنساء حرم ومعلوم ان النسبة
 بين حرام وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم المتشبه بهن فيه
 بانه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيبته او غالبا في بعض ركنا
 يقال في عكسه مخصصا من شرم وقوله السرف قال شيخنا هو
 بالسين المهملة وبعضهم جوزه بالمعجمة ايضا قل واقل
 كل صحيح فان السرف بالمهملة الاسراف وهو مجاوزة الحد والمعجزة
 العلو وكل مناسب هنا قوله وزنا اي في الوزن وخروج به ظميره
 في الروية وعدمه فلا عبرة به قل وغيره قوله دون عكسه
 وهو ما اكثره غير حرير وزنا بيقينا فيجوز بخلاف المشكوك في كثرته
 فيجزم كالتفسير بخلاف ضمة الانا اذا شك هل هي صغيرة او كبيرة
 فانها لا تحرم لان الحلية الانا اصلي اي قبل تضمينه والاصل
 تحريم الحرير لغير المرأة وغلبة الظن كافي كاليقين مخصصا من

الحواشي

الحواشي قوله لذلك اي لما في ذلك من ظهور السرف فهو علة لحرمة
 استعمال ما اكثره حرير قوله وتغليبها للاكثر فيهما اي فيما اذا
 كان اكثره حريرا وعكسه في خضراي لان الحكم للغالب قوله ودون
 ما اذا استويا عطف على قوله دون عكسه اي فيجوز اذا استويا قال
 قل اي يقينا او شك في مساواته وقلته اي الحرير بالاولي قوله
 لانه اي ما استويا فيه لا يسمى ثوب حريرا عرفا فلا حرمة بخلاف
 التفسير فانه يحرم عند استويا التفسير والقولان حمله مع الحديث
 نعتما للقران العزيز كما مر قوله المصمت بضم الميم الاولى وفتح
 الصاد وتشديد الميم الثانية مفتوحة قوله اي لما تضمنته
 اي من الحرير وهو تفسير بمعناه اللغوي والمراد به ما يشتمل على اكثر
 حرير كما مر به بيقيد الطراز السدي بعده والتممة كالسديها
 ذكر قال في الصحاح السدابوزن الحصاصا خلافا للتممة وهو ما يمد طول
 في النسيج قل وقوله به بيقيد الطراز لعل المراد بما قابله بيقيد
 الطراز لان المذكورية الحديث حله فيقيد بما اذا استويا او غلب
 غير الحرير فتأمل قوله اي الطراز وهو ما ركب من الحرير على الثوب
 ويسمى بالترقيق فيجوز بشرطين ان لا يزيد على الثوب وزنا فان
 شك جاز كما في قل لان الاصل فيه الحلو وان يكون كل رفعة بقدر
 اربع اصابع عرضا وان طال اما التطريز وهو التجميل فيجوز
 قدر عادة امثاله وان انتقل عنه فلا يكلف الانتقال اليه قطعه
 سوا كان ظاهرا وباطنا بخلاف عكسه واما ما طرز بالابرة
 فكالمشوح فليتامل قوله كله او بعضه نايب فاعل المنسوج
 قوله والموه من ذلك القصب الذي في اطراف الشاشاة
 فانه ان حصل منه شيء بالعرض على النار حرم والا فلا يحرم زيادي

عبارة القاموس
 بضم الميم وسكون
 الصاد وفتح
 الميم وفتح
 فبحر زمنيها
 البوجهان

خضر قوله اي المطلق بفتح الميم وكسر اللام او بضم الميم وفتح اللام
والاول من ظلا والثاني من اطلق قوله اذا حصل منه اي مما ذكر يعني
المنسوج المذكور والموه فهو قيد فيهما كما صرح به قل وهو ظاهر
قوله ان هذين حرام الا قال ابن مالك في ثبوت الكافية اراد استعمال
هذين فحذف الاستعمال واقام هذين مقامه فافترد الخبر وقال
الطيسي قيل القياس حرامان الا انه مصدر لا يشي ولا يجمع والتقدير
كل واحد منهما حرام فافترد ليل يتوهم ان احرام الجمع بينهما لا احدهما
وليس مرادنا وقوله القياس اي من حيث مطابقة الخبر للمبدأ وقوله
حرام اي من حيث استعماله فلا يقال عين الذهب والفضة لا توصف
بحل ولا حرمة اه قوله اما المرأة فيجوز لها ذلك اي استعماله ذلك
لبسها وفرشا وهذا بالنسبة للمهرير وما اكثره حريرا اما المطرزا او
المنسوج بذهب او فضة فيجوز لها لبسه ويمتنع عليها فرشه كما صرح
به القنوني لان الرافعي يحرم عليها فرش الحرير ولم يستدل عليه
القنوني الا في الحرير فعلم من استدراكه عليه في الحرير ان المطرزا بالذهب
او الفضة او المنسوج بهما او باحدهما يحرم عليها فرشه والجلوس
عليه كذا قرره شيخنا الزبيري في درسه وانثنته بخطه فيهما مشر
تسخته في زكاة التقدر خضر والحاصل ان المنسوج المذكور
والموه والمطرز بذهب او فضة لا يحل للمرأة من استعمالها الا
اللبس لان علة اللبس تزينتها الداعي الى الميل اليها ووطيها المودي
الى كثرة النسل المطلوبة للشارع وذلك لا يوجد في غير اللبس من الفرش
والتدثر ونحوهما وهذا هو المعتمد ومن ثم اقتصر في المنهج على
اللبس فقال ولا امرأة لبس حليهما وما شيع بهما لان بالفت في سرف
انتهت وقوله لان بالفت في سرف المعتمد لان اسرفت فانها ان

اسرفت

اسرفت حرم وان لم يتبالغ في الاسراف كما صرح به محشوه فليتنا مراما
نقله قل عن شيخه من حرمة الموه عليها مطلقا ضعيف والحاصل
ان سائر انواع الذهب والفضة يجوز استعماله للنساء الا في صورتين
فقط الاولى استعمال الاواني الثاقبة اذا اخذت الحرير وزركشته
بالذهب او الفضة وفرشتته او تدلثرت به فانه يحرم عليها ذلك
لما فيه من اضافة التقديس وفساد جوهر ربحا نقش الحلي للمرأة
والكتابة لانه زينة للمرأة وهي تحتاجه للزينة ويحث ان كتابة
اسمها على ثوبها الحرير ان احتاجت اليها في حفظه جاز فعلها للرجل
والا فلا فليتنا مل فصرح قد يسيل عن الفرق بين جواز كتابة
المصنف بالذهب حتى للرجال وحرمة تخطيطه بالذهب للرجل
ولعله ان كتابته راجعة لنفس حروفه الدالة عليه بخلاف تخطيطه
فالكتابة ادخل في التعلق به سم على منج من فرع جواز الخ قوله
للخبر المذكور وفيه حل استعمال الذهب والحرير للاناث وتحريره
على الرجال والحق بهم الختاني والمراد من الذهب والفضة هنا
لبسه اما استعماله في الاكل والشرب فلا فرق في تحريره بين الرجال
والاناث والختاني كما مر والفضة كالذهب فيما ذكرته الاعلام
اه خضر وقوله والحرير فيه نظره فان الحديث المذكور هنا فيه
الذهب والفضة ولم يذكر الحرير كما نرى فلعله حديث اخر كتبه
عليه المؤلف في الاعلام فليراجع قوله وللوي الادب وغيره
خضر قوله الباس ما ذكر اي الحرير واستعمال المنسوج بالذهب
او الورق وتزيينه بالحلي ولو من ذهب وان لم يكن يوم عيد خضر
فصرح اعتمد ران ما جاز للمرأة جاز للصبي والمجنون فيجنون
الباس كل منهما فعلا من ذهب حيث لا اسراف عادة سم على منج

قوله للصبي ولو مرافقا اذ ليس له شهامة تنافي خنوشته ولانه
غير مكلف والحق القزالي في احيايه الميمون بالصبي ويدل على ذلك
التعليل وهو المعتد خضر قوله الا ان يصدا يقال صديا يصدا بالهمز
من باب نعب وصدا الحديد وعينه وسخه ولا ينافي هذا قولهم ان
الذهب لا يصدي لانه محمول على الغالب او على نوع منه او على الخالص
دون ما خالطه غيره فليتأمل قوله الا ان يصدا اي وكثر الصدا
بحيث يحصل منه شيء بالعرض على النار شر الاصل خضر قوله لا يعني عنه
غيره اما اذا وجد ما يعني عنه غيره فحرم عليه خضر قوله الحرب اي
الجايزة قوله اي لغيبته بغتة بحيث تمنعه من تحصيل غيره قوله
لذلك اي للضرورة وقضيته ان الحاجة لا تنبجعه هنا وفيما مر انه
يقدر بقدر الضرورة فاذا زالت وجب نزعها فليراجع قوله بالمعنى
قوله ويجل شدة لعله صرح بالعامل اعنى قوله يجعل لانه لو قال
وشد السن الى التوهم انه خاص بالمحارب مع انه عام فليتأمل
قوله شد السن به المراد به الجنس اي قال في السن لتفريق الجنس
ليشمل المتعدد وغيره وكذا يجعل السن والانف والامثلة
من ذهب وان قدر على غيره من فضة او غيرها فالشد ليس يقتيد والاصل
في ذلك ان عمر بن سعد قطع انهم يوم الكلام بضم الكاف اسم لما
كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ انعاما من ذهب رواه ابو داود
والترمذي وحسنه وقيس بالانف الامثلة والسن ولا يجوز ذلك
في الاصبع واليد لانهما لا يعلمان فيكونان لمجرد الزينة فلا يتخذان من
ذهب ولا من فضة بخلاف الامثلة فانه يمكن تحريكها واما الامثلة
فان كانتا من ايجل الاصبع جاز اتخاذها لوجود العمل بواسطة الامثلة
السفلى وعليه يجعل كلامهم وان كانا اسفلا الاصبع امتنع وعليه يجعل

كلام

كلام مرفوش قوله ويجل قدره اشارة ان لبس عطف على شد قوله
لبس الحرير لخواكة اللبس ليس يقتيد فافتراشه والمتدثر به كذلك وان
وجد غيره من لباس او دوا على الراح والحكة بكسر الحاء الجوب اليابس خضر
قوله كمر وبرد اي شد يدين للضرر ثم رد الضابط وجود الضرر
او الحاجة قوله ان يلبس دا بنه ولو بلا حاجة قل له قوله فلا يجعل
اللباسه اي جلد نحو الكلب لها اي لدا بنه اي في حال الاختيار كاللباس
لادمي فانه لا يجعل كذلك من باب اولي اما في حال الضرورة كخوفه ولو
على نحو عصفه او لغيره من حرا وبرد ونجاسة حرب وقد تقدم غيره
مما يقوم مقامه فانه يجوز كما يجوز تناول الميتة عند الاضطرار
قال في الانوار ولا يجوز استعمال جلد الشاة الميتة في اللبس للضرورة
ويجوز في الفرش وغيره وان لم يكن ضرورة قال ج بعد نقله ذلك
عن الانوار وان قال الزركشي المذهب المنصور انه لا يشق بشي
منها انتهى خضر والحاصل انه يجوز للشخص ان يلبس الثوب
المتنجس في غير صلاة وان لم تكن حاجة حيث لم يلزم عليه تضييع
بالنجاسة واما الثوب المتنجس ولو من مغلط فلا يجوز لبسه الا
للضرورة كحاجة قتال او خوف ويجوز فرش المتنجس وان لم تكن ضرورة
وانظر هل ولو من مغلط ثم رأت سم على منهج نقتل عن ثم الجواز
كما ستره وحل استصباح بدنه من نجس كالتنجس في مسجد مطلقا
ولا في نحو مخرج معار ان لوث لادهن نحو كلب فلا يجعل الاستصباح
به لفظ نجاسة كما في المنزع وشرحه فصرح اذا استصبح بالدهن
النجس جاز اصلاح القتيلة باصبعه وان تنجس وامكن اصلاحها
بنحو عود لان التنجيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجوازه الضرورة
فصرح فضيلة حرمة استعمال نحو جلد الكلب والتخثير وشعرها

لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له في العرف الشبهة لانها
من شعر الخنزير نعم ان توقف استعمال الكتان عليها ولم يوجد
ما يقوم مقامها فهذا ضرورة مجوزة لاستعمالها وعلى هذا لو تردد
الكتان فهل يجوز استعمالها ويعني عن ملاقاتها مع ندواته
قال م رينبغي الجواز ان توقف الاستعمال عليها واقول ينبغي ان
ينبغي الجواز ما اذا لم يكن تخفيف الكتان وعمله عليها جافا فليتنازل
ومش شيخنا في ش المناج على جواز استعمال جلد الكلب والخنزير
في غلبا للبس كالجلوس ثم قال وان قال الزركشي المذهب المنصوص
انه لا ينتفع بشئ منهما سم على المنهج كتاب الخنايز
جمع جنازة بالنعش والكسري يعني واحد وهو الميت في النعش كافي شر
المنهج وكان الاول ان يصنع هناك وعادة العناي فقوله وقيل
بالنعش الى عطف على مقدم تقديره اسم للميت الى فليتأمل قول
وقيل بالنعش اسم للميت الى هو معنى قولهم الا على للاعلى والاسفل
للاسفل وعلى هذا لو قال اصلي على هذه الجنازة واي بالجيم مكسورة
لم يصح لان المكسورة اسم للنعش كذا قاله القاضي في تعليقه
قال الاسنوي والمنهج الصحة اذا اراد الميت وغاية انه غير
يلفظ مجازي لعلاقة المجاورة شوبري وقوله هو معنى قولهم
الا على للاعلى الى ونظيره قولهم الملايكة كجبريل عليه السلام ملك
يفتح اللام وفي واحد السلاطين ملك بكسر اللام وهذا بالنسبة
للمخلوقين والافضل اسم الله عز وجل المحسنى ملك بكسر اللام فليحفظ
وقوله والمنهج الصحة ان اراد الميت اي وحده او اطلق بخلاف
ما اذا اراد النعش فقط او مع الميت فلا يصح اما الاول فظاهر
واما الثاني فتعليقا للمبطل هكذا افهم قوله في النعش اي لا

لميت

لميت مطلقا وقوله وعليه الميت اي لا للنعش مطلقا والماحصل
ان المظرف فيقول في الاول والمظروف فيقول في الثاني شوبري قوله من
جنزه اي على كلا التقديرين شوبري وعبارة الحج على خط اي على التقادير
كلها اذا السيرة حاصلة بكل حال فاجابة لسان حال النعش ينادي
في كل يوم فيقول

انظر الي بعقلك انا الميت لنقلك انا سرير المنايا كم سار مثلي مثلك
قوله يجب على الكفاية غسل الو والمخاطب لهذه الامور كل من علم
بموته او ظنه او قصر لكونه بقربه وبمنسب في عدم البحث عنه الي
تقصير من اقاربه وغيرهم لكن مونة ذلك كاجرة الفسيل وشرها
والكفن واجرة الخفر والمحمدية تركة الميت ثم على من عليه نفقته ثم
من موقوف على تجهيز الموتي ثم من بيت المال ثم على اغنيا المدين
وظاهره ولو كان الميت ذميا ولا يقال فيه على اغنيا الذميين
نعم المروجة غير الناشرة ولو عينية تلزم المونة او لازوجها
الموسر ولو بما يرثه منها ثم تركتها ثم مي كغيرها ع شوبري وقوله
او قصر الى اي اولم يعلم لكنه قصر لكونه بقربه وبجواره الى وقوله
لكن مونة ذلك الى ايمان الكلام في الفعل وبذلك عبر المص بالمصادرا على
الفعل والتكفين الى واما المونة الى وقوله ثم على اغنيا المسلمين
وهم من يملك لمونه زيادة زيادة على كفاية سنة هو وقوله نعم
المروجة ومثلها خادمها وقوله ولو غريقا لانه لا بد في الفصل من
فعل ادبي ولو كان هو الميت كرامة او غير مكلف او كافرا ويكفي فعل
الجن لانهم مكلفون وما مورون بشر يفتنوا لا الملايكة هو قول فلا
بد من غسله اغني الغريق ولوشاله وغطسه يكفي وقوله ولو كان
هو الميت الى اي لو غسل نفسه كرامة كان نقل عن سيدي احمد الهدوي

نفعا الله به كفى وقوله او غير مكلف اي غير المكلف من صبي ومجنون
 في الفصل بتايل المعتمد انه لا يجب فيه التنية ومثله التكفين والحمل
 والدفن وقوله لا الملايكة اي فلو شاهدنا الملايكة تقبله لم يسقط
 عنا بخلاف نظيره من الكفن لان المقصود منه السزو قد حصل ومن
 الفصل التقيد بفعلنا ولهذا ينشر له لا التكفين شرعب والظاهر
 انه يكفي الملايكة في الحمل والدفن لمحصل المقصود قوله بسائر العورة
 هذا ضعيف والمعتقد انه لا بد من ستر جميع البدن سواء من ماله
 او من غيره وسواء كان ذكرا او انثى حرا او رقبا لا يقطع الرق
 بالموت واختلافه بالذكورة والانوثة انما هو الضعيف الذي
 مشي عليه الشرثم ان كفن من غير ماله وجب واحد فالواجب على السية
 والزوج والقريب وبين الماله وما وقف للتكفين ثوب واحد
 وان كفن من ماله واوصي باستقاط ما زاد على الواحد ومنع منه
 غريم مستغرق دينه للتركة فكذلك وان كفن من ماله ولم يوص
 باستقاط ما زاد على الواحد ولم يمنع منه غريم مستغرق دينه للتركة
 واريد الاقتصار على ثلاثة وجب ثلاثة لغايف يعبر كل واحدة
 منها البدن فان اريد تكفينه في اكثر فالافضل كما قاله قل على
 الغزي خمسة ازار وقميص وعمامة ولغافتان في الذكر وخاربدل
 العمامة في غيره فليحفظ وعلم ما ذكرناه لو اوصي باستقاط الثوب
 الثاني والثالث مع ونفذت الوصية بخلاف ما لو اوصي باستقاط
 الزايد على ستر العورة فلا يصح ولا تنفذ لانه وصية يكرهه
 قوله والصلاة عليه وكذا جملة وكات سبب عدم ذكره له وان
 ذكره غيره انه قد لا يجب بان يجفر عند محله ثم يجر كلبتر فيه شورى
 يعني ان المعزك المحل لانه ليس بمطرد كما قاله المحشي ولانه لازم للدفن

كما قاله قل وقوله وان كان ذميا راجع لعدم جواز الصلاة عليه
 وعدم وجوب الفصل فالصلاة حرام على الكافر بجميع انواعه واما
 جواز الفصل فتايت له بجميع انواعه الا المرتد على ما يدل عليه ظاهر
 كلامهم شورى وقوله لينظر ما الدليل على استثنائ المرتد وعبارة
 م ر ولا يجب غسل الكافر على احد بل يجوز ان كان حربيا انتهت وعبارة
 الشيخ خضر وحاصل هذه المسئلة ان الصلاة على الكافر حرام مطلقا
 والفصل جائز مطلقا والتكفين والدفن ان كان له ذمة او عهد وجبا
 والا فلا ويجوز اغرا الكلاب على جيفته كما ياتي بعض ذلك في كلام المؤلف
 انتهت وقوله او عهد اي واما ناكاي ياتي قوله والمعاهد ومثله
 المؤمن قل وعبارة خضر قوله ويجب تكفين الذمي والمعاهد
 والمؤمن في بيت الماله فان لم يكن فعليا حيث لاماله ولم يكن
 له من تلزمه تقنته وقابذته كما يجب علينا اطعامه وكسوته
 انتمى قوله لكن الاولي موراثهم بل يجب اذا تحقق الادمي منهم قل
 قوله الاشهاد بمعركة كفارا وكافرا واحد سواء كانوا اهل حرب او ردة
 او ذمة فصدوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك خضر فالمراد من الكفار
 الجمنس قوله اي يمكن حرهم اشار به الى ان معركة اسم مكان بمعنى
 محل العراك اي الحاربة واشار به ايضا الى انه لا فرق بين ان يكون
 الحرب ببلادهم او ببلادنا ولو حال الحزامهم الحضر اكلها بان تبهم
 فردوا عليه فقتلوه فكانه قتل في حال القتال او قتله الكفار صبرا
 خضر من قوله ولو احو قوله سلاح مسلم خطا اي وكذا عهدا من مسلم
 استغاثوا به كاصح به الشيخ خضر مرين وكتب الشورى قوله
 هل ولوري به سلم الى او قتله سلم استغاثوا به وكذا الواسنغان
 البغاة بكافر فقتل مسلما فانه يكون شهيدا انتي اي من شهد المعركة

كما افتر به م روح في حاشية قل ضعيف فاحذر قوله وليس فيه
 الا حركة مذبوح راجع لقوله ام بقي زمانا الى اما اذ لم يكن فيه حركة
 مذبوح بان حصل له جراحة يقطع بموته منها ولم يصل الى تلك
 الحركة وليس بشهيد وينبغي ان يكون شهيدا في حكم الاخرة وهو
 ظاهر فانه لا يتقاعد عن البطون والغريق ونحوهما انتهى شورى
 وقوله راجع لقوله ام بقي زمانا الى صوابه راجع لقوله او بعده
 فتأمل قوله فيمن دفته في ثيابه لا يعني ان السنة تكون التكفين
 والدفن في ثيابه فتكفينه ودفته واجبات قل وهذا بعد نزولها
 منه عقب موته وعودها اليه فانه يسر ترغ ثياب الميت التي مات
 فيها لانه تسرع اليه الغساد ولو نبيا وشهيدا على المعتد ونقاد
 الى الشهيد عند التكفين ومحل تدب تكفينه في ثيابه ان كفت بان
 سترت جميع بدنه فان لم تكفه تمنت وجوبها على المعتد خلافا للموت
 في شئ منها بل يجب ثلاث لغايف اذ اكن من ماله ولا دين عليه
 الى اخر ما مر ثم ان المراد بثيابه التي اعتد لبسها غالبا ولو
 حريرا اما ثياب الرب كدرع ونحوها كالخوذة مما لا يعتاد لبسه
 غالبا كحف وجلد وفرة وجبة محشوة ودرع فيندب نزعها
 كما ير الموق كما قاله في شئ المنهج ولا فرق في ثيابه التي يسر تكفينه
 فيها بين الملتحمة بالدم وغيرها لكن الملتحمة اولى كما نقله في شئ المنهج
 عن المجموع ولو اراد الوارث تكفينه في غيرها جاز كما علم من التدب
 اه قوله فلا يجوز ان كان المناسب للمص ان يقول فلا يسنان
 لكن عدل عنه لصدقه بالجواز مع انها يحرمان عناني ويجب غسل
 نجس اصابعه غير دم شهادة وان اذ يذ لك الى زواله دمه لانه
 من اثر عبادة بخلاف دمه مخرم ازالته لا طلاق النبي عن غسل الشهيد

ولانه

ولانه اثر عبادة منعه وش وقوله مخرم ازالته اي بالغسل بخلافها
 بغو عود والفرقان الغسل يزيله بالكية عينا واثر العود يزيل
 العين دون الاثرم رسم على قوله والحكمة فيه لا فان قيل الانبيا
 والمرسلون افضل من الشهداء مع انهم يغسلون ويصلي عليهم والحكمة
 الثانية موجودة فيهم وهي التقظيم الى اجيب بان الشهادة فضيلة
 تنال بالاكتمال فمرغب الشارع فيها ولا كذا النبوة والرسالة لانها
 ليسا بمكتسبين قال ابو صيرى
 تبارك الله ما وجي مكتسب ولا نبي علي غيب بمتهم
 وقال البرهان اللقاني
 ولم تكن نبوة مكتسبة ولورق في الخبر على عقبه
 قوله والتقظيم الى فضيلة عطفه على ابقائه ليس من اثر الشهادة
 مع انه منه فكان الاول ان يقول من التقظيم الى اويقا هو عطف
 خاص على عام وقال بعضهم ان قوله ابقا اثر الشهادة راجع لقوله
 دون غسله وقوله والتقظيم له راجع لقوله والصلاة عليه وهذا
 غير صحيح لان التقظيم راجع ايضا للغسل لقوله عن نظيره تأمل قوله
 وقيل لانه حي اثاربه الى ان شهيد فعيل اما بمعنى فعيل كالاول اي
 معناه مشهود له من الله ورسوله بالجنة او بمعنى فاعل كالثاني
 اي معناه انه شاهد اي حي اي حاضر عنده وقيل على الاول ان
 الملائكة يشهدونه فيقبضون روحه اولانه يبعث وجرحه
 دما يشهد له بقتله وعلى الثاني ان روحه تشهد دار السلام قبل
 روح غيره وروح غيره لا تشهد دار السلام والقيامة وانما تتم هذه
 المقالة ان اريد بدار السلام محلا مخصوصا بالشهداء من الجنة اما
 اذا اريد بها المتبادر المراد غالبا وهو الجنة فذلك لا يبع لان الذي

ذلك عليه الاحاديث الصحيحة ان ارواح المؤمنين تصل الجنة قبل القليلة
 اولانه يشهد يوم القيامة في الامم شويري قوله يمكن مات مبطونا اي مرض
 بطنه كطحال واستسقا واسهال خضر قوله او محمدا قال شيخنا ابن
 عبد الحق في حاشيته على الجلال المجلي قال في تنقيح الباب او حاد وحله
 بعضهم ليشمله الظلم المتصر عليه في كلامهم على ما اذا قتل على غير الكيفية
 الماذون فيها والاولي حله على ما اذا سلم نفسه لاستيقا الخدمة تايبا
 انتهى شويري لامثاله ح اسره تعالى فاشبهه من التي بقية في حرب الكفار
 بشر ويمكن ان يجاب ايضا بان ما هو محمول على من مات في حشر او سرقة
 مثلا او بالحد الاول من هذه الثلاثة افتي الرهلي وعبارة العناني
 وحاصله ان المعتمد ان المقتول بحق غير شهيد ويجعل قوله محمدا
 على ما اذا زيد على الحد او حد على الوجه الذي لم يطلب قوله او غير
 او غريبا استثنى بعضهم من الغريب العاصي بغير بته كالابن والناشدة
 ومن الغريب العاصي يركوب البحر كان كان الغالب عليه عدم الامة
 او استوي فيه الامرات او ركبته لشرب خمر فافظا هو كما قاله الزركشي
 ان ما ذكره لا يمنع الشهادة م رخص وهذا كلام م راو العبارة والمقصد
 انه غير شهيد كما عقبه بعد فليراجع قوله او طالب علم اي وان مات
 على فراشه وان كان لمعصية كما اذا كان ليحادل به او ليتفاخر به لان
 الغزالي قال اي العلم ان يكون الابنه زيادي ومن شهدا الاخرة
 من مات مطعونا او في زمن الطعن او بعده وان طال كما استنبطه
 ج العسقلاني من الحديث الوارد في ذلك ولا يبعد ذلك ففضل الله
 واسع خضر وحله ان مكث في محل صابرا محتسبا انه لا يصيبه الا ما
 كتب الله له ومنهم من مات عاشقا اذا اعد وكنتم قال بعضهم
 ان المحب اذا توفي صابرا كانت منازلته مع الشهداء

وعبارة

وعبارة سم على الغاية والميت عشقا بشرط العفة والكنان وامكان
 اباحة المعشوق شرعا ونقدرا الوصول اليه وخروج عشق الامر لانه
 لا يمكن اباحته فحشقه معصية فلا تنال درجة الشهادة ويبقى حله
 على عشق اختياري فلو كان اضطرار يامع العفة والكنان فالوجه حصول
 الشهادة والظاهر ان الكلام فيما اذا كان المقصود من المعشوق ما يمنع
 منه اما لو نظر الى امره انقا او حيث يجوز النظر فوقع في قلبه محبة
 من غير رادة شي لا يجوز حقيقتها الى الهلاك فينبغي ان لا يكون نزاع في
 شهادته وقال قل على خط قوله والميت عشقا اي ولو لم يمت
 حيث عفا وكنتم ولو عن نظر محرم والمحصلة ان الشهيد على ثلاثة
 اقسام شهيد الدنيا والاخرة وهو من قاتل لتكون كلمة الله تعالى
 هي العليا وشهيد الدنيا فقط وهو كثير من قاتل لادله بل للغنمية
 ونحوها وشهيد الاخرة فقط وهو كثير كما اشار اليه بقوله من مات
 مبطونا الا خضر زيادة قوله والاسقطا ما خوذ من السقوط يقال
 سقط الولد من بطن امه ولا يقال وقع وهو النازل قبل تمام اشهره
 وهي ستة ولحظتان اما النازل بعد تمامها فالكبير مطلقا ولا يرد
 عليه ما علم من انه لا يسمى سقطا قوله كبكالم ولو قبل انفصاله
 قوله لم يستهل الاستهلال رفع الصوت شويري وفي القاموس
 استهل الصبي رفع صوته يالكبكا كاهل وكذا كل متكلم رفع او خفض
 انتهى قوله فلا يصلي عليه اي تحرم الصلاة عليه قال قوله الا ان بلغ
 اربعة اشهر اي وظهر فيه تخفيف والا فكن لم يبلغها قال قوله
 فيغسل اي وجوبا كالمتكفين والدفن والحمل اما من لم يبلغ اربعة اشهر
 بان لم يخطط فيسن مواريته بخرقة ودفنه قال والمحصلة ان
 في السنة فما فوقها مثل الكبير بل لا يسمى سقطا كما مر وقبلها ان ظهر فيه

اماره الحياة فكذلك والا فان ظهر خلقه وجب تجهيزه بالصلاة والا فلا
 شيء على الغزي وقوله انه في السنة الاي اذا ترك بعد ستة اشهر
 ولحظتين فافوقها يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وان نزل
 ميتا ولم يعلم له سبق حياة وهذا هو المعتد كما نقله في ثمة عن افنتا
 والده وظاهره وان لم يظهر خلقه فاحوال السقط ثلاثة ان لم يظهر فيه
 خلق ادمي لا يجب فيه شيء نعم ينسئ ستره بخرقة ودفنه وان ظهر فيه
 خلقه ولم تظهر فيه اماره الحياة وجب فيه ما عدا الصلاة لمنفعة فان
 ظهر فيه اماره الحياة فكبير وهذه عبارة العناني بالحرف فليحفظ قوله
 ولا يغسل من خيف نفثته الا ببارته في المنهج وش ومن تعذر غسله
 لفقد ما اولغيه كاحتراق ولو غسل لغيري يسمي وجوبا كافي غسل الجنابة
 ولو كان به قروح وخيف من غسله تسارع البلاء اليه بعد الدفن غسل
 ولا بلاط بما يكون بعده فلكل صابر الى البلاء انتهت ثم قال فان لم يحضر
 الا اجنبية الميت المرأة او اجنبية في الرجل يسمي الميت الحاقا لفقد
 الغاسل بفقد الما انتهى وفي حاشية ش على م رخص لو لم يكن قطع
 الخارج من الميت بغسله ج غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته انه
 كالحق السلس وهو نفع صلواته وكذلك الصلاة م رسم على منبه وقوله
 كالحق السلس قضية التشبيه بالسلس وجوب خشو محل الدم بخو
 قطنه وعصبة عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو اخر
 لا لمصلحة الصلاة وجب اعادة ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة
 المصلين كافي تاخير السلس لاجابة المودن وانتظار الجماعة انتهى بحرفه
 قوله من خيف نفثته خرج بتفثته تسارع البلاء اليه فاذا خيف
 فلا عبرة به ويجب غسله كما تقدم عن ثمة المنهج قوله لكونه مسموما
 مثلا ايدا واحترق خضر له بل يسمي وجوبا خضر قوله فيما راى

الفصل

الفصل وماعه بكيفية اعم من ان تذكر هنا وجب يتجه قوله لكن الى
 اما اذا ارى بما مر المذكور هنا فلا يتجه الاستدراك لان القطيب
 لم يتقدم له ذكر حتى يتوهم ثبوته فليتامل شويبري بزيادة قوله ان
 الى قوله لكن لا يقرب اي المحرم طيبا اما اذا مات اي يجرم تطيبه
 وطرح الكافور في ما غسله كما يستنع فعله في كغنه خضر فيجرم ان يقرب
 طيبا في ثلاثة اشياء بدنه وما غسله وكغنه قوله وحنوط بفتح الحاء
 وضم النون ويقال الحنوط بالكسر نوع من انواع الطيب قال
 الازهرى ويدخل فيه الكافور وذرة القصب والصندل
 الاحمر والابيض وقال غيره الحنوط ما يخلط من الطيب للموتى خاصة
 ولا يقال لطيب الاها حنوط ش اصل قوله ولا يؤخذ شعره اي يجرم
 اخذ ذلك منه خضر ولا فدية على اخذه على المعتد كما ياتي قوله ولا
 يغطي راس الرجل ولا يلبس بحنيطا خضر وانظروا اختلط المحرم بغيره
 هل يغطي الجميع احتياطا للستر او لي احتياطا للالهرام وقد يتجه
 الثاني لان التقضية محرمة جزما بخلاف ستر ما زاد على العمود نشو
 قوائمه ولا وجه المحرمة ولا كفها بقفا زين اي يجرم ذلك خضر ويجمع
 ذلك كله قول المنهج ووجب ابقاء اثر احرام انتهى والخش هنا كالا نبي
 كما صرحوا به في باب الاحرام قوله ابقاء اثر الاحرام انتهى لا يبطل
 نسكه بموته عبق قال في المجموع وهل يبطل الصوم بالموت او كالحق
 وجهات اصحهما لا يبطل اي ومثله الصلاة وهو ظاهر كلام الاصحاب
 انتهى وكان القياس بطلان الحج بالموت وبه اخذ مالك و ابو حنيفة
 لكن قدما النص عليه لان ذلك انما ثبت لهذا المحرم بسبب الاحرام
 وهو موجود في غيره خضر وقوله وهو موجود في غيره انظر هل الصواب
 وليس موجودا في غيره اي حتى يجمع القياس قوله ايضا بقاء اثر الاحرام

اي فيها اذامات قبل التحلل الاول بخلاف المفقعة المدة فلا يحرم فيها
شي بعد الموت ويفرق بينهما بان الاحداد للتفجع على الزوج وقد انقطع
ذلك بموتها واما المحرم فلان اثر الاحرام فيه باق بدليل الحديث
ان المحرم ياتي يوم القيامة ملبيا ويعصى من يفعل ذلك بخلاف ما اذا
مات بعد التحلل الاول فانه لا يجب علينا ابقاء اثر الاحرام فيه لانه
لو كان حيا جاز له كل شيء من المحرمات اليه تحرم على المحرم بالتحلل الاول
ما عدا النساء فحسن كذلك ان لا يظهر فرق بينهما خضر قوله واخذ ظفره
وشعره ويردان اليه في الكفن بدلا في القبر وجوبا فيجب دفنهما
معهما كما صرح به قوله وغيره قوله لان اجزا الميت محترمة ويحرم خسه
وان عصي بتأخيرها او تغذر غسل ما تحت قلفته كما اقتضاه كلامهم
وعليه فيتم عمامتها خضر وقوله فيصير عمامتها محلها ما لم يكن
تحتها نجاسة تغذر ازالتها والادفن بلا صلاة عليه قوله فلا
تنتهك بهذا اي باخذ ظفره وشعره نعم لو تغذر غسله انخلقه
لتبديد راسه وجب حلقه على الاوجه وكذا لو تغذر غسل ما تحت
ظفره الا بقلعه ولا فدية على حاله ومقلعه ومطيبه خلافا للبلقي
انتهى خضر وقوله وجب حلقه ظاهره حتى في المحرم ويؤيده
قوله ولا فدية اليه والحاصل ان محل حرمة اخذ ظفر او شعر المحرم
وكراهما اخذهما من غيره ما لم تدع حاجة اليه والا كان لبس شعر
راسه او نحو بصبغ او غيره او كان به قروح مثالا وجهد بها بحيث
لا يصلح لها الى اصوله الا بالزائفة وجب كما صرح به الاذرع وهو
ظاهر قوله ويسن في تكفين الرجل ازارا ولعاقان هذه معالة
ضعيفة تنع فيها اصله والمعتد وجوب ثلاث لغايف كما في متن المنهاج
والمنهج والحديث لا يناسب المدعيان الحديث فيه ثلاثة اثواب ليس

فيها

فيها قميص ولا عمامة خضر وهذا حيث كفن من ماله ولم يوص باسقاط
الزائد على الواحد ولم يمنع منه غريم مستغرق دينه للزكاة وارييد
الاقتصار على ثلاثة فتجب وان كان في الورثة مجهور عليه على المعتد
خلافا لقول ازار الازار والميزر ما يستر العورة انتهى خضر وتسمية
العمامة بالورقة قوله في ثلاثة اثواب ظاهره ان كلامهما استر
جميع البدن وهوما في القفحة وخ في استدلاله به على ما ذكره
من الازار واللعاقان نظرا لا يعني يتم بتأمل بعد هذا قوله
ومن كفن منهما اليه شوي قوله وكما فعل بابتته صلى الله عليه
وسلم ام كلثوم ومات جميع اولاده في حياته صلى الله عليه وسلم
الاقاطمة فبعده بستة اشهر قال القسطلاني ولم تقم
تلك المدة وهي افضل اولاده الا ما فضل الله به الذكور لانها قاست
لوعته موته وقاله
ما ذا اعلى من شتم تربة احمد ان لا يشتم مد الزمان غوايا
صبت على مصايب لوانها صبت على الايام عدن ليايا
انتهى واعلم ان الموت اعظم المصايب بعد الكفر واعظم منه
العقوبة عنه وما احسن ما قاله بعضهم
صاح شمر ولا تنزل ذكرا لموت فغسبانه ضلالمين
قوله والزيادة على الخمسة مكروهة كراهة تنزيه وهو المعتد
عندم رلا كراهة تحريم خضر قوله ومن كفن منهما اي من ذكر او
امراة بثلاثة فهي لغايف الي هذا منافي لقوله السابق ويسن
تكفين الرجل اليه كما مر وكتب شوي بمر مع قوله ويسن في تكفين
الرجل اليه قوله يستر كل منها جميع البدن اي غير راس المحرم ووجه
المحرمة كما علم مما مر قوله زيد قميص اليه اي زيد من غير كراهة

على الثلاث قميص ان لم يكن محرما اما المحرم فلا لانه لا يلبس مخبطا
 كما مر نعم محل ذلك اي جواز زيادة ما ذكرنا اذا كان الورثة اهلا للترج
 ورضوا به فان كان فيهم صغيرا ومجنونا او مجنونا عليه بسفه فلا يبر
 يقتصر على ثلاث لغايف هذا كله اذا كن من تركته والا وجبت لغة
 تسترجع بدنه فقط كما مر بل تحرم الزيادة على سائر جميع البدن من
 بيت المال او مما وقف للتكفين والمعتد انه يعطي منهما المحتوط
 والقطن وان كان من الامور المستحبة قوله تخمين اي للغايف
 قوله ومثلها الختاني يصح رجوعه لجميع ما قبله حتى لقوله ولا يغطي
 راس الرجل ولا وجه المرأة المحرمة كما مر وصرح به في قوله وفروض
 الصلاة على الميت وهي من خصايصنا على الراجح وعورض بصلاة اللحية
 على ادم عليه السلام واجيب بان المراد بها الاستغفار وان الذي
 من خصايصنا كونها على هذه الكيفية التي من جملتها الفاتحة
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وشرعت بالمدينة في السنة
 الاولى من الهجرة كما في سيرة الحلبي ومن مات من الصحابة بمكة الزينة
 كنديجة لم يصل عليه صلى الله عليه وسلم واول صلاة صلاها صلواته
 بالمدينة الشريفة على قبر البراءين معروفا واخر المص الصلاة عز الغل
 والتكفين اشارة الى طلب تاحيرها عنهما وجوبا في الغسل وندبا
 في التكفين كما ياتي قوله ثمانية الاولى عدتها سبعة باستفاضة
 النية باولها فانما شرط لاركن خلافا للمص هنا وفي صفة الصلاة
 خضر بزيادة قوله نية ويكفي فيها نية مطلق الفرض وان لم يقبل
 كفاية كما يكفي نية الفرض في احدي الخمس وان لم يقيد بها بالعين
 وعلم من كلامه نعين نية الفرضية كما في الصلوات الخمس ولو في صلاة
 امرأة مع رجال خضر بمردفه ولو في صلاة الصبي فيجب عليه نية

الفرضية

الفرضية كما صرح به النووي في شذ المذهب ويشكل على ما قالوه من ان
 الصبي لا يجب عليه نية الفرضية في الصلوات الخمس وهو المعتمد عند
 مروي يحتاج الى الفرق فليحذر قوله واربع تكبيرات منها تكبيرة الاحرام
 فلو نقص عنها ابتداء لم تتعقد بان احرام بها بنية النقص وانها
 بطلت ولو زاد عليها كان اي بتكبيرة خامسة ولو عدنا لم تبطل صلواته
 لانها ذكر وهي لا تبطل بالذكر نعم لو زاد على الاربع عمدا معتقدا بطلان
 بطلت كما ذكره الاذرعيا وزاد امامه عليها لم يتابعه اي لا يسر له
 متابعتها في الزايد لعدم سنده للامام بل يسلم او ينتظره ليسلم معه
 وهو افضل لنا كالمتابعة فلو تابعه في الزايد لم تبطل صلواته كما
 افتي به الرمي وذكره خضر وغيره فليحفظ ولا تقفل عما تقدم من
 ان سجود السهو لا يدخل صلاة الجنازة قوله وقرن النية هذا
 بتابعي ما اسلفه في اركان الصلاة لكنه نبه على ان الاكثر لم
 يعدوا قرن النية بالتكبير ركننا بل جعلوه كالجزم من النية كالعضو
 ونحوه ولعل ترك ذلك هنا اكتفا بما مر او لغير ذلك شو قد اسقط هذا
 من المنهج وعدا الاركان سبعة وهو الاول كما عرف قوله باولها دي
 تكبيرة الاحرام قوله وقيام لقادر ولوصفيا وامارة مع رجال وان
 وقعت لهما نقل رعاية لصورة الفرض خضر عن ثعب فان عجز عن
 القيام قعد فان عجز عن القعود اضطجع فان عجز عن الاضطجاع
 فان عجز او ما كما مر في غيرها قوله بعدا لتكبيرة الاولى وقال
 النووي يجزي بعد غيرها ايضا وله على هذا جمعها مع ركن اخر
 وتأخيرها عن الرابعة نعم تتعين عقب الاولى للمسبوق ولو
 عبر المص بعقب بدل بعد في الكل كان اولي قوله نعم تتعين
 عقب الاولى للمسبوق ضعيف في حاشية سم على ج عند قوله

قوله فانما
 ان يترق بان صلاة الجنازة
 بها الصبي شائها ان يغفل
 هو مما صعب على المليف التي
 غيرها نزل على الكاشية

عمر المصنف لا يذكر
 في المتن
 بذكرها في المتن

المنهاج ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها
 ما نصه قوله ويقرأ الفاتحة اي ان شاء وان شأ غيرها لتكبيره اخرى قوله
 وان كان امامه في غيرها اي بان ادركه الامام بعد الثانية مثلا انتهى
 بحروفه وفي فتاوي م ر التي عليها خطه ما نصه سبيل رضي الله
 تعالى عنه فمن تباطأ بها حرامه عن احرام امامه في صلاة الجماعة
 فلما ان كبر تكبيرة التتميم كبر امامه الثانية هل يكبر معه وتسقط
 عنه الفاتحة راسا او ياتي بها في الثانية مع الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم لان الاولى لبست الفاتحة متعينة فيها واذا
 تركها في الاولى عمدا واتي بها في الثانية فهل الاولى ان يعدها على
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم او يقدم الصلاة عليها
 فاجاب يكبر معه وتسقط عنه الفاتحة ويكملها الامام وان
 كان يجوز له تاخير قراءة الفاتحة لما بعد الاولى لسقوط محلها الاصلي
 ومتى اخرها لما بعد الاولى الي الثانية فتقدم الفاتحة على الصلاة
 عليه صلى الله عليه وسلم او ياتي بها بحروفه وظاهره سقوط الفاتحة
 عن المسبوق بتكبير الامام عقب تكبيره وان لم يقصد ايقاعها بعد
 الاولى نظر المحلها الفاضل ويؤيده ما علق به وتلخص ان الفاتحة
 تجزي بعد غير تكبيرة الاولى ولو بعد الرابعة وقبل السلام في
 غير المسبوق وفي المسبوق اذا ادركه مع الامام ما يسمع قراءته
 الفاتحة على المعتد وما ذكره قل من الاستدراك ضعيف
 فليتأمل ثم قول قل ولو عبر بعقب الم لا يظهر له فائدة مع ما في
 جواب م ر من ان الفضل مراعاة الترتيب حيث اخر الفاتحة
 ولو تخلف المأموم عن امامه بلا عذر بتكبيره حتى شرع امامه في
 اخرى بطلت صلاته اذا لاقتدا هنا انما يظهر في التكبير است

وهو تخلف فاحش يشبه التخلّف بركنين فان كان ثم عذر كنسيتان
 فلا ينظر ولو سلم الامام على الراجح خلافا للمص في ش المنهج وخطوغيرهما
 حيث قالوا تبطل بتكبير ركنين انتهى ولا شك ان التقدم كالتخلف بل
 اولى خلافا للمص في ش المنهج ولا يجوز كما في خط علي الغاية ان يقرأ بعضها في
 ركن وبعضها في ركن اخر كما يوخذ من كلام المجمع لان هذه الحصلة لم
 تثبت فصرح وقع السؤال على موافق شرع في قراءة الفاتحة في الاولى
 فهل يجوز له نطقها وتاخيرها الى ما بعد غيرها اجاب ابن الرمي بان
 لا يجوز لانها تعيّن بالشرع فتقولم الفاتحة لا تتعين في الاولى
 اي ما لم يشرع فيها فتأمل قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وظاهر كلامهم انه لا يسن السلام ايضا وعليه فهو مستثنى من كراهة
 افراد احداهما عن الاخر وهو المعتمد خلافا لما في التحفة فراجع
 نعم يسن الحمد قبل الصلاة والدعاء للمومنين والمومنات بعدها
 كما ياتي وفي اقلها واكملها ما مر في غيرها من الصلاة قوله بعد الثانية
 قال في المجمع يجب كون الصلاة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 في الثانية والدعاء للميت في الثالثة انتهى اي فلا تجزي الصلاة في غير
 الثانية ولا الدعاء في غير الثالثة بخلاف الفاتحة قال في المجمع وليس
 لتخصيص ذلك الامجد بالاتباع انتهى وقال بعضهم لان القرآن افضل
 الاذكار فتنوسع فيه ما لم يسوع في غيره قوله ودعاء للميت بخصوصه
 ولا بد ان يكون باخروي كاللهم اعزله اللهم ارحمه اللهم الطف به
 او اعزله او ارحمه او لطف الله به فلا يكفي بدنيوي الا ان اكر الى نفع
 اخروي كاللهم اقصر دينه ولا يكفي الدعاء للمومنين والمومنات نعم
 يكفي في الصغير اللهم اجعله فرط لا بويه الى الدعاء المشهور على ما اعتده
 م ر وان لم يكن دعاءه بخصوصه فهو مستثنى خلافا لما في عبارة خط علي

الغاية واما الصغير فيقول فيه مع الاول فقط يعني قوله اللهم اغفر
لحيثنا وميتنا وشاهدنا وغايبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانتانا اللهم
من احببته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان
اللهم اجعله فرطاً لا يوبى اي سابقاً مهيئاً مصالحهما في الآخرة وسلفاً
وتخيراً بالذال المعجزة وعظمة واعتباراً وشغيفاً وثقلية موازينهما
وافزع الصبر على قلوبهما لان ذلك مناسب للحال وزاد في المجموع على
هذا ولا تفتنهما بعده ولا تخرمهما اجره ويوثق فيها اذا كان الميت
انثى وباتية في الحنثي ما من من التغير عنه بالملوك ونحوه وبكى هذا الدعاء
للطفل ولا ينافي قوله انه لا بد للدعاء في الميت ان يخص به كما مر لثبوت
النص في هذا بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم والسقط يصل على
ويدعوا لوالديه باللعافية والرحمة ولكن لو دعي له بخصوصه
كفى ولو تردد في بلوغ المراهق فالأحوط ان يدعو بهذا ويخصه
بالدعاء بعد الثالثة قال الاسنوي وسواء فيما قالوه مات في حياة
ابويه ام لا وقال الزركشي محله في الابوين الحيين المسلمين فانه لم
يكونا كذلك اتي بما يقتضيه الحال وهذا اولى ولو جهل اسلامهما فالأولى
ان يعلق على ايما منهما خصوصاً في ناحية يكثر فيها الكفار ولو علم كونهما
كتبعية الصغير للساي حرم الدعاء بهما بالمعفرة والشفاعة ونحوهما
انتهى وقوله فلو تردد في بلوغ المراهق الى ويكفيه ان يدعو له بالرحمة
مثلاً قال وقوله حرم الدعاء بالمعفرة هذا ما قاله النووي وعن شيخنا
جوازه الامعفرة ذنب الشرك قال تنبيه قوله وصغيرنا اي اذا بلغ
واقتراف ذنبا او المراد صغيرنا في الاعمال هذا وقد قال في الدر المنصور
سبل ابن سيرين عن الدعاء بالمعفرة للصغير مع انه لا ذنب عليه
فاجاب بانه صلى الله عليه وسلم غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر

وامرنا

وامرنا بالصلاة عليه وكأنه يشير الى ان الدعاء بالمعفرة لا يستلزم وجود
ذنب بل قد يكون بزيادة القربات كما يشير اليه استغفاره صلى الله عليه
وسلم في اليوم والليلة مائة مرة فاندفع قوله بعضهم يحتمل ان المراد
بطلبها المطلق في قولهم في دعا الجنائز اللهم اغفر لصغيرنا الى تعليقها
ببلوغه وفعله الذنب او طلبها لوالديه او احدهما او لمن ربه انهي
عنا في قوله للميت ولو غير مكلف ومن بلغ مجنوناً ودام جنونه الى
موته وهو الاوجه الجاري على الصلاة التعميد خلافاً للادري خضر
عن شرم وقوله كما يرا الصلوات في كفيته وتعدده ويؤخذ منه
علم استحباب زيادة وبركاته وهو كذلك خلافاً لمن استحبها شرم
خضر قوله ابن حنبل بضم الحاء بلغة المصفرق له واوله طاملة
عنا في قوله من السنة اي الطريقة قل فلا يرد انه واجب وقوله
الصحابي من السنة او نحوه في حكم المرفوع قوله ان يكبر اي اربعاً كما في رواية
اخرى قوله اي سراي سواكاد ليلا او بنا را فلا يطلب الجهر في شيء من صلاة
الجنائز مطلقاً الا في التكبيرات من الامام والمبلغ ان احتج الى ذلك كما
كا صرح بذلك شرم وقوله ولا يجب تعيين الميت اي الحاضر باسمه ونسبه
ولا معرفته كما في المهر بل يكفي قصد من صلى عليه الامام اكتفاء بنوع تمييز
بنوع تمييز اما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجل
واسماعيل الخضر وعزى الى البسيط ووجهه الاصحح بانه لا بد في كل
يوم من الموقية اقطار الارض وهم غايبون فلا بد من تعيين من يصل
عليه منهم والمعتد ما قاله ابن عجل اليميني انه في الغائب لا بد من تعيينه
الا اذا قال صلى على من صلى عليه الامام فيكفي ولا يحتاج الى تعيين
وكذا الوقال اخر النهار صلى على من مات باقطار الارض وغسل فانها
تصح نظر للعموم قال في المجموع وهو حسن خضر قال شيخنا والحاصل

انه لا فرق بين الحاضر والغائب في انه لا بد من تمييزه نوع تمييز كما يعلم
من آخر عبارة المحشي والمراد بالغائب الغائب عن البلد ولودون
مسافة القصر في غير جهة القبلة والمصلي مستقبليها لكنها لا تستغنى
الفرض بشرط ان يكون من اهل فرضها بان يكون مسلما مكلفا وقت دفنه
عليه المعتقد وقول المنهاج والمنهج وقت موته ضعيف واعلم ان شروط
صحة الصلاة على الميت مع شروط غيرها من الصلوات كطهر وستر وغيرها
مع ما ياتي مجيبه هنا شروط اربعة تقدم طهره فلو تقدر طهره لم يصل
عليه وان لا يتقدم ابتداء عليه حاضرا ولو في قبره وان يجتمع مكان
واحد وان لا يزيد ما بينهما ابتداء في غير المسجد على ثلاثية ذراع تقريبا
تتريلا للميت منزلة الامام كما في المنهج وشرحه فغنيه التخصيص
المذكور في شروط الامام وهو انه ان كان في المسجد لا يضرب البعد وان
حالت ابنية نافذة او ابواب مغلقة وفي غير المسجد بشرط عدم
البعد وعدم الحائل كذا يحط الشيخ المبدأ في مقري الشمس الرمي بمسألة
الجلال المحلي وقضيته انه اذا صلى على ميت في سحلية عليها القفاطاج
المسجد لا تقع لان الباب المردود يضرب بين الامام والمأموم في غير المسجد
فيجب رفع القفاطاج حيث يخرج منه الميت وقد قرر هكذا شيخنا الشهاب
الخليني وسالت شيخنا الشيخ منصور المنوفي فقال هذا الذي اعطى
عليه كلام مشايخنا ولكن في جوابي سمع علي المنهج خلافه فليراجع قوله
فان عين اي بعير العدد اما به كان نوي الصلاة على عشرة مثلاً فان
بانوا دونها صحت او اكثر لم تقع فيجب اعادة تمام على الجميع قل ولعل
فرض المسئلة فيها اذا قال اصلي على من حضر واعتقد انه عشرة فبانوا
اكثر فالظاهر انه لا يضرب هذا من كلامهم فليتنامل وعبارة العنان فلو
اعتقد انه عشرة فبانوا احد عشر اعادة الصلاة على الجميع لان فيهم

من لم

من لم يصل عليه وهو غير معين ولو اعتقد انه احد عشر فبانوا عشرة
قالا ظهرا لصحة ان يصلي على حي وميت صحت ان جهلوا الاقلا او علي ميتين
ثم نوي قطعها عن احدهما بطلت قال قل تنبيه **بسم** يتم المسبوق
باني صلاته بعد سلام الامام والاوي ان لا ترفع الجنازة حتى يتم ولا
يضر رفعها وان بعد وحال بينه وبينها حائل كالواحد عليها قارعة
ثم رفعت فان اهرم عليها سائرة شرط عدم الحائل وعدم بعد المسافة
على ثلاثية ذراع قبل اتمامه والابطال انتهى بحرفه وقوله وان
بعدت ولو تحولت عن القبلة ولو ضارت خلفه ان يغتفر في الدوام
ما لا يغتفر في الابتداء وهذا ظاهر سرقولنا في خلال الشروط ابتداء قوله
فان اهرم عليها سائرة شرط عدم الحائل ضعيف بل يشترط شروطا
فقط احدهما ذكره وهو عدم بعد المسافة والا الثاني ان تكون لجهة
القبلة عند التخم فقط كما في حاشية الزبيري على المنهج وعبارة العنان
ولو صلى على جنازة وهي سائرة مع بشرط ان تكون لجهة القبلة اي في
حال التخم فقط وان لا يزيد ما بينهما على ثلاثية ذراع اي ابتداء
ودواما الى تمام الصلاة ولا يشترط المحاذاة والقول به مبني على
ضعيف اي وهو اشتراط المحاذاة بين الامام والمأموم في جماعة
الصلوات الخمس ولا يضرب الحائل بينهما قوله نعم ان اشار اي كقوله
هذا والحاضر او الذي في الحراب او الذي امام الامام قل قوله
لادعنا اقتتاح وان يصلي على غائب او قبر كما ينهم من التقليل قل
قوله وسن اظهر الخ وكذلك يسر رفع القبر عن الارض بقدر
شبر تقريبا ومحل اظهاره ورفعها اذا لم تكن حاجة لاخفايه من نباح
او عدوا ونحوها قوله عثمان بن مظعون هو اول من دفن بالقيع
من المهاجرين ع خضر قوله انقلبه معناه اعلم مضعفا من العلامة والذي

في المجموع تعلم بضم النون وسكون العين من الاعلام شاع خبر
قوله قبل اني ابي من الرضا عة خضر لانه صلى الله عليه وسلم ليس له
اخ ولا اخت من النسب وقد قال الواقدي المعروف عندنا وعند
اهل العلم ان آمنه وعبد الله لم يلد اغير رسول الله صلى الله عليه وسلم
اه شيخنا الزرقاني قوله وادفن اليه من مات من اهل وقضيته
نذب عظيم الجرح وشمل نحوه ووجه ظاهرفان القصد بذلك معرفة
قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك الا العظيم وذكر الماوردي
استحبابه عند رجليه ايضا ثم رخص قوله وكره بناؤه اي في غير
المسبل ويحرم فيه وهو ما جرت عادة اهل المحل بالدفن فيه وان لم
يعرف له مسبل والحق بهما الا ذرعي الموات خضر وعبارة ثم ر
وصرح في المجموع بجملة البناء في المسيلة قال الا ذرعي ويقرب
منه الحاق الموات بها لان فيه تضييقا على المسلمين لا لمصلحة ولا
معرض شرعي فيه بخلاف الاحياء وسواء البناء في باطن الارض او ظاهرها
ومنه وضع الاحجار المشهورة الآن فيحرم ما لم يخف بنبشه او
دفن ميت عليه كما ياتي عن الرحاني واستثنى بعضهم قبور نحو
الصلحين كالانبياء والشهداء قل ويجب هدم البناء على الحاكم
لا الاحاد في المقبرة المسيلة كما في العباب وشرفه واستثنى
بعضهم لاجابة الرحاني نعم قبور الصالحين يجوز بناؤها
ولو بقية لاجابة الزيارة والتبرك قال الحلبي ولو في مسيلة
ولو في مسيلة وافق به وقد امر به الشيخ الزيايدي مع ولايته
للشيخ الزرقاني في تربة المهاجرين واخبرني بعض اهلنا قال
قلت له يا سيدي اما هو حرام فقال لي نعم انا امر به وان
كان حراما وكل ذلك لم يرتضه شيخنا الشوبري وقال الحق

خلافه

خلافه وقد افتى العز بن عبد السلام بعدم ما في الترافة
ويستثنى قبة الامام لكونها في دار ابن عبد الحكم انتهى ويظهر
حمل ما افتى به ابن عبد السلام على ما اذا عرف حال البناء في الوضع
فان حمل تركه حلالا وضعه بحق كما في الكنايس التي تقرأ اهل الكنايس
عليها في بلادنا وحملنا حالها وكما في البناء الموجود على حافة الانهار
والشوارع مرقوله وتبييضه ولو بملكه الا ان خيف بنشه
وخرج به تطبيقه لعدم الزينة لما يفعل في القري في العبيدين
من ذلك مكروه والتركيبية المعروفة الآن وهي اربعة اجزاء
كبار جائزة لحفظ نبشه او الدفن عليه رحاني وقوله جائزة
الاولي ان يقول حرام في غير ملكه ومكروه في ملكه الاحتفاظ بنشه
او للحفظ من الدفن عليه فلا حرمة ولا كراهة ولعله محمول على غير
المسبل فلا ينافي ما تقدم قل حرره قوله ونورة هي الجير حرق
اولا قوله والكتابة عليه ولو اسم صاحبه الا نحو عالم او صلح فيندب
كتابة اسمه وما يميزه بقدر الحاجة ليعرف عند طول المدة ومحل
كراهة الكتابة في غير القران اما هو فيحرم كتابته لتقريبه للاهتبات
والدوس والتجسس بصديق الموتي عند تكرار الدفن او وقوع المطر
كذا نقله حج عن بحث الا ذرعي وعبارة ثم ر وشمل كتابة القران
وغيره وما ذكره الا ذرعي من حرمة كتابة القران على القبر لتعرضه
للدوس والنجاسة والتلوين بصديد الموتي بتكرار السنين
مردود باطلا فتم لاسيما والمحدور غير محقق انتهى نعم يحرم
كتابة القران على الكفن قال ر نية ثم ولا يجوز ان يكتب عليها
اي لغايف الكفن شيئا من القران او الاسماء المعظمة صيانة
لها من الصديد انتهى ولا يكره المغل في المقبرة اي لا كراهة

في مشيه بين المقابر بفعل بل يجب لبسه ان خيف النجس ويكره
 بلا حاجة الجلوس على قبر محترم والالتكاع عليه والاستناد اليه
 والوطي عليه اما الحاجة الدفن والزياره مثلا فلا كراهة كما لا
 يكره ذلك على قبر غير المحترم كمرتد وحزبي ولا حرمة لقبر الذمي في
 نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كذا اذا عن احبابهم اذا وجدوا
 ويكره المكث في مقابرهم ويحرم البول والغائط على قبر المحترم
 بالاجماع وعليه حمل حديث لأن يجلس احدهم على جبهة فتخلص الي
 جلده خير له من ان يجلس على قبر انتهى اي للبول والغائط والله
 اعلم **كتاب الزكاة** قد مرها على الصوم والحج
 مع انها افضل منها مراعاة للمحدث الناظر في كثرة افراد من
 تلزمه عليها قل وفيه من الزكاة في السنة الثانية من الهجرة
 بعد زكاة الفطر ويكره جاحدها على الاطلاق وفي المقدار المجمع
 عليه دون المختلف فيه وهو الاقرب كوجوبها في مال الصبي
 ومال التجارة ومن جهلها عرق فان حمله بعد ذلك كفر
 وبما نزل المستنع من ادائها وتوخذ منه وان لم يقا تل قهرا
 والحاصل ان الناس فيها ثلاثة اضراب ضرب يعتقد وجوبها
 ويؤديها فيستحق الحمد وفيه نزل قوله تعالى خذ من اموالهم
 صدقة الآية وضرب يعتقد وجوبها ويمتنع من اخراجها فان
 كان في قبضة الامام اخذها من ماله قهرا والاقائله كما فعلت
 الصحابة رضي الله عنهم بما نزع الزكاة وضرب لا يعتقد وجوبها
 فان كان ممن يخفى عليه ذلك لكونه قريب عهد بالاسلام عوفي
 عن العود والاحكم بكفره عناني قوله وما يذكرها من الغني
 والغنيمة والكفارة والغدية خضر قوله وغيرهما كما ناول المدح

ومنه

ومنه ولا تركوا انفسكم اي تمدحوها قال الشاعر
 • وما حسن ان يمدح المرء نفسه قوله لما يخرج اي المال يخرج قوله
 على وجه مخصوص اي من الشروط الانية قوله وانما الزكاة الاصح
 انها مجملة لم تنصح دلائلها لامة ولا مطلقة وكذا قوله تعالى
 خذ من اموالهم صدقة خضر ولا يرد على انها مجملة انه لا يصح الاستدلال
 بها كما في الاصول لان المصداق يستدل بها على مطلق وجوبها وفي تدلله
 قوله زكاة وفي الخ فيه اشكال وذلك انه لا يصح كون هذه الخمسة
 بيانا للحق الواجب في المال لان الغني والغنيمة ليسا كذلك ولا كونهما
 بيانا للمال الواجب فيه الحق نظر للغني والغنيمة فانها كذلك لانه
 ينافيه الزكاة والكفارة والغدية لانهما من الحق الواجب ويؤد
 بتقدير مضاف في قوله وفي غنيمة اي وخمس في خمس غنيمة
 فتكون كلها بيانا للحق تغليباً للاكثر اعني الزكاة والكفارة والغدية
 وعبارة قل قوله وغنيمة وفي اي خمس كل منهما ليناسب ما قبله
 وما بعده انتهت واراد بما قبله الزكاة وما بعده الكفارة والغدية
 فليتنامل قوله وفدية شفي ارتكاب محظور في الحج وقد يسمى كفارة
 قوله ناضري نقد ومنه المعدن والركاز هذا لا يتنا في قوله الا في
 اعني الذهب والفضة غير المعدن والركاز لان ما هنا تفسير
 بحسب اللغة وما ياتي بتفسير بحسب المراد لانه افراد المعدن
 والركاز بباب مستقل كما سيأتي قوله ومال تجارة اي في قيمته
 فيرجع الى الناض قل ولعلمهم انما افرادها عن الناضل خضاصها
 بمزيد احكام كما يعلم مما ياتي قوله ونعم اي ابل وبغير اهلية
 كما في الجواهر وغيرها ونعم خضر وقوله وغيرها اي وغير الجواهر
 يريد بالجواهر كتابا من كتب المذهب وانما لم يقتيد لغنى بالامثلة

ية

لانه لا يقال للظبي غنم بل شياه البرتا مل قوله وبدن اي وجب
 الزكاة في المال عن بدن او لاجل بدن في المقدرة بمعنى عن او
 للتغليل وفي التي هي صلة الزكاة محذوفة وهذا يندفع الاعتراض
 بان زكاة الفطر لا تجب في البدن بمعنى انها لا تجب منه كما لا يخفى
 وكتب العلامة الشوبري قوله فتجب الزكاة اي التي هي احد الانواع
 الخمسة الواجبة في المال وقوله في خمسة ثم قوله في بدن ظاهر
 في ان زكاة البدن زكاة مالية وعبارة الجواهر وهي يعني الزكاة
 نوعين زكاة الابدان وهي زكاة الفطر ولا تغلق لها بالمال
 وزكاة المال وهي نوعان الخ انتهت عبارته واقول بحجاب
 بان المراد بالزكاة في قول المص فتجب الزكاة مطلقا لا بقتيد
 المالية فيكون فيه شبه استخدام فليتنا مل قوله حرية اي حقيقة
 فلا يرد المسجد فان المراد بكونه حرا انه كالحرا انتهى يعني انها لا تجب
 في مال المسجد لانه ليس حرا حقيقة تامل قوله ولول لبعض دين
 نسخة ولول بعض اي فتلزم الميعض الزكاة فيما ملكه ببعضه
 الخوان او همت العبارة خلافا قل وقوله وفي نسخة الخ وفي نسخ
 ولول لبعض وقوله وان او همت الخ ولعل هذا هو الموقع للمناوي
 حيث قيد الحرية بالكمال وقد علمت انه خلاف الصواب فلا تغتر
 به قوله ولو ملكا فلا تجب فيما بيده عليه ولو في الكتابة الصحيحة
 ولا يحاسبه ولو في الكتابة الفاسدة وكتب شوبري لا فرق هنا
 بين الكتابة الصحيحة والفاسدة انتهى ولعله قيد بقوله هنا
 لاخراج ما في زكاة الفطر فانها لا تجب اصلا في الصحيحة وتجب
 في الفاسدة كما سياتي قوله وغيره لا ملك له اي وان ملكه سيده عيا
 الراجح وعليه مقابله لازكاة عليه ايضا بالاولي من المكاتب قل

قوله

قوله فان عجز المكاتب الخ اي مع فتح السيد عنا في قوله وابتدي
 حوله اي بالنسبة للاموال الحولية اما للثابت والمعدن والركاز
 وزكاة الفطر فلا يشترط فيها حوله بل العبرة بوقت الوجوب قوله
 من حينئذ اي من حين التحجير خضر قوله بمعنى انه الخ اي فالاسلام
 انما هو شرط لوجوب الاخراج لا للخطاب بتا على الاصح ان المكاتب اطب
 بالفروع بالنسبة للعقاب عليها في الاخرة شو وقوله لا للخطاب
 فيه نظرا لانه لا معنى للخطاب الا وجوب الاخراج فالاولي قوله
 قل بمعنى الخ اي فلا ينافي في اغا لزمه من حيث انه يعاقب عليها
 في الاخرة كمغنية الفروع قوله با دايها اي حالا وقوله ولا بقضاياها
 اي بعد الاسلام وانما لم تسقط الكفارة بالاسلام تغليبا لما فيها
 من المواساة قاله في الايجاب شو قوله نعم الخ كان اسلم عبده
 قبل غروب ليلة العيد وغربت الشمس وهو في ملكه او اسلمت زوجته
 قبل غروب ليلة العيد وغربت الشمس وهي في العدة قل بالمعنى
 قوله وقريبه المراد به هنا الاصول والفروع فقط دون بقية
 الاقارب خضر قوله لزمته زكاة فطرتهم اي وتلزمه النية وهي
 للتمييز لا للتقريب فان دفع بعد ما قاله الامام من انه لا صابر
 الي ان من وجبت عليه من ذكر تلزمه النية ولا جايوز ان يؤوب
 الكافر لفقد شرط النية وهو الاسلام فيه عنا في قوله واما وجوب
 زكاة المرتد الخ اي الواجبة في زمن الردة دون الواجبة قبلها فانها
 لا تؤقف بها اي بالردة بل يلزمه اخراجها فتؤخذ من ماله سوا
 اسلم او قتل وقوله فموقوف بملكه فان مات مرتدا بان ان لازكاة
 عليه لتبين ان لا مال له او اسلم زكي الماضية بالردة مالم يكن زكي في
 ردته فانه يجوز به كما لو اطمع من الكفارة فيها وتكون نيته للتمييز

لا للعبادة انتهى وفارق الموصي له بان اصل الملك كان موجودا
قبل الردة بخلافه قبل الملك انما يستدعي بقبول الموصي له وان
انعطف على ما قبله فلم يوثق في الوجوب اذ لا اصل يقوي به
وقف الملك المضعف له ويؤيد ذلك حاييا في قريبا من الفرق بين
البائع والوارث انتهى مشرو قوله وفارق الموصي له اي فانه
اذا اوصي له بما تجب فيه الزكاة وحال المولى بعد الموت وقبل
القبول لا تجب عليه الزكاة قوله فلا زكاة في بيت المال ولا
زكاة في المال الموقوف على جهة عامة وتجب في الموقوف على معين
خضر وعبارة العناني فصرح المال الموقوف لله تعالى ان كان
ربحه لجهة عامة فلا زكاة فيه وان كان لمعين وجبت الزكاة فيه
لا في عين الموقوف ومن الموقوف على جهة عامة ما وقف على امام
المسجد او المولى لانه لم يرد شخصا معينا وانما اراد كل من انصف
بهذا الوصف كما قاله ابن حجر شيخنا قوله ولا في مال جنين اي لانه
لا وثوق بجيانه ولا تلزم الورثة لو ولد ميتا لاحتمال موته
بعد زمن الوجوب فلو تبين ان لا حمل وجبت على الورثة اي من
حين موت المورث والموقف للمال لا من حين الوقف التبين فقط
كما سبقت عن خضر وقوله اذ لا وثوق بالمعبرة ان زبوجوده وحياة
وقوله بعد زمن الوجوب اي بان وقع زمن الوجوب وهو حمل
وزمن الوجوب حوالان المولى او بدو صلاح الثمر واستداد الحب
او نحو ذلك والخاص حل ان الجنين ان انفصل حيا فلا زكاة عليه
او ميتا فلا زكاة على الورثة او بان الاحمل وجبت على الورثة
فالاقسام ثلاثة وبما ذكر فارق وجوبها على باع رد عليه البيع
بالخيار او مشتر فتم له البيع قل مع تصرف وزيادة وعبارة خضر

نقل

نقل عن ز فلو ظهر ان لا حمل بها وان ما ببطنها كان نقا واوجب
اخراج الزكاة على من آل اليه ذلك المال لتبين انه كان ملكه من حين
الموت وقوله وبما ذكر فارق الى عبارة الشويبي وان انفصل
ميتا على المرح فلا تلزم الوارث وفارق البائع من لزومها له فيما اذا
قلنا الملك بينه وبين المشتري في زمن الخيار ثم فسخ البيع بان
ملكه البائع كان قبل البيع موجودا فاستتبع ما بعده بخلاف
ملكه الوارث انتهت تنبيه لو اشترى وورث غيلا مكرات
وبدا الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل الملك عنه انتهى
قلت وكذا الزرع اي املكه انتهى رحا في من قوله تنبيه لا من
باب زكاة الثابت والغرض من نقله هنا بيان صورة ما ذكره المشتري
وهي ان من اشترى غيلا مكرات وبدا الصلاح عنده وقد شرط الخيار
فالزكاة عليه ان تم البيع والافعل البائع فتأمل قوله موقوف له
اي للجنين يارث او وصية رحا في قوله وحول المولى كافي المحكم سنة
كاملة سمي بذلك لانه حال واقي غيره من حال اذا ذهب ومضى فلتحوله
وذهابه ومجيئ غيره سمي حولا ويسمى عاما وخريفا وسنة ولولا ان
ملكه عن النصاب ثم عاد بشرا وغيره ولو مثله كابل بابل استوفى
المولى بما فعله وان قصد به الفرار من الزكاة وهو مكروه كراهة
تتريه لانه فرار من القرية بخلاف ما اذا كان الحاجة او لها والفرار
او مطلقا على ما افهمه كلامهم فان قيل يشكك عدم الكراهة فيما
اذا كان الحاجة وقصد الفرار بما اذا اتخذ ضربة صغيرة لزينة
وحاجة اجيب بان الضربة فيها اتخاذ فقوي المنع بخلاف الفرار
عناني قوله ومحتاج بكسرا وله بمعنى المنتج من تسمية المفعول
باسم المصدر من فحمت بالبنا للمفعول لا غير اي ولدت ش عب خضر

قوله فانه يزك بحول اصله اي كاية شاة نتج منها احد وعشرون
 في اثنا الحول فيجب شاتان لتمايه وكا ربعين شاة ولدنا ربعين
 ثم ماتت وتم حولها على النتائج فيجب شاة سم في شرحه وعبارة
 المنهج والنتاج بصاب ملكه بملكه حول النصاب فلو ادعي نتاج
 بعده صدق فان اتهم سن تخليغه انتهت فيشترط للنتج ثلاثة
 شروط حدوث النتاج قبل تمام الحول لا بعده ولا معه وتكون
 الامهات نصابا واتحاد سبب الملك اي ملكهم ما ايا لاصل والنتاج
 والمراد منه ان لا يستغاد النتاج بالشر وغيره كالوصية بل من
 نفس ماله كما في شر الروض قال النور الزبدي اما لو اختلف السبب
 بان اوصي شخص بالنتاج لانسان ثم مات الموصي وقبل الموصي
 له الوصية ثم ان الموصي له بالنتاج اوصي اي ووهب ايضا
 للوارث المالك للامهات فاذا حصل النتاج في اثنا الحول فلا ضم
 لاختلاف سبب الملك اذا الامهات ملكت بالارث والنتاج
 ملك بالوصية انتهى قوله فانه كذلك اي يزك بحول اصله ولو
 من عين العرض كوكرد وشرقا ساعيا على النتائج والاولى لصراقة
 القيم بالقاء بعدها مشاة تخمينية وبعضهم حرفها الغنم فاحذر
 ارتفاعا وانخفاضها خضر مع زيادة ضبط القيم قوله بحول
 المائتين سوا حصل الزرع بزيادة في نفس العرض كسمن الجيوات
 او بارتفاع الاسواق قوله ان لم ينض من الجنس في خاصه
 انه يزك الزرع بحول الاصل ان لم ينض من الجنس وهو صادق بان لم
 ينض اصلا او نض من غير الجنس في اثنا الحول واما اذا نض من الجنس
 في اثنا الحول فانه يفر الاصل بحول والزرع بحول اخر فمثلا ما اذا
 لم ينض اصلا ما لو اشترى عشرين مقطعا فاما مثالا في غرة المحرم

بما في

بما في درهم فضة واسمها عنده الي اخر الحول او باعها في اثنا الحول
 بعرض اخر ولم يقومها الا في اخر الحول فبلغت حين التقويم ثلثمائة درهم
 فانه يزك الاصل وهو المائتان والزرع وهو الماية بحول واحد وهو هذا
 الحول ومثال ما اذا كان قد نض في اثنا الحول من غير الجنس ما لو اشترى
 ايضا عشرين مقطعا بما في درهم فضة في غرة المحرم مثلا وباعها في غرة
 رجب مثلا بدنا بزرع تسوي ثلثمائة درهم واسمها عنده الي اخر
 الحول واشترى بها عرضا اخر فانه يزك الاصل والزرع بحول واحد ومثال
 الثالث وهو ما اذا نض من الجنس كان اشترى في غرة المحرم مثالا عشرين مقطعا
 بما في درهم وباعها في غرة رجب بثلثمائة درهم واسمها الي اخر الحول
 واشترى بها عرضا قبل تمامه وهو يساوي ثلثمائة في اخر الحول فانه
 يزك المائتين اذا اجا المحرم ويترك الماية اذا جازى وبمعنى قوله
 زكي الزايد بحوله لا بحول اصله وقد علم من ذلك ان معنى النضوض ان
 تضبر العروض دنا بزرع درهم والمراد باثنا الحول ما قبل اخره ولو
 بالمخطة انتهى قوله ان لم ينض بكسر النون شو وخضر قوله كان اشترى
 متاعا لم مثال للمنفى اعني نفى النضوض من الجنس الصادق ذلك النفي
 بانتفاء النضوض اصلا وله المثال الاول وبانتفاء قيده الذي هو
 كونه من الجنس بان حصل النضوض من غير الجنس وله المثال الثاني وقوله
 الشهاب القليوبي مثال للمنفى بالميم سبق قلم او تحريف من الناسخ
 كما لا يخفى على القهيم والله الموفق قوله اي وان نض في توجيبه
 ذلك بانه اذا نض من الجنس فقد رجح راس المال الي اصله فيصير
 الزرع مستقلا واما اذا لم ينض او نض من غير الجنس فلم يرجح المال
 الي اصله فلا يعتبر الزرع مستقلا لارتباطه في هذه الحالة براس المال
 ارتباطا التابع بالمتبوع شو قوله بان صار الكل ناصبا خرج بقوله

الكلام لو نضر البعض ثكنا لولم ينقض قوله ويعتبر ايضا في وجوب الزكاة
نصاب الزكاة لا يشترط في وجوب الزكاة البلوغ والعقل ولا الرشدين
في مال الصبي والمجنون والسفيه والمخاطب الولي قال سم واذ لم يخرجها
الولي من ماله موليه وتلف المالك قبل كمال الولي فيجوز سقوطها عنه لانه
تلف قبل التمكن اذ لا يصح اخراجه قبل كماله وهل يضمن الولي فيه نظر
وينبغي لصمان اذا قصر والظاهر ان تأخير خوفه من تعريض الحق له
عذر انتهى ومحل خطاب الولي بها ان كان يرى ذلك كالشافعي وان لم
يكن الولي عليه كذلك قوله والاصناف اي المستحقون وانما يسم
كالمساعي قوله ولا في مال غائب اي ان كان لا يسهل الوصول اليه
في الحال والا وجبت في الحال صناعي فلو ابتلع نصابا ومضى عليه الحول
فهل يلزمه زكاة فيه نظر ولا يبعد انه كالغائب فتجب فيه الزكاة
اولي يلزمه اداها حتى يخرج فلو تيسر اخراجه بخود وافر هل يلزمه
لا ذاك الزكاة والا نفاق منه علي مونه واداد دين حال طوبى به فيه
نظر ويجه فيما لو تيسر اخراجه بلا ضرر انه يلزمه ادا الزكاة في الحال
ولو قبل اخراجه كما في دينه الحال علي الموسر المقر بان لم يلزمه اخراجه
لنفقة المومن والدين فلو مات قبل اخراجه فقد يجزه ان يقال
ان كان تيسر له اخراجه بلا ضرر فتركه استحققت الزكاة عليه فتخرج
من تركته ولا يشق جوفه وان كان لم يتيسر اخراجه له كذلك لم يجب
الاخراج من تركته بل ان اخرج ولو بالتقدي بشق جوفه وجبت
تركته والا فلا قاله الشيخ بن قاسم اقول ابتلاعه قريب من
وقوعه في البحر وقد صرحوا في باب المبيع قبل قبضه بان لا تلف
فليكن هنا كذلك ويترك بينه وبين الغائب بان لا يمكن التفرقة فيه
في الجملة وهو باق بيده ولا كذلك بعد الابتلاع فليحرم شوقه

الاقترب

الاقترب ما قاله سم كما صرح بذلك شري حاشيته على مرقوله ولكن
الاول اي وهو ملك النصاب سبب لوجوبها فلو لم يوجد لم يجب
الزكاة من اصلها بخلاف الثاني وهو التمكن فانه شرط للضمان
فلو لم يوجد لم يضمن للاصناف حقهم وليس شرط لاصل الوجوب
لوجود سبب الوجوب وانتقاما عنه شوقه لم يضمن للاصناف
حقهم وعليه فلنا مال وجبت زكاته ولم يخرج ولا اثم قوله لا شرط
له انظر فائدة اعتباره سببا لا شرطا نشو ولعله ان الشرط لا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم لذاته فلو اعتبرناه شرطا لثاني وجوده
تفرقه لانه يلزم من وجود النصاب وجوب الزكاة وتوقفه
علي الشرط لا يضر عبارة ابن ابي شريف واذ اقرن السبب الشرط
فترتب الوجود علي السبب لوجود شرطه لا علي الشرط وقال المحلي
كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي
هو سبب للوجوب انتهى وعبارة الزركشي في قواعد حقيقة
السبب ما يتوصل به الي الحكم ويكون طريقا في ثبوته كالنصاب
في الزكاة والحول شرط ان قيل هلا عكس قيل لان الشارع اذا رتب
حكم عقيب اوصاف فان كانت كلها مناسبة فالجميع علة كالقفل العبد
العدوان وان ناسب البعض في ذاته دون البعض فالمناسب
في ذاته سبب والمناسب في غيره شرط فالنصاب يشتمل علي باقي
ونعمة الملك في نفسه والحول مكمل لنعمة الملك بالتتمكن من التسمية
في جميع الحول فهو شرط يا زكاة الناصر
قوله اعني الذهب والفضة مضروبين كانا او غير مضروبين
قوله غير المعدن والركاز لانه سيفرهما بان قوله حتي يبلغ
اي بوزن مكة اي تحديدا يقينا فلو نقص ميزان وشم في اخره زكاة

في الاصح للشك في النصاب هو خطيها منهاج ولا بد ان يكون خالصا
من الغش فلا زكاة في مغشوش من ذهب او فضة حتى يبلغ خالصه
نصابا قوله دينار او اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لا قشر
عليها وقطع من طرفيها مادي وطال وزنتها بالاشرف في الاوامر
لهذا الاثر في المنسوب الي السلطان الاشرف قايتباي رحمه الله لانه
الذي كان في زمن المؤلف قوله خمسة وعشرون اي دينار ا قوله
ما يتي درهم والدرهم ستة دنانير والدانق سدس درهم وهو
ثمان خبات وخمسة اصة فالدرهم خمسون خبة وخمسة اصة
زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثقال
ثلاثة اعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ثم
وقوله ومتى يدعي الدرهم ثلاثة اسباعه اي ويحادي عشر
خبة وثلاثة اقسام خبة لان ثلاثة اسباع التسعة والاربعين
احد وعشرون لانها حاصلة من ضرب سبعة في سبعة وثلاثة
اسباع الباقي هو سبعة اقسام اعني الواحد وخمسة الواحد ثلاثة
اقسام وقوله ومتى نقص من المثقال ثلاثة اعشاره كان درهما اي
لان المثقال عشرة اسباع فاذا نقص منها ثلاثة بنى درهم وكذا سبع
منها سبعة وخمسة كما لا يخفى تخفيفه لا وفصله لا عفوية الناض
ففي زيد على اقل النصاب وجبت زكاة الزايد وان قل ايضا بحسبه
قوله ففيهما اي النصابين اواق قال القسطلاني كجوارره وهو
نصيح بان الصبرة مقصورة خلافا لمن عفل فذهبا ولم ينتبه
لقوله كجوارر فليحفظ وعبارة نوح افندي من الخفية والافقية
بالنشد يد افعولة من الوقاية لانها تنقي صاحبها من الضم وقيل
هي فعلية من الاوق وهو الثقل والجمع الاواق بالشديد افعيل

كالاضاحي

كالاضاحي بالتخفيف افعلا قوله اربعون درهما فتكون
الاواق الخمس ما يتي درهم ولا يكمل نصاب احد التقدين بالآخر
وكذا تمل جفنين قال في المجموع وان لزمه نصف دينار سلم الي
الفقراد دينار ونصفه عن الزكاة ونصفه يبقى له معهم امانة ثم
يتفصل هو وهم فيه بان يبيعوه لاجنبي ويتغاشموا ثمنه ويشتر
منه فصفه او يشترى منهم نصفهم لكن يكره لهم شراء صدقة من
تصدق عليه سواء فيه الزكاة وصدقة التطوع عناني قوله في حلي
بضم اوله وكسره مع كسر اللام ونشد يداليا واحده حلي بفتح الحاء
واسكان اللام وهو ما يخلى اي يتزين به لبسا او نحوه خضر
واصله اي حلي المشدد اليه خلوي عجل وزن فعول قلبت الواو يا
لا اجتماعا مع الياء في كلمة واحدة وادغمت في الياء ثم كسرت اللام
صبانة للياء ويجوز كسر الحاء لا تنباع كسرة اللام ه نوح ونظير حلي
جمع حلي تدعي جمع تدعي قوله للرجل فرع الخنثي حلي النسب
كالرجال وفي حلي الرجال كالنساء فيجزم عليه ما يحرم على كل منهما فحجب
عليه زكاته سم على الغاية ويؤخذ من متن المنهج ايضا وعبارته
وما يحرم سوار وخطان للباس رجل وخنثي درهم عليهما اصبع وحلي
ذهب وشن خاتم منه لا انف وملت وشن من فضة او ذهب
وخاتم فضة ورجل منها حلية الذهب حرب بلا سرف كسيف ورمح
لاما يلبسه كسرج ولجام ولا مارة لبس حليهما وما نصح بهما لان
بالغت في سرف وكل تحلية مصحف بفضة ولها ذهب اثنتان قوله
لا حلي مباح ان علمه ولم ينو كثره قال في المنهج وخرج بقوله علم
مالو ورث حليها حاكم يعلمه حتى مضى عام وجبت زكاته لانه
لم ينو امساكه لاستعمال مباح وبقوى ولم ينو كثره مالو نواه

فتجب زكاته ايضا خضر وعدم وجوبها في الحلبي المباح مذهبنا وكذا
مالك ورواية مختارة عند احمد واما ابي حنيفة فتجب الزكاة في الحلبي
مطلقا سواء كان لرجل او امرأة قوله للبسر المرأة اي بالفعل او بالقوة
كان تعددت انواعه ومنه حلبي اتخذ رجل ليوجره مثلا للمرأة قال
وقوله ليوجره لا وليغيره لها او اتخذها لا يقصد شي في غير المنهج
ولذا قال قال مثلا قوله للبسر المرأة ومثلها الصبي والمجنون
قوله بتا لا اي عدم الانتفاع بهما اقتضى وجوب الزكاة فيهما
كالكنوز والحق بهما الانتفاع المحرم والمكروه كما مر والانتفاع المباح
بهما اسقط وجوب الزكاة فيهما كموامل المنظمة قال وقوله اي
عدم الكذا في النسخ وصوابه اي عدم الانتفاع بهما حاصل
قوله لا الجوهر ما لا لا لا عرض فيه الا الانتفاع به وصح عن عمر
انه كان يحل ببناته وجواريته بهما ولا يزيكهما ووجهه انه مبتذل
وليس ينال فاشبه ثياب البذلة واما قال لا الجوهر ما لا لا لا
على ذلك لا تقتضي وجوبها في حلبي المرأة قوله وحذفت من الاصل منا
اشياء وهي مبلغ انواع الزكاة في غير ما شية مما هنا وما سياتي
اربعة الخمسة الركا زوال عشر فيما يستفي بغير المونة ونصفه في الغر
فيما يستفي مع المونة وربع العشرة الناض ولو من معدن وفي زكاة
التجارة واوتحات وجوب الزكاة اربعة وقت اخراج المقصود
وتخصيته في الركا زوال معدن وبدو الصلاح في المستنبت للمول
في الناصر والنعم والتجارة واول ليلة العبد في زكاة الفطر انتهى
مع ش الاصل باد زكاة التجارة ذكرها

الكاذب

الكاذب قال قوله لغرض البيع اي لغرض هو البيع وهذا معناها
لغة وهي كذلك اصطلاحا لكن مع النية واعلم ان زكاة التجارة
تجب بشروط ستة احدها ان يكون مملوكا للمالك معاوضة
ولو غير محض على الامح فان المعاوضة قسمان محضه وهي ما تقصد
بفساد مقابلها كالبيع والشراب عرضا ونقد او دين حال او موجل
ومن المملوك بمعاوضة ما لو صالح عليه ولو عن دم وما اجر به
نفسه او ماله عنائي وغير محضه وهي ما لا تقصد بفساد مقابلها
كالشكاج ولذلك اطلق المؤلف في تعريف المعاوضة فشمم القسمين
وصرح به الشهاب القليوبي والعلامة المناوي ويؤخذ منه
انه لو خلف لورقة عروض التجارة لازكاة عليهم فيها لا يظلم
تملك معاوضة ثانيها ان تقتصر نية التجارة بمال المعاوضة
وذلك لان المملوك بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد
به غيرها فلا بد من نية مميزة وان لم يجد دهان في كل تصرف اي
اذا باع ما اقترنت به النية حال شرايه واشترى به سلعة
فلا يحتاج لنية لا شحاب حكم التجارة عليه بخلاف ما لو اشترى
عرضا للتجارة ثم اشترى عرضا اخر فلا بد لكل واحد من نية
مقترنة به وهكذا الي ان يفرغ راس المال ثالثها ان لا يقصد
بالمال القنية وهي الامساك كالاقتناع فان قصد بها انقطع
الحول رابعها مضى قول من الملك نعم ان ملكه بعين نقد بكتاب
او دونه وفي ملكه عشرة اخري بني على حول النقد بخلاف ما اذا
اشترى بكتاب في الذمة ثم نقده اي قبل مفارقة المجلس لان
الواقع في المجلس كالواقع في العقد عنائي اي ينقطع حول النقد
ويبتدأ حول التجارة من حين الشراء فرق بين المسيلتين بان

التقدم يتعين صرفه للشرا في الثانية بخلاف الاولى خاصها ان لا
ينضم جميعه اي مال التجارة من الجنس ناقصا عن النصاب في انشا
الحول فان نظر كذلك ثم اشترى به سلعة للتجارة فابتدأ الحول يكون
من الشرا سادسها ان تبلغ قيمته اخر الحول نصابا وكذا ان بلغت
دون نصاب ومعه ما يكمل به كالوكان معه مائة درهم وابتاع بخمسين
منها عرضا للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض اخر الحول
مائة وخمسين فيضم لما عنده وتجب زكاة الجميع انتهى لمخصص المواد
قوله المقدمة للبيع اي شرعا وامالفة فهو امتعة البيت ويقاس غير
البيع به كالخلع قال وقد قام الاجماع على ان زكاة في عين الثياب
فتعينت زكاة التجارة ثم ان هذا الحديث دليل خاص وهناك
دليل عام وهو ان صلى الله عليه وسلم يامرنا ان نخرج الزكاة على الذي
يعد للبيع عناني قوله واجبهما اي التجارة ربع عشر القيمة اما
انه ربع عشرها فكما في النكاح لانه يقوم بهما واما انه من القيمة
فلانها منغلقة اي متعلق الواجب كما دل عليه خبر جابر فلا يجوز اخراجه
من العروض ثم رخص قوله اي قيمة عروض التجارة والعروض
جمع عرض بفتح العين واسكان الراء اسم لكل ما قابل النكاح من
صنوف الاموال ويطلق ايضا على ما قابل الطول وبضم العين
ما قابل النصل في السهام وبكسرها حمل الذم والمدح من الانسان
وبفتح العين والراء ما قابل الجوهر قوله ربع عشر القيمة اي في الذمة
قوله فان ملكت بنقد اي ذهب وفضة ولو في ذمة ولو ابطله
السلطان كما اقتضاه اطلاقه اذ هو اصل ما يبدد فكان اولي من
غيره خسر ولو اشترى عروضا للتجارة بعضها بذهب وبعضها
بفضة وجهل قدر كل منهما فيما يقوم قال شيخنا يحتل ان يقوم

نصفه

نصفه بذهب ونصفه بفضة والا قرب انه يخرج المستحق ويوقف
المشكوك واما ان ينزع باخراج زكاة كل منهما انتهى شو بزي قوله
قومت به لانه الاصل ولا نه اقرب اليه من نقد البلد فلولا يبلغ
به نصابا لم تجب الزكاة وان بلغ بغيره وان حال الحول بمحل
لا نقد به كبلد يتعامل فيها بالفلوس او نحوها كالودع والجلود
اعتبرا قرب بلد اليه ولا بد في التقويم من عدلين كجزا الصيد
بجامع ان كلا حق لله تعالى ويفرق بينه وبين الخمر حيث اكتفي
فيه بواحد بان الخمر كالخام لان الخمر يشاعن اجتماعه
وفيه ولاية ومن ثم جاز للخامس باذن الامام او الساعي ان
يضمن المالك نصيب المستحقين حتى اذا قبل انتقل حقهم الى ذمة
وحله التصرف في الجميع بخلاف التقويم فانه ليس فيه ثابته
ولاية وانما هو شهادة بالقيمة والشاهد لا بد من تعدده
شوقوله ونكاح وخلع كان زوج امته او خاله زوجته بعرض
نوي به التجارة فهو مال تجارة بنيتها في المحل وانما اقتصر المحل
في التصوير على جانب الرجل نظرا للغالب لانه الغالب ان التجارة
تكون من الرجل دون المرأة والا فالمرأة كذلك وعبرة بمب
او كتمته خسر قوله ولو دون نصاب هذه الغاية للرد على
القول الضعيف لانه ان ملكت بنقد دون نصاب قومت
بغالب نقد البلد قال في ثم ومحل الخلاف ما اذا لم يملك بقرينة
النصاب من ذلك النقد فان ملكه قوم به قطعا لانه اشترى
ببعض ما انعقد عليه الحول وابتدأ الحول من وقت ملكه الدرهم
كما قاله الرافعي قوله فيغالب نقد البلد اي الذي يتم الحول
فيه سواء كان النقد خالصا ام مختوشا فان ساوت قيمته

نصا بامنه اي من غالب نقد البلد خالصا زكاه والا فلا زكاة عليه
وان ساوت قيمته نصا با خالصا من غير الغالب ولا نظرية هذه
الصورة ونحوها لفتنه اي لغش المقوم به هل له قيمة ولا لا
غش المقوم فانه يحسب ففرق بين المقوم والمقوم وان التمس
علي بعض شواذا رجعت التجارة للنقد نساوي خالصه دون
نصاب وكل بالغش الذي فيه وكان من جنسه وله قيمة وجبت
اه قوله نقد البلد من الذهب او الفضة وهذا هو المراد قل
قوله وبلغ اي مال التجارة خضرا با حدهما نصا با قوم به وفارق
ما لو بلغ با حدهما ميزانين حيث لا زكاة لان الميزان اضبطه قل
قوله وان بلغ بهما اي بكل منهما خضر قوله قوم بالانفع ضعيف
قوله وبما شانهما معتد قوله وهو اي التخيير في تخصيص ما شا
هو المعتد ورجحه شيخنا نفعنا شيخنا رقل وكتب شوقله
وهو المعتد جري عليه شيخنا قال ويفرق بين هذا وبين اجتماع
الحقاق وبنات اللبون بان تعلق الزكاة بالعين اشد من تعلقها
بالقيمة فلم يجب التقويم بالانفع كالم يجب على المالكه الشرا
بالانفع ليقيم به عند اخر الحول اه وقوله وبين اجتماع الحقاق
وبنات اللبون اي حيث يتعين الانفع ان وجد بهما له لصيغة
الاجزاء كما في قوله وان ملكك بنقد وغيره هل من ذلك ما لو ملكه
بنقد مفشوش بنحو نحاس فيقوم ما قابل خالصه به وما قابل
بنحو نحاسه بغالب نقد البلد كذا قال الشيخ وفي التحفة المحرم
بانه يقوم بالخالص وقد يحمل كلام الشيخ على ما اذا كثر النحاس
فليحمر قوله قوم ما قابل النقدية اي بالنقد قوله والباقي
بغالب نقد البلد يتردد نظر الفقهاء فيما لو اختلف الغالب

وقت

وقت الشرا واخر الحول فهل يعتبر الثاني لانه المعتبر في زكاة
التجارة او الاول لان هذا التقويم لا يتعلق بالزكاة بطريق
التصديق بل بالتبع اذ الغرض معرفة ما يخص كل من الغرض والنقد
لاختلاف حكمهما اما امر الزكاة فمترقب قد يحصل وقد لا للنظر
فيه مجال والذي ينقدح الثاني ان المعتبر الغالب اخر الحول
وقولهم العبرة بما اشترى به وان ابطله السلطان او كان الغالب
غيره في النقد لا في الغرض فليتامر قوله فان كان اي مال التجارة
كذا في ش المنهج وهو واضح بخلاف عبارته هنا بقيها مالا يخفى فليتامر
اي لان غير نقد البلد هو الغرض وايضا المحدث عنه انما هو
التجارة ام وقال الزيادي قوله فان كان غير نقد البلد عرضا
للمصواب العبارة فان كان مال التجارة عرضا تجبا الزكاة في
عينه لان الكلام في المقوم لا المقوم به انتهى وعبارة العنا في المراد
بغير نقد البلد المال الذي يقوم وهو عرضا للتجارة في عبارة
ايهام غير المواد اذ غير نقد البلد يشمل نقدا اخر وليس مرادا
الا ان يقال هو عام مخصوص ولذا قال بعض مشايخنا صوابه
ان يقال فان كان مال التجارة لان الكلام في المقوم لا في المقوم
به قوله كسايمة ونخل هو على اللف والنشر المرتب قل قوله
بخلاف زكاة التجارة اي فانها غير مجمع عليها ولذلك لا يكفر احد
قل قوله غلبت زكاة العين اي فيها اذا اكل بهما اعني نصاب
زكاة العين وزكاة التجارة كاربعين شاة تنبلغ قيمتها نصا با
اخر الحول فتقدم زكاة العين وتخرج اما اذا اكل نصاب احدي
الزكائين فقط كاربعين شاة لا تنبلغ قيمتها نصا با اخر الحول
او تسع وثلاثين فاذا قيمتها نصاب وجبت زكاة ما اكله نصا به

مل

فيركب في الاول زكاة العين وفي الثاني زكاة التجارة كما في المنهج
 وشرحه وبهذا يعلم فساد قوله قل وقوله غلبت اي وجبت
 زكاة العين ان كل نصيبها دون الاخرى انتهى فتأمل منه نصفا
 قوله لكن لو سبق حول التجارة حول زكاة العين خضر وهذا
 استدراك على قوله غلبت زكاة العين قوله بان اشترى بها
 اي بمال التجارة بعد ستة اشهر مثلامن حولها اي التجارة
 نصاب سائمة فلا يستأنف حول بل يستمر كما سيذكره المؤلف
 في باب المبادنة ولذا قال وجبت زكاتها الخ قوله نصاب
 سائمة او اشترى معلوفة ثم اسامها بعد ستة اشهر ثم
 قوله لتام حولها فقدمت زكاة التجارة لسبقها قوله
 في ساير الاحوال اي بقية الاعوام في جمع حول لاجمع حال
 فتأمل قل حول السوم لا يدخل الا بعد حول التجارة جلي
 وما مضى من السوم في بقية الحول الاول غير معتبر من قوله
 وتجب مع زكاة العين في صورة المسيلة انه اشترى لارض
 والتخل للتجارة وقصد التجارة فيما يخرج منها وقد علمت
 ان ما يخرج منها من الحبوب والثمار التي فيها الزكاة يعتبر
 فيه زكاة العين واما ما فالاعتبر فيها زكاة التجارة اذ لا
 زكاة في عينها شوبري وخضر وقولها وقصد التجارة فيما
 يخرج منها لعل المراد ايضا اذ الظاهر ان قصده التجارة
 فيها يخرج منها لا يقطع قصده التجارة بهما تأمل وقوله
 يعتبر فيه زكاة العين اي لاجتماعها فيه مع زكاة التجارة
 فغلبت هي اعني زكاة العين لقوتها كما مر وقوله واماها
 يعني لارض والتخل لاجزاعها فالاعتبر فيها زكاة التجارة

فتقومها

فتقومها اخر الحول كما تقدم وبارة قل قوله وتجب مع زكاة
 العين المراد بالمعينة مصاحبتهما لها في الوجوب لا فيها وجبت
 فيه كما هو واضح من كلامه فصورة كلامه فيها لو اشترى لارض
 وتخل وزرعها بقصد التجارة فتجب زكاة العين في الثمر والحب
 وتجب زكاة التجارة فيما عداها ويبتدأ حول الثمر والحب
 للتجارة من وقت الحصاد ثم عند تمام حولها بضان
 لغيرها في التقويم لا في الحول لاختلافه في ابتدائه انتهى ومعنى
 هذا الكلام انه اذا قطع نحو الثمر المقصود التجارة فيه تخرج
 زكاة عينه ثم يبتدأ حول للتجارة بعد القطع واما نحو
 التخل فلا ينقطع حوله حين القطع ويتم على ما بقي من الحول
 وبارة البهجة والعشر لم يمنع زكاة المتجر
 في الارض والاشجار عند الاكثره والحول من بعد الجذاذا اعتبر
 اه قوله والجذع وهو ما بين العرق والفصن قوله والمتمن
 بالبا الموحدة قوله ان بلغت اي التجارة اي قيمتها نصا با
 ففيه عود الضمير على المضاف اليه مع حذف المضاف فان لم
 تبلغه فلا زكاة فيها ولا تضم للثمر والحب هذا العام كما علم
 مما مروى يضم فيما بعده في التقويم لا في الحول اه قل وقال
 الشيخ خضر قوله ان بلغت نصا با يرجع لكل من الارض والجذع
 والمتمن قال في الاصل والقياس جريان ذلك في لبن النعم وصوفه
 ووبره وشعره وما زاد على نصا به انتهى والمراد ان بلغت نصا با
 وحدها اذ لا تضم لقيمة الثمر والحب كما صرح به المناوي اي في
 العام الاول وتضم في الباقي كما تقدم عن قوله باب
 زكاة النعم هي بل الخ تفسير النعم بما ذكره هو ما في التحرير

عن الواحدي عن اجماع اهل اللغة لكن نوزع فيه بان فيه قولين
 احدهما يقتصر بالابل والانعام لتشمل الثلاثة ونسب للجمهور
 ايعاب شوبري وعبارة القاموس النعم وقد تشكك عبيد الابل
 والشاه او خاص بالابل جمعه انعام وجمع انعام انا عبيد النبي
 والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكر ويوث والابل بكرتين
 وقد تشكك البا قال ابن عصفور وغيره من النحاة هو اسم جمع وفي
 القاموس انه واحد يقع على الجمع وليس بجمع ولا اسم جمع هو قوله
 وغنم فلا زكاة فيما عدا هذه الثلاثة كالخيل خلافا لابي حنيفة
 قوله خمس وفيها شاه يعني ان الانسان اذا ملك خمس من الابل
 وحال عليها الحول وكانت سائمة اي ترعى في كلاباح ولم تكن
 عوامل في حرك ولا تنفع وكان المالك حراسها وجبت عليه
 شاة كذا اقرره شيخنا الزبيري في درسه عن تقرير شيخه عميرة
 اه خضر قوله ان لم تجزع قبلها اي فان اجذعت باستقاط مقدم
 الانسان قبل السنة اجزا اخراجها بخلاف تشنية المعز لفضيلة
 الضاد عليه والسنين المذكورة في هذه الاسنان تحدد بدانته
 قل وكونها تحدد يدية يقولون ودخلت في الثانية وهكذا
 قوله وان كانت ابله مراضا ولا يتعين الصحة عن المراض
 الا في هذه شاة الاصل قوله ويجزي كونها اي انشاة خضر قوله
 كما سياتي اي في قوله او كان المذكور ذكر شاة وفيه ابما الي ان
 الا في متعلق بما هنا شوبري قوله بان لم يملكها راجع للعدم
 الحسي وما بعده اعني قوله او كانت مرهونة للعدم الشرعي
 ويعتبر العيب بما يرد به البيع قل قوله وقت الوجوب
 الاولي وقت الاخراج لانه المعتبر وقد جعل كلامه على ما اذا

استمر

العدم اليه قل وعبارة شمر ولو تلفت بنت المخاض بعد
 التمكن من اخراجها فالوجه عدم امتناع ابن اللبون اعتبارا
 بحالة الادا كما استظهره السبكي خلافا للاستوي في قوله او
 كانت مرهونة الى محله في المرهونة والمقصوبة اذا عجز عن فك
 الرهن وانزعاق المقصوب قوله مرهونة بموجب مطلقا او
 بحال لا يقدر عليه حج قوله او مقصوبة اي وعجز عن تخليصها
 بان كان فيه كلفة لها وقع عرفا فيما يظهر خضر قوله ولا
 يكلف كريمة المرهونة على حذف مضاف اي اخراج كريمة كذا اقرره
 الحلال المحلي وعبارة المص في المنهج وثم ولا يكلف حيث كانت
 ابله مهازيل ان يخرج بنت مخاض كريمة لقوله صلى الله عليه وسلم
 لمعاذ حين بعثه الى اليمن عاملا اياك وكرايم اموالهم رواه
 الشيخان لكن تمنع تمنع الكريمة عنده ابن لبون وحقا لوجود
 بنت مخاض عنده انتهت وقوله حيث كانت ابله مهازيل اي
 بافتها يعني كان عنده بنت مخاض كريمة وباقي ابله مهازيل
 وعبارة قل ولا يكلف كريمة الى اي اذا كانت في ابله المهازيل
 بل بنت مخاض كريمة لم تكلفه اخراجها ويسامح بصفتها ويحصل
 بنت مخاض كاملة ولا تجزيه هزيلة لوجود هذه الكريمة في
 ماله فانه لو انقسمت ابله الى صحاح ومراض كلف كاملة بالنسبة
 فلو كان نصفها صحاحا ونصفها مراضا فكاملة تساري نصف
 قيمة مريضة ونصف قيمة صحبة ولا يجزي الحق عن بنت
 اللبون ويجزي عن بنت المخاض كما بن اللبون فانه يجزي عنها
 هل يخرج حقة وياخذ جبرانا او بنت مخاض مع جبران وموشان
 وعشرون درهما بخبرة الدافع وله صعود درجتين فاكثر ولو

الى التثنية على المعتمد وياخذ جبرائيل او اكثر او يترول مع دفع
ذلك ولا يجوز صعود درجة وفي ماله دونها ولا عكسه انتهت
قوله ويحصل بنت مخاض كاملة اي غير معيبة لا هزيلة ولا كريمة
قوله ولا يكلفه كريمة الي فيه اشارة الى جواز دفعها وظاهر
ان محلها في غير نحو الولي والوكيل اذ عليهما رعاية مصلح المال
والحصلحة في دفع غيرهما سم قوله اذا كانت ابله مازيل بخلاف
ما اذا كن كلهن كواهم فانه يلزمه كريمة خضر قوله لكن تمنع اي الكريمة
عنده اي بنت المخاض الكريمة عنده تمنع بنت لبون اي وجها
كما تقدم عن شرح منهج قوله حقة ويجزى عنها بنتا لبون عنا في
قوله لها اربع سنين ولا با في هنا الاكتفا باجدا عما كما تقدم
نظيره في الشياه وفرق في النخعة فليراجع شرح قوله ثم في كل
اربعين بنت لبون الي اي ثم يستمر ذلك الي مائة وثلاثين
فيتغير الواجب فيها ففي كل اربعين الي ولو صنع هنا كذلك لكان
اولي في مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون وفي مائة واربعين
حققتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حققات وفي مائة
وسنتين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات
لبون وحقة وفي مائة وثمانين حققتان وبنتا لبون وفي
مائة وتسعين ثلاث حققات وبنت لبون وفي مائتين اربع
حققات وخمس بنات لبون اي الشيين وجدا خذ فان وجدا
معا نعين الا غبط للفقر كما ياتي قوله ففي كل اربعين اي ذلك
فيما اذا كانت مائة واحدى وعشرين وفي كل اربعين بلانك
فيما بعد ذلك ولما لم تكن زيادة الثلث معتبرة في غير الحالة
الا ولي لم يصرح به في الحديث فليقتل شو وهو ما خود من شرح

المنهج

المنهج فاليراجع قوله والمراد زادت واحدة وللواحدة
الزيادة على المائة والعشرين فتسط من الواجب فيسقط بموتها
بين تمام الحول والتمكن من الاخراج جزء من مائة واحدى وعشرين
جزا من ثلاث بنات لبون قوله كما صرح بها اي بالواحدة في رواية
لاي داود فتأمل روايته انس المصلحة عليهما حلا للمطلق على
المقيد كما هو القاعدة قوله وقد اوضحت الكلام على ذلك
وهي كون الزيادة واحدة وعلى ما يتعلق به من حمل الاحاديث
على ما يوافق ما ذكره بالجمع بينهما في المنهج وحاصله يرجع الي
ما ذكره هناك وقوله على ما يوافق ما ذكره اي في المتن
قوله تنفع علي الذكر وغيره فتاوها ليست للتأنيث بل للوحدة
قوله فان وجد بماله احدهما اي بصفة الاجزا خذ قل
والا اي وان لم يوجد بماله احدهما بصفة الاجزا بان لم يوجد
شي منهما او وجد بعض احدهما وبعض كل منهما او احدهما لا
بصفة الاجزا قل ولم يقبل او وجد معامع صدق والاعليه
لان الحول سيدكره والله مخالف لهذه المصوينة الحكم بقوله
وان وجدهما الي ولذا كتب العلامة الشوبري والافله بالاجزا
يصدق بوجودها لولا ذكره بعد فمؤخر منته بقريته الذكر
فلو قدم قوله وان وجدهما على قوله والانسلم من ذلك تا مل
فله تحصيل ما شاعهما بشرا وغيره وان لم يكن غبط لما في نفسيه
من المشقة في تحصيله خضر قوله وان وجدهما اي بصفة
الاجزا كما تقدم نعين الا غبط اي لا تنفع للمنفذ ان كان فيهما
اغبط والا تخير بينهما قل قوله ان لا تمنا هو بعد الصرة من
من الاوان بمعنى الوقت وكذا فيما بعده قل اي قرب لامها الي

قوله **داود** نصاب البقر هو شامل للمراب والجواميس من الذكور والانات سمي بقرا لانه يبقر الارض اي يحرقها كما ياتي قوله تتبع له سنة ودخل في الثانية سمي بذلك لانه يتبع امه في المرح وقيل لان قرنه يتبع اذنه اي يتساو بها خضر قوله او يتبعه كذلك اي لها سنة قوله **النور** مذي بفتح التاء وكسر الميم وضمها وكسرها ومجزة قال **النوري** ضمها قوله اهل المعرفة شو قوله والبقرة تنفع على الذكر وغيره هنا اما في الوصية فهي للانثى خاصة وتبذل لذلك لانها تبقر الارض ان تستقم بالحرق والشور خاص بالذكر سمي محمد بن حفيد الامام علي رضي الله عنه بابا قوله بقر العلم اي تتبع اصوله في لغة وعبارة **النوري** اي يشقه فعرف اصله وخفيه وقوله **ابن حفيد** الم اي **ابن علي بن الحسين بن ابي طالب** قوله وسوا فيما ذكر لما تكن يجب اخراج ما يخص كل ما في بلد على اهله بفتح نقل الزكاة او دفعه للامام لان له النقل في قوله لا يلزمه الاشارة واحدة وان تباعدت المسافة خلافا للامام احمد فانه يلزمه عند التاعد شاتان كما قاله خط وغيره قوله **الا ان** تخضت خرج بقوله تخضت ما لو كان فيها انثى فلا يجزي عنها الذكر وان كان اكثر قيمة من الانثى اذ ليس فيه ما قصد نفع المستحقين به من الدر والنسل في الانثى قال فيخرج ما اذا كانت نعمه كلها ذكورا ذكر كما لم يرضه والمعيبة من مثلهما ولان في تكليفه التحصيل مشقة عليه والزكاة مبنية على التخفيف ولهذا شرع الجيران خضر وعبارة المهاد ولا يؤخذ في غير ما مر الا من مثله فان اختلف ماله نقصا فكل ما يربو بالقيمة وان لم يوف يتم بناقص ولا خيارا لبرضي مالهما وقوله وان لم يوف الم اي لم يوجد ما يوفى به من الصحيح يتم بناقصا كانت كانت الصبيحة

ماشية

ماشية دون قدر الواجب كان وجب شاتان في غنم ليس فيها الا واحدة وجب صبيحة ومريضة في جزيا نه شر وشر قوله ذكر شاة اي وجبت عن غير الجنس كالشاة الواجبة في خمس من الابل فالمراد الشاة الواجبة في الابل ويوشحه قوله او ابن لبون وقوله فيما تقدم كما سياتي شوبري اما اذا كان الواجب من الجنس كالغنم فيتعين اخراج الانثى اذا كانت النصاب انا او بعضه ذكورا لان الاصل شدد فيه بخلاف ما اذا كان من غير الجنس بان كان بدلا كما في الابل فانه يسامح فيه كما تقدم المقيد عليه خضر خاتمة لا يجزي الخنثى لان الخنثى عيب قلت ظاهره ولو كان ماله كله خناث وفيه نظرا انه تقدم جواز اخذ المعيبة من مثلهما وعبارة حج ويؤخذ ابن لبون خنثى عن ابن لبون ذكر مع ان الخنثى عيب في المبيع قال سم ولو تخضت خناثي بحث الاسنوي وجوب انثى بقيمة واحد منها وجزم به في العباب ولا يجزي لا خذ منها لا خذ ذكورة الماخوذ والثبوت غير او بالعكس ويا خذ في الصغار صغيرة واستشكل ذلك بان السوم الذي هو شرط لا يتاخر واجيب بفرض موت الامهات قبيل اخر المحول بزمان لا تشرب فيه الصغار لبنا مملوكا في يجب زكاتها ويؤخذ منها واحدة رحا في وعبارة المهاد ويؤخذ في الصغار صغيرة في الجديد انتهت اي اذا كانت ابله كلها صغار بان تموت الامهات وقد تم تحويلها والنتاج صغارا وملكه بغيرها من صغار المعز وتم لها حول ولو كان بعضها صغارا وجب كبيرة بالنظر كما مر في تظايرها **زكاة النابت** هو شامل للزروع والثمار من التخل والعنب وقد مر على زكاة الفطر لعلها بالاموال في وينقسم النابت الى شجر وهو ماله ساق والي نجم

وهو لا ساق له كالزروع والزكاة تجب في النوعين ولذا عجز النبات
 الشامل لهما وعدل عن تغيير غيره بالنبات لأنه يستعمل مصدا
 وليس مراداهما والخاص صحل ان النبات لا يطلق اليها العين
 بخلاف النبات فان له اطلاقين العين والمصدر الذي هو
 الطلوع انتهى قوله واتوا حقه يوم حصاده قال البيضاوي
 اراد به ما كان يتصدق به يومه لا الزكاة المقدرة لانها فرضت
 بالمدينة والاية مكينة وقيل الزكاة والاية مدينة والامر
 باثنيانه يوم الحصاد للاهتمام حتى لا تؤخر عن وقت ادائها
 وليعلم ان وجوبها يستقر بالادراك لا للتقدير رحا في والمراد
 بالحصاد ما يشمل الجذاذ فالهليل مطابق او على حقيقة ودخول
 الثمار بالقياس قوله وكذلك قوله تعالى انفقوا من طيبات
 ما كسبتم ومما اخرجناكم من الارض فاجب الانفاق مما اخرجت
 الارض وهو الزكاة لانه لاحق فيما اخرجته غيرها ثم قوله
 رطب فتؤخذ زكاته منه ان لم يثمر ولا ثمر وكذا يقال في العنب
 قوله وعجارة المنهج ويعتبر غير الحب جافا ان تجفف غير ردي
 والافرطها ويقطع باذن كالوضا صله والحب مصفى من شبنم
 انتهت قاله رفق ثم ويضم منهما اي الرطب والعنب لا يخفف
 في اكال النصاب لا اتحاد الجنس قوله للخبز بفتح الخاء المعجمة قوله
 من الحبوب اي التي تقطعت اختيارا فخرج بالاول ما لا يقينات
 كما سيذكره المؤلف وبالثاني ما يقينات ضرورة اي في حال
 الضرورة اي كالنخل والجذب كحب حنظل وغاسول وحلبة
 انتهى قوله كبر بضم الباء الموحدة ويقال له الفح والخنطة
 وشعير بفتح او له للمعجم ونقل الشيخ عبد البر عن عميرة جواز

كرها

كسرهما قوله وارز بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي
 في اشهر اللغات شر المنهج قال البويطي ينبغي الاكثر من الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم عند اكلا الارز لانه خلق من نوره
 صلى الله عليه وسلم عبد البر الاجموري يهاشيتة على الكتاب
 قوله وعدس بفتح الدال وبالسين المهملة كاف خضر وغيره
 قوله وذره بضم الذال المعجمة وفتح الراء المحققة قوله
 وحصى بكسر الحاء وتشديد الميم تكنها مكسورة ايضا اي كالحامد
 البصريين ومفتوحة عند الكوفيين مصباح قوله وبا قلا
 بالفتحة قوله المص في كتاب الايمان من شرح المنهج وهو القول ونقل
 الشيخ خضر فيه ايضا المدفلي راجع قوله ودخن بضم الدال المهملة
 واسكان الخاء المعجمة نوع من الذره الا انه اصغر منها خضر قوله
 وجلبان بضم الميم المعروف بالبسلار حامي ويقال له افرطان
 والماش نوع منه كافي ثم قوله فان كان يوكل نادرا كالبلوط
 والست والعسل قوله اي فجب زكاتها اذا وجدت الشروط المتقد
 والانية قوله تنعما وتنعما كالتيين والمشش والنتاح وكذا
 نذاوبا كالمصطكي والغفل قوله وعطف تنعما على تنعما الظاهر
 انه خاص لشمول التنعمة الفا كحة وغيرها كالسكرانتي رحا في قاي
 بمعنى الواولان عطفا العام على الخاص مختص بالواول وقال الرضا في
 ولا تجب في زيتون وزعفران وسمس وتروسر وقرطم وهو
 حب العصفور وورس بفتح الواو فسكون الراء ثبت اصغر باليمن
 يصنع به انتهى ولا تجب في عسل النحل على المعتد قوله وذلك لاخبار
 منها قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ وابي موسى الاشعري حين
 بعثهما الي اليمن لا تاخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الخنطة

والشعير والتمر والزبيب والحصارضا في بالنسبة لهم اذ لم يكن
 ح باليمن غيرها رحا في قوله وواجبها اي المذكورات العشر
 ولو سقي بموتة وغيرها وجب القسط من كل باعتبار الزمان كالسقي
 فلو سقي في ستة اشهر سقيتان بالمطر وفي ستة اخرى ثلاث
 سقيات بالنفع وجب ثلاثة ارباع العشر في قوله وكذا الوجه لنا
 المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة اخذا بالاستواء ولو اختلف
 المالك والساعي في انه سقي بماذا صدق المالك لان الاصل عدم
 وجوب الزيادة عليه فان اهتم الساعي جلفه ندبا ولو كان له زرع
 او ثمر سقي بالمطر واخر سقي بنفع ولم يبلغ واحد منهما نصفها
 ضم احدهما الى الاخر لتمام النصاب وان اختلف قدرا لواجب
 وهو العشر في الاول ونصفه في الثاني ثم رددتم المولف مالا
 مونة فيه على الاخر مراعاة للتحديث وعكس في التقليل للصوق
 علة الثانية وانقصال واحد اولي من اثنين قوله ولا فرق
 في وجوب العشر ونصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج
 وغيرها العموم الاخبار وخبر لا يجتمع عشر وخراج في ارض ضعيف
 وتكون الارض فراجية اذا افتتحها الامام عنوة ثم نفوضها من
 الغائبين ووقفها علينا وضرب عليها خراجا وفتحها صلحا على ان تكون
 لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو اجرة لا يسقطها اسلامهم فان
 سكنوها به ولم تشرط هي لنا كان جزية تسقط باسقاطهم الارض
 التي يخدمونها الخراج ولا يعرف اصله بحكم يجوز اخذه لان الظاهر
 انه بحق ويحكم بملك اهلها لها فلم ينصرف فيها لان الظاهر في اليد
 الملك ولا يجب في العشرات زكاة لغير السنة الاولى بخلاف غيرها
 مما مر لانها انما تكررت الاموال النامية وهذه منقطعة النما

معرضة

معرضة للفساد ثم ردد فيه ايضا ولو اخذ الامام الخراج على ان
 يكون بدلا عن العشر كان كاخذه الغنمة في الزكاة بالاجتهاد
 فيسقط به الغرض وان نقص عن الواجب بتمه قوله بالنفع اي
 بالسقي من نحو النهر بحيوان قوله والعشري ومثله البعير بنفع
 البنا وسكون العين الممثلة وهو ما يشرب به ووقه بلا سقي في
 قوله ما سقي بالسبل حيث كان كذلك فهو داخل فيما سقت السماء
 فلم عطف عليه في الحديث انظره ثم رايته الشيخ عبد البر قال
 قوله ما سقي بالسبل بان اجتمع السبل في محل ثم نزل الى ارضه
 والا فهو داخل فيما سقت السماء انتهى قوله ما يستقي عليه لا ربي
 هذا الحيوان ايضا سانية قوله بمعنى انه يتعقد سبب
 وجوبها اي لا بمعنى وجوب اخراجها في الحال ثم المنهج لتوقف وجوب
 الاخراج فور اعملي التمكن بحضور مال واخيه وبجفاف الثمر وتبقية
 الحب وخلو المالك من مهم ولودنيويا كما ذكره المولف ايضا في ثم
 المنهج فرع ليس من شرط بدو الصلاح واشتداد الحب في ملكه
 ان يكون هو المزارع حق لو باعه زرعه وهو بقل فاشد وهو
 في ملك المشتري وهو من اهل الزكاة وجبت عليه وان كان المشتري
 ذميا فلا زكاة على احد ويصح البيع في هذه الحالة بلا خلاف
 وقيل ان قصد الفرار حرم وقطعها كبيعها الا قطع الغول فلا
 يكره لانه لا ياتي منها ثمرة فلو باع الثمرة وحدها قبل بدو
 الصلاح بشرط القطع فلم يقطع حتى بدو الصلاح وجب العشر
 فان رصنا با بقاها جاز والعشر على المشتري عبد البر قوله فقوله
 الاصل الخ قد يقال كلام الاصل بقوله يخرج بيان الاول وقت
 وجوب الاخراج لافي انعقاد السبب لان المنافع لطافة الكمال

وكذا الخرص فهو نظير تمام الحول والتصفية ونحوها شرط للممكن
ففيه افادة عدم توقف وجوب الاخراج على التصفية والمجاز
وهذه لا تستفاد من كلام المؤلف فما قاله في الاصل غير مستقيم
لأن تأمله على ان كلام المؤلف هو عين ما في الاصل اذ ليس بعدد
الصالح الا الجفاف والخرص وجعل الشرا هذا هو انعقاد السبب
باطل لانه يبطل الصلاح لا بعده فكان الصواب على اعتراضه ان
يسقط لفظ بعد فتأمل وافهم قوله لا في انعقاد
السبب اي لان انعقاد السبب يكون بدو الصلاح والاشتداد
والاخراج يجب بالجفاف فكلام الاصل محمول على وجوب الاخراج
الذي ينقضي السبب قبله وقوله وكذا الخرص فيه نظرا اذ
يقضي وجوب الاخراج بالخرص وهو مخالف لظاهر كلامهم فليتا
وقوله على ان كلام المص هو عين ما في الاصل في غاية الظهور ومن
ثم لم يأت بلفظة بعد في المنهج فانه قال فيه ما نصه ويجب
بدو الصلاح ثم واشتداد حب او بعضهما انتهى بحرفه وقد
يجاب بان بعد وان لم تقتض الاصل ظاهرة فيه فيساوي
المنهج قوله فيه نظرا جاب شيئا عنه بان او تنويعية
فذكر الجفاف لوجوب الاخراج وذكر الخرص لجوازه اي لجواز
الاجزاء اي من غير الرطب خاف لما قاله في المنهج ونصه ولو
اخرج في الحال الرطب والعنب مما يثمر ويتزب غير ردي لم
يجزه ولو اخذه الساعي لم يقع الموضع اهـ وقوله لم يقع الموضع
وان جفنه ولم ينقص بفساد الغبض وبره حقا ان كانت
باقيا وشك ان كان نالعا كما في الروضة في باب الغصب ومخرج
المجموع واقتضاه كلام الروضة في موضعين ضمناه بالقيمة

قاله

قاله الاستوى وهو الاصح المعنى به ونص عليه الشافعي والاكثرون
وجزم به ابن القزويني هنا ثم ربيحت وجهه في الاصل قال فيه
في وجه النظر لانه ان اراد به وجوب الاخراج فهو لا يجب بالخرص
بل بالجفاف بعده ايضا وان اراد به جوازه فلا يتوقف على جفاف
ولا خرص بل هو جائز من وقت بدو صلاح الثمر واشتداد الحب لانه
وقت وجوب الزكاة ثم ما ذكره محله فيما اذا كان الثمر يحف عادة
والا فخرج منه رطبا انتهى بحرفه وقوله بل هو اي الاخراج جائز
اي يجوز الاخراج من ذلك الذي لم يحف ولم يخرص من غيره جافا
انتهى بخط بعض الافاضل وعليه فلا يشكك بما تقدم عن المنهج
وحاصل اعتراضه انه ان حمل قول الاصل يخرج على انه يجب الاخراج
فلا يناسب قوله بعد الجفاف ويجب عنه بما نقله شوبري عن شيخه
وهو ان المراد به اعم من الواجب والجائز فلا يكون قوله بعد الجفاف
اي وجوبا وقوله او الخرص اي جوازا ونخلص ان لزكاة الثابت وقتين
وقت الوجوب وهو وقت بدو صلاح الثمر واشتداد الحب كلا او
بعضا والثاني وقت الاخراج وهو بعد ذلك اعني وقت الجفاف التامة
فتأمل قوله نعم يسن خروجه استدراكا على قوله ويجب بدو صلاح
الثمر واشتداد الحب لانه ربما يتوهم من الوجوب عدم التصرف لتعلق
المستحقين بما ذكر فاجاب بانه يسن الخرص لجواز التصرف كذا ينطشينا
الزبادي في بعض الاوراق خضر وقوله استدراكا على قوله ويجب الزكاة
حكى كلام المص بالمعنى ولا بعبارة المؤلف وانما يجب بعد بدو الخرف وقوله
يتوهم من الوجوب عدم التصرف اي بكل حال وقوله فاجاب الاولي
فدفع التوهم تأمل والخرص لغة الحرز والتحمين والتقدير والقول
بالظن ومنه قتل الخراصون وشرعا ما ذكره بقوله بان يطوق قوله

قوله

نعم يسن خرص الثمر لا اي ان كان المالك موسرا والا فلا يجوز لما فيه
 من تسليطه على متباع حق المستحقين شوبري ورايت بخط بعض فاضل
 نعم يسن خرص الماي مطلقا سواء كان المالك موسرا او معسرا بخلاف
 التضمين ان كان موسرا ضمنه والا فلا انتهى شيخنا وقد بقا ما فائدة
 الخرص بالتضمين ولعلها جواز النصرف اذا اخرج من غيره في الحال فليخرج
 وقيل الخرص يمنع على المالك النصرف ولو بصدقة او اجرة نحو حصدا واكل
 فريكة او قول اخضر فيجوز ويعزر العلم لكن ينفذ نصرفه فيما عدا قدر الزكاة
 نعم نحو رعيه او قطعه حشيشا قبل انفق الحب لا يمنع وما اعتيد
 من اعطاش ولو للفقراء حرام وان نوا به الزكاة لانه اخذ قبل التصفية
 وبعد هالا اقتباس ولا نية وكثير يعتقد حله وذلك من هذا العلم ورا
 ظهورهم وان كان خلاف الاجماع الغلبي في سائر الامصار والامصار وما
 اورد عليه من جواز لفظ السابل واعلام القرا يوم الجذاذ والباكورة
 التي كانت تاتي عليه الصلاة والسلام وامر الشافعي بشر النول
 الا خضر كلها وقابح فعلية والمذهب نقل وتحمل على ملازكاة فيه فاذا
 زادت المشقة فلا نوم في التقليد فان احدى جين النصرف بالاكل ولا يند
 ولا يحسب عليه قلت الظاهر ان المحتاج اذا ضبط قدره وزكاه او يخرج
 زكاته بعد فله ذلك وان كان الشريك ليس له الاختصاص بشي من المشترك
 بغير قسمة لان تعلق الزكاة بالمال تعلق شركة على المعتد الا ان
 المشبه ليس له حكم المشبه من كل وجه رحاني من قوله وقيل الخرص
 يمنع الما وحيث اشتد الحب فينبغي ان يتمتع على المالك الاكل والنصرف
 كما مروج فينبغي اجتناب الفريكة ونحوه من النول الا خضر حيث
 علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع عميره فان علم عدم وجوبها او شك
 جاز قوله خرص الثمر خرج بالثمر الزرع فلا خرص فيه ويشترط ايضا

ان يكون الثمر بدا صلاحه اما قبل بدوا صلاح فلا يتنا في فيه
 الخرص اذ لا حق للمستحقين ولا ينضبط المقدار لكثرة الغاهات
 قبل بدوه ثم روافد بالثمر في عبارة الكتاب الرطب والعنب
 خضر قوله من اهل الشهادات بان يكون مسلما مكلفا خيرا
 ذكرنا طقا بصير اعدا في الشهادة فلا يقبل الفاسق فيه ولا
 يكفي عدل الرواية كالمراة ويشترط ان يكون عالما بالخرص لانه اجتهاد
 والجاهل بشي غير اهل للاجتهاد فيه قال الشوبري وانما جمعها
 اي الشهادات ذات لاخراج نحو المرأة فانما اهل للشهادة في الجملة
 قال الرحاني قلت لو فقد الخارص وكان هو عارفا قبل يتعاطى
 ذلك بنفسه او لا لكونه منهما فيه نظره مثله ما لو احتاج للاكل
 من الزرع هل تنسحق الحرمة ويتعلق قدرها مما اكله بدسته ثم
 رايت حج قال ويبحث بعضهم ان له ذلك وهو ضعیف لا يتنا في
 قواعدا وله تخليم عدلين يخرسان عليه ويفهمانه عند فقد
 الخارص من جهة الساعي ولا يكفي واحد فنقول المؤلف ولو واحدا
 محمول على من كان من قبل الحاكم والحاصل انه اذا كان الخارص
 من جهة الحاكم كفي واحد وان كان من جهة المالك فلا بد من شئين
 لانه منهم قوله او ثمرة كل نوع رطبا ثم يابس فيمنع تقدير
 شجرة فقط ائني صورتي اختلاف النوع واتحاده وتقيس عليها
 الباقي رحاني مع زيادة ائني صورتي الما وحاصل ذلك انه اذا
 اختلف النوع كالرطب والعنب بتعين عليه تقدير كل نوع رطبا
 ثم يابسا وليس له ان يقدر الجميع رطبا ثم يابسا او يقدر كل
 واحدة رطبا ثم يابسا قوله رطبا بفتح الراء وسكون الطاء
 قوله لنقل الحق علة ليس اي يسن الخرص لنقل الحق الما وبصيغة

كضمنتك نصيب المستحقين وطبا بكذا تمرا ولا بد من القبول
لفظا والرفعي فاذا انتفى الحرص والنظمين والقبول فقد التفرق
فيما عدا قدرها شاربها في قال م ر في و ليس هذا النظمين
علي خفيقة الصمان لانه لو تلف جميع الثمار باقة سماوية وسرقة
من الشجر والجريز قبل الجفاف من غير تقريط فلا شيء عليه فقطع الفوات
الامكان وان تلف بعضها فان كان الباقي نصا با زكاه او دونه
اخرج حصته بتاعلي ان التمكن شرط للمضمان لا للوجوب فان
تلف بتقريط كان وضعه في غير حرز مثله ضمن وانما لم يضمن
في حالة عدم تقصيره مع تقدم النظمين لبيان امر الزكاة علي
المساهلة لانهما علقه بثبوت من غير اختيار الطالك فبقا للفق مشروط
بامكان الاداء بمجروفه ثم ذكر مع المتق ما حاصله ان التصرف
قبل النظمين ينفذ فيما عدا الواجب شاربها فيحقا الحق في العين
لا معيننا فيجزم عليه اكل شيء منه وبعد النظمين يجوز تقصيره في
الجميع فليحفظ قوله تمرا او زيبيا حالان من الحق قوله
ليخرجه جافا اي منه بعد جفافه او من غيره حالان قوله
جداد بفتح الجيم وكسرهما وهما الدالين في الصحاح اي قطعها
شوبري ورحما في وقصينته انه ليس فيه اعجام الدالين مع انه
الجاري علي الالسنه فيكون تحريفا فليراجع ثم راي العناني ذكر
ان فيها الاعجام والاهمال هو ثم ان جدادا وتحييفا وتنقية
منصوب علي التمييز المحول من المضاف والاصل ومونة جدادها
وتحييفا وتقيتها قوله خمسة اوسق تجدد بدلا خلافا للبخوي
في بعض كنهه شوبري فيوثر اي نقص علي المعتد في عب وهذا فيما
لم يدخر في قشره اما ما ادخر في قشره كالارز والعلس بفتح العين

واللام

واللام نوع من الحنطة فشرط وجوبها فيه ان يبلغ عشرة اوسق نعم
لو حصلت الاوسق الخمسة من دون العشرة اعتبرناه دونها كما
حكه ابن الرفعة وهو ظاهر ثم ر قوله وهي الف الف وكيلها بالارز
المصري كما قاله القوي ستة اراد بربع ارب وهو المعتد به جعل
القديسين صاعا كزكاة الفطر وكفارة اليمين شوقا لنصاب ستماية
قبح مصري وانما قدرت بالوزن استظهارا او اذا وافق الكيل
والا فالعبرة فيها بالكيل اي كيل المدينة في زمنه صلى الله عليه وسلم
فلو نتم النصاب بالكيل دون الوزن وجبت الزكاة بخلاف
العكس هو قوله بغدادية اذ الوسق ستون صاعا فجميع خمسة
ثلاثماية صاع والصاع اربعة امعا فيكون النصاب الف صاع
وما بقي صاع والمد رطل وثلاث بالبغدادية لانه الرطل الشرعي قاله
المحب الطبري ثم ر قوله وان يزرعه الي صوقول مرجوح
والمعتد خلافا كما قاله شيخنا لان المعتد تمام الملك وان لم يباشر
المالك ولا يابيه زراعته كان وقع الحب في نفسه بالقاعنوطير
وفارق السوم بان الماشية اعتبر فيها تنمية المالك لا مكانها
منه ولا كذا المزرع والثمار وخرج بالملك المذكور ما نبت من حب
حمله السيل من دار الحب الي ارضا فلا زكاة فيه لانه في والملك
شيعيين وثمار التخل المباح بالمصرا وما وقف من ثمار نستان او
حب قرية علي المساجد والرطب والقناطر والعقرا والمساكن فلا
زكاة في شيء من ذلك اذ ليس له مالكة معين قل وقول الي ارضا اي
غير المملوكة كقيدته بذلك في حاشيته علي خط قايله ان اراد بها
غير المملوكة لاحد فواضح ويبدل له التشبيه المذكور في نحو التخل
والا فهو يملكه من نبت في ارضه كما علم مما تقدم وتجب عليه الزكاة

فيه اهل وان حمل الهوى والمال بما مملوكا فنبت بارض فان ارض عنه
ماله فهو لصاحب الارض وعليه زكاته واجرة مثل الارض لصاحبها
كما في حاشية قول علي الغزي وكتب العلامة الشوبري قوله فلا زكاة
فيما اترع بنفسه فقد قال في المجموع قال اصحابنا وقولهم ما بينته
الادميون ليس المراد به ان تقصد زراعته وانما المراد ان يكون
من جنس ما يزرعونه حتى لو سقط الحب من يده ما لكه عند حمل
المغلة او وقعت العصا في رجلي السابل فتناثر الحب ونبت
وجبت الزكاة اذا بلغ بصاها انفق عليه وقد ذكره المصنف
باب صدقة المواشي في مسائل الماشية المفصولة انتهى وقوله
او وقعت العصا في رجلي يعلم منه ان انتفا القصد اعم من ان يكون
ابتداء او دوا وما دبه فعلم ما في حاشية شيخنا ابن عبد الحق في ارجح
شوبري وقوله ابتداء ودوا ما اي سوا حصل ابتداء زرعه بغير
قصد ام به ثم غفل عنه انتهى وقوله وانما المراد ان يكون
من جنس الخ هذا يعق عنه التعبير بما يقتضيه اختيار ابي ثعلبة
الادميون كما لا يخفى قلعله ليس في كلام من ذكر هذا الشرط السابق
والا تكرر قوله كنظيره في سوم النعم فانه يشترط ان يكون
باسامة المالك او نأبيه والمعتد الفرق بينهما كما قاله جبان
للماشية نوع اختيار فاحتج لصار في عنه وهو قصد اسامتها
بخلافه هنا وايضا فنيات القوت بنفسه نادى فالحق بالغالب
ولا كذلك في سوم الماشية فاحتج لقصد تخصيص قوله ويضم
نوع منه اي من النابت قوله الى نوع اخر كعنب مصري وشامي
وكبر بعليل لا نه نوع منه وهو قوت صنعا اليمن ولا يضم اليه
بضم فسكون الي غيره لانه جنس مستقل على المعتمد لانه يشبه

الشجر

الشجر في برودة الطبع والمنطقة في اللون والملاسة فاكتسب
من تركيب الشبهين طبعاً وانفرد به وصار اصلاً براسه فلا يضم الي غيره
ونسبته العامة بشعر النبي صلى الله عليه وسلم قوله فلا يضم لغيره
النوع وهورة المسيلة ان يكون عنده انواع من التمر والزبيب حصل
من كل نوع دون خمسة او سق فيضم بعض الانواع الي بعض او كان
له في بلاد انواع من التمر والزبيب حصل منها ذلك انتهى عبد البر قوله
بخلاف اختلاف الجسر فلا يكل باخر كبير وشعر يستل كما مر قوله يخرج
الزكاة اي وجوباً قوله اذا لامشقة بخلاف المواشي فانه يدفع نوعاً
منها مع مراعاة قيمة الانواع ولا يكل بعضاً لضرب الماشية وعدم
التجزئة قال في المنهج ويجزئ نوع عن اخر برعاية القيمة في ثلاثين
عزراً وعشرين نجات نجة بقيمة ثلاثة ارباع عزراً وربع نجة ونية
عكسه عكسه انتهى فلو كانت قيمة كل عزراً عشرين نصفاً وكل نجة
اربعين نصفاً ايضاً اخرج في المثال الاول عزراً ونجة تساوي
خمس وعشرين نصفاً وفي المثال الثاني عزراً ونجة تساوي
خمس وثلاثين وقوله فيما سبق ولا يكل بعضاً الى عبارة عت
ولا يوحى البعض من هذا والبعض من هذا لما فيه من ضرورة التقيص
قوله اخرج الوسط بالنسبة للقيمة على الراجح رحمان ويؤخذ من
حضر ايضاً عبد البر فراجع وتامل ان لم تلف بهذا قوله وهو
اثنا عشر شهراً اي عربية هلالية كما في ثم الاصل وقوله ان
وقع حصادهما في عام واحد بان يكون بين حصدا الاول والثاني
اقل من اثني عشر شهراً عربية اي وان وقع زرعهما في عامين والمراد
بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما افاده الكمال ابن ابي شريف
وقال ان تعليلهم يرشد اليه ثم رشوبري وقوله حصوله بالقوة

اي المراد به وقت الحصاد وان لم يفعل فتأمل واقتصاره على الزرع
ليس بقيد بل مثله الثمران وقع الاطلاع ان في عام على المعتمد خلافا
للمولف في متن منهجه فيضم طلع تحببه الى الاخران اطلع الثاني قبل
جدا اذا الاول وكذا بعضه في عام واحد ثم م آي ولو في الشغل
والاستثناء الذي نقله بعضهم عن ش م وليس في محله بل محله باب
الاصول من عدم دخول الطلع الثاني في البيع فلا تغفل واذ
قد علمت ذلك فاعلم ان قوله وزرع العام ليس بقيد بل بالنظر في الباب
فرعا العامين يفهم ان وقع حصادها في عام واحد فتأمل قوله
وهذا ما صحى الشبان هو المعتمد فالعبرة في الحبوب بالحصاد
بالقوة وفي الثمار بالاطلاع على المعتمد مولد ونقله اي نقلنا
نصحه المضمون من صحى قوله ويجاب بان ذلك اي قول السنوي
قوله حجة بالرفع خبران اي وان كان الاسنوي اثبت اعتبار وقوع
الزراعتين في عام والمثبت مقدم على الثاني با ح
زكاة الفطر اضيفت اليه لانه جزء من وجوبها المركب الذي يقال
لها زكاة رمضان وزكاة الصوم وصلة الهدنة وزكاة الابدان
وزكاة الروس وزكاة الفطرة اي الخلقة فالاصافة بمعنى اللام
او ما يخرج من الصاع فالاصافة بيا بنية وقيل ان ما يخرج فطرة
بضم الغال بكسرهما وهو مردود وهي من خصائص هذه الامة وفرضت
في السنة الثامنة من الهجرة التي فرض فيها رمضان قبل العيد
بيومين قالوا ولفظ الفطرة بهذا المعنى اي بمعنى زكاة الفطر
مولد لا نمزي ولا معرب واصطلح عليه الفقهاء فهو حقيقة شرعية
كالصلاة والزكاة وانما قلنا بهذا المعنى لانه بمعنى الخلقة معزي
بلا شك قال تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها فهو هذا الباب

مشمول

مشمول على ستة اطراف الكلام على وقت الوجوب وهو مركب من اخر
جزء من رمضان واول جزء من شوال والكلام على صفة المودي وهو
الواجب ما يخرجها فاصلا عما سبذكره المص والكلام على وقت الاداء
وافضله بين الفجر وصلاة العيد والنهاية من العبادات التي تأخيرها
عن اول وقتها افضل كما في الابرار والكلام على صفة المودي عنه وهو كل
مسلم الاماياني والكلام على قدر المودي وهو صاع والكلام على جنسه
وهو غالب قوت بلده على ما ياتي اهل المصنوع قوله فرض رسول الله
لما فرض الله تعالى له فرضها ففرضها لما في فرضها من المصلحة فانها
جارية لخلل الصوم وسبب لقبوله او المراد فرضها الله تعالى على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم او المراد بلغ فرضها لما فان دفع الاعتراض بان
الذي فرض واجب في الحقيقة هو الله تعالى وما ذكر من انما واجبة
بالسنة هو المعتمد وقيل وجبت بالكتاب وهو قوله تعالى قد افلح من
نزلنا الآية قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز هي زكاة الفطر
والسنة بينت الكتاب وجوبها مجمع عليه ولا نظر لمخالفة ابن اللبان
حيث قال بعدم وجوبها ومع ذلك لو جحدتها انسان فلا يكفر لانه وان
كانت بمسما عليها لكنها تخفى فلا يكفر جحدتها لحقاها قوله من رمضان
متعلق بالفطر وقول الشيخ عبد البر متعلق بزكاة الفطر غير ظاهر
قوله على الناس متعلق بفرض وهذا هو المخرج قوله او صاعا او
للتنويح لا للتخيير كما سبذكره المص قوله على كل الا على بمعنى عن كافي قوله
اذا رصبت على بنو قشير لعمر الله ان يجزي رصاها
وهذا هو المخرج عنه او على باها ويكون بغيره من قوله على الناس
من التفصيل بعد الاجمال ولا تكرار فيه فتأمل بالغروب اي مع جزء قبله
من رمضان وكان الواجب على المعز ذكره كما صنع في منهجه حيث قال

قوله اي مع جزء قبله
هذا ان الغروب من اول
شوال وانما اذا امضت
الليلة ورايت وجبت
اخر جزء من رمضان
من رمضان فهو تمام

يجب بأول ليلة يعنى الفطر واخر ما قبله فلا فطرة على من مات
 قبل الغروب ولا من ولد بعده قل بزيادة يجب عن من مات مع الغروب
 دون من ولد معه استصحابا لاصل بينهما كما في حاشية قل على القرني
 قال في الوسيط ولو شك في حدوث المودي عنه من رقيق او ولد
 قبل الغروب او بعده لم يلزمه شي للشك ولو ادعى السيد بعد الوجوب
 العتق قبله عتق ولزمته الفطرة ويؤخذ من كلامهم انه لو خرج بعض
 الجنين قبل الغروب وباقية بعده فلا وجوب لانه جنين مالم يتم
 انفصاله كما قاله م ر و اذا قال لعبد انت حرم اول جز من ليلة
 شوال فلا فطرة على احد او مع اخر جز من رمضان فعلى العتق
 او كان هناك مياية في رقيق بين اثنين بليلة ويوم او نفقة قريب
 بين اثنين كذلك في عليهما لان وقت الوجوب حصل في نوبتهما
 قوله اخبر يوم من رمضان الى ان قلت ينافيه جواز تعجيلها من
 اول رمضان مع تعليلهم بانه وجرا احد السببين قلت لا ينافيه
 لان اخر الحول استدالية الوجوب لتحقيق وجود الكل به وهذا ينافي
 ان اوله اول ذلك السبب والحاصل انهم نظروا الى الاخر بالنسبة
 للتعجيل لتحقيق الوجوب والى الاول بالنسبة لكونه اول السبب
 بالنسبة للتعجيل الذي لا يؤخذ حقيقة الا بالتقديم على السبب
 كله تخفة شو وقوله لان اخر الحول هكذا في نسخ حاشية الشوبري
 ولعله لان اخر الشهر فليراجع التخفة قوله هو اعم لانه يشمل
 الختلى قوله منا اي معاشر المسلمين قوله واما المرتد المراجع ان
 ملكة موقوف فان عاده الى الاسلام وجبت والا فلا وهذا في فطرة
 وجبت حال رده فاما فطرة وجبت عليه قبلها فهي دين فتخرج
 من ماله ولو في رده وكذا فطرة زوجته وعبد اي الواجبة قبل الردة

ويجب

ويجب على كافر اصيل فطرة زوجة اسلمت وعبد كذلك وقريب مسلم
 كذلك كما سياتي ويجب النية عليه للتمييز قل وفطرة العبد المرتد
 موقوفة وان اخرجها السيد قبل عود الرقيق للاسلام اجزائه وان
 مات كافر رجع بينها السيد ان شرطه او علم القابض بها زكاة والا
 فلا رحا في قوله من لا يفضل الى والصحيح ان الدين لا يمنع وجوبها
 فلا يشترط فضلها عنه ولو ادعى خضر تولد عن مسكن له ولمونه
 خضر قوله من لا يفضل الى ويعتبر الفضل من ماذكر وقت الوجوب
 فوجوبه بعده لا يوجبها تغاها وفارق الكفارة حيث تستقر في
 ذمته اذا عجز عنها بان اليسار هنا شرط للوجوب وشتم شرط للاداء
 او كان حكمته ان هذه مواساة تخفف فيها بخلاف تلك وبه يفرق
 ايضا بين ما هنا وجوب الصلاة باذراك جز من وقت ادائها
 او اذا ما يجمع معها شو ويؤخذ من هنا قاعدة وهي ان الحق الحاق
 اذا وجب على شخص فان تشبب في وجوبه عليه استقر في ذمته
 وان كان معصرا وقت وجوبه كال كفارة وان لم يتشبب في وجوبه
 فلا شيء عليه اذا كان معصرا وقت وجوبه وان ايسر بعده كال فطرة
 قوله ويليقان به فلو كانا نفيسين يمكن ابداهما بلا يقين
 ويخرج النقاوت لزمه ذلك كما قاله الدارقطني الخ قال لكن في لزوم
 بعيمهما اذا كانا مالوفين وجهان في الكفاية فيجزيان هنا خضر
 وقوله فوجهان عبارة عن يكلف ذلك ولو كانا مالوفين على
 من ابى شجاع والحاجة للمخادم اما لمنصبه او ضعفه والمراد ايضا
 ان يحتاجه لخدمته وخدمة من تلزمه خدمته لعله في امر او ماشية
 له قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن بان يقال المراد ان يحتاجه
 لسكانه او سكني من يلزمه اسكانه لا لا يواد ماشيته او زرعه ثم ر

ولا بد ايضا ان يجده فاضلا عن دست ثوب يليق به وبمونه
 كما يليق له في الديون ثم رفق له وخادم امة التمتع المضطر
 اليها لاجله هل تلحق بالخادم بل اولي او يفرق كما فرقوا في الحج فاجروا
 معها لامع عبد الخدمة كل محتل ومما يوجب الفرق بين ما هنا والحق
 ان ما هنا مواساة وهي محتل فيها ما لا يحتمل في غيرها ومما يوجب
 عدمه اختلافهم هنا في الدين هل يمنع وجوبها والتعاقد ثم
 علي انه يمنع ففتح الجواد شوبري قوله من تلزمه نفقته من
 ادمي وحيوان واستعمال من فيما لا يعقل تغليبها بل استقلال
 شايع بل حقيقة عند المحققين خضر ومن فضل عنه ما يخرج
 فوسرا ذ القوت ضروري لا بد منه وانما لم يعتبر زيادته
 لعدم ضبط ما وراها ولتلف المال قبل التمكن سقطت الفرة
 كزكاة المال وقضية كلامهما ان القدرة على الكسب لا يخرج
 عن الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وانه لا يترك
 كون المودي فاضلا عن راسماله وضياعته ولو سكن بدونها
 وبغارقة المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ايجابهم
 الاكتساب لنفقة القريب لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه
 وجب عليه لا حيا اصله او فرع على ما ياتي ثم رفق له
 ما يخرج ما فاعل يفضل في محل رفع قوله فلا تلزمه فطرته اي
 ولا فطرة غيره كزوجته وعبد بالاولي لانه مقدم على غيره كما
 ياتي قل وعبارة متن المنهج مع بعض ومن ايسر بعض صلح
 لزمه او صبيحان قدم نفسه فزوجته فولده الصغير فاباه
 وان علا ولو من قبل الام فامه كذلك فولده الكبير اي الزم
 او المحبون ثم الرقيق فان استوي جماعة في درجة تخيرا

قوله

قوله لتأكد الحاجة لذلك اي للمسكن فما بعده فاسم الإشارة
 راجع لجميع ما تقدم وقوله بل وللضرورة في بعضه اي وهو
 القوت كما قاله العنايت وهو ظاهر قوله عنية لعله قيد بها
 لعلم الفقيرة بملها بالاولي قوله وهي طاعته شامل لما اذا نزلت
 وعادت قبيل الغروب فتجب فطرتها وان لم تجب نفقتها لانها ح
 في طاعته فليراجع شوبري وكذلك الزوجة التي جيل بينها وبين
 زوجها فيجب عليه فطرتها دون نفقتها قوله فلا تلزمها فطرتها
 واما فطرت غيرها كما متها وبعضها فتلزمها فطرتها قل وبن
 ان تخرج فطرتها وكذا ليس لكل من سقطت عنه فطرتها فخرجها
 عن نفسه ان لم يخرجها المختل رجا في قوله بخلاف ما اذا لم تكن
 طاعته فانها عليها مبنية وهي الناشئة ومثلها صغيرة لا تطيق
 الوطى كما قاله قل وغيره وتزوج امته بعده لزمه فطرتها
 فظها قوله وبخلاف الامة الامة المروجة محترز قوله عنية
 لان من لازم النفي الحرية اذ الرقيق لا ملك فكيف يستغني هو شو
 بزيادة اذ الرقيق لا قوله فان فطرتها اي الامة التي قوله
 ويحملها عنها سيدها ظاهرا وهرة وان سلبت لزوجها ليللا ونهارا
 قال شيخنا وهو كذلك كما يوضح من العلة قل واقول هذا
 ضعيف او محمول على ما اذا كان الزوج معسرا كما هو فرض المسئلة
 والمعتد ان زوج الامة ان كانت مسلة له ليللا ونهارا وهو معسر
 فعليه نفقتها وعلى سيدها فطرتها وان كانت مسلة له ليللا
 فقط ويستند بها السيد نهارا فنفقها وفطرتها على السيد
 شيخنا قوله ومكان كتابة صحيحة فلا تجب فطرتها عليه
 لضعف ملكه ولا على سيد له لانه معها كالاجنبي ما فاسد الكتابة

موسر فنفقها وفطرتها
 عليه وان كانت مسلة له
 ليللا ونهارا وهو محمول

فوجب على السيد فطرته وان لم تجب نفقته انتهى ملخصا من ثم الامر
وحاشية الشوهرى قوله والعبد الموقوف ولو على معين كدرة
ورباط ورجل والقن المملوك للمسيح خضر قوله فلا تلزمهم
فطرتهم اي ولا تلزم غيرهم فكان الاولي فلا تلزم فطرتهم اي ولا
تلزم غيرهم فكان الاولي فصرح قاله الصميرى فطرة ولد الزنا
على امه اذ لا بد له كما تلزمها نفقته وكذا من لا غت فيه كزك
فان اعترف به الزوج لم ترجع الام عليه بما اذنه من فطرته
كما ترجع عليه بما عزمته من نفقته وكان وجهه انه حال اخراج
الفطرة والافتاق كان متقيا عنه ظاهرا ولم يثبت نسب
الام من حين استلحاقه ثم رايته علل بان ذلك منها على سبيل
المواساة وقضيته انه لو كان با جبار حاكم رجعت وهو
يحتمل عجاب وشرحه خضر قوله وليس للاخيرين اى السالبة
نصفه بنفى الموصوع فيد خل ما ليس له ما لك بالكلية وهو
الموقوف اذ الملك فيه لله تامل قوله لكل واحد اي عن كل
واحد قوله صاع وهو اربعة امداد والمد رطل وثلاث بغدادى
والرطل عند الرافعي مائة وثلاثون درهما وعند النووي
مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وعليه
بنى الشافعيهما والصاع قد حان بالكيل المصرى وهما اربع
خفان يبغي الانسان المعتدلين تقريبا والواجب على السيد
لا معيب ودقيق وسويق ويجب دفعه ثلاثة فاكشرا
قال القفال والحكمة في ايجاب الصاع ان الناس غالبا يمتنعون
من الكسب في يوم العيد وثلاثة ايام بعده ولا يجد الفقير
من يستغله فيها لانهما ايام سرور وراحه عقب الصوم والذي

يختص

يختص من الصاع عند جعله خيرا ثمانية اطلال اي تقريب فان
الصاع خمسة اطلال وثلاث كما مر ويضاف اليه من الماخو الثلث
فياتي من ذلك ما قلناه وهو كفاية الفقير في اربعة ايام في كل
يوم رطلان خضر قوله بلده اي المودي عنه وان كان المودي
بغيرها والمراد بالبلد الذي يوفيه وقت الوجوب واقرب بلد
اليه ويدفع زكاته لاهله والمراد بالغالب اكثر السنة قال
وقوله اكثر المايقات اكثرها لاقى وقت الوجوب فقط ومبارة
لحم المعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب
قوت وقت الوجوب فان غلب في بعضها جنس وفي بعضها جنس
اخر اجزا ادناه في ذلك الوقت كما في العباب والمراد بالغالب ما كان
اصح للانسان في الاقييات وان كان غيره اعلى قيمة كاسيا في قال
في شام المنهج فان لم يعرف محله اي محل المودي عنه كعبد ابق فيجوز
كما قاله جماعة استثناه في اي فيخرج السيد من محله او يخرج فطرة
من قوت اخر محل عهد وصوله اليه لان الاصل انه فيه او يخرج للمحكم
لانه لو نقل الزكاة فان لم يكن قوت المحل مجزيا اعتبر اقرب المحال
اليه وان كان يقربه محلات متساويان قربا تخير بينهما انتهى
وقوله او يخرج للمحكم الخ اي مع اخراجه من اشرف الاقوات واخراجه
من قوت اخر محل عهد وصوله اليه اذ لا يجزي النخل الا اذا اخرج
كذلك وان ظاهرا العبارة خلافة من قوله كثر المبيع سيا في
انه اذا باع بنقد وشن نقد غالب نعين لكن كتب شوهرى قوله
كثر المبيع انظر الجامع بين ما هنا وشن المبيع قوله لبيان الانواع
ونقدوها باعتبار تعدد النواحي المخرج منها في زمنه صلى الله عليه
وسلم قوله لا للتخيير اي بالنسبة لمنع الادون من قوت بلده

لا يوجب ما بعده قل قوله اعلى من الواجب والعلوبزيا دة
 الاقتيات لا يرفع القيمة واعلى الاقوات الم فالسلة والشعير
 فالذرة فالارز فالحمص فالماش فالعدس فالغول فالتمر فالزبيب
 فالافط فاللبن فالجبن كذا ذكره شيخنا تبعنا لشيخنا م ر قل ورمى
 لها بعضهم فقال
 . بالله سلك شيخ ذي رزم حكى مثالا عن فوري تلك زكاة الفطر لوجها
 . حروفا ولها جاءت من نسبة . استأفوت زكاة الفطران فعلا
 وعبارة الروض فرغ كل ما يجب فيه العشر صالح لاخراج الفطرة
 مقللا كالحمص والعدس وكذا الجبن واللبن بالزبد فيها كالافط
 لا محيض وسمن ولحم قال في شرحه فلا يجزي شي منها وان كانت
 قوت البلد لانه ليس به معني ما نص عليه وكذا لا يجزيه ساير
 الزكوات قال في الروض لا يجزي مسوس ومعيب ود فقوله لا يظ
 يلح بعيبه فان كان ظاهرا لا يعيبه فالملح غير محسوب في الكيل
 ويجزي قديم غير متغير طعمه او لونه او ريحه ولا يجزيه الاقوات
 النادرة التي لا زكاة فيها كحب الحنظل والقاسول انتهى وقوله
 فالافط وهو لبن يابس غير منزوع الزبد قال سم ولولين ادبي
 بنا على دخول الصورة النادرة تحت العام وهو الصحيح فخصر
 قوله فان اعطي المزي اعلا منه جاز بان يكون اصلح للاقتيات
 وان كان الغالب اعلا قيمة وسكتوا على المساوي قال في الابعاج
 والظاهر اجزاه ثم رأت المزي كشي ففكر عن الدخاير انه لا يجزي لانه
 اخراج قيمة وهو ممنوع انتهى وفيه نظر ولو كان النظر لذلك
 لم يجر الا على انتهى قوله الا لمن بعضه مكاتب وصورته ان يوصي
 بكتابة رقبته ولم يخرج من الثلث الا بعضه ابتداء ولا ثاني لهذه

الصورة

الصورة على المعتد فخر عبارة قل قوله مكاتب اي ان امكن اذ
 لا يقع كتابة البعض ابتداء ولا د واما الا فيمن باقيه حر وكذا في صورنا
 دة فليراجع كتاب الكتابة اه قوله هو اعم لشموله الانثى بخلاف
 العبد وقول ابن خزم انه ايضا يشمل الانثى غريب ولكن المؤلف
 منعه فيما مر فعبر بالعبد ولم يعتزض عليه كما قال قل قوله الا
 بعض صاع اي وكان متمولا على ما افق به شيخنا مشو برى قوله
 اقل من صاع اي اخراجه قل قوله ومن لزمه فطرة نفسه الخ
 هذا وقوله في الشرح اما من لا تلزمه فطرة نفسه الخ قاعدتان قد
 استثنى من كل منهما صور فتأمل قوله بقدر ما فيه لوقال بقدر
 ما وجب لكان ادبي ليشمل الحر والموسر ببعض الصاع تنبيه لو كانوا
 يقتاتون القمح المحلول بالشعر تخيران كان الخليلان على حدسوا
 فيخرج صاعا من البر والشعير فان كان احدهما اكثر وجب منه فان
 لم يجدا الانصاف من ذوا ونصفا من ذافوجها ان اوجهها انه يخرج
 النصف الواجب عليه ولا يجزي الاخر لما مر انه لا يجوز ان ببعض
 من جنسين خط على الغاية قوله بملك الخ متعلق بتلزمه او ببقائه
 قل ادبها على التنازع قوله او قرابة المراد بها هنا الاصول وانزوع
 فقط فهو عام اريد به خاص فخر قوله وانكاح ولولرجعية او باين
 حامل دون البابين الحابل فعليه فطرتها كنفقتها فالمراد بالنكاح
 النكاح حقيقة او حكما وفي المجموع ان الزوجة لا تطالب زوجها
 باخراج فطرتها كاصل فان كان غايبا فلها الاقتراض عليه
 لنفقتها فقط اي دون فطرتها لنفقتها فانها لا تقطع النفقة دون
 الفطرة ولان الزوج هو المطالب باخراجها ونجب فطرة خادماتها
 المملوكة له ادبها والمصحوبة بالنفقة الغير المقدرة والظاهر

انها في رتبها واما التي صحبتها بالنفقة المقدرة فلا تجب كالموجة
 ولو كانت الخادمة متزوجة بعني وجب فطرتها عليه او بغيره فعلي
 زوج المخدومة ان يتي قوله فلا تلزم فطرتها اي الكافرا المستحق عليه
 ولا يصح لو فعله لـ قوله كما مر في اول الباب بقوله من ادوات
 الكافر قوله او مستولدته اي الاب قوله فلا تلزمه لكن يجوز لو
 فعل لـ قوله لان الاصل فيهما اي في العتقة والنفقة قوله
 بخلاف النفقة اي نفقة الحليلة فانها تلزم المعسر قوله لا يمكن بقدر
 الكافي من مكن المضعف قوله نعم يلزم الكافر لـ اي بشرطه السابق
 انما تجب بـ يجوز اخراج زكاة الفطر من اول رمضان والفضل
 كونها في يوم العيد قبل الصلاة ويحرم تاخيرها عن يوم العيد ويجب
 قضاؤها بعده قل ومحله حرمة التاخير اذا كان بلا عذر كغيبة
 ماله او المستحقين والا فلا حرمة وقضاؤها فوراً فيها اذا اخر
 بلا عذر والا فعلي التراخي قال في المجموع وظاهر كلامهم ان زكاة المال
 المؤخرة عن التمكن تكون اذا والفرق ان الفطرة موقوفة بزمان محدود
 كالصلاة فصرح قال في البحر لو حمل فطرة عبده ثم باعه لزم المشتري
 اخراجها ولا يصح ما دفعه البايع وتقع له تطوعاً ولا يرجع على المدفوع
 له بها الا اذا علم انها زكاة محملة امر قوله بتأجيلها تجب
 ابتداء على المودي عنه المستثنى في شر الروض القاصر قال في
 واجبة على المودي ابتداء قطعاً قال شيخنا وهو ممنوع بل الكلام
 على عمومها كما اطلقوه وانما يمنع خطاب القاصر اذا كان الخطاب
 مستقراً بخلاف ما اذا كان ينتقل عنه الى الغير اه قال سم والمخجه
 ان القاصر مخاطب بها خطاب الزام لذمته لا خطاب بتكليف اه
 نشود قوله خطاب الزام لذمته لا هذا واضح اذا كان له مال

بخلاف

بخلاف ما اذا لم يكن فانه غير مخاطب اصلاً ولعل خطاب الزام
 من قبيل خطاب الوضع بشي وقوله ثم يتحملها عنه المودي ولا
 بد من نية الكافر وهي التمييز لا للتقرب بـ
 محال جواز اخذ القيمة في الزكاة فيه تتابع خمس مضافات
 او لها باب واخرها اخذ كما لا يخفى والصحيح انه غير محل بالنفقة
 كما في كتب المعاني والبيان والمراد بالقيمة ما يشمل شئاً من الجير
 وشاة الابل والجوز من الاغبط لا خصوص النقد وقول القليوبي المراد
 بالقيمة ما ليس جزءاً من عين المال المزكي عنه كما يشير اليه كلامه بعد ان يتي
 غير صحيح لانه لا يشمل الجزء من الاغبط اذ هو من عين المزكي عنه وليس
 من النقد والعجب منه قال عقيب ذلك فلا يرد الجزء من الاغبط الا في
 قتلها منصفاً قوله لا يجوز اي ولا يصح اخذها الا في خمس ما يبل
 في العباب قبيل زكاة النابت خاتمة لا تجزي القيمة في الماشية
 الا للضرورة كان تعذر فرضها واسترد الامام قيمة مجهول تلف
 او ظفر الامام من مال الممنوع بغير حبسها وتعذر شراؤه به او الزم
 الامام القيمة او اخذ من الخلبطين قيمة العرضاء وقوله
 شراؤه اي الجنس قضيت انه حيث لم يتعذر بتعين عليه شراؤه
 ذلك الجنس بما ظفر به فلولم يشتره بل دفع للمنفق ما ظفر به لم يقع
 الموضع وعليه فهل يطالبهم برده ويطالبونه باقتباسهم ما هو
 من الجنس ام كيف الحال اه وقوله او الزم الامام القيمة اي
 كونها الاغبط ولو تعنتا قوله لانها اي القيمة متعلقها اي
 متعلق الزكاة اي ما يتعلق به الزكاة قوله وهو اي الجيرات
 شتان او عشرون درهما من نقد البلد ولو دنا نذر لان الغرض
 منه جبر الغرض لان القيمة قد تجب لتعذر الشاة الواجبة في الابل

او بنت الخاضع بنت اللبون فلم يحد هما في ماله ولا بالنسب
 والحكمة في ذلك ان الزكاة تؤخذ عند الحياه غالبا وليس ثم حكم
 ولا مقوم فضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع المصراة والفطرة ونحوهما
 ليرجع اليها عند التنازع رحما في وراج قوله من نقد البلد ولو
 دنا نير وحرره وعبارة المنهج وثم وهو اي الجيران شاتات
 بالصفة السابقة في الشاة المخرجة عن خمس من الابل وعشرون
 درهما نقرة خالصة بخيرة الدافع سا عيا كان او مالكا وعليه انما
 رعاية مصلحة المستحقين في الدفع والاخذ ثم قال ولا يبيع
 جيران فلا تجزي شاة وعشرة دراهم لجيران واحد المالك
 رضي اي الا اذا كان الاخذ المالك ورضي بذلك لان الجيران خمسة
 فله استقاطه اما الجيران في يجوز تبعضهما فتجزي شاتان
 وعشرون درهما لجيرانين كاللكتارين وعبارة شرم والمراد
 بالدرهم النقرة الخالصة الاسلامية اذ هي المرادة شرعا عند
 الاطلاق نعم ان لم تجدها او غلبت المعشوشة وجوزنا
 المعاملة بها وهو الاصح فالظاهر كما قاله الاذرعني انه يجزيه
 منها ما يكون فيه النقرة قدر الواجب انتهى بالحرف في قوله
 الرحما في ولودنا نير فنظر الان بحمل على عدم الدراهم فليغرم
 قوله في الابل هذا قيد اي فلا يكون الجيران في غير الابل من البقر
 والغنم فالجيران مما اختصت الابل به قوله كما في اخذه اي الجيران
 اي اخذ المستحق الجيران مع بنت مخاصم فمما مالكا بدلا عن
 بنت لبون ليست له في ست وثلاثين من الابل وكما في اخذ
 المالك الجيران من المستحقين مع دفعه بنت لبون عن بنت
 مخاصم ليست له في خمس وعشرين من الابل اذا لم يكن عنده ايضا

ابن

ابن اللبون كما في شرم وقوله ليست له اي ليست عنده بصفة
 الاجزاء لقوله وفي اخراج الشاة فاكثرا في اربع قال في الشاة
 للجيران ولو قال الشاة لكان اولى عن دون خمس وعشرين
 هذا احسن من قوله غيره عن عشرين تأمل قوله في بيعها
 اي لانها بدل وليست من الجيران في اطلاق القيمة عليها
 تجوز بجامع ان كلا ليس من عين المال قوله وفي جيران تفاوت
 وانما يعرف التفاوت بالمقيمة فلو كانت قيمة الحقائق اربعة
 وقيمة بنات اللبون اربعة وقيمة وحسين وقد اخذ الحقائق
 فالجيران خمس او خمسة اتسع بنت لبون لا ينصف حقة
 لان الخمسة اتسع اكثر من النصف وان استويا قيمة في المثال
 المذكور لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون
 وجاز دفع النقد مع كونه من غير جنس الواجب وتمكنه من شراء
 جزبه لدفع ضررها متاركة روض وشرح ضم مع زيادة وبيع
 يتضح قوله المص او شقص من الاعطى اي لا من غير الاعطى قتال
 قوله بين الاعطى اي الاحسن الا نفع للغير هذا ان اقتضت
 العبطة زيادة في القيمة والا فلا يجب شي قاله الرافعي ثم ر
 قوله او شقص اي جزء قوله من الاعطى لا من غيره وان ساواه
 او زاد عليه وفي كون هذا من القيمة او في معناها فنظر ظاهر
 قل وقوله وفي كون هذا اي الشقص من الاعطى وقد يقال
 الحكم باخذ القيمة في صورة جيران التفاوت انما هو بالنظر للشق
 الاول وهو اخذ النقد فليتا مل قوله كما في بيع فان فيها
 اربع حقائق وخمس بنات لبون ويتعين اخذ الاعطى منها
 اذا وجد في ماله كما مر قل ويأتي مثله في البقرة كما في عشرين

ففيها ثلاث مسنات او اربعة ائبعة واما المجران فخاص بالابل
كما هو امرنا نباعي عناني قوله غير الا غبط مفعول اخذ قوله
باجتهاده ومحل وجوب مقدار التفاوت كما بحثه السبكي اذا كان
غلط السامي في الاجتهاد قال دون ما اذا اقتضى رايه موافقة
ابن سريج في اخذ غير الا غبط وكان ما ذونا له في ذلك من جهة الامام
انتهى شوقه بل لا تقصير منه اي السامي فان قصر لم يخرجه
للمالك وان دل على المالك لم يخرجه ايضا ولا ضمنا على السامي قال
قوله وفي صرف الامام الى لا يخفى ان التصرف ليس هذا الباب معقولا
له فلو قال وفي اخذ قيمة زكاة الى لو اتوا المقصود فتأمل قال
قوله بدلا عن زكاة اي غير نقد لان الماخوذ فيه مثله لا قيمته
قال وصورة ذلك كان ياخذ الامام مثلا شاة او دينارا معجلا
ثم يدفعها للمستحق وتسلم عنده ويخرج الاخذ عن اهلية
الاستحقاق قبل تمام الحول وهذا معني قوله ولم يقع المعجل
الموقع والمالك باق بصفة الوجوب والنصاب باق الى اخر الحول
فللامام ان ياخذ قيمة الشاة من المستحق ونفخ القيمة
وقت قبض المستحق ويدفع الامام قيمة الشاة للمستحقين
من غير اذن المالك لان الامام كالنائب عن المستحقين وعن المالك
في زكاة المستحقين الشارع للامام دفع القيمة بلا اذن جديده من
المالكه زيادي قال الا ذري هذا فيما اذا دفعه تعجلا لركائه
اما لو دفعه اليه ليصرفه عنه فهو وكيله فاذا انتقص ذلك
التصرف لها رضى عاد المخرج الي ملكه فيحتاج الى اذن جديده منه
كغيره من الوكلاء شر الروض حضر قوله بلا اذن جديده اكتفا
بالاذن الواقع اولا عند الدفع الحاصل بالنية عند الدفع لوقول

باب

باب اجتماع زكاتين اي متعلقتين بقيمة
ولهن لا بعينين ولا بعين وقيمة ولا بعين وبدت قال
قوله في مال واحد متعلق با اجتماع قوله هو اعم لشموله
الا نبي قوله ففيه زكاتها وزكاة العطاراي لا خلا فالسبب
قوله وفيه نظرا لان اخلافا الزكاتين الى اي لان النصاب
المذكور لا يتعين دفعه للداين لتعين حقهم بالذمة فزكاة
النصاب المذكور على مال ملك المدين فتجب زكاته للعين فزكاة
النصاب التي في ذمته على الداين فتجب زكاته للدين وهو
غير النصاب الذي عند المدين لان الثابت للداين نظيره
لا عينه فوجوب الزكاتين بجهتين مختلفتين قد وخصر
بزيادة وهو ان عينه نعم قد يقرب كلام الاصل بما لو اقتضى
نصا با وامسكه خو لا ثم رده لما اقتضيه منه قال باب
المبادلة بالماله الممثلة اي المقابلة والمعاوضة والمصارفة
قال قال وهو مكروهة ان لم تكن حاجة وقصد الفرار من الزكاة
والا فلا انتهى قوله المبادلة الصحيحة موجبة لاستيفان
الحول اما المبادلة الفاسدة فلا تقطع الحول وان انضمت
بالقبض لا خلا لا تزيل الملك ثم ر قوله بعضها ببعض فيه
تشاع معلوم اذا ما يباع يخرج بالعقد عن التجارة وما يبري
ليس قبل العقد للتجارة وخرج بالبيع بيعها بنقد فان لم
يكن مما تقوم به استمرار الحول ايضا والا فكذلك ان بلغ نصابها
والا فينقطع الحول قال وقوله فيه تشاع معلوم اي حيث
جعل ان ما يباع سلعة تجارة ظاهرة ولو بعد بيعه يبقى له
هذا الاسم وليس كذلك فان بعد البيع لا يقال له ذلك

بالنسبة لبايعه وحيث جعل ان ما يشتري سلعة تجارة مع انه
 لم يكن كذا قبل وانما حدث له هذا الاسم بالعقد اعني عقد
 الشرا فكيف يقول بعضها اي بعض سلع التجارة ببعض وهل
 هذا الاضاح وقوله فينقطع الحول اي لما تقدم في باب زكاة
 التجارة من ان من الشروط ان لا ينضم مال التجارة من الجنس
 في انما الحول ناقضا عن نصاب فتدبر قوله وفي بيعها اي سلع
 التجارة قبل قوله بنصاب اي ولو من السائمة في البيع كما مر
 لا في الشرا فينقطع حول السائمة ويستدري حول التجارة سائمة
 قبل وقوله في البيع اي بيع عرض التجارة فانه اذا باع عرض التجارة
 بسائمة استمر الحول وقوله لا في الشرا اي شرا عرضا للتجارة بنصا
 سائمة كان عنده فينقطع حول السائمة فاقم قوله اي بعين
 نصاب التقييد بعين خاصا بالشرا كما في حاشية حضر فلو
 باعها بنصاب في الذمة استمر الحول ايضا قوله اذ لو اشترى
 له اي وانما قلت اي بعينه لانه لو اشترى له تامل قوله
 ونقده في الثمن اي بعد لزوم العقد لان الواقع في مجلسه
 كالواقع فيه قاله شيخنا واعتمده قبل قوله لانه ايما النصاب
 لا يتعين مصرفه اي للثمن قوله مبادلة احد التقديرين بالآخر
 المسمى بالمصارفة ولهذا قال بعضهم بشرها المصارفة بان
 لازالة عليهم قبل قوله نعم لوملكه نصا بانه اي العقد
 الى هذا ضعيف والعقد انه ينقطع الحول بما ذكر لانه خرج
 عن ملكه لان الراجح ان المعترض بملك المعترض بالقبض وان
 لم يتصرف فيه المعترض ثم روف قوله نعم استدراك علي
 الصور الثلاثة المذكورة في المتن حضر ورحماني وقوله علي

الصور

الصور الثلاثة اي علي المحصر فيها فتأمل باب الخلطة
 اي في النعم والذهب والفضة وغير ذلك وحذف المتعلق ابدا
 بالعموم قوله ولا يجمع بالبنا للمفعول وكذا قوله ولا يفرق
 كما سمعناه من مشايخنا ويدل له قول المصنف في شرا المنهج عقبة
 مانصة بمبي المالكه عن التفريق وعن الجميع خشية وجوبها
 او كثرتها وبني عن الساعي عنهما خشية سقوطها او قلبتها
 انتهى والحاصل علي ما تقتضيه القسمة العقلية ست
 عشرة صورة من ضرب اربعة وهي خشية الوجوب او الكثرة
 او السقوط او القلة في اثنين الجمع والتفريق ثم الحاصل وهو
 ثمانية في اثنين المالكه والساعي يكتفي بها ما يكرر ومنها ما لا
 يتصور فقد قال الحلبي ولا يثبت في الجمع خشية الوجوب انتهى
 اي لا يثبت في جمع المالكه خشية الوجوب بالتفريق لانه اذا وجبت
 في القليل لزم وجوبها في الكثير وكذا لا يثبت في تفريق الساعي
 خشية السقوط بالجمع ثم ان خشية الوجوب او الكثرة من طرف
 المالكه وخشية السقوط او القلة من طرف الساعي فليتأمل
 قوله خشية ان تقل او تكثر فيه اشارة الى ان قوله خشية
 الصدقة علي حذف مضاي قوله بان يجمع الساعي اليه في هذه
 العبارة حوازة وقلاقة كما قاله قبل فراجع قوله ويفرق
 بينهما الى اي يفرق كل من الثلاثة اعني الساعي والمالكين قوله
 بان يجمع الساعي اليه اي يجمع الساعي اذا كان الجمع احظ له بان
 تجب الزكاة به دون التفريق او تكثر به دون التفريق او يجمع
 المالكان اذا كان الاحظ لهما الجمع بان تقل الزكاة به مثال الجمع
 من جهة الساعي ان يكون لكل واحد من الرجلين عشرون شاة

متفرقة فليس للساعي ان يجمعها فياخذ شاة بل يتركهما متفرقتين
ولا زكاة في هذه الصورة لا يجمع خشية السقوط بالتفريق وكان
يقول لكل منهما مائة وعشر شياه متفرقة فعليهما شاتان على كل
شاتان على كل شاة فلا يجمع الساعي المالكين لياخذ منهما ثلاث
شياه ومثال الجمع من جهة المالك ان يكون لكل منهما اربعون شاة
متفرقة فيجب على كل شاة ولا يجوز لهما اخراجهما لجمع لتؤخذ
منهما شاة واحدة فتأمل قوله لتؤخذ منهما زكاة الواحد اذ كان
زكاة الواحد اكثر فيما اذ جمع الساعي واقل فيما اذ جمع المالكان
فولدا ويرق بينهما لا مثال التفريق من جهة الساعي ان لكل
واحد من ثلاث رجال اربعون شاة مختلطة فليس للساعي
تفريقها لياخذ من كل واحد شاة بل على كل واحد ثلث شاة
ومثال التفريق من جهة المالك ان يكون لرجلين او رجال اربعون
شاة مجمعة فواجبهم شاة مقسطة عليهم فليس لهما اولهم
تفريقها فتسقط الزكاة في الظاهر ذكر هذين المثالين في ش
المهذب عبد البر وبعد وما قبله يندفع اعتراض على عبارة
الله فتأمل قوله لتؤخذ منهما شاة المنفردين اي وكان
زكاة المنفردين اكثر فيما اذا فرق الساعي واقل فيما اذا فرق
المالكان كما عرف والقلة صادقة بالعدم فتأمل قوله هي اي
الخلطة لا ولا تختص الخلطة بالماشية بل تجزي في غيرها من نقد
او غيره والخلطة في غير الماشية لا تقيد الا تشيلا على المالكين
اذ لا وقص فيه واما فيها فتقيد تارة تخفيفا عليهما كما ربيعين
بمثلها وتارة تقبلا عليهما كعشرين بمثلها وتارة تشيلا احدهما
وتخفيفا على الاخر كما ربيعين بعشرين وتارة لا تقيد شيئا منهما كاية

بما

بما يباح خضرا لا اقسام اربعة وقوله والخلطة في غير الماشية لا
تقيد الا تشيلا اي بالنسبة للزكاة فلا يردانها تقيد خفة
الموتة كما سيذكر المص قوله خلطة شيوع وهي ما لا يتميز فيها
احدا لهما من الاخر كما لوروث والمشتري شركة ثم البهجة خض
قوله اي تسمى بكل منهما اي فيهما لفظان مساهما واحد وسميت
شيوعا لعدم تعيين ملك واحد واعيانا نظرا الي ان اعيانها بينهما
مشاركة قال قوله الزكاة بفتح الزاي نسبة الى الزكاة والى فيه
بالواو لان الف الزكاة منقلبة عن الواو ولهذا لم تمل كالصلاة
قوله مثلا واكثر من مال كين ~~فولدت خلطة شيوع وهي ما لا يتميز فيها~~
~~احدا لهما من الاخر كما لوروث والمشتري شركة ثم البهجة خض~~
~~قوله اي تسمى بكل منهما اي فيهما لفظان مساهما واحد وسميت~~
~~شيوعا لعدم تعيين ملك واحد واعيانا نظرا الي ان اعيانها بينهما~~
~~مشاركة قال قوله الزكاة بفتح الزاي نسبة الى الزكاة والى فيه~~
~~بالواو لان الف الزكاة منقلبة عن الواو ولهذا لم تمل كالصلاة~~
مثلا او كغير ذلك كين قوله خلطة جوار بكسر الجيم افع من ضمنها
شوا واصاف سميت جوارا لتمييز ملك كل واحد واصاف انظر
لاشراكهما في اوصافها كالطرح والمزج في اعيانها قال قوله
بان يتميز اي ولو في نفسه وان لم يعرفه مالكة قال وصورة
ان يكون لكل منهما نصف نخيل وزرع في حائط واحد او كغير ذلك
في صندوق واحد او امتعة تجارة في دكان واحد رحا في قوله
فيزكيان بالبناء للمفعول اي المالكان وقوله كواحد اي كمال واحد
او بالبناء للفاعل اي المالكان وقوله كواحد اي كمالك واحد
قوله هي النوعين اي خلطة الشيوع وخلطة الجوار قوله ان

كان المالان نصبا بالخاصة ان الخلطة شروط عامة للزكاة
 وشروط خاصة بالنوع الثاني فالشروط العامة ثلاثة الاول
 ان يكون مجموع المالكين نصبا او اقل منه ولا حد لها نصبا الثاني
 ان يكون المالكان مختلفين اهل الزكاة بخلاف ما لو كان احدهما
 ليس من اهل الزكاة بان لذي او مكاتب فانه يعتبر بنصيب من هو
 من اهل الزكاة الثالث دوام الخلطة لكل الحول والشروط الخاصة
 بالنوع الثاني اعني خلطة الجوار اتحاد المرعي والرعي والمراح لما
 ذكره وهذا التقسيم نقله المناوي عن الترمذي واستحسنه
 فليحفظ وعبارة شرم روينه بقوله اهل الزكاة في الفيدية
 الخليطين فلو كان احدهما ليس موقوفا او لذي ومكاتب او
 ليس المال لم تؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر بنصيب من هو من اهل
 الزكاة ان بلغ نصبا زكاة المنفرد والا فلا وعلم مما قرناه
 اعتبار كون المالكين من جنس واحد لا غنى مع فقر وكون مجموع المالكين
 نصبا فاكثرا واقل ولا حد لها نصبا فاكثرا فلو ملك كل منهما عشرة
 من الغنم فخلط تسعة عشر مثلها وترك اثنين منفردتين فلا
 خلطة ولا زكاة ودوام الخلطة سنة ان كان المال حوليا فلو ملك
 كل منهما اربعين مشاة او المجرم وجب على كل منهما مشاة وتثبت
 الخلطة في الحول الثاني وما بعده فان اختلف شرط من ذلك لم يؤثر
 وان لم يكن حوليا اشترط بقاها في زهر الثمار واشتداد الحب
 في الثبات انتهت قوله نعم استندراكه على قوله ان كان المالان
 نصبا لان ظاهره ان كان مال كل واحد نصبا فاستندركه على
 ذلك بقوله نعم الخ خضر قوله اثرت الخلطة على الاصع فيجب
 على مالكا الخمسة عشر بقدر نسبة ماله من مجموع المالكين وهو خمسة

دخسون

هذا هو الوجه في قوله
 ان يكون المالكان مختلفين
 اهل الزكاة بخلاف ما لو
 كان احدهما ليس من اهل
 الزكاة بان لذي او مكاتب
 فانه يعتبر بنصيب من هو
 من اهل الزكاة

وخسون قال قل وهو اي قدر نسبة ماله ثلاثة اجزا من واحد
 عشر جزءا من الشاة المخرجة اي وعلى شريكه اعني صاحب الاربعين بقدر
 نسبة ماله وهو الثمانية اجزا الباقية وذلك لان مجموع المالكين
 من ضرب خمسة في احد عشر فتدبر قوله كل الحول اما لو اختلفا في
 بعض الحول فان كان بتقديرهما او فعلهما او بتقديرهما او فعلهما
 منهما بطلت الخلطة والا فان طال الزمن ضررا لا فلا والطول
 المضى ثلاثة ايام فاكثر عبد البر قوله في النوع الثاني وهو خلطة
 الجوار واما خلطة الشيوخ فلا يشترط فيها شيء من ذلك خضر وهذا
 احسن من كلام قل فراجعته وتامل قوله اي ما وي الماشية ليللا
 ويحتمل انه اسم مكان على فلا فالتقاس لا نه حيث اخذ من المجرد
 فالتقاس من ارجع الميم ويحتمل انه اسم مفعول اي ملج فيه وهذا
 على اخذه من الزيد يوشو بزيادة التعليل قوله وتخللا ويشترط
 اتحاد موضع الاترا بالنون والزاي وهو ضرب الذكور للاناث
 قل قوله ان لم يختلف النوع كضان ومعزاي فان اختلف كضان
 ومعز فقله كضان ومعز مثال للمنفى بالميم فلا يضر التعدد وكذا
 لا يضر التعدد مع اتحاد النوع حيث لم يختص واحد منهما بفعل والاخر
 باخر ومن ثم اعترض القليوبي على المص قايلا لاحاجة الى قوله ان لم
 يختلف ان لم يكن مصرا قوله مكات الحلب بفتح اللام يقال للحلب
 والمصدر وهو المراد هنا عكي اسكانها شوقه بخلاف الحلب
 اي فلا يشترط اتحادهما كما لا يشترط اتحاد الحباب ولا جاز الصفوف
 ونحوه ولا خلط الاباب والاهمية الخلطة قل بل يجرم خلطة
 اللبن للربا لان احدهما قد يكون اكثر وفارق التقافهم على
 جواز خلط المسافرين ازوادهم وان كان بعضهم اكلولا اعتبار

هذا هو الوجه في قوله
 ان يكون المالكان مختلفين
 اهل الزكاة بخلاف ما لو
 كان احدهما ليس من اهل
 الزكاة بان لذي او مكاتب
 فانه يعتبر بنصيب من هو
 من اهل الزكاة

المساحة به بخلافه فيما نحن فيه ج قوله وجريين بفتح الجيم موضع
تجفيف الثمار والبيدر بفتح الموحدة والدال المهملة موضع
تجفيف الحنطة قاله الجوهري وقال الثعالبي الجريين للزبيب
والبيدر المحنطة والمزبد بكسر الميم واسكان الراء التمر انتهى خضر
قوله ودكان بفتح الدال المهملة ويسمى بالخانوت كما في شمر
قوله ومكان المحنطة اي للدال الزكوي من خزانة بكسر الخاء البعثة
او حاصل وصندوق ومن اللطائف لا تكسر القصعة ولا تفتح
الجراب ولا تفتح الخزانة رحا في قوله والرامي معناه كما في الروضة
ان لا يختص احد هاهنا ولا يضر بقدر الرعاية ههنا في قوله
والمرعي وهو الموضع الذي ترعى فيه قوله والطريق بينه اي
بين المرعي وبين المسرح بين التائبة مؤكيد للاولي قوله
والحال بالها المهملة اعم من الحال بالجيم كما هو معلوم وخرج
هو ترجمة وذكره لكونه ما بعده كالمسائل المنشورة في
قوله الفرع ما ادرج الى هذا معناه اصطلاحا واما معناه لغة
فهو ما بني على غيره كفروع الشجرة قل يفتا به الاصل وهو
ما بني عليه غيره كقوله في الاصول قوله نصفها اي مثلا وانما قيد
به لما بعده قل يعني لقوله اخذ من كل منهما نصف شاة قوله
في الحول اي في انتايه قل قوله شايعا او معينا وادامت
الخلطة قل بالمعني ونصب شايعا على الحال من نصفها قوله
من اخراي لاخر فهو صلة باع قوله اخذ من كل منهما نصف شاة
لتقام حوله اي حول كل منهما اي عند تناول كل منهما فالبايع
يخرج نصف شاة عند تمام حوله والمشتري حوله من حين اشترى
فلا يخرج نصف الشاة الا عند تمام حوله شرابه اما الاخذ من البايع

فمطلقا

فمطلقا واما من المشتري فمحملة فيها اذا كان المال يزوي على المضاب
بنصف شاة فاكثراه بمثل البايع الزكاة من غير المضاب اما لو كان
المال مضابا فقط واخرج البايع نصف الشاة الواجب عليه منه فلا
شي على المشتري وهو ظاهر او من غيره غير معجل بل وقت الوجوب
فذلك لا شيء على المشتري لتعلق حق الفقراء بهذا النصف شايعا
في المال واخرجه بعد التعلق لا يبيد لا خلال الملك حينئذ وبارة
الشيخ حمدان ولا شيء على المشتري الا ان يحمل البايع الزكاة من غير المضاب
فيجب على المشتري نصف شاة لحوله له وام الخلطة انتهت بالرف
قلت وكذا اذا كان المال اكثر من مضاب كما صرح به قل في الحاشية
هذا ما اعطى عليه الكلام وتقريره دروس الا فاضل الاعلام والله
اعلم وكتب الشيخ الشوبري عبارة الروض فرع ملكه اربعين
شاة ثم باع نصفها مشاعا او معينيا ولم يفردها بقبض لم ينقطع
الحول فيلزم البايع لحوله نصف شاة ولا شيء على المشتري لان
الزكاة تعلق بالعين فينقص المضاب وان اخرجها من غيره
اي غير معجلة كما مر لان الملك فيها عاد بعد زواله انتهى قال
شيخنا كوالده الشهاب الرمي والمخالفة بينهما ظاهرة والمعنى
به ما في الروض انتهى بحرفه قوله وحولاها مختلفا اي وزمن
حولها مختلف فهو على حذف مضاف او وحولاها مختلف زمانها شو
وكتب ايضا قوله وحولاها مختلف عبارة اصله مختلفان وانظر وجه
العدول اليهام ان اختلاف الحولين بان يكون احدهما سنة تسع
والاخر سنة عشر مثلا وهذا ليس مراد بخلاف قوله وحولها مختلف
اي مختلف زمن ابتداءه والخاصة ان في نسخة وحولها مختلف
بالا فراديهما وهي ظاهرة وفي بعض النسخ وحولها بالتثنية

مختلف بالافراد فيجاب بانه يخلو حذف مضاف وقيل او يجعل على
 حذف الفاعل بتاويل جوارحه اي مختلف اولهما انتهى وبالمجمل فافلاذ
 الحول ليس بغيره كما ياتي فتأمل قوله زكيا اي ان كان لكل منهما نصاب
 والازكيا زكاة الخلطة ان لم يبلغ مال احدهما نصابا والا فزكاة
 هو كزكاة افراد وزكاة الاخر زكاة خلطة خضر وعبارة قل زكي
 كل منهما لو قال زكي من بلغ ماله نصابا منهما كان اوضح انتهت قوله
 زكاة الافراد بحوله وصورة المسئلة فيها اذا اختلفت الخلطة عن
 ملكها فان قاربت ملكا احدهما فانه يركب زكاة الخلطة والاخر
 زكاة الافراد خضر فلو ملك احدهما اربعين غنة المحرم والاخر
 اربعين غنة صفر وخلط غنة ربيع الاول فعلى الاول اذا اجام المحرم
 الاول شاة وعلى الثاني اذا اجام صفر الاول شاة وفيما بعده من
 الاحوال يجب على الاول عند المحرم نصف شاة وعلى الثاني عند
 صفر نصف شاة لان الخلطة شرط في جميع الحول وليس اتفاق
 او ايل الاحوال شرطا انتهى قوله زكاة الافراد حوله اي لتمام
 حول كل منهما المختلف كما هو قرض كلام المصم المستغرب ولا يختص
 الحكم به بل المتخذ مثله فلو كان لكل منهما اربعون شاة مضى عليها
 ستة اشهر ثم خلطها فبعد ستة اشهر اخري يلزم كل واحد شاة
 وفي كل عام بعد ذلك يلزم نصف شاة فلو مضى لاحدهما ستة
 اشهر وللآخر اربعة اشهر فبعد ستة اشهر يلزم الاول شاة وبعد
 ثمانية اشهر يلزم الثاني شاة ويلزم الاول عند كل حول نصف
 شاة وكذا الثاني عند تمام حوله لا عند تمام حول الاول فافهم
 اه قول بمرده وهو تعبير فاحفظه قوله وفي السنة القابلة
 اي وما بعدهما منا وي قوله حوله الذي في النسخة هكذا

بالضمير

بالضمير معقودا وعبارته في ثم الاصل وفي السنة الثانية زكاة
 الخلطة لحوله بالافراد اي افراد الضمير وهي ولي ولعل عبارته هنا
 لحولها بضمير التنشئة اي بالنظر لحول كل منهما شورى
 باب تعجيل الزكاة اي اخراجها قبل وقت
 وجوبه سواء المال الحولي وغيره وكذا في غير المال كالغطرة وتعجيله
 بالحولي لما بعده قل وفي قوله وعبرة نظرفان غير الحولي لا يجوز اخراج
 زكاته قبل وجوبها فليتأمل قوله يجوز تعجيلها اي يجوز للمالك
 اما الولي فلا يجوز له هنا ولا في زكاة الفطر التعجيل عن موليه ونزود
 الزكشي في اخراجه عن موليه من مال نفسه نظرا الي انه اي المخرج
 عنه يدخر في ملكه تقدير قال في الابعاب وينتجه الجواز لانه ارفق
 بالمولي من ابطاله والاخراج من مال المولي ولان الاشيا التقديرية
 يغتفر فيها ما لا يغتفر في المحققة لا شورى والمعتد انه ليس له
 ان يعجلها عن موليه ومجمله ان اخراجها من مال موليه بخلاف ما اذا
 اخراجها من مال نفسه فانه لا يمتنع كما في شرم وروهل يرجع عليه مطلقا
 اولي الا اذا انوي الرجوع فيه نظرا واقترب انه لا يرجع مطلقا لان
 هذا ليس ضروريا وانما يرجع عليه بالامور الضرورية فلو عجل
 شاة عن اربعين شاة ثم ولدت اربعين ثم هلكت الامهات
 لم يجزه المعجل عن السخا لانه عجل الزكاة عن غيرها فلم يجزه
 ولو ملك مائة وعشرين شاة فعجل عنها شاتين في دنت سلحة قبل
 الحول لم يجزه ما عجله من النصاب الذي كان كماله في نقله في الشرح
 الصغير من الاكثرين وفي الكبير خلافا للحاوي الصغير قوله في المال
 الحولي اما غيره كالقوت والمعدن فلا يجزي اخراجها قبل التحليم
 والسقاية من المعدن ولا قبل بدو الصلاح في الثمر واشتداد الحب

ويجوز بعدها ولو قبل الجفاف والتقصية حيث غلب على الظن
 حصول النصاب رحا في والحاصل انه لا يجزى في القوت
 التعجيل قبل وجوب الزكاة ويجزى قبل وجوب اداها ولو
 اخرج من عب لا يتزيب او رطب لا يتم اجزا قطعا اذ لا تعجل
 وعبرة العنايف خرج بالماله الحولي لزروع والثمار فان فيها تقصيرا
 وهو انه ان كان بعد اشتداد الحب وبد صلاح الثمر جاز وان
 كان قبله امتنع وكذلك المعدن ان كان بعد الخروج وقبل التقصية
 جاز والا فلا انتهت قوله بعد ملكه النصاب وقبل تمام الحول
 وهو النعم والتعد والتجارة والتعد في النعم والتعد بتمام
 النصاب فيها وفي النعم بالاسامة وفي التجارة بالشرافيتها
 وذلك كتقديم كفارة بغير صوم كما ياتي نعم لو عجل الزوج نفقة
 وكسوة للمستقبل جاز وملكها ويستردان وعدم سقط لان
 النكاح سبب اول والتكليف سبب ثان رحا في قوله ارخص
 سها رخصة من حيث صحتها قبل دخول وقتها نظرا الى تعجيل
 براءة الزمة كصلاة جمع التقديم قل قوله ولان الحق المالي
 هذه قاعدة عند البرقوله اذا تعلق بسببين فيه تغليب لان
 ملكا النصاب هو السبب فقط واما حولان الحول فهو شرط عند
 البرقان كان له ثلاثة اسباب لم يجز تقديمه على اثنين منها
 قاله القاضي ابو الطيب وغيره ايعاب شوبري وقوله فان
 كان له ثلاثة اسباب لينظر ما مثاله انتهى كذا بخط بعض الفضلاء
 وخرج بالحق المالي الحق البدني كالصوم قبل الحنك فلا يصح تقديمه
 على الحنك قل بالمعنى قوله على اهدى اية عليها شوبري
 قوله كتقديم الكفارة بغير الصوم اما هو فانه مستنع لان الصوم

عبادة

عبادة بدنية فلا تقدم على وقتها انتهى خضر وقدم ايضا قوله
 لا لا كرمها خلا لا اي حنيئة ومنع ما كذا التعجيل اصلا فتلخص ان
 الامام ابا حنيفة يجيز التعجيل مطلقا وما كذا يمنع مطلقا والثاني
 يجزه لسنة فقط رضي الله عنهم اجمعين وتعلق بهم امين قوله
 تسلف النبي صلى الله عليه وسلم لما كان معجلا قبل وجوبه عبر
 عنه بالتسلف قوله باقضاء عداي باقضاء سنة فلا يجزى
 به فلو خالف وعجل عن سنتين مثالا قال السبكي فان عين كل سنة
 عن سنة اجزائه عن السنة الاولى والا فلا وكلام الشيخين يخالفه
 ما قاله وقال لا فرق بين ان يعين او لا فانها تجزى عن السنة
 الاولى دون الثانية وهذا هو المعتمد عند البرقوله وعجل للمعجل
 التردد في النية لمصروة التعجيل والام لم يجز تعجيل اصلا رحا في
 قوله وباحتمال اي وبغرض صحة الخبر فيجوز ان تسلف منه
 في العام الاول صدقته في اوله وفي العام الثاني كذلك فليس فيه
 اخذ صدقة اكثر من سنة في سنة قل وكتب شواي تسلف
 دفعتين في كل دفعة صدقة عام قوله اما زكاة التجارة الى
 هذا مفهوم قوله العينية هو خضر قوله كان اشترى عرضا لا وكذا
 لو اشترى عرضا بما يثبت في زكاة اربعماية وحال الحول وهو
 يساويها عرضا الاصل قوله وشرط اجزائه اي المعجل اي شرط
 وقوعه زكاة كما في المحرمي قوله بقا الملك الى الاستمرار في الصفة
 ظاهرا بالنسبة الى المالك الا الردة اذا لم تستمر بالموت واما
 بالنسبة الى القابض فانه يشترط فيه ان يكون بالصفة وقت
 القبض ووقت الوجوب دون ما بينهما وبذلك عرف ان عبارة
 المص فيها مسامحة غنا في ولو غاب اي القابض ولم يعلم حاله

اجزا المجمل لان الاصل بقا الاستحقاق رحمان فيقول المصنف بقا القابض
 بصفة الاستحقاق اي بيقين او استصحابا واعتدا الشهاد الرمي
 انه لا يضر كون المال او القابض في اخر الحول بلدا اخر انتهى قال
 شيخنا ومطله في الاول اذا انتقل المال بغير اختياره او الحاجة والا
 لم يجر بخلاف الثاني لانه لا اختيار له في الانتقال البدره قال
 الشيخ وهل يجزي في البلد في الفطرة حتى لو عمل الفطرة ثم كان
 عند الوجوب في بلد اخر اجزا اولاه من الاخراج ثانيا اذا كانت
 عند الوجوب في بلد اخر فيه نظره شوربي مرفقه قوله ان تمام
 الحول الذي هو وقت الوجوب ولا يضر تغيره بعد ولو في زمن لا
 يتمكن فيه من الاخراج شو ولو قال اي وقت الوجوب كان اولى
 لبشمل زكاة الفطر ثم ان الغاية داخله في المعيا كما قاله قل قوله
 فان تغير الما حاصله انه ذكر ستة اشيا اثبات يجريان في المالك
 واثان خاصان بالاول واثان خاصان بالثاني قوله
 برده اي ولم تنزل عند التمام شوربي قوله بغني اي بغير الزكاة
 المعجلة اما لو استغنى بها او بها مع غيرها فانه لا يضر لانه اما
 اعطى ليستغنى فلا يكون ما هو المقصود ما نفع من الاجزاء بقصور
 غناه بما كان كالتشرة وتوالدت لواجر فيها او كان شيئا كبيرا
 واعطى كفاية عام فان المعنى في الغنى العرفي الغالب خضر قوله
 او اقرار اي اقرار القابض خضر قوله بريق له اي لنفسه اي اقر
 بريق نفسه لغيره سواء للمالك او لغيره نعم ان كان مكا ببا
 اجزات لانه من اهلها قل وعبارة العناي الضمير في له يجوز ان
 يكون للقابض ومعناه ح انه اقربان البرق ثابت لنفسه ويجوز
 ان يكون للمالك وهو المجمل ويكون فيها اذا اقر لغيره التفصيل

وهو

وهو انه ان كان مكا تباع او غير مكا تب لا يصح قوله استرده اي فورا
 عند حصول احد ما ذكر فلا يجب عليه الصبر الي اخر الحول لا احتمال عود
 فقره او عود غني المالك او اسلامه كذا بخط بعضهم قال الشوري
 لا يحتاج الاسترداد الي لفظ يدل عليه كرجعت بل ينتقض بنفسه
 كما في المجموع وبه يعلم ان ذلك المجمل ينتقل للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع
 من غير لفظ وهو كذلك كما يصرح به قوله ايضا ليس هذا كالرجوع
 في الهبة لان القابض هنا لا يمكن الا بسبب الزكاة فاذا لم تقع
 زكاة زال الملك اعياب قوله وعلمه القابض اي مع القبض او بعده
 على المعتمد فلا فرق بين ان يقرر العلم بالقبض او يقرر بعده فلا خلافا
 في العلم صدق القابض بيمينه اذ لا يعلم الا منه رحمان قوله عند الدفع
 ليس قيد اقل وقد علم مما مر ايضا قوله فله بدله اي من مثله في
 المشي وقيمة وقت القبض في المتقوم على الاصح لا وقت تلفه لان ما
 زاد حصل في ملك القابض رحمان بزيادة لا وقت الم فهو ضمان بد
 قل قوله او دبه نقص لا يفرق بعقد كرض وهرال وقطع يد فلا
 فرق بين نقص الصفحة كالاولين والعين كالخير اما النقص الذي
 يفرق بالعتق كمن عمل بغير بين فتلف احدهما فانه يسترد الباقي
 وقيمة التالفه قوله قبل سبب الرد والافلحادث بعده
 يسترده رحمان قوله فلا ارشله لحدوثه في ملكه القابض فلا يضمنه
 نعم لو كان القابض غير مستحق حال القبض استرد وهو ظاهر
 ثم رضا جرحا ما ضمن كله ضمن جزوه الا المجمل في الزكاة وشطر
 المصداق الذي تغيب في يد الزوجة قبل الطلاق هو مناوي قوله
 استردها بالتثنية الي السمن والكبر والاصل والزيادة وفي بعض
 النسخ استردها اي الزيادة عباد البر قوله الحادث قبل سبب الرد

ولدت بعده قل قوله كولد قال شيخنا بخلاف الحمل فهو المنقطة
كما اعتده شيخنا الرمي ونوزع فيه بانهم لم يجعلوه كالمنقطة الا في
الفلس وعلوه بتقصير الفيلس فليراجع قل قال العناني والحاصل
ان الحمل في سائر الابواب من الزيادة المنقطة الا في باب الفلس
لتقصير الفيلس في الجملة فلما جاء السبب من جهته مكنا الباب من
الرجوع في الولد قوله ولبن اي ولو قبل خروجه من الضرع
لانه نظيا للمخرج قوله وجب تجديدها اي فيما اذا بقي النصاب
واهلية المالك قل قوله نعم مجمل شاة لم استدرأك على قوله
واذا لم تنع المعجل زكاة وجب تجديدها قوله فلا يجعلها نصاب
السائمة لان النصاب نقص والقيمة ليست من جنس الشاة ولذلك
قال قل لا حاجة الي استثنائه لانه لم يبق فيه النصاب كما عرفت
فتأمل انتهى باب زكاة المعدن والركاز والمعدن
بكسر الدال وفتحها من معدن بالمكان اقام به والركاز من الركز بمعنى
الحفا كما ياتي وبدا بالمعدن اولاً ثم الركاز لقوة الاول لتمكنه
من ارضه قوله لا تجب اي لا توجد ولا تطلب قل قوله اي في
شي منهما قدره الله ليصح الاستثناء قوله وان حصل بعلاج الناب
للقاية وان حصل بلا علاج حتي ينتهي القول الضعيف القابل
انه ان حصل المعدن بلا تعب ففيه الخمس كالركاز وقد يقال
المقصود بها الرد على من قال فيه الخمس مطلقا او المقصود بها
التعظيم لا الرد على المخالف وكثيرا ما يستعملها المصنف في قوله
لعموم الادلة التي منها ليس في اقل من عشرين ديناراً شي وبني
العشرين نصف دينار وخبر في الرقة ربع العشر قوله وسيبي
هذا المكان معدنا اشار بذلك الى ان المعدن لعظم مشترك بين المكان

وما

وما يخرج من المكان خضر قوله والمعدن بكسر الدال وفتحها
كما هو قيل الاول اسم للمكان والثاني للماخوذ قوله والركاز لا هو
لغة ماد فزينة الارض فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب
اي مركز من الركز بمعنى الحفا وشرعا ما ذكره الله قوله ويصرف
اي كل من المعدن والركاز اتفاقا في الاول وعلي الاصح في الثاني
قوله وفيه فاعيل بمعنى مفعول اي مدفون وخرج به الظاهر
فان علم ان السيل اظهره فركازا وانه كان ظاهرا او شكا فلنقطة
قوله الجاهلية والمراد بها ما قبل الاسلام او قبل بعث النبي صلى
الله عليه وسلم كما صرح به الشيخ ابو علي سموا بذلك لكثرة جهالاتهم
خط قوله وشرط ملكه اي ويشترط ان يكون من اهل الركاز فخرج
المكاتب فيملكه ولا زكاة عليه ويشترط ان لا يعلم ان ماله بلقنة
الدعوة وعائد والا فهو في قوله لا وفيه الاسلام وما جهل حاله
فلنقطة منهج قوله هو اولى واعلم الي يعني قوله ولا مكان مسكون
او مطروق بدل قول الاصل ولا قرية مسكونة والعموم ظاهر
اذ غير القرية كالقرية واولي لانه يوهم ان المطروق ليس كذلك
والحكم بخلافه قوله فهو لنقطة اي فيعرفه الواجد له سنة ثم له
ان يملكه ان لم يظهر له مالك قوله وعرف ذلك الغير فان لم يعرف
فمال ضايع امره لبيت المال وقال بعض العلماء وجد مالا ولم يعرف
مالكه او وجده قد مات بلا وارث فله صرفه في وجوه الصدقة
عن مالكه ويثاب على ذلك خصوصا ان علم ان دفعه للامام قضيب
له لظنه قل قال شيخنا ويجوز لواجه ان يكون منه نفسه
ومن تلزمه موثته حيث كان ممن يستحق في بيت المال انتهى
قوله ان لم ينفذ في المنهج كغيره ان ادعاه فليتا مل شوهر قال

الشيخ المناوي ولذلك كتب شيخنا الرمي بخطه بها مشرا للكتاب هنا
المعول عليه أنه إذا ادعاه أي بلا يبين أن لم يدعه الواجد والأخيه
فان نفاه فلن تلقى الملك عنه إلى انتهائه إلى المحيي لمجمله أولن انقطعه
السلطان أي به فله أو لوارثه وان لم يدعه بل أو نفاه كما ذكره
الدارمي لأنه ملكه تبعاً للأرض ولم يزل ملكه عنه ببيعها لأنه
مدفون منقول فتلزمه زكاة للسنيين الماضية انتهى بمروجه
قوله والابان نفاه عيب كلام المصنف وقد علمت أنه ضعيف فالغدير
ان يقال بان لم يدعه بان نفاه أو سكت قوله فلن تلقى الملك أو
الاستحقاق منه إلى قوله إلى ان ينتهي إلى المحيي أي للأرض فيكون
له وان نفاه ومثله ورثته بعد موته كما مر في الحاشية لأنه ان
وجد الركا زهوات أو ملكه أحياء زكاه وان وجدته بملك غيره وعرف
فله ان ادعاه والأفمن تلقاه عنه وهكذا إلى المحيي فله وان نفاه
ومثله ورثته بعد موته وان وجد بمسجد أو شارع أو نحوهما فان
عرف مالكه فله والا فلقطة فليتا مل وان استخرج المسلم من دار
الحرب كان غنمة مخمسة عناني قوله بلوغيهما نصاباً أي خالصا
ولو بالضم قال في النهج ويضم بعض نيته ببعض ان اتخذ معدن
وانقل عمله أو قطعه بعذر والا فلا يضم أول ثمان في الكمال النصاب
ويضم ثانياً لما ملكه انتهى ومراده بقوله والا إلى ان الأول لا زكاة
فيه حيث لم يبلغ نصاباً فان ضمه إلى الثاني وبلغ المجموع نصاباً
وجبت زكاة الثاني وحده حالاً فاذا استخرج من الفضة خمسين
درهما بالعدل الأول ومائة وخمسين بالعدل الثاني فلا زكاة في
الخمسين وتجب في المائة والخمسين كما يجب فيها لو كانت مالكا لخمسين
من غير المعدن قل على خط فقوله في الكمال النصاب صوابه ان يقول

في

في الأخراج فتأمل **باب** قسم الصدقات هي للثمانية
المذكورة قد جمعها بعضهم أي هذه الثمانية بقوله
• صرقت زكاة الحسن لا بد أن ي • وإني لها المحتاج ان كنت تعرف •
• فقير ومسكين وغارو عامل • ورق سبيل غارم ومولف •
شوبري وقوله الصدقات جمعها لا خلافاً لأنواعها سميت بذلك
لأشعارها بصدق رغبة بأذنها وذكر الامام الشافعي رضي الله عنه
في المختصر هذا الباب عقب النبي والغنيمة وجري عليه أكثر الأصحاب
لان كلام النبي والغنيمة والمركا ز يتولى الامام جمعه وتفريقه
فالمناسبة بين البابين ان كلام الثلاثة مال يأخذه الامام ثم
يقسمه بين مستحقه وذكره في الام آخر الزكاة وجري عليه جماعة
وتبعهم النووي في الروضة وقال انه أحسن لتعلقه بالزكاة
انتهى قوله في آية النما إلى ان يريد الآية كلها فاضافة آية إليها بيان
وان اريد بعضها أي إلى وابن السبيل فاضافة آية من اضافة
الكل للجزء قل بالمعنى قوله انما الصدقات للفقراء قد علم من
المصنف انما انما لا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما وقع إلى لاف
في استنباعهم وسيأتي دليله واضاف في الآية الكريمة الصدقات
إلى الأصناف الأربعة الأخيرة بغية الظرفية للأشعار باطلاق الملك
في الأربعة الأولى وتعيينه في الأربعة الأخيرة حتى اذا لم يحصل
الصرف في مصارفها استرجع بخلافه في الأولى على ما يأتي في خط وعبارة
قل على العزيب وذكر في الآية الأربعة الأولى بلام الملك لاطلاق
ملكهم لما يأخذونه وفي البقية بغية الظرفية إشارة إلى انه يسترد
منهم ما أخذوه ان لم يصرفوه فيما بقي كله أو بعضه وأعاد في
الظرفية في قوله في سبيل الله وابن السبيل إشارة إلى مخالفتها

لما قبلهما من حيث الاولين اخذوا غيرهما لان المكاتب ياخذ لسبيده والفا
لداين وهما اي الفارزي وابن السبيل اخذوا لانفسهما فتأمل وان
بالواو دون اولافادة التثنية فيهما فلا يجوز تخصيص بعض
الاصناف الموجودين بها قاله الامام الشافعي رضي الله عنه واخرون
وقالوا لا يمتثل الثلاثة وكثيرون يجوزونها الى صنف واحد من احد
الاصناف واجمع اصحابنا بالاجماع على انه لو قال هذه الدار لزيد وعمر
وبكر قسمت بينهم فكذا هنا شاع وبنا بدائي لانه لا يمتثل لشدة
 حاجته خضر قوله من لا مال له اي عنده قوله ولا كسب اي لا يلق
به حلال يقع موقعا اي بسد مسدا فخرج بالابق غيره فهو كالعدم
وافهم ان اهل البيوت الذين لا يعتادون الكسب بايديهم لهم
 اخذ الزكاة وهو المعتمد وخرج بالحلال الحرام فلا اثر له واقتضى ابن
 الصلاح بان من في يده مال حرام وهو في سعة منه يحل له اخذ الزكاة
 اذ انقذر عليه وجه احلاله وتاب انتهى والكسب غير فقير وان لم
 يكتسب ان وجد من يستعمله وقد ر عليه وزوال المال الذي عليه
 قدره دينه ولو حال لا غير فقير فلا يعطى من سهم الفقرا حتى يصرف
 ماله في الدين والاولي ان يراى في المقرب ولم يكف بنفقة من لزمه
 نفقته انتهى ملخصا من خضر قوله من كفايته اي بنفقة عمره
 الغالب وهو اثنان وستون سنة من ولادته قل وعي خط قوله
 ولا يمنع الفقير بالنصب مفعول مقدم على الفاعل قال الشيخ خضر
 والمسكنه كما ياتي انتهى فلما خالف هذا عن تفسير المسكين وقال
 يمنع الفقير المسكنه لان اولى فتأمل قوله مسكنه اي الذي
 يحتاجه ولاق به فان اعتاد السكن بالاجرة او في المدرسة ومعه شئ
 مسكن اوله مسكن خرج عن اسم الفقير بما معه كما بحثه السبكي وانما لم

بيع

بيع المسكن هنا وبيع على المفلس لان الزكاة حق الله فسوم فيها بخلاف
 حق الادمي شاع خضر قوله وشيابه ولو للتجمل بها في بعض ايام
 السنة وان تعددت ان لاقت به ايضا فيما يظهر خلافا لما يوصيه
 كلام السبكي ويؤخذ من ذلك ان حلي المرأة اللائق بها المحتاجة اليه
 للمترين به عادة لا يمنع فقرها شاع خضر قوله وعنده الذي يحتاجه
 ومثله كتب الفقهاء وان تعددت انواعها فان تعددت من نوع
 واحد بيع ما زاد على واحد منها الا نحو مدرس واختلف جمهورهم في
 وعبرة شاع ولو تكررت عنده كتب من فن واحد بقيت كلها المدرس
 والمبسوط لغية فيبيع الموزع الا ان يكون فيه ما ليس في المبسوط
 فيما يظهر او نسخ من كتاب بقي له الاصح لا الاحسن قوله وماله
 الغائب في مرحلتين او الحاضر وقد حيل بينه وبينه خضر قوله
 والموجل فيعطى ما يكفيه اي ان يصل ماله او يحل الاجل لانه الاكف
 او مسكين خضر قوله من قد اتي من له مال كما مر قل قوله
 يقع موقعا نحو من يحتاج الى عشرة وعنده نحو سبعة قل وعبرة
 خضر كن يحتاج الى عشرة فيجد سبعة او ثمانية وان ملك نصيبا
 او نصيبا اذا كانت لو زعت على بقية عمره لا يحسن التجارة لانكفيه
 للعر الغالب شاع ومن شاع قال في الاصل قد يملك الغا وهو فقير
 وقد لا يملك الا فاسا وجلا وهو غني قوله من كفايته وكفايته
 مومنه من مطعم وغيره مما مر خضر قوله ولا يكفيه اي العر الغالب
 والمراد بالكفاية كفاية نفسه ومومنه حال اعطائه الزكاة او الكفاية
 الملايقة به وبهم عرفانهم يبقى النظر فيما لو كان عنده صغار ومالك
 وحيوانات فهل نفقتهم بالعر الغالب لان الاصل بقاؤهم وبقا
 نفقتهم عليه او بقدر ما يحتاجه بالنظر الى الاطفال ببلوغهم واتي

الارقا بما بقي من اعمارهم الغالبة وكذا الحيوانات للنظر في ذلك مجال
وكلامهم يوفي الى الاول لكن الثاني اقوي مدركا فان تعدد العمل به
نعين الاول حج شوا وبما تقر علم ان المسكين من يملك ما حوز وهو غائب
احسن حالا من الفقير لانه تعالى سمي مالك السفينة ساكن فدل
على ان المسكين من يملك ما حوز وهو غائب يحصل ما يقع موقعه من الكفاية
ولانه صلى الله عليه وسلم تعود من الفقر في حديث الصحاحين وسال
المسكنة في حديث الترمذي لكنه ضعيف قال البيهقي وروي انه
صلى الله عليه وسلم استعاذ من المسكنة ايضا ثم حل ذلك على انه انما
استعاذ من قسمة الفقر والمسكنة الذين مرجع معاهما الى القلة
كما استعاذ من قسمة القبر دون حال الفقر ومن قسمة العنادون
حالة الغنا لانه صلى الله عليه وسلم مات تكفيا بما افاض الله عليه
والمسكنة التي سألها ان صح حديثها معناها التواضع وان يجسر
في زمرة المتكبرين والاعنياء المترفين هو ذكره في المجموع ثم نقل عن
خلائق من اهل اللغة انهم قالوا بطلون بمثل مذهبنا من ان الفقير اسوأ
حالا من للمسكين خلافا لما لك واي حفيضة رضي الله عنهما لكن لا فائدة
للخلاف هنا لان عندها يجوز الدفع الى واحد بل في الوصية لاحوج منهما
ثم العباب يعني ان شرة الخلاف تظهر فيها اذا اوصي لاحوج من الفقير
او المسكين فتصرف الوصية للاول عندنا وللثاني عندهما قوله
والعامل المستحق للزكاة وان كان غنيا بان فرق الامام ونايبيه
ولم يجعل له اجرة من بيت المال كما في ثم المنهج قوله كساع وهو
المبعوث لاختد الزكوات وبعثه واجب واتي بالكاف للاشارة الى ان
العامل لا يخص فيما ذكر اذ منه العريف وهو الذي يعرف ارباب
الاستحقاق وهو كالتقريب للقبيلة والجند في اي المشد ان احج

اليه

اليه من العمال قوله وحاش وهو من يجمع ارباب الاموال والسحفين
قل قوله وحافظ للاموال اي لا قاض ووال فلاحق لهما في الزكاة
بل رزقهما في خمس الخمس المرصد للمصلح قل وبعبارة عب وشو ليس
الامام ووالي الاقاليهم والقاضي المرتزق عمالا فلاحق لهما في الزكاة
بل رزقهم في خمس الخمس المرصد للمصلح العامة ان لم يتطوعوا بالعمل
لان عملهم عام وصح ان عمر رضي الله عنه شرب لبنا فاعجب فقيل
له انه من نعم الصدقة فادخل اصبعه واستقاه وقضية العلة
انه لا فرق بين ان ياخذ القاضي على الحكم شيئا من بيت المال وان لا
فتعبد المص بالمرتزقة يرد بذلك انتهى قوله والمولفة جمع مولف
من التاليف وهو جمع القلوب وهو اربعة خضر قوله ونيت
ضعيفة اي في الاسلام بتايها انه يزيد وينقص وفي اهله بمعنى انه
مستحق حشر منهم قل قلت ولعله اراد بالاسلام الايمان اذ الخلاف
انما هو فيه وهاصله انه اختلف هل الايمان يغفل الزيادة
والنقص فقيل نعم بتايها دخول الاعمال فيه فيزيد بالطاعة
وينقص بالمعصية قال الشيباني
واما شاقول وفعل ونية ، ويزداد بالتقوي وينقص بالرداء
وقيل ان نفس التصديق يزيد بحسب ظهور البراهين وكثر تقا
وينقص بفساد ذلك ومن ثم كان ايمان الصدقين اقوي من ايمان
غيرهم وقيل ان معنى الزيادة والنقصان زيادة متعلقاته
ونقصها وانظر هل الخلاف يجري حتى في الانبياء والمرسلين عليهم
الصلاة والسلام اجمعين واما الاسلام الذي هو الاعمال الظاهرة
فلا شك في قبوله الزيادة والنقص فليتا مل قوله اوله شرف بحيث
يتوقع باعطائه اسلام غيره ولو امرأة وتعبيره بغيره اعم من تغيير

بعضهم بنظره قوله ومثاله بفتح اللام اسم مفعول اي او مسلم
 متالف الخ فالكلام في مولعة المسلمين اما مولعة الكفار وهم من يري
 اسلامه او يخاف شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى
 امر الاسلام واصله داعي من التاليف انتهى شر المنهج واما اعطاه
 صلى الله عليه وسلم مولعة الكفار من العتائيم فكان من خمس الخمس
 وهو ملكه خالص يفعل فيه ما يشاء بخلاف من بعده الاستثناء من
 غيرها غيرهما ام لا يعطون من الزكاة مطلقا ولا من غيرها الا لثلاثة
 نزلت بالمسلمين والعباد بالله تعالى كاسر بعضهم وهجومهم على بعض
 بلاد المسلمين ولا يندفع الابه اي يبذل مال اليهم فيعطون ح الضرورة
 كما في ثواب العباد انتهى وشرط اعطاء هذا القسم بقسميه المذكورة وان
 يقسم الامام ويحتاج اليهم كان يكون اعطا وهم اخف من تجهيز
 جيش لهم مثلا ودخل في اعدادنا الملول كالبغاة قل قوله
 اعادينا من كفارا ومرتدين او بغاة كما عرف قوله المكاتبون ولو
 لكفار ونحوها شهي شوبري قوله كتابة صحيفة اي في كله بخلاف
 مكاتب البعض فلا يعطى شيئا قل ومثله الشوبري وعبارة خضو
 ولا بد في اعطاء المكاتب من كتابة كله لا بعضه كما في عيب او بعضه
 وباقية حرف يعطى من الزكاة في هاتين الصورتين دون غيرها
 انتهى ولا يتوقف على اذن السيد وان كان المكاتب مكتسبا كالغلام
 لكن بشرط ان يعجز عن الوفا ولو لم يجز النجم بخلاف الغارم فانه
 لا يعطى حتي يجز الدين وقرق بات الحاجة الي الخلاص من الرق اهم
 والغارم ينظر الي سارقان لم يوسر فلا حبس ولا ملازمة والخاصة
 انه يشترط في المكاتب كتابة كله وان تكون صحيفة وان يعطى من
 غير زكاة سيده المكاتب له وان يعجز عن الوفا وان يكون هو مسلما

ولا

بعضهم بنظره قوله ومثاله بفتح اللام اسم مفعول اي او مسلم متالف الخ فالكلام في مولعة المسلمين اما مولعة الكفار وهم من يري اسلامه او يخاف شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى امر الاسلام واصله داعي من التاليف انتهى شر المنهج واما اعطاه صلى الله عليه وسلم مولعة الكفار من العتائيم فكان من خمس الخمس وهو ملكه خالص يفعل فيه ما يشاء بخلاف من بعده الاستثناء من غيرها غيرهما ام لا يعطون من الزكاة مطلقا ولا من غيرها الا لثلاثة نزلت بالمسلمين والعباد بالله تعالى كاسر بعضهم وهجومهم على بعض بلاد المسلمين ولا يندفع الابه اي يبذل مال اليهم فيعطون ح الضرورة كما في ثواب العباد انتهى وشرط اعطاء هذا القسم بقسميه المذكورة وان يقسم الامام ويحتاج اليهم كان يكون اعطا وهم اخف من تجهيز جيش لهم مثلا ودخل في اعدادنا الملول كالبغاة قل قوله اعادينا من كفارا ومرتدين او بغاة كما عرف قوله المكاتبون ولو لكفار ونحوها شهي شوبري قوله كتابة صحيفة اي في كله بخلاف مكاتب البعض فلا يعطى شيئا قل ومثله الشوبري وعبارة خضو ولا بد في اعطاء المكاتب من كتابة كله لا بعضه كما في عيب او بعضه وباقية حرف يعطى من الزكاة في هاتين الصورتين دون غيرها انتهى ولا يتوقف على اذن السيد وان كان المكاتب مكتسبا كالغلام لكن بشرط ان يعجز عن الوفا ولو لم يجز النجم بخلاف الغارم فانه لا يعطى حتي يجز الدين وقرق بات الحاجة الي الخلاص من الرق اهم والغارم ينظر الي سارقان لم يوسر فلا حبس ولا ملازمة والخاصة انه يشترط في المكاتب كتابة كله وان تكون صحيفة وان يعطى من غير زكاة سيده المكاتب له وان يعجز عن الوفا وان يكون هو مسلما

بعضهم بنظره قوله ومثاله بفتح اللام اسم مفعول اي او مسلم متالف الخ فالكلام في مولعة المسلمين اما مولعة الكفار وهم من يري اسلامه او يخاف شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى امر الاسلام واصله داعي من التاليف انتهى شر المنهج واما اعطاه صلى الله عليه وسلم مولعة الكفار من العتائيم فكان من خمس الخمس وهو ملكه خالص يفعل فيه ما يشاء بخلاف من بعده الاستثناء من غيرها غيرهما ام لا يعطون من الزكاة مطلقا ولا من غيرها الا لثلاثة نزلت بالمسلمين والعباد بالله تعالى كاسر بعضهم وهجومهم على بعض بلاد المسلمين ولا يندفع الابه اي يبذل مال اليهم فيعطون ح الضرورة كما في ثواب العباد انتهى وشرط اعطاء هذا القسم بقسميه المذكورة وان يقسم الامام ويحتاج اليهم كان يكون اعطا وهم اخف من تجهيز جيش لهم مثلا ودخل في اعدادنا الملول كالبغاة قل قوله اعادينا من كفارا ومرتدين او بغاة كما عرف قوله المكاتبون ولو لكفار ونحوها شهي شوبري قوله كتابة صحيفة اي في كله بخلاف مكاتب البعض فلا يعطى شيئا قل ومثله الشوبري وعبارة خضو ولا بد في اعطاء المكاتب من كتابة كله لا بعضه كما في عيب او بعضه وباقية حرف يعطى من الزكاة في هاتين الصورتين دون غيرها انتهى ولا يتوقف على اذن السيد وان كان المكاتب مكتسبا كالغلام لكن بشرط ان يعجز عن الوفا ولو لم يجز النجم بخلاف الغارم فانه لا يعطى حتي يجز الدين وقرق بات الحاجة الي الخلاص من الرق اهم والغارم ينظر الي سارقان لم يوسر فلا حبس ولا ملازمة والخاصة انه يشترط في المكاتب كتابة كله وان تكون صحيفة وان يعطى من غير زكاة سيده المكاتب له وان يعجز عن الوفا وان يكون هو مسلما

ولا بد من التقيد بان يكون مكانا لغير المربي اما مكاتب المربي
 فلا يعطى من زكاته شيئا لعود فائدة اليه كما في المنهج وشر قوله غارم
 لا صلاح اي لدفع تخاصم بين طائفتين في قسيل مثلا ولو غير ذي نحو
 كلب فيعطى ما لم يوف من ماله قل فالقسيل ليس بقيد بل مثله المال
 المتلف وان عرق القاتلية صورة القتل والمتلف في صورة الاتلاف
 فيعطى ان حل الدين على المعتدم رقبته ولو غنيا بشرط ثلاثة
 ان يستدين ويدفع ما استدان في تسكين الفتنة ولم يوف من ماله
 فان لم يستدن بل اعطى من ماله او استدان ولم يدفع ما استدان
 في تسكين الفتنة او استدان ودفع ثم وفي من ماله فلا يعطى قوله
 وغارم لنفسه لمباح اي شيئا يصرفه لمباح طاعة كان اولى وان
 صرفه في معصية وقد عرف قصد الاباحة او في غيره اي المباح لغير
 وتاب ولفن صدقة في توبته وان قصرت المدة او صرف في مباح فيعطى
 مع الحاجة بان يحمل الدين ولا يغدر رعي وفايه بخلاف ما لو تدان
 لمعصية وصرفه فيها ولم يبت وما لم يجز فلا يعطى خضر الما صل
 انه يعطى ان استدان لمباح او لمعصية وصرفه في مباح او لمعصية
 وصرفه فيها وتاب بخلاف ما لو استدان لمعصية وصرفه فيها ولم
 يبت فانه لا يعطى فليتا مل قوله لاني لهم اي بلهم متطوعون
 بالجهاد وخرج المرتقة فلا يعطون من الزكاة بل من التي فلولم
 يكن في واضطررنا الى المرتقة ليكفونا شر الكفار نظرا فان كانوا
 اعني المرتقة لهم ماله لم يجبه اعانتهم وان كانوا فقرا لم اعنينا
 المسلمين اعانتهم من اموالهم من الزكاة ويدخل في الاغنيا البصير
 والمجنون وفي كون الولي تلزمه الاعانة من ماله مع العتي لغيره
 نظرا واخذوا هذا التفصيل مما وقع للمؤوي مع الملك الظاهر

لعله لغز
 اي استدان
 لغير مباح

لما اراد اخذ مال الاغنيا لعسكره اعانة لهم على الجهاد وافتاه
اهل عصره بذلك فقال لهم النودي هذا لا يجوز الا اذا لم يكن عندكم
من المال شي والالم يجب على الاغنيا مساعدتكم فانقادوا له ع
وش قوله وابن السبيل هو شامل للذكر والانثى ففيه تغليب
خضر قوله من بلد الزكاة وان لم تكن وطنه خضر قوله او بمجاز
اي ما ربلد الزكاة سمي بذلك لملازمة السبيل وبني الطريق واُفرد
في الآية دون غيره لان السبيل الوحدة والافتراق ثم رخص
قوله وشرطه الحاجة فيعطى وان وجد من يقرضه قل قوله
وان لا يكون من بني هاشم وان لم يكن شريفا كالعباسية والعلوية
فلا يعطون وان منعوا حقهم من خمس الخمس فاصح فادعاهم
التواريخ ان اول حدوث العمامة الخضر للاشراف كان في سنة ثلاث
وسبعين وسبعماية امر الملك الاشرف بمصر ان يقيم الناس عن
الاشراف بعصايب خضر في العمامة وقيل في ذلك
١٠ اشراف يتجان انهم من سندس ١٠ خضر باعلام على الاشراف ١٠
١٠ والاشرف السلطان خصهم بها ١٠ شرفا ليميزوا على الاشراف ١٠
ويروى عليه ما نقله السخاوي ان الخليفة العباسي لما عهد له علي رضي
ابن موسى الكاظم وجعله ولي عهده بعده وبوقع فغير لغير
العباسيين وهو السواد يلبس الخضر فسادا لغير العباسيين ولكنه
عوجل فمات في سنة ثلاث وما يتبين في حياة المامون والعلامة التي
توضع الآن في العمامة تسمى شطفة وهو لفظ محدث لم يذكره اهل
اللغة بل انه بمعنى خرقة صغيرة من قولهم في شطف من العيش
اي في قلة وضيقه عناني قوله ومواليهم اي عتقائهم قوله
نعم يجوز ان يكون المال للمناجاة في المال والكيال ومن ذكرهما

ان يكون كافرا وهاشميا ومضطربا لان ما ياخذها العامل اجرة
لا زكاة لان الاستيجار اخرجته عن كونه زكاة حقيقة كما تقدم خضر
وقوله لان ما ياخذها العامل في الاول لان ما ياخذها كل من المال
الم اذ ليس الكلام في العامل وقوله لان الاستيجار الم فيه قصور
اذ الاستيجار ليس بلازم واذا من كلامه قول قل قوله نعم الم
اي لان ما ياخذونه منها اجرة عملهم سواء وقعت اجارة او في فسخ
في كونه من الزكاة قل قوله والكيال والوزان الم ينبغي ان يتبين
بما اذا ميزوا بين انصبا المستحقين لانها انما تكون من سهم العامل
٢ فان ميزوا الزكاة من المال فاجرتهم على المالك لان سهم العامل
كافي في المنهج قوله كافرا وهاشميا الم تفصيله انه لا يجوز ان يكون
رفيقا لعدم استثنائه من قوله وان لا يكون فيه رق فليجوز بالرق
بين الكفر والرق شوبه في قوله اقل من ثلاثة وقال الائمة الثلاثة
وكثيرون يجوز صرفها الى صنف واحد من الاصناف خضر قوله
وبالقياس عليه اي على غير الاخيرين وهو المجموع وقوله فيهما اي في
الاخيرين وهذا اولي من قوله في المنهج ان المراد بالاخيرين الجنس
لان الجنس كما يصدق بالثلاثة يصدق بالقل فليتامر ومحل
الاكتفاء بالثلاثة من كل صنف حيث لم يخصوا ولم يفهم المال
فانه انحصروا وادويهم المال وجب الاستيعاب والحاصل
انه يجب على الامام تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم احاد
الاصناف والتسوية بين الاحاد ان استوت الاحكام وكذلك
يجب هذه الاربعة على المالك ان انحصروا وادويهم المال ومعلوم
انه لا عامل في قسم المالك فان لم يخصوا ولم يفهم المال وجب
اعطاء ثلاثة من كل صنف فان اعطي اقل عزم للثالث او لكل من الثاني

والثالث اقل من قول فتأمل قوله ولا يجوز ان يجرى ولا يبيع قوله
 اي الزكاة خرج بها الكفارة والنذر ونحوها فيجوز نقله قل قوله
 لبلدا اخر لو قال عن بلدها لكان اولى لانه يجرى نقلها اي دفعها لمن هو
 في وقت وجوبها خارج عن البلد في محل تقتصر فيه الصلاة لمن سافر
 منها الا ان خرج معه المستحقون منها وصرفها لهم في ذلك المحل فيجوز
 قل قوله مع وجوده لان لم يوجد حفظ لوجوده او نقلت
 لا قرب محل اليه قل قوله في محل وجوبها اي وقت وجوبها والمراد بهم
 من فيها ذلك الوقت وان لم يكونوا من اهلها دون غيرهم نعم لو انهم
 مستحقوها لم يجز صرفها لمن فيها من غيرهم كذا قاله شيخنا وفيه
 بحث فتأمل قل وفي حاشيته خضر خرج بالمالك الاخذ فيجزى اعطاه
 وان كان من غير اهل محل الزكاة حيث وقع الاعطى في محل الزكاة
 ثم روي ان كان بعد الوجوب ما لم يكن فقرا المحل محصورين فلا
 يبيح من جا بعد الوجوب زيادتي وصرح الذي يقتضيه للبي
 والمجتون الزكاة وليسها كما قاله حج وركو السعيه لمن بلغ
 تارك الصلاة قوله من اغنياهم الى الضمير فيها عايد على
 المسلمين فيفيد كون الاحد مسلما ثم لما احتفل بموم المسلمين
 خصصه باهل كل بلد بقوله ولا متداد الى قل وح يكون قول
 المؤلف لخير الى مع قوله ولا متداد الى علة لما ذكره من عدم جواز
 نقلها فيكون المجموع علة فليتأمل وقوله من اغنياهم الضمير
 راجع لمخصوص المسلمين المرسل اليهم معاذ وهم فقرا تلك البلدة
 من المسلمين لا عموم المسلمين وح فلا حاجة لذلك التكلف كما هو مختص
 خضر قوله الى زكاة الى متعلق باعداد قوله الامام فله ولو
 بناييه نقلها ولو امتنع المستحقون من اخذها قوتلوا اي قاتلهم

الامام

الامام اي لان اخذ الزكاة فرض كفاية كما صرح به في العباب وهل
 يبيع ابرا المحصورين رب المال من الزكاة ان قلنا تجب في العين وهو
 الاصح لم يبيع لان الاعيان لا يبرامتها رخص قوله وهي النقود والرض
 والركاز وسميت بذلك اي بالباطنة لعدم بنوها بنفسها قوله
 والمحق الى وجه الاحاق انما متعلقة باليسار والاعسار وهما
 امران خفيان وهو وجه فتأمل قوله والظاهره وهي النعم
 والمنابت والمعدن وسميت بذلك لعمومها بنفسها قوله وصرفها
 اي الزكاة عن الاموال الباطنة فقط على المعتمد واما عن الظاهرة
 فصرفها للامام افضل ولو جاز يراعي المعتمد خلا فالظاهر كلام المص
 فيها قل قوله الا ان يكون جايرا فان كان جايرا فصرفها اي في
 الاموال الباطنة الى المستحقين او الى اما الاموال الظاهرة فنصف
 زكاتها الى الامام ولو جاز يرا افضل فمفهوم قول المؤلف الا ان يكون
 جايرا فيه تفصيل والمفهوم اذا كان فيه تفصيلا لا يعترض به
 وعبارة الشيخ خضر قوله الا ان يكون جايرا هو قيد في الاموال الباطنة
 واما الاموال الظاهرة فتسليمها الى الامام وان كان جايرا افضل
 من تزيق المالك او وكيله له وهذا هو المعتمد والمراد بالجايرونا
 في هذا الباب الجايرو في الزكاة وان كان عادة في غيرها والمراد
 بالاعداد هنا العادل في الزكاة وان كان جايرا فيها سواها
 وتزويقه بنفسه افضل من تزويقه بوكيله قوله وجبا التسليم
 اليه الى واذا اخذها الامام فهو بالولاية لا بالسياسة كما في تطبيق
 القاضي وهو المعتمد وان توزع فيه بدليل انه لا يتوقف اخذها
 على مطالبة المستحقين عنها في قوله بلا خلاف ظاهره ولو جاز
 قوله ليس للولاية ظاهره حرمة طلبها عليهم وفيه نظر ويجب

دفعها اليهم اذا طلبوها وان حرم عليهم الطلب خوف الفتنة
 قل والمعتد اجزا المكس عن الزكاة بشرط اربعة ان يكون الآخذ
 الامام او نائبه او يكون مسلما وان يكون فقيرا وان ينوي الدافع
 انه عن الزكاة هكذا نقله الشيخ خضر والشيخ البرماوي عن رم قال
 الشيخ البرماوي واقره شيخنا الشيرازي وقد نظمت له نقلة
 والمكس يجزي بشرط اربعة - عن الزكاة بافتي فاستمع
 قصد وان ياخذ الامام - وفقره شرط كذا الاسلام
 باد قسم الغنيمة والغني قسم بفتح القاف
 اي مع سكون السين مصدر بمعنى القسمة اما مع فتح السين فعناه
 اليقين واما مع كسر القاف وسكون السين فهو النصيب عبد البر
 قوله الغنيمة قدم المصدر الغنيمة على الغني لانها متفق عليها
 والغني مقبوس عليها فتقدمت عليه ومن قدم الغني اهتم بشأن محل
 الخلاف لان محل الوفاق غني عن الاهتمام به والمشتور بقايرهما
 كما يعلم ما ياتي وقيل يقع اسم كل منهما على الاخر اذا افرد كاسمي
 الفقير والمسكين وقيل اسم الغني يقع على الغنيمة دون هكس
 عبد البر وعلى الاخير بينهما العموم والخصوص اطلاق فكل غنيمة
 في ولا عكس فليتامل ثم انه الغنيمة فعيلة بمعنى مفعولة اي
 مغنومة اي مبروحة من الغنم وهو الزرع والغني مصدر بمعنى
 متقولة اي مغنومة اي مبروحة الغنم على اي التراجع اليها او بمعنى
 المفعول اي المردود اليها وعبارة فتح الباري واصل الغني الرد
 والرجوع ومنه سمي الظل بعد الزوال فيها لانه رجع من جانب
 الى جانب فكانت اموال الكفار سميت غني لانها كانت في الاصل
 للمؤمنين اذا الايمان هو الاصل والكفر طاري عليه فاذا غلب

الكفار

الكفار على شيء من المال فهو بطريق التعدي فاذا غنمه المسلمون
 منهم فكانت رجع اليهم ما كان لهم انتهت وهي من خصوصيات هذه
 الامة كما يؤخذ من كلامهم قوله واعلموا انما غنمتم من شيء وفي خبر
 وفد عبد القيس وقد نسر لمصم صلى الله عليه وسلم الايمان وان
 نعطوا من الغنم الخمس متفق عليه قوله هو ولي من قوله لان اخذ
 يشمل ما اخذه منهم اهل الذمة بخوف قتال فان ظاهرا كلام الاصل
 انه يخص وليس كذلك بل يغوزون به من غير تخيير كما نص عليه
 الامام الشافعي رضي الله عنه خضر قوله من اهل حرب اي مما هو
 لهم اما اذا لم يكن لهم كان اخذون من المسلمين او من اهل الذمة
 واستولوا عليه ثم اخذناه منهم فان علم ما لكه كان له والا فهو مال
 ضائع امره اي راي الامام اما ان يبيعه ويحفظ منه ما لكه واما
 ان يصرفه لبيت المال فالامام مخير بينهما يفعل ما فيه المصلحة
 وخرج بقوله اخذناه من اهل حرب صيد دار الحرب وحشيشه
 ونحوهما فانها كباح دارنا ثم روض من عند قوله وخرج الخ قوله
 قهر ابا يحاف اي اسراع خيلا وبغال او ابل او سعن او رجالة او
 نحوها او النقاط وشمل تغييرها اخذناه ما فيه اختصاصا بغير
 فتقول المص ما اي مال او اختصاصا بكلب ينفع اخذناه الخ ثم المراد
 بالايحاف الايجاف ولو بالقوة فيشمل ما ذكره الشربقوله ومنها
 ما اغرموا عنه الخ وما صالحونا به عند القتال او اهدوه لنا
 كذا كذا فان القتال لما قرب وصار كما تحقق الموجود صار كانه
 موجود بطريق القوة المنزل منزلة الفعل بخلاف ما تركوه
 بسبب حصول خيولنا في دارهم فانه في لانه لما لم يقع تلاق لم
 يقربه شايبة القتال فيه ولما كان دخول صورة الانعام التي

قوله اخذناه اي معشر المسلمين

ذكرها المص في التعريف يخرج الي كلغة كرايت فصلها المص بقوله ومنها ما انفردوا وصورنا الاختلاس والسرقة تدخل في التعريف بقولنا او رجالة ولا بد ايضا ان يزداد في التعريف بلا عقد بان يقال ما اخذناه بلا عقد ليخرج ما اهداه الكافر لنا في غير الحرب فانه ليس بفي ولا غنبة كافي ثم المنهج قوله فلهما اي اخذاهما قوله قبل شهر السلاح وكذا بعده بالاولي وعبارة ثم المنهج ولو قبل شهر السلاح قوله اختلاسا بان ياخذ ويعتداهرب عبد البر قوله كان جلوا اي تفرقوا خضر وعبارة قل بفتح الجيم واللام المخففة اي انكشفوا عنه وتركوه خوفا انتهت وح فقول المص بعد ذلك وتركوه تغنى فانه بمعنى جلوا قليلا مل قوله خوفا ليس بغير وعبارة المنهج وشرحه وما جلاؤه ولو لغني خوف كضارصا بهم فان اوهم كلام الاصل خلافه ه خضر واقول عبارة المص هنا ايضا صحيحة لا غبار عليها اذ ليس بكلامه حصر حيث قال كان مع قوله ايضا او تركوه لضارصا بهم فهو ماويه لعبارة ثم المنهج قتال قوله منا ليس قبدا وعبارة ثم شيخنا وما جلوا عنه خوفا ولومن غيرنا فيما يظهر كما يحتمل الاذرعى ورد تعبير بعض الشراح بالسلمين اخذنا من عبارة الشرح والروضة ه خضر قوله او صولوا عليه اي لا عند القتال فلا يينا في ما مر قوله ومنه اي التي خضر قوله خراج والارض تكون خراجية في صورتين اذا فتحها الامام فلهما او قسمها بين الغائبين ثم نقوضها ووقعها علينا وضرب عليها خراجا كسواد العراق او فتحها صلحا علي ان تكون الارض لنا ونسكنها الكفار بخراج معلوم فبينا في الخراج عليها اجرة لا يستقط باسلامهم قوله وجزية وعشر بخبرة منهج وهو الماخوذ منهم في نظيرد حولهم ارض الحجاز وليس المراد به اخذ العشر منهم مطلقا

فوك

قوله وتركه مرند وما ذميا ومعا هذا ومومن مات بلا وارث مستغرق بان لم يترك وارثا اصلا او ترك وارثا غير حايز لجميع ماله في الاول وما فضل عن وارث في الثانية لبيت المال كانه عليه السبي خضر قوله هو اعم لدخول نحو الاختصاصات قل قوله ويبدأ في الغنمة اي وجوب عبد البر قوله بالسلب بفتح اللام وهو لغة الاخذ قهرا او شرعا اخذ ما يتعلق بقتيل كافر من ملبوس ونحوه ويطلق ايضا على الماخوذ وعليه قوله المص وهو ما منعه اي قوله للقاتل فالسلب لا يخسر بل يستقل به القاتل ومن الحق به من كل من ركب غررا الي لا نه صلى الله عليه وسلم قضى به للقاتل قوله ولو رفيقا اي سلم قوله او اني او خشي قوله او صغيرا وان لم يشترط السلب له اي للقاتل وان كان المقتول نحو قريبه وان لم يقاتل كما اقتضاه اطلاقهم او نحو امرأة او صبي ان قاتلا سوا اعرض عنه ام لي ثم خضر قوله لخير الصحابين من قتل قتيلا الي قاله ابو بكر رضي الله عنه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم واقره عليه فصيح الاستدلال به عبد البر قوله من قتل قتيلا اي صيره قتيلا او هو من قتل مجاز الاول ويقال مجاز المتارفة كافي قوله تعالى حكاية اي اراي اعصر خمر اي عصيرا بوزن الي الخمر والقتل ليس بغير كما ياتي وان دفع بقولنا اي صيره قتيلا الي الاعتراض بان القتل لا يقتل ولو اعرض مستحق السلب عنه لم يسيغط حقه على الاصح لانه متعين له ولو ادعي شخص انه قتل هذا القتل وطلب سلبه لم يقبل الا بيمينه فقد ورد من قتل قتيلا وله عليه بيعة اعطي سلبه لانه لو اعطي الناس بدعواهم لادعي ناسود عار رجال واموالهم وانما البيعة على المدعي واليمين على من انكر عبد البر من قوله ولو اعرض

الحقوله وراى هو براهمة فنون بينهما الف وهو خوف
 طويل لا قدم له يلبس للساق خضر وبسمى بمصر بالسردينة
 قوله والات حرب كدرع بدال مملعة وهو المسمى بالزردية خضر
 وجعلها باعتبار انواعها اذ لا يعطى من نوع نقد كالسيف والاوط
 كالجنايب قاله شيخنا واعتمده كجنايت الرمي قل قوله كسوارى لامة
 حربية قاتلت او لرجل لا يتم لا يعتقدون تحريمه فاندفع استثنا
 بعض ضعفة الطلبة قوله ونفقة معه يكسبها الا الخلفه وبى
 الحقيبة في رحله وجنبه نقاد معه ولويين يديه لانهما
 نقاد معه ليروكها عند الحاجة بخلاف التي يحمل عليها اقله فلو
 تعددت الجنايب اختار واحدة منها لان كلا جنبه من ازال
 منعه ش المنهج وفي السلاح الذي على الجنبية ترد للامام
 والظاهر انه من السلب لانهما انما يجعله عليها ليقا تلبيه عند
 الحاجة اليه م رخص قوله ونحوها كطيلسان والجام ومقود
 ومما رز قوله وانما يستحق اي القاتل السلب بركوب غير
 فشروط من ياخذ السلب الاسلام وركوب الفرر وكون المقتول
 غير منهي عن قتله فلو قتل صبيا او امرأة لم يقتل له يستحق
 السلب فان قاتلا استحق السلب وكونه غير عيين ولا يخذل ونحوه
 وكونه غير رقيق لذمي قوله غير هو بعين معجزة فرائز مملتين
 ما انطوت عنا عاقبتة والمراد هنا الوقوع في امر عظيم قل
 قوله يكفي به اي بالركوب او الفرر للمسلمين خضر قوله شركا فر
 اصلي خضر قوله بان يزيل منعه اي قوته ودخل في ازالة امتنا
 ما لو اغمرى عليه كلبا عقورا مثلا ووقف بعد اغماره في مقابلته
 حتى قتله بخلاف ما لو اغمرى عليه صبيا او مجنونا فان السلب

وإذا قتل
 رجل من
 المسلمين
 وهو
 عاقل
 بالغ
 فله
 السلب

لها

لها لا للمغري لانها من يملك ومثلها لو امر انجيبا يعتقد وجوب
 الطاعة بخلاف الكلب واما لو قتل من يكره قتله مثله من الاقارب
 كالأب فهل يستحق سلبه محل نظر عبدا البر عبد البر وتقدم
 عن شمس رانه يستحق حيث قال وان كان المقتول حوقر يسه
 وان لم يقتله قوله كان يفتا عينييه تبع في هذا التعبير
 عبارة المنهاج وعدل عنها في مناهجه وعبر عنها بقوله او يعينه
 قال شيخنا الزيايدي نقلا عن شيخه الطنطاوي رحمه الله ان
 هذه العبارة احسن من قول المنهاج كان يفتا عينييه وذلك
 ان هذه تصدق بما لو كان له عين واحدة فاعماها بخلاف
 عبارة المنهاج فانها لا تصدق بهذه الصورة فكان الانسب
 بالشيخ رحمه الله ان يعبر هنا بما عبر به في ش مناهجه فان هذا
 الكتاب متأخر في التاليف عن ش المنهج خضر قوله او يقطع يديه
 او رجله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب اي يهل لعنه الله
 لمختفيه ابني عفرار رضي الله عنهما دون قاتله ابن مسعود
 رضي الله عنه انتهى خضر قوله او رجله وكذا يد او رجلا
 بخلاف يد واحدة او رجل واحدة قل فلو قطع شخص يدا والاخر
 رجلا بعده فهل يكون السلب لهما او للثاني فقط فيه نظر قال
 شيخنا والقياس انه يكون للثاني لانه هو الذي ازال منعه
 بخلاف ما لو قطعاهما فانهما يشتركان وكذا لو اسراة برماوي
 قوله او يأسره بان يمسكه بحيث يمنع الهرب وضبطه وان
 من عليه الامام او ارفقه او فداه بخلاف ما لو رماه من حصن
 او صف او قتله غافلا او نائما او اسيرا لغيره او بعد ان ارام
 الحربيين فلا سلب له لا تتقار كعب الفرر المذكور في المنهج ولو

اشترك جمع في قتل او اثنان فان السلب لهم ولو اثنان واحد
 فقتله اخر فالسلب للاول فان جرحه ولم يتجند فالثاني خضر
 عن الزيادة قوله ما يعم الحقيقة كما اذا قتل الخزي بالمرء والمجاز
 كما اذا زال منعه بشي مما تقدم في كلامه انما خضر قوله ثم
 يتجسس ولو شرط الامام للمجيش ان لا يتجسس عليهم الغنيمة فالشرط
 باطل ووجب تخميسها اي الغنيمة اي باقيها بعد السلب كما
 تقدم وبعد اخراج مئون الحفظ والنقل كاجرة حامل وراعي وحرثها
 من المئون اللازمة ويكون ذلك من راس مال الغنيمة حيث لا يتطوع
 به فلا يجوز له اخراجها مع وجود متطوع ولا بالكثير من اجرة النقل
 لانه كولي اليتيم كما قاله الماوردي ولعل المؤلف لم يذكر هنا
 اخراج المئون لعدم اطراحه كما عرف فيجعل ذلك اعنى المال بعد
 السلب والمئون خمسة اقسام متساوية ويؤخذ خمس رقائق ويكت
 على واحدة لله او المصالح وعلى اربع للغانمين ثم ندرج في بنادق
 ويخرج لكل خمس رقعة فما خرج لله او المصالح جعل بين اهل الحرب
 على خمسة ويتقسم ما للغانمين قيل قسمة هذا الخمس لكن بعد
 اقراره بقرعة كما عرف ثم المنهج من قوله فيجعل الخ ويكره تأخيرها
 لدارنا بل يجهل ان طلبوا نعيمها ولو بلسان الحال كما يحتمل المذنب
 وافهم كلام المصنف انه لا يبيع شرط الامام من غنم شيئا فهو له وقيل
 يبيع وعليه الاية الثلاثة ثم روي ما قوله صلى الله عليه وسلم
 مثل ذلك يوم بدر فاجاب عنه الراعي بانه مما تكلوا في ثبوت
 وبتقدير ثبوت فغنائم بدر كانت له صلى الله عليه وسلم خاصة
 بضعها حيث غاشا بهجة قوله فاربعة اجناسه الخ عقاوها
 ومنقولها لمن شهد للابة وفعله صلى الله عليه وسلم سال سائل

لم كانت الاجناس الاربعة عقارها ومنقولها للغانمين بخلاف
 العقار في التي فان الامام يتخير بين قسمته ووقفه وبيعه وقم
 غلته في الوقف وشمه في البيع والجواب وفاقا للرحماني ان الغنيمة
 حصلت بكسبهم وفعلهم فلكونها بشرطه بخلاف التي فانه احسان
 جاليهم من خارج فكانت الخيرة فيه اي الامام سم وبجارة متق
 المنهج وشي وله اي الامام وقف عقار في وبيعه وقسم غلته
 في الوقف او شمته في البيع بحسب ما يراه كذلك اي كقسم المنقول
 اربعة اجناسه للمرتقة وخسة للمصالح والاصناف الاربعة
 سوا وله ايضا قسمة كالمنقول لكن خمس الخمس الذي للمصالح لا
 سبيل الى قسمته انتهت قوله لمن شهد الواقعة اي حضر الواقعة
 عبارته في متن المنهج وهم من حضر القتال ولو في اثنائه بنيت
 وان لم يقاتل اولا بنيت وقاتل كاجير لحفظ امنة وتاجر ومخترق
 انتهت فلم يجز اصلا او حضر لا بنيت القتال ولم يقاتل لم
 يستحق شيئا ويستثنى من ذلك جاسوس وكمين ومن اخر ليجزى العكر
 من هجوم العدو وما لو دخل الامام او نائبه دار الحرب فبعث
 سرية في ناحية فغنمت شاركا جيش الامام وبالعكس لا يستظمار
 كل منهما بالآخري ولو بعث سريتين الى جهة اشتركا الجميع فيما تغنم
 كل واحدة منهما وكذا المبعثهما الى جهتين وان تباعدتا في الامور
 خط وهذا كله فيما لو كان الامام او نائبه دار الحرب كما ذكر
 فان لم يكن بها وبعث سرايا اليها اعني الى دار الحرب فلكل سرية
 غنمها ولا يشتركون في الغنم الا ان تغاونا او اتحدوا بغيرهم
 والجهة ولا يشاركهم اي السرايا المبعوثه الى دار الحرب الامام
 ولا جيشه ان كانوا في دار الاسلام وان قصد لموقعهم او قربت

منه دار الحرب انتهى قوله وان لم تشهد ها اي وان لم تشهد
السرايا الواقعة قوله جمع سرية فعيلة بمعنى فاعلة اي سارية
قال قل سميت بذلك لانها تسري من الجيش غلبا ثم تعود اليه
انتهى قوله يقال خير السرايا اربعة رجل وكلام صاحب القاموس
من حيث ان اللغة تطلق السرية من خمسة انفس الي ثلثمائة
واربعائة قرر شيخنا الزبادي في درسه خضر قال قل واكثر
منسراي ثمانية ثم جيش وخبيس الي اربعة الاف ثم جعل لما زاد
عن ذلك بلا نهاية انتهى وبعث صلى الله عليه وسلم سبعا واربعين
سرية وغزا بنفسه سبعا وعشرين غزوة عبد البر قوله بعد
انقضياها اي الوقعة قوله بخلاف من لحقهم قبل انقضياها ولا حق
الرجل او فرس ما تا قبل القتال وان دخل دار الحرب لان ما تا
بعده ولو قبل حيازة المال فانها يستحقان بتايل الاصح وان
الغنيمة تملك بانقضاء القتال ولو قبل حيازة المال وان ماتا
في اثنا القتال بطل حق الرجل بموته لا حق الفرس بموته لان
الفارس متبوع فان مات فات الاصل والفرس تابع فاذا مات
جاز ان يبقى سهمه للمتبوع روضه وشر خضر وخرج ما اذا ماتا
في اثنايه فيفصل ان مات الرجل يسقط حقه وان ماتت فرسه
تقط بغير سهمها له كما تقدم فالاقسام ثلاثة قوله للرجل سهم
والفرس ثلاثة وان غصب الفرس فله سهمها وعليه اجرة
مثلها لصاحبها كما يعلم من الغصب هذا اذا غصبها من غير
حاضر والا فله اي صاحبها كل اوضاع فرسه في الحرب فوجه اخر
عليها فقاتل فيهم لما لكة ثلاثة واحذله واثنان لفرسه للاتباع
فيما اي في الرجل والفارس رواه الشيخان وان لم يغتاثل عليه

بان كان

بان كان معه او يقرب منه لذك ولكنه قاتل رجلا او في سفينة
واحتل ان يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها كما حمل ابن ج اطلاق
النصر عليه انتهى خضر قوله ولو قاتلوا في السفن اسهم لهم دون
السفن ولا يمكن ان يقال يرفع للسفن عتاق قوله ولا يزداد
عليها اي الاسهم الثلاثة وعبارته في المنهج مع شرحها ولا يعطى
وان كان معه فرسان الا لفرس واحد فيه نفع لما روي لثاقبي
وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس وكان
معه يوم حنين افراس عربية كان او غيره كبر زون وهو من ابوه
عجميان وهجين وهو من ابوه عزي واه عجمية ومفرق بضم
الميم وسكون القاف وكسر الراء وهو من ابوه عجمي واه عربية
فلا يعطى لغيره من كعبير وفيل وبغل وحمار لانها لا تصلح للحرب
صلاحية الخيل له بالكر والفر الذين تحصل بهم النصر نعم
يرفع لها ورفع الغيل اكثر من رفع البغل ورفع البغل اكثر من
رفع الحمار ولا يعطى اي لا يسهم لفرس لا نفع فيه كزول وكسر وهم
وفارق الشيخ الهرم اي حيث يسهم له بان الشيخ ينتفع برأيه
ودعا به نعم يرفع له انتهت واما البعير فثنيه تفصيل ان كان
هجيناً زيد على البغل والا فلا وعبارة البابلي فرفع الغيل فوق
رفع البعير ورفع البعير فوق رفع البغل ورفع البغل فوق
رفع الحمار وهذا هو الذي عليه الجمهور وحكي عن الحسن البصري
انه قال يسهم للبعير لقوله تعالى فما اوجفتم عليه من خيل ولا
ركاب انتهى فالشروط ثلاثة اعني شروط الاسهام للمركوب
احدها ان يكون فرساناً بينهما ان يكون واحداً ثالثها ان يكون
فيه نفع لكر والفر يخرج بالفرس غيره ويخرج بالواحد الاكثر ويخرج

بعينه نفع ما لا نفع فيه تأمل وقوله ورفض الغيل أكثر من واحد والحاصل
 أنه يفاوت بينهما بحسب النفع خط وقوله لا نفع فيه أي للكوثر والغر
 وإن كان فيه نفع لغيرهما كالركوب عليه ليتأتى قوله بعد نعم
 يرفضه إذا ما لا نفع فيه أصلا لا يرفض له وقوله آخر العبارة أي يرفض
 له أي للغرس حلي قوله فإن لم يكن أي الراجل والفارس خصص
 حاصله أنه لا يسهم إلا لمن اجتمع فيه ستة شروط الأسلام
 والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والصحة فإذا اجتمعت هذه
 الشروط فلا فرق بين اتحادهم في الجماعة وتفاوتهم فيها فيعطي
 من ضعف شجاعتهم مثل غيره من قوت شجاعتهم ولما قال السعد بن
 معاذ رضي الله عنه انقطعت شجاعتهم إلى من ضعف شجاعتهم مثل
 هذا اشارة إلى من قوت شجاعتهم فقال صلى الله عليه وسلم تكلتكم
 أمك يا سعد وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم انتهى بأبي
 ويرفع لاضدادها بشرط في الكافر كإياي والرفع يكون من الأضداد
 الأربعة التي للغانمين كما صرح به في متن الشرح وهو المعتد كرفيق
 وصبي وانثى وخنثى خضر القتال وفيهم نفع وإن لم ياذن السيد
 والولي والزوج فلا يرفض لمن لا نفع فيه كطفل وشغل قوله كرفيق
 البعض يرفض له وإن كان مهاباة وحضرته نوبته على المعتد خلاف
 للمص في ثم الروض أنه يسهم له حصة من خضر ولو كمل الرفيق
 أو نحوه في الحرب أسهم له لمن كل بعد ما فلا يسهم له نعم إن بات
 بعد هذا ذكر المشكل أسهم له نقله ابن الرفعة عن البندقي عبد البر
 قوله وكذا في اشارة عادة الكاف إلى أن التقيد بقوله خرج لا يرجع
 إلى مدحها فقط وهو الذي والذمي ليس بتقيد فقد قال في شرح
 الروض قال الأذري والظاهر أن المعاهد والمومن والحرفي إذا

خضروا

خضروا باذن الامام حيث يجوز له الاستعانة بهم كالذمي قوله
 خرج باذن الامام أو أمير الجيش ولا اثر لاذن الاحاد ولا بد من التقيد
 أيضا بعد اكراه الامام له على الخروج فالشروط ثلاثة عدم الاكراه
 واذن الامام وعدم شرط الاجرة فإن اكراهه الامام استحق الاجرة
 أي اجرة مثله من غير سهم ولا رضى وإن خرج بلا اذن لا شئ له بل يعزه
 الامام إن رآه ذلك وإن خرج باجرة فليس له غيرها تأمل قوله
 ارضح لهما أي للراجل والفارس مع استحقاق السلب إن كان سفلما
 لا اختلاف السلب ولو كان الناقص فارسا ارضح له ورفض لغرسه
 رضحان لكن لا يبلغ بذلك سهم الكامل وعبارة الشيخ عبد البر ويرضح
 للغرس ولراكبها إذا لم يكن كاملا ويكون مجموع رضحتهما دون سهم
 الراجل كذا قرره الزبائدي قوله والرضح الم هو في اللغة العطا القليل
 وشرعا ما ذكره قوله ويفاوت بين اهله إلى غير خرج المقاتل ومن عماله
 أكثر على غيرهما بخلاف سهم الغنيمة فإنه يستوي فيه المقاتل وغيره
 لأنه منصوص عليه والرضح بالاجتهاد فهذا مما فارق فيه الرضح السهم
 ويرجح من يخدم على من يجرس فيمن حج المرأة التي تدوي الجرحي وتشتي
 العطار على التي تحفظ الرجال بالما المهمة ولا يبلغ به سهم راجل ولو
 لفارس على المعتد كما مر وعبارة قوله ويجتهد الم فرضح القوي
 أكثر من رضى الضعيف ورضح البعير دون رضى الغيل وفوق رضى
 البغل أي حيث كان البعير هجيناً والبغل فوق الحمار وقوله ويجرس
 الغي أي جميعه حصة أسهم متساوية فالقصة خمسة وعشرون
 لأنها مخرج خمس المحر فلا لائمة الثلاثة حيث قالوا يصرف الجميع
 للمصلح أي مصالح المسلمين محتجين بأن آية الغي ليس فيها تحميس
 بخلاف الغنيمة واجيب بأن المطلق محمول على التقيد أي ترك بيان

التقديس في آية التي أحالة على بيانها في آية الغنيمة كذا ذكره الزركشي
وانظر هل الذي لم يحل للامم السابقة كالغنائم سئل عنه شيخنا
الزبيدي فتوقف عبد البر قوله للمصدقين للجهاد بتعيين الامام لهم
وهم المرتزقة بخلاف المتطوعة فلا يعطون من الغني بل من الزكاة
عكس المرتزقة ويشرك المرتزقة في ذلك قضائهم وائتمهم ومودتهم
وعما لهم من المنع وفيه ايضا فيعطى الامام وجوبه بالامم المرتزقة
وهو لا يقدر حاجة مومنه من نفسه وغيرها لزوجاته ثم قال فان
مات اعطى اصوله وزوجاته وبناته الى ان يستغفروا بخونك اوارث
وبنيه الى ان يستقلوا بكسب او قدرة على الغزو ثم قال وما فضل
عنهم وزرع عليهم بقدر مودتهم وله صرف بعضه في ثغور وسلاح وخيل
وتخوها قوله ويقدم منها الا هم اي وجوب اخضر قوله كسد الثغور
المراد بالثغور مواضع الخوف من اطراف بلاد المسلمين التي تليها
بلاد المشركين لمخوف اهلها منهم والمراد بسدّها شجنها بالسلاح والمقاتلة
اي الرجال المقاتلين قوله ثم اوراق القضاة اي قضاة البلاد
لا قضاة العسكر وهم الذين يحكمون لاهل التي في مغازهم فيمزقون
من خمس الخمس كما يمتهم ومودتهم كما قاله الماوردي خضر وقوله
فيمزقون اي قضاة البلاد ولو اغنيا بخلاف قضاة العسكر فانهم
ياخذون من الاخماس الاربعة الى المرتزقة كما تقدم عز المولى
قوله والعلماء المشتغلين بعلوم الشرع ولو مبتدئين عناني
والانقا ولو اغنيا خضر وغيره قوله والائمة والمودعين اي وسائر
من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين كعلمي القرآن وان لم يكونوا
علماء لانه من المصالح الدينية ولعموم تقويم والتوجيه العاجز عن
الكسب كما قاله الغزالي والعطاء الذي راي الامام حقه

بسعة

بسعة المال وضيقة وهذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينفق
منه على نفسه وعياله ويدخر منه مائة سنة ويصرف الباقي في المصالح
كما قاله الاكثرون قالوا وكان له الاربعة اخماس لآتية تجلة ما كان
ياخذه احدي وعشرين من خمسة وعشرين ويصرف لكل من الاربعة
المذكورين معه في الاربعة خمس الخمس وقال الروياني يصرف العشرين
للمصالح قيل وجوبه قيل نذبا وقال الغزالي بل كان الغني كله لم ي
حياته صلى الله عليه وسلم وانما خمس بعد موته وقال الماوردي
وبغيره كان له اول حياته ثم نسخ في اخرها ويؤيده خبر الصحيح ما في مما
اقاله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم ولم يرد عليه الا بعد
وفاته صلى الله عليه وسلم ثم شجنا خضر وقال المع في المنهج وكذا امر
وكانت الغنيمة كلها له صلى الله عليه وسلم هو مع ما قبله بغيره ان
صلى الله عليه وسلم كان له اربعة اخماس التي والغنيمة وخمس خمسها
او بمروفة قوله مع سوال بني عبيد ثمانية عم وان كان الاربعة
اولا بعد مناف ولا تضم لم يفرقوه في جاهلية ولا اسلام حزانه
لما بعث بالرسالة نصره وذبوا عنه بخلاف الاخيرين كانوا يؤذونه
قوله بالقرابة اي قرابة الاب وعبارته في ش المنهج والعبرة بنز
الاستنساب الى الابا فلا يعطى اولاد البنات من بني هاشم المطلب
سبب لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعمتان مع ان ام كلثوم
كانت هاشمية او كان الزبير ياخذ من سهم لمة صغية عمه رسول
الله صلى الله عليه وسلم قوله كالارث بخلاف الوصية لا تقارب فانها
عطية آدمي واعلم انهم لو اعرضوا عنه لم يسقط حقهم بالاعراض لا يعلم
من التشبيه بالارث فانه يستحق قهرافان قلت ينافي ذلك اخذ الجدة
مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مدله بجهتين ومدله بجهة

قلت لا ينافيه لان التشبيه بالارث من حيث المجلة لا بالنسبة لكل
 علي افراده فاندفع ترجيح جمع القول بالاستواء اي استواء الذكر
 والانثى نظرا لذلك وبحسب الاذرع اعطى الخنثى كالانثى وانه لا يوقف
 له شي لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف تمام نصيب ذكره ولو اوج
 كما قاله مروه ملخصا قوله ولا يستوعب للضرورة وتفسير الخلة
 مرجحة وان لم تكن معتبرة في الاستحقاق خضاري لما تقدم من انهم
 يعطون ولو اغنيا قوله صغيرا اي لم يبلغ سن او احتلام لغير
 لا يتم بعد احتلام سواء الذكر والانثى والخنثى ثم روي ابدان
 يكون من المسلمين فيتم الكافر لا يعطى قوله لا اب له وان كان
 له جد وشمل ولد الزنا واللقيط ومنى اللعاب ما لم يستلحق او
 يظهر والد اللقيط والا فيرجع المدفوع لهما ويسمى فاقد الام فقط
 منقطعاً هذا في الادمين ويتيم الطير فاقد الام والاب وينع
 البهايم فاقد الام ولا بد من بيعة لاثبات اسلام او يمين او كونه
 هاشميا او مطلبيا ويكتفي فيهما الاستغاضة والحاصل انه لا
 يعطى الا بشروط اربعة الصغر وعدم الاب والفقر والمسكنة
 والاسلام كما سيذكره قوله ويشترط فقره فخرج من ظنهم نفقة
 امه او جده قوله وسهم المساكين وسهم لابن السبيل ولو بقولهم
 من غير يمين وان اتموا نعمة الوجة في مدعي تلف مال عرف
 او عيا له تكليفه بيعة ولهما مال ثان وهو الكفارة وثالث وهو
 الزكاة في اخذ ان ثلاثة اسهم كافي ثم روي غيره قوله ويشترط
 في الجميع ولو ابن السبيل الاسلام باب الكفارة
 اي المغلظة اذ هي كافي التدريب مغلظة ومحفظة والمحفظة تسمى
 فدية وقد عقد لها المؤلف بابا عقب هذا منا وي قوله مأخوذة

من الكفر هذا معناها لغة واما معناها شرعا فهي مال او صوم وجب
 بسبب كلف او قتل او ظهاره رحمان وقد يقال هذا التقريب
 شامل للغدية فالاولى ان يعقيد السبب بان يقال مال او صوم
 وجب بسبب من حلف او قتل او ظهار او جماع بها ررمضان عدا
 وح يخرج الغدية قوله وهو الستر ومنه الكافر لانه يستتر الدين
 الحق بالدين الباطل ومنه سمي الزرع كافر لانه يستتر الارض بالذر
 قوله لانها تستتر الذنب عن الغير تحقيقا من الله يحويه او تخفيف
 التمد واختلاف في الكفارات الواجبة بسبب حرام اهي زواج عن
 العود لمثله او جوابا عن الخلل الواقع ورجح ابن عبد السلام وغيره
 هذا لانها عبادات تقتضي النية اي فهي كسجود السهو ويجوز لخلل
 الواقع في الصلاة وعن الثاني رضي الله عنه انها تستقل بمعنى
 الترجع جبينه والذي اخط عليه كلامهم انها جوابا في حق المستم
 زواج في حق الكافر وتجب نيتها بان ينوي الاعتناق او الصوم
 او الكسوة او الاطعام الواجب عليه وان لم يكن عليه غيرها وبذلك
 اي بهذا التصوير حيث لم يقل بان ينوي الاعتناق الى عند الاخراج
 علم انه لا يجب اقترانها اي النية بشي من ذلك بل يجوز تقديمها
 عليه حتي في غير الصوم على المعتد وان قدمها وجب قهرها بعزل
 المال كافي الزكاة وعلم ايضا انه لا يجب تعيينها بان يعقيد بظهار
 او غيره فلو كان عليه كفارة قتل وظهار واعتق او صام بنية
 كفارة وقع عن احداها وانما لم يشترط تعيينها في النية بخلاف
 الصلاة لانها في معظم خصا لها نازعة اي ما يلة الى العزائم
 فاكتفى فيها باصل النية وخرج بالمعظم ما اذا كانت بالصوم فان
 عين واخطا كان نوي كفارة قتل وليس عليه الكفارة بظهار لم

تجزئه فلفظ هنا في النفيين يضرب بخلاف نظيره في الحدث فانه لا
 يضرب والكافر كالمسلم في الاعتناق والاطعام والكسوة الا ان يثبت
 للمتميز لا للتقريب ويمكن ملكه رقبة مومنة كان يسلم عبده او عبدا
 مورثه فيملكه او يقول لمسلم اعنتك عبدك عن كفاري فيجيبه
 واما الصوم فلا يصح منه لتحضنه قرينة ولا ينتقل عنه الى الاطعام
 لقدرته عليه بالاسلام نعم يتصور عنه الاطعام اذا كان به
 مرض لا يرجى بروه فيطعم واذا لم يملك وهو مظهر موسر رقبة
 مومنة لا يجزئ له وطئ لذلك فيتركه او يقال له اسلم ثم اعنتك
 وعلم ايضا انه لا تجب نية الفرض لانه لا تكون الا فرضا لمختصا
 من شئ المنهج وما عليه واذا انفي المكلف بها في اي وقت كانت اذا
 الكفارة الظهار فان لها وقت وهو اذا فعلت بعد العود وقبل
 الجماع ووقت قضا وهو اذا فعلت بعد العود والجماع صرح به
 السديني وهل تجب على الفور ان لم يتعد بسببها كالقتل خطأ
 فهي على التراخي والا كما يقتل عمدا فعلى الفور وقال المتولي اذا
 عصي بالحنث لم يجز له تاخير التكفير وان كان الحنث طاعة او
 مباحا فالاولى ان يبري الذمة فان اخر فلا حرج عليه من تركيها والقصد
 ما سياتي عن الحلبي فقال لا تجب فورا وان عصي بسببها قوله عمدا
 اي جماعا عمدا او حال كونه متعمدا قوله وخصال الثلاثة الا لامرته
 اي ابتدا وانتهى قوله كونهما والرابعة مرتبة مخيرة اي كفارة البين
 مرتبة انتها مخيرة ابتدا ومعني مرتبة انتها انه لا ينتقل الى الصوم
 الا بعد العجز عن الخصال الثلاثة خضروا مما ينسب للكمال ابن ابي شريف
 قوله ظاهر اذ قتل ربي وتمتعا وصوما كما التحير في الصوم والآراء
 وفيها فبالله رتب وخيرك فذلك سبع ان حفظت فحيدا

تنبيه

تنبيه ينبغي ان المتعدي بغيره يسن له التكفير خوفا من خلاف
 من اوجبه عليه كمنع بعض اصحابنا والكفارة العظمى عند ائمة
 من السلف وغيرهم وعنت فبدنة او بقرة او عشرين صاعا عند عطا
 ايعاب شوبري قوله وواجب الثلاثة الاول اعتناق بمعنى انه
 يجب في الاولى والثالثة باللام احد ثلاث خصال وفي الثانية اعني
 كفارة القتل احدي خصلتين لانه لا اطعام فيها كما سيذكره قوله
 رقبة مومنة ولو تبعنا لاصل او ادا او ساب حلالا لمطلق على اية
 الظهار على المقيد في اية القتل بجامع عدم الاذن في السبب مناوي
 واطلاق الرقبة على الرقيق مجاز مرسل من اطلاق الجزاء واردة
 الكل والرقبة شاملة للذكر والانثى اتفاقا والحنث على المعتمد
 ومقابله عدم اجزا الحنث لان الحنث عيب في المبيع وقوله
 اي قبل العتق فلو قارن العتق الاسلام لم يجز ويشترط كونه
 بصفة الاجزاء حال العتق فلو علق عتق كافر عنها على الاسلام فيعتق
 اذا اسلم لا عنها وبعبارة المنهج قوله ويجزي معلق بصفة كان دخلت
 الدار فانت حر عن كفاري ويشترط كونه عند التعليق بصفة الاجزاء
 فلو قال لعبده الكافر اذا اسلمت فانت حر عن كفاري فاسلم لم يجز
 انتهت ويشترط في الاعتناق ان يكون بلا عوض فان كان بعوض كانت
 حر عن كفاري ان اعطيت شيئا واعطاني زيد كذا لم يجز عنها لانه
 لم يجرى الاعتناق لها بل ضم اليه فقدم العوض وان لا يكون مستحق
 العتق فلا يجزي المستولدة والمكاتب ككتابة صحيفة وان لم
 يود شيئا من النجوم بخلاف الكتابة الفاسدة والمدبر فانها
 يجزيان ويشترط كمال الرقبة في الاعتناق عن الكفارة فلو اعنتك
 لصفي رقيقين عن كفارته جاز ان كان باقيا حرا او سريا اليه

العتق كافي من المنهج فالشروط خمسة الايمان وعدم العيب وعدم عوض وكمال الرق في الاعتراف عن الكفارة وعدم استحقاق العتق فتأمل وبينغيان يترادفان في المعنى وهو الحرية اما الرقيق فيكفر بالصوم فقط لعدم ملكه وان ملكه سيده وقوله فلا يترك المستولدة الخ واما العتق لا عن الكفارة فصحيح كما مر نظيرة قوله لرجل قال له الخ اسمه سلمة بن صخر بن بياضة البياضي وقيل سلمان وابهامه لا يضر اذ لا يتعلق به غرض وقوله في رواية هلكت يعني انه عالم بالحرمة دون الكفارة وجوابه صلى الله عليه وسلم يدل له اذ الجاهل لا يظن ولا تلزمه كفارة قال على خط من قوله يعني الخ قوله هل تجد ما تعتق بضم التاء من اعتق شوبري قوله رقية بالنصب على البدل من اما الموصوف وهي مفعول تجد قاله النووي والغزطي قلت لا يتعين بل يجوز كونه مفعول تعتق وعائده ما محذوف والتقدير هل تجد شيئا او لا تعتق منه رقية وهذا ارجح ليوافق قوله بعده فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا فان ستين مفعول تطعم قطعاً ولا يصح ان يكون بدلاً من ما سبوطر شوبري اذ ليس المعنى فهل تجد ستين مسكينا ثم ان مسكينا تخيير كما هو معلوم قوله ثم جلس الى الرجل خضر قوله فاني بضم الخمرزة قوله ما بين لا بينها اهل بيت اخرج الخ ما نافية مجازية وبين لا بينها كلام اضافي ظرف لاجل اهل بيت بالرفع اسم ما واخرج بالنصب خبره قال في الخلاصة هـ وسبق حرف جر وظرف كاه في انت معنيا اجاز العلم هـ انتهى شيخنا قوله لا بينها مثني لانه وضمير اللمدينة وهما الحرفان من جانب المدينة الشريفة المحرود بهما حرما الشريف قل

وقال

وقال بعضهم اي جليها ورده قل على خط قوله فعتقك النبي صلى الله عليه وسلم ان تعجبا من حال السائل في كونه كاهال كما مثلها ثم انتقل لطلب الطعام لنفسه واهله واما تعجبا من رحمة به واطعامه الطعام بعد ان كان امره ان يتصدق به والضحك غير التبس وقد جاءه صلى الله عليه وسلم كان ضحكك التبس ويجوز ان يكون الغاب من ضحكك التبس واما قوله فاني فنتبسم ضافكا في حال مقدرة والقول بانه حال مؤكدة وهم هـ اعلام وقوله واما تعجبا الخ اي فالتعجب من حاله صلى الله عليه وسلم او من حال السائل قوله فاطمه اهلك الخ استشهد كل باب الانسان لا يجوز له اذا كفر عن نفسه ان يطعم من تلزمه نفقته واجيب عن ذلك باربعة اجوبة احدها انه فاطمه اهلك اي الذين لا تلزمك نفقتهم والثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم اخرجها عنه والثالث انها خاصة بهذا الامراني والرابع انها في ذمته لا عساره وهو الرابع عبد البر وعبارة قل قوله فاطمه اهلك اي وصوكفارة عنه من النبي صلى الله عليه وسلم وانما يمنع اطعام اهل المكفر من كفارته اي التي من ماله هـ قوله بعرق بفتح العين والواو مكيل لينسج من قوصر الخ قوله خمسة عشر صاعا وهي بالامداد ستون مدا وفي هذه الرواية بعد الرواية الاولى لا يهل ان يبين بصا مقدار التمر الذي في العرق اذ ليس في الرواية الاولى تعرض لقدر العرق ولا لقدر التمر الذي في العرق قوله ثابت في آيتها اي في قسم الخطا منها منطوقا وفي غيره مفهوم بالاولي فصح قياس غيرها عليها قوله عن عيب ينظر وجهه ودوله عن قول اصل من هـ شوبري ولعله افادة كونها بمعنى واحد والا

لث

فن اولى لا فلا تخوج لتضمين بخلاف عن لا فلا تخوج لتضمين سليم
معني متباعد او خال بشر وقد يقال اذا ضمن سليمة معزولية
كان في معني النقي فتكون النكرة وهي قوله عيب واقعة في غير النقي
معني فتعم عموما شموليا وهو الغرض بخلاف ما اذا بقي على معناها
غير تضمين فان النكرة في حيز لا ثبات فلا تنعم كذلك لانه يصير
المعني سالمة عن فرد من افراد العيب وليس كذلك فتأمل قوله
ليقوم بكفايته علة لا شرائط السلامة قوله فينتزع الى نتيجة
القيام بالكفاية وقال قل قوله فيا في بها تكبيل اي يا خت
بالعبادات والوظائف لاجل تكبيل حاله قوله وهو اي التكبيل
كما قاله قل قوله يجل بالعلم وان لم يسلم عما يثبت الرد في الميع
ويمنع الاجز في غرة الجنين خضر قوله لا يتاقي له ذلك اي القيام
بكفايته وقال قل اي الاثبات المذكور قوله فلا يجوز
والزمانه عاهة في الحيوان تمنعه الحركة وجنين وان انفصل
لدون ستة اشهر من الاعتاق لانه وان اعطي حكم المعلوم لا
يعطي حكم الحي لما ياتي في الغرة ثم روي مجنون افاقته اقل من جنونه
او اكثر وتعقيبها ضعف بمنعه العمل زمانا يوثق بان يكون مع
زمن المجنون اكثر من زمن الافاقته فانه لا يجوز وهذا هو
المعتمد بخلاف من افاقته اكثر ولم يعقبها ما ذكرنا واستوي
الامران بخلاف المعني عليه فيجزي لان زوال انما هو مرجي
روض وقوله لان زوال انما هو له مفهومه انه لو كان ميتا
من افاقته لا يجوز وهو ما صرح به في ثم المنهج ويجزي احمق
وهو من يضع الشيء في غير موضعه مع عمله بغيره وقيل
انه من لا ينتفع بعقله انتهى خضر ولا فاقه رجل او بدوا مثل

احداها

احداها خضر قوله خضر وبصر فيجزي فاقد احداها قل
وكذا يجوز فاقد هما اعني المختصر والبصر من يدين بان فقد
المختصر من يد والبصر من اخري قوله او اتملتين من اصبع اي
او فاقد غيرهما وهو الابهام والسبابة او الوسطي وخضر الاملتين
لان فقد الاصبع من غير المختصر والبصر مضر كما علم بالاولي
واما لو فقد اتملة من السبابة واملتة من الوسطي فلا يضر
قال في ثم المنهج فلو فقدت اتملة العليا من الاصابع الاربع
اجزا هو قوله او اتملة من ابهام او اصبع غيره فقد اتملة فيض
قطع اتملة منه لانه كما لا بهام ثم رفقوله ويجزي صغيركم
باسلامه تبعا لاحد ابويه ولو ابن يوم واستشكل الاجزانية
بانه لا يعرف بطش يديه ولا مشى رجله ولا ابصار عينيه
ولا سماع اذنيه واجيب بان الحكم بالا جزانية بتا علي
السلامة فان اباك خلافا نغض الحكم زيادي وقوله ولو ابن
يوم اي ونفقته في بيت المال زيادي قوله واقترع لاسنات
براسه ويجزي اعرج يمكنه تنباع المشي بان يكون عمره غير شديد
واقترع اعرج بشرط المذكور واعور ويجزي اصم واخرس وكذا
اصم اخرس بشرط ان يفهم الاشارة وتفهم عنه ومن ولد اخرس
بشرط اسلامه تبعا او باشارة المعصية وان لم يصل خلافا لمن
اشترط صلاته منهج وشو حلي ويجزي اخشم وهو فاقد الشم
ويجزي فاقد اذنه واذنيه واصابع رجله وفاقد اسنانه
ومحبوب ومحبين وقرنا ورتقا ومجدوم وابصم وضعيف
بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق وولد رنا واهمق كما مر
والصابط ان ما يجل بالعلم يضر وما لا فلا قوله ومريض بوجي

بروه وان لم يبرأ وان مات بعد اعتاقه فانه يجزي وموته
يحتل ان يكون لمرض اخر ومن المرض المبره المغي عليه كما مر
ويجزي مريض لا يبرأ من مرضه اذا برئ خلاف ما لو اعتق اعمى فابصر
فانه لا يجزي والفرق تحقق الياسر في العمى وعود البصر نعمة جديدة
خلاف المرض لكن هذا يشكك بقولهم لو ذهب بصره بجناية
فاخذت دينه ثم عاد استردت لان العمى المحقق لا يزول
ويجاب بان العمى هنا محقق وهناك مظنون وهذا الجواب
للرملي في حواشيه في البهجة خضر قوله فان عجزا لكفر عن الرقبة
بان لم يجدها فاضلة عما يكفي مسونه العمر الغالب على المعتد
فان جاوزه اعتبر سنة بسنة قل والعجز معتبر بوقت
الاداء اي ارادة الاخراج اي وقت الشروع في التكفير لانها
لا تجب فورا وان عصي بسببها حلي ومثل العجز الحسي العجز
الشرعي كمن ملك رقبة فاحتاج الى خدمته لمرضه وكبرفه
في حقه كالمعدوم او وجدها اي الرقبة لكنه قتلها مثلاً كما
رجح الروياني او كان عبداً لا يكفر بغير الصوم او وجدها
تباعاً باكثر من ثلث ثمنه لا يعتقه ملكه ولسيده تحليه
اذا لم ياذن له فيه كما في الاحرام بالبحر قوله صوم شهرين
متتابعين فان تكلف العتق اجزاه ولو بان بعد صومهما
ان له ما لا ورثه ولم يكن عالماً به لم يعتد بصومه فيما يظهر
اعتباراً بما في نفس الامر ويعتبر ان بالصلالة وان نقصانه
المعتبر شرعاً ولا بد من تبييت النية كل ليلة وان تكون
النية واقعة بعد فقد الرقبة لاقبله وان تكون متلبسة
بنية كفارة ولولم يعين فلو صام اربعة اشهر بنيته وعليه

كفارتنا

كفارتنا وقلاع وظهار ولربيعين اجزأت عنها ما لم يجعل الاول عن
واحدة والثاني عن اخري وهكذا لا تنقأ التتابع ولا يشترط نية
التتابع لانه شرط وهو لا يجب نيته كالاستقبال في الصلاة ثم
شيخنا قوله لما مر اي من الآية والحديث في قوله كسراي مبيع
للفطر خضر قوله ومرض لانه افطربا اختياره والمرض لا ينافي الصوم
وخوف مرضه وحامل الامكان الصوم مع ذلك فهو كفطر من اجده
الصوم في بخلاف الجنون لا يقطع التتابع والفرق بينه وبين المرض
ان المرض يصح معه الصوم كما مر ولا كذلك الجنون عند البر والمعتد
ان ما مضى من الصوم يتقلب نفلاً ان حصل قطع التتابع بعد
والا يبطل انتهى في ملخصه ثم رآيت الرملي قال ويتقلب ما مضى نفلاً
وان افسده بغير عذره فهذا هو المعتد قوله ولو كان الاقطار
في اليوم الاخير اذ اليوم الذي نسيته النية له لانه منسوب
فيه الى تقصير كما في شئ المنهج للمص والمناهج للرملي قوله لا نحو
حيض هو راجع لكفارة القتل اذ لا كفارة على المرأة في الجماع والظهار
قل وعبرة الشيخ عبد البر ويتصور صوم الشهرين عليها اذا
كانت كفارة قتل او موات وارثها وعليه كفارة جماع نهار رمضان
انتهى قال خضر نفلاً عن شرم روي تصور ايضا في كفارة الظهار
بان تقوم امرأة عن مظاهرميت قريب لها او باذن قريبه او
بوصية انتهى وقد رد هذا التصوير قل وعطل بانه لا يلزمها
فيه التتابع مع ان اللازم للميت المذكور اصالته الاطعام والصوم
منها بدل عفته ودخل في نحو الحيض والنفساء الجنون والاعما
المستغرق كما في شئ المنهج وتخلل عيها الفطرا والخروج في سنياف
الشهرين عن اخي قوله ومحلله اذ المرين لها عادة لما قال البغوي

في تعليقه اذا افطرت بعذر المقاس فان شرعت في الصوم في وقت يكمل لها تسعة اشهر في حال الصوم وجب الاستيناف وان شرعت في الشهر السادس من زمن الحمل فولدت قبل تمام النع لم يجب لانها معدورة لان الغالب ان الوضع يكون بعد تسعة اشهر من الاصل قوله والا فينقطع بها التتابع اي فان امتددة الا نقطاع شهرين فاكثر فشرعت في وقت يتخلله الحيض فانه ينقطع التتابع قوله فان عجز المكفر عن صوم الاربعة المنهج فان عجز عن صوم او ولا يرضى بدوم شهرين فلنا والمشقة شدة ولو بشيق او خوف زيادة مرضه كذا في ظاهرا وجماع سنتين مسكينا اهل زكاة مدام امن جنس فطرة اه وقوله فلنا اي بالعادة او بقول الاطبا ويكتفي بعدله واحد على المعتد كما قال خ ضر والعناي والرحماي خلاف لقوله او المشقة شديدة اي لا تحمل عادة ولولم تنع التيمم فيما يظهر ولو كان يقدر على الصوم في الشتاء ونحوه دون الصيف فله العدول الى الاطعام لعجزه الآن عن الصوم كما لو عجز عن الاعتاق الآن وعرف انه لو صبر قدر عليه جاز له العدول الى الصوم ثم رخ وقوله ملك قال الحلبي اي بالدفع اليهم وان لم يوجد لفظ تملك انتهى وقوله مسكينا بالمعنى الشامل للفقير كعكسه كما نقرر في قسم الصدقات وصرح به هنا في ش منهجه واختير التفسير بالمسكين ناسبا بالكتاب العزيز ولان شموله للفقير اظهر من شمول الفقير له قال وخرج باهل الزكاة غيره فلا يجزي دفعها لكافر ولا هاشمي ولا مطلب ولا لواليهما ولا لمن تتركه مونسه ولا لرقيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة

واما

واما خبر فاطمة اهلكه السابق فهو قول اه قوله وجب اطعام اي تملكه وآثر الاول لانه لعظ القران فحسب اذ لا يجزي حقيقة الاطعام خضر وعبارة المولى في ش المنهج وتغيير تملكه او من قوله كغفر باطعام لاخراج ما لو عند انهم او مشاه فانه لا يكفي قوله سنتين مسكينا احرارا الي اخر ما تقدم عن ش المنهج وعند المنفعة الاسلام ليس بشرط في اخذ غير الزكاة فانه يجوز عند انه يدفع الي الذي سواك ان واجبا او تطوعا كصدقة الفطر والكفارات والندرا انتهى ولا يكفي اقل من السنتين حتى لو دفع لواحد سنتين مد في سنتين يوما لم يجز بخلاف ما لو جمع السنين ووضع الطعام بين ايديهم وقال ملككم هذا وان لم يقل بالسوية فقبلوه ولهم في هذه القصة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوي الكفارة فانه انما يجزيه ان اخذ ومبالسوية والا لم يجزه الا من اخذ مدا لا دونه ويفرق بين هذه وتلك بان الملك شتم بالقبول فحصل التساوي قبل الاخذ وهذا لا يملك الا بالاحذ فاشترط التساوي فيه ثم روت نقله في وعبد البر وقوله فحصل الى عبارة العناي ثم بالقبول الواقع به التساوي قبل الاخذ قوله لما مر اي من الآية والحديث والذي مر به في الحديث فاني يعرق فيه ثم قدر خمسة عشر صاعا وقال في الحديث قبله فهل تجد ما نطعم به سنتين مسكينا هـ قوله من غالب قوت البلد اي وقت الوجوب لا وقت الاخراج كذا فيهما مش فراجع قوله كما في زكاة الفطر قال في ش الروض وقضيته اجزا اللبن لكن صح النووي في تصحيحه المنع فيه انتهى والصحيح اجزاه شويوي وعبارة ش المنهج عقب قوله المتى من جنس فطرة

كبر وشعير واقط ولبن فلا يجزي لحم ودقيق وسويق اي وخبز
ويعلم من التشبيه ان العبرة ببلد المودي عنه لا المودي كما صرح به
م رتوله اقتصارا على الوارد فيه من الاعتناق ثم الصوم في قضية
اي هذا التعليل ان الكفارة لا يدخلها القياس وهو كذلك وعبارة
جمع والمتبع في الكفارات النصرة القياس لكن قال الشيخ قضية قول جمع
الجوامع ومنعه اي القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخصر
والنقد يرات انتهى ان الصحيح عند الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده
اي ابن السكيت جواز القياس في الكفارات ثم شق قوله وحمل
المطلق الجواب في سوال مقدمه تقديره هلا حمل المطلق وهو عدم
الاطعام في كفارة القتل على المفيد في كفارة الظهار ووقاع رمضان
في قوله انما يكون في الاوصاف كالايام والكفر في قوله لا في الاصول
كالاطعام لان الاطعام اصل مستقل بنفسه فلا يصح ان يحمل عدم
ذكر الاطعام في كفارة القتل على ذكره في كفارة الظهار ووقاع رمضان
كما تقدم زاد المؤلف في ثم المنهج على ما ذكره هنا كما حمل مطلق اليد
في التيمم على تقييدها بالمراقبة الوضوء لم يحمل ترك الراس والرجلين
فيه على ما ذكرهما في الوضوء وفي كون المراقبة وصف لليديين نظر
الا ان يقال المراد بالوصف ما يشمل الجز التام والمراد بالوصف
مصاحبة اليدين للمراقبة في الغسل والمسح قوله وحمل ذلك اي كون
القتل لا اطعام فيه قوله اخرج بالبناء للمفعول ومدى الرفع
تايب فاعله قوله لكن لا بد لا انظر مراده بقوله لكن لا بد لابل فدية
شو وقد يقال المراد ان اخرج الامداد ليس بدلا عن العتق حقيقة
ولا صورة بل هو فدية عن الصوم مستقلة والوارث مخير بينه
وبين الصوم بشي وبجارة السيد الرحاني قوله لكن لا بد لان العتق

لأنها

لا فضا لو كانت بدلا عنه ثم قدر عليه بعد فعلها لم يمت وليس كذلك
انتمت بالحرق والادويان يقال لانه اي الاطعام لو كان بدلا عن العتق
ثم قدر على العتق بعد الاطعام لزمه العتق وليس كذلك قوله
اطعام عشرة مساكين لم فلا يجوز ان يصرف الي دون العشرة
ولو في عشرة ايام ولا في عشرة او اكثر كل واحد دون مد ولا ان
يطعم خمسة ويكسو خمسة قوله مساكين او فقرا لانهم اسوا حالا
منهم او البعض والبعض منا ويؤلف من غالب قوت البلد اي بلد
الخالف وان كان المكفر عنه في غير بلده ح قوله او كسوتهم ولو
اعطاهم ثوبا واحدا واقتسموه لم يجز بخلاف عشرة امداد دفعت
لهم دفعة فانها يكفي ح خضر قوله ما يعتاد لبسه ولو فرة او
قميصا بلكم او صغيرا او عمامة او ازارا نحو درع ومنطقة وخف
وقفازين رجائي والدرع الزردية والمنطقة الحزام والقفازان
ما يعمل لليد ويحشاها بقطن فلا تنكف هذه قوله كعرقية المراد بها
كما قاله ح ما يجعل تحت البرذعة سميت بذلك لانها تقف البرذعة
من العرق كالعرقية التي تجعل على الراس فانها لا تنكف كالمجوزة والقلنسوة
والخاتم والنكة فكل هذه لا تنكف قوله ومنديل المراد بالمنديل
الذي يجعل باليد وقيل المراد به ما يجعل على العمامة ويسمى بالمطرقة
وقيل المراد به العمامة هو اصطلاح اهل فراسان لانها هي التي
تسمى كسوة بخلاف المنديل الذي يجعل باليد والمعتمد انه يكفي كالنظر
والعمامة قوله اولم يصلح للمد فوج له كتمبير صغير بالاضافة
وعمامته وازاره وسراويله لكبير وحريير لرجل ح قوله او مخبر
برقبة وهو افضل الثلاثة ولو في زمن الفلاح المعتمد قوله فان عجز
عن ذلك اي عن كل من الثلاثة بغير عينية ماله اما العاجز بغيره

ح

ماله ولو فوق مسافة الفرس فكثير العاجز لانه واحد فيستظر حضور
ماله فان كان له رقيق غائب يعلم حيا ته فله اعتناقه في الحال منع
وشرحه وهو اشبه قوله ولانه لما خفف الخ لانه ايضا يدرك فيها
بالاخف في الآية بخلاف غيرها قوله استقرت في ذمته لان حقوق الله
تفالي المالية اذا عجز عنها وقت وجوبها فان كانت بسبب من العبد
كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته وان كانت بسبب منه استقرت
في ذمته سواء كانت على وجه البدل كجز الصيد وفدية الخلق او لا
تكفارة الظهار والقتل ومقتضى كلام التنبية ان الثابت فيها هي
المصلحة الاخيرة وكلام القاضي في الطيب انه احدي الخصال
الثلاثة وانما محنة وكلام الجمهور انه الكفارة وانما مرتبة قال
شيخ الاسلام وهو المعتقد ثم ان قدر على خصلة فعلها واكثر
رتب لا يقال لو استقرت في ذمته لامر النبي صلى الله عليه وسلم الاعرابي
باخراجها بعد لانه لو سلم عدم امره فتاخير البيان الى وقت الحاجة
جايزه على الغاية واذا شرع في خصلة فقد روي على اعلانها لم يلزمه
الاتصال لشروعه في المقصود وان كان الاولي له ذلك قد بقي لو
فعل بعض خصلة وعجز هذا الباقي بذمته ما بقي من تلك الخصلة فيتعين
او يتخير بين الخصال الثلاثة وعلى هذا الوجه غير ما هل يرجع فيها
كان فعله او يقع نقلا شوبرك والاقوي التحجير وعدم التعيين
وعدم الرجوع وقوله لو فعل بعض خصلة هل هي لا طعام فقط في
ثم المنهج ان كلام العتق والصوم لا يتبعض وعبارته مع حاشية
الحلي عليه ما نصه ولا يتبعض العتق والصوم فلا اثر للمقدرة
على بعض عتق ولا صوم فلو اراد ان يعتق بعض العبد ويصوم شرا
لم يقع بخلاف الاطعام حتى لو وجد بعض مداخره لانه لا بد له

ويبقى

ويبقى الباقي بذمته يخرج به اذا ايسر فلو قدر بعد اخراج ذلك البعض
على غيره الاطعام كالرقبة او الصوم لم يجب الاثتان بذلك لشروعه
والاطعام انتهت وعلم من استقر اركانها في ذمته انه في صورة الظهار
لا يطاع حتى يكفر وهو المعتقد نعم ان خاف العتق جاز له الوطى فيما
يظهر لكن بقدر ما يدفع عنه العتق ثم ولو ترك الجميع مع القدرة
عوقب على ادائها او فعل الجميع اثيب على اعلانها فرضا والباقي
يقع له فعلا ان لم يعتقد ان جميعها واجبة عليه مع علمه والا فلا
يجز به لانه استدرأ على الشارع بل لا يبعد تكفيره بذلك كذا قاله
شيخنا وقال الشيخ خالد في شذوذهم في لا يجوز الجمع بين الجميع على
اعتقاد هو الواجب في الكفارة ويباح اذا لم يعتقد ذلك قلت
وهل مثل ذلك من يجمع بين الوضوء والتيمم قلت وفيه نظر لما مر انه
اذا اعتقد ان جميع افعال الوضوء والصلاة فرض لا يضره الا ان
تيد بالجاهل ولا لا فيستوي ما هنا بذاك والاتقرب انه كالمعادة
فان نوي بها الفرض عليه لا تتعقد نكاحا هنا تامل رجائي هـ
باب الغدية وهي الكفارة المخففة وتكون في الصوم
والحج قال الحلي الغدية تقارق الكفارة في ان الكفارة لا تجب الا على
ذنب بخلاف الغدية وحيث وجبت في الشرع فهي مقدرة بمد الان
فدية الا في فانها بمدين وهي التراخي الا اذا كانت بسبب تقدي
به كان نذر صوم الدهر فافسد يوما تقديا فانها تجب فور اصرح
به الرافعي مناوي وسميت فدية لغدا المجيء عليه بها وهي كالكفارة
للمؤمن جوار لخلل العبادة ان لم يكن اثم والا كغيره رحا في قوله
ثلاثة انواع نوع منها مد ونوع مدان ونوع دم وسياق في كلامه
ما يفيد انها اكثر من ذلك كقطع نبات لا يساوي مدا او ازاله شرا

كثرة غير متواليه اذ يلزمه امداد بعد دها قل قوله مدو ودرطل
 وثالث والمعتبر الكيل لا الوزن وهو نصف قدح بالكيل المصري
 في نحو عشرة مواضع ذكرها في قوله لا فطار لم ينادي قوله في رمضان
 بخلاف غيره نحو كفارة ونذر قل لم ينادي سوا كان الحمل من زوج او سيد
 او شهية او زنا عبد البر ولو بغير ادمي حيث كان معصوما والمرضع كذلك
 كما سياتي ولو رقيقة فبها لكن تستقر الغدية في ذمتها وفي شئ شينا
 الرمي الا وجه عدم الوجوب على الفتن بعد عتقه فتأمل قل على خط
 قوله او رضاع ولا فرق بين هذه المراجعة بين ان تكون اما او مستجارة
 او مستعارة او متبرعة ولا فرق في الرضيع بين الادمي وغيره حتى لو
 استوجرت امرأة لارضاع سخله مثلا كان الحكم كذلك والفطر فيما ذكر
 جازيل واجب ان خيف نحو هلاك الولد ولا تعدد الغدية بتعدد
 الاولاد لا يبادل عن الصوم بخلاف العقيقة لانها فدا عن كل واحد
 خضر ولو كان الولد حرييا تبعا لا بوجه علي الا وجه لانه محترم لحرمة
 قتله خلافا لما يقتضيه كلام الزركشي شوبري مع ايضاح قوله
 اي للخوف على الولد اي وحده بان خافت الحامل استقاطه وخافت
 الموضع من ان يعقل اللبن فيه ملك الولد اي فان الواجب الغدية لان
 انتفاعها بالفطر تابع غير محتاجة اليه والمسئلة مصورة بما اذا
 لم يكن هناك سفر ولا مرض ولا نظر للباعة على الفطر فان كان هو
 السفر والمرض بان افطرت بعقدها الترخيص فلا فدية او الولد وجبت
 الغدية وانما سكت هنا عن حكم القضا مع انه واجب ايضا في هذه
 الصورة التي ذكرها للعلم به من باب الا فطار في رمضان كما سياتي
 في كلامه في هذا الكتاب والحرمة تخرج الغدية من مالها والريقة تلزمها
 ان تعق كذا في خضر وتقدم عن قل لاني مالا وجه عدم الوجوب

علي

علي الفتن بعد عتقه ومثله اجهوري على خط حيث كان هذا هو الذي
 في شئ مرفو المعتمد ولا تنوع مخالفته فالفتن لا يجب عليه سوى القضا
 في الصور كلها وهو المعتمد المعول عليه كما صرح به مرفي شئ عقب تاخير
 قضا رمضان واحال عليها في مسئلة الحامل والمرضع على انفسهما مع
 ولديهما فهو فطر ارتفع به شخصان فكان ينبغي الغدية ايضا قايما
 على ما سياتي اوجب بان الاية وهو قوله تعالى فمن كان منكم مريضا
 او في سفر فليطعم نفسه او فطرته او فطرته او فطرته او فطرته
 بين ان يكون الخوف مع غيرهما او لا اذ يصدق على ما افطره الخوف
 على نفسه وغيره انه افطره الخوف على نفسه فليطعمه والحاصل انهما
 اذا افطرا الخوف على الولد وحده ولم يكن سفر ولا مرض او كان ولم يقصد
 الترخيص وجب القضا والغدية وان افطرا مع وجود الخوف على
 الولد وحده لا الخوف بل للتخصيص بالسفر والمرض او خافتا على انفسهما
 او على انفسهما والولد وجب القضا دون الغدية وقوله لا الخوف
 الخ ومثل ذلك ما لو اطلقتا على الاصغر ثم روى عبارة مع شئ قوله وكذا
 ان اطلقتا اي بان لم يريد ابا الفطر خصوصا الولد ولا السفر ولا المرض
 اهمر وفيه قوله فبها اي المولد والارضاع فالمراد بالمولد ما يشتمل الحمل
 ومثله ذلك انقاذ مشرف على غرق ونحوه قل وعبارة المنهج ويجب
 المد بلا قضا على من افطر لعذر لا يرجي زواله وبقضا على المتخيرة
 افطر لانقاذ ادمي مشرف على هلاكه او الخوف ذات ولد عليه كن اخر قضا
 رمضان مع تمكنه من غيره غير اخر ويتكرر بنكر السنين الخ والادمي
 ليس بقيد وتخلص في الخايف على نحو العريق انه ان افطر الخوف على
 العريق فقط وجب القضا والغدية وان افطر الخوف على نفسه
 او نفسه والعريق وجب القضا فقط وقوله وتخلص الا هو ما انحط

غيره

عليه كلام قد علي خط في عجز عبارته واما صدرها فانه صريح في وجوب
 الغدية مطلقا هذا ولكن المعتبر انه ان خاف علي نفسه فقط وجب
 القضا فقط والابان خاف علي الغريق او مع نفسه وجب فيها القضا
 والغدية قرره شيخنا رحمه الله قوله وعلي الذين يطيقونه فدية
 قال ابن عباس انها نسخته الخ وقيل المراد لا يطيقونه فالتفريق
 وقيل المعني يطيقونه في الشباب ثم يعجزون عنه في الكبر وروي
 البخاريان ابن عباس وعائشة كانا يقرآن وعلي الذين يطوقونه
 بنشد يد الوار ومعناه يكتفون الصوم فلا يطيقونه كما قاله
 المؤلف في ش المنهج فعن الآية اربعة اوجه قوله انها نسخته الا
 في حق الحامل والمرضع اي فاما مطيقان للصوم ومع ذلك يجوز لهما
 الفطر نعم قوله هذا مخالف لقراءة يطوقونه كما مر اننا الا ان
 يقال قوله هذا جواب عن تلك القراءة اي قراءة الجماعة يطيقونه
 فلا مخالفة رجائي ثم قال ايضا لعل كلامه اختلف لنقل الخازن
 عنه انها محكمة غير منسوخة لكنها مودة بما سبق والجلالين انها
 منسوخة الا في حق الحامل والمرضع فكان التحجير في ابتداء الاسلام
 بين الصوم والغدية من غير قضا مشقة الصوم وعدم التنبه
 فالتحجير في حقها باق الا انه يلزم معه القضا زيدا عما كان اول
 الاسلام وعليه فهو رخصة وعزيمة في حقها باعتبارين هو الحاصل
 ان الآية محكمة في حق الحامل والمرضع منسوخة في حق غيرها او مودة
 قوله رواه البيهقي عنه اي عن ابن عباس قوله ويستثنى المتخيرة
 فلا فدية عليها الا اذا كانت حاملا او مرضعا وافطرت خوفا
 على الولد وحده او افطرت لانقاذ نحو منطوم مشرف علي هلاك بفرق
 او غيره ستة عشر يوما فاقل لان غاية ما يحتمل فسادة بالحيفر ستة

عشر

عشر يوما والابان افطرت أكثر من ذلك وجبت الغدية لما زاد حتى لو
 افطرت كل رمضان لزمها القضا وفدية اربعة عشر يوما ان كان كاملا
 وفدية ثلاثة عشر ان كان ناقضا هـ ثم رمع بقرف ونقله ارباب
 الحواشي قوله للشك في وجوب صوم ما افطرت في رمضان عليها لا خصال
 حيفها قوله او كبر لشخص بان صار شيخا هـ ما لا يطيق الصوم في زمن
 من الأزمان والا لزمه ايقاعه فيما يطيقه فيه وشك كل عاجز صوم
 واجب سوا رمضان وغيره لزمانة او هرم او شدة مشقة ثم
 الغدية تجب في حق كل من ذكر اصاله لا بدلا عن الصوم حتى لو اطاقه
 بعد الفطر ولو قبل اخراج الغدية لم يلزمه الصوم قضا كما في المجموع
 عن نقل البغوي وسبقه اليه شيخه الفارقي ونسبه تلميذه الخواص
 زمي قال لانه لم يكن مخاطبا بالصوم بل بالغدية ابتداء فاجزأت
 عنه وبه فارق نظيره في الحج عن المعصوب اذا قدر عليه لان المعصوب
 مخاطب بالحج وانما جازت له الانابة للضرورة وقد بان عدمها خضر
 وفرق الشوبري بان الحج وظيفة العرفاء في زمن قدر عليه فيه وقت
 موجود ولا كذلك الصوم قال وهو متجه ان شاء الله تعالى هـ وسياق
 مثله عن قول واذا تكلفه اعني الصوم مع العجز اجزاه ولا فدية
 اتفاقا كما في المجموع ونقله ابن الرفعة عن البندنجي واعتمده كالمو
 تكلف من سقطت عنه الجمعة فعملها اجزائه عن واجب ولو نذر العاجز
 صوما كني نذره لما مر من انه لم يخاطب بالصوم ابتداء بل بالغدية
 خ وتكلف العاجز حرام لان الفرض انه يحصل له بالصوم مشقة شديدة
 ومع الحرمة يجوز ولا فدية كما عرف ولكونه حراما لم ينعقد نذره
 صوما ولو اخر الغدية عن السنة الاولى لم يجب شي للتأخير اهـ
 تنبيه يجوز تقديم المد بعد غروب الشمس وحيث صدقانه

قدمه على السببين معا فبردي القاعدة المتقدمة في تعجيل الزكاة
 لان السببين عنهما العجز والعجز فيكون هذا من جملة ما هي الغلبة
 رحمان بالمرق قوله بان لم يطبق من قام اي الكبر به اي الشخص شو
 وكتب ايضا قوله من قام به الصوم من فاعل يطلق والضمير في قام
 عايد على الكبر وفي به عايد على الشخص المذكور لول عليه بمن ولو قال
 عايد على من كان اوضح والصوم مفعول لا يقال لا حاجة الى ذكر
 الفاعل وهو قوله من قام به كان يقول بان لم يطبق الصوم لانه
 يجوز ان يكون ضمير عايدا على لفظ الشخص المذكور في كلته لدفع
 توهم ان الكبر للأنثى بغيره ما قبله لا نأقول بل له حاجة وهي
 دفع توهم ان يطبق معنى للمجهول وان الصوم نايب فاعله وفي جملة
 ينجى به يعلم حسن صنيعه هنا بذكر لفظ الشخص وفاعل يطلق
 وانه اشار بكل الي فائدة لم تكن في الاصل وان كان حذفها كناية
 الاصل لا يتجمل للعلم بالفاعل من المقام فليتام له وكتب بعض الفضلاء
 على قوله ما لا ينبغي هو تصوير عذر من يعط عن الكبر والمرض بعدم
 الاطاعة مطلقا اي ولو من غيره اه قوله من يعط لا يرجي بروه اي يقول
 عدلين من الاطباء او عدل عند من اكتفى به في جواز التمسك للمرض كما مر
 فلو بر بعد ذلك لم يلزمه القضاء وفارق ما لو بر المعطوب بعد
 الحج عنه حيث يتبين عدم وقوع الحج عنه بان الحج ليس له وقت معين
 نعم ان ابرأ قبل اخراة العديّة فينبغي تعيين الصوم عليه قال
 وقوله فينبغي تعيين الصوم له وهو ضعيف والذي تحرر في درس
 شيخنا عدم التعيين قياسا على نظيره في الكبير بل يتخير بينهما
 وانظر لافضل منهما وحرره قوله لا يرجي بروه ومثله من ياكل
 البرثر والافنيون لانه لا يطبق الصوم وهذا من العلم الذي يجب

كثرة

كثرة عبد البر قوله وتأخير قضا اي تأخير الحراما القن فلا فدية عليه
 ولو بعد عتقه على الاقرب شوقا فاضافة تأخير في قضا من اضافة المصد
 الى مفعوله مع حذف الفاعل وهو الحر على حد لا يسام الانسان من دعنا
 اه قوله صوم يوم ولا شيء اي من حيث التأخير على عاجز وحامل ومريض
 اخر والغدية سنين ولا يلحق بتأخير الصوم لان غيره ليس في معناه
 اه اتخاف شوقه من رمضان اي وان اوجب فطره كفارة على المعتد
 لان الغدية للتأخير والكفارة لاعتد حرمة الصوم فان قلت الصلاة
 افضل منه ولا يلزم بتأخيرها شي قلت اقتصر واذ ذلك على الوارد من
 غير قياس لكثرة رحمان وقوله على المعتد مثله الشيخ خضر ونقل شو
 وعبد البر عن رخلافه فليراجع تنبيهه لو شك في رمضان الذي
 فاته مقدما او بعد هل كان تاما او ناقصا فهل يلزم التام ليبرا
 بيقين ام يكفي الناقص لانه المتيقن كل محتمل كن رجح الاذرع الثاني وفرق
 بينه وبين ما مر في العوايت بانه ثم يتقن شغل الذمة بما فلا بد من
 اليقين وهما لم يتيقن شغل ذمته بيوم الثلاثين قال بل الكلام
 في صحة القضاء عدم جزم النية للشك في لزومه اه ايجاب شوم
 تنبيه الم قوله بلا عذر متعلق بتأخير وظاهره وان فاته صوم رمضان
 الا اذا بعدا وبلا عذر وهو كذلك وقوله في الحديث فافطر لمرض ليس قيدا
 بل يفهم منه بالاولي ما اذا افطر بلا عذر قوله اي رمضان اخراة التيقن
 مصروفا لانه نكوة بدليل وصفه بالنكرة وهو اخر ومثله الحديث قال
 ذل لو قال عن رمضان كان اولي لانه المراد ويدل له الحديث المذكور
 وقد يقال انه اكتفى بالارم لانه يلزم من تأخيرها اليه تأخير عنه
 لان رمضان لا يقبل غيره ولو قضا عنه ونفط الحديث موافق لكلام
 المص قوله لكن ضعفاء لكن لا يلزم من ضعفه ضعف الحكم اما الدليل

آخر وجبه بتعدد طرقه رحا في قوله وتكررا في فدية التاخير وفي
 المد عن كل يوم اخره قوله بتكررا السنين لان الحقوق المالية لا
 تتداخل ويكفي لتكرره التمكن من القضا اول سنة فقط فيبتكر
 بعد السنين ولهم يتمكن فيما بعد الثانية ويجمع المد الكفارة
 على المعتمد كما مرتب عليه تلخص كما في شالمة ان الفدية تجب بغوت
 الصوت وبغوت وقته وبنا خير القضا فالاول لمعظم لكبر او مرض
 لا يرجي بروه والثاني للمحمل والمرضع ومنقذ مشرفا على الهلاك والثالث
 ما في المسيلة الاخيرة حتى لو كان عليه عشرة ايام من رمضان واجر
 الي ان بقي من شعبان خمسة ايام مثلالهم مات لزمه خمسة عشر مدا
 ولا يتوقف على دخول رمضان هو ملخصا من خضر ورحا في قوله اما تاخيره
 بعذر ومنه النسيان والجمل قد فلا فدية للتاخير على الناسي الجاهل
 والمراد به الجاهل بحرمه التاخير وان كان مخالطا للعلم لفتا ذلك
 لا بالفدية فلا يعذر بجهله بها نظير ما مر فيما لو علم حرمة التمتع
 وجعل البطلان به حجج زيادي قوله ومريضا وامراة حاملا
 او مرضعا **فريع** اذا تكررا التاخير على بعض الامكان في كل عام ام
 يكفي لتكررا الفدية وجود الامكان ثاني العام الاول الظاهر الاول
 كما يرد اليه قول البغوي ما المتعدي بالخطو لا يعذر بالسفر في
 القضا اه والذيق تحرر في مجلس رمحه بحضرة العلامة الطبراني
 الاول ع شرع في قوله وازالة هواولي من قول التدريب نتف
 شعرة او بعضها وان قل عن نفسه باي وجه كان من حلق او نتف
 او احراق او قتر او تنور ولو من غير راسه كما في بدنه كما يات
 والمعتمد انه ان عجز عن المد استقر ذلك في ذمته كالكفارة ولا يصح
 عن ذلك كما قاله الحلبي على المنهج خلا فالما في الحواشي وان ازال المحرم

ما ذكر

ما ذكر من غيره فان كان الغير حلالا فلا شيء عليه وان كان محرما فان
 كان باذنه حرم عليهما والغدية على المفعول به وان كان نايما او مكرا
 فالامح انما على الفاعل وحده وان ازال الى فقول المصنوع وازالة
 شعرة الى من اضافة المصدر للمفعول وحذف الفاعل اي ازالة الشعر
 شعرة من نفسه حيث كان محرما او من غيره بغير اذنه حيث كان ذلك
 الغير محرما فنقوله في الاحرام راجع للازالة والتقليم قوله وتقليم ظفر
 من يده او رجله او من محرم اخر قلما او غيره قياسا على الملقح بجماع
 التزفه والمراد بالظفر والشعر الجنس فيصدق بالواحد وبعضه
 في وقوله او من محرم اخر اذا ازال ذلك من محرم غيره بغير اذنه لزمه مد
 كما مر في ازالة الشعر ولو شق الشعرة نصفين بلا ازالة فلا شيء عليه
 فان قيل لم وجبت فدية كاملة بسنة بعض الدرس وذهب الشعر
 حيث ظهر به زينة وله تجب بازالة شعرة او شعرتين قلت الحق
 اسيط باسم الجمع بخلاف اللبس والدمع فليتنا مل شوم من قوله
 ولو شق الخ **تغيب** قال المناوي ولو حذف المولف لفظ تقليم
 كان احسن اه اي فكان يقول وازالة شعرة او ظفر فيكون اخضر
 واعم قوله او بعضه وان قل شو قوله في الاحرام اي قبل التحلل
 الاول عبد البر قوله الا ما يضر بقاوه اي فلا فدية فيه بغير
 بين عدم وجوب الفدية هنا وبين وجوبها فيما لو كثر القتل
 براسه بان الضرورة هنا اشد وايضا فالضرورة هنا بنفس
 الشعر واما القتل فيما خارج عن الشعر **تنبه** لو قتل المحرم
 قبله من راسه او لحية خاصة فدي ندبا ولو بلغه خروجا من
 خلاف من اوجب ذلك لانه بكره التعرض له كما تقرر ليل ينتف الشعر
 والصبيان اقل فدية وحقيقة الغدية ليست للقليل للترفة

بازالة الاذي عن الراس وخرج بالقليل نحو البراءة فلا تشوبها
 قطعاً وكان الغريق ان الترقه بازالة القمل اشرف منه بازالة البراءة
 لان تلك اعظم ايذا شوبري يخرج بقوله الا ما يضر بقاوه ما لو كان
 لعذر كالقمل فحقاً الغدية كما مر قوله كظفر منكسر وما ذى بذلك
 فقطع المودى منه فقط فلا فدية ولا حمة لانه مود بنفسه كالمية
 الصايل بخلافه الخلق للعالم ففيه الغدية ثم الهجة خضر قوله
 بعينه خرج بذلك ما لو نبتت شعراً بقية وتا ذى به ثم ازاله
 فان فيه الغدية كما افتر به شيخنا الزياي خضر والمخلص
 ان قوله بعينه او قريب منها قيد لا يهد منه قوله او قريب منها
 كما حبيه او راسه بحيث ستر بصره فانه لا يحرم قطع السائر
 منه فلا فدية فيه خضر قوله وترك مبيت ليلة اي غير الليلة
 الاخيرة وهي الثالثة اما الثالثة فلا تشوبها اذا انقضت الغزوة
 وبات المبيتين قبلها قال تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم
 عليه والا لم يسقط مبيتها ولا رمي يومها قوله بلا عذر امامه
 كاهل السقاية ورعاً الا بل اعنى ابل الحج فلم ترك المبيت
 كما ياتي ومن غربت عليه الشمس بمنزلة الرعاة لزمه المبيت والرمي
 دون اهل السقاية لان عملهم ليلاً او رحا في قوله او ترك
 رمي حصاة من الجمار اي من رمي اليوم الاخير لان كل شيء تركه قبل
 ذلك يكمل بما بعده ولو نوي غيره فاذا ترك رمي اليوم الاول
 ثم رمي في اليوم الثاني وقع عن الاول او ترك رمي اليوم الثاني
 ورمي في اليوم الثالث وقع عن الثاني وهكذا فلا يتصور
 تركها الا من اليوم الاخير انتهى ملخصاً من خضر والرحا في
 وعبرة قل ولا يتصور ترك حصاة واحدة الاخيرة الا من

اليوم

اليوم الاخير انتهت تنبيهه قيد ترك المبيت بقوله بلا
 عذر واطلق في الرمي لاشارة الى ان الرمي لا يسقط ولو مع
 العذر لان المبيت له وقت محدد بخلاف الرمي فانه يفعل في
 غير وقته ويدل لذلك ان رعا الا بل واهل السقاية يسقط
 عنهم المبيت بخلاف الرمي عناني قوله من نبات الحرم اي الذي
 يحرم القرض له وسيا في محله ومثله الصيد المذكور في قوله
 او من صيده في هذا العطف شيء يتسلط قطع عليه وتوجيهه
 انه اذا منع من قطع جزء منه فكله اولى لكن الكل يضمن غير المودى
 مثله ان كان له مثل ولا يقيمته يحكم بها عدلان كما ياتي فتسلط
 قطع على الجز صغير رحا في قوله اقل منه المعتمد اخراج المدون
 كانت قيمة الشيء لا تساويه كالمراة بقوله وقيمة قيمة
 المدون بحسبه ضعيف رحا في قوله فيخرج عنه مد هذا اي الجديد
 والقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي الصوم عنه بل يجب
 له ذلك كما في مسلم لخبر من مات وعليه صيام صام عنه وليه وسيا في
 ترجحه هذا كله فيمن مات مسلماً فان ارتد ومات لم يصم عنه
 ويتعين الاطعام وقوله بل يجوز للولي ان يصوم عنه اي
 وان لم يكن وارثاً ولا ولياً مال ولا عاصياً ولا وجه كما يحشه
 النركشي في خادمه استراط بلوغه ولا يشترط في الاذن والمأذ
 له الحرية فيما يظهر لان القن من اهل فرض الصوم بخلاف الوصي
 وبويده ما ياتي من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وانما
 اشترطت حرية لان القن ليس من اهل الحج فهو ثم كالصبي
 بخلافه هنا عبد البر قوله وكذا صوم الكهني حيث صوته
 بان لم يضره ولم يخف به فوت حق النوع الثاني مدان وذلك

قوله المعتمد الخ قال شيخنا عليه في تعريض
 المصنف ما في ان ما سياتي من انه اذا
 قطع صيد كان قطعاً واحداً
 فذلك ما تقدم به لا يفتي الا بالامانة
 من ادخل ذلك القدر وما ذكره المحقق
 من انما انما اذا كان في الصوم
 فم اذا قطع صيداً في الصوم
 وصوم من كل صوم وانما في الصوم
 هو عليه

في ستة اشياء ذكر المصنفها اربعة منا وفي قوله لازالة شرطين
اي متواليين او لا وكذا الاظهار في قوله او بعضهما اي لعصر
تبع بعض الدم ويكره الامتناع وتقلية الراس والحية وكذا
الشعر بنحو اظفار لا بالاناملخ ولو شك في شعره انتف بنفسه
او بفعله فلا يلزمه فدية لاصل براءة الذمة رجائي قوله
في الاحرام اي قبل التحلل الاول ايضا عبد البر قوله ومحل
ايجاب المد والمدين في الشعر اي في جنس الشعر اذا اختار الدم
في كل الغديّة وكل في ثلاث شعرات او ثلاثة اظفار فيخرج
بين ذبح شاة او التصدق بثلاثة اصع او صوم ثلاثة ايام
كلما في وتوضح ما ذكره انه ان اختار الطعام وهو ثلاثة اصع
في كل الغديّة وجب شي من جنسه في الاقل من ثلاثة اصع وهو
صاع في الواحدة وصاعان في الاثنين واذا اختار الصوم اي
صوم ثلاثة ايام وجب شي من جنسه وهو الايام واذا اختار
الدم فليس له شي من جنسه يرجع اليه فيتعين رجوعه الي
الانداد لانها قد عرفت التعويم بها في الاحرام وهذه مقالة
ضعيفة تتبع فيها جماعة وجري عليها في ش المنع والمعتد كما
جري عليه ابن ابي شي تبالافتا والدة ايجاب ذلك مطلقا
سواء اختار دما ام لا فلا يجزي غير مد في الواحدة ومدين في
الثنتين مطلقا فان خاف وفعل هذه الطريقة لم يكف بالصوم
واما الصاع بدل المد والصاعان بدل المدين فيجزي في
الاولي بل يتبع المد والمدان فرضا والباقي تطوعا واذا اقول الرب
على ذلك فلا مدته العبادي والشوبري والحليي والقلبي
وخصرو غيرهم وعبارة العناي والمعتد وجوب المد والمدين

مطلقا

مطلقا سواء اختار الدم او غيره والتحجير انما هو في الدم الكامل
قال الشوبري واستشكل الاول بان المد بعض الصاع ولا
يخير الشخص بين شي وبعضه اي استشكل القول بان يؤول
الي التحجير بين شي وبعضه وهو ممنوع قال واجب بمنع ذلك
اي بمنع كون التحجير بين شي وبعضه ممنوعا اي بل هو ممنوع
فان المسافر يخير بين القصر والتمام ومن لا تلزمه الجمعة
يخير بين الجمعة والظفر قال ورد بان كلاً من المقصورة والثامة
اي الجمعة والظفر صلاة مستقلة الا ترى ان نية واحدة مختلفة
وكفي مميزا بخلاف المد والصاع فانه لا مميز بينهما لا تخاد بينهما
ومن يعطيان اليه فتختص التحجير بينهما الي التحجير بين شي وبعضه
من كل وجه فلذا كان المعتد ايجابه مطلقا اه بايضاح قوله
صيد حرمي ولو في المد قوله في الاحرام اي وان لم يكن حرميا عبد
البر قوله وقطع اي او قلع شجرة الخ منا وفي قوله فظع شجرة ولو
اخذ غصنا من شجرة حرمية فاختلف مثله في سنته بان كان لطيفا
كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف او اخلف لا مثله او اخلف
مثله لا في سنته فعليه الضمان فان اخلف مثله بعد وجوده
لم يسقط الضمان كما لو قلع سن مشغور فنبتت ويجوز اخذ
اوراق الشجر لا خبط بان لم يضربها اذ خبطها حرام كما في المجموع
تقلا عن الاصحاب ونقل نقا قتم علي جواز اخذ شجرها وعود
السواك ونحوه وقضيته انه لا يضمن الفصن اللطيف وان
لم يخلف قال الاذرعوي وهو الاقرب قال بعضهم لكنه مخالف
لما راه والوجه حمل ما هنا علي ما هناك عبد البر وعبارة م
قاله الاذرعوي ضعيف والا وجد ان ما هنا حكمه ما تقدم وما انه

ان اختلف مثله في سنة فلا ضمان والا ضمن هو وقوله نظير ما مر
وهو قوله وقطع شي من نبات الحرم الخ عنائي قوله لتقليم ظفرين
او بعضها هذا مكرر مع قوله فيها مرة او ظفرين او بعضها
تأمل اللهم الا ان يقال كسر ذلك هتا لينبه على انه من زيادة
على الاصل بخلاف ما تقدم فليس فيه شي من ذلك عند البروكية
فتو برى لا يقال بمكرر مع قوله او لا او ظفرين لانا نقول
لا نكرارا لا خلافا لغيره اذ غرضه من ذكرها هنا بيان ادخالها
فيما اشار اليه من زيادته بقوله وغيرها وذكرها ثم لم يأتها
للتعريفين في الحكم فليتنامل قوله ليلتين اي ويات الثالثة
والا لزم دم وان نكر النكر الاول لتركه جنس المبيت قال اوري
حصانين وفيها ما مر قل اي من كونهما من الجرة الاخيرة في اليوم
الاخير ولا يتصور خلاف ذلك فلا يفعل النوع الثالث دم
في ستة عشر موضعا بل اكثر وكلها في الاحرام والمنا سكة كذا ذكره
بقوله لقتل صيد الخ قوله صيد والصيد هو المتوحش يطبعه
الذي لا يكن اخذه الابحيلة الخ قوله ووطئ من محرم الخ وفيه شاة
على الواطئ الخ وظاهره وان تكرر فراجع في محله وبعد الاضا
يوجد في الخ والعرة وبعد التخلل يوحذ في الخ وحده قل
قوله بعد الا فسادا ما قبل الا فساد ففيه بدنة عبد البر
قوله والتخلل اي الاول الخ قوله شعرات بفتح العين جمع
شعة بسكونها او بعض كل من ثلاث بان قطع من شعر بعضا
ومن شعرة اخري بعضا ومن اخري كذلك خضر قوله دفعة واحدة
بان يتخذ المكان والزمان عرفا اما اذا اختلف محل الازالة
او زمانها عرفا فيجب مد في كل شعرة او بعضها او ظفر كذلك

ح وحكم ما فوق الثلاثة حكمها كما فهم بالا ولي حق لو خلق شعر
راسه وشعر بدنه او ازال ظفر يديه ورجليه كذلك لزمه فدية
واحدة لانه يعد فعلا واحدا ثم رخ ولو اخذ من شعرة ثلاثة
اجزاء فان تقطع الزمان الثلاثة امداد كما لو ازال ثلاثة
ثلاثة ازمان والا فمد شوقوله وتقليم اظفار جمع ظفر وقوله
كذلك اي دفعة واحدة قوله وتطبيب منه ليدنه ولو باطنا
بنحو اكله وملبوسه ولو فعلا بما يقصد به رايحه الطبية
ولو مع غيرها كسك وعود وكافور ما تنهي خضره منه نظيبته
بغير اذنه فعلى المطيب رحا في وليس انظر لو تكرر الملبوس كان
لبس ثلاثة اثواب مثلا هل تتكرر الغديه بتكرره ذلك قال
بعضهم ينبغي ان يقال ان ستر كل ثوب غير ما ستره الاخر كان
كان بعضها اطول من بعض تكررت الغديه والا فلاخ قوله اذا لم
يعد اليه قبل تلبيه بنسك ركنا كان كالوقوف او سته طواف
القدوم اما اذا عاد اليه قبل تلبيه بما ذكر ولو بعد احرامه
قل فلا دم عليه مطلقا نوي العود ام لا ولا اثم بالمجاورة
ان نوي العود ستر المنجخ ومعلوم انه اذا سقط الدم لم
يسقط اثم الحاصل منه او لا بل لا بد من التوبة شوم وعرق
شوا المنجخ انه لا اثم الا اذا ترك الاحرام من الحيات غير
ناو العود اليه وهذا محل كلام الشوبري فتأمل قوله او ترك
طواف دراع اي لغير نحوها ايضا ما هي فلا يلزم ما شي رحا في
قوله او ترك مبيت ليا في مبي اي الثلاثة او الا شئنين
وتعمل النكر كما مر قل فانه لليلة الثالثة فقط لزمه مدان
كما انتهت قوله او ترك الرمي كله او ثلاث رميات فاكثر ولو

سهوا لزمه دم رجائي فلا فرق في وجوب الغدية بترك الرمي المذكور
بين المعذور وغيره بخلاف المسبب فلا يلزم المعذور فيه الغدية
كما مر انتهى قوله الرمي اي رمي يوم النحر وايام التشريق قوله
او ترك بميت بمزدلفة اي بتأجيل المعتمدين واجب وعلى المقابل
اي على القول بانه سنة يسن له دم فالدم سنة او رجائي وقطع
اي وقطع قوله شجرة حرمية اي وقيمتهما فوق قيمة المدين
كما فهم مما مر عنائي قوله ففي الكبيرة اي فيجب في قطع او قطع
الكبيرة بان تسمى كبيرة عرفا بقرة اي او بدنة وان اخلعت
الشجرة في عامها هـ ورجائي قوله وفي الصغيرة وهي التي تعارب
سبع الكبيرة شاة فان صغرت فيها القيمة هـ رجائي قوله
ان لم يكن المنع والمقارن من حاضري المسجد الحرام لقوله
تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وقيسر به القارن
فلادم على حاضريه وهم من مساكنهم دون مرحلتين منه اي
من الحرم لقربهم منه والتقريب من الشئ يقال انه حاضر به قال
تعالى واسالهم عن القرية التي كانت حاضرة البئر اي قرية منه
والمعنى في ذلك اي في عدم ايجاب الدم انهم لم يرموا مبيحانا
كما اوضحته في شوال ورض من جا وز الميقات من الافاقين ولو
غير مر يد لشككتم بداله فاحرم بعرة قرب دخول مكة او عقب
دخولها لزمه دم التمتع لانه ليس من الحاضرين هـ لعدم الاستيقاظ
هـ قوله وفوات نسك او الوقوف بعرفة والمراد بالنسك الحج
لانه هو الذي يتصور فوته بفوات وقوف عرفة رجائي وقوله
قوله واحصار عنه اي عن النسك من حج او عمرة قل قوله
وافساده اي للنسك قوله بوطي بالاجماع على المحرم احراما

مطلقا

490

مطلقا او حج او عمرة او هما ولو لبهجة في قبل او دبر متصل او بمقطو
ولو من بهجة او بقدر الخشفة من فاقدها حتى يحرم على المرأة الا
تتمكن المحرم منه ويجوز على الحلال ايضا حال احرام المرأة ما لم يرد
به تحليها بشرطه الا في لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق اي
فلا ترفثوا ولا تنسقوا فلفظه خير ومعناه النهي اذ لو بقي على الخبر
امتنع وقوعه في الحلال خبر الله تعالى صدق قطعاه ان ذلك
وقع كثيرا اذ الاصل في النهي الفساد والرفث فسره ابن عباس
بالجماع هـ قوله فغيب بدنة الضمير راجع للفساد عبد البر
اي في الفساد بالوطي بدنة على الواطئ الرجل دون المرأة فليس
عليها شي سوى الاثم كما سيأتي قوله فافساد العمرة اي المستقلة
لان التي في ضمن الحج تابعة له صحة وفسادا وفدية قل قوله
وسياقي بيان انواع الحج اي بيان مقاديرها واحكامها من ذبح
واطعام وصوم وترتيب او تخيير وتقدير او تعديل وتقدير
او تعديل وانما ذكرت الغدية هنا لمناسبة الكفارة رجائي
كتاب الصوم اي ويقال الصيام بقلب الواو
يا للكسرة قبلها واصله صوام اي وكل منهما مصدر صام وفرض في
شعبان في السنة الثانية من الهجرة فصار صلى الله عليه وسلم تسعة
اشهر كوامل قوله هو لغة الامساك تقول العرب في وقت الهاجرة
صام النهار لا مساك الشمس فيه عن السير وفرس صائم اي واقف
قال النابغة الذبياني هـ خيل صيام وحيل غير صائمة هـ
هـ تحت العجاج واخري تحلك النجا هـ
عنائي قوله علي وجه مخصوص من النية وكونها في الغرض ليلا وكذا
الصائم صام عاقلا سالما من الحيض والنفس والولادة ولو بلا بلل

كان الجنون لم يصح مطلقا كذا بخط شيخنا الزيايدي وانظر هل يكني
 الافاقه مع طلوع الفجر ومع غروب الشمس وراجع قوله ونقائس
 نحو حيص وتغير هذه الشروط اعني الاسلام والعقل والتقام بنحو
 الحيض في جميع النهار فلوارتدا وزال تمييزه بجنون او وجد نحو
 الحيض في جزء من النهار بطل صومه وكما لم يمتنع عدم التمييز للصغير
 عب وش واما لو زال تمييزه باعما او سكر فان استغرق جميع النهار
 لم يصح الصوم وان افاق لحظة من النهار صح فيشرط استقامتها
 ولو لحظة واما زوال التمييز بالنوم فلا يصح بل يصح معه الصوم
 وان استغرق جميع اليوم وعلة ذلك ان الجنون استداسيلا على
 العقل من غيره فنافي الصوم مطلقا والنوم اضعف استيلا من
 غيره فلم ينافي الصوم مطلقا واستيلا الاعما والسكر فوافيلا
 النوم ولهذا يجب قضا الصلاة الغائبة بالنوم ودون الغائبة
 بالاعما ودون استيلا الجنون ففصل فيهما ان استغرق النهار
 ضدا فلاه قوله كنفسا وولادة ولو بلا بلل على المعتمد ومنها
 ايضا القاء العلقه والمضغة رحا في قوفه وعلم بالوقت اوقته
 ولو بالاجتهاد فاطلق المص العلم واراد ما يشمل الظن من استعمال
 اللفظ في حقيقته ومجازيه او من باب عموم المجازي استعماله في امر
 عام مجازا قل ثم ان كان المراد صوما معينا كما يدل عليه كلام اصله
 فالمراد معرفته ليسوي خصوصه والاعم فالمراد معرفة قبوله
 للصوم لا نحو عيد وعده العلم بالوقت من الشروط اولى من عده
 اصله له من الفروض اي الاركان لانه من الشروط لا من الفروض
 اذ هو خارج عن ماهية الصوم وتغييره بالعلم بالوقت اعم من
 كلام اصله لشموله ما لو نذر صوما معينا او صوم الاثنين والخميس

بخلاف

بخلاف ما عبر به الاصل فانه لا يشمل ما ذكر بل هو خاص برمضان
 قاله الشيخ خضر ومن العلم بالوقت ما لو اخبره موثوق بالروية
 اذا اعتقد صدقه فيجب عليه الصوم وكذا يجب على من اخبره نحو
 صبي او فاسق اذا اعتقد صدقه وكذلك من اخبره من ظن صدقه
 ولو نحو فاسق او صبي بدخول شوال فانه يجب عليه الفطر واذا
 صام على ما ذكر فطر بعد ثلاثين يوما وان لم يبر الحلال خلافا
 لمج معناني قوله فلا يصح صوم كافر ولو مرتدا قل ولا يجوز للمسلم
 اعانة الكافر على ما لا يجعل عندنا كالاكل والشرب في نهار رمضان
 بضيافة او غيرها م رخ واذا ترك المسلم صوم رمضان كسلا مع
 اعتقاد وجوبه كانه قال الصوم واجب علي ولكن لا صوم لا يقتل
 بل يجس ويمنع الطعام والشراب منها لا يحصل له صورة الصوم
 وربما حمله ذلك على تبين النية فتحصل له حقيقة الصوم فان
 تركه جا حدا لوجوبه كقرانه مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة
 ما لم يكن جاهلا معذورا لقرب عهده بالاسلام او نشيه بعيدا
 من العلم قال في الايعاب لو اعتقد صبي مميز ابوله سلطان كنفرا
 في وضوئه لم يصح وصلاته ضر والفرق ان الصلاة تبطل بنية
 الا بطلان واعتقاد ذلك وان لم يصبره مرتدا لعدم تكليفه ابطال
 لها والوضوء والصوم كالاعتكاف والمج اي في انه لا يبطل بنية الا بطلان
 ه وبه يعلم ان الذي يتجه انه ان اعتقد ذلك عند النية في الصوم
 والوضوء ينقض بخلافه في اشائهما وان الصلاة تبطل بترك
 مطلقا لتاثرها بنية الا بطلان مطلقا بخلافهما كما تقرره شمس
 قوله صوم كافر ولو قضاها بعد اسلامه لم ينقضه كما افتق به
 الشهاب الرملي والكلام في غير اليوم الذي اسلم فيه اما هو فيستحب

قضاؤه رعاية للخلاف القوي عندها وبذلك صرح ر في الفتاوى
 اح علي ط قوله لم يفق بضم الياء من افاق لحظة الخ قيد في المعاملية
 ومثله السكران بخلاف المجنون فلا يصح صومه ولو جن لحظة ولو
 شرب سكر ايللا وبقي سكره جميع النهار لم يصح صومه ولزمه الفقه
 وان صح في بعضه صح صومه كالانها في بعضه على المعتد ويصح صوم
 التام جميع النهار وقد مر ذلك فلا تغفل قوله ولا من جهل دخول
 وقت الصوم اي لم يظن دخوله كما علم مما مر قل قوله وشرط
 وجوبه ثلاثة اشياء وزاد في ثلث المنهج شرطين آخرين وهما الصحة
 والاقامة فلا يجب على المريض والمسافر انما يجب القضا بما مر
 جديد فتكون الشروط خمسة زبادي ولا تغني الاطاقة عن الصحة
 لان المريض من يطبق الصوم كما يعلم مما ياتي قوله اسلام ولو فيها
 مضي فتمل المرتد لانه مخاطب بالاداء كالمسلم لسبق اسلامه قل
 قوله وتكليفه ببلوغ ومقتل قوله بمعنى انه لا يطالب به اي
 طلب اذا اخذ اما بعده قل اي فلا يرد انه مطالب من الشارع
 طلب بمقاب عليه في الاخرة كما ذكره الترتيب قوله كالمسلم هو تنبيه
 للمنفى باليمين لا للتخي قل والمعني لا يطالب به مطالبه كطالبة
 المسلم اي المطالبة اليه هي كطالبة المسلم مستغنية عنه تامل
 قوله وسكران اي غير متعدي بسكره لعدم تمييزه وقوله ويجب
 قضا ما فات ولو بعد ذلك بكفر اصلي وكاصبي ولا جنون في غير
 ردة وسكر كالمبلغ صابا ويجب اتمامه منه فلو قضا المجنون
 لا يصح انتهى عن اي كالكافر واعلم انه لا فرق في وجوب القضا
 على السكران بين المتعدي وغيره نعم قضا المتعدي فوري
 وغيره على التراخي ومجمله اذا استغرق السكر جميع النهار كما علم قوله

لا يبرج بروه قيد للزوم الاخراج بعده والا فلا يجب على من يبرج
 بروه القضا ايضا وان لزمه القضا بعد الصحة قل قوله ويلزمه
 لكل يوم مدا واذا عجز عن المدا استقر في ذمته على المعتد قوله
 وفرضه هو مفرد مضاف اي فروضه فيصح الاخبار عنه بثلاثة وكذا
 يقال في شرطه فيما تقدم ويصح عطف فرضه على وجوب اي شرط
 فرضه بمعنى مفروضه اي شرط الصوم المفروض ولو تدر او على غير
 المكلف فيدخل صوم الصبي وهذا التقدير اولى الا ان تفسير
 المؤلف بقوله ركنه يبعده ويبيانه ما بعده اعني قوله وصيام
 وترك مفطر فان هذين جاريان ايضا في النفل وكذلك النية
 نعم قوله ليلا خاص بالفرض كما ذكره فالمصير الى الاول وهو
 جعل فرضه مبتدأ اولى بل هو المنعني فتأمل قل بايضاح
 قوله نية وقد نظمت ما يجب في نية صوم الفرض فقلت
 ١٠ واجب في صوم فرض ياتي ١٠ نية بشرط ان يبيت ١٠
 ٢٠ وان يكن باصباح بعد ارتد ٢٠ او فرض النية حتما جديدا ٢٠
 قوله ليلا اي فيما بين الغروب وطلوع الفجر ومنها ما لو غرب
 مثلا خوافا من العطش بها امثلا ملاحظا للصوم ويجب تجديدها
 على من ارتد او جن بعدها او رفضها قل ولا يجب تجديد هالغير
 ما ذكر من هذه الثلاثة كان استغني وجامع او نام او انقطع نحو
 حيض بعدها ليلا وتم فيه اكثره او نحو الحيض وقد ر العادة
 والفرق بين هذه والثلاثة قبلها ان هذه منافية للصوم لالنية
 فلا تقرب الثلاثة قبلها منافية للنية فتصريحها ثم راي
 في حاشية الشيخ عبد الرحمن بن موري عيا خط نقله عن ثم راي المجنون
 بعد النية لا يبرج كالتفاسر قال وهذا بخلاف ما نقله سم عن ثم راي د

لشجحه حيث جعل النصارى والمجنون كالردة انتهى فكلام قل
 ضعيف في المنون فتأمل ثم ان النية بالقلب هذا في سائر
 العبادات والنطق بها سنة وح فتصح في الصلاة فاذا نوي
 الصوم بقلبه وهو يصلي المغرب متلاصحت نيته ومثله لا يتكاف
 فتصح نيته بالقلب في الصلاة على المعتمد وتصح ايضا نيته الصوم
 حال الجماع بخلاف نية الحج والعمرة لانه يصير متلبسا بالنسك
 حال النية بخلاف نية الصوم لا يتلبس بالصوم الا بعدد لها
 علم من اشتراط تبينها في الفرض واشتراط عدم المنا في هاتين
 التفرع عبارة خضر سبل شيخنا الزياي رحمه الله في درسه عزم
 نوي الصوم في حال جماعه هل يعتد بها فاجاب بانه يعتد بها
 ولا يحتاج الى تجديد نية اخرى فتصير له ما الفرق بين الصوم والحج
 فانه لو نوي الحج حال جماعه لم يعتد بهذه النية ولم يعتد بالحج
 فاسدا فاجاب ايضا بان الفرق بينهما اننا لو قلنا في الحج بصدقة
 النية لصار متلبسا بالعبادة في حال جماعه ولا كذلك الصوم ليس
 متلبسا به في حال جماعه لانه لم يتلبس به الا بعد الفجر فافترقا
 وان كان كل واحد منهما يفسده الجماع بعد انعقاده اهما بالحرف
 هذا وانما اشترطت النية في الصوم مع انه تركه وهي لا تجب والترك
 لانه كذا قصد لنع الشهوة فلتتحق بالفعل او قال في الانوار
 ويشترط ان يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد
 الى ذلك المعلوم فلو فطر بها له الكلمات مع جهله معناها لم يصح
 مرفوله لكل يوم فلو نوي اول ليلة من رمضان صيام كل شهر
 كفته السنة عن الليلة الاولى منه فقط خلا فالامام ما كذا وينوب
 له ذلك ليمتكن من التقليد في ليلة عقل عن النية فيها قل كما بين

له ان ينوي اول اليوم الذي ينوي النية له ليحصل له صوم جميعه
 عند اي ضيغة وواضح ان محله ان قلده والا كان متلبسا بعبادة
 فاسدة في اعتقاده وهو حرام ولو شك بها راها نوي ليلا ام لا
 فان تذكر قبل الغروب قال الا ذريعا وبعده ولو بعد سنين
 مع والا فلا ولو شك اي نهارا هل وقعت نيته قبل الفجر او بعده
 لم يصح لان الاصل عدم وقوعها ليلا اذا الاصل في كل حادث تقدير
 باقرب من بخلاف ما لو نوي وشك هل طلع الفجر لان الاصل عدم
 طلوعه خضروا اما لو شك هل طلع الفجر او لاشم نوي فانه لا يصح
 للتردد في النية والحاصل ان طرا الشك بعد النية في طلوع
 الفجر لا يضرون سبقتها الشك فيه ضم فتأمل ولو شك بعد الغروب
 اي بعد فراغ صوم اليوم مثلا هل نوي اولي ولم يتذكر لم يوشو
 اخذ من قولهم في الكفارة لو صام ثم شك بعد الغروب هل نوي
 او لا اجزاء والفرق بينه وبين الصلاة فيما لو شك في النية بعد
 الفراغ منها ولم يتذكر حيث يلزمه الاعادة التضييق في الصلاة
 مبدل ان لو نوي الخروج منها بطلت في الحال ولو نوي قبل الغروب
 او مع طلوع الفجر لم يحزه لظاهر الخبر السابق رمي قال قل واقل النية
 في رمضان نويت الصوم غدا وان لم يقل من رمضان لانه لا يقبل
 غيره واكملها نويت الصوم غدا غن اذا قرض رمضان هذه السنة
 لله تعالى باضا فتم رمضان او قوله وان لم يقل من رمضان لانه
 لا يقبل غيره ضعيف والمعتمد ان التعيين انما يحصل بعقد رمضان
 ولو بدون العقد ولا يحصل بالعقد بدون رمضان فان جمع
 بينهما فهو الاكل كما قاله وعبارة الحلبي في حاشيته على المنهج
 قوله اشتمل في كلامهم اي في كلام الاصحاب بتعيين التعيين بان

ينوي صوم غد وهو في الحقيقة ليس من حد التبيين ان لا يتوقف عليه مع صوم رمضان ولا يحصل به كافي شرح الزيد لو اشد شيئا كثر البهجة للمصحق لو اقتصر على نية العدم يكف ~~لهم~~ وانما وقع ذلك من نظرهم الى التبيين اي فالقصر له لا يجب لذاته بدليل انه لو نوي اول ليلة منه صوم جميع الشهر صح صوم اليوم الاول فالعدم مثال للتبيين ولا يجب القصر له ولا يحصل به نغين ورمضان مثال للتبيين انتهت بالحرف ثم قال قلوا عين سنة او يوما واخطا فان لاحظ مع ذلك العدم يصير مطلقا والا فيض ان غلط بالتقديم واقل لنية في المتذوق قصد التذوق وان لم يعين نوعه وفي الكفارة نية الكفارة وان يعين نوعها وهو عبارة ثم رد لو نوي صوم غد ولم يعتقد ان لاثنين فان الثلاثا او صوم رمضان هذه السنة وهو يعتقد انها سنة ثلاث فكانت سنة اربع صح صومه ولا عبرة بالنظر اليين فظاوه بخلاف ما لو نوي صوم الثلاثا ليلة الاثنين ولم يخطر بباله السنة الحاضرة لانه لم يعين الوقت الذي يوفي في ليلة ولو نوي صوم غد مثلا يوم الاحد مثلا وهو غيره فوجهان اوجههما كما قاله الاذرعى الصحة من الغالط لا العامد لتلاعبه عليه يحمل اطلاق ابن الصباغ الاجزا ولا يشكل عليه قول المتولي لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فتوي يوما من سنة اخرى غلط لكن عليه كفارة قتل فاعتق بنية كفارة ظاهرا لان ذكر العدة هنا او نيته معين فلم يؤثر معه الغلط بخلافه فيما ذكر فانه واقع عما في ذمته ولم يحصل تعينه ولم يقع الصوم عنه ولو صام يومين احدهما نقل والاخر فرض ثم علم انه لم ينوي احدا

ولم

ولم يدرا هو الفرض والنقل لزمه اعادة الفرض كافي ثم رقب له خبر من لم يبيت الى هذا دليل لقوله ليلا فان لم يبيت لم يقع عزيمته بلا خلاف وهل يقع نقلا وجهان اوجهها عدمه ولو من جاهل وبقر بينه وبين نظايره بان رمضان لا يقبل غيره م رخص من قوله فان لم يبيت الى قوله فلا صيام له اي صحيح كما هو الاصل في النقي خلافا لابي حنيفة قل قوله وهذا اي وجوب النية ليلا اي وجوب التبيين في صوم الفرض اي المفروض ولو نذر او قضا او كفارة او امر به الامام في الاستسقاء او كان المناوي صيبا وليس لنا صوم نقل يشترط فيه التبيين الا هذا فيلغزبه ويقال لنا صوم نقل يشترط فيه تبيين النية وجوابه صوم الصبي نحو رمضان انتهى بلخصا قوله اما صوم النفل وان وجب اتمامه بنذرا وغيره قال **فصرع** لو علق طلاقا بغطرز يبر لم يقع حتى تزول الشمس وهو غيرنا وكذا في حواشي شرح الروض اقوله الوجه الوقوع بالغير فاذا نوى الصوم تبين عدم الوقوع كما لو علق بحيضها فانه برؤية الدم يحكم بالوقوع فاذا انقطع قبل اقله تبين عدم الوقوع فليحرم شوركي وقوله قبل الزوال فلو قارنت النية الزوال لم يكف كما لو قارنت النية بشرط انتفاء الموانع قبلها اي قبل النية كما كذا وجماع وكفر وحيف ونفاس وجنوت والا فلا يصح الصوم نعم لو تضمنض ولم يبلغ تسبقة الماء الى الجوف ثم نوى الصوم نطق صح صومه وكذا كلما لا يبطل به الصوم كالأكراه على الأكل والشرب مثلا خضر وقوله نعم لو تضمنض ولم يبلغ تسبقة الماء الى قال النووي وهذه مسئلة نفيسة وقد طلبتها سنين حتى وجدت ما فقه المحدث انتهى ومثله ما اذا بالغ لازالة نجاسة

فيه وانفه نسبه المافانه لا يضر كما باقي لكن قوله كغيره
نعم لو تضمنض الخ لا حاجة لاستثنايه لانه ح ليس من الموانع
وقد قال المؤلف بشرط انتفاء الموانع اي المفطرات ولا حاجة
اليها استثنى هنا وقوله لما استثنى بالبناء للمفعول اي وقع
استثنائه في كلامهم والافليس في كلام المصنف هنا استثنى
تأمل قوله وصايم وانما لم يعيد والمصل ركنا في الصلاة
لوجود صورتهما بالفعل واما هنا فليس للصوم صورة في
الخارج فحسن عده ركنا لتحقيق صورته كالمصريح رحا في قوله
وغيره عطفه على تناول اولي من عطفه على طعام ليدخل نحو
ادخال مود في نخبج او جراحه قل قوله اربعة اشيا اي
باعتبار ما يعتبر به من الاحكام الوجوب ونحوه والبقا عدة
ان ما كان الاصل فيه التذنب وصوم رمضان الاصل فيه
التذنب لا تغزيره الاباحة قوله ومكروهة اي بالمعني
الشامل لخلاف الاول لما سياتي من قوله وصوم عرفة للحاج
خلاف الاول قوله ما يجب تتابعه الي ما لا يقع في المقصود
به الامتناع بها سوا كان تتابعه لذاته كرمضان او لا وكذا
يقال فيما يجب تفريقه اي ما لا يحصل المقصود به الامتناع
وليس المراد منع الافطار في الاول ولا منع التتابع في الثاني
قل مع زيادة وقوله وليس المراد منع الافطار في الاول
ولا منع التتابع في الثاني اي فلا يرد الا الصوم الكفارة لنحو
قل يجوز فيه الفطر ولا يجرم غايته انه اذا افطر لم يحصل
المقصود وهو التكفير بما صامه فالمراد مما يجب تتابعه
ما لا يقع في المقصود به الامتناع بها اي لا يحصل المقصود به

الا

الا اذا كان كذلك وليس المراد ما يحرم الافطار فيه والا لا قصد
برمضان وكذلك ليس المراد بما يجب تفريقه حرمة الصوم متابعا
فيه مثلا اذا صام الممتنع ونحوه زيادة على الثلاثة جاز الصوم
لكن لا يحسب من العشرة فليتبأمل وكتب شويبري قوله ما
يجب تتابعه اي اعم من ان يكون التتابع شرطا للصحة او لا
قوله وهو صوم رمضان استشكل كون هذا التتابع
واجبا من رمضان بان هذا انما جاء من ضروريات الوقت
كذا بغير خطه وكتب تحته فهو كما للتتابع في القضا لضيق
الوقت او لكونه على الفور ولهذا قال لا سوي انما وجب
بطريق العرض وبه يندفع الاعتراض عليه فان وجوب
التتابع يقتضي لبطالان عند التقريب كما في المحصوم الكفارة ولا
كذلك هذا فلا يسمى تتابعا بل واجبا مضيقا ووجه رده ان
التتابع في نحو الكفارة ذاتي وهنا اي في اداء رمضان عرفي
وترك الذاتي بطل بخلاف غيره شوقوله تمتع بان يعتمر ثم يحضر
قوله وقران بان يحرم بهما معا او بالعمرة ثم بالحج قبل شروعه
في شي من اعمالها ويمتنع عكسه كما سياتي في الحج بتوجيهه فانه يجب
على كل من الممتنع والقارن دم بشرطه فان عجز عن الدم صام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع خضر قوله وفوات نسك بان
بان فاته الوقوف بعرفة واستشكل ما هنا من الصوم في هذه
وفي تركه خوفا من الموداع بان زمن الحج انقضى فكيف يقال
ثلاثة في الحج واجاب عنه البلغيني بان كونها في الحج فيما يمكن
فيه ذلك كالثلاثة الممتنع والقران بان احرم قبل يوم عرفة بربعة
ايام فاكثر اما غيره فالمراد بكونها في الحج اي في مكة خضر ولذلك

قال بعضهم والصوم في الحج بعض الصوم . محتمل كالصوم للمعتبر .
 . او صوم تارك المبيت مقاما . والرمي وصوم الذي يوردنا .
 قوله وترك واجب كالرمي وطواف الوداع قوله يفرق فيها
 اي في هذه المواضع بين الثلاثة والسبعة اي واما الثلاثة
 وحدها او السبعة فله تفرق فيها وتتابعها خضروا كتب شعوا
 الثلاثة فينبذ التتابع فيها اذا وقفا والسبعة كذلك نعم
 ان احرى بالحج يوم السادس لزمه متابعة الثلاثة لضيق الوقت
 لا للتتابع نفسه وظاهرا لو احرى قبل الثامن لزمه ببيتة
 وبين التاسع انتهى وقوله لزمه ببيتة وببيتة لعدها سعة
 والاصل لزمه الموالاة ببيتة الى قوله اي التتابع والتفرق
 والتتابع افضل ومن ثم قدمه المص وهو قضاء رمضان اي وقد
 فات بعضه ولم يضيق الوقت بان كان بينه وبين رمضان اكثر
 من لزمه اما اذا فات بلا عذرا وضاق الوقت عنه فيجب تتابعه
 ولم يذكره المص في قسم ما يجب تتابعه لان التتابع فيه عارض قابل
 وانظر اذا صام القريب كفارة يجب تتابعها عن الميت هل يتابع نظر
 للاصل كما هو قضية كلام الزركشي في بابها وكلام المص هنا وبقرينة
 وبين قضاء رمضان بان التتابع فيه من ضرورة الوقت ولهذا
 يجوز للحج تفرق قضاياه واما صوم الكفارة فادامطلقا انه مقو
 واجاب الشهاب القليوبي عنه اي عن جعل المص قضاء رمضان مما
 يجوز فيه الامران بانه اي الجواز من حيث الصحة والوقوع منه
 اي بالنظر الى ذلك قال وان حرم التفرق في نقد بغيره ولصيق
 وقت مثلا قوله وكفارة جماع في احرام اي قبل التحلل الاول
 وهو مفسد فتجب به بدنة فبقرة فببع من الغنم فطعام بقيمة

البدنة

البدنة فصوم عن كل مد يوما ولومنقر قارحما في دخ قوله وكفارة
 بين فبتابع بين الثلاثة او يفرق كما ذكره المص فيما تقدم قوله
 والحجته لو قال وجهه لكان اولى ليسهل بقية شعوره الذي هو
 المعتمد في قوله او صوم نذر مطلق اي لم يقيد بتتابع ولا
 تفرق قوله والنقل من الصوم الى اي ما لم يقع في واجب كاتاني
 رمضان او الكفارة او النذر في اي محل نذبه ما لم يقع في اتا محل
 قوله لان الاستكثار منه مطلوب لا يصلح ان يكون عدة لكثرة صوم
 النقل وكتب شعوقه لان الاستكثار منه مطلوب لا يصلح ان
 يكون عدة اي فلاجل طلب استكثاره وكثرة انواعه يستكثر منه
 قال لتعليل على باب كالا يخفى يادي تامل اه قوله والمؤكد منه الى
 وهذا النقل يتقسم ثلاثة اقسام تقسم بتكرار بتكرار السنة
 كصوم يوم عرفة وتاسوعا وعاشورا وقسم بتكرار بتكرار الاسبوع
 وهو الاثنين والخميس وقسم بتكرار بتكرار لشهور كايام البيض
 والسود كما يعلم ذلك كله من كلامه الا فيخ ومحل ما لم يقع في واجب
 كما مر قوله الاثنين والخميس ويقفه تفضيل الاثنين على الخميس
 بولادته صلى الله عليه وسلم ووفاته وتقدمه في كلام الفقهاء هنا
 وفي دخول القاصي البلد قال شيخنا تنبيه وقد يوجد
 للصوم سببان كوقوع عرفة وعاشورا يوم الاثنين او الخميس
 وكوقوعهما في سنة شوال فيينا كد صوم ماله سببان رعاية لكل
 منهما فان نواها حصلها كاصدقة على القريب صدقة وصلة
 وكذا لو نوي احدهما وبها يظهر قاله ابن الملقن وجري عليه في
 الابعاب شورا سبي ما ذكر يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع
 والخميس لانه خامس فيعلم منه ان اول الاسبوع الاحد والاكثر

على انه السبت وهو المعتمد واستشكل استعمال الاثنين بايا
والنوك مع تضمنهم بان المشي والمحقق به يلزم الا اذا جعل
علما واعرب بالحركة واجيب بان عايشة رضي الله عنها من اهل
اللسان فبستدل بنطقها به على انه لغة قوله يحرم اي يقصد
قل قوله وقال تعرض الاعمال فيهما الى المختصر بعرض الخبير ما بعد
يوم الاثنين اليه ويوم الاثنين عرض ما بعد الخبير اليه شو
وتعرض اعمال كل يوم عقبه وكل ليلة عقبها واعمال كل سنة في شعبان
والعرض الاول كالثالث على الله تعالى والعرض الثاني اعني عرض
اعمال اليوم والليلة على الملايكة الموكلين بالاعمال قل لكن في الحقيقة
لح عقب قوله في الحديث وانا صائم اي تعرض على الله وكذا بعرض
في ليلة النصف من شعبان وفي ليلة القدر فالاول عرض اجمالي
باعتبار الاسبوع والثاني باعتبار السنة وكذا الثالث واحدا
عرضها تفصيلا فهو يرفع الى الملايكة لها بالليل مرة وبالنهار
مرة وفايدة تكرير ذلك اظهار شرف العالمين بين الملايكة انتهى
ومنه يعلم ان العرض الاجمالي في كل اسبوع مرتين وفي كل سنة
مرتين وان العرض التفصيلي في كل يوم مرتين بشي وظاهرات
الثلاثة عرض على الله تعالى بخلاف كلام قل وبخلاف قول بعضهم
ان رفع الملايكة لها بالليل والنهار من غير عرض فاحفظه
قوله فاجب ان يعرض علي وانا صائم فان قيل صائم اسم فاعل
حقيقة في المتلبس بالصوم والملايكة انما ترتفع بالاعمال بالغروب
ولم يكن صائما اذ ذاك ويمكن ان يجاب ان الملايكة ترتفع بالاعمال
مقارنة للغروب فهو صائم اذ ذاك ويقال ترتفع بعد الغروب
نقوله وانا صائم اي في اثر الصوم عبد البر قوله ذي العقدة

لا

الحجج ودر على مما قبله وفي نسخة بالرفع لمخذوف وهو ذوالحجج ورتبها
كذلك لانه المعتمد في ترتيبها فالعقدة اولها وهي بفتح القاف على
الاشهر والحجة بكسر الحاء على الاشهر وسميا بذلك للعود عن القتال
في الاول ولوقوع الحج في الثاني والحرم الحرم الحرم القتال فيه في صدر الامام
ويسمى شهر الله لقاسمه المذكور لم يكن في الجاهلية بل كان يسمى
صفرا الاول ورجب لان صباب الخيرات فيه قل وقوله ورتبها
كذلك لانه المعتمد في اي بالنسبة للوجود فهي من سنتين على
الراجح قوله لشرفها اي على بقية الشهور الارمضان فانه افضل
الشهور مطلقا قل قوله بافضلها المحرم اي ثم رجب ويخيه ان
يقال ثم الحج ثم العقدة وبعد ذلك شعبان شيخنا شوبري رحمه
خضر تفلأعنم وهو المعتمد خلا لما فيها شية قل حيث جعل
العقدة والحجة في مرتبة واحدة انتهى ولبعضهم في ذلك شعرا

حيث قال

• وافضل الشهور بالاطلاق • قل رمضان فهو ذوالسباق •
• فشر بماء المحرم • فرجب فحجة فليغهم •
• ففعدة فبعدها شعبان • وكل اذا جابه البيان •
قوله ويوم عرفة وهو افضل ايام السنة حتى يوم الجمعة
قال الشوبري قضية كلامهم تدب صومه وان احتمل انه العيد
وبه اقي بعض المتأخرين وهو ظاهر وقد اطلت فيه في الحاد م
اتفاقا وبعبارة م روقد عمت البلوي كثيرا بثبوت هلال
الحجة يوم الجمعة مثلا ثم تحدث الناس برويته يوم الخميس وظهر
صدقهم ولم يثبت فهل ينبغي صوم السبت لكونه يوم عرفة
على تقدير كمال ذي العقدة ولم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد

وقد افقنا الوالد بالثاني لان دفع مفسدة الحرام مقدمة على
تحصيل المندوب انتهى عبد البر فيكون كيوم الشك او يحرم صومه
مطلقا حتى يسبب الظاهر الثاني اخذ من العلة وفي حاشية اج
على خط تدني قولهم ذر المفسدة مقدم على جلب المصالح
هذه على سبيل الوجوب او الاول قلته رايت في بعض
التاليفات كالشافعية ما نصه وتخبره ان يقال المفسد على
تسعين مظلومة الوقوع ومتوهمه فالاولي تجرعايتها
على جلب المصالح والثانية الاولى رعايتها لا وجوبها قوله
السنة الماضية واخرها الحجة والمستقبله واولها الحرم
بعده على المعتد قل فادارة قال ابن عباس رضي الله
عنهما وهذه بشري بحياة سنة مستقبله لمن صامه اذ هو صلي
الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى كذا يخط
الشيخ جمال الدين بن المولى بها مشرا لاصل شورى المعتد
انه يكفر الصغار من غير حقوق الادمين لا يكفرها الا الخروج
الا التوبة الصحيحة وحقوق الادمين لا يكفرها الا الخروج
منها بالاستحلال او ردها فهو متفق على رضاهم وعلى ما ذكر
من تكفير الصغار المذكورة محله فمن له صغار والاريد
حسنة ومعنى تكفير الذنب قبل وقوعه انه اذا وقع يقع مقبولا
او ان صاحبه يعصم حتى لا يعصى من مخصص قوله وينسج ذر الحجة
وهذا كما قال اولي من تعبير الباب شر الاصل ولعل وجه الاولوية
ان تعبير الباب بعشر ذر الحجة يدخل فيه يوم العيد مع ان
صومه حرام ولا ينبغي على كل حال بخلاف التعبير بنسج ذر الحجة
فانه يخرج خضر وصوم التسع افضل من صوم عشر الحرم شورى

وافق

وافقنا الوالد بان عشر رمضان افضل من عشر ذي الحجة لان رمضان
سيد الشهورم رخص قوله عن صومه اي صوم عاشورا قوله
يكفر السنة الماضية وفارق عرفة بانه من خواص هذه الامة بخلاف
عاشوراء المشاركة موسى لنا فيه قوله وهذا اولي من قول بعضهم
ان صوم عرفة محمدي وصوم عاشوراء موسوي لانه برده عليه ان
صوم عاشوراء محمدي ايضا اذ شرع من قبلنا ليس شرعنا وان ورد
في شرعنا ما يقهره فتأمل قوله الى قابل بالتفصيل تقديره الى عام
قابل قاله شيخنا العلامة اللقاني خضر ولعله نبه عليه لوضوحه
تنكيلا بجملة خطبا زما لنا فانهم يمنعون من الصرف جهلا
فانهم لا يفرقون بين الامراب والبنا ولا بين المصري وغيره
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله قوله لا ضومن التاسع
اي مع عاشوراء شعب وافقنا البارزي بان من صام عاشورا مثلا
عن قضا او نذر حصل له ثواب يوم عاشوراء وهو المعتد ثم رخص
قوله وصوم يوم وفطر يوم سيل شيخنا الشهاب الرافعي عن
يصوم يوما ويفطر يوما فوافق يوم فطره يوما مما يطلب صومه
كيوم الاثنين او الخميس هل فطره افضل او صومه ولا يخرج بذلك
عن صوم يوم وفطر يوم فاجاب بان افضل صومه ولا يخرج
به عما ذكر خضر ومثله الرخاف ونقله قل وعلة وهو المعتد وان
نقل قل خلافة قبل ذلك فراجع قوله وصوم يوم لا يجدي فيه
ما ياكله اي ما يطعمه سوا اذن عدم ذلك اوله او قبل الزوال بشرطه
المتقدم وله تعليق النية فيه على وجود ما ياكله قل قوله يصوم
حتى يقول الخ اي يتابع الصيام ويتابع الفطر لكن فيه بحث من حيث

انه صلى الله عليه وسلم كان اذا وقع منه امر داوم عليه فراجعته
 قل وفيه انهم قالوا احب ان يداوم عليه لادوام بالفعل وح
 فلا بحث قوله حتى نقول الخ ونقول بالنون او بالياء والنصب
 وهو الاكثر ويجوز الرفع اي على ان حقا بتدسية وفيه بسط في
 المشكاة شو قوله الارمضان وانما لم يستكمل شهر رمضان
 ليلا يظن وجوبه ذكر في المجموع عبد البر قوله وما رايته الخ ليس
 فيه دليل على صيام جميع شهر شعبان فلا مطابقة بين الدليل
 والمذلول الا ان يقال اكثرية غيره يشمل جميعه فتأمل
 قوله وما رايته الخ ايضا اي وما رايته صيامه في شهر اكثر من
 صيامه في شعبان فان قلت قد مر ان افضل الصيام بعد
 رمضان المحرم فكيف اكثر منه في شعبان دون المحرم قلت
 لعنه صلى الله عليه وسلم لم يعلم فضل المحرم الا في اخر الحياة قبل
 التمكن من صومه او لعلة كان يعرض له اعذار تمنع من اكثار
 الصوم فيه كسر ومرض عبد البر قوله وصوم ستة ايام اي
 وجود صوم ستة ايام من شوال وان لم يعلم بها او نساها او صامها
 عن عذر او نقل اخر او قضا عن رمضان او غيره نعم لو صام شوا
 الا قضا عن رمضان وقصد تاخيرها عنه لم تحصل معه فيصومها
 من القعدة وينوب موالا بها ليوم العيد وتتابعها وتقوت
 بفوات شوال قل قوله ثم اتبعه الخ يعني ان من افطر رمضان
 لم يصمها وانما لا تحصل قبل قضائه وقد يقال المتبعة تشمل
 التقديرية لانه اذا صام رمضان بعدها وقع عما قبلها تقدير
 او المتبعة تشمل المتأخرة كما في نقل الرايضا التابع لها فتأمل
 قل فبين صومها وان افطر رمضان اي بعذر فان تغدى بفطره

حرم

حرم عليه صومها لما فيه من تاخير القضا الفوري انتهى قوله
 ستان شوال وحذف تا التانيث عند حذف المعدود جائز كاشبا
 لورد هما في القرآن وغيرهما بل الحذف افصح في شرا اللفية للاشهر
 خلافة قوله من صام رمضان اي في كل سنة واتبعة ستان شوال
 كذلك اما لو صام ستان شوال في بعض السنين دون بعض فالتة
 التي صام فيها يكون صومها كسنة والتي لم يصم فيها تكون كعشرة
 اشهر انتهى عن علي بن شوم قوله كصيام الدهر المراد بالدهر السنة
 عبد البر اي كان كصيام السنة فرضا والا فلا خصوصية لهذه فتأمل
 قال قل اي فلا يقال اذا صام رجب مثلا واتبعة بست من شعبان
 كان كصيام الدهر اي السنة ومثله اذا صام رمضان وستة من
 شهر غير شوال لان الحسنة بعشرة امثالا فالشهر بعشرة اشهر السنة
 بشهرين فكلت السنة فلا خصوصية لرمضان وشوال وستة
 شوال لا نأقول هذا صوم نفل والاو لا يكون فرضا اي يتأب
 عليه ثواب الفرض فتأمل قوله وصوم ايام الليالي البيض وصوم
 ايام الليالي السود وخصت ايام البيض وايام السود بذلك لتعظيم
 الليالي الاول بالنور والثانية بالسواد فتاسب صوم الاول بشكرا
 والثانية لطلب كشف السواد ولان الشهر ضعيف وقد اخرج علي
 الرجيل فتاسب تزويده بذلك واذا فاته صوم ايام البيض فاراد
 ان يصوم ايام السود فالاولي ان ينويهما ليحصل له ثوابهما على نزاع
 فيه مح تنبيهه وقياس كلامهما هنا وفي باب صلاة النفل ان الصوم
 الراتب يندب قضاؤه وهو ظاهر وقوله بعضهم لا يندب
 قضاؤه كالاصلحية فهو بذات السبب اشبه بربان الاصلحية بخروج
 وقتها قد ينسج عنها اسم الاصلحية فلما زال اسمها زال طلبها

فهو مندوب ويصح نذره ان لم يقيد بالافراد نعم لا يكره الافراد
لسبب ولذا كنفيد في المنهج الكراهة بقوله بلا سبب ثم قال في
اما اذا صامه لسبب كان اعتقاد صوم يوم وفطر يوم فوافق
صومه يوما منها فلا كراهة انتهى وخرج به ايضا جمع اثنين منها
ولو الجمعة والاحد اوجع غيرها معها قبلها او بعدها فلا كراهة
ويلغز فيقال مكرهان اذا انفما زالت الكراهة وحرامان اذا
انفما زالت الحرمة وهما الما القليل المنتجب بحرم استعماله فاذا
انضم الي مثله وبلغ قلنتين زالت الحرمة رجائي فلو قصد الجمع
ثم عن له الترك بعد ان صام الجمعة ولم يصم السبت هل تنتفي
الكراهة نظرا الى انه لم يقصد الافراد ولي تنتفي بظن الصورة الافراد
استقر شيئا الثاني انتهى اقول ولو قيل يا فتى الكراهة لم يكن
بعيدا ويؤيده ما صرحوا به في سبب السهو من انه اذا نوى الاقتصار
على سجدة وشرع فيها بطلت صلاته بخلاف ما اذا لم ينو الاقتصار
على سجدة وسجد واحدة ثم اقتص عليها ولم يسجد الثانية لم يضر
انتهى فليتنامل اجماع على طوله وصوم الدهر وهو ان لا يقطر
من السنة الا العيدين وايام التشريق خضر قوله لمن خاف ضرا
اي يبيع النسيم والاحمر قل او فوت حق واجب او مندوب ومجمله
في الاول ما اذا لم يعلم او يظن فواته والاحرم خضر قوله للحاج اي
الذي يصل عمره هناك اما من لم يصلها الا ليل فيستحب له صومه
كما في شتم ر قوله خلاف الاول هو المعتد وعلى هذا فيراد بالمكروه
في كلامه او لا ما يعم خلاف الاول قل وتقدم ذلك وظاهره انه
خلاف الاول ولو ضمه الى ما قبله وهو كذلك خضر قوله بسن فطره
للحاج ولو قويا قوله والحرام اي لذاته او لعارض من حيث الوقت

ولا

ولا ينغفد ايضا والحرمة فيه من حيث كونه مثلثا بعبادة فاسدة
فتأمل قل قوله ولو من متنع فقدمه وهذه الغاية للردي
القديم القابل بجواز صومها عن الثلاثة الواجبة في الحج وهو ضعيف
خضر قوله اذا اخذت الناس برويته ولم يشهد بها احد او شهد
بها واحد من ذكر فليس اليوم يوم شك بل هو من شعبان وان
طبق الغيم فيجزم صومه لكونه بعد النصف لا لكونه يوم شك عناني
قوله او شهد بها عدد واحد لو عبر بالاخبار كان اولى لان الشهادة
لا تكون الا بين يدي حاكم عبد البر ولا يشترط ذكر ذلك عند حاكم
عناني قوله او فسقة او كفار نعم من اعتقد صدق من قال انه
راه من ذكر وجب عليه الصوم وضع منه ووقع عن رمضان ان
تبين انه منه ومن ظن صدق من قال انه راه من ذكر جاز له الصوم
بخلاف من لم يعتقد ولم يظن الصدق فانه يحرم عليه الصوم فلا حكا
ثلاثة فليحفظ قوله بلا سبب اي او بسبب وتجري الصوم فيه
كما سياتي ولا يصح نذر صوم يوم الشك كمنذرا يام التشريق والعيدين
لانه معصية ولو نذر صوم يوم فاتفق انه يوم الشك صامه عن
نذره قوله او وافق عادة وتثبت بمره كما سياتي قوله بل يجب
راجع لقوله عليه صوم وقوله او يمين راجع لقوله وافق عادة
قوله كظنيره لا هو علة للمنع وعدم الصحة ولا ياتي قول الكراهة
هنا ومنه بوجه انه لو تجري صوم قضا لم ينغفد قل قوله الا ان
يصله بما قبله بان يصوم خامس عشره ونال به اي ويستتر فلو انظر
بعده يوما ولو بعد امتنع الصوم بعده كذا قاله شيخنا وفيه
بحث ظاهر لانه ثبت له عادة بما صامه منه فتأمل انتهى قل
قلت والبحث لا يندفع به الحكم المقرر فتدبر قوله لسبب اي فيجوز

بغير السبب وإذا فرغ السبب امتنع عنه وكذا يقال في العادة ويكتفي
فيها ولو بمرّة في عمره كما قاله شيخنا واعتده وعلي هذا في الامتناع
المذكور قبله نظرا علمته قل وعبرة خط ولو وصل النصف
الثاني بما قبله ثم افطر فيه يوما حرم عليه الصوم الا ان تكون
له عادة قبل النصف الثاني فنسقط بحث قل فتأمل كقضا
ولو نقل بان شرع فيه ثم افسدهم خضر قوله بل يجب راجع
لقوله كقضا اي في الواجب والا فالقضا يكون في النقل فتأمل
وقوله اوبسن راجع لقوله او موافقة عادة عبد البر . . .
باب ما يفسد الصوم وعلم بقوله يفسد ان الكلام
فيما يطرأ عليه بعد انقائه ولعله لا يغلب قل قوله وان علم
بعضه مما مر اي من قوله شرط صحته اسلام الخ اقم ان الكافر
والمجنون دخوا الحايض لا يصح صومهم او من قوله هناك وترك
مفطر فانه يعلم منه ان نحو الاكل والشرب مضر واثار بقوله وان
علم ان ذلك لا يعد تكرارا والحاصل ان جملة المفطرات
عشرة اولها الا تتراد عن مباشرة ثانيها الوطئ ثالثها تعدد النية
رابعها الحيض خامسها النفاس سادسها الجنون سابعا انما كل
اليوم ثامنها الردة تاسعها وصول عين من متخذ مفتوح معدته
عاشرها وصول عين كذلك دماغه وكلها يجب فيها الغضابلا
كفارة الا الوطئ فتجب به الكفارة بالشرط الاتية وقد
نظمها مختصرا بيت شعري
عشرة مفطرات الصوم : فيها كما انما كل يوم
انزله مباشرة والردة : والوطئ التي اذا تعدد
ثم الجنون الحيض مع نفاس : وصول عين بطنه مع راس

انتهى

انتهى وصول عين وان قلت كسمسة خلا فالمن نقل عن ابي حنيفة
هذا في الباقي في خلال الاسنان اوله يوكل عادة كحصاة اتقا فتا
عندنا بل وعند غيرنا الا ما نقل عن بعضهم في قوله عين اي من
اعيان الدنيا اما ما كان مما في الجنة فلا فقد قال العلامة النووي
انه لو كان اكلها من ثمار الجنة فلا فطر قال بعض مشايخنا
سمعت منه مرارا والشيخ رحمه الله انما يقول مثل ذلك عن نقل صحيح
غايته انه لم يستند به انتهى اجهوري على خط قوله منقذ بفتح
الفا خضري كما ضبطه النووي كالمخرج والمداخل عاني اي مفتوح
ولعله المراد عند الاطلاق ولو قال ايصال بدل وصول لكان
اولي اذ يشترط ان يكون عامدا لما ذكرنا للصوم مختارا كما
سبذكره قل قوله جوفه وهو المعدة والدماغ قل فلو كان
على راسه مامومة وهي الجنابة الواصلة الى خريطة الدماغ او على
بطنه جايقة فوصل الذوا جوفه او خريطة دماغه افطر وان لم
يصل باطن الامعاء وباطن الخريطة كذا قاله الاصحاب وجزم به
في الروضة ه عبد البر والظاهر ان المعدة والدماغ ليسا بقيد كما
يؤخذ من قول المؤلف في شوا المنهج وان لم يكن في الجوف قوة تحيل
الغذاء والدر الحلق ودماغ وباطن اذن واخيل ومثانة وهي
جميع البول انتهى في كلام قل قصور قال الشيخ خضر حتى لو ادخل
اصبعه في دبره افطر وكذا لو فعل غيره به ذلك باذنه وهذا
ان لم يتوقف خروج الخارج الا باذنه اصبعه والا ادخل ولا
فطر اه واليستخفط حالة الاستنجاء من ادخال راس الائمة
فانه لو دخل منها اذ في شرا فطر قاله القاضي حسين انتهى قال
اج على خط ومثله غايضا خرج منه ولم ينفصل ثم ضم دبره

ثم دخل منه شيء الى داخل دبره حيث تحقق دخول شيء منه بعد برزوه
 لانه خرج من معدته مع عدم حاجة الى ضم وبه فارق مقعدة المسور
 اذني بذلك شيخ شيخنا العلامة منصور الطبراني قوله ولو تحققت
 وهو ولا يجعل للرخص لا سهال ما ينعقد في الامعاء وكان الاحسن ان
 يعبر بالاحتقان لان المفطر هو الفعل عبد البر ووضع الالة وحدها
 مفطر وان لم يتزل الدوا الى جوفه وعبارة قوله ولو تحققت البيا
 زائدة او بمعنى من اي ولو كانت العين مما يحتقن به ولا يصح كونها
 بمعنى الاحتقان وجعل البيا للسببية لما بذته للمعطوف بعده
 فتأمل وافهم قوله يعني ان البيا في تحققة زائدة والمعنى ولو كانت
 العين حقة او مضمضة لا او انها بمعنى من التبعية على حد
 يشرب بها عباد الله اي ولو كانت العين بعض ما يتصور به اي فردا
 منه وقوله لما بذته اي منافاته للمعطوف بعده وهو قوله وما
 مضمضة لا نعم ان قدر مضاد اي او ادخال كما مضمضة الى دم
 لكنه تكلف فالمصير الى التقرير الاول اي جعل البيا زائدة او للتبعية
 اولى فليتأمل قوله بمبالغة وضابط المبالغة في المضمضة ان يلا
 الفم بالماء على خلاف العادة وفي الاستنساخ ان يلا الماء بالانف
 كذلك كذا بها مشرق قوله حتى يتبين هي غاية للكل والشرب والامر
 فيها الجواز فيمتنع بعده ويقاس بما فيه غيره ومن الفجريات
 للخطيئة وعبارة خضروا فهم ان ما بعد الفجر تمتع فيه الاكل فذكرت
 الآية الشريفة على ان الاكل بعد الفجر من المفطرات ولها البيهقي باسناد
 حسن او صحيح عن ابن عباس انما المفطر ما دخل وليس ما خرج اي الاصل
 فيه ذلك وقوله اي الاصل فيه ذلك راجع للمسيئين ويشتبه من
 الاول مسابيل كدخول الذباب وغريبة الدقيق ونحو ذلك ومن الثاني

مسابيل

مسابيل لمزوج دم الحيض والنفاس والولادة والاستنقاء
 والاستنقاء فان القسم الاول لا يضر وهو ما دخل بخلاف الثاني
 فانه يضر وهو ما خرج انتهى قوله وللنهي عن المبالغة فلولا ان
 المفطر يحصل بها لما نهى عنها قوله بلامبالغة وكذا مبالغة
 لنحو إزالة نجاسة اخذ من العلة قوله وقوله ازالة نجاسة
 اي نجاسة ثمه او انقذه فلا يضر الوصول بمبالغة لتولده من
 ما مور به الي قوله لتولده من ما مور به بغير اختياره بخلاف
 حالة الاختيار وهي حالة المبالغة وبخلاف سبق ما بهما غير
 المشروعين كان جعل الما في انقذه او نفيه لا لغرض وبخلاف سبق
 كما غسل للبرد والمرة الرابعة يعنيان من المضمضة والاستنسا
 ق لانه غير ما مور به بل مني عنه في الرابعة وخرج بما قررناه سبق
 ما الغسل من حبوا وجنابة او من غسل مسنون فلا يفطر به
 كما اثنى به الوالد ومنه يوحى انه لو غسل اذ نيه في الجنابة
 ونحوها نسبق الما الى الجوف منهما لا يفطر ولا نظر الى امكان
 امالة الراس بحيث لا يدخل شيء بعينه وبينه كما قاله الانري
 انه لو عرف من عادته انه يصل الما منه الى جوفه او دماغه
 بالانفاس ولا يمكنه التقرض منه انه يحرم الانفاس ويغسل قطعا
 نعم محله اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة والا فلا يفطر فيها
 يظهرهم وقوله بالشتم وكذا من الغم ومنه دخان لا عين فيه
 كما يجوز بخلاف ما فيه عين كالدخان المشهور الآن قل وعبرة
 عبد البر ومنه يوحى ان وصول الدخان الذي فيه راحة البخور
 او غيره الى جوفه لا يضر وان تغد فحاه لذلك لانه ليس عينا
 اي في العرق واما الدخان الحادث الآن المسمى بالستن لعن الله

من احده فانه من البدع القبيحة فقد اتفق شيخنا الزيادي اولا
بانه لا يفطر لانه اذا لم يكن يعرف حقيقة قلما راي اثره بالبوة
التي يرب بها رجع واقفي بانه يفطر ولو خرجت مقعدة المبسور
ثم عادت لم يفطر وكذا ان اعادها على الاصح لا يضطراره اليه كالا
يبطل طهر المستحلته بخروج الدم ذكره البغوي والخواري انتهى
رملي وبوخذه منه انه لو اضطر لدخول الاصبع معها الى الباطن لم
يفطر والا فطر بوصول الاصبع فصاع لوجاوز الداخل من فرج
المرأة ما لا يجب غسله افطرت قاله في الاستقصاء ومعلوم انها
اذا استنجت لا تتجاوز اذ لا يجب عليها الا غسل ما ظهر فان اضطر
الى غسل الداخل فالظاهر انه لا يضطر قوله ولا وصول الطم الى الالة
وضدها اي من غير وصول عين من المذوق قوله وان وجده
طعم الكحل وكذا لو ظهرت عينه في نحو تخامة ولم يبلغها قد ولا
يكبره الا كتمان في نهار رمضان لانه لم يرد فيه نهي عبد البر
لكنه خلاف الا في الاولي تركه خروج من الخلاف قوله المسام
بشديد الميم الاخيرة جمع سم بثلاث السين المهمة والفتح
افصح في ثقب البدن من اجواف شعره قوله طعن في قوله مثله في كحل
غير نافذ للجوف كذلك وخرجه ما لو طعن جوفه فان كان بفعله او
بامر كان قال لا خراطع في فطره الا فلا وان تمكن من دفعه قد
وفيه قوله مثله اي كما طعن ساقه او ساعده لان هذا ليس جوازا
قوله او داوي جرحه اي غير النافذ اذا الواصل من الحايضة مفطر
قد قوله فوصل ذلك الدوا الى الخ وليس الجرح نافذ اليه كما علم قد
قوله واستنقاء اي طلب التقي فلا يضرب عليه ولم يجد منه شيء
باختياره اما اذا عاد فيضرا كان عوده باختياره ولو اصبح وفيه

فنه

وذكر في كتابه في بيان ما لا يفطر به من الحيض والنفاس
والجرح والدماء والخبث والقيح والبرص والجد والدمامل
والنقرس والدمامل والدمامل والدمامل والدمامل

فه خيط متصل بجوفه كان اكل بالليل كفاقة وبقي منها خيط بعينه
نقارض عليه الصوم والصلاة لبطلانه بترعه لانه استنقاءة
وبطلانها ببقا به لا بفعله بنجاسة الباطن فالمحيلة في صحتها
ترعه منه في غلة او مكرها فان تعذر ذلك راعى الصلاة على الاصح
فيترعه ويبطل صومه قد بايضاح ومباراة رد ولو ابتلع ليل
طرف خيط واصبح صائما فان ابتلعه او ترعه افطرا لانه اما اكل
او في عمدا وان تركه لم تقع صلاته فطريقه في صحتها ان يترعه منه
اخر وهو غافل فان لم يكن غافلا لم تكن من دفع النازع افطرا اذا التزم
مواظبة النفس فهو منسوب اليه في حالة تمكنه من دفعه وهذا
فارق من طعنه بغير اذنه ويمكن من دفعه قال الزركشي وقد لا يطلع
عليه عارف بهذا الطريق ويريد الخلاص فطريقه ان يخرج الحاك على
ترعه ولا يفطر لانه كالمكره وحيث لم يتفق شيء من ذلك وجب عليه
ترعه او ابتلاعه مما فطره على الصلاة لان حكمها اغلظ من حكم الصلاة
لقتل تاركها وانه وهذا لا تترك الصلاة بالعذر بخلافه به قال
ابن العار هذا اذا لم يتأت له قطع الخيط من حد الظاهر من الفم
فان تاتي وجب القطع وابتلع ما في حد الباطن واخرج ما في حد
الظاهر انتهى والظاهر يخرج الخيط المعجمة وكذا المهمة عند
السوري مثله في ش خط على الغاية قال قد ولو قال او بدل كذا
كان مستقيما واذا راعى مصلحة الصلاة فينبغي ان يبلغ الخيط
ولا يخرج ليل يودي الي تجسس فيه فصرع لو شرب خمر بالليل
واصبح صائما فرضا فقد نقارض واجبات الامساك والتقوى والذبح
يظهر على ما قاله م رانه برامى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب
الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم انتهى

شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الرض واما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقبيل وان جاز محاذقة على حرمة العبادة م راتني سمع علي بن حجر وشيخه علي بن رافع لواء دخل دبره واذا نه عودا واصبح مما يمينا ثم افرجه بعد الفجر لم يفتطر لانه لم يشبه الاستغناء بخلاف الحيط كما تقدم عن عبد الله بن رافع من الاستغناء قلع النخامة من الباطن الى الظاهر مطلقا اي سوا قلعها من دماغه او من باطنه لان الحاجة اليه تنكس فرخص فيه على المعتد في ذلك ولو قلعها مع نزولها بتغسلها او بقلية سعال فلا بأس به جزما او بقت في محلها فكذلك واما لو ابتلعها بعد خروجها للظاهر فيفتطر جزما كما في نوم رولو دخلت ذبابة جوفه افطر باخراجها مطلقا وجاز له اخراجها ان صرع بقاؤها مع الغضا او حج قوله وان تبقي انه لم يبعد ان كالتوقا يمتكسا في اعني الاستغناء منقطرة لعينها لا لعود شيء من التي بها خضر وكالتني التجش فان نغده وخرج شيء من معدته الى جدا الظاهر افطر وان غلبه فلاح ط تغيبه لو احتاج الصائم المصلي في اخراج النخامة الى حروف وان كثرت لم ينظر صلاحته قل على ط قوله وانزال المني من فرج الواضع وكلا فرجي المشكل فلا يضر اما المشكل باحد فرجيه وان حصل من وطو الاحتمال زيادته نعم لو امتا من فرج الرجال على مياشرة وراي الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى اقامة الحيض بطل صومه لانه افطر بقبيلها لا تزال او الحيض وما من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد كزوجه من طريقه المعتاد محله اذا اسند الاصل ولو قبل او باشر فيها دون الفرج فامذي ولم يمس لم يفتطر قطعا كما لول عنابي وخروج به الاستمناء فيض ولو حاييل وعدم شهوة قل وخبر قوله بلسر بشرة اي لما ينقض لمسه الرض ولو فرجا مينا بخلاف ما لا ينقض ولو امرد

او محرما

او محرما او عضوا مينا ولو بشهوة قل وقوله ولو امرد عبارة خضد ويستثنى من الاول يعني ان اللبس بشهوة ان انزل به يبطل الصوم الامر فلا يبطل الصوم بمسه اذا انزل وان كان بشهوة وبلا حاييل لانه ليس محلا للشهوة زيادي وقوله او محرما مع قوله ولو بشهوة بخلافه فانه ذكر ما حاصله انه ان لمس المحرم وانزل فان كان اللبس بشهوة افطر وان كان لشهوة او كرامة فلا يفتطر وانما فصلوا في المحرم لانها محل الشهوة في الجملة بخلاف الامر ونقله عنه خضر واما العضو الحاييل فلا يفتطر بمسه ان انزل وان انقل بحارة الدم حيث لم يخف من قطعه بمحذ ورثيم والا افطر انتهى قوله بشهوة حيث كان اللبس بلا حاييل كما يصرح به قوله لمس بشرة فالتقييد بشهوة ضعيف ولذا لم يذكره في المنهج وشر قوله الا في نوم لوقال الا بنوم او مع نوم لكان مناسبا لما بعده الا ان يقول الظرف بذلك فتأمل قل وكتب ثم قيل لوقال لا باحتلام او نظر لكان اولي انتهى واقول لا يفتطر وجهه الاولوية بل الاولوية عبارة المعشور لها مالو نزل منيه بغير احتلام ولو باسستزال غوز وجنته حال نومه فلا يفتطر ح فتأمل قاله بعضهم قوله او ينظر لو حذوا الباك في بعض النسخ كان اولي لان في الداخلة على قوله نوم بمعنى الباك حاجة لذكرها في ينظر فتدبر وقد يقال المعني الا في حال نوم او بسبب نظرها فتكون في النظر فيه والبسببية قوله ينظر او فكر نعم ان كان عادته الانزال بهما او كرها حتى انزل افطر على المعتد قل اي ما لم يصر الانزال علة ملازمة له والا فلا يفتطر انتهى قوله او لمس بلا شهوة متيق كلامه ان اللبس بلا حاييل اذا كان بغير شهوة وحرك الشهوة فامني انه لا يفتطر وهو مخالف لكلامهم حيث قالوا ان خروج المني بلمس او قبلة بلا حاييل مفسر ولم يفصلوا في اللبس بين ان يكون مبتدوه بشهوة ولا

فقال شؤ ومثله قل غير انه اجاب عن المؤلف بجواب غير ظاهر
فراجعه وتامل والذي يخبر ان كلام المؤلف ضعيف والمخاض
الاستمنا مطلقا والانتزال بالمس بلا مايل ولو بلا شهوة حال البقطة
مفطر بخلاف الانتزال في نوم او في نظار او فكر او للمس بمايل فانه لا يفطر
ولو بشهوة في الاربعة ولو حكه ذكره لعارض سوداوي او حكه فانزل
لم يفطر على الاصح لانه تولد من مباشرة مباحة قال الاذرع في علم
من نفسه انه اذا حكه انزل فالغيا من الفطر وانه لو قبلها وفارقها
ساعة ثم انزل فان كانت الشهوة مستهجنة والمذكور قايما حتى انزل
افطر والا فلا قاله في البحر قوله او ضم اي او انزل في ضم اي يضم او مع
ضم امارة الي نفسه بمايل وان رق قوله ووطي الا ان علت عليه
المارة ولم يحصل منه حركة ولم ينزل قاله شيخنا قل وعبارة شيخه
الزيادي احتزبا لادخال عما لو تركت عليه ولم ينزل لم يفطر
صومه بخلاف ما اذا انزل فانه نفس صومه كالانتزال بالمباشرة
فيما دون الفرج ولم ار من تعرض لذلك انتهى وفي فتاويهم رانه سيل
عن ذلك فافقني بانه كذلك كما في حاشية ايج على خط ويبطل صوم
الفاعل والمفعول به لكن الفاعل لابد من دخول المشقة او قدرها
واما المفعول به وان لم تدخل جميع المشقة فيبطل صومه بذلك
لانه صدق عليه وصول عين الي جوفه خضر قاله روي بن عبيد الاحراز
حالا لا استجبالا لانه متى ادخل طرف اصبعه دبره افطر ومثله
فرج الانثى بمخروجه وقوله فرج الانثى اي ما يجب غشاه
قوله قبل او دبر من ادخل وعجزه انزل ام لا فيفطر الواطى الذي
وان كان الموطوء ليس ادبيا وعكسه وتفطر المرأة باذخالها ذكر
مباينا وعكسه ولا شي على صاحب الفرج المبان من ذكر او انثى خلافا

لما توهمه الاغنياء من طلاب العلم قل على خط قوله ذلك كله اي
من وصول عين الي هنا قل وهذا باعتبار مجموع الفتوى الثلاثة
اعني التعمد والاختيار والعلم بالتحريم فلا يعترض بان التقيد
بالنقد لا حاجة اليه في جانب الاستقاة فتأمل قوله لثبوت بعض
ذلك بالنص وهو وصول العين والاستقاة والوطى عناني قوله
او اكراه يشمل ما اذا اكراه على الوطى ولو زنا وهل هو كذلك اولانه
لا يباح بالاكراه قال الشيخ عميرة ينبغي الفطر اذا اكراه على الزنا قال
سم ويدل لما قاله تعليقه في شرح الروض ارجح على خط قوله او جهل
بالتحريم بان يعلم حقيقة الصوم ويجعل بعض افراد المفطرات
كالسمامة والنواة فلا يشكل بان من جهل حرمة المفطر جهل حقيقة
الصوم قوله او جهل بالتحريم اي ان كان معذورا بتقرب عهد الامام
بان لا يضي بعد اسلامه وتكليفه زمن يمكنه فيه التعلم ولو مخالفا
فما قبله او بعده عن العلماء لا يجد ما يوصله الي العلم مما يجب معرفته
في الحج قل قوله بالتحريم خرج به ما لو علم بالحرمة او جهل بالطلان
فترك للعدو علة لقوله فلا يفسد الا قل قوله كالوطى في ما يبر
احكامه من افساد العبادة وجوب الطهر والحد والكفارة والعدة
وثبوت الرجعة والمصاهرة وتقرر المسمى في النكاح الصحيح ومهر
المثل في الفاسد وغيرها في قوله الا في خل اي فهو حرام وهذا
بالنسبة لدبر حليته ويعززه الحاشية فيه بعد اول مرة ان علم به
قل وعبارة شؤ ويعززه بوطى زوجته او امته فيه اي اذا عاد بعد
ما منعه الحاكم نقل عن النص ويبطل الغضائنه به انتهى قوله للزوج
الاول وهو الذي طلقها ثلاثا وضمير له عايد الي التخليل اه قل
قوله والخبر ورد فيه في الصحيحين تعاون امرأة رفاعه انظر في جات

الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قد طلقني رفاعة فترجعت
بعبد الرحمن بن الزبير بنحو الزاي وانما مقعة (أدبة الثوب فتبسم
صلى الله عليه وسلم) تريد من ان ترجعي الي رفاعة لاحتي تدوتي عسيلة
ويذوق عسيلة انتهي قوله وفي تحصيل ان لا يصير احد الزوجين
محصنا بوطي الزوج في دبر زوجته قوله لانه اي التحصيل
فضيلة الى قوله وفي عنه اي لانه لا يسقط عنه الطلب في العنة
بوطيه في الدبر في المدة المضروبة وكذا لا يسقط طلبها بها لو وطئ
فيه قبل ضربها اذ مقصود الزوجة من قضا الوطى والتحصيل لم
يحصل لها قوله واذا قدر على الوطى في الدبر دون القبل كان
عنيتا فللزوجة ان ترفع امرها الى القاضي وترتب عليه احكامها
عنا في والعنة مرض يقوم بالقلب او الدماغ يمنع من انتشار
الذكر بعد البر قوله لذلك اي عدم حصول مقصود الزوجة
اه قوله في الاستيذان بالنطق اي يكفي في البكر سكوتها ان
استودنت في النكاح دون الشيب قوله وجعل الزفاف
ثلاث ليال اي ودخلها في الوقف على الابكاره والوصية بهن
والسلم فيهن شوبري قوله لبغا البكارة اي لبغا حكمها حتى لو
وطئت في دبرها فزالت بكارتها بغير الوطى كان حكمها حكم البكر ايضا
خضر قوله وكما لو وطئ المشتري البكر في قبلها لا يعين ان وطئ المشتري
البكر في قبلها عيب حادث يسقط الرد القهري لانه يزول البكارة
بخلاف الوطى في الدبر قوله البكر في قبلها بخلاف الشيب فان المشتري
الرد بالعيب ولو كان المشتري قد وطئها في قبلها لعدم حدوث
عيب بها عند المشتري فقرر شيخنا الزيادي في درسه خضر قوله
وفي غيرها منه لتصدق بدينا اذا وطئ في اقبال الحيض فيطلب

وقال

في الوطى

في الوطى في القبل دون الدبر واما التصديق بنصف دينار فمطلوب
في كل معصية كما مر في الحيض ومنه افتراش السيد لامتة فتصير فرشا
له ان وطئ في القبل دون الدبر وتطم بعضهم هذه بقوله
والدبر مثل القبل في الاتيان لا الحبل والتخيل والاحصان
وفيية الايلا ونفي العنة والاذن نطقا وافتراش العنة
وزاد بعضهم عليه باقيا بقوله
ومدة الزفاف واغتيا ر رد عيب بعد وطئ اشاري
تصدق في الحيض في الرجم اذ اذ في المفعول فاحفظ لفظي
والله اعلم هو قوله لا يثبت به النسب في وطئ امته وفي وطئ الشبهة
عليها صححه في الروضة في اللغات والاستبرأ كالأكشرين وهو الراجح
شوبري قوله بل يجلد اي بل حده المجلد حتى لو مكنت المرأة من
نفسها فوطئت في دبرها فلا رجم عليها بل تجلد وتغرب لعدم تاتي
الاحصان في هذا خضر واخبر لو مكنت النفا مختارة فان كانت مكرهة
لا تجلد وكذلك الذكر اذا كان مكرها ووطئ في دبره فلا حده قوله
يخرج المني منه اي من الدبر قوله فان فيه تفصيلا وهو انها ان
قضت شهوة فواجب عليها اعادة الفسل لانه من منها ومنية
والا فلا لانه من مني الواطئ خضر وقد اشار الى ذلك في البهجة بقوله
وبعد غسل وطئها ان لغظت ما تعيد حيث شهوة قضت
ولا تعيد طفلة ورا قدده او اكهرت ومن شفا راقده
قوله ويحب عندنا وعند اكثر العلماء مع الغضا الكفارة العظمي اي
والتعزير كما قاله البغوي خضر بزيادة العظمي من قوله وهو احتراز عن
العندية قوله على من افسد الجملة الشروط كما يؤخذ من شرح المنهج
عشرة الاول كونه فاعلا الثاني كون فعله مفسدا بان يكون من مكلف

عامد ذاك للصوم مختارا عالم بغيره الوطى وان جهل وجوب الكفارة
او جاهل بغيره معذور الثالث كون ما يفسده صوما الرابع ان يفسد
صوم نفسه الخامس ان يفسد صوم يوم ويعبر عنه باستناده اهلا
للصوم بقية اليوم السادس ان يكون اليوم عن اداء رمضان يقينا
السابع ان يكون الا فساد بالوطى فقط لا بغير ولا به مع غيره الثامن
ان يكون اثما واخرج به الصبي التاسع ان يكون آثما لاجل الصوم
اي بسببه فقط العاشر عدم الشبهة قوله صومه احترازا
من مساقرة ومريض مفسدا فساد صوم امرأة فلا كفارة عليه لا بما
لا تلزم بافسادها صومها بالجماع كما ياتي فبالى افساد غيرها خسر
قوله في رمضان يقينا خرج به الوطى اوله اذا صامه بالاجتهاد
ولم يتحقق انه منه ولو نوى صوم يوم الشك عن قضا او نذر ثم
افسده بخارا بجماع ثمرتين بعد الا فساد انه من رمضان فانه
يصدق ان يقال انه افسد صوم يوم من رمضان بجماع تام اثم
به لاجل الصوم ومع ذلك لا يجب عليه الكفارة لانه لم ينو عن رمضان
فلو عبر بقوله بافساد صوم عن رمضان لخرجت هذه الصورة
لانه من رمضان لامن رمضان لكن لو عبر بذلك لورد عليه الغضا
فانه عن رمضان وليس من رمضان رجلي خسر لكن لو قال عن اداء
رمضان سلم من ذلك كله فتأمل قوله بجماع الاول بوطى ليشمل
اللواط وانتيان البهيمية وان لم يترك والمهية ثم عب وقال
بعضهم حقيقة الجماع ايلاج المشقة او قدرها من فاقد هان فوج
او دبر من ادبي او بهيمة بجائل او لا تزال او لا يرد عسكى
الضابط من طلع الفجر عليه مجامعا فاستدام حيث تجب الكفارة
مع استنفا افساد الصوم فانه لم ينفق صومه والفساد فرع
الانقضاء

الانقضاء لانه في معنى ما يفسد فكانه انعقد ثم فسد ثم رخص
قوله اثم به للصوم اي لاجله وقولنا اثم به احتراز من ظن غالطا
بقا الليل او دخوله على ما ياتي بجماع ومن جماع الصبي والمساخر
والمرضى بنية الترخص فلا كفارة لعدم اتمام روض وتوضي قوله
للصوم اي فقط عتاي ويؤخذ من المحترز الثالث في كلام المؤلف
الا في قريبا قوله او لي من قوله عمدا اي ليل لا ترد مسيلة الزنا
المذكورة بعدها ونحوها قل اي لان المسافر اذا افطر بالزنا يصدق
عليه انه افطر بجماع عمدا مع انه لا كفارة عليه لانه لم ياتم للصوم
وحده بل للزنا وحده واولهما جلي ما ياتي والحاصل ان تعبيره يخرج
المسافر اذا افطر بالزنا بخلاف تعبير الاصل قوله فلا كفارة الى
هذا شروع في محترزات القيود خسر وكان عليه ان يستوفى بالذمة
قال قل قوله فلا كفارة الى الانسب ان يزيد في المحترز قبل هذا
عدم لزومها لمن لم يفسد كاكل اي او جماع ناسيا ومن افسد غير
صوم كصلاة واعتكاف ومن افسد صوم غيره كزوج مفسر وحظي
زوجته الصائمة وقوله ولا على مسافر لم كان الاول في المحترزات
يزيد قبل هذا ايضا ولا على من ظن دخوله الليل فافطر فبان بفساد
اذ لا اثم عليه اه قوله بغير جماع كاكل وغيره ومثله ما اذا افسده
بجماع مع غيره بان قارنه اكل مثلا فانه لا كفارة ايضا كما قاله الامام
تنقيها وقد احتراز عنه كالاول بقوله بجماع فان المتبادر منه كما قاله
العلامة الشوكري ان المراد بالجماع وحده فيخرج به غير الجماع والجماع
مع غيره من باقي المعطرات قال العلامة الشوكري في حاشيته عني
الكتاب وهو محتمل من جهة اذا اسناد الا فساد الى الجماع ليس اولى من
اسناده الى المعطرات الاخر والاصل براءة الذمة وعدم الوجوب قاله

الشيخ وفي الاتخاف الجزم بعدم وجوب الكفارة نقلا عن الامام
وجزم به في العباب اه قال الشيخ خضر بافساده اي واحترضا ايضا
بقوله بجماع عن افساده بابلج رجل في فرج خنثي وهو في امرأة
فانه وان افطر لكن لا كفارة عليه لاحتمال كونه موطئا ونقطة المرأة
لا الرجل ان لم يتزل فان بان الخنثي ذكر لزمته الكفارة او انثي
افطر الرجل ولزمته ذكره في المجموع وفيه لو اوج واضح في دبره افطر
ولزمته الكفارة او خنثي في دبر مثله او فرجه افطر للمخ فيه لا المولج
اه قوله لان النص انما ورد بافساد صوم رمضان وهو افضل
الشهور ومخصوص بمضاييل لم يشركه فيها غيره فلا يقاس غيره عليه
قوله ولا على سافر سفر قصر يبيح الفطر بخلاف من اصح مقيما ثم
سافر ثم وطئ فتلزمه الكفارة خلا فاللازمة الثلاثة لان الفطر
لا يباح بطريان السفر كما صرح به في المنهج قوله بل له مع الزنا ان لم
ينزل ترخص والا فائمه للزنا وحده وعليه يحمل ما في المنهاج قال
وعلى كلا الخالين لا كفارة ايضا وقوله والا يبان لم ينو ترخصا
فائمه الى قوله بل له مع الزنا لان الفطر انما يباح بنية الترخص
فان صدق جليظة سيل السراج البلقييني عن شخص ادخل ذكره في
دبر نفسه هل يجدا ولي يجدا فاجاب بانه يجزى بلحق بالحد في الاكراه
من افساد غسل وفساد حج وفطر واجاب الكفارة ان كان من
رمضان اج على خط ومن جامع في يومين لزمه كفارتان لان كل يوم
عبادة مستقلة فلا تدخل كفارتاها سواء كفر عن الجماع الاول
قبل الثاني ام لا كجهتين جامع بينهما فلو جامع في جميع ايام رمضان
لزمه كفارات بعدد ها فان تكررا الجماع في يوم واحد فلا تعدد وان
كان باربع زوجات وحدوث السفر ولو طويلا بعد الجماع لا يسقط

الكفارة

الكفارة لان السفر المنشأ في اثنا النهار لا يبيح الفطر فلا يؤثر فيما وجب
من الكفارة وكذا حدوث المرض لا يسقطها لان المرض لا يبيح في الصوم
ففيحقق هتك حرمة خط وكذا حدوث الردة لا يسقطها وان بطل
صومه لان وجوب الكفارة تغليظ والمرئ زاد فيه وانما يسقطها بعد
وجوبها احد امور ثلاثة طر والموت اثنا النهار وطرو الجنون مالم ينسب
فيه وانتقاله الى بلد رآهم فيه معيدين مطلعهم مخالف لمطلع بلده
الذي وجبت عليه فيه الكفارة وكذا لو جامع في بلده في يوم لا يجب
عليه صومه كيوم عيدين فانتقل الى بلد مخالف بلده في مطلع فراهم
صياما فلا كفارة ايضا قاله الشهاب الرملي وحيث سقطت الكفارة
ثم عاد لمحل الذي وجبت فيه عليه فانه لا يعود الوجوب لان
الساقط لا يعود تفعل عن تقرير رزي وهو ظاهر ورايت بهامش بخط
بعض الافاضل لو عاد قبل الغروب الى البلد تبين انه لم يخرج عن حكمه
انتهى عبد الرحمن لاجمور بيقوله لا في غيره من نذر وقضا وكفارة فلا
امساك على متعه الفطر فيها لا تنقضي الوقت كما لا كفارة فيها خضر
قوله على متعه الفطر وفي نسخة هي متعه فطره وهي ولي لا خارجا
من تعهد الفطر مع جوارحه له كسافر ومريض فلا يجب عليه الامساك
كما يؤخذ من العلة قل ومراذه بالعلة قول المؤلف لتعديه بافساده
قوله وعلي تارك النية ليلا اي فورا ان تعهد تركها والا فلاه قل
وفورا في كلامه معمول لقول المؤلف ويجب مع القضا من تراجع للقضا
اي ويجب القضا فورا الى وعبرة الشيخ خضر والذي اعتمدته الزيا دي
في درسه ان تارك النية عمدا يجب عليه القضا على الفور انتهى قوله
في الفرض هو قيد مضرا ولا حاجة اليه اذ الكلام في الفرض الخاص اعني
رمضان قل وقد يقال التقيد بالفرض لاخراج الصبي لانه ليس

على متعه فطره

فرضا في حقه وان صدق عليه انه في رمضان بشي قوله لتقصيره
 حقيقة ان تعد او حكما ان لم يتعمد كنسيان او جهل والنظر المذكور
 في كلامه غير قيد قل وقوله والنظر المذكور اي في قوله طانا بقاءه
 وقوله طانا الغروب انتهى قوله فيها اي في مسيلتي التسمية لا فطرا
 قوله لذلك اي لتقصيره حقيقة ان كان اي شمه وقطره بغير
 اجتهاد لانه آثم والافحك قل وقوله وعلي من بان اي ممن هو اهل
 الوجوب خضر قوله يوم ثلاثي شعبان بالاصافة والاصل يوم
 الاثنين لشعبان ولم يقل يوم الشك مع انه اخبرنا ان
 المراد يوم الثلاثاء من شعبان سواء كان تحدث برويته او
 فهو اسم من يوم الشك الذي يحرم صومه بلا سبب ه قال معناه
 خضر قوله لو علم حقيقة الحال هو اشارة الى القاعدة في ذلك
 وهما ان كل من جازله الافطار مع علمه بحقيقة اليوم لا يلزمه
 الامساك بل يسن كالسافر والمريض وكل من لا يجوز له ذلك
 وان ايج ظاهرا مع جهله يلزمه الامساك وسيد كر بعض افراد
 الاولى قال وقد قال ذكر للقاعدة الاولى في الشرح خمس صور
 وللقاعدة الثانية في المتن ست صور كما لا يخفى قوله بخلافه
 بالمعنى الشامل للصبي خضر قوله بلغ مغلظا خرج به ما لو بلغ
 صابما قانه يجب عليه اتمام الصوم كما في المنهج قوله ومجنون افاق
 وكافرا لم يبق افاق مغلظا ولا سلم مغلظا لعدم صحة صوم
 المجنون والكافر كما هو معلوم فلهذا ذكر المؤلف ما ادق صنيعه
 قوله زال عندهما بعد الفطر خرج به ما لو زال عندهما صابمين
 فانه يجب اتمام الصوم عليهما كالصبي اذا بلغ صابما لصحة الصوم
 من الصبي والمسافر والمريض فاحتاج الي التقييد في جابنهم بالفطر

فتأمل

فتأمل قوله لا يجب عليهم اي لكن يستحب لمهمة الوقت م وذكروا الموقر
 ايضا في المنهج قوله ليس يصوم شرعي ولا يتأب من حيث الصوم بل
 من حيث فعله لواجب خوطب به وهو الامساك انه قوله فلوارتكب
 محظورا كالجوع لا شيء عليه سوى الاثم فلا كفارة عليه قال قل ولو
 ارتكب مكرها ليس عليه سوى الكراهة كسواك بعد الزوال ومبالغة
 ومضمضة واستنشاق **باب الافطار**
 في رمضان وقد ياتي بعض الانواع الاتية في غير رمضان كالنذر
 اذا سلك به مسلك واجب الشرع على الوجه الاخير محله قل وقوله
 بعض الانواع الاتية كما اذا نذر صوم يوم معين فمرض فيه فانه
 يجب عليه القضاء اذا لم يصمه وكما اذا نذر صوم الدهر فافطر في
 يوم فانه يجب فيه الغدبة فقط لنقذر القضاء قوله انواع
 ستة المناسبة في التقسيم انها باعتبار الحكم ثلاثة واجب كما في
 الحائض وجائز كما في المسافر ولا كما في المجنون وانها باعتبار
 ما يلزم اربعة القضاء والكفارة او احدهما او لا وان مقتضى
 كلامه ان الانواع الاربعة المتأخرة لا يوصف واحد منها بجواز ولا
 عدمه وليس كذلك فافهم قل وعبارة الشيخ خضر انظر الموجب
 للغدبة والقضاء هل هو من قبل الافطار الواجب او الافطار
 الجائز وقد سئل عن ذلك شيخنا الزيايدي في درسه فتوقف في ذلك
 ولم يجب عنه ثم رأت السؤال والجواب عن ذلك في الاصل
 وعبارته فيه ولعلهم ان الافطار في النوعين الاخرين لم يبين مكانه
 وهو لا يخرج عن كونه واجبا او جائزا او محرما انتهى واقول احسن
 ما يعتد به عن الاصل ان التقسيم اعتباري وهو لا يضر فيه تداخل
 الاقسام فليتأمل قوله مع القضاء اي مع وجوب القضاء بامر جديد

قوله ونفسا ولو من القاع علقه او مضغته او بلا بل ولا تجب عليها
 تعاطي مفطر او ما يجرم الامساك بقصد الصوم فقط قوله
 للاجماع قدمه لقوته على التصريح بقوله كما نؤمن بمقتل الذئب
 رجائي قوله كنا نؤمن بالجماع اي لعدم المشقة في قضا الصوم لعدم
 تكراره بخلاف الصلاة انتهى قوله والحاصل ان الثاني حكم القضا
 على ثلاثة اقسام قسم لا قضا عليه مطلقا في الصلاة والصوم وهو
 الصبي والكافر الا صلي والمجنون غير المتعدي وقسم عليه القضا
 مطلقا في الصلاة والصوم وهو المرتد والمجنون والسكران والغمر
 عليه ان تغدوا بذلك وقسم عليه قضا الصوم دون الصلاة وهو
 الغمر عليه والسكران غير المتعدي والمحيض والنفساء فيلحظ
 قوله لمريض ثم ان كان المريض مطبقا ونها را فله ترك النية والا
 بان كان متعاطيا كان كان يحرم وقتادون وقت فغيبه تفصيل وهو
 انه ان كان مجنونا وقت الشروع اي وقت صحة النية جاز له ترك
 النية والافعليه ان ينوي فان عاد المرض واحتاج الى الافطار
 افطر ولمن غلب عليه الجوع والعطش حكم المريض ومنه الحصادون
 والفعلاء ونحوهم قوله خاف مشقة شديدة اي يتبع التيمم ر
 وانهم خاف ان لم يتحققوا الا فحرم الصوم ويجب الفطر كما اذا خاف
 الهلاك رجائي ورايت بخط بعض الفضلاء قوله مشقة شديدة وي
 ما يتبع التيمم واذا انتهى به الامر الى الهلاك وجب الفطر فالمراد
 بالجواز ما يعم الوجوب واطلق السفر تيمم غير رمضان وتخصيص الدليل
 لا ينفيه فتأمل قوله بحذف اول القوله لانه خطأ او ضعيف اذ هو
 مخالف لقول المؤلف وم ر ان المريض لا يجوز له الفطر الا اذا انقضى
 ضرر ايسر التيمم وتقدم عن قوله ايضا ما ذكره هنا ونبها عليه

والحق

والحق ان يتبع والله الموفق قال في الانوار ولا اثر للمرض اليسير
 كصداع ووجع اذن او سن الا ان يخاف الزيادة بالصوم فيفطر
 ومتى خاف الهلاك بنزك لا كل حرم الصوم فان صام ففطر انقاده
 احتمالان وجههما انقاده مع الاثم ففطر ان المريض ان خاف
 ضررا يسر التيمم كره له الصوم والمراد انه يتوهم ذلك ولا ينبغي الفطر
 المذكور الى الهلاك او ذهاب منفعة عضو فان تحقق الضرر ولو
 بغلبة ظنه او انتهى الامر الى الهلاك او ذهاب منفعة عضو حرم
 الصوم انتهى فهاتان حالتان فان كان المرض خفيا وجب عليه الصوم
 فلمريض ثلاثة احوال قوله ومساfer سفر قصر بان يفارق ما يستلزم
 مجاوزته مما مر في صلاة المسافر قبل الفجر يقينا فلو نوي ليلا وسافر
 ثم شك هل سافر قبل الفجر او بعده لم يفطر ويستثنى من ذلك
 مديم السفر فلا يباح له الفطر لانه يودي الى استعاط الوجوب بالكلية
 وانما يظهر جواز الفطر فيمن يرجوا اقامة يعرض فيها قاله السبكي
 واعتمده شيخنا م روشمل اطلاق المصنف القدر المعين في وقت
 والقضا خلا فاللبغوي ح فان تضرر المسافر بالصوم فالفطر افضل
 والا فالصوم لا ينطر السفر على الصوم او زاد المرض والسفر عن
 صايم فلا يباح له تركه تقليبا لحكم الحضرة الاولى وزوال العذر عنه
 غير هامنهج وشخصه وكتب شيخنا المرحوم عن شيخه الشيرازي
 المعتمد انه يعني مديم السفر فلا يباح له الفطر ليلا يلزم عليه فوت
 الوجوب الا ان يعقده قضاءه في ايام اخرى سفره ومثله من علم
 موته عقب العبد فيجب عليه ان كان قادرا ان يرجع في وقت
 اذا طرأ السفر فلا يباح له الفطر بخلاف ما اذا طرأ المرض في السفر
 قلنت اجيب بان السفر غالبا يكون بالاختيار بخلاف المرض فانه

غالباً يكون بغير الاختيار فهذا هو الفرق فتأمل قوله لحوق علي غيره
 أي من حيوان معصوم ولو غير آدمي روافط في هذا واجب أن توقف
 الانقاذ عليه وخرج بالحيوان المأله فالعطر لا تغاذه جابز ولا ذنية
 قل أي لقولهم فطرا ارتفق به شخصان وهذا إنما يكون في الحيوان
 قوله علي غرضه وغيره كما اشار له بالكاف قوله خفا على الولد أي
 وحده فلا ذنية في خوفهات بنفسها ولومع الولد وكذا يقال في الخوف
 قبله قل قوله وإن كان ولد غير الموضع ولو غير آدمي أو متبرعة
 قل قوله فلما رأي من أنه فطرا ارتفق به شخصان وكلما هو كذلك
 فغيبه الغدبة قل وفيه نظرات هذا لم يتقدم في كلام المصنف في باب
 الغدبة بل الذي مر أنه وعلي الذين يطبقونه فدية وقوله قال
 ابن عباس إنما نسخت الا في حق الحامل والمرضع فهذا هو المراد
 قوله المتخيرة أي حيث كانت حاملا أو مرضعا وافطرت ستة عشر
 يوما فاقل لحوق علي الولد وحده فلا ذنية عليها فان افطرت ازيد
 من ذلك وجبت الغدبة لما زاد لأنه لا يحتل نسائه بالصوم عبد الله
 قوله علي نفسه ولومع غيره كما مر والغدبة فيما ذكر وفيما يات بعد
 لكل يوم هـ قل ويلزم بالفجر ويجوز تقديمه من الغروب فلو قدم
 فدية يومين اجزاه عن الاول فقط كما لو جعل زكاة عامين شوبري
 ورحماني قوله حتي ياتي رمضان اخر تقدم ما فيه وتكرر بتكرار
 رمضان وخرج بقوله مع امكانه من استمر به السفر والمرض وكذا
 من اخره لجمل وسنات كما تقدم وتستقر في ذمته من لزمته وان
 عجز بعده قل ومرابضا عن الزبائيات المراد بالجاهل الجاهل
 بحرمة التأخير وان كان مخالطا للعلماء فكذا لا بالغدبة فلا يعذر
 لجملها نظير ما مر فيها لو علم حرمة السخخ وجمل البطلان به حج فاحفظ

هذا

هذا التفصيل ولا تغتر بالطلاق قل والله الموفق قوله لما مر في
 باب الغدبة يعني من قوله من ادرك رمضان فافطر لم يرض ثم صوم ولم
 يقضه حتي ادركه رمضان اخر صام الذي ادركه ثم يقضي ما عليه
 ثم يطعم كل يوم مسكينا انتهى قوله وموجب للغدبة دون القضا
 أي علي السراخي صالة لا بدلا عما الاصح فلو قدر العاجز بعد الفطر لم يلزمه
 او قدر علي الصوم ولو قبل الغدبة لم يلزمه الصوم لأنه لم يجلب به
 اشتد بل بالغدبة وبهذا فارق المصنوب في الحج واذا تكلفه مع العجز
 اجزاه ولا فدية شق قوله وهو شيخ كبير لم يستطع الصوم في جميع
 الايام والايان كان يقتدر في بعضها وجب عليه التأخير الى الزمن الذي
 يقدر عليه انتهى ثم رعن حضر قوله لما مر في باب الغدبة فيه نظر
 فانه لم يذكر فيما سبق لقوله او كبر لشخص تعليل فكان الاول ان
 يقول كما مر تأمل قوله وناس للنسبة لم يترك وتارك للنسبة حتي يشمل
 التمهيد لانه داخل في قوله بعده ومتعمد بفطره بغير جماع صغير الناس
 تحرزا من التكرار فتأمل قوله تداركا لما فات حلة لقوله موجب للقضا
 قوله والاصل عدمه أي الوجوب قوله ولان الانها مرضاي ولا كفارة
 بالفطر بالمرض كما مر وان لم يوصف بجواز ولا عدمه هـ قل قوله
 لمجنون أي لم يتعمد بمجنونه قوله لعدم تكليفه وسلكه الصبي والكافر
 الاصل تبيين القضا فيما ذكر غير موري الا فيمن اشتم بالفطر
 والمرئ وتارك النسبة لبلأعد اعلي المعتمد هـ قل يا ج
 ما يكره في الصوم قوله لاجله أي وان حرم لغيره قل فالحرام له
 جهتان من حيث الذات حرام ومن حيث الصوم مكروه قوله
 عشرة أي بحسب ما ذكره المصنوع والافني أكثر من ذلك كما ستره فالحصر
 المذكور اضافي هـ قل ومما لم يذكر الحلف بالخاتم الذي علي قم العباد

فانه مكروه اذ لا يَحْتَمُّ الا على افواه الكفار كافي اية اليوم يَحْتَمُّ على
افواههم هكذا احتج له وقال النووي وفي هذا الاحتجاج نظروا فما
حجته انه حلف بغير الله تعالى فهو مكروه لذلك لما قاله اه قوله
على ما ياتي فلا يرد ان الاحتجاج والقبلة خلاف الاول كما ياتي وقول
فاشار بقوله على ما ياتي الى ان قوله هنا عشرة كلام يجعل ياتي تحريره
قوله مشائمة المراد وجود الشتم ولو من احد الجانبين قال
فان المتفاعلة قد تاتي لاصل الفعل كمتأثله والله والظاهر تردف
الشم والسب وانما اعم من القذف لكونه الرمي بما يوجد المحذورا
وانفرادهما بالاحد فيه كبا احمق وهو من يضع الشيء في غير محله وموضع
واقل ان يسلم منه احد فمتناولا الغير بما يكرهه رحمان ومحل
كرهه المشائمة اذ اشته بشي لا يتفك عنه احد كقوله يا ظالم
يا احمق اما بغيره كد فيحرم كما اشار له بقوله وقد تحرم الي قوله وقد
حرم الوجه اسقاطه لما مر قل اي لان الكلام فيما يكره من اجل الصوم
وان حرم في ذاته فلا حاجة لقوله وقد تحرم وكتب شوع عليه يتامل مع
قوله لاجله قال العناني وح قالنا ويل على طريقة النووي وكلام
المصنعي اخر وهو قوله وقد تحرم على طريقة الرافعي قوله فليقل اي
بقلبه ولسانه وامره بذلك لاجل كنه نفسه عن الشتم او كنه شائمه
عنه اه قل فيقول له بنية الوعظ وبكره وحيث كان المقصود به
الوعظ فلا يقال ان المطلوب اخفاء العبادة وهكذا يقتضي اظهارها
وما من ما قيل

وهو المشتم عليه
في قوله لا يَحْتَمُّ

يسن

يسن تعجيل الفطرية بل الافضل التاخير وان ظنه بلا اجتهاد او
ثبته فيه حرم التعجيل والمأصـ لان التعجيل نارة بين وذلك عند
تحقق الغروب ونارة يكون خلافا لاولي وذلك عند ظنه بتحر
ونارة بحرم وذلك عند ظنه بلا تحرا وشكه ملخصا من خضر والرحمان
اما نفس المفطر فواجب من الصوم لان الوصال حرام لانه من
خصا بيه صلى الله عليه وسلم وعبارة المنهاج وش لم يسن تعجيل
الفطر بتناول شي في الجوهر وقضيته عدم حضور سنة
التعجيل بالجماع وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر
اه ومحل التدب اذ تحقق الغروب او ظنه بامارة اه فانظر
قوله او ظنه بامارة مع ما تقدم عن خضر والرحمان قوله لمن
قصده الي فلا يكره لغير ذلك كفتقد ما يخطر عليه او انتظار جماعة
او حضورها كقول او نحو ذلك ويندب كونه على رطب فيسر فتمت
فما زمرم فما غيرها فحلوا فحلوي ويندب كونه على وتزهر قل
قوله ما تجلوا ما مصدرية ظرفية اي مدة تعجيلهم الفطر
ويسن ان يقول عقب تناول الفطر اللهم لك صمت وعلى رزقك
افطرت وبك امنت وعليك توكلت ورحمتك وجوت واليك
انبت ذهاب الظن بالعمز والقصر اي العطش وابنت العروق
وثبت الاجراد شا الله تعالى ويقول هذا وان افطر على غيرهما
لان المراد دخل وقت اذ هاب الظن وورد انه صلى الله عليه
وسلم كان يقول يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي اعانني
فصمت ورزقني فافطرت فيقول ذلك الشخص ايضا عقب ما مر
قوله السجود هو بضم السين الاكل وبفتحها المأكول ويؤخذ
وقته بنصف الليل ويقل بالسدر الاخير وحمل الاول على معناه

الشرعي المراد هنا والثاني على معناه اللغوي ويندب فيه ما ندب
 في الغطر من الرطب فالسر الى اخر ما تقدم ولا يرد رواية ما بانه
 التمر في جوف الا فسد له على الكثير منه او السحور به ليس
 بيانا واعلم ان السحور سنة اخرى وعبرة من المنهج وسن
 تسحر وتاخيره انتهت في البخاري تسحر وا فان في السحور بركة
 بنصبها اسم ان والمراد بالبركة زيادة القوة على اداء الصوم
 فهو بالفتح فغلبه يكون معنى الحديث كلوا واشربوا في ليالي رمضان
 قبيل الصبح فان في المأكول والمشروب في ذلك الوقت زيادة قوة
 على اداء الصوم قال النووي في شرحه واما البركة التي فيه
 فظاهرة لانه يقوي على الصيام ويبسط ويحصل بسببه الرغبة
 في الازدياد من الصيام لحقة المشقة فيه على المستحضر وهذا هو
 الصواب في معناه وقيل المراد بها زيادة الاجر والثواب فغلبه
 يكون بالضم يعني كلوا واشربوا في ذلك الوقت في ليالي رمضان
 قبيل الصبح فان في الاكل والشرب في ذلك الوقت زيادة الاجر
 والثواب ويؤيد الاول اي الفتح ما اخرج ابن ماجة والمحاكم
 والطبراني والبيهقي عن ابن عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم استعينوا بطعام السحر على صيام النهار
 وبالقيلولة على قيام الليل اراد بطعام السحر السحور فدل
 الحديث على ان السحور اسم للطعام الذي يؤكل قبيل السحر وان
 الحكمة في مشروعيته التقوي على اداء الصيام واخرج ابوداود والنسائي
 عن الرباض بن سارية قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى السحور فقال هلم الي الغداء الميا ركا اطلق على السحور الغداء
 وهو اسم لما يقتدي به من الطعام والشراب كما في الصحاح واما به

نك

نما الجسم وقوامه كما في القاموس اه ملخصا قوله بكسر العين
 وهو ما يوضع ويقال له المملوك واطلاق الفعل بكسر العين
 على المفعول كثيرا لاذبح بمعنى المذبوح والظن بمعنى المطون
 قال تعالى وقد يناله بذيخ عظيم وهذا هو المراد هنا قال
 المتولي وهو اسم لشي عند العطار يقال له موميا كلما مضغته
 قوي وصلب واجتمع ومنه الملباب والعلك بفتح العين هو
 المضغ وليس مراداهنا لاضافة المضغ اليه قوله لانه يجمع الريق
 ولا يهتم بالافطار لان من رآه من بعيد يظنه اكلا وقد قال
 صلى الله عليه وسلم من كان يوم من ياله واليوم الاخر فلا يقن
 موافق التهم اه قوله فان ابتلعه اي من غير اتصال شيء
 من المملوك فيه والا فطر قطعاه قال قوله في وجهه ضعيف
 قوله وان القاه اي الريق عطشه ولو شك هل وصل من
 العلك شيء جوفه او لا لم يفطر ولو نزل الطعم او السرج للجوف
 لانه من مجاوزه الريق له رحا في قوله علك الخبز بفتح العين
 مصدر بمعنى المضغ اي علك للخبز فهو من اضافة المصدر الى المفعول
 ويصح كسر العين وتكون الاضافة من اضافة الاعم الى الاخص
 وتسمى بيا نية اي مملوك هو الخبز اه قوله مثلا اشارة الى ان
 قوله له ليس يقيد بل كذلك وله غيره وكذلك الولد ليس قيدا بل
 مثله الشيخ الكبير والحيوان غير الادمي كالطائر وكذلك قوله
 لا ما صنع له غيره ليس قيدا فتأمل قوله وذوق طعام اي او
 غيره وتعيينه بذوق الطعام جري على القالب عناني قوله
 خوف الوصول الى حلقه او تقاطيعه لعلبة شهوته وحمل الكراهة
 اذا لم تكن حاجة اما الطباخ ومن له صغير يعمله فلا كراهة

في حقه كما قاله الزيايدي قوله اي تفضلا لافطار وقيل معنا ه
 بطل اجريا ميم او نقص فكما صار امطرين لا تماكنا يقتلنا
 فان اصل الحديث اخرج الفقيه عن ابن مسعود قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم علي رجلين يحجم احدهما الا فرق قال النبي
 صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم قال ابن مسعود لا
 للحجامة بل للغبية وقيل منسوخ بخبر البخاري انه صلى الله
 عليه وسلم احجم وهو صائم فيكون فعله ناسخا لقوله وللحاصل
 ان الحديث اخرج بظاهره جماعة من الائمة منهم احمد واسحاق
 فقالوا يفطر الحاجم والمحجوم واجيب عنه بان مؤول او منسوخ
 فتأمل قوله المحجمة بكسر الميم الاولى اسم الة الحجامة قوله
 هو ما جزم به في الروضة ضعيف قوله خلاف الاولى هو المعتمد
 قال وحمل بعضهم الكراهة على ضعف البدن فيشيل الخلق
 وخلاف الاولى على قويا لبدن ممتلئ الجسم وهو قريب بالنسبة
 للمحجوم قوله الافتصاد وهو طلب الفعل بان يقول
 انصدني هنا في فهو خلاف الاولى اي في حق المقصود وحده
 اخذ من العلة كما علم قل قوله وقبله اي وهي السن بالغم
 سوا كانت على قم او غيره من رجل لا مراة او عكسه والمعانقة
 والمباشرة باليد كالقبلة م ر عبد البر قوله والا اي ان حركت
 شهوة حرمت اي في الفرض وتكره في الغل لجوار قطعه قل
 والمراد بتكرهها خوف الاتزال او الوطي فان قلت المبالغة
 في المضضنة مكروهة وان خيف الا فطار فما الفرق قلت
 يفرق بان المني سباق فلا يكون رده لانه ما دافع بخلاف المساء
 وبان فيه انساصوم شخصين غالبا وبان هذا الاصل له

مطلوب

مطلوب وكتب الشافعي جوابا عن سوال صورته ه
 ه سل العالم المكي هل في تراوره وضمة مشتاق الفواد جناح ه
 والجواب ه
 ه فقلت معاذ الله ان يذهب التقى تلاصق اكبادهم جراح ه
 فسأله الربيع عن ذلك فقال تفرست اي وغلب على ظني ذلك
 في هذا السائل انه ليس مراده الجناح ه ويا من من نزول المني وانما
 مقصده طفي حرارة الشوق بالمعانقة والغلبة لانه عسر في شهر
 رمضان وهو حديث السن قد هبت للسائل فوالله ما زادني
 عما قال الامام فتعجب من فراسته انتهى رحا في قوله اربه بكسر
 الهزة وسكون الراء المهملة قبل الموحدة بمعنى الحاجة والمراد
 به ضامع اتزال المني وبعضهم ضبطه بفتح الهزة والراء قل
 قال في النهاية اكثر المحدثين يرونه بفتح الهزة والراء يعنون
 الحاجة وبعضهم يرونه بكسر الهزة وسكون الراء له تاويلان
 احدهما انه الحاجة والثاني اريد به العضو وعني به من اعضا
 الذكر خاصة اه شوقوله والشاب يفسد صومه والحديث
 جري على الغالب فلو انعكس الحكم لدار الامر مع العلة وجودا
 فعندما عهد البر قوله وهو المعتد معتد ونص الام ضعيف
 قوله ودخول حمام قال الاذرعني يعني من غير حاجة لجواز ان
 يضره فيفطر وهذا المني ياذر به لان اعتاده ج م ر خضر واما
 من احتاجه لتفوجنا به وظاهره واه اضغفه او علم من نفسه
 عدم الضعف وظاهره ولو بلا حاجة فلا يكره له ومرجع ذلك
 الطبع رحا في مع زيادة فظا هره في الخالين قوله وسواك بعد
 زوال او عقب العجز لمن واصل الصوم لعدم وجود مفطر وارترك

الحرمة فتقول كراهة الاستيكاك بالغروب وتعود بالفجر وهل
تستحق حرمة الوصال بالجماع فيه نظر نعم لو اكل ذارح كريبه
كبصل ناسيا للصوم لم يفطر ولم يكره له الاستيكاك بل يسن
وكذا الوصال بعد الزوال وتغير منه فحمل كراهة الاستيكاك
بعد الزوال للصيام اذا كان لغیر سبب يقتضيه وفي الحديث
اعطيت امتي في شهر رمضان خسا لم يعطهم نبي قبل اما الاولي
فانه اذا كان اول ليلة من رمضان نظرا لله اليهم ومن نظر اليه
لا يعذب به ابدا واما الثانية فانهم يحسون وخلوف افواههم
اطيب عند الله من ريح المسك واما الثالثة فان الملايكة
تستغفر لهم في كل يوم وليلة واما الرابعة فان الله يامر جنته
ويقول استعدي وتزيني لعبادي وشك ان يسترجعوا من
تعب الدنيا الي دار كرامتي واما الخامسة فاذا كان اخر ليلة
غفر الله لهم جميعا فقبل اهل ليلة القدر يا رسول الله قال
لا ولكن العالم يوفي اجره عند فراغ العمل انتهى وقوله نظر
الله الي نظره في الرحمة في الكراهة مختصة بما اذا ازاله
بسواك فلوازاله باصبعه فلا كراهة لانه لا تسمى سواكاه
عبد البر قوله لانه يزول الخلوف بضم الخاء تغير راحة النعم
من الصيام بعد الزوال والشارع طلب ابقائه بقوله للخلوف
ثم الصيام عند الله اطيب من ريح المسك اي في الدارين واطيب منه
تدلي على بقائه فاذا ازالته مكروهة فقط وازالة دم الشهيد
تحرم لان فيه ازالة فضيلة عن الغير وان كان مضمولا
بالنسبة للخلوف وافضل منهما مداد العلماء ومداد ما يجري
به اقلاهم اركي واطيب من دم الشهداء وقال بعضهم

الظاهر

الظاهر تساوي المداد والخلوف وفيه نظر بل الاول افضل
ولكن لا تكره ازالته فلو فرض ان الشهيد ازاله بنفسه او ان
احدا سوك غيره بغير اذنه تساوي في الحكم من الكراهة في الاول
والحرمة في الثاني رحا في قوله ونظر ومثله شم ومس قـ
قوله لما يحل له التمتع به لـ كالطيب والمسك والورد والزعفران
والريحان نعم قال شيخنا لو فعله ليلا واستدامه فصار
لا يكره كما في المحرم بالنسك وبقي اشيا اخر نحو ترك شعر وترك
فطر وتقديم تسخير وترك غسل من نحو جنابة وعدم خلل من
الطعام وغير ذلك فهذه وما شابهها اما مكروهة او خلاف الاول
اهـ قل ومن المعلوم ان ما يحل له التمتع به شامل لخليلته ثم
لا يفتي عليك انه لا حاجة لقوله لما يحل له التمتع به لان الكلام
فيما يكره من اجل الصوم وان حرم في ذاته فالكلام فيها هو
اعم ولذلك قال قل قوله اما النظر اليه ليس هذه مما الكلام
فيه كما تقدم اهـ اي ليس الكلام في الحرام بالنظر لذاته فتاحل
باب ما يصل الى الجوف ولا يفطر
هاتان جملتان والجملة الاولى اعني قوله ما يصل الى الجوف في
بيان افرادها والثانية وهي لا يفطر به بيان حكمه ولو قال فيما
لا يفطر مما يصل الى الجوف لكان النسب فتأمل اهـ قل وقوله
لكان النسب غير ظاهرو من ثم اسقطه تلميذه الرحا في جملة
ما في الباب تحاشية اشيا ما وصل باكره او سنيان او جهل
فهذه ثلاثة وما جرى مما بين اسنانه بريقه وعجز عن مجبه
وعبار طريق وغر بلة دقيق وذباب او بعوض قوله ما وصل
من الاعيان من منفعة مفتوح والبال للمعية او السببية والاول

انصب قل وقوله والبايعني في قول الحق بنسباني للمعية
اي بمعنى مع نسيان او بسبب نسيان قوله بنسباني اي
للصوم قل قوله او جهل اي من معدور فغير المعذور يفطر
كالعالم ومثله من علم التحريم وجهل المفطر لان حقه الامتناع
قل ولو اكل وشرب او جامع ناسيا وظنه انه افطر ففعل ناسيا
عامدا افطر وحرم عليه وفي لزومه الكفارة بالجماع في نظر حامي
وعبارة خط على الغاية ولا كفارة عما من جامع عامدا بعد الاكل
ناسيا وظن انه افطر بالاكل لانه يعتقد انه غير صائم وان كان
الاصح بطلان صومه بهذا الجماع اه قوله اكراه ومنه الايجار
بالصب في حلقه قل قوله والاصل فيه اي النسيان ويقاس
غيره عليه بجامع العذر ولعل اقتضارا لاصل عليه للحديث
المذكور قل قوله من نسي مفعوله محذوف وهو صومه بقرينة
قوله وهو صائم اي والحال انه صائم وخصر لاكل والشرب من بين
المفطرات لغلبتهما وندرة غيرهما كالجماع وقوله فليتم صومه
اضافة اليه اشارة اليه انه لم يفطر وانما امره بالانتهاء لقوت
تكملة ظاهره ثم علل كون الصائم لا يفطر بقوله فانما اطعمه
الله وسقاه اي فليس له فيه مدخل فكانه لم يوجد فيه فعل
قال الطيبي انما للحصر اي ما اطعمه وما سقاه احدا الا الله
فدل على ان هذا النسيان من الله تعالى ومن لطفه في حق
عباده تيسيرا عليهم ودفعاً للرجح عنائي قوله او يجريات
عطف على نسيان واعاد حرف الجر لطول الكلام ولاجل التقييد
بالعجز بعده لعدم تانيه فيما قبله وبه يرد ما نقله شيخنا عن قتادة
حين ان شرب قهوة قبيل الفجر وبقي اثرها لما بعده فان بلغ ريقه

المنقير

المنقير به افطر فانه ليس على اطلاقه بل يجري فيه ما هنا من التفصيل
فيقال لا يفطر الا اذا تعد ذلك رجائي قوله كطعام اي او نخامة
قوله وقد عجز اي حال جريانه وان قدر على مجبه قبله قل
قوله او وصل اليه اي في الجوف قوله وكان غبار هو عطف على
بنسباني سوا ذية الطاهر والنجس اه قل ومثله سائر المحشين
نقلنا عن م روعبارة اج على خط قوله غبار طريق ظاهره سوا كان
طاهرا ونجسا وهو مقتضى اطلاق م ر في شرفاته لم يقيده بشي لكن
فيج ومثله نذر التقييد بالطاهر وفي سم على البهجة ان تعد ضر
في الغبار والنجس والابان كان طاهرا او نجسا ولم ينته فلا اه
قوله عمدا اي تعد فتح الغم ولو لاجل الوصول لانه تعد
الوصول قل ومثله ابن شرف وفيه تأمل فانه اذا فتح لاجل
الوصول فقد تعد الوصول في كلاهما تناقض فليتامل وعبارة
الشيخ عبد البر ومثله في الغبار ما لم يكن بفعله كان صار يتلقفه
من الهواء فانه يضرا اه قوله حق غايية او تغليبية قل
قوله غزيلة د فنيق الغزيلة ادارة الحب في الغزال ليستفي خبيثه
ويبقى طيبه وفي كلام العرب من غزبل الناس تخلوه اي من فتش
عن امورهم واصولهم جعلوه تخالفة اي امتصوه ويحتل ان المراد
من فتش عن عيوب الناس اظهر اعيوبه ويحتشوا عنها اشد احتشا
من تحت فان المختل اتقى من الغزال وفي الحديث كيف يكم ويحان
بغير بل الناس فيه غزيلة اي يذهب خيارهم ويبقى اراذلهم شرط
والطريق والدقيق غير قيد وفق الغم هنا وما ياتي كما مر اه
وقوله كما مر اي من انه اذا تعد لا يضر قوله او ذبا با طيرا الم
اي لا يضر وان فتح فاه عمدا لاجل دخول ذلك ولا ينتهيد التراب

بالطريق ولا الغلبة بالدقيق قال علي خط قوله لمستقة الاقرا
 اي شانه ذلك او الغالب فيه قال بأن الاعتكاف
 لم يترجمه بكتاب لانه يطلب في الصوم فكان من توابعه
 وهو المعنى للقوي من الشرايع القديمة قال تعالى وعهدنا
 الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا بيتي للطابين والعاكفين
 والذي من خصا يصنع الهيبة المخصوصة اي كونه في مسجد
 بنية من مسلم عاقل طاهر من نحو حيض قوله هو لغة اللبث
 اي الاقامة على الشئ وفيه قول اي الملازمة له وحسن النفس
 عليه قوله خيرا كان او شرا فمن الخير قوله تعالى ولا تنباشوا
 وانتم عاكفون في المساجد والتقيد بنفي المساجد للغالب
 فلا مفهوم له لان المعتكف ممنوع من المباشرة خارج المسجد
 ايضا انا خرج لمخوفضا الحاجة على ما ياتي ومن الشرف قوله تعالى
 فانوا على قوم عاكفين على اصنام لهم وقوله لن نخرج عليه
 عاكفين انتهى وعبارة ترم وعقب ذكر الآية الاولى الاولي ذكر للعلامة
 لا جائز ان تكون لجعلها شرطا في منع مباشرة المعتكف لمنعه
 منها ولو خارج المسجد ولمنع غيره منها فيها فتعين كونها شرطا
 لصحة الاعتكاف قوله وشرا عن اللبث اي لبث قدر يسمى عكوفنا
 اي اقامة ولو بلا سكون بحيث يكون زمنا فوق زمن الطمانينة
 في الركوع ونحوه فيكون التردد فيه لا المروءة بل لبث ولو نذر
 اعتكافا مطلقا كفاه لحظة منه وشرا واقله عند الامام مالك
 يوم كامل رها في فليس عندنا خروج من خلافه قال مرواقل
 ما يجرى في طمانينة الصلاة معقد ارسبحان الله انتهى فلا بد من
 الاعتكاف ان يريد على ذلك فلا يكتفى بمقداره فاقول وبجمل الاعتكاف

مع

مع المروءة على قول ضعيف ويسن كما قال النووي ان ينوي الاعتكاف
 كلما دخل المسجد ولو ما را التحصيل فضله على هذا القول ان قلد
 القائل به والا كان متلبسا بعبادة فاسدة قوله في المسجد وهو
 ما وقفه الواقف مسجدا لا رباطا ولا مدرسة كما اقتضاه ابن عبد
 السلام زيادي قوله من شخص مخصوص لكونه مسلما ميمنا طاهرا
 ولو غير ذكر ان نذب خروجه للجمعة والا فيهم او يكره رها في ثم
 قال ويصح من صبي ميمر وعبد وامرأة باذن ويحرم بدونه مع
 الصحة ويكره لذات الهيبة فتعريض الاحكام ما عدا الاباحة
 اي يجب بالنذر يحرم من المرأة بلا اذن زوجها او سيدها
 ويكره لها بلا اذن ان كانت ذات هيبة ويسن فيما عدا ذلك
 وهو الاصل فيه ومثل المرأة الخنثى قوله بنية قال شيخنا
 ولا بد من ايقاعها حال الاستقرار فلا تكتفى حال المروءة حتى
 يستقر وان كان متذورا وجب التفرغ للربصة او التذلل لغيره
 عن العلج رها في فطريقه اذا ذكره مطلقا اي نذرا مطلقا ان
 يقول نويت فموا الاعتكاف او الاعتكاف المندوب وهذا الوجه
 ما دمت فيه عبدا البر قوله اعتكف العشر الاوسط واعتكف
 العشر الاول منه ايضا وذكر اعتكاف اربعة ايام بعد له دفع
 توهم اختصاصه بمرمضان وبالدكر فيه ايضا دليل لجواز
 اعتكاف المفطر لان يوم العيد لا يجوز صومه اجما عاقتا هل
 قوله اعتكف عشرة من شوال اي العشر الاول كافي عبارة غيره
 قوله كل وقت في رمضان وغيره بالاجماع ولا طلاق الادلة
 قال الزركشي فقد روي من اعتكف فواف ناقة فكأنما اعتكف
 شمة خط وفواف بضم الفاء واخره فاف حليها بسكون اللام

والمراد بالنسبة هنا الرقيق قلب قوله وطلب ليلة القدر
أي ادراكها وسميت بذلك لعظم قدرها أو لما يقدره الله فيها والإجماع
اختصارها فيه أي في رمضان وأرجاها أو ثار عشرة إلى آخره وهي
من خصائصنا وباقية إلى يوم القيامة ورفع علمها فقط لأجل الإختصاص
في غيرها والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر
والألزم تفصيل الشرح على نفسه بمراتب وكون الأجر على قدر
النصب غالباً وهذا جواب عما يقال كيف يكون العمل في ليلة القدر
خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة قدر مع أن العمل في ألف
شهر أكثر واشتغل من العمل في ليلة القدر وقد قالوا إن الأجر
على قدر المشقة وحاصل الجواب أن هذا القول أغلبي يحصل
اصل الثواب للعامل إن لم يطلع عليها وثوابها الكامل إن أطلع
عليها وبه يجمع بين ما نقل عن النووي من أنه لا يحصل فضلها
إلا لمن يراها وقول آخرين يحصل ويسن لمن رآها كانتهاقات
رويتها كرامة لأنها امر خارق والكرامة ينبغي كتبها باتفاق
أهل الطريق ويسن أحياناً يومها كليتها والأثار فيها من الدعاء
بما أحب من دين ودنيا ومن قول اللهم أنك عفو كريم تحب العفو
فاعف عني دفع علمها أي الكامل حتى لا يورد أخباره صلى الله عليه
وسلم بأن علامتها اعتدال ليلتها وطلوع الشمس صبيحتها بيضاء ليس
لها كبير شعاع من كثرة اجتماع الملائكة في الهبوط والصعود قال
في المجموع وفائدة معرفة صفتها بعد انقضاءها استدراك ما فات
من العبادة ليلاً في يومها وهو فضل من ليلة الأسرار على الأصح
والخاص لأن أفضل الليالي ليلة المولد ثم ليلة القدر ثم ليلة
الأسرار فعرفة فالجمعة فنصف شعبان فالعيد وأفضل الأيام

عرفة

عرفة ثم نصف شعبان ثم الجمعة والميل أفضل من النهار رحمة
من مواضع وما ذكره من أن ليلة المولد الشريف أفضل حتى من ليلة
القدر ذكره أيضاً صاحب المواهب وتعقبه حجج يانه أن أراد ليلة
المولد الشريف وأمثالها من كل سنة أفضل من ليلة القدر فما
ذكره من الأدلة لا يساعده على ذلك ولا يفيد أنه أراد خصوص
الليلة التي وقعت ولادته صلى الله عليه وسلم يتأخراً أنه ولد ليلة
ففيه أن ليلة القدر لم تكن موجودة فلم يجتمع اليلتان حتى
يفاضل بينهما وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بفضل ليلة
القدر بعد ذلك ولم يتعرض ليلة المولد فالأصح لا تقتصر
على ما ورد وبارة قلب على هذا الكتاب وهي يعني ليلة القدر
أفضل ليالي السنة اهـ وقد نظم بعضهم ذلك في قوله
ليلة المولد جاً أفضل ليلة القدر تلها يا فل
ليلة الأسرار فليل عرفة فجعة فنصف شعبان عرفة
ولوعلى قبل دخول العشر الآخر من رمضان وقبله طلاقاً
ليلة القدر كقولها أنت طالق ليلة القدر طلقت بأول آخر
ليلة منها أي من ليالي العشر الأواخر لأنه مضت به ليلة القدر
في أحدها ليالي العشر أو علمته في اثنا عشر طلقت بأول آخر ليلة
من ستة متضي عليه لأنه قد مرت به ليلة القدر وحضره حج
ولوراهما بعد التعليق وأخبره من اعتقد صدقه أنه رآها
في سنة التعليق كلية الثالث والخامس والسابع والعشرين
فينبغي الوقوع اهـ رحمة قوله نية وأن نوي الاعتكاف وأطلق
فخرج من المسجد ولو لقصاً حاجة لا بعد العزم على العود إليه ثم
عاد جد والنية وجوباً أن أراد الاعتكاف إذا نوى اعتكافاً جديداً

بخلاف ما اذا خرج بعد العزم على العود لا يجب تجديدها لانه
 بصير كنية المذنبين ابتداء كما في زيادة عدد ركعات النافلة وضوء
 في المجموع روض وشتر يعني انه اذا اخرج ولو لتبرز ولم ينو عند
 خروجه العود للاعتكاف وكان مطلقا عن التعيين بمدة ولو
 مندورا احتاج لنية اذ عاد واراد الاعتكاف لانه اعتكاف اخر
 فلو نوى العود من اجل الاعتكاف عند خروجه لا يحتاج لتجديدها
 ولا يضر جماعه في خروجه ذلك في صورتين لعدم منافاته للنية
 فنيا سا على نية الصوم فانها تضع حتى مع الجماع كما هو بخلاف من خرج
 من اعتكاف مندور متتابع لعذر لا يقطع المتتابع كاكل وقضا الحاجة
 ومريض وحيض لا تخلوا المدة عنه فانه اذا جامع خارج المسجد بطل
 اعتكافه لانه معتكف حقيقة واما العازم على العود فان زمن
 خروجه لا اعتكاف فيه اصلا وتوله حتى مع الجماع الى هذا ما اعتمد
 الزيايدي رحمه الله تعالى ولكن المعتمد ان الجماع يضر مطلقا كما اعتمد
 ذلك العلامة سم في حاشية التحفة كذا اقرره شيخنا ورد الفرق
 الذي ذكره الزيايدي والخاص لانه اذا خرج فلا اعتكاف المطلق
 ولو مندورا ثم عاد فان عزم على العود للاعتكاف عند الخروج
 لم يجده النية والا جدد وان خرج في الاعتكاف المقيد بمدة كيوم
 او شهر فان خرج في المدة لتبرز لم يحتج لتجديد النية وان طال
 الزمن لانه اي التبرز لا بد منه فهو كما مستثنى عند النية وان
 خرج لغيره ففيه التفصيل في المطلق وعبارة ثم ولو عزم
 مدة ولم يتعرض للمتتابع فجامع او خرج بلا عذر ثم عاد لبيت
 الباقي جدد النية انتهى اي لان هذه عبادة مستقلة منفصلة
 عما مضى له خضر وظاهر قوله جدد النية انه يجدد ولو عزم على

العود

العود عند الخروج ورايت بخط الشيخ الميدا في مقريم رزها مثل
 الجلال المحلي قال بعضهم في هذه ايضا ما لم يقصد عند خروجه
 العود ونزوع في ذلك فخره وفي حاشية قال علي خط قوله جدد
 النية ايضا اي ما لم يعزم على العود كالتي قبلها بالاولي قاله
 السنباطي وغيره هذا كله في غير المندور متتابعه اما هو فكله على
 اعتكاف شهر او شهر كذا متتابعه فانه اذا خرج فيه لعذر من تبرز
 او غيره لا يقطع المتتابع وعاد فلا يلزمه تجديده وان خرج لما يقطع
 المتتابع كعبادة المريض استأنف الاعتكاف مع النية كما في المنع
 ومواده فالمراتب ثلاثة وعبارة الجلال المحلي ولو خرج لعذر
 يقطع المتتابع كعبادة المريض وجب استئناف النية عند العود
 اه وقوله لعبادة المريض اي استغلا لا اما لو خرج لقضا الحاجة
 ثم عاد المريض تبعا لمريض لانه وقع تبعا ه ميدي في قوله اسلام
 وعقل وخلو عن حدث اكبر فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل
 كالمجنون والمغشي عليه والسكران وغير المميز اذ لا نية لهم ولا يصح
 اعتكاف حايض ونفسا وجنب لمرة مكثهم فيه وقضية ما تقر
 عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه المكث في المسجد كذي جروح
 وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يكن حفظة المسجد من ذلك
 وهو كذلك وان قال الاذرعى انه موضع نظر وتبعه قال علي
 خط فقال بالصحة مع الحرمة نعم لو اعتكف في مسجد وقف على
 غيره دونه صح اعتكافه فيه وحرم عليه لبثه فيه كما لو تبسم
 بتراب مفصوب ويقاس عليه ما استظهره ثم محل ما ذكر في المعنى
 عليه في الابتداء فان طرا عليه في اثنا اعتكافه لم يبطل ويجب
 زمنه من الاعتكاف اذا لم يخرج من المسجد كما هو صورة المسئلة ويصح

من المميز والعبد والمرأة وان كره لذوات الهيئات كزوجهم
للجماعة وحرم بغير اذن سيده في الرقيق ذكرا وانثى وزوج نعم
ان لم تغتبه منعقة كان حضر المسجد باذنها فنوبة جاز كانه
عليه الزكشي والمكاتب ان يعتكف بغير اذن سيده في الاصح لكن
ان يجوز من موثقه فليس عليه منع وعبارة مرفي شر ويجوز من المكاتب
بلا اذن ان امكن كسبه في المسجد او كان لا يجلبه انتهى والمبعض
كالقن ان لم تكن مهاباة فان كانت فهو في نوبته كالحر ونوبة
سيده كالقن اه ملخصا وقال بعضهم

مسجدنا شرط للاعتكاف تحية مع الطواف قوله
كالطواف وتحية المسجد ~~تفصيل~~ ليس لنا عبادة يتوقف فعلها
على المسجدية الا هذه الثلاثة اعني الاعتكاف والطواف والتحية
ومثلها المذكورة فيه الا ان الطواف يتوقف على مسجد مخصوص
وهو المسجد الحرام فالكاف استقصائية اي بقوله كالطواف
واستعمال الكاف للاستقصا كثير عند الفقهاء وان لم يثبت لها
اهل العربية لان الفقهاء ثقات لا يثبتون ما يتعلق باللغة
من غير سند منها كما قاله الشنوازي اه رحمان واقول لاحاجة
لجعل الكاف استقصائية لان المتن اقتصر على الطواف فقال
كالطواف ولم يذكر تحية المسجد ولا المذكورة فيه فالتشديد
فنامله منصرفا قوله بالمسجد الباء داخلية على المتصور عليه ولا
يجوز ادخالها على المتصور لئلا يتوهم ان غير هذه الثلاثة لا يكون
الا في غير المسجد خضراي ان هذه الثلاثة مقصورة على المسجد ولو
طنا بالاجتهاد فلا فرق بين ان يكون سجدا بقبينا وان يكون
مسجدا مضمونا لكن في الظن ان كان كذلك باطنا فله اجر قصده

واعتكافه

واعتكافه والا فاجر قصده فقط كافي شرع رقتا عن العزيز بن عبد
السلام والمراد هنا الخالص لا المشاع كالوقوف حصه شايعة
مسجد فلا يصح فيها الاعتكاف بخلاف تحية المسجد ومنه رغبته
وهواه وغصن شجرة خا رج عنه واصلها فيه كعكسه قلة ورجته
ما حوط عليه لاجله وان لم يعلم دخوله في وقفه سوا فصل بينهما
طريق عند حدوثه او شك فيه امر لا وقيل هي تحية واما حريمه فهو
ما هي لائقه نحو قماماته وليس له حكمه رحمان ومثل المشاع ما
ارضة محتكرة اي مستأجرة اذ المسجد ما فيها من البناء وهذا لا يصح
الا اعتكاف فيها وان حرم مكث الجنب فيها نعم ان بنينا ارضه
محتكرة مصطبة او بطله ووقف ذلك مسجد اصح فاقبلة اقبلي
شيخنا الزبيري بانه لو سمر حصيرا او فرة او سجادة او بني مصطبة
ووقفها مسجدا اصح ذلك واجر على احكام المساجد فيصير الاعتكاف
عليها ويجرم على الجنب ونحوه المكث عليها ونحو ذلك اه عبد البر
وقال الرحمان ولا يصح وقف منقول كالسجادة مسجد الاعتكاف
عليه نعم لو بني مصطبة في ملكه او اثبت فيه خشبا جاز له
وقفه مسجدا وهو صحيح فتاوى وكتب عليه شيخنا انظر لوزال
ثبوت هذا واستظهر ثبوت المسجدية بعد زواله اه وفي حاشية
قل على خط نعم ان جعل في الارض المحتكرة بلا طاملا ووقفه
مسجدا اصح عليه الاعتكاف وان ازيل اه بمرور فله والجامع وهو
المسجد الذي جرت العادة باقامة الجمعة فيه قل قوله اولى وان
عين غيره بنذره بل يتعين بنذره جهة الجمعة وهو ممن تلزمه
الجمعة ولم يشترط الخروج لما قل وقوله وان عين غيره بنذره
ضعيف في شرع ويستثنى من اولى جهة الجامع ما لو عين غيره

بندره ضعيف فقي ثم رويستثنى من اولوية الجامع ما لو عين غيره
فالعين اولي ان لم يخرج له وجه للجمعة اه بالخوف قال بعضهم ومحل
كونه اولي ما لم يكن غيره أكثر جماعة منه وتفرغ مدة الاعتكاف
قبل الجمعة فان كان زمنه دون اسبوع او كان ممن لا تلزمه او شرط
انه يخرج لها ففي هذه يكون غير الجامع اولي اه وهو ضعيف والمعتد
ان الجامع اولي وان كان غيره أكثر جماعة منه كما استوجهه م ربي
شرويعين في نذره مسجد مكة او المدينة او الاقصى تعيين ويقيم
الاول مقام الاخيرين والثاني مقام الثالث والمراد بسمكة
الكعبة وجميع المسجد حولها لا خصوص المطاف ولا يتعين جز من
المسجد بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء لونه راعتكافا
في الكعبة اجزاه في اطراف المسجد قياسا على ما لو نذر صلاة فيها
والمراد بسمكة المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم والتفصيل
والضعيف مختص به دون القدر الذي زيد فيه ولو عين مسجدا
دون الثلاثة لم يتعين ولو مسجد قبا على المعتد ولو شرع في
اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين ليل يقطع التتابع
نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة الى مسجد آخر مثل مسافته
فا قل جاز لا تتعاه المحذور ولو عين للاعتكاف زمنا تعين
فلو قدمه لم يصح اواخره فقضا وان ثم بتعمده والفرق بين
الزمان حيث يتعين دون المكاف ان تعلق العبادة بالزمان
اقوي بدليل انه يذهب جزء منه مع العبادة بخلاف المكاف
اه ملخصا من ثم مع زيادة الفرق قوله ويمسك في الحال مطلقا
اي من ذورا وغيره متتابع او غيره خضر قوله ومع ما مضى اي
من حيث التتابع واما الشواب فلا يبطل الا بالردة وكذا يبطل

العمل

العمل بها ايضا ان انضلت بالموت قل قال شيخنا ولا تجتنب ثواب
ما فعله حال الصبا ان عاد للاسلام والاحيط الجميع رحا في قوله
بسته اي بالنسبة للمتن وسيزيد عليها في الشرح ثلاثة وقال
العنايني ومحل ما ذكر من افساد الوطى والالتزام في الواضع اما
المشكل فلا يضر وطوه وامناوه باحد فرجيه لاحتمال زيادته
وقد نظمها بقولي
وطى واتزال وسكر ردة، حصر تقاسر لا اعتكاف مغفرة،
فروجه من مسجد وما عذره، كذا كراستين فاعقوبة المقر،
ونجوجه اعتكافه بطل، لاخذ حق يا فتي به مطر،
قوله مع العدم متعلق بفسد والمراد بالفساد ما يعم عدم
الانقضاء بان انعقد ثم قسد او لم ينعقد بالمرة رحا في من قبل
الاي من واضح او من خشي حيث اوجب الغسل بان اولى واول
فيه او مبك او من بعينه او ميت قل قوله ولو خارج المسجد
اي ان كان حكم الاعتكاف منسجبا عليه كما في الخارج لعارضا و
اذان والا فلا كما في العازم على العود الى الاعتكاف عند رجوعه
قل قوله كما في الخارج لعارضا المراد الخارج من الاعتكاف الواجب
واعلم ان الوطى والمباشرة بشهوة حرام في المسجد مطلقا ولو من غير
معتكف وكذا خارجه في الاعتكاف الواجب دون المسحب لموار قطعه
ولا يبطل اعتكافه بغيبه او شتم او اكل حرام نعم يبطل ثوابه
كما في الانوار ولو نوي الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يبطل
كالصوم اهو ملخصا من ثم ر قوله بلمس بشرة بشهوة اي بلا حائل
لما ينقض لمسه العضو ولو عضوا مبنا لا نحو امره ومحرم انثى قل
والضابط ما افطر الصائم ابطل الاعتكاف وما لا فلا قوله بنظر او فكر

اي من ليس عادته الاتزال بذلك والا فيبطل به اعتكافه قال
 ورحماني قوله او ليس بالشهوة لكن مع حاييل كما تقدم مثله في الباب
 قبله شوبري والعقيد اعني قوله بلا شهوة راجع للاخير فقط وان
 كانت قاطعة الشافعي رضي الله عنه رجوعه لجميع ما قبله فالاتزال
 بالنظر والفكر لا يبطله ولو بشهوة الا ان علم من عادته الاتزال
 بذلك واستدامه او قصد الاتزال به اه رحمه الله قوله بلا شهوة
 ظاهره ولو بدون حاييل وان اتزل كما هو فرض الكلام وتقدم مثله
 في الصوم وضعف ارباب الحواشي وسكتوا عليه هنا فهل ما هنا
 مثله او يفرق حريمه ثم رأت في شرم رما يوافق كلام المصنف ونفسه عند
 قول المنهاج واظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة كالمس وقبله تبطله
 يعني الاعتكاف ان اتزل والا فلا تبطله كما مر في الصوم واحترز
 بالمباشرة اما اذا نظر وتفكر فأتزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما اذا
 قبل بقصد الاكرام او نحوه او بصدق فلا تبطل اذا اتزل جزما
 والاستتمنا كالمباشرة اه قوله فلا يفسد به اي بما ذكر من الاتزال
 بنظرا وما عطف عليه الاعتكاف فيما مضى من المتتابع اي من المندو
 تتابعه فيبني بعد رفع الجنابة على ما مضى قوله ويفسد به
 في الحال اي فتنفسد الاتزال بكونه بمباشرة بشهوة لاجل المندو
 المتتابع لان كلامه فيما هو اعم كما تقدم قوله مع الجنابة الاله
 اي الجنابة المذكورة التي بالاحتلام المذكور والتي لم يفسد بها الصيام
 والابطال للتتابع اه قل وقوله بالاحتلام المذكور اي ونحوه وقوله
 فيه نظر فانه لا يحتاج الى ذلك اعني ما ذكره من ان المراد الجنابة المعنوية
 لان الاعتكاف يفسد في الحال مطلقا بالجنابة مطلقا وقوله المص
 مع الجنابة راجع لقوله بمعنى انه لا يجب فليتامر قوله بخلاف

الاعمال

الاعمال اي ان لم يخرج من المسجد قبل وظاهره وان استغرق الاعمال
 المدة ويشكل بما مر في الصوم من ان شرط صحته معه الافاقة في جزء
 الا ان يقال قد افاق في جزء وهو الذي وقع فيه النية فهو كالصوم
 ولا ينصوهر هنا الاستغراق لجميع الزمن لضرورة وقوع النية في جزء
 بخلاف الصوم لتقدمها على زمن الصوم تأمل شو والكران غير المتعدي
 كالغنى عليه كما في شرم وقوله وسكر اي متعدي به قل ومثله الجنون
 المتعدي به كما قاله الزيايدي قوله فانه يجب معه كالنوم بخلاف
 الجنون وان لم يخرج من المسجد لمناقاة الجنون للعبادة قوله لما مر
 اي لا يخرج نفسه عن اهلية الاعتكاف خضر قوله وخروج من المسجد
 اي بجميع بدنه او ببعضه واعتمد على الخارج وحده والا فلا يبطل على
 المعتد رحمه الله وكتب شو قوله وخروج من المسجد اي بكل بدنه احا
 خروج بعضه فلا يبطل نعم ان اخرج رجلا اي مثلا واعتمد عليها فقط
 بحيث لو زالت سقط من خلاف ما لو اعتمد عليها ففصل على ما اقتضاه
 كلام البغوي واستظهره غيره واعتمده شيخنا ايضا بخلاف ما لو دخل
 المسجد باحدي رجله واعتمد عليها ونوى الاعتكاف فلا يجزئ
 استصحاب الاصل فيهما اقول ويشكل على ما علم به هنا ما جري
 عليه فيما لو تقدم الماموم باحدي رجله واعتمد عليها فليراجع
 انتهى قوله وخروج من المسجد بلا عذر كخروج لشئ يمكن منه في المسجد
 بخلاف الاكل لانه لا يستحي منه عادة دون ما قبله كما ذكره بعد ذلك
 عنائي قوله بلا عذر اي من الاعذار الانية وان قل منه لمناقاة
 اللبث اذ هو في مدة الخروج غير معتكف ومحل ذلك حيث كان علما
 علما بالتحريم فتمارا كما ذكره الشرم رقه قوله حد لوعبر بالعقوبة
 بدل الحد لكان اولى ليشمل التعزير خضر قوله ثبت باقراره فيقطع

بعد التتابع لتقصيره خضر قوله لا يمينه اي لا ان ثبت الحد
 باليمين او بالقضا بالعلم ان جوزناه اذ الجريمة لا تركب لا قامة
 الحد ثم عب فلا ينقطع التتابع هذا اذا لم يوجب الحد قبل
 الاعتكاف فان اتى به حال الاعتكاف كما لو قدف مثلاً فانه ينقطع
 المولا ر على خضر قوله لتقصيره اي بعدم الوفا وعدم اثبات
 اعساره وبما تقر علم ان كل من خرج مكرها بحق كالزوجة والعبد
 يعتكفان بلا اذن ينقطع قنابعه قال الا ذرعي وهو الاوجه
 خضر قوله كردة ايجو يبطل الاعتكاف برودة وسكر كما تقدم اي
 من حيث التتابع اما من حيث العمل بالنسبة للمرء اذا اسلم فلا
 يبطل اذ الردة انما تحبط العمل اذا انفصل بها الموت على المعقد
 واما ثواب العمل فانه يحبط بالردة مطلقا قال الا ذرعي وهي
 مسيلة جلية فاستغفها بخلاف السكر فلا يحبط الثواب اه
 خضر قوله في افساد الاخيرين هما الحيض والنفس خضر قوله
 ان تخلوا المدة الم اى اذا نذرت المدة ان تعتكف مدة ثم انه
 ان طرأ عليها في اثناء المدة حيض ونفس نظر ان كانت تلك المدة
 تخلوا عن الحيض والنفس غابا فانه ينقطع الاعتكاف وبعبارة
 العناني قوله ان تخلوا المدة عنهما غابا بخلاف ما لا تخلو عنه
 غابا كشر وبعبارة قوله على خط ظاهر كلامه اعتبار غابا عادة
 النساء وقال شيخنا تعتبر عادتها فقط فلو نذرت عشرة ايام
 مثلاً متتابعة فاعتكفت عشرة بطرقها الحيض في تلك العشرة
 فطرقتها انقطع تتابعها وان نذرت عشرة فاعتكفت فطرقتها
 الحيض فيه وكان عادتها الطهر مشهرا فان اعتبر غابا عادة
 النساء وقال شيخنا لم ينقطع تتابعها وان اعتبر عادتها انقطع

تتابعها

تتابعها وهذا القيد ذكره في الحيض وكلام الشرح صحيح في اعتباره
 في النفس ايضا وهو غير مناسب وهذا كله من حيث كونه ينقطع
 التتابع اولاً والا فالخروج له واجب مطلقا فراجعته انتهى والمدة
 في الحيض على ثلاثة اقسام الخمسة عشر فاقبل تخلو بيقين والخمسة
 وعشرون فاكثرا تخلوا غابا وما بينهما يخلو غابا قالوا وس
 والثالثة يقطعها الحيض والثانية لا يقطعها كما في ثواب العباد
 وتعلل الشهاب القليوبي في حاشيته على الكتاب عن شيخه الزبيري
 انه قال تعتبر عادتها اي في المدار على الخلو باعتبار عادتها
 لا باعتبار غاب النساء الذي في ثم روضه المدة التي لا تخلو
 عنه غالب باكثر من خمسة عشر يوما فاذا كانت مدة الاعتكاف
 كذلك فلا يضر الحيض لزيادة هذه المدة على قل الطهر فتعذر
 لاجل ذلك بخلاف ما اذا كانت خمسة عشر يوما فقل اه وفي النفس
 اذا نذرت المرأة ان تعتكف عشرة ايام مثلاً ووقع منها النذر
 قبل شهرها التاسع من حملها فاخرت الاعتكاف الى ان بقى من الشهر
 اقل من عشرة ايام فانه ينقطع بنفاسها بخلاف ما لو نذرت شهرين
 اولاً التاسع واعتكفت فلا ينقطع بنفاسها هكذا ظهر وما رايته
 احدا صوره فيلجس قوله ولا يجوز ان يحرم اخذ من تعقيد بالوا
 لان المندوب يجوز قطعه ولكن ما يبطل الواجب يبطله قوله
 خروجه اي المعتكف منه اي من المسجد قوله اذا كان اعتكافه
 واجبا اي بالنذر قوله قبل ان ينقضى يفيد انه في المعقد بمدة
 كما يعلم مما ياتي قوله اما غير المعقد فله الخروج منه في اي وقت
 ولا ينافيه قوله خط على الغاية ولا يخرج من المسجد في الاعتكاف
 المذكور ولو غير معقد بمدة ولا تتابع لان معناه انه لا يخرج مع

جب

بقايه على اعتكافه فليتنامل ثم ان الكلام ايضا في الاعتكاف المعين
مدته كهذا الشهر والمشرط تتابعه بعد الغفلة كقصة ايام متتابعة
فالحاصل انه يحرم الخروج من المسجد في الاعتكاف المندوب والمقيد
بمدة المتتابع والمعين مدته فخرج المندوب والاعتكاف المطلق
والاعتكاف المندوب والمقيد بمدة لم تعين ولم يشترط فيها تتابع كله
على اعتكاف شهر فهذا كله لا يحرم الخروج من المسجد في اثنائه قوله
لاكل وان امكن فيه ان يعبر مشقة قوله وشرب لم يمكن فيه
بان لا يكون بالمسجد كما قوله بخلاف الاكل فانه قد يستحي في شربه
عليه ويؤخذ من العله كما افاده الازريعي ان الكلام في مسجد مطروق
بخلاف المهور الذي يندبر طارقه والمختص شرم رخص قوله
وهي البول والغايط ومثلها الریح فيما يظهر اذ لا بد منه وان
كثر خروجه لذلك تعارض اي لقضاء الحاجة نظر الى جنبه ولا
يشترط ان يصل لحد الضرورة خضروا وفي كلامه مانعة خلوقه
قوله ولا يكلف فعلها اي الحاجة قوله في سقاية المسجد وهي
ما جعل لقضاء الحاجة ويقال لها المبيضة لسقاية الشرب
ومحله حيث كان يحتشمها والابان كان لا يحتشمها كلف قضا
الحاجة فيها ولا يعذر في الخروج حينئذ ومحله ايضا حيث كانت
عامة فان كانت خاصة بالسكان والمعتكف منهم لم يجوز له الخروج
وهو داخل فيها قبله لانه لا يحتشمها في هذه الصورة انتهى خض
بالمعنى قوله ولا في دار صديقه التي بجانب المسجد المحيولة
والمنه خض قوله لان تغاحش البعد وضبط البغوي الغش
بان يذهب اكثر الوقت في التردد الى الدار ثم المنهج وقوله
اكثر الوقت اي وقت الاعتكاف بان يكون زمن التردد اذا التقاه

اكثر

اكثر من زمن المكث في المسجد هذا هو المعتد فان في شرم رمث لما
في شوا المنهج خلافا لما قال ان المرح في ضبط ذلك العرف قوله الا ان
لا يجد الخ اي فلا يضطر فحش البعد خضر والحاصل انه اذا لم يجد في
طريقه موصفا او وجدا ولكن لا يلبق به له ان يقضي حاجته بدارة
ان تغاحش بعدها قوله ولا يعدل الى البعد من داريه فان
تركه الاقرب من داريه وذهب الى البعد لم يجز خروجه اليها فان
خالفه انقطع تتابعه لا عتنامه بالاقرب عن الا بعد خض قوله
ولا يتبني من الثاني وهو البطو اي يطول اكثر من عادته فان
تأني اكثر من عادته بطل كما في زيادة الروضة عن البحر خضر ولا يفهم
تكرار قضا الحاجة وله في كل مرة فعلا ما جاز له في المرة الاولى في لـ
قوله وله التوضو ولو مندوبا وله ذلك ايضا لو خرج لازالة
نجاسة وله الخروج للوضو الواجب حيث لا يمكنه في المسجد لا المندوب
والحاصل انه لا يجوز له الخروج للوضو وحده ولو عن حدث
حيث يمكنه في المسجد ويجوز له الوضو ولو مندوبا تبعا لغيره مما
ذكر حيث خرج له ويؤخذ من ذلك ان الوضو في المسجد جائز وان
تقاطر فيه مما الوضو لا نه غير مقصود فلا يحرم ولا يكره فان
قبل يشكل على هذا طرح الما المستعمل فيه قبل حرمة وقبل
بكرهاته وهو المعتد حيث لا تقدر ايجاب بان طرح الما المستعمل
فيه مقصود بخلاف الما المتقاطر من اعضائه فهو غير مقصود
انتهى قوله حينئذ اي حين خروجه لقضاء الحاجة ومثلها غسل
جناية وازالة نجاسة ورفاع خضر ملخصا قوله وله عيادة
المريض وعيادة المنهاج مع غرضهما للرمي ولو عاد مريضا او زار
قادما في طريقه لقضاء حاجة لم يضرم لم يطل وقوفه بان لم يقف

اصلا او وقف يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال ولم يعد من طريقه بان كان المريض والقادم فيها الخبر عابسة رضي الله عنها اني كنت ادخل البيت للحاجة اي التبرز والمريض فيه فما اسال عنه الا وانا مارة وفي اي داود مرفوعا انه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض وهو معتكف كما هو يسال عنه ولا يعرج فان طالع وقوفه عرفا او عدل عن طريقه وان قل ضرره على عيادة المريض نحو له افضل او تركها اوها سوا وجه ارجحها اولها قوله وله الصلاة على الجنائز اية مرة فقط ومثله عيادة المريض كذا قيل وقدم حج بجواز تكرارها وجمعها وفيه نظر فخره قل وجواز الصلاة على الجنائز مشروطا بامر من ان لا يستظرها وان لا يعدل عن طريقه اليها قوله وضبط عدم الطول بقدرها اي الحاجة والعيادة او الجنائز والاخير هو الظاهر من كلامه ولانه الذي يقرب ضبط زمنه فيقدر عدم الطول فيما قبله به انتهى قل وعيادة خضر قوله وضبط عدم الطول اي في عيادة المريض بقدرها اي بقدر اقل ما يجزي فيها فيما يظهر اما قدرها فمختل لجميع الاغراض انتهى ولم يتفرع لمرجع الضمير وظاهر كلامه رجوعه للاخير وهو الظاهر كما صرح به قل هذا والمعتمد كما تقدم عز شرم ان الضابط العرف ولعله لا ينافي فيه ما ذكره الشافعي فيكون قدرا اقل مجزي في صلاة الجنائز هو ضبط عدم الطول في العرف انتهى قوله واذان اي وخروج لاذان خرج بالاذان نية فاذا خرج يوم الجمعة لقراءة العشاء المسمي ذلك الآن بالاول والثانية والثالثة والسلام فلا يعذر فيه قاله عبد البر واما ما جرت به العادة الآن من خروج المؤذن للتسبيح وقراءة العشاء هل يقتصر

يقتصر المخرج له سيل عنه شيئا الزايد فتزد ومال الى عدم الاعتقاد لان هذا التسبيح والعشاء لم يعمد في العصر الاول انتهى محروقه قوله على منارة بفتح الميم وجمعها مناوور وهو القياس لانها من النور ويجوز مناوور بالهمزة تشبيها للاصلي بالزايد كما هو واصاب مع ان اصله مصاوب وما نقل عن سيبويه ان ذلك غلط يتعين تاويله فقد قري معايش بالهمزة ثم غلب خضر وقوله وهو القياس لان حرف المدا اذا وقع ثالثا في المفرد كان اصليا يصح ولا يبدل ههنا بخلاف ما اذا كان زائدا فانه يبدل ههنا قال ابن مالك في الخلاصة .
 • والمدريد ثالثا في الواحد • ههنا يري في مثل كالتقليد .
 انتهى ومنارة اصلها معنونة بوزن مفعلة نقلت حركة الواو الي النون ثم قيل تحركت الواو سابقا وانفتح ما قبلها الآن نقلت الفا نصار منارة ومثلا معيشة فيقال مناوور ومعايش بالواو في الاول واليا في الثاني واما قراءة معايش بالهمزة نشاذ فتأمل قوله للمسجد اضافة المنارة للمسجد للاختصاص والمراد نسبتها فالمراد بالاضافة اللغوية لا النحوية كما هو ظاهره اي وان لم نبين له كان خرب مسجد وبقيت منارته فجدد مسجد قديم منها او اعتيد الاذان عليها له فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع ان صورة المسئلة في منارة مبنية له جري على الغالب فلا مفهوم له ثم رخصه والمنارة محل عال بقرب المسجد اعتيدا لاذان عليه وكذا ان لم يكن عاليا لكن توقف الاعلام عليه تكون المسجد في منعطف مثلا فتؤبري قوله قريبة اي عرفا قل اما منارة المسجد المتصلة به ان كان بابها فيه او في رحبته

فلا يضر صعودها ولو تغير الاذان وان خرجت من سمت بيت
المسجد وتزيينه اذ هي في حكم المسجد كمنارة مبنية فيه فالت
الي الشارع فيجمع الاعتكاف فيها وان كان المعتكف في هو الشارع
عبد البر وبعضه في شئ المنهج قوله راتبنا اي عادة الاذان
عليها ولو متبرعا اخذ من العلة قول اي رتب قبل الاعتكاف
ولو بعد المذللان زمنه كما مستثنى للزوجه له بخلاف ما لو
رتب بعد الاعتكاف فيستنع المزوج له قلت هل ولو لم يصلي
عنه ورتبه الحاكم رحمان وهل راتب كالراتب
مطلقا وان استنابه لعذرا ولا فيه نظر والثاني قريب
سم شوقوله لا لغيره اي المؤذن صعودها لا يوحزمه انه
ينقطع التسابع بخروجه للاذان اول مرة انتهى شيئا وجعل
في شئ المنهج هذين العليتين شرطين فالشروط سبعة ان تكون
المنارة مخصصة بالمسجد وان تكون منفصلة عنه وان تكون قريبة
منه وان يكون المؤذن راتبنا وان يكون قد اذن صعودها
للاذان وان يكون قد اذن الناس صوته وان يخرج للاذان
قوله بعبدة عنه قال الزركشي ولم يتعرضوا لحد البعبدة
قاله رشح والاقرب الرجوع في ذلك للعرفه خضر قوله وجابة
اي غير مفطرة كما تقدم قال قوله الا ان يكون الماعيد للحيف
وحده قال والصواب انه عايد له وللناس لانه اتي بغير
التغنية فليتا مل قوله يشق معهما المقام في المسجد لحاجة
فرش وخادم وتردد طبيب اوبان يخاف منه تلويث المسجد
كاسهال وادار بول بخلاف مرض لا يجوز الى المزوج كصداع
وحى خفيفة فينقطع التسابع بالمزوج له وفي معنى المرض الخوف

من

من لصرا وهريق فان زال خوفه عاد لمكانه وبني عليه قاله
الماوردي ولعله فيمن لم يجد مسجدا قريبا يامن فيه من ذلك
شوم رخص قوله وذكر القيد المذكور في المعتكف خلافة في الاثما
والجنون فلا فرق بين امكان حفظهما في المسجد وعدمه ولا بين
خروجهما او اخراجهما قاله درجاني وكلام الاصل هو المعتكف
لكن يفهم من شوم رانه اذا امكن حفظهما في المسجد بلا مشقة
فخرجوا واخرجوا بطل ما مضى من الاعتكاف بالنسبة للتتابع
وح فالمعتكف كلام المصدر قوله وعدة اي وخروج المرأة المعتكفة
لا جل قضائها عدة لوجوبه اي القضا عليها في مسكنها فان لم
تخرج عصمت وصح اعتكافها كما قاله العمري ويوجه بان المرأة
لا يخرج لاذن الاعتكاف خضر عن شرب قوله ليست يجب
المرأة ولا قدر الزوج لا اعتكافها مدة اي فان المزوج ح غير
قاطع للمتتابع وان كانت مختارة للنكاح لان النكاح لا يباشر
العدة هو خضر قوله كان علق طلاقها الى اوفوض الطلاق
اليها فطلعت بنفسها كما في شوم رخرجها للعدة ح يقطع الولا
لنفسها فيه قوله وهي معتكفة الواو للحال فالجمل في محل
نصب حال من فاعل قالت اعني الضمير المستتر العايد الي
المعتكفة اي قالت شئت في حال اعتكافها كما لا يخفى قوله
وبخلاف ما اذا قدر الزوج لها ان اذن لها في عشرة ايام شوم
مات او طلقها قبل مضي خمسة منها مثلا فخرجت ح فينقطع
تتابعها لان المدة استحققت قبل العدة فقدت فيها خروجا
الا ان بغير عذر انتهى قال لانه لا يلزمها الاعتداد في بيتها
الا اذا انقضت مدة اعتكافها المقطرة لها قاله روكذالو

اعتكفت بغير اذنه ثم طلقها واذا نزلها في تمام اعتكافها فيقطع
التتابع بحج وجهه قوله وفي ليس بقيد وعبارة العباد والخروج
لغصدا وحجم او في لا يمكن تاخيرها انتهى خضر قوله بغير متعلق
بقاهر اي خوف قاهر على الخروج بغير حق بخلاف ما كان بحق فانه
يبطل كروجه وعبد اعتكفا بلا اذن كما تقدم قوله وانهدام المسجد
ولم يبق من المسجد محل يجلس فيه ثم ان كان اعتكافه متتابع
لزمه الذهاب فور المسجد اخر من البلد ليتم فيه او غير متتابع جاز
له ان ينتظر بناء المسجد الاول بخضر قوله وقوع تغيير بالنور والفا
مصدر اي تغيير عام فان قلت المجوز للخروج وقوع التغيير بالفعل
لا خوف وقوعه فما بال الله قدر لحفظ الخوف الموهوم لما ذكر قلت
ذات الوقوع ليست عذرا بل الخوف الناشئ منه فالمراد خوض من
وقوع اي خوف نشأ من الوقوع بالفعل لا خوف ان يقع التغيير كما
وقع في بعض الاحكام فليتأمل شوبري وقوله مصدر اي بمعنى
المعجوم اي هجوم العدو وقوله تغيير اي بنون مفتوحة ثم قام كسرة
اي فيما لو ملكه الكفار بلدة او اسرا مسلما واذا ذكر ما ذكر عماد الانام
قل قوله لانه كان يمكنه الخ اي فلو اقيمت في غير مسجد كان كانت
عادتهم اقامة الجمعة في غير المسجد لضيق مسجد البلد ومساجده
او حدث المسجد بعد اعتكافه كان عذرا وانظر هل من العذر
ايضا ذهابه الى بلد اقامتها لعدم محبتها في بلده والوجه لانه
قل قوله تعينا الدفن والاداء قوله في الثانية اي مسألة الاداء
قوله ان تعين اي التحمل اي تحمل الشهادة فيها اي الثانية ايضا كما
تعين الاداء قوله والا اي وان لم يتعين عليه واحد منهما وتعين
عليه احدهما دون الاخر بطل التتابع كما اذا تعينا وامكن ادائها

في المسجد

في المسجد وانما لم يجب الاشارة على شهادته للمشقة اذا لا يتيسر كل وقت
من يشهد على شهادته والتفصيل في حال الاعتكاف اما قبله ولا فرق
بين تعين التحمل وتبرعه به من غير تعين فان الخروج لادائها لا يقطع
اهما خصوصا قوله لانه في الشق الاول صوما اذا تعين عليه التحمل لانه
يتحمل بداعيته بل بداعية الشرع خضر قوله بخلافه في الثاني وهو
قوله والا فالمراد بالتعين الاثبات والتعني يعني انه فيما اذا لم يتعين
التحمل بل تبرع به تحملا باختياره فلم يعد رتبة الخروج للاداء وان تعين
عليه الاداء تأمل قوله وله الخروج ايضا لغسل اختلام ليس بقيد
وعبارة عب مع شرها او غسل تنعيم لخواختلام او انزال بكمرا او
وطي غير مضد او ولادة او نجاسة اصابت بدنه كما في الكافي وغيره
لوجوب الخروج لذلك بخلافه لغسل جمعة اه خضر وعبارة ثم
ولا يجوز له الخروج لنوم او غو غسل جمعة كما ذكره الخوارزمي قوله
ايضا وله الخروج الى اي يجوز له حيث امكن في المسجد بلامكث ويجب
عليه ان لم يمكنه فيه اصلا او امكنه بمكث وعبارة المنع مع شريحه
ويجب خروج من به حدث اكبر من مسجد لان مكثه فيه معصية
ان تغذر طهره فيه بلامكث والا فلا يجب خروجه بل يجوز وبليزمه
ان يبادر به كيلا يبطل تتابع اعتكافه اه وقوله والا فلا يجب خروجه
كان غطس وهو ما شرا وعائيم او محذور عن الخروج زيادي قوله واذا
زال ما ذكرهما لا ينقطع تتابعه بالخروج لغيره انتهى قوله عادتنا
اي ان لم يكن خرج من الاعتكاف قل قوله على النور فلو اخرجنا نقطع
التتابع وتغذر لبنا خضر قوله ويتضي اي من خرج بما لا يقطع
البنا بغير شرط خضر قوله اوقات قضا الحاجة ومثلها كلما قصر
زمنه كغسل جنابة ونحو ذلك قل قوله وغير الزمن الخ اي ويتضي غير

الزمن الى ومباراة المنهج وشروط متتابع خروج العارض مباح
كلما سلطان اي غير يخرج قل مقصود غير مناف للاعتكاف صح
الشرط لان الاعتكاف انما يلزم بالالتزام فيجب بحسب ما التزم
بخلاف غير العارض كان قال الا ان يبدؤ في مخالفة العارض المحرم
كسرة وغير المقصود كمنزله والمنافى للاعتكاف كجماع فانه لا يصح
الشرط بل لا ينعقد نذره نعم ان كان المنا في لا يقطع التسابع
كحيض لا تخلو عنه مدة الاعتكاف غالباً صح شرط الخروج له ولا يجب
تدارك زمنه اي العارض المذكور ان عين مدة كذا الشهر لان النذر
في الحقيقة لما عده فان لم يعينها كشر وجب تداركه لنتم المدة
وتكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة
في ان التسابع لا ينقطع به انتهى فالاحوال ثلاثة الاول اذا قال
مثلاً لله علي ان اعتكف شهراً متتابعاً ولم يستثن فاعتكف اياما
ثم خرج للقائ السلطان مثلاً انقطع التسابع فيستأنف واذا قال
لله علي ان اعتكف شهراً متتابعاً الا اني اخرج للقائ السلطان فاعتكف
اياما وخرج لما ذكر فلا ينقطع التسابع فكن يلزمه قضاء من الخروج
المذكور واذا قال مثلاً لله علي ان اعتكف هذا الشهر الا اني اخرج
للقائ السلطان واعتكف وخرج فلا يبطل ما مضى ولا يقضي قاتل
وعبارة سم على الغاية ولا يجوز الخروج منه الا لشرطه الخروج ان
عارض عارض ثم ان عين نوعاً كالاخراج للعبادة المرجعي وعبادة
زيد او تشييع جنازة خرج لا عينه دون غيره ولو اعم منه ولو
اطلق كالاخراج الا لشغل او عارض خرج لكل شغل ديني كما لعبادة
او ديني مباح كلما السلطان لا نحو الجماع وان عينه بل يبطل
به التدارك ان عينه لكونه شرطاً مخالفاً للمقتضي الاعتكاف وليست

الترهة

الترهة من الشغل انتهى تنبيهه يصح شرط هذا العارض في
الصلاة والصوم كان يقول نويت صوم هذا اليوم الا ان يطري
شغل كذا او جاني ما اكله قل كذا
سك من حج او عمرة والسك مطلق العبادة فهو هنا من العلم
بالغلبة قل وهو اي السك من الشرايع القديمة بل ما من بني الاوج
خلافاً لمن استثنى هو داوود صالحا وروي ان ادم حج اربعين سنة
من الهنء ما شياً وعيسى يحتل انه حج قبل رفعه الى السماء وانه حج
حين ينزل الى الارض وجان الملائكة طافوا بالبيت قبل ادم بسبعة
الاف سنة والصلاة افضل منه خلافاً للقاضي حيث قال انه افضل
العبادات لا شتماله على المال والبدن ولا نادى بها اليه ونحن في
اصلاب الاباء كالايمان الذي هو افضل العبادات والجهور على انه
فرض سنة ست وقيل سنة خمس وجمع بينهما بان الفرض وقع سنة
خمس والطلب انما توجه سنة ست وقيل فرض قبل الهجرة وهو
خلافاً للمشهور وبعث صلى الله عليه وسلم ابا بكر سنة تسع فحج
بالناس وتاخر مينا سير الصحابة كعثمان رضي الله عنه وعبد
الرحمن بن عوف رضي الله عنه من غير شغل بحرب ولا عدو حتى
جوامعه صلى الله عليه وسلم سنة عشر وكل هذا دليل لوجوبه في
التراخي والحج يكفر الصغائر والكبائر حتى التبعات على المعتد والكل
في من مات في نسكه او بعده وقيل تكنه من اداها اما من رجع
سالحاً وتمكن منها ثم مات فانها لا تسقط عنه حج نعم لو قلنا
بتكفيره الصغائر والكبائر صواباً بالنسبة لامور الآخرة حتى لو اراد
شهادة بعدها فلا بد من التوبة والاستبراء قلت ولو ثبت
الترهة قبله فالظاهر عدم حد قاذفه بدليل قولهم ان العرض اذا

ان تعلم لا تغسد ثلثه وان استشكله الامام بما اذا تاب وصلاحه
 وحاجته ثم النكاح اما فرض عين على من لم يحج بشرطه او كفاية للاختيار
 اي احيا الكعبة كل سنة بالحج والعمرة او تطوع ويتصور في
 الارقاء والحبليات اذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم لكن لو تطوع
 منهم من تحصل به الكفاية احتمل ان يسقط بفعلهم الحج اذ فرض
 عن المكلفين كافي صلاة الجنازة ثم رخص فيسقط فرض الكفاية
 من النكاح بفعل بعض الصبيان كصلاة الجنازة وفرض الجهاد
 بخلاف رد السلام وصلاة الجماعة وفرض العين كصلاة الجمعة
 وحاجته وفي حاشية الاجمعي على جواز التطوع ويتصور في الارقاء
 والصبيان اذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم اي فلا يسقط الاحياء
 بفعلهم عن المكلفين لقول النووي في الايضاح ان يوجد فيها
 في الجملة من بعض المكلفين في سنة مرة ثم رخصنا وقد ذكرنا
 في شوال الكلام الاول الذي نقله عن الشيخ خضر ثم استدرك عليه بقوله
 لكن ظاهر كلام المصنف في ايضاحه اعتبار التكليف فيمن يسقط بفعله
 الفرض حيث قال ولا يشترط في العدد المحصلين لهذا الفرض قدر
 مخصوص بل الزمان ان يوجد فيها في الجملة من بعض المكلفين في كل مرة
 انتهى وقاعدته كما ذكره في شرائن المعتد ما بعد لكن دللنا على لا يفي
 منها خبر من جاءا جابر بن عبد الله تعالى فقد عقر له ما تقدم من
 ذنبه وما تاخر ويشفع فيمن دعاه وخبر من قضى نسكه وتسلم
 الناس من لسانه ويده عقر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر وخبر
 اذا خرج الحاج من بيته كان في حرز الله تعالى فان مات قبل ان يقضي
 نسكه عقر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر وانفاق الدرهم الواحد في
 ذلك يعدل الف الف فيما سواه رواه الترمذي في شعب خضر وروي

ابن

ابن حبان عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الحاج حين
 يخرج من بيته لم يحط خطوة الا كتب الله له بها حسنة وحط عنه بها
 خطيئة فاذا وقف بعرفات باهى الله بهم ملائكته يقول انظروا
 الي عبادي اتوني شعنا غبرا اشهدكم اني عفرت ذنوبهم وان كانت
 عدد قطر السماء ورمل عالم واذا رمي الجمرات لم يدرك احد ماله حتى يتوفا
 الله تعالى يوم القيامة واذا خلق شعره فله بكل شعرة سقطت
 من راسه نور يوم القيامة فاذا قضى خرطوافه بالبيت خرج من
 ذنوبه كيوم ولدته امه انتهى وفي الشفا عن سعد بن الخولاني
 ان قوما اتوه بالمستنير مكان بالقيروان فاعلموه ان كتابا
 قتلوا رجلا فاضرموا عليه النار طول الليل فلم تغل فيه وبقي ابيض
 البدن فقال لعنه حج ثلاث حج قالوا نعم فقال هذا مصداق
 حديث من حج حجة ادي فمضيه ومن حج ثانية ومن حج ثلاث حج حرم
 الله شعره وبشره على النار عبد البر اجمعي فابينة ورد ان
 البيت المعمورة السما الرابعة نوح اليه الملائكة نوح البشر الى
 البيت الحرام وهو يحج كل عام سبعون الف من البشر فان نقصوا
 عن ذلك اتهم الله عز وجل من الملائكة وان زادوا على ذلك يفعل
 الله ما يريد عناني قوله من حج وعمرة ويجب كل منهما بالشرط
 الاثنية مرة واحدة باصل الشرع ويجب اكثر من ذلك لعارض كونه
 وقضا عند افساد التطوع ولا يعني الحج عن العمرة وان اشتمل عليها
 لانها اصلان بخلاف الفسل فانه يعني عن الوضوء ان الوضوء بدل
 عن الفسل فاعني الفسل عنه لان الفسل كان واجبا لكل صلاة
 بالنسبة للحدث الاصغر فشرع الوضوء لكل صلاة بدلا عنه تخفيفا ثم
 سقط الوضوء لكل صلاة وبقي التيمم على الاصل وجوب الحج والعمرة

داين ربه

علي التراخي فيجوز تأخيرها عن سنة الامكان بشرط ان يعزم علي
 الفعل بعد الاستطاعة وان لا يتضييق بمذرك فلو قال الله علي
 ان الحج حجة الاسلام في هذا العام وجب وان لا يتضييق بخوف
 غضب اما لو خاف غضبا بعد عامه فيجب عليه النسك في عامه
 وان لا يتضييق بقضا نسك افسده انتهى لمخصا قوله بفتح الحاء
 وكسرها وبها قرئ في السبع في قوله تعالى والله علي الناس حج البيت
 قال الشاطبي وبالكسح البيت عن شانه انتهى قوله لغة القصد
 اي لمعظم لا قاله الثاني المالك عبد البر قوله وشرعا قصد الكعبة
 للنسك الا في بيانه وهو نفس تلك الافعال والاول اوجه خضر
 وعلي الاول فتقولهم ان كان الحج كذا مجاز لان الحج معناه القصد كما عرفت
 ولا يسوغ جعل الافعال اركان له لانه معنى قلبي فهو اركان
 للمقصود لا للقصد كما قاله مروي في الثاني حقيقة فتأمل قوله
 والعمرة لغة الزيادة وشرعا قصد الكعبة للنسك الا في بيانه
 اوهي نفس الافعال والاول اوجه فان قلت كلامه يقتضي ان
 الحج والعمرة قلت لا اتحاد اذ قوله في تعريف الحج الا في بيانه يخرج
 العمرة وقوله في تعريف العمرة الا في بيانه يخرج الحج فلا اتحاد هكذا
 افهم زيادي قوله الله قبل حكمة ذكرها اي هذه الكلمة الشريفة
 وهي الله ما كان فيها من كثرة الرباع ٤٥ خضر قال الدميري
 يستحب لقاصد الحج ان يكون خليا من التجارة في الطريق فان خرج
 بقصد التجارة والحج مع حجه لكن ثوابه دون ثواب الخالي عن
 التجارة انتهى والمعتمد انه ان غلب الباعث الاخروي اثنى
 بقدره والا فلا يثاب اصلا ثم قال الدميري ويجب عليه تصحيح
 النية فيهما وهو ان يريد بذلك وجه الله روي الخطيب البغدادي

عن

عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم باقي على الناس
 زمان يحج اغنيا وهم للترهة واوسا طهم للتجارة وقرأوهم
 للمريكة والسعة وفقروهم للمسيلة ولهذا كان عمر يقول
 الوفد كثير والحاج قليل وعن اي هيريرة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اذا كان يوم عرفة عقر للحاج المخلص فاذا كان ليلة
 المزدلفة عقر الله تعالى للفقار فاذا كان يوم مني عقر الله تعالى
 للحجاء فاذا كان عند جرة العقبة عقر الله للشؤال ويحب
 ان يحصر علي مال حلال ينفعه في سفره فان الله تعالى طيب
 لا يقبل الاطيبا وفي الخبر من حج بمال حرام اذا لم يكن في ذلك لاسب
 ولا سعديك وحجك مردود عليك ومن حج بمال مفصوب اجزاه
 الحج وان كان بالغصب وقال احمد لا يجزيه انتهى قوله اي اينوا
 بهما تامين لما كان ظاهرا لاية يوههم الشروع ليس واجبا وان
 الاتمام واجب فقط دفع هذا الابهام بقوله اي يتوابعها تامين
 اي حال كونها تامين فالمراد بالانتماء ابتداء الغرض واكماله وبوجه
 قراءة عطفة ومسروق وابراهيم النخعي واقيموا الحج بالقاف اه
 قوله بشرط وجوب الحج الى هذا الخامس مرتبة اولها الصحة وثالثها
 الاسلام فقط فيصح من غير المميز بولي كاسيا في ثابته المباشرة
 وهي من المسلم المميز ثالثها صحة التذرع من المسلم المميز البالغ
 رابعها الوقوع عن فرض الاسلام من المسلم المميز البالغ الحرة في
 بيانها انتهى قوله وقوله هذه خامس مرتبة اي من خمس مراتب
 للحج والعمرة واولها الصحة اي المطلقة اي الاعم من المباشرة
 وغيرها فيصح من الولي من مولي نعم المقي عليه والسكران لا ولي
 لهما فلا حج عنهما رحا في قوله شوال الم يوحى من كلامه كاصله انه

ببيع احرامه بالح اذا ضاق وقت الوقوف على ادراكه وبه
 صرح الروياني في البحر وهذا هو المعتد اي اذا كان متمكنا
 من ايقاع بعضه في الوقت فلم يتمكن كما لو كان بمصر واحرم
 بالح ليلة النحر لم يبيع احرامه بالح ويكون عمرة انتهى زكريا
 خادعه وهذا بخلافه نظير في الجمعة لبقاء الحج حجا يفوت الوقوف
 بخلاف الجمعة اذا خرج وقتها لا تبقى جمعة بل تنقلب ظهرا خضر
 وهذا التفصيل هو المعتد كما في حاشية قوله من انه ينبغي
 حجا وان لم يتمكن فيه من الاتيان بشئ من اعماله ضعيف وحكي
 المعتد بصيغة التبريد والتبريد وقوله الزكريا يكون عمرة
 معتد ايضا ولهذا اقره الزيايدي كما علت قوله وهذا لقعدة
 بفتح القاف افصح من كسرهما سمي بذلك لغعودهم عن القتال فيه
 قوله وعشر ليال اي بالايام بينها وهي تسعة اذ بطلوع فجر
 يوم النحر يفوت الوقوف انتهى خضر رحاني قوله من ذي الحجة
 بكسر الحاء افصح من فتحها سمي بذلك لوقوع الحج فيه فان الحجة
 بالفتح المدة من الحج وبالكسر الهبة وقد قرأ ابن عباس وغيره من
 الصحابة رضي الله عنهم قوله تعالى الحج أشهر معلومات بذلك
 اي وقت الا حرام به أشهر معلومات اذ فعله لا يحتاج الى أشهر
 بل يفعل في ايام واطلغنا اي الأشهر على شهرين وبعضوا الثالث
 تغليباً لبعض الشهر على كله او اطلاقاً للجمع على ما فوق الواحد كما في
 سوم وقوله والله على الناس حج البيت لم يستدل بالاية اي
 وحدها على وجوبه للاختلاف في الاعراب في مبتدأ والله خبره
 ومن فاعل المصدر ورد بان معناه والله على جميع الناس ان يحج المنطق
 وليس كذلك اذا لسان لا يجب عليه فعل غيره اذ ليس وسعه

وقيل

وقيل من مبتدأ الخبر محذوف تقديره من استطاع منهم فعليه
 ذلك وقيل شرطية وجوابها محذوف تقديره فليح والراجح ان
 من بدل بعض مخصوص والرابط محذوف تقديره منهم لكن
 يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو حج
 الواقع مبتدأ والرد الاول مبني على ان الله في الناس لاستغراق
 الجنس وهو ممنوع بل هي للعهد الذكري فالمراد الناس الذين
 جري ذكرهم وهم المستطيعون وتوجيهه ان المبتدأ او متعلقا
 رتبة التقديم كما تقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت
 لله على الناس المذكورين بل هو اولى من جعلها للعموم ولما
 انكر اليهود وجوبه نزلت فوضع ومن كفر موضع ومن لم يحج
 تأكيداً لوجوبه وتعليقاً على تاركه فتسمية تاركه كفراً من حيث
 انه فعل الكفرة او هو محمول على تاركه محذوف لوجوبه كحديث
 من مات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا او نصرياً والضمير
 في اليه للبيت او الحج رحاني قوله من استطاع اليه سبيلا اي
 بالزاد والراحلة فصرح لو كان من ارباب الخطوة اختار
 الطبل او يالوجوب ونارعه في ذلك شيخنا الزيايدي واعتد
 عدم الوجوب لان هذه حالة خارقة للعادة والاهول ان
 منها العرف المعتاد فاجيدة قال الاصحاب ويكتب للصبي
 ثواب ما عمل من الطاعات ولا يكتب عليه معصية بالاجماع انتهى
 عبد البر قوله فلا يجب على كافر ولا يبيع منه ولا عنه خضر قوله
 بالمعنى السابق في الصوم اي بمعنى انه لا يطالب به في الدنيا
 ويعاقب عليه في الآخرة بقا على ان الكافر مخاطب بفروع الشرايع
 المجمع عليها وهو الاصح قوله فلا اثر لها اي الاستطاعة

في الكفر لا يصح قوله باستطاعته في الردة فان اسلم كلف به
حتى لو مات بعد الاسلام وقبل التمكن فعل من تركته واستنكر
اعتبار استطاعته في الردة على القول بزوال ملكه اما استطاعته
قبلها فلم يجب فيها الا على مسلم وكذا الاثر للوجوب اعني غير العقاب
فيما لو استمر مرتدا حتى مات اذ لا سبيل للمرجع عنه في حال الردة انتهى
عبد البر وقوله على القول بزوال ملكه لم هو قول ضعيف المعتمد
ان ملكه موقوف كما سياتي به بابه قوله كصبي رجس من كبغية
العبادات خضر قوله ومن به رقة لا منافعة مستحقة فهو
غير مستطيع قوله ثم افتقر قبل مجيئه اي قبل مجي وقت الحج فلو
استطاع في رمضان ثم افتقر قبل مجي شوال فلا وجوب خضر
قوله بعد جهم اي اهل بلده المعلومين من المقام اي بشرط
في الاستطاعة ان توجد فيما بين ان يتهيأ اهل بلده للرجوع
اليه وان افتقر غير ذلك فلم يستطع في جز من ذلك لم يجب عليه
وان استغنى به غيره قال وصورته ان يكون عنده مال مستطيع
به وتلف قبل ان يرجع اهل بلده الى الوطن فلا يستقر الوجوب عليه
بخلاف ما لو تلف بعد الحج والرجوع فيستقر الوجوب فعنه العبارة
اولي من عبارة الشيخ خضر التي نقلها عن تقرير شيخه العلامة الزبيري
فراجعته تعرف قولنا الا الوقت المعبود المنع ولها الابدال الحاج
قبل ان ياتي قوله فيجوز الاحرام بها في اي وقت شاخبر الصبيح
انه صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث مرات متفرقات في ذي القعدة
اي في ثلاثة اعوام وانه اعتمر مرة في رجب كما رواه ابن عمر وان انكرت
عليه عابشة وانه قال عمرة في رمضان تغد حجة وفي رواية لها حجة
معي وروى انه صلى الله عليه وسلم اعتمر في رمضان وفي سؤال فذكرت

السنة

السنة على عدم التاقيت انتهى خضر قوله نعم يمتنع ذلك على المقدم
بني ليس بقيد فالمراد كما قاله قل من عليه شر من بقية اعمال الا ان
اي وان لم يكن بمجي بان يحرم بها قبل النفر الاول وقد تحلل اي التحليل
جاز لان مبيت الليلة الثالثة ورميها يسقطان به ومثله بعد
النفر الثاني ويمتنع الاحرام بها ايضا اذا كان محرما بعمرة لان العمرة
لا تدخل على العمرة كما لا تدخل على الحج فتخصر انه يمتنع الاحرام بها
في صورتين تنبئ به يمتنع حجتان في عام واحد من شخص واحد
لعدم امكانهما منه كما في الامم وجزم به الاصحاب وحكي به الاجماع
واما عنه فيمكن ان تدرج حجتان ونصب واستناب عن جميعها
في سنة فتقع انتهى مختصا من خضر ورعا في عن شوم رفا حفظه
قوله لا اشتغاله ايا اشتغاله ذمته قل وبشارة الشيخ عبد البر
التغليل بالاشتغال ضعيف كما قاله الاسنوي لانه قد يحرم بالعمرة
ولا يفعلها الا بعد الترم من منى او في وقت من تلك الايام غير
مستغل فيه بمبيت ولا رمي ومع ذلك لا يصح فالمعتد انه لا يصح
احرامه بالعمرة مطلقا والتغليل جري على الغالب انتهى اي على
الغالب من انه اذا احرم بها شرع في اعمالها والحال انه مستغفل
بالرمي والمبيت اي مطالب من الشارع بذلك ايام منى وان خلا
في بعض الاوقات من ذلك وعبارة حج في شرع كما نقله عن خضر
ومعني اشتغاله بذلك انه مخاطب ببقيت اثار الحج فلم يقع منه
ما دام مخاطبا بذلك لبقا حكم احرامه الذي هو كبقا نفس
الاحرام وانما حلت على ذلك ما هو واضح ان الايمان بها لا يمنع
من الايمان بالرمي والمبيت انتهى فالاحسن في التغليل ان
يقال لبقا اعمال الحج عناي قوله نص عليه الشافعي في الام

خضر قوله والنسك انواع اربعة اي كل واحد من فريضة وهو
 الحج وحده او العمرة وحدها انواع اربعة ونوعيتها باعتبار
 وصفها قل وهي ترجع لغرض وفعل فالثلاثة الاولى فرض والاربع
 نقل رحائي قوله نسك اسلام وقضا ونذر قال في العباب
 وشرحه من اجتمع عليه حجة الاسلام وحجة مقضية وحجة مندورة
 ويتصور اجتماع هذه الثلاثة بانفسد عبادة حجة ثم نذر
 بعد غنقه واستطاعته حجا فعليه حجة الاسلام والقضا والله
 بلا خلاف ويتصور ايضا في صبي جامع عامدا اذا اصره ان يلزمه
 القضا فاذا اخره الى البلوغ ثم استطاع ونذر حجا لزمته الثلاثة
 ايضا فاذا اراد فعلها لزمه ترتيبها هكذا بان يقدم حجة الاسلام
 لغت نيته ووقع على هذا الترتيب لاصالتها ثم القضا لوجوبه
 باصل الشرع ثم النذر لانه اهم من النقل ووضو وشرحه فان خالف
 هذا الترتيب كان احراما بالمتدورة وعليه القضا اوبه وعليه حجة
 الاسلام لغت نيته ووقع على هذا الترتيب كما تقر خضر وتقدم ان
 الشخص قد يجب عليه نية شي فينبويه ويفعل غيره كمن لزمته الجمعة
 وادركها ما بعد ركوع الثانية فانه يجب عليه نيتها ان كان
 ممن يجب عليه الجمعة ويصلي الظهر اذا لم يدرك مع الامام ركعة
 وقد ينوي الشخص القصر ويعرض له موجب الاتمام وقد ينوي
 ما لا يقع كمن عليه حجة الاسلام ونوي غيرها فانه يصح ويقع عنها
 وقد ينوي ما لا يصح كمن نوي صوما في رمضان من غيره فانه لا يصح
 عنه لعدم نيته ولا عما نواه له لان رمضان لا يقبل غيره ولا
 ينافيه حديث وانما لكل لكل امرئ ما نوي غالبا اي ان الاصل
 ان النواي ينوي ما يفعل ولا يرد ما استثناه العلماء دليل

انتهى

انتهى رحائي قوله وقضاي او عمرة ويتصور قضا العمرة اذا كانت
 في ضمن قرائن والا بان كانت مفردة فلا يتصور قضاؤها لان وقتها
 الابد فلا يتصور فيها القضا الا بما ذكر خضر قلت يمكن نذرها
 في وقت معين ثم يموت رحائي قوله ونقل استشكل تصويره
 واجيب بانه يتصور في العبيد والصبيان لان الفرضين اي العين
 والكفاية لا يتوجها ان اليهم وبان في حج من ليس عليه فرض جهتين
 جهة تطوع من حيث انه ليس عليه فرض عين وجهة فرض جهتين
 جهة تطوع من حيث انه ليس عليه فرض وجهة فرض جهتين
 احيا الكعبة قال الزركشي وفيه التزام السؤال اي تسليمه
 لامنه اذا تخلص الحاج تطوع على حديثه وفي الاول اي الجواب
 الاول التزام السؤال بالنسبة للمكلفين شرعا لا يبعد وقوعه
 من غيرهم فرضا ويسقط به فرض الكفاية عن المكلفين كما في الجهاد
 وصلاة الجنازة انتهى خضر قوله ويؤدي النساك الى الحج والعمرة
 لما مر اتفاق قوله باوجه اي كمفات عبد البر قوله ثلاثة فقط
 ولهذا عبر بجمع القلة اي في قوله باوجه ووجه الحصر الثلاثة
 ان الاحرام ان كان بالحج او لا فالافراد او بالعمرة فالتمتع او بهما
 معا فالقران على تفصيل وشروط بعضها ستاتي وعلم من هذا
 انه لو اتى بنسك على حديثه لم يكن شيئا من هذه الالوجه كما يشير
 اليه قوله النساك بالثنتنية اما اذا النسك من حيث هو
 فعلى حصة اوجه هذه الثلاثة المذكورة وان يجرم حج فقط او
 عمرة فقط شرم خضر وقوله وان يجرم الحج ويموت بعده ايا ان لا
 يقع منه في عمره الا احدها تأمل قوله افراد بالرفع خبر مبتدا
 محذوف تقديره كما قدره اصله احدها او بالجر بدلا مما قبله خضر

وبدأ بالافراد لانه الافضل علي ما سياتي قوله بان الحج اي يحرم
 بالحج من ميقاته ليس بغيره في تسميته افراد بل هو الاكل فقامل
 قوله ثم يعتريه يحرم بالعمرة من عامه كاحرام المكي بان يخرج
 الى ادي الحل ويبقي بعملها خضر واخضر من عامه ليس بغيره ولذا
 قال قل قوله ثم يعتريه ولو في عام اخر انتهى قوله بان يعتري
 اي بان يحرم بالعمرة ولو في غير اشهر الحج اي ولو من غير ميقات
 بله خضر قوله ولو في غير اشهر الحج اي فيسبي حينئذ متمتع
 وان لم يلزمه دم اذا احرم بالعمرة في غير اشهر الحج وان اختلف
 باعمالها فيها كما سياتي قوله ثم حج اي سوا احرم بالحج من مكة
 ام من ميقات احرم بالعمرة منه ام من مثل مسافته ام من ميقات
 اقرب منه شر المنهج اي والتفصيل انما هو في لزوم الدم كما سياتي
 انه اذا احرم بالحج من الميقات لادم عليه فلا تغفل قوله ولو
 في غير عامه لكن لا دم عليه هناك سياتي ومعلوم ان الحج انما يكون
 في اشهره قال في شر المنهج وسمي الا في ذلك متمتعاً لمتنعه
 بمحظورات الاحرام بين الشككين او لمتنعه بسقوط العود
 للميقات عنه انتهى واعترض التقليل الاول بانه جار في المفرد
 واما اول متمتع لم فواضح لانه لو قدم الحج وجب عليه الخروج
 لاحرام العمرة لادني الحل انتهى فلعل العلة المجموع فتأمل
 قوله وقرآن مصدر قرن يقرن كنصر ينصر من قرنت اذا جمعت
 بين الشيين يقال قرنت بين البعيرين اذا جمعت بينهما
 كحبل والقارن الجامع بين الحج والعمرة قال صاحب القاموس
 وقرن بين الحج والعمرة قلنا جمع كاقترن في لغية انتهى قوله
 بان يحرم بهما معا اي في اشهر الحج ولو قبل اشهره في غير اشهره

ثم

ثم حج في اشهره قبل شروع في طواف ثم يعمل لله اي الحج فيحصلات
 ويكني عنهما طواف واحد وسمي واحد وهل هما الحج والعمرة معاً او
 للحج والعمرة لا حكم لها لا تغايرها فيه لم يصبح الاصحاب بذلك
 لكن الاقرب كما قاله بعضهم الثاني انتهى ابن قاسم القرني خضر
 وعند الحنفية لابد من طوافين وسعيين انتهى رحاني قوله او
 يحرم بالعمرة اي الصحيحة وقوله قبل شروع في اعمالها فلو طاف
 ثم احرم بالحج او شرع في الطواف ولو بخطوة ثم احرم بالحج لم يصح
 لا نضال احرامها بالمتصود وهو اعظم افعالها فلا ينصرف
 بعد ذلك الى غيرها ولانه اخذ في التخلل المتقضي لنقصان الاحرام
 فلا يليق به ادخال الاحرام المتقضي لقوته ولو استلم الحجر بنية
 الطواف فحق صحة الادخال وجهان او جهما كما بحثه في المجموع
 الجواز اذ هو مقدمته لا بعضه وعلم من تنقيد العمرة بالصحيحة
 انه لو افسد العمرة ثم ادخل عليها الحج انه ينعقد احرامه به
 فاسدا وهو الاصح ونقل الماوردي عن الاصحاب انه لو شك هل
 احرم بالحج قبل شروع او بعده صح احرامه لان الاصل جواز ادخال
 الحج على العمرة حتى يتبين المنع فصارت احرام وتزوج ولم يدر هل
 كان احرامه قبل تزوجه او بعده فانه يصح تزوجه عنان قوله
 ولو قبل اشهر الحج فنصور القرآن ثلاثة قوله اعمالها اي في اول
 اعمالها وهو الطواف ولو بخطوة قل وقدم ايضا قوله ويمتنع
 عكسه بان يحرم بالحج ولو في اشهره ثم ياتي بالعمرة لانه ان كان في غير
 اشهره انعقد عمرة والعمرة لا تدخل على عمرة وان كان في اشهره انعقد
 حجا وهذه في صورة العكس خضر وقوله ولو في اشهره هكذا في المنهج
 وفيه نظر فانه لا يكون حجا الا في اشهره فلا ينصوّر في غير اشهره ولا

معنى للغاية ثم رابت الشهاب القليوبي قال ما نصه قوله بان
يحرم بالحي في الشهر والغاية في المنهج غير مستقيمة لانه في غيرها
ينقلب عمرة واحرامه بالعمرة بعده من ادخال عمرة على عمرة وهو ليس
من العكس وهو لا يبعث فقوله ثم بالعمرة اي في شهر الحج انتهى وهو تفسير
فتأمل قوله بخلاف ادخاله عليها الخ ولانه يمتنع ادخال الضعيف
على القوي كغراش النكاح مع فراش الملك لقوته اي الفراش الملك عليه
النكاح على فراش الملك ولذلك جاز ادخاله اي فراش الملك عليه دون
العكس حتى لو لم يكن اختامته جازله وطبها بخلاف العكس في الروض
وافضلها اي اوجه اذا المسكين المتقدمة الافراد ان اعتمر عامه
فان اخرها عنه كان الافراد مفضولة لان تاخيرها عنه مكروه والمراد
بالعام ما بقي من الحجة الذي هو شهر حجة كما يعنيه كلام السبكي وبعده
التمتع وبعده التمتع الفزان لان التمتع يأتي بعلمين كاملين غير
انه لا ينشئ لهما ميقاتين واما القارن فانه يأتي بعمل واحد من ميقات
واحد ثم رخص قوله ان لم يكن الخ حاصل ما ذكره ان لزوم الدم
باربعة شروط كونه افاقيا واحرامه بالعمرة في وقت الحج وحجه في علمه
وعدم عوده لميقات رحائي وهذا في التمتع واما القارن فللزوم
الدم عليه شرطان ان يكون افاقيا ولا يعود الي الميقات قوله
المقيس به الخ اي يجامع ان كلا منهما استغاد ميقاتا بل القارن اولى
بالدم لانه يعمل عملا واحدا والمتنع يعمل عملين كما مر عناتي قوله
ذلك لمن يكن الخ اي الدم لمن لم يكن اي علي من لم يكن وانما عبر بماتم
تظيرون ان اساتم فلها اولئك لعدم اللعنة وكتب ايضا قوله ذلك
اي ما ذكر من المحدث والصوم عند فقده وقوله لمن اي علي من لم يكن
اهله اي وطنه وقيل الاشارة لحل الاعتبار في شهر الحج فيمتنع عن

حاضره

حاضره في اشهره وهو بعيد من سياق الآية كاهو ظاهر شورى وقوله
وقيل الاشارة لحل الاعتبار الخ هذا مذهب اي حنيفة وبغاية الرحائي
وعند اي حنيفة الاشارة للمتنع اذ لا تمتنع ولا قران لحاضره عنده
قوله اهله والمراد بهم الزوج والاولاد الذين يجب نفقتهم شرعا
لولا يكن عارض نحو نشوز الاصول والاخوة رحائي وسياتي عن
قوله وهم من دون مرحلتين منه لقوله من والغريب من الشئ
يقال انه حاضره قال تعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة
البحر اي قرية منه ثم المنهج قوله من دونه اي مسكنه او دونه
دون مرحلتين منه حضر فمن مسكنه بالحرم او بعيره لكن دون ساقه
القصر منه فعليه الدم وقوله اي من الحرم وهذا هو المعتد وقيل
من مكة انتهى قوله وحدود الحرم بمجموعة في قول الشاعر
• والحرم التقدير من ارض طيبة • ثلاثة اميال اذ امنت اقلعانه •
• وسبعة اميال عراق وطائف • وحدى عشر ثم تسع جعرانه •
• ومن يمن سبع بتقدم سينه • فسر بك الوهاب يركض كغوانه •
• وقد زيد في حد لطائف اربع • ولم يرض جمهوره لذي القول رحانه •
وهذه غير محل المواقيت بل هذا ما احاط بمكة جعل الله لها حكما
في الحرمة وسمى حرما لتهريم الله فيه كثيرا مما ليس يحرم في غيره ومساحته
سنة عشر ميلا في مثلها انتهى رحائي قوله لان كل موضع الى اخره لعدم
مراده في الاغلب والا اشكل قوله فالحاق هذا بالاعم الاغلب اولى
شورا قوله قوله فالحاق هذا الخ يقتضي انه وقع في آيات ذكر المسجد
الحرام وعلم ان المراد به جميع الحرم وفي آيات ذكره وعلم ان المراد به العبادة
خاصة وان الآيات الاولى اكثر واغلب وفي هذه الآية لم يعلم المراد
به والحق بالاغلب ولا يخفى ما فيه فكان الاولى ان يسقطه وهذا

لم يذكره في ثمر المنهج فتأمل قوله فان كان مقامه باحدهما
 اكثراي وليس له في احدهما اهل ولا مال او في كل منهما اهل ومال
 والمراد باهله زوجته واولاده لا غيرهم من اقاربه كما مر قل
 قوله فالحكم له في كونه من الحاضرين او غيرهم خضر قوله في ذلك
 اي في الاقامة وفي انه له في كل منهما اهل ومال وكذا لو خليا عنهما
 او كان له في كل منهما اهل بلا مال او مال بلا اهل فان كان له اهل
 في احدهما ومال في الاخر اعتبر ما فيه اهله مقدما على العزم
 المذكور قل قوله فالحكم للذي خرج منه ثم ما احرم منه شوبري
 قوله لمفهوم الآية والمعنى في ذلك انهم لم يخرجوا ميقانا من المنهج
 اي عاما لاهله ولزوجه والا فمن المعلوم ان لهم ميقانا خاصا
 بهم وهو محل اقامتهم فخط ثمر المنهج قوله ولم يعد اليه وصورته
 في القارن ان يحرم الا بالعمرة ثم يدخل عليها الحج فهذا هو الذي
 الكلام فيه واما لو احرم بهما معا فلا يتصور العود في حقه لكن
 له ان يعود وان لم يحرم بشي لسقوط الدم منه فقوله لاحرام
 الحج الاحرام ليس بقيد فالمراد قطع المسافة فقط مبدأ البر
 وعبرة خضر صورة القارن ان يحرم بالعمرة ثم يريد اذ قال
 الحج عليها فشرط وجوب الدم عليه ان لا يعود لاحرام الحج الميقان
 بخلاف ما لو احرم بهما معا وهي الصورة الاصلية للقارن فان هذا
 الشرط لا يتأتى فيها تأمل كذا بخط شيخنا العلامة الزيادي بهامش
 نسختي انتهى وقوله لا يتأتى فيها اي بالنظر لقوله لاحرام الحج
 فلوا سقطت لسمه فانه ان احرم بهما معا من الميقات ثم دخل
 مكة فان عاد الى الميقات سقط عنه الدم والا فلا لكن هذا القول
 ليس لاحرام الحج بل لسقوط الدم لان فرض الكلام انه احرم قبل

العود

العود وعبرة قل قوله لاحرام الحج الاولي اسقاط هذه ويقول
 ولم يعد الى الميقات ليشمل من احرم بهما معا ثم عاد ومن احرم
 بالحج بعد العمرة ثم عاد او ادخله عليها ثم عاد انتهى قوله ولو كان غير
 الميقات الذي احرم بالعمرة منه اي ولو ميقات العمرة الذي هو التمتع
 وهي مسيلة تنبيه قوله فلوا عاد اليه اي الى الميقات لاحرام الحج فلا
 دم عليه وكذا لو احرم به من مكة او دخلها القارن قبل يوم عرفة
 ثم عاد كل منهما الى الميقات ثمر المنهج ولو قال ولم يعد الى الميقات
 كما قاله قل قد دخلت هاتان الصورتان في كلامه ايضا قوله ايضا
 فلوا عاد اليه اي الميقات ليحرم بالحج من مكة كاداده في ثمر المنهج قوله
 لا تتقاسمه وتترفعه عطف تفسير ثم ان المراد بتقاسمه انتفاعه
 بترك الميقات فينتفي ذلك بعوده اليه وليس المراد استنائه بمخوفة
 الاحرام لانه لا ينتفي بعوده الى الميقات فتأمل قوله واعتبر المتتابع
 في اشهر حج عامه ولا فرق في ذلك بين ان يقدم الحج على العمرة او يقدم العمرة
 على الحج انتهى وفيه نظرا في الكلام في التمتع فاذا قدم الحج على العمرة
 كان منفردا فليتنامل منصفه قوله واعتبر المتتابع اي احرم بالعمرة
 شوبري قوله فلوا عتقوا احرام بها قبل اشهره وان وقع الاعمال
 في اشهره كان اطبق ابتداء احرامه بها لحظة من رمضان وانها بشي
 ثم حج لانه لم يجمع بينهما في وقت الحج فاشبه المفرد شوبري فالمدار
 على الاحرام لا الاتيان بالاعمال ومعلوم ان جميع هذه الشروط
 المذكورة معتبرة لوجوب الدم والاشهرانها غير معتبرة في تسميته
 تمتعا ولو كرر المتتابع العمرة في اشهر الحج قبل يتكرر الدم اولا فتي
 الربيع صاحب التقييد الذي هو شرح التنبيه بالتكرار وافتى بعض
 مشايخ عصره بعده قال وهو الظاهر ثم رخص قوله لانه لم يجمع

اي من حيث الاحرام كما تقدم وان جمع بينهما في العلة قول
في الاول وهي ما اذا اعتم في شهره قوله واما في الثانية وهي
ما اذا اعتم في شهر الحج وخ في عام قابل هو قوله لم يحدوا بضم
الياء من اهدي قوله على ما في بيانه لا اي لانه كلام مجمل ياتي
تقصيله بعد ذلك وهو انه يكون من اهل مصر ولا او غيرها
ونارة بجوار الميقات مريد او غير مريد الى غير ذلك من التفسير
الا في قوله خرج اي وجوب اخضر وحكمته ان الحج فيه الجمع بين الحرم
والحل بعرفة بخلاف العرفة فلذلك وجب الخروج الى الحل ليحصل
الجمع بينهما في المعتم بخلاف الحاج اذا كان بمكة فميقاته نفس مكة
كما ياتي قوله على خط قوله اي ادى الى الحل الى الحرم من اي جانب
شأن ولو بخطوة او باحدى رجله معتددا عليها فقط هو قوله
قوله فان لم يخرج اي الى الحل خضر قوله اجزائه عرفة وعرفة
الاسلام اذ لا مانع هو خضر قوله وعليه دم فان خرج اليه
بعد اهرامه فقط اي من غير شروعه في شيء من اعمالها فلا دم
عليه لانه قطع المسافة من الميقات ثم ما وادى المناسك
كلها بعده فكان كما لو اهرم بها منه خضر قوله في اركانها اي
اركان المقصود منها والا فمن جملة اركانها الترتيب في المعظم
ولم يعبده هنا ركنا خضر وقوله في المعظم لو اسقطه لكان
لكان صوابا كما ياتي قوله هو اولي اي لشموله النية قوله
ولان الاعمال تشمل الواجب والمندوب عنا في قوله اربعة
المعتد الخاصة بعد الترتيب ركنا لانه عام في اعمالها
وكان حق المصعدة وانما اسقطه اصله لما عبر به فتأمل
قد وقوله لما عبر به اي فانه عبر بالاعمال والترتيب جعل

نارة

الشي

الشيء مرتبة فهو معني من المعاني لا عمل وما ذكره من ان الترتيب
تمام في اعمالها هو الصواب الموافق لما في تراجمه وبمجه وعبارة
شرا منحه وظاهر ان الحلق او التقصير يجب تأخيرها عن سعيها
فالترتيب فيها مطلق انتهى قوله احرام يطلق على نية الدخول
في النسك فيبعد ركنا وعلى نفس الدخول فيه نية وهذا الثاني
هو الذي يفصده الجماع وتبطله الردة رحائي وكتب شيخه
الشوهرى الاحرام يطلق ويراد به النية ومنه قولهم الاحرام
ركن او الصفة الحاصلة للدخول في النسك وهي التي يفصدها
الجماع قبل التحلل ويبطلها الردة وليست التجرد ومنه قولهم
لا يجمع الاحرام الا بالنية وما اشار اليه البلغيني كالسبكي
من ان الاحرام غير النية لكن يتوقف حصوله عليها كساير
العبادات لا ينافي ما تقر خلا فالمن وهم فيه لان معناه ان
اطلاقه على الصفة السابقة هو الاصل وعلى النية انما هو
لكونه محصلة لتلك الصفة انتهى قوله بين الصفا بالقصر
طرف جبل اي قبيل شرا المنهج قوله والمروة وهي افضل من
الصفا على الراجح فان المروة معتد والصفا وسيلة والمقاصد
افضل من الوسائل ولا هنا مرور الحاج اربع مرات والصفا
مروره ثلاثا خضر وقوله مروري يرجع اليه ثلاث مرات
قوله والافضل ان يحرم بها من المعرانة وانما امر غايته بالاعتناء
من التعظيم مع ان المعرانة افضل منه لصيق الوقت مرجل الحاج
اوليان الجواز خضر قوله لمن بالحرم اما من بغيره فالافضل له
الميقات ان كان امامه والا فمن مسكنه هو قوله من
المعرانة سميت بذلك اسم امرأة من قريش كانت ساكنة بها شبي

جعانه انتهى رجائي ملخصا قوله على الاقص ومقابلته كسر العين
 وتشديد الراء سميت باسم امرأة كانت ساكنة بها قال قوله على
 ستة فراح من مكة وغاية الحرم الى نصف مكانها قال قوله فالتعم
 سمي بذلك لانه في وادي نعمان وعن يمينه جبل اسمه نعيم وعن
 يساره جبل اسمه ناعم وهو على اخر الحرم قال قوله يرفيه تجوز
 وانما الير فيها وتسمى اليرعين شمس قال وقيل شجرة حذبا
 صفرت وسمي المكان بها فتح الباري قوله بين حدة بالحاء المهملة
 المكسورة فالتاء المهملة المشددة قال قوله على ستة فراح من
 مكة عند اخر الحرم وقال اما من الشافعي ان الحرم الى نصفها
 وظاهر كلامهم ان ما عدا هذه الثلاثة من اطراف الحرم سواء في القيمة
 قال قوله قال في المجموع هو الرام عند اهل الحديث والفقهاء
 قال قوله من ذي الحليفة مبعثات اهل المدينة المعروفة بابيار
 علي رضي الله عنه لزعيم العامة انه قاتل الجح فينها وهو زعم
 باطل باب اركان الحج وواجباته وسننه
 فيه فقير بان الركن غير الواجب وهو كذلك في الحج واما في غيره
 فمترادفان مع الغرض ايضا والركن ما لا يبعث الحج الا بالانبات
 به ولا يعتني عنه الدم بخلاف الواجب انتهى قال وبعبارة شريفة
 شر الفاية واعلم ان كل ما يسمى ركنا يسمى واجبا وما يسمى واجبا
 قد يسمى ركنا وان كلامهما تتوقف عليه الصحة الا في الحج فلا
 يصدق واحد منهما على ما يصدق عليه الاخر وتتوقف الصحة
 على الركن دون الواجب فلا تتوقف عليه لكن يجبر تركه بدم كما
 سياتي فالنسبة بينهما في غير الحج العموم المطلق وفيه التباين
 الكلي انتهى فتقول قال تبعنا للشمس الخطيب واما في غيره فمترادف فان

فيه

فيه مسامحة والسنة ما لا تتوقف عليه الصحة ولا يجبر بدم غالبا
 ومن غير الغالب ترد الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة
 فانه يجزى بدم ندبا كما سياتي قوله حصة المعتد لها ستة
 بالترتيب وسياتي قال وبعبارة الاصل اركان الحج اربعة اثنان يقوت
 الحج بقواتهما وهما الاحرام والوقوف بعرفة واثنان من تركهما
 فهو باق على احرامه وهما طواف الافاضة والسعي بين الصفا
 والمروة قلت الاصح ان الخلق ركن ايضا والله اعلم اه قوله
 احرام اي ذية الدخول في النسك قال لانه الملايم للركنية كما امر
 وكلام المعينهم ان النسبة لا تشترط في شيء من افعال الحج سوى
 الاحرام وهو الذي حكاه ابن المرزبان عن بعض الاصحاب
 لكن الشافعي قال يشترط القصد والاقامة في اربعة اشياء الاحرام
 والوقوف والطواف والسعي وقال ابو هرة ما كان يختص بفعل
 كالسعي والرمي يقتصر الى النية وما يكفي فيه مجرد الليث فلا خضر
 وهذا الثاني هو المعتد قال صاحب القاموس احرم دخل في الحرم
 او في حرمة لا تقتك واحرم الحاج والمعتد دخل في عمل حرم عليه به
 ما كان حلالا اه قوله ووقوف بعرفة اي وقوف اهل للعبادة كما
 في منجبه وهذا شرط في جميع اعمال الحج وان كانوا ما ذكره الا في الوقوف
 شنائ فخرج السكران الذي زال عقله فعدى اوله والمجنون ولو بتعدد
 فلا يجزيهما الوقوف لكن يقع جهما تغلا وباني الوي بباقي اعمال الحج
 كما مر والمعنى عليه ان افاق لحظة صح حجه والا فلا حله اصلا لا فرضا
 ولا تقلا على المعتد هذا ان رجيت افاقته والاصح وقوع تغلا كاللذين
 قبله كذا قدره شيخنا رحمه الله تعالى قوله لعرقه باي جزء منها اي من
 ارض عرفات كما عبر به في المنهاج او كان راكبا على دابة في ارضها خضر

بل وقوفه راكباً افضل قل او كان غايها في الحاقها ارضها او على شجرة
 بمرقة بخلاف ما اذا ركب على طير طائر في هوا عرفات او ركب على
 السحاب فلا يكتفى خضر فليس هو بها حكماً فلو طار فيه لم يجزه
 شوبري وكذلك لو سعى طائراً او طاف طائراً فانه لا يعتد بهما عتاني
 وانظر لو كانت شجرة اصلها بارض عرفات وفردعها خارجة عنها ووقفت
 على النوع هل يكتفى ذلك بنظر الاصل او لا يكتفى بذلك الذي مال اليه
 شيخنا الزيادي في درسه الاكتفا بذلك بنظر الاصل كما في الاعتكاف
 بخلاف عكسه خضر وليستظر ما لو كان اصله فيها وفي غيرها هل يغلب
 جزوها او غيرها شوبري ولو وقف على قطعة نقلت من ارض عرفات
 فانه يكتفى بذلك هكذا قرره شيخنا الزيادي ولم ارض في شيء من ذلك
 فليجزم خضر وتوقف ايضا شوبري وجزم به قل وابن شرف
 وسميت عرفة لان ادم وحوا تعارفا فيه حين هبطا من الجنة
 ونزل بالهند ونزلت بحدة وقيل ان جبريل لما عرف ابراهيم منك
 الحج وبلغ الشعب الاوسط الذي هو موقف الامام قال له اعرفت
 قال نعم فسميت عرفة وقيل انما سميت بذلك من قولهم عرفت
 المكان اذا اطيبته ومنه قوله تعالى الجنة عرفها لهم اه عبد البر
 قوله او ما راى وان لم يعلم انها عرفة وعلم منه ان صرف الوقوف في غيره
 لا يؤثر فيه بل وان تقاه فيها يظهر فراجع قل قوله الحج عرفة
 هذه جملة معرفة الطرفين فتعبد المصري الحج مخصصة عرفة اي في الوقوف
 بها لا يتجاوزها الي غيره وليس كذلك ويجاب بانه على حد مضاف
 اي انها معظمة وخصت بالذكور مع ان الطواف افضل منها كما ياتي لكونه
 ينفذ الحج بغواتها وانه انتهى قوله لا شريعة قليلة نطف على
 محذوف تغديره ولو حصل غلط لشرعية كثيرة الى قوله فوقفوا

اي ولو بعد الزوال للغلط وظهور الحال بعد انقضاء ليلة العاشر
 او قبل نجرها بما لا يبع الوقوف وغلطا في المنهاج والمنهج منصوب على الوقوف
 لاجلها لا على الخالية فتأمل قوله في العاشر بان غم عليهم هلال ذي الحجة
 فاكلوا ذالقعدة ثلاثين صوم وقوفهم سواء تبين لهم الحال فيه او
 بعده او قبل زواله وتثبت له احكام التاسع وما بعده احكام عید
 النحر وللثلاثة التي تلي الحادي عشر احكام التشریق حتى لا يبع الوقوف
 بعد زوال العاشر على المعتد بل بعده كغير الحادي عشر ويكون اذ اول
 يحزى ذبح قبل طلوع شمس الحادي عشر ومضي قدر ركعتين وخطبتين
 وايام التشریق بعده ثلاثة وهذه الاحكام خاصة بالحجاج دون
 غيرهم انتهى واقصاره على العاشر يقتضي انهم لو وقفوا ليلة الحادي
 عشر لا يحزى والعقد كما قاله الزيادي يتبع للرمي الاجزاء كما تقدم لانها
 من نعمة العاشر فتأمل قوله لاني الثامن ولا الحادي عشر فلا يحزى
 لندرة الغلط فيها والحاصل ان الغلط ان كان في المكان وجب
 الغض ان قلوا او كثر واوفى الزمان فان وقفوا في الحادي عشر
 وجب الغض او في العاشر وكانوا قليلا والا اجزاءهم الوقوف فيه
 وان كان في الثامن وعلوا الخطا والوقت باق وتكمنوا من الوقوف
 فيه لزمهم والا وجب الغض انتهى رحائي بحروفه وهو تفسير لا حفظ
 قوله ولا في غير المكان فالغلط في المكان يضر مطلقا لا في الزمان
 فان فيه تفصيلا كما مر والفرق ان الغلط في الزمان يكثر فاغتر فيه
 ما لا يغتر في المكان عتاني قوله وطواف افاضة يسمى بذكر
 لقوله تعالى فاذا افضتم من عرفات اي خرجتم منها قل والاوجه
 ان افضل الاركان الطواف ثم الوقوف ثم السعي ثم الحلق اما البنية
 فهي وسيلة للعبادة وان كانت ركنا خضر قوله ويدخل وقته وكذا

الرمي والحلق قل قوله بانتصاف ليلة النحر والحادي والحادي عشر
في صورة الغلط خضر وقد يقال انه داخل في كلام المؤلف لان المراد
بليلة النحر الليلة المحكوم عليها بذلك سواء كانت ليلة العاشر او ليلة
الحادي عشر في الغلط فتأمل وبإشارة قل قوله ليلة النحر حقيقة
او حكما كما في الغلط فتأمل اه قوله وسعي شروطة سبعة كونه بعد
طواف جميع اي طواف قدوم او افاضة ولا يتأتى بعد طواف الوداع
وقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة وكونه سبعا وكونه من بطر الوادي
والترتيب بان يبدأ بالصفا في الاوتار وبالمروة في الاشغاف وان لا يكون
منكوبا ولا معترضا كالطواف وعدم العارف عنه كما يفعله جملة العلوم من
المابقة انتهى ملخصا فليحفظ وقد نظمتها فقلت

• شروطة سعي سبعة وقوعه • بعد طواف صح ثم قطع
• مسافة سبعا بين الوادي • مع فقد صارف عن المراد
• وليس منكوبا ولا معترضا • والبدو بالصفا كما قد قرأنا

قوله ما لم يتخلل بينهما اي طواف القدوم والسعي الوقوف والافلا يحزني
السعي حينئذ بل لو طاف للقدوم بعد الوقوف بان دخل مكة قبل انتصاف
ليلة النحر لم يحزه سعيه ايضا فمتى وقف بعرفة اعتبر اي قاع السعي
بعد طواف الافاضة شوبري وحلي وهو المعتد وما في قل من جواز
السعي بعد طواف القدوم اذا دفع من عرفة وفعلها قبل نصف الليل
لانه لم يدخل وقت الاضافة ضعيف فاحذره قوله جواز الشعر
اي ثلاث شعرات فاكثروا افضل ان يزيل الجميع دفعة واحدة
ويثاب على ثلاث شعرات ثواب الواجب وعلى البقية ثواب المندوب
على المعتد انتهى شوبري والتعبير بالازالة اعم من التعبير بالحلق قوله
من الراس ولو مما استرسل عنه ففارق عدم صحة المسح عليه في الوضوء

لانه

لانه لا يسمى راسا وهذا يسمى شعرا في الراس قل قوله من الراس لامن
الجمية قل قوله كالطواف اي مع عدم حيزه بدم فلا يرد الرمي قل
قوله وينبغي ان يعد الترتيب الى هو المعتد والمراد به في معظم
الاعمال كما ذكره الشارح قل بخلاف الترتيب في غير المعظم فانه ستة
اه عنائي ويستفاد منه ان السعي بعد طواف الافاضة افضل
منه بعد طواف القدوم ولا يسن إعادة سعي لانه لم يرد كما في متن
المنهج وش قوله ويشترط للطواف بانواعه وهو طواف الركن وطواف
القدوم وطواف الوداع وطواف التقل وطواف التحلل قل على خط
قوله اربعة اشيا يتأمل فان اراد باعتبار ما في المتن فهي ثلاثة
وان اراد باعتبار ما مع الشرح فهو اكثر كما يدرك بالتأمل فتوبري
وقد نظمت واجباته فقلت

• واجبات الطواف ستروطهر • جعله البيت يافتى عن يار
• في مرور تلقا وجهه • وبلا سود يبدأ بما يديه وساري
• مع سبع بسجدة ثم قصد • لطواف منافية ما هو في الشك جاري
• فقد صرف لغيره ذي شأن • قد حكا نظمتها نظام الدراري

قوله طهارة اي بالما او يتيم تسقط به الصلاة والافله طواف
الزم دون التقل وتلزمه الاعادة ولا يطوف فاقد الطهورين
ولا المتنجسين بما لا يعني عنه مطلقا ولا نحو الحايض كذلك وان حلت
لهم جميع المحرمات وتلزمهم الاعادة ولا يحتاج من يعيد منهم الى
نية قل وقوله دون التقل حاشية الشيخ خضر خلافة وعبارته
في محل اشتراط السمر والطهر مع القدرة اما مع العجز ففي المهمات جواز
الطواف بدونهما الاطواف الركن فالقياس منعه للمتيم والمتنجس
قال شيخنا الزيادي في درسه وحاصل مسيلة الطواف بالتميم

عند العجز عن الما ان الطواف بانواعه من واجب وركن ومستنون
يجوز بالتيمم عند عجزه عن الما ولا اعادة عليه لطوافه مطلقا الا
طواف الركن فانه يجب عليه اعادته ان كان في محل يقبل فيه
وجود الما وانه يمتنع الطواف بانواعه في فاقدا الطهورين كما
اقتى به الشيخان وان العاري ان عجزا عن العجز لا اعادة
عليه وعبارة عب وش ولوقدت السترة بالطريق السابق
في شروط الصلاة طاف عاريا ولا اعادة عليه كما صرح به الاسنوي
وبينه وفي كلامه هنا نكتة لطيفة وهوان اركان الخمسة اوستة
واشترط لاحد هذه الستة وهو الطواف شروها منها الطهارة
وستر العورة وسكت عن بقية الاركان ولم يشترط لها طهارة
ولا ستر عورة حتي لو وقف عريانا او محدثا او جنباصح ذلك وهو
كذلك وكذلك بقية الاركان لا يشترط فيها شي مما اشترط للطواف
اي من نحو الطهارة والستر قوله لو حدث او تنجس بما لا يعفى عنه
قل ومثل الحدث الردة فلا تبطل ما فعل قبلها كما لو ضو بجامع ان
كلامهما عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة شوقوله
وبني وان طال الفصل والاولي الاستئناف قوله فيستأنف وان
قصر الزمن خضر والفرق بين الحدث وبين الاغما والجنون ان الحدث
لا يخرج به عن اهلية العبادة واما الاغما والجنون فانه يخرج بهما
عنها عناني قوله بان يجعل الم هو تفسير لعدم التنكير فالمراد
به تنكير الطواف لا الطائف قل وقوله تنكير الطواف اي وهو
جعل البيت عن يمينه واذا احل مراده في المتن على هذا لا يكون
ضعيفا نعم قوله ولا مرورا ضعيفا كما ياتي قوله ويمر تلقا
وجهه وان كان مبطلوحا على بطنه او مستلقيا على ظهره ولا سيما

ان

ان كان معذورا وان قال بعض المتأخرين ان المتجه خلافه رملي
قوله ولا تلقا وجهه ولا خلف ظهره ولا في جزء من طوافه قل
قوله ولا مرورا على اعالي بدنه المعتد صحته حيث كان البيت
عن يساره ولا يصح بالنهتري قل واعلم انه يتحصل من ذلك
اثنتان وثلاثون صورة حاصلة من ضرب اربعة وهي جعل البيت
عن يمينه او يساره او امامه او خلفه في اثنين وهما الذهاب
الي جهة الباب او اليما في هذه الثمانية في اربعة لان كل منها
اما ان يذهب فيه معتدلا او منكساراه الي اسفل او مستلقيا
او مكبا على وجهه وكلها باطلة الا اربعة وهي ان يجعل البيت
عن يساره ذاهبا الي جهة الباب بكنفيا تقا الاربع على المعتد
اه قوله وان جعل البيت عن يساره وهذه الغاية ضعيفة كما
عرفت قوله ويستدي بالحجر الاسود لا اتباع واه مسلم مع خبر
خذا وعني مناسكتكم او يحمله ان فقد والعياذ بالله تعالى فله
حكمه ان يعود اليه كما ذكره القاضي ابو الطيب وغيره واعتده
وبه يعلم ان ما ثبت للحجر الاسود في هذا الباب يثبت لموضعه لو
قطع منه والعياذ بالله خضر فاحسب حدة استعاذة العلماء من امر
يقع لا محالة استعاذة من الحياة الي زمنه رحاني ولا يعتد بما ابتدا
به من الكعبة قبله ولو سهوا فاذا انتهى اليه ابتداء منه بشرط
استحضاره النية عند محاذاته حيث وجبت خضر قوله ويجازيه
اي الحجر حقيقة او حكما لو طاف راكبا او زاحفا قل والمراد بمحاذات
الركن الذي هو فيه ولو من اعلي او اسفل وليس المراد مقابلة شخص
الحجر الاسود قوله يجمع بدنه اي شقه الايسر بحيث لا يخرج من بدنه
جزء منه الي جهة باب البيت وان لم يجاز جميع الحجر قل قوله في السجدة

ولو في اخواته او وسطه المنخفض عن البيت كما هو اليوم وقوله
المنخفض ليس قيدا وانما قيد به لاجل قوله كما هو اليوم تامل وان
حال حابر بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري وان وسع
المسجد ما لم يبلغ المحل فلا بد من الحرم مع المسجد على المعتد نعم يكره
من خلف زمزم والسقاية انتهى لمخضا من ذلك وخضر قوله والشاذ وان
يفتح الذال المجع من جدار البيت الحرام وهو الذي ترك من عرض
الاساس خارجا ويسمى تازير لانه كالا زار للبيت مصباح وارتقا
عن الارض نحو ثلثي ذراع رحا في والمهاد الشاذ رواه من جهة الباب
بخلاف الشاذ رواه في غير تلك الجهة لانه حادث فمضى جدار
البيت فوق الشاذ رواه الاول او وقعت بده او جز من بده
في هوايه لم يصح طوافه ويشترط كونه خارج الحجر بكسر الحاء وسكون
الجيم المسمى بالحطيم فعيل بمعنى فاعل لانه حاطم للذنوب
وهي خرقة عليها جدار قصير يحيط عليها تحت الميزاب فلو دخل
من احد فتحتيه او وضع بده مثلا فوق بنايه او في هوايه
لم يصح ايضا ذلك قوله كسقف اي للمسجد فان الطواف جائز
عليه ايضا كالصلاة على جبل ابي فليس مع ارتفاعه عن البيت
وكالطواف بالعرصة عند ذهاب بنايه والعياذ بالله تعالى خفر
تنبيه هل يصح الطواف في الهوا حول البيت او لا يصح كانه
الوقوف راجعه ذلك ومر عن الغناء انه لا يصح قوله وستر
عورة مع القدرة ولو تقدم حرة انتهى قوله في المسجد قيل هذا
مكرر مع قوله قبله وليكن طوافه في المسجد خارج البيت والثاني وان
ويجاء بان المجرور في ذكر تنبيهها للشروط الاربعة وفي ذكر
حال اذ المعنى فيه وليكن طوافه في هذه الحالة خارج البيت

والشاذ رواه

والشاذ رواه وثانيا كونه في المسجد فلا تكرار في كلامه ويجاء
ايضا بانه انما ادعاه وان علم من قوله وليكن طوافه لا توطئة
لقوله كما مر في الاعتكاف وغرضه الاستدلال عليه بالقياس على
الاعتكاف خضر وقضيته قوله كما مر في الاعتكاف انه لا يصح الطواف
في المسجد المشاع ان فرض في الحرم حول البيت كما ان الاعتكاف لا يصح
فيه بخلاف التخييه فانما تقع فيه كما مر هكذا بحثه بعضهم وتوجه
قليلا راجع قوله الحجر الاسود ومحل ان فقد مثله كما مر وهو باقوة
من يواقيت الجنة تزل منها اشد بياضا من اللبن فسود منه
خطا يابني ادم كما في الحديث والمقام من الجنة ايضا وهما يابيان يوم
القيامة ولهما لسان ووجه يشهدان على من استلهمهما بحق انتهى
قول وعجزة الشيخ الرحا في تنبيه خمسة اشيا خرجت من الجنة
مع ادم عود البخور وعصى موسى من شجر الاسوار وراق التين
التي كانت يستتر بها والحجر الاسود وخاتم سليمان قال
شيخنا الاجموري
• وادم اهبط العود والعصى لموسى من الاس نبات المكرم •
• واوراق تين واليمين بمكة • وختم سليمان النبي العظيم •
زاد شيخنا الحجر الذي ربطه نبينا على بطنه ومقام ابراهيم وهو
الحجر الذي كان يقف عليه لبنا البيت فيرتفع به حتي يفتح الحجر
ويصط به حتي يتاوله من اسماعيل وفيه اثر قدميه نادي عليه
ايها الناس ان الله ببني لكم بيتا فحجوا فاجابه النطفة والاجنة
بلبيك او على الحجون بفتح الحاء المهملة وضم الجيم جبل بمعلقة مكة
وجمع بتعدد النداء ومن اياته الباهرة بقاؤه مع كثرة المعاندين
جاهلية واسلاما على حاله ومع كثرة السيول المحركة لا كبرونه وقيل

انه ان كان ملاصقا البيت فرده عمر باجتهاده والاصح الاول حج انتهى
 قوله بيده واليمين اولى وكذا الاشارة لانتية بها وبما فيها قوله
 قوله يستلمه اي بلمسه خضر قوله في كل طوافه اي من الطوافات
 السبع خضر قوله هو اولى من قوله في كل وتر بنا على ان المراد بالوتر
 ما قابل الشفع فان اريد به كل فرد فلا اولوية الا في ايام المعنى
 الاول على انه يحتمل ان الاصل اقتصر على الاكد كما سيذكره تاجل
 قل ويلزم من قبلته ان يفرق منه في محلها حتى يعقد قايما
 فان راسه حال التقبيل في جزء من البيت وبه يقاس من يستلمه
 واليما في خضر قوله فان عجز اي شق عليه مشقة تذهب
 خشوعه قل قوله فان عجز عن الاستلام بها اي بيده قوله
 وقبلها اي المعنى ونحوها الخ اذا امرتكم بامر فأتوا منه
 ما استطعتم انتهى قوله وفي الركن اليماني يستلمه لعله عطف
 على اقتراحه وان مقدرة اي ويسن له في الركن اليماني ان يستلمه
 قل واليما في تخفيف اليما والالف بدل من احدي ياي النسب
 نسبة الي اليمن وتشد يد هالعة قليلة وعليها فالالف زايدة
 انتهى خضر قوله ثم يقبل اليد فان عجز عن الاستلام بها استلم
 بشي فيها ثم قبله فان عجز اثارها او بشي فيها ثم قبل ما اثار
 به ولا يسن تقبيله اي الركن اليماني ولا وضع اليه عليه ولا
 يسن في الركنين الشاميين شي من ذلك ولا في بقية اجزا البيت
 وحكمة تمييز الاركان ان في ركن الحج فضيلتين كونه على قواعده
 ابراهيم والحجر الاسود وفي اليماني الاولي منها فقط وخلق الاخير
 منهما قل وقد بني ابراهيم البيت بعد بنا الملائكة والحاصل
 ان البيت بني عشر مرات ونظما شيخنا الشيخ محمد بن ناصف فقال

بني

بني بيت رب العرش عشر فخدمهم ملائكة الله الكرام وادم
 وشيث وابراهيم ثم عمالق ففقي قرين بعد ذلك وجرهم
 وعبد الاله ابن الزبير بن كذاه بنا لحاج وهذا منتم
 قوله ويراعي ذلك اي الاستلام وما بعده ويندب كونه ذلك
 ثلاثا انما هو على كونه سنة ولا يكره تركه قل والمراد عدم تقبيل
 الاركان الثلاثة انما هو على كونه سنة فلو قبلها وغيرها من البيت
 لم يكن مكروها ولا خلافا الاولي بل يكون حسنا شائ في قوله
 وان يرمل الرجل اي الذكر ولو صغيرا قل فالمراد بالرجل ما قبل
 المرأة حتى ما يشمل الصبي قوله بان يسرع الي ويسمي خيما وحكمة
 انه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة في عمرة القضا باصحابه قال
 كفار مكة قد جاءكم قوم وهبتهم اي اضعفتهم حتى يثرب اي المدينة
 فاخبر صلى الله عليه وسلم بذلك من سمعهم او من الله على لسان
 جبريل فامر صلى الله عليه وسلم اصحابه بالرمي ليرزقوا قوتهم ويقتلهم
 فلما راوهم قالوا هؤلاء الذين زعمتم انهم ضعفا والله لا هم
 لاجلهم من كذا وكذا وشرع لنا ذلك شكرا لتلك النعمة الجليلة وانهم
 تلاحظها قل وعمرة القضا كانت في السنة السابعة من الهجرة مستهل
 القعدة منها وكان صلى الله عليه وسلم في العتي وساق من المدينة
 ستين بدنة فتقرها واقام بمكة ثلاثة ايام ورجعوا وكانت
 قبل الفتح لان الفتح كان بعدها في السنة الثامنة من الهجرة
 في رمضان قوله يعقبه سعي مطلوب اي ومحسوب فالمطلوب
 الواقع بعد طواف الافاضة لان الافاضة لان الافاضة لان الافاضة
 بعد طواف القدوم كما سياتي والمحسوب الواقع عقب طواف
 القدوم فلو سعي بعد طواف القدوم لم يرمل في طواف الافاضة

وان سعي بعده لان السعي بعده ليس محسوبا لان المحسوب انما هو الواقع عقب طواف القدوم ولا مطلوب لان لا تسن اعادته كما مر وهذا بخلاف ما ليس مطلوباً ولا محسوباً كالطواف لمن احرم من مكة واراد الذهاب الى عرفة وكطواف الوداع فلا ينبغي السعي عقب شيء منهما ولا يحسب عنائي قوله في الطوافات بفتح الطاء والواو وعدل عن تغيير غيره بالاشواط لانه يكره تسمية الطواف اشواطاً كما استوفى م ر في قوله مقاربا خطاه اي لا عد وفيه ولا وثب ومن قال انه دون الخبز فقد غلط خضر وعبد البر قوله ويشي في الاربع فان طاف راكباً او محمولا حرك الدابة ورمليه الحامل وظاهر ان الذي يضطبع هو المحمول كراكب الدابة ولو ترك الرملة في الثلاثة لا يقضيه في الاربع الباقية لان هياتها السكينة فلا تغبر عنائي قوله في جميع طوافي يرمليه وكذا في السعي هذا مستفاد من المتن من حذف المحمول الموزن بالعموم قوله يرمليه اي يسرع الرملة فيه وخرج بالطواف والسعي ركعتا الطواف فلا يسرع فيهما الاضطباع بل يكره عنائي قوله وسطر دايه بفتح السين على الافصح خضر قوله وهو جعل له كدابة اهل الشطارة وقوله المنسوبة السعي اي يجامع قطع مسافة ما مورا بتكريرها سبعا عنائي قوله وان يبداه اي بالطواف ويسمي طواف القدوم وطواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد وطواف النخبة قبل اكثر احتزله وخط رجله انتهى خضر قوله للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه ان الطوافي نخبة المسجد اي الكعبة لا المسجد لان المسجد نخبة بالصلاة لكن يقدم الطواف عليها كما يعلم مما مر ومما ياتي قوله الا ان يجد الم وقد

نظمت

نظمت ذلك فقلت
 • يقدم الطواف كل داخل • في المسجد الحرام ذي الفضائل •
 • ما لم يجد جماعة تقام • مشروعة او قرب القيام •
 • او خاف فوت الفرض او شي طلب • او من عليه فابت ولو نوب •
 ام والمراد بقولي او شي طلب الرتبة المؤكدة وقد قيل في الدرر
 او شي طلب الرتبة المؤكدة يشمل نخبة المسجد فقلت نخبة المسجد
 لا يخاف فوتها لدخولها في ركعتي الطواف قوله في مكتوبة او
 نافذة تسن لها الجماعة سواء اتسع الوقت ام لا نعم ان تيقن
 حصول جماعة اخرى مساوية لتلك في سائر صفات الكليات ان
 البداية بالطواف ح اولي لما فيه من تحصيل فضيلتي البيت والمقام
 خضر عن عب وشروله او تقام لها الجماعة ولو على جنازة اي
 او قرب ان تقام كما في الام ويظهر ان المراد بالقرب ان يكون
 الزمن لا يسع طواف السبع قبل الاقامة عب وشرجه لكنه قيد
 في شيء موضع اخر بقوله ولو جنازة لم يتعين عليه الصلاة عليها
 كما هو ظاهر بخلاف طواف المنفل ينرب قطعه نحو الجنازة
 ثم يبنى عليه خضر قوله او تكون عليه فائتة مفروضة وان لم
 يعص بتأخيرها ويحتمل ان فائتة المنفل كذلك فتقدم على
 الطواف ولو في تأتياه لان ما سوى الفائتة يفوت والطواف
 لا يفوت اي واما الفائتة فتقدم على الطواف ولا يفوت اي
 طواف القدوم بالجلوس في المسجد وتشبيه ذلك بنخبة المسجد
 بالتمشيد لبعض صورها ولا يفوت ايضا بالتأخير نعم يفوت
 بالوقوف برفة شومر ولا يفوت بذلك كغيره من الاعذار اتمل
 قوله ولو قدمت امرأة الى وهو مفيد كما تحته بعضهم بما اذا

امنت حيضا يطول زمنه والخشي كالانثى كافي المجموع ولو جلس بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فانت تحية المسجد لانها تقوت بالجلوس عمدا وان قصر الفصل ثم رخص قوله لمن طاف اي فرع من طوافه قوله ركعتا الطواف وبشترط فيها النية قطعا ولا يشجب عليها نية الاحرام لانها محض صلاة فافتقرت اليها بخلاف الطواف فانه بالوقوف اشبه والظاهر ولتتبعها لا تتابعه للطواف وهو تابع للاحرام فلا تنسج نية على تابع التابع وهذا تغليل من طريقه نظير في العربية سيوطي قوله راكبا وادخلا الدابة المسجد مع من التلويث مكروه سواء كان الحاجة اولى ومع عدم الامن حرام سواء كان الحاجة ايضا ام لا ومثل الدابة الصغير والمجنون قل قوله جاز بلا كراهة هذا هو المعتمد لكنه خالف الاول في خضر قوله ان تعلق بنسك وهو طواف العمرة والقدم والا فاضة قل قوله والا اي وان لم يتعلق بنسك ومنه طواف الوداع لانه ليس من المناسك قل قوله فان لم يمكنه الرمل مع القرب لرحمة قوله ابعده ورملي لان الرمل يتعلق بذات العبادة فقدم على ما يتعلق بمكانها وهو القرب شوبري وبحك الزركشي ان البعد الموجب للطواف من وراز مزم والمقام مكروه فترك الرمل اولى من ارتكابه المكروه خضر كما ان الجماعة في البيت اولى من الاقتراف في المسجد عناني وابعده في كلام المؤلف فعل ما ضر لازم كما لا يخفى قوله اي المح خصه بالذكر لان معظم ما سيذكره لا يتأتى في غيره وذلك المبينان والرمي فانها مختصة بالتحلل بخلاف الاحرام من الميقات فانه ياتي في العمرة ايضا اذ لها واجبات الاحرام من الميقات والتحذير عن محرمات الاحرام

ونخلان

ونخلان طواف الوداع فانه نسك مستقل ليس في ضمن حج ولا عمرة كما هو معلوم وعيارة قل لخصه بالذكر لعمومه فيما ذكر انتهى اي خصه بالذكر لانه عام فيما ذكره بمعنى ان جميع ما ذكره يوجد فيه نية نظير النسبة لطواف الوداع فليتنامل قوله خمسة لوزاد عليها التحذير عن محرمات الاحرام او اسقط طواف الوداع وجعل هذا مكانه لكان اولى ثم قوله خمسة خبر عن قوله وواجبات وقوله وهي ما يجب بتركه الغنية جملة اعتراضية لتفسير الواجبات كما لا يخفى قوله الاحرام من الميقات اي كون الاحرام من الميقات هذا هو المراد فلا ينافي ما سبق من ان الاحرام ركن فتأمل قوله لزمه دم وصورة المسيلة ان جاوز الميقات مریدا للنسك كما في المنهج وعياريته ومن جاوز ميقاته مریدا للنسك بلا احرام لزمه عود الا لعذر انتهى **فروع** لو مر قارب الميقات مریدا للنسك ثم اسلم واحرم دونه لزمه الدم كالمسلم خلافا للمزني عبد البر لانه محاطب بالذوق او قل كذلك اي مریدا للنسك ثم عتق وادام لادم عليه لانه عند المجاوزة غمرا هل للارادة لانه محجور عليه الحق بغيره ومجاوزة الولي لمولية مریدا للنسك به فيها الدم على الوجه بالتفصيل المذكور عناني قوله قبل تلبسه اي شروعه في نسك كطواف القدوم ولو بخطوة قل قوله الناسي والجاهل اي الناسي للحكم والجاهل به ولا يتأتى نسيان الميقات او الجهل به لان فرض المسئلة فيما اذا امر على الميقات وجاوزه مریدا للنسك كما مر قوله اي معظمها كما لو حلف لا يبيت بمكان لا يحنك الا بميقات معظم الليل عناني اي ليس المراد بالمعظم الليلتان الاولى والا لما صح الاستئذان الليلة الاخيرة لم تدخل حينئذ بل المراد معظم

كل ليلة من الليالي الى الثلاث فصم الاستئناي معظم كل ليلة
منها والاصح الاستئنا بعدة فتأمل قال قوله نعم ان نفر
قبل غروب الشمس وان غربت قبل انقصاله من ميني ومثله من
غربت عليه وهو في شغل الارحال على المعتمد شوق قوله اي نفر من
ميني غير عازم على العود اليها ولو غربت الشمس في شغل الارحال
فله النفر لان في تكليفه حل الرجل والمتاع مشتقة عليه كذا جزم به
ابن المقري تبعا لاصل الروضة ونقله في المجموع عن الراعي وهو
كما قال الاذري وغيره سهو سببه سقوط شي من نسخ العزيز
والصحيح فيه وفي الشرح الصغير وفي مناسك المص امتناع المقر
عليه بخلاف ما نوارحل وغربت الشمس قبل الاتصال من ميني فلان
له النفر انتهى خضر ومثله في شوم وقوله وسقط عنه مبيت الليلة
اي وان عاد الى ميني ولو لغير الحاجة وغربت الشمس وهو بها او
تبع بالمبيت لحصول الرخصة له بنفقه الجايز فله الخروج من ميني
قبل الفجر من مبيت وبعده من غير رعي لكن من الواضح انه لابد
ان لا يكون حال نفقه عازما على العود اليها والا لم ينفعه نفقه
لانه لم يعرض به عن ميني والمناسك وشرط نفقه ان يعرض به عن
المناسك كما افاده كلامهم شوق قوله فمن تعجل في يومين الآية
صرحت بتفي المخرج فيهما ردا على الجاهلية فانهم كانوا فيمين
فية تعتقد ان في التأخير تأثرا واخري تعتقد ان في التقديم
اثما ثم المشكاة وكتب ايضا ولعل وجه تقي الاثم عن تقي الاثم
عن من تاخر فليبيب قلب من تعجل حيث سوي بينه وبين من
تاخر في الاثم فدل على تساويهما في موافقة فعل كل منهما للسته
شوبري قوله والمبيت ليلة مرد لغة كان الاولى تعديمه على

ما قبله

508 ما قبله لانه الموافق للواقع وانما اخره للاجماع على اذاك دونه انتهى
ومن لغة مشتقة من الازدلاق وهو القرب لان الحاج يتعربون
منها الى ميني والازدلاق القرب وقيل لان النار يجتمعون بها والاز
هو الاجتماع غنائ قوله ولو بحصور ساعة وان كان مارا من
غير مكث كما اقتضاه كلامهم كالوقوف بعرفة وانما لم يجب هنا
معظم الليل كما في المبيت بميني وكما لو حلف لا يبيت بمكان لا يبيت
الا بمكة لمعظم الليل لان الامر بالمبيت لم يرد هنا اي بالعظيمة خلافا
بميني شوبري قوله والمراد بالساعة القطعة من الزمن ذلك الوقت
الغاية ايضا ان الحضور يكفي ولو بلا نوم خلافا لما توهم من لفظ
المبيت النوم فانه توهم باطل قال الغنائ ويأتي هناك ما في غيره
من جهله بالمكان وحصوله فيه لطلب ابق ونحوه فيما يظهر
وهي كلها من الحرم وحدها ما بين عرفة ووادي محضر وليس الاكثر
في هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم غنائ قوله الا المبيت للرعا الخ استئنا متصل رحلي
ويعلم من تركه هذا الاستئنا في الرمي ان الرمي واجب مطلقا حتي
في حق الرعاة واهل السقاية فلا يسقط ولو بعد رواته يلزمه
دم بترك ثلاث رميات فاكثرت على المعتمد خلافا لبعضهم زيادي
ومحله ان امكن الرمي ولو بنباية فان نفذ الرمي اصلا بان منع
الحجاج من ميني كما وقع بسبب فتنة وقعت في بعض السنين الماضية
بين الحج واميركة تلام حبيد اذ لا تقصير كما قاله حج واقفي به
فليراجع قوله للرعاة بضم الراء جمع راع هذه النسخة نسخة دوت
اليه فيها كسر الراء مع اشك المتأنة اوضح الرا والمدة في المذهب
الرعا بكسر الراء والمد جمع راع كصاحب وصهاب ويموزر رعاة بضم

دلاق

الرا وها بعد الالف كقاض وقضاة انتهى والحاصل ان الرا
ان كسرت وجب المد وحذف المشاة بدليل حتى يصدر الرعا وان
ضمت ثبتت المشاة مع القصر انتهى رحا في قوله واهل السقاية
بكسر السين المهملة موضع بالمسجد الحرام يستقي فيه الماء ويجعل
في حياض يسيل للشاربين ويعدون ذلك من اعظم المغاخر في
الجاهلية ويجعلون فيه شرا اوزيبيا اكراما للحاج ويقولون
هو قد الله تعالى وقد اشرا اليه بقوله تعالى اجعلتم قياة
الحاج الاية وقد كانت السقاية مع العباس ولذلك ابرخصله
في نرك المبيت وغير العباس من هو من اهل السقاية في معناه
وان لم يكن عباسيا ولو كانت محدثة انتهى لمخصا قوله فليس يواج
عليهما اي الرعا واهل السقاية نعم لو غرت الشجر على الرعا
قبل مفارقة من في اي ليلة منها وجب عليهم مبيت تلك الليلة
بخلاف اهل السقاية قل اي لان علمهم بالليل بخلاف الرعا والحاصل
ان بين الرعا واهل السقاية فرقا وذلك انه يسقط المبيت عن اهل
السقاية مطلقا وكذا عن الرعا بشرط خروجهم من منى قبل الغداة
لان عمل اهل السقاية يكون ليلا وعمل الرعا يكون نهارا قوله
وكذا لا يجب المبيت على من له عذر الخ فالمستثنيات من وجوب
المبيت ثلاثة او غيرهما منه المرض الذي يشق معه المبيت
مشقة لا تتحل عادة وان لم تجع التيمم فيما يظهر ايعاب شؤبه
قوله وطواف الوداع الخ والحاصل ان من فارق مكة
لمسافة قصر لزمه طواف الوداع مطلقا اي سواء قصد الإقامة
ام لا بخلاف من فارقها لدون مسافة القصر فان قصد الإقامة
فيما خرج اليه لزمه طواف الوداع والا فلا خضر لكنه يستحب

وهو

وهو ليس من المناسك على المعتمد فحينئذ يجب على الحاج وعلى غيره
قوله لا يغتفر بكسر الفاء من تقر بترك ضرب يضرب قوله ما لم
يعد قبل مسافة القصر وقبل بلوغ نحو وطنه من مكان قصد الإقامة
فيه نحو أربعة ايام اذا كان الوطن دون مسافة القصر شو قوله
قبل مسافة القصر اي من مكة فان قلت لم اعتبر المسافة
هنا من مكة ولم تغفر من الحرم على خلاف ما تقدم في المنتع من مجاز
من الحرم قلت لان الطواف لا جل مفارقة المبيت فاعتبرت من بلده
شوري قوله الا الحايض فلا يجب عليها الخ ومن حاضت قبل طواف
الافاضة تقصر محرمة حتى ترجع من بلدها لمكة فتطوف ولو طال ذلك
سنتين وبحث السراج البلقيني اذا وصلت بلدها وهي محرمة
عامة النفقة ولم يكن الوصول للبيت يكون حكمها كالمحصر فتتحلل
بذبح شاة وحلق او تقصير وهو افضل وهذا البحث هو المعتمد
والكلام مفروض حيث لم تعلم بالحكم حتى وصلت بلدها فلو فرض انها
وصلت لمحل وعجزت عن الوصول الى مكة وهي عارقة بالحكم فتتحلل
الان بذبح شاة وتقصير مع نية التحلل فيهما وبحث بعض آخر
انما اذا كانت شافعية تقلد الامام اي حنيفة واحمد بن حنبل
على احد الروايتين عنه في انها تجز وتطوف بالمبيت حايضا وتلزمها
بدنة وتاثم بدخولها المسجد حايضا ويجزها هذا الطواف عن
الفرض طافي بغاها في الاحرام من المشقة انتهى ابن قاسم مع زيادة
خضر قاله الحنفية الطهارة واجبة في الطواف ليست شرطا فاذا
ترك مع الطواف مع وجوب بدنة على نحو حايض وشاة على المحو
ولو بخنا به انتهى رحا في قوله فلو طهرت قبل مفارقة مكة بان
طهرت قبل ان تغسل الى محل تقصير فيه الصلاة اي بان طهرت قبل مفارقة

بنينا فيها يظهر ايعاب شوري مع زيادة توضع اي بان الى
قوله وكذا اتفق اي غريب وفي بعض النسخ افاقي والاول اوي
لانه منسوب الى الافق والثاني الى الافاق والنسبة تكون
الي المفرد قال ابن مالك ~~في قوله~~ والواحد اذكر ناسبا للجمع ما لم
يشابه واحدا بالوضع انتهى وقوله ان لم يشابه الى اي اذا جعل
الجمع علما كالانصار ولو بالقلبة كانا بغير جازت النسبة له وما
هنا ليس كذلك تأمل قوله واراد الاقامة بمكة اي وان اراد
السفر بعد عنائي بها يسمى حجرا الى قال في المنهج وشرحه وشرط
للرمي اي لصحته ترتيب للجمرات بان يرمي اولا الي الجمرة التي
تلي مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الي الجمرة العقبية للاتباع رواه
البخاري وكونه سبعا من المرات لذلك اي للاتباع فلورمي سبع
حصيات مرة واحدة او حصاتين كذلك احداها بيمينه والاخرى
بشماله لم تحسب الا واحدة ولورمي حصاة واحدة سبع مرات
كفي ولا يكفي وضع الحصاة بالرمي لانه لا يسمى رميا ولانه خلاف
الوارد وكونه بيده لانه الوارد فلا يكفي بغيرها كقوس ورجل وكونه
بحجر كذلك الحصى في الاخبار وهو من الحجر فيجزي بانواعه ولو مما
تخذ منه الفصوص كياتوت وعقيق وبلور لا غير كلوا ولو اشد
وجص وجوهر منقطع كذهب وفضة وحديد وقصده المرمي ولو
رمي الي غيره كان رميا الي المصو فسطح في المرمي لم تحسب وتحقق
احدا بته بالجمر وان لم يبق فيه كان تدرج وخرج منه فلو شك
في احدا بته لم تحسب انتهى وقوله ترتيب ذكر في الشرح بعد
ذلك ان الترتيب لا يشترط في رمي يوم النحر بل لا يتأتى فيه ترتيب
لانه انما يرمي فيه الي جمرة واحدة وهي جمرة العقبية فماعد الترتيب

من

من الشروط يأتي في رمي يوم النحر انتهى وقوله وحديد اي بعد
استخراج جمره كما هنا وقد تظنت تلك الشروط بقولي
شروط رمي الجمرات ستة سبع بترتيب وكف وحجر
وقصده رمي باقي سادس تحقق لان يصيبه الحجر
قوله ولومن عقيق وبلور هذا بالنسبة للاجزاء اما بالنسبة
للمجاز فان ترتب على الرمي باليات قوت ونحوه كسرا واضاعة ما لم
حرم وان اجزا والظاهر انه لو سرقه او غصبه ورمي به كفي كالصلاة
بالما المقصوب خضرويا في انه لا يشترط في حجر الرمي طهارته
عنائي قوله وسنة اي الحج وكذا العمرة بالنسبة لما يتأتى فيها
وسينه المعص على ذلك اخر ايعاب قوله اللهم منادي مبني على
ضمة الهاء العلمية واليمين زائدة بدل حرف النون او مقدرة على
اليمين لان البناء لا اعراب فحله الاخر جاني قوله لييك بتكريرها
هذا هو الصواب خلافا لما وقع في نسخ من حذف الثانية خضر ومعني لييك
انما تقم على اجابة امرك على لسان خليلك مرة بعد مرة وهي منصوبة
نصب المثني بفعل محذوف وحذفت نونها للاضافة وايضا فتهال غير
الكافي شاذة بخولت زيد ولبية خضر جاني قوله ان المدح لا يجوز
كسرة همزة ان استيناف وفتحها تعليلا والكسرا هو لانه ابعد عن
ايهام التعليل من الفتح لاستحقاقه تعالي التلبية وجد جده او لا
ولصبر ورة الكلام جليتين على انه لا يهام للتعليل اصلا في الكسر خلافا
لبعضهم وما في حاشية الشيخ خضر لاستحقاقه تعالي الحمد وما عطف عليه
وجدت تلبية ام لا خلافا للصوات لان المعلل التلبية كما لا يخفى تأمل
قوله والنعمة بالنصب مطلقا على المدح والرفع مبتدأ خبره محذوف
وخبره كذا وخبران محذوف قوله والملايك يندب الوقف هنا بسكتة

لطيفة من اجل النبي بعده قل اي ويبتدا بقوله لا شريك لك الم قوله
 عند الفراغ اي بعد الفراغ من ثلاث مرات منها لانه لا يرفع منها الا بعد
 رمي جمره العقبة ويسن تليث الصلاة ايضا قل قوله وسوال الجنة
 الم اي بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر صنيع الم
 وصرح به حج ويجمع عطف الصلاة بالحجر على الضمير في منها اي والاكثر
 من الصلاة لا فيعيد استحباب كثرة الصلاة الم وهذا على رأي ابن مالك
 حيث قال وليس مندي لا زما قوله اي جمره العقبة المراد الشروع في
 التخلل بابتداء الرمي والطواف او الحلق لكن لا تسن اي التلبية في
 طواف القدوم انما خصه الشروع بالقدوم لانه محل الخلاف والافطواف
 الافاضة والوداع كذلك عند البراي فالنتقيده لا جل قوله على الجديده
 له ان يتكلم في تلبسته بامر او يهي او غيرها بلا ضرورة اما لما فان راي
 موزيا يقع فيه غيره وتوقف انعاده منه على تنبيهه له فيجب
 كما في نظائره وصرح به الاذرع وغيره ويكره التسليم عليه في اثنا ياله
 يكره له قطعها ولكن يجيب ندبا كما نص عليه في الاملا وجري على الاحكام
 وتاخيرها الى الجواب الي فراغها احب انتهى خضر قوله خروج من خلاف
 من اوجبه كالامام مالك فعنده ان الوقوف لا يجزي فخارا ويكني ليلامع
 وجوب الدم ان لم يصح له جز من النار رحا في وعارة خضر قال مالك
 الجمع بين الليل والنهار ركن في الحج انتهى قوله فليستظر ما وجه تقييد الوقت
 بقوله لمن وقف فخارا قوله وانما ليس اي استقلا لا فهو مستنون
 للعتمة ولكنه يكفي عنه طواف الركن كما في المجموع قل قوله لحاج او تارن
 وكذا حلاله قل قوله قبل الوقوف اي او بعده وقبل ان تصاف ليلة
 النحر لكن ليس له السعي في هذه الحالة لان السعي من اخر عمر الوقوف وجب
 ايقاعه بعد طواف الافاضة خضر وهذا هو المعتبر خلافا لقلها وفيما

مراكا تقدم فمفهوم قوله الم قبل الوقوف تفصيل قوله وشدة سعي بين
 الميلين كلام الم هكذا صرح في ان لفظ بين منصوب على الظرفية اي على
 انه ظرف لشدة او مسافة السعي بين الميلين وهو صحيح اذا اريد الميلان
 المصوقان بجدار المسجد بعد زيادة ستة اذرع قبل الميل الذي من
 جهة الصفا كما ذكره وكلام الشرح مخالفا لذلك لانه جعل لفظ بين محذورا
 باي وجعل الميلين هنا اللذان علامة على نهاية السعي من جهة المروة
 وهذا من الاجحاف الكبير فتأمل قل وكذا اعتراض الشوري حاصله
 ان الحكم والمال واحد انما يختلف الاعراب والمراد بالميلين فعل المتق
 يراد الميل الذي يترقب باب المسجد على يسار الزاهب من الصفا والميل
 الثاني المتصل بجدار المسجد ايضا بترقب المروة وعلى الشرح يراد بالميلين
 هذا الثاني وما قبله الذي هو متصل بجدار العباس فتأمل فبتاكر ثلاثة
 اميال قوله وهو اي محله قوله من قبل الميل اي وهو العود وقوله
 بقدر ستة اذرع متعلق بقبل الميل قوله ان يركي بفتح الغاف مضاعف
 ركي بكسرها في الافصح شوري قوله والواجب هذا كان قبل ستر جز من
 الصفا والمروة بالارض اما الان فلا حاجة اليه لانه ستر من كل منهما
 جز كبير نحو ثلاث درجات من الصفا ودرجة كبيرة من المروة قل قوله
 يلصق بضم اوله شوقه معفيه اي اذا كان ماشيا او حافرا دابته
 اذا كان ركبا خضر قوله روي اصابع رجليه اي او حافرا الدابة خضر قوله
 وبينه اي ويسن ان يوالي بين السعي والطواف قوله ولا تشتط فيه
 الطهارة وستر العورة ولو سعي غير متطهر ولو حافرا او غير مستتر مع اتفاقا
 خضر ويجوز فعله راكبا ويكره للساعي ان يقف في سعيه عناني قوله
 محسبهم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المشددة ورا موضع فاصل
 بين مزدلفة ومي خضر ويقلده وادي اثار ويقال ان رجلا صاد فيه

صيدا فنزلت عليه نار فاحرقته قال الازدعي وادي عسرحسماية ذراع
وحمة واربعون ذراعا عناني قوله لان فيل اصحاب النيل هذا
بنائيا انه دخل الحرم والمزج خلافة وانه لم يدخله واما اصابهم العذاب
قبيله قرب غرفة ايعاب قوله حريق الحاد والسين وانما بفتح اوله
قال قوله وشقة السعي اي المارق قال فيه للعهد وقوله والرقى اي القهر
من قوله وان يرقى ولو نكرها لغات هذا المعنى مع ايهام غير المراد انتهى
قوله خاصان بالرجل اما المرأة والخشي فلا ينبغي لبها شدة السعي
ولو خلوة وليس والرقى الا ان خلا المحمل عن الرجال غير المحارم فيها
يظهر عناني قوله والاعمال عطف على تلبية فلا حاجة لقوله المسنونة
فيها وفي الخطب لان فيه تحصيل الحاصل قال قوله بمكة على المنبر عند
البيت وهو محرم فان لم يدخل الحاج مكة خطب في غيرها قل ويغتمها
بالتلبية ان كان محرم والا فبالتكبير خضر فقوله وهو محرم لعله
ليبان الاكل لا قيد قوله يعني وهو على فرج من مكة بالصرف وعدمه
والتكبير والتأنيث لكوننا مكانا او بقعة وتخفيف نونها اشهر من
تشديد ها سميت بذلك لكثرة ما يبنى فيها من الدما اي دماء الهدي
والضحايا اي براق ولان ادم لما اراد مغارقة جبريل قال له تمن قال
اتمن الجنة او اتقدير الله تعالى السعير فيها من ميا الله الشراي فذره
وامني القوم وامتنوا ان تؤمن خضر قوله تقبلها اي الصلاة وبعد
النزال خضر قوله حيث وجبت اي الجمعة بان اقاموا اقامة تقطع
السفر او بنيت هناك قرية واستوطنوها اربعون وان حرمت البنا
انتهى خضر ورحماني ملخصا واقتصر الحلبي على التصوير الاول ونبه
نظرفان الجمعة لا تقع الا في خطة ابينية وفرض الكلام على التصوير
الاول انه ليس بها اي بخرمة ابينية كما الان فليتام قوله وان يخلق

الرجل

الرجل المراد به ما قابل المرأة فيقبل الصبي قوله من امرأة اي انثى
لتدخل الصغيرة ويحرم عليها الخلق ان منع من الخليل او كان ينقص
التمتع او قيمة الامة رحمان والاكراه واستثنى بعضهم كراهة الخلق
للزنا ما لو كان براسها اذ لا يمكن زواله الا بالخلق لمعالجة حب ونحوه
وما لو حلقته راسها لتحتوي كونها امرأة خوفا على نفسها من الزنا ونحوه
ذلك ولهذا يباح لها لبس الرجل في هذه الحالة كالخلق للمرأة وكذا الخشي
تارة يكره وتارة يسن وتارة يحرم وتارة يجب قوله فالخلق للرجل
افضل ويجب بذره نعم لو اعتمر قبل الحج في وقت لوجا فيه يوم النحر
ولم يسود شعر راسه من الشعر فالتقصير له افضل انتهى رملي واذا
تذر الخلق فالواجب كونه بالموسى ولا يشترط ايعاب الراس بل يكفي
ثلاث شعرات الا اذا بقي بعبارة تستوعب الجميع فالحاصل ان نادر
الخلق قد يطلق كعلي الخلق او ان اخلق فيكفيه ثلاث شعرات وقد
يصرح بالاستيعاب فيلزمه خلق الجميع ومثله ما لو قال لله خلق راس
فيما يظهر لان هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تقيد العموم غنا في
ولو تذر خلق بعض الراس فينبغي ان لا ينعقد لكراهة الفرع وهو
خلق بعض الراس وقرق بين التزام الفرع قصد والتمام ما يصدق
به كما تقدم ولو استأصله بما لا يسمى خلقا حصل من التحلل وان اشم
ولزم دم قوله قال في الثالثة اي باجهتاده او بوجوه تلك اللحظة
بدليل تركه في الاول رحمان وفي ثلث الجلال المحلي قال في الرابعة فليجرب
شوقوله في الخطبة التي تليها اشار به الى تعقيد اطلاق المتن وهو ما
صرح به الراقفي وغيره قيل وهو الاكل لان المسائل العلمية كلما قلت حقت
وضبطت هذا والا وجه كما اقتضاه اطلاق المتن وهو الاكل لترسخ في
اذهانهم باعادة تها في الخطب الالية ولان كثير منهم لا يحضر فيها بعدها

لكثرة اشغالهم شوقوله وتوديعهم عبارة عنه ويودعهم
 قل وقال خضر قوله وتوديعهم اي المتتبعين والمكتفين فهو سنة
 لهم قبل خروجهم وبعد اعراسهم اما المفرد والقارن الا فاقيان
 فلا يومران بطواف الوداع لانهم لا يتحلفان من مناسلهما وليست
 مكة محل اقامتها انتهى قلت كتابة هذا من الشيخ خضرنا شية عن
 سبق قلم وسهولان كلام الشرح في الخطبة الرابعة كما قيد بها
 صريحا كما ترى وجنبه فغذفات وقت طواف الوداع للمتتبعين
 والمكتفين اعني الطواف المسنون الذي ذكره الكاين قبل خروجهم
 للوقوف وبعد اعراسهم بالبح فلا فائدة في ذكر الخطيب له نعم
 في شئ المنهج مثل ذلك لكن فرض كلامه في الخطبة الاولى كما يعلم من
 مراجعته وقد توقفت في فهم كلام الشيخ خضر وتعت فيه حتى
 راجعت المنهج وشرحه فليراجع وليتأمل قوله بالمصغر سمي بذلك
 لحافيه من شعار الدين والحرام بمعنى الحرم لانه منه قل قوله
 قدح بضم القاف وفتح الزاي اخره كما هملة قوله الى الاسفار
 اي الاضاعة قل قوله واخره ليلة من ليالي مني هذا اشكال فان
 المبيت اخر ليلة من ليالي مني لمن لم يبق القرا الاول واجب فكيف
 بعد من السنن هكذا استشكله وتوقفت فيه ثم رايت العلامة
 الشويري كتب ما نصه قوله بان لا يقرأ في السنة في الحقيقة عدم
 التفر المسقط لوجوب مبيت اخر ليلة فلا يقرأ في ان يبيت في الاصل
 واجب انتهى وحاصل جوابه ان ترك القرا هو المسنون ويتسبب
 عنه المبيت وهو واجب فلا اشكال تامل فائدة في مني خمس
 آيات رفع ما يقبل من من الحجارة عن لها المنشور والذباب
 من الحلو وقلة البعوض فيها وانتاعها للبح كاستماع الفرج

للولد

للولد قوله المحصب بضم الميم وفتح المهملين وتشديد الثانية
 واخره موحدة ويسمي الابطح والبطحا وخيف بني كنانة وهو اسم
 مكان منسوع بين مكة ومكة واقرب الي مني وحده ما بين المجلين
 الى المقبرة قل قوله ثم ياتي مكة اي بعد طلوع الفجر قوله فاذا
 فرغ اي عند ارادة الخروج من مكة لما مر قل اي من ان طواف الوداع
 يكون بعد فراغ النسك عند مفارقة مكة على ما مر قوله عند الملتزم
 بضم الميم وفتح الزاي سمي بذلك لانهم يلتزمونه بالمدعى ومن ثم
 سمي ايضا بالمدعى والمتعوض بفتح الواو وانجام اخره اي محل
 التعوض من النار ولصق صدره وبطنه وصدره بالبيت وبسط
 يده اليمنى عليه الى جهة الباب واليسرى الى الركن الذي فيه الحجر
 الاسود شوقوله بين الركن والباب اي بين ركن الحجر الاسود
 وباب الكعبة وهو من مواضع الاستجابة خضر هذا ان امكن
 والاخيث امكنه من الكعبة قاله الدارمي قال في الايعاب
 ويستفاد منه انه اذا تفسر الملتزم يحصل اصل السنة بالوقوف
 في غير من الكعبة بالكيفية السابقة شوقوله وشرب من ماء
 زمزم ويستقبل القبلة عند شربه ويستلغ منه ويقول عند
 شربه اللهم انه قد بلغني عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم انه
 قال كما زمزم لما شربته له وانا اشربه لكذا ويذكر ما يريد دنيا
 ودنيا اللهم فافعل ثم يسمي الله تعالى ويفعل اي يشرب ويستغفر
 ثلاثا وكان ابن عباس رضي الله عنهما اذا شربه يقول اللهم
 اني اسالك علما نافعاً ورزقا واسعاً دشقا من كل داء وقد شربه
 جماعة من العلماء فلو اطلوبهم انتهى عنائي قوله ثم انصرف
 اي تلقا وجهه ولا يمشي الغمركي خلافا لما يفعله غالب العوام

قل وعند اي حنيقة ينبغي فعل تلك الهيئة ١٥ اي في مكروهة
عندنا مطلوبة عندهم ١٦ قوله والذكر عطف على تلبية فغيبه
ما مر قل اي من في قوله المستنون تحصيل الحاصل لعلمه من
العطف انتهى قوله ابصر اي راي دلوب بالقوة فتشمل الاعى ومن
في ظلة سوء الحلال والمحرم ومحل ابصاره الآن باب المسجد والمحل
المشهور بالمدعا كان محل ابصاره قبل وجود الابنية والتشريف
العلو ولما كان لا يلزم من جعله عاليا رخصا وان يعظم ويحجل
قبل وتغليما ولا يلزم من ان يعظم اي ينة نفسه ان يفضل على
غيره ان يهاب قيل ومهابة فليتامل والتعظيم التمجيل والتكريم
التفضيل والمهابة التوفير والبر والاحسان الواسع انتهى قل
قوله وعظمه قال بعضهم لم يرد وعظمه وانما الوارد وكرمه
بدل وعظمه عناني قوله انت السلام اي ذو السلامة من التقاير
الذات والصفات تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قوله ومنك السلام
اي السلامة من الافات خينا ربنا اي ياربنا بالسلام اي بالسلامة من
الافات فالثاني والثالث بمعنى واحد قوله بسم الله اي اطوف لان
كل فاعل يبدأ في فعله بسم الله بضم ما جعل التسمية مبداه خضر
قوله اللهم ايماننا بك وتصديقا بكتابك اي طوافي لاجل التصديق
بك وبكل ما جاء من عندك خضر فاما ما وما بعده فمفعول لاجله متعلق
باطوفى مقدر انتهى رحاني قوله ووفقا بمعهدك اي ادا له والمراد
به الميثاق الذي اخذه الله على بني ادم وهم في عالم الذر عبد
البر وهو امثال الامر واجتناب النهي عناني قوله لسنة اي طريقة
قل قوله قبالة الباب هذه النسخة الظاهرة وفي بعض النسخ
قبالة البيت وعليها كتب شوق قوله قبالة البيت اي باب البيت

هو

فهو على حذف مضاف كما يعلم من شرح الاصل قوله والمحرم هو محرم
بنصب المحرم ورفعه وكذا الامن قوله وهذا ويشير بقلبه ولغظه
لا يبيده الي مقام سيدنا ابراهيم صلى الله عليه وسلم لان نفسه خلافا
لمن زعمه ويقول عند الركن العراقي اللهم اني اعوذ بك من الشقاق
وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد ويقول عند الميزاب
اللهم اظلمي بظلك يوم لا ظل الا ظلك واستقي من يد محمد صلى الله
عليه وسلم شربة لا اظلم بعدها ابدا وعند الركن الثامي اللهم اجعله
حجاء مورا وسعيام شكورا وذنبام مغفورا ونجاة كن تنور يا عزيز
يا غفار ويقول المعتمر جعلها عمرة الح او المراد المعنى الاعم قوله
وهو القصد والمراد بمقام ابراهيم المجر الذي فيه اشر قد صيد وهو
موجود الى الآن وقدر روي الازري في اخبار مكة باسائيد صبيحة
ان المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر في الموضع
الذي هو فيه الان حتي ما سئل في خلافة عمر فاختله حتي وجد باسفل
مكة فاق به فربط اليه استار الكعبة حتي قدم عمر فاستثبت في امره حتي
تحقق موضعه الاول فاعاده اليه وبني حوله فاستقر ثم الى الآن
اه فزع الباري وهذا الاشارة بالاصبع او نحوه مكروهة او خلافا لاوي
محل نظره مبداه قوله وبين اليمانين اي الركن الذي فيه الحجر
الاسود والركن اليماني ففي كلامه تغليب قوله ربنا اتنا في الدنيا حنة
التي قيل هي المرأة الصالحة وقيل العلم وقيل غير ذلك وفي الاخرة حنة
قيل هي الجنة وقيل العفو وقيل غير ذلك وقال الحن البصري حنة
الدنيا العلم والعبادة وقيل العافية وقيل المال وقيل المرأة الحنة
وحنة الاخرة الجنة وقيل الحور العين ١٧ عبد البر قوله اللهم اجعله
اي ما انا فيه من النسخ حجاء مورا اي رلوفي طواف عمرة لانهما اصغر

والجبر من البر وهو الطاعة وقيل هو المتقبل على البر وبعبارة خضر حجا
 مبرورا وهو الذي لم يجالطه اثم من حين الاحرام ه قلت وهذا يلزمه
 القبول على عادة الكثر ثم سبحانه وتعالى قوله وذنبنا مغفورا وسعيا
 شكورا قال العلماء ايجل ذنب مغفورا وسعي شكورا اي عملا مستقبلا
 يتركوا صاحبه ثوابه وعلا يشكر صاحبه وساعي الرجل اعماله واحد ففما
 مسعاة خضر قوله واذا رقي بكسر القاف على الصفا وليس في الصفا
 الآن الامصطبة فيسن رقيها عبد البر قوله الله اكبر اي من كل شيء قد
 نسب اليه ما لا يليق بجلاله على ما هداانا اي دلنا دالة موصلة قوله
 على ما اولانا اي اعطانا من نعمه التي لا تحصى وان تعدوا نعمة الله لا
 تحصوها قوله له الملك وله الحمد قدم المجهول فيهما لا فائدة المحصر قوله
 وهو على كل شيء قدير اي قادر والقدره صفة ازلية تؤثر في الذات
 بواسطتها في المقدورات عند تعلقها بها ه قوله بنزي طوي مثلث
 الطاء والفتح اشهر من ضمها وكسرهما من الطي وهو البناء بنواي لفظ طوي
 اسم لير مطوية اي مبنية بالمجارة في ذلك الوادي فنسب اليها وهو
 مصروف نظرا الي انه اسم للمكان او ممنوع من المصروف للعلمية والثابت
 للبقعة اي البير لا للعدل عن طاولا فيه من التكلف مع امكان غيره
 بدليل صفة باعتبار المكان اي القلب كما عرف اذ لو اعتبر العدل له
 ينصرف قوله لمن من بها فان لم يبرها سن طهره من مثل مساقتها غاني
 قوله وان يلبس الرجل اي قبل احرامه وقيد بالرجل لانه الذي يجرم
 عليه لبس المخيط قوله والا اي وان لم يجد جديدين ففسولين
 قوله وتطيب البدن ولو بطيب له حرم يحس قوله اما تطيبا لثوب
 فباح لا مسنون وانما اقتصر المص على البدن لانه متفق عليه عند
 البر قوله ولوللنسا فيسن التطيب للمرأة بعد الطهر للاتباع ويستحب

التطيب

التطيب ايضا لمحلة قبل ان يطوف بالبيت اي لتحلله الثاني لان الاول
 يحل به جميع المحرمات الا النسا قوله ولا يضرا استدانت في بدن او ثوب
 وخرج باستدانت ما لواخذ الطيب من بدنه او ثوبه ثم رده اليه او
 نزع ثوبه فان كان بحيث لو انقي عليه ما ظهرت رايحه امتنع لبسه
 والا فلا قوله وسايروا يتعلق بمرقة من السن خضر با
 محرمات الاحرام عدوها المص في المنع سبعة وما عداه داخل فيها
 وقد نظمتها بقولي

- ١. يحرم بالاحرام لبس رجل . لما يحيط مع ستر الراس
- ٢. كذا ستر امرأة لوجهها . فقاها لا غير من لباس
- ٣. وامنعن الطيب لكل محرم . ودهن شعر وجهه اوراس
- ٤. وان ينزل شعره او ظفرا . والوطي والدواع لامن ناس
- ٥. كذا تعرض لصيد بر . بول كل ذي توخش لباس

قوله اي المحرمات بسببه فهي من اضافة المسبب الي السبب شوري
 وكلها من الصغار الا قتل الصيد والجماع المفسد فانها من الكبائر
 انتهى وهي على ثلاثة اقسام منها ما يجرم على الرجل فقط كستر بعض راسه
 ومنها ما يجرم على المرأة فقط كستر بعض وجهها ومنها ما يجرم عليها
 كالطيب والتعرض للشجر وقتل الصيد كما سيأتي قوله هي وطوي فيحرم
 بالاجماع على المحرم اما مطلقا اذ يحرم او بعمرة او بهما ولوليهجة او بغيره
 المحشفة من فاقدها ولومع لن خرقه على ذكره عبد البر حتى يحرم على المرأة
 الحلال تمكين المحرم منه لان فيه اعانة على معصية ويحرم على الرجل الحلال
 ايضا حال احرام المرأة ما لم يرد تحليلها شرطه الا في خضر قوله اي
 لا ترفثوا فالخبر بمعنى النبي وهو بلغ شوري دلالة لويقي على الخبر
 امتنع وقوعه في الجمع لان اخبار الله تعالى صدق قطعا مع انه واقع كثيرا

انتهى قوله والرفث مفسرا في قوله ابن عباس بالوطي والفسوق المحصية
والجلال المراد كما سيأتي قوله وقبلة ونظر ولمس ومعانقة بشهوة خضر
والصواب اسقاط قوله ونظر لما يأتي من ان النظر لما يجلب بشهوة مكروه
لاحرام فلا تغفل قوله بشهوة ولومع عدم انزال ومع حاييل ولا دم
في النظر بشهوة والقبلة بحاييل وان انزل بخلاف ماسوي ذلك من
المقدمات فان فيها الدم وان لم ينزل ان يباشر عدا او سهوا ويخالفها الزنا
فانه لا بد في الدم فيه من الانزال وفي الانوار انها نجس بتقبيل الغلام بشهوة
وكانه اخذه من نضوب المص ايا لنوري فحين قبل زوجته لوانع انه
ان قصد الاكرام او اطلق فلا فدية او للشهوة اثم وفدي ويتدرج
دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بعدها اي او قبليها وكذا في ثابته
اي الواقع بعد الجماع المنسد او بين التخللين فيما يظهر سواء اطلال الزين
بين المقدمات والجماع ام قصره ذلك قياسا على العقد الا في بل او في لاهنا
تدعوا الى الوطى المحرم اكثر منه اما حيث لا شهوة فلا حرمة ولا فدية
اتفاقا ثم روي قوله او مع حاييل نظره مع التعبير بالمباشرة وقد يقال
انه صحيح لان الكلام في الحرمة لا في لزوم الدم وقوله والقبلة بحاييل
يعلم منه بالاولي ان اللبس مع حاييل بغير قبلة لا فدية فيه وكذا المباشرة
جهلا او نسيانا وكذا المباشرة عدا بلا شهوة كالقبلة للاكراه او اطلق كما
ذكره المحققين شعرة وان يباشر عدا بشهوة فالدم واجبة وان لم ينزل
لكن في استننايه قد شرطوا في فدية انزاله لا مسجلا
• ولا دم في نظر بشهوة • وقبلة بحاييل لو انزل لا
• وكرهوا انزاله بنظر • او فكره ولو بشهوة جلا
قوله بخوبه اي مع انزاله وعدمه لكن انما يجب به الدم ان
انزل ولا استمنا بغير بدنة وجمعه وامنه حرام بغير احرام ايضا

خضر

خضر والمناص ل ان الدم انما يجب بالمباشرة بشهوة ومنها القبلة انزل
ام لا وبلا استمنا ان انزل وتختص ان الاستمنا بيد غير الحليلة حرام مطلقا
وكذا بيد حليلته في الاحرام فتأمل قوله بخلاف الانزال بالنظر والفكر
فانه لا يجرم ولو بشهوة بل هو مكروه والعجب من الشيخ خضر حيث ذكر
فيما تقدم النظر فيما يجرم انتهى قوله ونكاح اي عقده لنفسه او غيره
بازن او كاته او دابة وكذا لو كان المعقود له محرما والعاقدة حلالا
يعني انه يجرم ولا بيع ولا فدية فيه انتهى قال حج وندبه ترك الخطبة
وكرهت رجعة وجاز كونه شاهدا في نكاح الحلالين قوله لا يكره للموم
اي لا يزوج ولا ينكح اي لا يزوج غيره عتاي والكاف مكسورة فيهما واما
البا فمفتوحة في الاول مضمومة في الثاني ويجوز عكسه كما قاله قل
قوله وتطيب لشمم ذكر كان او انثى غيره ولو اخشم بما يقصد منه رجه
غالبا ولومع غيره في بدن او ثوب او فعل خضر بخلاف ما يقصد به اكلا و
تدا وكساح وارتج وقرنقل وسبيل وسائر الايات بر الطبية وما يقصد
لونه لحنا وعصفر فلا يجرم انتهى ملخصا قوله في بدن قياسا على ثوبه
بطريق الاول ولو باطنا بالكل واسعا طواختان فيجب مع التحريم
في ذلك الفدية اذ كان على الوجه المعتاد في ذلك الطيب خضر ولو تدا قد
وقيه حج بالمصاحب للسر عبارة مروي في بعض مناسك دكان شم الور
ونحوه متصلا بانقضاء عادة وان فقد اشم خلقة او عارضه بان صب
ماه على بدنه او لباسه لاشبه فقط ومشك في شامناج وعبارته ولا يفي
وضعه بين يديه على هيئة المعتادة وشبه ولا شامناج الورد اذا الطيب به
وان كان فيه عمو مسك انما يكون يصبه على بدنه او ثوبه ولا حل العود
واكله وفيه ايضا علم انه لا اثر لعنق الزرع فقط بخومسه وهو يابس
او جلوسه في مكان عطار او عند متجر لانه ليس تطيب بخلاف احتوايه

علي حجة بان يجعلها تحته لانه التطيب به ليس الا بذلك لكن جزم الزركشي
بانه لو طرحه في نار امامه ولم يجعله تحته حرم ولا منافاة لانه متى عبت
العين ببذنه او ثوبه حرم وان كان امامه ومتى عبق الريح فقط فلا
وان كان تحته والماء المبحر كالشوب فيما ذكر ويجب بنوم او جلوس او
وقوف في فراش مطيب من غير حائل بينه وبين ذلك الموضع ايضا
ولا يجب حمل مسك في فارة لم تستقم عنه او ورد في غنومنديل وان نسي
الريح او قصد التطيب خلافا للاذن عني فلا يبعد بذلك مستطبا فان قمت
الحرقه او شقت الفارة وجبت كاقالوه وهو المعتمد وان تظرفيه الشخان
انتهى قوله كسك اشار بالكا في عدم الحصر فيما ذكر فنه الريان
والياسمين والزعفران والاس والسوس والمنثور والتمام والفاغية
وهي ثم الحنا بشرط الرطوبة فيها كما في ثم ر قوله ولبس قفازين منه
يعلم ان المرأة لها ان تستدل كحماها على يديها وغير ذلك من انواع الستر
بغير القفازين وان تسدل على وجهها ثوبا متجاويا عنه بحشبة او
نحوها فان وقعت فاصاب الثوب الثوب اي البرقع وجهها بغير حجاب
ورفعته حالا فلا فدية او عدا او استدامته وجبت خضر قوله او
احداهما او في يد زائدة مطلقا اي سوا حاذت الاصلية ام لا خضر قوله
للنهي عن ذلك وهو قوله صلى الله عليه وسلم ولا يلبس اي المحرم من الثياب
مامسه ورس او زعفران ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين قوله
شيء يعمل لليدين اي الكفين اما الذي يعمل لليدين اي الساعدين من
غير كف فانه يحرم على الرجل دون المرأة زبا يدي زيادة اي الثاني قوله
لليدين خرج بهما الرجلان فيجوز لهما لبس الخفين فيهما وان اشبهها
القفازين والحاصل انه لا يحرم عليها الا القفازان ونحو البرقع
فاحرامها في وجهها وكفيه قوله بخشي ليس قيذا قوله ولبس الرجل

مخيطا

مخيطا قوله ولو شد خرقة على جرح على راسه لزمته الفدية بخلافه
في البدن وافهم كلامه جواز ستر وجهه وعليه اجماع الصحابة رضي الله
عنهم والمراد بالرجل الذكر يقينا فيشمل الصبي وتخرج المرأة فلا يحرم
عليها من المخيط الا لبس القفازين كما يحرم ان ايضا على الرجل بالادوي
كما مر قوله مخيطا هو بفتح الميم والمخا المعجمة ليلا يتكرر بما بعده لو
كان بضم الميم والمخا المعجمة والمراد لبسه على ما جرت به عادة فلا يحرم
الارتداء بالتمبير ولا الارتداء بالقباء من اسفله ولا الارتداء بسراويل
ويحرم على الرجل ستر راسه وعلى المرأة ستر وجهها بما يبعد سائر ولو
غير مخيط او خوطين او حشيش قوله وقيل نسوة بفتح اوله
وضم السين قال ابن دريد آراه مشتقا من قلنس الرجل اذا غطاه
وستره والنون زائدة انتهى مقدمة فتح الماري قال خضر وهي الهامة
بالمزوجة انتهى ويقال لها ايضا الفا ووق وانما حرمت القلنسوة
ونحوها لمرمة تقطية راس الرجل او بعضه سوا بشرته وشعره الذي
في حده بخلاف ما راد عليه ولو البياض الذي وراء الاذن فيحرم ستره
بما بعد سائر عرقا وان لم يمسح اذراك لون البشرة كالزجاج ومهلصل
المسح مخيطا كان او غيره كالعمامة والعصابة والطيلسان والطن والحناء
التخمين بخلاف ما لا يبعد سائر اكا استظلال بحمل او مسه ومثله ثوب
على اعواد وكذا وضع يده على راسه او حمل نحو قفلة لم تضر كالطاقية
وفي ثوب كجناح رتلزمت الفدية في نحو القفلة ان قصد به الستر لان نحو
القفلة يقصد به الستر عرقا بخلاف نحو اليد فان لبسها وسر ذلك
بغير عذر حرم ولزمته الفدية فان كان بعذر من حر او برد او عدا
كان جرح راسه فشد عليه خرقة جاز لكن تلزمه الفدية قياسا على
المخلق بسبب الاذي قوله وبرسا او ثوبا او ثوبا بالمد والقصر

واة

قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء اذا ضمنت
 اصابعه عليه سمي بذلك لانضمام اطرافه وروي عن كعب ان اول من
 لبسه سليمان بن داود عليهما السلام فتح الباري قوله وخفا ولم
 متخفقا فان لم يجد نعلين واحتاج الي لبس الخفين فان قطعها اسفل
 من الكعبين جاز ولا فدية والابان وجد نعلين ولم يوجد ولم يتخف
 للباس الخفين واحتاج ولم يقطعها جرم ووجبت الفدية ومثلها
 الزربون والزموزة والفتقاب العربي ليس بحيث يستلصق الاصابع
 فيهم لبس ذلك وتجب الفدية لامح الحاجة كما في حاشية قل على خط
 قوله واصطبا على وطى فيشمل الرجل وغيره ولو احرم وفي ملكه شيء منه
 زال ملكه عنه ووجب ارساله ولو بعد التخلل ومن اخذه ملكه قل
 اي من اخذه بملكه ولو قبل ارساله ويضمنه هو وان مات بيده
 نعم يتجه تعييده بما اذا تمكن من ارساله ولم يرسله ر قوله
 وخشي اي اصابة وان تانس كعكسه ويضمنه مثله الا المذموم غير
 النعام وشعره مثله ووبره وفرخه قل وقوله كعكسه ويضمنه مثله
 اي الاهلي وان توحش فيجوز نظرا للاصل في الصورتين خضر وسرع
 لو جلب لبن صيد ضمنه بغيره خلا فالرواية في عبد البر ومثله يضمنه
 وشعره ونحوه فانه يضمن بغيره وسرع لو استعار المحرم صيدا
 واتلفه لزومه قيمته لما لكه ومثله من النعم لمحو الله تعالى وقد
 الغزفيه ابن الوردي فقال شعري

- عند سوال حسن مستطرف • فرج على اصليين قد تفرعا
- قابض شي برصني ما لكه • ويضمن القيمة والمثل معا
- وجوابه لشيخنا م ر
- قد كان هذا امر يا سايله • وعند غيره مصيد في الوعا

فاتلف

• فاتلف المحرم هذا يا فتى • فيضمن القيمة والمثل معا •
 ثم رايت في حاشية خضر فيما سياتي ذكر جوابا له وهو ما نصه •
 • جواب هذا ان شخصا محراما • اعاره الخلاصيدا فاقفعا •
 • اقتبضه اياه ثم بعد ذاك • قد اتلف المحرم هذا فاسمعا •
 • فيضمن القيمة حقا للذية • اعاره والمثل لله معا •
 قوله ومن غيره ولو انسيا او غيرها كوله قل فالشرطان يكون
 احدا اصلية ما كولا برياء وحشيا او كلاهما كذلك فيجزم المتولد بين
 حمار وخشي وحمار اهلي او بين شاة وظبي او بين ضبع وذئب تغليا
 لا تخبرهم لانه جناية انظر خضر قوله بشر او غيره كعارية ووديعة خضر
 فالمراد بوضع اليد الوضع المعنوي قوله اي اخذه فالصيد في الية
 بمعنى المصيد وانظر هلا بقاءه بما معناه المصدر ي فاستغني عن
 التاويل شور ي قوله وقيل صيد ويكون ميتة لا مذكى كما سياتي
 قوله ودلالة عليه فهي حرام عليه ثم ان قتله المدلول وهو محرم
 فميتة كما هو عليه الجزا او حلالا في المحرم فكذلك ان في غيره لحلال وغيره
 الاكل منه لا هو وكذا يقال فيما صيده له قل وقوله ولغيره اي لغير
 المحرم الدال عليه تامل وكتب الشوري قوله ودلالة عليه اي ولو لحلال
 اتفاقا وانما الخلاف في الجزا لانه يحرم عليه ايذا الصيد باي وجه وذلك
 منه ولا نظرا لانه دالة على مباح ثم ان كان بيده ضمنه والا فلا لانه
 لم يلتزم حفظه ويحرم على الحلال ان يدر المحرم عليه وان اختص بالجزا
 ولو امسكه محرم فقتله حلال فالجزا على المسكة والقائل ليس بطريق
 او قتله محرم اي امسكه محرم وقتله محرم اجزا او امسكه حلال وقتله
 محرم فعلى القائل والممسكه طريق انتهى قوله واكلا ما صيده اي المحرم
 اي يحرم على المحرم اكل ما صاده له الحلال وان لم يدل عليه المحرم تنزيلا

قوله وانظر الخ قد يقال انما قد ذكر
 ليكون الدليل شاملا للوضع اليد
 عليه بنحو شرائع كالودعة
 تامل الحاشية

لصيد الحلال اي للمحرم منزلة دلالة المحرم ولا يحرم على الحلال الاكل منه
في هذه الحالة لان دلالة المحرم الحلال على الصيد لا تحرم الصيد على الحلال
خضر قوله وهو حلال الم فيه دليل لجواز دخول المحرم بغير احرام لمن
يرد نسكا خلافا للامة وفي الحديث انه لما راى حمارا لو حش ركب فرسه
ونسي السوط والرمح فقال لا صحابه المحرمين ناولوني فقالوا والله
لا يغنيك عليه بشي ونحن محرمون قال فغضبت وترلت فاخذتها
ثم عقرتها وكان الاول للمصير ان يذكر ذلك حتى يستدل بمفهومه
على حرمة اكل ما صيد له فان فيه انه لم يصطد لهم كما هو الظاهر
من حاله الدال عليه سياق الكلام فليتامل تنبيه لا يلين الجرا
بدلالة ولا اعانة ولا باكل ما صيد له خلافا للامة الثلاثة على
تفصيل عندهم انتهى ملخصا من الرحمان قوله الاثان بالمشاة
بعد الهزة هي الاثني من الحميم والمراد هنا الوحشية لانهما المأكولة
وجواز الاكل منها لانهما مفتولة بغير محرم بغير حرم ومعنى الحرام عليها
الاشارة بقتلها الذي هو معنى الدلالة في كلام المصنف قوله
اي يجعل عليها ايمان يقتلها قوله وازالة شعر دخل في ازالة
الشعر حلقه ونسجه واحرقه وقصه وازالته بالنورة وان ازال
المحرم ما ذكر من غيره فان كان الغير حلالا فلا شئ عليه ولو بغير اذنه
اذ لا حرمة لشعره من حيث الاحرام وان كان محرما فان كان ياذنه
او سكوته وقدرته على الدفع حرم عليهما والغدية المفعول به وان
كان نايما او مكرها فالاصح انها على الفاعل وان وقعت نار الى شعره
فاحرقته واطال الوقع لزمته الغدية والا فلا انتهى ملخصا خضر
وعبد البر قوله ولو شعرة واحدة اي وبعضها خضر قوله من الراس
او غيره ولو من عانة او باط ويدر ورجل قوله وتقليم ظفر من يده

او

او رجله او من محرم اخر قلما او غيره خضر فالنقل لم يسرق قيدا بل المراد
ازالة شئ منها بقلم او قطع او كس او غيرها اما اذا ازالها بقطع الجلد
او العضو فلا يجب بها شئ لان ما ازيل تابع بغير مقصود بالازالة
وشبهه بازالة وجه تقتل فلا يجب مهرها على القاتل في روض عبد البر
قوله ولا تخلقوا روسكم اي شعرها لان الراس لا يخلق والشعر جمع
داقله ثلاثة والمراد بالظفر والشعر الجنس الصادق بالواحدة والاكثر
وبعضها خضر قوله اعم تغييره بالخلق فالمراد ازالة شئ من شعر يده
اي باي وجه كان ولو بحك نحو رجل على قتب او برذعة لراكب قوله
ودهن بفتح الدال مصدر بمعنى التدهين وبضمها اسم لما يدهن به
والمراد هنا الاول شعر راس او حية انما اقتصر عليهما لان الدهن
في الغالب انما يقصد لهما والافباقي شعور الوجه كذلك سواء المنقطة
بالحية وبغيرها كالعنققة والوزار والحاجب والشارب والمراد بالشعر
هنا الجنس فتكمل الغدية بدع عن الشعرة الواحدة او بعضها لمصولة الترتب
بذلك بظهور البريق الى اللعان فيه بخلاف الاشارة للشعر والظفر
فالبريق واللعان بالدهن يحصل بدهن بعض الشعر بخلاف ازالة
الشعر فانها لا توجد في ازالة الشعرة الواحدة او بعضها فلا تكمل الغدية
الا في ثلاثة انتهى ملخصا من شوق قوله او حية ولو لامرأة انتهى
قوله وسمن او زبد بخلاف اللبن فانه ليس بدهن وان استخرج منه
السمن خضر قوله ودهن لوز وشحم وشحم ذائبين خضر ويجوز
للمحرم اكل الدهن وان نسا قط منه شئ على حية الا اذا علم بزللث
قبل الاكل فانه يحرم وتلزمه الغدية عبد البر ولا فرق في حرمة دهن
شعر الراس واللحية وباقي شعور الوجه بين المحلوق وغيره فالنقير
بالشعر حري على الغالب والا فحمله كهو شاني وخرج بتقييد ذلك

بالرأس والوجه ساير البدن ورأس الاقرع ولو كان بعض الرأس
اصلع جاز دهنه هو فقط دون الباقي عبد البر وكذا اصلع وذقر
امرء فلا يجرم دهنها بما لا يطيب فيه لانه لا يقصد به تزيينها بخلاف
الرأس المخلوق يجرم دهنه بذلك لتأثيره في تحسين شعره الذي
ينبت بعد خضر نعم اذا دهن الامرء لمحبته وكان اوان طلوع
لحيته حرم عليه ووجبت الغدية كما في حاشية المنهج للزبيدي فان
قلت ما الفرق بين التطيب للاخشم حيث حرم ولزمت الغدية
وبين دهن رأس الاصلع والاقرع وذقر الامرء حيث لم يجرم ولا غدية
قلت الفرق ان المعنى هنا مستفاد بالكلية بخلافه ثم فان المعنى فيه
الترفع وان كان المطيب اخشم على لطيفة الشم قد يمتنع منها بقية
وان قلت لانها لم تزل وان عرض مانع في طريقها فحصل الانتفاع بالشم
في الجملة وان قل قوله شأنه المأمورية اي فالخير بمعنى الامر شئوا
اذ تغديره حصلوا الشعث والعبرة اذا كنتم محرمين وقد نظر
في الحديث الاسنوي بانه اخبار ولو كان للنهي لجرم إزالة الشعث
والاخبار انتهى والجواب يوخذ من قولهم اي شأنه المأمورية ذلك
والخاصة ان الحديث دال على الامر وان استنبط منه معنى
خصصه عبد البر من قوله نظرفيه الخ قوله فان فعل شيئا الخ عبارة
خط على الغاية قاعسة ما كان من محظورات الاحرام اتلا فامحضا
كالصيد وجبت الغدية مع الجهل والنسيان كوفي الخلق والقلم الوجوب
معهما انتهى قوله لان ضمان الاتلاف الخ وشرط الضمان فيما مر بمأثرة
او غيرها على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصايد مميزا
ليخرج المجنون والمغنى عليه والنائم والطفل الذي لا يميز ومن اتقلب
على فرخ وصعته الغير في فراشه جاهلا به واتلفه والسبب في خروج

ذلك

وما كان استنساخا او ترغها محضا
كالطبيب والنفس فلا ذنب فيه
مع الجهل والنسيان فورا كان فيه
سائبة من الجاني بغير كل جماعة والخلق
والغافل عنه خلافه والوضع في الجماع
علم وجوب الغدية من الجهل
والنسيان او في غير ذلك

ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق لله تعالى ففرق بين من هو
اهل للتمييز وغيره ومعنى كونه حق الله تعالى اي اصاله وبي
بعض حالاته ان منها الصيام فلا نظر لكون الغدية تصرف
للعقرا ثم ربما لم يقله لا يختلف بذلك اي بالنسيان والجهل
والعهد والعلم انتهى ولو شك هل تنفع المشط او اسل سنفه
او ازاله غير مميز لصغرا وجمونا او انما او نوم فلا غديه م
قوله او كان تمتعا اي كلبس وجماع فهو داخل في التمتع عبد
البر قوله عدم وجوب الغدية على المجنون ولا على وليه ومثله
صبي لا يميز ومعنى عليه قاله وتاييم خضر وتقدم عن زم ر قال
م والفرق بين هؤلاء اي المجنون والمغنى عليه والصبي غير المميز
وبين الجاهل والناسي انهما يعقلان فعلمهما فنسبا الى تقصير
بخلاف هؤلاء عليا ان الجاري على قاعدة الاتلاف وجوبها عليهم
ايضا ومثلهم في ذلك التاييم قوله مطلعا اي في الاتلاف والتمتع
قوله او نحوها كجراحة او كثرة وسخ او شعر خضر قوله نعم
الخ هذا استدراك على قوله اما العامد العالم الخ خضر ولو فرط
الصبي المميز في شئ من افعال الخ كان وجوب الدم في مال الوالي
ويجب عليه منعه من محظورات الاحرام فان ارتكب منها فالتد
في مال الوالي في الاظهار ما غير المميز فلا غدية في ارتكابه محظورا على
احد ولو كان يملك الصبي صيدا التزم الوالي ارساله وغرم قيمته
لانه المورط له في ذلك على الاوجه عبد البر قوله ما ثبت في
العين انتهى ملخصا قوله ولا في وطى جراد ومثله بيضه قوله
عم المساكن بحيث لم يجد معدا عنه قوله قتله دفعا لصياله لو
قتله في هذه الحالة بقطع منحه هل يحل فيه نظر ولا يبعد الحدل

لان مذبحه انما كان مية لا حرامه وامتناع التعرض له
لصيا له قاله الشيخ شو قوله هرة او سبع او طير ومن ثم قال
مثلا قوله لبيضة او لجن منه او لفرخه وكذا لو انقلب عليه
في يومه مثلا قل فقول له لبيضة ليس قيدا باب
التخلل من العسك منه قوله بتمام الافعال المراد بتمام
الافعال اتمام اركان الحج والعمرة خرج بالاركان ما لو احصر
عن الواجبات كرمي الجمار والمبيت فيجرها بالدم هذا بالنسبة
للرمي اما بالنسبة للمبيت فلا لانه يسقط بالعذر كما تقدم وللمر
من الاعذار ويتخلل بالطواف والخلع ويجزئه عن حجة الاسلام
ومن صد عن عرفة دون مكة يتخلل بعلمه بعمرة او عسك وقف
ثم يتخلل ولا قضاء فيهما على الاطلاق انتهى بضميم ابن قاضي عجولون
ح خضر فالمراد بالافعال الاركان وكذلك يتوقف على رمي جمرة
العقبة او بدله وان لم يكن من الاركان عنائي بزيادة او بدله
ام قوله من حج وهو بالتخلل الثاني الا في قوله او عمرة
وهو بازالة الشعر انتهى قل قوله ومنه الحج هذا وما بعده عدا
الاصل قسمين مستقلين الاقسام ستة قوله لما حرم حج قبل
اشهره ولا حرمة فيه ولا كراهة لانه ليس فيه تعاطي عبادة
فاسدة بوجه من الوجوه خضر قوله لان عقاده عمرة عليه لقوله
تمام العمرة اي لان الاحرام التعلق بين عقد عمرة وسوا في ذلك
العالم والجاهل وكذا لو اطلق فانه بين عقد عمرة ويجزئه عن
عمرة الاسلام في الحالين عنائي قوله تمام نسك افسده خرج
بالفساد الباطل كان ارتد فانه يخرج منه فلا يحتاج الي اتمام
قل بل يمتنع وان اسلم وهذا احد المواضع التي فرقوا فيها بين

الفاسد

الفاسد والباطل قوله فان اتي باثنين من ثلاثة ربي الحج
فلذلك اربع صور اما ان يرمي ويخلق او يرمي ويطوف او يخلق
ويرمي او يخلق ويطوف خضر قلنت وفي هذا المصنف نظر اذ بقي
من صورته ان يطوف ويرمي وان يطوف ويخلق لان ترتيب
اعمال يوم النحر عند ناسه قال في منجبه وسن ترتيب اعمال
نحو كذا كرويين تلك الاعمال في شئ واحد اربعة وهي الرمي والذبح وازالة
الشعر والطواف فتأمل قوله ربي الجمرة العقبة فان فاته توقف
تخلله على الاثنان ببذله ولو صوما خلا فاللاسوي قل ثم قوله
رمي وما بعده بدل من ثلاثة او خير مبتدأ محذوف اي وهي ربي
الحج قوله وطواف متبوع بسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم
قل قوله من راسه اي لا من حيث فانه لا يجزي خضر لو تفرعت
شعرة ثلاثة فروع مثلا مع اتحاد اصلها فهل تكفي ازالتها نظر المرفوعها
اولا نظر لاصلها فيه نظر والمخج الثاني ولو خلق له راسان فان كاذ
احدهما زيدا وبخير فالعبرة بالاصلي فلا تكفي ازالة شعر الزايد وان
يتميز فلا بد من ازالة ثلاثة من كل منهما لتحقيق الازالة من الاصلي
وان كانا اصليين فينبغي الاكتفا باحدهما هذا كله هو المنجبه عنائي
قوله حل جواب الشرط فان اتي خضر قوله ما حرم بالاحرام كلبس
وقلم وستر الرأس للرجل والوجه للمرأة لخبر الصحيحين قالت عائشة
رضي الله عنها كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يرمي
وخله قبل ان يطوف بالبيت وقيس بالطيب البقية بجامع الترفه
انتهى خضر قوله فبئر نكاح فاعمل حل خضر وهذا بالنظر للمتن امام المرح
فيكون غير منصوب على الاستثناء والحال كما لا يخفى قوله نكاح اي عقد
قوله اذ رميت الجمرة الى اي وحلقتم كافي رواية اخرى هي مخصوصة

للاولي او طفتم او الحديث مجهول علي من لا شعر راسه فتأمل قوله الا
النسا اي ما يتعلق من عقد الوطى او استمتاعا قوله ويجل بالثالث
البقية فلم يخلل ان اما العمة فليس لها الا تحلل واحد والحكمة
ذلك ان الحج يقول زمنه وتكثر افعاله بخلاف العمة فابيح بعض محرماته
في وقت وبعضها في اخره المنهج ومثل الحج المفيض فله تحللان الاول
بالا تقطاع والثاني بالفصل بعده فاذا تقطع حل الصوم والطلاق
دون باقي المحرمات كالوطى والصلاة فاذا اعتقلت حل كل شيء ومثل
العمة الخنابة فليس لها الا تحللها احد عبد البر قوله والوطى لكن يستحب
تأخير الوطى عن رمي باقي الايام كذا جزم به الشيخان قال المجاهد الطبري
ويشكل عليه حديث ايام منى ايام اكل وشرب وبغال انتهى عبد البر
قوله فيتمه اي وجوبا عناني بطواف وسعي علي ما مر وازالة شعر
قال وقوله علي ما مر اي ان لم يكن سعي قبل طواف القدوم والا تمت
بطواف وازالة شعر وسياتي ذلك مبسوطا في باب النفقات فلا تغفل
قوله وبلاري وميت اي بمنزلة ومني وسياتي انه يعبر عن هذا
بعمل عمة وانه لا يجزئ عن عمة الاسلام فلا تغفل قوله العمة لانا
لا نفوت ابدا محله اذا كانت مستقبلة فان كانت تبعا للحج في حق القارن
فانها نفوت بغوات الحج تبعا له خضر وسياتي في المتن قوله لانا لا نفوت
اي من حيث الاعمال وان فاتت في وقت بذرها فيه انتهى قل قوله كما
سياتي اي في باب الحج خضر قوله في ارامه بين به ان شرط التحلل بنحو
المرض لا يؤثر الا اذا اقتصرت بالاحرام شوقا بمعنى مع قوله كرض ويكني
فيه ما لا يحتمل عادة قل وعبادة شرم والا وجه ضبطه بما يحصل معه
مشقة لا يحتمل عادة في اتمام النسك اي وان لم يتبع التيمم شرعا
شرطه بلا هدي لم يلزمه هدي عملا بشرطه ولعل المراد مع الحلق كما ياتي

عن

عن خضر قوله وضلال طريق اي او نحوها من الاعذار كالخطا في العدد
خضر قوله فيتحلل عند وجود ذلك اي بحلق ونية التحلل الا ان شرط
فيه الذبح كان قاله ان مرضت ذبحت وتحلت فيلزمه الذبح مع الحلق
والنية فيهما عملا بشرط خضر وقوله فيهما اي النية مقارنة للذبح
والحلق وانما اشترطت نية التحلل هنا لانه قبل وقته بخلاف التحلل
بتمام الافعال تأمل قوله عند وجود ذلك اي العذر قوله علي ضباغة
بضم الصاد المعجمة بعت الزبير اي ابن عبد المطلب ولم يسلم لانه صلى الله
عليه وسلم لم يسلم من اعمامة الاحمرة والعباس رضي الله عنهما فهي بيت
محمد صلى الله عليه وسلم ودخوله عليها اما لزيارة او للعبادة او صلة
الرحم ولعصمة صلى الله عليه وسلم لم تكن الخلوة محرمة بل هو ذلك
من خصا بيه وقال الحافظ في فتح الباري الذي صح بالادلة القوية
ان من خصا بيه صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنبية والنظر اليها
كما كان يدخل علي ام حرام وبينام عندها ويفعل راسه وهي اجنبية
منه انتهى ولعل الشوري لم يطلع علي ذلك فانه كتب ما نصه قوله
ضباغة بضم الصاد المعجمة بعد هاء بيا موحدة مخففة وبعد الالف
عين مهيمة وقوله بعت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم ثم هي بنت
محمد صلى الله عليه وسلم ثم دخوله صلى الله عليه وسلم بياذة او زيارة
او صلة وهو محمول علي ان الخلوة هناك منتقية فانه عليه الصلاة
والسلام لم يكن يخلو بالاجنبيات ولا ايضا فخرين وان كان لو فعل ذلك
لم يلزمه منه مفسدة لعصمة لكنهم لم يعدوا ذلك من خصا بيه
صلى الله عليه وسلم فهي في ذلك كغيره في التحريم انتهى قوله اردت الي هو
علي حذف حمزة الاستفهام والاصل اردت الي قوله ما اجدي فيه اسناد
الفعل الي ضمير المتكلم وهو خاص بافعال القلوب وباب قعد وعلم

انتهى شوي يعني واحد من افعال القلوب قوله وقولي اللهم محلي حيث
 حبستني بفتح الحاء اي موضع احل اي التحلل فيه وقوله حبستني بفتح السين
 اي حبستني العلة والشكايه كذا قاله صاحب الوافي من الخادم للزكري
 وقال في الكفاية في قوله محلي بكسر الحاء كذا قاله شيخ الاسلام ح خضر دكت
 الحلي على المنهج قوله محلي اي محل تحلي فهو محلي حذف مضاف وقوله حبستني
 بفتح الحروف الثلاثة الاول وسكون التاء المشناة فوق اي العلة هذا
 هو الرواية قوله ولو قال اذا مرضت اي او ضللت عن الطريق او فقة
 نفقتي مثلاً كما صرح به الدارمي ثم العباب ويجوز شرط قلب الحاء وانقلابه
 عمرة بنحو المرض ولا يلزمه الخروج الي ادي المحل وتجزيه عن عمرة الاسلام ح خضر
 وقوله شرط قلب الحاء كان بقوله احرمت بالحاء ان تيسر والا فهو عمرة او فان
 حبستني حابس فهو عمرة وقاعدة هذا الشرط ان عمدة العمرة يجزيه عن عمرة
 الاسلام بخلاف من فاته الوقوف بعرفة كما ياتي قوله صار حلالاً من غير
 نية ولادم عليه كما نص عليه وصححه وعليه حمل خبر الصمعي من كسر
 او عرج فقد حل وعليه الحاء من قابل لتقدر حمله على ظاهره بوفاق المحققين
 ثم عيب خضر والمصاص حل ان المرض لا يبيح التحلل بدون شرط اما اذا
 شرط جاز التحلل به ثم هو قارة بشرط التحلل بتسليم المرض كما اذا قال
 في احرامه فان مرضت فانا حلال فانه يصير حلالاً بغير المرض وتارة
 بشرط التحلل اي جوازه بسبب حصول المرض كان قال فاذا مرضت
 تحلت فلا بد في هذه من التحلل بالملتزم مع النية واما الدم فان شرط
 التحلل به فلا بد منه ايضاً فان سكت عنه او نغاه فلا يجب قوله
 للاحصار يقال احصره وحصره وقد استعملها المصنف اي بمعنى واحد فانه
 اراد هنا بالاحصار المنع بغير المرض لكن الاول اشهر في حصر المربع يقال
 احصره المرض احصاراً فهو محصر والثاني اشهر في حصر العدد ويقال احصره
 العدد

العدد وحصر فهو محصر كذا نقله النووي عن اهل اللغة لكن اعترض السيدي
 بان المشهور من كلامهم ان الاحصار المنع بمرض او عدو او حبس والمحبس
 التضييق شرعاً خضر وقوله يقال حصره العدد وحصره فهو محصر صوابه
 فهو محصور كما هو القاعدة من ان اسم مفعول الرباعي بزنة مفعول
 والثلاثي بزنة مفعول قال ابن مالك
 • وان فتحت منه ما كان انكسره صار اسم مفعول كمثل المنتظر
 • وفي مثل مفعول الثلاثي اطرده رتبة مفعول كات من قصد
 وما ذكره من ان احصر بالفتح للمريض وحصر بلا هاء للبعد وهو الصواب
 وعكسه قل مع قوله ايضاً للاحصار ما خوذ من حصره واحصره فعليه
 مواخذة من وجهين وانه اعلم قوله من اتمام نسكه اي اركانه
 اما واجباته فلا يتحلل لها بل يلزمه دم الا المبيت فانه يسقط بالعد
 كما مر عبد البر وغيره وعبر بالنسك ليشمل الحج والعمرة فيتحلل اذا احصر
 عن العمرة بذبح فالحق مع نية التحلل فيهما ما وقع له صلى الله عليه وسلم
 عام المدينة انتهى قوله لا يتخلص به اي بالتحلل قوله كان احصر
 عن الطواف اي بعد الوقوف اي وكان الوقت متسعاً قبل الوقوف
 وبعبارة ثم المنهج وسوا احصر الكل او البعض منع من الرجوع ايضاً لا
 ثم قال ولو تمكن من المضي بقتال او بذل مال لم يلزمه وان قل اذا لا يجب
 احتمال الظلم في اداء النسك • وبعبارة العناني بان وقف بعرفة ومنع
 عن الطواف فهو غير خائف الفوات فيجوز له التحلل ويحذر يعلم انه
 لا منافاة بين هذا وما ياتي بعده من قوله ويشترط ان لا يتيقن زوال
 الاحصار الم لان ما ياتي فيها اذا احصر عن الوقوف نفسه قوله
 بذبح قضيت لانه لا فرق بين ان يشترط التحلل عند الاحصار بلا هاء
 ام لا وهو ظاهر وبعبارة ما مر في التحلل بالمرض بان وضع الاحصار ذلك

فلا يؤثر الشرط في عدمه بخلاف ذلك وعبارة خط لان حصر العدد ولا يقتصر
 الى شرط فالشرط فيه لاغ ولواطلق في التحلل من المرض بان لم يشترط
 بعد باللم يلزمه شيء وظاهره انه لا يتوقف التحلل على تفرقه ولا بابر
 بالاخذ بذلك ما لم يوجد فعل واضح بخلافه وعليه فيمارق الاطعام
 حيث يتوقف التحلل عليه ولا يكفي فيه عزل الطعام بالنية بان الذبح
 مقصود براسه ولذلك لم يكف تسليمه حيا للسكاكين ولا كذلك مجزء العزل
 فانه محض وسيلة فليتأمل ابن قاسم انتهى شوري ويذبح حيث عذر
 من حل او حرم باحصار او غومض ويترك اللحم على ساكن ذلك الموضع
 وينقاس بهم فقراره ولا يلزمه اذا احصر في الحل ان يبعث به الى الحرم
 لانه صلى الله عليه وسلم ذبح بالحديبية وهي من الحل وانهم قوله حيث
 عذرا انه لو احصر في موضع من الحل واراد ان يذبح في موضع اخر من الحل
 لم يجز وهو كذلك لاقتضاه احصار في حقه لنفس الحرم وانه لو احصر
 في موضع من الحرم لم يجز تنقله الى موضع اخر من الحرم والمنقول كما قاله
 الاذري ان جميع الحرم كالبقعة الواحدة شاعب قال في شئ الروض
 والاولى بعثه الى الحرم حيث احصر في الحل انتهى لمخصا من خضوع عبد
 البر قوله اي وادتم التحلل في الآية الشريفة حذف الواو مع ما عطف
 قوله فما استيسر من الهدي جواب الشرط قوله من راسه اي لا من لحمية
 فانه لا يجزي خض قوله ونية تحلل وكيفيتها ان ينوي خروجه من
 الاحرام بمناي قوله فيها وازالة الشعر بان يغيرها بكل منهما على المعتد
 فيصير بالثلاثة حلالا انتهى لمخصا من خض والرحماني قوله لاحتمالها
 غير التحلل على الاشتراط النية فيها قوله المفاد بالغا في قوله
 فاذا زالة شعر قوله حتى يبلغ الهدي محله ثمرة الاصل قوله فان فقد
 اي وقتا زالة الاخراج وان ابسر قبله او بعده وكذا ما بعده حتى لو ابسر

بالاطعام

بالاطعام بعد التحلل وقبل الصوم لم يكفه التحلل به بل لا يكفيه
 الا الصوم لانه الذي وجب وقت التحلل له وقوله لم يكفه التحلل
 العبارة خضر قال البلقيني فان لم يصم وابسر بعد التحلل في الواجب
 الحالي على الاصح انتهى قوله صام عن كل مديوما قلوا نكسر مد صام عنه
 يوما لان الصوم لا يتبعه من قوله وله التحلل في الحال هو
 المعتمد بخلاف ما مر في الرمي فانهم خففوا هنا قل وقوله بخلاف
 ما مر في الرمي اي رمي جرة العقبة من توقف التحلل عليه او على بدله
 ولو صوما ولكن مر انه ضعيف فلا تقفل قوله لطول زمنه اي الصوم
 بخلاف الذبح والاطعام قوله لزمه سلوكه وان طال ولو في البحر بان
 لم يكن فيه ضرر اي يمنع وجوب الحج كما هو ظاهر وكان معه نفقة تكفيه
 له ثم عب قوله الا بعمل عمرة وهذا لطواف وكذا السعي ما لم يكن سعي
 بعد طواف القدوم اخذ ما ياتي والخلق انتهى قوله ولا تقضا وان تركب
 السبب من الفوات والاحصاء لانه يزل ما في وسعه من احصر مطلقا
 الا اذا استوي الطريقان من كل وجه او كان الطريق الذي وجده اقصر
 واستطاع سلوكه كما فهم بالاولى فيقضي انما قال لانه فوات محض
 ففيه تقصير اما اذا وجد طريقا ولم يستطع سلوكه فكذلك عدم خضر
 فلا يجب القضاء في ثلاث صور اذا لم يكن له طريق اخر اصلا او كان له
 طريق اطول او اصعب من الطريق الذي احصر عنها وسلوكها ففاته
 الحج فان سلك طريقا مسافرا للاول او صابرا حرامه غير متوقع زوال
 الاحصار ففاته الوقوف وجب عليه القضاء لانه فوات محض في الاول
 ولشدة تفریطه في الثانية كما قاله المؤلف في شئ البهجة وبما تقرره
 بعلم ان قوله ولا قضاء يرجع لجميع ما قبله فتأمل قوله ان لا ينيقن
 فان ينيقنه امتنع التحلل فان تحلل لزمه القضاء بخلاف الاول وان

زال الحصر قبل الفوات كما علم قبل وقوله بخلاف الاول اي من لم يتيقن
فانه لا يتقن وان زال الحصر لم يتيقن قوله والا حصار يكون الخ والمأصل
ان الموانع ستة احدها المنع من جميع الطريق عن تمام الحاد العمرة
ثاني الموانع الحبس ظلم كان حبس بدين وهو معسر ثالث الموانع الرق
فان احرم بغير اذن سيده فله بان امره بالتخلل لان احرامه بغير
اذنه حرام لانه يبطل عليه منافعه التي يستحقها فانه قد يرد منه
ما لا يباح للمحرّم كالاصطبياد وله ان يتخلل وان لم يامر به بذلك سيده
فان امره به لزمه وقوله في الثالث ظلم لا يتيجوز تخلله في محل
المنع وعدم انقضاء عليه فان حبس بحق كدين وهو قادر على وقاياه
فليس بالتخلل الا باثبات مكة وعمل العمرة واذا فاته الخ لزمه انقضاء نقده
قلنا خط رابع الموانع الزوجية فللزواج الحلال والمحرّم تحليل زوجته
كالمه منعها ابتداء من حج او عمرة لم ياذن فيه وله تحليلها ايضا من فرض
الاسلام من حج او عمرة بلا اذن لان حقه على الفور والنسك على التراخي
فان قيل ليس له منعها من فرض الصلاة والصوم فهلا كان هناك كذلك
اجيب بان مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج ضرر ثم احرامها بلا اذن
من الزوج جائز ويفرق بينهما وبين الرقيق بان جميعا يقع عن حجة الاسلام
دون الرقيق وقوله ثم احرامها الخ اي اذا كان النسك فرضا فان كان
تطوعا حرم اخذها ذكره في باب التطوع بلا ولي لطول زمن النسك
خضر خامس الموانع الابوة فان احرّم الولد بنخل بلا اذن ابويه فكل
منها منعه وتحليله وتحليلها له كتحليل السيد رقيقه وليس لاحد من ابويه
منعه من فرض النسك لا ابتداء ولا واما كالصلاة والصوم ساءل
الموانع الدين فليس لغريم المدين تحليله اذ لا ضرر عليه في احرامه وله
منعه من الزواج اذا كان موسرا والدين حالا ليوفيه حقه بخلاف ما اذا

كان

كان معسرا او موسرا والدين موجلا انتهى عبد البر وقد نظم هذه الايات الستة
فقلت اسباب حصر محرم بالنسك ستة اشيا بغير شك
اوله يمنع من ان يحسلا ملكة من قاطعين السبلا
والثاني حبس معسر بدين فهو مظلوم بغير حنين
والثالث الرق لم يوافقا بغير اذن سيد تقدم ما
ورابع الاشيا منع الاصل لولد احرامه بنخل
وخامس تحليل زوج ماضى احرام زوجته ولو بالفرض
وسادس منع المدين السفر لخط ماحل وكان موسرا
انتهى وقد نظرها بعضهم في هذا البيت لكنه جعل الثاني والثالث واحد
وعبر عنه بالدين وذكر بدل الثالث الفوات فقال
حدوث المحرم وصغر ابوة وزوجية والدين فوت الحجة
قوله بعدد اي مسلما كان او كافرا خضر قوله ومنع والدولده ومحل
في حق التطوع بلا اذن وان يكون افاقيا بينه وبين مكة مرحلتان فاكثر
ولم يكن مسافرا معه فالشروط اربعة والا فلا منع انتهى ملخصا وقد علم انه
لومنعه من حجة الاسلام لم يلتفت الى منعه وان لم يجب عليه عنايته
قوله والدولور قريبا وانتهى او بعدد وجود الاقرب واذنه ولو
كافرا ملخصا من قوله وخضر قوله او سيدا وانتهى او مكاتب او موسري
له بالمنفعة دون الرقبة او طر ملكه بشر او هو عالم باحرامه او اجازة
نعم لو نذر العبد نسكا في وقت معين وشرع فيه ثم باعه فليس لمشتريه
تحليله قل وقال خطيب المنهاج فليس لمشتري تحليله كالبائع ولا خياره
كافي زوايد الروض ان قال البلقيني بثبوت الخيار وقال الرهاني
نعم للمشتري الجاهل بالاحرام الخيار فيمن اشتراه محرما باذن بايعة
قلت فيكون هذا من عيوب المبيع نظرا قوله او زوج زوجته

غير رجبية ولا باين نعم له حبسهما للعدة وان فاتهما الى المحرمه
 معه ولم تطل مدة احرامها على احرامه ولا محرمه بنسك نذرته قبل
 النكاح او بتضا في هذه الصور ليس له تحليلها كما اذن لها وجبت
 جاز له تحليلها لافرق بين النفل والنذر قوله او غريم معسر يتويز
 غريم معسري او منع غريم معسر يتويز غريم ومعسر صفتة فيكون
 اضافة منع الى غريم من اضافة المصدر الى معموله بعد حذف الفاعل
 نحو لا يناسم الانسان من دعا الخير والتقدير بعد حل المصدر لان الفعل
 ان يمنع صاحب الدين غريمه المعسر فالغريم هو المدين لكن هذا مبتدأ
 على تقدير منع وجعل غريم معطوفا على منع لا يعلل والدلالة لا يبعث ان
 يكون ح من عطف المفعول على الفاعل لا يجني فالظاهر ان يغتر غريم
 معسرا بالاضافة اي ومنع غريم المعسر العاجز عن اثبات اعساره ذلك
 المعسر لا يبراد بالغريم الدارين وفي الاصل لا يتخلل ممنوع الغريم
 الا اذا كان معسرا ولم يقدر على اثبات اعساره فجعله صاحب الدين
 وقد ذكر المؤلف كشحه الجلال المحلى ان الغريم يطلق على كل من الدين
 والمدين فتأمل قوله منعه الم يصدق بصورتين بان لم ياذن له
 اصلا او اذن له في شي فاحرم باعيل منه بان اذن له في العمة فاحرم
 بالبح انتهى عبد البر في الكلام في البائع اما الصغير فلا يصح احرامه
 بلا اذن سيده في العبد وبلا اذن وليه في الحر على المعتد حلي وبعد
 البر وسياقي اخر الكتاب في كلام المصداق والله الموفق باب
 جزا الصيد اي بيان ما يجب فيه الجزا وما لا يجب قوله
 الصيد اي المتوحش بطبعه الذي لا يمكن احذه الا بجيلة خضر
 قوله بمعنى الصيد لا بمعنى المصدر الذي هو الفعل قال اي لان
 ما بمعنى الفعل لا يناسب قوله وهو نوعان الى كما لا يجني قوله

صيد

صيد بحر وهو لا يعيش الا في البحر واذا اخرج منه كان عيشة عيش
 مذبوح وما يعيش فيه وفي البر كالبري فعلم ان الطيور المائية برية
 كالاوز وكذا البط والحيوان لا يخرج منه وهو لا يطير من
 الاوز وليس منها الدجاج البلدي لانه انسي بخلاف دجاج الحبشة فان
 اصله وحشي والحمام الاهلي وحشي ايضا والجراد بري ايضا خضر
 وقوله وكذا البط وهو لا يطير من الاوز الذي في شرم رانه لاجزا
 فيه كما يعرفه الواقف عليه انتهى قوله ولو في الحرم اي ولو كان الما
 في الحرم كافي الام حيث صرح بان المراد بصيد البحر هنا صيد الماء اما
 ما اكثر عيشة فيه سوا النهر والبحر والبركة وسوا كان في الحرم في
 الحرم ثم عجب خضر وقوله ولو كان الماء في الحرم اندفع الاعتراض بانه ليس
 في الحرم بحرف في المواهب انه صلى الله عليه وسلم قال واحسنت العقوم
 في بريتي عدي بن النجار يعني بالمدينة الشريفة قال شيخنا في شرحه
 استدله به السيوطي على انه صلى الله عليه وسلم عام رآه على القابل
 من معاصريه الظاهر انه لم يعم لانه لم يثبت انه سافر في عمر ولا
 بالخرمين بحر قال السيوطي وروي ابو القاسم البغوي وابن عساكر
 مرسلان ابن شاهين موصلا عن ابن عباس رضي الله عنهما عليه وسلم
 هو واصحابه في غدير فقال ليسبح كل رجل الى صاحبه فسبح صلى الله
 عليه وسلم الى ابي بكر حتى غانقه وقال انا وصاحبي انتهى قوله قال
 نقالي احل لكم صيد البحر قال الغفالي في الفرق بين البري والبحري ان
 البري انما يصاد غالبا للنترة والتزج والاحرام يناس في ذلك بخلاف
 البحري فانه يصاد غالبا للاضطرار والمسكنة فله مطلقا على خضر
 قوله لضرورة جوع اي ويقدمه على طعام الغير على الراجح لينا به عيا
 المشاحة الا ان كان حاضرا واذن فيتعين طعامه خضر وقوله عيا

طعام الغيابة والمخاض الذي لم ياذن قوله لضرورة جوع
 مع كونه ميتة فلا يجب ذبحه قلت لعل المراد الذبح الشرعي لا يتصل
 لاكله وهو حي فيجوز تغذيته وقال جح ان المضطر يجزئ من بوجه
 للاضطرار له ولغيره وقال سم لود فحة لصياله فقطع مذبحه حرك
 وتعقبه شيئا بان الوجه انه ميتة ولا اعتماد بما عرض له من الصياد
 حتى اهدره رحمان واقتصر الشيخ خضر علي انه ميتة في صورة الاضطرار
 فليجوز واضافة ضرورة الى جوع ببيان قوله وهو ذسم ومنه
 العناكب لانها من ذوات السموم كما قاله بعض اطباء وكثير من العوام
 يمنع من قتلها لانها عشتت في فم الفار على النبي صلى الله عليه وسلم
 وهذا يلزمه ان لا يذبح الحمام م ر خضراي لانه عشتت ايضا على الفار
 قلت وفي كلام بعضهم ان العناكب ضربان ومعلوم ان العناكب جمع
 عنكبوت انتهى قوله وحدا بوزن عنبة انتهى خضر قوله وغراب
 اي غير ما كوله قل فالما كوله منه يحرم التعرض له بلا خلاف وهو ما
 فيه نفع فقط كلب الماشية والحراسة والصيد وكلب يجلب التعرض له
 بالاعتاق وهو الكلب العقور وكلب لا نفع فيه ولا ضرر وهو كلب
 السوق المسمى بالجماعي وفيه خلاف وقضيت كلام النووي في اخر
 كلامه في المذهب انه يحرم التعرض له وهو المعتد بقوله المص وكلب
 لا نفع فيه تبع فيه الاستنوي فكان الاولي للمص التغيير بالكلب
 العقور تبع الاصل فان ما في الاصل هو المعتد زيادي قوله
 وصيد بالرفع عطف على ذسم وصايل صغته انتهى قوله ويسن
 للمهرم وغيره قتل المودبات ويجب قتل الحثير العقور والمعتد ندبه
 فقط ويحرم قتل غل ونمل ووطواط ويجب فيها الجزا وان كان غير
 ما كوله كما يأتي في الاطعمة الجواب عن اعتراض الشيخين في المهرم بحرمة

في قتل
 الكلب
 العقور
 والكلب
 لا نفع
 فيه

مع وجوب الجزا فيقدر الوطواط ما كولا ويقوم فالقتل تعقيره الحرمه
 والكراهة والوجوب والندب رحمان وينبغي ان يراى الاباحة وذلك
 فيما فيه منفعة ومضرة كالهتد والصقر لقوله المص وشيخه الجلاله فلا
 يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره فليتأمل وقوله وتعمل عبارة عبد الله
 وهو في ثمر روم يحرم قتله النمل السليماني والنمل والخطاطب والضفدع
 والهدد والقراد اما غير السليماني وهو الصغير المسمى بالنمل فيجوز
 قتله بغير الاحراق كما في المهمات عن البغوي والخطاطب وكذا بالاحراق
 ان تقين طريقا لدفعه انتهت ونظم بعضهم الفواستق الخمر بقوله
 • خمر فواستق حله وحرم • يقتل بالنص مما جاء بالحكم
 • كلب عقور غراب حية وكذا • حداة فارة خذ واضع الكلم
 قوله الثالث لا يجزئ حلا مستوي الطرفين فيشمل المكره وغيره
 لان ما لا يؤكل اقسام كما قدمناه آنفا قوله ولا يضمن به اي بالقتل
 قوله ولا هو مما من الذي يضر هو قوله وهو ذسم لا خضر قوله الا
 ما تولد من ما كوله وحشي وغير ما كوله وحشي هذا مستثنى مما قبله
 بالنظر لقوله ولا يضمن فقط فتأمل وينبغي ان يستثنى ايضا النمل
 والنمل السليماني والوطواط فانه يحرم قتله ويضمن ايضا قوله
 اد في اصله وحشي هذه مكررة مع ما قبلها الا ان يقال ذكرها من حيث
 الاستثنا من الحلال والضمات وهنا باعتبار التصريح بالحرمه والضمات
 وفيه نظر قل فراجعه ولعل وجه النظر انه لا استثناء في كلامه ثانيا
 وانفا في الاول مستثناة من عدم الضمان فقط والاولى ان يجاب
 بانه ذكرها ولا يخرجها الاستثنا وثانيا استقلال فليتأمل قوله
 اي يضمنه قاتله سواء كان مملوكا او غير مملوك وفيما كان مملوكا لغيره
 ضمانا كما مر ثم لا فرق في الضمان بالاتلاف وغيره بين العامد والخطاطب

والناسي للأحرام والمجاهل بالتحريم كما في الضمانات الواجبة
للأدبيين ولا مفهوم للمتعمد في الآية جلالة نعم بشرط كون
الصائد ميرا كما تقدم في الباب السابق عن شمس قوله أدي الحرم
أي أو كان حلالا في الحرم فلا يحل قتل صيد في الحرم ما لم يكن ملكه
فتبطل دخوله به فله التصرف فيه كيف شاخض قوله مثله لا فهذا
هو المراد بالضمان المذكور هنا وهو المتفق فيما قبله فلا ينافي
أن ما كان من ذلك مملوكا يضمه قوله خلقه أي صورة وطبعا
لا قيمة ولونا نعم تستحب المماثلة في اللون كما سيأتي في قوله
تيسر غير إلا انتهى قوله تقريبا عايد إلى مثله ويجوز أن يعود
إلى خلقه أيضا وفي شمول ذلك لجميع ما يأتي تسمي كالوعد مع البقرة
إلا أن يراد بالمثل ما يشمل ما فيه نصر وإن كان بعيدا فتمام
قوله قوله فيهما أي فيماله مثل وفيما لا مثله ففيماله مثل
يجوز فيه بين ثلاثة أمور من ذبح وإطعام وصوم وفيما لا مثل
له يجوز فيه بين أمرين بين الضيعة بأن يخرجها طعاما أو يصوم
عن كل مديوم كما سيأتي في كلامه خضر والمأصل أن الصيد
على أربعة أقسام ما له مثل وما لا مثله وكل منهما يحل قسمين
ما فيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف وما لا
نقل فيه فما فيه نقل يتبع فيه النقل سواء كان له مثل أو لا وما
لا نقل فيه أن كان له مثل يحكم بمثله عدلان وإن لم يكن له مثل
يحكم بغيره عدلان كما يوضح ذلك من المنهج وشرحه للمحفظ
قوله بدنة ولا يكفي عنها بقرة ولا سبع شياء قل أو أكثر
لأن جزأ الصيد يراعى فيه المماثلة خضر فليس كالأضحية
فالمراد بالبدنة واحد من الأبل فيجب في الكبير كبير في الصغير

صغير

صغير وإن لم يجز في الأصحية بخلاف ما وجب على الحرم في غير
جزأ الصيد بسبب فعل حرام أو ترك واجب لا بد أن يجزى في
الأضحية بخلاف ما وجب على الحرم في غير جزأ الصيد بسبب فعل
حرام أو ترك واجب لا بد أن يجزى في الأصحية قوله وبقرة
فيها الضمير أي بقرة الوحش قوله إلا روي بمزة مفتوحة فترا
مهملة فوا ومفتوحة هو الكبير في السن من الغزلان قال
قوله بقرة ويكفي عنها بدنة ولا يكفي عنها سبع شياء قل وربع
قوله ويكفي عنها بدنة ولعله ولا يكفي قوله فالأضحية هو
المتعمد وإنما تجب البقرة في الوعد الذي هو الحبل الوحش قل
قوله تيسر أي ذكر من المعزلة حول قوله فذا الذكر من النعام
وحمار الوحش وبقرة وبغيلة بالأنثى من البدنة والبقرة وعكس
ذلك قل وكان الأولي للشأن أن يذكر هذا آخر الكلام لأنه يوم
أنه خاص بالنعام وحمار الوحش وبقرة والوعد ومثله قل
مع أنه جار في الصيد كله كما اقتضاه منيعة في شرح المنهج وصرح
به غيره فالماثلة معبرة بالجنس والصغر والكبر لا الذكورة والأنوثة
نعم يجزى الكبير في الصغير أه متحصا قوله وفي ضبع هي معرفة
ومن عجيب أمرها أنها كالارب سنة تكون ذكرا وسنة أنثى
تتلحق في حال الذكورة وتلد في حال الأنوثة وهذا اللفظ يطلق
على الذكر والأنثى عند جماعة والأكثر أن يقال أنه خاص بالأنثى
وأن الذكر ضبعان بكسر فسكون خضر قوله بتيسر غير العنين
المهيمة والبا الموحدة وهو الذي لم يصف بياضه وفي نسخة
اغتر بالعين المهملة والغا عبد البر قوله فالمراد بالما وهو الأصح
وهذا يقتضي أن التيسر لا يسمى كبشا وليس كذلك بل هو منه

او من مرادفه قل اقول الظاهر كلام المؤلف من ان الكبر
من الضان والتيسر من المعز كما هو المعروف فليتامل قوله وفي غزال
عثرمت لها سنة وتبع فيه المنهاج وخالفه في المنهج فقال وفي
ظبية عثر وفي غزال معز صغير قال في الذكر جدي وفي الانثى
عناق وتولي وظبية اولى من قوله وفي الغزال ولد الظبية الى
طلوع قريته ثم هو بعد ذلك ظبي وظبية الا وقال في قوله اراق
بالغزال ولها الظبية اه ولا يتكرر مع قوله وظبي كبش لان
ذلك في الذكر وهذا في الانثى فليتامل ولعله محمول على الافضل
والا فقد مر انه يجوز هذا الذكر بالانثى وعكسه قوله عناق
بفتح العين اما العناق بكسر العين فتصدر بمعنى التعانق
قوله اذا قويت اي جاوزت اربعة اشهر حلي قوله قاله
النوري في تحريره وهو المعتمد قوله وفي ثعلب ذكر وانثى
شاة اي ذكرنا الذكر وانثى في الانثى كذا ذكره بعضهم فراجع
قل قوله وفي صب وهو معروف للذكر منه ذكران وللا نثى فراجع
وكلامه ظاهر في الذكر فقيه جدي وقياس غيره ان في الانثى
عناق فراجع قل قوله وفي يربوع فيه ما ذكر في النصب من
الجدي في الذكر والعناق في الانثى فخر وقال ابن قاضي عجولون
الجفرة انما يجب اذا كان اليربوع كبيرا واما اذا كان صغيرا
ففيه القيمة كالشجرة انتهى سم وقوله فخره قلت الذي فخر
انه يجوز هذا الذكر بالانثى وعكسه في الكل حيث وجدت
المماثلة في الجنس المماثل للصيد قوله كجيام وفاخت وقطا
قوله عب اي شرب الما بلا مصر هذه عبارة الشافعي فلا حاجة
لزيادة بعضهم وهدراي صوت لانه لازم له قل قوله شاة

من

من الضان او المعز والمكة في ذلك ان كلام الشاة والحمام يالغ
البيوت فبينهما مشابهة في الطبع والا فلا مشابهة بينهما في
الصورة الا قوله اكبر منه اي او اصغر منه كثر زور وبلبل
وصعوه وجراد وقنبرة فالاكبر ليس بقيقه رحمان قوله
كدر ارج بقم الدال وتشديد الراء اخره جيم قوله عدلان ولو
ظاهرا حران ذكران قل قوله فغبهان ولو بهذا الباب قل
قوله فطنان اي ذوا حذق ومعركة بالتقويم والمثلية قل
وعبارة المنهج وما لا تغلف فيه يحكم بمثله عدلان كقيمة ما امثله
منه انتهت يا **ر**مي الجمار من ذكر وقته وكيفية
وعده وما تبع ذلك قل قوله اي المحصى بنسبة المحصول جارا
من اطلاق اسم المحمل على الحال بتأني ان الجمرة اسم للموضع فهو جمار
موسل وفه بذلك ليلابيتوهم ان المراد حقيقة الجمرة التي تجمع
المحصى وهو الموضع المخصوص المقدر بثلاثة اربع من سائر الجهات
الاجرة العقبة فانه ليس لها الاجرة واحدة الي الجهات متعلق
برمي وهي بفتح الجيم والميم جمع جمرة بسكونها قوله ينصف اي يلبس
النحر وكذا بقية اعمال يوم النحر من الطواف والسعي والحلق
تدخل بنصف ليلته وانما نص على الرمي لان الكلام فيه قوله
والايات لا يقتضي فلا بد من تقديم الوقوف فلو فاتت فانت او فعل
منها شيئا قبله ولو بعد نصف الليل وجبت اعادته بعده قل
قوله بعد طلوع الشمس اي شمس يوم النحر قوله الي غروب شمس
اي شمس يوم النحر وروي البخاري ان رجلا قال للنبي صلى الله
عليه وسلم اني رميت بعد ما امسيت قال لا حرج والمسا من بعد
الزوال وقد صرح الراعي بان وقت الفضيلة لرمي يوم النحر

قوله

ينتهي بالزوال فيكون لرميه ثلاثة اوقات وقت فضيلة ووقت
 اختيار ووقت جواز فوق الفضيلة من اول طلوع الشمس الى الزوال
 والاختيار من الزوال الى الغروب والجواز من النصف الثاني من ليلة
 عيد النحر الى اخر ايام التشريق الثلاثة خضر قوله خلافا لما صح
 الاصل في المعتمد ما هنا واما ما صح الاصل فضعيف قال قال
 قد يقال المراد بالجواز في الاصل الاختيار لانه جزء منه فلا مخالفة اه
 قوله ويسن الرمي له فله ثلاثة اوقات ايضا وقت فضيلة بعد
 دخوله وقت الظهر وقبل صلاته ووقت اختيار من وقت الظهرا الى
 الغروب ووقت جواز الى اخر ايام التشريق قوله قبل صلاة الظهر
 اي كافي المجموع عن الاصحاب وهذه المسئلة من جملة المسائل المستثناة
 من تعجيل الصلاة لاول وقتها انتهى خضر وقد نظرها بعضهم في قوله
 • يؤخر الظهر لحر عندنا • اعني اذا اشتد درمي بمسئتي •
 • واخر المغرب للمزدلفة • يجمعها لغيره من عرفه •
 • وان يكن مسافرا في الاولى • اخرها لجمع وهو ولي •
 • واخر الذي يوافقه الحديث • ولطعام قبل فعلها حدث •
 • ان يك تأييدا كذا من علم • قبل خروج الوقت مما يافهم •
 • او ستر بين جماعة تري • او قدرة على القيام اخر •
 • بحيث كل الرض في الوقت يقع • وذات تقطيع ترجيح اتقطع •
 • في اخر الوقت ويوم الغيم • الي البقيين مثل ما في الصوم •
 • ولا شغاله بغيره من عرق • بمنقذه ودفع صابل بحق •
 • عن نفسه وماله وميت • خيف التجاره لذي ذرة الفطنة •
 قوله فلورمي ليلا او نارا الى ما مضى اي بالنسبة لما دخل وقته
 فلا ينافي ما تقر من ان وظيفة اليوم لا يصح تقديمها على ما زال شمسها
 فجلة

فجلة ايام الرمي كوقت واحد بالنسبة للتأخير لا للتقديم فتأمل
 قوله بتدارك الم اي فيها لورمي بعد الزوال لانه قبله لم تدخل وظيفة
 الوقت والمراد بكونه سابقا وقوعه وان قصده عن الحاضر ويحتمل
 ان يراد به السبق من الوقت اي السبق بالنظر للوقت وان كان
 مسبوقا بالنظر للقصد تأمل لكنه بعيد من كلامه ولا يصح رمي يوم
 وعليه رميته مما قبله ولا رمي جمرة وعليه رمية ما قبلها بمعنى انه
 يقع عن الماضي ولو نوي غيره ويبلغ غير الماضي لرعاية الترتيب
 فلو كان المتروكة رمية من الجمرة الثالثة من يوم تم رمي اليوم الذي
 بعده حسب له منه رمية من الاحيرة التي بها تمامها ثم يعيد رمي
 ذلك اليوم من اوله انتهى قوله وبذلك علم ما صرح به الاصل من انه
 لورمي الي كل جمرة اربع عشر حصاة سبعا عن امسه وسبعا عن يومه
 لم يحجزه خضر فالترتيب في الزمان واجب كالترتيب في المكان ونظير
 فائدة وجوبه فيما اذا رمي اربع عشرة حصاة ونوي بالسمع الاولى
 انها عن الآداء الثانية عن القضا فلا تجزئه لغوات وجوب ترتيب
 الجررات الثلاث بتحلل سبعة القضا رمي بالمعنى رحما في قوله
 وعدد الرمي الذي يرمي به سبعون حصاة لان رمي يوم النحر
 سبع ورمي ايام التشريق ثلاث وستون كما اشار الي ذلك المص خضر
 قوله ويجب ترتيبها الم بيان لكيفية الرمي قوله ترتيبها اي
 الجررات وكذا الرميات فلو استتاب جماعة فزمو دفعة واحدة
 حسبت واحدة كما لورمي حصاتين بيديه معا فانها تحسبان
 واحدة بخلاف عكسه كما تقدم قل وتقدم بقية الشروط ويستفاد
 من هذا الباب شرط زايد على ما تقدم وهو تقديم الوقوف فتأمل
 قوله ويدعو بقدر سورة البقرة اي ان توفر خشوعه والا فادني

وتوفى كما هو ظاهر ج عناني ولجامعها هذا التظيم في شروط الرمي
 شروط رمي الجمرات سبعة سبعة بترتيب وكذا وحجر
 وتصدم رمي دو قنوقا قديم وخففن لان يصيبه الحجر
باب مواقيت النسك المكانيّة للوقت
 جمع ميقات على وزن مفعال مأخوذ من الوقت وهو الزمان ثم
 اطلق على الزمان توسعا انتهى خضرا و يقال انه حقيقة عرفية عناني
 وخرج بالمكانيّة الزمانية وقد تقدمت وعبر بالنسك ليعلم الحج والعمرة
 كما قال لان ميقاتها واحد بالنسبة لمن ليس بمكة اما من بمكة
 فميقات حجة نفس مكة وميقات عمرته اذ في الحل كما تقدم قوله
 ذوالخليفة وهي ابيار كاسيات واهل الشام هذا كان في الزمن الماضي
 واما الآن فميقاتهم ذوالخليفة قل لانهم يمرون على المدينة ذهبا
 وايابا قوله بين مكة والميقات وهو خارج عن الحرم وكذا من فيه
 بالنسبة للاحرام بالحج اما بالعمرة فيجب ان يخرج الى ادي الحل كما
 قل قوله فميقاته مسكنه محله عالم يكن امامه ميقات ايضا فهو
 ميقاته كما كسى الصغري والجديدة عبد البر او بدر فانه
 بين ذوالخليفة والخيفة فميقاته الخيفة لا مسكنه لانه ليس به
 الميقات وبعضهم في البحر انتهى خضر قوله وقت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اي عام حجة الوداع قاله الامام احمد بن حنبل
 خضر قوله وقال هن اي المواقيت هن اي النواحي المذكورات اي
 لاهلها فهو على جذف مضاف والالقال لهم ولعل في العدول عنه
 الى قوله لهن الاشارة الى ان العبرة بتلك النواحي وان كان الجاري
 منها ليس من اهلها فتأمل ومن اي امر ولو منعوا عليهم اي المواقيت
 من غير اهلها اي النواحي ممن اراد غايد على الظاهر والاولي
 رجوعه

لعله
 المكان

رجوعه للاهل ايضا لان المقصود اي ان قوله ممن اراد الحج غايد
 لقوله ومن اي عليهم من غير اهلها على الظاهر لقرنه والاولي
 رجوعه لقوله ايضا هن لمن فيكون المعنى هن لاهل تلك النواحي
 ممن اراد الحج ومن اي عليهم من غير اهلها ممن اراد الحج والعمرة
 اي معا ومنعوا دين قل قوله دون ذلك اي المذكور من المواقيت
 اي ساكنها او مقيما قل قوله فمن حيث انشا اي فمن محله يحرم
 ان كان خارج الحرم مطلقا و اراد الاحرام بالحج كما مر حتى اهل مكة
 يحرمون به من مكة بخلاف العمرة كما تقدم قل قوله فهو ثابت
 بالنصر وهو الراجح ولا ينافيه تفضيل غيره عليه كما ياتي نظرا
 للاحتياط كقبيل وفيه سلامة من التباس وقع في ذات عمر قل لانهما
 قرية خرجت وحول بناوها الى جهة مكة قاله في المجموع ثم قال
 قالوا ويجب على من اتي من جهة العراق ان يتقري ويطلب اثارا
 القرية العتيقة ويحرم حين ينتهي اليها قال الشافعي ومن علاماتها
 المقابر القديمة واذا انتهى اليها احرم خضر قوله وذوالخليفة
 تصغير الخيفة لنباتها وهي المعروفة بابيار على لزعم العامة انه
 قاتل الجن فيها قل وهي اي بعد المواقيت ولعل الحكمة ان المدينة
 اقرب البلاد الى مكة فكان ميقاتها بعد المواقيت انتهى قوله
 والخيفة سميت بذلك لان السيل اخفها اي اخفها كما ياتي وهي
 المعروفة الآن برابع قل وفي المصباح والخيفة منزل بين مكة
 والمدينة قريب من رابع بين بدر وخليص انتهى قوله فمن بعد
 بوزن مرتبه ومجموعه بوزن معيشه ثم روض قوله قبل على
 نحو ثلاث مراحل وهي اربعة وعشرون فرسخا قل لان كل ثمانية
 فراسخ مرحلة وهذا ضعيف قوله ما قاله الرافعي معتد قوله

في قوله
 من غير اهلها
 اي النواحي
 المذكورات
 اي لاهلها

على خمسين فرسخا وهي ستة مراحل وربع مرحلة قل وسياتي في النظم
انها ستة مراحل فقط ولعله الذي كسر فندبر قوله باسكان الدار اسم
جبل قيل وينسب اليها اويس القرني وهو خطأ لانه يقع الراوانما
هو منسوب الى قبيلة قل قوله ويقال لها الملم ويرمى برأين
مفتوحين قوله بالصرف وتركه اي على ارادة المكان والبقعة قل
وقد غلب على البقعة فيمنع من الصرف للعلمية والتانيث مصباح
تغيبه لو لم يميز طريقته بمقتات ممن ذكر فان حاذي ميقاتا
احرم من محاذاته او من ميقاتين احرم من محاذاته اقربهما اليه فان
تساويا اليه فمن ابعدهما الى مكة ان امكن كان الا بعد من فادورا
فاندفع بذلك الاعتراض بان كيف يستويان اليه مع كون احدهما
ابعد الى مكة والابان استويا في القرب اليها تخير فان لم يجاذ ميقاتا احرم
من مرحلتين من مكة لانه اقل المواقيت المذكورة وقد نظم بعضهم المواقيت
فقال عرق العراق يلهم اليمنى وبذي الحليفة يحرم المديني
والثام حجة انهم رتبها ولا هل نجد قرن فاسنين
ونظم بعضهم سافتها بقوله
قرن يلهم ذات عرق كلها في البعد مرحلتان عن ام القرني
ولذي الحليفة بالمرحلة عشرة وبها بحجة ستة فاختبر تركي
انتهى قل باب المهدى هو بسكون الدال وتخفيف
الياء وهو الافصح وبكسر الدال مع تشديد الياء قال الازهري الاصل
التشديد ما يهدي الى الحرم من حيوان وغيره والمراد هنا ما يهدي اليه
من النعم ويجزي في الاضحية ويطلق ايضا على دما الجيرانات يستحب
لمن قصد مكة المشرقة ان يهدي اليها شيئا من النعم في الصحاحين انه
صلى الله عليه وسلم اهدي في حجة الوداع مائة بدنة ويستحب ان يعقله

البدنة

البدنة والبقرة فعلمين من النعال التي تلبس في الاحرام ويتصدق
بها بعد ذبحها ثم يشترها فيخرج وهي بركة صفحة سنامها اليمنى
تحد يده مستقبلا بها القبلة ويلبثها بالدم لتعرف ولا تشتر النعم
لضعفها بل يعقلها عري القرب واذا انها وقعت ذبح الهدي ان كان
تطوعا او بندر وقت الاضحية وان كان بفعل حرام او ترك واجب
فلا يختص بوقت ومكانه ان كان محصرا مكان حصره او الحرم وان كان غير
محصر بالحرم لكن الافضل للحاج ولو تمتع عليه دم مني لعتمر والمنع
المروءة لانهما محل تحللها خضر عروقه ثم الهدي اسم مصدر الا هذا يعين
اسم المفعول قوله بفعل حرام اي وان لم يكن حراما حال الفعل لكونه
صدرا من ناسرا ونحوه في ما مر قوله وانما وجب اي الهدي به اي بالنذر
لانه يسلك به مسلك واجب الشرع اي غالبا فان من نذر عتقا يكتفيه
عتق رقبة ولو كافر ومعيبة ففذل يسلك به مسلك واجب الشرع اذ
واجبه عتق رقبة مومنة سليمة من عيب ومن نذر صوما واطلق
يكفيه صوم يوم فهذا من غير الغالب واذا نذر صلاة واطلق وجب
عليه صلاة ركعتين لانه اقل ما يصدق به الواجب وقيل ركعة نظرا الى
انه اقل ما يصدق به الواجب وقيل ركعة نظرا الى انه يسلك به مسلك
جائز الشرع انتهى ملخصا من الرحايب وخضر قوله فلا يجوز ان يلبيح
ذبحه في محله وترقة جميعه على اهله من مكة او غيرها قل قوله للهدي
ومن تلزمه نفقته ورفقته ولو فقرا فافلتته وان كبرت والاعتناء
مطلقا وبارة عب وشغل انظر هل المراد انه يحرم عليه ولكن يشك عليه
ان المتطوع به لا يلزمه بالشروع او المراد انه لا بد من ذلك في تسميته
هديا وثوابه عليه حرره قوله فيجوز له ذلك بل يسن قوله فيلزمه
التصدق الى ايكالا اضحية قوله بقدر الخ وهو اقل متناول قل

قوله ان ياكل منه ثلثه المراد انه لا يزيد في الاكل منه على ثلثه فانهم
 قد فلا ينافي ان الافضل على الاطلاق ان يتصدق بالجميع الاكلما ياكلها
 للبركة قوله ويقعدى للا غنيا وليس لهم بيعه بخلاف الساكن خضر
 قوله القانع يقال قنع بكسر النون من باب علم رضي وقنع بفتح النون
 سأل وزنا ومعنى فيهما ومضارعهما وامرهما بفتح النون فيهما دل
 ومصدر الاول القناعة ومصدر الثاني القنوع قال بعضهم الطه
 المرعبد ان قنع والعبد حران قنع فاقنع ولا تقنع فما شئ يسير يوق
 ووجه الرحا في حيث قال والنون الاولى في البيت الثاني مكسورة
 والثانية مفتوحة فاحذره قوله اي السائل لم يمتشا الاختلاف
 الاشتقاق فان اسم الفاعل في المعنيين بوزن واحد فان اخذ من
 قنع بمعنى سأل فالقانع السائل وان اخذ من قنع بمعنى رضي فالقانع
 الراعي تأمل قوله ودما النسك جملتها عشرون واحدا وعشرون دما
 نظها ابن القري بقوله

- اربعة دما حج تحصى • اولها المرتب المقدر •
- تمتع قوت وجع قرضا • وتركه رمي والمبيت بمى •
- وتركه الميقات والمزدلق • اوله يودع او كشي خلفه •
- ناذره يصوم ان دعا قعد • ثلاثة فيه وسبعة في البلد •
- ولشحننا تكلمه •
- وليس في المرتب المقدر • اطعامه في المذهب المحرر •
- الثاني ترتيب وتقدير • ورد في محصر ودطيج افسد •
- ولشحننا ايضا •
- فحصر عليه شاة نجس • ومنسد بدنة قد اوجبوا •
- ان لم يجد قومه ثم اشترى • به طعاما ما طعمة للفقرا •

ثم

- ثم لعجز عدل ذاك صوما • اعنى به عن كل مد يوما •
- الثالث التخيير والتقدير • في صيد واشجار بلا تكلف •
- ان شئت فاذبح او فعدل متلما • عدلت في قيمة ما تقدم •
- وخيرا وقدر في الرابع • فاذبحه او جد بثلاثة اصع •
- للشخص نصف او قسم ثلاثا • تجتث ما اجتثته اجثا ثا •
- في الحلق والقلم ولبردهن • طيب وتقبيل ووطي ثني •
- او بين تخلي ذوي احرام • هذي دما الحج بالتمام •

انتهى قل قال في الروض وشرحه حيث اطلقت في المناسك الدم
 سوا تعلق بترك ما مورام بار كتاب منبرها بغيرها فالمراد به انه
 كرم الاضحية في سنها وسلاهما فتجزى البدنة بعيرا او بقرة عن سبعة
 دما وان اختلفت اسبابها كترك الاحرام من الميقات وترك المبيت
 بمزدلفة وترك المبيت بمى وترك الرمي بها والقطيب وحلق شعر وقلم
 اظفار وسياتي في الغاي انه لا يجوز ان يشترك اشان في شاة فان
 ذبحها اي البدنة عن دم واجب فالواجب سبعها فله اخراجه عنه واكل
 الباقي الا في جزا الصيد المشي فلا يشترط كونه كالاضحية وسنهما وسلاهما
 بل يجب في الصغير صغير وفي الكبير كبير وفي المعيب معيب كما مر بل لا
 تجزى البدنة عن شاة اي المشي وان اجزأت في الاضحية سنهما لاظم
 راغوا في جزا الصيد المماثلة اي في الجنس فلا يشك باجزا الكبير عن
 الصغير وبذلك علم انه لا يجزى البعير عن البقرة ولا عكسه ولا سبع
 شياه عن واحد منهما انتهى ومثله ما وجب في الشجر الا ان الصيد يقارن
 الشجر في انه يجب فيه المثل ولا يجزى فيه غيره ولو اعلى بخلاف ما وجب
 في الشجر فانه اذا اخرج عنه ما فزقه اجزا عنان قوله في الكتاب
 اي القران قال في التمتع فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي

وفي الصيد فجزا مثل ما قتل من النعم وفي الاذي فلا تخلقوا ورسكم
الي فغدية من صيام او صدقة او نكاح وفي الاحصار فان احصرتم
فما استيسر من الهدي وكله في كلام الله كما ياتي رجائي وقوله في التمتع
فمن تمتع لم يمتنع بالتقرب الي الله تعالى بالعمرة مستهيا انتفا
بها الي الشروع في الحج او من استمتع بعد التحلل من عمرته باستباحة
مخطورات الاحرام الي ان يجرم بالحج انتهى انظر التفسير قوله ثلاثة
ايام في الحج اي في ايام الحج عناني بحيث تقديها على يوم عرفة ان احرم
قبله فان اخرها اي مع التمكن كما هو صورة المسئلة عصي وقعت
قضاوان تاخر الطواف وصدق عليه انه في الحج لان تاخيره نادر فلا
يكون عناني وان لم يتمكن بان احرم في التاسع صامها بعد التثنية
وتكون اذا ولبس السفر عذرا في صومها للنصر عليها فيه بقوله ثلاثة
ايام في الحج فلا يرد ان رمضان اعظم حرمة مع ان السفر عذريه انتهى
رجائي قوله اذا رجع واستوطن مكة والوجه انه لو لم يرد ما
متعددة كفاة تقربق واحد بينهما كما لو لم يرد دم تمتع ودم اساة
فصام ستة متوالية في الحج واربعة عشر متوالية اذا رجع اجزاه وكذا
اذا قضى السنة متوالية بعد رجوعه ثم فرق بمدة السير واربعة
ايام يميزه اربعة عشر متوالية وان اسرع الوصول على خلاف العادة
فيصوم بمجرّد وصوله لوطنه وان اعرض عن استبطائه قبل صومها
واراد استيطان غيره ولو شرع في السبعة في مكة لقصد نوطها
ثم عرض له عدمها فالظاهر جواز تمامها في السفر ثم رجائي قوله
واجب هو خبر فصيام والجملة جواب الشرط في محل جزم رجائي قوله
وسبعة اذا رجعت تلك عشرة كاملة اي في الثواب وفي وقوعها بدلا من
الهدي وفايدة الاخبار بانها عشرة دفع توهم ان كون الواو في دسعة

معني

معني او المفيدة للاباحة كما في قوله جالس الحسن او ابن سيرين
وكاملة تأكيد انتهى وعبارة البضاوي تلك عشرة فذلك الحساب
قال الشهاب اي اجمال الحساب اذا جمعوا ما فرقه فذلك يكون
كذا وفائدة انها لا يتوهم ان الواو بمعنى او كقولك جالس الحسن
او ابن سيرين وان يعلم العدد جملة كما علم تفصيلا فان اكثر العرب
لم يحسنوا الحساب وان المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فانه
يطلق لها كلمة صفة موكدة تغية المبالغة في محافظة العدد او
مفيدة كمال العشرة فانه اول عدد كامل اذ به تنهي الاحاد وتنتم
مراتبها او مفيدة تغية كمال بدليتها من الهدي قوله الغايب
اي ولو في دون مسافة القصر عن محل الذبح المعبر كما تقدم على المعتد
قوله ولا يجب الحج فهو من عدم الشرع في الحج قوله فلو فاته
الحج بان لم يدرك صومها قبل عرفة او ادركه ولم يفعلها وتعبيره
بغاية يقتضي انها تكون قضا اذا فعلها بعد ذلك وان لم ياتم
بتاخيرها بان احرم في زمن لا يسعها كما مر وهو ما نقل عن الخطيب
وهو ظاهر وسياق عن شيخنا ما يخالفه قال قوله فلو فاته الثلاثة
في الحج ولا يكون ذلك الا في التمتع والقارن وتارك الميقات خضر وغيره
وتقدم في ذلك نظم لبعضهم فارجع اليه انتهى قوله في القضا اي
قضا الثلاثة لان السبعة لا يتصور فيها القضا وصريح هذا ان
الثلاثة متى لم يصمها قبل عرفة كانت قضا وقال شيخنا اذا
لم يتمكن منها تكون اذا راجعه قال وقوله لان السبعة لا يتصور
فيها القضا لان وقتها العمر فلومات قبل فعلها خرج وقتها وتصو
القضا فيها فاذا اراد الولي فعلها عنه نذب في حقه التسابع
ويندب تتابع الثلاثة او السبعة كما مر رجائي قوله وهو اربعة

ايام مطلقا وهو يوم العبيد وايام التشريق قل لانه يمتنع صومها
 خضر قوله ومده الى ان عاد الى اهله فان استوطن مكة فبالاربعة
 المذكورة فقط قل ومرتلك ايضا قوله بان يذبحه الى يمينه
 الصيد الحامل فانه يقوم مثله الحامل اي تضمن الحامل بحامل وتقوم
 ولا تذبح فان ذبحها لم تجزئ منه وحواشيده قوله ويتصدق
 به اي يلحمه وجلده وسائر اجزائه حتى الصوف لما علم من انه لا يجوز
 له اكل شيء من العدي الواجب قوله وتقويمه اي المثل لا الصيد خلافا
 لما لك ويعتبر في التقويم عدلان عارفاً وان كان احدهما قاتله حيث
 لم يفسق خضر كان قتله خطا رجائي قوله بدرهم ليس بقيد بل
 بغالب فقد البلد ولو غير درهم كما في ثم ر قوله مثله فله اخراجها
 مما عنده او بعتة او اقراض فاشار بقوله مثالا الى ان الشرا ليس
 بقيد قوله على مساكين الحرم اي على ثلاثة منهم فاكثروا لان الثلاثة اقل
 الجمع ولا يجب استيعابهم وان اقتصروا كما اقتضاه ظاهر كلامهم
 قال السبكي وجزم به الزركشي وقد يفرق بين ما هنا والزكاة
 بان القصد هنا حرمة البلد وثم سد الخلة انتهى فان دفعه
 اي الواجب كله لاثنين منهم ضمن لثالث سها متمولا على الواجب
 ان وجده اي الثالث او المتمول واستغنى عنه انه ان اعطى
 اثنين الكل لتفقد الثالث لم يضمن له اذا وجد بعده شيئا كما
 اعتمد البلقيني وقاسه على الزكاة والثاني غير صحيح لان كلامه
 في الضمان وهو موجود سواء وجد متمولا بان ايسره ام كالان
 هذا شأن الضمان وانما التقيد بالوجود شرط للمطالبة
 به اذا المعسر لا يجوز مطالبة انتهى ومراده بالثاني ما في التفسيرين
 وهو قوله او المتمول قوله لكل مسكين مد والمراد ما يشتمل الفقير

اه عتاني ولا يجوز اكثر منه ولا اقل للنصر عليه هنا بخلاف غيره من فدية
 نحو حلق قل وقوله ولا يجوز الا اي اذا كانت الامداد ثلاثة فقط
 رجائي ومثله في خضر فليراجع قوله وان لم يكن مثل مما لا نقل فيه
 من الصيد فيلتحق في جزا اتلافه بين امرين احدهما تقويمه بطعام
 ويتصدق به على مساكين الحرم وفترايه فلا يجوز بالدرهم وثانيهما
 ما ذكره بقوله الخ قوله وان يصوم الى وله ان يصوم حيث شا ق ل
 قوله في الشقين وهما ماله مثل وماله مثل له قوله بحمل الاتلاف
 فاذا اكل صيدا غير مثلي كبراد ودجاج حبشي حال احرامه بمصر وجبت
 قيمته بمصر خضر قوله وحيت اعتبر قيمة بحمل الاتلاف اي في غير
 المثلي وقيد بذلك لانه الذي توهم فيه المخالفة قوله بلحمها الظاهر
 ان اللحم ليس بقيد بل الجلد ونحو الصوف كذلك رجائي قوله مدان
 ولا يجوز نقصه عنهما ولا زيادتهما ويضمن له ما نقص من حصته ايضا
 قل وليس في الكفارة زيادة على مد الا في هذه رجائي قوله فان احصرتم
 اي وباردتم النخل قوله فان عد منها اي وقته الاخراج خضر
 قوله كدم التمتع اي في كونه مرتبا فقط والا قدم التمتع لا اطعام
 فيه وهذا فيه اطعام وايضا هذا معدول ودم التمتع مقدر عبد
 البر قوله في الكتاب اي القرآن وان كان منصوبا عليه في الستة عبد
 البر قوله يجزئ تركه احترزه عن الركن خضر قوله وهو اي المسك
 قوله والمبيت بمنزلة دقة ومعني حيث تركها بلا عذر قوله والرمي
 ولو بعد ر فلا يسقط كما مر قوله في فرج ولو مبنا حيث اوجب الغسل
 قل قوله او غيره كاللواط واثبات البهائم وهذا دخل في الفرع ولو
 قال بعد الفرع من قبل او دبر كان اولى لان فرج البهيمة فيه تكرار
 فانهم قل وقال خضر المراد بالاول القبل وبالثاني الدبر قوله

هذا هو الوجه الاول في قوله ولا يجوز اكثر منه ولا اقل للنصر عليه
 هذا هو الوجه الثاني في قوله ولا يجوز الا اي اذا كانت الامداد ثلاثة فقط
 هذا هو الوجه الثالث في قوله ولا يجوز الا اي اذا كانت الامداد ثلاثة فقط
 هذا هو الوجه الرابع في قوله ولا يجوز الا اي اذا كانت الامداد ثلاثة فقط

وان اقتصر الاصل على الثاني وهو الوطني في غير الفرج وعبارته
والثاني للترفع وهو خمسة الوطني فيما دون الفرج والبس الخ
قال المؤلف في ش والوجه حذف قوله فيما دون الفرج قوله
والبس بشهوة اي وان لم يتزل ومثله القبلة ففي كلامه الحذف
من الثاني لدلالة الاول او ان قوله بشهوة يرجع اليه ايضا
كما هو قاعدة مذهب الش من رجوع الفيد المتوسط لما قبله وما
بعده وبشرط ان تكون القبلة بلا حائل وقد سمي خضر والرجائي
حيث قالاهنا ولو بحائل مع ثقلها فيما تقدم عن الزيادة خلافه
فما مل والحاصل ان الغدية يجب بالمباشرة بشهوة كالقبلة
بلا حائل وان لم يتزل وبالا ستنا ان اتزل فتأمل قوله اربعة
انواع اي باعتبار حكمها قوله ترتيب الترتيب منع انتقاله الى
خصلة مع قدرته على ما قبلها والتحيز جواز ذلك والتقدير ما لا تنق
فيه ولا زيادة والتعديل التقويم والترتيب والتحيز لا يجتمعان
وكذا التقدير والتعديل قل قوله من الخمسة المذكورة اولا
وهي ترك الاحرام من الميتات ومبيت من دلفة ومني والرمي وطواف
الوداع وزيد عليها مشي اخلقه نادره بركوبه فجلتها تسعة
دما يلزمه في كل منها دم فان عجز عنه صام عشرة ايام ثلاثة في الحج
وسبعة اذا رجع كما تقدم قل قوله الوطني المنسود دم الاخصار
فما دام يلزمه في الاول بدنة وفي الثاني شاة فان عجز عنها
قومها بعدلين واشترى طعاما وتصدق به على مساكين الحرم
في الاول وكذا في الثاني ان احصر فيه او بعث اليه والا فغلى لحم
حصره فان عجز صام عن كل مد يومين قل وقوله بعدلين اي
يعتبر في التقويم عدلان عارفاً قوله غير المنسود بان كان بعد

الحج

الحج الاول المنسود وكان بين التخليل وبين تكرار الدم شكر
هذه والمقدمات الانية قل قوله ومقدمات الحج اي المباشرة
بشهوة ومنه قبله بلا حائل وان لم يتزل والا ستنا ان اتزل
قوله والا ستنا سوا بيده او يد غيره بحائل كما مر فجله هذه
الدما ثمانية وتزيد بالتكرار فيلزمه في كل منهما شاة او تصدق بثلاثة
اصع على ستة على ستة مساكين او صيام ثلاثة ايام قل قوله دم
الصيد والشر فها دمان يلزمه في كل ذبح لما يذبح او تقويمه والشر
بقيته طعاما الي اخرها مر فجلتها احدي وعشرون دما
باب افساد النكاح من الحج والعمرة وعبر
بالافساد لا اعتبار العهد فيه كما ياتي قل وهو كبيرة كما تقدم الامن
غير مكلف رحا في ثم ارادة الحج والعمرة بالنكاح لا ينافي فيها قول
المص قبل التخلل الاول لانه يقتيد لبعض افراد الماصدق او يقال
مراده بالنكاح فقط بدليل قوله قبل التخلل الاول لكن لا يختم
الاول اولى قوله قبل التخلل الاول قيده في الحج خاصة اذ العمرة
ليس لها التخلل واحد كما مر عما في قوله الواحفي وكذا الموطأ فهو
مثله والا قيده لاجل الغدية بعده لانه لا يلزم الموطأ قل
فلا فرق في افساد النكاح والاشم بين الفاعل والمفعول المكلف
استهي رحا في قوله ولا افساد بوطي المشكك غيره اي فقط ولو
مشكلا اخر فلا يفسد نكاح واحد منهما وكذا الووطي كل من التخلل
الاخر في قبله لانه لا يجب الفصل على واحد منهما لاختتمال ان كل
منهما انشأ اذكر وكل وطيا وجب الفصل افساد النكاح قل وقوله
وكلوطي الخ صابط نفيس فيلزمه قوله ولا بوطي غيره له في قبله
اي فقط فان وجدا معا كان الحج في غيره وادخل غيره فيه قدسكه

قل اي ولا تلزمه الغدية لاحتمال انوشته اي دون المولج
 قبله فلا يفسد نسكه لاحتمال ذكوره رجائي قوله وفيه اي
 الوطى على الواطى فقط وان افهم كلامه خلافه قوله بدنة البدنة
 في اللغة تطلق على الواحد من الابل والبقر ذكر او انثى فتاوها
 للوحدة والمراد بها هنا الابل خاصة خضر عن الجلال المحلى قوله
 ذكر او انثى منصوب على كونه خبرا كان محذوفة هي واسمها ويجوز
 كونه حالا من بدنة لكنها بكسر شويري قوله واشترى مثالا كما مر
 قوله صام الى فلان كسر مد صام عنده يوما كما مر قل قوله لزمه شاة
 ونفرد بتعدد الوطى قوله ولا تجب البدنة الى اي ولا تجب البقرة
 الا في هذا وفي بقى الوحش وحماره وفي الشجرة الكبيرة عرفا من شجر الحرم
 وفي الصغيرة شاة تنبيه كل تحمل وجبت فيه الشاة فانه
 يكفي عنها سبع بدنة او بقرة وهكذا قل قوله وفي قتل النعامة
 وكذا في قطع الشجرة المذكورة فانما تكفى عن البقرة كما قاله الامام
 بخلاف عكسه قل قوله الا ان يعتبر فيها سن الاضحية وكذا
 سائر ما الى الاجزاء الصيد قل بأقوات الى
 اي بما ذابقت الى وما يلزم فيه وسكت عن العمرة لما ياتي فيها
 قل الا بقوات الوقوف بعرفة اي الاحرام كما في اصله في اول كتاب
 الحج قوله الوقوف بها اي بعرفة قوله تحلل بعلم عمرة فضيته انه لا
 يحتاج لنية العمرة وانه لا بد من نية التحلل وهو كذلك ايجاب
 وبغير خطه قوله تحلل اي وجوبا كما سيأتي اذ الجائز بعد الامتناع
~~بغير خطه~~ استدامته ولو ابقاه الى قابل وجب به لم يجزه حرر
 وكتب تحته بخطه فالخاصة ان التحلل الثاني يحصل بما فعله
 من عمل العمرة واما الاول فيحصل بواحد من الحلق والطواف

المتبوع

المتبوع بالسعي انه لم يكن قدمه على ما مر لسقوط حكم الرمي بالقوات
 فصار كمن رمى قال البلقيني وقضية هذا تقديم الحلق على الطواف
 كما في حلق المتحلل من الحج وليس كذلك بل اذا قلنا ان الحلق كما في نسكه
 فلا بد من تقديم الطواف كما في العمرة انتهى وقد يوجه الاول كما مر
 انما ان هذه ليست عمرة مستقلة من كل وجه فجاز فيها تقديم
 الحلق على الطواف ايجاب شويري ومثله الزيايدي وبعبارة الشيخ
 عبد البر قوله بعمل عمرة لا يحتاج لنية العمرة وما ذكره من التحلل بما
 ذكر اذ راد به التحلل الثاني واما الاول ففي المجموع انه يحصل بواحد
 من الطواف والحلق يعني مع النسكه اي الذبح لانه لما فات الوقوف
 سقط عنه حكم الرمي وصار كمن رمى انتهى قوله ان كان سعي اي بعد طواف
 القدوم قوله وعليه القضاء اي فورا ولو كان ما فات نظروا حيث
 لم يكن بسبب حصر ما به ولو خاصا كمرض وزوجية او قلة كشرذمة
 قليلة فلا قضا لعدم وروده وقوله كشرذمة الى اي الحصر لها وعبارة
 الغائب وقد علم مما مر انه لو نشأ القواف عن الحصر بان احصر فسلكه
 طريقا اخر امكنه سلوكه فقواته الى لطوله او صعوبة فتحمل بهل
 عمرة لم يقض بخلاف ما لو استويا من كل وجه او كان الطريق الذي سلكه
 اقرب فانه يقضى وجوبا فانه قواف محض اما اذا لم يمكن سلوكه تكالفا
 ولو عبره لا عادة بدل القضا كان اولى لان الحج وقع في وقته كالصلاة
 اذا فسدت واعيدت في وقتها فانها تسمى بمعادة لا مقضية انتهى
 رجائي وقد يقال مراده بالقضا المعنى اللغوي وهو الاكراه
 قوله ولم يتكروه فهو اجماع سكوت قل قوله اذا احرم ~~بغير~~
 دخل وقت احرامه خلافا لظاهر عبارته لانه وجب بسبب القواف
 والاحرام فيجوز تقديمه على الاحرام بعد دخول وقت احرامه

بح القضا وان لم يحرم بالفعل على المعتد ولا يشترط الاحرام
بالقضاء في سنة ذبحه على المعتد نعم ان وجب الصوم لم يحرم
عن النذر لم يحرم تقديمه على الاحرام لانه عبادة بدنية
لا يصح تقديمها على احد سببها انتهى رحمني قوله ولا تقوت
العمرة وقال شيخنا رانها تقوت اذا كانت مندورة في وقت
معين فراجع قوله مستقلة حال من العمرة قوله فانها
تتبع الحج في الفوات ومعنى فواتها انها لا تجزئ عن عمرة الاسلام
ومباركة قوله وتحمله بعلمها بعد فوات الوقوف لا يكفي عن وقوعها
عن عمرة الاسلام قوله كما تتبعه في الصحة والفساد والميقات
فالتبعية في الصحة كان وقف القارن بعرفة ثم رمي يوم الترميم
طاف للافاضة ثم سعى ثم وطى فيصح حجه لوقوع وطيه بعد
التحليل الاول وكذا العمرة تبعا ولو انقضت فسدت لوطيه قبل
الحلق الذي هو من اركانها وكذا الوقوف القارن ثم رمي ثم حلق
ثم جامع فلا تقصد عمرته وان بقي منها الطواف والسعي بل تكون
صحيحة تبعا للحج في الصحة والتبعية في الفساد كان طواف القارن
بوجه طواف القدوم ثم سعى ثم حلق ثم وطى قبل التحليل الاول
فيفسد حجه بالوطى وكذا العمرة تبعا ولو انقضت لم تقصد لوقوع
الوطى بعد تمام اعمالها وهذا مبني على ان طواف العمرة بدرجة
في طواف القدوم لا في طواف الافاضة او المراد وقوع الوطى بعد
اعمالها لو انقضت فيجزي على اندراج طوافها في طواف الافاضة
ايضا والتبعية في الميقات كالواحد بهما من جوف مكة فانه
لولا القران لما كان ميقاته جوف مكة انتهى قوله مستقدا ب
معتز في القران فقط لانها تقوت اذا كانت في ضمن فرك وقد

يقال

يقال كلام الاصل بالنسبة لاعمالها فانها لا تقوت لوجوب
التحليل بها لاني وقوعها عن عمرة الاسلام فلا التقاد عليه فتأمل
له قوله بزيادة لانها الخ باب مكروهات النسك
اي ما يكره فيه من قول او فعل تترجها او تحريما فالكرهية اعم
او المراد الاول فهي من حيثية النسك فقط نظير قول المنهاج
في مكروهات الصوم وليس لسانه عن الكذب والغيبة مع وجوب
رحمني قوله وان كانت مكروهاته اكثريه ان ذلك وان سوغ
الاقتصار عليه نظير الاكثريه لكن التعرض لما يكره والمعمرة اولي شؤ
قوله اي لا تراه هو تفسير للمجدد بمعنى المنازعة والمشاغمة
والمخاصمة ونحو ذلك قال وقال العناني وهو الكلام السني الذي
لا اثم فيه انتهى فالمراد والجهد مترادفان وهما حرام اذا كانا لا يطلان
حقا ونصرة باطل بل وردان الجدال في القران كفر وحمله على ما اذا
ترتب عليه تغيير لفظه او لمعني مجمع على خلافه وقد يحبان على العلاء
عند اقامة البدع او لاظهار حق توقف عليهما وقد بين الترتيب للحق
والمبطل لما ورد من ترك المراء والمودة وبالعجمه وهو ما حوله
ومن تركه وهو محل بيبي له بيت في وسطها ومن حسن خلقه بيبي له
بيت في اعلاها انتهى رحمني ملخصا قوله مع الخدم والرفقا خضعهم
لكثرة مخالطتهم لا للتقيد بل لفساد عياس الاتحاد في الآية بانه
شتم الخادم رحمني قوله والتطرو ويبنى ان التتكر كالتطرق
قوله وتسمية الطواف شوطا معتد قوله لانه الهلاك اي لان لفظ
الشوط يشعر بالهلاك وهذا هو المعتد قوله حج فالكرهية من حيث
اللفظ كما كره تسمية الذي يذبح عن المولود غنيفة لاشعاره بانه
يقرب والده فلا وجه لما ذكره في المجموع المقتضي ان الكراهية من حيث

الشرع والمذهب مع انه ليس كذلك انتهى قوله وانظر ما معني
كون الكراهة من حيث اللفظ لا من حيث الشرع والمذهب دين
كلام خضه تقلا عن حج ان الكراهة من حيث اللفظ والمذهب
لا الشرع وهل معني ذلك ان اللفظ يكره من حيث ايهامه الملاك
فلا يتأب تاركه بل يكون محمودا عرفا فقط حيث ترك اللفظ
الموهم وعدل الى لفظ حسن حرره قوله لكن قال في المجموع
ضعيف قوله ولم يثبت اي نبي الشرع قوله لا تختص بالحج اي
بالحرم به وكذا بالعمرة قاله كلبس الحبر في الصلاة فيه نظرا لانه
ان كان في المرأة فليس مكرها لها في غير الصلاة او في الرجل فان
كان لستر العورة به منع عدم غيره فواجب او غير ذلك فحرام الا
ان يراد ان الحرمة في الصلاة اتيح فتأمل قوله اي حتى تكون
كراهته في الصلاة اشد واقبح من كراهته في غيرها فان كراهته
بمعني الحرمة والتشبيه في مطلق النهي قوله من المسجد لعل
المراد من اي مسجد كان اخذ من العلة فلا يتقيد بالمسجد الحرام
اه قوله قال في المسجد للمجنس قوله لانها فرشه اي ان لم تكن من
اجزائه او مملوكة له والامرمت وتخزي رجائي قوله او من الجرة
لانها غير مقبولة لما ورد ان ما يقبل منها يرفع قوله والاسدما
بين الجبلين قوله وان لم تكن الحصاة رمي بها المعتد الكراهة
في التي رمي بها دون التي لم يرم بها لانه لا تتأ في العلة فيها
ففي كلامه في فتأمل قوله او من محل تجسس قال في شئ الروض ولا
يحرم الرمي بالاحجار النجسة بل يكره الرمي بها خضر قوله قد رمي
بها وان لم تكن في الجرة سوا رمي بها هوام غيره قوله وقيل لكراته
في الاخير ضعيف قوله والترجيح هو المعتد قوله قوله والاصح

انه

انه خلاف الاول هو المعتد ويقال له مكره كراهة غير شديدة
قوله والظاهر تقيد الخلاف اي خلافا لاولي بما اذا لم يكن
صومه فرضا كصوم الثلاثة ايام في الحج لمن عجز عن الدم رحمان
قوله تقويلا على السؤال وكان اهل اليمن كذلك فترك فيهم
وتروا اي ما يبلغكم لسفركم فان خيرا لرا والتقوي اي ما يتق
به سوال الناس وغيره قال في شئ الاصل وقد يفرض ذلك في الترميم
ويكره ان يتماذي الي تاخير مع كبر السن او خوف ما يمنع منه اه
رحماني قوله باظهاره لا يبطون انامله فلا يكره خضر قوله
وان يمشط راسه ولحيته وان يغسل راسه فان فلي وقتل قملة
نضدق ولو بلقمة نذبا خضر لئلا يستغف الشعر فان علم نفعه
حرم التمشط ومثله الحكم بظفره او غيره قوله وان يكتحل اي
لغير عذرو الا فلا كراهة رحماني اي كاكتماله لرمي قوله بما
لا طيب فيه اما ما طيب فيه فحرام كما مر قوله وان ياكل الطيب
او يشرب كحال الخطبة اي اذا كان بغير حاجة لكن الشرب اخف
كراهة من الاكل لانه اقل منه اعراضا عن الطواف ومنا فاة
للادب ويكره ان يضع يده على فيه بلا حاجة كتشاور فيسر
عنده او يشتك اصابعه او يفرقها او يطوف وهو يدافع
الحديث او شدة توقان الاكل والشرب وان يكف شعرا او ثوبا
او يركب اي الطابيع او يصفحك او يصبغ او يتخضم في ذلك
من العيب وترك الادب المنا في للمشروع وكالصلاة في جميع ذلك
ويصبغ عند الحاجة في نحو ذيله مما يلي الارض لاعن يساره ولاعن
يمينه وسائر مكرهات الصلاة تاتي هنا كوضع اليد على الخاصة
والمشي على رجله والنظر الى السمايا **ب** نذر البدي وغيره

قوله نذر الهدي اي نذر ما يقع هديا وان لم يتلفظ بالهدي
 كما سبق قل قوله وغيره اي غير الهدي اي نذر ذلك قال وهو
 قربة عند الرافعي والهي عنه محمول على من علم من نفسه عدم
 القيام بما التزمه جمعا بين الادلة وقيل مكره قال ابن
 الرفعة والظاهر انه قربة في نذر التبر دون غيره وهو المعتد
 م وهو يزيد على النفل بسبعين درجة كما في زوايد الروضة
 في النكاح عن حكاية الامام خضر قوله الوعد بخير او شرف فيه
 اطلاق الوعد في جانب الشر والمشهور انه ايعاد قال الشافعي
 واي وان اوعدته او وعدته لم يلحق بميعادي ويحرم وعده
 انتهى فيكون من باب التغليب قوله قربة خرج الحرام والكفر
 وكذا المباح ولا كفارة فيه عا المعتقد وما في كلام الشيخين من
 وجوبها فيه حمله شيئا الزيادي كما لم يعل على ما اذا اشتملت
 صيغة على حث او منع او تحقيق خيرا وازا فة الى الله تعالى قوله او
 فراجع قل وحمل الزيادي معتد فتلزمه الكفارة في المباح في الصور اضافة
 المذكورة والمعتد ايضا انه مع ذلك لا ينعقد فيها والمعتد في كفارة
 العي ان عي اعلاها ص او ادناها فلا خضر والقربة اعم
 من العبادة لان العبادة تتوقف على نية بخلاف القربة كذا كلام
 وتشيع الجنازة وقوله على حث كان لم اكل زيدا فله على ان اكل
 الخبر او منع كان كلمته فله على ان اضافة الى الله تعالى كان قال
 لله على ان اكل الخبر ونوي به اليمين انتهى وهذا الاخير من اليمين
 لا من النذر وان كان لا بد فيه من صيغة نذر كما في جواشي المنع
 فراجع هو قوله غير واجبة عينا اي فالذي يقع نذره هو
 المندوب وفرض الكفاية فقط قل اي ان لم يتعين قوله

هذا هو الوجه في قوله نذر الهدي اي نذر ما يقع هديا وان لم يتلفظ بالهدي
 كما سبق قل قوله وغيره اي غير الهدي اي نذر ذلك قال وهو
 قربة عند الرافعي والهي عنه محمول على من علم من نفسه عدم
 القيام بما التزمه جمعا بين الادلة وقيل مكره قال ابن
 الرفعة والظاهر انه قربة في نذر التبر دون غيره وهو المعتد
 م وهو يزيد على النفل بسبعين درجة كما في زوايد الروضة
 في النكاح عن حكاية الامام خضر قوله الوعد بخير او شرف فيه
 اطلاق الوعد في جانب الشر والمشهور انه ايعاد قال الشافعي
 واي وان اوعدته او وعدته لم يلحق بميعادي ويحرم وعده
 انتهى فيكون من باب التغليب قوله قربة خرج الحرام والكفر
 وكذا المباح ولا كفارة فيه عا المعتقد وما في كلام الشيخين من
 وجوبها فيه حمله شيئا الزيادي كما لم يعل على ما اذا اشتملت
 صيغة على حث او منع او تحقيق خيرا وازا فة الى الله تعالى قوله او
 فراجع قل وحمل الزيادي معتد فتلزمه الكفارة في المباح في الصور اضافة
 المذكورة والمعتد ايضا انه مع ذلك لا ينعقد فيها والمعتد في كفارة
 العي ان عي اعلاها ص او ادناها فلا خضر والقربة اعم
 من العبادة لان العبادة تتوقف على نية بخلاف القربة كذا كلام
 وتشيع الجنازة وقوله على حث كان لم اكل زيدا فله على ان اكل
 الخبر او منع كان كلمته فله على ان اضافة الى الله تعالى كان قال
 لله على ان اكل الخبر ونوي به اليمين انتهى وهذا الاخير من اليمين
 لا من النذر وان كان لا بد فيه من صيغة نذر كما في جواشي المنع
 فراجع هو قوله غير واجبة عينا اي فالذي يقع نذره هو
 المندوب وفرض الكفاية فقط قل اي ان لم يتعين قوله

والاصل
 نذر
 من كلامه

والاصل فيه قوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى وما
 انفقتم من نفقة او نذرتم من نذر فان الله يعلمه اي بما زى
 عليه فوضع العلم موضع الجزا اقامة للسبب مقام السبب
 والجزا انما يكون على القرب ولهذا قرنه بالانفاق خضر قوله
 ومن نذر ان يعصى الله الى تسمية المعصية نذرا من باب المشاكلة
 على حد قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك وحقيقة
 المشاكلة ذكر الشئ بلفظ غير لوقوعه في صحبه اه خضر قوله
 ولا في ما لا يملكه ابن ادم اي من الاعيان المملوكة لعين حالة
 النذر فيصير لما في الذمة والمملوكة ولتحو صلافة ومنه يوضح
 انه يشترط في المنذور ان يكون مما يملك ويشترط في الناذر كونه
 مسلما قل وملخص ما في المنهج وشر ان اركان النذر ثلاثة
 صيغة ومنذور وناذر وشرط فيه ان يكون مسلما مختارا فاذا
 التصرف فيما ينذره وقوله فاذا التصرف الى يعني عن اشتراط
 التكليف لانه يستلزمه فيصح من سكران لامن كافر ومكره
 ومحجور سغه او فلس في القرب المالية العينية نعم السعبد
 المطلق اعني الذي لم يحجر عليه بيع منه مطلقا ولا يبيع من صبي
 ومجنون وشرط صيغته لفظ يشتر بالترام وما في معناه من كتابة
 او اشارة كمنه على كذا كعتق وصوم وصلاة فلا يبيع بالنية كسابر
 العقود وشرط المنذور كونه قربة لم يتعين باصل الشرع كعتق
 وعبادة فالواجب العيني او المنهي كفضال الكفارة والحرام والمكروه
 كصوم الدهر مع خوف ضرر او فوت حق والمباح الحائي عن حث
 او منع او تحقيق خير قوله فله على عتق او صوم وكذا على نذر
 فان قال فعني كفارة نذر لزمه الكفارة عينا وسمي لما جال لوقوعه

غالباً عند الحاجة والمنازعة فان الحاجة هو التماذي في الخصومة
وسمي نذر غضب لوقوعه غالباً عنده ايضاً وقيل عطف الغضب
تفسير قال وعبرة من المنهج ولو قال ان كلمته فعلي كفارة يمين
او كفارة نذري قال فعلي كفارة نذر لومته اي الكفارة عند
وجود الصيغة ولو قال فعلي يمين فلعنوا فعلي نذر مع وبتحريم
بين قومه وكفارة يمين فلو كان ذلك في نذر التبرك كان قال ان شئ الله
مريض فعلي نذراً وقال ابتداء الله علي نذر لزمه قربته من القرب
والتيقن اليه ذكره اليقيني انتهى وقوله وقيل عطف الغضب
تفسير اي فيها المسمى واحد وعلي ما قبله اسمان لمسمين وقد
اقتصر غيره من ارباب الحواشي على التفسير وقول المؤلف كان
كلمت الخ للتمنع وان لم اكله الخ وان لم الامر كما قلت لتحقيق الخبر
فتأمل قوله ونذر تبرير تفعل من البر وهو الاحسان لا في مقابلة
شيء قوله نذر مجازاة سمي بذلك لوقوعه خبر الشئ في مقابلة
قوله والفرق بين نذر التبرير الشامل للمجازاة والحاجة انه في الاول
يرغب في السبب كان شئ الله مريض فعلي كذا فالشفا مرغوب
فيه اي محبوب وفي الحاجة يرغب عنه بان يمنع نفسه وغيرها
من شئ ويحث عليه او تحقق خبر في حال الغضب بالترام قربته
كما مر والخاصة ان كان سبب النذر محبوباً بان يرغب
فيه يكون نذر تبرير وان كان مبغوضاً بان يرغب عنه فهو نذر
للحاجة والغضب والاول ان كان في مجازاة شئ كان شئ الله مريض
فنذر مجازاة وان كان لا في مقابلة شئ فنذر تبرير قوله بقولي
معلق بساكنته اي في قولي قوله هو غير نذر الحاجة الضمير
يرجع الي مطلق النذر ولذا احتج الي ان يستثنى منه نذر

للحاجة

للحاجة لانه نوع ثالث فقال غير نذر الحاجة تأمل قوله كان
شئ الله مريض الخ ولما نشر مرتب قال الشئ خضر لو نذر ان
شئ الله تغاي مريضه ثم شك هل المندور صدقة او عتق
او صلاة او صوم قال البغوي في فتاويه يحتمل ان يقال
عليه الايمان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل ان يقال
يجتهد بخلاف الصلاة لانا نيقن ان هناك وجوب الكل عليه
فلا يسقط الا بيقين وهنا نيقن ان الجميع لم تجب عليه انما
وجب عليه شي واحد واشتبه بجتهن كالتقيلة والاواني
انتهى والاول اشبه قال في الحاوي اذا نذر صلاة في ليلة القدر
لزمه ان يصليها في كل ليلة من ليالي العشر الاخير من رمضان
ليصادفها في احدي لياليه كمن نسي صلاة من الخمس ولم يعرف
عينها فان لم يصليها في كل ليلة لم يقضها الا في مثله وقوله عليه
الاتيان بجميعها اشار الي تصحيحه ٢٢ رخص فابينة النذر
من اقسام الحلف والطلاق فمضى كرهه تكراراً لم ينو التاكيد
ولم يطل الفصل عرفاً فخرج به جعلت هذا للنبي صلى الله
عليه وسلم ثم يصر لمصالح الحجرة الشريفة او متى حصل لي كزاجيته
بكذا ونوي الالتزام او النذر والظاهر ان سائر الانبياء كذلك
حيث عرفت مقابريهم وكان عندها من يستغف به ولا يقال بحر
عليهم الصدقة فرضاً ونفلاً ومنها الوقف لانا نقول هو خاص
بانتفاعهم بشئ من ذلك والمستغف هنا حقيقة غيرهم وذكرهم
للتبرك فقط رحا في قوله او فعلي كذا او فكذا لازم لي او يلزمي
او فقد التزمته او التزمته نفسي والتزمته لها او واجبة
عليها ولا ينعقد بالسنة من غير لفظ كما مر وشرطه بيان مصرفه

لعظا اونية فما يقع من كثير في الغصب انه يقول العتق يلزمي
لا افعل كذا ولا فعله ولم ينو به التعليق لغو كقوله والعتق
او والطلاق لا افعل كذا لانه غير محقق وحاشي ثم قال في قوله
اخرى ولا بد من علم المندور ولو بالمشاهدة فما يقع لكثير من قوله
على ان العمل مولد للنبي صلى الله عليه وسلم اوليلة للفقر لزمه
ذلك والظاهر حرمة اكله واكل كل من لزمته تفقته من ذلك
اللهم الا ان يعين قدر النذر بان يزيد عليه لاكله فاذا اطلق
فالظاهر ان مراده مجرد الاطعم وج لا يحرم الاكل انتهى قوله اي
مالا يعلق بشي كئله على صوم قوله حالا اي يقع فعله حالا
الاولي اي الا فضل فليس من داخل الوجوب لان وقت فعله
موسع نعم ان قيده بوقت تعين فيه قال وكتب سبيل الشها
الرملي عنه هل هو كذلك اولى فاجاب بقوله هو كذلك لانه
مقابل قوله بالاول عند حصول المعلق به ومعناه انه وجب
في الحال وجوبا موسعا انتهى وشك خضر وعبارة ولده في
الفتاوي هو مقابل لقوله وهو ما علق اليه فعلم ان محل وجوبه
حالا اذا قال الله على كذا مثلا واطلق فيلزمه فورا كالزكاة
وجود عند مقتضى وجوبها انتهى والمعتد الاول قوله عند اي بعد
والاولي المبادرة به كالمستقدم قال قوله حصول اي وجود
المعلق به ويجوز تقديمه عليه في غير خصوص قوله
تعين اي ولو معينا او كافرا وان لم يجز في الكفارة والاضحية قال
قوله وان لم يعينه بان اطلقه فيحمل على اقل واجب الشرع
من جنس ما نذره في الصلاة ركعتان وفي الصوم يوم وسنة
الاغتكا في لحظة وفي الحج مرة وهكذا قال قوله من دجاج وغيره

بيان

بيان لغیر قوله لان مطلق النذر الى انظر ما معني ذلك فانه لا
يصح ان يجعل علة لوجوب النعم عبد البر ولعل وجهه ان جنس
المهدي المذكور يصدق بغیر النعم لما تقدم من ان المهدي ليس
خاصا بها وح فالتعليق لا يقتضي وجوب النعم وعدم جواز
غيرها نعم يقع كما قاله الرجائي والشيخ خضر نغلا عن شيخه
الزبائدي ان يكون تعليلا لما بعده بتأخير جواز تقديم العلة على
معلولها فليتامل لكن قد يقال ان النعم ليس في كلام الناذر
حتى يجعل على اطلاقه عينا اقل ما وجب من جنسه فالاعتراض بحاله
فصرح قال في العباب من وجد مائة الحج واحتاج للتزويج
لزمه الحج وان خاف العتق قدم التزويج رجائي قوله والباقي
منقطع به هذه طريقة والاوجه انه يصير كله واجبا كسابر
دعا الجرائد على القاعدة من ان كل ما امكن تجزيته يقع
الواجب واجبا والباقي مندوبا كسب الراس وما لا يمكن تجزيته
يقع كله واجبا كغير الزكاة من دون خمس وعشرين فهذا مثله
انتهى هكذا قرره بعضهم وهو صحيح الا ان الحكم على كلام المؤلف
بانه طريقة فليس في محله لان ما قرره هذا البعض انما هو فيما اذا
اخرج كل البدنة او كل البقرة و مراد المصنف ان الباقي حكمه حكم
التطوع في الاضحية فيجب التصديق منه باقلا ما ينطلق عليه
الاسم وليس له التصرف فيه بغير الاكل فيما اذا اقتصر على
اخراج السبع في الواجب ونوي بالباقي التطوع فان لم ينو
بالباقي التطوع فله التصرف فيه حتى يحو السبع فالقسمة
ثلاثية وهي انه ان اخرج الكل وقع واجبا لانه لا يجزي كغير
الزكاة وان اقتصر على اخراج السبع فان نوي بالباقي التطوع وجب

التصدق ببعضه ويتصرف في الباقي بغير البيع ونحوه كالاصلية
المنطوق بها وان لم ينوبه التطوع فله بيعه ونحوه انتهى بمختصا
مع الايضاح من حاشية ابن شرف وعبد البر فليحفظ وليحذر
خلافه قوله اذا اخرجها اي نوي بها التطوع ويجب عليه ح
التصدق بجزء من الباقي نيا كاصحية التطوع فان لم ينو ذلك
فهو على ملكه يتصرف فيه بما يبيع وغيره قل وهو ملخص ما تقدم فليعلم
قوله واركاب اي بخواعة لا باجارة قل وهذا من المواضع التي
فرقوا فيها بين الاجارة والاجارة انتهى قوله للحاجة ليس قيد الا
ان اريد بها الشان قل اي الشان ان يحتاج الى هذه المذكورات
قوله وشرب لبن وله اكل ولده على المعتد وان وجب ذبحه كأمه
وكالولد البصر والصوف الحادث ومخالفة شيخنا في الصوف تحمل
عليها اذا كان اخذه بغيرها فراجع قل وانما جاز شرب اللبن ونحوه
لانه يستقل بمحل جواز اكل الولد الذي هو المعتد ان لم تمت
امه بغير ذبح والا صار هديا ويجب التصديق بجميعه لانه ح صار
موضعا عن امه كما قاله م ر في ولد الاصلية وقياسه ولد الهدي
فليراجع قوله بذلك وكذا بغيره مما فيه تقصير ضمنه بارشده وان
حصل تلف بلا تقصير لم يضمنه او به ضمنه بقيمته يشتري لها
مثله او اجود منه نعم ان كان المذ ومعيها عم في الذمة بطل
تعيينه وان لم يقصر ولزمه ابداله قال يا ح

استطاع

استطاع في رمضان ثم افتقر في شوال فلا استطاعة وكذا لو
افتقر بعد جههم وقيل الرجوع لمن يعتبر في حقه الايات كما مر
قوله يستمسك اي يثبت قوله بلا مشقة شديدة اي يتبع
التبسم انتهى عبد البر فمن لم يثبت على الركوب اصلا او ثبت
محمل بمشقة شديدة لكبر او نحوه لم يكن مستطيعا بنفسه
نعم يقتصر مشقة تحمل عادة خضر ويعتبر وجود قايده مع
قدرة على اجزائه ان طلبها فاضلة عما يعتبر في الفطرة كما في الحرم
في حق المرأة عبد البر بزيادة فاضلة الى قوله قايده ويعتبر فيه
ما يعتبر في العديل بان لا يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو مجنون
وخلاعة ولا شديد العداوة له فيها يظهر وعطف الخلاعة
على المجنون تفسيره عبد البر والاوجه اشراط ذلك وان كان
مكيا واحسن المشي بالعصا ولا ياتي فيه ما مر في الجمعة عن القاضي
حين لبعد المسافة عن مكان الجمعة غالبا ولو امكن مقطوع
الاطراف الثبوت على الراحلة لزمه بشرط وجود معين له ثم مر
قوله ذهابا وايابا اي في الذهاب والاياب قوله مع امكان
السير بخلاف ما اذا لم يبق زمن يمكن فيه السير فانه لا يجب
عبد البر والمراد بما كان السير ان يبقى من زمن الحج وقت يسع
السير المعتاد الى مكة بخلاف ما اذا لم يبق زمن يسع السير المعتاد
الى مكة فانه لا يجب قوله من محمل يفتح الميم الاولي وكسر الثانية
وقيل عكسه شر المنهج والمحمل الخشبة اليه يركب فيها ببيع او اجارة
بعوض مثله غاي ان احتاج اليه فان تقصيره اعتبر الكسبية
المعروفة الآن بالمحارة وبالمشقة وان احتاج الى معادل
في الشق الاخر وجب ان لم تجر العادة بالمعادلة بالانقال

ونعتبر قدرته على اجرة ان امتنع الابهاء واجرة ما قبله مما ذكر
وهذا في حق الرجل اما الانثى والخشي فيعتبر في حقها المجرى مطلقا
قل قوله الا ان يكون سفره قصير فهذا استثناء من اشتراط
وجود الدابة والمراد بالقصر ما دون مسافة القصر من مكة
وان كان بينه وبين عرفة مسافة القصر وهذا الاستثناء في حق
الرجل اما المرأة فيشتراط في حقها الركوب مطلقا وخرج بالقصر
القادر على المشي في الطويل وهو سفر القصر فيسن له ذلك وان لم
يلزمه قوله وهو قوي على المشي هل وان لم يلزم به حرره ولا قرب
انه ان لم يلزمه المشي لا بد من الدابة وان كان قويا عليه تقصيره
قوله على المشي خرج به الزحف وان قدر به قل قوله اعم
لشمولها نحو قد اودى لاق به ركوبه قل قوله بالراحلة قال
الجوهري هي الناقة التي نضج لان ترحل انتهى اي بقسم المشاة فوق
وفق الراية تشديد الحائز المهمة وقال في المذهب هي البعير الخبيث
انتهى فالراحلة لا تكون الا من الابل بخلاف الدابة قوله علفها
بفتح اللام قوله كل مرحلة هذا رأي وهو ليس بقيد وانما يعتبر في
المواضع التي يعتاد حملها كالحا واعتمده الاذرع وغيره قالوا
والام يجب على افاقي الحج اصلا عبد البر قوله واربعها اي العلف
والزاد والماء خضر قوله حتى في الحال اي حتى انه يكفي في الوجوب
وجود ذلك في الحال الى هذا هو المراد وان كان في عبارة حرارة
قل ولعل الحرارة والغلافة هي ان قوله حتى في الحال ينافي
قوله كل مرحلة وقد يقال قوله كل مرحلة مخصوص بالعلف
وقد علمت انه ضعيف او ليس بقيد وقوله حتى في الحال لا يوافق
لم يقل به احد ولعل هذا وجه الحرارة فلما سقط حتى لكان

اولي

اولي تأمل قوله يحلها اي العلف وما بعده خضري تغظم في حلها
قوله وهو يكسب كسبا حلالا يقال به قوله في يوم اي في اول
يوم من ايام الحج الا تيه قل ولا بد ان يتيسر له ذلك خضر
قوله كفاية ايام الحج وهي سبعة ايام او ستة ايام من زوال
السابع الى زوال الثالث عشر وهو ثلث ايام التشريق وسواء
كان يكسب مثل ذلك في الحضر ام لا قل وقوله وهي سبعة ايام
اي يحجر الكسرا وستة باعتبار التحديد والتحقيق كما يدل عليه
اعتبار الزوالين المذكورين وقوله وسواء كان يكسب في اي
فلا يكلف الكسب في الحضر مطلقا يعني انه لو كان يتيسر له الكسب
في الحضر مطلقا دون السفر لا يلزمه مطلقا اي قصر السفر او طاله
لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب فتأمل قائم رفي ثم ويظهر في
العمرة الاكتفاء بما يسع افعالها غالبا وهو نحو ثلثي يوم انتهى
فلو كان يكسب كفاية يوم بيوم لم يلزمه الحج وكذا اذا كان
لا يتيسر له الكسب اول يوم قوله بضمن المثل ولو بزيادة
بسيرة عرفان الحج ليس له بدله بخلاف ما الطهارة فلا يكلفها
فيه وان قلت رحا في قوله وان يامن الطريق ولو ظنا اي
امنا بحسب ما يليق بالسفر وان كان دون الامن في الحضر هو
الشان قوله في النفس الى متعلق بيا من وفي معنى علي كافي ولا صلح
في جذوع النخل اي على النفس الى والمال اي الذي يضره في الحج
للنفقة والموت لا نحو مال تجارة قل فلما اراد استصحاب ما
حظير للتجارة وكان الخوف لاجله لم يكن عذرا وهو ظاهر ان
امن عليه لو تركه في بلده خضر قوله ونحو ما دخل فيه العرض
والاختصاص فراجع قل قوله وان يخرج مع المرأة زيادة

علي ما مر في الرجل ويعتبر في الامر الجليل خروج من يامن به علي نفسه
 معه من قريب وغوه ثم رخص قوله وامرأتين هو قبيح
 للوجوب ويكفي للجواز امرأة وكذا وحدها ان امنت وهذا ينج
 الغرض واما في النفل ونحوه فبارة فلا يجوز لها مع النسوة ولو
 مع نسوة كثيرة حتى يحرم علي المكينة المنطوع بالعمرة من التعقيم
 مع النساء فلا يجوز السفر للمرأة نطوعا الا مع رجل محرم او زوج او
 عبد بشرطه قوله بان لم يتمسك نعم لو كان بمكة او دون مسافة
 قصر منها لزمه الحج بنفسه ما لم ينته لماله لا يقدر معها علي الحركة
 خضر وحاني قوله الاستمسك السابق اي بالمشقة شديدة
 يوم الاستتجار واما نفقته ونفقة العيال ذهابا وايابا
 فلا يشترط كونها فاضلة عما ذكر لا قاسمه عندهم وتمكنه من تحصيل
 مونسه وموتهم خضر قوله بذلك اي بالحج والعمرة لا بالمال ولو من
 ولدا ووالدا وان لا يكون ولدهما شيئا ولا معولا علي السؤال والكتب
 ولورجع المطيع فان كان قبل رجوع اهل بلده لم يستقر في ذمة
 العاجز والا استقر قل وقوله لا بالمال اي لا بوجود مطيع بمالك
 للاجرة فلا تجب الا نابة لعظم المنفعة وقوله ولو من ولدا راجع لاصل
 المسئلة اي ولو كان المنطوع بالحج والعمرة ولدا او والدا وقوله
 والا يكون ولده عبارة عن المنهج بعينه وقوله ولورجع المطيع
 اي فهو مثل الاستطاعة بالمال في حكمها السابق قوله بالرزق
 ضبطه بنفق الراهملة فراجع عبارة العناني بنفق الراهملة
 واذا قال له حج عني بالرزق كان جعلا واعتقر فيه جهالة العوض
 لانه مستثنى كما ذكره في الجملة وعبارة ثم روي يجوز ان يحج
 عن غيره بالنفقة وهي الكفاية كما يجوز بالاجارة والجهالة وان

استاجر

استاجر له لم يصح لجهالة العوض وسوا قدر ذلك الرزق او لانه
 جهالة قل اي صححة فيما اذا قدر وفاسدة فيما اذا لم يقدر هذا
 اذا قال حج عني بالرزق فان اي بلعظ الاستتجار كانت اجارة علي امر
 وهذا كله في غير الصورة الذي ذكرها الله اعني قوله حج عني واعطيك
 نفقتك اما هي فليست من الاجارة ولا من الجهالة بل وعد يرجع الي
 الاوراق وينزع من الجابين ذاك بالعمل وهذا بالرزق كما في ثم روي
 لم يصح اي الاستتجار واما الحج فصحيح ويقع عن المصوب
 كما سيذكره قل قوله لجهالتها فلو علمت مع نحو كل يوم كذا قل قوله بكل
 ذلك من الاجارة ولو فاسدة والتبرع وغيرها قل قوله عنه اي عن
 المستاجر ان لم يكن الا حجة الاسلام والا وقع عنها وان قصد
 المستاجر قل وسياق ذلك في الباب بعده قوله ويسقط به فرضه
 اي ان صح ولم يبر المصوب والا وقع عن الاجير ويرجع عليه بالاجرة
 وفارق اجزا الغدنية عن الصوم في شيخ بري بعدها لان الحج وطبيعة العمر
 لا يتكرر بخلافها قل قلت واجبار الاجير علي شؤد النفقة مشكل
 لانه اي بما استاجر عليه ولم يتصر رحما في قوله وذكرت الخ فقات
 ما محضه انه لا يحج احد عن مصوب الا باذنه وجوزه البلقيني بغير
 اذنه ويجوز الحج عن الميت بل يجب في حج واجب وله تركه سواء كان من حج
 عنه وارثا جنينا ولا يحج عنه تطوعا الا باذنه سواء امره النوارث او غيره
 قل يا ح بالتسوين لدفع توهم الاضافة قل ولا
 يتعين التسوين بل يصح اضافة باب الي الجملة لانه من الالفاظ التي تنص
 اليها قوله الضرورة مبتدأ وقوله لا يصح حجة خبر المبتدأ وقوله وهو
 من لم يحج اصلا وشرعا من لم يحج حجة الاسلام اولم يعتمر عمرته وان حج
 مرات او اعتمر مرات في صباه او رقه واطلاق الضرورة فيما ذكر

مكروه لا يها من الفاظ الجاهلية ولا يبيع الاستدلال على الكراهة
 بحديث لا ضرورة في الاسلام فان معناه لا يترك الحج من يستطيعه
 في الاسلام او المعنى لا يترك الشكاح من يحتاج اليه فهو حديث لارهابية
 في الاسلام انتهى وهذه الكلمة من النوادر التي وصف بها المذكور
 والموت مثل ملوله وفروقه ويقال ايضا ضروري على النسبة وصار
 قوله وقع عن نفسه ولو اجبر الاك الاجارة باطلة قال قوله
 شبرمة هو بشين معجمة مفتوحة ونقل ضمها فوحدة ساكنة فكر
 مهمل مضمومة قال قوله اخ لي او قريب لعله شك من الراوي
 قال قوله قال مجت اي اججت فحذفت همزة الاستفهام وني
 بعض النسخ اثباتها فلتمم الرواية قوله ثم حج عن شبرمة
 محمول على ان شبرمة كان به علم صلى الله عليه وسلم حتى جوز الحج
 عنه قوله صرغته اي شأنه ذلك اوانه وصف لمن وجد فيه
 ذلك ثم عم كما في الرمل قال وانما قال اي شأنه ذلك اوانه وصف
 لمن وجد فيه ذلك جوابا عما يقال هذا قاصر على العني الذي له مال
 يتجمل بصرفه في الحج عن نفسه مع ان الحكم كذلك في الفقير فتأمل قوله
 او نوي من عليه حج الحج هو عطف على فواه كما هو ظاهر كلامه او صريح
 ويلزمه ان هذا من افراد الضرورة وليس كذلك اخذ من تعريضه
 المذكور فلو قال ولو نوي الحج كان اولى وحاصل ما يستفاد مما
 ذكر ان من عليه حجة الاسلام لا يبيع منه قضا ولا نذر ولا نفل ومن
 عليه قضا لا يبيع منه قضا نذر ولا نفل ومن عليه نذر لا يبيع منه
 نفل وليس في كلامه الامتقابلة النفل بعينه فقوله او نوي قضا ان
 جعل كلامه شاملا له لم يبيع يعني انه ان جعل قوله او نوي من عليه
 فرض بعينه اي النفل شاملا لما لو نوي قضا وعليه حجة الاسلام

لم يبيع لانه لم ينو غير الفرض الذي هو النفل وان جعل حجة مستقلا
 خلت عن جواب لها ويتصور اجتماع حجة الاسلام مع القضا في رقيق
 افسده ثم عتق ولوا فسد هذا الرقيق حجة بعد العتق فقد اجتمع عليه
 قضا ان فاذا حج بعد ذلك وقع عن الثاني وان نواه عن الاول عتق قضا
 ما قبله ولو اجتمع نذران صح نواه منهما وان تاخر او كان موقفا فان
 فقوله فيما مر بعدم صحة احرام نذر من عليه قضا يحمل على قضا غير نذر
 كما في قضا نفل مع نذر ويحمل الاخذ بعومه فراجعه قال وقد يجاب
 عن اعتراضه الثاني ان قوله او نوي قضا من مدخول كلامه بان يراد
 بعين الفرض المذكور في المتن النفل بالنسبة لمن عليه حجة الاسلام ويراد
 به النذر بالنسبة لمن عليه قضا فتأمل منصفنا قوله او نذر او ضرورة
 المسئلة انه اطلق في نذره بان لم يقل في هذه السنة فان قال به علي
 ان الحج في هذه السنة وج فيها فانه يبرأ منهما اي من النذر وحجة الاسلام
 عناني قوله كلها ولا يمكن تصور الا في رقيق افسده حال رقه ثم عتق
 ونذر حجه اذ في تخيمه لا يتصور القضا الا في حجة الاسلام ولا يتصور
 فيها واحد عن القضا واخر عن حجة الاسلام لانه لا يمكن اجتماع
 حجتين في الاسلام فتأمل فتأمل قوله وعبارة العنا في صورة المسئلة
 انه افسده حال رقه او صباه ثم عتق او بلغ فاذا نوي القضا وقع
 حجة الاسلام ويجب القضا بعد ذلك بخلاف ما لو افسده بعد ذلك فانه
 يكفي حجة واحدة بعد ذلك ويقع عن حجة الاسلام ولو اسند حجه فنه
 الصغير لزمه القضا فاذا بلغ وتعلقت به حجة الاسلام كانت فورية
 لان القضا فوري وهو لا يتقدم عليها اي فورية الاسلام حات
 من فورية القضا قوله الامن فانه لم هذا الاستثناء وما بعده منقطع
 فتأمل قوله ووجهه انه استثنى من العرة غير هالان ما تحلل به ليس عمره

بل عمل عمرة وفي المسئلة الثانية لا يجزئ ما فعله عن عمرة الاسلام
 كما في المسئلة الاولى فليتا مل قوله فلا ينصرف لا خراي مع بطلان
 الاول فلا يرد ان المحرم بالعمرة له ان يصرفه الى الحج معها قل قوله
 والتحلل واجب فتمم مصابرة قل حتى لو استمر محرما لم يكفه
 عن احرام حج القضاء من قوله لان الاستدانة كالاتي وهو الاك
 لو اراد ابتداء الاحرام بالحج امتنع لانه في غير اشهره ولا ينفذ عمرة
 لان اعمال الحج باقية عليه فانه قد رفع بذلك ما يقال لما اذا اتمعت لوطه
 لانه اذا احرمت في غير اشهره انعقد عمرة لما علمت من انه عليه بقبلة
 اعمال الحج عناني قوله وهو من زيادي اي قوله او الحج قوله لم
 يضر تجديد نيته اي في الصورتين وادخل العمرة اي التي في ضمن
 التران في الصورتين الاولى لا يفتح اي لا يضر في صحة نية الحج السابق
 فلا يبطله قل قوله ولو اقتصر في هذا محرز قوله فانه يتوهم ان
 او الحج خضر قوله واتي باعمال الحج فقصبت ان المراد باعمال الحج ما يشبه
 الرمي شواي او بدونه وهو الدم انتهى فان اقتصر على اعمال العمرة
 لم يتحصل التحلل كما قاله في ثم الاصل وهو مفهوم قوله هذا واتي باعمال
 الحج لجواز انه كان محرما بالحج ولم يتم اعماله وباعمال الحج حصل التحلل
 وسقط عنه احد النسكين لكنه لا يعد بعينه فيجب تحليه الاثنيان بهما
 ولو نوي العمرة واقتصر على اعمالها فالظاهر كما قاله الاستوي انه لو اتم
 على الاثنيان باعمالها بعدون النية هذا كله اذا عرض الشك قبل الاثنيان
 من الاعمال فان عرض بعده ففيه اقسام الاول ان يعرض بعد الوقوف
 وقبل الطواف فاذا نوي التران ثم عاد ووقف ثانيا اجزاء عن الحج
 دون العمرة لما مر اي من احتمال انه كان محرما بالحج وادخل العمرة عليه
 لا يصح الثاني ان يعرض الشك بعد الطواف وقبل الوقوف فاذا نوي

التران

هذا هو الوجه في قوله
 فليتا مل قوله
 فانه قد رفع بذلك
 ما يقال لما اذا اتمعت
 لوطه لانه اذا احرمت
 في غير اشهره انعقد
 عمرة لما علمت من انه
 عليه بقبلة اعمال الحج
 عناني قوله وهو من
 زيادي اي قوله او الحج
 قوله لم يضر تجديد
 نيته اي في الصورتين
 وادخل العمرة اي التي
 في ضمن التران في
 الصورتين الاولى لا
 يفتح اي لا يضر في
 صحة نية الحج السابق
 فلا يبطله قل قوله
 ولو اقتصر في هذا
 محرز قوله فانه
 يتوهم ان او الحج
 خضر قوله واتي
 باعمال الحج فقصبت
 ان المراد باعمال الحج
 ما يشبه الرمي شواي
 او بدونه وهو الدم
 انتهى فان اقتصر على
 اعمال العمرة لم
 يتحصل التحلل كما
 قاله في ثم الاصل
 وهو مفهوم قوله
 هذا واتي باعمال
 الحج لجواز انه كان
 محرما بالحج ولم
 يتم اعماله وباعمال
 الحج حصل التحلل
 وسقط عنه احد
 النسكين لكنه لا
 يعد بعينه فيجب
 تحليه الاثنيان بهما
 ولو نوي العمرة
 واقتصر على اعمالها
 فالظاهر كما قاله
 الاستوي انه لو اتم
 على الاثنيان باعمالها
 بعدون النية هذا
 كله اذا عرض الشك
 قبل الاثنيان من
 الاعمال فان عرض
 بعده ففيه اقسام
 الاول ان يعرض بعد
 الوقوف وقبل
 الطواف فاذا نوي
 التران ثم عاد ووقف
 ثانيا اجزاء عن الحج
 دون العمرة لما مر
 اي من احتمال انه كان
 محرما بالحج وادخل
 العمرة عليه لا يصح
 الثاني ان يعرض الشك
 بعد الطواف وقبل
 الوقوف فاذا نوي

التران واتي باعماله لم يجزئه عن الحج ولا عن العمرة لما مر اي من احتمال
 انه كان محرما بعمرة وقد شرع في اعمالها والحج لا يدخل عليهما فلا يجزئه
 ما فعله عن الحج واحتماله انه كان محرما بالحج والعمرة لا تدخل عليه فلا يجزئه
 ما فعله عنها الثالث ان يعرض بعدهما ومكة حكم الثاني اي فلا يجزئه
 ما فعله عن الحج ولا عن العمرة لعدم تجديد النية قبل الطواف والوقوف
 فهو كما لو لم يتوسيا قبلها انتهى بزيادة التفسير قوله والمميز غير
 اذن وليه هذا صريح في انه لا يصح حجة وان صحته متوقعة على الاذن
 لكن قوله ولا تقارح الرابع الى المال لا يقتضي ذلك في الاستدلال به نظر
 ولكن الحكم ما قاله المصنف خلا قول قوله عن الثلاثة اي عن المجنون
 والصبي بقسميه قوله على ستة اقسام كالجمعة بينتها في ثم الاصل
 عبارته فيه من لا يلزمه ولا يصح منه بحال وهو الكافر الاصل ومن
 يلزمه ولا يصح منه وهو المرتد ومن يلزمه ويصح منه ويجزئه عن حجة
 الاسلام وهو المسلم المكلف الحر المستطيع ومن يصح منه بغير مباشرة
 وهو المجنون والصبي غير المميز البالغ العاقل الحر الغير المستطيع ومن
 لا يلزمه ويصح منه بالمباشرة وهو المميز انتهى وحاصله ان من لا يلزمه
 اربعة اقسام من لا يصح منه وهو الكافر الاصل ومن يصح منه بغير مباشرة
 ولا يجزئه عن حجة الاسلام وهو الصبي المميز والمرتد المميز ولو بالغا
 ومن يصح منه بالمباشرة ويجزئه عن حجة الاسلام وهو المسلم المميز
 البالغ العاقل الحر المستطيع واما من لا يلزمه فعلى قسمين من لا يصح
 منه وهو المرتد ومن يصح منه ويجزئه عن حجة الاسلام وهو المسلم
 المكلف الحر الغير المستطيع قوله فان كلا قبل الوقوف بعرفة اجزاؤها
 والطواف في العمرة كالوقوف في الحج خضر قوله فان اقام بعده اي بعد
 الكمال المفهوم من كلا قوله نعمنا يعتد بمثله في الوقوف محل نظر كذا بخط

بعض تلامذة قوله ووجهه الوقوف لحظة كاف ولوا دين لحظة
 كافي ثم ربا دخول حرم مكة أي ما يطلب
 لدخولها ودخول حرمها فلو عطف حرمها عليها لكان أولى قلت
 قوله اقوال أربعة حكاه في المجموع أحدهما أنها اسم للبلد
 ثانيهما أنه بالميم اسم للحرم كله وبالباء اسم للمسجد ثالثها أنه بالميم
 اسم للبلد وبالباء البيت والمطاف أربعها كالثالث لكن باسقاط
 المطاف خضر عن الأصل وقد نظمت ذلك في قوله
 • في مكة وبكة اقوال • كلاهما البلدة يقال •
 • وقيل بالميم اسم للحرم • والباء في اسم مسجد تلزم •
 • وقيل بالميم تلك البلدة • والباء للبيت الحرام الامجد •
 • وقيل بدخل المطاف يافق • في الجامع البيت فكن مستثنا •
 ولها نحو ثلاثون اسما ولهذا قال المصنف لا تعلم بلد أكثر اسما من مكة
 والمدينة لكونهما افضل الارض وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى
 ومكة افضل الارض للحديث الصحيحة التي لا تقبل النزاع كما
 قاله ابن عبد البر وغيره خلا لما ذكر في تفضيل المدينة وافضل
 بقاها الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد الحرام نعم
 التربة التي صمتت احصا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم افضل من
 جميع ما مر حتى من العرش وشجب المجاورة بمكة كما قاله المصنف في الارضا
 الا ان يغلب على ظنه وقوع محظوره ثم روي منها ما سميت مكة
 لقلة ما بها من قولهم امسك الفصيل فزع امه اذا استصه وبالباء
 لانه التامر يدنع بعضهم بعضا في المطاف لكثرة الترام والبيت
 التامر وانما يسمى كالتحفة ولم يجب لانه صلى الله عليه وسلم
 دخلها ومعه كثير من المسلمين بغير اهرام ولو كان واجبا عليهم لم يرم

به ولو امرهم به لا رموا ولو امروا بالنقد حرم رخص قوله كالتحفة
 أي لان الاحرام تحفة الحرم قال قوله اما من اراد النكاح أي في عامه
 قلت وهذا هو المعتمد خلا لما قاله فانه قاله ولو في عام قابل قوله
 تحريم الاصطيان فيه وقطع شجره أي مع وجوب الجواز فلا ينافي قوله
 ويحرم النقص لصيد حرم المدينة أي شويبري قوله والطعام أي
 وتفرقة الطعام قوله بنذره أي المشي والركوب افضل منه أي فيما
 اذا لم يتذر المشي ويجزيه مع النذر ويلزمه دم كما مر قلت قوله ولو
 خطا في هذه الغاية نظر اذا التعليل بالقتل في الحرم انما يكون بالخطا
 دون العمد وشبهه لان الدية فيها مغلظة بدون ذلك فالصواب
 حذف الغاية واجاب شيخنا الزبيري بان الغاية فيه باعتبار
 الاولوية والمعنى اذا تغلظت في العمد وشبهه بالقتل في غير الحرم
 فلان تغلظ بالقتل في الحرم من باب اولي او يقال الواو للجمال فلا
 اعتراض عبد البر وقد يقال ما معني تغليظها في الحرم بالاولي مع انها
 في نفسها مغلظة والكبر لا يكبر قال الشويبري ولا حاجة الى دعوي
 ان الواو للجمال بل ربما تعيد خلاف المراد انتهى وج فلم يصح الجوابان
 عن الثم فصح قوله الصواب اسقاط الغاية وما يجب عنها
 غير صحيح لكن انظر خلاف المراد الذي يفيد جعل الواو للجمال فانه
 غير ظاهر وجرده قوله شرك أي كافر قلت قوله ولا يحرم فيه بالعمرة
 التي ظاهرها نساد الاحرام وليس كذلك بل هو صحيح ولكن يلزمه دم
 كما مر في محله قلت فمعناه انه لا يجوز له ان يحرم بالعمرة في الحالة المذكورة
 مع الصحة لو فعل قوله لصيد حرم المدينة وكذا لا تجارها وبنائها
 ومثلها ومع الطائف بتسديد الجيم قلت واد يصح الطائف خضر غارة
 العناني وج الظاهر انه ليس بتقيد واجبه فالحرم اذا خرج صيدا يحرم

المدينة فذ بوجه ميتة كما في حرم مكة واعتمده بعضهم وهل اذا نزع
 الصيد فيه يصير ميتة كما اذا نزع في حرم مكة قال بعضهم نعم
 واعتمدهم روضح به حج عبد البر قوله ولا ينقل شيء من تراب
 الحرمين الى اي يحرّم ذلك كالا بريق والقتل ويكره عكس ما ذكره ومثله
 الاشجار طردا وعكسا فلا يثبت لتراب حل ولا لشجرة حل ثبتت
 فيه حرمة نظر الاصلها وعكسه يثبت ولا يكره نقل ما زمرم ولا
 بيد لو نقل كما يعتقد بعض العوام قال والظاهر انه يجب
 نقض نعله من التراب الملتصق به من الحرمين اذا اراد الخروج
 الى الحذر وكذا نقض محاربه ونحوها وسيل عنه شيخنا الزبيدي
 فقال الغياص ذلك عن البر قوله دار الحجرة الى قايمة يجب
 على الاباء والامهات ان يعلموا اطفالهم انه صلى الله عليه وسلم ولد
 بمكة وبعث بها وانه هاجر الى المدينة ومات ودفن بها زاد
 بعضهم وانه ابليس سليم من كل عيب تنعيم حرم المدينة
 فابين لا يثبتها عرضا كما مر وما بين غير وثور طولاً وهما جبلان
 وثور جبل صغير خلف جبل احد ذلك قوله ومعدن النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو افضل من سائر ما خلق الله حتى من العرش والكرسي
 اللذين هما افضل من السما التي هي افضل من الارض لان الله تعالى
 لم يعص فيها المجاورته للجسد الكريم لانه محل تترك الكائنات الدائمة
 المستمرة على السيد العظيم الذي يكون العالم لاجله فذات المدفن
 افضل مما ذكره وانما فيه بلخواص ملاحه وعمارة افضل من العمل
 فيما ذكره وايضا ضد فن كل انسان من تربته التي خلق منها
 وهو صلى الله عليه وسلم افضل من الخلق ضد فنه افضل الاماكن
 واصل تربته من موضع الكعبة لكن الطوف موح طيبته الى محل

قبره

قبره فهو في الحقيقة من الكعبة فلم يفضل غير الكعبة عليها
 باد كيفية حج المرأة قوله وكل محيط بالخالملة
 اذ العجوة قد قوله وسبعها ليلا اي اذ كانت جميلة او شريفة
 لا تبرز للرجال عبد البر قوله رجل ولا اضطباع ولا رقي على
 الصفا والمروة ولا حلق وانه يعتبر في حقها المحمل وان لم يشق عليها
 الركوب ومثلها الخشني في جميع ذلك قال لكن لا يلزمه الغدبة
 في تقطية وجهه مع كشف راسه لاحتمال انه رجل ولا في تقطية راسه
 مع كشف وجهه لاحتمال انه امرأة فلو غطاها لزمته الغدبة
 سوا غطاها معا او مرتبا سوا غطا الثاني فكل كشف الاول او بعده
 ولو كشفها فلا فدية فتأمل انتهى والله اعلم

تم الجزء الاول وبالله التوفيق
 من كتاب البيوع والله
 الموفق للصواب
 واليه المرجع
 والمآب







